

# تَسْهِيلُ الْفِقْهِ

لِلْجَامِعِ لِمَسَائِلِ الْفِقْهِ الْقَدِيمَةِ وَالْمُعَاصِرَةِ

تَأَلَّفَ

أ.د. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَبْرِينِ

عَفَا اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ

عُضْوًا لِإِفْتَاءِ سَابِقًا

وَالْأَسْتَاذِ بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ

تَقَدَّمَ

الشيخ ياسر فقي آل عيّد

أ.د. سعد بن تركي الخثلان

الجزء السادس

الزكاة

دار ابن الجوزي



## كتاب الزكاة

### تمهيد

### مناسبة هذا الكتاب

٦٠٥٥ - مناسبة ذكر كتاب الزكاة بعد كتاب الصلاة: إن أهم أركان الإسلام بعد الشهادتين هو الصلاة، ولذلك كان من المناسب بدء كتب الفقه بها، كما سبق بيانه في أول كتاب الصلاة، والزكاة هي قرينة الصلاة في كتاب الله تعالى وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في مواضع كثيرة جداً، فدل ذلك على أهمية ذكرها بعدها، ولهذا ثنى الفقهاء بذكر الزكاة بعد الصلاة<sup>(١)</sup>.



(١) قال في البحر الرائق (٢/٢١٦): «ذكر الزكاة بعد الصلاة؛ لأنهما مقترنان في كتاب الله تعالى في اثنين وثمانين آية، وهذا يدل على أن التعاقب بينهما في غاية الوكادة والنهاية كما في المناقب البزازية»، وقال في مجمع الأنهر (١/١٩١): «قال شمس الأئمة السرخسي: الزكاة ثلث الإيمان قال الله تعالى: ﴿لَنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ﴾ [التوبة: ٥] فهذا علم وجه التقديم على الصوم والتأخير عن الصلاة».

## باب

## تعريف الزكاة وبيان حُكمها

## الفصل الأول

## محتوى هذا الباب

٦٠٥٦ - يحتوي هذا الباب على تعريف الزكاة في اللغة، وعلى تعريفها في الاصطلاح، وعلى بيان مناسبة المعنى اللغوي للزكاة لمعناها الاصطلاحي، وعلى بيان حكمها الإجمالي، وعلى حُكم الزكاة في مال القاصرين، وعلى الأحكام المتعلقة بمن لم يخرج الزكاة، وعلى حكم زكاة المال المبيع والغائب، وعلى حكم زكاة المال إذا استغرقت الزكاة، وعلى حكم زكاة المال المرهون، وعلى الأحكام المتعلقة ببيع المال بعد وجوب الزكاة فيه، وعلى مسألة: هل في المال حق سوى الزكاة.

## الفصل الثاني

## تعريف الزكاة

٦٠٥٧ - الزكاة في اللغة: تطلق على معنيين رئيسين ترجع إليهما

جميع المعاني، وهما:

١ - الطهارة<sup>(١)</sup>.

(١) قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (٣/١٧): «(زكى) الزاء والكاف والحرف المعتل أصل يدل على نماء وزيادة ويقال: الطهارة زكاة المال، قال بعضهم: سميت بذلك؛ لأنها مما يرجى به زكاء المال وهو زيادته ونماؤه وقال بعضهم: سميت زكاة؛ لأنها طهارة قالوا: وحجة ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿حُدِّثْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ =

٢ - الزيادة<sup>(١)</sup>، والنماء والبركة<sup>(٢)</sup>.

٦٠٥٨ - وتسمى الزكاة: (صدقة)؛ لدالاتها على صدق صاحبها في طاعته لربه ﷻ<sup>(٣)</sup>.

٦٠٥٩ - واسم الزكاة اسم عربي، وكان معروفاً قبل الإسلام، واستعمله العرب في أشعارهم<sup>(٤)</sup>.

= [التوبة: ١٠٣]، والأصل في ذلك كله راجع إلى هذين المعنيين، وهما: النماء والطهارة.

(١) قال في التعريفات (ص ١١٤): «الزكاة: في اللغة: الزيادة، وفي الشرع: عبارة عن إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالكٍ مخصوص».

(٢) قال في النهاية (٣٠٧/٢): «قد تكرر في الحديث ذكر «الزكاة والتزكية» وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة والمدح، وكل ذلك قد استعمل في القرآن والحديث، ووزنها فعلة كالصدقة، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً، وهي من الأسماء المشتركة بين المخرج والفعل، فتطلق على العين، وهي الطائفة من المال المزكى بها، وعلى المعنى، وهو التزكية. ومن الجهل بهذا البيان أتى من ظلم نفسه بالظعن على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] ذاهباً إلى العين، وإنما المراد المعنى الذي هو التزكية، فالزكاة طهرة للأموال، وزكاة الفطر طهرة للأبدان»، وقال في البحر الرائق (٢/٢١٦): «وفي الغاية: إنها في اللغة؛ بمعنى: النماء؛ وبمعنى: الطهارة؛ وبمعنى: البركة، يقال: زكت البقعة؛ أي: بورك فيها؛ وبمعنى: المدح يقال: زكى نفسه؛ وبمعنى: الثناء الجميل يقال: زكى الشاهد»، وينظر: لسان العرب (٣٥٨/١٤)، تاج العروس (٢٢٠/٣٨).

(٣) قال في جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٢/١١٠): «الزكاة: في اللغة: الطهارة والنماء والزيادة. وفي الشرع إيتاء جزء من النصاب الحولي إلى الفقير، وقيل: هي اسم للقدر الذي يخرج إلى الفقير، وتسمى الزكاة صدقة أيضاً لدالاتها على الصدق في العبودية كما قال النبي ﷺ: «الصدقة برهان»، وينظر: كلام صاحب المبدع الآتي.

(٤) قال في المجموع (٥/٣٢٥): «أما الزكاة في الشرع فقال صاحب الحاوي وآخرون: هو اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة. واعلم أن الزكاة لفظة عربية معروفة قبل ورود الشرع مستعملة في أشعارهم وذلك أكثر من أن يستدل له، قال صاحب الحاوي: وقال داود الظاهري: =

٦٠٦٠ - والزكاة في اصطلاح الفقهاء: دفع المسلم مالا مخصوصاً لأصناف مخصوصة تعبداً لله تعالى<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### مناسبة معنى الزكاة اللغوي لمعناها الاصطلاحي

٦٠٦١ - مناسبة المعنى اللغوي للزكاة للمعنى الاصطلاحي لها ظاهرة: وهي أن الزكاة تنمي المال تنمية معنوية، وأيضاً يرجى أن ينمي الله تعالى أجرها، كما أن الزكاة تطهر صاحبها من الذنوب<sup>(٢)</sup>، وأيضاً تزكي صاحبها؛ لدلالاتها على قوة إيمانه<sup>(٣)</sup>، كما سيأتي بيان ذلك كله مفصلاً في باب حكم الزكاة وفوائدها - إن شاء الله تعالى -.

= لا أصل لهذا الاسم في اللغة وإنما عرف بالشرع، قال صاحب الحاوي: وهذا القول وإن كان فاسداً فليس الخلاف فيه مؤثراً في أحكام الزكاة.

(١) قال الماوردي في الحاوي الكبير (٧١/٣): «الزكاة في الشرع، اسم صريح لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة»، وقال ابن مفلح في المبدع (٢٩٠/٢): «وفي الشرع: حق يجبي في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص، وتسمى صدقة لأنها دليل لصحة إيمان مؤديها وتصديقه، وهي أحد أركان الإسلام، وهي واجبة بالإجماع»، وقال شيخنا ابن عثيمين في شرح رياض الصالحين (٢٣٦/٥): «والزكاة هي: التعبد لله تعالى في دفع مال مخصوص من أموال مخصوصة».

(٢) قال العدوي في حاشيته على كفاية الطالب الرباني (٤٧٢/١): «أما الزكاة فلها معنيان: لغوي: وهو النمو والزيادة، يقال: زكا الزرع وزكا المال إذا كثر، وشرعي: وهو مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص إذا بلغ قدره مخصوصاً في وقت مخصوص يصرف في جهات مخصوصة، ووجه تسميته زكاة أن فاعلها يزكو بفعلها عند الله تعالى؛ أي: يرفع حاله بذلك عنده، يشهد له قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]».

(٣) قال العلامة السرخسي في المبسوط (١٤٩/٢): «الزكاة في اللغة عبارة عن النماء والزيادة ومنه يقال: زكا الزرع إذا نما فسميت الزكاة زكاة لأنها سبب زيادة المال بالخلف في الدنيا والثواب في الآخرة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ =

## الفصل الرابع

### حُكْمُ الزَّكَاةِ إِجْمَالًا

٦٠٦٢ - الزكاة ركن من أركان الإسلام، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان»<sup>(٢)</sup>.

٦٠٦٣ - وقد ذكر الله في كتابه الزكاة مقرونة بالصلاة، فقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا﴾

= [سبأ: ٣٩] وقيل أيضاً: إنها عبارة عن الطهر قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤]؛ أي: تطهر، وإنما سمي الواجب زكاة لأنها تطهر صاحبها عن الآثام قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

وقال النووي في شرح مسلم (٤٨/٧): «(كتاب الزكاة) هي في اللغة: النماء والتطهير؛ فالمال ينمى بها من حيث لا يرى وهي مطهرة لمؤديها من الذنوب، وقيل: ينمى أجزؤها عند الله تعالى وسميت في الشرع زكاة لوجود المعنى اللغوي فيها وقيل: لأنها تزكي صاحبها وتشهد بصحة إيمانه كما سبق في قوله ﷺ: «والصدقة برهان» قالوا: وسميت صدقة؛ لأنها دليل لتصديق صاحبها وصحة إيمانه بظاهره وباطنه، قال القاضي عياض: قال المازري رحمته الله: قد أفهم الشرع أن الزكاة وجبت للمواساة وأن المواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو النصاب ثم جعلها في الأموال الثابتة وهي العين والزرع والماشية وأجمعوا على وجوب الزكاة في هذه الأنواع واختلفوا فيما سواها كالعروض».

(١) قال في المجموع (٣٢٦/٥): «الزكاة فرض وركن بإجماع المسلمين وتظاهرت دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على ذلك»، وقال الأسيوطي الشافعي في جواهر العقود (٣٩٣/١): «أجمع العلماء رضي الله عنهم على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وفرض من فروضه»، وقال في سبل السلام (٢٤٣/٢) عند كلامه على حكم الزكاة: «وهي أحد أركان الإسلام الخمسة بإجماع الأمة، وبما علم من ضرورة الدين» وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي في شرح عمدة الأحكام (ص ٣٠٧): «هي أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين والصلاة، وهذا بالإجماع، فلا خلاف في أنها من أركان الإسلام».

(٢) صحيح البخاري (٨)، وصحيح مسلم (١٦).

اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ حَقَّاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴿٥﴾  
[البينة: ٥].

٦٠٦٤ - وأمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بأخذها،  
حيث يقول: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]<sup>(١)</sup>.

٦٠٦٥ - وهي فرض عين على كل مسلم ملك مالا توفرت فيه شروط  
وجوب الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٦٠٦٦ - من ارتد - عياداً بالله - بعد وجوب الزكاة في ماله، أخذت  
منه جبراً<sup>(٣)</sup>؛ لأنها قد وجبت عليه وثبتت في ذمته، فلا تسقطها الردة.

### الفصل الخامس

#### حكم الزكاة في أموال القاصرين

٦٠٦٧ - تجب في مال الصغير واليتيم والمجنون، وهذا قول عامة  
الصحابة، وقول جمهور أهل العلم<sup>(٤)</sup>؛ لأنه حق يجب في أموالهم فوجب

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٤/٤٤١).

(٢) قال في الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية (ص ١٨٣): «الزكاة لغة: النمو، واصطلاحاً: إخراج مال مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه إن تم الملك وحول غير المعدن والحرث وهي ركن من أركان الإسلام الخمسة إذ هي فرض عين على الحر المالك النصاب من النعم والحرث إن تم الحول في غير الحرث وغير المعدن والركاز ووصول الساعي في النعم».

(٣) قال في البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/١٣٤): «وأما المرتد: فإن ارتد بعد وجوب الزكاة عليه.. لم يسقط عنه برده ما قد وجب عليه، وبه قال أحمد».

(٤) قال الإمام ابن تيمية في الإيمان (ص ٢٤٧) بعد كلام له: «أما عامة الصحابة والجمهور، كمالك والشافعي وأحمد، فأوجبوها في مال الصغير والمجنون؛ لأن مالهما من جنس مال غيرهما وليهما يقوم مقامهما، بخلاف بدنهما، فإنه إنما يتصرف بعقلهما، وعقلهما ناقص. وصار هذا كما يجب العشر في أرضهما مع أنه إنما يستحقه الثمانية، وكذلك إيجاب الكفارة في مالهما، والصلاة والصيام. إنما تسقط لعجز العقل عن الإيجاب، لا سيما إذا انضم إلى عجز البدن كالصغير. وهذا المعنى منتفٍ في =

إخراجه، كالديون والنفقات، ولما ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال: «ابتغوا في أموال اليتامى قبل أن تأكلها الزكاة»<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن عبيد الله بن أبي رافع قال: باع لنا علي أرضاً بثمانين ألفاً، فلما أردنا قبض ما لنا نقصت، فقال: «إني كنت أزكيه، وكنا يتامى في حجره»<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن القاسم بن محمد قال: كانت عائشة تليني أنا وأخاً لي، يتيمين في حجرها. فكانت تخرج من أموالنا الزكاة<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن جابر بن عبد الله، أنه قال في من يلي مال اليتيم: «يعطي زكاته»<sup>(٤)</sup>، ولما ثبت عن ابن عمر، أنه كان يزكي مال اليتيم<sup>(٥)</sup>.

= المال؛ فإن الولي قام مقامهما في الفهم كما يقوم مقامهما في جميع ما يجب في المال، وأما بدنهما فلا يجب عليهما فيه شيء».

(١) رواه عبد الرزاق (٦٩٩٠) عن الثوري، عن ثور، عن أبي عون، أن عمر بن الخطاب.. فذكره. وفي سنده ضعف، أبو عون - وهو الأنصاري - مقبول، وهو من صغار التابعين، ورواه عبد الرزاق (٦٩٨٩)، وابن زنجويه (١٨٠٩) عن إسرائيل بن يونس، عن عبد العزيز بن ربيع، عن مجاهد قال: قال عمر. وسنده صحيح مرسل، ورواه مالك (١/٢٥١) بلاغاً، ورواه البخاري في تاريخه الكبير (٣٣١/٢)، وابن زنجويه (١٨٠٨) عن أبي نعيم، أنا القاسم بن الفضل، حدّثني معاوية بن قرة، حدّثني الحكم بن أبي العاص الثقفي، عن عمر بنحوه مطولاً. وسنده صحيح. وله أيضاً شواهد متعددة عند عبد الرزاق، وأبي عبيد وابن أبي شيبة وغيرهم، وأكثرها مراسيل صحيحة. فرواية أبي عون صحيحة بشواهداها.

(٢) رواه عبد الرزاق (٦٩٨٦) عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبيد الله به. وسنده صحيح. ورواه أبو عبيد (١٣٠٥، ١٣٠٦) من طرق أخرى.

(٣) رواه مالك (٨٦٤) عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه به. وسنده صحيح. ورواه ابن أبي شيبة (١٠٢١٠) بسند آخر صحيح عن القاسم به. وله طرق أخرى عند أبي عبيد (١٣٠٧) وغيره.

(٤) رواه عبد الرزاق (٦٩٨١) عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله. وسنده صحيح. ورواه ابن أبي شيبة (١٠٢١١) من طريق أشعث عن أبي الزبير به. وأشعث ضعيف.

(٥) رواه الشافعي (ص٢٠٤): أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح. وله طرق أخرى عند أبي عبيد (١٣٠٩) وغيره.



وقد روي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نحو قول عمر السابق، ولم يثبت<sup>(١)</sup>.

٦٠٦٨ - أما الجنين فإنه لا يملك مالاً، وما يوقف من أجله من مال قريبه الذي توفي لا يجزم بأنه له حتى يولد حياً، كما سيأتي عند ذكر الأموال التي لا زكاة فيها - إن شاء الله تعالى - .

## الفصل السادس

### من لم يخرج الزكاة

٦٠٦٩ - جاء الوعيد الشديد على من بخل بالزكاة وقصر فيها، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٥﴾ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَفَرْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [التوبة: ٣٤، ٣٥]، وروى مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة، لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة، صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له، في يوم كان مقداره

(١) رواه أبو عبيد (١٢٩٩)، والترمذي (٦٤١)، وضعفه من حديث المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والمثني ضعيف، وقد رواه غيره ممن هو أوثق منه عن عمرو موقوفاً على عمر، فالحديث سنده ضعيف جداً. فالصحيح في هذا الإسناد الوقف على عمر، فهو حديث منكر. ورواه عبد الرزاق (٦٩٨٢)، وأبو عبيد (١٣٠٠) من مرسل يوسف بن ماهك، ورواه الطبراني في الأوسط (٤١٥٢): حدثنا علي قال: نا الفرات بن محمد القيرواني قال: نا شجرة بن عيسى المعافري، عن عبد الملك بن أبي كريمة، عن عمارة بن غزية، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك. وسنده ضعيف جداً؛ فرات متهم بالكذب أو معروف به كما قال ابن حارث. ينظر: اللسان (٥٤/٤)، ولهذا فقول الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٧/٣) عن إسناد الطبراني: «أخبرني سيدي وشيخي أن إسناده صحيح» فيه نظر ظاهر. وينظر: الاستذكار (٤/٧)، تنقيح التحقيق (١٥٠٥)، التلخيص (٨٢٥)، الإرواء (٧٨٨).

خمسین ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار».

قيل: يا رسول الله، فالإبل؟ قال: «ولا صاحب إبل لا يؤدي منها حقها، ومن حقها حلبها يوم ورتها، إلا إذا كان يوم القيامة، بطح لها بقاع قرقر، أوفر ما كانت، لا يفقد منها فصيلاً واحداً، تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها، كلما مر عليه أولها رد عليه آخرها، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة، وإما إلى النار»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري في «صحيحه» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته، مثل له ماله شجاعاً أقرع، له زبيبتان يطوقه يوم القيامة، يأخذ بلهزمتيه - يعني: بشدقيه - يقول: أنا مالك أنا كنزك» ثم تلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٨٠] إلى آخر الآية<sup>(٢)</sup>.

أما ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «إن آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهده، والواشمة، والمستوشمة، ولاوي الصدقة<sup>(٣)</sup>، والمترد أعرابياً بعد هجرته، ملعونون على لسان محمد ﷺ» فهو لا يثبت<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح مسلم (٩٨٧).

(٢) صحيح البخاري (١٤٠٣).

(٣) وهو الذي يؤخرها حتى يموت.

(٤) رواه الطيالسي (٤٠١) من طريق محمد بن خازم، ورواه عبد الرزاق (٥١٠٠) عن معمر، ورواه أحمد (٣٨٨١) من طريق الثوري، و(٤٠٩٠) عن يحيى بن سعيد، ووكيع، كلهم عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث الأعور، عن ابن مسعود به. ورواه ابن خزيمة (٢٢٥٠) من طريق يحيى بن عيسى، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق قال: قال عبد الله. ويحيى بن عيسى يخطئ أحياناً، وهذا اختلاف على الأعمش في الإسناد، وقد رجح الحافظ الدارقطني في العلل (٦٩٢) رواية الجماعة عن الأعمش، وهو كما قال، وإسنادها ضعيف؛ لضعف الحارث، وعليه فرواية يحيى بن عيسى شاذة، وينظر: أنيس الساري (٣٠١٧).

٦٠٧٠ - من جحد وجوب الزكاة كفر، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لإنكاره ما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة.

٦٠٧١ - من ترك الزكاة تهاوناً وكسلاً فالصحيح أنه لا يكفر<sup>(٢)</sup>؛ لحديث أبي هريرة السابق<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن التابعي الجليل عبد الله بن

(١) معالم السنن (٢/١٦٨)، شرح مسلم للنووي (١/٢٠٥)، البحر الرائق (٢/٢١٧)، كشاف القناع (٥/٧٩)، مجموع فتاوى شيخنا ابن باز (١٠/٢٦٥)، وقال في المبدع (١/٢٦٩): «يصير مرتدّاً بغير خلاف نعلمه»، وينظر: مجمع الأنهر (١/١٩٢).

(٢) قال ابن رشد في المقدمات الممهّدات (١/٢٧٤): «قال ابن حبيب: إن تركها كفر وإن كان مقراً بفرضها كالصلاة على مذهبه، وليس بصحيح»، وقال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٥٠، ٦): «الزكاة أهم أركان الإسلام بعد الصلاة، والله ﷻ يقربها كثيراً بالصلاة في كتابه، وقد ثبت عن الإمام أحمد ﷺ في إحدى الروايات عنه أن تاركها بخلاً يكفر كتارك الصلاة كسلاً. ولكن الصحيح أن تاركها لا يكفر، والذين كفروا مانعها بخلاً قالوا: إن الله - تعالى - قال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: ١١].. ولا شك أن هذا القول له وجه جيد في الاستدلال بهذه الآية، لكن دل حديث أبي هريرة ﷺ الثابت في صحيح مسلم على أن الزكاة ليس حكمها حكم الصلاة، حيث ذكر النبي ﷺ مانع زكاة الذهب والفضة، وذكر عقوبته، ثم قال: «ثم يرى سبيله إما إلى الجنة، وإما إلى النار»، ولو كان كافراً لم يكن له سبيل إلى الجنة».

(٣) قال الإمام محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/١٠١٤) بعد روايته لهذا الحديث: «هذا الحديث حجة على أهل الأهواء كلهم من الخوارج والمعتزلة وغيرهم؛ لأنهم كلهم خلا المرجئة يزعمون أن مانع الزكاة إذا مات غير تائب أنه من أهل النار خالداً مخلداً لا يخرج منها أبداً، وآيسوه من رحمة الله تعالى ومن شفاعة الشافعين، فأما الخوارج فشهدوا عليه بالكفر وأخرجوه من الملة، وأما المعتزلة فأخرجوه من الإيمان، ولم يلحقوه بالكفر زعموا أنه فاسق ليس بمؤمن ولا كافر. فأكذب النبي ﷺ مقالاتهم في الحديث فأخبره أن الله ﷻ يعاقب مانع الزكاة بالعقوبة التي ذكرها، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار فأطمعه في دخول الجنة ولم يؤيسه من رحمة الله تعالى، خوفاً دخول النار ولم يؤمنه منها. فدل ما ذكرنا أن مانع الزكاة ليس بكافر ولا مشرك إذ أطمعه في دخول الجنة لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ودل ذلك أيضاً على أنه مؤمن إذ أطمعه في دخول الجنة لقول النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة إلا مؤمن».

شقيق العقيلي أنه قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة»<sup>(١)</sup>.

٦٠٧٢ - وقد ورد عن بعض الصحابة تشديد في تركها؛ فقد ثبت عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «من لم يؤد الزكاة فلا صلاة له»<sup>(٢)</sup>، ولذلك ولكونها ركناً من أركان الإسلام ذهب بعض أهل العلم إلى أن من تركها تهاوناً يخرج من الإسلام بذلك، والأقرب أنه لا يكفر بترك شيء من أركان الإسلام إلا بترك الشهادتين أو بترك الصلاة<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣١٠٨٦) حدّثنا عبد الأعلى، ورواه الترمذي (٢٦٢٢) عن قتيبة عن بشر بن المفضل، كلاهما عن الجريري، عن عبد الله بن شقيق به. وسنده صحيح، وقد أخرج البخاري ومسلم رواية كل من عبد الأعلى وبشر بن المفضل عن سعيد الجريري، وصححه الحافظ النووي في خلاصة الأحكام (٦٦٠)، والحافظ العراقي في طرح الشريب (١٤٦/٢)، وينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٨٧).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٩٩١٩): حدّثنا أبو الأحوص، ورواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٨٩١) من طريق إسرائيل، ورواه الطبراني في الكبير (١٠٠٩٥) من طريق شريك، وأبي الأحوص، كلهم عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عن عبد الله. وسنده صحيح على شرط مسلم، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٢/٣): «رواه الطبراني في الكبير وله إسناد صحيح». ورواه ابن أبي شيبة (٩٩٢١): حدّثنا ابن إدريس، ورواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٨٩٠) من طريق الحسين بن صالح، كلاهما عن مطرف، ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة (١٥٧٤) من طريق يونس، كلاهما (مطرف ويونس) عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، قال: قال عبد الله: «ما مانع الزكاة بمسلم». وهذا اختلاف في اللفظ على أبي إسحاق، فيقدم اللفظ الأول؛ لأن إسرائيل من أثبت الناس في أبي إسحاق، وأبو الأحوص روايته عنه قوية وشريك قديم السماع منه، فتقدم رواياته على رواية مطرف ويونس، فروايتهما العامة تعد شاذة، واللفظ الأول يمكن تأويله بأنه لا صلاة له تامة.

(٣) قال شيخنا في الشرح الممتع (٤٤٠/١٤): «الأركان الخمسة في الإسلام منها ما تركه كفر بالإجماع، مثل شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإذا لم يشهد فإنه كافر بإجماع المسلمين، وأما بقية الأركان ففيها خلاف، فعن أحمد رواية أنه يكفر بترك ركن منها، سواء كان الصلاة، أو الزكاة، أو الصوم، أو الحج تهاوناً؛ لأنها =

٦٠٧٣ - وعلى هذا فإن منعها بخلاً من أكبر الكبائر، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>.

٦٠٧٤ - من لم يخرج الزكاة أجبر على إخراجها، فإن امتنع عزز حتى يخرجها<sup>(٢)</sup>.

٦٠٧٥ - يجوز لولي أمر المسلمين أن يعزر من امتنع عن أداء الزكاة أو كتمها أو كتم بعضها بأخذ بعض ماله<sup>(٣)</sup>؛ لما ثبت عن بهز عن أبيه عن جده مرفوعاً: «من أعطاها مؤتجراً فله أجرها، ومن منعها، فإننا آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا ﷺ، ليس لآل محمد منها شيء»<sup>(٤)</sup>، وهو

= كلها أركان، والشيء لا يتم بدون أركانه، ولكن الصحيح أنه لا يكفر إلا بترك الصلاة فقط ولو تهاوناً، وكسلاً».

(١) قال الشيخ عبد الرحمن السعدي في شرح عمدة الأحكام (ص ٣٠٧): «أجمع العلماء على أن من منع الزكاة، فإنه أعظم إثماً من المدمن على الزنا أو السرقة أو شرب [الخمير]، أو غيرها من المعاصي الكبار؛ كالقتل بغير حق، ونحو ذلك».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في جامع المسائل (١١٤/٤): «إن لم يؤد الزكاة وإلا أخذت منه قهراً، فإن غيب ماله وامتنع من أدائها قتل أيضاً في أحد قولي العلماء، وفي الآخر: لا يزال يضرب ضرباً بعد ضرب حتى يظهر ماله فيؤخذ منه الزكاة».

(٣) ينظر: كفاية النبيه في شرح التنبيه (٥٧/٦)، المجموع (١٧٣/٦)، الإنصاف (١٤٥/٦)، الشرح الممتع (٢٠٠/٦). وقال في معالم القرية في طلب الحسبة (ص ١٩٤): «أما التعزير في الأموال فجائز عند مالك ﷺ وهو قول قديم عند الشافعي»، وقال القاري في شرح الشفا (١٩١/١) بعد ذكره حديث بهز: «رواه أبو داود وقال أحمد: هو عندي صالح. فقيل: يأخذ الإمام معها شطر ماله وهو اختيار أبي بكر من الحنابلة وقول قديم للشافعي وعند الجمهور يأخذها من غير زيادة»، وقال شيخنا ابن عثيمين في مجموع فتاويه (١٠٩/١٠) بعد ذكره الخلاف في هذه المسألة: «والراجح أنه راجع إلى رأي الإمام حسب المصلحة، فإن كان أخذ نصف المال كله أبلغ في الردع، أخذ نصف المال كله، وإلا أخذ نصف المال الذي حصلت فيه المخالفة».

(٤) رواه عبد الرزاق (٦٨٢٤) عن معمر، ورواه أحمد (٢٠٠١٦، ٢٠٠٣٨) عن إسماعيل بن علي، ويحيى بن سعيد، ورواه النسائي (٢٤٤٩) من طريق معتمر، ورواه أبو داود (١٥٧٥) من طريق حماد وأبي أسامة، ورواه الدارمي (١٧١٩) عن النضر بن =

حديث صحيح، صححه الأئمة وعمل به كثير من أهل العلم - رحمهم الله ﷺ - قديماً وحديثاً<sup>(١)</sup>، ويؤيده أن التعزير بأخذ بعض المال أو إتلافه ورد في

= شميل، ورواه ابن زنجويه (١٤٤٣) عن عبد الله بن بكر السهمي، ثمانيتهم عن بهز به. وسنده حسن، وقال ابن عدي عن بهز: «أرجو أنه لا بأس به في رواياته، ولم أر أحداً تخلف عنه في الرواية من الثقات، ولم أر له حديثاً منكراً، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه، وروى عنه ثقات الناس وجماعة من الأئمة»، وقال الذهبي في تنقيح التحقيق (٣٥٧/١): «هذا الحديث مما أنكر على بهز»، ولعله يشير إلى قول ابن حبان: «لولا حديث: إنا آخذوه وشطر إبله...، لأدخلناه في الثقات».

فهذا يبين أنه إنما أنكر عليه هذا الحديث لنكارة متنه عنده، لكن كثيراً من أهل العلم لا يعده منكراً، وقد سبق كلام ابن عدي، وسيأتي قريباً كلام الذهبي وكلام ابن تيمية، ورد الحافظ ابن القيم في تهذيب السنن (١٩٤/٢) كلام ابن حبان بقوله: «كلام ساقط جداً؛ فإنه إذ لم يكن لضعفه سبب إلا روايته هذا الحديث، وهذا الحديث إنما رد لضعفه، كان هذا دوراً...، وليس في روايته لهذا ما يوجب ضعفه؛ فإنه لم يخالف فيه الثقات».

وقال الحافظ في التلخيص (٨٢٩): «قال الشافعي: (ليس بحجة، وهذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلنا به) وكان قال به في القديم، وسئل عنه أحمد، فقال: ما أدري ما وجهه، فسئل عن إسناده، فقال: (صالح الإسناد)»، وقد اختلف على بهز في لفظه، فروي عنه بلفظ: (وشطر ماله)، وروي عنه بلفظ: (وشطر إبله)، واللفظ الأخير أرجح؛ لأنه المتيقن. وينظر: البدر المنير (٤٨٢/٥)، أنيس الساري (٤١٥٨)، وينظر: كلام الحافظ الذهبي الآتي. وقد سبق الكلام على هذه السلسلة بتوسع في باب قضاء الحاجة في فصل صفة قضاء الحاجة وآدابه، وسبق هناك توجيه الحربي لهذا الحديث.

(١) قال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام (٨٢٤/٣) بعد ذكره لكلام ابن حبان السابق: «قلت: على أبي حاتم البستي في قوله هذا مؤاخذات:

أحدها قوله: كان يخطئ كثيراً، وإنما يعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا فانفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها، ولا له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ.

الثاني قولك: تركه جماعة، فما علمت أحداً تركه أبداً، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلا أفصحت بالحق.

الشرع في مواضع كثيرة<sup>(١)</sup>.

= الثالث ولولا حديث: إنا أخذوها، فهو حديث انفرد به بهز أصلاً ورأساً، وقال به بعض المجتهدين. ويقع بهز عالياً في جزء الأنصاري، وموته مقارب لموت هشام بن عروة، وحديثه قريب من الصحة».

(١) قال الإمام ابن تيمية في الحسبة (كما في مجموع الفتاوى ١٠٩/٢٨ - ١١١): «فصل: والتعزير بالعقوبات المالية مشروع أيضاً في مواضع مخصوصة في مذهب مالك في المشهور عنه؛ ومذهب أحمد في مواضع بلا نزاع عنه؛ وفي مواضع فيها نزاع عنه. والشافعي في قول وإن تنازعا في تفصيل ذلك كما دلت عليه سنة «رسول الله ﷺ في مثل إباحته سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجده» ومثل «أمره بكسر دنان الخمر وشق ظروفه» ومثل «أمره عبد الله بن عمرو بحرق الثوبين المعصفرين؛ وقال له: أغسلهما؟ قال: لا بل أحرقهما»، «وأمره لهم يوم خيبر بكسر الأوعية التي فيها لحوم الحمر، ثم لما استأذنه في الإراقة أذن؛ فإنه لما رأى القدور تفور بلحم الحمر أمر بكسرها وإراقة ما فيها؛ فقالوا: أفلا نريقها ونغسلها؟ فقال: افعلوا» فدل ذلك على جواز الأمرين؛ لأن العقوبة بذلك لم تكن واجبة.

ومثل «هدمه لمسجد الضرار». ومثل «تحريق موسى للعجل المتخذ إليها» ومثل «تضعيفه ﷺ على من سرق من غير حرز» ومثل «ما روي من إحراق متاع الغال ومن حرمان القاتل سلبه لما اعتدى على الأمير». ومثل «أمر عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب بتحريق المكان الذي يباع فيه الخمر»، ومثل «أخذ شطر مال مانع الزكاة» ومثل «تحريق عثمان بن عفان المصاحف المخالفة للإمام» وتحريق عمر بن الخطاب لكتب الأوائل وأمره بتحريق قصر سعد بن أبي وقاص الذي بناه لما أراد أن يحتجب عن الناس؛ فأرسل محمد بن مسلمة وأمره أن يحرقه عليه؛ فذهب فحرقه عليه.

وهذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك ونظائرها متعددة. ومن قال: إن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك عن أصحاب مالك وأحمد فقد غلط على مذهبهما. ومن قاله مطلقاً من أي مذهب كان، فقد قال قولاً بلا دليل. ولم يجئ عن النبي ﷺ شيء قط يقتضي أنه حرم جميع العقوبات المالية؛ بل أخذ الخلفاء الراشدون وأكابر أصحابه بذلك بعد موته دليل على أن ذلك محكم غير منسوخ. وعامة هذه الصور منصوطة عن أحمد ومالك وأصحابه وبعضها قول عند الشافعي باعتبار ما بلغه من الحديث. ومذهب مالك وأحمد وغيرهما: إن العقوبات المالية كالبدنية: تنقسم إلى ما يوافق الشرع؛ وإلى ما يخالفه. وليست العقوبة المالية منسوخة عندهما، وقد ذكر الحافظ ابن القيم في الطرق الحكمية (١٢/١ - ١٦) أمثلة كثيرة.

- ٦٠٧٦ - إن امتنع جماعة من دفع الزكاة، وكان لهم قوة قوتلوا حتى يخرجوها، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لمحاربة أبي بكر رضي الله عنه لمانعي الزكاة<sup>(٢)</sup>.
- ٦٠٧٧ - من مات وعليه زكاة أخرجت من تركته<sup>(٣)</sup>؛ لأنها حق ثابت قبل وفاته، فوجب أداؤها كديون الأدميين.
- ٦٠٧٨ - ويدخل في المسألة السابقة: من وجبت عليه الزكاة فتوفي قبل تمكنه من إخراجها<sup>(٤)</sup>؛ لأنها قد ثبتت في ذمته.

- (١) قال ابن بطال (٣/٣٩١): «أجمع العلماء على أن مانع الزكاة تؤخذ من ماله قهراً، وإن نصب الحرب دونها قوتل»، وقال ابن قدامة في المغني (٥/٤): «اتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعيها»، وقال النووي في المجموع (٥/٣٣٤): «اختلفوا أولاً في قتال مانعي الزكاة ورأى أبو بكر رضي الله عنه قتالهم واستدل عليهم فلما ظهرت لهم الدلائل وافقوه فصار قتالهم مجمعاً عليه»، وقال الزركشي في شرح مختصر الخرقى (٢/٣٧٣): «أجمع الصحابة على وجوبها، وعلى قتال مانعيها»، وقال القاري في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/٨٠) بعد كلام له: «وفيه دليل لقتال مانعيها، ولا نزاع فيه»، وذكره الشيخ عبد الرحمن السعدي في شرح عمدة الأحكام (ص٣٠٧) إجماع الصحابة.
- (٢) قال العلامة الشنقيطي في العذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير (٢/٤٩٥): «أما مانع الزكاة فإنه يقاتل، يُقال له: أخرج الزكاة، فإن أبى أخرجت قسراً عليه، فإن منعه قُوتل دونها، والقتال غير القتل، وهو الذي فعله أبو بكر الصديق رضي الله عنه مع مانعي الزكاة، قاتلهم، فالذي يُفعل بمانع الزكاة قتال لا قتل».
- (٣) قال في التنبيه في الفقه الشافعي (ص٦١): «وإن مات بعد وجوب الزكاة عليه قضى ذلك من تركته وإن كان هناك دين آدمي ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يقدم الزكاة.

والثاني: تقدم الدين.

والثالث: يقسم بينهما وكل مال تجب فيه الزكاة».

- وقال في نيل المآرب بشرح دليل الطالب (١/٢٤٠): «ومن مات وعليه زكاة أخذت من تركته ولو لم يوص بها، كالعشر؛ لأنها حق واجب تصح الوصية به، فلم يسقط بالموت، كدين الأدمي»، وينظر: بداية المجتهد (١٦/٥، ١٧).

- (٤) قال في الاستذكار (٣/٢٢٩): «قال مالك في غير الموطأ ليحيى فيمن هلك وخلف زرعاً فورثه ورثته: إن كان الزرع قد يبس فالزكاة عليه إن كان فيه خمسة أوسق =



٦٠٧٩ - وإذا توفي قبل وجوب الزكاة، فإن كانت من الأموال التي لا يشترط لها الحول، كالخارج من الأرض وجبت زكاتها في مال الوارث الذي يبلغ إرثه منه نصاباً؛ لأنها وقت الوجوب في ملكهم.

٦٠٨٠ - أما إن كانت مما يشترط له الحول، فإنه يُستأنف لها حول جديد بعد تمكن الورثة من قبضها؛ لانقطاع الحول بوفاة مالكيها الأول.

٦٠٨١ - ويقدم إخراج هذه الزكاة على قسمة الإرث بين الورثة وعلى وصية الميت<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن امرأة من جهينة، جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: إن أُمِّي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية؟ اقصوا الله فالله أحق بالوفاء»<sup>(٢)</sup>، ولأن الزكاة واجبة والوصية تطوع، ولأن الزكاة تتعلق بعين مال الميت.

٦٠٨٢ - من مات وعليه زكاة ودين لأدمي، وضاعت التركة عنهما، وجبت المحاصة بينهما<sup>(٣)</sup>؛ لأن كلاً منهما دين متعلق بالتركة فتساويا في الوجوب.

= وإن كان الزرع يوم مات أخضر فإن الزكاة عليهم إن كان في حصة كل إنسان منهم خمسة أوسق وإلا فلا زكاة عليهم».

(١) قال في المنهاج وشرحه نهاية المحتاج (٨/٦): «(فإن تعلق بعين التركة حق) بغير حجر في الحياة قدم (كالزكاة) الواجبة فيما قبل موته ولو من غير الجنس فيقدم على مؤن التجهيز بل على كل حق تعلق بها فكانت كالمرهونة بها»، وقال في مواهب الجليل (٣٨٦/٦): «المدبر في المرض يتقدم عليه أشياء مما يخرج من الثلث كفك الأسير ومدبر الصحة وصدّاق المريض والزكاة التي فرط فيها وأوصى بها»، وقال في زاد المستقنع وشرحه الشرح الممتع (٤٦/٦): «قوله: «والزكاة كالدين في التركة»؛ أي: إذا مات الرجل وعليه زكاة، فإن الزكاة حكمها حكم الدين، في أنها تقدم على الوصية وعلى الورثة؛ فلا يستحق صاحب الوصية شيئاً إلا بعد أداء الزكاة، وكذلك لا يستحق الوارث شيئاً إلا بعد أداء الزكاة، فإذا قدرنا أن رجلاً لزمه (١٠,٠٠٠) زكاة، ثم تلف ماله إلا عشرة آلاف، ومات ولم يخلف سواها فتصرف للزكاة، ولا شيء للورثة».

(٢) صحيح البخاري (١٨٥٢).

(٣) قال المرادوي في التحبير شرح التحرير (٤٢٥١/٨): «إذا مات من عليه زكاة =

٦٠٨٣ - من لم يخرج الزكاة عاماً أو أعواماً وجب عليه أن يقضيها؛ لما ثبت عن الحارث بن أبي ذباب الدوسي، قال: «لما كان عام الرمادة، أخرج عمر بن الخطاب الصدقة عام الرمادة، حتى إذا أحيى الناس في العام المقبل وأسمن الناس، بعث إليهم مصدقين، وبعثني فيهم، فقال: خذ منهم العقلين: العقل الذي أخرنا عنهم، والعقل الذي حل عليهم، ثم أقسم عليهم أحد العقلين وأحدر إلي الآخر» قال: ففعلت<sup>(١)</sup>، ولأنها ثبتت في ذمته عند وجوبها<sup>(٢)</sup>، فلا تسقط إلا بأدائها<sup>(٣)</sup>.

= ودين لأدمي، فقيل: تقدم الزكاة؛ لأنه حق الله، اختاره القاضي في المجرد، وصاحب المستوعب. وعنه: يقدم دين الأدمي، والمشهور في المذهب أنهم يقتسمون بالحصص، ونص عليه أحمد، وعليه أكثر أصحابه، وينظر: القواعد لابن رجب: الفائدة الثانية من الفوائد الملحقة بالقواعد (ص ٣٧١، ٣٧٢)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٧٢٩/٤).

(١) رواه أبو عبيد (٩٨١) عن عباد بن العوام، ورواه ابن زنجويه (١٤٣٥)، (٢٢٣٢) عن أحمد بن خالد، ورواه ابن شبة في تاريخ المدينة (٧٤٥/٢) عن عفان عن حماد بن سلمة، ورواه الطحاوي في مشكل الآثار (٤١٨/١٠) عن إبراهيم بن أبي داود، كلهم عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن يزيد بن هرمز، عن الحارث به. وسنده حسن، رجاله مدنيون ثقات، عدا ابن إسحاق، وهو مدني حسن الحديث. قال في الفروع (٢٤٢/٤): «وللإمام والساعي التأخير لعذر قحط ونحوه، احتج أحمد بفعل عمر رضي الله عنه».

(٢) قال في المقنع، مطبوع مع شرحه الكبير والإنصاف (٣٨١/٦): «إذا مضى حولان على نصاب لم يؤد زكاتها فعليها زكاة واحدة إن قلنا تجب في العين وزكاتها إن قلنا تجب في الذمة إلا ما كان زكاته الغنم من الإبل فإن فيه لكل حول زكاة»، وينظر: الإنصاف (٣٧٢/٦)، وينظر: ما يأتي قريباً عند الكلام على بيع النصاب، وما يأتي عند الكلام على عدم اشتراط تمكن المالك من الأداء لوجوب الزكاة، وما يأتي عند الكلام على ما إذا تلف المال الزكوي بعد وجوب الزكاة وقبل إخراجها.

(٣) قال الزركشي في شرح مختصر الخرقى (٤٦٠/٢ - ٤٦٣): «قال: (والزكاة تجب في الذمة بحلول الحول، وإن تلف المال، فرط أو لم يفرط) (ش): هذا الكلام دل على أحكام:

= أحدها: أن الزكاة تجب في الذمة، وهو إحدى الروایتين عن أحمد واختيار صاحب التلخيص، وأبي الخطاب في الانتصار، وغالى فزعم أن المسألة رواية واحدة، ورد مأخذ شيخه في التعليق بالعين؛ لأنها زكاة واجبة فكان محلها الذمة كزكاة الفطر؛ ولأنها لو وجبت في المال لامتنع ربه من التصرف فيه بالبيع والهبة كالمرهون، ولا تمتنع من الأداء من غيره، ولملك الفقراء جزءاً منه مشاعاً، بحيث يختصون بنمائه، واللوازم باطلة، وإذا بطلت بطل الملزوم.

والرواية الثانية - وهي المشهورة، حتى إن القاضي في التعليق وفي الجامع لم يذكر غيرها، واختارها أبو الخطاب في خلافة الصغير، والشيرازي وصححها أبو البركات في الشرح؛ لظاهر قوله ﷺ: «في أربعين شاة شاة، وفيما سقت السماء العشر، فإذا كان لك مائتا درهم، وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، فإذا كانت لك عشرون ديناراً، وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار» فأثبت الزكاة في المال. وفائدة الخلاف - على ما قاله القاضي في التعليق، وأبو الخطاب، والشيخان، وغير واحد - لو مضى حولان على نصاب لم يؤد زكاته (فإن قلنا): الزكاة تتعلق بالعين. لم يجب إلا زكاة واحدة؛ لأن النصاب قد تعلق للفقراء به حق، فنقص الملك في ذلك القدر.

ومن شرط وجوب الزكاة استقرار الملك في جميع النصاب وتمامه، وهذا الملك غير تام في جميعه. وإن قلنا: الزكاة تتعلق بالذمة. وجبت زكاته لأن النصاب لم يتعلق به شيء، فالملك في جميعه تام، اللهم إلا إذا قلنا: إن دين الله يمنع كدين آدمي. فإنه لا تجب إلا زكاة واحدة، قاله القاضي وغيره، ومنع ذلك صاحب التلخيص، متابعة لابن عقيل، وقال هنا: لا يمنع؛ لأن الشيء لا يمنع مساويه. ثم منع أصل البناء وقال: إنه مناقض لما فسروا به الوجوب في العين، [إذ قد فسروه بأنه كتعلق الجناية بالمجني لا كتعلق المرتهن بالرهن، ولا كتعلق الشريك بالعين] المشتركة، ولهذا صح البيع قبل الأداء، نص عليه، وتبقى الزكاة على البائع، لاختياره الإخراج من غيره، نعم للبائع فسخ البيع في قدر الزكاة، مع إعسار البائع، ثم لو كان كتعلق الجناية بالعبد المجني، لسقط [بتلف] المال، كما تسقط الجناية بتلف العبد المجني [عليه]، قال: وإذا تكررت الزكاة بتكرار الأحوال على كلتا الروایتين، وتكون فائدة الوجوب في العين انتهاؤه إذا استأصلت المال، بخلاف الوجوب في الذمة، وتقديم الزكاة على الرهن - قلت: وما تقدم من التعليل لا يرد عليه شيء إن شاء الله تعالى، وقول القاضي وغيره: إنه كتعلق الجناية بالعبد المجني. هو معنى ما قلناه، إذ لا شك أن تعلق الجناية بالمجني ينقص الملك فيه [ويزيله] مع أن الملك باق، لا يمتنع بيعه، ولا هبته، ونحو ذلك».

## الفصل السابع

### حكم زكاة المال المبيع والغائب

٦٠٨٤ - من باع مالاً قد وجبت فيه الزكاة وجب عليه إخراجها، والبيع صحيح<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة تثبت في ذمة البائع، وليست في المال.

٦٠٨٥ - إذا باع شخص أرضاً فيها زرع، أو باع أرضاً فيها نخل فيه ثمر، وكان بيعه لهما قبل وجوب الزكاة في الحب وثمر النخل، وكان بيعه ليس فراراً من الزكاة، فإن زكاة الزرع والنخل تجب على المشتري؛ لما سيأتي ذكره في باب الحيل في الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٦٠٨٦ - يجب على المالك إخراج زكاة ماله الغائب الذي يعلم سلامته ويقدر على الاستفادة منه<sup>(٣)</sup>؛ لما ثبت عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب، فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار ثم حسبها شاهداً وغائبها، ثم أخذ من شاهد المال عن الشاهد والغائب، ولما ثبت عن قدامة بن مظعون أن عثمان كان يأخذ من عطائه زكاة ماله<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، باب: من باع ثماره أو أرضه أو نخله أو زرعاً وقد وجب فيه العشر أو الصدقة (٣/٣٥٢)، بداية المجتهد (١٦/٥، ١٧).

(٢) ينظر: الفصل الثامن: حكم الزكاة عند فعل ما يسقطها أو ينقصها، المسألتين (٦١٤٢، ٦١٤٣).

(٣) قال ابن رجب في القواعد: القاعدة ١٥٨ (ص٣٣٦): «إذا كان ماله غائباً فإن كان منقطعاً خبره لم يجب إخراج الزكاة وإن لم يكن خبر منقطعاً كالمودع ونحوه ففي وجوب إخراج زكاته قبل قبضه وجهان»، وينظر: الإنصاف (٦/٣٨٧).

(٤) ستأتي هذه الآثار في باب جباية الحاكم للزكاة وتوزيعه لها: الفصل الثالث: أخذ الإمام زكاة الأموال الباطنة، - إن شاء الله تعالى -، في المسألة (٧٢٥٥)، وينظر: المسألة الآتية.

## الفصل الثامن

### حكم زكاة المال إذا استغرقت استغرقت الزكاة

٦٠٨٧ - إذا استغرقت الزكاة المال وهو باقٍ وجب إخراج زكاته، كمن كنز ماله أربعين سنة، وكمن أقرض مليئاً مالاً وتركه عنده أربعين سنة، وكان يخرج زكاة هذه الأموال في كل عام<sup>(١)</sup>؛ لأنه مال توفرت فيه جميع شروط الزكاة، فوجب إخراج زكاته، كالذي لم تستغرقه الزكاة.

## الفصل التاسع

### حكم زكاة المال المرهون

٦٠٨٨ - إذا رهن المالك مالاً زكويّاً فإن كان للمالك مال آخر وجب إخراج زكاة هذا المرهون من غيره؛ لأن الزكاة لا تتعين في هذا المرهون، وإن لم يكن له مال سواه وجب إخراج الزكاة من الرهن<sup>(٢)</sup>؛ لتعينها فيه.

## الفصل العاشر

### بيع المال بعد وجوب الزكاة فيه

٦٠٨٩ - يجوز بيع النصاب أو بيع بعضه بعد وجوب الزكاة فيه إذا لم يخل ذلك بقدرة المالك على إخراج زكاة هذا النصاب في وقت

(١) قال في الإنصاف (٣/٣٧): «متى أفنت الزكاة المال: سقطت بعد ذلك، صرح به في التلخيص وجزم به في الفروع، لكن نص أحمد في رواية مهنا على وجوبها في الدين بعد استغراقه بالزكاة»، وينظر: القواعد لابن رجب: الفائدة الثانية من الفوائد الملحقة بالقواعد (ص ٣٧٠، ٣٧١).

(٢) قال ابن رجب في القواعد: الفائدة الثانية من الفوائد الملحقة بالقواعد (ص ٣٧٢): «إذا كان النصاب مرهوناً ووجبت فيه الزكاة فهل تؤدي زكاته منها ها هنا حالتان:

إحدهما: أن لا يكون له مال غيره يؤدي منه الزكاة فتؤدي الزكاة من عينه صرح به الخرقى والأصحاب»، وينظر: الإنصاف (٦/٣٨٦).

الإخراج<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة لا تتعين في عين النصاب، بل يجوز أن يخرجها منه أو من غيره.

٦٠٩٠ - أما إذا كان بيع هذا النصاب يؤدي إلى عدم قدرته على إخراج زكاته، فإنه يجب عليه أن يبقي من هذا النصاب ما يكفي لذكاته، ويحرم عليه بيع هذا القدر<sup>(٢)</sup>؛ لأن بيعه له يؤدي إلى أمر محرم، وهو عدم إخراج الزكاة، وما يؤدي إلى المحرم فهو محرم.

### الفصل الحادي عشر

#### هل في المال حق سوى الزكاة؟

٦٠٩١ - لا يجب في المال حق آخر سوى الزكاة، وهذا قول جمهور

(١) قال ابن رجب في القواعد: القاعدة ٥٣ (ص ٨٨): «منها بيع النصاب بعد الحول فإنه يصح نص عليه لأن الوجوب إن كان متعلقاً بالذمة وحدها فلا إشكال وإن كان في العين وحدها فليس بمعنى الشركة ولا بمعنى انحصار الحق فيها، ولا تجوز المطالبة بالإخراج منها عيناً مع وجود غيرها، فلا يتوجه انحصار الاستحقاق فيها بحال»، وينظر: المرجع نفسه: القاعدة ٢٤، والقاعدة ٨٤، والفائدة الخامسة، المبسوط (٤٤/١٤)، نهاية المطلب (٣/٣١٢)، وينظر: المسألة الآتية، وما سبق قريباً عند الكلام على ما إذا لم يخرج الزكاة أعواماً في المسألة (٦٠٨٣).

(٢) قال في المجموع (٥/٣٧٨): «قال أصحابنا: فإن قلنا تتعلق بالعين تعلق الرهن أو الأرش فهل تتعلق بالجميع أم بقدرها فقط فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أصحهما) بقدرها قال الإمام: التخصيص بقدر الزكاة هو الحق الذي قاله الجمهور وما عداه هفوة»، وقال في الإنصاف (٦/٣٨٦، ٣٨٧): «ومن الفوائد: التصرف في النصاب أو بعضه ببيع، أو غيره، والصحيح من المذهب: صحته، ونص عليه الإمام أحمد. قال الأصحاب: وسواء قلنا الزكاة في العين أو في الذمة، وذكر أبو بكر في الشافي، إن قلنا: الزكاة في الذمة، صح التصرف مطلقاً، وإن قلنا: في العين، لم يصح التصرف في مقدار الزكاة. وعلى المذهب: لو باع النصاب كله، تعلقت الزكاة بذمته حينئذٍ بغير خلاف كما لو تلف، فإن عجز عن أدائها، فقال المجد إن قلنا: الزكاة في الذمة ابتداء لم يفسخ البيع، وإن قلنا: في العين ففسخ البيع في قدرها».

أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن طلحة بن عبيد الله، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «خمس صلوات في اليوم والليلة». فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال رسول الله ﷺ: «وصيام رمضان». قال: هل علي غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله ﷺ: «أفلق إن صدق»<sup>(٢)</sup>.

ولما روى البخاري عن زيد بن وهب، قال: مررت بالريذة فإذا أنا بأبي ذر رضي الله عنه، فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشأم، فاختلفت أنا ومعاوية في: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: «نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذلك، وكتب إلى عثمان رضي الله عنه يشكوني، فكتب إلي عثمان: أن أقدم المدينة فقدمتها، فكثر علي الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك، فذكرت ذلك لعثمان» فقال لي: إن شئت تنحيت، فكنت قريباً، «فذاك الذي أنزلني هذا المنزل، ولو أمروا عليّ

(١) قال ابن المنذر في الإشراف (٣/٤٠): «لا تجب في الزرع حق غير الزكاة، وهي المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ الآية [الأنعام: ١٤١]، وبه قال جملة أهل العلم. وقال الشعبي، والنخعي في رواية عنه: يجب فيه حق سوى الزكاة، وهو أن يخرج شيئاً إلى المساكين يوم حصاده، ثم يزكيه يوم التصفية. وقال مجاهد: إذا حصد الزرع ألقى لهم من السنابل، وإذا جذ النخل ألقى لهم من الشماريخ، ثم يزكيهما إذا كالمها. قال أبو بكر: بالقول الأول أقول. لقول النبي ﷺ: «لا، إلا أن تطوع»، حينما سأل الأعرابي، فقال: هل علي غيرها»، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٤/٢١١): «مذهب أكثر الفقهاء أنه ليس في الأموال حق واجب غير الزكاة».

(٢) صحيح البخاري (٤٦)، صحيح مسلم (١١).

حبشياً لسمعت وأطعت»<sup>(١)</sup>، فهذا الأثر ظاهر في أن جل كبار الصحابة في عهد عثمان قد خالفوا أبا ذر في تحريمه جمع المال، ولما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «من أدى زكاة ماله فلا جناح عليه أن لا يتصدق»<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: إذا أخرجت صدقة مالك فقد أذهبت شره وليس بكنز<sup>(٣)</sup>، ولما سيأتي ذكره في حكم وفضائل مشروعية الزكاة<sup>(٤)</sup>.

٦٠٩٢ - وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى أن المنع من كنز المال نسخ بفرض الزكاة<sup>(٥)</sup>؛ لما مر في المسألة السابقة، ولما روى البخاري عن خالد بن أسلم، قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فقال أعرابي: أخبرني عن قول الله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، قال ابن عمر رضي الله عنهما: «من كنزها، فلم يؤد زكاتها، فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال»<sup>(٦)</sup>، ولما

(١) صحيح البخاري (١٤٠٦).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٩٩٣٥)، ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (٢١١/٤)، ورواه سعيد (٩٣٠) تحقيق د. سعد الحميد، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٥٨٤) كلاهما عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيحين.

(٣) سيأتي تخريجه عند الكلام على فضائل الزكاة - إن شاء الله تعالى -.

(٤) ينظر: الحكمة رقم (١٢).

(٥) قال العلامة الشنقيطي في أضواء البيان (١١٧/٢): «هذا التغليظ كان أولاً ثم نسخ بفرض الزكاة، كما ذكره البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما. وقال ابن حجر في فتح الباري: قال ابن عبد البر: وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش، فهو كنز يذم فاعله، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك. وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم، وحملوا الوعيد على مانع الزكاة».

(٦) صحيح البخاري (١٤٠٤).



سيأتي في باب زكاة الحبوب والثمار<sup>(١)</sup>.

٦٠٩٣ - يُستثنى من الحكم السابق في عدم وجوب حق في المال سوى الزكاة: ما يجب على الأغنياء عند حدوث حاجة لفقير يخشى عليه بسببها من هلاك أو نحوه، ولا يوجد من يقوم بحاجته سواه، كما يُستثنى من ذلك: فروض الكفايات، إذا لم يوجد من يقوم بها، على تفصيل في ذلك، يأتي في باب احتساب المظالم في الزكاة<sup>(٢)</sup>.



(١) عند الكلام على تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، في المسألة (٦٥٠٧)، ولما سبق ذكره عند الكلام على هذه الآية أيضاً في باب: الأموال الزكوية وحكم زكاتها، في المسألة (٦١٦٢).

(٢) ينظر: المسألة (٧٨٣٠).

## باب

## الحيل في الزكاة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٠٩٤ - يحتوي هذا الباب على بيان معنى الحيل، وحكمها العام، وحكم التحايل لإسقاط الزكاة أو إنقاصها، وحكم التحايل بفعل الخلطة أو إفسادها، وحكم التحايل لحساب دين غريمه من الزكاة، وحكم التحايل بأخذ عوض الزكاة من الفقير، وحكم الزكاة عند فعل ما يسقطها أو ينقصها، وحكم المتاجرة في أموال لا زكاة فيها فراراً من الزكاة.

## الفصل الثاني

## معنى الحيل

٦٠٩٥ - الحيل في اللغة: جمع حيلة، وهي من الحَوْل، والحَيْلُ، والحِوْلُ، والحَوِيلُ، والمَحَالَّةُ، والاختِيَالُ، والتَّحْوُلُ والتَّحْيِلُ، كل ذلك بمعنى: الحذق وجودة النظر، والقُدْرَةُ على دقة التَّصَرُّفِ<sup>(١)</sup>.

٦٠٩٦ - وفي الاصطلاح: طريقة يتوصل بها صاحبها إلى غرضه دون أن يتفطن له أو دون أن يقع ما يحذره<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في المحكم والمحيط الأعظم (٦/٤): «الحَوْلُ، والحَيْلُ، والحَوِيلُ، والحِوْلُ، والحِيْلَةُ والحَوِيلُ، والمَحَالَّةُ، والاختِيَالُ، والتَّحْوُلُ والتَّحْيِلُ كل ذلك: الحذق وجودة النظر. والقُدْرَةُ على دقة التَّصَرُّفِ. والحَيْلُ والحَوِيلُ: جمع حِيْلَةٍ».

(٢) قال نجم الدين النسفي المتوفى سنة (٥٣٧هـ) في طلبه الطلبة في =

## الفصل الثالث

### حكم عموم الحيل

٦٠٩٧ - حكم الحيلة يختلف بحسب اختلاف الحال وبحسب الطريق الذي يسلك فيها، ولهذا فهي تنقسم إلى الأقسام التكليفية الخمسة<sup>(١)</sup>، ويمكن حصر أقسامها في قسمين:

٦٠٩٨ - القسم الأول: الحيلة المنهي عنها، وهي المرادة عند إطلاق الفقهاء<sup>(٢)</sup>،

= الاصطلاحات الفقهية (ص ١٧١): «الحيل جمع حيلة وأصلها الواو، وهو ما يتلطف بها لدفع المكروه أو لجلب المحبوب»، وقال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين (٣/ ٢٤٠): «الحيلة هي نوع مخصوص من التصرف والعمل الذي يتحول به فاعله من حال إلى حال، ثم غلب عليها بالعرف استعمالها في سلوك الطرق الخفية التي يتوصل بها الرجل إلى حصول غرضه، بحيث لا يتفطن له إلا بنوع من الذكاء والفتنة».

(١) قال في إعلام الموقعين (٣/ ١٨٩) عند كلامه على الحيل: «وإذا قسمت باعتبارها لغة انقسمت إلى الأحكام الخمسة؛ فإن مباشرة الأسباب الواجبة حيلة على حصول مسبباتها؛ فالأكل والشرب واللبس والسفر الواجب حيلة على المقصود منه، والعقود الشرعية واجبها ومستحبها ومباحها كلها حيلة على حصول المعقود عليه، والأسباب المحرمة كلها حيلة على حصول مقاصدها منها، وليس كلامنا في الحيلة بهذا الاعتبار العام الذي هو مورد التقسيم إلى مباح ومحظور؛ فالحيلة جنس تحته التوصل إلى فعل الواجب، وترك المحرم، وتخليص الحق، ونصر المظلوم، وقهر الظالم، وعقوبة المعتدي، وتحته التوصل إلى استحلال المحرم، وإبطال الحقوق، وإسقاط الواجبات، ولما قال النبي ﷺ: «لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل» غلب استعمال الحيل في عرف الفقهاء على النوع المذموم، وسيأتي بقية كلامه هنا عند الكلام على الحيل المباحة، وقال في إغاثة اللهفان (١/ ٦٥٩): «فالحيلة: معتبرة بالأمر المحتال بها عليه إطلاقاً ومنعاً ومصلحة ومفسدة وطاعة ومعصية. فإن كان المقصود أمراً حسناً كانت الحيلة حسنة. وإن كان قبيحاً كانت الحيلة قبيحة. وإن كان طاعة وقربة كانت الحيلة عليه كذلك. وإن كانت معصية وفسوقاً كانت الحيلة عليه كذلك».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٠) في الوجه =

وهي ثلاثة أنواع<sup>(١)</sup>:

٦٠٩٩ - النوع الأول: الحيل المحرمة غير الكفرية، وهي ثلاثة

أضرب:

٦١٠٠ - الضرب الأول: أن يتوصل المسلم بالحيلة التي طريقها في

الأصل مباح إلى إبطال حق أو إثبات باطل أو فعل أمر منع منه الشرع منعاً مطلقاً.

٦١٠١ - الضرب الثاني: أن يتوصل المسلم بالحيلة التي طريقها

محرم غير كفري إلى أمر محرم، كإبطال حق أو إثبات باطل أو فعل أمر منع منه الشرع.

٦١٠٢ - وهذان الضربان محرمان بإجماع المسلمين<sup>(٢)</sup>.

= الخامس عشر من أدلة تحريم الحيل عند كلامه على أقسام الحيل: «صارت في عرف الفقهاء إذا أطلقت قصد بها الحيل التي يستحل بها المحارم كحيل اليهود، وكل حيلة تضمنت إسقاط حق الله، أو الآدمي، فهي تندرج فيما يستحل بها المحارم، فإن ترك الواجب من المحارم».

(١) الأول: الحيل المحرمة الكفرية.

والثاني: الحيل المحرمة غير الكفرية.

والثالث: الحيل المكروهة، وستأتي الحيل المكروهة في المسألة (٦١١٧)،

وستأتي المعارض المكروهة في المسألة (٦١٢٧).

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٦٣) في الوجه

الخامس عشر للاستدلال لتحريم الحيل عند كلامه على أقسام الحيل: «وبالجملة فكل

ما هو محرم في نفسه فالتوسل إليه بالطرق الظاهرة محرم فكيف بالطرق الخفية التي لا

تعلم وهذا مجمع عليه بين المسلمين»، وقال الحافظ ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/

٥٨٢) عند كلامه على أنواع الحيل: «ونوع يتضمن إسقاط الواجبات، وتحليل

المحرمات، وقلب المظلوم ظالماً، والظالم مظلوماً، والحق باطلاً والباطل حقاً، فهذا

النوع الذي اتفق السلف على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض.

وقال الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا يجوز شيء من الحيل في إبطال حق مسلم. وقال

الميموني: قلت لأبي عبد الله: من حلف على يمين ثم احتال لإبطالها، فهل تجوز تلك =

٦١٠٣ - الضرب الثالث: أن يحتال المكلف لاستحلال ما حرمه الشارع في حال معينة، وهذا الشيء مباح أحياناً على سبيل الضمن والتبع إذا وجدت بعض الأسباب، أو يحتال لإسقاط واجب أوجه الشارع، وهذا الواجب يسقط أحياناً على سبيل الضمن والتبع إذا وجدت بعض الأسباب، فالمحتال يتعاطى ذلك السبب قاصداً للتوصل إلى فعل ما هو محرم عليه أو سقوط ما هو واجب عليه، وهذا القسم هو الذي كثرت فيه حيل المحتالين، ومن أمثلته: التيس المستعار، وهو الرجل الذي تزوج المبتوت طلاقها لتحل لزوجها الأول الذي بت طلاقها، ويدخل فيه: أن يريد الزوج أو الزوجة أن يتحايلوا على إرجاع الزوجة إلى زوجها الذي طلقها طلاقاً بائناً، فيزوجونها لرجل، ثم يخلعونها منه.

٦١٠٤ - النوع الثاني: الحيل المحرمة الكفرية، وهي أن يفعل حيلة كفرية ليتوصل بها إلى أمر محرم، كمن يرتد عن الإسلام من أجل الحصول على أمر لا يحصل له إلا بهذه الردة<sup>(١)</sup>، وهذا النوع محرم بإجماع المسلمين، وتحريمه معلوم من دين الإسلام بالضرورة.

= الحيلة؟ قال: نحن لا نرى الحيلة إلا بما يجوز. قلت: أليس حيلتنا فيها أن نتبع ما قالوا، وإذا وجدنا لهم قولاً في شيء اتبعناه؟ قال: بلى هكذا هو. قلت: أو ليس هذا منا نحن حيلة؟ قال: نعم. فبيّن الإمام أحمد أن من اتبع ما شرعه الله له وجاء عن السلف في معاني الأسماء التي علقت بها الأحكام ليس بمحتال الحيل المذمومة. . وإن سميت حيلة فليس الكلام فيها. وغرض الإمام أحمد بهذا: الفرق بين سلوك الطريق المشروعة التي شرعت لحصول مقصود الشارع، وبين الطريق التي تسلك لإبطال مقصوده. فهذا هو سر الفرق بين النوعين».

(١) قال العلامة الشوكاني في قطر الولي على حديث الولي (ص ٣٦٢): «اعلم أن من هذه الحيل الشيطانية ما يستلزم كفر فاعله وكفر من أفتاه، وذلك كمن يفتي المرأة بأن ترتد عن الإسلام لأجل تبين من زوجها. وكمن يفتي الحاج إذا خاف الفوت وخشي وجوب القضاء عليه من قابل أن يكفر بالله ويرتد عن الإسلام، فإذا عاد إلى الإسلام لم يلزمه القضاء. فاسمع واعجب من حيلة أوجبت كفر فاعلها وكفر من أفتاه بها فكانت ثمرة هذه الحيلة الملعونة هي خروج رجلين مسلمين من الإسلام إلى الكفر. =

٦١٠٥ - ومن الأدلة على تحريم هذا القسم من الحيل - وهو الحيل المنهي عنها - بنوعها السابقين، ما يلي:

١ - أن مرتكب هذه الحيل يريد بها التوصل إلى فعل ما حرمه العزيز الحكيم بالحيل الملتوية، ففيها خداع للعليم الخبير، واستهزاء بشرعه، وتلاعب بحدوده<sup>(١)</sup>، فهذه الحيل تشبه في ما ذمه الله تعالى من المخادعة التي هي من أعمال المنافقين، كما قال تعالى: ﴿يَخْدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]<sup>(٢)</sup>.

= فهل شيء من الشر يعدل هذا الشر؟! وهل نوع من معاصي الله يعدل الكفر بالله والخروج عن دين الإسلام؟».

(١) قال العلامة الشوكاني في قطر الولي على حديث الولي (ص ٣٥٤ - ٣٥٦): «الأدلة في منع الحيل وإبطالها كثيرة جداً. ومجرد تسميتها (حيلة) يؤذن بدفعها وإبطالها فإن التحيل على عمومه قبيح شرعاً وعقلاً. وهذا المتحيل لإسقاط فرض من فرائض الله أو تحليل ما حرمه الله سبحانه هو ناصب لنفسه في مدافعة ما شرعه الله سبحانه لعباده، يريد لأن يجعل ما حرمه الله حلالاً، وما أحله حراماً. فهو من هذه الحشية معاند لله مخادع لعباده مندرج تحت عموم قوله سبحانه: ﴿يَخْدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩]. وقوله: ﴿يَخْدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾. وقوله: ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾ [آل عمران: ٥٤].

ومعلوم لكل عاقل أن الشريعة قد كملت وانقطع الوحي بموته ﷺ، ولم يبق لأحد من عباد الله مجال في تشريع غير ما شرعه الله ولا رفع شيء مما قد شرعه الله سبحانه. وكل العباد متعبدون بهذه الشريعة لم يجعل الله سبحانه لأحد منهم أن يحلل شيئاً مما حرم فيها، ولا يحرم شيئاً مما حل فيها فمن جاء إلى عباد الله، وقال: قد لقنني الشيطان أن أحل لكم الحرام الفلاني أو أحرم عليكم الحلال الفلاني، أو أسقط عنكم واجب كذا فهذا مما يفهم كل عاقل أنه أراد تبديل الشريعة المطهرة ومخالفة ما فيها. فحق على كل مسلم أن يأخذ على يده ويحول بينه وبين ما أراد ارتكابه من المخالفة لدين الإسلام، والمعاندة لما قد ثبت في كتاب الله أو في سنة رسوله. فهذا بمجرده يصك وجه كل محتال، ويرغم أنف كل متجرب على دين الله بإسقاط ما هو واجب فيه أو تحليل ما هو من محرماته».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٦٣) في الوجه =

٢ - أن هذه الحيل تشبه ما ذمه الباري ﷻ من أعمال المنافقين من الاستهزاء بالله تعالى وبدينه القويم، كما قال جلّ من قائل: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥]، وقال سبحانه بعد أن ذكر الطلاق الذي يحرم الزوجة حتى تنكح زوجاً غيره وذكر الرجعة والخلع والنكاح بعده وغير ذلك: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، وفي هذه الآية دليل على أن الحيل من كبائر الذنوب<sup>(١)</sup>.

= الأول للاستدلال بتحريم الحيل عند توجيهه الاستدلال بهذه الآية: «كان مخادعاً لمباشرته للكلمات التي جعلت لها حقائق ومقاصد، وهو لا يريد مقاصدها وحقائقها»، ثم ذكر من آثار الصحابة وألف ما يؤيد أن الحيل مخادعة لله ﷻ، ثم قال: «وتلخيص هذا الوجه: أن مخادعة الله حرام، والحيل مخادعة لله.

بيان الأول: أن الله ذم المنافقين بقوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، ويقول: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩]، ولولا أن المخادعة حرام لم يكن المنافق مذموماً بهذا الوصف، وأيضاً أخبر أنه خادعهم، وخدع الله العبد عقوبة له، والعقوبة لا تكون إلا على فعل محرم، أو ترك واجب.

وبيان الثاني من أوجه:

أحدها: أن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين أفتوا أن التحليل ونحوه من الحيل مخادعة لله، والرجوع إليهم في معاني الألفاظ متعين، سواء كانت لغوية، أو شرعية.

الثاني: أن المخادعة إظهار شيء من الخير، وإبطان خلافه، كما تقدم، وهذا هو حقيقة الحيل. ودليل مسألة هذا مطابقة هذا المعنى بموارد الاستعمال وشهادة الاشتقاق والتصريف له.

الثالث: أن المنافق لما أظهر الإسلام، ومراده غير الإسلام سمي مخادعاً لله، وكذلك المرائي، فإن النفاق والرياء من باب واحد، فإذا كان هذا الذي أظهر قولاً غير معتقد لما يفهم منه. وهذا الذي أظهر فعلاً غير معتقد لما شرع له مخادعاً، فالمحتال لا يخرج عن أحد القسمين: إما إظهار فعل لغير مقصوده الذي شرع له، أو إظهار قول لغير مقصوده الذي شرع له. وإذا كان مشاركاً لهما في المعنى الذي به سميا مخادعين، وجب أن يشركهما في اسم الخداع، وعلم أن الخداع اسم لعموم الحيل، لا لحصول هذا النفاق. والله أعلم».

(١) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٦٧) في الوجه =

٣ - إن الله تعالى قص علينا فعل أصحاب السبت، وعقوبته الشديدة لهم على هذا الفعل، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ آتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَسَأَلْتُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [١١٣] وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّاكَ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفِقُونَ [١١٤] فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِزِّهِمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ فَمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ [١١٥] فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ [الأعراف: ١٦٣] - [١٦٦]، وقد ذكر كثير من المفسرين<sup>(١)</sup> أنهم احتالوا على صيد السمك ببعض الحيل، فدل ذلك على أن هذه الحيل من كبائر الذنوب.

٤ - أن الله تعالى لعن اليهود بسبب تحايلهم على بعض ما حرم عليهم<sup>(٢)</sup>، فقد روى البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أنه سمع

= الثاني للاستدلال بتحريم الحيل: «وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١] بعد أن ذكر الطلاق والرجعة والخلع والنكاح المحلل والنكاح بعده وغير ذلك إلى غير ذلك من المواضع، دليل على أن الاستهزاء بدين الله من الكبائر.. فمن تكلم بالأقوال التي جعل الشارع لها حقائق ومقاصد مثل كلمة الإيمان، وكلمة الله التي تستحل بها الفروج، والعهود، والمواثيق التي بين المتعاقدين. وهو لا يريد بها حقائقها المقومة لها، ولا مقاصدها التي جعلت هذه الألفاظ محصلة لها، بل يريد أن يرتجع المرأة ليضرها، ولا حاجة له في نكاحها، أو ينكحها ليحللها، أو يخلعها ليلبسها، فهو مستهزئ بآيات الله فإن العهود والمواثيق من آيات الله».

(١) ولم أقف في ذلك على شيء ثابت مرفوع أو موقوف على أحد من الصحابة.

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٩٢، ٩٣): «لو

كان التحريم معلقاً بمجرد اللفظ وبظاهر من القول دون رعاية لمقصود الشيء المحرم، ومعناه وحقيقته لم يستحق اليهود اللعنة لوجهين:

أحدهما: أن الشحم خرج بتجميله عن أن يكون شحماً وصار ودكاً، كما يخرج

الربا بالاحتيال فيه عن لفظ الربا إلى أن يصير بيعاً عند من يستحل ذلك، فإن من أراد =



رسول الله ﷺ، يقول عام الفتح وهو بمكة: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة والخنزير والأصنام»، فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة، فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هو حرام»، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: «لعن الله اليهود إن الله لما حرم شحومها جملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه»<sup>(١)</sup>، وثبت عن ابن عباس، قال: رأيت رسول الله ﷺ جالساً عند الركن، قال: فرفع بصره إلى السماء فضحك، فقال: «لعن الله اليهود - ثلاثاً - إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه»<sup>(٢)</sup>.

= أن يعطي ألفاً بألف ومائة إلى أجل فأعطاه حريرة بألف ومائة مؤجلة، ثم أخذها بألف حالة، فإن معناه معنى من أعطى ألفاً بألف ومائة لا فرق بينهما من حيث الحقيقة والمقصود إلا ما بين الشحم والودك.

الثاني: أنهم لم ينتفعوا بعين الشحم، وإنما انتفعوا بالثمن، فيلزم من راعى مجرد الألفاظ والظواهر دون المقاصد والحقائق أن لا يحرم ذلك إلا أن يكون الله ﷻ حرم الثمن تحريماً غير تحريم الشحم، فلما لعن النبي ﷺ اليهود على استحلالهم الأثمان مع تحريم المثلث، وإن لم ينص لهم على تحريم الثمن، علم أن الواجب النظر إلى المقصود من جهة أن تحريم العين تحريم للانتفاع بها، وذلك يوجب أن لا يقصد الانتفاع بها أصلاً، وفي أخذ بدلها الانتفاع بها، وإثبات لخاصة المال، ومقصوده فيها، وذلك مناف للتحريم». اهـ مع تعديل يسير.

(١) صحيح البخاري (٢٢٣٦، ٣٤٦٠)، وصحيح مسلم (١٥٨١).

(٢) رواه أحمد (٢٦٧٨)، وأبو داود (٣٤٨٨) من طرق عن خالد الحذاء، عن بركة أبي الوليد، عن ابن عباس. وسنده صحيح، رجاله بصريون ثقات، وبركة سمع ابن عمر، كما في التاريخ الكبير للبخاري (١٤٧/٢)، فهذا يدل على إدراكه ابن عباس، وقد جاء في رواية أحمد تصريحه بسماع هذا الحديث من ابن عباس. وقد صححه في تحفة المحتاج (٢/٢٠٤)، وفي زاد المعاد (٥/٦٦١)، وينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (١٥٤٢)، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (٢١١٨)، وقال النووي في شرح مسلم (٣/١١): «أما الحديث المشهور في كتب السنن عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» فمحمول على ما المقصود =

٥ - أن الله ﷻ ربط جميع الأعمال بالنية، فقد روى البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب أن النبي ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»<sup>(١)</sup>، فالمحتال يحاسب بموجب نيته كما هو صريح في هذا الحديث، فتحايله لا يغير من الحكم الشرعي شيئاً<sup>(٢)</sup>.

٦ - أنه قد جاء في السنة ما يدل على تحريم التحايل على إسقاط حق أحد المتبايعين في خيار المجلس<sup>(٣)</sup>؛ فقد ثبت عن عمرو بن شعيب، عن

= منه الأكل بخلاف ما المقصود منه غير ذلك كالعبد والبغل والحمار الأهلي فإن أكلها حرام وبيعها جائز بالإجماع».

(١) صحيح البخاري (١)، صحيح مسلم (١٩٠٧)، قال في طرح الثريب (٢٠/٢) عند كلامه على فوائد حديث النية: «الرابعة والأربعون) فيه حجة لمالك ومن وافقه في إسقاط الحيل كمن ملك ولده أو غيره مالا له قبل الحول أو باعه أو أتلفه أو بادل به فراراً من الزكاة أو باع بالعين المشهورة أو تزوج المرأة ليحلها لزوجها، وإن لم يشترط ذلك في نفس العقد أو ملك الدار لغير الشريك لإسقاط الشفعة أو أوقع عقد الدار التي فيها الشفعة بضمن فيه ما تجهل قيمته كقص ونحوه».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٨٢، ٨٣): «هذا الحديث أصل في إبطال الحيل. وبه احتج البخاري على ذلك. فإن من أراد أن يعامل رجلاً معاملة يعطيه فيها ألفاً بألف وخمسمائة إلى أجل، فأقرضه تسعمائة وباعه ثوباً بستمائة يساوي مائة، إنما نوى باقتراض التسعمائة تحصيل ما ربحه في الثوب، وإنما نوى بالستمائة التي أظهر أنها ثمن أن أكثرها ربح التسعمائة، فلا يكون له من عمله إلا ما نواه بقول النبي ﷺ وهذا مقصود فاسد غير صالح، ولا جائز؛ لأن إعطاء الدراهم بدراهم أكثر منها محرم فعله وقصده، فإذا كان إنما باع الثوب بستمائة مثلاً؛ لأن الخمسمائة ربح التسعمائة التي أعطاه إياها بدراهم فهذا مقصود محرم، فيكون مهذراً في الشرع، ولا يترتب عليه أحكام البيع الصالحة والقرض، كما أن مهاجر أم قيس إنما كان له أم قيس ليس له من أحكام الهجرة الشرعية شيء. وكذلك المحلل إنما نوى أن يطلق المرأة لتحل للأول ولم ينو أن يتخذها زوجة فلا تكون له زوجة، فلا تحل له، وإذا لم تكن له زوجة فالتحريم باق، فلا تحل للأول. وهذا ظاهر».

(٣) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٨٦) بعد ذكره =

أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله»<sup>(١)</sup>.

٧ - أنه قد ثبت في السنة لعن المحلل في النكاح، وهو: أن يتزوج المطلقة ثلاثاً، ليحلها لمطلقها؛ فقد ثبت عن أبي هريرة، قال: «لعن رسول الله المحل، والمحلل له»<sup>(٢)</sup>، وثبت عن ابن مسعود أنه قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المحلّ، والمحلل له»<sup>(٣)</sup>، وثبت

= للحدِيث الآتي: «وقد استدل به الإمام أحمد، وقال: فيه إبطال الحيل؛ فلما كان الشارع قد أثبت الخيار إلى حين التفرق الذي يفعله المتعاقدان بشؤم طباعهما حرم ﷺ أن يقصد المفارق منع الآخر من الاستقالة، وهي طلب الفسخ سواء كان العقد لازماً أو جائزاً؛ لأنه قصد بالتفرق غير ما جعل التفرق في العرف له من إسقاط حق المسلم».

(١) رواه أحمد (٦٧٢١)، والترمذي (١٢٤٧)، وأبو داود (٣٤٥٦)، والنسائي (٤٤٨٣)، وابن الجارود (٦٢٠)، والطحاوي في المشكل (٥٢٥٩، ٥٢٦٠) وغيرهم من طرق عن ابن عجلان، ورواه الدارقطني في سننه (٢٩٩٨)، وابن عساكر (٢٠٦/٦١) من طريقين عن مخزومة بن بكير، عن أبيه، كلاهما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وسنده حسن، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، ومعنى هذا: أن يفارقه بعد البيع خشية أن يستقبله، ولو كانت الفرقة بالكلام ولم يكن له خيار بعد البيع لم يكن لهذا الحديث معنى، حيث قال ﷺ: «ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله».

واحتجاج أحمد وابن الجارود والترمذي كما سبق يدل على أنهم يرونه محفوظاً، وكذا احتجاج الإمام الطحاوي وابن تيمية والشاطبي في الموافقات (١/٤٢٥)، والنوي في المجموع (١٨٨/٩)، وابن رجب في القواعد (قاعدة ٥٤)، وشيخنا في الشرح الممتع (٢٦٨/٨) يدل على أنهم يرون أنه موافق للأصول، وينظر: نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (٢٠٤٩)، المعاملات المالية للديان (٣٨/٦، ٣٩).

(٢) رواه أحمد (٨٢٨٧)، وابن أبي شيبة (١٧٣٧٥)، والترمذي في العلل (٢٧٣) من طرق عن عبد الله بن جعفر، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن المقبري، عن أبي هريرة. وسنده حسن. وقد نقل الترمذي عن البخاري تحسينه، وحسنه أيضاً ابن عبد الهادي وابن القيم وجوّده الإمام ابن تيمية. وينظر: العلل لابن أبي حاتم (١٢٣٧)، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٢٧٥٩).

(٣) رواه الدارمي (٢٣٠٤)، وابن أبي شيبة (١٧٣٧١)، والترمذي (١١٢٠)، =

عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة منه، ليحلها لأخيه، فقال: «لا، إلا نكاح رغبة، كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ»<sup>(١)</sup>، وثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «لا أوتى بمحلل، ولا محللة إلا رجمتُهما»<sup>(٢)</sup>.

وقد ثبت عن ابن عباس أنه جاءه رجل فقال: إن عمي طلق امرأته ثلاثاً؟ فقال: «إن عمك عصى الله فأندمه الله، وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً»، قال: أفلا يحلها له رجل؟ قال: «من يخادع الله يخدعه الله»<sup>(٣)</sup>، وثبت عن عبد الله بن شريك العامري، قال: سمعت ابن عمر، يسأل عن رجل طلق ابنة عم له، ثم رغب فيها، وندم فأراد أن يتزوجها رجل يحلها له، فقال ابن عمر: «كلاهما زان، وإن مكثا كذا وكذا، وذكر عشرين سنة،

= والنسائي (٣٤١٦) بإسناد صحيح. وصححه الترمذي، وابن الملقن في البدر المنير (٧/٦١٢).

أما حديث عقبة عند ابن ماجه (١٩٣٦) وغيره والذي فيه تسمية المحلل: «التيس المستعار» فهو ضعيف؛ للانقطاع في سنده. وقد أعله البخاري، كما في العلل الكبير للترمذي (٢٧٤)، ويحيى بن بكير وأبو زرعة، كما في العلل لابن أبي حاتم (١٢٣٢).  
(١) رواه البيهقي (٢٠٨/٧) بإسناد صحيح، ورواه عبد الرزاق (١٠٧٧٨) بنحوه بإسناد آخر صحيح.

(٢) رواه عبد الرزاق (١٠٧٧٧) عن الثوري ومعمّر، ورواه حرب في مسائله عن أحمد (٣٢٠/١) وسعيد (١٩٩٢، ١٩٩٣) عن جرير وأبي معاوية، كلهم عن الأعمش، عن مسيب بن رافع، عن قبيصة بن جابر قال: قال عمر. وسنده صحيح.

(٣) رواه سعيد (١٠٦٥) عن هشيم، ورواه عبد الرزاق (١٠٧٧٩) عن الثوري، ومعمّر، ورواه إسماعيل القاضي في أحكام القرآن (٤٢٦) من طريق عبد الله بن نمير، كلهم عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن ابن عباس. وسنده صحيح، وقد حصل تصحيف في اسم ابن الحارث في بعض المراجع السابقة، والصواب ما أثبت. وينظر: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل (ص١٣١)، ورواه سحنون في المدونة (٢/٥) عن ابن وهب عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن سليمان بن عبد الملك بن الحارث السلمي.

أو نحو ذلك إذا كان الله يعلم أنه يريد أن يحلها له»<sup>(١)</sup>.

وثبت عن عباد بن منصور، قال: جاء رجل إلى الحسن، فقال: إن رجلاً من قومي طلق امرأته ثلاثاً، فندم وندمت فأردت أن أنطلق فأتزوجها وأصدقها صداقاً، ثم أدخل بها كما يدخل الرجل بامرأته، ثم أطلقها حتى تحل لزوجها، قال: فقال له الحسن: «اتق الله يا فتى، ولا تكونن مسمار نار لحدود الله»<sup>(٢)</sup>، وهذا التعليل الوارد في السنة وعن الصحابة يدل على أن التحايل على المحرمات من كبائر الذنوب، وقد أجمع الصحابة والتابعون على بطلان هذا النكاح سواء شرط ذلك في العقد أو طلبه الزوج من المحلل<sup>(٣)</sup>، أو كان عرفاً يفعل به بعضهم من تلقاء نفسه ليحلها لزوجها الأول<sup>(٤)</sup>، وهذا فرد من أفراد الحيل، فتقاس عليه بقية الحيل.

٨ - أنه قد ورد في السنة بيان بعض العقوبات التي ستحصل لبعض من يتحايلون لفعل بعض المحرمات، فدل ذلك على أن التحايل لفعل الحرام من أكبر الكبائر<sup>(٥)</sup>، فقد روى البخاري عن أبي عامر أو أبي مالك

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٠٧٧٨)، ورواه مسدد، كما في المطالب (١٦٩٣): حدَّثنا يحيى، كلاهما عن الثوري، عن عبد الله بن شريك به. وسنده حسن. ورواه عبد الرزاق (١٠٧٧٦)، وابن أبي شيبة (١٧٣٦٥) عن معمر، عن الزهري، عن عبد الملك بن المغيرة قال: سئل ابن عمر، عن تحليل المرأة لزوجها، فقال: «ذلك السفاح، لو أدرككم عمر لنكلكم» وسنده صحيح.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (١٧٣٧٤) عن معاذ عن عباد به. وسنده حسن.

(٣) سنن الترمذي (٤٢٠/٣)، الفتاوى الكبرى (٨٣/٤، ٨٧)، مجموع الفتاوى (١٥٢/٣٢، ١٥٥، ١٥٩)، كتاب «بيان الدليل على بطلان التحليل» لشيخ الإسلام ابن تيمية، المغني (٤٩/١٠)، الشرح الكبير على المقنع (٤٠٥/٢٠)، وينظر: جامع أحكام النساء (١٣٧/٣ - ١٤٩).

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥٥/٣٢)، المغني (٥١/١٠)، الشرح الكبير على المقنع (٤٠٨/٢٠).

(٥) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٩٥): «فظهر بهذا أن القوم الذين يخسف بهم ويمسخون إنما يفعل ذلك بهم من جهة التأويل الفاسد =

الأشعري أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام، يستحلون الحر والحرير، والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام إلى جنب علم، يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم - يعني: الفقير - لحاجة فيقولون: ارجع إلينا غداً، فيبيتهم الله، ويضع العلم، ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة»<sup>(١)</sup>،

= الذي استحلوا به المحارم بطريق الحيلة فأعرضوا عن مقصود الشارع وحكمته في تحريم هذه الأشياء، ولذلك مسخوا قردة وخنازير، كما مسخ أصحاب السبت بما تأولوا من التأويل الفاسد الذي استحلوا به المحارم، وخسف ببعضهم، كما خسف بقارون؛ لأن في الخمر والحرير والمعازف من الكبر والخيلاء ما في الزينة التي خرج فيها قارون على قومه. فلما مسخوا دين الله مسخهم الله، ولما تكبروا عن الحق أدلهم الله.

(١) رواه البخاري في صحيحه (٥٥٩٠)، فقال: وقال هشام بن عمار: حدَّثنا صدقة بن خالد، حدَّثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدَّثنا عطية بن قيس الكلابي، حدَّثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدَّثني أبو عامر أو أبو مالك. . فذكره. والصحيح أنه متصل، كما سيأتي، وقد ذكر بعضهم أنه معلق، وعلى فرض أنه معلق فقد رواه الإسماعيلي في مستخرجه، كما في تهذيب السنن (٢٧١/٥)، وهدي الساري (ص٥٩)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٣٨٦/٣)، رقم (٦١٠٠) عن الحسن بن سفيان (وهو ثقة مسند)، ورواه أبو ذر كما في فتح الباري (٥٢/١٠)، ومن طريقه ابن حجر في التخليق (١٧/٥): حدَّثنا أبو منصور الفضل بن العباس النضروي (وهو ثقة)، حدَّثنا الحسين بن إدريس (وهو الهروي الثقة الحافظ)، ورواه ابن حبان في صحيحه (٦٧٥٤)، ثنا الحسين بن عبد الله القطان (وهو ثقة)، ورواه الطبراني في الكبير (٣٤١٧) عن موسى بن سهل الجوني البصري (وهو ثقة حافظ)، وفي مسند الشاميين (٥٨٨) عن محمد بن يزيد بن عبد الصمد (وهو صدوق)، وفي الكبير كما في الفتح (٥٣/١٠) عن الفريابي (وهو ثقة حافظ).

ورواه أبو نعيم في مستخرجه على البخاري كما في الفتح (٥٣/١٠)، ومن طريقه الذهبي في تذكرة الحفاظ (١٣٣٧/٤)، وفي سير أعلام النبلاء (١٥٧/٢١) عن أبي إسحاق بن حمزة (وهو إمام ثقة حافظ حجة)، عن عبدان (وهو حافظ ثقة)، وعن الحسين بن محمد الخياط (وهو مجهول حال)، عن محمد بن محمد بن سليمان (وهو صدوق يخطئ)، ورواه أبو أحمد الحاكم، ومن طريقه الحافظ في التخليق عن محمد بن محمد عن محمد بن مروان (وهو مجهول حال) تسعتهم عن هشام بن عمار به. وسنده صحيح.

وفي لفظ آخر لهذا الحديث: «يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، يضرب على رؤوسهم بالمعازف والقينات، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم القردة والخنازير»<sup>(١)</sup>، وهو حديث صحيح لا شك في صحته، لا يشك في صحته ممن اطلع على كل أسانيده إلا جاهل أو صاحب هوى<sup>(٢)</sup>.

= وقد تابع هشام بن عمار: بشر بن بكر، فقد رواه الإسماعيلي في مستخرجه كما في تهذيب السنن، ومن طريقه ابن حجر في التعليق (١٩/٥) عن الحسن بن سفيان عن عبد الرحمن بن إبراهيم (دحيم)، ورواه أبو داود (٤٠٣٩) عن عبد الوهاب بن نجدة، كلاهما عن بشر بن بكر، عن ابن جابر، به. وسنده صحيح كذلك، ولفظ أبي داود مختصر، وأشار إلى اختصاره هو أو أحد الرواة له، وقد تابع عطية بن قيس مالك بن أبي مريم، كما سيأتي في التعليق الآتي، وله شاهدان مرسلان عند أحمد (٢٢٢٣١)، وينظر: التعليق الآتي والذي يليه.

(١) رواه أحمد (٢٢٩٠٠)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٢٧)، وأبو داود (٣٦٨٨)، وابن ماجه (٤٠٢٠)، وابن حبان (٦٧٥٨)، والبيهقي في الكبرى (٣٧٤/١٠) من طرق عن معاوية بن صالح، قال: حدّثني حاتم بن حريث، عن مالك بن أبي مريم، قال: تذاكرنا الطلاء، فدخل علينا عبد الرحمن بن غنم، فتذاكرنا فقال: حدّثني أبو مالك الأشعري.. فذكره. ورجاله محتج بهم، عدا مالك، فلم يوثقه سوى ابن حبان، وروى عنه في صحيحه، وهو تابعي روى عنه جمع، ولم يجرح، وقد روى ما يوافق الثقات، فهو موافق للرواية السابقة، وقد تابع عبد الرحمن بن غنم: إبراهيم بن ذي حمية عند البخاري في التاريخ الكبير (٣٠٤/١، ٣٠٥)، حيث رواه بسنده عنه عن من أخبره عن أبي مالك الأشعري، ورجاله محتج بهم، عدا هذا الرجل المبهم، فهذا السند لا بأس به في المتابعات. وله شواهد متعددة بعضها صحيح فيما يتعلق بتسمية الخمر بغير اسمها.

قال الحافظ البيهقي: «ولهذا شواهد من حديث علي، وعمران بن حصين، وعبد الله بن بسر، وسهل بن سعد، وأنس بن مالك، وعائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم»، وقال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل: الوجه العاشر (ص ٩٥): «إسناد ابن ماجه إلى معاوية بن صالح صحيح، وسائر إسناده حسن، فإن حاتم بن حريث شيخ، ومالك بن أبي مريم من قدماء الشاميين»، وينظر في شواهد هذه الرواية: بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٩٨ - ١٠٠)، السلسلة الصحيحة (٨٩ - ٩١).

(٢) سبق في التعليقين الماضيين ذكر أربعة طرق لهذا الحديث، منها اثنان =

= صحیحان، والثالث والرابع يعضدانهما، وسبق في الأول منهما أن إسناده البخاري على فرض تعليقه وصل من تسعة طرق إلى شيخ البخاري، سبعة منها قوية، وهذا يقطع العذر لكل من شكك في صحة هذا الحديث، قال النووي في شرح مسلم (١٨/١): «لم يصب أبو محمد بن حزم الظاهري حيث جعل مثل ذلك انقطاعاً قادحاً في الصحة واستروح إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي وزعمه أنه لم يصح في تحريمها حديث مجيباً عن حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري.. فزعم أنه وإن أخرجه البخاري فهو غير صحيح؛ لأن البخاري قال فيه: قال هشام بن عمار وساقه بإسناده فهو منقطع فيما بين البخاري وهشام، وهذا خطأ من ابن حزم من وجوه:

أحدها: أنه لا انقطاع في هذا أصلاً من جهة أن البخاري لقي هشاماً وسمع منه وقد قرنا في كتابنا علوم الحديث أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس حمل ما يرويه عنه على السماع بأي لفظ كان..

الثاني: أن هذا الحديث بعينه معروف بالاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

الثالث: أنه إن كان ذلك انقطاعاً فمثل ذلك في الكتابين غير ملحق بالانقطاع القادح لما عرف من عادتهما وشرطهما»، وقال ابن الصلاح في مقدمته (ص ٦٨): «زعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف. وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف بالاتصال بشرط الصحيح»، وقال الهيثمي في كفاية الراعي عن محرمات اللهو والسماع (ص ١٨): «صح من طرق خلافاً لما وهم فيه ابن حزم، فقد علقه البخاري، ووصله الإسماعيلي، وأحمد، وابن ماجه، وأبو نعيم، وأبو داود بأسانيد صحيحة لا مطعن فيها، وصححه جماعة آخرون».

وقد صحح هذا الحديث جماعات من الحفاظ غير من مر في هذا التعليق، كالإسماعيلي وابن حبان وابن جماعة وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن الملقن والعراقي وابن الوزير وابن رجب والعيني وابن حجر والسخاوي والصنعاني وغيرهم كثير، ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/٥٣٥)، تهذيب السنن (٥/٢٧٠ - ٢٧٢)، المحرر في الحديث (٤٧٧)، رسالة السماع للحافظ ابن رجب (ص ٤٤٩)، الفتح لابن حجر (١٠/٥٢)، عمدة القاري (٢١/١٧٥)، السلسلة الصحيحة (٩١)، رسالة: الرد على القرضاوي والجديع لعبد الله رمضان (ص ٢١٠ - ٢١٤).



٩ - أن قاعدة الشرع اعتبار المقاصد في التصرفات كما هي معتبرة في العبادات، فالقصد يصير به التصرف حراماً ولو كان حلالاً في ذاته، كما أنه يصير الشيء فاسداً ولو كان صحيحاً في الأصل، ومن أدلة هذه القاعدة: قوله تعالى: ﴿وَيُعَوْلُنَّ أَحَقُّ بِرَبِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وما روى مسلم عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «من نام عن حزه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل»<sup>(١)</sup>، وما ثبت عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لعنت الخمر على عشرة وجوه: لعنت الخمر بعينها، وعاصرها، ومعتصرها، وبائعها، ومبتاعها، وحاملها، والمحمولة إليه، وأكل ثمنها، وشاربها، وساقبها»<sup>(٢)</sup>، وما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:

(١) صحيح مسلم (٧٤٧)، وله شاهد رواه النسائي (١٧٨٧) عن أبي الدرداء يبلغ به النبي ﷺ قال: «من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم يصلي من الليل فغلبته عيناه حتى أصبح كتب له ما نوى وكان نومه صدقة عليه من ربه ﷻ». وقد رجح الدارقطني في العلل (١٠٧٤) وقفه. قال شيخنا ابن باز في بعض دروسه: له حكم الرفع. قال في المفهم (٣٨٣/٢، ٣٨٤) عند كلامه على حديث عمر السابق: «هذا تفضل من الله تعالى، ودليل على أن صلاة الليل أفضل من صلاة النهار. والحزب هنا الجزء من القرآن يصلى به. وهذه الفضيلة إنما تحصل لمن غلبه نوم، أو عذر منعه من القيام مع أن نيته القيام. وقد ذكر مالك في الموطأ عنه ﷺ قال: «ما من امرئ تكون له صلاة ليل فغلبه عليها نوم إلا كتب الله له أجر صلاة، وكان نومه صدقة عليه»، وهذا أتم في التفضيل والمجازاة بالنية، وظهره أن له أجره مكماً مضاعفاً، وذلك لحسن نيته، وصدق تلهفه، وتأسفه. وهذا قول بعض شيوخنا.

وقال بعضهم: يحتمل أن يكون غير مضاعف إذ الذي يصليها أكمل، وأفضل. قلت: والظاهر التمسك بالظاهر، فإن الثواب فضل من الكريم الوهاب»، وقال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٣/٢٠٤): «ومعلوم أنه لو أمكن قراءة شيء منه قبل صلاة الفجر كان أبلغ لكن إذا قرأه قبل الزوال كتب له كأنما قرأه من الليل فإن هذا الوقت تابع لليلة الماضية ولهذا يقال فيما قبل الزوال: فعلناه الليلة. ويقال بعد الزوال: فعلناه البارحة وهو وقت الضحى وهو خلف عن قيام الليل».

(٢) رواه ابن أبي شيبه (٢٢٠٤٥)، وأحمد (٤٧٨٧): حدَّثنا وكيع، حدَّثنا =

«من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذ يريد إتلافها أتلفه الله»<sup>(١)</sup>.

وما ثبت عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن ميمونة زوج النبي ﷺ استدان<sup>(٢)</sup>، فقيل لها: يا أم المؤمنين! تستدينين وليس عندك وفاء؟ قالت: إنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أخذ ديناً وهو يريد أن يؤديه أعانه الله ﷻ»<sup>(٣)</sup>، وما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال

= عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن أبي طعمة، وعن عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي، أنهما سمعا ابن عمر . . فذكره . وسنده صحيح . وقال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل (ص ١٣٠): «سنده جيد»، وذكر له طرقاً أخرى وشواهد، وقال تلميذه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٢٤٠٨): «إسناده حسن»، وينظر: تخريج سنن سعيد للدكتور سعد الحميد (٨١٥)، نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب (٤/٢٠٣٢ - ٢٠٣٧).

(١) صحيح البخاري (٢٣٨٧).

(٢) أي: استقرضت. ينظر حاشية السندي على سنن النسائي (٧/٣٦١).

(٣) رواه النسائي (٤٧٠١)، قال: حدثنا محمد بن المثنى، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٢٨٦) عن إبراهيم بن مرزوق، كلاهما عن وهب بن جرير، قال: حدثنا أبي، عن الأعمش، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة . . فذكره . وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيحين . ورواه النسائي (٤٧٠٠)، وابن ماجه (٢٤٠٨)، وأبو يعلى (٧٠٨٣) من طريق عمران بن حذيفة عن ميمونة . وصححه ابن حبان (١١٥٧، موارد)، والحاكم (٢/٢٣)، ورواه الإمام أحمد (٢٦٨١٦) من طريق جعفر بن زياد، عن منصور، قال: حسبته عن سالم، عن ميمونة . ورواه الإمام أحمد (٢٦٨٤٠) من طريق جعفر بن زياد، عن منصور، عن رجل عن ميمونة .

وله شاهد من حديث عائشة، رواه الإمام أحمد (٢٤٤٥٥)، وإسحاق (١٠٦٣) من طرق عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة مرفوعاً: «من حمل من أمتي ديناً ثم جهد في قضائه فمات ولم يقضه فأنا وليه» وإسناده صحيح، رجاله مدنيون ثقات رجال الشيخين . وقال المنذري في الترغيب (٢/٥٨١): رواه أحمد بإسناد جيد، وشاهد آخر من فعلها، رواه الإمام أحمد (٢٤٤٣٩، ٢٤٦٧٩، ٢٦١٨٧)، والحاكم (٢/٢٢)، وله شاهد آخر من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه، فعله، رواه ابن ماجه (٢٤٠٩)، وقد صححه البوصيري في الزوائد (٣/٦٣)، وحسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/٥٤).

رسول الله ﷺ: «قال الله ﷻ: إذا تحدث<sup>(١)</sup> عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة ما لم يعملها، فإذا عملها فأنا أكتبها بعشر أمثالها»<sup>(٢)</sup>، وما روى مسلم عن سهل بن حنيف ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه»<sup>(٣)</sup>، وما روى البخاري عن أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ كان في غزاة، فقال: «إن بالمدينة أقواماً ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم»<sup>(٤)</sup>، قالوا: يا رسول الله، وهم بالمدينة؟ قال: «وهم بالمدينة، حسبهم العذر»<sup>(٥)</sup>.

وما روى مسلم عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يغز، ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من نفاق»<sup>(٦)</sup>، وما ثبت عن أبي كبشة الأنماري، قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل هذه الأمة مثل أربعة نفر: رجل آتاه الله مالاً وعلماً، فهو يعمل به في ماله ينفقه في حقه، ورجل آتاه الله علماً ولم يؤته مالاً، فهو يقول: لو كان لي مثل مال هذا، عملت فيه مثل الذي يعمل، فهما في الأجر سواء، ورجل آتاه الله مالاً ولم يؤته علماً، فهو يخبط فيه ينفقه في غير حقه، ورجل لم يؤته الله مالاً ولا علماً، فهو يقول: لو كان لي مال مثل هذا، عملت فيه مثل الذي يعمل، فهما

(١) أي: «هم»، كما في الرواية الأخرى، وفي رواية ثالثة: «أراد».

(٢) صحيح البخاري (٧٥٠١)، وصحيح مسلم (١٢٨، ١٢٩) واللفظ له.

(٣) صحيح مسلم (١٩٠٩)، وله شاهد بنحوه من حديث أنس رواه مسلم في

الموضع السابق.

(٤) في رواية الإسماعيلي كما في الفتح (٤٧/٦): «إلا وهم معكم فيه بالنية»، وفي حديث جابر عند مسلم (١٩١١): «إلا شركوكم في الأجر». والمعنى: أن لهم من الأجر مثل أجر الغازي؛ لأنهم كانوا ينوون الغزو ولكنهم لم يستطيعوا الخروج في الجهاد، منعهم المرض أو قلة ذات اليد أو نحو ذلك من الأعذار المانعة من الجهاد.

(٥) صحيح البخاري (٢٨٣٩، ٤٤٢٣).

(٦) صحيح مسلم (١٩١٠). قال النووي في شرح مسلم (٥٦/١٣): (في هذا الحديث أن من نوى فعل عبادة فمات قبل فعلها لا يتوجه عليه من الذم ما يتوجه على من مات ولم ينوها). وينظر سبل السلام (٨١/٤، ٨٢).

في الوزر سواء»<sup>(١)</sup>.

أما ما روي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تركبوا ما ارتكبت اليهود، فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل» فهو حديث ضعيف<sup>(٢)</sup>.

١٠ - أنه قد أجمع الصحابة ﷺ على تحريم هذا النوع من الحيل في وقائع متعددة<sup>(٣)</sup>، فقد أجمعوا على تحريم الزواج بالمطلقة طلاقاً بائناً من

(١) رواه الإمام أحمد (١٨٠٢٤)، وابن ماجه (٤٢٢٨) من طريقين عن سالم بن أبي الجعد عن أبي كبشة.. فذكره. ورجاله ثقات، رجال الصحيحين، وقد صرح سالم بن أبي الجعد بسماعه لهذا الحديث من أبي كبشة في رواية صحيحة عند الإمام أحمد، لكن ذكر ابن حجر أن ذكر السماع غير محفوظ، وجاء في بعض الروايات ذكر الوساطة بينهما، وهو ابن أبي كبشة، وهو تابعي لم يجرح ووثقه ابن حبان، فروايته لها قوة، لكنها تقصر عن درجة الصحة.

وقال الحافظ العراقي كما في تخريج أحاديث الإحياء (٦/٢٣٨٣)، حديث (٣٧٩٦): (رواه ابن ماجه بسند جيد). وللحديث طريق أخرى تتقوى به هذه الطريق، فقد رواه الإمام أحمد (١٨٠٣١)، والترمذي (٢٣٢٥)، والبخاري (٤٠٩٧) من طريق يونس بن خباب، عن سعيد الطائي، قال: حدثني أبو كبشة.. فذكره. ورجاله ثقات، عدا يونس بن خباب، فهو متكلم فيه، وقال في التقريب: (صدوق يخطئ)، وكان الأقرب أنه «ليس بالقوي»، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، فالحديث حسن بمجموع طريقه.

(٢) رواه ابن بطال الحيل (ص ٤٧) ورجاله محتج بهم، عدا ابن بطال نفسه، فهو كثير الغلط، قال المعلمي في التنكيل (١/٥٨٤): «لا يحتج بما ينفرد بروايته»، فتفرده بهذا الحديث مع تأخره وكثرة وهمه يجعل الحديث غريباً، فهو حديث ضعيف. وقد حسن هذا الحديث أو قواه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٩/٢٩)، وابن القيم في إغاثة اللهفان (٢/٥٩٥)، وابن كثير في تفسير الآية (١٦٣) من سورة الأعراف (٣/٢٢٣).

(٣) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٤) عند ذكره لأدلة تحريم الحيل:

«الوجه الحادي والعشرون: إن أصحاب رسول الله ﷺ أجمعوا على تحريم هذه الحيل وإبطالها، وإجماعهم حجة قاطعة يجب اتباعها بل هي أوكد الحجج وهي مقدمة على غيرها، وليس هذا موضع تقرير ذلك، فإن هذا الأصل مقرر في موضعه، وليس فيه =

أجل أن تعود إلى زوجها الأول<sup>(١)</sup>، وأجمعوا على تحريم الهدية من المدين لدائنه قبل سداد الدين إذا لم يكن يهدي إليه قبل الدين؛ لأن ذلك يتخذ في الأصل تحايلاً على الربا، فيؤخر السداد وتجعل هذه الهدية مقابل هذا التأخير<sup>(٢)</sup>، وأجمعوا على تحريم بيع العينة في الجملة، حيث لم يعرف بينهم خلاف فيها عند اشتراطها؛ لما فيه من التحايل على الربا المجمع على

= بين الفقهاء بل ولا بين سائر المؤمنين الذين هم المؤمنون خلاف، وإنما خالف فيها بعض أهل البدع المكفرين ببدعتهم أو المفسقين بها بل من كان يضم إلى بدعته من الكبائر ما بعضه يوجب الفسوق، ومتى ثبت اتفاق الصحابة على تحريمها وإبطالها فهو الغاية في الدلالة».

(١) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٤، ٢٣٥) في ضمن الوجه الحادي والعشرين من أدلة تحريم الحيل: «وبيان ذلك: إنا سنذكر إن شاء الله عن عمر أنه خطب الناس على منبر رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار وقال: (لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتها)، ويذكر عن عثمان وعلي وابن عمر وابن عباس، وغيرهم أنهم نهوا عن التحليل وبينوا أنها لا تحل به لا للأول ولا للثاني، وأنهم قصدوا بذلك كل ما قصد به التحليل، وإن لم يشرط في العقد ولا قبله. وهذه أقوال نقلت في أوقات مختلفة وأماكن متعددة وقضايا متفرقة وفيها ما سمعه الخلق الكثير من أفاضل الصحابة وسائرهم بحيث توجب العادة انتشاره وشياعه، أو لم ينكر هذه الأقوال أحد منهم مع تطاول الأزمنة وزوال الأسباب التي قد يظن أن السكوت كان لأجلها».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٥) في ضمن الوجه الحادي والعشرين من أدلة تحريم الحيل: «وأيضاً قد تقدم عن غير واحد منهم من أعيانهم مثل أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن سلام وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس أنهم نهوا المقرض أن يقبل هدية المقترض إلا إذا كافأه عليها أو حسبها من دينه وأنهم جعلوا قبولها ربا، وهذه الأقوال أيضاً وقعت في أزمنة متفرقة، في قضايا متعددة، والعادة توجب أن يشتهر بينهم جنس هذه المقالة، وإن لم يشهر واحد منهم بعينه لا سيما وهؤلاء المسلمون هم أعيان المفتين الذين كانت تضبط أقوالهم وتحكى إلى غيرهم وكانت نفوس الباقيين مشرّبة إلى ما يقول هؤلاء ومع ذلك فلم ينقل أن أحداً منهم خالف هؤلاء مع تباعد الأوقات وزوال أسباب الصمات».

تحريمه<sup>(١)</sup>، وأجمعوا على توريث المرأة التي طلقها زوجها في مرض موته؛ لأن ذلك يفعل في الأصل تحايلاً لمنعها من الإرث<sup>(٢)</sup>.

وإجماعهم في هذه المسائل دليل قاطع على إجماعهم على تحريم الحيل التي هي أغلظ منها<sup>(٣)</sup>، كما أجمع كبار التابعين على تحريم هذه

(١) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٥) في ضمن الوجه الحادي والعشرين من أدلة تحريم الحيل: «وأيضاً فقد قدمنا عن عائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك في مسألة العينة ما أوجب فيها تغليظ التحريم وفساد العقد في فتاوى وقعت في أزمنة وبلدان ولم يقابلها أحد برد ولا مخالفة مع أنها لو كانت باطلة لكان السكوت عنها من العظام لما فيها من المبالغة العظيمة في تحريم الحلال، وبيئنا أن زيد بن أرقم لم يخالف هذا وأن عقده لم يتم».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٥) في ضمن الوجه الحادي والعشرين من أدلة تحريم الحيل: «وأيضاً فإن عمر وعثمان وعلياً وأبي بن كعب وسائر البدرين وغيرهم اتفقوا على أن المبتوتة في مرض الموت ترث، قاله عمر في قصة غيلان بن سلمة لما طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه، فقال له عمر: لتراجعن نساءك ولترجعن مالك أو لأورثن نساءك ثم لأمرت بقبرك فليرجمن كما رجم قبر أبي رغال، وقال الباقر بن عوف في قصة تماضر بنت الأصبح لما طلقها عبد الرحمن بن عوف والقصة مشهورة، ولا نعلم أحداً منهم أنكر هذا الوفاق ولا خالفه»، ثم أجاب عن ما يروى عن ابن الزبير في المسألة.

(٣) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٥) في ضمن الوجه الحادي والعشرين من أدلة تحريم الحيل بعد ذكره لإجماع الصحابة على تحريم الحيل السابقة: «وإذا ثبت بما ذكرنا وما لم نذكره من أقوال أصحاب رسول الله ﷺ في هذه المسائل من مسائل الحيل واتفاقهم عليها فهو دليل على قولهم فيما هو أعظم من هذه الحيل وذلك بموجب القطع بأنهم كانوا يحرمون هذه الحيل ويبطلونها، ومن كان له معرفة بالآثار وأصول الفقه ومسائل الفقه، ثم أنصف لم يتمار أن تقرير هذا الإجماع منهم على تحريم الحيل وإبطالها أقوى من تقرير إجماعهم على العمل بالقياس والعمل بظاهر الخطاب، ثم إن ذلك الإجماع قد اعتقد صحته عامة الخلق القائلون بالإجماع السكوتي وهم الجمهور، والمنكرون له بناء على أن هذه القواعد لا يجوز ترك إنكار الباطل منها، وأنه لا يمكن في الواقع معرفة الإجماع والاحتجاج به إلا بهذا الطريق والأدلة الموجبة لاتباع الإجماع إن لم تتناول مثل هذه الصورة وإلا كانت باطلة وهذا إن =

الحيل<sup>(١)</sup>، وقد أنكر السلف على من توسعوا في الحيل ممن ظهروا في أواخر عهد التابعين إنكاراً شديداً<sup>(٢)</sup>، وهذه الحيل محرمة عند جمهور

= شاء الله بيّن، وإنما ذهل عنه في هذا الأصل من ذهل لعدم تتبع مقالتهم في أفراد هذا الأصل».

(١) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٧٥، ١٧٦) في ضمن الوجه الثالث عشر من أدلة تحريم الحيل: «هذه الحيل من الأمور المحدثه ومن البدع الطارئة. أما الإفتاء بها وتعليمها للناس، وإنفاذها في الحكم واعتقاد جوازها فأول ما حدث في الإسلام في أواخر عصر صغار التابعين بعد المائة الأولى بسنين كثيرة، وليس فيها - والله الحمد - حيلة واحدة تؤثر عن أصحاب رسول الله ﷺ بل المستفيض عن الصحابة أنهم كانوا إذا سئلوا عن فعل شيء من ذلك أعظموه وزجروا عنه، وفي هذا الكتاب عن الصحابة في مسألتي العينة والتحليل وغيرهما ما بين قولهم في هذا الجنس، وأما فعلها من بعض الجهال، فقد كان يصدر القليل منه في العصر الأول، لكنه ينكره الفقهاء من الصحابة والتابعين على من يفعله كما كانوا ينكرون عليهم الكذب والربا وسائر المحرمات ويرونها داخلة في قوله ﷺ: «من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد».

وهذا الذي ذكرناه من حدوث الفتوى بهذه الحيل، وكونها بدعة أمر لا يشك فيه أدنى من له علم بأثار السلف وأيام الإسلام وترتيب طبقات المفتين والحكام ويستبان ذلك بأشياء، منها: أن الكتب المصنفة في أحاديث رسول الله ﷺ وفتاوى الصحابة والتابعين، وقضاياهم ليس فيها عن أحد منهم شيء من ذلك ولو كانوا يفتون بشيء من ذلك لنقل كما نقل غيره، والذين صنّفوا في الحيل من المتأخرين حرصوا على أثر يقتدون به في ذلك، فلم يجدوا شيئاً من ذلك إلا ما حكى عن بعضهم من التعريض واللحن، وقولهم: إن في المعارض لمندوحة عن الكذب، والكلام أوسع من أن يكذب ظريف، وليس هذا من الحيل التي قلنا إنها محدثة ولا من جنسها.. وهؤلاء قضاة الكوفة، وحفص بعد الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة - أنهم أنكروا أصل الحيل مطلقاً، وليس الغرض هنا بيان أعيان الحيل، والفرق بين ما يعذر فيه المفتي في الجملة وما لا يعذر فيه، وإنما الغرض أن يعلم أن هذه الحيل كلها محدثة في الإسلام، وأن الإفتاء بها إنما وقع متأخراً، وأن بقايا السلف أعظموا القول فيمن أفتى بها إعظامهم القول في أهل البدع ولو كان جنسها مأثوراً عن سلف لم يكن شيء من ذلك فإنهم لم يكونوا ينكرون على من أفتى باجتهاد رأيه، فما لها مساغ في الشريعة».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٨٣، ١٨٤) في =

الفقهاء، وهي مكروهة باتفاق أهل العلم المتقدمين، ولم يفت بحلها إلا بعض الفقهاء الذين جهلوا حكمها عند من سبقهم من أهل العلم<sup>(١)</sup>، فتحريم

= ضمن الوجه الثالث عشر من أدلة تحريم الحيل: «فلما اشتد نكيرهم على أهل الرأي الذي استحلوا به الحيل علم أنهم علموا أن هذه بدعة محدثة، وفي كلامهم دلالات على ذلك مثل وصفهم من كان يفتي بذلك بأنه يقلب الإسلام ظهراً لبطن، ويترك الإسلام أرق من الثوب السابري، وينقض الإسلام عروة عروة إلى أمثال هذه الكلمات، وكان أعظم ما أنكروا على المتوسع في الرأي مخالفة الأحاديث والإفتاء بالحيل، ومعلوم أن أحداً من أهل الفتوى لا يخالف حديث رسول الله ﷺ عمداً، وإنما يخالفه؛ لأنه لم يبلغه، أو لنسيانه إياه وذهوله عنه، أو لأنه لم يبلغه من وجه يثق به، أو لعدم تفتنه لوجه الدلالة منه، أو لقلّة اعتنائه بمعرفته، أو لنوع تأويل يتأوله عليه، أو ظنه أنه منسوخ، ونحو ذلك.

وما من الفقهاء أحد إلا وقد خفيت عليه بعض السنّة، وإنما المنكر الذي لم يكن يعرف في الماضين الإفتاء بالحيل، وقد ذكر عن بعض أهل الرأي تصريح، أنه قال: ما نعموا علينا من أنا عمدنا إلى أشياء كانت حراماً عليهم فاحتلنا فيها حتى صارت حلالاً...، ولما وضع بعض الناس كتاباً في الحيل اشتد نكير السلف، لذلك قال أحمد بن زهير بن مروان: كانت امرأة ها هنا تمر وأرادت أن تختلع من زوجها فأبى زوجها عليها، فقيل لها: لو ارتددت عن الإسلام لبنت من زوجك، ففعلت ذلك، فذكر ذلك لعبد الله - يعني: ابن المبارك - وقيل له: إن هذا كتاب الحيل، فقال عبد الله: من وضع هذا الكتاب، فهو كافر، ومن سمع به فرضي به فهو كافر، ومن حمله من كورة إلى كورة فهو كافر، ومن كان عنده فرضي به فهو كافر.

وقال إسحاق بن راهويه، عن شفيق بن عبد الملك: إن ابن المبارك قال في قصة بنت أبي روح حيث أمرت بالارتداد وذلك في أيام أبي غسان فذكر شيئاً، ثم قال ابن المبارك وهو مغضب: (أحدثوا في الإسلام، ومن كان أمر بهذا فهو كافر، ومن كان هذا الكتاب عنده، أو في بيته ليأمر به، أو هويه، ولم يأمر به فهو كافر). ثم قال ابن المبارك: (ما أرى الشيطان كان يحسن مثل هذا حتى جاء هؤلاء فأفادها منهم فأشاعها حيثئذ، أو كان يحسنها ولم يجد من يمضيها حتى جاء هؤلاء). وقال إسحاق الطالقاني قيل: يا أبا عبد الرحمن إن هذا وضعه إبليس؛ يعني: كتاب الحيل، فقال: إبليس من الأبالسة، وقال النضر بن شميل: في كتاب الحيل ثلاثمائة وعشرون، أو ثلاثون مسألة كلها كفر».

(١) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٩٣ - ١٩٥) في =



هذه الحيل قطعي، وليس من مسالك الاجتهاد، فالفتيا بها من البدع المحدثه، وعليه: فلا يجوز تقليد من يفتي بها، ويجب نقض حكمه<sup>(١)</sup>؛ لأنه

= ضمن الوجه الثالث عشر من أدلة تحريم الحيل: «وإنما ذكرنا مثل هذا الكلام على استكراه شديد منا لما يشبه الغيبة فضلاً عن الوقعة في أعراض بعض أهل العلم. ولكن وجوب النصيحة اضطرنا إلى أن ننبه على ما عيب على بعض المتقدمين من الدخول في الحيل، ونحن نرجو أن يغفر الله سبحانه لمن اجتهد فأخطأ، فإن كثيراً ممن يسمع كلمات العلماء الغليظة قد لا يعرف مخرجها، وكثيراً من الناس يروونها رواية متشف متعصب، مع أنهم دائماً يفعلون في الفتيا أقبح مما عيب به من عيب مع كون أولئك كانوا أعلم وأفقه وأتقى، ولو علم السبب في ذلك الكلام وهدي رشده لكان اعتباره بمن سلف يكفه عن أن يقع في أقبح مما وقع فيه أولئك، وكان شغله بصلاح نفسه استغفاراً وشكراً شغله عن ذكر عيوب الناس على سبيل الاشتفاء والاعتصاب.

وإن كثيراً ممن يخالف المشرقين في مذهبهم، ويرى أنه أتبع للسنة والأثر، وأخذ بالحديث منهم من يتوسع في الحيل ويرق الدين وينقض عرى الإسلام، ويفعل في ذلك قريباً، أو أكثر مما يحكى عنهم حتى دب هذا الداء إلى كثير من فقهاء الطوائف، حتى إن بعض أتباع الإمام أحمد مع أنه كان من أبعد الناس عن هذه الحيل تلتخطوا بها، فأدخلها بعضهم في الإيمان وذكروا طائفة من المسائل التي هي بأعيانها من أشد ما أنكره الإمام أحمد على المشرقين، وحتى اعتقد بعضهم جواز خلع اليمين وصحة نكاح المحلل، وجواز بعض الحيل الربوية، وحتى إن بعض الأعيان من أصحابه سوغ بعض الحيل في المعاملات، مع رده على أصحاب الحيل، وذلك في مسائل قد نص الإمام أحمد على إبطال الحيلة فيها إلى أشياء أخر.

وكثر ذلك في بعض المنتسبين إلى الشافعي رحمته الله، وتوسع بعض أصحاب أبي حنيفة فيها توسعاً تدل أصول أبي حنيفة على خلافه، وحتى إن بعض الأئمة من أصحاب مالك تزلزل فيها تزلزل من يرى أن القياس جواز بعضها، وحتى صار من يفتي بها كأنه يعلم الناس فاتحة الكتاب، أو صفة الصلاة لا يبين للمستفتي أنها مكروهة بالاتفاق، وأنها محرمة عند كثير من العلماء بل أكثرهم، وعند عامة السلف رحمهم الله، وحتى ألقوا في نفوس كثير من العامة، أو أكثرهم أنها حلال، وأنها من دين الله سبحانه، فتجد المؤمن الذي شرح الله صدره للإسلام يكرها وينفر قلبه منها، والمفتي بغير علم يقول له: هذا حلال وهذا جائز، وهذا لا بأس به وهو مخطئ في هذه الأقوال باتفاق».

(١) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٠٨، ٢٠٩) في =

مخالفة للنصوص الشرعية، ولإجماع الصحابة وكبار التابعين، كما سبق، ويجب إنكارها ببيان شدة ضعف قول من قال بجوازها، وبيان أنها ليست من مسائل الاجتهاد التي يسوغ فيها الاجتهاد<sup>(١)</sup>.

٦١٠٦ - والحيل الغليظة لم يقل بحلها أحد من أئمة المذاهب

المعتبرة.

= ضمن الوجه الثالث عشر من أدلة تحريم الحيل: «القول بتحريم الحيل قطعي ليس من مسائل الاجتهاد كما قد بيّناه وبيّنا إجماع الصحابة على المنع منها بكلام غليظ يخرجها من مسائل الاجتهاد، واتفاق السلف على أنها بدعة محدثة، وكل بدعة تخالف السنّة وآثار الصحابة فإنها ضلالة، وهذا منصوص الإمام أحمد وغيره. وحينئذٍ فلا يجوز تقليد من يفتي بها ويجب نقض حكمه، ولا يجوز الدلالة لأحد من المقلدين على من يفتي بها مع جواز ذلك في مسائل الاجتهاد، وقد نص أحمد على هذه المسائل في مثل هذا. وإن كنا نعذر من اجتهد من المتقدمين في بعضها».

(١) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢١٠، ٢١١) في

ضمن الوجه الثالث عشر من أدلة تحريم الحيل بعد كلام له: «فكيف بالحيل التي ليس لها أصل من سنّة ولا أثر أصلاً بل السنن والآثار تخالفها.

وقولهم: مسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل أما الأول فإذا كان القول يخالف سنّة، أو إجماعاً قديماً وجب إنكاره وفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول: المصيب واحد وهم عامة السلف والفقهاء، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنّة، أو إجماع وجب إنكاره أيضاً بحسب درجات الإنكار كما ذكرناه من حديث شارب النبيذ المختلف فيه، وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سنّة، وإن كان قد اتبع بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنّة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساعٍ ينكر على من عمل بها مجتهداً، أو مقلداً، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل - الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس - والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً، مثل حديث صحيح لا معارض من جنسه فيسوغ له - إذا عدم ذلك فيها - الاجتهاد لتعارض الأدلة المتقاربة. أو لخفاء الأدلة فيها، وليس في ذكر كون المسألة قطعية طعن على من خالفها من المجتهدين كسائر المسائل التي اختلف فيها السلف».

٦١٠٧ - وإنما قال بجواز الحيل الغليظة بعض المبتدعة الذين تمذهبوا ببعض المذاهب الأربعة<sup>(١)</sup>.

٦١٠٨ - والحيل المحرمة السابقة كلها إنما تصدر عن ضعف إيمانه وكره حكم الله تعالى وحكم رسوله ﷺ، وهذا خطير على عقيدة المسلم، وهذا قد يوقعه - عياداً بالله - في النفاق الأكبر إذا كره التشريع من أصله.

٦١٠٩ - أما إن كان المسلم كره تطبيقه لذلك الحكم فقط فهو معصية لله تعالى، والواجب على المسلم أن يتلقى حكم الله وحكم رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بطيب نفس وانشرح صدر<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ١٨٩ - ١٩٣) في ضمن الوجه الثالث عشر من أدلة تحريم الحيل: «لا خلاف بين المسلمين أنه لا يجوز الأمر ولا الإذن في التكلم بكلمة الكفر لغرض من الأغراض، بل من تكلم بها فهو كافر إلا أن يكون مكرهاً فيتكلم بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان، ثم إن هذا على مذهب أبي حنيفة وأصحابه أشد، فإن لهم من الكلمات والأفعال التي يرون أنها كفر ما هو دون الأمر بالكفر، حتى إن الكافر لو قال لرجل: إني أريد أن أسلم، فقال: اصبر ساعة فقد كفروه بذلك؛ لأنه أمر بالبقاء على الكفر ساعة، وإن كان له فيه غرض غير الكفر، فكيف بالأمر بإنشاء الردة التي هي أغلظ من الكفر الأصلي. فعلمت أن هؤلاء القوم الذين أفتوا بنت أبي روح بالارتداد لم يكونوا مقتدين بمذهب أحد من الأئمة.. وإن كان الإذن في ذلك لا يستجيزه أحد من الفقهاء. وهذا لأن الأئمة قد انتسب إليهم في الفروع طوائف من أهل البدع والأهواء المخالفين لهم في الأصول مع براءة الأئمة من أولئك الأتباع، وهذا مشهور فكان في ذلك الوقت قد انتسب كثير من الجهمية والقدرية من المعتزلة وغيرهم إلى مذهب أبي حنيفة في الفروع مع أنه وأصحابه كانوا من أبرأ الناس من مذاهب المعتزلة وكلامهم في ذلك مشهور..».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٢٦، ٢٢٧): «الوجه الرابع عشر: وهو أن الحيلة إنما تصدر من رجل كره فعل ما أمر الله سبحانه، أو ترك ما نهى الله سبحانه عنه وقد قال الله سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطُوا أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩].. إلى غير ذلك من المواضع التي ذم الله فيها من كره ما أنزل الله من الصلاة والزكاة والجهاد وجعله من المنافقين..، ويجب أن تتلقى =

٦١١٠ - ومن فعل شيئاً من الحيل السابقة لتحليل أمر محرم، لم يحل له ذلك الأمر المحرم<sup>(١)</sup>؛ للأدلة السابقة الدالة على تحريم هذه الحيل، وبالأخص ما ذكر فيها من إجماع أهل العلم على بطلان نكاح التحليل، ومن عزم عمر بن الخطاب على رجم من فعله، ومن قول عبد الله بن عمر بأنهما زانيان، ومن إجماع الصحابة على تحريم العينة وعلى تحريم هدية المدين لدائنه<sup>(٢)</sup>.

= أحكام الله بطيب نفس وانسراح صدر، وأن يتيقن العبد أن الله لم يأمره إلا بما في فعله صلاح، ولم ينهه إلا عما في فعله فساد سواء كان ذلك من نفس العبد بالأمر والنهي، أو من نفس الفعل، أو منهما جميعاً، وأن الأمور به بمنزلة القوت الذي هو قوام العبد والمنهي عنه بمنزلة السموم التي هي هلاك البدن وسقمه.

ومن يتيقن هذا لم يطلب أن يحتال على سقوط واجب في فعله صلاح له ولا على فعل محرم في تركه صلاح له أيضاً، وإنما تنشأ الحيل من ضعف الإيمان، فلماذا كانت من النفاق وصارت نفاقاً في الشرائع كما أن النفاق الأكبر نفاق في الدين، وإذا كانت الحيلة مستلزمة لكراهة أمر الله ونهيه وذلك محرم، بل نفاق فحكم المستلزم كذلك فتكون الحيل محرمة بل نفاقاً، ولو فرض أن ينشأ من الحيل تجرد في بعض حق الأشخاص عن هذا الإلزام لكان ذلك صوراً قليلة، فيجب أن يتعلق الحكم بالغالب، ثم أقل ما فيها أنها مظنة لذلك والحكمة إذا كانت خفية، أو منتشرة علق الحكم بمظنتها وكراهة الأمر والنهي تخفى عن صاحبها ولا تنضب الحيلة التي تتضمن ذلك من التي لا تتضمنه فيعلق الحكم بمظنة ذلك وهو الحيلة مطلقاً» انتهى كلامه مع اختصار وتصرف يسير.

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/١٧٤) عند كلامه على حديث: «إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليتركها» قال: «وفيه أن من احتال لأمر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقاً في الظاهر ويحكم له به أنه لا يحل له تناوله في الباطن ولا يرتفع عنه الإثم بالحكم».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٣٧٥ - ٣٧٧) في الدليل الرابع والعشرين على تحريم الحيل بعد ذكره ٣٠ شاهداً لقاعدة سد الذرائع قال: «واعلم أن المقصود هنا بيان تحريم الحيل وأن صاحبها متعرض لسخط الله سبحانه =

٦١١١ - ومن هذه الحيل المحرمة: الاحتيال لأخذ مال يزعم أنه حق له عند شخص أو في بيت مال المسلمين أو عند شركة، مع عدم ظهور سبب الاستحقاق<sup>(١)</sup>، فيقوم بالأخذ من مال ائتمن عليه.

= وأليم عقابه، ويترتب على ذلك أن ينقض على صاحبها مقصوده منها بحسب الإمكان وذلك في كل حيلة بحسبها، فلا يخلو الاحتيال أن يكون من واحد أو من اثنين فأكثر. فإن كان الاحتيال من اثنين فأكثر، فإن كانا عقداً يعيين توطأً عليهما تحيلاً إلى الربا كما في العينة حكم بفساد ذينك العقدين ويرد إلى الأول رأس ماله كما ذكرت عائشة لأم زيد بن أرقم، وكان بمنزلة المقبوض بعقد ربا لا يحل الانتفاع به بل يجب رده إن كان باقياً وبدله إن كان فائتاً.

وكذلك إن جمعا بين بيع وقرض، أو إجارة وقرض، أو مضاربة أو شركة، أو مساقاة أو مزارعة مع قرض حكم بفسادهما فيجب أن يرد عليه بدل ماله فيما جعلاه قرضاً، والعقد الآخر فاسد له حكم الأنكحة الفاسدة. وكذلك إن كان نكاحاً توطأً عليه كان نكاحاً فاسداً له حكم الأنكحة الفاسدة، وكذلك إذا توطأً على بيع أو هبة لإسقاط الزكاة، أو على هبة لتصحيح نكاح فاسد أو وقف فاسد، مثل أن تريد موقعة مملوكها فتواطئ رجلاً على أن تهبه العبد فيزوجها به ثم يهبها إياه لينفسخ النكاح فإن هذا البيع والهبة فاسدان في جميع الأحكام.

فإن كان الاحتيال من واحد فإن كانت حيلة يستقل بها لم يحصل بها غرضه، فإن كانت عقداً كان عقداً فاسداً مثل أن يهب لابنه هبة يريد أن يرجع فيها لثلاً تجب عليه الزكاة؛ فإن وجود هذه الهبة كعدمها ليست هبة في شيء من الأحكام، لكن إن ظهر المقصود ترتب عليه الحكم ظاهراً وباطناً وإلا بقيت فاسدة في الباطن فقط، وإن كانت حيلة لا يستقل بها مثل أن ينوي التحليل ولا يظهر للزوجة، أو يرتجع المرأة ضراراً بها، أو يهب ماله ضراراً لورثته ونحو ذلك كانت هذه العقود بالنسبة إليه وإلى من علم غرضه باطلة».

(١) قال في إعلام الموقعين (٤/٢١): «وحيل هذا الباب ثلاثة أنواع: حيلة على دفع الظلم والمكر حتى لا يقع، وحيلة على رفعه بعد وقوعه، وحيلة على مقابله بمثله حيث لا يمكن رفعه؛ فالنوعان الأولان جائزان، وفي الثالث تفصيل، فلا يمكن القول بجوازه على الإطلاق، ولا بالمنع منه على الإطلاق، بل إن كان المتحيل به حراماً لحق الله لم يجز مقابله بمثله، كما لو جرعه الخمر أو زنى بحرمته، وإن كان حراماً؛ لكونه ظلماً له في ماله، وقد روى على ظلمه بمثل ذلك فهي مسألة الظفر، وقد توسع فيها =

٦١١٢ - وهذا الاحتيال عمل محرم بلا شك، وهو من الخيانة<sup>(١)</sup>؛ لأن الإنسان في مثل هذه الحال لا يصح أن يحكم لنفسه بثبوت حق، وعلى فرض ثبوته فإنه لا يصح أن يحدد لنفسه مقدار ما يستحق<sup>(٢)</sup>.

= قوم حتى أفرطوا وجوزوا قلع الباب، ونقب الحائط وخرق السقف، ونحو ذلك؛ لمقابلته بأخذ نظير ماله، ومنعها قوم بالكلية، وقالوا: لو كان عنده وديعة أو له عليه دين لم يجز له أن يستوفي منه قدر حقه إلا بإعلامه به، وتوسط آخرون وقالوا: إن كان سبب الحق ظاهراً كالزوجية والأبوة والبنوة وملك اليمين الموجب للإنفاق فله أن يأخذ قدر حقه من غير إعلامه، وإن لم يكن ظاهراً كالقرض وثن المبيع، ونحو ذلك لم يكن له الأخذ إلا بإعلامه، وهذا أعدل الأقوال في المسألة، وعليه تدل السنة دلالة صريحة؛ والقائلون به أسعد بها، وبالله التوفيق».

(١) قال النووي في المجموع (٣٥٠/٩): «قال الغزالي: لو لم يدفع السلطان إلى كل المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لأحدهم أخذ شيء من بيت المال؟ قال: فيه أربعة مذاهب:

(أحدها): لا يجوز أخذ شيء أصلاً ولا حبة؛ لأنه مشترك ولا يدري حصته منه حبة أو دانق أو غيرهما، فهذا غلو.

(والثاني): يأخذ كل يوم قوت يومه فقط.

(والثالث): يأخذ كفايته سنة.

(والرابع): يأخذ ما [كان] يعطى وهو حصته والباقون يظلمون.

قال الغزالي: وهذا هو القياس؛ لأن المال ليس مشتركاً بين المسلمين كالغنيمة بين الغانمين والميراث بين الورثة لأن ذلك ملك لهم حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهنا لو مات لم يستحق وارثه إرث شيء وهذا إذا صرف إليه ما يليق صرفه إليه»، وقد نقل الهيتمي في الفتاوى الفقهية الكبرى (٢/٢٣٤) قول الغزالي هذا وتوسع في المسألة.

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٥٢، ٢٥٣) في الدليل الخامس عشر عند كلامه على أقسام الحيل المحرمة:

«القسم الخامس: الاحتيال على أخذ بدل حقه، أو عين حقه بخيانة مثل أن يأخذ مالاً قد أوّتمن عليه زاعماً أنه بدل حقه أو أنه يستحق هذا القدر مع عدم ظهور سبب الاستحقاق، أو إظهاره فهذا أيضاً يلحق بالقسم الأول كمن يستعمل على عمل بجعل يفرض له ويكون جعل مثله أكثر من ذلك الجعل فيغبل بعض مال المستعمل له بناء على أنه يأخذ تمام حقه؛ فإن هذا حرام سواء كان المستعمل السلطان المستعمل على مال =

٦١١٣ - ولهذا فإن ما يفعله بعضهم من الغلول من بيت المال متأولاً بأن فلاناً وفلاناً قد غللاً، ويقول: أنا لي حق في بيت المال أكثر مما أعطي، فهذا غلول محرم<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن ابن مسعود،

= الفيء والخراج والصدقات وسائر أموال بيت المال، أو الحاكم المستعمل على مال الصدقات وأموال اليتامى والأوقاف أو غيرهما؛ كالموكلين والموصين فإنه كاذب في كونه يستحق زيادة على ما شرط عليه كما لو ظن البائع، أو المكري أنه يستحق زيادة على المسمى في العقد بناء على أنه العوض المستحق، وهو خائن أيضاً لو كان الاستحقاق ثابتاً.

وإما ملحق بالقسم الثالث بأن يكون الاستحقاق ثابتاً كرجل له عند رجل مال فجدده إياه وعجز عن خلاص حقه، أو ظلمه السلطان مالاً ونحو ذلك فهذا محتال على أخذ حقه لكن إذا احتال بأن يغل بعض ما أوّتمن عليه لم يجز؛ لأن الغلول والخيانة حرام مطلقاً، وإن قصد به التوصل إلى حقه كما أن شهادة الزور والكذب حرام، وإن قصد به التوصل إلى حقه، ولهذا قال بشير بن الخصاصية قلت: يا رسول الله إن لنا جيراناً لا يدعون لنا شاذة ولا فاذة إلا أخذوها فإذا قدرنا لهم على شيء أناخذة؟ فقال: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» بخلاف ما ليس خيانة لظهور الاستحقاق فيه والتبذل والتبسط في مال من هو عليه كأخذ الزوجة نفقتها من مال زوجها إذا منعها فإنها متمكنة من إعلان هذا الأخذ من غير ضرر، ومثل هذا لا يكون غلولاً ولا خيانة وهذه المسألة فيها خلاف مشهور بخلاف التي قبلها فإنها محل وفاق.

وقوله: «محل وفاق» يظهر أن مراده: محل وفاق بين المذاهب الأربعة، وحديث بشير السابق لم أقف عليه، وله شواهد لا تثبت، وأشهرها حديث أبي هريرة عند الترمذي (١٢٦٤) وغيره، وقد تفرد به طلق بن غنام عن قيس وشريك عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وخالفه وكيع، فرواه عنه ابن أبي شيبة (٢٢٩٤٩) عن الربيع، عن الحسن مرسلًا، ورواية وكيع مقدمة على روايته، فروايته ضعيفة لشذوذها، وقد قال ابن أبي حاتم في العلل (١١١٤): «سمعت أبي يقول: طلق بن غنام روى حديثاً منكراً عن شريك وقيس...»، وقال الترمذي بعد روايته له: «حديث حسن غريب»، وقال ابن حجر في التلخيص (١٣٨١): «قال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت، وقال ابن الجوزي: لا يصح من جميع طرقه، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: هذا حديث باطل لا أعرفه من وجه يصح»، وينظر: المقاصد الحسنة (٤٨)، إغاثة اللهفان (٧٧٢ - ٧٧٦).

(١) قال في إغاثة اللهفان (٧٨٢/٢، ٧٨٣) عند كلامه على أنواع الحيل المحرمة: =

عن النبي ﷺ، قال: «ستكون أثرة وأمور تنكرونها» قالوا: يا رسول الله فما تأمرنا؟ قال: «تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم»<sup>(١)</sup>، فأرشد ﷺ إلى الصبر، ولو كان يجوز أخذ الحق الذي لم يحدد بالظفر لأرشد إليه، ولما أرشد إلى الصبر وحده، ولأن هذا العمل خيانة بسبب عدم ظهور سبب الاستحقاق، ولأن حقه من بيت المال قد غله غيره، فلا يجوز له هو أن يغل من بيت المال الذي هو مستحق لغيره من الناس أو مستحق لمصارف بيت المال الأخرى، ولأنه يترتب على ذلك: أنه يحكم لنفسه بمقدار معين، ويترتب عليه أيضاً: أنه يقسم لنفسه، وكلاهما محرم، وفيه مفسد أخرى كثيرة وكبيرة<sup>(٢)</sup>.

= «الخامس: الاحتيال على أخذ حقه أو بعضه أو بدله بخيانة كما تقدم. وله صور كثيرة:

منها: أن يجحده دينه، كما جحده. ومنها: أن يخونه في وديعته، كما خانه.

ومنها: أن يغشه في بيع معيب، كما غشه هو في بيع معيب.

ومنها: أن يسرق ماله كما سرق ماله.

ومنها: أن يستعمله بأجرة دون أجره مثله ظلماً وعدواناً، أو غروراً وخداعاً. أو غبناً، فيقدر المستأجر له على مال فيأخذ تمام أجرته. وهذا النوع يستعمله كثير من أرباب الديوان، ونظار الوقوف، والعمال، وجباة الفيء والخراج والجزية والصدقة، وأمثالهم. فإن كان المال مشتركاً بين المسلمين رتعا وربعوا، ورأى أحدهم أن من الغبن أن يفوته شيء منه. ويرى إن عدل أن له نصف ذلك المال. ويسعى في السدس، تكملة للثلثين كما قيل في بعضهم:

لَهُ نِصْفُ بَيْتِ الْمَالِ فَرَضٌ مُقَرَّرٌ      وَفِي سُدُسِ التَّكْمِيلِ يَسْعَى لِيَخْلُصَا  
مِنَ الْقَوْمِ لَا تُثْنِيهِمْ عَنْ مُرَادِهِمْ      عُقُوبَةُ سُلْطَانٍ بِسَوْطٍ وَلَا عَصَا

(١) صحيح البخاري (٣٦٠٣)، صحيح مسلم (١٨٤٣).

(٢) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٠/١٣٤ - ١٣٦): «إذا كان

في القسمة ظلم؛ مثل أن يعطى بعض الناس فوق ما يستحق وبعضهم دون ما يستحق:

فهذا هو الاستيثار الذي ذكره النبي ﷺ. فإذا كان ذلك كذلك. فالمعطى إذا أعطي

قدر حقه أو دون حقه: كان له ذلك بحكم قسمة هذا القاسم كما لو قسم الميراث

وأعطى بعض الورثة حقه كان ذلك بحكم هذا القاسم وكما لو حكم لمستحق بما =



٦١١٤ - أما من كان له حق ثابت معلوم مقداره على شخص، ولم يمكنه أخذه منه، ثم وجد لهذا الشخص مالاً من نوع المال الذي له عنده، واستطاع أخذ حقه من هذا المال، فهذه المسألة تسمى (مسألة الظفر)<sup>(١)</sup>،

= استحقه كان له أن يأخذ ذلك بموجب هذا الحكم. وليس لقائل أن يقول: أخذه بمجرد الاستيلاء كما لو لم يكن حاكم ولا قاسم فإنه على نفوذ هذه المقالة تبطل الأحكام والأعطية التي فعلها ولاة الأمور جميعهم غير الخلفاء. وحينئذٍ تسقط طاعة ولاة الأمور؛ إذ لا فرق بين حكم وقسم وبين عدمه.

وفي هذا القول من الفساد في العقل والدين ما لا يخفى على ذي لب؛ فإنه لو فتح هذا الباب أفضى من الفساد إلى ما هو أعظم من ظلم الظالم ثم كان كل واحد يظن أن ما يأخذه قدر حقه وكل واحد إنما يشهد استحقاق نفسه دون استحقاق بقية الناس وهو لا يعلم مقدار الأموال المشتركة. وهل يجعل له منها بالقيمة هذا أو أقل؟ والإنسان ليس له أن يكون حاكماً لنفسه ولا شاهداً لنفسه فكيف يكون قاسماً لنفسه؟. ومعلوم عند كل أحد أن دخول الشركاء تحت قاسم غيرهم ودخول الخصماء تحت حاكم غيرهم ولو كان ظالماً أو جاهلاً أولى من أن يكون كل خصم حاكماً لنفسه وكل شريك قاسماً لنفسه فإن الفساد في هذا أعظم من الفساد في الأول. والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ورجحت خير الخيرين بتفويت أدناهما، وهذا من فوائد نصب ولاة الأمور. ولو كان على ما يظنه الجاهل لكان وجود السلطان كعدمه وهذا لا يقوله عاقل فضلاً عن أن يقوله مسلم؛ بل قد قال العقلاء: ستون سنة من سلطان ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان. وما أحسن قول عبد الله بن المبارك: لولا الأئمة لم يأمن لنا سبل وكان أضعفنا نهباً لأقوانا».

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (٥٠٩/٩، ٥١٠): «واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن وهو قول الشافعي وجماعة، وتسمى مسألة الظفر. والراجح عندهم لا يأخذ غير جنس حقه إلا إذا تعذر جنس حقه. وعن أبي حنيفة المنع وعنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا أحد النقدين بدل الآخر، وعن مالك ثلاث روايات كهذه الآراء وعن أحمد المنع مطلقاً. وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص والملازمة، قال الخطابي: يؤخذ من حديث هند جواز أخذ الجنس وغير الجنس لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة وقد أطلق لها الإذن في أخذ الكفاية من ماله.

وفيها خلاف مشهور، وكأن الأقرب أن له أن يأخذ حقه من هذا المال<sup>(١)</sup>؛

= قال: ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى: وإنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي، قلت: ولا دلالة فيه لما ادعاه من أن بيت الشحيح لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه لأنها نفت الكفاية مطلقاً فتناول جنس ما يحتاج إليه، وما لا يحتاج إليه ودعواه أن منزل الشحيح كذلك مسلمة لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج إليه إلا أنه كان لا يمكنها إلا من القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغير علمه وقد وجه ابن المنير قوله: إن في قصة هند دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج إلى التقويم لأنه عليه الصلاة والسلام أذن لهند أن تفرض لنفسها وعيالها قدر الواجب، وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعسر.

(١) قال في التمهيد (١٥٩/٢٠): «اختلف الفقهاء في الذي يجحد حقاً عليه لأحد ويمنعه منه ثم يظفر المجحود بمال الجاحد قد ائتمنه عليه ونحو ذلك، فقال منهم قائلون: ليس له أن يأخذ حقه من ذلك ولا يجحده إياه واحتجوا بظاهر قوله: «أد الأمانة إلى من ائتمتكم ولا تخن من خانك»، وقال آخرون: له أن ينتصف منه ويأخذ حقه من تحت يده، واحتجوا بحديث عائشة في قصة هند مع أبي سفيان، واختلف قول مالك في هذه المسألة على الوجهين المذكورين، فروى الرواية الأولى عنه ابن القاسم وروى الأخرى عنه زياد بن عبد الرحمن وغيره، وللفقهاء في هذه المسألة وجوه واعتلالات ليس هذا باب ذكرها، وإنما ذكرنا ههنا لما في معنى الضرار من مداخلة الانتصار بالإضرار ممن أضربك.

والذي يصح في النظر ويثبت في الأصول أنه ليس لأحد أن يضر بأحد سواء أضرب به قبل أم لا، إلا أن له أن ينتصر ويعاقب إن قدر بما أبيع له من السلطان والاعتداء بالحق الذي له هو مثل ما اعتدي به عليه، والانتصار ليس باعتداء ولا ظلم ولا ضرر إذا كان على الوجه الذي أباحت السنّة، وكذلك ليس لأحد أن يضر بأحد من غير الوجه الذي هو الانتصاف من حقه، ويدخل الضرر في الأموال من وجوه كثيرة لها أحكام مختلفة؛ فمن أدخل على أخيه المسلم ضرراً منع منه فإن أدخل على أخيه ضرراً بفعل ما كان له فعله فيما له فأضر فعله ذلك بجاره أو غير جاره نظر إلى ذلك الفعل؛ فإن كان تركه أكبر ضرراً من الضرر الداخل على الفاعل ذلك في ماله إذا قطع عنه ما فعله قطع أكبر الضررين وأعظمهما حرمة في الأصول، مثال ذلك: رجل فتح كوة يطلع منها على دار أخيه وفيها العيال والأهل ومن شأن النساء في بيوتهن إلقاء بعض ثيابهن والانتشار في حوائجهن ومعلوم أن الاطلاع على العورات محرم قد ورد فيه النهي، =

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَبُونَ﴾ (٣٩) وَحَزَّوْا سِتَّةَ سِتَّةٍ مِثْلَهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (٤٠) وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ [الشورى: ٣٩ - ٤١] (١).

ولما روى البخاري ومسلم عن عائشة، أن هند بنت عتبة، قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح<sup>(٢)</sup>، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»<sup>(٣)</sup>، ولما روى البخاري ومسلم عن عقبة بن عامر، قال: قلنا

= ألا ترى أن رسول الله ﷺ قال لرجل اطلع عليه من خلال باب داره: «لو علمت أنك تنظر لفتات عينك إنما جعل الاستئذان من أجل النظر».

وقد جعل جماعة من أهل العلم ممن فقتت عينه في مثل هذا هدرًا للأحاديث الواردة بمعنى ما ذكرت لك وأبى ذلك آخرون وجعلوا فيه القصاص منهم مالك وغيره»، وينظر: صحيح البخاري مع شرحه لابن بطال (٥٨٤/٦)، شرح الزركشي لمختصر الخرقى (٧/٤٢١ - ٤٤٢)، وينظر: كلام ابن تيمية وابن حجر السابقان، وكلام أبي طالب الآتي.

(١) قال أبو طالب المكي المالكي في الهداية إلى بلوغ النهاية (١٠/٦٦٠٤): «ولهذه الآية ونظيرها أجاز الشافعي وأهل الرأي أن يأخذ الرجل من مال من خانه (مثل ما خانه به من) غير رأيه»، وقال الإمام ابن تيمية كما في الاختيارات للبعلي (ص٣٤٨): «ومن كان له عند إنسان حق ومنعه إياه جاز له الأخذ من ماله بغير إذنه إذا كان سبب الحق ظاهراً لا يحتاج إلى إثبات مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها واستحقاق الأقارب النفقة على أقاربهم واستحقاق الضيف الضيافة على من نزل به وإن كان سبب الحق خفياً يحتاج إلى إثبات لم يجز، وهذه الطريقة المنصوصة عن الإمام أحمد وهي أعدل الأقوال».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩/٥٠٨): «قال القرطبي: لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله وإنما وصفت حالها معه وأنه كان يقتر عليها وعلى أولادها وهذا لا يستلزم البخل مطلقاً؛ فإن كثيراً من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله ويؤثر الأجانب استتلاًف لهم».

(٣) صحيح البخاري (٥٣٦٤)، صحيح مسلم (١٧١٤)، قال في أضواء البيان (٢/٨٦): «قال صاحب (نشر البنود شرح مراقبي السعود) في شرح قوله: (منه العموم ظاهراً قد علما) ما نصه:

للنبي ﷺ: إنك تبعثنا، فننزل بقوم لا يقرونا، فما ترى فيه؟ فقال لنا: «إن نزلتم بقوم، فأمر لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا، فخذوا منهم حق الضيف»<sup>(١)</sup>، ولما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «الرهن يركب بنفقته، ويشرب لبن الدر إذا كان مرهوناً»<sup>(٢)</sup>.

= تنبيه: حكى ابن رشد خلافاً بين العلماء، في قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه بيعة، فله سلبه»، هل يحتاج سلب القتل إلى تنفيذ الإمام، بناء على أن الحديث حكم فلا يعم، أو لا يحتاج إليه بناء على أنه فتوى؟ وكذا قوله لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» فيه خلاف، هل هو حكم فلا يعم، أو فتوى فيعم. قال ميارة في التكميل: وفي حديث هند الخلاف: هل حكم يخصها أو إفتاء شمل.

(١) صحيح البخاري (٢٤٦١)، صحيح مسلم (١٧٢٧)، قال أبو داود بعد روايته لهذا الحديث (٣٧٥٢): «وهذه حجة للرجل يأخذ الشيء؛ يعني: إذا كان له حق»، وقال العراقي في طرح التثريب (٢٢٦/٨، ٢٢٧): «استدل به البخاري ﷺ على مسألة الظفر وأن الإنسان إذا كان له على غيره حق فمنعه إياه وجحده كان له أن يأخذ ما قدر عليه من ماله في مقابلة ما منعه من حقه فبوب عليه (باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه) وحكي عن ابن سيرين أنه قال: يقاصه، وقرأ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].

وبهذا قال الشافعي فجزم بالأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي بأن يكون منكراً ولا بيعة لصاحب الحق، قال: ولا يأخذ غير الجنس مع ظفره بالجنس؛ فإن لم يجد إلا غير الجنس جاز الأخذ. وإن أمكن تحصيل الحق بالقاضي بأن كان مقرراً مماطلاً أو منكراً عليه بيعة أو كان يرجو إقراره لو حضر عند القاضي وعرض عليه اليمين فهل يستقل بالأخذ أو يجب الرفع إلى القاضي؟ فيه للشافعية وجهان أصحهما عند أكثرهم جواز الأخذ، ويضعف دلالة هذا الحديث على مسألة الظفر: ما رواه أحمد (١٧١٧٢) وغيره بسند صحيح عن المقدم مرفوعاً: «ليلة الضيف واجبة على كل مسلم، فإن أصبح بفنائه محروماً، كان ديناً له عليه، إن شاء اقتضاه، وإن شاء تركه» فهذا الحديث يفسر حديث عقبة، وقد أحال على المقاضاة لا على الظفر، وينظر: فتح الباري لابن حجر (١٠٨/٥).

(٢) صحيح البخاري (٢٥١١)، قال في المقنع وشرحه الإنصاف باب طريق الحكم وصفته (٥٣٨/٢٨ - ٥٤٠): «قوله: (ومن كان له على إنسان حق، ولم يمكنه أخذه =

٦١١٥ - ويشترط لجواز أخذ الحق في مسألة الظفر: أن يكون ذلك في الأموال، لا في العقوبات البدنية، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لما يترتب على ذلك في غير المال من الشرور والمفاسد.

٦١١٦ - كما يشترط لأخذ الحق في مسألة الظفر: أن لا يترتب على ذلك منكر أكبر، كأن يحدث بسبب ذلك مقاتلة أو ينسب هو إلى السرقة، ونحو ذلك؛ كما هو مقرر في القواعد الفقهية<sup>(٢)</sup>.

= بالحاكم وقدر له على مال لم يجز له أن يأخذ قدر حقه. نص عليه). واختاره عامة شيوخنا. وهو المذهب.. وذهب بعضهم من المحدثين: إلى جواز ذلك. وحكاه ابن عقيل عن المحدثين من الأصحاب. وهو رواية عن الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وخرجه أبو الخطاب وتبعه جماعة من الأصحاب من قول الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في المرتهن: يركب ويحلب بقدر ما ينفق عليه. والمرأة تأخذ مؤنتها، والبائع للسلعة يأخذها من مال المفلس بغير رضاه. وخرجه في المحرر، وغيره، من تنفيذ الوصي الوصية مما في يده إذا كتم الورثة بعض التركة.

قال الزركشي: وهو أظهر في التخريج. فعلى هذا: إن قدر على حبس حقه: أخذ بقدره، وإلا قومه وأخذ بقدره متحريراً للعدل في ذلك لحديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهند زوج أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» ولقوله عليه أفضل الصلاة والسلام: «الرهن مركوب ومحلوب».. فائدة: قال القاضي أبو يعلى، في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» هو حكم لا فتيا. واختلف كلام المصنف فيه. فتارة قطع بأنه حكم. وتارة قطع بأنه فتيا. قال الزركشي: والصواب أنه فتيا». انتهى ملخصاً، وينظر: الشرح الممتع كتاب النفقات (٤٩٦/١٣).

(١) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠٩/٥): «اتفقوا على أن محل الجواز في الأموال لا في العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك، ومحل الجواز في الأموال أيضاً ما إذا أمن الغائلة كنسبته إلى السرقة ونحو ذلك».

(٢) قال في إغاثة اللهفان (٧٦٩ - ٧٧٢): «فإن قيل: فما تقولون في مسألة الظفر؟ هل هي من هذا الباب، أو من القصاص المباح؟. قيل: قد اختلف الفقهاء فيها على خمسة أقوال:

أحدها: أنها من هذا الباب، وأنه ليس له أن يخون من خانته. ولا يجحد من جحده. ولا يغصب من غصبه. وهذا ظاهر مذهب أحمد ومالك.

٦١١٧ - النوع الثالث من الحيل المنهي عنها: الحيل المكروهة<sup>(١)</sup>، وذلك فيما إذا كانت في أمر لا ضرر فيه على المسلم ولا على غيره، وليس فيه تحايل على محرم، فترك الحيلة في هذه الحال أولى، وفعلها مكروه؛ لعدم الحاجة إليها.

٦١١٨ - القسم الثاني من الحيل: الحيل المشروعة.

٦١١٩ - والحيل المشروعة أربعة أنواع:

٦١٢٠ - النوع الأول: الحيل الواجبة، وهي أن يتوصل بالحيلة التي

= والثاني: يجوز له أن يَسْتَوْفِي قدر حقه، إذا ظفر بجنسه أو غير جنسه. وفي غير الجنس يدفعه إلى الحاكم يبيعه ويستوفي ثمنه منه. وهذا قول أصحاب الشافعي.

والثالث: يجوز له أن يستوفي قدر حقه، إذا ظفر بجنس ماله. وليس له أن يأخذ من غير الجنس. وهذا قول أصحاب أبي حنيفة.

والرابع: أنه إن كان عليه دين لغيره لم يكن له الأخذ، وإن لم يكن عليه دين فله الأخذ. وهذا إحدى الروايتين عن مالك.

والخامس: أنه إن كان سبب الحق ظاهراً، كالنكاح، والقرابة، وحق الضيف، جاز للمستحق الأخذ بقدر حقه، كما أذن فيه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لهند.. وإن كان سبب الحق خفياً، بحيث يتهم بالأخذ وينسب إلى الخيانة ظاهراً، لم يكن له الأخذ وتعريض نفسه للتهمة والخيانة وإن كان في الباطن آخذاً حقه. كما أنه ليس له أن يتعرض للتهمة التي تُسلط الناس على عرضه، وإن ادّعى أنه محق غير متهم. وهذا القول أصح الأقوال وأسدّها، وأوفقها لقواعد الشريعة وأصولها، وبه تجتمع الأحاديث».

(١) سبق في أول الكلام على الحيل نقل كلام الحافظ ابن القيم أنها تدخلها الأحكام الخمسة، وقال أيضاً في إعلام الموقعين (٣/١٨٩): «ولا ريب في انقسام الخداع إلى ما يحبه الله ورسوله وإلى ما يبغضه وينهى عنه، وكذلك المكر ينقسم إلى قسمين: محمود، ومذموم؛ فالحيلة والمكر والخديعة تنقسم إلى محمود ومذموم».

فالحيل المحرمة منها ما هو كفر، ومنها ما هو كبيرة، ومنها ما هو صغيرة، وغير المحرمة منها ما هو مكروه، ومنها ما هو جائز، ومنها ما هو مستحب، ومنها ما هو واجب».

طريقها مباح إلى دفع ضرر عن مسلم<sup>(١)</sup>؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٦١٢١ - النوع الثاني: الحيل المباحة، وهي أن يتوصل بالحيلة التي طريقها مباح إلى إثبات حق لا يجب تحصيله أو دفع باطل لا يجب دفعه<sup>(٢)</sup>؛ لإذنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم للحجاج بن علاط أن يقول

(١) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣٢٦/١٢): «جمع حيلة وهي ما يتوصل به إلى مقصود بطريق خفي وهي عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها فإن توصل بها بطريق مباح إلى إبطال حق أو إثبات باطل فهي حرام، أو إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة وإن توصل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة، أو مباحة أو إلى ترك مندوب فهي مكروهة. ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم الأول هل يصح مطلقاً وينفذ ظاهراً وباطناً أو يبطل مطلقاً أو يصح مع الإثم، ولمن أجازها مطلقاً أو أبطلها مطلقاً أدلة كثيرة:

فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَعُدَّ بِبَيْدِكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبْ بِيَهُ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [ص: ٤٤]، وقد عمل به النبي ﷺ في حق الضعيف الذي زنى وهو من حديث أبي أمامة بن سهل في السنن ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، وفي الحيل مخارج من المضايق ومنه مشروعية الاستثناء؛ فإن فيه تخليصاً من الحنث. وكذلك الشروط كلها فإن فيها سلامة من الوقوع في الحرج، ومنه حديث أبي هريرة وأبي سعيد في قصة بلال: «بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيياً».

ومن الثاني: قصة أصحاب السبت وحديث «حرمت عليهم الشحوم فجملواها فباعوها وأكلوا ثمنها» وحديث «النهي عن النجس» وحديث «لعن المحلل والمحلل له»، والأصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم هل المعتبر في صيغ العقود ألفاظها أو معانيها؛ فمن قال بالأول أجاز الحيل ثم اختلفوا فمنهم من جعلها تنفذ ظاهراً وباطناً في جميع الصور أو في بعضها، ومنهم من قال: تنفذ ظاهراً لا باطناً، ومن قال بالثاني أبطلها ولم يجز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذي تدل عليه القرائن الحالية، وقد اشتهر القول بالحيل عن الحنفية لكون أبي يوسف صنّف فيها كتاباً لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق. قال صاحب المحيط: أصل الحيل قوله تعالى: ﴿وَعُدَّ بِبَيْدِكَ ضِعْفًا﴾ [ص: ٤٤] الآية، وضابطها إن كانت للفرار من الحرام والتباعد من الإثم فحسن وإن كانت لإبطال حق مسلم فلا بل هي إثم وعدوان».

(٢) قال الحافظ ابن القيم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في إعلام الموقعين (٣/١٨٩): «وكما يذم الناس =

بما يخالف واقع الحال<sup>(١)</sup>، ولأن للوسيلة المباحة حكم الغاية<sup>(٢)</sup>.

= أرباب الحيل فهم يذمون أيضاً العاجز الذي لا حيلة عنده لعجزه وجهله بطرق تحصيل مصالحه، فالأول ماكر مخادع، والثاني عاجز مفرط، والممدوح غيرهما، وهو من له خبرة بطرق الخير والشر خفيها وظاهرها فيحسن التوصل إلى مقاصده المحمودة التي يحبها الله ورسوله بأنواع الحيل، ويعرف طرق الشر الظاهرة والخفية التي يتوصل بها إلى خداعه والمكر به فيحترز منها ولا يفعلها ولا يدل عليها، وهذه كانت حال سادات الصحابة رضي الله عنهم، فإنهم كانوا أبرّ الناس قلوباً، وأعلم الخلق بطرق الشر ووجوه الخداع، وأتقى الله من أن يرتكبوا منها شيئاً أو يدخلوه في الدين، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لست بخب ولا يخدعني الخب، وكان حذيفة أعلم الناس بالشر والفتن، وكان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير، وكان هو يسأله عن الشر، والقلب السليم ليس هو الجاهل بالشر الذي لا يعرفه، بل الذي يعرفه ولا يريد، بل يريد الخير والبر، والنبي صلى الله عليه وسلم قد سمي الحرب خدعة.

(١) روى قصة الحجاج عبد الرزاق (٩٧٧١)، ومن طريقه أحمد (١٢٤٠٩) وغيره، ورواه يعقوب (٥٠٧/١، ٥٠٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٢١٣) من طريق محمد بن ثور، كلاهما عن معمر عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك. وسنده حسن، رجاله بصريون ثقات، وفي رواية معمر عن ثابت شيء ينزل الحديث إلى درجة الحسن. وقال الحافظ ابن كثير في السيرة (٣/٣٩٠): «هذا الإسناد على شرط الشيخين»، وصححه على شرط الشيخين أيضاً: الحافظ عبد الغني المقدسي، كما في النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٣١٣)، وينظر: نزهة الألباب في قول الترمذي: «وفي الباب» (٢٧٠٨)، ورواه عروة وموسى بن عقبه مرسلأ، كما في الدلائل للبيهقي (٤/٢٦٤)، والسيرة لابن كثير (٣/٣٩٠).

وبالجملة فالحديث صحيح بمجموع طرقه السابقة، عدا ذكر قصة العباس مع ابنه قثم ورجزه المذكورين ضمن هذه القصة، فسندهما مرسل، وفيه: عثمان بن عمرو، وهو ضعيف. وروى القصة بتمامها ابن إسحاق كما في الإصابة (١/٢١٣) عن بعض أهل المدينة، ورواها ابن سعد (٤/٢٦٤) عن الواقدي بإسناده. قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص٢٦٦): «ومثل هذا ما أذن النبي صلى الله عليه وسلم للوفد الذين أرادوا قتل كعب بن الأشرف أن يقولوا، وأذن للحجاج بن علاط عام خيبر أن يقول، وفي هذا كله الأمر المحتال به مباح؛ لكون الذي قد أؤذي قد أؤذي فيه، والأمر المحتال عليه طاعة الله، أو أمر مباح»، وذكر نحو هذا ابن القيم في إعلام الموقعين (٣/١٦٨).

(٢) قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٣/٣٣٥ - ٣٣٧):



٦١٢٢ - النوع الثالث: الحيل المستحبة، وهي أن يتوصل بالحيلة التي طريقها مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه أو فعل أمر مستحب<sup>(١)</sup>؛

= «القسم الرابع: أن يقصد بالحيلة أخذ حق أو دفع باطل، وهذا القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام أيضاً:

أحدها: أن يكون الطريق محرماً في نفسه، وإن كان المقصود به حقاً، مثل أن يكون له على رجل حق فيجحد، ولا بينة له، فيقيم صاحبه شاهدي زور يشهدان به، فهذا يأثم على الوسيلة دون المقصود، وإن كان يجيز هذا من يجيز مسألة الظفر.

القسم الثاني: أن تكون الطريق مشروعة، وما يفضي إليه مشروع، وهذه هي الأسباب التي نصبها الشارع مفضية إلى مسيبتها كالبيع والإجارة والمساقاة والمزارعة والوكالة.

القسم الثالث: أن يحتال على التوصل إلى حق أو على دفع الظلم بطريق مباح لم توضع موصلة إلى ذلك، بل وضعت لغيره، فيتخذها هو طريقاً إلى هذا المقصود الصحيح، أو قد يكون قد وضعت له لكن تكون خفية ولا يفتن لها، والفرق بين هذا القسم والذي قبله أن الطريق في الذي قبله نصبت مفضية إلى مقصودها ظاهراً، فسالكها سالك للطريق المعهود، والطريق في هذا القسم نصبت مفضية إلى غيره فيتوصل بها إلى ما لم توضع له؛ فهي في الفعال كالتعريض للجائز في المقال، أو تكون مفضية إليه لكن بخفاء، ونذكر لذلك أمثلة ينتفع بها في هذا الباب».

انتهى كلامه مختصراً مع تقديم وتأخير يسير، ثم ذكر ﷺ في هذا الكتاب (٣/ ٣٣٧ - ٤٠٤) و(١/٤ - ٤٧) مائة وسبعة عشر مثلاً للحيل الجائزة، وذكر في إغاثة اللفهان (٢/ ٦٦٧ - ٧٤٣) ثمانين مثلاً لهذا النوع من الحيل. وينظر: رسالة الحيل لمحمد المسعودي (ص ١٦٣).

(١) ينظر: كلام الحافظ ابن حجر السابق، وقال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٢٨، ٢٢٩):

«الوجه الخامس عشر: " وهو أنه ليس كل ما يسمى في اللغة حيلة أو يسميه بعض الناس حيلة، أو يسمونه آلة - مثل الحيلة المحرمة - حراماً فإن الله سبحانه قال في تنزيله: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٨]، فلو احتال المؤمن المستضعف على التخلص من بين الكفار لكان محموداً في ذلك ولو احتال مسلم على هزيمة الكافر، كما فعل نعيم بن مسعود يوم الخندق، أو على أخذ ماله منهم، كما فعل الحجاج بن علاط، أو على قتل عدو لله =

لما ذكر من أدلة في المسألة الماضية<sup>(١)</sup>.

٦١٢٣ - النوع الرابع: الحيل في الخطاب والإشارة، وذلك يكون بالمعاريض<sup>(٢)</sup>، والمعاريض هي أن يتكلم المتكلم بكلام أو يشير إشارة هي

= ولرسوله كما فعل النفر الذين احتالوا على ابن أبي الحقيق اليهودي وعلى قتل كعب بن الأشرف، إلى غير ذلك لكان محموداً أيضاً، فإن النبي ﷺ قال: «الحرب خدعة». وكان إذا أراد غزوة ورى بغيرها وللناس في التلطف وحسن التحيل على حصول ما فيه رضا الله ورسوله، أو دفع ما يكيد الإسلام وأهله سعي مشكور».

(١) قال الحافظ ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/٦٥٥، ٦٥٦): «فصل: قال منكرو الحيل: الحيل ثلاثة أنواع: نوع هو قرينة وطاعة، وهو من أفضل الأعمال عند الله تعالى. ونوع هو جائز مباح، لا حرج على فاعله، ولا على تاركة تركه، وترجح فعله على تركه أو عكس ذلك تابع لمصلحته. ونوع هو محرم ومخادعة لله تعالى ورسوله، متضمن لإسقاط ما أوجبه، وإبطال ما شرعه، وتحليل ما حرمه. وإنكار السلف والأئمة، وأهل الحديث إنما هو لهذا النوع. فإن الحيلة لا تدم مطلقاً، ولا تحمد مطلقاً، ولفظها لا يشعر بمدح ولا ذم، وإن غلب في العرف إطلاقها على ما يكون من الطرق الخفية إلى حصول الغرض، بحيث لا يتفطن له إلا بنوع من الذكاء والفطنة. وأخص من هذا: تخصيصها بما يذم من ذلك، وهذا هو الغالب على عرف الفقهاء المنكرين للحيل، فإن أهل العرف لهم تصرف في تخصيص الألفاظ العامة ببعض موضوعاتها وتقييد مطلقها ببعض أنواعه».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٥٥ - ٢٥٧): «والذي قيس عليه الحيل المحرمة وليست مثله نوعان:

(أحدهما) المعاريض: وهي أن يتكلم الرجل بكلام جائز يقصد به معنى صحيحاً ويوهم غيره أنه قصد به معنى آخر ويكون سبب ذلك التوهم كون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين لغويتين أو عرفيتين أو شرعيتين أو لغوية مع أحدهما أو عرفية مع شرعية فيعني أحد معنياه ويوهم السامع أنه إنما عنى الآخر لكون دلالة الحال تقتضيه، أو لكونه لم يعرف إلا ذلك المعنى، أو يكون سبب التوهم كون اللفظ ظاهراً في معنى فيعني به معنى يحتمله باطناً فيه بأن ينوي مجاز اللفظ دون حقيقة أو ينوي بالعام الخاص أو بالمطلق المقيد أو يكون سبب التوهم كون المخاطب إنما يفهم في اللفظ غير حقيقته لعرف خاص له أو غفلة منه أو جهل منه أو غير ذلك من الأسباب مع كون المتكلم إنما قصد حقيقته، وهذا الضرب نوع من الحيل في الخطاب لكنه يفارق الحيل المحرمة من الوجه المحتال عليه والوجه المحتال به».

حق في الواقع<sup>(١)</sup>، ويفهم منها المخاطب أو السامع أمراً آخر غير الأمر الذي أراده<sup>(٢)</sup>.

### ٦١٢٤ - والمعارض أربعة أضرب:

٦١٢٥ - الضرب الأول: معارض مباحة، كأن يعرض الرجل لزوجته في أمر مباح، وكأن يدفع عن نفسه ضرراً غير متحقق<sup>(٣)</sup>، وكأن يمازح مسلماً لقصد إيناسه، فإيناس المسلم مندوب إليه<sup>(٤)</sup>، وإن لم يقصد إيناسه

(١) قال في غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر (١/٢٩٣): «المعارض: أن يتكلم الرجل بكلمة يظهر من نفسه شيئاً، ومراده شيء آخر كما في شرح الشريعة عن البستان. وفي بعض المعبريات: ومن الكذب الذي لا يوجب الفسق ما جرت به العادة في المبالغة؛ كقوله: قلت لك كذا مائة مرة، لا يراد به تعميم المرات بعددها بل تفهيم المبالغة فإن لم يكن قال له إلا مرة واحدة كان كذباً، وإن قال مرات يعتاد مثلها في الكثرة فلا يأثم، وإن لم تبلغ المائة».

(٢) قال أبو عبيد في غريب الحديث (٤/٢٨٧): «المعارض أن يريد الرجل أن يتكلم بالكلام الذي إن صرح به كان كذباً فيعارضه بكلام آخر يوافق ذلك الكلام في اللفظ ويخالفه في المعنى، فيتوهم السامع أنه أراد ذلك، وهذا كثير في الحديث».

(٣) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص٢٥٦، ٢٥٧): «فهذا إن كان المقصود به دفع ضرر غير مستحق جائر كقول الخليل صلوات الله وسلامه عليه: (هذه أختي)، وقول النبي ﷺ: «نحن من ماء»، وقول الصديق: (رجل يهديني السبيل) وأن النبي ﷺ كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها وكان يقول: «الحرب خدعة»، وكإنشاد عبد الله بن رواحة:

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مشوى الكافرينا  
وإن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمين  
لما استقرأته امرأته القرآن حيث اتهمته بإصابة جاريتها. وقد يكون واجباً إذا كان دفع الفرد واجباً ولا يندفع إلا بذلك مثل التعريض عن دم معصوم وغير ذلك وتعريض أبي بكر الصديق ﷺ قد يكون في هذا القبيل».

(٤) قال في حاشية ابن عابدين (٦/٤٢٨) بعد كلام له: «يؤيده ما ورد عن علي وعمران بن حصين وغيرهما «إن في المعارض لمندوحة عن الكذب» وهو حديث حسن له حكم الرفع كما ذكره الجراحي، وذلك كقول من دعي لطعام: أكلت؛ يعني: أمس، =

فهو مباح، ولغير ذلك من الأغراض المباحة<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت عن أنس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال احملني فقال: «إنا حاملوك على ولد الناقة»، قال: وما أصنع بولد الناقة؟ فقال: «وهل تلد الإبل إلا النوق»<sup>(٢)</sup>، ولما روى أحمد وغيره عن أنس أن النبي ﷺ أمسك زاهراً ﷺ وقال: «من

= وكما في قصة الخليل - عليه الصلاة والسلام -، وحينئذٍ فالاستثناء في الحديث لما في الثلاثة من صورة الكذب، وحيث أبيح التعريض لحاجة لا يباح لغيرها لأنه يوهم الكذب، وإن لم يكن اللفظ كذباً قال في الإحياء: نعم المعارض تباح بغرض حقيقي كتطيب قلب الغير بالمزاح كقوله ﷺ: «لا يدخل الجنة عجوز» وقوله: «في عين زوجك بياض» وقوله: «نحملك على ولد البعير» وما أشبه ذلك.

(١) قال في إعلام الموقعين (٣/٢٣٧): «فهذا الفرق من جهة المحتال عليه، وأما الفرق من جهة المحتال به فإن المعرض إنما تكلم بحق ونطق بصدق فيما بينه وبين الله لا سيما إن لم ينو باللفظ خلاف ظاهره في نفسه وإنما كان عدم الظهور من ضعف فهم السامع وقصوره في فهم دلالة اللفظ، ومعارض النبي ﷺ ومزاحه كان من هذا النوع كقوله: «نحن من ماء» وقوله: «إنا حاملوك على ولد الناقة»، «ولا يدخل الجنة العجز»، «وزوجك الذي في عينه بياض» وأكثر معارض السلف كانت من هذا.

وقال في إغائة اللفهان (٢/٨١٢): «المعرض تكلم بحق ونطق بصدق فيما بينه وبين الله تعالى لا سيما إذا لم ينو باللفظ خلاف ظاهره في نفسه وإنما كان الظهور من ضعف فهم السامع وقصوره في معرفة دلالة اللفظ ومعارض النبي ﷺ ومزاحه عامته كان من هذا الباب كقوله: «نحن من ماء»، «وإنا حاملوك على ولد الناقة»، «وزوجك الذي في عينه بياض»، «ولا يدخل الجنة عجوز» وأكثر معارض السلف كانت من هذا فالمعرض إنما يقصد باللفظ ما جعل اللفظ دالاً عليه ومثباً له في الجملة فهو لم يخرج بتعريضه عن حدود الكلام؛ فإن الكلام فيه الحقيقة والمجاز والعام والخاص والمطلق والمقيد والمفرد والمشتك والمتباين والمترادف وتختلف دلالاته تارة بحسب اللفظ المفرد وتارة بحسب التأليف».

(٢) رواه أحمد (١٣٨١٧) عن خلف بن الوليد، والبخاري في الأدب المفرد (٢٦٨) عن ابن الصباح، والترمذي في سننه (١٩٩١) عن بقية، وأبو داود (٤٩٩٨)، والأصبهاني في أخلاق النبي وآدابه (١٨٣) عن وهب بن بقية، كلهم عن خالد بن عبد الله الواسطي، عن حميد عن أنس. وسنده صحيح، رجاله عراقيون ثقات. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

يشترى العبد؟»<sup>(١)</sup>.

ولما روى البخاري ومسلم عن كعب بن مالك حين تخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك قال: «ولم يكن رسول الله ﷺ يريد غزوة إلا ورى بغيرها»<sup>(٢)</sup>، ولإذنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم للصحابة الذين أرادوا قتل كعب بن الأشرف اليهودي أن يقولوا<sup>(٣)</sup>، ولإقراره صلى الله عليه

(١) رواه أحمد (١٢٦٤٨)، والترمذي في الشمائل (٢٢٩) عن عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن ثابت البناني، عن أنس به، وصححه ابن حبان (٥٧٩٠)، ورواه حماد بن سلمة، كما في الإصابة (٧/٤) عن ثابت عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث مرسلًا. وإسحاق - وهو الهاشمي - من أواسط التابعين. وهذه الرواية أصح من رواية معمر؛ لأن حماداً أقوى منه في ثابت، وهو كثير الأوهام عنه، فرواية معمر شاذة، وقد رجح ابن حجر رواية حماد عليها، وله شاهد رواه البخاري في تاريخه الكبير (٤/٢٢٨)، وأبو عروبة الحراني في المنتقى من كتاب الطبقات (ص ٣٨) عن شاذ بن فياض، ثنا رافع بن سلمة، قال: سمعت أبي يحدث، عن سالم بن أبي الجعد، عن رجل من أشجع يقال له: زاهر بن حرام. ورجاله يحتج بهم. وصححه الحافظ في الإصابة.

(٢) صحيح البخاري (٢٧٢٩)، صحيح مسلم (٢٧٦٩)، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٥٩/٦): «قصة الحجاج بن علاط أيضاً لم تكن في حال حرب والجواب المستقيم أن تقول المنع مطلقاً من خصائص النبي ﷺ فلا يتعاطى شيئاً من ذلك وإن كان مباحاً لغيره ولا يعارض ذلك ما تقدم من أنه كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها؛ فإن المراد أنه كان يريد أمراً فلا يظهره كأن يريد أن يغزو وجهة الشرق فيسأل عن أمر في جهة الغرب، ويتجهز للسفر فيظن من يراه ويسمعه أنه يريد جهة الغرب وأما أن يصرح بإرادته الغرب وإنما مراده الشرق فلا».

(٣) صحيح البخاري (٣٠٣٢)، صحيح مسلم (١٨٠١)، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٥٩/٦): «الذي وقع منهم في قتل كعب بن الأشرف يمكن أن يكون تعريضاً؛ لأن قولهم عناناً؛ أي: كلفنا بالأوامر والنواهي؛ وقولهم: سألنا الصدقة؛ أي: طلبها منا ليضعها مواضعها، وقولهم: فنكره أن ندعه إلخ، معناه: نكره فراقه ولا شك أنهم كانوا يحبون الكون معه أبداً انتهى. والذي يظهر أنه لم يقع منهم فيما قاله بشيء من الكذب أصلاً وجميع ما صدر منهم تلويح»، وينظر: كلام ابن تيمية السابق عند ذكر قصة الحجاج بن علاط في الحيل المباحة.

وعلى آله وسلم أم سليم لما قالت لزوجها أبي طلحة لما قدم من سفر وقد مات ابنها في غيبته، فسألها عنه قالت: «هو أسكن ما كان عليه» متفق عليه<sup>(١)</sup>، ولما روى البخاري عن إبراهيم عليه السلام أنه قال للملك لما أرسل له رسولاً، فسأله عن زوجته سارة، فقال: من هذه؟ قال: «أختي»<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن عمر رضي الله عنه قال: «إن في المعاريض ما يكف أو يعف الرجل عن الكذب»<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن عمران بن حصين، أنه قال: «إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب»<sup>(٤)</sup>.

٦١٢٦ - وقد روي أثر عمران السابق مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا يصح<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح البخاري (٥٤٧٠)، صحيح مسلم (٢١٤٤).

(٢) صحيح البخاري (٣٣٥٨)، ورواه مسلم (٢٣٧١) بنحوه.

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٢٦٦١٩): حَدَّثَنَا معاذ بن معاذ، ورواه الطحاوي في مشكل الآثار (٣٦٩/٧) من طريق أبي محمد الرازي، ورواه البيهقي في الكبرى (٢٠٨٧٩) من طريق يزيد بن هارون، ورواه الطبري في مسند عمر (٢٤٢، ٢٤٣) من طريق معتمر وابن علي، خمستهم عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، قال: قال عمر. وسنده صحيح. ورواه البخاري في الأدب المفرد (٨٨٧) عن الحسن بن عمر عن معتمر عن أبيه عن ابن عمر عن عمر (فيما أرى شك سليمان التيمي)، وهذا اختلاف على معتمر، والراوي عنه عند ابن جرير هو محمد بن عبد الأعلى، وهو ثقة، والحسن خفيف الضبط، فتقدم رواية ابن عبد الأعلى؛ لأنه أوثق، ولموافقة روايته لرواية الجماعة، فرواية الحسن شاذة.

(٤) رواه ابن أبي شيبة (٢٦٦٢٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٨٦٠، ٨٨٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٧٠/٧) من أربع طرق عن شعبة، عن قتادة، سمع مطرفاً قال: صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة، فقل منزل ينزله إلا وهو ينشدني شعراً، وقال.. فذكره. وسنده صحيح.

(٥) رواه ابن الأعرابي (٩٩٣) نا أنيس، نا إسماعيل بن إبراهيم الترجماني، حَدَّثَنَا داود بن الزبرقان، عن سعيد، عن قتادة، عن زرارة بن أبي أوفى عن عمران بن حصين مرفوعاً. وسبق قريباً رواية شعبة لهذا الخبر عن قتادة عن عثمان موقوفاً، وقال ابن عدي في الكامل (١٠٨/١): «هذا الحديث لا أعلمه رواه عن سعيد بن أبي عروبة أحد فرغفه =

وكذا حديث: «لا يدخل الجنة عجوز» لا يثبت<sup>(١)</sup>.  
ومثلهما: ما روي من قوله عليه الصلاة والسلام للمرأة في شأن زوجها: «أهو الذي بعينه بياض» لا يصح أيضاً<sup>(٢)</sup>.  
ومثلها: حديث: «يا ذا الأذنين» لا يصح كذلك<sup>(٣)</sup>.  
٦١٢٧ - النوع الثاني: معارض مكرهة: وهي أن يأتي بالمعارض التي لا تبطل حقاً ولا تثبت باطلاً فيما لا مصلحة فيه ولا حاجة إليها<sup>(٤)</sup>؛ لأن فيه نوع تغريب لا مبرر له.

= غير داود بن الزبرقان». وهذا اختلاف على قتادة، ورواية شعبة أقوى من رواية داود، فداود متروك، رفعه منكر، فهو شديد الضعف مرفوعاً.

ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٤٤٦/٦) من طريق سعيد وشعبة عن قتادة عن مطرف.. فذكره موقوفاً، ثم قال البيهقي: «هذا هو الصحيح موقوفاً»، ورواه ابن السني (٣٢٧) أخبرنا الطبري، حدّثنا الفضل بن سهل، ثنا سعيد بن أوس، ثنا شعبة به كما سبق في أثر عمران، لكنه رفعه، والفضل له أوهام، وقد خالف من هو أوثق منه وأكثر، فروايته شاذة، وينظر: المقاصد الحسنة (٢٢٤).

(١) رواه الترمذي في الشمائل (٢٣٠) من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن مرسلًا. وهو ضعيف لإرساله ولضعف ابن فضالة، وقال العراقي في تخريج الإحياء (١٦٨٠/٤): «رواه الترمذي في الشمائل هكذا مرسلًا وأسنده ابن الجوزي في الوفاء من حديث أنس بسند ضعيف».

(٢) لم أقف على سنده، وذكره الغزالي في الإحياء كتاب آفات اللسان: الآفة العاشرة: المزاح (١٣٨/٢) من مرسل زيد بن أسلم، وقال العراقي في تخريجه مطبوع مع الإحياء (١٣٨/٢): «أخرجه الزبير بن بكار في كتاب الفكاهة والمزاح ورواه ابن أبي الدنيا من حديث عبدة بن سهم الفهري مع اختلاف»، وقال السيوطي في مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا (ص ٢٣٣): «ابن أبي الدنيا وغيره من حديث عبد الله بن سهم الفهري»، ولم أقف على ترجمة ابن سهم هذا، وعزاه في جامع الأصول (١١/٥٤) إلى رزين.

(٣) رواه الترمذي في الشمائل (٢٢٥)، وفي السنن (١٩٩٢)، وأبو داود (٥٠٠٢) من طريق شريك عن عاصم الأحول عن أنس. وسنده ضعيف؛ لضعف شريك.

(٤) قال النووي في الأذكار (ص ٣٢٧): «اعلم أن التورية والتعريض معناهما: =

٦١٢٨ - معاريض محرمة: وهي المعاريض التي يتوصل بها إلى إبطال حق أو فعل باطل، ومن ذلك الحلف متأولاً معرضاً بأمر آخر، ليتوصل بذلك إلى أكل مال غيره بالباطل أو يتوصل بها إلى إسقاط حق لغيره عليه، كقصاص في النفس أو ما دونها ونحو ذلك، فهذا محرم بالإجماع<sup>(١)</sup>، ومنه أن يتحايل بالتأول في اليمين عند الحاكم، وهذا لا ينفع صاحبه بإجماع المسلمين<sup>(٢)</sup>.

٦١٢٩ - النوع الثالث: معاريض واجبة<sup>(٣)</sup>، وذلك فيما إذا كانت

= أن تطلق لفظاً هو ظاهر في معنى، وتريد به معنى آخر يتناوله ذلك اللفظ، لكنه خلاف ظاهره، وهذا ضرب من التغيرير والخداع. قال العلماء: فإن دعت إلى ذلك مصلحة شرعية راجحة على خداع المخاطب أو حاجة لا مندوحة عنها إلا بالكذب، فلا بأس بالتعريض، وإن لم يكن شيء من ذلك فهو مكروه وليس بحرام، إلا أن يتوصل به إلى أخذ باطل أو دفع حق، فيصير حينئذٍ حراماً، هذا ضابط الباب.

(١) قال ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٦/١٤٨): «أجمعوا على أنه لا ينتفع بالتورية إذا اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه، فكذلك لا ينتفع بالتورية في سائر الأيمان، وسيأتي اختلافهم في يمين المكره، وحيث تجوز التورية».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٣) في الدليل الخامس عشر: «ونظير هذا أن يتأول الحالف من يمينه إذا استحلّفه الحاكم لفصل الخصومة، فإن يمينك على ما يصدقك به صاحبك، والنية للمستحلّف في مثل هذا باتفاق المسلمين ولا ينفعه التأويل وفاقاً، وكذلك لو تأول من غير حاجة لم يجز عند الأكثر من العلماء، بل الاحتيال في العقود أقبح من حيث إن المخادع فيها هو الله تعالى، ومن خادع الله فإنما خدع نفسه وما يشعر، ولهذا لا يبارك لأحد في حيلة استحل بها شيئاً من المحرمات».

(٣) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٥٨) في الدليل الخامس عشر: «والضابط أن كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه حرام؛ لأنه كتمان وتدليس ويدخل في هذا الإقرار بالحق والتعريض في الحلف عليه والشهادة على الإنسان والعقود بأسرها ووصف العقود عليه والفتيا والتحديث والقضاء إلى غير ذلك، كل ما حرم بيانه فالتعريض فيه جائز بل واجب إن اضطر إلى الخطاب وأمكن التعريض فيه - كالتعريض لسائل عن معصوم يريد قتله -، وإن كان بيانه جائزاً أو كتماناً جائزاً، =



لتحصيل واجب، أو لدفع أمر محرم، كضرر على مسلم، ومن ذلك: قول أبي بكر الصديق في الهجرة إلى المدينة: «هذا الرجل يهديني السبيل»<sup>(١)</sup>، وقول الخليل عليه السلام عن زوجته: «هذه أختي»<sup>(٢)</sup>.

٦١٣٠ - النوع الرابع: معاريض مستحبة، وذلك فيما إذا كانت لتحصيل أمر مندوب إليه لا يحصل إلا بذلك<sup>(٣)</sup>، وذلك كما في قصة

= وكانت المصلحة الدينية في كتمانها كالوجه الذي يراد عزوه فالتعريض أيضاً مستحب هنا، وإن كانت المصلحة الدنيوية في كتمانها؛ فإن كان عليه ضرر في الإظهار - والتقدير أنه مظلوم بذلك الضرر -، جاز له التعريض في اليمين وغيرها، وإن كان له غرض مباح في الكتمان ولا ضرر عليه في الإظهار فليل له التعريض أيضاً. وقيل ليس له ذلك. وقيل له التعريض في الكلام دون اليمين».

(١) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٥٧): «وقد يكون واجباً إذا كان دفع ذلك الضرر واجباً ولا يندفع إلا بذلك مثل التعريض عن دم معصوم وغير ذلك، وتعريض أبي بكر الصديق عليه السلام قد يكون من هذا السبيل وهذا الضرب نوع من الحيل في الخطاب، لكنه يفارق الحيل المحرمة من الوجه المحتمل عليه والوجه المحتمل به: أما المحتمل عليه هنا، فهو دفع ضرر غير ضرر مستحق، فإن الجبار كان يريد أخذ امرأة إبراهيم عليه السلام لو علم أنها امرأته، وهذا معصية عظيمة وهو من أعظم الضرر، وكذلك بقاء الكفار غالبين على الأرض، أو غلبتهم للمسلمين من أعظم الفساد فلو علم أولئك المستجبرون بالنبي عليه السلام لترتب على علمهم شر طويل، وكذلك عامة المعارض التي يجوز الاحتجاج بها فإن عامتها إنما جاءت حذراً من تولد شر عظيم على الأخبار».

(٢) رواه البخاري (٥٠٨٤)، ومسلم (٢٣٧١) من حديث أبي هريرة.

(٣) قال في فيض القدير (١/٢٤٩): «إذا أحدث أحدكم فليأخذ ندباً (بأنفه)؛ أي: يتناول ويقبض عليه بيده موهماً أنه رعف والأولى اليسرى (ثم لينصرف) فليتوضأ وليعد الصلاة كذا هو في رواية أبي داود وذلك لئلا يخجل ويسول له الشيطان بالمضي فيها استحياء عن الناس فيكفر لأن من صلى متعمداً بغير وضوء فقد كفر وليس هو من قبيل الكذب بل من المعارض بالفعل وفيه إرشاد إلى إخفاء القبيح والتورية بما هو أحسن ولا يدخل في الرياء بل هو من التجمل واستعمال الحياء وطلب السلامة من الناس ومشروعية الحيل التي يتوصل بها إلى مصالح ومنافع دينية، بل قد يجب إن خيف وقوع محذور لولاه كقول إبراهيم هي أختي ليسلم من الكافر، وما الشرائع كلها =

يوسف عليه السلام لما أمر من ينادي على إخوته: ﴿أَيُّهَا أَعْيُرُ إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ﴾ (٧٠) [يوسف: ٧٠] (١)، وورد ذلك أيضاً في قصة الملك مع الأعمى والأقرع والأبرص، كما ورد ذلك في الحديث المتفق عليه (٢)، وكما في بعض كذبات إبراهيم عليه السلام (٣)، فقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة، أن

= إلا مصالح وطرقاً للتخلص من الوقوع في المفاصد»، وقال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٢) في الدليل الخامس عشر: «وبالجملّة يجوز للإنسان أن يظهر قولاً وفعلاً مقصوده به مقصود صالح، وإن ظن الناس أنه قصد به غير ما قصد به إذا كانت فيه مصلحة دينية مثل دفع ظلم عن نفسه، أو عن مسلم، أو دفع الكفار عن المسلمين أو الاحتيال على إبطال حيلة محرمة، أو نحو ذلك فهذه حيلة جائزة».

(١) قال الرازي في تفسيره: مفاتيح الغيب (٤٨٦/١٨): «فإن قيل: هل كان ذلك النداء بأمر يوسف أو ما كان بأمره؟ فإن كان بأمره فكيف يليق بالرسول الحق من عند الله أن يتهم أقواماً وينسبهم إلى السرقة كذباً وبهتاناً، وإن كان الثاني وهو أنه ما كان ذلك بأمره فهلا أنكره وهلا أظهر براءتهم عن تلك التهمة. قلنا: العلماء ذكروا في الجواب عنه وجوهاً:

الأول: أنه عليه السلام لما أظهر لأخيه أنه يوسف قال له: إني أريد أن أحبسك ها هنا، ولا سبيل إليه إلا بهذه الحيلة فإن رضيت بها فالأمر لك فرضي بأن يقال في حقه ذلك، وعلى هذا التقدير لم يتألم قلبه بسبب هذا الكلام فخرج عن كونه ذنباً.

والثاني: أن المراد إنكم لسارقون يوسف من أبيه إلا أنهم ما أظهروا هذا الكلام والمعارض لا تكون إلا كذلك»، وينظر: اللباب في علوم الكتاب (١١/١٦١)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٢/١٢٤)، تفسير السعدي (ص ٤١١).

(٢) صحيح البخاري (٣٤٦٤)، صحيح مسلم (٢٩٦٤)، قال في دليل الفالحين (١/٢٤٣): «(فلا بلاغ لي) البلاغ: ما يتبلغ ويتوصل به إلى الشيء المطلوب؛ أي: لا وصول لي لما أريده (اليوم إلا بالله) أي: إيجاداه وتيسيره (ثم بك) لكونك مظهراً للخير يجري على يديك، وثم هي هنا للترتيب في التنزل، ولم يقل وبك دفعاً لإيهام التشريك، ولذا كان الإتيان بثم هو الأدب المتأكد كما يأتي، وهذا من الملك من المعارض التي يقصد بها التوصل إلى إفهام المقصود من غير أن يراد حقيقتها كما في قول إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم هذا ربي، وهذه أختي».

(٣) قال الإمام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل (ص ٢٣٢) في الدليل =

رسول الله ﷺ قال: «لم يكذب إبراهيم النبي ﷺ، قط إلا ثلاث كذبات»<sup>(١)</sup>، ثنتين في ذات الله: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وواحدة في شأن سارة، فإنه قدم أرض جبار ومعه سارة، وكانت أحسن الناس، فقال لها: إن هذا الجبار، إن يعلم أنك امرأتي يغلبني عليك، فإن سألك فأخبريه أنك أختي، فإنك أختي في الإسلام، فإنني لا أعلم في الأرض مسلماً غيري وغيرك..»<sup>(٢)</sup>، وقد وردت أحاديث أخرى كثيرة تدل على جواز مثل هذا النوع من المعارض<sup>(٣)</sup>.

=الخامس عشر: «لم يرخص فيما تسميه الناس كذباً، وإن كان صدقاً في العناية ولهذا قال النبي ﷺ: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات: قوله لسارة أختي. وقوله: بل فعله كبيرهم هذا، وقوله إني سقيم» والثلاث معارض وملاحة. فإنه قصد باللفظ ما يطابقه في عنايته لكن لما أفهم المخاطب ما لا يطابقه سمي كذباً».

(١) قال النووي في شرح مسلم (١٥٨/١٦): «قال آخرون منهم الطبري: لا يجوز الكذب في شيء أصلاً، قالوا: وما جاء من الإباحة في هذا المراد به التورية واستعمال المعارض لا صريح الكذب مثل أن يعد زوجته أن يحسن إليها ويكسوها كذا وينوي إن قدر الله ذلك وحاصله أن يأتي بكلمات محتملة يفهم المخاطب منها ما يطيب قلبه، وإذا سعى في الإصلاح نقل عن هؤلاء إلى هؤلاء كلاماً جميلاً ومن هؤلاء إلى هؤلاء كذلك ووري، وكذا في الحرب بأن يقول لعدوه: مات إمامكم الأعظم وينوي إمامهم في الأزمان الماضية، أو: غداً يأتينا مدد؛ أي: طعام ونحوه هذا من المعارض المباحة فكل هذا جائز. وتأولوا قصة إبراهيم ويوسف وما جاء من هذا على المعارض والله أعلم، وأما كذبه لزوجته وكذبها له فالمراد به في إظهار الود والوعد بما لا يلزم ونحو ذلك، فأما المخادعة في منع ما عليه أو عليها أو أخذ ما ليس له أو لها فهو حرام بإجماع المسلمين».

(٢) صحيح البخاري (٥٠٨٤)، صحيح مسلم (٢٣٧١).

(٣) ومن ذلك قول غلام أصحاب الأخدود: «حبسني الساحر»، وقوله: «حبسني

أهلي» رواه مسلم (٣٠٠٥).

## الفصل الرابع

### التحايل لإسقاط الزكاة أو إنقاصها

٦١٣١ - يحرم التحايل لإسقاط الزكاة، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>، فلم يقل بجواز ذلك سوى أفراد من الفقهاء، فالخلاف فيه شذوذ، وخلافهم فيه غير محترم؛ لمصادمته للنصوص الشرعية<sup>(٢)</sup>، ومن أمثلته: أن يهب النصاب أو ما ينقصه قبل تمام الحول لبعض أولاده، ثم يسترده<sup>(٣)</sup>،

(١) قال في البحر الرائق (٢/٢٣٧) نقلاً عن المحيط: «وتحرم حيلة دفع وجوب الزكاة عند الأكثرين من الفقهاء حتى أفسد مالك البيع لدفع الوجوب، وحرّم الشافعي البيع له، وإن صح، وقال أحمد: إن نقص النصاب في بعض الحول أو باعه أو بدله بغير جنسه انقطع الحول إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة عند قرب وجوبها فلا تسقط. اهـ»، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٢/٣٣٢) عند كلامه على الإبل: «اختلفوا في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور: يستأنف لاختلاف النصاب وإذا فعل ذلك فراراً من الزكاة أثم».

(٢) قال في الفتاوى الهندية (٦/٣٩١): «رجل له مائتا درهم أراد أن لا تلزمه الزكاة فالحيلة له في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول بيوم حتى يكون النصاب ناقصاً في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم، أو يهب الدراهم كلها لابنه الصغير أو يصرف الدراهم على أولاده فلا تجب الزكاة، قال الخصاص - رحمه الله تعالى -: كره بعض أصحابنا - رحمهم الله تعالى - الحيلة في إسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم، قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني - رحمه الله تعالى -: الذي كرهها محمد بن الحسن رضي الله عنه والذي رخص فيها أبو يوسف - رحمه الله تعالى - فقد ذكر الخصاص - رحمه الله تعالى - الحيلة في إسقاط الزكاة وأراد به المنع عن الوجوب لا الإسقاط بعد الوجوب، ومشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بقول محمد - رحمه الله تعالى - دفعاً للضرر عن الفقهاء».

(٣) قال في إغاثة اللهفان (٢/٧٨٣): «فصل: وقد عرف بما ذكرنا الفرق بين الحيل التي تخلص من الظلم والبغي والعدوان، والحيل التي يحتال بها على إباحة الحرام، وإسقاط الواجبات، وإن جمعتهما اسم الحيلة والوسيلة. وعرف بذلك أن العينة لا تخلص من الحرام، وإنما يتوسل بها إليه، وهو المقصود الذي اتفقا عليه، ويعلمه الله تعالى من نفوسهما وهما يعلمانه، ومن شاهدهما يعلمه. وكذلك تمليك ماله لولده عند =

ومن أمثلته أيضاً: أن يتحايل على إسقاط الزكاة، بأن يتصدق بما ينقص النصاب قبل تمام الحول، ومن أمثلته كذلك: أن يتحايل على إسقاط الزكاة، بأن يبيع نصاب الغنم قبل تمام الحول بنقود، أو يبيعه بنوع آخر من السائمة. ٦١٣٢ - ومن أمثلته أيضاً: التحايل لإسقاط زكاة سائمة بهيمة الأنعام بجعلها معلوفة.

٦١٣٣ - ومن أمثلته كذلك: أن يتحايل لإسقاط زكاة عقار بنية تأجيله قبل تمام الحول بوقت يسير، أو أن يتحايل باستبدال مال تجارة زكوي قبل تمام الحول بيسير بأموال لا زكاة فيها، كأن يشتري مصنعة أو مزرعة للاستفادة من غلتها بنقود كان يستخدمها في أشياء معدة للبيع كأراضي أو عمارات أو أسهم يبيع فيها ويشتري<sup>(١)</sup>.

٦١٣٤ - ومن أمثلته كذلك: التحايل على إنقاص الزكاة بذبح أو هبة ما ينقصها، وذلك كمن عنده مائة وإحدى وعشرون من الغنم، فيذبح منها واحدة قبل تمام الحول تحايلاً لإسقاط الزكاة، فيأكلها هو وأهل بيته بدلاً من إخراجها زكاة<sup>(٢)</sup>، وكمن عنده خمس وعشرون من الإبل فيبيع واحدة منها قبل حلول الحول تحايلاً لإنقاص الزكاة، ليسقط عن نفسه الزكاة بينت مخاض، فيزكي بأربع من الغنم.

= قرب الحول، فراراً من الزكاة، لا يخلص من الإثم، بل يغمسه فيه؛ لأنه قصد إلى إسقاط فرض قد انعقد سببه، ولكن عذر من جوز ذلك أنه لم يسقط الواجب، وإنما أسقط الوجوب وفرق بين الأمرين، فإن له أن يمنع الوجوب، وليس له أن يمنع الواجب».

(١) أما إذا ترك التجارة من أول الأمر في أموال فيها الزكاة، وقصد التجارة في أمواله بطريقة لا زكاة فيها خوفاً من إنقاص الزكاة لربحه، فيظهر أنه لا حرج عليه في ذلك؛ لما يأتي ذكره في فصل: (المتاجرة في أموال لا زكاة فيها فراراً من الزكاة)، في المسألة (٦١٤٧).

(٢) فهو لو تم الحول وعنده ١٢١ وجب عليه إخراج شاتين، لكن لما أصبحت ١٢٠ لم يكن عليه سوى شاة واحدة.

٦١٣٥ - وقد سبق ذكر أدلة تحريم ما سبق في المسائل الماضية في فصل حكم الحيل، ولا يشك منصف أن القول بجواز التحايل لإسقاط الزكاة أو إنقاصها قول ضعيف جداً؛ لأن فيه مخادعة للعليم الخبير، وتحايلاً على إسقاط فريضة من فرائض الإسلام بعد انعقاد سبب وجوبها، وهو ملك النصاب، كما قال التابعي الجليل أيوب بن أبي تميمة السختياني: «يخادعون الله كأنما يخادعون آدمياً، لو أتوا الأمر عياناً كان أهون علي»<sup>(١)</sup>، فهذا العمل من أقبح الخداع والمكر<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري تعليقاً في باب: ما ينهى من الخداع في البيوع، ووصله وكيع في مصنفه، كما في تغليق التعليق (٥/٢٦٤): ثنا سفيان بن عيينة عن أيوب. وسنده صحيح.

(٢) قال في إعلام الموقعين (١/٢١٧، ٢١٨): «قلتم: لو أفطر في نهار رمضان فلزمته الكفارة ثم سافر لم تسقط عنه؛ لأن سفره قد يتخذ وسيلة وحيلة إلى إسقاط ما أوجب الشرع، فلا تسقط، وهذا بخلاف ما إذا مرض أو حاضت المرأة فإن الكفارة تسقط؛ لأن الحيض والمرض ليس من فعله، ثم ناقضتم أعظم مناقضة فقلتم: لو احتال لإسقاط الزكاة عند آخر الحول فملك ماله لزوجه لحظة فلما انقضى الحول استرده منها، واعتذاركم بالفرق - بأن هذا تحيل على منع الوجوب، وذاك تحايل على إسقاط الواجب بعد ثبوته، والفرق بينهما ظاهر - اعتذار لا يجدي شيئاً؛ فإنه كما لا يجوز التحيل لإسقاط ما أوجبه الله ورسوله لا يجوز التحيل لإسقاط أحكامه بعد انعقاد أسبابها ولا تسقط بذلك.

وإذا انعقد سبب الوجوب لم يكن للمكلف لإسقاطه بعد ذلك سبيل، وسبب الوجوب هنا قائم وهو الغنى بملك النصاب، وهو لم يخرج عن الغنى بهذا التحيل. ولا يعده الله ولا رسوله ولا أحد من خلقه ولا نفسه فقيراً مسكيناً بهذا التحيل يستحق أخذ الزكاة ولا تجب عليه الزكاة. هذا من أقبح الخداع والمكر، فكيف يروج على من يعلم خفايا الأمور وخبايا الصدور؟ وأين القياس والميزان والعدل الذي بعث الله به رسوله من التحيل على المحرمات وإسقاط الواجبات؟ وكيف تخرج الحيلة المفسدة التي في العقود المحرمة في كونها مفسدة؟ أم كيف يقلل بها مصلحة محضة ومن المعلوم أن المفسدة تزيد بالحيلة ولا تزول وتضاعف ولا تضعف؟

فكيف تزول المفسدة العظيمة التي اقتضت لعنة الله ورسوله للمحلل والمحلل له =

## الفصل الخامس

### التحايل بفعل الخلطة أو إفسادها

٦١٣٦ - يحرم على الخليطين في السائمة أن يفرقا بين سائمتها قبل تمام الحول أو بعده تحايلاً لإسقاط الزكاة أو إنقاصها، كأن يقوم خليطان عند كل منهما عشرون من الغنم بتفريق غنمها قبل تمام الحول بوقت يسير تحايلاً من أجل إسقاط الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري عن أنس بن مالك في

= بأن يشترط ذلك قبل العقد ثم يعقدا بنية ذلك الشرط ولا يشترطه في صلب العقد؟ فإذا أخليا صلب العقد من التلفظ بشرطه حسب، والله ورسوله والناس وهما يعلمون أن العقد إنما عقد على ذلك، فيالله العجب، أكانت هذه اللعنة على مجرد ذكر الشرط في صلب العقد، فإذا تقدم على العقد انقلبت اللعنة رحمة وثواباً؟ وهل الاعتبار في العقود إلا بحقائقها ومقاصدها؟ وهل الألفاظ إلا مقصودة لغيرها قصد الوسائل؟ فكيف يضاع المقصود ويعدل عنه في عقدٍ مساوٍ لغيره من كل وجه لأجل تقديم لفظ أو تأخيره أو إبداله بغيره والحقيقة واحدة؟ هذا مما تنزه عنه الشريعة الكاملة المشتملة على مصالح العباد في دينهم ودنياهم، فأصحاب الحيل تركوا محض القياس، فإن ما احتالوا عليه من العقود المحرمة مساوٍ من كل وجه لها في القصد والحقيقة والمفسدة والفارق أمر صوري أو لفظي لا تأثير له ألبتة».

(١) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي المملكة في وقته كما في مجموع رسائله (٤/٢٦، ٢٧): «والخلطة في المواشي تصير المالكين كالمال الواحد، إذا تمت الشروط من الإسلام ونحوه من المختلطتين فأكثر، وبلغ مجموع ماشيتها نصاباً ومضى على خلطتهما حول كامل وجبت الزكاة فيهما إذا كانت خلطة أو صاف بأن يميز مال كل منهما عن مال صاحبه، أو خلطة أعيان بأن كانت ماشيتها مشاعاً بينهما. وشروط الخلطة ستة: وهي اتحاد المراح، والمسرح، والمشرب، والمحلب، والراعي، والفحل. فإذا كان لشخصين فأكثر خمس من الإبل أو أربعون شاة من الغنم تمت شروط الخلطة الستة وشروط وجوب الزكاة، فإنه يجزئ إخراج شاة واحدة عن إبلهم الخمس أو غنمهم الأربعين الشاة ولا يجوز لهم التحيل في إسقاط الزكاة بأن يفرقوا الخمس من الإبل أو الأربعين من الغنم قرب وصول العامل إليهم فراراً من الزكاة، فإن هذا التقسيم لا يقسط عنهم وجوبها. وكذا لا يجوز الجمع بين مفرقين لقصد الزكاة كما لو كان رجلان لكل واحد منهما أربعون شاة وليس بينهما =

حديث الزكاة الطويل الذي كتبه الرسول ﷺ، وفيه: «لا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية»<sup>(١)</sup>.

٦١٣٧ - كما يحرم على الشخصين اللذين ليس بينهما خلطة أن يخلطا سائمتهما من أجل إنقاص الزكاة أو إسقاطها، وذلك كأن يكون ثلاثة غير خلطاء عند كل واحد منهم أربعون من الغنم، فإذا قرب تمام الحول أو جاء المصدق جمعوا أغنامهم، لينقصوا ما يؤخذ منهم، فبدلاً من أن يؤخذ من كل واحد منهم شاة يؤخذ منهم جميعاً شاة واحدة، فلا يخرج كل منهم إلا ثلث ما وجب عليه من الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لحديث أنس السابق.

## الفصل السادس

### التحاييل لحساب دين غريمه من الزكاة

٦١٣٨ - يحرم على من لديه دين على غريم مفلس أن يعطي هذا الغريم المفلس من الزكاة ثم يستردها منه وفاء لدينه، وهذا قول جمهور أهل العلم<sup>(٣)</sup>؛ لأن ذلك تحاييل على إسقاط الدين من الزكاة، وهو لا يجوز<sup>(٤)</sup>؛

= خلطة حتى إذا قرب مجيء العامل خلطها فكانت ثمانين، فإنه يجب حينئذ عليهما شاتان، كل واحد منهما عليه واحدة لزكاة النصاب الذي في يده، لعدم وجود الخلطة.

(١) صحيح البخاري (١٤٥١).

(٢) قال الحافظ ابن المنذر في الإقناع (١/١٧١ بتحقيقي): «فمما نهي عن الجمع بين المفترق: أن ينطلق ثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة، فإذا أظلم المصدق جمعوها لأن يسقطوا عن أنفسهم شاتين، ومما نهي عنه من التفريق بين المجتمع أن يأتي المصدق إلى عشرين ومائة شاة بين ثلاثة تجب عليهم شاة يفرق بينهم ليأخذ منهم ثلاث شياه».

(٣) قرارات المؤتمر الأول لقضايا الزكاة المعاصرة بالقاهرة عام (١٤٠٩هـ)، مطبوعة في ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٧٥).

(٤) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٥/٨٤): «وأما إسقاط الدين عن المعسر فلا يجزئ عن زكاة العين بلا نزاع لكن إذا كان له دين على من يستحق =



لأنه ليس تمليكاً للزكاة، ولأنه قصد بزكاته نفع نفسه، لا نفع الفقير<sup>(١)</sup>.

٦١٣٩ - وإن أعطى الدائن غريمه من زكاته، فسد منها دينه من غير مواطأة صح ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لعدم وجود تحايل لاسترداد المالك لزكاة ماله.

٦١٤٠ - وإن قال الدائن للمدين: (اقض ما عليك لي من الدين وأعطيك بمقداره من زكاتي) صح القضاء، ولا يلزم المزكي أن يعطيه من

= الزكاة: فهل يجوز أن يسقط عنه قدر زكاة ذلك الدين ويكون ذلك زكاة ذلك الدين؟ فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره. أظهرهما الجواز؛ لأن الزكاة مبناهما على المواصاة وهنا قد أخرج من جنس ما يملك بخلاف ما إذا كان ماله عيناً وأخرج ديناً فإن الذي أخرجه دون الذي يملكه فكان بمنزلة إخراج الخبيث عن الطيب وهذا لا يجوز. كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٧].

(١) قال الحافظ إسحاق بن راهويه كما في مسائل الإمام أحمد وإسحاق (٨/٤٣٦٧) عند كلامه على بعض الحيل المحرمة: «هذا باطل، لو جاز هذا وشبهه لكان الأغنياء لا يخرجون صدقاتهم إلا إلى من تفالس من غرماهم حتى لا يتوى لهم مال، ويحرمون بذلك أهل السهمان الذين قد جعل لهم الصدقات». وجاء في الدرر السنية (٢٦٢/٥):

«وسئل الشيخ عبد الله أبا بطين: عن دفع الزكاة إلى الغريم، ثم يوفيه بها؟ فأجاب: وأما إن دفع إنسان شيئاً من زكاته إلى غريمه، ثم أوفاه بذلك من دينه الذي عليه، فقد نص الإمام أحمد على جواز ذلك ما لم يكن حيلة، فقال: إن أراد إحياء ماله لم يجز، وقال أيضاً: إن كان حيلة فلا يعجبني، وقال: إن أراد الحيلة لم يصلح، ولا يجوز. وقال الشيخ الموفق: الذي تحصل لنا من كلام أحمد، أنه إن قصد بالدفع إحياء ماله واستيفاء دينه لم يجز؛ لأنها لله فلا يصرفها إلى نفعه. وقال القاضي: المراد بالحيلة في كلام أحمد: أن يعطيه بشرط أن يردها عليه من دينه، فلا تجزيه؛ يعني: فإن ردها من غير شرط جاز؛ فكلام القاضي صريح في أنه إنما يمنع إذا كان بشرط، وكلام الموفق صريح في أنه إذا كان قصد الدافع إحياء ماله، لا سيما مع وعد القابض بردها عليه وفاء عن حقه، فإنه لا يجوز».

(٢) قال في الشرح الكبير على المقنع (٧/٢٨٢): «يجوز للرجل دفع زكاته الى غريمه لأنه من جملة الغارمين، فإن رده إليه الغارم فله أخذه. نص عليه أحمد في رواية منها؛ لأن الغريم قد ملكه بالأخذ أشبه ما لو وفاه من مال آخر».

زكاته<sup>(١)</sup>؛ لأن سداد الدين واجب على المدين.

## الفصل السابع

### التحاييل بأخذ عوض الزكاة من الفقير

٦١٤١ - يحرم أخذ مقابل الزكاة من الفقير، سواء فعل المالك ذلك قبل دفع الزكاة إليه أو بعده، كما يفعله بعض الفساق من طلب مال من الفقير مع عدته أن يعطيه أكثر منه من الزكاة، فيذهب الفقير يستقرض أو يستدين مالا ويعطيه لهذا الغني، ومثله: أن يشترط على الفقير ليعطيه من الزكاة أن يعطيه الفقير داره ليسكنها مدة أو يؤجرها، أو يشترط عليه أن يعطيه دابته ليركبها، أو يشترط عليه أن يعمل عنده بلا أجره، وما أشبه ذلك، فهذا كله محرم وأكل لمال هذا الفقير أو أجره عمله بالباطل<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في المجموع (٢١١/٦): «(أما) إذا دفع الزكاة إليه بشرط أن يردها إليه عن دينه فلا يصح الدفع ولا تسقط الزكاة بالاتفاق ولا يصح قضاء الدين بذلك بالاتفاق ممن صرح بالمسألة القفال في الفتاوى وصاحب التهذيب في باب: الشرط في المهر وصاحب البيان هنا والرافعي وآخرون، ولو نوي ذلك ولم يشترطه جاز بالاتفاق وأجزأه عن الزكاة وإذا رده إليه عن الدين برئ منه، قال البغوي: ولو قال المدين: ادفع إلي عن زكاتك حتى أقضيك دينك ففعل أجزاءه عن الزكاة وملكه القابض ولا يلزمه دفعه إليه عن دينه؛ فإن دفعه أجزاءه، قال القفال: ولو قال رب المال للمدين: اقض ما عليك على أن أردته عليك عن زكاتي فقضاه صح القضاء ولا يلزمه رده إليه وهذا متفق عليه، وذكر الروياني في البحر: أنه لو أعطى مسكيناً زكاة وواعده أن يردها إليه ببيع أو هبة أو ليصرفها المزكي في كسوة المسكين ومصالحه ففي كونه قبضاً صحيحاً احتمالان: قلت: الأصح لا يجزئه كما لو شرط أن يرد إليه عن دينه عليه، قال القفال: ولو كانت له حنطة عند فقير وديعة فقال كل منها لنفسك كذا ونوى ذلك عن الزكاة ففي إجزائه عن الزكاة وجهان».

(٢) جاء في الفتاوى الفقهية الكبرى للهيتمي (٧٧/٤، ٧٨): «من يعطي زكاته لمن يرد بعضها إليه إن كان ذلك بشرط أن يردوا عليه أو على بعض عياله أو غيرهم ذلك حالة الإعطاء، فالإعطاء باطل والزكاة مستقرة في ذمته لا يبرأ منها عن شيء، بل إن مات ولم يؤديها أداءً صحيحاً عوقب عليها العقاب الشديد كما دلت عليه الآيات =

= والأحاديث الكثيرة الشهيرة، منها قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٣٥]، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِن آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [التوبة: ٧٥]، ﴿فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [التوبة: ٧٦]، ﴿فَاعْقَبْتُمْ يَفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [التوبة: ٧٧]، ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَهُ الْغُيُوبَ ﴿٧٨﴾﴾ [التوبة: ٧٨]، وروى مسلم عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - أن النبي ﷺ قال: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها زكاتها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جبينه وجنبه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضي الله ﷻ بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار».

وإن كان ذلك الرد بغير شرط وإنما هو تبرع من الآخذين كان قبول المالك له مكروهاً كراهة شديدة؛ لأن المتصدق يكره له أن يملك صدقته ممن دفعها إليه كراهة شديدة وقد شبهه ﷺ بالكلب يرجع في قيئه، ثم الحيلة في إسقاط الزكاة اختلف العلماء فيها اختلافاً كثيراً فقال مالك وأحمد بن حنبل وإسحاق: أن من احتال على إسقاط الزكاة عنه في أثناء الحول لا تسقط عنه الزكاة بل هي باقية في ذمته يعاقب عليها في الآخرة العقاب الشديد، ومتى اطلعنا على إنسان أنه يفعل ذلك عاقبناه عليه وعزرناه التعزير الشديد الزاجر له ولأمثاله، وأخذنا الزكاة منه قهراً عليه. وقال الشافعي وأبو حنيفة وغيرهما: إنها بقصد الفرار من الزكاة مكروهة لكن خالف الشافعي جماعة من أصحابه كالدارمي وصاحب الإبانة والمسعودي فشذوا وقالوا: إنها حرام، كما قال به مالك وأحمد وإسحاق وحكاه الإمام عن بعضهم وتبع هؤلاء الغزالي في وسيطه ووجيزه فقال إنها حرام، وقال ابن الصلاح: يكون آثماً بقصده لا بفعله وأبداه الأذرعى بحثاً وقال في الخادم إنه مسيء، وقال الغزالي في الإحياء: لا تبرأ الذمة منها باطناً وحكي عن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك ثم قال: العلم قسمان ضار ونافع وهذا من الفقه الضار.

وتبعه الزركشي في قواعده فقال: ومن الحكم ما يؤخذ به في الظاهر دون الباطن كما إذا باع المال الزكوي فراراً من الزكاة تسقط في الظاهر وهو مطالب بالزكاة فيما بينه وبين الله ﷻ، وكذلك إذا طلق المريض زوجته فراراً من الإرث وكذا إذا أقر لبعض ورثته بقصد حرمان الباقيين. قال الكمال بن أبي شريف: وما في الإحياء هو المتجه، =

## الفصل الثامن

## حكم الزكاة عند فعل ما يسقطها أو ينقصها

٦١٤٢ - من فعل شيئاً من الحيل السابقة لإسقاط الزكاة أو إنقاصها أو أخذ عوضها وجب عليه إخراج الزكاة كاملة<sup>(١)</sup>؛ قياساً على بطلان

= وقال الماوردي: إنه مسيء إذا تقرر ذلك علم منه أنه لا ينبغي لمن عنده أدنى عقل ومروءة ودين أن يرتكب شيئاً من هذه الحيل التي قد تكون سبباً للخزي في الدنيا والآخرة، وربما قصد الغافل المغرور بها توفير ماله وتنميته ويكون ذلك سبباً لمحقه وزواله عن قرب أو عدم البركة فيه فلا ينتفع به هو ولا ذريته وربما عومل فيه وفي ذريته بما يسيئه ويغيظه فيسلط عليهم الشيطان أعوانه حتى ينفقونه في المحارم واللذات والشهوات القبيحة المحرمة كما لا يخفى ذلك على من جرب أحوال الناس سيما أبناء التجار ونحوهم من ذوي الأموال الذين لم يؤدوا منها حق الله ﷻ ولم يجروا فيها على سنن الاستقامة.

ويأتي جميع ما تقرر في الغني إذا احتال على أن يجعل نفسه فقيراً أو مسكيناً حتى يحل له أخذ الزكاة فيحرم عليه ذلك أو يكره له على ما مر، وعلى الأول فلا يحل له ما أخذه من الزكاة بل تبقى ذمته معلقة به في الآخرة، وأما ما يفعله أهل بلادكم من اشتراطهم على الفقيه أنهم لا يعطونه الزكاة مع كونه مستحقاً لها إلا إذا أضاف معهم أو أعطاهم دارهم، فهذا حرام عليهم بإجماع المسلمين فيعاقبون عليه العقاب الشديد في الدنيا والآخرة، وليت شعري ما لهؤلاء الفاعلين لهذه الخصلة الذميمة القبيحة الشنيعة خلاق ولا مروءة ولا دين وكيف يليق هذا ممن يظهر أنه يخرج الزكاة، ولو لم يظهر ذلك لكان خيراً له فإنه لا اعتداد بإخراجه ولا ينفعه منه شيء بل الزكاة باقية مستقرة في ذمته يحاسبه الله ﷻ عليها إن شاء بما يستحقه ويناسبه من تجرئه على الله ﷻ وعلى دينه عافانا الله ﷻ عليها من هؤلاء وأفعالهم القبيحة الشنيعة الدالة على سواد قلوبهم وفساد أعمالهم ونياتهم».

(١) قال السفيري في المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية (١/١٢١):  
«وتحرير القول في هذه المسألة أن الإنسان إذا ملك نصاباً ثم احتال في إسقاط الزكاة عنه بحيلة، بأن باع المال الزكوي أو ملكه لأحد من أولاده مثلاً قبل أن يحول عليه الحول ثم استرده فهل هذا الإسقاط مكروه أو حرام أو مباح؟ في المسألة خلاف عندنا. قال الغزالي: لا تبرأ ذمته في الباطن ولكن تبرأ في الظاهر قال بعض المتأخرين: وهو المختار»، وقال ابن عبد البر في الاستذكار (٥/٤٥٠) عند كلامه على =

التحليل وعلى فساد بيع العينة وعلى حرمان القاتل من الميراث<sup>(١)</sup>.  
 ٦١٤٣ - وعليه؛ فإذا باع مالك الزرع أرضه وفيها زرع، أو باع مالك النخل نخله وفيه ثمر، وكان ذلك كله قبل وجوب الزكاة، بأن كان الحب لم يشتد، وكان ثمر النخل لم يحمر أو يصفر، وكان فعل ذلك فراراً من الزكاة، فإن الزكاة تجب عليه<sup>(٢)</sup>؛ معاملة له بنقيض قصده.  
 ٦١٤٤ - أما إن فعل ذلك من غير فرار من الزكاة، فإن زكاته تجب على المشتري الذي تكون في ملكه وقت اشتداد الحب وبدو الصلاح في الثمر<sup>(٣)</sup>؛ لأن الزكاة وجبت وهو في ملكه؛ لأن هذا هو وقت وجوبها<sup>(٤)</sup>، كما سيأتي في باب زكاة الخارج من الأرض.

= نكاح التحليل: «لا فائدة للجنة إلا إفساد النكاح، والتحذير منه»، وقال ابن بطة في إبطال الحيل (ص ٥٢): «الحيلة في الدين محرمة في الكتاب والسنة، فكل حكم عمل بالحيلة في طلاق، أو خلع، أو بيع، أو شراء، فهو مردود مذموم عند العلماء الربانيين والفقهاء الديانين»، وينظر: بيان الدليل على بطلان التحليل: الدليل الثاني من أدلة إبطال الحيل (ص ٦٧)، وينظر: ما سبق نقله في الفصل الماضي عن الهيتمي وعن الدرر السنية.

(١) ينظر: ما سبق في فصل حكم الحيل، في المسألة (٦٠١٥).

(٢) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٨٠): «لو تلفت ولو بفعله بأن حصد الزرع قبل اشتداده، أو قطع الثمر قبل بدو صلاحه؛ فإنه لا زكاة عليه؛ لأن ذلك قبل وجوب الزكاة، إلا أنهم قالوا: إن فعل ذلك فراراً من الزكاة وجبت عليه عقوبة له بنقيض قصده؛ ولأن كل من تحيل لإسقاط واجب فإنه يلزم به».

(٣) قال في الاستذكار (٣/٢٢٩): «قال مالك: ومن باع أصل حائطه أو أرضه وفي ذلك زرع أو ثمر لم يبد صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع وإن كان قد طاب وحل بيعه فزكاة ذلك على البائع إلا أن يشترطها على المبتاع».

(٤) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٨٠): «لو انتقل الملك قبل وجوب الزكاة، فإنه لا تجب عليه بل تجب على من انتقلت إليه، كما لو مات المالك قبل وجوب الزكاة؛ أي: قبل اشتداد الحب، أو بدو صلاح الثمر فإن الزكاة لا تجب عليه، بل تجب على الوارث، وكذلك لو باع النخيل، وعليها ثمار لم يبد صلاحها، أو باع الأرض، وفيها زرع لم يشتد حبه فإن الزكاة على المشتري؛ لأنه أخرجها من ملكه قبل وجوب الزكاة».

٦١٤٥ - وعليه أيضاً: من باع نصاب عروض التجارة أو السائمة قبل وجوب الزكاة، بأن كان لم يحل عليه الحول بعد، وكان باعه فراراً من الزكاة، وجبت عليه الزكاة كاملة<sup>(١)</sup>؛ لأن التحايل على محارم الله تعالى باطل لا أثر له.

٦١٤٦ - أما إن فعل ذلك من غير فرار من الزكاة، فإنها إذا بيعت لم تجب الزكاة على البائع، ولا على المشتري، والمشتري يستأنف للسائمة حولاً جديداً<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزكاة لا تجب فيها إلا إذا حال عليها الحول وهي عند مالكها، أما عروض التجارة فحولها حول ما اشتريت به على تفصيل في ذلك يأتي في باب زكاة العروض - إن شاء الله تعالى وتقدس -.

## الفصل التاسع

### المتاجرة في أموال لا زكاة فيها فراراً من الزكاة

٦١٤٧ - من أكثر من شراء عقارات بأمواله، من أجل تأجيرها، أو اشترى بأمواله مزارع لزراعتها، وكان ذلك كله من أجل أن هذه الأموال لا زكاة في أعيانها، فلا إثم عليه في ذلك، ولا تجب عليه الزكاة في هذه

(١) قال الزركشي في شرح مختصر الخرقى (٢/٤٥٩): «إذا باع ماشية قبل الحول بدراهم، فلا يخلو إما أن يفعل ذلك فراراً من الزكاة أو لا، فإن فعله فراراً من الزكاة، لم تسقط [الزكاة] عنه؛ لأن سبب الوجوب - وهو انعقاد الحول، مع ملك النصاب - قد وجد، فلا تسقط [عنه] بفعل محرم، وهذه قاعدة لنا: أن الحيل كلها - لإسقاط واجب، أو لارتكاب محرم - باطلة. . . وقد عاقب الله سبحانه من فر من الصدقة وقصد منع المسكين، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَمْصَبَ لَبَنُو إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرُنَّهَا مُّصْبِينٌ ﴿١٧﴾ [القلم: ١٧] إلى قوله: ﴿فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَخْفَوْنَ ﴿٢٣﴾﴾ أن لا يدخلها اليوم عليكم مسكين ﴿٢٤﴾ [القلم: ٢٣، ٢٤] الآية. وإن لم يفعل ذلك فراراً من الزكاة فقد انقطع الحول، ولا زكاة عليه؛ لأن الحول لم يحل على مال، ولا على ما [هو] في معناه»، وينظر: الإنصاف (٦/٣٦٢).

(٢) ينظر: التعليق السابق.

الأموال، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يتحايَل لإسقاط الزكاة بعد وجود سببها بملك النصاب أو عند قرب وجوب الزكاة، وإنما نَمَى أمواله بطريقة يرى أنها أكثر ربحاً.

٦١٤٨ - ويُستثنى من هذا: إذا باع هذا النصاب بعد مضي أكثر الحول فراراً من الزكاة، ثم اشترى به عقاراً لا زكاة فيه، فإنه تجب عليه الزكاة في هذه الحال<sup>(٢)</sup>؛ لما سبق ذكره في الفصل الماضي.



(١) قال في الفروع (٢٠٦/٤): «ومن أكثر من شراء عقار فارّاً من الزكاة فقليل: يزكي قيمته، قدمه بعضهم، وقيل: لا، وهو ظاهر كلام الأكثر أو صريحه (م٣)»، وقال في المبدع (٣٧٤/٢): «من أكثر من شراء عقار فارّاً من الزكاة، فقليل: يزكي قيمته، وظاهر كلام الأكثر: لا»، وينظر: الإنصاف (٧٣/٧)، وقد اختار شيخنا في الشرح الممتع (٤١/٦) وجوب الزكاة عليه، فقال: «مسألة: لو أن إنساناً عنده دراهم كثيرة، وأراد أن يشتري بها عقاراً يؤجره لثلاً تجب عليه زكاتها، فهل تسقط عنه الزكاة بذلك؟ ظاهر كلام الفقهاء أن الزكاة تسقط عنه، ولكن لا بد أن نقول: إن كلامهم في هذا الباب يدل على أنها لا تسقط بهذا التبديل، فيقوم هذه العقارات كل سنة، ويؤدي زكاتها، وإن كان الأصل أنه ليس فيها زكاة، لكن الفار يعاقب بنقيض قصده».

(٢) قال في غاية المنتهى وشرحه مطالب أولي النهى (١٠١/٢): «(فرع: من أكثر من شراء عقار فارّاً من زكاة زكى قيمته) قدمه في الرعايتين والفائق، قال في تصحيح الفروع: وهو الصواب، معاملة له بصد مقصوده، كالفار من الزكاة ببيع أو غيره (وظاهر كلام الأكثر) أو صريحه (لا) زكاة فيه. قاله في الفروع (ويتجه وهو)؛ أي: القول بعدم وجوب الزكاة (أصح) من القول بوجوبها (ما لم يكن) وجود الشراء (بعد مضي أكثر الحول) بأن بقي منه نحو يومين على ما في الرعاية، ففيه الزكاة لاقتضاء القرينة الفرار. وهو متجه».

## باب

## حُكْم وفوائد الزكاة والصدقة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦١٤٩ - يشتمل هذا الباب على بيان حكم وفوائد الزكاة الصحيحة الثابتة، وعلى بيان ما ذكر بعض أهل العلم أنه من حكم الزكاة وهو لا يثبت.

## الفصل الثاني

## حُكْم الزكاة الصحيحة

٦١٥٠ - لمشروعية الزكاة والصدقة حكم وفوائد صحيحة ثابتة، وهي كثيرة جداً، أهمها:

١ - إن أداءها أداء لركن من أركان الإسلام، فيكمل المسلم بأدائها دينه<sup>(١)</sup>.

٢ - إن المسلم يتعبد لله بفعل نفس ما أمر الله تعالى به، وبالوقوف عند حدوده جل وعز<sup>(٢)</sup>، ويترقى بإذن الله ﷻ بأداء هذه العبادة العظيمة في

(١) قال شيخنا في الشرح الممتع (٧/٦): «فوائد الزكاة الفردية والاجتماعية

وحكمها ما يلي:

الأولى: إتمام إسلام العبد وإكماله؛ لأنها أحد أركان الإسلام، فإذا قام بها الإنسان تم إسلامه وكمل، وهذا لا شك أنه غاية عظيمة لكل مسلم، فكل مسلم مؤمن يسعى لإكمال دينه».

(٢) قال في إعلام الموقعين (١/٢٢٧): «المقصود في الزكاة أمور عديدة منها سد =



مراتب القرب من الله تعالى<sup>(١)</sup>.

٣ - إن الصدقة من أسباب دخول الجنة<sup>(٢)</sup>؛ فقد ثبت عن عبد الله بن سلام، قال: لما قدم النبي ﷺ انجفل الناس عليه، فكنت فيمن انجفل، فلما تبينت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، فكان أول شيء سمعته يقول: «أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام»<sup>(٣)</sup>.

= خلة الفقير، ومنها إقامة عبودية الله بفعل نفس ما أمر به. ومنها شكر نعمته عليه في المال. ومنها إحراز المال وحفظه بإخراج هذا المقدار منه. ومنها المواساة بهذا المقدار لما علم الله فيه من مصلحة رب المال ومصلحة الآخذ. ومنها التعبد بالوقوف عند حدود الله وأن لا يتقص منها ولا يغير.

(١) قال الحافظ العيني في شرح أبي داود (١٩٧/٦): «حكمتها كثيرة، منها: التطهر من أدناس الذنوب والبخل، ومنها: ارتفاع الدرجة والقربة، ومنها: الإحسان إلى المحتاجين، ومنها: استرقاق الأحرار، فإن الإنسان عبد الإحسان»، وقال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٨/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية: «الخامسة: أنها تلحق الإنسان بالمؤمن الكامل «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، فكما أنك تحب أن يبذل لك المال الذي تسد به حاجتك، فأنت تحب أن تعطيه أخاك، فتكون بذلك كامل الإيمان».

(٢) قال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٨/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية:

«السادسة: أنها من أسباب دخول الجنة، فإن الجنة «لمن أطاب الكلام، وأفشى السلام، وأطعم الطعام وصلى بالليل والناس نيام»، وكلنا يسعى إلى دخول الجنة».

(٣) رواه أحمد (٢٣٧٨٤)، والترمذي (١٨٥٥)، وغيرهما من طرق عن عوف عن زرارة، عن عبد الله بن سلام. وسنده صحيح، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، أما قول ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٦٣): «سمعت أبي وسئل هل سمع زرارة من عبد الله بن سلام؟ قال: ما أراه، ولكن يدخل في المسند»، فقد خالف أبا حاتم البخاري، فروى الحديث السابق في التاريخ الكبير (٤٣٨/٣) في ترجمة زرارة بإسنادين صحيحين عن أبي أسامة، عن عوف، عن زرارة، قال: سمعت عبد الله بن سلام، دون أن يذكر لفظه، ولم يتعقب ذلك، قال في إكمال تهذيب الكمال (٥٥/٥) بعد ذكره كلام =

٤ - إن الصدقة من أسباب نجاة المسلم من حر يوم القيامة، فهي من أسباب الفوز بظل الله تعالى وتقدس يوم القيامة<sup>(١)</sup>؛ فقد ثبت عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير أنه سمع عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل امرئ في ظل صدقته حتى يفصل بين الناس»، أو قال: «يحكم بين الناس»، قال يزيد: «كان أبو الخير لا يخطئه يوم لا يتصدق فيه بشيء، ولو كعكة، أو بصلة»<sup>(٢)</sup>، وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عدل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله، اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خالياً، ففاضت عيناه»<sup>(٣)</sup>.

٥ - إن الله تعالى يكفر بالصدقة كثيراً من السيئات<sup>(٤)</sup>، فقد ثبت عن

= أبي حاتم السابق: «وأبى ذلك البخاري، فذكر سماعه من ابن سلام»، وخالفه أيضاً: مسلم، فقال في الكنى والأسماء (١/٢٧١): «سمع أبا هريرة وتميماً الداري وسعيد بن هشام وعبد الله بن سلام»، وخالفه كذلك: الترمذي، فصحح الحديث، كما سبق، والمثبت مقدم على النافي. وينظر: أحاديث معلقة ظاهرها الصحة (١٩٤)، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (٢٩٤٩).

(١) قال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (١٠/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية:

«العاشرة: النجاة من حر يوم القيامة فقد قال النبي ﷺ: «كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة» وقال في الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: «رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

(٢) رواه ابن المبارك في الزهد (٦٤٥)، ومن طريقه أحمد (١٧٣٣٣): أخبرنا حرملة بن عمران أنه سمع يزيد بن أبي حبيب به. وسنده صحيح، رجاله مصريون ثقات، عدا ابن المبارك، فهو مروزي، وهو ثقة ثبت.

(٣) صحيح البخاري (٦٦٠)، صحيح مسلم (١٠٣١).

(٤) قال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (١١/٦، ١٢) عند ذكره لحكم

وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية:

جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة: «أعاذك الله من إمارة السفهاء»، قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: «أمرء يكونون بعدي، لا يقتدون بهديي، ولا يستنون بسنتي، فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني، ولست منهم، ولا يردوا علي حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فأولئك مني وأنا منهم، وسيردوا علي حوضي. يا كعب بن عجرة، الصوم جنة، والصدقة تطفئ الخطيئة، والصلاة قربان - أو قال: برهان - يا كعب بن عجرة، إنه لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت، النار أولى به. يا كعب بن عجرة، الناس غاديان: فمبتاع نفسه فمعتقها، وبائع نفسه فموبقها»<sup>(١)</sup>، وفي الباب نصوص أخرى في الكتاب والسنة وآثار الصحابة عامة وخاصة<sup>(٢)</sup>.

= «السابعة عشرة: أنها تكفر الخطايا، قال الرسول ﷺ: «الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار».

(١) رواه أحمد (١٤٤٤١، ١٥٢٨٤)، وأبو يعلى (١٩٩٩)، والحاثر في مسنده (زوائده ٦١٨) وغيرهم من طرق عن ابن خثيم عن ابن سابط عن جابر. وسنده حسن، رجاله حجازيون ثقات رجال مسلم، عدا ابن سابط، وهو حسن الحديث، وهو مكّي من رجال مسلم أيضاً. ولموضع الشاهد منه شواهد كثيرة، منها ما رواه أحمد (٢٢٠١٦) وغيره من حديث معاذ، وفي سنده كلام كثير، وقد رجح الدارقطني في العلل (٩٨٨) رواية عبد الحميد بن بهرام عن شهر عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ، وهي رواية متصلة، وقد أخرجها أحمد (٢٢٠٦٣)، وشهر كثير الأوهام، وله طرق أخرى فيها ضعف كما في جامع العلوم والحكم، الحديث التاسع والعشرون (١٣٥/٢)، ومنها: ما رواه معمر في جامعه (٢١٠١٧) عن زيد بن أسلم، لا أعلمه إلا رفعه. وهو مرسل صحيح الإسناد، ومنها: ما رواه ابن زنجويه في الأموال (١٣١٧) من حديث أنس، وفي سنده واقد بن سلامة، وهو ضعيف، ومنها: ما رواه الترمذي (٦١٤) وغيره من حديث كعب بن عجرة. ونقل الترمذي عن البخاري أنه استغربه جداً، وينظر: تخريج سنن سعيد للدكتور سعد الحميد (٨١٢)، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (١٣٨٣).

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسَفَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، وقال الإمام ابن تيمية في شرح عمدة الفقه: كتاب الطهارة (٤٦٧/١) عند ذكره لكفارة جماع الحائض =

٦ - إن في فرض الزكاة اختباراً للمسلم<sup>(١)</sup>؛ فالمال قد حبيه الله تعالى للنفوس البشرية حباً جماً، فامتحن الله تعالى المسلم بإخراج جزء من ماله في هذه الفريضة، لينظر ﷻ من يتغلب على شهوة نفسه، فيصرفها في مصارفها طيبة بها نفسه، ومن هو الذي ييخل بها أو ببعضها<sup>(٢)</sup>.

٧ - ولهذا؛ فإن إخراج الزكاة وافية طيبة بها نفس مخرجها من أعظم

= وإخراج نصف الدينار الزائد عن الكفارة: «إن أخرجه على جهة التكفير فهو مرغّب فيه ليس هو من الكفارة المقدرّة المأمور بها؛ لقوله: «الصدقة تطفي الخبيثة»، وقوله: «أتبع السيئة الحسنة تمحها». وقول حذيفة: فتنة الرجل في أهله وماله تكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وأثر حذيفة المذكور رواه البخاري في باب: الصدقة تكفر الخبيثة (١٤٣٥) وأقره على هذه الجملة عمر ﷺ، ورواه مسلم (١٤٤) وفي روايته أن هذه الجملة من كلام عمر، وفي رواية أخرى للبخاري رفع حذيفة هذه الجملة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

(١) قال العلامة ابن الهمام في فتح القدير (١٥٥/٢): «المقصود من شرعية الزكاة مع المقصود الأصلي من الابتلاء: مواساة الفقراء».

(٢) قال الحافظ السبكي في فتاويه (١٩٨/١): «فإن قلت: فما تختاره في تعليق الزكاة؟ قلت: قد ذكروا معاني:

أحدها: الابتلاء والامتحان وهذا عام في كل التكاليف التي كلف الله تعالى بها عباده وفي كل الأوامر والنواهي والمراد بالابتلاء إما الاختبار ليظهر محسنهم من مسيئهم وطائعهم من عاصيهم وإما البلوى بإتعااب البدن وتنقيص المال والصبر على ذلك المعنى».

وقال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ كما في الدرر السنية (١٤/٤٤٢): «ولا يخفى ما من الله به على عباده، من نعمة المال، ولا سيما في هذا الزمن الذي تكاثرت فيه المصالح والخيرات، واتسعت فيه أسباب الرزق، وتضخمت فيه أموال كثير من الناس؛ وما الأموال إلا ودائع في أيدي الأغنياء، وفتنة وامتحان لهم من الله، لينظر أيشكرون أم يكفرون. ومن شكرها وقيد النعمة فيها: أداء زكاتها، والصدقة على الفقراء والمساكين، والإنفاق مما استخلفهم الله فيه، قال تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُوْلِهِ. وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَخْلِفِيْنَ فِيْهِۦ فَالَّذِيْنَ ءَامَنُوْا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوْا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيْرٌ﴾ (٧)». [الحديد: ٧]، وينظر: مسائل الزكاة المعاصرة للدكتور حسن الحسيني (ص ٣٦، ٣٧).

الأدلة والبراهين على قوة إيمان مخرجها<sup>(١)</sup>؛ فقد روى مسلم عن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -: «الظهور شطر الإيمان؛ والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ - ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه، فمعتقها، أو موبقها»<sup>(٢)</sup>.

٨ - إن إخراج الزكاة شكر واجب لله تعالى على ما أنعم به ﷺ من هذا المال الذي يخرج زكاته<sup>(٣)</sup>.

(١) قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم (٢/٢٤): «وقد ذكرنا قريباً حديث أبي الدرداء فيمن أدى زكاة ماله طيبة بها نفسه، قال: وكان يقول: لا يفعل ذلك إلا مؤمن. وسبب هذا أن المال تحبه النفوس وتبخل به، فإذا سمحت بإخراجه لله ﷻ دل ذلك على صحة إيمانها بالله ووعده ووعيده، ولهذا منعت العرب الزكاة بعد النبي ﷺ، وقاتلهم الصديق ﷺ على منعها»، وقال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٧/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية:

«الثانية: أنها دليل على صدق إيمان المزكي، وذلك أن المال محبوب للنفوس، والمحبوب لا يبذل إلا ابتغاء محبوب مثله أو أكثر، بل ابتغاء محبوب أكثر منه، ولهذا سميت صدقة؛ لأنها تدل على صدق طلب صاحبها لرضا الله ﷻ».

(٢) صحيح مسلم (٢٢٣).

(٣) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١١/١٣٩، ١٤٠): «إنا نعلم بالاضطرار أنه ليس من أصول أهل الحق: إخراج الأعمال أن تكون شكراً لله. بل قد نص الفقهاء على أن الزكاة شكر نعمة المال. وشواهد هذا أكثر من أن تحتاج إلى نقل. وتفسير الشكر بأنه يكون بالقول والعمل في الكتب التي يتكلم فيها على لفظ (الحمد) (الشكر) مثل كتب التفسير واللغة وشرح الحديث يعرفه آحاد الناس. والكتاب والسنة قد دلّا على ذلك»، وقال الحافظ السبكي في فتاويه (١/١٩٩) عند ذكره لمعاني الزكاة:

«الثالث: شكر نعمة الله تعالى، وهذا أيضاً عام في جميع التكاليف البدنية والمالية لأن الله تعالى أنعم على العباد بالأبدان والأموال ويجب عليهم شكر تلك النعم، فكل مأمور به من العبادات فبعض بعض شكر تلك النعم: شكر نعمة البدن وشكر نعمة المال، لكن قد نعلم أن ذلك شكر بدني وقد نعلم أن ذلك شكر مالي وقد نتردد فيه، =

٩ - إن في أداء المسلم هذه الفريضة إغناء للمحتاجين من أفراد الأمة الإسلامية، وسدّاً لعوز المعوزين من إخوانه المسلمين، ففيها تكافل بين المسلمين وإحسان من غنيهم لفقيرهم<sup>(١)</sup>، فلو أدى جميع الأغنياء في كثير من العصور زكاة أموالهم لما وجد في الأمة فقير واحد<sup>(٢)</sup>، وهذا يؤدي

= ومنه الزكاة»، وقال العلامة الكاساني في بدائع الصنائع (٣/٢): «وأما المعقول فمن وجوه:

الثالث: أن الله تعالى قد أنعم على الأغنياء وفضلهم بصنوف النعمة والأموال الفاضلة عن الحوائج الأصلية وخصهم بها فيتعمون ويستمتعون بلذيق العيش. وشكر النعمة فرض عقلاً وشرعاً وأداء الزكاة إلى الفقير من باب شكر النعمة»، وينظر: كلام الحافظ ابن القيم الذي سبق نقله من كتاب إعلام الموقعين.

(١) قال العلامة الكاساني في بدائع الصنائع (٣/٢): «وأما المعقول فمن وجوه:

أحدها: أن أداء الزكاة من باب إعانة الضعيف وإغاثة اللهيء وإقدار العاجز وتقويته على أداء ما افترض الله ﷻ عليه من التوحيد والعبادات»، وقال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٩/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية:

«السابعة: أنها تجعل المجتمع الإسلامي كأنه أسرة واحدة، يضفي فيه القادر على العاجز، والغني على المعسر، فيصبح الإنسان يشعر بأن له إخواناً يجب عليه أن يحسن إليهم كما أحسن الله إليه، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، فتصبح الأمة الإسلامية وكأنها عائلة واحدة، وهذا ما يعرف عند المتأخرين بالتكافل الاجتماعي، والزكاة هي خير ما يكون لذلك؛ لأن الإنسان يؤدي بها فريضة، وينفع إخوانه»، وينظر: مسائل الزكاة المعاصرة للدكتور حسن الحسيني (ص ٣٧ - ٣٩).

(٢) قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد (٨/٢): «اقتضت حكمته أن جعل في الأموال قدرأ يحتمل المواساة، ولا يجحف بها، ويكفي المساكين، ولا يحتاجون معه إلى شيء، ففرض في أموال الأغنياء ما يكفي الفقراء»، وقال الشيخ أحمد المراغي المتوفى سنة (١٣٧١هـ) في تفسيره (١٩/١١): «انظر إلى الثروة في مصر نقداً وتجارة وتأمل مقدار ربع العشر الواجب فيها في كل عام لفقرائها ومرافقها العامة، ثم قدر في نفسك إذا هي قامت بالواجب الديني عليها في الزكاة، هل يكون فيها فقر مدقع أو شقاء بين أفراد الأمة، هل تتصور أن تنتشر فيها الأمراض المعدية أو يخيم على أفرادها الجهل، أو ترتكب فيها جنایات السراق وقطاع الطرقات وذوي الخيانة والغدر، أظن أن الجواب على ذلك: لا».

بإذن الله إلى قوة الأمة وعزها، وفي المقابل فإن البخل بها يؤدي إلى بقاء كثير من المسلمين ضعفاء محتاجين بائسين، والمال مكنوز لم يستفد منه أحد، فيؤدي ذلك إلى ضعف الأمة أمام أعدائها<sup>(١)</sup>.

١٠ - إن إخراج الزكاة في الجهاد بالسلاح وإعداد العدة والعتاد لأعداء الأمة يؤدي بعون الله تعالى إلى قوة المسلمين وانتصارهم على أعدائهم وهيبة أعدائهم لهم<sup>(٢)</sup>.

١١ - إن دفع الزكاة في سبل ووسائل التعليم والدعوة إلى الله تعالى، والذي يدخل في سهم سبيل الله - على الصحيح، كما سيأتي عند الكلام على مصارف الزكاة إن شاء الله تعالى - يؤدي إلى انتشار العلم الشرعي الصحيح وقلة الجهل في الأمة، وعلى انتشار الخير وقمع الباطل وإلى ظهور الطاعات وانتشارها وقلة الفسوق والمعاصي، ويؤدي أيضاً بإذن الله إلى قيام الأمة بما أوجب الله تعالى عليها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واللذين هما أيضاً سببان رئيسان لنصر الله تعالى للأمة على أعدائها.

١٢ - إن إخراج الزكاة يقي المزكي الوقوع في معصية الله، فيسلم بذلك من الوقوع في الذنوب المترتبة على البخل بالزكاة أو التقصير في إخراجها<sup>(٣)</sup>؛ فقد ثبت عن بسر بن سعيد، أن رجلاً باع رجلاً حائطاً له أو

(١) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ كما في الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٤٤٢/١٤): «ومن الحكمة في تشريع الزكاة: مواساة الأغنياء لإخوانهم الفقراء؛ فلو قام الأغنياء بهذه الفريضة حق القيام، وصرفوا الزكاة مصرفها الشرعي، لحصل للفقراء والمساكين ما يكفيهم، ولا يحتاجون معه إلى غيره».

(٢) قال الإمام الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره (٥٢٣/١١): «الله جعل الصدقة في معنيين:

أحدهما: سد خلة المسلمين. والآخر: معونة الإسلام وتقويته».

(٣) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ كما في الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٤٤٣/١٤): «وإذا كان في الزكاة مصلحة للفقراء والمساكين، وبهم ضرورة إليها، فإن فيها مصلحة لأرباب الأموال، وبهم ضرورة إلى أدائها، من تطهير =

مَالاً بِمَالٍ عَظِيمٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «أَحْسَنُ مَوْضِعٍ هَذَا الْمَالُ»، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: «أَيْنَ أَضْعُهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟» فَقَالَ عُمَرُ: «ضَعَّهُ تَحْتَ مَقْعَدِ الْمَرْأَةِ»، فَقَالَ الرَّجُلُ: «أَوْ لَيْسَ بِكَتْزٍ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟» فَقَالَ عُمَرُ: «لَيْسَ بِكَتْزٍ إِذَا أُدِيَتْ زَكَاتُهُ»، وَثَبِتَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُلُّ مَالٍ أُدِيَتْ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَتْزٍ وَإِنْ كَانَ مَدْفُونًا. وَكُلُّ مَالٍ لَمْ تُؤَدَّ زَكَاتُهُ، فَهُوَ الْكَتْزُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، يَكْوَى بِهِ صَاحِبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْفُونًا<sup>(١)</sup>، وَثَبِتَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَخْرَجْتَ صَدَقَةَ مَالِكَ فَقَدْ أَذْهَبْتَ شَرَّهُ وَلَيْسَ بِكَتْزٍ<sup>(٢)</sup>.

= وتزكية لهم، وبعد عن البخل المذموم، وقرب من فعل الكرم والجود، واستجلاب للبركة والزيادة والنماء، وحفظ للمال، ودفع للشُرور عنه. ولهذا قال رضي الله عنه: «من أدى زكاة ماله فقد ذهب عنه شره» رواه الطبراني، وابن خزيمة في صحيحه؛ وعن أنس رضي الله عنه قال: أتى رجل من تميم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إني ذو مال كثير، وذو أهل وولد وحاضرة، فأخبرني كيف أصنع؟ وكيف أنفق؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تخرج الزكاة من مالك، فإنها طهرة تطهرك، وتصل أقباءك، وتعرف حق المسكين، والجار، والسائل». رواه أحمد. وحديث أنس المذكور رواه أحمد (١٢٤٩٣) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن أنس بن مالك. وسعيد: لم يسمع من أنس، كما قال الحافظ في ترجمته من تهذيب التهذيب، فالحديث ضعيف. وينظر: أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص ٤١).

(١) سيأتي تخريح هذين الأثرين في باب: الأموال التي تجب فيها الزكاة، في فصل: ما لا زكاة فيه لأنه أعد للزينة، في المسألة (٦٢٧٦).

(٢) رواه عبد الرزاق (٧١٤٥) عن ابن جريج، ورواه ابن أبي شيبة (٩٩٢٣): حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ هِشَامِ الدِّسْتَوَائِيِّ، وَ(١٠٦٢٠) عَنْ أَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ عَنْ حِجَّاجٍ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٧٣١٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَخْلَدٍ، كُلَّهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ . . فَذَكَرَهُ . وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ جَرِيرٍ بِالتَّحْدِيثِ، وَقَدْ رَوَى مَرْفُوعًا، فَرَوَاهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (٢٢٥٨) عَنْ يُونُسَ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٥٤٧/١) مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ سَعِيدٍ، كِلَاهِمَا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (١٥٧٩) مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْمَغِيرَةَ بْنِ زِيَادٍ، كِلَاهِمَا (ابْنُ جَرِيرٍ وَالْمَغِيرَةُ) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ . وَلَمْ يَصْرَحْ ابْنُ جَرِيرٍ هُنَا =



١٣ - إن إخراج الزكاة سبب لزكاة قلب مخرجها<sup>(١)</sup>، وسبب لزيادة إيمانه؛ قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومن الأمور المقررة في الكتاب والسنة أن الإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، فإذا أدى المسلم الزكاة بطيب نفس قوي إيمانه وزكت نفسه بإذن الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

= بالتحديث. والأشبه رواية من وقفه؛ لأن الصحيح عن ابن جريج الوقف، وروايته مقدمة على رواية المغيرة، فرواية المغيرة المرفوعة شاذة، فالحديث المرفوع ضعيف. وله شاهد رواه الترمذي (٦١٨)، وابن الجارود (٣٣٦)، وابن خزيمة (٢٤٧١) من طرق عن عبد الله بن وهب، ورواه ابن ماجه (١٧٨٨)، والبيهقي في الشعب (٣٢٠٢) من طريق موسى بن أعين، كلاهما عن عمرو بن الحارث عن دراج أبي السمح، عن ابن حجيرة الخولاني، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ومن جمع مالاً حراماً فتصدق به لم يكن له فيه أجر وكان إصره عليه» ورجاله ثقات، عدا دراج، وهو صدوق، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب»، وقال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢٦٤/١): «ورواه بعضهم موقوفاً على أبي هريرة».

(١) قال الحافظ السبكي في فتاويه (١٩٨/١) عند ذكره لمعاني الزكاة:

«الثاني: صلاح القلب والبدن فإن القلب والبدن يصلحان بالطاعة ويفسدان بالمعصية وهذا أيضاً عام في جميع الأمور».

(٢) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٩٦/١٠، ٩٧): «يغتذي القلب من الإيمان والقرآن بما يزيه ويؤيده كما يغتذي البدن بما ينمي ويقومه؛ فإن زكاة القلب مثل نماء البدن».

والزكاة في اللغة: النماء والزيادة في الصلاح. يقال: زكا الشيء إذا نما في الصلاح فالقلب يحتاج أن يتربى فينمو ويزيد حتى يكمل ويصلح كما يحتاج البدن أن يربى بالأغذية المصلحة له، ولا بد مع ذلك من منع ما يضره فلا ينمو البدن إلا بإعطاء ما ينفعه ومنع ما يضره، كذلك القلب لا يزكو فينمو ويتم صلاحه إلا بحصول ما ينفعه ودفع ما يضره وكذلك الزرع لا يزكو إلا بهذا. والصدقة لما كانت تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار صار القلب يزكو بها وزكاته معنى زائد على طهارته من الذنب. قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ وكذلك ترك الفواحش يزكو بها القلب.

١٤ - إن إخراج الزكاة بسخاء نفس يكون سبباً بإذن الله ﷻ في زكاة المال المزكى<sup>(١)</sup>، وذلك بأن يبارك الله ﷻ فيه بركة حسية أو معنوية أو

= وكذلك ترك المعاصي فإنها بمنزلة الأخلاط الرديئة في البدن ومثل الدغل في الزرع فإذا استفرغ البدن من الأخلاط الرديئة كاستخراج الدم الزائد تخلصت القوة الطبيعية واستراحت فينمو البدن وكذلك القلب إذا تاب من الذنوب كان استفرغاً من تخطيطاته حيث خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً فإذا تاب من الذنوب تخلصت قوة القلب وإراداته للأعمال الصالحة واستراح القلب من تلك الحوادث الفاسدة التي كانت فيه. فزكاة القلب بحيث ينمو ويكمل. قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ آتِجُوا فَرِجَتَكُمْ أَمْ تَنْكُرُونَ﴾ [النور: ٢٨]، وقال: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُونَ فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾ [١٤] ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [١٥] [الأعلى: ١٤، ١٥]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [٩] ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [١٠] [الشمس: ٩، ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهَ يَرْكُبُ﴾ [٣] [عبس: ٣]، وقال تعالى: ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَزَكَّى﴾ [١٨] ﴿وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾ [١٩] [النازعات: ١٨، ١٩]؛ فالتزكية وإن كان أصلها النماء والبركة وزيادة الخير وإنما تحصل بإزالة الشر؛ فلهذا صار التزكي يجمع هذا وهذا. وقال: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [٦] ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧] وهي التوحيد والإيمان الذي به يزكو القلب فإنه يتضمن نفي إلهية ما سوى الحق من القلب وإثبات إلهية الحق في القلب وهو حقيقة لا إله إلا الله. وهذا أصل ما تزكو به القلوب. والتزكية جعل الشيء زكياً.. ثم استطرده رحمه الله في صفحات متعددة في هذه المسألة.

(١) قال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره (١/٢٥٣): «إذا كان العبد حسن الظن بالله لم يخف الإقلال لأنه يخلف عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سبأ: ٣٩]، وقال: ﴿إِنَّ رَبِّيَ غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]، وقال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: «سبقت رحمتي غضبي يا بن آدم أنفق أنفق عليك يمين الله ملائ سحاء لا يغيضها شيء في الليل والنهار». وقال رسول الله ﷺ: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللّهُمَّ أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللّهُمَّ أعط ممسكاً تلفاً»، وكذا في المساء عند الغروب يناديان أيضاً، وهذا كله صحيح رواه الأئمة والحمد لله. فمن استنار صدره، وعلم غنى ربه وكرمه أنفق ولم يخف الإقلال، وكذلك من ماتت شهواته عن الدنيا واجتزأ باليسير من القوت المقيم لمهجته، وانقطعت مشيئته لنفسه، فهذا يعطي من يسره وعسره ولا يخاف إقلالاً. =

كلاهما<sup>(١)</sup>؛ كما يرجى أن تكون بإذن الله سبباً في حفظ هذا المال ودفع الشرور من سرقة أو أي عدوان آخر على هذا المال<sup>(٢)</sup>، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّزُقِينَ﴾ [سبا: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وروى البخاري عن خالد بن أسلم، قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فقال أعرابي: أخبرني عن قول الله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]؟ قال ابن عمر رضي الله عنهما: «من كنزها، فلم يؤد زكاتها، فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال»<sup>(٣)</sup>.

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من يوم يصبح العباد فيه، إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللّهُمَّ أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللّهُمَّ أعط ممسكاً تلفاً»<sup>(٤)</sup>، وروى البخاري ومسلم عن

= وإنما يخاف الإقلال من له مشيئة في الأشياء، فإذا أعطى اليوم وله غداً مشيئة في شيء خاف ألا يصيب غداً، فيضيق عليه الأمر في نفقة اليوم لمخافة إقلاله.

(١) قال في المجموع (٣٣٠/٥) نقلاً عن الجويني: «المعتمد أن مقصود الزكاة سد خلة الفقير من مال الأغنياء شكراً لله تعالى وتطهيراً للمال»، وقال الشيخ فيصل آل مبارك في تطريز رياض الصالحين (ص ٣٦٦): «في هذا الحديث: أن الصدقة لا تنقص المال بل تزيده، لما تدفعه عنه الصدقة من الآفات، وتنزل بسبها البركات»، وقال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (١٠/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية: «الثانية عشرة: أنها تزكي المال؛ يعني: تنمي المال حساً ومعنى، فإذا تصدق الإنسان من ماله فإن ذلك يقيه الآفات، وربما يفتح الله له زيادة رزق بسبب هذه الصدقة، ولهذا جاء في الحديث: «ما نقصت صدقة من مال»، وهذا شيء مشاهد أن الإنسان البخيل ربما يسلط على ماله ما يقضي عليه أو على أكثره باحتراق، أو خسائر كثيرة، أو أمراض تلجئه إلى العلاجات التي تستنزف منه أموالاً كثيرة».

(٢) ينظر: كلام الشيخ محمد بن إبراهيم السابق.

(٣) صحيح البخاري (١٤٠٤).

(٤) صحيح البخاري (١٤٤٢)، صحيح مسلم (١٠١٠).

أبي هريرة، يبلغ به النبي ﷺ قال: «قال الله تبارك وتعالى: يا ابن آدم أنفق أنفق عليك»<sup>(١)</sup>، وروى مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله»<sup>(٢)</sup>، أما زيادة «بل تزيده» في هذا الحديث فهي لا تثبت<sup>(٣)</sup>.

١٥ - إن إخراج الزكاة سبب بإذن الله لنجاة المزكي من كثير من العقوبات المترتبة على عدم إخراج الزكاة أو على التساهل فيها في القبر ويوم القيامة، وقد سبق ذكر بعض الأحاديث في ذلك عند بيان حكم الزكاة.

١٦ - إن إخراجها سبب لحصول كثير من الخيرات، وسبب لمنع كثير من العقوبات العامة التي تحصل بسبب منعها<sup>(٤)</sup>؛ لما ثبت عن ابن

(١) صحيح البخاري (٤٦٨٤)، صحيح مسلم (٩٩٣).

(٢) صحيح مسلم (٢٥٨٨) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٣) رواه بهذه الزيادة: البزار في مسنده (٩٦٩٧) قال: حدّثنا روح بن حاتم، حدّثنا عبد الله بن غالب، حدّثنا هشام بن عبد الرحمن الكوفي، حدّثنا علقمة بن مرثد، عن أبي الربيع، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس أحد يظلم بمظلمة فيدعها إلا زاده الله بها عزاً وتصدقوا فإنه ما نقصت صدقة من مال ولكن تزيد فيه». وهشام لم يوثق، ومثله مع تأخره لا يقبل منه مثل هذه الزيادة، وكذا أبو الربيع لم يوثقه سوى ابن حبان، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، فتفردهما بهذا الإسناد وبهذه الزيادة يجعله منكراً، فالحديث ضعيف جداً، وقد ذكر هذه الزيادة الشيخ فيصل آل مبارك المتوفى سنة (١٣٧٦هـ) في تطريز رياض الصالحين (ص ٣٧٠)، والشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي المتوفى سنة (١٣٧٦هـ) في بهجة قلوب الأبرار (١/ ٢٧٢)، وقال تلميذه شيخنا محمد بن عثيمين في شرح رياض الصالحين (٣/ ٤٠٨): «يزيد العامة على قوله ﷺ: «ما نقصت صدقة من مال» يجري على السنة العامة قولهم: (بل تزده) وهذه لا صحة لها، فلم تصح عن الرسول عليه الصلاة والسلام».

(٤) قال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٦/ ١٠، ١١) عند ذكره لحكم

عباس عليه السلام، أنه قال: «ما نقض قوم العهد قط إلا سلط الله عليهم عدوهم، ولا فشت الفاحشة في قوم إلا أخذهم الله بالموت، وما طفف قوم الميزان إلا أخذهم الله بالسنين، وما منع قوم الزكاة إلا منعهم الله القطر من السماء، وما جار قوم في حكم إلا كان البأس بينهم، أظنه قال: والقتل»<sup>(١)</sup>، وهو له حكم الرفع<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ليس للرأي فيه مجال، وقد روي بنحوه أطول منه من حديث ابن عمر مرفوعاً بأسانيد فيها ضعف<sup>(٣)</sup>.

= «الثالثة عشرة: أنها سبب لنزول الخيرات، وفي الحديث: «ما منع قوم زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء».

(١) رواه البيهقي في الكبرى (٦٤٧٠)، وفي شعب الإيمان (٣٠٣٩) بإسناد صحيح عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن ابن عباس موقوفاً. ورجاله ثقات، ورواه ابن أبي شيبة والرويانى في مسنديهما كما في المطالب (٩٥٠) من طريق بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً، وقد رجح أبو حاتم كما في العلل لابنه (٦٣٠)، (٢٧٧٣) رواية حسين بن واقد، وهو كما قال أبو حاتم، فرواية حسين أقوى من رواية بشير، فهو موقوف صحيح الإسناد، وقال الحافظ ابن حجر في بذل الماعون (ص٢١٢): «يحتمل أن يكونا محفوظين، وإلا فهذه الطريق أرجح؛ لاحتمال أن يكون بشير بن المهاجر سلك الجادة»، ورواه الخرائطي في مساوي الأخلق (٣٩٨)، وفي اعتلال القلوب (٤٣٦): «حدَّثنا أحمد بن يحيى بن مالك السوسي قال: حدَّثنا علي بن الحسن بن سفيان قال: حدَّثنا الحسين بن واقد به كرواية البيهقي مقتصراً على الجملة الأولى. وسنده حسن. ورواه ابن عبد البر في التمهيد (٤٣٠/٢٣، ٤٣١) من طريق الحسن بن مسلم عن ابن عباس موقوفاً، ورواه مالك في الموطأ باب: ما جاء في الغلول (٤٦٠/٢) عن يحيى بن سعيد عن ابن عباس موقوفاً، ويحيى لم يدرك ابن عباس.

(٢) كما قال ابن عبد البر في التمهيد (٤٣٠/٢٣).

(٣) رواه البزار (٦١٧٥)، والطبراني في مسند الشاميين (١٥٥٨، ١٥٥٩)، والحاكم (٥٤٠/٤) بإسناد صحيح عن حفص بن غيلان، ورواه ابن أبي الدنيا في العقوبات (١١) بإسناد صحيح عن نافع بن عبد الله، عن فروة بن قيس المكي (وهما مجهولان)، ورواه ابن ماجه (٤٠١٩) بسند حسن عن ابن أبي مالك (وهو ضعيف اتهمه بعض الحفاظ) عن أبيه، ثلاثهم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر به. وسنده =

وللنصوص الأخرى العامة التي فيها بيان أن المعاصي سبب لحصول العقوبات، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأعراف: ٩٦]، وكقول الله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]، وكما قال نوح فيما حكى الله تعالى عنه: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾﴾ [نوح: ١٠، ١١]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحُكُمْ مِّن مَّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وكقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]، وكحديث أبي قتادة بن ربعي الأنصاري، أنه كان يحدث: أن رسول الله ﷺ مر عليه بجنابة، فقال: «مستريح ومستراح منه» قالوا: يا رسول الله، ما المستريح والمستراح منه؟ قال: «العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله، والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد، والشجر والدواب» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

١٧ - إن إخراج الزكاة عن سخاء وطيب نفس من أسباب انشراح صدر المسلم، وهكذا بقية الطاعات إذا أداها المسلم محتسباً أجرها مستشعراً لثوابها، قال الله تعالى في شأن الذكر: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَنَطَمَنُ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد: ٢٨]<sup>(٢)</sup>.

= ضعيف، فقد روى ابن أبي حاتم في المراسيل (٥٦٥) عن حرب قال: قال أحمد بن حنبل: «عطاء بن أبي رباح قد رأى ابن عمر، ولم يسمع منه»، وأيضاً طرق الحديث إلى عطاء واهية، وأحسنها طريق حفص بن غيلان، لكن روايته هنا، وهو شامي عن عطاء المكي غريبة، حيث لم يتابعه معتبر، وله طريق أخرى، فقد رواه الروياني (١٤٢٣) بسند صحيح عن عثمان بن عطاء بن أبي مسلم عن أبيه عن ابن عمر به. (وعثمان ضعيف). وينظر: تخريج الإحياء (٣٩٠٠)، الزواجر (الكبيرة ١٢٧، ١٢٨)، السلسلة الصحيحة (١٠٦، ١٠٧)، أنيس الساري (٣٠٦٦).

(١) صحيح البخاري (٦٥١٢)، صحيح مسلم (٩٥٠).

(٢) قال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٨/٦) عند ذكره لحكم وفوائد

الزكاة الفردية والاجتماعية:

١٨ - أن أداء الزكاة يتسبب في حب الفقراء للأغنياء، ويعترفون لهم بالمعروف والإحسان، ويدعون له بظهر الغيب<sup>(١)</sup>، ويحملهم ذلك على التواصل فيما بينهم، ويمنعهم - بإذن الله - من التقاطع<sup>(٢)</sup>، فيتسبب ذلك في اجتماع كلمة المسلمين وقوة مجتمعاتهم، وفي المقابل فإن البخل بها يتسبب

= «الرابعة: أنها تشرح الصدر، فالإنسان إذا بذل الشيء، ولا سيما المال، يجد في نفسه انشراحاً، وهذا شيء مجرب، ولكن بشرط أن يكون بذله بسخاء وطيب نفس، لا أن يكون بذله وقلبه تابع له. وقد ذكر ابن القيم في زاد المعاد أن البذل والكرم من أسباب انشراح الصدر، لكن لا يستفيد منه إلا الذي يعطي بسخاء وطيب نفس، ويخرج المال من قلبه قبل أن يخرج من يده، أما من أخرج المال من يده، لكنه في قرارة قلبه، فلن يتفع بهذا البذل».

(١) قال الرازي في التفسير الكبير (٧٨/١٦):

«والوجه الخامس: أن الخلق إذا علموا في الإنسان كونه ساعياً في إيصال الخيرات إليهم، وفي دفع الآفات عنهم أحبوه بالطبع ومالت نفوسهم إليه لا محالة، على ما قاله عليه الصلاة والسلام: «جبلت القلوب على حب من أحسن إليها وبغض من أساء إليها»، فالفقراء إذا علموا أن الرجل الغني يصرف إليهم طائفة من ماله، وأنه كلما كان ماله أكثر كان الذي يصرفه إليهم من ذلك المال أكثر، أمدوه بالدعاء والهمة، وللقلوب آثار وللأرواح حرارة فصارت تلك الدعوات سبباً لبقاء ذلك الإنسان في الخير والخصب، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَمَا بَالُهمُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]»، وينظر: كلام الحافظ العيني السابق.

(٢) قال الماوردي في أدب الدنيا والدين (ص ٩١): «ثم فرض زكوات الأموال وقدمها على فرض الحج؛ لأن في الحج مع إنفاق المال سفراً شاقاً، فكانت النفس إلى الزكاة أسرع إجابة منها إلى الحج، فكان في إيجابها مواساة للفقراء، ومعونة لذوي الحاجات، تكفهم عن البغضاء وتمنعهم من التقاطع وتبعثهم على التواصل؛ لأن الأمل ووصول والراجي هائب، وإذا زال الأمل وانقطع الرجاء واشتدت الحاجة وقعت البغضاء واشتد الحسد فحدث التقاطع بين أرباب الأموال والفقهاء، ووقعت العداوة بين ذوي الحاجات والأغنياء، حتى تفضي إلى التغالب على الأموال والتغريب بالنفوس».

هذا مع ما في أداء الزكاة من تمرين النفس على السماحة المحمودة ومجانبة الشح المذموم؛ لأن السماحة تبعث على أداء الحقوق والشح يصد عنها. وما يبعث على أداء الحقوق فأجدر به حمداً، وما صد عنها فأخلق به ذمناً».

في بغض الفقراء لهم ودعائهم عليهم، وحصول العداوات والفرقة بين المسلمين، مما يكون سبباً في ضعف الأمة الإسلامية<sup>(١)</sup>.

١٩ - إن أداء الزكاة يتسبب بإذن الله في حصول الأمن في بلاد المسلمين؛ لأنه إذا اغتنى الفقير بالزكاة لم يحتج إلى محاولة الحصول على المال بطرق محرمة، كالسرقة والسطو والنهب وغيرها، وبذلك يأمن الأغنياء على أموالهم، ويعم الأمن بإذن الله مجتمعات المسلمين<sup>(٢)</sup>.

(١) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ كما في الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٤٤٢/١٤): «أما إذا منع الأغنياء ما أوجب الله عليهم من فريضة الزكاة، فإنه ينشأ من هذا أضرار ومفاسد كثيرة، من تعريض العبد نفسه للعباب العظيم، وكرهه الله والناس له، وتسبب لإهلاك المال، وانتزاع البركة منه، ففي الحديث: «ما خالطت الزكاة مالاً قط إلا أهلكته»، ومن ظلم للفقراء والمساكين، وإيصال الضرر إليهم، ودعوة لهم إلى ارتكاب شتى الحيل، في الحصول على لقمة العيش، والتعرض للوقوف في المواقف الحرجة، والإلحاح في السؤال، بل ربما اضطرتهم فاقتهم وشدة الحاجة إلى السرقة، والإقدام على بعض الجرائم، لما يقاسونه من آلام الفقر والمسكنة التي لو أحس بها الغني يوماً من الدهر، لتغيرت نظرتة إليهم، ولعرف عظيم نعمة الله عليه»، والحديث السابق «ما خالطت.. إلخ» سنده ضعيف كما سيأتي قريباً.

(٢) ينظر: كلام الشيخ محمد بن إبراهيم السابق، وقال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٩/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية:

«الثامنة: أنها تطفئ حرارة ثورة الفقراء؛ لأن الفقير قد يغیظه أن يجد هذا الرجل يركب ما شاء من المراكب، ويسكن ما يشاء من القصور، ويأكل ما يشتهي من الطعام، وهو لا يركب إلا رجليه، ولا ينام إلا على الأسبال وما أشبه ذلك، لا شك أنه يجد في نفسه شيئاً. فإذا جاد الأغنياء على الفقراء كسروا ثورتهم وهدؤوا غضبهم، وقالوا: لنا إخوان يعرفوننا في الشدة، فيألفون الأغنياء ويحبونهم.

التاسعة: أنها تمنع الجرائم المالية مثل السرقات والنهب والسطو، وما أشبه ذلك؛ لأن الفقراء يأتيهم ما يسد شيئاً من حاجتهم، ويعذرون الأغنياء بكونهم يعطونهم من مالهم، يعطون ربع العشر في الذهب والفضة والعروض، والعشر أو نصفه في الحبوب والثمار، وفي المواشي يعطونهم نسبة كبيرة، فيرون أنهم محسنون إليهم فلا يعتدون عليهم».



٢٠ - إن أداء الغني لزكاة ماله يؤدي إلى توزيع ثروات المسلمين وعدم احتكار المال في أيدي الأغنياء، وذلك بدوره يؤدي إلى نشاط العمل والتجارة في بلاد المسلمين، ويغتنى الفقير، ويستطيع شراء حوائجه الضرورية، ويتفرغ للعمل ويقوى عليه، وربما أعانه ذلك على السفر إلى دول أخرى للكسب، وتحصيل مال يعود نفعه لبلاد المسلمين، وبذلك كله تنشط الحركة الاقتصادية في أقطار الإسلام ويكثر الإنتاج، ويقوى بذلك اقتصاد المسلمين، ومن المعلوم أن قوة الاقتصاد في بلد قوة له، وسبب لهيبة الأعداء له، وأن ضعف اقتصاد أي بلد ضعف له، وأن يكون في حاجة إلى الكفار، فيخضع للدول الكافرة ويضعف أمامها، فيضغطون عليه بوسائل متعددة عن طريق ما يسمى بـ(صندوق النقد الدولي) وعن طريق القروض الربوية وغيرها، ثم بعد ذلك يسيرون هذه الدولة في جميع أمورها كما يريدون، حتى أنه قد يصل الحال إلى الضغط على بعض الحكومات الإسلامية إلى منعها من تطبيق شرع خالقها، وإلى أن يجبروها على وضع ضرائب على أفراد شعبها وإلى رفع أسعار بعض السلع الضرورية، مما يؤدي إلى اضطراب تلك الدول وضعفها وعدم استقرارها<sup>(١)</sup>.

٢١ - إن من قام بما يجب عليه عند وجود المال الزكوي لديه من تعلم أحكام الزكاة فعرف ما يتعلق بأنصبة الزكاة وما يجب في كل نصيب وعرف مصارف الزكاة ووقت إخراجها وما لا يجوز أن تصرف فيه، ازداد بذلك علماً في حدود الله تعالى وشريعته<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية (ص ١٤٥)، خطوط رئيسة في الاقتصاد الإسلامي (١٥ - ١٦)، الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة (ص ١٢٣)، (نقلاً من كتاب نوازل الزكاة للدكتور عبد الله الغفيلي ص ٥٦).

(٢) قال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٦/١٠) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية:

«الحادية عشرة: أنها تلجئ الإنسان إلى معرفة حدود الله وشرائعه؛ لأنه لن يؤدي زكاته إلا بعد أن يعرف أحكامها وأموالها وأنصباها ومستحقها، وغير ذلك مما تدعو الحاجة إليه».

٢٢ - أن إخراجها يبعد عن المسلم الذي أخرجها كثيراً من الأخلاق الذميمة، كالشح والبخل<sup>(١)</sup>، ويعوّده على كثير من الأخلاق الفاضلة، كالبدل في وجوه البر، والإحسان إلى المحتاجين، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

٢٣ - إن أداء الزكاة مما يساهم في ذهاب الطغيان الذي ربما يصيب النفس البشرية بسبب الغنى<sup>(٣)</sup>.

(١) قال العلامة الكاساني في بدائع الصنائع (٣/٢): «وأما المعقول فمن وجوه: والثاني: أن الزكاة تطهر نفس المؤدي عن أنجاس الذنوب. وتزكي أخلاقه بتخلق الجود والكرم وترك الشح والظن إذ الأنفس مجبولة على الظن بالمال فتعود السماحة، وترتاض لأداء الأمانات وإيصال الحقوق إلى مستحقيها وقد تضمن ذلك كله قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]»، وقال العلامة الشاطبي في الموافقات (١٢١/٣) بعد كلام له: «وعلى هذا نقول في الزكاة مثلاً: إن المقصود بمشروعيتها رفع رذيلة الشح ومصلحة إرفاق المساكين، وإحياء النفوس المعرضة للتلف».

(٢) ينظر: كلام الحافظ العيني وكلام الشيخ محمد بن إبراهيم السابقان، وقال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٧/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية:

«الثالثة: أنها تزكي أخلاق المزكي، فتنتشله من زمرة البخلاء، وتدخله في زمرة الكرماء؛ لأنه إذا عود نفسه على البذل، سواء بذل علم، أو بذل مال، أو بذل جاه، صار ذلك البذل سجية له وطبيعة حتى إنه يتكدر، إذا لم يكن ذلك اليوم قد بذل ما اعتاده، كصاحب الصيد الذي اعتاد الصيد، تجده إذا كان ذلك اليوم متأخراً عن الصيد يضيق صدره، وكذلك الذي عود نفسه على الكرم، يضيق صدره إذا فات يوم من الأيام لم يبذل فيه ماله أو جاهه أو منفعتة».

(٣) قال الرازي في التفسير الكبير (٧٨/١٦):

«والوجه الثالث: أن كثرة المال سبب لحصول الطغيان والقسوة في القلب، وسببه ما ذكرنا من أن كثرة المال سبب لحصول القدرة، والقدرة محبوبة لذاتها، والعاشق إذا وصل لمعشوقه استغرق فيه، فالإنسان يصير غرقاً في طلب المال، فإن عرض له مانع يمنعه عن طلبه استعان بماله وقدرته على دفع ذلك المانع، وهذا هو المراد بالطغيان، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ [العلق: ٦، ٧] فيجاب الزكاة يقلل الطغيان ويرد القلب إلى طلب رضوان الرحمن».

٢٤ - إن دفع الزكاة بطيب نفس يخفف من حب الدنيا في النفس البشرية، ويجعل محبة الله ﷻ تطغى عليها<sup>(١)</sup>.

٢٥ - إن الزكاة تساهم في تحرير الأرقاء، وإعانة المكاتبين الذين اشتروا أنفسهم من مالكيهم بالتقسيط، ليحصل لهم جميعاً التحرر من عبودية الرق.

٢٦ - إنه يمكن أن تنفق الزكاة في تعليم الفقير مهنة ينتفع بها، أو يشتري له بها آلات حرفة يكتسب بها، ويمكن أن يطلق بها سراح كثير من المسجونين العاطلين الذين ينفق عليهم من بيت مال المسلمين بسداد ديونهم، ويمكن أن يعطى منها الفقير ما يكون رأس مال يتاجر به<sup>(٢)</sup>، فيؤدي

(١) قال الرازي في التفسير الكبير (٧٧/١٦): الحكمة في إيجاب الزكاة أمور، بعضها مصالح عائدة إلى معطي الزكاة. وبعضها عائدة إلى آخذ الزكاة. أما القسم الأول: فهو أمور:

الأول: أن المال محبوب بالطبع، والسبب فيه أن القدرة صفة من صفات الكمال محبوبة لذاتها، ولعينها لا لغيرها لأنه لا يمكن أن يقال: إن كل شيء فهو محبوب لمعنى آخر وإلا لزم، إما التسلسل وإما الدور، وهما محالان، فوجب الانتهاء في الأشياء المحبوبة إلى ما يكون محبوباً لذاته. والكمال محبوب لذاته، والنقصان مكروه لذاته فلما كانت القدرة صفة كمال، وصفة الكمال محبوبة لذاتها، كانت القدرة محبوبة لذاتها. والمال سبب لحصول تلك القدرة، ولكمالها في حق البشر فكان أقوى أسباب القدرة في حق البشر هو المال، والذي يتوقف عليه المحبوب فهو محبوب، فكان المال محبوباً، فهذا هو السبب في كونه محبوباً إلا أن الاستغراق في حبه يذهل النفس عن حب الله وعن التأهب للآخرة فاقتضت حكمة الشرع تكليف مالك المال بإخراج طائفة منه من يده، ليصير ذلك الإخراج كسراً من شدة الميل إلى المال، ومنعاً من انصراف النفس بالكلية إليها وتنبهها لها على أن سعادة الإنسان لا تحصل عند الاشتغال بطلب المال وإنما تحصل بإنفاق المال في طلب مرضاة الله تعالى؛ فإيجاب الزكاة علاج صالح متعين لإزالة مرض حب الدنيا عن القلب، فالله سبحانه أوجب الزكاة لهذه الحكمة. وهو المراد من قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]؛ أي: تطهرهم وتزكئهم عن الاستغراق في طلب الدنيا.

(٢) قال في تحفة المحتاج (١٦٤/٧): «أما من يحسن حرفة تكفيه الكفاية اللانقطة =

ذلك كله إلى إعانة هؤلاء على العمل والاكتساب، فتقلل بذلك الزكاة من البطالة في مجتمعات المسلمين<sup>(١)</sup>.

٢٧ - إن الزكاة تؤدي إلى تحريك التجار وغيرهم أموالهم الزكوية بالمتاجرة فيها خوفاً من أكل الزكاة لها، ولهذا أمر عمر بن الخطاب وغيره أولياء اليتامى بالمتاجرة في أموالهم لئلا تأكلها الزكاة، كما سبق عند بيان حُكْم الزكاة<sup>(٢)</sup>، وهذا كله يؤدي إلى عدم اكتناز المال، ويؤدي إلى تحريك

= به كما مر أول الباب فيعطى ثمن آلة حرفته، وإن كثر، وظاهر أن المراد بإعطاء ذلك له الإذن له في الشراء، أو الشراء له نظير ما يأتي أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلده فيما يظهر، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والنواحي وقدره في أرياب المتاجر بما كانوا يتعارفونه، وأما الآن فلا ينضبط إلا بما ذكرته، ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرفة، والكل يكفيه أعطي ثمن، أو رأس مال الأدنى، وإن كفاه بعضهم فقط أعطي له، وإن لم يكفه واحدة منها أعطي لواحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته فيما يظهر».

وقال في غاية المنتهى مطبوع مع مطالب أولي النهى (١٣٦/٢): «فيعطى محترف ثمن آلة حرفة، وإن كثر، وتاجر يعطى رأس مال يكفيه»، وقال في الفروع (٤/٣٠٠): «ويأخذ من الزكاة تمام كفايته سنة. وعنه: يأخذ تمام كفايته دائماً بمتجر أو آلة صنعة ونحو ذلك، ولا يأخذ ما يصير به غنياً وإن كثر (خ) للأجري وشيخنا، لمقارنة المانع، كزيادة المدين والمكاتب على قضاء دينهما، وإن ملك من النقد ما لا يقوم بكفايته فكغيره، نقله مهنا، واختاره ابن شهاب وأبو الخطاب وقالوا: يأخذ كفايته دائماً»، وقال في الإنصاف (٢٥٦/٧): «وعنه يأخذ تمام كفايته دائماً بمتجر أو آلة صنعة، ونحو ذلك».

(١) ينظر: الزكاة (الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي) للدكتور نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي للدكتور ممدوح محمد يونس، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها للدكتور يوسف القرضاوي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية للدكتور المرسي السيد حجازي، الاستخدام الوظيفي للزكاة للدكتور غازي عناية، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية (ص ١٤) [نقلاً من رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان ص ٣٢].

(٢) ينظر: المسألة (٦٠٦٧).

أموال المسلمين فيما ينفعهم، فهو يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد في بلاد المسلمين<sup>(١)</sup>.

٢٨ - إن المسلم إذا تأمل في تشريعات الزكاة وجدها من أعظم محاسن هذه الشريعة الكاملة، ومن ذلك أنها أوجبت الزكاة في الأموال المعدة للنماء والتجارة، ولم توجبها فيما يقتنيه الإنسان لحاجاته أو لجهاد أعداء الله، ولا فيما تعظم نفقة مالكة عليه، كالبهائم التي تعلق، ولا في العروض والديون التي منع أصحابها من الاستفادة منها، ولا في الأموال الضائعة، وراعت في مصارف الزكاة أن تكون فيما فيه أعظم نفع للأمة من رفع راية الجهاد والدفاع عن الإسلام وأهله، ومن ترغيب من يرجى إسلامه بالدخول في هذا الدين العظيم، والتسبب في نجاته من عذاب الجحيم، ومن سد عوز المعوزين، والمنقطعين، ورفع المعاناة عن المدنيين، وفك رقاب المملوكين.

وراعت في مقدار الزكاة في كل مال ما يناسب حال ذلك المال من جهة سرعة نمائه ومن جهة نفقة مالكة عليه، كما راعت في مقدار الزكاة ما لا يضر المخرج فقده، وهو نافع لمصارف الزكاة أعظم نفع، فراعت حال صاحب المال وجانبه حق الرعاية، كما راعت نفع المصارف حق الرعاية، إلى غير ذلك مما راعته الشريعة في شأن الزكاة مما لا يخفى على متأمل، وهذا من أعظم البراهين على عظمة وعلو شأن هذه الشريعة الكاملة التي بهر العقول حسناتها وكمالها، وشهدت الفطر بحكمتها، وأنها جاءت من عند أحكم الحاكمين العليم الخبير.

فسبحان من شرع لهذه الأمة هذا التشريع العظيم، وله الحمد والشكر

(١) ينظر: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية (٥٣ - ٥٥)، الزكاة (الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي) (٢٤٤ - ٢٦٣)، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجه الإسلام (٦٠٠) [نقلًا من رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان (ص ٣٣، ٣٤)].

كما نبغي لإنعامه على هذه الأمة بهذه الشريعة الكاملة المصلحة لأحوال من آمنوا بها وطبقوها كما أنزلت على خاتم المرسلين<sup>(١)</sup>.

(١) قال في إعلام الموقعين (٢/٦٨ - ٧١): «والفرق بين الخيل والإبل أن الخيل تتراد لغير ما تتراد له الإبل؛ فإن الإبل تتراد للدر والنسل والأكل وحمل الأثقال والمتاجر والانتقال عليها من بلد إلى بلد، وأما الخيل فإنما خلقت للكر والفر والطلب والهرب، وإقامة الدين، وجهاد أعدائه. وللشارع قصد أكيد في اقتنائها وحفظها والقيام عليها، وترغيب النفوس في ذلك بكل طريق، ولذلك عفا عن أخذ الصدقة منها؛ ليكون ذلك أرغب للنفوس فيما يحبه الله ورسوله من اقتنائها ورباطها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فرباط الخيل من جنس آلات السلاح والحرب، فلو كان عند الرجل منها ما عساه أن يكون ولم يكن للتجارة لم يكن عليه فيه زكاة، بخلاف ما أعد للنفقة؛ فإن الرجل إذا ملك منه نصيباً ففيه الزكاة.

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بعينه في قوله: «قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة» أفلا تراه كيف فرق بين ما أعد للإنفاق وبين ما أعد لإعلاء كلمة الله ونصر دينه وجهاد أعدائه؟ فهو من جنس السيوف والرماح والسهام، وإسقاط الزكاة في هذا الجنس من محاسن الشريعة وكمالها أما قوله: «أوجب في الذهب والفضة والتجارة ربع العشر، وفي الزروع والثمار نصف العشر أو العشر، وفي المعدن الخمس» فهذا أيضاً من كمال الشريعة ومراعاتها للمصالح؛ فإن الشارع أوجب الزكاة مواساة للفقراء، وطهرة للمال، وعبودية للرب، وتقرباً إليه بإخراج محبوب العبد له وإيثار مرضاته. ثم فرضها على أكمل الوجوه، وأنفعها للمساكين، وأرفقها بأرباب الأموال؛ ولم يفرضها في كل مال، بل فرضها في الأموال التي تحتل المواساة، ويكثر فيها الربح والدر والنسل، ولم يفرضها فيما يحتاج العبد إليه من ماله ولا غنى له عنه كعبيده وإمائه ومركوبه وداره وثيابه وسلاحه، بل فرضها في أربعة أجناس من المال: المواشي، والزروع والثمار، والذهب والفضة، وعروض التجارة؛ فإن هذه أكثر أموال الناس الدائرة بينهم، وعامة تصرفهم فيها، وهي التي تحتل المواساة، دون ما أسقط الزكاة فيه.

ثم قسم كل جنس من هذه الأجناس بحسب حاله وإعدادة للنماء إلى ما فيه الزكاة وإلى ما لا زكاة فيه، فقسم المواشي إلى قسمين: سائمة ترعى بغير كلفة ولا مشقة ولا خسارة فالنعمه فيها كاملة والمنة بها وافرة والكلفة فيها يسيرة والنماء فيها كثير؛ فخص هذا النوع بالزكاة، وإلى معلوفة بالثمن أو عاملة في مصالح أربابها في دواليهم وحروثهم =

= وحمل أمتعتهم؛ فلم يجعل في ذلك زكاة: لكلفة المعلوفة وحاجة المالكين إلى العوامل فهي كتبهم وعبيدهم وإمائهم وأمتعتهم.

ثم قسم الزروع والثمار إلى قسمين: قسم يجري مجرى السائمة من بهيمة الأنعام في سقيه من ماء السماء بغير كلفة ولا مشقة فأوجب فيه العشر، وقسم يسقى بكلفة ومشقة ولكن كلفته دون كلفة المعلوفة بكثير إذ تلك تحتاج إلى العلف كل يوم فكان مرتبة بين مرتبة السائمة والمعلوفة، فلم يوجب فيه زكاة ما شرب بنفسه، ولم يسقط زكاته جملة واحدة، فأوجب فيه نصف العشر. ثم قسم الذهب والفضة إلى قسمين:

أحدهما: ما هو معد للثمنية والتجارة به والتكسب ففيه الزكاة كالنقدين والسبائك ونحوها، وإلى ما هو معد للانتفاع دون الربح والتجارة كحلية المرأة وآلات السلاح التي يجوز استعمال مثلها فلا زكاة فيه.

ثم قسم العروض إلى قسمين: قسم أعد للتجارة ففيه الزكاة، وقسم أعد للبقية والاستعمال فهو مصروف عن جهة النماء فلا زكاة فيه. ثم لما كان حصول النماء والربح بالتجارة من أشق الأشياء وأكثر معاناة وعملاً خففها بأن جعل فيها ربع العشر، ولما كان الربح والنماء بالزروع والثمار التي تسقى بالكلفة أقل كلفة والعمل أيسر ولا يكون في كل السنة جعله ضعفه وهو نصف العشر، ولما كان التعب والعمل فيما يشرب بنفسه أقل والمثونة أيسر جعله ضعف ذلك وهو العشر، واكتفى فيه بزكاة عامة خاصة؛ فلو أقام عنده بعد ذلك عدة أحوال لغير التجارة لم يكن فيه زكاة؛ لأنه قد انقطع نماءه وزيادته، بخلاف الماشية، وبخلاف ما لو أعد للتجارة؛ فإنه عرضة للنماء، ثم لما كان الركاز مالاً مجموعاً محصلاً وكلفة تحصيله أقل من غيره، ولم يحتج إلى أكثر من استخراجة كان الواجب فيه ضعف ذلك وهو الخمس.

فانظر إلى تناسب هذه الشريعة الكاملة التي بهر العقول حسناتها وكمالها، وشهدت الفطر بحكمتها، وأنه لم يطرق العالم شريعة أفضل منها. ولو اجتمعت عقول العقلاء وفطر الألباء واقترحت شيئاً يكون أحسن مقترح لم يصل اقتراحها إلى ما جاءت به. ولما لم يكن كل مال يحتمل الموساة قدر الشارع لما يحتمل الموساة نصيباً مقدرة لا تجب الزكاة في أقل منها، ثم لما كانت تلك النصب تنقسم إلى ما لا يجحف الموساة ببعضه أوجب الزكاة منها، وإلى ما يجحف الموساة ببعضه فجعل الواجب من غيره كما دون الخمس والعشرين من الإبل، ثم لما كانت الموساة لا تحتل كل يوم ولا كل شهر، إذ فيه إجحاف بأرباب الأموال جعلها كل عام مرة كما جعل الصيام كذلك؛ ولما كانت الصلاة لا يشق فعلها كل يوم وظفها كل يوم وليلة؛ ولما كان الحج يشق تكرر =

٢٩ - إن زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث الذي وقع منه وقت صيامه<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

ما ذكر أنه من حكم الزكاة وهو لا يثبت

٦١٥١ - هناك حكم أخرى ذكرها بعض أهل العلم؛ لورودها في بعض الأحاديث، ولكن هذه الأحاديث لا تثبت، ومن هذه الأحاديث:  
١ - ما روي أن الصدقة تطفى غضب الرب<sup>(٢)</sup>.

= وجوبه كل عام جعله وظيفة العمر. وإذا تأمل العاقل مقدار ما أوجبه الشارع في الزكاة وجده مما لا يضر المخرج فقده، وينفع الفقير أخذه، ورآه قد راعى في حال صاحب المال وجانبه حق الرعاية، ونفع الآخذ به، وقصد إلى كل جنس من أجناس الأموال فأوجب الزكاة في أعلاه وأشرفه؛ فأوجب زكاة العين في الذهب والورق دون الحديد والرصاص والنحاس ونحوها، وأوجب زكاة السائمة في الإبل والبقر والغنم دون الخيل والبغال والحمير دون ما يقل اقتناؤه كالصيود على اختلاف أنواعها ودون الطير كله، وأوجب زكاة الخارج من الأرض في أشرفه وهو الحبوب والثمار دون البقول والفواكه والمقائني والمباطخ والأنوار.

وغير خاف تميز ما أوجب فيه الزكاة عما لم يوجبها في جنسه ووصفه ونفعه وشدة الحاجة إليه وكثرة وجوده، وأنه جار مجرى الأموال لما عداه من أجناس الأموال، بحيث لو فقد لأضر فقده بالناس، وتعطل عليهم كثير من مصالحهم، بخلاف ما لم يوجب فيه الزكاة فإنه جار مجرى الفضلات والتمتات التي لو فقدت لم يعظم الضرر بفقدائها، كذلك راعى في المستحقين لها أمرين مهمين:  
أحدهما: حاجة الآخذ.

والثاني: نفعه؛ فجعل المستحقين لها نوعين: نوعاً يأخذ لحاجته، ونوعاً يأخذ لنفعه، وحرما على من عداهما.

(١) قال السبكي في فتاويه (١/١٩٧): «فإن قلت فزكاة الفطر؟ قلت: هي طهرة للبدن وللصائم من اللغو والرفث كما جاء في الحديث».

(٢) روي الخبر الوارد في ذلك من حديث جماعة من الصحابة، وكلها ضعيفة، وأقواها: حديث أنس عند الترمذي (٦٦٤) وغيره، وسنده غريب لا يعتضد به، في سننه =



٢ - ما روي أنها تدفع ميتة السوء<sup>(١)</sup>.

٣ - حديث: «باكروا بالصدقة؛ فإن البلاء لا يتخطى الصدقة»<sup>(٢)</sup>.

= عبد الله بن عيسى الجزار، وهو ضعيف، ففرد به مع تأخره وكثرة تلاميذ شيخه يجعل روايته غريبة، ولهذا استغريها الترمذي وابن القطان، وبقية الأحاديث واهية؛ لأن في سند كل منها إما راو شديد الضعف، أو فيه ضعف في أكثر من راو، مع تفرد هؤلاء الضعفاء - وغالبهم من المتأخرين - برواياتهم، فهي غرائب واهية، ومن هذه الأحاديث: حديث ابن مسعود عند القضاعي في مسند الشهاب (١٠٠)، وسنده ضعيف جداً، في سنده نصر بن حماد.

قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال (٣٤٤/٢٩): «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن معين يقول: نصر بن حماد كذاب. وقال يعقوب بن شيببة: ليس بشيء. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال مسلم: ذاهب الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة وصالح بن محمد الحافظ: لا يكتب حديثه. وقال أبو حاتم وأبو الفتح الأزدي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً، ويهم في الإسناد، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به. وقال زكريا بن يحيى الساجي: يعد من الضعفاء. وقال الدارقطني: ليس بالقوي في الحديث»، وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (٤٢٦/١٠): «قلت: ومن أوابده عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن الله تعالى ليس بتارك يوم الجمعة أحداً إلا غفر له».

قال أبو الفتح الأزدي: ليس له أصل عن شعبة وإنما وضعه نصر بن حماد»، ولذلك فقله في التقريب: «ضعيف أفرط الأزدي فزعم أنه يضع» فيه نظر ظاهر، بل هو متروك الحديث، وينظر: بيان الوهم والإيهام (١١٨١)، البدر المنير (٤٠٧/٧ - ٤٠٩)، المطالب العالية (٩٥٥)، السلسلة الصحيحة (١٩٠٨).

(١) وردت هذه الجملة في حديث أنس المذكور في التعليق السابق، كما وردت في أحاديث أخرى كلها واهية. ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٦١٩، ٢١١٣)، المطالب العالية (٩٥٤، ٩٥٥، ٩٦٣)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧٩٤، ١٧٨٤).

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٥٦٤٣) من حديث علي، وفي سنده عيسى بن عبد الله، وهو ضعيف جداً كما في اللسان (٣٩٩/٤)، ورواه ابن عدي في الكامل (٢/٤٤٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٠٨٢) من حديث أنس، وفي سنده بشر بن عبيد وهو متروك، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٤١/٩) من حديث أنس، وفي سنده صقر بن عبد الرحمن، وهو متهم بالكذب، ورواه البيهقي في الكبرى (٧٩٠٧) عن أنس =

٤ - حديث: «إن الصدقة تطفئ حر القبور»<sup>(١)</sup>.

٥ - ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «لا نخالط الصدقة مالاً إلا أهلكته»<sup>(٢)</sup>.

= موقوفاً عليه، وفي سننه يحيى بن سعيد الحمصي، وهو ضعيف، قال في الفوائد المجموعة (ص ٦١): «رواه ابن عدي عن أنس مرفوعاً وفي إسناده وضاع ومجهول وكذاب»، وقال في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١٣١/٢): «ابن أبي الدنيا من حديث أنس وفيه أبو يوسف لا يعرف وعنه بشر بن عبيد منكر الحديث وتابع أبا يوسف سليمان بن عمرو وهو أبو داود النخعي أخرجه ابن عدي وتابعه أيضاً عبد الأعلى بن أبي المساور وهو كذاب وتابعه أيضاً ابن إدريس لكنه من رواية الصقر بن عبد الرحمن وهو كذاب»، وينظر: مجمع الزوائد (١١٠/٣)، التيسير (٤٣٠/١)، المقاصد الحسنة (٢٨١).

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٨٦/١٧)، رقم (٧٨٨): حدَّثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا سعيد بن أبي مريم، ثنا رشدين بن سعد، حدَّثني عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، والحسن بن ثوبان، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الصدقة لتطفئ عن أهلها حر القبور، وإنما يستظل المؤمن يوم القيامة في ظل صدقته». ورشدين بن سعد ضعيف، ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٤٩/٥) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح، حدَّثنا أبو صالح، كاتب الليث، حدَّثني ابن لهيعة، ورشدين بن سعد، عن الحسن بن ثوبان، وعمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب به. ويحيى وأبو صالح في رواية كل منهما ضعف، وفي الإسناد إشكال، وقد يكون هو نفس إسناد رشدين السابق، وعلى وجه العموم فلو كان طريقاً آخر فهو لا يصلح للمتابعة في مثل هذه الرواية؛ لوجود هذين الراويين في سننه، ولأنه قد سبق قريباً ذكر رواية حرملة بن عمران هذا الحديث عن يزيد بن أبي حبيب بدون هذه الزيادة، فهي زيادة منكورة.

(٢) رواه الإمام الشافعي في مسنده (٧٤٩)، والحميدي، وابن أبي عمر كما في المطالب (٩٣٢)، ورواه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٤٣٢/٧)، وغيرهم عن محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً. وسنده ضعيف؛ لضعف الجمحي. وينظر: سؤالات البرقاني للدارقطني (٤٧٣).

٦ - حديث: «حصنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، وأعدوا للبلاء الدعاء»<sup>(١)</sup>.



(١) رواه أبو القاسم البغوي في نسخة طالوت بن عباد (١٠١)، وأبو داود في المراسيل (١٠٥) من حديث الحسن مرسلًا. ورواه الطبراني في الدعاء (٣٤) من طريق عراك بن خالد حدّثني أبي عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبادة بن الصامت. وسنده ضعيف جدًا: عراك ضعيف، وفي السند انقطاع، قال أبو حاتم كما في علل الحديث لابنه (٦٤٠): «حديث منكر، وإبراهيم لم يدرك عبادة، وعراك منكر الحديث»، ورواه الطبراني في الدعاء (٣٥) من طريق موسى بن عمير عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله بن مسعود. وسنده ضعيف جدًا: موسى بن عمير متروك. ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٣٢٧٨) من حديث ابن عمر. وسنده شديد الضعف، فقد تفرد به محمد بن يونس الكديمي، وهو ضعيف، ولهذا قال البيهقي: «منكر بهذا الإسناد». وينظر: المقاصد الحسنة (٤١٣)، مجمع الزوائد (٦٤/٣)، السلسلة الضعيفة (٣٤٩٢)، (٣٥٩١، ٦١٦٢).

## باب

## الأموال الزكوية ووقت زكاتها

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦١٥٢ - يحتوي هذا الباب على ذكر الأموال التي تجب فيها الزكاة، كما يشتمل على وقت وجوب الزكاة في الأموال الزكوية إجمالاً، ببيان الأموال التي تجب الزكاة فيها مرة واحدة، والأموال التي تتكرر زكاتها في كل عام.

## الفصل الثاني

## الأموال التي تجب فيها الزكاة

- ٦١٥٣ - تجب الزكاة في ستة أنواع من الأموال، وهي:
- ٦١٥٤ - ١ - السائمة من بهيمة الأنعام.
- ٦١٥٥ - ٢ - الحبوب والثمار.
- ٦١٥٦ - ٣ - الأثمان.
- ٦١٥٧ - ٤ - عروض التجارة<sup>(١)</sup>.

(١) قال الأسيوطي الشافعي في جواهر العقود (١/٣٩٣): «أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في أربعة أصناف المواشي وجنس الأثمان وعروض التجارة والمكيل المدخر من الثمار والزرع، فأما المواشي فأجمعوا على وجوب الزكاة في الإبل والبقر والغنم، وهي بهيمة الأنعام بشرط أن تكون سائمة»، وقال النووي في شرح صحيح مسلم (٤٨/٧) بعد كلام له: «ثم جعلها في الأموال الثابتة وهي العين والزرع والماشية وأجمعوا على وجوب الزكاة في هذه الأنواع».

٦١٥٨ - ٥ - المعادن الظاهرة والمستخرجة من الأرض.  
٦١٥٩ - ٦ - الركاز<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### أوقات وجوب الزكاة إجمالاً

٦١٦٠ - وتجب الزكاة في السائمة والحبوب والثمار وعروض التجارة في كل عام، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لظاهر الأحاديث الدالة على وجوب الزكاة في هذه الأموال، ولظاهر أحاديث إرسال السعاة في كل عام، وظاهر مقاتلة أبي بكر لمانعي الزكاة، وظاهر الأدلة التي تشترط الحول.

٦١٦١ - وزكاة هذه الأنواع تجب على رأس الحول، على تفصيل في ذلك يأتي في أبواب هذه الأنواع - إن شاء الله تعالى - .

٦١٦٢ - الحبوب والثمار، لا تجب فيها الزكاة إلا مرة واحدة عند الحصاد أو الجذاذ، إذا لم يحتفظ بها للتجارة فيها، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٣)</sup>؛ لظاهر أحاديث إرسال الخارصين، وظاهر أحاديث وجوب زكاتها عند بدء الصلاح في الثمار وعند اشتداد الحب، وظاهر أدلة استقرار زكاتها عند وضعها في موضع تجفيفها، والآتية في باب زكاة الحبوب والثمار، فظاهر هذه الأحاديث أن الزكاة إنما تجب في الحبوب والثمار مرة واحدة، أما قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾

(١) اختلف أهل العلم هل ما يؤخذ من الركاز زكاة أو هو من باب الفياء، وكان الأقرب الثاني، كما سيأتي في بابه - إن شاء الله تعالى -، وقد ذكرته هنا لقول بعض أهل العلم: إنه زكاة.

(٢) مراتب الإجماع (ص ٤٤)، المحلى (٤٤/٦)، المسألة (٦٧٦).

(٣) مراتب الإجماع (ص ٤٤)، المحلى (٤٤/٦)، المسألة (٦٧٦)، المجموع (٥/٥٦٨) نقلاً عن الماوردي، رحمة الأمة (ص ٧٩)، ولم يذكر ما يتعلق بالاحتفاظ بها للتجارة، وقد استثنى الماوردي والعمثاني الحسن البصري، وذكر الماوردي أنه مخالف للإجماع.

[الأنعام: ١٤١] فالأقرب أن هذه الآية ليست في الزكاة، كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً في باب زكاة الحبوب والثمار - إن شاء الله تعالى - (١).

(١) قال النحاس في الناسخ والمنسوخ (ص ٤١٥): «قال أبو جعفر: حَدَّثَنِي يموت بن المزرع، قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّجِسْتَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ، يَقُولُ: سَأَلْتُ مَجَاهِدًا عَنْ تَلْخِيصِ آيِ الْقُرْآنِ الْمَدْنِيِّ مِنَ الْمَكِيِّ؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (سورة الأنعام نزلت بمكة جملة واحدة فهي مكية إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة فهي مدنية ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلى تمام الآيات الثلاث).

قال أبو جعفر: وإذا كانت سورة الأنعام مكية لم يصح قول من قال: معنى ﴿وَمَا آتَاؤُا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ للزكاة المفروضة؛ لأن الزكاة إنما فرضت بالمدينة وهذا يشرح في موضعه وإذا كانت السورة مكية فلا يكاد يكون فيها آية ناسخة»، قلت: إسناد ابن جرير السابق رجاله ثقات، عدا يموت وهو أخباري لم أقف له على توثيق، سوى أن الذهبي قال في سير أعلام النبلاء «العلامة الأخباري.. ما أعلم به بأساً».

وروى الطبري (١٤٠٣٠): حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ قَالَ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ قَالَ، أَخْبَرْنَا مَغِيرَةَ، عَنْ شَبَّاحٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا آتَاؤُا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾، قَالَ: هَذِهِ السُّورَةُ مَكِيَّةٌ، نَسَخْتُهَا الْعَشْرَ وَنِصْفَ الْعَشْرِ. قُلْتُ: عَمَّنْ؟ قَالَ: عَنِ الْعُلَمَاءِ. وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ. ثُمَّ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ قَالَ: نَسَخْتُهَا الزَّكَاةَ.

وقال الطبري (١٢/١٧٠): «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: كان ذلك فرضاً فرضه الله على المؤمنين في طعامهم وثمارهم التي تُخرجها زروعهم وغرُوسهم، ثم نسخه الله بالصدقة المفروضة، والوظيفة المعلومة من العشر ونصف العشر. وذلك أن الجميع مجتمعون لا خلاف بينهم: أن صدقة الحرث لا تؤخذ إلا بعد الدَّيَّاسِ والتَّنْقِيَةِ والتَّنْذِرَةِ، وأن صدقة التمر لا تؤخذ إلا بعد الإحراز».

وقال ابن كثير (٧/١٦٤) في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٧] بعد ذكره قول من فسرها بزكاة الأموال: «وهذا هو الظاهر عند كثير من المفسرين، واختاره ابن جرير. وفيه نظر؛ لأن إيجاب الزكاة إنما كان في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة، على ما ذكره غير واحد وهذه الآية مكية، اللهم إلا أن يقال: لا يبعد أن يكون أصل الزكاة الصدقة كان مأموراً به في ابتداء البعثة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاؤُا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فأما الزكاة ذات النصب والمقادير فإنما =

٦١٦٣ - إذا احتفظ بالحبوب أو الثمار من أجل التجارة فيها، وذلك بأن يدخرها منتظراً ارتفاع سعرها في السوق، فإنها إذا بقيت عنده حولاً بعد نيته الاتجار بها وجبت فيها زكاة عروض التجارة؛ لأنها بهذه النية أصبحت من العروض.

٦١٦٤ - ومثل الحبوب والثمار: المعادن الظاهرة والمستخرجة من الأرض، فهي تخرج زكاتها عند استخراجها، كما سيأتي في بابها - إن شاء الله تعالى -.




---

= بين أمرها بالمدينة، ويكون هذا جمعاً بين القولين، كما أن أصل الصلاة كان واجباً قبل طلوع الشمس وقبل غروبها في ابتداء البعثة، فلما كان ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة ونصف، فرض الله على رسوله ﷺ الصلوات الخمس، وفصل شروطها وأركانها وما يتعلق بها بعد ذلك، شيئاً فشيئاً، والله أعلم.

## باب

## شروط وجوب الزكاة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦١٦٥ - يحتوي هذا الباب على ذكر أنواع شروط وجوب الزكاة، وعلى حكم الزكاة عند تخلف واحد من شروط وجوبها، وعلى ذكر شروط وجوب الزكاة المتعلقة بالمالك، وعلى ذكر شروط الزكاة المتعلقة بالمال.

## الفصل الثاني

## أقسام شروط وجوب الزكاة

- ٦١٦٦ - شروط وجوب الزكاة تنقسم إلى قسمين:  
 ٦١٦٧ - القسم الأول: شروط تتعلق بالمالك.  
 ٦١٦٨ - القسم الثاني: شروط تتعلق بالمال.  
 ٦١٦٩ - وسيأتي الكلام على هذين القسمين بشيء من التفصيل في الفصلين الآتيين - إن شاء الله تعالى -.

## الفصل الثالث

## شروط وجوب الزكاة المتعلقة بالمالك

- ٦١٧٠ - شروط وجوب الزكاة التي تتعلق بالمالك ثلاثة، هي:  
 ٦١٧١ - الشرط الأول: أن يكون المالك للمال مسلماً حرّاً؛ لما يأتي ذكره في باب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه.



٦١٧٢ - الشرط الثاني: أن يكون مالك المال يملكه ملكاً تاماً، فلو ملك شخص مالاً ملكيته غير مستقرة لم تجب فيه الزكاة<sup>(١)</sup>، وإذا قبضه استأنف له حولاً جديداً<sup>(٢)</sup>.

٦١٧٣ - وذلك كمال المكاتب، وكأجرة المؤجرات، وكنصيب عامل المضاربة قبل القسمة، وكمكافأة نهاية الخدمة، ونحوها، وسيأتي الكلام على هذه المسائل بشيء من التفصيل في باب الأموال التي لا تجب فيها الزكاة - إن شاء الله تعالى -.

٦١٧٤ - الشرط الثالث: أن يكون المالك غير ممنوع من التصرف في ماله، كالمحجور عليه لفسس، وغيره ممن يأتي ذكرهم في باب الأموال التي لا تجب فيها الزكاة - إن شاء الله تعالى -.

## الفصل الرابع

### شروط وجوب الزكاة المتعلقة بالمال

٦١٧٥ - شروط وجوب الزكاة التي تتعلق بالمال ثلاثة شروط، هي:

٦١٧٦ - الشرط الأول: أن يكون المال زكويّاً، فيكون من الأنواع الستة التي تجب فيها الزكاة، والتي سبق ذكرها في الباب السابق، ولا يكون من الأموال التي لا تجب فيها الزكاة، والتي سيأتي ذكرها في باب ما لا زكاة فيه من الأموال - إن شاء الله تعالى -.

٦١٧٧ - الشرط الثاني: أن يبلغ المال الزكوي نصاباً<sup>(٣)</sup>، وهذا مجمع

(١) قال شيخنا في الشرح الممتع (١٧/٦): «ومثلوا لذلك بالأجرة - أجرة البيت - قبل تمام المدة، فإنها ليست مستقرة؛ لأنه من الجائز أن يهدم البيت، وتنفسخ الإجارة»، وسيأتي ما يتعلق بالأجرة في بابها - إن شاء الله تعالى -.

(٢) الشرح الممتع (١٧/٦)، وينظر: ما يأتي في باب زكاة المؤجرات.

(٣) وُستثنى من ذلك: الركاز، فتجب زكاته ولو كان قليلاً.

عليه<sup>(١)</sup>، وسيأتي ذكر أدلة هذا الشرط عند ذكر أنصبة الأموال وذكر الأدلة عليها - إن شاء الله تعالى -.

٦١٧٨ - ويجب فيما زاد على النصاب بحسابه، فيجب فيما زاد على النصاب من الحبوب والثمار نصف العشر إذا كان يسقى بكلفة ومؤونة، والعشر إذا كان يسقى بغير مؤونة، ولو كانت هذه الزيادة قليلة، كصاع، أو صاعين، أو أكثر من ذلك، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لما روى البخاري عن ابن عمر مرفوعاً: «فيما سقت السماء أو كان عثرياً: العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر»<sup>(٣)</sup>.

٦١٧٩ - وكذلك يجب فيما زاد على النصاب من الذهب والفضة وما يلحق بهما، كالأوراق النقدية، ومن المعادن المستخرجة من الأرض، ومن

(١) مراتب الإجماع: (ص ٤٣)، الشرح الكبير لابن قدامة (٦/٣٠٩)، حاشية الروض المربع لابن قاسم (٣/١٦٦)، قال في المجموع (٥/٤٦٤، ٤٦٥): «وتجب فيما زاد على النصاب بحسابه بإجماع المسلمين نقل الإجماع فيه صاحب الحاوي وآخرون»، وقال النووي أيضاً في شرح مسلم (٧/٤٩)، عند كلامه على وجوب الزكاة في النصاب وعدم وجوبها فيما دونه: «ولا خلاف بين المسلمين في هاتين إلا ما قال أبو حنيفة وبعض السلف: إنه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره، وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الأحاديث الصحيحة»، وقال في رحمة الأمة (ص ٧٨): «وقال القاضي عبد الوهاب: ويقال: إنه خالف الإجماع في ذلك»، وقال في إكمال المعلم (٣/٤٦٨) بعد ذكره خلاف أبي حنيفة: «وخالفه عامة العلماء في ذلك»، وقال في القوانين الفقهية (ص ٧٢): «هو معتبر في هذا الباب خلافاً لأبي حنيفة وهو مخالف للإجماع».

(٢) حكاها في معالم السنن (٢/١٧٣)، وشرح ابن بطال لصحيح البخاري (٣/٤٤٦)، وإكمال المعلم (٣/٤٦١)، والشرح الكبير على متن المقنع (٦/٣١٢)، والمبدع (٢/٢٩٤)، والفتح لابن حجر (٣/٣١١)، وروى عبد الرزاق (٤/٧٢٣٤) عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، وعن الزهري، عن قتادة، قال معمر: وقرأته في كتاب، عن النبي ﷺ عند كل رجل كتبه لهم: «فيما سقي بالنضح، والأرشية نصف العشر»، - قال معمر: «ولا أعلم فيه اختلافاً -، وفيما كان بعللاً، وفيما كان بالكظائم، وفيما كان نجلاً العشر» قال معمر: ولم أسمع فيه اختلافاً.

(٣) صحيح البخاري (١٤٨٣).

قيمة عروض التجارة ربع العشر، ولو كانت هذه الزيادة قليلة<sup>(١)</sup>، وهذا قال به جماهير أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لما ثبت عن علي رضي الله عنه أنه قال: «ليس فيما أقل من مائتي درهم شيء، فما زاد فبالحساب»<sup>(٣)</sup>، وثبت عن ابن عمر أنه قال: «ما زاد على المائتين فبحساب ذلك»<sup>(٤)</sup>.

٦١٨٠ - ومن كان لديه نصاب ذهب أو فضة ثم استفاد نقوداً، أو استفاد عروضاً نوى بها التجارة، وجب عليه إخراج زكاتها عند تمام حولها، ولو لم تبلغ نصاباً، وهذا قول الجمهور في الجملة<sup>(٥)</sup>؛ لأن هذا المال قد

(١) قال في أضواء البيان (١٢٤/٢): «تحصل أن نصاب الذهب عشرون مثقالاً، وما زاد فبحسابه، وأن الواجب فيه ربع العشر، كالفضة، وأن الذهب والفضة ليس فيهما وقص، بل كل ما زاد على النصاب فبحسابه، خلافاً لمن شذ فخالف في بعض ذلك»، وقال في المبدع (٢٩٤/٢): «أما زيادة الحب فيجب فيها بالحساب اتفاقاً، وكذا زيادة النقدين»، وينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٣١٢/٦).

(٢) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (٢٨٧/١): «مسألة: عند عمر وعلي وابن عمر والشافعي ومالك وابن أبي ليلى وأحمد وداود ومحمد وأبي يوسف وأكثر العلماء يجب فيما زاد على النصاب في الذهب والفضة بحسابه في قليله وكثيره، وعند الحسن وعطاء وابن المسيب وطاوس والشعبي ومكحول وعمرو بن دينار والزهري وأبي حنيفة لا شيء في الزيادة على نصاب الذهب حتى تبلغ الزيادة أربع دنائير، ولا يجب في الزيادة على نصاب الفضة حتى تبلغ الزيادة أربعين درهماً». اهـ مع تقديم وتأخير يسير.

(٣) رواه أبو داود (١٥٧٣)، وابن أبي شيبة (٩٩٦١) عن علي رضي الله عنه بإسناد حسن.

(٤) رواه عبد الرزاق (٧٠٧٥)، وابن أبي شيبة (٩٩٦٢)، وابن زنجويه (١٦٦٥)

بإسناد صحيح.

(٥) قال في الاستذكار (١٤٢/٣): «من بيده نصاب من فضة أو ذهب ثم استفاد بعد شهر أو شهور فضة أو ذهباً فمذهب مالك ما وصفنا أنه يزكي كل مال على حوله»، وقال ابن رجب في القواعد: الفائدة الثالثة (ص ٣٧٤): «إذا استفاد مالاً زكويّاً من جنس النصاب في أثناء حوله فإنه يفرد بحول عندنا ولكن هل نضمه إلى النصاب في العدد ونخلطه به ويزكيه زكاة خالطة أو يفرده بالزكاة كما أفرده بالحول فيه ثلاثة أوجه...».

وقال الشربيني في حاشيته على الدرر البهية (١٧٢/٢): «المستفاد من جنس =

- بلغ النصاب لديه، ولظاهر آثار الصحابة المذكورة في المسائل الماضية.
- ٦١٨١ - وإن جعل حول النصاب الأول حولاً لما استفاد من أموال بعد ذلك فهو أسهل له وأحوط له، وفيه زيادة خير.
- ٦١٨٢ - ولهذا؛ فإن الموظف الذي يأخذ راتباً شهرياً أو تقاعداً شهرياً إن جعل حول النصاب الأول حولاً لما يدخره من تقاعده أو رواتبه التي يستلمها بعد هذا الحول فهو أولى وأسهل له، وإن أراد أن يجعل لكل مال حولاً عمل ما ذكر قبل مسألة واحدة<sup>(١)</sup>.
- ٦١٨٣ - ويُسْتثنى من وجوب زكاة ما زاد على النصاب: سائمة بهيمة الأنعام فلا زكاة في أوقاصها، وهذا لا خلاف فيه بين عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>

= ما عنده أثناء الحول يضم إليه في النصاب لا الحول»، وينظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (١٠٨٨/٣)، رسالة «الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة» (ص ٤٠٩ - ٤٢٥)، والجمهور على أن المستفاد يارث لا تجب فيه الزكاة بمجرد النية، وسيأتي بيان ذلك عند ذكر شرط الحول.

(١) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة - ١ (٢٨٠/٩): «من ملك نصيباً من النقود ثم ملك تبعاً نقوداً أخرى في أوقات مختلفة وكانت غير متولدة من الأولى ولا ناشئة عنها، بل كانت مستقلة كالذي يوفره الموظف شهرياً من مرتبه، وكإرث أو هبة أو أجور عقار مثلاً فإن كان حريصاً على الاستقصاء في حقه حريصاً على أن لا يدفع من الصدقة لمستحقيها إلا ما وجب لهم في ماله من الزكاة فعليه أن يجعل لنفسه جدول حساب لكسبه يخص فيه كل مبلغ من أمثال هذه المبالغ بحول يبدأ من يوم ملكه ويخرج زكاة كل مبلغ لحاله كلما مضى عليه حول من تاريخ امتلاكه إياه. وإن أراد الراحة وسلك طريق السماح وطابت نفسه أن يؤثر جانب الفقراء وغيرهم من مصارف الزكاة على جانب نفسه؛ زكى جميع ما يملكه من النقود حينما يحول الحول على أول نصاب ملكه منها، وهذا أعظم لأجره وأرفع لدرجته، وأوفر لراحته وأرعى لحقوق الفقراء والمساكين وسائر مصارف الزكاة وما زاد فيما أخرجه عما تم حوله يعتبر زكاة معجلة عما لم يتم حوله»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٢٨٥ - ٢٩٠)، وينظر: ما سبق عند الكلام على من نسي حول ماله في شروط الزكاة.

(٢) حكى في بدائع الصنائع (١٨/٢)، والمعلم (٦/٢)، وإكمال المعلم (٣/٤٥٩) الإجماع على ذلك، وقد أوجب بعض الشافعية في الوقص فرضاً. ذكر ذلك =

- والوقص هو ما بين النصابين - وسيأتي تفصيل ذلك في باب زكاة السائمة - إن شاء الله تعالى - .

٦١٨٤ - لكن إن كان حساب زكاة كل من الحولين وحده سيؤدي إلى زيادة الزكاة أو نقصها، كما هو واقع كثير من صور زكاة السائمة، حسبت مضمومين إلى بعضهما في وقت الحول الأول، ثم أخرج فيه ما يخصه، وأخرج في الحول الثاني بقية هذه الزكاة على حساب الضم؛ لمنع الزيادة أو النقص في الزكاة<sup>(١)</sup>.

= النووي في المجموع (٣٩٣/٥) ثم قال: «فرع في مذاهب العلماء في الأوقاص: قد ذكرنا أن الأصح من مذهبنا أن الفرض لا يتعلق بها وحكاه العبدري عن أبي حنيفة ومحمد وأحمد وداود وهو الصحيح في مذهب مالك، وعن مالك في رواية أنه يتعلق بالجميع وقال ابن المنذر: قال أكثر العلماء: لا شيء في الأوقاص».

(١) قال ابن رجب في القواعد: الفائدة الثالثة (ص٣٧٤، ٣٧٥) بعد قوله السابق وبعد ذكره الوجهين الأولين:

«والوجه الثالث: أنه يضم إلى النصاب فيزكى زكاة ضم وعلى هذا، فهل الزيادة كنصاب منفرد أم لكل نصاب واحد؟ على وجهين: أحدهما: أنها كنصاب منفرد ولولا ذلك لزكى النصاب عقيب تمام حوله بحصته من فرض المجموع ولم يزك زكاة انفراد وهذا قول أبي الخطاب في انتصاره وصاحب المحرر.

والثاني: أنه نصاب واحد وهو ظاهر كلام القاضي وابن عقيل وصاحب المغني، وهو الأظهر إنما زكاة النصاب زكاة انفراد لانفراده في أول حوله الأول بخلاف الحول الثاني وما بعده، فعلى هذا إذا تم حول المستفاد وجب إخراج بقية المجموع بكل حال؛ لأنه بكمال حوله يتم حول الجميع. فيجب تنمة زكاته ولا يكون ذلك عن المستفاد بخصوصه، وعلى الأول إذا تم حول المستفاد وجب فيه ما بقي من فرض الجميع بعد إسقاط ما أخرج عن الأول منه إلا أن يزيد بقية الفرض على فرض المستفاد بانفراده أو نقص عنه أو يكون من غير جنس فرض الأول فإنه يتعذر ها هنا وجه الضم ويتعين وجه الخلطة ويلغو وجه الانفراد أيضاً على ما سبق، وبهذا كله صرح صاحب شرح الهداية وبناء على أن المخرج عن المستفاد بخصوصيته.

ويظهر فائدة اختلاف هذين الوجهين في أنواع ثلاثة:

٦١٨٥ - وبعض أهل العلم يرى أنه يجب على المالك أن يضم المستفاد من السائمة إلى نصاب سائمته في حول النصاب، وأن يخرجها مع زكاته<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك أيسر للسعاة الذين يرسلهم ولي الأمر لجمع الزكاة<sup>(٢)</sup>.

= (النوع الأول): أن يكون تنمة فرض زكاة الجميع أكثر من فرض المستفاد لخصوصية مثل أن يملك خمسين من البقر ثم ثلاثين بعدها فإذا تم حول الأولى فعليه مسنة فإذا تم حول الثانية فعليه مسنة أخرى على الوجه الثاني وهو الأظهر وعلى الأول يمتنع الضم هنا لئلاً يؤول إلى إيجاب مسنة عن ثلاثين ويجب إما تباع على وجه الانفراد أو ثلاثة أرباع مسنة على وجه الخلطة.

(النوع الثاني): أن تكون تنمة الواجب دون فرض المستفاد بانفراده مثل أن يملك ستاً وسبعين من الإبل ثم ستاً وأربعين بعدها فإذا تم حول الأولى فعليه ابتنا لبون فإذا تم حول الثانية فعلى الوجه الثاني يلزم تمام فرض المجموع وهو بنت لبون وعلى الأول يمنع ذلك لأن فرضه على الانفراد حقة فيزكي ما على الخلطة أو الانفراد. وهذا بعيد فإن وجه الضم إذا اعتبر مع كون المستفاد يصير وقصاً محضاً يضمه إلى النصاب إن كان فيه زكاة بانفراده فكيف لا يعتبر إذا كان فرضه دون فرضه بانفراده.

(النوع الثالث): أن يكون فرض النصاب الأول المخرج عند تمام حوله من غير جنس فرض المجموع أو نوعه مثل أن يملك عشرين من الإبل ثم خمساً بعدها فعلى الوجه الأول يمتنع الضم ها هنا لتعذر طرح المخرج عن الأول من واجب الكل، وعلى الثاني وهو الأظهر يجب إخراج تنمة الزكاة وإن كان من غير الجنس لضرورة اختلاف الحولين لا سيما ونحن على أحد الوجهين نجبر بتشقيص الفرض لغير ضرورة إخراج نصفي شاة عن أربعين أو حقتين وبنتي لبون ونصفاً عن مائتين من الإبل فما هنا أولى..».

(١) قال في الاستذكار (٣/١٩٢) عند ذكره لمذهب مالك في المسألة: «إن كان له نصاب ماشية أربعين من الغنم فاستفاد إليها غنماً زكى الفائدة بحول الأربعين ولو استفادها قبل مجيء الساعي بيوم أو قبل حلول الحول بيوم، وكذلك كان له نصاب إبل أو نصاب بقر ثم استفاد إبلاً ضمها إلى النصاب وكذلك البقر يزكي كل ذلك بحول النصاب، وقول أبي حنيفة وأصحابه في ذلك نحو قول مالك، وقال الشافعي: لا يضم شيئاً من الفوائد إلى غيره ويزكي كل مال لحوله».

(٢) قال في المنتقى شرح الموطأ (٢/١٣٤): «إن كان عند المفيد للماشية نصاب ماشية من جنسها كان حكم ما أفاد حكم النصاب الذي كان عنده في حول الزكاة ولو =

٦١٨٦ - لا أثر للتضخم المالي - والذي هو الارتفاع التدريجي للأسعار حتى تصل الأسعار إلى مبالغ باهظة بسبب كثرة الطلب وقلة العرض - لا أثر لذلك على نصاب الزكاة في النقدين - الذهب والفضة -؛ لأن زكاتها محددة بالوزن، ولا على نصاب السائمة؛ لأن زكاتها محددة بالعدد، ولا على نصاب الحبوب والثمار؛ لأن زكاتها محددة بالأصع.

٦١٨٧ - وإنما يؤثر التضخم في زكاة الأوراق النقدية، فقد يجب في مبلغ معين من النقود في وقت اعتدال سعر الذهب؛ لبلوغه قيمة نصاب الذهب في هذا الوقت، ولا يجب في هذا المبلغ زكاة في وقت تضخم سعر الذهب والفضة؛ لعدم بلوغ هذا المبلغ قيمة نصاب الذهب والفضة في هذا الوقت<sup>(١)</sup>.

٦١٨٨ - كما يؤثر التضخم في زكاة عروض التجارة؛ لأن قيمة سلعة معينة قد تبلغ قيمة نصاب الذهب في وقت اعتدال سعر الذهب، فتجب فيها الزكاة، ولا تبلغه وقت تضخم سعره، فلا تجب فيها الزكاة.

٦١٨٩ - الشرط الثالث: أن يحول الحول على السائمة والأثمان والعروض بعد اكتمال النصاب، وهذا قول عامة الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٢)</sup>، وهو

= أفادها قبل الحول بيوم واحد خلافاً للشافعي والدليل على ذلك أن الساعي لا يخرج في العام إلا مرة واحدة والفوائد تحدث في جميع العام فلو لم يؤخذ من المواشي في عام إفادتها شيء لكان في ذلك إضرار بالمساكين؛ لأن ذلك يؤدي لأن لا يؤخذ من الماشية في عامين غير زكاة واحدة. وإن أخذ الساعي منها الزكاة في العام الذي استفادها ربما أدى ذلك إلى أن يؤخذ منه الزكاة بعد اشترائها بيوم فجر إلى أمر يكون سداداً أو عدلاً بين أرباب الأموال والمساكين في الفوائد وذلك بأن من كان عنده نصاب أضيف إليه فائدته فزكاها ومن لم يكن عنده نصاب لم يزكها إلى الحول الثاني وكان ذلك أولى؛ لأن صاحب النصاب له أصل في الزكاة فكان أولى بأن يجعل ما أفاد تبعاً له.

(١) ينظر في هاتين المسألتين: رسالة «النوازل في الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي

(ص ٧٧ - ٧٩).

(٢) قال في بداية المجتهد (٧٨/٥): «وأما وقت الزكاة فإن جمهور الفقهاء =

مجمع عليه بين عامة الفقهاء في الجملة<sup>(١)</sup>، وحكاه جمع من أهل العلم إجماعاً<sup>(٢)</sup>؛ لما ثبت عن السائب بن يزيد، قال: سمعت عثمان بن عفان، يقول: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤده، حتى تخرجوا زكاة أموالكم، ومن لم تكن عنده لم تطلب منه، حتى يأتي بها تطوعاً، ومن أخذ منه لم يؤخذ منه حتى يأتي هذا الشهر من قابل»<sup>(٣)</sup>.

= يشترطون في وجوب الزكاة في الذهب والفضة والماشية الحول، لثبوت ذلك عن الخلفاء الأربعة، ولانتشاره في الصحابة رضي الله عنهم، ولانتشار العمل به، ولاعتقادهم أن مثل هذا الانتشار من غير خلاف لا يجوز أن يكون إلا عن توقيف، وينظر: ما يأتي عند ذكر خلاف الفقهاء بعد الصحابة في المسألة.

(١) قال الإمام الشافعي في الأم (١٨/٢): «وهذا مما لا اختلاف فيه علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست مما تخرج الأرض»، وقال في التمهيد (١٥٥/٢٠): «أما الذهب والورق فلا تجب الزكاة في شيء منها إلا بعد تمام الحول، وعلى هذا جمهور العلماء، والخلاف فيه شذوذ». اهـ مختصراً، وقال في الاستذكار (١٥٩/٣): «لا خلاف في هذا بين جماعة العلماء إلا ما جاء عن ابن عباس وأبي معاوية بما قد ذكرناه في صدر هذا الكتاب ولم يخرج أحد من الفقهاء عليه ولا التفت إليه».

وقال ابن قدامة في المغني (٧٣/٤): «الأموال الزكائية خمسة: السائمة من بهيمة الأنعام، والأثمان؛ وهي الذهب والفضة، وقيم عروض التجارة، وهذه الثلاثة الحول شرط في وجوب زكاتها لا نعلم فيه خلافاً، سوى ما سنذكره في المستفاد»، والحنفية يوافقون غيرهم في عامة مسائل الحول، ولكنهم يخالفون في المال المستفاد من جنس نصاب يملكه فقط، قال في الهداية في شرح بداية المبتدي (١٠٠/١): «من كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمه إليه وزكاه به»، وكذا المالكية يوافقون غيرهم، ولكنهم يخالفون في ما استفيد من السائمة، فيجعلون حوله حول ماله الذي من جنسها، قال في التلقين في الفقه المالكي (٦٤/١): «ويضم ما استفاد إليها من غير نمائها إلى نصاب إن كان عنده منها فيزكى بحوله». وتنظر: المسألة الآتية، وينظر: كلام ابن رشد الآتي.

(٢) أطلق حكاية الإجماع على هذه المسألة في تقويم النظر (٢٢/٢)، وشرح مسلم للنووي (٥٣/٧)، والمجموع (٣٦١/٥)، والفتح لابن حجر (٣١١/٣)، ومختصر خليل للخرشي (١٤٨/٢)، والشرح الكبير للدردير (٤٣١/١)، والتيسير (٣٢٦/٢)، ومنح الجليل (٤/٢).

(٣) رواه أبو عبيد في الأموال (١٢٤٧): حدَّثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، =



ولما ثبت عن قدامة بن مظعون قال: كنت إذا جئت عثمان بن عفان - رضي الله تعالى عنه - أقبض منه عطائي سألني: «هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة؟» فإن قلت: نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال، وإن قلت: لا دفع إلي عطائي»<sup>(١)</sup>.

ولما ثبت عن علي رضي الله عنه أنه قال: «من استفاد مالاً فليس عليه فيه زكاة حتى يحول عليه الحول»<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول»<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر بعض أهل العلم أن الآثار في هذا متواترة عن الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٤)</sup>.

٦١٩٠ - وقد روي نحو الأثر السابق مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وروي أيضاً عن أبي بكر، وعن عائشة، لكن لم يثبت منها شيء<sup>(٥)</sup>.

= عن السائب به. وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وسيأتي لهذا الأثر طرق أخرى عند الكلام على زكاة المدين في المسألة (٦٨٨٨).

(١) رواه الإمام الشافعي في الأم (١٨/٢): أخبرنا مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها. وسنده صحيح.

(٢) رواه عبد الرزاق (٧٠٢٣)، وأبو عبيد (١١٢٢)، وابن أبي شيبة (١٠٣١٥)، وسحنون في المدونة (٢٣٣/١)، وعبد الله بن أحمد في مسائل أبيه (٦٠٧)، وابن زنجويه (١٦٢٠) من طرق عن الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي. وسنده حسن، ورواه الأثرم كما في التمهيد (١٥٦/٢٠) عن القعنبني عن سليمان بن بلال، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٣١٣) عن حاتم بن إسماعيل، كلاهما عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي. وهو مرسل صحيح الإسناد.

(٣) رواه مالك (٢٤٦/١)، وعبد الرزاق (٧٠٣٠ - ٧٠٣٢)، وابن أبي شيبة (١٠٣١٦، ١٠٣٢٤) من طرق عن نافع عن ابن عمر. وسنده صحيح على شرط الشيخين، ورواه أبو عبيد (١١٢٤) من طريق جابر بن زيد عن ابن عمر. وسنده حسن في الشواهد.

(٤) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٥٠٥): «تواترت الآثار عن عليّة أصحاب رسول الله ﷺ بهذا»، وينظر كلام ابن رشد الآتي.

(٥) وينظر: المجموع (٣٦١/٥)، البلوغ مع التبيان (٦٠٣، ٦٠٤)، التلخيص (٨٢١)، =

٦١٩١ - وأما ما ثبت عن ابن عباس أنه قال في الرجل يستفيد المال: «يزكيه حين يستفيده»<sup>(١)</sup>، وكذا ما ثبت عن ابن مسعود بنحو قول ابن عباس<sup>(٢)</sup>، فيقدم على قولهما ما ثبت عن بعض الخلفاء الراشدين مما سبق ذكره، وكذلك روي عن معاوية نحو قول ابن عباس، لكنه لم يثبت<sup>(٣)</sup>.

٦١٩٢ - والحوال المعتبر في الزكاة هو الحوال القمري، والذي يسمى: (السنة القمرية)، و(السنة الهلالية) و(السنة العربية)، وهذا لا يعرف فيه خلاف بين أهل العلم في الجملة<sup>(٤)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ

= الإرواء (٧٨٧)، وقال في بداية المجتهد (٧٩/٥): «وأما وقت الزكاة: فإن جمهور الفقهاء يشترطون في وجوب الزكاة في الذهب والفضة والماشية الحوال، لثبوت ذلك عن الخلفاء الأربعة، ولانتشاره في الصحابة رضي الله عنهم، ولانتشار العمل به، ولاعتقادهم أن مثل هذا الانتشار من غير خلاف لا يجوز أن يكون إلا عن توقيف. وهذا مجمع عليه عند فقهاء الأمصار، وليس فيه في الصدر الأول خلاف إلا ما روي عن ابن عباس ومعاوية. وسبب الاختلاف: أنه لم يرد في ذلك حديث ثابت».

(١) رواه عبد الرزاق (٧٠٢٦، ٧٠٢٧)، وابن أبي شيبة (١٠٣٢٦) بإسناد صحيح.  
(٢) روى ابن زنجويه (١٦٣٢) عنه بإسناد حسن أنه كان يأخذ زكاة العطاء عند تسليمه لصاحبه، وهي رواية مفصلة مبينة لما أجمل في رواية أبي عبيد (١١٢٨)، وعبد الرزاق (٧٠٣٦)، وابن أبي شيبة (١٠٥٦٥، ١٠٥٦٦) وإسناد روايتهم حسن أيضاً.

(٣) رواه الإمام مالك (٢٤٦/١) عن ابن شهاب أنه قال: «أول من أخذ من الأعطية الزكاة معاوية بن أبي سفيان» والزهري ولد في آخر خلافة معاوية، وكان بالمدينة في أول عمره، فروايتة عن معاوية منقطعة.

(٤) فهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في عروض التجارة والنقدين، أما السائمة؛ فإن أكثر المالكية يرون أن الساعي يخرج لأخذ زكاة السائمة في وقت محدد في كل عام بحسب السنة الشمسية، كما سيأتي.

قال الإمام الشافعي في الأم (١٨/٢): «يجب على الوالي أن يبعث المصدقين قبل الحوال فيوافقون أهل الصدقة مع حلول الحوال فيأخذون منهم صدقاتهم (قال): وأحب أن يكون أخذها في المحرم، وكذلك رأيت السعاة يأخذونها عندما كان المحرم في صيف، أو شتاء، ولا يجوز إلا أن يكون لها شهر معلوم ولأننا لو أدرنا بأشهرها مع =

عِنْدَ اللَّهِ أَنَا عَشْرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا  
 أَرْبَعَةً حُرْمًا ﴿[التوبة: ٣٦]﴾، فذكر الأشهر الحرم يعين أن المعتبر هو الأشهر  
 القمرية<sup>(١)</sup>، ولقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾  
 [البقرة: ١٨٩]<sup>(٢)</sup>، وقال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا

= الصيف جعلنا وقتها بغير الأهلة التي جعلها الله تبارك وتعالى مواقيت»، وقال في الدر  
 المختار وحاشيته لابن عابدين (٢/٢٥٩): «(قوله: نسبة للحول)؛ أي: الحول القمري  
 لا الشمسي كما سيأتي متناً قبيل زكاة المال».

وقال في البحر الرائق (٢/٢١٩): «وفي الفنية العبرة في الزكاة للحول القمري»،  
 وينظر: مجموعة بحوث عن بدايات الشهور القمرية لمجموعة باحثين (منشور بمجلة  
 مجمع الفقه الإسلامي: العدد الثاني: الجزء الثاني)، رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور  
 عبد الله الغفيلي (ص ٨١ - ٨٨)، بحث الدكتور عبد السلام الشويعر: التوقيت الحولي  
 في الزكاة (منشور بمجلة المجمع الفقهي بمكة المكرمة: عدد ١٨، وعدد ١٩)، ونشرته  
 أيضاً مستقلاً: دار ابن الجوزي، وقد أطلق في هذا البحث (ص ١٥، ٢٢) حكاية  
 الإجماع على أن المعتبر هو الحول القمري، وعزاه أيضاً لابن حزم، وفي السائمة  
 خلاف عن أهل المدينة وعليه أكثر المالكية، وسيأتي نقل كلامهم، وابن حزم إنما حكى  
 الإجماع على اثني عشر شهراً.

(١) المحلي (٥/٢٦٨)، والمشهور عند المالكية اعتبار السنة الشمسية في زكاة  
 السائمة حال خروج الساعي، قال في المدونة (١/٣٧٦): «قال مالك: سنة السعاة أن  
 يبعثوا قبل الصيف وحين تطلع الثريا ويسير الناس بمواشيهم إلى مياههم، قال مالك:  
 وعلى ذلك العمل عندنا؛ لأن ذلك رفق بالناس في اجتماعهم على الماء وعلى السعاة  
 لاجتماع الناس»، وقال في مختصر خليل وشرحه مواهب الجليل (٢/٢٦٩، ٢٧٠):  
 «(وخرج الساعي، ولو بجذب طلوع الثريا بالفجر) (ش): مقتضى كلام غير واحد من  
 أهل المذهب أن زكاة الماشية تؤخذ على هذا الوجه ولو أدى لسقوط عام في نحو  
 ثلاث وثلاثين سنة»، وقال الخرشي في حاشيته على مختصر خليل (٢/١٦١): «طلوع  
 الثريا هو النجم المعروف بالفجر حين تسير الناس بمواشيهم إلى مياههم وطلوعها  
 بالفجر منتصف أيار»، وينظر: الذخيرة للقرافي (٣/١٠١).

(٢) قال النيسابوري في تفسيره (٣/٤٦٣): «اعلم أن المعالم الشرعية كلها منوطة  
 بالشهور القمرية الهلالية لقوله سبحانه: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وجاء  
 في فتاوى اللجنة الدائمة - ٢ (٨/٢١): «تجب الزكاة في المال إذا مضى عليه اثنا عشر =

وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ يُعَلِّمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ﴿٥﴾ [يونس: ٥]، فجعل تعالى القمر هو وحده الذي يعرف به مواقيت الناس والحج وتعرف به السنين، ولأن السنة القمرية يتعذر الغلط فيها؛ لأنه يعمل فيها بالرؤية، بخلاف السنة الشمسية، فقد يقع الوهم فيها؛ لأنها إنما يعمل فيها بالحساب<sup>(١)</sup>، ولأن السنة الشمسية إنما يعرفها خواص الناس من أهل الدراية بالحساب، بخلاف السنة القمرية، فيعرفها عموم المسلمين<sup>(٢)</sup>.

= شهرأ بالحساب القمري؛ لقول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقال شيخنا في الشرح الممتع (١٨/٦): «لو أوجبنا الزكاة كل شهر، لكان ضرراً على أهل الأموال، ولو أوجبناها كل سنتين لأضررنا بأهل الزكاة. والحوال مقدار يكون به الربح المطرد غالباً، ويكون فيه خروج الثمار، ويكون فيه النماء في المواشي غالباً، فلهذا قدر بالحوال، والحوال هنا باعتبار السنة القمرية لقول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾».

(١) قال الحافظ ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١٩٦/٢): «لما كان نزول القمر في هذه المنازل معلوماً بالعيان والمشاهدة ونزول الشمس فيها إنما هو بالحساب لا بالرؤية قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ [يونس: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (٣٨) وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ (٣٦)﴾ [يس: ٣٨، ٣٩]، فخص القمر بذكر تقدير المنازل دون الشمس وإن كانت مقدرة المنازل لظهور ذلك للحس في القمر وظهور تفاوت نوره بالزيادة والنقصان في كل منزل، ولذلك كان الحساب القمري أشهر وأعرف عند الأمم وأبعد من الغلط وأصح للضبط من الحساب الشمسي ويشترك فيه الناس دون الحساب الشمسي ولهذا قال تعالى في القمر: ﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ يُعَلِّمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ ولم يقل ذلك في الشمس ولهذا كانت أشهر الحج والصوم والأعياد ومواسم الإسلام إنما هي على حساب القمر وسيره ونزوله في منازل لا على حساب الشمس وسيرها وحكمة من الله ورحمة وحفظاً لدينه لاشتراك الناس في هذا الحساب وتعذر الغلط والخطأ فيه فلا يدخل في الدين من الاختلاف والتخليط ما دخل في دين أهل الكتاب».

(٢) قال ابن عادل الحنبلي في اللباب في علوم الكتاب (٣٣٤/٣): «الأهله وأشهرها إنما جعلت مواقيت للناس، دون الشمس وأشهرها؛ لأن الأشهر الهلالية يعرفها كل أحد من الخاص والعام برؤية الهلال ومحاقه؛ ولذلك علق الأحكام =

٦١٩٣ - ولهذا؛ فإنه ينبغي للشركات والمؤسسات التي لديها أموال زكوية أن تجعل السنة القمرية أساساً لمحاسبة الميزانية لديهم؛ ليسهل عليهم معرفة مقدار الزكاة<sup>(١)</sup>.

٦١٩٤ - ولا ينبغي أن تحسب الزكاة بحسب الحول الشمسي؛ لأن الأدلة في القرآن والسنة التي ذكر فيها الحول أو ذكر فيها حساب الأشهر أو عدد أيامها<sup>(٢)</sup>، أو السنين كلها تفيد أن المعتقد به في الشرع في الزكاة والصيام والحج وغيرها هو الأشهر والسنوات القمرية<sup>(٣)</sup>، كما سبقت

= الشرعية بالشهور العربية، كصوم رمضان، وأشهر الحج، وهي شوال، وذو القعدة وذو الحجة. والأشهر المنذورة، والكفارات، وحول الزكاة وأشهر الإجازات والمدائيات والسلم، وأشهر الإيلاء، وأشهر العدد، ومدة الرضاع وما تتحملة العاقلة في ثلاث سنين، وغير ذلك؛ بخلاف الشمس، وأشهرها؛ فإن الشمس لا يتغير شكلها بزيادة، ولا نقص، ولا يعرف أوله وآخره، ولا تختلف رؤيتها، وكذلك أشهرها لا يعرف أولها وآخرها، إلا الخواص من الحساب، وليس لها مواقيت غير الفصول الأربعة؛ وهي الصيف، والشتاء، والربيع، والخريف؛ ولذلك لا يتعلق به حكم شرعي؛ فلذلك جعلت الأهلة وأشهرها مواقيت للناس، دون الشمس».

(١) جاء في قرارات المؤتمر الأول للزكاة بالكويت عام (١٤٠٤هـ)، مطبوعة في ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٧٢): «الأصل في اعتبار حولان الحول مراعاة السنة القمرية، وذلك في كل مال زكوي اشترط له الحول. واللجنة توصي الأفراد والشركات والمؤسسات المالية باتخاذ السنة القمرية أساساً لمحاسبة الميزانيات. أو على الأقل أن تعد ميزانية لها خاصة بالزكاة وفقاً للسنة القمرية. فإن كان هناك مشقة فإن اللجنة ترى أنه يجوز تيسيراً على الناس - إذا ظلت الميزانيات على أساس السنة الشمسية - أن يستدرك زيادة أيامها عن أيام السنة القمرية بأن تحسب النسبة (٢,٥٧٥٪) تقريباً».

(٢) ومن ذلك: ما رواه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، قال: «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا» وعقد الإبهام في الثالثة: «والشهر هكذا، وهكذا، وهكذا»؛ يعني: تمام ثلاثين. وهذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري: «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا»؛ يعني: مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين.

(٣) قال الرازي في تفسيره (١٧/٢٠٩): «الشهور المعتمدة في الشريعة مبنية على =

الإشارة إلى بعض ما ورد في ذلك من النصوص قريباً، ولأن أيام الحول الشمسي تزيد على أيام الحول القمري، إذ إن أيام الحول الشمسي: ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وزيادة ما يقرب من ربع يوم، بينما أيام الحول القمري: ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وزيادة أقل من ربع يوم، فالسنة الشمسية تزيد على السنة القمرية أحد عشر يوماً وزيادة بعض يوم، وهذا يؤدي إلى عدم إخراج زكاة الأموال في هذه الأيام الزائدة<sup>(١)</sup>.

٦١٩٥ - وبعض أهل العلم المعاصرين يقول: تخرج الزكاة بالحول الشمسي؛ لأنه أسهل لأكثر الشركات والمؤسسات؛ لأنها تستعمل في حساباتها الأخرى أيام وأشهر السنة الشمسية، ويقولون: يخرج المالك في نهاية هذه السنة الشمسية نسبة (٥٧٧ ٪٢)، والذي يظهر لي أنه يترتب على هذا العمل محذوران شرعيان:

الأول: أن بداية الحول الشرعي ونهايته ستتغيران، فستكون بداية الحول للسنة التي تلي إخراج الزكاة بالسنة الشمسية تبدأ بعد نهاية الحول الشرعي بأحد عشر يوماً، يزداد عليها أحد عشر يوماً أخرى إذا عمل بالحول الشمسي في السنة التي تليها، وهكذا يزداد التغيير في بداية السنة ونهايتها

= رؤية الأهلة، والسنة المعتمدة في الشريعة هي السنة القمرية، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦]، وقال أبو حيان في تفسيره البحر المحيط (٤١٤/٥): «والمعنى: شهور السنة القمرية؛ لأنهم كانوا يؤرخون بالسنة القمرية لا الشمسية، توارثوه عن إسماعيل وإبراهيم. ومعنى: عند الله؛ أي: في حكمه وتقديره»، ثم قال: «السنة المعتمدة في هذه الشريعة هي السنة القمرية».

(١) قال في مواهب الجليل (٢/٢٦٩، ٢٧٠) بعد كلامه السابق: «قال ابن عبد السلام: الظاهر أنه يطلب منهم في أول السنة وهو المحرم في أي فصل كان؛ لأن الأحكام الشرعية إنما هي منوطة في الغالب بالسنين القمرية، ولو قلنا بما قال أهل المذهب لأدى إلى سقوط عام في نحو ثلاثين عاماً وما قلناه هو مذهب الشافعي، انتهى. وقال في التوضيح: علق مالك الحكم هنا بالسنين الشمسية، وإن كان يؤدي إلى إسقاط سنة في نحو ثلاثين سنة لما في ذلك من المصلحة العامة».

إذا استمر المالك في العمل بالحوال الشمسي، وسيكون الفارق بين الحولين بعد سنوات أشهراً تزداد حتى تصل إلى سنة بعد ما يقرب من ٣٢ سنة، فالمالك سيكون بسبب هذا التغيير يعمل في بلوغ النصاب أو عدم بلوغه وفي مقدار المال المزكى زيادة ونقصاناً بحسب الحوال الشمسي، وفي هذا مخالفة صريحة لما تعبدنا به من العمل بالحوال القمري، كما سبق<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنه قد ينقص المال بعد حلول الحوال القمري وقبل حلول الحوال الشمسي، فيخرج المالك زكاته في رأس الحوال الشمسي ناقصة عما وجب عليه عند حلول القمري، وقد رأى بعض من أجاز العمل بالشمسي عند الحاجة إلى ذلك تفادياً لهذا النقص أن ينظر المالك فيما نقص في هذه المدة فيخرج زكاته<sup>(٢)</sup>، وهذا الاحتياط يسهل فعله في أول عام، أما بعد ذلك فيتعذر وجوده؛ لأن بداية الحوال القمري ستغير لتوافق الشمسي، ثم تتغير نهاية الحوال القمري بناء على ذلك.

٦١٩٦ - المعتبر في نفس الحوال هو اليوم الذي ملك فيه المال ولا يضر تقدم ساعات أو بعض يوم أو تأخره<sup>(٣)</sup>، إلا إن حصل نقص أو زيادة

(١) لم أقف على من ذكر هذا المحذور، وهو فيما يظهر لي أهم من المحذور الثاني؛ لأنه يمكن تفاديه، بخلاف هذا المحذور، فإنه سيمنع المالك من العمل بالحوال الشرعي ومن الاحتياط له فيما بعد السنة الأولى، ثم إنني بعد كتابة ما تقدم وقفت على إشارة مختصرة إلى ذلك في بحث الدكتور عبد السلام الشويعر: التوقيت الحولي في الزكاة (منشور بمجلة المجمع الفقهي بمكة المكرمة: عدد ١٨، وعدد ١٩)، ونشرته أيضاً مستقلاً: دار ابن الجوزي، وذكر إشكالات أخرى في هذا البحث (ص ٢٥ - ٢٩) منها: أن ما ذكر من زيادة هذه النسبة لزيادة الأيام الشمسية غير دقيق.

(٢) مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٣٥١ - ٣٧٧).

(٣) ظاهر صنيع بعض الفقهاء الذين يمنعون من تأخير إخراج الزكاة ساعات، والذين يمنعون تعجيل الزكاة في قولهم بمنع تقديم الزكاة ولو ساعة، وكذا ظاهر كلام بعض الفقهاء الذين يرون التسامح في عدم تمام الحوال بساعة ونحوها أنهم يرون وجوب التدقيق هنا بحسب الساعة، قال في مختصر اختلاف العلماء (١/٤٢١): «التفريط أن يحل غدوة فيقول: ادفعها عشية»، وقال في مواهب الجليل (٢/٣٦٠): =

في المال المزكى في ذلك اليوم، فينبغي له أن يعرف هل هو قبل الساعة التي تم فيها الحول أو بعدها؛ لأن هذا هو مقتضى العمل بالحول.

٦١٩٧ - من نسي حول ماله الزكوي وجب عليه أن يتحرى، وأن يعمل بغلبة ظنه؛ لأننا متعبدون بغلبة الظن<sup>(١)</sup>، فإن لم يوجد لديه غلبة ظن وهو على يقين من مرور عام، وجب عليه إخراج الزكاة فوراً؛ لتيقنه من وجوبها عليه، ثم يجعل هذا الوقت بداية حوله؛ لأنه المتيقن، فإن لم يتيقن مرور عام زكى في الوقت الذي يتيقنه فقط ولو شهراً واحداً؛ لأن الأصل براءة الذمة مما لا يجزم بوجوبه<sup>(٢)</sup>، وإن احتاط فجعل زكاة ماله الذي يتيقن

= «زكاة العين والماشية إذا قدمت قبل الحول فإنها تجزئ، وهذا هو المشهور إذا قدمت قبل الحول بيسير. قال في البيان: وحمل ابن نافع قول مالك عليه وهو رأى أنها لا تجزئ قبل محلها بيوم واحد ولا بساعة واحدة».

وقال في شرح الزركشي على مختصر الخرقى (٤٢١/٢): «قال أبو بكر: ثبت أن نقص الحول ساعة أو ساعتين معفو عنه، وكذلك قال أبو البركات: لا يؤثر نقصه دون اليوم»، وقال في الإنصاف (٣٥١/٦): «يعفى عن ساعتين، وهو المذهب، قال في الفروع: وهو الأشهر، قلت: عليه أكثر الأصحاب»، وقال في المجموع (٣٢٨/٥) بعد كلام له عن زكاة مال المرتد: «أو ارتد وقد بقي من الحول ساعة»، وقال أيضاً (٥/٤٤٠): «ولو كان مائة وعشرين فولدت واحدة قبل انقضاء الحول بساعة وجب شاتان»، وقال شيخنا ابن عثيمين في مجموع فتاويه (٥٠٦/١٨): «يبتدىء الحول عند الورثة من الساعة التي مات فيها الميت».

(١) جاء في فتاوى الشبكة الإسلامية القطرية (١٣٥٧١/١١) طبع حاسب آلي): «[السؤال]: [لدي مبلغ شهري أدخره، فما حكم الزكاة فيه، وأريد أن أنبه إلى أنني لا أذكر متى بلغ النصاب، وجزاكم الله خيراً ونفع الله بكم الإسلام والمسلمين].  
[الفتوى]: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد: فمتى بلغ المال المدخر نصاباً وحال عليه الحول وجبت زكاته، وإذا كنت لا تدري متى بلغ النصاب فالواجب عليك الاجتهاد والتحري في تحديد ذلك حسب قدرتك ثم إخراج الزكاة، ولا يكلفك الله فوق ذلك لأنه خارج عن وسعك، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]».

(٢) المالكية يرون أن يلحق القسط الذي اقتضاه من الدين ونسي حوله بالقسط =



أن حوله سابق لحول ماله الذي نسي بداية تملكه له فهو أولى<sup>(١)</sup>.

= المتأخر عليه مما يعلم حوله يقيناً، ولعلمهم قالوا بذلك؛ لأنهم يرون وجوب الزكاة في الدين، ويرون إلحاق نماء التجارة الذي نسي حوله بما بعده من نماء علم حوله لأنهم يمنعون من تعجيل الزكاة، ولهم في ذلك تعليقات أخرى، قال الصاوي في حاشيته على الشرح الصغير (١/٦٣٦) عند كلامه على من تقاضى ديناً له على أقساط: «إذا تعددت أوقات الاقتضات وعلم المتقدم منها والمتأخر، ونسي المتوسط فإن يضم للمتقدم ويجعل حوله منه عكس الفوائد التي علم أولها وآخرها، فإن المجهول الوسط يضم للمتأخر؛ وذلك أن الاقتضات تزكى لما مضى، فهي بالتقديم أنسب. والفوائد بالاستقبال أنسب»، وينظر: مختصر خليل مع شرحه للخرشي (٢/١٩٤)، منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/٥٧)، التوقيت الحولي في الزكاة (ص ١١٩ - ١٢١).

(١) قال الدردير في الشرح الكبير (١/٤٧٠، ٤٧١) عند كلامه على من تقاضى ديناً له على أقساط: «لما قدم أن الاقتضات بعد تمام النصاب تبقى على أحوالها وإن قلت ولا يضم منها شيء لآخر نبه على أن ذلك إن علمت الأحوال لا إن التبتت فقال: (وضم لا اختلاط)؛ أي: التباس (أحواله)؛ أي: أحوال الاقتضاء جمع حول؛ أي: أعوامه التي يزكى فيهما لا جمع حال (آخر) منها ملتبس حوله (لأول) منها علم حوله ويجعل الحول منه؛ يعني: إذا اختلطت عليه أوقات الاقتضات؛ أي: نسيها مع علمه المتقدم عليه سواء علم المتأخر منها أيضاً أم لا فإنه يضم ما جهل وقته للمتقدم عليه المعلوم فليس المراد بالأول والآخر في كلامه الأول الحقيقي الذي لم يتقدمه شيء والآخر الحقيقي الذي ليس بعده شيء بل مطلق متقدم ومتأخر، فكل منسي وقته يضمه لمعلوم قبله سواء علم ما اقتضى في كل واحد من الاقتضات أم لا.

ولا يضم المنسي وقته للآخر المعلوم (عكس الفوائد) المنسي أوقاتها ما عدا الأخيرة فإنه يضم المنسي للأخيرة المعلوم وقتها؛ يعني: يضم المنسي وقته لما بعده المعلوم وقته كان أخيراً حقيقة أم لا فالعكس قد يكون في الحكم لا في التصوير وقد يكون فيهما؛ لأن ما قبل المنسي وقته وما بعده قد يكون كل منهما معلوماً في الاقتضات والفوائد فالعكس في الحكم وهو الضم فقط وقد يكون المعلوم في الاقتضات أولها فقط وفي الفوائد آخرها فقط فالعكس فيهما معاً، وإنما ضم للآخر في الفوائد لأن أولها لم تجر فيه زكاة فلو ضم له كان فيه الزكاة قبل الحول بخلاف الدين؛ فإن الأصل فيه الزكاة لأنه مملوك وإنما منع منها وهو على المدين خوف عدم القبض. (و) ضم (الاقتضاء) الناقص عن النصاب (لمثله) في الاقتضاء وإن لم يماثله في القدر (مطلقاً) بقيت الاقتضات السابقة أو لا تخلل بينهما فائدة أو لا (و) ضمت =

٦١٩٨ - وبناء على هذا الشرط (شرط الحول) يجب أن يكون النصاب متوفراً في جميع الحول، فلو نقص في أثناء الحول، ولو ساعة واحدة<sup>(١)</sup>، استؤنف حول جديد، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ لظاهر أدلة اشتراط الحول السابقة<sup>(٣)</sup>.

= (الفائدة للمتأخر منه)؛ أي: من الاقتضاء لا للمتقدم منه المنفق قبل حصولها أو حولها.

(١) قال في المجموع (٧/٦، ٨): «يشترط لوجوب زكاتها أن يملكهما حولاً كاملاً بلا خلاف فلو ملك عشرين مثقالاً معظم السنة ثم نقصت ولو نقصاناً يسيراً ثم تمت بعد ساعة انقطع الحول الأول ولا زكاة حتى يمضي عليها حول كامل من حين تمت نصاباً وهذا لا خلاف فيه، نص عليه الشافعي رحمته الله واتفق عليه الأصحاب».

(٢) قال في المجموع (١٩/٦): «مذهبننا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه يشترط في المال الذي تجب الزكاة في عينه ويعتبر فيه الحول كالذهب والفضة والماشية وجود النصاب في جميع الحول فإن نقص النصاب في لحظة من الحول انقطع الحول فإن كمل بعد ذلك استؤنف الحول من حين يكمل النصاب وقال أبو حنيفة: المعتبر وجود النصاب في أول الحول وآخره ولا يضر نقصه بينهما حتى لو كان معه مائتا درهم فتلفت كلها في أثناء الحول إلا درهماً أو أربعين شاة فتلفت في أثناء الحول إلا شاة ثم ملك في آخر الحول تمام المائتين وتمام الأربعين وجبت زكاة الجميع والله أعلم».

وقال في مزيد النعمة لجمع أقوال الأئمة (ص ٢٠٨): «وإذا اشترى عرضاً للتجارة بدون النصاب اعتبر النصاب آخر الحول عند أبي حنيفة. وقال مالك والشافعي: يعتبر كمال النصاب في جميع الحول»، وينظر: نهاية المطلب (٣/٢٩٤)، التنبية (ص ٥٩)، المقنع مع شرحه (٦/٣٦٠، ٣٦١)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٣١، ٣٢)، بحث: التوقيت الحولي في الزكاة (منشور بمجلة المجمع الفقهي بمكة المكرمة: عدد ١٨، ص ١٢٢ - ١٢٧، وطبعته دار ابن الجوزي مستقلاً ص ٤٩ - ٥٥).

(٣) وفي قول عند الشافعية أنه يشترط أن يحول على المال لا على النصاب، قال في عمدة السالك وعدة الناسك (ص ١٠٦): «ويقوم مال التجارة آخر الحول بما اشتراه به إن اشتراه بنقد ولو بدون النصاب، فإن اشتراه بغير نقد قومه بنقد البلد، فإذا بلغ نصاباً زكاه، وإلا فلا حتى يحول عليه حول آخر، فيقوم ثانياً، وهكذا، ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط»، وعند الحنفية: يشترط النصاب في أول الحول وآخره =

٦١٩٩ - ويصدق الساعي صاحبَ المال في حلول الحول أو عدمه على ماله أو على بعضه، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لأنه أعلم بذلك من غيره، ولا يمكن معرفة ذلك غالباً إلا من قبله، ولأن الأصل عدم وجوب الزكاة، فلا تثبت إلا بيقين<sup>(٢)</sup>.

٦٢٠٠ - ويُستثنى من شرط الحول: الخارج من الأرض من الحبوب والثمار، فلا يشترط لوجوب الزكاة فيه أن يحول عليه الحول، بل يجب إخراج زكاة الحبوب والثمار عند الحصاد والجذاذ، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٣)</sup>؛ لما يأتي ذكره في باب زكاة الحبوب والثمار.

٦٢٠١ - وكذلك المعادن الظاهرة والمستخرجة من الأرض تخرج زكاتها عند استخراجها، وهذا قول الجمهور<sup>(٤)</sup>؛ قياساً على الحبوب والثمار.

٦٢٠٢ - كما يُستثنى من شرط الحول لوجوب الزكاة: نماء النصاب

---

= فقط، قال في المبسوط للسرخسي (١٧٢/٢): «وإذا كان النصاب كاملاً في أول الحول وآخره فالزكاة واجبة، وإن انتقص فيما بين ذلك وقتاً طويلاً ما لم ينقطع أصله من يده ومال السائمة والتجارة فيه سواء عندنا».

(١) الاستذكار (١٦٦/٣).

(٢) قال الهيثمي في تحفة المحتاج (٢٣٤/٣): «(فلو ادعى) المالك (النتاج بعد الحول) أو نحو البيع أثناءه أو غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالفه الساعي واحتمل قول كل (صدق) المالك؛ لأن الأصل عدم الوجوب مع أن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن (فإن اتهم) من الساعي مثلاً (حلف) ندباً فإن أبي ترك، ولا يحلف ساع، ولا مستحق».

(٣) قال ابن عبد البر في التمهيد (١٥٥/٢٠): «أما زكاة الزرع والثمار والحبوب فيجب أداؤها في حين الحصاد والجذاذ بعد الدوس والذري، وهو إجماع من العلماء، لا خلاف فيه إلا شذوذ».

(٤) قال في المغني (٢٤٣/٤): «تجب الزكاة فيه حين يتناوله ويكمل نصابه، ولا يعتبر له حول. وهذا قول مالك، والشافعي، وأصحاب الرأي»، وينظر: بحث التوقيت الحولي في الزكاة: منشور بمجلة المجمع الفقهي: (العدد ١٨، ص ١١٢).

من التناج، فإذا كان عند الإنسان مثلاً: أربعون شاة، فهذه بلغت النصاب فإذا حال عليها الحول وجب عليه إخراج شاة واحدة، فلو توالدت في خلال هذا الحول فبلغت مائة وواحدة وعشرين فيجب عليه أن يخرج شاتين، مع أن هذا التناج الذي ولد في خلال هذا العام لم يحل عليه الحول، فحولها حول أصلها، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت عن مالك بن أوس بن الحدثان أن سفيان بن عبد الله الثقفي كان على الطائف فقدم على عمر فقال له: يا أمير المؤمنين شكى إلينا أهل الشاء فقالوا: تعتدوا علينا بالبهيم ولا تأخذونه، قال: «فاعتد عليهم بالبهيم ولا تأخذ حتى يُعتد عليهم بالسخلة يريحها الراعي على يديه، وقل لهم: إنا ندع لكم الربى والوالدة وشاة اللحم والفحل، ونأخذ منكم العنوق<sup>(٢)</sup>، وسطة بيننا وبينكم»<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في معالم السنن (٣١/٢): «اتفق عامة أهل العلم في التناج أنه يعد مع الأمهات إذا كان الأصل نصاباً تاماً وكان الولاد قبل الحول ولا يستأنف له الحول، وذلك لأن التناج يتعذر تميزه وضبط أوائل أوقات كونه، فحمل على حكم الأصل، والولد يتبع الأم في عامة الأحكام»، وينظر: بداية المجتهد (٨٥/٥، ٨٦).

(٢) قال في المحكم والمحيط الأعظم (٤٣٠/٥): «العنوق: هي الإناث من أولاد المعز».

(٣) رواه أبو عبيد (١٠٤٣): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بِهِ. وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٦٨١٦) عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَفْيَانَ. وَرَوَاهُ ابْنُ زَنْجَوِيهِ (١٥٠٩): أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، أَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عَنْ بَشْرِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ سَفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَرَوَاهُ سَفْيَانَ بْنُ عَيْنِيَةَ فِي حَدِيثِهِ (٣٧)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٦٨٠٨) عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ بَشْرِ بْنِ عَاصِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَمْرًا. وَرَجَالَهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّ عَاصِمًا لَمْ يَدْرِكْ عَمْرًا. وَرَوَاهُ مَالِكُ (٢٦٥/١) عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدِ الدِّيَلِيِّ، عَنْ ابْنِ لَعْبُدِ اللَّهِ بْنِ سَفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ جَدِّهِ سَفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَوَاهُ ابْنُ زَنْجَوِيهِ (١٥٠٩): أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، أَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عَنْ بَشْرِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ سَفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: بَعَثَنِي عَمْرًا... وَرَجَالَهُ ثِقَاتٌ.

٦٢٠٣ - ويُحسب على المالك في الزكاة: الصغار التي تتغذى باللبن فتحسب تبعاً لأمهاتها<sup>(١)</sup>؛ لقول عمر السابق.

٦٢٠٤ - ويُستثنى كذلك من شرط الحول لوجوب الزكاة: الربح الذي يحصل في مال الإنسان الذي بلغ نصاباً، فما حصل في هذا المال من ربح في أثناء الحول وجب إخراج زكاته عند إخراج زكاة النصاب ولو لم يحل الحول على هذا الربح، فحوله حول أصله، وهذا قول جمهور أهل العلم<sup>(٢)</sup>، فمثلاً لو أن شخصاً اشترى أرضاً بمائة ألف وقبل تمام الحول

= ورواه عبد الرزاق (٦٨٠٦) عن الثوري، عن يونس بن خباب، ورواه ابن زنجويه (١٥١٠) ثنا هشام بن عبد الملك، أنا شعبة، عن الحكم، كلاهما عن الحسن بن مسلم بن يناق، أن عمر بن الخطاب. ورجاله محتج بهم، ومسلم تابعي صغير، وهو مكّي. وقال الدارقطني في (الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس ص ١٠٣) بعد ذكره رواية مالك: «خالفه الدراوردي رواه عن ثور بن زيد عن بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفي عن أبيه عن جده سفيان، وتابعه محمد بن إسحاق، ورواه عبيد الله بن عمر عن بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله عن أبيه عن جده». وينظر: التلخيص (٨١٨).

(١) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (١٧٨/٢): «(فلو تغذت) الصغار (باللبن فقط لم تجب) الزكاة (لعدم السوم) اختاره المجد، وقيل: تجب لوجوبها فيها تبعاً للأمهات»، وفي المسألة قول آخر سبقت الإشارة إليه، وينظر: في المجموع (٥/٣٧٤)، نيل الأوطار (١٥٩/٤)، الشرح الممتع (٣٨/٦).

(٢) قال في بدائع الصنائع (١٣/٢): «المستفاد في الحول لا يخلو إما إن كان من جنس الأصل، وإما إن كان من خلاف جنسه. فإن كان من خلاف جنسه كالإبل مع البقر والبقر مع الغنم فإنه لا يضم إلى نصاب الأصل بل يستأنف له الحول بلا خلاف وإن كان من جنسه فأما إن كان متفرعاً من الأصل أو حاصلًا بسببه كالولد والربح، وأما لم يكن متفرعاً من الأصل ولا حاصلًا بسببه كالمشترى والموروث والموهوب والموصى به؛ فإن كان متفرعاً من الأصل أو حاصلًا بسببه يضم إلى الأصل ويزكى بحول الأصل بالإجماع».

وقال ابن قدامة في الشرح الكبير بعد ذكره لهذه المسألة والمسألة التي بعدها (٦/٣٥٣): «لا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما حكى عن الحسن والتخعي...»، وقال القرافي =

أصبحت تساوي مائتي ألف وجب عليه إخراج زكاة مائتي ألف مع أن الربح لم يحل عليه الحول؛ لأن النماء تابع لأصله ومتولد منه<sup>(١)</sup>.

٦٢٠٥ - من باع نصاباً من السائمة بضعفها من جنسها وجبت زكاتها كاملة عند تمام حول الأصل الذي بيعت به<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزيادة من ربح هذا النصاب، فتلحق به كما في ربح التجارة.

٦٢٠٦ - من باع نصاباً من أي مال زكوي بمال زكوي أقل من النصاب من جنسه أو من غير جنسه، لم تجب فيه الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لفقد النصاب في بعض الحول.

٦٢٠٧ - نماء النصاب بعد تمام الحول لا يضم إلى الحول السابق، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>؛ لعدم الدليل على وجوب ضمه إليه.

= في الفروق (١٩٩/٢): «الفرق الثامن والمائة بين قاعدة الأرباح تضم إلى أصولها في الزكاة فيكون حول الأصل حول الربح ولا يشترط في الربح حول يخصه كان الأصل نصاباً أم لا عند مالك رحمته الله ووافقه أبو حنيفة رحمته الله إذا كان الأصل نصاباً ومنع الشافعي رحمته الله مطلقاً وبين قاعدة الفوائد التي لم يتقدم لها أصل»، وينظر: بداية المجتهد (٨٠/٥)، وللشافعية تفصيل في المسألة ينظر في المجموع (٥٨/٦ - ٦٢).

(١) ينظر: التعليق السابق.

(٢) قال في المغني (١٣٥/٤): «فصل: قال أحمد بن سعيد: سألت أحمد، عن الرجل يكون عنده غنم سائمة، فيبيعه بضعفها من الغنم، أيزكيها كلها، أم يعطي زكاة الأصل؟ قال: بل يزيها كلها، على حديث عمر في السخلة يروح بها الراعي؛ لأن نماءها معها. قلت: فإن كانت للتجارة؟ قال: يزيها كلها على حديث حماس».

(٣) قال في شرح مختصر خليل للخرشي (١٥٦/٢): «إن أبدل ماشية التجارة أو القنية بنوع مخالفها كإبل ببقر، أو غنم فإنه يستأنف عند ابن القاسم وروايته عن مالك ابن رشد قياساً على الماشية تشتري بالدرهم أو الدينار، وهذا كله حيث كان في البدل نصاب وإلا فلا زكاة عليه اتفاقاً، وقال التونسي: ينبغي إذا كان نصاباً فباعها بدون النصاب أن يضيف ذلك إلى ماله ويبي»، وينظر: المغني (١٣٦/٤).

(٤) قال في تحفة الفقهاء (٢٧٧/١): «أما المستفاد بعد الحول فلا يضم بالإجماع»، وقال في بدائع الصنائع (١٣/٢): «أما المستفاد بعد الحول فلا يضم إلى الأصل في حق الحول الماضي بلا خلاف».

٦٢٠٨ - أما ما يكتسبه المسلم في أثناء الحول أو يرثه أو يوهب له من أموال زكوية فلا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من وقت حصوله على هذا المال، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يمر عليه حول، وهو ليس فرعاً للنصاب السابق<sup>(٢)</sup>، فليس له أصل يلحق به فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ابن المنذر في الإشراف (٣/٥٤): «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا استفاد مالاً مما يعتبر له الحول ولا مال له سواه وكان نصاباً أو كان له مال من جنسه لا يبلغ نصاباً فبلغ بالمستفاد نصاباً انعقد عليه حول الزكاة من حينئذٍ، فإذا تم الحول وجبت عليه الزكاة»، وقال النووي في المجموع (٥/٣٦٥): «المال المستفاد في أثناء الحول بشراء أو هبة أو وقف أو نحوها مما استفاد لا من نفس المال لا يجمع إلى ما عنده في الحول بلا خلاف»، ولعل مراده: لا خلاف في المذهب، فإن الحنفية يرون أن المستفاد يلحق بحول ما يماثله عند مالكة. ينظر: اللباب في الجمع بين السنة والكتاب (١/٣٥٧)، تبيين الحقائق (١/٢٧٢)، مرقاة المفاتيح (٤/١٢٧٥)، بحث الدكتور محمد عثمان شبير مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٣٣٥، ٣٣٦).

(٢) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٢١): «المستفاد بغير الربح كالرجل يرث مالاً، أو يوهب له، أو المرأة تملك الصداق، وما أشبه ذلك، فهذا لا يضم إلى ما عنده من المال في الحول؛ لأنه مستقلّ وليس فرعاً له، ولكنه يضم في تكميل النصاب».

(٣) وقد روى عبد الرزاق (٧٠٣٦)، وأبو عبيد (١١٢٨) عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم، قال: «كان ابن مسعود يعطينا العطاء، ثم يأخذ زكاته» وسنده حسن. وقد تأوله أبو عبيد بأنه يأخذ منه زكاة الأموال الأخرى التي حال عليها الحول، لكن يرد هذا التأويل: ما رواه ابن زنجويه (١٦٣٢): أنا أبو نعيم، أنا زهير، عن أبي إسحاق، عن هبيرة قال: كان عبد الله يعطينا العطاء، فإذا أعطى شيئاً قال: بارك الله لك، أو بورك لك، ثم يقول: اجلس فعد ما أخذت، واتق الله، فإن نقص فاستوفه، وإن زاد فرده علينا وكان يأخذ صدقة أعطياتهم قبل أن يدفعها إليهم، من كل أربعمئة عشر، وكان لا يأخذ منها شيئاً حتى تبلغ مائتين فيأخذ خمسة. وسنده حسن. وروى أبو عبيد (١١٣٢): حدّثنا يزيد، عن هشام بن حسان، عن عكرمة، عن ابن عباس، في الرجل يستفيد المال قال: يزكيه يوم يستفيده. وسنده صحيح. وقد روى مالك (١/٢٤٦) عن ابن شهاب أن معاوية كان يفعل ذلك. وسنده ضعيف؛ لأن =

٦٢٠٩ - ولهذا؛ فإن الراتب الشهري أو التقاعد الشهري، وما يأخذه الإنسان من بيت مال المسلمين - أي: من الدولة - من عطاء أو مكافأة أو عادة سنوية، كالتي تسمى «المناخ»، ونحو ذلك، كل هذا لا تجب فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول وهو عند مالكة<sup>(١)</sup>.

٦٢١٠ - من وجد لديه نصاب معين فأبدله بغير جنسه في أثناء الحول، فباع مثلاً سائمة بدراهم، أو باع إبلاً ببقر، دون أن يقصد الفرار من الزكاة، فإن الحول ينقطع، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لأن هذا المال الجديد لا يأخذ حكم المال الأول؛ لاختلافهما.

٦٢١١ - ويُسْتثنى من ذلك: الأموال التي نصابها متحد، كالأوراق النقدية وعروض التجارة والذهب، فإن الأوراق والعروض إذا أبدل أحدهما بالآخر أو بذهب أو بالعكس في أثناء الحول فإن الحول يبدأ من وقت بدء حول المال الذي عنده أول الأمر؛ لأن كل واحد منهما يضم إلى الذهب

= ابن شهاب لم يدرك معاوية. قال الزرقاني في شرح الموطأ (١٤٢/٢) في شرح أثر معاوية: «قال ابن عبد البر: يريد أخذ زكاتها نفسها منها، لا أنه أخذ منها عن غيرها مما حال عليه الحول، قال: ولا أعلم من وافقه إلا ابن عباس... وهذا شذوذ لم يعرج عليه أحد من العلماء، ولا قال به أحد من أئمة الفتوى، وقال الباجي: قال ابن مسعود وابن عامر مثل قولهما، ثم انعقد الإجماع على خلافه»، وينظر: الاستذكار (١٣٤/٣).

(١) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم (١٠١/٤ - ١٠٧)، فتاوى اللجنة الدائمة (٢٨٠/٩، ٢٨٢، ٣٢١)، فتاوى وتنبيهات لشيخنا عبد العزيز بن باز، (ص٣٤٨)، ومجموع فتاويه (٣١٨/١٥)، وأركان الإسلام له (ص٢٢٦)، مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (٢٢/١٨، ١٧٤ - ١٨٠).

(٢) حكاها في بدائع الصنائع (١٥/٢) إجمالاً، وقال في المقنع والإنصاف (٦/٣٦٠، ٣٦١): «قوله: (أو باعه، أو أبدله بغير جنسه: انقطع الحول) هذا المذهب بشرطه، وعليه الأصحاب، وقال ابن تميم: وإن أبدله لا بمثله مما فيه الزكاة: انقطع على الأصح، قال في القواعد: وخرج أبو الخطاب في الانتصار رواية بالبناء في الإبدال من غير الجنس مطلقاً»، وينظر: كلام ابن قدامة الآتي.



في تكميل النصاب، وهذا مجمع عليه؛ لما سيأتي ذكره مفصلاً في باب زكاة العروض - إن شاء الله تعالى - .

٦٢١٢ - أما الفضة؛ فإنها إذا أبدلت بذهب أو بعروض تجارة أو بأوراق نقدية أو العكس، وكان ذلك كله لغير تجارة، فالصحيح أنه ينقطع الحول<sup>(١)</sup>، فلا يضم أحدهما إلى الآخر في تكميل الحول، وإنما يستأنف حولاً جديداً<sup>(٢)</sup>؛ لأنهما أجناس مختلفة، ونصابها مختلف، فلا يضم أحدهما إلى الآخر في الحول، كأجناس السائمة<sup>(٣)</sup>، وسيأتي بسط الكلام على هذه المسألة بشيء من التفصيل في باب زكاة الأثمان - إن شاء الله تعالى - .

٦٢١٣ - ويُسْتَنْفَى من المسألة السابقة: ما إذا أبدل الفضة بأحد

(١) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٦/٣٦١): «(فصل): ومتى باع النصاب في أثناء الحول أو أبدله بغير جنسه انقطع حول الزكاة واستأنف له حولاً لما ذكرنا من الحديث ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا أن يبدل ذهباً بفضة أو فضة بذهب؛ فإنه مبني على الرويتين في ضم أحدهما إلى الآخر».

(٢) ينظر كلام ابن بطال الآتي، وقال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٤٠): «المذهب: أن يبدال الذهب بالفضة لا يقطع الحول؛ لأنها في حكم الجنس الواحد، بدليل أن أحدهما يكمل بالآخر في النصاب. والصحيح: أن أحدهما لا يكمل بالآخر في النصاب، وأن الحول ينقطع؛ لأنها من جنسين، وأيضاً عروض التجارة تجب في قيمتها فلا ينقطع الحول إذا أبدل عروض التجارة بذهب أو فضة»، وكذلك إذا أبدل ذهباً أو فضة بعروض تجارة؛ لأن العروض تجب الزكاة في قيمتها لا في عينها، فكأنه أبدل دراهم بدراهم فالذهب والفضة والعروض تعتبر شيئاً واحداً، وكذا إذا أبدل ذهباً بفضة إذا قصد بهما التجارة، فيكونان كالجنس الواحد».

(٣) قال في بدائع الصنائع (٢/١٥): «لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهي العروض قبل تمام الحول لا يبطل حكم الحول سواء استبدل بجنسها أو بخلاف جنسها بلا خلاف؛ لأن وجوب الزكاة في أموال التجارة يتعلق بمعنى المال وهو المالية والقيمة فكان الحول منعقداً على المعنى وأنه قائم لم يفت بالاستبدال. وكذلك الدراهم والدنانير إذا باعها بجنسها أو بخلاف جنسها بأن باع الدراهم بالدراهم أو الدنانير بالدنانير أو الدنانير بالدراهم أو الدراهم بالدنانير».

الأجناس السابقة بقصد التجارة، فإن الحول لا ينقطع<sup>(١)</sup>؛ لأنها تصبح حينئذٍ عرض تجارة، فتأخذ حكمها<sup>(٢)</sup>.

٦٢١٤ - من استفاد مالاً من غير جنس ما عنده، كأن يستفيد غنماً وعنده بقر، لم يضم ما استفاد إلى ما عنده، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لاختلاف الجنسين.

٦٢١٥ - من باع سائمة إبل بسائمة غنم أو بقر، أو العكس، استأنف حولاً جديداً لما اشتراه، وهذا قول الجمهور<sup>(٤)</sup>؛ لأن النصاب مختلف، ولأن ما يؤخذ في زكاة كل منها مختلف عن الآخر.

٦٢١٦ - من باع نصاب سائمة إبل أو غنم أو بقر بنقد، أو العكس، فكأن الأقرب أن حول المال الثاني هو حول المال الأول<sup>(٥)</sup>؛ لأن النقد

(١) قال في فتح العزيز بشرح الوجيز (٤٨٩/٥): «إن كان صيرفياً اتخذ التصرف في النقدين متجراً ففيه وجهان..»

(أحدهما): لا ينقطع الحول كما في العروض لو بادل بعضها ببعض على قصد التجارة.

(وأصحهما) وهو الجديد على رواية القولين: أنه ينقطع»، وينظر: كلام شيخنا ابن عثيمين السابق.

(٢) قال في الفروع (٤٧٤/٣): «ولا ينقطع في أموال الصيارفة (و)؛ لثلاً يفضي إلى سقوطها فيما ينمو ووجوبها في غيره»، وينظر: الإنصاف (٣٦٢/٦).

(٣) قال في تحفة الفقهاء (٢٧٧/١): «أما المستفاد في الحول فإن كان من خلاف جنسه كالإبل مع الشاة ونحوها لا يضم بالإجماع».

(٤) شرح ابن بطال: كتاب الحيل، باب: الزكاة (٣١٥/٨).

(٥) قال ابن بطال: كتاب الحيل، باب: الزكاة (٣١٥/٨): «إن باع غنماً ببقر أو بإبل، فأكثر العلماء يقولون: يستأنف بما يأخذ حولاً كأنه قد باع دنانير بدراهم؛ لأن النصاب في البقر والإبل مخالف للغنم، وكذلك المأخوذ. ومن الناس من يقول: إذا ملك الماشية ستة أشهر، ثم باعها بدراهم زكى الدراهم لتمام ستة أشهر من يوم باعها. هذا قول أحمد بن حنبل وأهل الظاهر»، وينظر: رسالة: التوقيت الحولي في الزكاة (ص ٨٧ - ٨٩).

قيمة لجميع السلع، ولأنه يصح عند كثير من الفقهاء إخراج زكاة السائمة بالنقد.

٦٢١٧ - من استبدل نوعاً من الأموال التي تجب فيها الزكاة بجنسه، كأن يبيع ذهباً بذهب، أو يبيع إبلاً ببابل أو يبيع نوعاً من الغنم بمثله، أو بنوع آخر من الغنم، كمعز بضأن، فحول الثاني حول الأول<sup>(١)</sup>؛ لأنهما جنس واحد.

٦٢١٨ - من باع عروض تجارة، وشُرِّط الخيار للطرفين، أو شرط الخيار للبائع، ثم اختار من له الخيار إلغاء العقد، لم ينقطع الحول<sup>(٢)</sup>؛ لأن ملكية السلعة لم تنتقل عن البائع؛ لأن ملكية المبيع في مثل هذا الخيار للبائع.

٦٢١٩ - وإن كان الخيار للمشتري وحده، فالصحيح أن ملكية المبيع مدة الخيار للبائع<sup>(٣)</sup>؛ لأن البيع لم يتم بعد، وعليه؛ فإذا اختار المشتري

(١) قال في المقدمات الممهدة (٣٢٩/١): «فصل: في تحويل الماشية بعضها في بعض الأموال التي تجب الزكاة في أعيانها بمرور الحول عليها صنفان: عين، وماشية. فأما العين وهو الذهب والورق فالحكم فيه إذا حوّل بعضه في بعض أن يزكى الثاني على حول الأول باع ذهباً بذهب أو ورقاً بورق أو ذهباً بورق أو ورقاً بذهب؛ لأنه كله صنف واحد. وأما الماشية فإنها ثلاثة أصناف: إبل، وبقر، وغنم. فإن باع إبلاً ببابل أو بقرراً ببقر أو غنماً بغنم زكى الثاني على حول الأول ولا خلاف في ذلك أعلمه»، وينظر: شرح ابن بطال: كتاب الحيل، باب: الزكاة (٣١٥/٨).

(٢) قال في مغني المحتاج (٧٨/٢): «لو باع النصاب بشرط الخيار، فإن كان الملك للبائع بأن كان الخيار له، أو موقوفاً بأن كان الخيار لهما ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجدد الملك وإن كان الخيار للمشتري، فإن فسخ استأنف البائع الحول، وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد، ولو مات المالك أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت، وملك المرتد وزكاته وحوله موقوفات، فإن عاد إلى الإسلام تبيّن بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله، وإلا فلا».

(٣) قال في مختصر خليل وشرحه التاج والإكليل (٣٢٣/٦): «(والملك للبائع) ابن عرفة: ظاهر المذهب ونص اللخمي والباجي وابن رشد أن المبيع مدة الخيار ملك لبائعه فالإمضاء نقل».

إلغاء البيع، لم يقطع الحول؛ لأن ملكية المبيع لم تنتقل، كما سبق<sup>(١)</sup>.  
 ٦٢٢٠ - تجب الزكاة في كل الأموال الزكوية في كل عام، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(٢)</sup>، حتى الخارج من الأرض إذا أمسكه مالكة للتجارة وجبت الزكاة فيه في كل عام، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٣)</sup>؛ لأن ظاهر ما ثبت عن بعض الخلفاء الراشدين أنهم كانوا يرسلون السعاة في كل عام<sup>(٤)</sup>، ولما ثبت عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: في كل مال يدار في عبيد أو دواب أو طعام الزكاة كل عام<sup>(٥)</sup>.

(١) وفي المسألة قول آخر مرجوح سبق ذكره في كلام صاحب مغني المحتاج السابق.

(٢) قال الإمام الشافعي كما في تفسيره (٢/٩٥٠): «أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، قال: لم يبلغنا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أخذوا الصدقة مثناة، ولكن كانا يبعثان عليها في الخصب والجذب، والسمن والعجف، ولا يُضمنانها أهلها، ولا يؤخرانها عن كل عام؛ لأن أخذها في كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(٣) قال في الأم (٢/١٨): «وهذا مما لا اختلاف فيه علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست مما تخرج الأرض»، وقال في الاستذكار (٣/١٧١) بعد ذكره لقول عطاء والشعبي بعدم وجوب زكاة العروض ما دامت لم تبع، وأنها إنما تزكى سنة واحدة عند بيعها: «لا أعلم أحداً قال بقول الشعبي وعطاء في غير المدير إلا مالكا رضي الله عنه، وأما طاوس فقد اختلف عنه في ذلك فروي عنه ما ذكرنا، وروي عنه إيجاب الزكاة في عروض التجارة كل عام بالتقويم كسائر العلماء»، وينظر: مصنف عبد الرزاق (٧٠٩٣ - ٧١٠٥).

(٤) ومن ذلك: ما رواه أبو عبيد (٩٨١)، وابن زنجويه (٢٢٣٢) بإسناد حسن عن عمر من إرسال السعاة، وعدم إرسالهم عام الرمادة، فظاهره أنه كان يرسلهم في كل عام، وينظر: كلام الإمام الشافعي السابق، وينظر: ما يأتي عند ذكر أدلة عروض التجارة.

(٥) رواه عبد الرزاق (٧١٠٣)، ومن طريقه ابن عبد البر في الاستذكار (٣/١٧٢) عن ابن جريج، ورواه ابن زنجويه (١٦٩٠)، والطحاوي في أحكام القرآن (٥٦٤) من طريق ابن المبارك، كلاهما عن موسى بن عقبة عن نافع. وسنده صحيح. قال ابن عبد البر في الاستذكار (٣/١٧٢): «ما كان ابن عمر ليقول مثل هذا من رأيه لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي والله أعلم ولولا أن ذلك عنده سنة مسنونة ما قاله».

٦٢٢١ - والقول بأن الزكاة لا تجب في عروض التجارة إلا عند بيعها فتزكى سنة واحدة فقط<sup>(١)</sup>، قول ضعيف جداً، ولا وجه له، ولا مستند له<sup>(٢)</sup>، بل هو مخالف للأدلة التي مرت في المسألة الماضية<sup>(٣)</sup>، ومخالف

(١) وهذا قول عطاء والشعبي، وقال به الإمام مالك في رواية عنه، حيث قال في الموطأ (١/٢٥٥): «إن لم يبع ذلك العرض سنين، لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة، وإن طال زمانه. فإذا باعه، فليس فيه إلا زكاة واحدة»، وقال في التمهيد (١٧/١٢٧): «وقال مالك: إن كان ممن يبيع العرض بالعرض فلا زكاة فيه حتى ينض ماله وإن كان يبيع بالعين والعرض، فإنه يزكي، قال: وإن لم يكن ممن يدير التجارات فاشتري سلعة بعينها فبارت عليه فمضت أحوال فلا زكاة عليه فإذا باع زكى زكاة واحدة، قال: وأما المدير الذي يكثر خروج ما ابتاع عنه ويقبل بواره وكساده ويبيع بالنقد والدين فإنه يقوم ما عنده من السلع ويحصى ما عنده من العين وما له من الدين في ملاً وثقة مما لا يتعذر عليه أخذه ويقوم عروضه يفعل ذلك في كل عام إذا نض له شيء من العين ليزكيها مع ما نض له من العين وسواء نض له نصاب أم لا».

(٢) قال الإمام الطحاوي في أحكام القرآن (١/٢٨٢): «ولا نعلم قائلاً من الصحابة قال بالقول الذي حكيناه عن مالك في هذا الباب، ولا نحفظه عن أحد من التابعين، ولم نجد له أصلاً على أنه لو كان له أصل كأصل القول الذي حكيناه عن أبي حنيفة، وسفيان، وقد قال به من الصحابة مثل من قال منهم مثل ما قاله أبو حنيفة، وسفيان في ذلك، لكان النظر يوجب ما ذهب إليه أبو حنيفة، وسفيان في ذلك، وذلك إنا رأينا العروض التي للتجارات لا تخلو من أحد وجهين: إما أن تكون من حكم الأموال العين التي تجب فيه الزكوات، فتجب فيها الزكاة في كل عام كما تجب في الأموال العين أو تكون في حكم العقار والعروض التي لغير التجارة فلا تجب فيها الزكاة على حال، فإذا باعها صاحبها استقبل بثمنها حولاً كما يستقبل من العروض التي لغير التجارة إذا باعها فلما أجمعوا على أنه يزكي منها إذا باعها، أو إذا باع بعضها وصار ثمن ما باع من ذلك عيناً في يده دل ذلك على أنها من أموال الزكوات، وإذا كانت من أموال الزكوات وجبت الزكاة فيها كل عام».

(٣) قال العلامة محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة (١/٤٧٣): «ما في الأرض حيلة في ترك الزكاة مثل هذه إن كان كما قال أهل المدينة: يكون المال الكثير فيشتري به التجارات من العروض التي إذا تربص بها الرجل إن زاد في ثمنها فهو يزيد سنة سنة في يده لتربصه وليس عليه فيه زكاة وليس هذا بشيء، ولكن عليه فيه الزكاة فإن =

لقول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>، وإيجاب الزكاة عن سنة واحدة دون بقية السنوات لا يعرف في الشرع<sup>(٢)</sup>.

٦٢٢٢ - وكذلك: قول من قال: إن العروض لا تزكى إلا إذا بيعت بنقد، أما إذا بيعت بعروض، فلا زكاة فيها، هو قول ضعيف؛ لأنه لا دليل له، وهو مخالف لجميع أدلة عروض التجارة<sup>(٣)</sup>.

= شاء أدى ربع عشر ذلك الشيء بعينه لكل سنة تأتي عليه وإن شاء أدى قيمة ذلك دراهم أو دنانير وإن شاء باع بعضه فأدى زكاة ذلك، فإذا كان يقدر على أن يفعل واحدة من هذه الخصال فكيف بطلت عنه الزكاة وهذا مال في يده لم يعطه إياه إنسان».

(١) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٥٢٣): «الذي عندنا في ذلك ما يقول سفيان وأهل العراق أنه ليس بين ما ينض وما لا ينض فرق. على ذلك تواترت الأحاديث كلها عمن ذكرنا من الصحابة والتابعين، وإنما أجمعوا [على] ضم ما في يديه من مال التجارة إلى سائر ماله النقد، فإذا بلغ ذلك ما تجب في مثله زكاة زكاه، وما علمنا أحداً فرق ما بين الناض وغيره في الزكاة قبل مالك».

(٢) فهو يشبه قول من قال بأن زكاة الدين لا تجب إلا سنة واحدة، قال ابن رشد في بداية المجتهد الجملة الرابعة: وقت الزكاة ٨٣/٥): «وأما من قال: الزكاة فيه لحول واحد وإن أقام أحوالاً، فلا أعرف له مستنداً في وقتي هذا؛ لأنه لا يخلو ما دام ديناً أن يقول: إن فيه زكاة أو لا يقول ذلك، فإن لم يكن فيه زكاة فلا كلام بل يستأنف به، وإن كان فيه زكاة فلا يخلو أن يشترط فيها الحول أو لا يشترط ذلك، فإن اشترطنا وجب أن يعتبر عدد الأحوال إلا أن يقول كلما انقضى حول فلم يتمكن من أدائه سقط عنه ذلك الحق اللازم في ذلك الحول، فإن الزكاة وجبت بشرطين: حضور عين المال، وحلول الحول، فلم يبق إلا حق العام الأخير، وهذا يشبهه مالك بالعروض التي للتجارة، فإنها لا تجب عنده فيها زكاة إلا إذا باعها وإن أقامت عنده أحوالاً كثيرة».

(٣) قال في الاستذكار (٣/١٦٨): «وقد اختلف أصحاب مالك في المدير المذكور لا ينض له في حوله شيء من الذهب ولا من الورق، فقال ابن القاسم: إن نض له في عامه ولو درهم واحد فما فوقه قَوْم عروضه كلها وأخرج الزكاة، وإن لم ينض له شيء وإنما باع عامه كله العروض بالعروض لم يلزمه تقويم ولم تجب عليه لذلك زكاة، ورواه عن مالك وهو معنى ما ذكره ابن عبد الحكم عنه ورواه ابن وهب عن مالك بمعنى ما رواه ابن القاسم، وذكر مطرف وابن الماجشون عن مالك أنه قال: على المدير أن يقَوْم عروضه في رأس الحول ويخرج زكاة ذلك نض له في عامه شيء =

٦٢٢٣ - لا يشترط لوجوب الزكاة تمكن المالك من الأداء، فإذا وجبت الزكاة لتوفر شروطها السابقة ثبتت في ذمة المالك<sup>(١)</sup>؛ لعدم الدليل القوي على اشتراط هذا الشرط، ولعدم الدليل على تعلق الزكاة بعين المال<sup>(٢)</sup>، والصحيح أنها تتعلق بذمة المالك، والمال هو سبب الوجوب، وتتعلق به الزكاة تعلق استيفاء فقط<sup>(٣)</sup>؛ لأنها لو كانت تتعلق بالمال تعلقاً

= أم لم ينض، قال أبو عمر: هذا هو القياس ولا أعلم أصلاً يعضد قول من قال: لا يعدل التاجر عروضه حتى ينض له شيء من الورق أو الذهب أو حتى ينض له نصاب، كما قال نافع: لأن العروض المشتراة بالورق والذهب للتجارة لو لم تقم مقامها لوضعها فيها للتجارة ما وجبت فيها زكاة أبداً لأن الزكاة لا تجب فيها لعينها إذا كانت لغير التجارة بإجماع علماء الأمة وإنما وجب تقويمها عندهم للمتاجر بها لأنها كالعين الموضوعية فيها التجارة وإذا كانت كذلك فلا معنى لمراعاة ما نض من العين قليلاً كان أو كثيراً ولو كانت جنساً آخر ما وجبت فيها زكاة من أجل غيرها وإنما صارت كالعين لأن النماء لا يطلب بالعين إلا هكذا، وهو قول جماعة الفقهاء بالعراق والحجاز.

(١) قال الحافظ ابن رجب في القواعد (ص ٢٦):

«القاعدة التاسعة عشر: إمكان الأداء ليس بشرط في استقرار الواجبات بالشرع في الذمة على ظاهر المذهب».

وقال ابن اللحام في القواعد والفوائد الأصولية (ص ١٠٥): «القاعدة (١٤): يستقر الوجوب في العبادة الموسعة بمجرد دخول الوقت ولا يشترط إمكان الأداء على الصحيح من المذهب».

(٢) فلم يرد حديث واحد صريح - حسب علمي - يوجب إخراج الزكاة من عين المال الزكوي، بل ظاهر إطلاق أحاديث الزكاة يفيد أنها تخرج من عين المال أو من غيره، وقد حكى الباجي في المنتقى: أول باب في إخراج زكاة المال من غيره (٢/ ٩٣)، وابن حزم في مراتب الإجماع (ص ٣٧) الإجماع على جواز إخراج زكاة المال من غيره إذا كان من جنسه، واحتج الباجي بما ورد عن أبي بكر من أخذه زكاة أموال بعض رعيته من عطائهم، وسيأتي نقل كلام ابن حزم قريباً.

(٣) قال ابن رجب في القواعد: القاعدة ٨٥ (ص ١٩٥): «ظاهر كلام أبي الخطاب وصاحب المحرر في شرح الهداية أنا إذا قلنا: الزكاة في الذمة فيتعلق بالعين تعلق استيفاء محض كتعلق الديون بالتركة وهو اختيار الشيخ تقي الدين شيخ الإسلام ابن تيمية وهو حسن»، وينظر في هذه المسألة أيضاً: تفسير الرازي: تفسير الآية (١٠٤) =

كاملاً لما صح إخراج الزكاة من غيره<sup>(١)</sup>، وبديل وجوبها في الدين المقسط قبل حلوله وفي المال الغائب الذي يقدر صاحبه على الاستفادة منه<sup>(٢)</sup>.

ومن أقوى الأدلة على وجوبها في المال الغائب وعلى أن زكاة المال تؤخذ من غيره: ما ثبت عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار ثم حسبها شاهداً وشاهداً وغائبها، ثم أخذ من شاهد المال عن الشاهد والغائب، وما ثبت عن قدامة بن مظهر رضي الله عنه أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يأخذ من عطائه زكاة ماله<sup>(٣)</sup>.

= من التوبة (١٦/١٣٥)، اللباب في علوم الكتاب (١٠/١٩٥)، البيان (١٥٩، ١٦٠)، المجموع (٥/٣٣٣ - ٣٣٥)، زاد المستقنع مع الشرح الممتع: شروط وجوب الزكاة (٤٢/٦ - ٤٦)، وزكاة الحبوب (٨٠ - ٨٣)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للدكتور سليمان التركي (٣/٥١٤ - ٥١٧)، مسائل الزكاة المعاصرة (ص٥٦ - ٥٨). وينظر: ما سبق في آخر باب حكم الزكاة عند الكلام على من لم يخرج الزكاة عاماً أو أعواماً، وينظر: ما يأتي في باب: إخراج الزكاة عند الكلام على تلف المال بعد وجوب الزكاة وقبل إخراجها.

(١) قال في مراتب الإجماع (ص٣٧): «اتفقوا على أن من أعطى زكاة ماله أي مال كان من غير عين المال المزكى، لكن من استقرض أو من شيء ابتاعه بمال له آخر أو من شيء وهب له أو بأي وجه جائز ملكه؛ فإن ذلك جائز وأنه لا يجبر أن يعطي من عين المال المزكى».

(٢) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (١/٢٦٦): «مسألة: عند الشافعي وأحمد الزكاة تجب في عين المال، ويستحق الفقراء أجزاء منه في قوله الجديد، وهو قول مالك. وفي قوله القديم: تجب في الذمة، ويكون المال مرتهاً بها. وعند أبي حنيفة: يتعلق بعين المال إلا أنه لا يستحق الفقراء جزءاً من المال، ولكنها تتعلق تعلق أرش الجنانية في رقبة العبد، ولا يزول ملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحقين، وهي إحدى الروايتين عن أحمد».

(٣) ستأتي هذه الآثار في باب: جباية الحاكم للزكاة وتوزيعه لها:

الفصل الثالث: أخذ الإمام زكاة الأموال الباطنة، - إن شاء الله تعالى -، في المسألة (٧٢٥٥). وقال الزركشي في شرح مختصر الخرقى (٢/٤٦٥، ٤٦٦): =



٦٢٢٤ - الحبوب والثمار إذا تلفت بعد الوجوب، وكذا الثمار إذا تلفت قبل وضعها في مكان التجفيف، لم تجب فيها الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك هو وقت استقرار الوجوب، ولما يأتي في باب زكاة الحبوب والثمار - إن شاء الله تعالى - .

### الفصل الخامس

#### الحكم عند تخلف شرط من شروط وجوبها

٦٢٢٥ - إذا لم تتحقق جميع شروط وجوب الزكاة التي تتعلق بالمالك والتي تتعلق بالمال لم تجب الزكاة؛ لأن عدم توفر كل شرط منها يعد مانعاً من موانع وجوب الزكاة<sup>(٢)</sup>.

= «قال: ومن رهن ماشية فحال عليها الحول أدى منها إذا لم [يكن] له مال يؤدي عنها، والباقي رهن. (ش): قد دل كلام الخرقى رحمته الله على أحكام: (أحدها): أن الزكاة تجب في العين المرهونة، وهو واضح؛ لأن الملك فيها تام.

(الثاني): أنه إذا كان معه ما يؤدي منه الزكاة غير الرهن لزمه الإخراج، إذ الزكاة بمنزلة مؤونة الرهن، [ومؤونة الرهن] على الراهن، ولا يجوز له الإخراج من الرهن، لتعلق حق المرتهن به.

(الثالث): إذا لم يكن له ما يؤدي منه الزكاة غير الرهن، فإنه يخرج منه، بناء على ما تقدم من أن تعلق الزكاة بالنصاب، كتعلق الجناية بالعبد المجني، وحق الجناية مقدم على حق المرتهن، فكذلك حق الزكاة، وهذا واضح على القول بتعلق الزكاة بالنصاب، أما على القول بتعلقها بالذمة ففيه نظر؛ لأن حق الراهن يتعلق بالرهن والذمة، وحق الفقراء - والحال هذه - لا يتعلق إلا بالذمة، وما له تعلق بالعين، أكد مما لا تعلق له بها».

(١) قال ابن اللحام في القواعد والفوائد الأصولية (القاعدة ١٩، ص ١٠٦): «إن تلف النصاب بعد الحول قبل التمكن من الأداء فالمذهب المشهور أن الزكاة لا تسقط بذلك إلا زكاة الزرع والثمار إذا تلفت بجائحة قبل القطع فتسقط زكاتها اتفاقاً؛ لانتفاء التمكن من الانتفاع بها. وخرج ابن عقيل وجهاً بوجوب زكاتها أيضاً وهو ضعيف مخالف للإجماع الذي حكاه ابن المنذر وغيره».

(٢) قال في الإنصاف (٦/٣٩٣): «هل السوم شرط، أو عدم السوم مانع؟ فيه =

٦٢٢٦ - وعليه؛ فإنه إذا تخلف شرط واحد من شروط وجوبها، سواء كان هذا الشرط يتعلق بالمالك أو يتعلق بالمال، فإنه لا تجب الزكاة في هذا المال؛ لما ذكر في المسألة السابقة.



= وجهان، وأطلقها في الفروع، وابن تميم. والرعاية الكبرى، والفائق، فعلى الأول: لا يصح التعجيل قبل الشروع، ويصح على الثاني، قلت: قطع المصنف في المغني والشارح وغيرهما بأن السوم شرط، قلت: منع ابن نصر الله في حواشي الفروع من تحقق هذا الخلاف، وقال: كل ما كان وجوده شرطاً كان عدمه مانعاً، كما أن كل مانع فعدمه شرط، ولم يفرق أحد بينهما بل نصوا على أن المانع عكس الشرط، وأطال الكلام على ذلك»، وينظر: الفروع (٥/٤).

## باب

## من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٢٢٧ - يحتوي هذا الباب على ذكر من تجب عليه الزكاة، وذكر من لا تجب عليه الزكاة.

## الفصل الثاني

## من تجب عليه الزكاة

٦٢٢٨ - تجب الزكاة على كل مسلم حر ملك نصاباً ملكاً تاماً، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(١)</sup>، على تفصيل في ذلك يأتي في مسائل الزكاة الآتية؛ لعموم النصوص الواردة في إيجاب الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٦٢٢٩ - تجب الزكاة في مال الصغير والمجنون، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛

(١) قال في بداية المجتهد (٩/٥): «وأما على من تجب فإنهم اتفقوا أنها على كل مسلم حر بالغ عاقل مالك النصاب ملكاً تاماً»، وقال في رحمة الأمة (ص ٧١): «وأجمعوا على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل».

(٢) قال الأسيوطي الشافعي في جواهر العقود (٣٩٣/١): «أجمعوا على أن الزكاة في كل جنس من هذه الأجناس تجب بكمال النصاب واستقرار الملك وكمال الحول وكون المالك حرّاً مسلماً».

(٣) قال في بداية المجتهد (٩/٥، ١٠): «واختلفوا في وجوبها على اليتيم والمجنون والعبيد وأهل الذمة والناقص الملك مثل الذي عليه دين أو له الدين، ومثل =

لعموم النصوص الواردة في إيجاب الزكاة<sup>(١)</sup>، ولما سبق ذكره في باب تعريف الزكاة وبيان حكمها، عند الكلام على حكم الزكاة في حق القاصرين<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثالث

#### من لا تجب عليه الزكاة

٦٢٣٠ - لا تجب الزكاة على كافر<sup>(٣)</sup>، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(٤)</sup>، لقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ

= المال المحبس الأصل. فأما الصغار: فإن قوماً قالوا: تجب الزكاة في أموالهم، وبه قال علي وابن عمر وجابر وعائشة من الصحابة، ومالك والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وغيرهم من فقهاء الأمصار. وقال قوم: ليس في مال اليتيم صدقة أصلاً، وبه قال النخعي والحسن وسعيد بن جبير من التابعين. وفرق قوم بين ما تخرج الأرض وبين ما لا تخرجه فقالوا: عليه الزكاة فيما تخرجه الأرض، وليس عليه زكاة فيما عدا ذلك من الماشية والناض والعروض وغير ذلك، وهو أبو حنيفة وأصحابه. وفرق آخرون بين الناض فقالوا: عليه الزكاة إلا في الناض»، وينظر: المغني (٦٩/٤).

(١) قال الأسيوطي الشافعي في جواهر العقود (٣٩٣/١): «اختلفوا هل يشترط البلوغ والعقل؟ فقال مالك والشافعي وأحمد: لا يشترط البلوغ ولا العقل بل الزكاة واجبة في مال الصبي والمجنون، وقال أبو حنيفة: يشترط ذلك ولا يجب عنده زكاة في مال الصبي ولا المجنون».

(٢) في الفصل الخامس: حكم الزكاة في أموال القاصرين، في المسألة (٦٠٦٧).

(٣) أي: لا تجب عليه وجوب أداء، ولا تقبل منه لو دفعها؛ لأنها قرينة وطاعة، والكافر ليس من أهل القرب، ولكنها تجب عليه وجوب خطاب، فإذا لم يسلم ويؤدها عوقب عليها في الآخرة، قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ﴿٤١﴾ قَالُوا لَوْ نَدَّكَ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٢﴾ وَلَوْ نَدَّكَ نَطُومُ الْمَسْكِينِ ﴿٤٣﴾ وَكُنَّا نَحْوُكَ مِنَ الْفَاحِشِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَكْذِبُ بِيَوْمِ النَّبِيِّينَ ﴿٤٥﴾﴾ [المدثر: ٤٢ - ٤٦].

(٤) حكى الإجماع على أن الزكاة لا تؤخذ منهم في مراتب الإجماع (ص ٤٤)، والمغني (٦٩/٤)، والمجموع (٣٢٨/٥)، والقوانين الفقهية (ص ٦٧)، والمبدع (٢/٢٩٢)، وحاشية الروض المربع لابن قاسم (١٦٦/٣)، وقال في التمهيد (١٣١/٢): «أجمع العلماء على أن لا زكاة على أهل الكتاب ولا المجوس في شيء من مواشيهم =

كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿ [التوبة: ٥٤]؛ ولأنه ليس ممن تطهرهم الزكاة.

٦٢٣١ - والكافر الذمي - وهو الذي يستوطن بلاد المسلمين - يجب عليه أن يدفع الجزية للمسلمين، لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾ [التوبة: ٢٩].

٦٢٣٢ - كما يجب أن يدفع التاجر الذمي والمستأمن عشر تجارته إذا اتجر بها إلى بلد من بلاد المسلمين<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت عن عمر بن الخطاب أنه أمر بتعشير أموال تجار أهل الذمة إذا مروا بها على العاشر<sup>(٢)</sup>.

٦٢٣٣ - لا تجب الزكاة على العبد المملوك<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا يملك مالاً، بل هو وما معه من المال ملك لسيده، فإذا كان لدى العبد مال زكوي وجب على سيده إخراج زكاته؛ لأن هذا السيد هو المالك لهذا المال.



= ولا زرعهم ولا ثمارهم إلا أن من العلماء من رأى تضعيف الصدقة على بني تغلب دون جزية وهو فعل عمر بن الخطاب فيما رواه أهل الكوفة، وممن ذهب إلى تضعيف الصدقة على بني تغلب دون جزية الثوري وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم وأحمد بن حنبل قالوا: يؤخذ منهم من كل ما يؤخذ من المسلم مثلاً ما يؤخذ من المسلم حتى في الركاز يؤخذ منهم خمسان وما يؤخذ من المسلم فيه العشر أخذ منهم عشرين وما أخذ من المسلم فيه ربع العشر أخذ منهم نصف العشر ويجري ذلك على أموالهم ونسائهم ورجالهم.

(١) القوانين الفقهية (ص ٦٧).

(٢) ينظر: ما يأتي في باب: جباية الحاكم للزكاة وتوزيعه لها: الفصل الثالث: أخذ الإمام زكاة الأموال الباطنة، في المسألة (٧٢٥٦).

(٣) قال في المغني (٤/٦٩): «مسألة: قال: (والصدقة لا تجب إلا على أحرار المسلمين) وفي بعض النسخ: (إلا على الأحرار المسلمين) ومعناها واحد، وهو أن الزكاة لا تجب إلا على حر مسلم تام الملك، وهو قول أكثر أهل العلم، ولا نعلم فيه خلافاً إلا عن عطاء وأبي ثور فإنهما قالوا: على العبد زكاة ماله».

## باب

## الأموال التي لا زكاة فيها

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٢٣٤ - يحتوي هذا الباب على ما لا تجب فيه الزكاة لأنه أعد للاستعمال، وما لا زكاة فيه لعدم تصرف مالكة فيه، وما لا زكاة فيه لأنه أعد للزينة، وما لا زكاة فيه لكونه أعد للتأجير، والحيوانات التي لا زكاة فيها، والأموال التي لا زكاة فيها لعدم الملك التام لها، والأموال التي لا زكاة فيها لعدم المالك لها، وما لا زكاة فيه من الزروع والثمار ونحوها، والأموال الأخرى التي لا زكاة فيها.

## الفصل الثاني

## ما لا تجب فيه الزكاة لأنه أعد للاستعمال

٦٢٣٥ - هناك أموال من عقارات وأراضي وآلات وغيرها لا تجب فيها الزكاة لكونها مما أعد لحاجة مالكة الخاصة، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «ليس على

(١) حكي في المحلى (٤/١٣)، والتمهيد (١٧/١٢٩)، والمنتقى شرح الموطأ (٢/١٢١)، وكفاية الطالب الرباني (١/٦٠٦) الاتفاق على ذلك، وقال في التمهيد (١٧/١٢٥) عند ذكره لحديث: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»: «وفي هذا الحديث من الفقه أن الخيل لا زكاة فيها وأن العبيد لا زكاة فيهم وجرى عند العلماء مجرى العبيد والخيل الثياب والفرش والأواني والجواهر وسائر العروض والدور =

المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه» متفق عليه<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن شبيل بن عوف - وكان أدرك الجاهلية - قال: أمر عمر بن الخطاب الناس بالصدقة، فقال الناس: يا أمير المؤمنين خيل لنا، ورقيق أفرض علينا عشرة عشرة فقال: «أما أنا فلا أفرض ذلك عليكم»<sup>(٢)</sup>.

ولما ثبت عن حارثة بن مضرب، قال: حججت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأتاه أشرف من أشرف أهل الشام، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنا قد أصبنا دواب وأموالاً، فخذ من أموالنا صدقة تطهرنا بها، وتكون لنا زكاة. فقال: هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبلي، ولكن انتظروا حتى أسأل المسلمين<sup>(٣)</sup>، فسأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيهم علي بن أبي

= وكل ما يقتنى من غير العين والحراث والماشية وهذا عند العلماء ما لم يرد بذلك أو بشيء منه تجارة»، وقال النووي في شرح مسلم (٥٥/٧): «قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة» هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها وأنه لا زكاة في الخيل والرقيق إذا لم تكن للتجارة، وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف إلا أن أبا حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان ونفراً أوجبوا في الخيل إذا كانت إناثاً أو ذكوراً وإناثاً في كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وليس لهم حجة في ذلك وهذا الحديث صريح في الرد عليهم»، وينظر: بدائع الصنائع (٣٤/٢).

(١) صحيح البخاري (١٤٦٤)، وصحيح مسلم (٩٨٢)، وله شواهد تنظر في البلوغ مع التبيان (٦٠١، ٦٠٥).

(٢) رواه ابن أبي شيبه (١٠٢٣٩): حدَّثنا عبد الرحيم بن سليمان، وابن سعد في ترجمة شبيل (١٥٢/٦): أخبرنا يعلى بن عبيد، كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد، عن شبيل به. وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيحين، عدا شبيل، وهو مخضرم ثقة، وزاد ابن سعد: ثم أمر لأرقائنا بجريين جريين. وسيأتي أثر آخر عن عمر وعلي عند الكلام على ما لا زكاة فيه من الحيوان، يؤيد هذا الأثر.

(٣) قال في الاستذكار (٢٣٧/٣) بعد ذكره أثر سليمان بن يسار الآتي عن أبي عبيدة وعمر: «ففي إباء إياه أبي عبيدة وعمر في الأخذ من أهل الشام ما ذكروا عن رقيقهم وخيلهم دلالة واضحة أنه لا زكاة في الرقيق ولا في الخيل ولو كانت الزكاة واجبة في ذلك ما امتنعا من أخذ ما أوجب الله عليهم أخذه لأهله ووضعه فيهم، فلما =

طالب عليه السلام فقالوا: حسن، وعلي عليه السلام ساكت لم يتكلم معهم. فقال: ما لك يا أبا الحسن لا تتكلم؟ قال: قد أشاروا عليك، ولا بأس بما قالوا، إن لم يكن أمراً واجباً ولا جزية راتبة يؤخذون بها. قال: «فأخذ من كل عبد عشرة، ومن كل فرس عشرة، ومن كل هجين ثمانية<sup>(١)</sup>، ومن كل برذون أو بغل، خمسة دراهم في السنة، ورزقهم كل شهر: للفرس عشرة دراهم، والهجين ثمانية، والبغل خمسة خمسة، والمملوك جريين كل شهر<sup>(٢)</sup>».

= ألحوا على أبي عبيدة في ذلك وألح أبو عبيدة على عمر استشار الناس في أمرها فرأى أن أخذها منهم عمل صالح له ولهم على ما شرط أن يردّها عليهم؛ يعني: على فقرائهم»، وقال في المنتقى شرح الموطأ (١٧٢/٢) بعد ذكره لهذا الأثر: «يريد أن هذا تطوع منهم ومن تطوع بشيء أخذ منه سواء كان مما تجب فيه الصدقة أو من غيره، وقوله: واردها عليهم يريد على فقرائهم وقوله: وارزق رقيقهم يحتمل أن يريد به أن يجري لرقيقهم رزقاً لكونهم في ثغر من ثغور المسلمين يستعان بهم في الحرب وليس لهم سهم فيرتفقون بالرزق ويحتمل أن يريد بذلك أن هذا مكافأة لهم على تطوعهم بالصدقة من رقيقهم».

(١) قال في معالم السنن (٣٢/٢): «قال أبو حنيفة في الخيل الإناث والذكور التي يطلب نسلها في كل فرس دينار وإن شئت قومتها دراهم فجعلت في كل مائتي درهم خمسة دراهم. وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه أخذ من كل فرس ديناراً. قلت: وإنما هو شيء تطوعوا به لم يلزمهم عمر إياه».

(٢) رواه أحمد (٢١٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨/٢) واللفظ له من طريق زهير بن معاوية، ورواه أحمد (٨٢)، وأبو عبيد (١٣٦٤)، وابن جرير في مسند عمر (٤٩)، وابن خزيمة (٢٢٩٠)، والحاكم (٤٠٠/١)، والبيهقي (٧٤٨٩) عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان، ورواه ابن زنجويه (١٨٨٨)، والدارقطني (٢٠٢٠) من طريق إسرائيل، ثلاثتهم عن أبي إسحاق عن حارثة به. وسنده صحيح. وزاد ابن زنجويه: «قال أبو إسحاق: فقد رأيتها جزية راتبة يؤخذ بها زمن الحجاج، وما يرزق عليها»، وله شاهد من مرسل سليمان بن يسار عند مالك (٢٧٧/١) عن الزهري عن سليمان به. وسنده صحيح، وله شاهد ثان رواه ابن جرير (١٣٢٨) عن ابن بشار وابن المثنى عن محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة عن أنس. وسنده صحيح، رجاله بصريون ثقات، رجال الصحيح.



فقد بين عمر وعلي رضي الله عنهما أنه ليس في الخيل والرقيق - والمراد الخيل السائمة والخيل التي تعد للجهاد والركوب والرقيق الذي يملك للعمل - زكاة واجبة، لكن من أراد أن يدفع عن شيء من ذلك صدقة نافلة فذلك حسن مستحب<sup>(١)</sup>.

= وزاد في آخره: «قال قتادة: فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب، فقال: عمر أخذ ذلك منهم ورزقهم أفضل من ذلك، وإن هؤلاء يريدون أن يأخذوا حقهم ويمنعونا حقنا»، وله شاهد ثالث من مرسل الشعبي عند ابن جرير (١٣٦٧): حدّثنا يعقوب عن ابن عليّ عن ابن عون عن الشعبي. وسنده صحيح. ورواه أبو عبيد (١٣٦٦) عن ابن عليّ عن عبد الخالق عن ابن المسيب عن عمر بنحوه في الرقيق وحدهم. وسنده إلى ابن المسيب صحيح، ومراسيله عن عمر قوية، وقد جعل ابن المسيب ذلك في شأن صدقة الفطر على الرقيق.

(١) قال الإمام الطحاوي بعد ذكره للأثر السابق: «فدل هذا الحديث على أن ما أخذ منهم عمر رضي الله عنه من أجله، ما كان أخذ منهم في ذلك، أنه لم يكن زكاة ولكنها صدقة غير زكاة. وقد قال لهم عمر رضي الله عنه: إن هذا لم يفعله اللذان كانا قبلي؛ يعني: رسول الله صلى الله عليه وآله وأبا بكر رضي الله عنهما. فدل ذلك على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وأبا بكر رضي الله عنهما لم يأخذا، مما كان بحضرتهما، من الخيل صدقة، ولم ينكر على عمر ما قال من ذلك، أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله. ودل قول علي لعمر رضي الله عنه: قد أشاروا عليك، إن لم يكن جزية راتبية، وخراجاً واجباً». وقبول عمر ذلك منه، أن عمر إنما كان أخذ منهم بسؤالهم إياه أن يأخذ منهم، فيصرفه في الصدقات، وأن لهم منع ذلك منه، متى أحبوا، ثم سلك عمر بالعبيد أيضاً في ذلك، مسلك الخيل، ولم يكن ذلك بدليل على أن العبيد الذين لغير التجارة، يجب فيهم صدقة وإنما كان ذلك على التبرع من مواليتهم بإعطاء ذلك».

وقال الإمام ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار مسند عمر (٩٥٧/٢) عند ذكره لقول الجمهور الذين لا يوجبون الزكاة في سائمة الخيل: «قالوا: فإن قال لنا قائل: فإن عمر وعثمان رضي الله عنهما قد أخذوا الصدقة من ذلك قلنا له: إنهما أخذوا ما أخذوا من ذلك على غير سبيل الصدقة، بل على أن أهلها أحبوا أن يخرجوا من أموالهم بعضها لأهل الحاجة والمسكنة، وفي السبل التي سبيل الله فيها الصدقات المفروضات، فسألوا إمامهم قبض ذلك منهم، وصرفه في السبل التي جعلوه فيها، إذ كان أقوم بذلك وأعرف بوجهه منهم، ففعل ذلك، قالوا: وذلك بين في الأخبار التي ذكرناها، وأنه على ما وصفنا قبض».

٦٢٣٦ - وهذه الأموال تسمى عند الفقهاء بـ(مال القنية)، وهذه الأموال كثيرة جداً؛ لأن الأصل في الأموال التي ليست من التقدين عدم وجوب الزكاة، فلا تجب الزكاة إلا فيما ورد دليل يوجبها فيه<sup>(١)</sup>، ومن هذه الأموال:

= وقال الإمام ابن خزيمة في صحيحه (٤/٣٠): «باب: ذكر السنّة الدالة على معنى أخذ عمر بن الخطاب عن الخيل والرقيق الصدقة» والدليل على أنه إنما أخذها منهم إذ جادت أنفسهم وكانت بإعطائها متطوعين بالدفع، لا أن الصدقة كانت واجبة على الخيل والرقيق، إذ الفاروق قد أعلم القوم الذين أخذ منهم صدقة الخيل والرقيق، أن النبي ﷺ والصديق قبله لم يأخذا صدقة الخيل والرقيق» ثم روى أثر حارثة السابق، ثم قال: «سنّة النبي ﷺ في أن ليس في أربع من الإبل صدقة إلا أن يشاء ربها، وقوله في الغنم؛ فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة واحدة، فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، وفي الرقة ربع العشر، فإن لم يكن إلا تسعين ومائة، فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، دلالة على أن صاحب المال إن أعطى صدقة من ماله، وإن كانت الصدقة غير واجبة في ماله، فجائز للإمام أخذها إذا طابت نفس المعطي، وكذلك الفاروق لما أعلم القوم أن النبي ﷺ، والصديق قبله لم يأخذا صدقة الخيل والرقيق، فطابت أنفسهم بإعطاء الصدقة من الخيل والرقيق متطوعين جاز للفاروق أخذ الصدقة منهم كما أباح المصطفى ﷺ أخذ الصدقة مما دون خمس من الإبل، ودون أربعين من الغنم، ودون مائتي درهم من الورق»، وينظر: كلام الخطابي وابن عبد البر السابقان.

(١) قال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (٣/١٦٤): «الشارع اعتنى ببيان ما تجب فيه؛ لأنه خارج عن الأصل، فيحتاج إلى بيانه، لا ببيان ما لا تجب فيه، اكتفاء بأصل عدم الوجوب. فلا تجب في غير ذلك من خيل وبغال وحمير ورقيق وغيرها من أموال القنية اتفاقاً. وقال ابن رشد: لا خلاف في عدم وجوب الزكاة في العبد المتصرف، والفرس المعد للركوب. وقال الوزير: أجمعوا على أنه ليس في دور السكنى، وثياب البذلة، وأثاث المنزل، ودواب الخدمة، وعبيد الخدمة، وسلاح الاستعمال زكاة، لما في الصحيحين: «ليس على المسلم في عبده، ولا في فرسه صدقة».

قال النووي وغيره: هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها، وهو قول العلماء من السلف والخلف، إلا أبا حنيفة في الخيل. اهـ. والحديث حجة عليه، ورباط الخيل من جنس آلات السلاح والحرب، فما كان منها - ما عساه أن يكون - =

- ٦٢٣٧ - ١ - ما يستعمله الإنسان من أثاث وأواني.
- ٦٢٣٨ - ٢ - ما يسكنه من منازل مبنية أو منازل جاهرة متنقلة.
- ٦٢٣٩ - ٣ - ما يركبه من حيوان أو سيارة، أو طائرة، أو ما تستعمله شركة أو مؤسسة أو غيرهما من وسائل النقل المتعددة<sup>(١)</sup>.
- ٦٢٤٠ - ٤ - المعدات التي تستعملها شركة أو مؤسسة في عمل مقاولات لدى الدولة أو غيرها<sup>(٢)</sup>.
- ٦٢٤١ - ٥ - المصانع الكبيرة التي يتم فيها تحويل المواد الأولية إلى مصنوعات، والمصانع والمصافي التي يتم فيها تكرير البترول، ونحوها<sup>(٣)</sup>، وكذا ما فيها من آلات ومعدات ومكائن وأجهزة وما يتبعها من مبان وسيارات وغيرها<sup>(٤)</sup>.

= ولم يكن للتجارة لم يكن فيه زكاة، فسائر أموال القنية مشغولة بالحاجة الأصلية، وليست بنامية أيضاً، وكل منهما مانع من وجوب الزكاة».

(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المنعقدة بالجمهورية اللبنانية عام (١٤١٥هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٩٥، ٨٩٦): «رابعاً: زكاة الأصول الثابتة:

١ - الأصول الثابتة: هي الموجودات المادية والمعنوية للمشروعات الاقتصادية مما يتخذ بقصد الانتفاع به في أنشطة تلك المشروعات أو لدرّ الغلة، ولا يقصد به البيع، ويطلق على الموجودات المادية الدائرة للغلة منها (المستغلات).

٢ - تشمل الأصول الثابتة: (أ) الموجودات التي تتخذ للانتفاع بها في المشاريع الإنتاجية، مثل وسائل النقل وأجهزة الحاسوب، وهذا النوع لا زكاة له. (ب) الموجودات المادية التي تدرّ غلة للمشروع، مثل آلات الصناعة والبيوت المؤجرة، وهذا النوع لا تجب الزكاة في أصله».

(٢) مختصر فتاوى دار الإفتاء المصرية (ص٢٧٩)، فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٦/٣٤٥، ٣٤٦، و٣٤٦/٩).

(٣) فتاوى وتوصيات الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المنعقدة بالجمهورية اللبنانية عام (١٤١٥هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٩٥، ٨٩٦).

(٤) قال في الإنصاف (٧/٥٧، ٥٨): «لا زكاة في آلات الصباغ، وأمتعة النجار، =

٦٢٤٢ - ٦ - آلات الصباغ والحداد<sup>(١)</sup>، ورفوف المحلات التجارية وديكوراتها ونحوها<sup>(٢)</sup>.

٦٢٤٣ - ٧ - مواد التشغيل والصيانة في المصانع والسيارات وغيرها، كالوقود للآلات والمعدات، وكالزيوت التي تستعمل في تشغيلها<sup>(٣)</sup>، وكالحطب الذي يوقد به النار في الأفران وغيرها، وكمواد التنظيف ونحوها<sup>(٤)</sup>.

٦٢٤٤ - ٨ - الأراضي التي يزرعها أصحابها لبيع ناتجها أو استخدامه في الأكل لمالكها وأهله وأقاربه ونحوهم.

= وقوارير العطار والسمان ونحوهم، إلا أن يريدوا بيعها بما فيها، وكذا آلات الدواب إن كانت لحفظها، وإن كان بيعها معها فهي مال تجارة»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ١٢٥ - ١٣٥).

(١) ينظر: كلام صاحب الإنصاف السابق.

(٢) قال الدكتور حسام عفانة في فقه التاجر المسلم (ص ٥٧): «ينبغي التنبيه على أن الأجهزة والمعدات والرفوف وديكور المحل لا تدخل في الزكاة مثلاً إذا كانت لديه ثلاجات أو خزائن أو مبنى أو سيارة لخدمة المحل أو نحو ذلك فلا تحسب من ضمن مال الزكاة»، وينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٣/٢٧٤).

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧):

«الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة:

٢ - المواد المساعدة التي لا تدخل في تركيب المادة المصنوعة، كالوقود في الصناعات، لا زكاة فيها كالأصول الثابتة».

(٤) قال في تبين الحقائق (١/٢٨٠): «وإن لم يكن له أثر في العين لا تجب فيها الزكاة كالصابون والأشنان ونحو ذلك وكذا حطب الخباز والدهن للدباغ»، وقال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٢/٢٤٤): «ولا زكاة فيما لا يبقى له أثر كما يشتريه قصار من حطب وقلبي ونورة وصابون وأشنان ونحوه) كمنظرون لأنه لا يعتاض عن شيء يقوم بالثوب وإنما يعتاض عن عمله»، وقال في الإنصاف (٧/٥٧): «وقال أيضاً - أي: المجد -: لا زكاة فيما لا يبقى له أثر في العين، كالحطب والملح والصابون والأشنان والقل والنورة ونحو ذلك»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ١٤٣).

- ٦٢٤٥ - ٩ - أراضي الورش التي يعمل فيها، ومبانيها.
- ٦٢٤٦ - ١٠ - دكاكين المحلات التي يبيع فيها أصحابها.
- ٦٢٤٧ - ١١ - مباني مزارع الدواجن، وأراضيها، وأثاثها، ودكاكينها.
- ٦٢٤٨ - ١٢ - أثاث مغاسل الملابس، والمناجر، والطواحين، ونحو ذلك مما لا يباع<sup>(١)</sup>.
- ٦٢٤٩ - ١٣ - محطات المحروقات التي تعد لبيع المحروقات من بنزين وغيره، فلا زكاة في معداتها، ولا في أبنيتها، ولا في خزانات الوقود، ولا في الناقلات التي تنقله<sup>(٢)</sup>.
- ٦٢٥٠ - ١٤ - الكتب التي اقتناها صاحبها للقراءة فيها، والاستفادة منها<sup>(٣)</sup>.
- ٦٢٥١ - ١٥ - الاستراحات التي أعدها أصحابها للاستجمام فيها.
- ٦٢٥٢ - وكل ما سبق إنما هو في العين التي أمسكها مالكها من أجل الانتفاع بها في شيء مما سبق، وتسمى: (أموال القنية)<sup>(٤)</sup>، أما العين التي

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٣٤٥ - ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٢)، مجموع فتاوى شيخنا عبد العزيز بن باز (١٤/١٨٠ - ١٨٧)، مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (١٨/٢٠٧ - ٢١٢، ٢٢٨، ٢٤١).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٣٥٢)، فتوى (٢١٤).

(٣) قال في بداية المبتدى وشرحه الهداية مطبوعان مع شرحهما فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/١٦٢): «وليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة؛ لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية وليست بنامية أيضاً، وعلى هذا كتب العلم لأهلها وآلات المحترفين»، وجاء في الفتاوى الهندية (١/١٧٢) عند الكلام على شروط وجوب الزكاة: «ومنها فراغ المال» عن حاجته الأصلية فليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة.. وكذا كتب العلم إن كان من أهله وآلات المحترفين كذا في السراج الوهاج».

(٤) قال في أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/٣٨١): «القنية هي =

أمسكها مالكها من أجل أن تكون رأس مال، فيمسكها لتحفظ ماله، ثم يبيعه متى احتاج إلى ثمنها، فإن هذه العين ليست من القنية، بل هي من عروض التجارة<sup>(١)</sup>؛ لأن الأمور بمقاصدها، فمالك هذه العين لا يريد الانتفاع بعينها، وإنما يريد الانتفاع بقيمتها، فهي تشبه العرض الذي أبقاه صاحبه لبيعه بعد ارتفاع سعره<sup>(٢)</sup>، وتشبه أيضاً النقود التي ادخرها صاحبها لوقت الحاجة، من جهة كون النقود مستودعاً للثروة<sup>(٣)</sup>، ومن جهة أن هذا

= الإمسك للانتفاع»، وقال في متن الإقناع وشرحه كشاف القناع (٥/٤١): «(وإن كان عنده عرض للتجارة، فنواه للقنية) بضم القاف وكسرهما: الإمسك للانتفاع دون التجارة»، وينظر: الفروق للقرافي: الفرق بين قاعدة العروض تحمل على القنية حتى ينوي التجارة وقاعدة ما كان أصله منها للتجارة (٢/١٩٣).

(١) قال في الإنصاف (٧/٥٧): (معنى نية التجارة أن يقصد التكسب به بالاعتياض عنه لا بإتلافه، أو مع استبقائه)، وعليه؛ فإن العقار الذي جعله الإنسان لحفظ رأس ماله ثم يبيع هذا العقار ويستعوض عنه بنقود عند حاجته يعد عروض تجارة. قال الكفوي الحنفي المتوفى (١٠٩٤هـ) في الكليات (ص٧٣٤): «القنية: هي اسم لما يقتنى؛ أي: يدخر ويتخذ رأس مال زيادة على الكفاية»، ونقل د. أحمد العميرة في نوازل العقار (ص٤١٩) تحت مبحث «زكاة عقار المتربص» عن فتاوى ابن باز (١٤/١٦٤) عدم وجوب زكاة أرض أمسكها لوقت الحاجة، ولم يذكر قائلاً آخر وكلامه مختصر، وقال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٥/٤٥): «والأئمة الأربعة وسائر الأمة - إلا من شذ - متفقون على وجوبها في عرض التجارة. سواء كان التاجر مقيماً أو مسافراً. وسواء كان مترتبصاً - وهو الذي يشتري التجارة وقت رخصها ويدخرها إلى وقت ارتفاع السعر - أو مديراً كالتجار الذين في الحوانيت سواء كانت التجارة برّاً من جديد أو لبيس أو طعاماً من قوت أو فاكهة. أو آدم أو غير ذلك أو كانت آنية كالفضخار ونحوه أو حيواناً من رقيق أو خيل أو بغال أو حمير أو غنم معلوفة أو غير ذلك؛ فالتجارات هي أغلب أموال أهل الأمصار الباطنة كما أن الحيوانات الماشية هي أغلب الأموال الظاهرة»، وينظر: ما يأتي في زكاة الحلبي عند اتخاذ الحلبي رأس مال في المسألة (٦٨٤٥).

(٢) سبق الكلام على هذه المسألة في المسألة (٦٨٢٤).

(٣) جاء في زكاة الأسهم والسندات والورق النقدي للدكتور صالح السدلان

(ص٥٧): «نص قرار مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية رقم ١٠ =

العرض لا يراد لذاته، وإنما للانتفاع به بالمبادلة به لاحقاً<sup>(١)</sup>.  
وأيضاً: النقود لا يلزم أن تكون من الذهب والفضة<sup>(٢)</sup>، ولهذا كان  
الناس في أول أمرهم إنما كانت أثمان السلع عندهم سلعاً أخرى، كما  
سيأتي في أول باب زكاة الأثمان، وقد أشار الإمام مالك إلى أن ما تباع  
الناس به وجعلوه سكة يعطى حكم النقود<sup>(٣)</sup>، ونحن نتعامل في

= وتاريخ ١٦/٤/١٣٩٣هـ في موضوع الأوراق النقدية: قرار المجلس بالأكثرية ما يلي:  
بناء على أن النقد هو كل شيء يجري اعتباره في العادة أو الاصطلاح بحيث يلقي قبولاً  
عاماً كوسيط للتبادل كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «... ثم ذكر  
فيه كلام ابن تيمية والإمام مالك السابقين، ثم جاء فيه بعد ذلك: «وحيث إن الورق  
النقدي يلقي قبولاً عاماً في التداول ويحمل خصائص الأثمان من كونه مقياساً للقيم،  
ومستودعاً للثروة، وبه الإبراء العام».

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٩/٢٥١): «وأما الدرهم  
والدينار فما يعرف له حد طبعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح وذلك  
لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به بل الغرض أن يكون معياراً لما يتعاملون به،  
والدراهم والدينار لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها، ولهذا كانت أثماناً  
بخلاف سائر الأموال فإن المقصود الانتفاع بها نفسها؛ فلهذا كانت مقدرة بالأمور  
الطبعية أو الشرعية والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها  
يحصل بها المقصود كيف ما كانت».

(٢) قال الدكتور نجيب سمير خريس في كتاب «المتاجرة في العملات» في مطلب  
ماهية النقود وأنواعها (ص ٢٦): «تنقسم النقود إلى نقود سلعية ونقود رمزية:

أولاً: النقود السلعية: استخدمت سلع مادية متنوعة في المجتمعات القديمة لتقوم  
بوظائف النقود، وخاصة المعادن، كالنحاس والحديد والبرونز، ثم الذهب والفضة...».

وقال الدكتور عبد الوهاب خلاف في تعريف النقود: «ما تتعامل به الأمة وتقره  
قوانين الدولة ثمناً للأشياء في البيع والشراء وسائر المعاملات المالية سواء كانت هذه  
العملة النقدية من الذهب والفضة أم من أي معدن آخر كالنحاس والبرونز أم من أي  
شيء آخر تتعارف الأمة اتخاذه نقداً كأوراق البنكنوت»، وقال عبد الله بن منيع في  
تعريف النقود: «كل شيء يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء، وعلى  
أي حال يكون»... ينظر: كتاب «المتاجرة في العملات» (ص ٤٦).

(٣) قال القرافي في الفروق (٢/١٣٢) بعد كلام له: «قلت: ومنه تخريجي في =

عصرنا بعملات مصنوعة من الورق، وهي هذه الأوراق النقدية. ٦٢٥٣ - ومما يقوي وجوب الزكاة في الأعيان التي تجعل لحفظ رأس المال في هذا الوقت، كما هي حال كثير من الذين يجعلون رؤوس أموالهم أو بعضها في أرض أو أراضي لا يريدون الانتفاع بعينها باستعمال أو تأجير ونحوهما، وإنما يريدونها رأس مال، لتحفظ أموالهم: أن الأوراق النقدية لما أصبحت دون غطاء من ذهب أو فضة وأصبحت سلعةً تباع وتشترى<sup>(١)</sup>، مما تسبب في أكثر الأحيان في الانخفاض المستمر لقيمتها، بل ذكرت بعض الهيئات المالية أن بعض النقود الورقية المعاصرة تفقد في كل عام ١٠٪ من قيمتها، ولهذا لجأ كثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى أن يحفظوا أموالهم في العقارات، وبالأخص الأراضي السكنية، فأصبحت هذه الأراضي في حقيقتها تشبه المال المكنوز.

### الفصل الثالث

#### ما لا زكاة فيه لعدم تصرف مالكة فيه

٦٢٥٤ - هناك أنواع كثيرة من الأموال لا تجب فيها الزكاة بسبب عدم تمكن مالكة من التصرف فيه، إما لمنع الغير له من ذلك، أو لغير ذلك مما يأتي ذكره، ومن هذه الأموال:

٦٢٥٥ - ١ - المال المغصوب، لا تجب زكاته على المالك؛ لأنه ممنوع من الانتفاع به، ولا على الغاصب؛ لأنه لا يملكه<sup>(٢)</sup>.

= رسالتي شمس الإشراف في حكم التعامل بالأوراق حكم الأنواط مما في المدونة: قال لي مالك في الفلوس: لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة»، وينظر: المدونة: التأخير في صرف الفلوس (٥/٣)، وينظر: ما يأتي عند تعريف الأثمان في باب: زكاة الأثمان.

(١) ينظر: كتاب «المتاجرة في العملات» (ص ٢٤ - ٤٣)، نوازل الزكاة المستجدة

(ص ١١ - ١٦).

(٢) الإشراف لابن المنذر (٨٦/٣).



٦٢٥٦ - ٢ - المال الذي جرده المدين، فإن كان لدى الدائن بينة فهو قادر على استخلاصه، وإن لم يكن لديه بينة فهو عاجز عن استخلاصه<sup>(١)</sup>.

٦٢٥٧ - ٣ - المال الضال (المفقود)، الذي أضاعه صاحبه ولا يرجى وجوده، فلا زكاة فيه<sup>(٢)</sup>؛ لما سبق ذكره.

٦٢٥٨ - ولهذا لا تجب الزكاة في اللقطة على مالك المال؛ لعدم تمكنه من الانتفاع بها، ولا على الملتقط قبل تملكه للقطة؛ لأنه غير

(١) قال في بدائع الصنائع (٩/٢): «ومنها الملك المطلق وهو أن يكون مملوكاً له رقبة ويداً وهذا قول أصحابنا الثلاثة، وقال زفر: (اليد ليست بشرط)، وهو قول الشافعي فلا تجب الزكاة في المال الضمار عندنا خلافاً لهما. وتفسير مال الضمار هو كل مال غير مقدور الانتفاع به مع قيام أصل الملك كالعبد الأبق والضال، والمال المفقود، والمال الساقط في البحر، والمال الذي أخذه السلطان مصادرة، والدين المجحود إذا لم يكن للمالك بينة وحال الحول ثم صار له بينة بأن أقر عند الناس، والمال المدفون في الصحراء إذا خفي على المالك مكانه فإن كان مدفوناً في البيت تجب فيه الزكاة بالإجماع.

وفي المدفون في الكرم والدار الكبيرة اختلاف المشايخ احتجاجاً بعمومات الزكاة من غير فصل؛ ولأن وجوب الزكاة يعتمد الملك دون اليد بدليل ابن السبيل فإنه تجب الزكاة في ماله وإن كانت يده فائتة لقيام ملكه»، وقال سبط ابن الجوزي في إيثار الإنصاف في آثار الخلاف (ص ٦٠): «مسألة: لا زكاة في مال الضمار عند علمائنا الثلاثة وقال زفر: فيه الزكاة وهو قول الشافعي.

وتفسير الضمار: أن يكون المال قائماً وينسد طريق الوصول إليه كالعبد الأبق والضال والمال الساقط في البحر والذي أخذ مصادرة والدين المجحود إذا لم تكن له بينة ثم صار بأن أقر عند الناس، والمدفون في الصحراء إذا خفي على المالك مكانه واتفقوا على انعقادها في المدفون في البيت وفي المدفون في الكرم اختلاف المشايخ لنا ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة» حد والعبد الأبق من محل النزاع».

(٢) الإشراف لابن المنذر (٨٦/٣)، الهداية مطبوع مع شرحه: فتح القدير للكمال ابن الهمام (١٦٤/٢).

مالك لها<sup>(١)</sup>.

٦٢٥٩ - ٤ - الصداق الذي لم يقبض، وهذا قول جمهور أهل العلم في الجملة<sup>(٢)</sup>؛ لاحتمال سقوطه بنشوزها، ولاحتمال مخالعتها بإسقاطه، ونحو ذلك، ولأن المرأة غالباً يمنعها الحياء، أو يمنعها الخوف من بغض الزوج لها من طلب الصداق من زوجها، فتكليفها بدفع زكاته في كل عام وهي لم تقبضه ظلم لها، وضرر كبير عليها، وهو قول باطل، كما قال بعض أهل العلم<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في البيان (٣/١٤٥): «إذا ضاع من رجل نصاب من الأثمان، والتقطه آخر، وأقام في يد الملتقط حولاً، وعرفه، فإن زكاة العام الأول لا تجب على الملتقط، قولاً واحداً؛ لأنه لم يملكه فيه، وهل تجب على المالك زكاة العام الأول إذا رجع إليه؟ فيه قولان، كالمال المغصوب. وأما العام الثاني: فإن لم يختر الملتقط تملكها: فإن قلنا: تدخل اللقطة في ملك الملتقط بنفس التعريف فهو كما لو اختار تملكها على ما يأتي بيانه. وإن قلنا بالصحيح: وأنها لا تدخل في ملكه إلا بالتملك فإنه لا زكاة على الملتقط في هذا العام الثاني؛ لأنه لم يملكها. وأما المالك: فهل يجب عليه زكاتها إذا رجعت إليه العام الثاني؟ من أصحابنا من قال: فيه قولان، كالعام الأول».

(٢) فبعض السلف والحنفية وبعض الحنابلة والشافعي في قوله القديم يرون عدم الزكاة فيه مطلقاً، وبعض السلف والمالكية وبعض الحنابلة يرون زكاته إذا قبضه لعام واحد فقط. ينظر: كشاف القناع (٤/٣١٩)، مجموع فتاوى شيخنا ابن باز (١٥/٤٦)، بحث: الأحكام المتعلقة بمؤخر الصداق للدكتورة نورة المطلق: المبحث الثامن: زكاة مؤخر الصداق، منشور بمجلة البحوث الإسلامية (٨٣/٢٧٥ - ٢٧٩).

(٣) جاء في مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (٢٥/٤٧، ٤٨): «وسئل رحمته الله: عن صداق المرأة على زوجها تمرُّ عليه السنون المتوالية لا يمكنها مطالبته به لثلاً يقع بينهما فرقة، ثم إنها تتعوض عن صداقها بعقار أو يدفع إليها الصداق بعد مدة من السنين؛ فهل تجب زكاة السنين الماضية؟ أم إلى أن يحول الحول من حين قبضت الصداق؟

فأجاب: الحمد لله، هذه المسألة فيها للعلماء أقوال: قيل: يجب تزكية السنين الماضية سواء كان الزوج موسراً أو معسراً كأحد القولين في مذهب الشافعي، وأحمد وقد نصره طائفة من أصحابهما. وقيل: يجب مع يساره وتمكنها من قبضها، دون ما إذا لم يمكن تمكينه من القبض كالقول الآخر في مذهبهما. وقيل: تجب لسنة واحدة. =

... - يدخل في الصداق الذي لم يقبض: الصداق المؤجل، الذي اتفق عند عقد الزواج على تأجيله إلى الفراق أو الوفاة، فهذا الصداق لا تجب فيه الزكاة حتى عند بعض من يرى وجوب الزكاة على الصداق الحال الذي لم تستلمه الزوجة وكان زوجها موسراً<sup>(١)</sup>؛ لأن مؤخر الصداق لا يمكنها استلامه بأي حال حتى تحصل الفرقة أو الموت، فهو في حكم الدين الذي على معسر، وفي حكم المال الضائع، وفي حكم المال المغصوب.

... - والقول بوجوب الزكاة في كل عام في الصداق المؤجل إلى الفراق أو الوفاة، أو في الصداق الذي لم تستطع الزوجة أخذه لأي سبب، يؤدي إلى الإضرار الكبير بهذه المرأة، بل ربما يؤدي إلى أن تدفع هذا

= كقول مالك وقول في مذهب أحمد. وقيل: لا تجب بحال كقول أبي حنيفة وقول في مذهب أحمد. وأضعف الأقوال: من يوجبها للسنين الماضية حتى مع العجز عن قبضه، فإن هذا القول باطل، فأما أن يجب لهم ما يأخذونه مع أنه لم يحصل له شيء، فهذا ممتنع في الشريعة، ثم إذا طال الزمان كانت الزكاة أكثر من المال. ثم إذا نقص النصاب وقيل: إن الزكاة تجب في عين النصاب لم يعلم الواجب إلا بحساب طويل يمتنع إتيان الشريعة به. وأقرب الأقوال قول من لا يوجب فيه شيئاً بحال حتى يحول عليه الحول، أو يوجب فيه زكاة واحدة عند القبض، فهذا القول له وجه، ولهذا وجه، وهذا قول أبي حنيفة، وهذا قول مالك، وكلاهما قيل به في مذهب أحمد والله أعلم، وينظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص ٢٨١).

(١) جاء في فتاوى نور على الدرب لشيخنا عبد العزيز بن باز (٤٥/١٥، ٤٦): «س: هل يجوز إخراج الزكاة من مؤخر صداق المرأة، علماً بأنها لا تستطيع أن تطالب الزوج بهذا الصداق، ومن الذي يجب عليه إخراج الزكاة في مثل هذه الحالة سماحة الشيخ؟ ج: ليس عليها زكاة؛ لأن هذا الدين غير مقدور عليه، ليس في قدرتها، فهو مثل الدين الذي على المعسر، ليس في قدرة صاحبه الحصول عليه، وهو مثل المال الضائع لا زكاة فيه، أما الدين المؤجل الذي يقدر عليه صاحبه عند الأجل هذا يزكى إذا كان على ملي، أما الصداق المؤجل الذي لا تستحقه إلا بالفراق فليس عليها زكاة له؛ لأنها لا تقدر على قبضه الآن ولا في وقته الحقيقي؛ لأنه مؤجل لا يدرى متى يحصل».

الزوجة ضعف هذا الصداق زكاة له، وهذا يبين شدة ضعف القول بوجود الزكاة فيه، كما سبق بيان ذلك في آخر مسألة في زكاة الدين المتعثر.

٦٢٦٠ - وإن أخرجت المرأة زكاة صداقها الحال الذي لم تستلمه حال كون الزوج مليئاً باذلاً في كل سنة فهو أولى؛ خروجاً من خلاف من أوجبه في هذه الحال<sup>(١)</sup>.

٦٢٦١ - ٥ - المال الذي عند الدولة إذا تأخر تسليمه لصاحبه، لعدم ملكه له فيما مضى ملكاً مستقراً<sup>(٢)</sup>.

٦٢٦٢ - ٦ - الأرض التي منعت الدولة صاحبها من التصرف فيها، من أجل أنها ستمن له أو لغير ذلك<sup>(٣)</sup>.

٦٢٦٣ - ٧ - المال الذي يخضم كل شهر من راتب الموظف عند الدولة أو عند بعض الشركات بغير اختياره، ثم يسلم له في نهاية الخدمة<sup>(٤)</sup>.

٦٢٦٤ - ٨ - الأموال التي تلزم الشركة أو المؤسسة من قبل الدولة بإيداعها لديها أو لدى البنوك أو لدى الجهات التنظيمية، وتمنع من التصرف فيها، وذلك من أجل منح الترخيص، أو من أجل الدخول في مناقصة، أو

(١) قال في الإنصاف (٣٢٢/٦): «حول الصداق: من حين العقد، على الصحيح من المذهب، عيناً كان أو ديناً، مستقراً كان أو لا، نص عليه كذا عوض الخلع والأجرة، وعنه ابتداء حوله من حين القبض لا قبله. وعنه: لا زكاة في الصداق قبل الدخول حتى يقبض، فيثبت الانعقاد والوجوب قبل الحول، قال المجدد: بالإجماع، مع احتمال الانفساخ، وعنه تملك قبل الدخول نصف الصداق، وكذا الحكم خلافاً ومذهباً في اعتبار القبض في كل دين، إذا كان في غير مقابلة مال، أو مال زكوي عند الكل، كموصى به، وموروث، وثمان مسكن».

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٨٤/٩)، فتوى رقم (١٣٣٨١)، مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (٢٣/١٨، ٢٩، ٨٢).

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة (٣٤٠/٩)، فتوى (١٢٧٥٦).

(٤) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٨٣/٩)، فتوى (٧٤٧٢).

تأميناً للعقود المبرمة، أو المصروفات المدفوعة مقدماً، والتي تسمى (احتياطيات)<sup>(١)</sup>؛ لأنها ممنوعة من أخذ هذه الأموال وممنوعة من التصرف فيها.

٦٢٦٥ - ٩ - مال من حجر عليه القاضي التصرف فيه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يستطيع تنمية هذا المال ولا الاستفادة منه على وجه التمام في وقت الحجر عليه.

٦٢٦٦ - ١٠ - العبد إذا هرب من سيده، وكان يريده للتجارة، أو لغيرها<sup>(٣)</sup>.

٦٢٦٧ - ١١ - المال الزكوي للمفقود الذي جاء بعد مدة طويلة، وكان حبسه أمر لا قدرة له معه على الرجوع إلى أهله وماله ولا قدرة له على التصرف في ماله بسببه، كسجن أو أسر أو مرض أو انقطاع سبل أو غير ذلك، فإنه لا زكاة عليه فيه<sup>(٤)</sup>؛ لأنه قد منع من التصرف في ماله.

٦٢٦٨ - أما إن جاء بعد مدة وكان له قدرة على الرجوع إلى بلده، ولكنه بقي بعيداً عن ماله برغبته، فإنه تجب عليه زكاة ماله الزكوي الذي غاب عنه<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لم يمنع من الاستفادة منه.

(١) رسالة «الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة» (ص ٤٢٥ - ٤٢٩).

(٢) تحفة الفقهاء (١/٢٩٧)، المغني (٤/٢٦٩)، الإنصاف (٦/٣٤٥).

(٣) قال في بدائع الصنائع (٢/٩) عند كلامه على شروط الزكاة: «ومنها الملك المطلق وهو أن يكون مملوكاً له رقة ويداً وهذا قول أصحابنا الثلاثة، وقال زفر: (اليد ليست بشرط) وهو قول الشافعي فلا تجب الزكاة في المال الضمار عندنا خلافاً لهما. وتفسير مال الضمار هو كل مال غير مقدور الانتفاع به مع قيام أصل الملك كالعبد الآبق والصال، والمال المفقود، والمال الساقط في البحر، والمال الذي أخذه السلطان مصادرة».

(٤) قال في المجموع (٥/٣٤٢): «إذا أسر رب المال وحيل بينه وبين ماشيته فطريقان».

(٥) التاج والإكليل (٣/١٩٨)، مطالب أولي النهي (٤/٦٣٨).

٦٢٦٩ - وإذا تبين أن المفقود ميت منذ فقد أو منذ فترة طويلة، فإنه لا يجب إخراج الزكاة من ماله في جميع السنوات التي بعد موته<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يعد مالكاً لهذه الأموال منذ وفاته.

٦٢٧٠ - وكذلك لا تجب زكاة هذا المال على ورثته؛ لأنهم منعوا من التصرف فيه، حيث لم يسلم لهم إلا بعد الجزم بموته حقيقة أو حكماً.

٦٢٧١ - ١٢ - لا تجب الزكاة في المال إذا نسيه مالكه، أو وضعه في مكان ونسي مكانه، فبقي سنوات لم يستفد منه، فلا زكاة فيه لهذه السنوات<sup>(٢)</sup>؛ لأنه في حكم المفقود.

٦٢٧٢ - ١٣ - لا تجب الزكاة في المال الذي سرق، فبقي سنوات لم يعد إلى مالكه، فلا تجب زكاته لا على السارق؛ لأنه غير مالك للمال، ولا تجب على المالك، فلا تجب عليه وقت وجوده عند السارق ولا بعد ذلك، فإذا عاد إليه المال لم يجب عليه له زكاة لما مضى من السنين<sup>(٣)</sup>؛ قياساً على المال الذي منعت الدولة صاحبه من التصرف فيه.

(١) قال في جامع الأمهات (١/١٤٩): بعد كلام له عن الزكاة: «ولذلك لم تجب في مال المفقود والأسير لإمكان دين أو موت».

(٢) قال في المنتقى شرح الموطأ (٢/١١٣): «من دفن مالاً فنسي موضعه فوجده بعد أعوام فقد قال مالك: يزكيه لكل سنة، والفرق بينه وبين اللقطة أن اللقطة بيد غيره والمال المدفون ليس بيد غيره. وقال ابن المواز: إن دفنه في صحراء، ثم نسيه فلا زكاة عليه فيه، وإن دفنه في بيته أو في موضع يحاط به فعليه فيه الزكاة لكل عام. ووجه ذلك أنه قادر على الوصول إليه بحفر جميع الموضع وهذا لما يتهياً في الصحراء»، وقال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٢٨): «لو أن شخصاً دفن ماله خوفاً من السرقة ثم نسيه، فيزكيه سنة عثوره عليه فقط»، وقوله ﷺ: إنه يزكيه لسنة واحدة، مبني على ترجيح قول مالك في عروض التجارة، والذي رجحه الإمام ابن تيمية في الإيجار إذا قبضه صاحبه، وهو قول مرجوح، كما سيأتي في باب: زكاة المؤجرات والأجرة: فصل: حكم زكاة الأجرة، في المسألة (٦٨٢٩).

(٣) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٢٨): «كذلك المال المسروق إذا بقي عند السارق عدة سنوات، ثم قدر عليه صاحبه، فيزكيه لسنة واحدة، كالدين على المعسر».

## الفصل الرابع

### ما لا زكاة فيه لأنه أعد للزينة

٦٢٧٣ - لا تجب الزكاة فيما أعد للزينة، سواء كان من الجواهر، أو من الحيوانات، أو من الأسلحة أو من غيرها مما لم يعد للتجارة، وهذا لا يعرف فيه خلاف<sup>(١)</sup>، إذا كانت هذه الزينة في حدود ما أبيع في الشرع؛ لأنها في حكم ما أعد للاستعمال.

٦٢٧٤ - ويُسْتثنى من ذلك: الذهب والفضة، وما يقوم مقامهما، كالأوراق النقدية، فإنها إذا اقتنيت للزينة وجبت فيها الزكاة.

٦٢٧٥ - ولهذا؛ فإن الذين يقتنون الأوراق النقدية أو العملات المعدنية من عملة واحدة أو من أكثر من عملة، كما يحصل في هذا العصر عند هواة جمع العملات وغيرهم، تجب في هذه النقود الزكاة في كل عام إذا بلغت النصاب، وإن كان عند مالكها نقد آخر أو عرض تجارة ضمت إليه في تكميل النصاب.

٦٢٧٦ - من اقتنى ذهباً أو فضة يبلغ أحدهما النصاب، ليكون رأس مال وجبت فيهما الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأصل فيهما وجوب الزكاة، فاقتناؤهما لأي حاجة لا يخرجهما من أصلهما، ولما ثبت عن بسر بن سعيد، أن رجلاً باع رجلاً حائطاً له أو مالاً بمال عظيم، فقال له

(١) قال ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٣/٣٦٨، ٤٦٩): «إجماع الجميع ألا صدقة في العروض التي هي لغير التجارة؛ لأن أهلها اتخذوها للزينة والجمال لا لطلب الربح فيها بالتجارة»، وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٣١٢/٩) بعد كلام لأعضائها: «لم تجب الزكاة في الرقيق المتخذ للخدمة، ولا في الخيل المتخذة للركوب، ولا في البيت المتخذ للسكنى، ولا في الثياب المتخذة لباساً، ولا في الزبرجد والياقوت والمرجان ونحوها إذا اتخذ للزينة».

(٢) قال في الاستذكار (٣/١٧٤): «سائر العلماء من السلف والخلف على ما قاله ابن عمر في الكنز».

عمر بن الخطاب: «أحسن موضع هذا المال»، فقال له الرجل: أين أضعه يا أمير المؤمنين؟ فقال عمر: «ضعه تحت مقعد المرأة»، فقال الرجل: أوليس بكنز يا أمير المؤمنين؟ فقال عمر: «ليس بكنز إذا أديت زكاته»<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن ابن عمر قال: كل مال أدّيت زكاته فليس بكنز وإن كان مدفوناً. وكل مالٍ لم تؤدّ زكاته، فهو الكنز الذي ذكره الله في القرآن، يكوى به صاحبه، وإن لم يكن مدفوناً<sup>(٢)</sup>.

٦٢٧٧ - ولهذا فإن من كنز مالا من الذهب أو الفضة يبلغ النصاب، فدفنه<sup>(٣)</sup>، أو لم يدفنه، فإنه يجب عليه زكاته في كل عام، لما سبق ذكره في المسألة الماضية.

٦٢٧٨ - ويلحق بالذهب والفضة في المسألتين السابقتين: ما يقوم

(١) رواه عبد الرزاق (٧١٤٦) عن ابن جريج، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد به. قال: وأخبرني زياد قال: إنما هو بكير بن عبد الله بن الأشج، ثم أخبره بنحو هذه القصة. وسنده صحيح، وذكر ابن عبد البر في الاستذكار (١٧٤/٣) أنه رواه عن بسر كل من بكير ويعقوب بن عبد الله بن الأشج. وكلاهما ثقة. وزواه ابن أبي شيبه (١٠٦١٨) حدّثنا ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، أن عمر، سأل رجلاً عن أرض له باعها فقال له: «احرز مالك، واحفر له تحت فراش امرأتك» قال: يا أمير المؤمنين أليس بكنز؟ فقال: «ليس بكنز ما أدي زكاته»، ورجاله محتج بهم، لكن سعيد - وهو المقبري - لم يدرك عمر. ورواه ابن زنجويه (٢٣٥٢): ثنا عبد الله بن يوسف، أنا ابن لهيعة، أنا بكير بن عبد الله، عن الحارث بن مخلد الزرقى، عن أبيه. وذكر الثعلبي في تفسيره (٣٧/٥) أن سعيد بن المسيب رواه عن عمر.

(٢) رواه الإمام الشافعي كما في مسنده (٦١٢) من طريق ابن عجلان، ورواه عبد الرزاق (٧١٤٢) عن عبيد الله بن عمر، ورواه (٧١٤٠) من طريق أيوب، ورواه الطبري في تفسيره (١٦٦٤٩، ١٦٦٥٠) من طريق أيوب ومن طريق إسماعيل بن أمية، ورواه أبو الجهم في جزئه (٢٥) من طريق الليث بن سعد، خمستهم عن نافع عن ابن عمر. وسنده صحيح على شرط الشيخين.

(٣) قال الإمام الشافعي في الأم (٣/٢): «وأما دفن المال فضرّب من إحرازه، وإذا حل إحرازه بشيء، حل بالدفن وغيره، وقد جاءت السنّة بما يدل على ذلك، ثم لا أعلم فيه مخالفاً».



مقامهما كالأوراق النقدية، من ريبالات أو جنيهاً ورقية أو دولارات أو غيرها، فمن اقتنى شيئاً منها يبلغ النصاب لأي حاجة وجبت فيها الزكاة؛ لأنها في حكمهما.

٦٢٧٩ - وعليه؛ فإن الذين يتركون نقوداً كثيرة في حساباتهم في المصارف لتكون رأس مال، أو رصيماً احتياطياً، أو لغير ذلك، يجب عليهم أن يزكوها في كل عام.

### الفصل الخامس

#### ما لا زكاة فيه لكونه أعد للتأجير

٦٢٨٠ - هناك أموال كثيرة أعدها مالكة لتأجيرها، أو ليعمل بها، ونحو ذلك، فهذه لا زكاة فيها<sup>(١)</sup>، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لأن أكثرها لم تعد لنماء عينها أو التجارة بها، ولأنه لم يرد دليل يدل على وجوب الزكاة فيها.

٦٢٨١ - ومن هذه الأموال:

٦٢٨٢ - ١ - العمارات والمنازل والدكاكين والمستودعات والورش والاستراحات التي تؤجر، سواء أجزت لمن يعمل فيها، أو أجزت لمن

(١) قال في الإقناع في فقه الإمام أحمد (١/٢٤٢): «ولا تجب في سائر الأموال إذا لم تكن للتجارة: حيواناً كان كالرقيق والطيور والخيل والبغال والحمير والظباء - سائمة كانت أو لا - أو غير حيوان كاللآلي والجواهر والثياب والسلاح وأدوات الصناعات وأثاث البيوت والأشجار والنبات والأواني والعقار من الدور والأرضين للسكنى والكراء».

(٢) ذكر الشوكاني في السيل الجرار (٢/٢٧)، وحسن خان في الروضة «المستغلات» (١/٤٧٩) أن القول بوجوب الزكاة فيما يؤجر قول حادث لا يعرف عن السلف، ولا عن أحد من أهل المذاهب الأربعة، ولعلمهما أرادا غير الذهب والفضة، ففيهما خلاف عن بعض السلف، كما سيأتي في باب: الزكاة فيما يستعمل من الذهب والفضة.

يستخدمها<sup>(١)</sup>.

٦٢٨٣ - ٢ - الطائرات والسفن التي تؤجر، والسيارات الصغيرة، والحافلات، والناقلات التي تؤجر، والمعدات الزراعية، ومعدات الشركات التي تؤجر، ومعدات الحفر التي تؤجر، سواء أجرت لمن يعمل فيها، أو أجرت لمن يستخدمها، أو كانت مما يركب فيها الناس أو يحملون فيها أمتعتهم بأجرة<sup>(٢)</sup>.

٦٢٨٤ - ٣ - السلاح الذي يؤجر في الحروب، والأثاث الذي يؤجر، كأثاث المحلات الذي يؤجر في الحفلات، ونحوه<sup>(٣)</sup>.

٦٢٨٥ - ٤ - العبيد الذين يعملون لدى سيدهم، أو يؤجرهم للعمل عند غيره، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>.

٦٢٨٦ - ٥ - الحيوانات المعدة للتأجير<sup>(٥)</sup>؛ لما سيأتي ذكره قريباً.

٦٢٨٧ - ٦ - محطات الوقود التي تؤجر، فلا تجب الزكاة في قيمتها<sup>(٦)</sup>.

(١) قال شيخنا ابن عثيمين كما في مجموع فتاويه (٢١٤/١٨): «ما أعده للكراء فقط فإنه لا زكاة عليه فيه على أشهر القولين وإنما تجب الزكاة في أجرته فقط، لكن هل هو من حين قبضها أو حتى يحول عليها الحول في ذلك القولان السابقان»، وينظر: نفس المرجع (٢١١/١٨، ٢١٢).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٣٤٥/٩ - ٣٥٢)، مجموع فتاوى شيخنا عبد العزيز بن باز (١٨١/١٤)، مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (٢٢٨/١٨، ٢٤١)، وجاء في الملخص الفقهي (٣٢٤/١): «ما أعد للكراء كالسيارات والدكاكين والبيوت؛ فلا زكاة في أصله».

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٣٤٧/٩، ٣٤٨)، مجموع فتاوى شيخنا عبد العزيز بن باز (١٨١/١٤ - ١٨٣).

(٤) الاستذكار (٢٣٦/٣)، شرح ابن بطال (٤٨٥/٣)، وينظر: ما يأتي قريباً عند الكلام على الخيل المعدة للركوب.

(٥) مجموع فتاوى شيخنا عبد العزيز بن باز (١٨١/١٤).

(٦) فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٣٥٢/٩).

## الفصل السادس

## الحيوانات التي لا زكاة فيها

٦٢٨٨ - الأصل أن جميع الحيوانات التي لم تعد للتجارة وليست من سائمة بهيمة الأنعام لا تجب فيها الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لحديث أبي هريرة المتفق عليه السابق عند ذكر ما لا زكاة فيه لأنه أعد للاستعمال، ولأثري عمر وعلي المذكورين معه، ولأن هذه الحيوانات كان كثير منها موجوداً في عهد النبوة، ولم تؤخذ منه الزكاة، فدل ذلك على أنها مما لا تجب فيه الزكاة<sup>(٢)</sup>. ومن هذه الحيوانات التي لا تجب فيها الزكاة ما يلي:

٦٢٨٩ - ١ - الخيل بأنواعها من خيل عربية وبراذين وغيرها<sup>(٣)</sup>، التي

(١) قال الإمام الشافعي في الرسالة (١/١٨٧): «قال الله: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣] فكان مخرج الآية عاماً على الأموال، وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون بعض، فدلَّت السُّنَّةُ على أن الزكاة في بعض الأموال دون بعض. فلما كان المال أصنافاً، منه الماشية، فأخذ رسول الله من الإبل والغنم، وأمر - فيما بلغنا - بالأخذ من البقر خاصة، دون الماشية سواها، ثم أخذ منها بعدد مختلف، كما قضى الله على لسان نبيه، وكان للناس ماشية من خيل وحمر وبغال وغيرها، فلما لم يأخذ رسول الله منها شيئاً، وسن أن ليس في الخيل صدقة: استدللنا على أن الصدقة فيما أخذ منه وأمر بالأخذ منه، دون غيره».

(٢) قال في الاستذكار (٣/١٥٥): «قال الله ﷻ: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ﴾ وأمرهم تعالى ذكره بإيتاء الزكاة فأخذ رسول الله ﷺ من بعض الأموال دون بعض، وعلمنا بذلك أن الله تبارك وتعالى لم يرد جميع الأموال وإنما أراد البعض، وإذا كنا على يقين من أن المراد هو البعض من الأموال فلا سبيل إلى إيجاب زكاة إلا فيما أخذه رسول الله ﷺ ووقف عليه أصحابه»، وينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: فصل في النص يخص بعضه (٣/١٤١).

(٣) قال في الإنجاد في أبواب الجهاد (ص ٤١٩): «المُعْرَبُ من الخيل: الذي خلصت عربيته، وكلا أبويه عربي، وكذلك العتيق: وهو الرائع الحسن. والبرذون: هو الذي أبواه عجميان. والمقرف: الذي أمه عربية وأبوه عجمي. والهجين: الذي أبوه =

تعد للاستعمال في الجهاد والركوب ونحو ذلك، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>.

٦٢٩٠ - ٢ - الأبقار والأغنام التي تربي لبيع لبنها ومشتقاته، كما هو الحال في الشركات التي تبيع الألبان والحليب ومشتقاتهما من الأجبان وغيرها<sup>(٢)</sup>.

٦٢٩١ - ٣ - البغال التي لغير التجارة، وإنما هي معدة للاستعمال أو للتأجير، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>.

٦٢٩٢ - ٤ - الإبل والبقر التي تعد للاستعمال في السقي أو للحرث أو ليحمل عليها أو لغير ذلك، والتي تسمى (العوامل)، وهذا قول الجمهور<sup>(٤)</sup>؛

= عربي وأمه عجمية»، وقال العدوي في حاشيته على كفاية الطالب الرباني (١٣/٢): «البرذون هو: الدابة من الخيل الغليظة الأعضاء الجافية الخلقة، وأكثر ما تجلب من بلاد الروم، ولها جلد على السير في الشعاب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية، وهي أضمر، وأرق أعضاء والهجين من الخيل من أبوه عربي وأمه رديئة وعكسه مقرف».

(١) قال في عمدة القاري (٣٧/٩): «وفي البدائع: الخيل إن كانت تعلق للركوب أو الحمل أو الجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها إجماعاً، وإن كانت للتجارة تجب إجماعاً»، وقال في نيل الأوطار (٤/١٦٢): «لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب، ولا خلاف أيضاً أنها لا تؤخذ من الرقاب».

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٢١١/٩)، فتوى (٩٧١).

(٣) حكي الإجماع على ذلك الإمام ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار مسند عمر (٩٥٩/٢، ٩٦٠)، والإمام الطحاوي، كما نقله عنه ابن بطال في شرح البخاري (٣/٤٨٧)، والفاشي في الإقناع (٢/٦٣٢).

(٤) قال الإمام الطحاوي في أحكام القرآن (١/٢٨٩، ٢٩٠): «اختلفوا في زكاة المواشي التي ليست بسائمة، فأوجب قوم فيها الزكاة، منهم: مالك، والليث، وسواو بين السائمة وغيرها، ورووا ذلك عن عمر بن عبد العزيز، وربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري.. وخالفهم في ذلك أكثر أهل العلم سواهما، وقالوا: لا زكاة في المواشي غير السائمة منها وممن ذهب إلى هذا القول: أبو حنيفة، وسفيان، وزفر، وأبو يوسف، =

قياساً على الخيل المعدة للعمل<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن الخليفة الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: «ليس في البقر العوامل صدقة»<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: «لا صدقة في المثيرة»<sup>(٣)</sup>.

٦٢٩٣ - ٥ - الخيل السائمة التي تعد للدر والنسل، وهذا قول الجمهور<sup>(٤)</sup>.

= ومحمد، والشافعي ورووا ذلك عن علي بن أبي طالب، وعن معاذ بن جبل، وعن جابر بن عبد الله، وعن جماعة من التابعين»، وقال الخطابي في معالم السنن (٢٥/٢): «وفي قوله: (في سائمة الغنم إذا كانت أربعين شاة شاة) دليل على أن لا زكاة في المعلوفة منها لأن الشيء إذا كان يعتوره وصفان لازمان فعلق الحكم بأحد وصفيه كان ما عده بخلافه وكذلك هذا في عوامل البقر والإبل، وهو قول عوام أهل العلم إلا مالكا فإنه أوجب الصدقة في عوامل البقر ونواضح الإبل»، وينظر: أضواء البيان (٢٧٦/٨).

(١) قال في الاستذكار (١٥٤/٣): «من أسقط الزكاة عن الحلي المستعمل وعن الإبل والبقر العوامل فقد اضطرد قياسه، ومن أوجب الزكاة في الحلي والبقر العوامل فقد اضطرد قياسه أيضاً، وأما من أوجب الزكاة في الحلي ولم يوجبها في البقر العوامل أو أوجبها في البقر العوامل وأسقطها من الحلي فقد أخطأ طريق القياس».

(٢) رواه عبد الرزاق (٦٩٤١) عن معمر والثوري، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٠٤٦) عن أبي بكر بن عياش، ورواه ابن زنجويه (١٤٧٣) عن يزيد بن هارون، أخبرنا الحجاج، ورواه الإمام الطحاوي في أحكام القرآن (٢٩٠/١) عن إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا أبو عاصم، عن سفيان، كلهم عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي. وسنده حسن.

(٣) رواه عبد الرزاق (٦٩٤٠)، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٠٥٥) عن محمد بن بكر، ورواه الدارقطني في سننه (١٩٤٤) من طريق حجاج، كلهم عن ابن جريج، قال: أخبرني زياد بن سعد، أن أبا الزبير، أخبره، عن جابر. وسنده صحيح. وقد سقط من مطبوعتي مصنف عبد الرزاق ذكر زياد في الإسناد. والمثيرة هي البقرة التي تثير الأرض للحرث.

(٤) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٥٦٤ - ٥٦٦): «قد كان بعض الكوفيين يرى في الخيل صدقة إذا كانت سائمة ينبغي منها النسل، فقال: إن شاء أدى عن كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها ثم زكاها. قال: وإن كانت للتجارة فهي كسائر أموال التجار يزكيها.. وقد قال مع هذا بعض من يقول بالحديث ويذهب إليه أنه لا صدقة في =

٦٢٩٤ - ٦ - الدجاج الذي يربى في مزارع الدجاج أو غيرها لبيع بيضه أو لبيع أفراخه.

٦٢٩٥ - ٧ - الطيور البرية، وحمير الوحش، والأرانب البرية، ونحوها من الصيد التي تصاد للأكل<sup>(١)</sup>، أو التي صيدت لتربيتها للزينة، ولم تعد للتجارة.

٦٢٩٦ - ٨ - سائر الوحوش<sup>(٢)</sup>.

٦٢٩٧ - ٩ - الحمام والدجاج والوز والسمان ونحوها من الطيور التي يربئها أصحابها للأكل، أو الإهداء، أو للاستفادة منها في منافع أخرى<sup>(٣)</sup>.

٦٢٩٨ - ١٠ - الأسماك التي تربي في المسطحات المائية أو التي

= سائمتها، ولا فيما كان للتجارة أيضاً يذهب إلى أن رسول الله ﷺ قال: «عفونا لكم عن صدقة الخيل والرقيق». يقول: فجعله عامّاً، فلا زكاة في شيء منها. قال أبو عبيد: فأوجب ذلك الأول الصدقة عليها في الحالين جميعاً، وأسقطها هذا منهما كليهما، وأحد القولين عندي غلو، والآخر تقصير، والقصد فيما بينهما هو أن تجب الصدقة فيما كان منها للتجارة، وتسقط عن السائمة. على هذا وجدنا مذاهب العلماء، وهم أعلم بتأويل حديث رسول الله ﷺ. وهو قول سفيان بن سعيد، ومالك بن أنس، وأهل العراق، وأهل الحجاز، وأهل الشام، لا أعلم بينهم في هذا اختلافاً، وينظر: تهذيب الآثار للإمام ابن جرير الطبري مسند عمر (٢/٩٥٧)، شرح ابن بطلال (٣/٤٨٤)، بداية المجتهد (٢٣/٥، ٢٤)، طرح التثريب (٤/١٤)، رسالة: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٣٨٧ - ٤١١).

(١) قال في مراتب الإجماع (ص ٤٥): «أما الصيد البري فقد اتفقوا على أنه لصائده في أرض الإسلام خاصة، حاشا الحرميين، وأنه لا شيء عليه فيه».

(٢) قال في الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٣٨٣): «لا زكاة في الوحوش».

(٣) قال في الإقناع وشرحه كشف القناع (٤/٣٠٦): «ولا تجب الزكاة (في سائر)؛ أي: في باقي (الأموال إذا لم تكن للتجارة حيواناً كان) المال (كالرقيق والطيور والخيل والبغال والحمير والظباء سائمة) كانت (أو لا)»، فتاوى اللجنة الدائمة: المجموعة الأولى (٩/٢٠٦).

تصاد من البحار أو الأنهار للأكل أو للزينة، وليست للتجارة ببيعها، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>.

٦٢٩٩ - ١١ - الأرانب المنزلية (غير البرية) التي يرببها أصحابها للأكل أو للاستفادة منها في منافع أخرى<sup>(٢)</sup>.

٦٣٠٠ - وعدم وجوب الزكاة في الحيوانات المذكورة في المسائل الست السابقة لا يعرف فيه خلاف بين أهل العلم المتقدمين، وهو قول عامة الفقهاء المعاصرين<sup>(٣)</sup>، وإنما خالف فيه أفراد من أهل العلم المعاصرين<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في مراتب الإجماع (ص ٤٥): «لا أعلم بينهم خلافاً في أنه لا شيء في السمك المتصيد»، وقال شيخنا ابن عثيمين كما في مجموع فتاويه (٥٤/١٨): «الذين يربون الطيور إذا كانوا يريدون التجارة فعليهم الزكاة؛ لأنها عروض التجارة؛ يعني: الإنسان يتكسب منها يبيع ويشترى فيها، أما إذا كانوا يريدون التنمية؛ يأكلونها أو يبيعون منها ما زاد عن حاجتهم، فلا زكاة عليهم؛ لأن الزكاة لا تجب في الحيوان إلا في ثلاثة أصناف: الإبل والبقر والغنم فقط».

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في جلسات رمضان (٧/١٢) طباعة حاسب آلي: «لو كان عند الإنسان أرناب كثيرة، عنده مثلاً (١٠٠)، أو (٥٠٠) أرناب تتوالد وهي ليست للتجارة؛ لكنه كلما ولدت وزادت عنده باع منها، فهذه ليس فيها زكاة».

(٣) قال شيخنا محمد بن عثيمين في جلسات رمضان (٢/٢٢) طباعة حاسب آلي: «أما الخيل فلا زكاة فيه، وأما الضبي فلا زكاة فيه، وأما الدجاج فلا زكاة فيه، وأما الحمام فلا زكاة فيه، إنما الزكاة في قيمته إن أعد للتجارة، وأما عينه فلا، لا تجب الزكاة في البهائم بأعيانها إلا في ثلاثة أصناف هي: الإبل والبقر والغنم»، وينظر: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٤١١ - ٤٢٨).

(٤) لم أقف على خلاف بين العلماء المتقدمين في جميع ما ذكر في هذه المسائل، وقد نص فقهاء من كافة المذاهب على أنه لا زكاة في جميع ما ذكر فيها، إما بالنص عليها، أو بجزمهم بأنه لا زكاة إلا في بهيمة الأنعام. قال في المقدمات الممهديات (٣٢٣/١): «فصل: ولا تجب الزكاة عند مالك وجميع أصحابه في شيء من الحيوان سوى الإبل والبقر والغنم»، وقال في حلية العلماء (١٢/٣): «باب صدقة المواشي: لا تجب الزكاة في غير الإبل والبقر والغنم»، وينظر: الوسيط (٤٠١/٢)، المجموع (٣٣٩/٥)، المقنع مع شرحه (٢٩٣/٦)، البيان (١٤١/٣)، الفواكه الدواني =

- ٦٣٠١ - ١٢ - بقر الوحش، والغنم الوحشية<sup>(١)</sup>، وهذا قول جمهور أهل العلم<sup>(٢)</sup>، والقول بوجوبه فيها قول مرجوح؛ لعدم وجود دليل شرعي قوي يعتمد عليه في ذلك<sup>(٣)</sup>.
- ٦٣٠٢ - ١٣ - الحمير المعدة للحمل عليها، وليست للتجارة، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>.

= (١/٣٣٥)، وينظر: كلام صاحب الإقناع وكلام صاحب كشف القناع السابق نقلهما قريباً، وكلام الشلبي الحنفي الآتي.

(١) قال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (٣/١٩٩) عند كلامه على البقر: «وعن أحمد: لا زكاة في الوحشية وفاقاً، وقال الوزير وغيره: اتفقوا أنه لا زكاة فيها، إلا في إحدى الروايتين عن أحمد. وقال الشيخ: لا زكاة في بقر الوحش عند الجمهور».

(٢) قال في المغني (٤/٣٥): «فصل: واختلفت الرواية في بقر الوحش، فروي أن فيها الزكاة. اختاره أبو بكر؛ لأن اسم البقر يشملها، فدخل في مطلق الخبر. وعنه لا زكاة فيها. وهي أصح، وهذا قول أكثر أهل العلم؛ لأن اسم البقر عند الإطلاق لا ينصرف إليها، ولا يفهم منه، إذا كانت لا تسمى بقرأ بدون الإضافة، فيقال: بقر الوحش. ولأن وجود نصاب منها موصوفاً بصفة السوم حولاً لا وجود له، ولأنها حيوان لا يجزئ نوعه في الأضحية والهدي، فلا تجب فيه الزكاة، كالظباء، ولأنها ليست من بهيمة الأنعام، فلا تجب فيها الزكاة، كسائر الوحوش»، وينظر: المقنع مع شرحه (٦/٣٩٧).

(٣) قال الشلبي الحنفي في حاشيته على تبين الحقائق (١/٢٦٣): «وفي المغني: تجب الزكاة في بقر الوحش في رواية عند ابن حنبل، ولم يقل به أحد غيره، والسوم والنصاب حولاً كاملاً شرط عنده فكيف يتحقق فيه السوم وملك النصاب حولاً كاملاً ومتى يجتمع من بقر الوحش ثلاثون كالسائمة واسم البقر لا يتناوله عند الإطلاق فكان القول به شرعاً بلا كتاب، ولا سنة، ولا قياس صحيح ولهذا لا يجزئ في الأضحية والهدي، وليس من بهيمة الأنعام فصار كالظباء بل أولى فإن الظبية تسمى عنزاً، ولا تسمى بقر الوحش بقرأ بغير إضافة ويجب عند الحنابلة في المتولد بين الوحشي والأهلي، وعند الشافعي لا يجب مطلقاً، وهو قول داود، وعندنا إن كانت الأم أهلية يجب، وإن كانت وحشية لا يجب وبه أخذ مالك».

(٤) قال في شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/٤٨٧): «وقال الطحاوي، =



٦٣٠٣ - ١٤ - الأطباء، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>، والقول بوجودها فيها قول شاذ، ليس له دليل قوي يعتمد عليه<sup>(٢)</sup>.

٦٣٠٤ - ١٥ - الحيوانات المتولدة بين بهيمة الأنعام وغيرها<sup>(٣)</sup>، كالسمع والعسبار<sup>(٤)</sup>، وهذا التوالد إنما يوجد بين أنواع قليلة من الحيوانات

= والطبري: والنظر أن الخيل في معنى البغال والحمير التي قد أجمع الجميع ألا صدقة فيها»، وقال في المقدمات الممهدة (١/٣٢٣): «أجمع أهل العلم في البغال والحمير على أنه لا زكاة فيهما»، وقال في تبيين الحقائق وحاشية الشلبي (١/٢٦٦): «قوله: والمقصود من الحمير الحمل إلخ؛ أي: ولما روينا من حديث الكسعة، وأجمعت الأمة على ذلك إلا أن يكون للتجارة. اهـ. كافي».

(١) قال ابن قدامة في المغني (٤/٣٥): «لا تجب الزكاة في الأطباء، رواية واحدة؛ لعدم تناول اسم الغنم لها»، وقال في الإنصاف (٦/٢٩٧، ٢٩٨): «لا تجب الزكاة في الأطباء على الصحيح من المذهب، ونص عليه، وهو ظاهر كلام المصنف هنا، وعليه الأصحاب. وحكى القاضي في الطريقة، وابن عقيل في المفردات، عن ابن حامد: وجوب الزكاة فيها، وحكى رواية؛ لأنها تشبه الغنم. والظبية تسمى عنزاً، وهو من المفردات، وأطلقهما في المحرر»، وقال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (٣/١٨٧): «الطباء لا زكاة فيها بغير خلاف».

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٢٠): «لو كانت لرجل غنم فنزتها طباء فولدت لم تعد الأولاد مع أمهاتها بحال، ولو كثر أولادها حتى تكون مائة وأكثر لم يكن فيها زكاة؛ لأنه لا زكاة في الأطباء، وكذلك لو كانت له طباء فنزتها تيوس فولدت لم يؤخذ منها صدقة، وهذا خلط طباء وغنم، فإن قيل فكيف أبطلت حق الغنم فيها؟ قيل: إنما قيل: (في الغنم الزكاة) ولا يقع على هذه اسم الغنم مطلقاً».

(٣) قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٢٠): «لو كانت لرجل غنم فنزتها طباء فولدت لم تعد الأولاد مع أمهاتها بحال، ولو كثر أولادها حتى تكون مائة وأكثر لم يكن فيها زكاة؛ لأنه لا زكاة في الأطباء، وكذلك لو كانت له طباء فنزتها تيوس فولدت لم يؤخذ منها صدقة، وهذا خلط طباء وغنم، فإن قيل فكيف أبطلت حق الغنم فيها؟ قيل: إنما قيل في الغنم الزكاة ولا يقع على هذه اسم الغنم مطلقاً، وكما أسهمت للفرس في القتال ولا أسهم للبعل كان أبوه فرساً، أو أمه (قال): وهكذا إن نزا ثور وحشي بقرة إنسية، أو ثور إنسي بقرة وحشية فلا يجوز شيء من هذا أضحية ولا يكون للمحرم أن يذبحه».

(٤) قال في الذخيرة (٣/٩٥): «وفي الجواهر: لا يجب الزكاة في المتولد بين =

التي يكون بينها تقارب<sup>(١)</sup>.

٦٣٠٥ - ١٦ - سائمة بهيمة الأنعام الموقوفة لغير معينين<sup>(٢)</sup>.

## الفصل السابع

### الأموال التي لا زكاة فيها لعدم الملك التام لها

٦٣٠٦ - لا تجب الزكاة في مال المكاتب - والمكاتب هو العبد الذي اشترى نفسه من سيده بأقساط - فإذا ملك مالا قبل سداد جميع الأقساط فملكه لهذا المال غير مستقر، لاحتمال أن يعجز عن سداد جميع الأقساط فيرجع عبداً مملوكاً وتبطل المكاتب ويصبح المال الذي في يده

= الطباء والنعم وقاله (ش) لأنه يتركب من جنس ما لا يوجب وما يوجب فلا تجب فيه كالنقد المغشوش ويقال كل متركب من نوعين من الحيوان لا يعقب فيكون قاصراً عن موضع الإجماع».

(١) قال الحافظ ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/٢٤١): «فصل: ثم تأمل خلق الزرافة واختلاف أعضائهم وشبهها بأعضاء جميع الحيوانات فرأسها رأس فرس وعنقها عنق بعير وأظلافها أظلاف بقرة وجلدها جلد نمر حتى زعم بعض الناس أن لقاحها من فحول شتى وذكروا أن أصنافاً من حيوان البر إذا وردت الماء ينزو بعضها على بعض فتنزو المستوحشة على السائمة فتنتج مثل هذا الشخص الذي هو كالملتقط من أناس شتى وما أرى هذا القائل إلا كاذباً عليها وعلى الخلقة إذ ليس في الحيوان صنف يلحق صنفاً آخر فلا الجمل يلحق البقر ولا الثور يلحق الناقة ولا الفرس يلحقهما ولا يلحقانه ولا الوحوش يلحق بعضها بعضاً ولا الطيور وإنما يقع هذا نادراً فيما يتقارب كالبقر الوحشي والأهلي والضأن والمعز والفرس والحمار والذئب والضبع فيتولد من ذلك البغل والسمع والعسبار وقول الفقهاء هل تجب الزكاة في المتولد من الوحشي والأهلي فيه وجهان هذا إنما يتصور في واحد واثنين وثلاثة يكمل بها النصاب فأما نصاب كله متولد من الوحشي والأهلي فلا وجود لذلك».

(٢) قال العلامة السرخسي في المبسوط (٣/٥٢): «الزكاة لا تجب إلا باعتبار الملك والمالك ولهذا لا تجب في سوائم الوقف، ولا في سوائم المكاتب ويعتبر في إيجابها صفة الغنى للمالك، ذلك لا يوجد هنا إذا اشتراها الإمام بمال الخراج للمقاتلة فلا يجب فيها الزكاة».

ملكاً لسيدته<sup>(١)</sup>.

٦٣٠٧ - ومن المال غير المستقر: نصيب المضارب من الربح قبل قسمة المال<sup>(٢)</sup>، فلو عمل مضارب في غنم يرعاها أو يرببها، أو عمل في عقارات يبيع فيها ويشتري، فلا زكاة في نصيبه حتى تقسم الشركة بالقسم (التنضيض) الحقيقي أو الحكمي<sup>(٣)</sup>، ويستلم المضارب نصيبه، ثم يحول عليه الحول<sup>(٤)</sup>.

٦٣٠٨ - ومن المال غير المستقر: المال الذي أوقف من تركة مورث

(١) قال في المغني (٧٣/٤): «فتى عجز ورد في الرق صار ما كان في يده ملكاً لسيدته، فإن كان نصاباً أو يبلغ بضمه إلى ما في يده نصاباً استأنف له حولاً من حين ملكه، وزكاه، كالمستفاد سواء، ولا أعلم في هذا خلافاً، فإن أدى المكاتب نجوم كتابته وبقي في يده نصاب فقد صار حراً كامل الملك، فيستأنف الحول من حين عتقه، ويزكيه إذا تم الحول».

(٢) قال في نيل المآرب بشرح دليل الطالب (٢٣٩/١): «(ولا) زكاة أيضاً (في) حصة المضارب قبل القسمة؛ أي: قسمة المال ولو ملكت بالظهور، لنقصان ملكه بعدم استقراره؛ لأنه وقاية لرأس المال، بدليل أنه لو خسر المال بقدر ما ربح لم يكن للمضارب شيء. ويزكي رب المال حصته من الربح، كالأصل، تبعاً له»، وقال الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كما في مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (١٦٠/١): «حصة المضارب قبل القسمة، ففيها خلاف؛ والأحوط تزكيتها مع المال بلغت نصاباً أو لم تبلغ».

(٣) المراد بالتنضيض الحكمي تقويم أموال الشركة، مع عدم البيع والتصفية، أما التنضيض الفعلي فهو أن تباع أموال الشركة، فيعرف مقدار رأس مالها الفعلي، وليس التقديري.

(٤) قال في الإنصاف (٣١٧/٦): «حصة المضارب من الربح قبل القسمة لا تخلو، إما أن نقول: لا يملكها بالظهور أو يملكها، فإن قلنا: لا يملكها بالظهور فلا زكاة فيها، ولا ينعقد عليها الحول حتى تقسم، وإن قلنا: تملك بمجرد الظهور فالصحيح من المذهب: لا تجب فيها الزكاة أيضاً، ولا ينعقد عليها الحول قبل القسمة، نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب..»

والوجه الثاني: تجب الزكاة فيها».

جنين حتى يتبين أمره<sup>(١)</sup>.

٦٣٠٩ - ومن المال غير المستقر: أجرة المؤجرات، كما سيأتي في بابه - إن شاء الله تعالى -.

٦٣١٠ - لا تجب الزكاة على الموظف في مكافأة نهاية الخدمة<sup>(٢)</sup>، ومكافأة التقاعد<sup>(٣)</sup>، ومكافأة الادخار<sup>(٤)</sup>، ومكافأة الإجازات<sup>(٥)</sup>، قبل استلام هذه الأموال<sup>(٦)</sup>؛ لاحتمال عدم حصول الموظف عليها لأي سبب، ولأنها

(١) قال في أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/٣٣٨): «(لا الجنين) فلا زكاة في المال الموقوف؛ لأنه لا ثقة بوجوده ولا بحياته فإن انفصل ميتاً قال الإسوي: فيتجه أنها لا تلزم بقية الورثة لضعف ملكهم»، وينظر: الإنصاف (٦/٢٩٨).

(٢) حق نهاية الخدمة هو حق تفرضه الأنظمة للعامل على صاحب العمل يسلم له دفعة واحدة في نهاية خدمته أو لورثته بعد وفاته بشروط وضوابط محددة. ويحرم العامل من هذا الحق في حالات كثيرة، كما إذا تبين أنه قدم شهادات أو توصيات مزورة، وكما إذا حصل بسببه خسارة كبيرة لصاحب العمل، وكما إذا تبين أنه قد انتحل شخصية غيره، وغير ذلك.

(٣) مكافأة التقاعد هي مبالغ مقطوعة تعطىها الدولة أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية دفعة واحدة في نهاية الخدمة للموظفين أو العمال الذين يحسم عليهم من رواتبهم أو أجورهم مبالغ دورية ولا يستحقون راتباً تقاعدياً، وتدفع جهة العمل للتأمينات الاجتماعية اشتراكات أيضاً من أجل ذلك بدلاً عن التزامها بمكافأة نهاية الخدمة.

(٤) مكافأة الادخار هي أن تقتطع جهة العمل مبالغ من راتب الموظف وتضيف إليه مبالغ من عندها ثم تنميها للموظف، ويعطى إياها مع نائها في نهاية الخدمة، وهي حوافز تشجيعية للموظف، وبعض الأنظمة تطبق عليها أسباب سقوط مكافأة نهاية الخدمة فيما عدا ما حسم من راتبه فلا يسقط، وبعض الأنظمة تجعل هذه المكافأة إلزامية لجهة العمل وبعضها تجعلها اختيارية، وبعضها تجعلها إلزامية في حق الموظف وبعضها تجعلها اختيارية.

(٥) وذلك أنه يعطى للموظف الذي تنازل عن إجازته مبلغاً مقابل تنازله عنها، يعطى ذلك في نهاية الخدمة.

(٦) ينظر: بحث نهاية الخدمة والراتب التقاعدي للدكتور محمد نعيم ياسين مطبوع =

لم تسلم للموظف بعد، ولا يستطيع التصرف فيها<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثامن

### الأموال التي لا زكاة فيها لعدم المالك لها

٦٣١١ - هناك أنواع أخرى من الأموال لا تجب فيها الزكاة لكونها لا مالك لها من بني آدم؛ لأن أكثرها أخرجت لوجه الله تعالى، ولكونها لا مالك معين لها<sup>(٢)</sup>، ومن أمثلتها:

= ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٢٣٣ - ٢٩٨)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٦٧، ٦٨)، نوازل الزكاة (ص ٢٦٧ - ٢٨٤).

(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المنعقدة بالجمهورية اللبنانية عام (١٤١٥هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٩٢): «أولاً: زكاة المكافأة في نهاية الخدمة والراتب التقاعدي:

١ - مكافأة نهاية الخدمة: هي مبلغ مالي مقطوع يستحقه العامل على رب العمل في نهاية خدمته بمقتضى القوانين والأنظمة إذا توافرت الشروط المحددة فيها.

٢ - مكافأة التقاعد: هي مبلغ مالي مقطوع تؤديه الدولة أو المؤسسات المختصة إلى الموظف أو العامل المشمول بقانون التأمينات الاجتماعية إذا لم تتوافر جميع الشروط المطلوبة لاستحقاق الراتب التقاعدي.

٣ - الراتب التقاعدي مبلغ مالي، يستحقه شهرياً الموظف أو العامل على الدولة أو المؤسسة المختصة بعد انتهاء خدمته بمقتضى القوانين والأنظمة إذا توافرت الشروط المحددة فيها.

٤ - لا تجب الزكاة على العامل أو الموظف في هذه الاستحقاقات طيلة مدة الخدمة لعدم تحقق الملك التام الذي يشترط لوجوب الزكاة.

٥ - هذه الاستحقاقات إذا صدر القرار بتحديدتها وتسليمها للموظف أو العامل دفعة واحدة أو على فترات دورية أصبح ملكه لها تاماً، ويزكي ما قبضه منها زكاة المال المستفاد وقد سبق في مؤتمر الزكاة الأول أن المال المستفاد يزكى بضمه إلى ما عند المزكي من الأموال من حيث النصاب والحوال، وينظر: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٣٣١).

(٢) نوازل الزكاة (ص ٢٣٧ - ٢٤٢).

٦٣١٢ - ١ - الأموال التي أوصى بها أصحابها في أمور الخير، سواء كانت نقوداً أو عقارات أو غيرها.

٦٣١٣ - ٢ - المال الذي أعطي لجهات خيرية، كمراكز الدعوة، ومراكز توعية الجاليات، والصناديق والمؤسسات الخيرية، وجمعيات البر، ليصرف في أمور الدعوة أو الجهاد، أو ليوزع على الفقراء، أو ليني لهم به مساكن، ونحو ذلك، أو ليني به مساجد، وكذلك لا تجب الزكاة في الأوقاف التي أوقفت على مصارف خيرية، كالفقراء، وأمور الدعوة، والتعليم، والجهاد، ونحوها؛ لأن هذه الأشياء لا مالك لها، وهي مما تصدق بها أو أوقفت ابتغاء وجه الله تعالى<sup>(١)</sup>.

٦٣١٤ - ٣ - الأموال التي يوقفها أصحابها على أي مصرف من مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>، أو يخرجونها للصدقة بها، أو يوقفونها للعارية.

٦٣١٥ - ٤ - المال الذي يجمع من أفراد عائلة معينة أو أهل قرية معينة ثم يوضع في صندوق أو بنك، والذي يسمى في هذا الوقت: «الصندوق العائلي»، والذي يصرف في الغالب في الديات والحوادث الكبيرة التي تصيب الأفراد المساهمين في هذا الصندوق، فهذا المال لا زكاة فيه إذا كان لا يعاد المال إلى المشاركين فيه، ولا إلى ورثتهم بعد ذلك، إلا عند حصول حادث أو نحوه مما وضع هذا الصندوق من أجله؛ لأنه مال رصد للبر والإعانة، وليس ملكاً لأحد ممن تبرع به، فكان كالوقف.

٦٣١٦ - أما إن كان المال يعود بعد مدة إلى المشارك أو إلى ورثته فتجب الزكاة في ما عاد منه إليه؛ لأنه لم يخرج عن ملك صاحبه، فهو في

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٢٩٢ - ٣٠٣)، ومجموع فتاوى شيخنا عبد العزيز بن باز (٣٤١/١٤)، وفتاوى وتنبهات له (ص٣٥٠)، ومجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (١٨٣/١٨، ١٩٢)، مسائل الزكاة المعاصرة (ص٢٩٧ - ٣٠٥).

(٢) مسائل الزكاة المعاصرة (ص٢٨٢ - ٢٨٧).

حكم القرض<sup>(١)</sup>.

٦٣١٧ - ٥ - الأموال التي يدفعها المؤمن في التأمين التعاوني، والذي أفتى بجوازه عامة العلماء المعاصرين؛ لأنها أصبحت غير مملوكة لأحد<sup>(٢)</sup>.

٦٣١٨ - ٦ - أموال التأمين الاجتماعي، وهي الأموال التي يدفعها الموظف أو تحسم عليه لتكون سبباً في حصوله على الراتب التقاعدي، وتجمع هذه الأموال مع ما تقدمه الدولة من مساعدة لهذا التأمين لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي؛ لأن هذه الأموال من نوع مال التأمين التعاوني<sup>(٣)</sup>، والذي يدفعه الموظف المشترك في هذا التأمين أو تحسم عليه، فهي أموال لم تعد مملوكة لمن دفعها<sup>(٤)</sup>، وبعض أهل العلم يعده من باب

(١) ينظر في هاتين المسألتين: مجموع فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٢٨٩ - ٢٩٢)، فتوى رقم (٤٤٥٣، ٤٤٦٠، ٥١٦١، ٥٢٣٠، ١١٩٥٤، ١٢٦٨٧).

(٢) نوازل الزكاة (ص ٢٦١ - ٢٦٤)، مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٣٣٢ - ٣٣٥).

(٣) فهذا التأمين يتفق مع التأمين التعاوني في أنه لا مالك له، وفي أنه قائم على أساس التكافل الاجتماعي، ولهذا ذهب أكثر الفقهاء المعاصرين إلى إلحاقه بالتأمين التعاوني. ينظر: نوازل الزكاة (ص ٢٦٤ - ٢٦٦)، مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٣٢٩ - ٣٣٢).

(٤) قال الدكتور محمد نعيم ياسين في بحث: زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٢٥٩، ٢٦٠): «الراتب التقاعدي يعتبر حقاً مالياً يستحقه الموظف على بعض الجهات العامة بناء على نظام تأمين اجتماعي يستهدف حماية مصلحة عامة هي مصلحة الطبقة العاملة في المجتمع، وهو نظام تأمين إجباري تفرضه الدولة، وتسهم هي بالاشتراك مع أرباب العمل والعمال في توفير المتطلبات المالية لهذا التأمين. وينشأ الحق للموظف أو العامل في الراتب التقاعدي باعتباره مبلغ تأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه وهو انتهاء الخدمة بسبب من الأسباب المشار إليها.

تؤكد هذا النصوص الواردة في التشريعات الاجتماعية، حيث تنص على أن استحقاق الراتب التقاعدي لا يكون إلا عند انتهاء الخدمة بأسباب معينة وشروط معينة، =

تبرع الدولة لموظفيها بعد تركهم العمل، تعاوناً معه جراً مشاركته في نفع الأمة حال عمله<sup>(١)</sup>.

٦٣١٩ - ٧ - الأموال التي يوقفها أصحابها، أو يخرجونها للصدقة بها على عموم الفقراء والمحتاجين، أو على الفقراء أو المحتاجين من ذريته أو ورثته<sup>(٢)</sup>،

= كما أن هذه التشريعات قد اختارت معظم اصطلاحات التأمين، وأطلقتها على العناصر المختلفة لهذا النظام، فأطلقت اسم المؤمن عليه أو له على الموظف، واسم المستفيد على ورثته، وما يدفعه العامل أسمته اشتراكات، وهو ومصطلح يطلق على قسط التأمين في التأمين الاجتماعي، واستعارت كثيراً من الأسس الفنية التي يقوم عليها نظام التأمين الخاص، وإنما خرجت عنه في بعض الأمور تحقيقاً للهدف منه، حيث لا يهدف نظام التأمين الاجتماعي إلى ربح يحصل للمؤمن، كما أنه تأمين إجباري، وأحكامه أمة لا يجوز الانفاق على خلافها. ولذلك فإن ما يدفعه الموظف أو العامل للمؤسسة العامة المختصة مع ما يدفعه رب العمل عنه يعتبر قسط التأمين الذي يعد ضرورة فنية وقانونية في عملية التأمين، وقسط التأمين إذا دفع خرج من ملك دافعه ولم يكن ديناً له على المؤسسة العامة، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٢٦١ - ٢٦٤).

(١) جاء في قرار المجمع الفقهي في دورته العاشرة المنعقدة بالرياض عام (١٣٩٨هـ) برئاسة شيخنا ابن باز: المنشور بمجموع قراراته (ص ٣٦) عند التعرض للرد على أدلة من أجاز التأمين التجاري: «قياس عقود التأمين التجاري على نظام التقاعد غير صحيح، فإنه قياس مع الفارق أيضاً لأن ما يعطى من التقاعد، حق التزم به ولي الأمر، باعتباره مسؤولاً عن رعيته، وراعى في صرفه ما قام به الموظف من خدمة الأمة، ووضع له نظاماً راعى فيه مصلحة أقرب الناس إلى الموظف، ونظر إلى مظنة الحاجة فيهم، فليس نظام التقاعد من باب المعاوضات المالية بين الدولة وموظفيها، وعلى هذا لا شبه بينه وبين التأمين الذي هو من عقود المعاوضات المالية التجارية، التي يقصد بها استغلال الشركات للمستأمنين والكسب من ورائهم بطرق غير مشروعة؛ لأن ما يعطى في حالة التقاعد، يعتبر حقاً التزم به من حكومات مسؤولة عن رعيته، وتصرفها لمن قام بخدمة الأمة كفاء لمعروفه، وتعاوناً معه جراً تعاونه معها ببدنه وفكره، وقطع الكثير من فراغه في سبيل النهوض معها بالأمة».

(٢) قال ابن المنذر في الإشراف (٣/٣٩، ٤٠): «ثمار البستان وغلة الأرض الموقوفين، إن كانت على جهة عامة كالمساجد، والقناطر، والمدارس، والربط، وغير =



أو على المساجد والربط والمدارس ونحو ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأنها مخصصة لمن تجب لهم الزكاة، ولأنه لا يوجد لها مالك معين<sup>(٢)</sup>.

٦٣٢٠ - أما إن كان المال أو العقار قد أوقفه مالكة لعموم ذريته أو عموم ورثته أو على الذكور منهم أو على الإناث منهم، ونحو ذلك من المعينين فتجب الزكاة فيما وقف عليهم إذا توافرت شروطها الأخرى<sup>(٣)</sup>؛ فلو

= ذلك فلا زكاة فيها، وبه قال عامة أهل العلم. وقال الشافعي: يجب فيها العشر. قال أبو بكر: القول الأول هو الصحيح، وينظر: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٢٨٢ - ٢٨٧).

(١) قال في الإنصاف (٣١٦/٦): «فوائد: منها: لو أوصى بدراهم في وجوه البر، أو ليشتري بها ما يوقف، فاتجر بها الوصي، فربحه، مع أصل المال، فيما وصى به، ولا زكاة فيهما، وإن خسر، ضمن النقص. نقله الجماعة عن الإمام أحمد. وقيل: ربحه إرث. وقال في المؤجر، في من اتجر بمال غيره، إن ربح: له أجره مثله. ويأتي ما إذا نوى الموصى بوقفه بعد الموت وقُبِلَ وقفه»، وينظر: المجموع (٥/٣٤٠).

(٢) قال في بداية المجتهد (٥/١٣): «ولا معنى لمن أوجبها على المساكين؛ لأنه يجتمع في ذلك شيان اثنان:

أحدهما: أنها ملك ناقص.

والثانية: أنها على قوم غير معينين من الصنف الذين تصرف إليهم الصدقة، لا من الذين تجب عليهم».

وقال في المجموع (٥/٣٤٠): «قال أصحابنا: إذا كانت الماشية موقوفة على جهة عامة كالفقراء أو المساجد أو الغزاة أو اليتامى وشبه ذلك فلا زكاة فيها بلا خلاف؛ لأنه ليس لها مالك معين»، وفي المسألة قول آخر بوجود الزكاة في ما تنتجه أو تربحه الأموال الموقوفة، كالخارج من الأرض الموقوفة. ينظر: المدونة: في زكاة الثمار المحبسة والإبل والأذهاب (١/٢٨٥)، بدائع الصنائع (٢/٥٦)، المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (٦/٣١٤ - ٣١٦).

(٣) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٤/٣١٥): (و) تجب الزكاة في (غلة أرض)، و(غلة شجر موقوفة على معين) إن بلغت الغلة نصاباً نص عليه؛ لأن الزرع والثمر ليس وقفاً، بدليل بيعه (ويخرج من غير السائمة) كالزرع والثمر لأنه ملكه بخلاف السائمة فلا يخرج منها لأن الوقف لا يجوز نقل الملك فيه (فإن كانوا)؛ أي: الموقوف عليهم المعينون (جماعة وبلغ نصيب كل واحد من غلته)؛ أي: الموقوف من أرض =

أوقف عليهم أرضاً فيها نخل يثمر، فتحصل لأحدهم من ثمرته في وقت ما يبلغ نصاباً وجبت فيه الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأنه نصاب خاص بمالك معين يملكه ملكاً تاماً، فوجبت فيه الزكاة، كما لو استأجر أرضاً وزرعها<sup>(٢)</sup>.

٦٣٢١ - ٨ - أموال بيت مال المسلمين، والذي يسمى عند أكثر المعاصرين بـ (المال العام) ليس فيها زكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأنه ليس لها مالك معين<sup>(٤)</sup>.

= أو شجر (نصاباً، وجبت) الزكاة وكذا لو بلغت حصة بعضهم نصاباً وجبت عليه (وإلا)؛ أي: وإن لم تبلغ حصة أحد منهم نصاباً (فلا) زكاة عليهم لأنه لا أثر للخلطة في غير الماشية»، وينظر: الأموال لأبي عبيد (ص ٥٩٦)، مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٢٨٧ - ٢٩٤).

(١) قال في المجموع (٣٤٠/٥): «إن كانت على معينين وجبت زكاتها بلا خلاف»، وقال في الإنصاف (٣١٤/٦، ٣١٥): «قوله: (ولا في السائمة الموقوفة، ولا في حصة المضارب من الربح قبل القسمة على أحد الوجهين فيهما) أما السائمة الموقوفة: فإن كانت على معينين كالأقارب ونحوهم ففي وجوب الزكاة فيها وجهان، وأطلقهما ابن تميم، والرعايتين، والحاويين:

أحدهما: تجب الزكاة فيها، وهو المذهب، نص عليه، قدمه في الفروع، وشرح المجدد، والفائق. قال في الرعاية الكبرى: والنص الوجوب... .

فائدة: لو وقف أرضاً أو شجراً على معين: وجبت الزكاة مطلقاً في الغلة، على الصحيح من المذهب لجواز بيعها، وعليه جماهير الأصحاب، ونص عليه، وجزم به الخرقى، والتلخيص، وابن رزين في شرحه، والزركشي، والمستوعب وقال رواية واحدة وغيرهم، وقدمه في الفروع، وابن تميم، والرعاية الكبرى. وقيل: تجب مع غنى الموقوف عليه، دون غيره، جزم به أبو الفرج، والحلواني، وابنه، وصاحب التبصرة، قال في الفروع: ولعله ظاهر ما نقله علي بن سعيد وغيره فحيث قلنا بالوجوب، فإن حصل لكل واحد نصاب زكاة، وإلا خرج على الروايتين في تأثير الخلط في غير السائمة، على ما يأتي».

(٢) قال في البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٤٣/٣): «إذا وقف عليه نخلاً أو كرمًا وجبت زكاة الثمرة على الموقوف عليه، قولاً واحداً؛ لأنه يملك الثمرة ملكاً تاماً».

(٣) المجموع (٣٥٣/٥)، الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي (٤٨٧/١)، نازل الزكاة (ص ٢٣٣ - ٢٤٧)، مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٢٣٤ - ٢٨١، ٤٣٣ - ٤٣٩).

(٤) جاء في قرار مجمع الفقه بجدة (كما في قراراته ص ٦٣، ٦٤): «الفقه الإسلامي =

٦٣٢٢ - ولهذا؛ فإنه لا تجب الزكاة في الشركات التي تملكها الدولة، كما لا تجب الزكاة في أسهم الشركات التي تملكها الدولة<sup>(١)</sup>.

= وأدلته للزحيلي (٥١٢٨/٧): «إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٨ - ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ، الموافق ٦ - ١١ فبراير ١٩٨٨م.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع «زكاة أسهم الشركات» قرر ما يلي:

أولاً: تجب زكاة الأسهم على أصحابها، وتخرجها إدارة الشركة نيابة عنهم إذا نص في نظامها الأساسي على ذلك، أو صدر به قرار من الجمعية العمومية، أو كان قانون الدولة يلزم الشركات بإخراج الزكاة، أو حصل تفويض من صاحب الأسهم لإخراج إدارة الشركة زكاة أسهمه.

ثانياً: تخرج إدارة الشركة زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله، بمعنى أن تعتبر جميع أموال المساهمين بمثابة أموال شخص واحد وتفرض عليها الزكاة بهذا الاعتبار من حيث نوع المال الذي تجب فيه الزكاة، ومن حيث النصاب، ومن حيث المقدار الذي يؤخذ، وغير ذلك مما يراعى في زكاة الشخص الطبيعي، وذلك أخذاً بمبدأ الخلطة عند من عممه من الفقهاء في جميع الأموال. ويطرح نصيب الأسهم التي لا تجب فيها الزكاة، ومنها أسهم الخزنة العامة، وأسهم الوقف الخيري، وأسهم الجهات الخيرية، وكذلك أسهم غير المسلمين».

(١) جاء في قرار الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة، منشور في رسالة: مسائل الزكاة المعاصرة (ص٣٤٧، ٣٤٨): «ناقش المشاركون في الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة البحوث المقدمة في موضوع زكاة المال العام، وانتهوا إلى القرار الآتي: من أهم ما تنبغي معرفته من قضايا الزكاة المعاصرة حكم الزكاة في الأموال العامة، وهو الأمر الذي يقتضي تحديد معنى المال العام، ومن ثم بيان حكم تعليق الزكاة بأنواعها المختلفة:

أولاً: المال العام: هو المال المرصد للنفق العام، دون أن يكون مملوكاً لشخص معين أو جهة معينة، كالأموال العائدة إلى بيت المال المسلمين (الخزينة العامة للدولة)، وما يسمى اليوم بالقطاع العام.

ثانياً: لا تجب الزكاة في المال العام، إذ ليس له مالك معين، ولا قدرة لأفراد الناس على التصرف فيه، ولا حيازة لهم عليه، ولأن مصرفه منفعة عموم المسلمين.

٦٣٢٣ - ولهذا أيضاً: لا تجب الزكاة في المعادن التي تستخرج من الأرض، كالبتروول والذهب والفضة<sup>(١)</sup>، وغيرها.

٦٣٢٤ - ٩ - لا تجب الزكاة في مال الغنيمة قبل قسمته على الغانمين<sup>(٢)</sup>.

٦٣٢٥ - ١٠ - لا تجب الزكاة في المال المحرم لذاته؛ لأنه لا مالك له، على تفصيل في ذلك يأتي في باب زكاة المال الحرام.

٦٣٢٦ - أما المال المشكوك فيه فيجب على من هو بيده سؤال أهل العلم حتى يتيقن من حله، فإن لم يظهر له شيء بعد السؤال فهو مال مشتبه، والورع التخلص منه، ويكره استمراره عنده<sup>(٣)</sup>، فإن أبقاه عنده

= ثالثاً: لا يجب على الدولة أداء الزكاة في أموال صناديق التأمينات الاجتماعية، وأما المستحق لها من الموظفين والعاملين فينطبق عليه حكم زكاة المال المستفاد من ملك النصاب وحولان الحول، كما ورد في توصيات الندوة الخامسة التي عقدت عام: (١٤١٥هـ)، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٢٤٩ - ٢٥١)، مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٢٨١، ٢٨٢).

(١) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٨٨): «مسألة: هل في البترول زكاة؟  
الجواب: ليس فيه زكاة؛ لأن المالك له الدولة، وهو للمصالح العامة، وما كان كذلك فلا زكاة فيه».

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٦٧): «إذا أوجف المسلمون على العدو بالخيول والركاب فجمعت غنائمهم فحال عليها حول قبل أن تقسم، فقد أساء الوالي إذا لم يكن له عذر، ولا زكاة في فضة منها ولا ذهب ولا ماشية حتى تقسم، يستقبل بها بعد القسم حولاً؛ لأن الغنيمة لا تكون ملكاً لواحد دون صاحبه، فإنه ليس بشيء ملكوه بشراء ولا ميراث فأقروه راضين فيه بالشركة، وأن للإمام أن يمنعه قسمه إلى أن يمكنه ولأن فيها خمساً من جميعها قد يصير في القسم في بعضها دون بعض فليس منها مملوك لأحد بعينه بحال».

(٣) بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٥٩). وينظر: رسالة: اجتناب الشبهات من الأمور لابن المنذر، وتنظر: الدراسة التي كتبها لهذه الرسالة، =

وجبت فيه الزكاة؛ لأنه غير مجزوم بتحريمه عليه<sup>(١)</sup>.

## الفصل التاسع

### ما لا زكاة فيه من الزروع والثمار ونحوها

٦٣٢٧ - ١ - لا تجب الزكاة في الحبوب التي تدخر لغير القوت، فتدخر للدواء أو التنعم أو التأدم، وذلك مثل الرشاد، والحبة السوداء<sup>(٢)</sup>، والجوز، واللوز، والبندق، والكمون، والفسق، وحب الحنظل، وحب اليقطين، وحب العصفر، وما أشبهها<sup>(٣)</sup>؛ لأن كل هذه الأشياء - وإن كانت

= ففيهما توسع في أنواع المال المشتبه وحكم تملكه (مطبوعتان في ضمن مجموع الرسائل الفقهية).

(١) قال محمد الخليلي الشافعي في فتاويه (١/١١٥): «أما المال الذي من شبهة، فإن كان المراد به شبهة الحرام، كأن قال بحله عالم، وبحرمته آخر، فإن قلد القائل بالحرمة، فقد علم حكمه، وإن قلد القائل بالحل جرت فيه سائر الأحكام كوجوب الحج والزكاة، وغير ذلك؛ لأنه مال مملوك وإن كان الورع تركه، وإن كان المراد بالشبهة بحيث لا يقطع بحلّه، كأخذ من مال ممن أكثر ماله حرام، ومال من يبيع الخمر، ومن يتعاطى الحرام، فهذا الورع تركه، ولكن يجوز أخذه، وأكله، والتعامل مع مالكه، وتجري فيه الأحكام الشرعية من وجوب الزكاة فيه، والحج والعمرة والفقرة وغير ذلك».

(٢) قال الحافظ العيني في نخب الأفكار شرح معاني الآثار (٨/١٥١): «قال أبو يوسف ومحمد: لا زكاة في الخضر كلها ولا في الفواكه. وأوجبوا الزكاة في الجوز واللوز والتين وحب الزيتون والجلوز والصنوبر والفسق والكمون والكرابيا والخردل والعناب وحب البسباس، وفي الكتان وفي زريعته أيضاً، وفي حب العصفر وفي نواره، وفي حب القنب لا في كتانه وفي الفوة، إذا بلغ كل صنف مما ذكرنا خمسة أوسق وإلا فلا»، وينظر: كلام صاحب إعانة الطالبين السابق عند الكلام على المشمش.

(٣) قال الإمام الشافعي في الرسالة (١/١٨٩): «حفظنا عن رسول الله الأخذ من الحنطة والشعير والذرة، وأخذ من قبلنا من الدخن والسلت، والعلس والأرز، وكل ما نبته الناس وجعلوه قوتاً، خبزاً وعصيدة وسويقاً وأدماً، مثل الحمص والقطاني، فهي تصلح خبزاً وسويقاً وأدماً، اتباعاً لمن مضى، وقياساً على ما ثبت أن رسول الله أخذ =

مدخرة - لكنها ليست قوتاً<sup>(١)</sup>.

٦٣٢٨ - ٢ - لا تجب الزكاة في الفواكه، كالبرتقال، والتفاح، والكمثرى، والخوخ، والنبق، والتوت، والموز<sup>(٢)</sup>، وهذا قول عامة أهل العلم؛ لأنها كانت موجودة في الطائف واليمن وغيرها من المناطق التي فتحت في عهد النبوة، ومع ذلك لم ينقل أنه أخذت منها الزكاة<sup>(٣)</sup>، وما

= منه الصدقة، وكان في معنى ما أخذ النبي؛ لأن الناس نبته ليققاتوه. وكان للناس نبات غيره، فلم يأخذ منه رسول الله، ولا من بعد رسول الله علمناه، ولم يكن في معنى ما أخذ منه، وذلك مثل الثفاء والأسبيوش والكسيرة وحب العصفور، وما أشبهه، فلم تكن فيه زكاة: فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض.

(١) قال الحافظ ابن عبد البر في الكافي (٣٠٤/١): «وكذلك الجوز واللوز والتين وسائر ثمار الفواكه غيرها إذا كانت لا تدخر للقوت غالباً، وما ادخر منها للقوت غالباً ففيه الزكاة عند المتأخرين البغداديين وغيرهم من المالكيين، وهو تحصيل مذهب مالك عندهم.

فعلى هذا تجب الزكاة في التين اليابس لأنه مقتات عند الحاجة ويدخر دائماً، وأما غير التين مما ذكرنا معه من الفواكه فلا يدخر إلا نادراً ولا يكون قوتاً في الأغلب»، وقال القرطبي في تفسيره (١٠٣/٧): «وقد يدخر الجوز واللوز ولا زكاة فيهما؛ لأنهما لم يكونا بالحجاز قوتاً فيما علمت، وإنما كانا فاكهة».

(٢) قال العلامة محمد بن الحسن في السير الصغير (ص ٢٨٢): «أما الخوخ والكمثرى والتفاح والنبق والمشمش والتوت فلا شيء في ذلك في ورقه ولا في ثمره؛ لأن الغالب عليه أنه لا يدخر ويبيس، وكذلك الموز والهلع والخرنوب فلا شيء فيه والحلبة والكبر فلا شيء فيه وكذلك الصمغ».

(٣) قال في العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٣٢٨/٢): «أما الفواكه؛ كالرمان، والتفاح، والفرسك - وهو الخوخ - والإجاص، والكمثرى، وما جرى مجرى ذلك، والخضراوات: كالقثاء والخيار وأنواع البقول المعروفة من: كرفس ونعناع وما جرى مجرى ذلك، فهذا لا زكاة فيه عند الأئمة الثلاثة، وقد جاء بعض الآثار وبعض الأحاديث في وجوب الزكاة في الخضراوات ولم يصح فيها شيء. ودليل الجمهور أن الفواكه جميعها، والخضراوات جميعها لا زكاة فيها: أنه لم يؤخذ عن أحد من المسلمين أن النبي ﷺ أخذ في المدينة شيئاً من زكاة الخضراوات ولم يتعرض لها أبداً، ولما فتحوا الطائف كانت الفواكه فيه بكثرة من غيرها؛ من رمان وفرسك وغير =

روي عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب أنه قال عن الفرسك والرمان: «إنه ليس عليها عشر»، وقال: «هي من العضاء كلها، وليس عليها صدقة»<sup>(١)</sup> سنده ضعيف<sup>(١)</sup>، وكذا ما روي عن الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «ليس في التفاح وما أشبهه صدقة» في سنده ضعف<sup>(٢)</sup>.

٦٣٢٩ - ٣ - لا تجب الزكاة في الخضروات والبقوليات؛ كالجزر والخيار، والبصل والثوم والملوخية<sup>(٣)</sup>، والفجل، والثوم، والبصل، والقثاء، والبادنجان، والكرنب<sup>(٤)</sup>، .....

= ذلك، ولم ينقل عن النبي ولا عن أحد من أصحابه أن أحداً منهم تعرض للفواكه أو الخضراوات وأخذ منها شيئاً.

(١) رواه يحيى (٥٤٨): حدّثنا عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، عن جعفر بن نجيج السعدي المدني، عن بشر بن عاصم، وعثمان بن عبد الله بن أوس: أن سفيان بن عبد الله الثقفي، كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان عاملاً له على الطائف، فكتب إليه: إن قبله حيطاناً فيها كروم، وفيها من الفرسك، والرمان ما هو أكثر غلة من الكرم أضعافاً، فكتب إليه يستأمره في العشر، قال: فكتب إليه عمر: .. فذكره. والسعدي قال عنه أحمد، كما في سؤالات أبي داود (١٧١٥): «ليس به بأس»، وبقية رجاله ثقات، عدا عثمان، وهو متابع، لكن بشر وعثمان لم يدركا عمر، وينظر: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل (٨٠٢).

(٢) رواه أبو عبيد في الأموال (١٥٠٨): حدّثنا أبو سفيان، عن معمر بن راشد، عن أبي إسحاق، قال علي. ورواه عبد الرزاق (٧١٨٨)، ويحيى بن آدم (٥٥٤)، ورواه ابن أبي شيبه (١٠١٣١) عن وكيع، كلهم عن قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي. وقيس كثير الأوهام، فرواية معمر مقدمة على روايته، وأبو إسحاق رأى علياً، وجزم الدارقطني في العلل (٥٠١) أن حديثه عنه مرسل، فالأثر ضعيف لإرساله.

(٣) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة - ٢ (٤٩/٨):

«س٣: ما هو النصاب في زكاة الحنة والملوخية والثوم والبصل؟

ج٣: الخضار ليس فيها زكاة»، والملوخية لا تصلح إلا إداماً، وإذا أكلها الإنسان وحدها أصابه السهال.

(٤) قال في القاموس المحيط (ص ١٣٠): «الْكُرْنُبُ، بالضمِّ، وكَسَمَنْدٍ: السُّلْقُ، =

والقثاء، والبطيخ<sup>(١)</sup>، واليقطين، ونبق السدر<sup>(٢)</sup>، والعناب<sup>(٣)</sup>، ونحوها، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم تؤخذ الزكاة في عهد النبوة من شيء

= أو نَوْعٌ منه أخلى وأغضَّ من القُنْبِيْطِ، والْبَرِّيِّ منه مُرٌّ، وقال في المعجم الوسيط (٢/٧٨٥): «نبات ثنائي الحول من الفصيلة الصليبية وله ساق قصيرة غليظة وبرعم في الرأس ملفوف ورقه بعضه على بعض وينبت في المناطق المعتدلة ويسمى في الشام الملفوف».

(١) قال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (٣/٢١٩): «ولا تجب الزكاة في الخضر كاللفت ونحوه، ولا في البقول كفجل وثوم وبصل وكراث، وجزر وبطيخ وقثاء وخيار، وباذنجان وسلق وكرنب وقنيبط ونحو ذلك».

(٢) قال في تهذيب اللغة (١٢/٢٤٧): «السدر من الشجر سدران:

أحدهما: سدر بري لا ينتفع بثمره، ولا يصلح ورقه للغسل، وربما خبط ورقه للراعية، وله ثمر عفص لا يؤكل، والعرب تسميه الضال.

والجنس الثاني: من السدر ينبت على الماء، وثمره النبق، ورقه غسول، يشبه شجر العناب، له سلاء كسلاته وورق كورقه، إلا أن ثمر العناب أحمر حلو، وثمر السدر أصفر مر يتفكه به».

(٣) في تاج العروس (٣/٤٤١): «العناب، كرمان: ثمر، (م)؛ أي: معروف. الواحدة عنابة. ويقال له: السنجلان بلسان الفرس (و) ربما سمي (ثمر الأراك) عناباً، عن ابن دريد»، وقال في المعجم الوسيط (٢/٦٣٠): «(العناب) شجر شائك من الفصيلة السدرية يبلغ ارتفاعه سِتَّةَ أمتارٍ وَيُطْلَقُ العنَابُ على ثمره أَيْضاً وَهُوَ أَحْمَرُ حُلُوٌّ لذيذ الطَّعم على شكل ثَمَرَةِ النبق»، وهو الذي يسمى عند العامة اليوم (الكركدبه).

(٤) قال في التلقين في الفقه المالكي (١/٦٧): «لا زكاة فيما أنبتت الأرض من المقتات كالبقول والخضروات وما لا يدخر من الفواكه وغيرها»، وقال في مزيد النعمة لجمع أقوال الأئمة (ص ٢٠٠): «قال أبو حنيفة: تجب في الخضروات كلها، وعند الثلاثة: لا زكاة فيها»، وقال في جواهر العقود (١/٣٩٧) بعد كلام له: «وفائدة الخلاف مع أبي حنيفة أن عنده تجب في الخضروات الزكاة، وعند الشافعي ومالك وأحمد لا زكاة فيها»، وينظر: الإشراف لابن المنذر (٣/٣١)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للدكتور سليمان التركي (٣/٥٥٢ - ٥٥٧)، وما سبق عند ذكر الأشياء التي لا تجب فيها الزكاة في المسألة (٦٣٢٧).



منها، وقد كانت موجودة في بلاد الحجاز وغيرها<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن موسى بن طلحة عن كتاب معاذ: «لم يأخذ من الخضر شيئاً»<sup>(٢)</sup>، وما روي عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب أنه قال: «ليس في الخضروات صدقة» وفي سنده ضعف<sup>(٣)</sup>.

(١) قال الإمام مالك في الموطأ (٢٧٦/١): «السنة التي لا اختلاف فيها عندنا، والذي سمعت من أهل العلم، أنه ليس في شيء من الفواكه كلها صدقة: الرمان، والفرسك والتين، وما أشبه ذلك وما لم يشبهه. إذا كان من الفواكه»، وقال أبو عبيد (ص٦٠٣): بعد ذكره إيجاب أبي حنيفة فيها الزكاة: «وخالفه أصحابه، فقالوا كقول الآخرين، وعليه الآثار كلها، وبه تعمل الأمة اليوم.. فالعلماء اليوم مجمعون من أهل العراق، والحجاز، والشام على أن لا صدقة في قليل الخضر ولا في كثيرها، إذا كانت في أرض العشر، وكذلك الفواكه عندهم، وإنما اختلفوا في غيرها من الحبوب والقطاني، وقد ذكرنا اختلافهم في موضعه، إلا أن بعض الماضين كان يرى في أثمانها الصدقة إذا بيعت».

وقال ابن القيم في زاد المعاد (١١/٢): «ولم يكن من هديه أخذ الزكاة من الخيل والرقيق، ولا البغال ولا الحمير، ولا الخضراوات، ولا المباطخ والمقائي والفواكه التي لا تكال ولا تدخر..»، وينظر: كلام الخطابي الآتي، وما يأتي في باب: زكاة الحبوب والثمار في الفصل الثاني: حكم زكاة الحبوب والثمار، في المسألة (٦٥٢٥).

(٢) رواه عبد الرزاق (٧٣١٤) عن ابن عيينة، عن عبد الله بن عثمان بن موهب قال: سمعت ابن طلحة؛ يعني: موسى، وكانوا أخذوا من حبوب له في أرضه، فسمعتة يقول لعبد الحميد ودخل عليه: بيني وبينكم كتاب معاذ بن جبل: «لم يأخذ من الخضر شيئاً». ورجاله حجازيون ثقات، وشيخ ابن عيينة كأن الأقرب في اسمه: عثمان بن عبد الله بن موهب، وهو مولى آل طلحة، ولم أقف على من اسمه (عبد الله بن عثمان بن موهب) في كتب السنّة ولا في كتب الرجال، سوى في هذا الموضع من المصنف، وسوى ما ذكره في المعرفة والتاريخ (٢٣٨/٣)، قال: «حدّثنا أبو نعيم قال: ثنا سفيان عن عبد الله بن عثمان بن موهب ثقة كوفي وأخوه عمرو بن عثمان ثقة»، ورواه من طريقه في تاريخ دمشق (٢٨٥/٤٦)، وعلى فرض صحة السند إلى موسى، فإن هذا الكتاب لا يعرف من كان عنده من عهد النبوة في اليمن إلى أن وصل إلى موسى بالمدينة.

(٣) رواه يحيى (٥٤٩ - ٥٥١) من طريق ليث عن مجاهد عن عمر، وسنده ضعيف، ليث سيئ الحفظ، ومجاهد لم يدرك عمر.

- ٦٣٣٠ - ٤ - لا تجب الزكاة في الورقيات بأنواعها؛ كالكرات،  
والخس، والجرجير، والنعناع، والبقدونس، والسبانخ، والملفوف،  
والملوخية، والكزبرة، ونحوها<sup>(١)</sup>؛ لأنها ليست بحب ولا ثمر.
- ٦٣٣١ - ٥ - لا تجب الزكاة في الحطب والأخشاب بأنواعها، سواء  
ما يغرس منها، كالأثل، أو ما يؤخذ من المباح<sup>(٢)</sup>؛ لعدم الدليل على  
وجوبها فيها.
- ٦٣٣٢ - ٦ - لا تجب الزكاة في الزيتون، لا في حبه، ولا في  
زيته<sup>(٣)</sup>؛ لأنه كان موجوداً في بعض بلاد المسلمين في عهد النبوة، وفي

(١) قال في كشاف القناع (٣٩٧/٢): «(ولا في البقول كالهندبا) قال ابن  
السكيت: تفتح الدال فتقصر وتكسر فتمد (والكرفس) قال في البارغ والتهذيب: بفتح  
الراء وسكون الفاء. وفي الصحاح: بوزن جعفر (والنعناع والرشاد وبقلة الحمقاء والقرظ  
والكزبرة والجرجير ونحوه، ولا في المسك والزهر، كالورد والبنفسج والنرجس  
واللينوفر والخيري، وهو المثور ونحوه) كالزنبق».

(٢) قال أبو يوسف في الخراج (ص٥٦): «ليس في القصب ولا في الحطب ولا  
في الحشيش ولا في التبن ولا في السعف عشر ولا خمس ولا خراج»، وقال الخطابي  
في معالم السنن (١٤/٢) عند كلامه على حديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق  
صدقة»: «وقد يستدل بهذا الحديث من يرى أن الصدقة لا تجب في شيء من  
الخضراوات لأنه زعم أنها لا توسق ودليل الخبر أن الزكاة إنما تجب فيما يوسق ويكال  
من الحبوب والثمار دون ما لا يكال من الفواكه والخضر ونحوها وعليه عامة أهل العلم  
إلا أن أبا حنيفة رأى الصدقة فيها وفي كل ما أخرجته الأرض إلا أنه استثنى الطرفاء  
والقصب الفارسي والحشيش وما في معناه»، وينظر: الأموال لأبي عبيد (ص٦٠٣)،  
بدائع الصنائع (٦٢/٢)، وينظر: كلام صاحب كشاف القناع الآتي.

(٣) قال في الأم (٣٦/٢، ٣٧): «لا يؤخذ من شيء من الشجر غير النخل  
والعنب، فإن رسول الله ﷺ أخذ الصدقة منهما فكانا قوتاً، وكذلك لا يؤخذ من  
الكرسف ولا أعلمها تجب في الزيتون؛ لأنه آدم، لا مأكول بنفسه، وسواء الجوز فيها  
واللوز وغيره مما يكون آدمياً، أو يبس ويدخر؛ لأن كل هذا فاكهة لا أنه كان بالحجاز  
قوتاً لأحد علمناه»، وقال في الاستذكار (٢٢٦/٣) عند ذكره لمذهب الشافعي: «وقال  
في الكتاب المصري: لا زكاة في الزيتون لأنه إدام ليس بقوت، وهو قول أبي ثور =

عصر الخلفاء الراشدين، ولم ينقل أنه أخذ منه زكاة<sup>(١)</sup>، ولأنه إدام، وليس بقوت<sup>(٢)</sup>، ولأن غالب حبه لا يجف بنفسه، وإنما يحتاج أن يبقى مخللاً، فيبقى على حاله وقت جنيه<sup>(٣)</sup>، فهو كالخضار التي تبقى فترة إذا خللت، وليس كالحبوب أو التمر أو الزبيب التي تبقى دون تخليل، فهو ليس مدخراً<sup>(٤)</sup>، وما روي عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أنه عَشَّر

= وأبي يوسف ومحمد...، وقياس الزيتون على النخل والعنب غير صحيح عندي والله أعلم؛ لأن التمر والزبيب قوت والزيتون إدام». وينظر: التمهيد (١٤٨/٢٠)، بداية المجتهد (١٩/٥)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١/٢٥ - ٢٨)، الإنصاف (٥٠١/٦) - (٥٠٤)، القوانين (ص ٧٢)، حاشية الروض المربع لابن قاسم (٢٣٢/٣)، فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٥١/٨)، و - ٢ (٦١/٨)، الشرح الممتع (٧٠/٦، ٧١)، وينظر: كلام الإمام الطحاوي الآتي.

(١) قال في الحاوي الكبير (٢٣٥/٣) عند استدلاله على عدم وجوب الزكاة في الزيتون: «لأنه كان موجوداً على عهد رسول الله ﷺ فيما افتتحه من مخاليف اليمن وأطراف الشام فلم ينقل أنه أخذ زكاة شيء منه، ولو وجبت زكاته لنقلت عنه قولاً وفعلاً كما نقلت زكاة النخل والكرم قولاً وفعلاً، ولأنه وإن كثر من بلاده فإنه لا يقتات منفرداً كالتمر والزبيب، وإنما يؤكل أدماً، والزكاة تجب في الأقوات ولا تجب في الإدام».

(٢) سبق قول الإمامين الشافعي وابن عبد البر في ذلك، والذين قالوا: (إنه قوت) صرح كثير منهم بأن الاقتيات بزيتته، لا بحبه، قال في المنتقى شرح الموطأ (١٦٣/٢) عند كلامه على الزيتون: «ودليلنا من جهة القياس: أن هذا مقتات بزيتته، فوجبت فيه الزكاة، كالسمسم»، وقال في الذخيرة للقرافي (٧٣/٣): «تجب في الزيتون والسمسم للاقتيات من زيتهما وفي القطني للاقتيات بها عند الضرورة»، ومن المعلوم أن زيت الزيتون إدام، ثم إنه شراب، وليس طعاماً، والزكاة إنما وردت في الطعام، أما ما يقوت من الأشربة كاللين، فليس فيه زكاة بالإجماع، كما سيأتي قريباً في الفصل العاشر، في المسألة (٦٣٤٣)، وينظر: التعليق الآتي.

(٣) قال الزركشي في شرح الخرقى (٤٧٣/٢): «اعلم أنه قد خرج من كلام الخرقى رحمته الله الزيتون؛ لأنه لا ييبس، ولا يدخر على حاله، وهو إحدى الروابيتين عن أحمد، واختيار أبي بكر، والقاضي في التعليق، لفوات الشروط السابقة».

(٤) قال في أضواء البيان (٤٩٨/١) عند ذكره لمذهب الشافعي: «وقال في =

الزيتون لا يثبت<sup>(١)</sup>، وكذا ما روي عن ابن عباس أن فيه العشر لا يثبت أيضاً<sup>(٢)</sup>.

٦٣٣٣ - ٧ - لا تجب الزكاة في الزيت النباتي؛ كزيت السمسم، وزيت الذرة، وغيرهما؛ لأن هذه الأشياء كانت موجودة في عهد النبوة، ولم يرد دليل يدل على وجوبها فيها، ولا على أنها أخذت منها في عصر النبوة أو عصر الخلفاء الراشدين، فدل على أنه معفو عنها<sup>(٣)</sup>.

= الجديد: لا زكاة في الزيتون: لأنه ليس بقوت فهو كالخضراوات»، وقال في الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص ٣٢٦): «ويزكى الزيتون إذا بلغ حبه خمسة أوسق»؛ أي: مقدرة الجفاف وقال ابن وهب: لا زكاة فيه ولا في كل ما له زيت، ابن عبد السلام وهو الصحيح على أصل المذهب؛ أي: صحة جارية على قاعدة المذهب وهو أن كل ما لا يقتات لا زكاة فيه قال في التحقيق: وهو وإن لم يقتت فله مدخل فيه إذ هو مصلح للقوت»، وقال في شرح الزرقاني على الموطأ (١٩٢/٢): «ابن وهب وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد: لا زكاة فيه؛ لأنه إدام لا قوت»، وقال شرح المقدمة الحضرمية المسمى بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم (ص ٤٩١): «وخرج بـ (القوت): غيره، كخوخ، ومشمش وتين وجوز ولوز وتفاح وزيتون وسمسم وزعفران. وبـ (الاختيار): ما يقتات ضرورة، كحب حنظل وغاسول وحلبة وترمس، فلا تجب الزكاة في شيء منها».

(١) رواه ابن أبي شيبة (١٠١٤٣) من طريق يزيد بن يزيد بن جابر عن عمر. وسنده ضعيف؛ لأن يزيد بن يزيد لم يدرك عمر. وينظر: التلخيص الحبير (١٠٤١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (١٠١٤٢) عن ابن مهدي عن عمران القطان عن ليث عن طاووس عن ابن عباس. وسنده ضعيف؛ لضعف ليث - وهو ابن أبي سليم - وينظر: التلخيص الحبير (١٠٤٢).

(٣) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٦٠٥، ٦٠٦): «وكذلك الزيتون عندي لا صدقة فيه مثلها؛ لأنه بها أشبه منه بالأطعمة التي سن رسول الله ﷺ فيها الصدقة من البر، والشعير، والتمر، والزبيب، ولا أراه أيضاً يشبه القطاني التي أوجب فيها الصدقة من أوجبها؛ لأن تلك يابسة تدخر، وهذا رطب يفسد ويتغير، فإن كان يشبه منها شيئاً فليس هو بشيء أشبه منه بالسمسم، وذلك أنهما جميعاً تؤكل ثمرتهما، ويؤتد بعصيرهما. وقد بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن وهو معدن السمسم فلم يبلغنا أنه أمره في =

٦٣٣٤ - ٨ - لا تجب الزكاة في الريحان، والورد، والبنفسج، والياسمين، ونحوها<sup>(١)</sup>؛ لعدم الدليل على وجوب الزكاة فيها.

٦٣٣٥ - ٩ - لا تجب الزكاة فيما ينبت بنفسه؛ كحب الأشنان ونحوه؛ لأنه إنما يملك بحيازته، كالصيد، ولأن الزكاة إنما تجب ببدو الصلاح، ولم يكن ملكاً له حينئذٍ، فلم تجب زكاته، كما لو وهب له أو اشتراه بعد نضجه<sup>(٢)</sup>.

٦٣٣٦ - ١٠ - لا تجب الزكاة في حشيش البر، ولا في العشب الذي يزرعه الإنسان، ولا في سعف النخل وجريده، ولا في طلع الفحال، ولا في القصب بأنواعه<sup>(٣)</sup>؛ لأنها كانت موجودة في عهد النبوة بكثرة، ولم تؤخذ منها الزكاة<sup>(٤)</sup>.

= حبه، ولا دهنه بشيء. وكذلك الزيت، لم يأتنا عنه ﷺ أنه أوجب فيه شيئاً، وقد كان يعرفه ويستحبه في طعامه، ويأمر بالادهان به فيما يروى عنه، وقد نزل ذكره في القرآن، فلم يسن فيه رسول الله ﷺ سنة علمناها، ولا ذكره في شيء من كتب صدقاته حين ذكر الثمار، وعشور الأرضين. فالزيتون عندنا مما عفا عنه، كعفوه عن الخضراوات والفواكه، ولا صح مع هذا عن أحد من الأئمة بعده فيه شيء».

(١) ينظر: كلام صاحب كشاف القناع وكلام صاحب الإنصاف السابق نقلهما.

(٢) قال في الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٣٩٨): «أما النابت بنفسه، كبزر قطونا والبطم وحب الأشنان والشمام، فلا زكاة فيه. ذكره ابن حامد؛ لأنه إنما يملك بحيازته. والزكاة إنما تجب ببدو الصلاح، ولم يكن ملكاً له حينئذٍ، فلم تجب زكاته، كما لو اتهمه. وقال [القاضي]: فيه الزكاة، لاجتماع الأوصاف الأول فيه».

(٣) ينظر: كلام صاحب الإنصاف السابق.

(٤) قال في كشاف القناع (٢/٢٠٥): «(ولا في طلع الفحال - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو ذكر النخل ولا في السعف، وهو أغصان النخل)؛ أي: جريد النخل الذي لم يجرد عنه خوصه، فإن جرد خوصه عنه فجريد (ولا في الخوص وهو ورقه)؛ أي: ورق السعف (ولا في قشور الحب والتين والحطب والخشب وأغصان الخلاف وورق التوت والكلأ والقصب الفارسي ولبن الماشية وصوفها ونحو ذلك) كالوبر والشعر (وكذا الحرير ودود القز) لأن ذلك كله ليس منصوصاً عليه، ولا في معنى المنصوص عليه، فبقي على الأصل».

- ٦٣٣٧ - ١١ - لا تجب الزكاة في الفسائل التي لم تغرس لبيعها، وإنما تؤخذ من أمهاتها، ثم تباع<sup>(١)</sup>؛ لأنها ليست عروض تجارة.
- ٦٣٣٨ - ١٢ - لا تجب الزكاة في النخل أو الشجر أو الفسائل التي غرست ليستفاد من ثمرها، ثم باعها صاحبها قبل أن تثمر، أو قبل أن تبلغ ثمرتها النصاب؛ لأنها ليست من عروض التجارة<sup>(٢)</sup>.

### الفصل العاشر

#### الأموال الأخرى التي لا زكاة فيها

- ٦٣٣٩ - ١ - لا تجب الزكاة في عين تردد مالکها بين استعمالها وبين كونها عرض تجارة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الأصل عدم وجوب الزكاة، فلا تجب فيها إلا بيقين<sup>(٤)</sup>.

(١) مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (٥٧/١٨ - ٥٩).

(٢) مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (٥٧/١٨ - ٥٩).

(٣) قال في الدر المختار مطبوع مع حاشيته لابن عابدين (٢/٢٧٤): «لو نوى التجارة بعد العقد أو اشترى شيئاً للقنية ناوياً أنه إن وجد ربحاً باعه لا زكاة عليه»، وقال في المنتقى شرح الموطأ (٢/١٢١): «(فرع): فأما إذا ابتاعه لأمرين وجه من القنية ووجه من التجارة كمن اشترى جارية لوطء أو خدمة فإذا وجد بها ربحاً باعها ففي الموازية ثمنها فائدة، وروى أشهب يزكي ثمنها، فعلى هذا لشراء السلعة أربعة أوجه:

أحدها: يشتريها للتجارة المحضة فهذا لا خلاف في تعلق الزكاة بها.

والثاني: أن يشتريها للقنية فهذا لا خلاف في انتفاء الزكاة عنها.

والثالث: أن يشتريها للقنية والتجارة، فهذا اختلف في وجوب الزكاة فيها. وكذلك

الوجه الرابع إذا اشتراها للغلة».

وذكر شيخنا ابن عثيمين في فتاويه (٢٣٢/١٨) أنه إذا كان متردداً ولو بنسبة ١ ٪ (واحد في المائة) أنه لا زكاة فيها، وينظر: فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (١١٢/٨)، فتاوى نور على الدرب لشيخنا ابن باز (٢٣٩/١٥).

(٤) قال في الذخيرة للقرافي (٣/١٨): «لو ابتاعها للتجارة والسكنى فلمالك قولان مراعاة لقصد الثمنية بالغلة والتجارة وتغليياً لنية القنية على نية الثمنية لأنها الأصل في العروض».

٦٣٤٠ - ٢ - لا تجب الزكاة في العسل، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛  
 لعدم الدليل على وجوبها فيه<sup>(٢)</sup>، والأحاديث الواردة في ذلك كلها لا  
 تثبت<sup>(٣)</sup>، وقد ثبت عن نافع قال: سألتني عمر بن عبد العزيز عن صدقة  
 العسل، قال: قلت: ما عندنا عسل نتصدق منه، ولكن أخبرنا المغيرة بن  
 حكيم أنه قال: «ليس في العسل صدقة»، فقال عمر: «عدل مرضي، فكتب  
 إلى الناس أن توضع»؛ يعني: عنهم<sup>(٤)</sup>.  
 ٦٣٤١ - ٣ - لا تجب الزكاة في اللؤلؤ والمرجان والعنبر<sup>(٥)</sup>

(١) بداية المجتهد (٢٩/٥)، فتح الباري لابن حجر (٣/٣٤٨).

(٢) الاستذكار (٣/٢٣٩)، شرح ابن بطلال (٣/٥٣٠).

(٣) قال في زاد المعاد (١٣/٢) بعد ذكره الأحاديث الواردة في زكاة العسل:  
 «واختلف أهل العلم في هذه الأحاديث وحكمها، فقال البخاري: ليس في زكاة العسل  
 شيء يصح، وقال الترمذي: لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كثير شيء. وقال ابن  
 المنذر: ليس في وجوب صدقة العسل حديث يثبت عن رسول الله ﷺ ولا إجماع، فلا  
 زكاة فيه، وقال الشافعي: الحديث في أن في العسل العشر ضعيف، وفي أنه لا يؤخذ  
 منه العشر ضعيف، إلا عن عمر بن عبد العزيز. قال: هؤلاء وأحاديث الوجوب كلها  
 معلولة»، وضعف هذه الأحاديث أيضاً: الترمذي والعقيلي والموصلي وغيرهم. وينظر:  
 سنن الترمذي (٦٢٩)، ترتيب علل الترمذي الكبير (ص ١٠٢)، الضعفاء الكبير للعقيلي  
 (٣٠٩/٢).

(٤) رواه الترمذي (٦٣٠): حدّثنا محمد بن بشار قال: حدّثنا عبد الوهاب الثقفي،  
 ورواه ابن أبي شيبة (١٠١٥١، ١٠١٥٢) عن أبي أسامة وسفيان، كلهم عن عبيد الله بن  
 عمر، عن نافع به. وسنده صحيح. وروى مالك (٢٧٧/١) عن عبد الله بن أبي بكر بن  
 عمرو بن حزم، أنه قال: جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو بمنى أن لا  
 يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة. وسنده صحيح.

(٥) ذكر ابن حجر في الفتح (٣/٣٦٢) أنه اختلف في العنبر، فقيل: هو من نبات  
 البحر، وقيل: هو روث أو قيء بعض دواب البحر، وقيل: من زبد البحر، ويطلق اسم  
 العنبر أيضاً على سمكة بحرية كبيرة، وقد ورد في حديث جابر في صحيح البخاري  
 (٤٣٦١)، وصحيح مسلم (١٩٣٥) أن سرية فيها جمع من الصحابة وجدوا سمكة  
 ضخمة جداً ميتة على ساحل البحر فأقاموا نصف شهر - وفي رواية شهراً - يأكلون =

والمسك، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>، وذهب جمهور أهل العلم إلى عدم وجوب الخمس فيها أيضاً<sup>(٢)</sup>؛ لعدم الدليل على وجوبها فيها، ولما ثبت عن ابن عباس أنه قال: «ليس في العنبر زكاة»<sup>(٣)</sup>، ويقاس عليه اللؤلؤ والمرجان؛ لأنها جميعاً تؤخذ من البحر.

٦٣٤٢ - ٤ - لا تجب الزكاة في صيد البر ولا صيد البحر، وقد أجمع على هذا عامة أهل العلم<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم يرد دليل في القرآن أو السنة يدل على وجوب الزكاة فيهما، والأصل براءة الذمة.

= منها، وينظر: النهاية لابن الأثير (٣/٣٠٦)، والمراد هنا: ما ذكره ابن حجر.

(١) قال في المجموع (٦/٦): «لا زكاة فيما سوى الذهب والفضة من الجواهر كالياقوت والفيروزج واللؤلؤ والمرجان والزمرد والزبرجد والحديد والصفير وسائر النحاس والزجاج وإن حسنت صنعتها وكثرت قيمتها، ولا زكاة أيضاً في المسك والعنبر. قال الشافعي رحمته الله في المختصر: ولا في حلية بحر، قال أصحابنا: معناه كل ما يستخرج منه فلا زكاة فيه، ولا خلاف في شيء من هذا عندنا، وبه قال جماهير العلماء من السلف وغيرهم، وحكى ابن المنذر وغيره عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والزهري وأبي يوسف وإسحاق بن راهويه أنهم قالوا: يجب الخمس في العنبر، قال الزهري: وكذلك اللؤلؤ وحكى أصحابنا عن عبد الله بن الحسن العنبري أنه قال: يجب الخمس في كل ما يخرج من البحر سوى السمك وحكى العنبري وغيره عن أحمد روايتين: (إحدهما) كمذهب الجماهير.

(والثانية) أنه أوجب الزكاة في كل ما ذكرنا إذا بلغت قيمته نصاباً حتى في المسك والسمك».

(٢) قال في الاستذكار (٣/١٥٤): «أما اللؤلؤ والمسك والعنبر فلا خلاف أنه لا زكاة في أعيانها كسائر العروض، وسيأتي ذكر مذاهب سائر العلماء في التجارة بالعروض في باب: زكاة العروض إن شاء الله، واختلفوا في العنبر واللؤلؤ هل فيهما الخمس حين يخرج من البحر أو لا؟ فجمهور الفقهاء على أن لا شيء فيهما».

(٣) رواه الإمام الشافعي في الأم (٢/٤٢)، وعبد الرزاق (٦٩٧٧)، وابن أبي شيبة (١٠١٥٣، ١٠١٥٤)، وأبو عبيد (ص ٣٤٥، ٣٤٦)، وإسناده صحيح، وصححه الحافظ في التلخيص (٨٥٨)، ورواه البخاري في باب: ما يستخرج من البحر تعليقاً مجزوماً به.

(٤) ينظر: مراتب الإجماع ص ٤٥، الأموال باب الخمس فيما يخرج البحر =



٦٣٤٣ - ٥ - لا تجب الزكاة في اللبن والحليب والدهن الحيواني والجبين، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لعدم أخذ الزكاة منها في عهد النبوة، وقد كانت موجودة في ذلك الوقت في جميع بلاد المسلمين<sup>(٢)</sup>.

٦٣٤٤ - ٦ - لا تجب الزكاة في الأقط، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لأنه وإن كان قوتاً مدخراً، لكنه ليس خارجاً من الأرض، والزكاة إنما تجب في أصله الذي يخرج منه غالباً، وهو السائمة<sup>(٤)</sup>.

٦٣٤٥ - ٧ - لا تجب الزكاة في صوف الماشية وشعرها ووبرها<sup>(٥)</sup>؛

= (ص ٣٤٧)، الشرح الكبير (٥٨٦/٦)، ولم يذكروا في ذلك خلافاً، سوى ما رواه أبو عبيد (٨٩٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣١/٩) عن يونس بن عبيد قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله على عمان: «لا تأخذ من السمك شيئاً حتى يبلغ مائتي درهم، فإذا هو بلغ مائتي درهم فخذ منه الزكاة». وسنده صحيح، ثم قال أبو عبيد: «وليس الناس في السمك على هذا، ولا نعلم أحداً يعمل به».

(١) قال في بداية المجتهد (٢٩/٥): «أجمعوا على أنه ليس فيما يخرج من الحيوان زكاة، إلا العسل فإنهم اختلفوا فيه».

(٢) وينظر: كلام صاحب كشف القناع السابق عند ذكر العشب وسعف النخل وجريده.

(٣) ينظر: كلام صاحب بداية المجتهد السابق، وقال في البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/٣٧٥) عند كلامه على زكاة الفطر: «وإن كان في موضع قوتهم الأقط.. فهل يجزئ؟ فيه طريقتان: من أصحابنا من قال: فيه قولان:

أحدهما: لا يجزئه. قال الشيخ أبو حامد: وهو الأقيس؛ لأنه قوت لا تجب فيه الزكاة، فأشبه اللحم».

(٤) قال في أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣٩١/١) عند كلامه على زكاة الفطر: «الأقط لبن يابس وعلل ابن الرفعة أجزاءه بأنه مقتات متولد مما تجب فيه الزكاة ويكال فكان كالحب».

(٥) قال في الإنصاف (٥٠١/٦):

«فائدة: لا تجب أيضاً في الريحان، والمسك، والورد، والبوم والبنفسج، واللينوفر والياسمين، والنجس، والمردكوش، والمنتور، ولا في طلع الفحال، ولا في سعف النخل والخصص، ولا في تين البر وغيره، ولا في الورق، ولا في لبن الماشية، وصوفها، ووبرها، ولا في القصب الفارسي، والحريز، ودودة القز.

لعدم الدليل على أخذها منها<sup>(١)</sup>.

٦٣٤٦ - ٨ - لا تجب الزكاة في ما ينزل من السماء على الشجر، كالمن، والترنجيبين، والشيرخشك، واللادن، ونحوها<sup>(٢)</sup>.

٦٣٤٧ - وسيأتي في باب زكاة العروض تفصيل الكلام في زكاة ما أعد للبيع من بعض الأشياء السابقة - إن شاء الله تعالى -.

٦٣٤٨ - لا تجب الزكاة في أموال عموم الكفار، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الزكاة طهرة لصاحبها أو لماله، والكافر لا يطهره ولا يطهر ماله شيء.



= تنبيه: دخل في كلام المصنف: الزيتون، والقطن، والزعفران، أما الزيتون: فقد تقدم عدم الوجوب فيه، وهو المذهب، وينظر: كلام صاحب كشاف القناع السابق عند ذكر العشب وسعف النخل وجريده.

(١) ينظر: كلام صاحب كشاف القناع السابق عند ذكر العشب وسعف النخل

وجريده.

(٢) قال في الإنصاف (٦/٥٧٢، ٥٧٣):

«فائدة: لا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر، كالمن، والترنجيبين، والشيرخشك ونحوها، ومنه اللادن. هو طلٌّ وندأ ينزل على نبت تأكله المعزى، فتعلق تلك الرطوبة بها فيؤخذ، قدمه ابن تميم، والفائق. قال في الفروع: وهو ظاهر كلام جماعة، لعدم النص، وجزم به المصنف في المغني، والمجد في شرحه، والشارح في مسألة عدم الوجوب فيما يخرج من البحر».

(٣) قال في التمهيد (٢/١٣١): «أجمع العلماء على أن لا زكاة على أهل الكتاب

ولا المجوس في شيء من مواشيهم ولا زرعهم ولا ثمارهم إلا أن من العلماء من رأى تضعيف الصدقة على بني تغلب دون جزية».

## باب

## زكاة السائمة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٣٤٩ - يحتوي هذا الباب على تعريف السائمة، وبيان حكم زكاتها إجمالاً، وتفصيل أحكام زكاة الإبل، وتفصيل أحكام زكاة البقر، وتفصيل أحكام زكاة الغنم، وبيان ما يؤخذ وما لا يؤخذ في زكاة السائمة.

## الفصل الثاني

## تعريف السائمة وأنواعها

٦٣٥٠ - السائمة من بهيمة الأنعام هي التي ترعى بنفسها من الشجر أو العشب الذي لم يزرعه الإنسان الحول كاملاً، والدليل على وجوب الزكاة في السائمة: ما جاء في حديث أنس في الكتاب الذي كتبه أبو بكر في الصدقات: «وفي صدقة الغنم في سائماتها..» رواه البخاري<sup>(١)</sup>، وقول النبي ﷺ في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: «في كل سائمة إبل..» إلخ<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح البخاري (١٤٤٨، ١٤٥٤)، وسيأتي تفصيل تخريجه قريباً - إن شاء الله

تعالى -.

(٢) رواه الإمام أحمد (٢٠١٦)، وأبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (٢٤٤٣)، وابن خزيمة (٢٢٦٦) وغيرهم من طرق عن بهز به. وإسناده حسن. وقد صححه =

٦٣٥١ - ويدخل في السائمة أيضاً: بهيمة الأنعام التي ترعى من العشب والشجر الذي لم يزرعه الإنسان أكثر الحول<sup>(١)</sup>؛ لأن الأكثر يعطى حكم الكل، ولأن الأقل يأخذ حكم الأكثر<sup>(٢)</sup>.

٦٣٥٢ - والسائمة ثلاثة أنواع:

٦٣٥٣ - أحدها: الإبل.

٦٣٥٤ - الثاني: البقر.

٦٣٥٥ - الثالث: الغنم.

### الفصل الثالث

#### حكم زكاة السائمة إجمالاً

٦٣٥٦ - أجمع أهل العلم على وجوب الزكاة في سائمة بهيمة الأنعام السابقة<sup>(٣)</sup>.

= الإمام أحمد، وابن عبد الهادي في التنقيح (١٤٩١/٢) وغيرهما، وينظر التلخيص (٨٢٢)، البلوغ مع تخريجه التبيان (٦٠٢)، الإرواء (٧٩١)، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (١١٧٠).

(١) قال في المجموع (٣٥٧/٥): «بلا خلاف»، وقال في عمدة القاري (٢٢/٩): «عند أبي حنيفة وأحمد: أن السائمة هي التي تكتفي بالرعي في أكثر الحول لأن اسم السوم لا يزول عنها بالعلف اليسير، ولأن العلف اليسير لا يمكن التحرز عنه».

(٢) قال ابن الهمام في فتح القدير (١٩٤/٢): «السائمة هي التي تكتفي بالرعي في أكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول أو أكثر كانت علوفة لأن القليل تابع للأكثر».

(٣) قال في الإجماع لابن المنذر (ص ٤٥): «أجمعوا على وجوب الصدقة في الإبل، والبقر، والغنم»، وقال في بداية المجتهد (١٩/٥): «أما ما اتفقوا عليه فصنفان من المعدن: الذهب والفضة اللتين ليستا بحلي، وثلاثة أصناف من الحيوان: الإبل والبقر والغنم، وصنفان من الحبوب: الحنطة والشعير، وصنفان من الثمر: التمر والزبيب، وفي الزيت خلاف شاذ»، وحكى الإجماع على وجوبها في السائمة أيضاً: ابن بطال في شرح البخاري (٤٦٨/٣، ٤٨٧)، والقاضي في إكمال المعلم (٤٩٠/٣، ٤٩١).

٦٣٥٧ - ويشترط لوجوب الزكاة في السائمة: أن تكون بهيمة الأنعام مما تعد للدر والنسل، فإذا كانت للعمل في الحرث أو في الركوب أو تقتنى ليسنى عليها فلا زكاة فيها<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب ما لا زكاة فيه.

٦٣٥٨ - لا تجب زكاة السائمة في البهائم التي تعد للتجارة، ولو كانت ترعى الحول أو أكثره، وإنما تجب فيها زكاة عروض التجارة<sup>(٢)</sup>؛ لما يأتي في باب زكاة العروض<sup>(٣)</sup>.

٦٣٥٩ - لا تجب الزكاة في الماشية التي تعد للدر والنسل وترعى أقل من نصف الحول<sup>(٤)</sup>؛ لأن الأقل لا يعطى حكم الأكثر.

٦٣٦٠ - لا تجب الزكاة في غير السائمة وما أعد للتجارة من بهيمة الأنعام، فلا تجب في المعلوفة التي لم تعد للتجارة، وهذا قول

(١) قال ابن الهمام في فتح القدير (٢/١٩٤): «قوله: هي التي تكتفي بالرعي في أكثر الحول) اعترض في النهاية بأن مرادهم تفسير السائمة التي فيها الحكم المذكور فهو تعريف بالأعم إذ بقي قيد كون ذلك لغرض النسل والدر والتسمين، وإلا فتشمل الإسامة لغرض الحمل والركوب وليس فيها زكاة»، وينظر: المجموع (٥/٣٥٨).

(٢) قال ابن نجيم في الأشباه والنظائر (ص١٩): «وفي السائمة لا بد من قصد إسامتها للدر والنسل أكثر الحول، فإن قصد به التجارة ففيها زكاة التجارة إن قارنت الشراء وإن قصد به الحمل والركوب أو الأكل فلا زكاة أصلاً».

(٣) ينظر: المسألة (٦٩١٩).

(٤) قال في حلية العلماء (٣/٢٠): «وقال أبو حنيفة وأحمد: يراعى السوم في أكثر الحول فإن كان الغالب السوم كانت سائمة وإن كان الغالب العلف كانت معلوفة وحكاها الشيخ أبو حامد عن بعض أصحابنا»، وقال في المجموع (٥/٣٥٧): «فإن علفت معظم الحول ليلاً ونهاراً فلا زكاة بلا خلاف»، وقال شيخنا ابن عثيمين في اللقاء الشهري (٧١/٢١ طباعة حاسب آلي): «إذا كانت هذه السائمة للتنمية وهي تعلق أكثر من نصف السنة فلا زكاة فيها؛ لأنها ليست سائمة شرعية، وإن كانت ترعى أكثر الحول ففيها الزكاة، أما إذا كانت للتجارة رجل يتجر بالأغنام يبيع هذه اليوم ويشتري بدلها وما أشبه ذلك، فهذه فيها الزكاة على كل حال حتى لو كان يعلفها؛ لأنها أموال تجارية كأموال التجار في الدكاكين».

- الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لمفهوم حديث أنس وحديث بهز السابقين.
- ٦٣٦١ - إذا غصب مالك الماشية علفاً أو سرقه فأطعم الماشية به الحول أو أكثره، فقد قال بعض أهل العلم: إنه لا يفسد السوم<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لم يتحمل كلفة مالية في علفها، فهي كالتي ترعى من المباح بنفسها.
- ٦٣٦٢ - لا تجب الزكاة في الماشية التي تعد للدر والنسل وترعى من العشب الذي يشتريه مالِكها أو يجمعه ويحشه ويأتي به إليها<sup>(٣)</sup>؛ قياساً على ما تعلق بما ينبت الآدمي.
- ٦٣٦٣ - إذا كان بعض النصاب معلوفاً لم تجب الزكاة، فيشترط لوجوب الزكاة في السائمة أن يبلغ عدد ما يرعى منها الحول أو أكثره النصاب<sup>(٤)</sup>؛ لظاهر أحاديث الحول السابقة في شروط وجوب الزكاة.
- ٦٣٦٤ - لا يعتبر للعلف ولا للسوم نية، وإنما المعتبر هو واقع هذه الماشية<sup>(٥)</sup>؛ لأن أدلة وجوب زكاة السائمة لم تشترط وجود نية من مالِكها.
- ٦٣٦٥ - تجب الزكاة فيما تولد بين سائمة ومعلوفة إذا كان هو سائم، أو يرضع من سائمة<sup>(٦)</sup>؛ لوجود السوم في غالب أحواله.
- ٦٣٦٦ - من كان لديه سائمة، فباعها بشرط الخيار للطرفين أو

(١) قال في نيل المآرب بشرح دليل الطالب (١/٢٤١): «خصت السائمة بالذكر للاحتراز عن المعلوفة، فإنها لا زكاة فيها عند أكثر أهل العلم»، وينظر: الشرح الكبير والإنصاف (٦/٣٨٩).

(٢) الإنصاف (٦/٣٩٤). (٣) الإنصاف (٦/٣٩٣).

(٤) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٦/٣٩٢) بعد كلام له: «وفارق ما إذا كان بعض النصاب معلوفاً لأن النصاب سبب الوجوب، فلا بد من وجود الشرط في جميعه».

(٥) المجموع (٥/٣٥٨)، الإنصاف (٦/٣٩١ - ٣٩٣).

(٦) قال في الإنصاف (٦/٣٩٤): «تجب الزكاة فيما تولد بين سائمة ومعلوفة، قاله الأصحاب، وقطعوا به، وقال في الرعاية: وتجب على الأظهر فيما ولد بين سائمة ومعلوفة».

لأحدهما، فوجبت الزكاة في وقت الخيار، فهي على من يملك هذه العروض وقت الخيار<sup>(١)</sup>؛ لما يأتي ذكره في باب زكاة الحبوب والثمار<sup>(٢)</sup>.

٦٣٦٧ - من كان لديه سائمة، فباعها، مع شرط الخيار لأحد المتبايعين، أو لكليهما، ثم ألغى البيع لم ينقطع الحول؛ لما سبق ذكره في باب شروط وجوب الزكاة<sup>(٣)</sup>.

## الفصل الرابع

### الجمع بين أنواع السائمة

٦٣٦٨ - لا يضم أي نوع من أنواع السائمة الثلاثة السابقة - وهي الإبل والبقر والغنم - إلى الآخر في تكميل النصاب، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>؛ لأن كلاً منها نوع مستقل.

## الفصل الخامس

### زكاة الإبل

٦٣٦٩ - تضم أنواع الإبل إلى بعض في تكميل النصاب، فتضم العراب والبخاتي والذكور والإناث إلى بعضها، وهذا مجمع عليه<sup>(٥)</sup>؛ لشمول اسم الإبل لها جميعاً.

(١) ينظر: فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧).

(٢) في فصل وقت وجوب زكاة الحبوب والثمار وإخراجها.

(٣) ينظر: المسألة (٦٢١٩).

(٤) معالم السنن (٢/١٧٤)، مجمع الأنهر (١/٢٠٧)، التمهيد (٢٠/١٥٠)، تفسير القرطبي للآية (١٤١) من الأنعام (٩/٦٦)، المغني (٤/٢٠٤)، فتح القدير لابن الهمام (٢/٢٢١).

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥/٣٥)، المغني (٤/٥٠، ٢٠٤)، رحمة الأمة (ص٧٥).

٦٣٧٠ - لا تجب الزكاة في شيء من الإبل حتى تبلغ خمساً، فلا زكاة في الواحدة من الإبل، ولا في الاثنتين، ولا في الثلاث، ولا في الأربع، وهذا كله مجمع عليه<sup>(١)</sup>، لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

٦٣٧١ - فإذا بلغت الإبل خمساً وجب فيها شاة.

٦٣٧٢ - ويجب في عشر شاتان.

٦٣٧٣ - ويجب في خمس عشرة ثلاث شياه.

٦٣٧٤ - ويجب في عشرين أربع شياه.

٦٣٧٥ - فإذا وصلت الإبل إلى خمس وعشرين وجب فيها بنت مخاض - وهي ما تم لها من الإبل سنة منذ ولدت -.

٦٣٧٦ - إن لم يوجد عند صاحب الإبل التي عددها خمس وعشرون بنت مخاض فيخرج بدلاً من بنت مخاض بغيراً ابن لبون<sup>(٣)</sup>، وهو ما تم له ستان منذ ولد<sup>(٤)</sup>.

(١) الإجماع (ص٤٦)، مراتب الإجماع (ص٤٢)، شرح ابن بطال (٣/٤٧٦)، المجموع (٥/٣٨٧)، عمدة القاري (٩/٢١)، مغني ذوي الأفهام (ص٧١)، رحمة الأمة (٧٤).

(٢) صحيح البخاري (١٤٤٨)، وصحيح مسلم (٩٨٠) من حديث أبي سعيد، وله شاهد من حديث أنس عند البخاري (١٤٥٤).

(٣) قال في المجموع (٥/٤٠١): «قال الشافعي ﷺ والأصحاب: إذا وجب عليه بنت مخاض فإن كانت عنده من غير نفاسة ولا عيب لم يجز العدول إلى ابن لبون بلا خلاف وإن لم تكن عنده وعند ابن لبون فأراد دفعها عنها وجب قبوله ولا يكون معه شيء لا من المالك ولا من الساعي وهذا لا خلاف فيه»، وقال في الإنصاف (٦/٣٩٩): «قوله في بنت المخاض: (فإن عدتها أجزاء ابن لبون) العدم إما لكونها ليست في ماله، أو كانت في ماله ولكنها معيبة».

(٤) قال الإمام ابن تيمية كما في حاشية الروض (٣/١٩٦): «ولا يجبر نقص بالذكورية في غير بنت مخاض، لظاهر الحديث».



- ٦٣٧٧ - وإذا وصلت إلى ست وثلاثين فيجب فيها بنت لبون .
- ٦٣٧٨ - وإذا وصلت إلى ست وأربعين فيجب فيها حقة لها ثلاث سنين .
- ٦٣٧٩ - وإذا وصلت إلى إحدى وستين فيجب فيها جذعة لها أربع سنين .
- ٦٣٨٠ - وإذا وصلت إلى ست وسبعين ففيها ابنتا لبون .
- ٦٣٨١ - وإذا وصلت إلى إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى عشرين ومائة .

٦٣٨٢ - والفرائض السابقة كلها مجمع عليها<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري عن أنس في الكتاب الذي كتبه أبو بكر في الصدقات كما فرضها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم<sup>(٢)</sup>، وكتاب الخليفة الراشد عمر بن

(١) الإجماع لابن المنذر (ص٤٦)، الإشراف له (٥/٣)، الأموال للقسام بن سلام (ص٤٥١)، التمهيد (١٣٨/٢٠، ١٤١)، الاستذكار (١٨٢/٣)، مراتب الإجماع (ص٤١)، شرح ابن بطلال لصحيح البخاري (٤٦٥/٣)، مغني ذوي الأفهام (ص٧١)، رحمة الأمة (٧٤)، ونقل في البيان (١٦٦/٣) حكايته عن الشافعية، واستثنى ما نقل عن علي رضي الله عنه أن في ٢٥ من الإبل خمس شياه، وحكاه الطحاوي في أحكام القرآن (٢٩٦/١) إلى خمس وعشرين، واستثنى ما روي عن علي، لكن ذكر ابن المنذر في الإشراف أن ذلك لا يثبت عنه، وهو كما قال، كما سيأتي قريباً.

(٢) صحيح البخاري (١٤٤٨، ١٤٥٤)، وقد ذكره الدارقطني في التتبع (ص٢٥١)، وأعله بالانقطاع، لكن له طرق أخرى في غير الصحيحين، صحح بعضها الدارقطني وغيره، وجزم بصحته جماعة من كبار الحفاظ، وله شواهد منها كتاب عمر وكتاب عمرو بن حزم وأثر علي الذي هو في حكم المرفوع السابقة، وقد ذكر بعضها البيهقي في المعرفة (١٦/٦ - ٣٧)، وذكر أن البخاري أخرجه لكثرة الشواهد له بالصحة، وبين أن له روايات أخرى صحيحة، وذكرها، فالحديث لا شك في صحته بشواهد. وينظر في الكلام على طرق هذا الحديث، وفي شواهد أيضاً: الأم (٤/٢)، (٥)، مسند أحمد (٧٢، ٤٦٣٢)، سنن الدارقطني (١١٢/٢ - ١١٧)، سنن البيهقي مع الجواهر النقي (٨٥/٤ - ٩٢)، صحيح ابن حبان (٦٥٥٩)، الفتح لابن حجر (٣/٣١٨) =

الخطاب رضي الله عنه في الصدقات الذي روي بأسانيد صحيحة وجادة<sup>(١)</sup>، ولكتاب عمرو بن حزم رضي الله عنه المشهور في الصدقات<sup>(٢)</sup>، ولأثر الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الصدقات، والذي له حكم الرفع<sup>(٣)</sup>، وفيها كلها في صدقة الإبل نحو ما تقدم.

= المحلى (٢٠/٦)، نصب الراية (٢/٣٣٥ - ٣٤٥)، تنقيح التحقيق (١٣٥٧/٢ - ١٣٦١)، التلخيص (٨١٤)، البلوغ مع تخريجه: التبيان (٥٩٨، ٥٩٩)، الإرواء (٧٩٢، ٨١٣)، وستأتي بعض طرق كتاب عمر وكتاب عمرو بن حزم في المسألة (٦٣٨٣)، والمسألة (٦٤٠٣)، وطرق أثر علي في المسألة (٦٣٩٤).

(١) رواه أبو عبيد في الأموال (٩٤٠): حجاج، عن ابن جريج، عن عكرمة بن خالد، أن أبا بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر كتب إليه بكتاب نسخه أبو بكر بن عبيد الله من صحيفة وجدها مربوطة بقراب عمر بن الخطاب.. فذكره. ورواه عبد الرزاق (٦٨٠٢) عن ابن جريج به. وإسناد هذه الرواية صحيح، فهو وجادة صحيحة. ورواه أبو عبيد (٩٤١): حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، وعبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، قال: هذا كتاب الصدقة: في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم، في كل خمس شاة. ثم ذكر مثل ذلك أيضاً، وقال: قال الليث: حدثني نافع أن هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب، وكانت مقرونة مع وصيته. وقال الليث: وأخبرني نافع أنه عرضها على عبد الله بن عمر مرات. وإسناد هذه الرواية صحيح، فهو وجادة صحيحة، ورواه أبو يعلى، كما في المطالب (٨٩٠) بسند صحيح عن نافع أنه قرأ كتاب عمر. ورواه عبد الرزاق (٦٧٩٨ - ٦٨٠١) من طرق متعددة صحيحة عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال.. فذكره من قوله. وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وقد يكون وجادة وتجوز عبد الرزاق في ذلك. وستأتي لهذا الكتاب أسانيد أخرى ولشواهد في المسألة (٦٣٨٢)، والمسألة (٦٤٠٣)، والمسألة (٦٣٩٤)، وفي زكاة الغنم، في المسألة (٦٤٤٥).

(٢) سيأتي مزيد تخريج له ولشواهد في المسألة (٦٣٩٤)، وفي المسألة (٦٣٩٩)، وفي المسألة (٦٤٤٥)، وسبق في كتاب الطهارة عند الكلام على مس المصحف مزيد تخريج لهذا الحديث.

(٣) كما سيأتي في المسألة (٦٤٠١)، وسبق تخريج هذا الأثر قريباً عند الكلام على حكاية الإجماع على زكاة فرائض الإبل إلى إحدى وتسعين، في المسألة (٦٣٨٣)، وسيأتي له مزيد تخريج في المسألة الآتية، وفي المسألتين (٦٣٩٤، ٦٤٠١).

٦٣٨٣ - وما جاء في رواية لحديث علي عليه السلام أن في خمس وعشرين خمس شياه، وأن في ست وعشرين بنت مخاض<sup>(١)</sup>، فهي رواية ضعيفة لشذوذها بمخالفة الأحاديث المرفوعة التي بينت أن في خمس وعشرين بنت مخاض، فتطرح هذه الرواية، ويعمل بالأحاديث الصحيحة السابقة<sup>(٢)</sup>، وقد

(١) رواه أبو عبيد في الأموال (٤٥٢، ٩٤٤) عن يحيى بن سعيد وعن أبي بكر بن عياش، كلاهما عن سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي. وفيه أن في خمس وعشرين خمس شياه، وأنها إذا زادت على عشرين ومائة استأنف بها الفريضة بالحساب الأول. ورجاله محتج بهم في الجملة، لكن عاصم لا يقبل منه ما يخالف فيه غيره، وقد عد أهل العلم ما في هذا الخبر من المخالفة من أوهامه، وقد اضطرب فيه في الموضوع الثاني، فرواه عبد الرزاق (٦٧٩٤) عن معمر، ورواه ابن أبي شيبة (٩٩٨٣) عن أبي الأحوص، ورواه ابن خزيمة (٢٢٦٢) من طريق أيوب بن جابر، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٦/٤ - ١٥٨) من طريق شعبة وشريك، كلهم عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي مطولاً بنحو كتب أبي بكر وعمر وعمرو بن حزم السابقة، وذكر فيه الجملة الثانية على وجهها الصحيح. وهذه الرواية سندها حسن، وهي تدل على وهمه في رواية أبي عبيد السابقة.

وقال البيهقي في السنن الكبرى (٤١/٨): «ويحيى بن سعيد لم يغلظ في هذا وقد تابعه ابن المبارك وهذا مشهور من رواية سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي وقد أنكر أهل العلم هذا على عاصم بن ضمرة؛ لأن رواية عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام خلاف كتاب آل عمرو بن حزم وخلاف كتاب أبي بكر وعمر عليهما السلام»، ثم نقل عن الشافعي تضعيف الحديث، وأطال في بيان ضعفه. وقد روى هذا الأثر أبو داود (١٥٧٢) وقد تردد شيخ أبي داود في رفعه ووقفه، وذكر الحارث متابعا لعاصم، لكن من جزم بوقفه أكثر وأوثق، وقد جزم الدارقطني في العلل (٤٣٨) بترجيح الموقوف، وهو كما قال، وله حكم الرفع كما سيأتي في المسألة (٦٤٠١)، وسيأتي مزيد تخريج لهذا الأثر في باب: إخراج الزكاة، وسيأتي بيان وهم ثالث لعاصم فيه عند الكلام على أخذ شاتين وعشرين درهماً إذا كان المخرج أقل من الواجب أو أرفع.

(٢) قال البيهقي في السنن الكبرى (٤٤/٨) بعد ذكره للروايات الصحيحة السالمة من الغلط: «قال الشافعي: وبهذا نقول وهو موافق للسنّة، وهم يعني: بعض العراقيين لا يأخذون بهذا فيخالفون ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر عليهما السلام، والثابت عن علي عليه السلام عندهم إلى قول إبراهيم وشيء يغلظ به عن علي عليه السلام»، ثم ذكر رواية عاصم =

أجمع أهل العلم على عدم العمل بها<sup>(١)</sup>.

٦٣٨٤ - وإن أخرج مالك الإبل التي هي دون خمس وعشرين بدل شاة بغيراً أو أخرجه بدل شاتين أو بدل ثلاث أو بدل أربع أجزاء، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأصل في زكاة الإبل أن تكون من جنسها، لكن خفف فيما دون خمس وعشرين رفقاً بالمالك، فإذا تبرع بالزيادة قبلت منه، كما لو تبرع بالسائمة بدل المتوسطة في السمن<sup>(٣)</sup>.

٦٣٨٥ - ويُسْتثنى من الحكم السابق: ما إذا كان البعير أقل ثمناً من الشاة أو من الشياه، فإنه لا يقبل البعير حيثنذ<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم يقبل البعير هنا إلا

= والحارث السابقة، ثم قال: «وقد أجمعوا على ترك القول به؛ لمخالفة عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي عليه السلام الروايات المشهورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في الصدقات في ذلك، كذلك رواية من روي عنه الاستئناف مخالفة لتلك الروايات المشهورة مع ما في نفسها من الاختلاف والغلط، وطعن أئمة أهل النقل فيها فوجب تركها والمصير إلى ما هو أقوى منها».

(١) قال في شرح السنّة للبخوي (١٠/٦): «وفي حديث عاصم ما هو متروك باتفاق أهل العلم، وهو أنه قال: (في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه، وفي ست وعشرين بنت مخاض) ولم يقل به أحد من أهل العلم».

(٢) قال في المجموع (٣٩٥/٥): «قال الشافعي رحمته الله والأصحاب: إذا ملك من الإبل دون خمس وعشرين فواجبها الشاة كما سبق فإن أخرج بغيراً أجزاءه، هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وعن مالك وأحمد وداود أنه لا يجزئ كما لو أخرج بغيراً عن بقرة»، وينظر: الفتح لابن حجر باب: زكاة الغنم (٣/٣١٩)، الإنصاف (٦/٣٩٩).

(٣) قال في المغني (١٥/٤): «فصل: فإن أخرج عن الشاة بغيراً لم يجزئه، سواء كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة أو لم يكن، وحكي ذلك عن مالك وداود. وقال الشافعي، وأصحاب الرأي: يجزئه البعير عن العشرين فما دونها. ويتخرج لنا مثل ذلك إذا كان المخرج مما يجزئ عن خمس وعشرين؛ لأنه يجزئ عن خمس وعشرين، والعشرون داخلة فيها».

(٤) قال في التاج والإكليل (٣/٨٥، ٨٦): «قال عبد المنعم: وكذا لو أخرج عن الشاة بغيراً يفى بقيمتها فإنه يجزيه»، وقال في المجموع (٥/٣٩٦): «إذا أخرج البعير =

لَمَّا كَانَ أَفْضَلَ مِنَ الشَّاةِ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ تَبْرَعُ مِنَ الْمَالِكِ، أَمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمُسْتَثْنَاءُ فَلَا.

٦٣٨٦ - وَإِذَا أُخْرِجَتِ الْإِبِلُ هُنَا عَنِ الشِّيَاءِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ سَنَ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتٌ مَخَاضٌ فَمَا فَوْقَهَا<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ أَقْلُ سَنٍ يَجْزِي فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ.

٦٣٨٧ - وَإِذَا أُخْرِجَ الْإِبِلُ هُنَا عَنِ الشِّيَاءِ وَجِبَ أَنْ يُخْرَجَ الْبَعِيرُ كُلَّهُ فِي الزَّكَاةِ، وَلَا يَجْزِي إِخْرَاجُ خَمْسِهِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ جِزَاءَ الْبَهِيمَةِ لَا يَجْزِي فِي عَمُومِ زَكَاةِ الْبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ.

٦٣٨٨ - لَا يَجْزِي إِخْرَاجُ بَقْرَةٍ عَنِ مَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ الْبَقْرَ لَا يَجْزِي فِي عَمُومِ زَكَاةِ الْإِبِلِ.

= عن خمس أو عشر أو خمس عشرة أو عشرين أجزاء سواء كانت قيمته كقيمة شاة أو دونها هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ونص عليه الشافعي رحمته الله: وفيه وجه أنه لا يجزئه البعير الناقص عن قيمة شاة عن خمس من الإبل ولا الناقص عن شاتين عن عشر ولا الناقص عن ثلاث شياه أو أربع عن خمس عشرة أو عشرين، وينظر: المقنع مع شرحه (٣٩٨/٦، ٣٩٩).

(١) قال في المجموع (٣٩٦/٥): «وشرط البعير المخرج عن عشرين فما دونها أن يكون بنت مخاض فما فوقها بحيث يجزئ عن خمس وعشرين نص عليه الشافعي واتفق الأصحاب عليه قال أصحابنا: ولو كانت الإبل العشرون فما دونها مراضاً فأخرج منها مريضاً أجزاءه وإن كان أدونها نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب».

(٢) قال في المجموع (٣٩٦/٥): «إذا أخرج البعير عن خمس من الإبل فهل يقع كله فرضاً أم خمسة فقط فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب:

(أصحهما) باتفاق الأصحاب: الجميع يقع فرضاً لأنه مخير بين البعير والشاة فأيهما أخرج وقع واجباً كمن لبس الخف يتخير بين المسح والغسل وأيهما فعل وقع واجباً، قال أصحابنا: ولأنه لو كان الواجب الخمس فقط لجاز إخراج خمس بغير وقد اتفق الأصحاب على أنه لا يجزئ.

(والثاني): أن خمس البعير يقع فرضاً وباقيه تطوعاً».

(٣) قال في الإنصاف (٣٩٩/٦): «لو أخرج بقرة لم تجزه، قولاً واحداً».

٦٣٨٩ - الشاة التي تجزي في زكاة ما دون خمس وعشرين من الإبل يجب أن تكون بحسب حال الإبل سمناً وضعفاً وصحة ومرضاً، أو أفضل منها<sup>(١)</sup>؛ لما يأتي ذكره في باب إخراج الزكاة.

٦٣٩٠ - لا يجزي أن يخرج بدل الشاة نصفي شاتين<sup>(٢)</sup>؛ لأن نصف البهيمة لا يجزي في عموم زكاة السائمة.

٦٣٩١ - إذا زادت الإبل على مائة وعشرين واحدة فبلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ لحديث

(١) قال في المغني (١٥/٤): «فصل: وتكون الشاة المخرجة كحال الإبل في الجودة والرداءة، فيخرج عن الإبل السمان سمينة، وعن الهزال هزيلة، وعن الكرائم كريمة، وعن اللثام لثيمة، فإن كانت مراضاً أخرج شاة صحيحة على قدر المال، فيقال له: لو كانت الإبل صحاحاً كم كانت قيمتها وقيمة الشاة؟ فيقال: قيمة الإبل مائة وقيمة الشاة خمسة، فينقص من قيمتها قدر ما نقصت الإبل، فإذا نقصت الإبل خمس قيمتها وجب شاة قيمتها أربعة. وقيل: تجزئه شاة تجزئ في الأضحية، من غير نظر إلى القيمة»، وينظر: الشرح الكبير والإنصاف (٣٩٧/٦)، وينظر في إخراج أفضل من الواجب ما يأتي في باب: إخراج القيمة، وما يأتي في الفصل الخامس: وقت وجوب زكاة الحبوب والثمار وإخراجها، في المسألة (٦٦٠٥)، وما يأتي في زكاة السائمة في المسألة (٦٨٠٢).

(٢) قال في الإنصاف (٣٩٩/٦): «إن أخرج نصفي شاتين لم يجزه أيضاً على الصحيح من المذهب وقيل: يجزئ».

(٣) قال ابن بطال في شرح البخاري (٤٦٥/٣): «ليس في شيء من زكاة الإبل خلاف بين العلماء إلا في قوله: (فإذا زادت واحدة على عشرين ومائة)، فإن مالكا اختلفت الرواية عنه، فروى عنه ابن القاسم، وابن عبد الحكم أن الساعي بالخيار بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون، أو يأخذ حقتين على ما يراه صلاحاً للفقراء، وهو قول مطرف، وابن أبي حازم، وابن دينار، وأصبغ، وقال ابن القاسم: فيها ثلاث بنات لبون، ولا يخير الساعي، إلا أن تبلغ ثلاثين ومائة، فيكون فيها حقة، وابنتا لبون. وهذا قول الزهري، والأوزاعي، والشافعي، وأبي ثور. وروى عبد الملك، وأشهب، وابن نافع، عن مالك أن الفريضة لا تتغير عن الحقتين بزيادة واحدة حتى تزيد عشرًا فيكون فيها بنتا لبون وحقة، وهو مذهب أحمد»، وينظر: المجموع (٤٠٠/٥).

أنس في كتاب أبي بكر في الصدقات عند البخاري، ولكتاب عمر في الصدقات، ولكتاب عمرو بن حزم في الصدقات، ولأثر علي في الصدقات، السابق ذكرها<sup>(١)</sup>.

٦٣٩٢ - إذا زادت الإبل عن مائة وعشرين نصف بعير، كأن تزيد بعيراً يملك مالك النصاب نصفه، لم تزد فريضة الزكاة بذلك<sup>(٢)</sup>؛ لأن المتبادر أن الزيادة المذكورة في الأحاديث المراد بها بعيراً كاملاً<sup>(٣)</sup>.

٦٣٩٣ - ثم بعد الفريضة السابقة في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون<sup>(٤)</sup>، فكلما زادت الإبل عشرًا تغيرت الفريضة، فمثلاً في مائة وثلاثين حقة وبنات لبون، وفي مائة وأربعين حقتان وبنات لبون، وفي مائة وخمسين ثلاث حقا، وفي مائة وستين أربع بنات لبون، وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون، وفي مائة وثمانين حقتان وبنات لبون، وفي مائة وتسعين ثلاث حقا وبنات لبون؛ لحديث أنس في كتاب أبي بكر في الصدقات عند البخاري، ولكتاب عمر في الصدقات، ولكتاب عمرو بن حزم في الصدقات، ولأثر علي في الصدقات، السابق ذكرها.

(١) سبق مزيد تخريج لهذه الآثار عند ذكر زكاة الإبل في المسألة (٦٣٨٢)، وفي المسألة (٦٣٩٤)، والمسألة (٦٣٩٩)، وفي زكاة الغنم، في المسألة (٦٤٤٥).

(٢) قال القرافي في الذخيرة (٣/١٢٠): «إذا قلنا: يتغير الفرض بوحدة إلى ثلاث بنات لبون فزادت بعض واحدة لم يؤثر خلافاً لبعض الشافعية».

(٣) قال في المجموع (٥/٣٩٠): «وقول الجمهور من أصحابنا: لا يجب إلا حقتان (وقال) أبو سعيد الإصطخري: يجب ثلاث بنات لبون، واحتج الإصطخري بقوله في رواية أنس والصحيح من رواية ابن عمر: (فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون) والزيادة تقع على البعير وعلى بعضه. واحتج الجمهور بقوله في رواية ابن عمر: (فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة) لكن سبق أنها ليست متصلة الإسناد فتحتمل بأن المفهوم من الزيادة بعير كامل».

(٤) قال في التمهيد (٢٠/١٣٩): «الأصل في فرائض الإبل المجتمع عليها: في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون».

٦٣٩٤ - وما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: «إذا زادت الإبل على عشرين ومائة استأنف بها الفريضة بالحساب الأول» ومعنى ذلك أن الفرائض إذا وصلت إلى مائة وخمس وعشرين فيها حقتان وشاة، وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان، فهذا لا يثبت عن علي رضي الله عنه <sup>(١)</sup>، وروي أيضاً نحوه عن ابن مسعود، ولا يثبت عنه أيضاً <sup>(٢)</sup>.

٦٣٩٥ - وإذا وصلت إلى مائتين فيجتمع الفرضان: فيخرج أربع حقا، أو خمس بنات لبون <sup>(٣)</sup>؛ لحديث أنس في كتاب أبي بكر في الصدقات عند البخاري، ولكتاب عمر في الصدقات، ولكتاب عمرو بن حزم في الصدقات، ولأثر علي في الصدقات، السابق ذكرها.

٦٣٩٦ - وإن أخرج جزءً من هذا الفرض من بنات لبون وجزء من الحقا ص <sup>(٤)</sup>؛ لأنه يكون أدى الواجب كاملاً.

(١) سبق تخريجه عند ذكر الإجماع على مقدار زكاة الإبل إلى إحدى وتسعين، في المسألة (٦٣٨٢).

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٧٧/٤): حدّثنا إسماعيل بن إسحاق بن سهل الكوفي قال: ثنا أبو نعيم، قال: ثنا عبد السلام بن حرب، عن خصيف، عن أبي عبيدة، وزياذ بن أبي مريم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال في فرائض الإبل: «إذا زادت على تسعين، ففيها حقتان إلى عشرين ومائة. فإذا بلغت العشرين ومائة، استقبلت الفريضة بالغنم، في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين، ففرائض الإبل. فإذا كثرت الإبل، ففي كل خمسين حقة» وسنده ضعيف، من أجل خصيف، فهو ضعيف من قبل حفظه.

(٣) قال في مختصر خليل وشرحه الشرح الكبير للدردير (٤٣٤/١): «ثم في) تحقق (كل عشر) بعد المائة والتسعة والعشرين (يتغير الواجب) فيجب (في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون؛ فإن زادت عشرة وصارت مائة وأربعين ففيها حقتان وبنات لبون؛ فإن زادت عشرة ففيها ثلاث حقا وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقا وبنات لبون وفي مائتين خير الساعي في أربع حقا أو خمس بنات لبون وفي مائتين وعشرة حقة وأربع بنات لبون وهكذا».

(٤) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (١٨٧/٢): «(وإن أخرج عنها) أي: =



٦٣٩٧ - لكن يجب أن يكون الجزء حيواناً كاملاً، فلا يجوز أن يخرج نصف بعير<sup>(١)</sup>؛ لأن إخراج جزء من حيوان لم يرد في الزكاة.

٦٣٩٨ - ثم تستمر الفرائض على هذا النحو فيما زاد على ذلك في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون، وإذا تساوى الفرضان كأربعمائة وستمائة ونحوها خيرٌ بينهما<sup>(٢)</sup>؛ لحديث أنس في كتاب أبي بكر في الصدقات عند البخاري، وكتاب عمر في الصدقات، وكتاب عمرو بن حزم في الصدقات، ولأثر علي في الصدقات، السابق ذكرها.

٦٣٩٩ - والتخيير في جميع المسائل السابقة للساعي، وليس للمالك<sup>(٣)</sup>؛ لما جاء في كتاب عمرو بن حزم في الصدقات لما ذكر صدقة الثلاثمائة: «ومن أي هاتين السنين شاء أن يأخذ المصدق أخذ»<sup>(٤)</sup>.

= الأربعمائة من (النوعين بلا تشقيص (ك) أن أخرج عنها (أربع حقاك وخمس بنات لبون) أجزأ. (و) أخرج (عن ثلاثمائة: كحقتين وخمس بنات لبون صح) ذلك لعدم التشقيص (أما مع الكسر فلا، كحقتين وبنتي لبون ونصف عن مائتين) لما فيه من التشقيص الذي لم يرد به الشرع في زكاة».

(١) ينظر: كلام صاحب الإقناع وكلام صاحب كشاف القناع السابقان.

(٢) الأربعمائة يخير بين ثمان حقاك أو عشر بنات لبون، وإن أخرج أربع حقاك وخمس بنات لبون جاز بلا خلاف كما قال ابن رجب. ينظر: حاشية الروض (٣/١٩٥)، وينظر: كلام صاحب مختصر خليل وكلام شارحه صاحب الشرح الكبير الآتي قريباً عند ذكر أن الخيار للساعي وليس للمالك.

(٣) قال في مختصر خليل (ص٥٣): «الخيار للساعي»، وقال في القوانين الفقهية (ص٧٣): «ويخير الساعي في المائتين بين أربع حقاك أو خمس بنات لبون»، وقال في منح الجليل (٩/٢): «وفي مائتين يخير الساعي بين خمس بنات لبون وبين أربع حقاك»، وينظر: الاستذكار (٣/١٨٢)، مواهب الجليل (٢/٢٥٩)، وينظر: كلام ابن بطال السابق قريباً عند ذكر صفة الشاة التي تجزي في زكاة ما دون خمس وعشرين من الإبل.

(٤) رواه أبو عبيد (٩٣٤): حدَّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا حبيب بن أبي حبيب، قال: حدَّثنا عمرو بن هرم، قال: حدَّثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، قال: لما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول الله ﷺ =

٦٤٠٠ - ويجب على الساعي أن يكون نظره واختياره بما فيه مصلحة لمصارف الزكاة، دون أن يظلم المالك<sup>(١)</sup>؛ لأنه وكيل لولي الأمر، وولي الأمر يجب عليه إجماعاً أن يعمل بما فيه مصلحة لما يعمل له من أمور المسلمين<sup>(٢)</sup>.

= في الصدقات، وكتاب عمر بن الخطاب، فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم في الصدقات، ووجد عند آل عمر كتاب عمر في الصدقات مثل كتاب رسول الله ﷺ. قال: ففسخا له. قال: فحدثني عمرو بن هرم أنه طلب إلى محمد بن عبد الرحمن أن ينسخه ما في ذينك الكتابين، ففسخ له ما في هذا الكتاب من صدقة الإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والورق، والتمر - أو الشمر - والحب، والزبيب.. فذكره بطوله. وهذا إسناد جيد، فهو وجادة صحيحة لهذين الكتابين.

وقد اطلع الإمام مالك على كتاب عمر بن الخطاب، فرواه في موطنه (ص ١٥٣، ١٥٤)، ورواه أبو داود (١٥٧٠)، والترمذي (٦٢٦) أيضاً بإسناد جيد إلى سالم بن عبد الله وجادة، ولهذين الكتابين طرق أخرى كثيرة خرجها أبو عبيد (٩٣٥ - ٩٤٢)، وقد سبقت بعض طرق كتاب عمر وبعض شواهد عند الكلام على أدلة فرائض الإبل إلى إحدى وتسعين من الإبل، في المسألة (٦٣٨٢)، وفي المسألة (٦٣٨٣). كما سبق الكلام على إجماع الأمة على تلقي كتاب عمرو بن حزم بالقبول عند الكلام على مس المصحف في باب الطهارة.

(١) قال في نهاية المطلب (٩٠/٣): «وإن قلنا: المتبع رأي الساعي؛ فإن الساعي لا يتخير تخير المتشهري بلا خلاف، بل يتعين عليه رعاية الغبطة والمصلحة للمساكين، فإنه فيما يخرج يتصرف في أملاك المساكين، فيلزمه الاحتياط فيه»، وقال في سبل السلام (٥١٦/١): «والمراد به الساعي فيدل على أن له الاجتهاد في نظر الأصلح للفقراء وأنه كالوكيل فتقيد مشيئته بالمصلحة».

(٢) قال في الفروق: الفرق ٢٤٦ (٤/١٨٢): «التخيير في الشريعة لفظ مشترك بين

أشياء:

أحدها: الإباحة المطلقة كالتخيير بين أكل الطيبات وتركها.

وثانيها: الواجب المطلق كتصرفات الولاية فمتى قلنا الإمام مخير في صرف مال بيت المال أو في أسارى العدو أو المحاربين أو التعزير فمعناه أن ما تعين سببه ومصلحته وجب عليه فعله ويأثم بتركه فهو أبداً ينتقل من واجب إلى واجب، كما ينتقل =

٦٤٠١ - من وجبت عليه سن فلم يجدها في إبله ولم يرغب في شرائها فللساعي أن يقبل منه السن الأعلى من السن الواجب مباشرة ويعطيه الساعي شاتين أو عشرين درهماً، وللساعي أن يقبل منه السن الذي هو أنزل من السن الواجب مباشرة ويعطي المصدق معه شاتين أو عشرين درهماً<sup>(١)</sup>، فمن وجبت عليه بنت لبون مثلاً ولم يجدها أخذ منه بنت مخاض، ومعها شاتان، وإن رغب أن يدفع بدلاً من الشاتين عشرين درهماً قبل ذلك منه<sup>(٢)</sup>؛ لما روى البخاري عن أنس رضي الله عنه: «أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة، وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن

= المكفر في كفارة الحنث من واجب إلى واجب غير أن له ذلك يهواه في التكفير، والإمام يتحتم في حقه ما أدت المصلحة إليه لا أن ها هنا إياحة ألبتة، ولا أنه يحكم في التعازير بهواه وإرادته كيف خطر له، وله أن يعرض عما شاء ويقبل منها ما شاء هذا فسوق وخلاف الإجماع بل الصواب ما تقدم ذكره.

وثالثها: تخيير الساعي بين أخذ أربع حقاك أو خمس بنات لبون في صدقة الإبل فإن الإمام ها هنا يتخير كما يتخير المكفر في كفارة الحنث غير أن الفرق بينهما أن هذا تخيير أدت إليه الأحكام وفي الحنث تخيير متأصل فتأمل هذه التخييرات.

(١) فالقول بجواز الصعود والنزول هنا هو قول الجمهور، فهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، قال في كنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق (١/٢٧٠): «قال صلى الله عليه وسلم: (ولو وجب سن)؛ أي: ذات سن (ولم يوجد دفع أعلى منها، وأخذ الفضل أو دونها ورد الفضل)، وقال في الإنصاف (٦/٤١٥): «وهذا بلا نزاع بشرطه»، وينظر: الإشراف لابن المنذر (٣/٧، ٨)، المجموع (٥/٤٠٥)، المبسوط للسرخسي (٢/١٥٥)، البحر الرائق (٢/٢٣٧)، وقال في الحاوي الكبير (٣/٨٥): «الواجب في كل سن شاتان أو عشرون درهماً وبه قال كافة الفقهاء إلا ما حكى عن حماد بن أبي سليمان وهو قول علي رضي الله عنه: أنه أوجب في كل سن شاتين، أو عشرة دراهم»، وسيأتي قريباً أن ما روي عن علي لم يثبت.

(٢) قال في مرقاة المفاتيح (٢/٤٢٩): «قال الطيبي: فيه دليل على جواز النزول والصعود من السن الواجب عند فقده إلى سن آخر يليه، وعلى أن جبر كل مرتبة بشاتين أو عشرين درهماً، وعلى أن المعطي مخير بين الدراهم والشاتين».

استيسرتا له، أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة الحققة، وليست عنده الحققة، وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة الحققة، وليست عنده إلا بنت لبون، فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهماً، ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحققة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده، وعنده بنت مخاض<sup>(١)</sup>، فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهماً أو شاتين<sup>(٢)</sup>.

٦٤٠٢ - وإن رغب المالك في هذه الحال أن يدفع السن الذي هو أدنى من الواجب مباشرة ويعطي عمال الزكاة شاتين أو عشرين درهماً، فللساعي أن يقبل ذلك منه<sup>(٣)</sup>، فمن وجبت عليه مثلاً حقة فلم يجدها فله أن

(١) هنا لم يذكر أنه لا يوجد عنده إلا بنت مخاض، وقبله في نفس هذا الحديث عند ذكر صدقة الحققة قال: «وليست عنده إلا بنت لبون»، فعدم ذكر هذا القيد في الموضوع الثاني يحدث شكاً في ثبوت هذا القيد في الموضوع الأول؛ لأن الشريعة لا تفرق بين المتماثلات، وبالأخص أن هذا القيد إنما ورد في رواية واحدة من كتاب أبي بكر، والكتاب يعتره أحياناً ما يعتره من عدم الدقة في اللفظ، فليس هو في درجة السماع، ويؤيد احتمال الوهم: ما رواه عبد الرزاق (٦٩٠١) عن ابن جريج قال: أخبرني أبو إسحاق الهمداني عن عاصم بن ضمرة، أخبره أنه، سمع علي بن أبي طالب يقول: «إذا لم يوجد أخذت السن التي دونها...» وسنده حسن، وله حكم الرفع.

قال الشنقيطي في أضواء البيان (١٢٣/٢) عن هذا الخبر: «إن قدر نصاب الزكاة، وقدر الواجب فيه، كلاهما أمر توقيفي لا مجال للرأي فيه والاجتهاد، والموقوف إن كان كذلك فله حكم الرفع، كما علم في علم الحديث والأصول»، ولعله لأجل ذلك لم يقل أحد من الفقهاء - بحسب ما وقفت عليه - بوجوب الصعود عند وجوده.

(٢) صحيح البخاري (١٤٤٨، ١٤٥٣)، وسبق الكلام على هذا الحديث مفصلاً قريباً، وما رواه عبد الرزاق (٦٩٠٢) عن معمر، وأبو عبيد (٩٥٣) عن عبد الرحمن، عن سفيان، كلاهما عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي، قال: إذا أخذ المصدق ستاً فوق سن، رد شاتين، أو عشرة دراهم. ذكر العشرة بدل العشرين وهم من عاصم بن ضمرة، وقد سبق ذكر وهمين آخرين له في هذا الحديث قريباً.

(٣) ينظر: ما سبق في المسألة الماضية.

يخرج بدلاً منها جذعة، ويأخذ من عامل الزكاة شاتين أو قيمتهما، وهكذا<sup>(١)</sup>؛ لحديث أنس السابق.

٦٤٠٣ - والخيار هنا في جميع ما ذكر في المسألتين الماضيتين للساعي، وليس للمالك<sup>(٢)</sup>، ويجب عليه أن يراعي مصلحة مصارف الزكاة ومصلحة المالك؛ قياساً على الخيار عند تساوي الفرضين، كما سبق ذكره قريباً<sup>(٣)</sup>.

٦٤٠٤ - وإن شاء الساعي في المسألتين السابقتين أخذ شاة وقيمة الشاة الأخرى مع السن الأعلى، أو أعطى شاة وقيمة الشاة الأخرى مع السن الأدنى إذا رغب المالك في ذلك<sup>(٤)</sup>؛ لأن عشرة الدراهم قيمة الشاة، كما سبق.

٦٤٠٥ - وأخذ عشرة دراهم مكان الشاة المذكور في المسائل السابقة إنما هو في ما إذا كانت الشاة تساوي عشرة دراهم؛ لأن الظاهر أن ذلك هو قيمتها في عهد النبوة<sup>(٥)</sup>، فيؤخذ في كل زمن قيمة الشاتين في

(١) ينظر: شرح القسطلاني (٤٤/٣)، وقال في حاشية الروض المربع (١٩٦/٣): «وأخذ الشاتين أو دفعهما لا نزاع فيه». وينظر: كلام ابن بطال السابق.

(٢) قال في ملتقى الأبحر (ص ٣٠٠): «وقيل: الخيار للساعي»، وينظر: روضة الطالبين (١٦٢/٢)، المجموع (٤٠٣/٥)، التنبيه في الفقه الشافعي (ص ٥٦)، البحر الرائق (٢٣٧/٢)، نهاية المطلب (٩٠/٣).

(٣) أما قوله في حديث أنس السابق: «قبلت منه» فإنها لا تدل على أن الخيار للمالك، وإنما تدل على أنه لا يجبر على ما ليس في إبله، ومثله قوله في هذا الحديث: «إن استيسرنا له»، فما تعسر عليه لعدم وجوده في إبله لم يجبر على إخراجه.

(٤) قال في الروض المربع: «ويجزئ شاة وعشرة دراهم»، قال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (١٩٦/٣) تعليقاً على كلام صاحب الروض السابق: «فلا يقال: إنه لا بد أن يكون المخرج إما شاتين أو عشرين درهماً. بل يجوز النصف دراهم، والنصف شاة، وكذا في ثان وثالث، كما يجوز إخراج الكفارتين من جنس»، وينظر: الإنصاف (٤١٥/٦، ٤١٦).

(٥) قال الخطابي في معالم السنن (٢٣/٢): «يشبه أن يكون ﷺ إنما جمل =

ذلك الزمن<sup>(١)</sup>.

٦٤٠٦ - من لم يجد السن الواجب ولا الفريضة التي تليه صعوداً ونزولاً، ووجد في ماله السن الذي يلي الذي يليه صعوداً صح إخراجها، ويدفع معه أربع شياه أو أربعين درهماً<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على ما يلي الفريضة.

٦٤٠٧ - فإن لم يجد ما سبق ووجد في ماله سنّاً أدنى من الذي يليه بسن واحد، أخرجها، ودفع ضعف الجبران<sup>(٣)</sup>؛ لما ذكر في المسألة السابقة.

= الشاتين أو العشرين الدرهم تقديراً في جبران النقصان والزيادة بين السنين ولم يكل الأمر في ذلك إلى اجتهاد الساعي وإلى تقديره؛ لأن الساعي إنما يحضر الأموال على المياه وليس بحضرتة حاكم ولا مقوم يحمله ورب المال عند اختلافها على قيمة يرتفع بها الخلاف وتنقطع معها مادة النزاع، فجعلت فيها قيمة شرعية كالقيمة في المصراة والجنين حسماً لمادة الخلاف مع تعذر الوصول إلى حقيقة العلم بما يجب فيها عند التعديل، وقال في الشرح الممتع (٦٠/٦): «هل العشرون تقويم أو تعيين؟ الظاهر - والله أعلم - أنها تقويم. وبناءً على ذلك فلو كانت قيمة الشاتين مائتين، وأراد أن يعدل عنهما فلا يكفي أن يعطيه عشرين درهماً، وليس في غير الإبل جبران، فالجبران في الإبل خاصة؛ لأن السنّة وردت به فقط»، وينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٤١٥/٦).

(١) قال في الجوهر النقي (٤/١١٢): «الجبران في الصدقات محمول على ما إذا كانت القيمة كذلك لأنه ﷺ لا يجحف بأرباب الأموال ولا يضر بالمساكين ومعلوم بالضرورة أن المصدق إذا أخذ مكان حقة جذعة قيمتها عشرون درهماً ودفع عشرين درهماً فقد أضر بالفقراء وإذا أخذ مكان حقة قيمتها عشرون درهماً بنت لبون وعشرين فقد أجحف برب المال».

(٢) قال في الوسيط في المذهب (٢/٤١٢): «جبران كل مرتبة في السن عند فقد السن الواجب شاتان أو عشرون درهماً منصوب عليه وإن رقي بسنين جمع بين جبرائين»، وينظر: المجموع (٦/٤٠٧)، البيان (٣/١٨٢).

(٣) قال في الإنصاف (٦/٤١٧): «قوله: (فإن عدم السن التي تليها: انتقل إلى الأخرى، وجبرها بأربع شياه، أو أربعين درهماً) وهو المذهب، اختاره القاضي في المجرد، قال المجد في شرحه: هو أقيس بالمذهب، قال ابن أبي المجد: وأوماً إليه الإمام أحمد، وقال الناظم: هذا الأقوى».

٦٤٠٨ - وإن لم يجد في ماله جميع ما سبق، ووجد في ماله السن الذي هو أعلى من الذي يلي الفرض بسنتين صح إخراجه، ويدفع له الساعي ست شياه، أو ستين درهماً<sup>(١)</sup>؛ قياساً على ما يلي الفريضة.

٦٤٠٩ - وإن لم يجد جميع ما سبق نزل ثلاثة أسنان ودفع ثلاثة أضعاف الجبران<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألتين الماضيتين.

٦٤١٠ - ويجوز عند تعدد الجبران أن يدفع جبراناً شياهاً وجبراناً دراهم<sup>(٣)</sup>؛ لأن الدراهم جعلت في الشرع تقويماً للشياه، وخير في الحديث بينها في الجبران الواحد، فيقاس عليه تعدد الجبران.

٦٤١١ - من لم يجد السن الواجب، ووجد السن الذي يليه، لم يجز أن يخرج ما هو أعلى من الذي وجد<sup>(٤)</sup>؛ لأن الذي وجد أقرب إلى السن الواجب، فلا يلجأ إلى كثرة الجبران إلا عند عدم وجود ما هو أقل منه جبراناً، ويستثنى من ذلك: ما إذا تبرع المالك بما زاد على جبران أقرب سن من الفرض وجده أو تنازل عن جميع الجبران.

(١) قال في حلية العلماء (٣/٣٨): «إن وجبت عليه بنت مخاض وليس عنده وعنده جذعة فإنها تؤخذ منه وتدفع إليه ثلاث جبرانات».

(٢) قال في الإنصاف (٦/٤١٩): «على المذهب: يجوز الانتقال إلى جبران ثالث إذا عدم الثاني كما لو وجبت عليه جذعة وعدم الحقة وبنت اللبون، فله الانتقال [إلى بنت مخاض، أو وجبت عليه بنت مخاض، وعدم بنت لبون، وابن لبون، والحقة فله الانتقال] إلى الجذعة، قاله المصنف، والشارح، والمجد في شرحه وغيرهم»، وقال في حلية العلماء (٣/٣٨): «إذا وجبت عليه جذعة وليست عنده وعنده بنت مخاض وليس عنده غيرها فأعطى معها ثلاث جبرانات قبل منه».

(٣) قال في الإنصاف (٦/٤٢٠): «حيث تعدد الجبران، جاز إخراج جبران غنماً، وجبران دراهم، فيجوز إخراج شاتين، أو عشرين درهماً، وهذا الصحيح من المذهب، جزم به في المغني، والشرح وغيرهما».

(٤) قال في حلية العلماء (٣/٣٨): «إن لم يكن عنده السن الذي يجب عليه وعنده ما فوقه بسنة وما فوقه بسنتين فأراد أن ينتقل إلى الأبعد مع جبرانيين ويترك الأقرب مع جبران واحد لم يجز في أظهر الوجهين».

٦٤١٢ - من وجد في ماله السن الواجب لم يصح أن يخرج أدنى منه، ولو جعله مضاعفاً<sup>(١)</sup>؛ لما في ذلك من مخالفة السنّة.

٦٤١٣ - من وجب عليه بنت مخاض وكان عنده في إبله ابن لبون ذكر، وكانت لديه القدرة على شراء بنت مخاض لم يكلف شراء بنت مخاض<sup>(٢)</sup>؛ لحديث أبي بكر في الصدقات السابق لفظه قريباً.

٦٤١٤ - من وجبت عليه بنت مخاض فلم يجدها في إبله، ولم يجد فيها ابن لبون، وجب عليه أن يشتري بنت مخاض، أو أن يدفع ما هو أعلى من ابن لبون<sup>(٣)</sup>؛ لأن أجزاء ابن لبون إنما هو في حال وجده في إبله، فإذا تحول إلى الشراء وجب عليه أن يشتري الأصل، وهو بنت مخاض<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في حلية العلماء (٣/٣٨): «وإن وجبت عليه حقة أو جذعة فأعطى مكانها بنتي لبون أو حقتين أجزاءه، وقيل: لا يجزئه».

(٢) قال في معالم السنن (٢/٢٤): «زعم بعض أهل العلم أنه إذا وجد قيمة ابنة مخاض لم يقبل منه ابن لبون لأن واجد قيمتها كواجد عينها ألا ترى أن من وجد ثمن الرقبة في الظهار لم ينتقل إلى الصيام. قلت: وهذا خلاف النص وخلاف القياس الذي قال وتمثل به وذلك أنه قال في الآية: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] فعلق الحكم بالوجود ووجود القيمة وجود لما يتقوم بها، وإنما قال في الحديث: «ومن بلغت صدقته ابنة مخاض وليس عنده إلا ابن لبون ذكر فإنه يقبل منه» فعلق الحكم بكونه عنده لا بقدرته عليه فالأمران مختلفان».

(٣) قال في المدونة (١/٣٥١): «قال مالك في الساعي إذا أتى الرجل فأصاب له خمساً وعشرين من الإبل ولم يجد فيها بنت مخاض ولا ابن لبون ذكر: إن على رب الإبل أن يشتري للساعي بنت مخاض على ما أحب أو كره إلا أن يشاء رب الإبل أن يدفع إليه منها ما هو خير من بنت مخاض، فليس للمصدق أن يرد ذلك إذا طابت بذلك نفس صاحب الإبل وهو قول مالك»، وينظر: الإنصاف (٦/٤١٥).

(٤) قال في المجموع (٥/٤٠١، ٤٠٢): «إذا وجب عليه بنت مخاض ولم يكن عنده بنت مخاض ولا ابن لبون فوجهان:

(أصحهما) له: أن يشتري أيهما شاء ويجزئه لعموم الحديث وبهذا الوجه قطع المصنف وجمهور الأصحاب.



٦٤١٥ - من كان الواجب عليه أحد قسمين، فوجد أحدهما في إبله ولم يجد الآخر، أو لم يجد الآخر كاملاً، فليس للساعي إجباره على شراء ما ليس عنده، وإنما يقبل ما عنده<sup>(١)</sup>؛ لأن المنصوص عليه - كما في حديث أنس السابق وغيره - هو ما يجد في ماشيته، فلا يذهب إلى غيره إلا باختياره.

٦٤١٦ - إذا وجبت على المالك صفة معينة في السائمة التي يخرجها في الزكاة، خُيِّر بين أن يخرجها من ماشيته، أو أن يشتري مثلها، أو أن يدفع أرفع منها من ماشيته أو من غيرها دون أن يدفع له مقابل ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لأن

= (والثاني) حكاه جماعات من الخراسانيين عن صاحب التقريب وغيره أنه يتعين عليه شراء بنت مخاض وهو مذهب مالك وأحمد لأنهما لو استويا في الوجود لم يجز ابن لبون فكذا إذا عدما وتمكن من شرائهما.

(١) قال الإمام الشافعي في الأم (٦/٢): «إن وجد المصدق أحد الصنفين ولم يجد الآخر أخذ الصنف الذي وجد ولم يأخذ الآخر كأن وجد أربع حقاك ولم يجد خمس بنات لبون فيأخذ الحقاك، فإن وجد خمس بنات لبون ولم يجد الحقاك فيأخذ بنات اللبون؛ لأنه ليس هنالك فرض ولا فضل يدعه (قال الشافعي): وإذا كانت الإبل ماتتين فوجد أربع بنات لبون وأربع حقاك فرأى أربع بنات لبون يقاربن الحقاك ولم يشك في أن لو كانت معهن واحدة منهن في أنها أفضل من الحقاك لم يكن له أن يأخذ إلا الحقاك ولم يكن له أن يكلفه ما ليس في إبله، وهو يجد فريضته في إبله»، وينظر في إخراج أفضل من الواجب ما يأتي في باب: إخراج القيمة، وفي وقت وجوب زكاة الحبوب والثمار وإخراجها، في المسألة (٦٦٠٥)، وفي زكاة السائمة، في المسألة (٦٨٠٢).

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم (١١/٢): «إذا اختلفت غنم الرجل وكانت فيها أجناس بعضها أرفع من بعض أخذ المصدق من وسط أجناسها لا من أعلاها ولا من أسفلها، وإن كانت واحدة أخذ خير ما يجب له، وإن كان خير الغنم أكثرها أو وسطها أكثر فسواء والله أعلم يأخذ من الأوساط من الغنم، فإن لم يجد في الأوساط السن التي وجبت له قال لرب الغنم: إن تطوعت بأعلى منها أخذتها، وإن لم تطوع كلفتك أن تأتي بمثل شاة وسط ولم آخذ من الأدنى»، وسبق عند الكلام على شرط الحول في المسألة (٦٢٢٧) ذكر من حكى الإجماع على أنه يجوز إخراج الزكاة من غير المال المزكى.

الزكاة تجب في الذمة، وليست في عين المال، كما سبق في باب شروط الزكاة<sup>(١)</sup>.

٦٤١٧ - من وجبت عليه سن فوجدها، فليس له أن يدفع أرفع منها ويأخذ الجبران، ولا أن يدفع أقل منها ويدفع معها الجبران<sup>(٢)</sup>؛ لأن أخذ الجبران أو دفعه إنما أجزى في حديث أنس السابق في حال عدم وجود السن الواجبة.

٦٤١٨ - من كانت إبله كلها ذكوراً أو كلها إناثاً، فالواجب عليه إخراج ما ورد النص عليه في السنة من جهة الذكورة والأنوثة، وليس له أن يخرج مثل جنس إبله؛ لأن النص يقدم على القياس<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/٢٤٤): «من عنده خمس من الإبل فإنه مخير بين شاة وبنت المخاض وابن لبون وبنت لبون وحق وحقه وجدعة وثني وثنية، وكذلك الحكم في كل سن مع ما فوقه»، وقال في المجموع (٥/٤٠٢): «لو وجبت بنت مخاض فقدها ووجد بنت لبون وابن لبون فإن أخرج ابن اللبون جاز، وإن أخرج بنت اللبون متبرعاً جاز وإن أراد إخراجها مع أخذ الجبران لم يكن له ذلك في أصح الوجهين لأنه مستغن عن الجبران وإنما يصار إلى الجبران عند الضرورة.. ولو لزمه بنت لبون فأخرج عنها عند عدمها حقاً فطريقان: (المذهب) لا يجزئه لما ذكره المصنف وبهذا قطع المصنف والجمهور وحكى صاحب الحاوي وجماعة في إجزائه وجهين».

(٢) ينظر: كلام صاحب المجموع السابق.

(٣) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٦٠): «إذا كان النصاب كله ذكوراً، فإنه يجزئ أن يخرج منها ذكراً، كما لو كان عنده خمس وعشرون من الإبل كلها ذكور، فعليه ابن مخاض؛ لأن الإنسان لا يكلف شيئاً ليس في ماله؛ ولأن الزكاة وجبت مواساة، فالذكر له ذكر، والأنثى لها أنثى. وهذا أقرب إلى المعنى والقياس؛ إذ لا يلزم الإنسان إلا بمثل ماله. وقال بعض العلماء: إذا كان النصاب ذكوراً، فيجب ما عيّنه الشارع، فلو كان عنده خمس وعشرون من الإبل كلها ذكور وجب عليه بنت مخاض، فإن لم يجد فابن لبون ذكر، وإن كان عنده ستة وثلاثون جملأً ففيها بنت لبون، ولا يجزئ ابن لبون. وهذا القول أقرب إلى ظاهر السنة؛ لأن السنة عينت فقال النبي ﷺ: «.. بنت مخاض أنثى فإن لم تكن فابن لبون ذكر.. بنت لبون.. حقة.. جدعة» فنص الشارع على الذكورة والأنوثة، فيجب اتباع الشرع».

## الفصل السادس

## زكاة البقر

٦٤١٩ - النوع الثاني من أنواع سائمة بهيمة الأنعام التي تجب فيها الزكاة: البقر، ووجوب الزكاة فيه مجمع عليه<sup>(١)</sup>.

٦٤٢٠ - ويدخل في البقر: الجواميس، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>.

٦٤٢١ - تضم أنواع البقر إلى بعضها في تكميل النصاب، وهذا مجمع عليه، فيضم البقر المشهور إلى الجواميس<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>؛ لشمول اسم البقر لها جميعاً.

٦٤٢٢ - لا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين بقرة، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٥)</sup>؛ لعدم الدليل على وجوبها فيما دونها.

٦٤٢٣ - إذا بلغت البقر ثلاثين وجب فيها تبيع أو تبيعة، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٦)</sup>.

(١) الإجماع (ص ٤٧)، بداية المجتهد (٢٨/٥)، المغني (٣١/٤)، مغني ذوي الأفهام (ص ٧١)، وينظر: كلام أبي عبيد وابن عبد البر الآتيان.

(٢) الإجماع (ص ٤٧)، المغني (٣١/٤)، رحمة الأمة (ص ٧٥).

(٣) قال ابن المنذر في الإشراف (١٢/٣): «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الجواميس بمنزلة البقر»، وقال الماوردي في الحاوي الكبير (٣/١١٠): «فأما الجواميس ففيها الزكاة قياساً على البقر من طريق السنّة وقد قيل: إن الجواميس ضأن البقر، فلو كان ماله جواميس وبقرأ عواناً ضم بعضها إلى بعض، وأخذ زكاة جميعها، كضم الضأن إلى المعز».

(٤) المغني (٢٠٤/٤)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/٢٥).

(٥) الإشراف لابن المنذر (٩/٣)، المغني (٣١/٤)، رحمة الأمة (ص ٧٥).

(٦) قال الإمام الشافعي في الأم (٩/٢) بعد روايته لكتاب معاذ الآتي: «وهو ما لا أعلم فيه بين أحد لقيته من أهل العلم خلافاً»، وذكر أبو يعلى في العدة في أصول الفقه (٤/١٠٨٤) أنه لا خلاف في ذلك، وقال ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٣/٤٧٧): «أما مقدار نصاب زكاة البقر، ومقدار ما يؤخذ منها فهو في حديث معاذ بن =

٦٤٢٤ - والتببيع من البقر - ومثله التببيعة - هو ما يتبع أمه<sup>(١)</sup>، والمراد به هنا: ما تم له سنة واحدة<sup>(٢)</sup>.

٦٤٢٥ - وإن أخرج المالك بدل التببيع أو التببيعة مسنّاً أو مسنة قبل منه<sup>(٣)</sup>؛ لأنه زيادة خير.

٦٤٢٦ - ولا يجوز الصعود والنزول في السن في البقر مع أخذ الجبران، كما في الإبل<sup>(٤)</sup>؛ لعدم ورود ذلك في البقر.

٦٤٢٧ - ما زاد على ثلاثين بقرة لا شيء فيها، حتى تبلغ أربعين بقرة، فما بين الثلاثين والأربعين وقص لا زكاة فيه، وهذا قول الجمهور<sup>(٥)</sup>.

= جبل، وهو متصل مسند من رواية معمر والثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ (بعثه إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً، ومن كل أربعين مسنة)، وكذلك في كتاب النبي ﷺ، لعمر بن حزم، وفي كتاب الصدقات لأبي بكر، وعمر، وعلى ذلك مضى الخلفاء، وعليه عامة الفقهاء»، وينظر: رحمة الأمة (ص ٧٥).

(١) قال في شرح السنّة (٢١/٦): «التببيع: العجل ما دام يتبع الأم إلى تمام السنة، والمأخوذ في الزكاة: الذي أتى عليه حول».

(٢) قال في الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١١٨/١): «هو الذي له سنة وطعن في الثانية سمي تبيعاً؛ لأنه إلى الآن يتبع أمه»، وقال في الإنصاف (٤٢١/٦) - (٤٢٣): «التببيع: ما عمره سنة ودخل في الثانية على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، قال في الفروع: ذكره الأكثر، وقال في الأحكام السلطانية: هي التي لها نصف سنة، وقال ابن أبي موسى: سنتان، وقيل: ما يتبع أمه إلى المرعى، وقيل: ما انعطف شعره، وقيل: ما حاذى قرنه أذنه، نص عليه، وقدمه ابن تميم، والتببيع: جذع البقر».

(٣) قال الراغب الأصفهاني في تفسيره (٢٢٤/١): «التببيع يجوز في حال دون حال والمسنة يصح بدلها في كل حال»، وينظر: الإنصاف (٤٢٣/٦).

(٤) قال في المجموع (٤١٧/٥): «قال أصحابنا: وإذا وجب تببيع أو مسنة ففقدته لم يجز الصعود أو النزول مع الجبران بلا خلاف».

(٥) رحمة الأمة (ص ٧٥).

٦٤٢٨ - إذا وصلت البقر إلى أربعين ففيها مسنة، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>.

٦٤٢٩ - والمسنة ما تم لها سنتان، وهي الثني من البقر<sup>(٢)</sup>، وتسمى: فارضاً<sup>(٣)</sup>، وسميت مسنة لأنها أصبحت ذات سنين، ولتكامل أسنانها<sup>(٤)</sup>.

٦٤٣٠ - يجوز إخراج تبيعين عن مسنة<sup>(٥)</sup>؛ لأن إجزاءهما عن ستين، كما سيأتي، دليل على أن التبيعين أنفس من المسنة.

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد (٢/٢٧٣، ٢٧٤): «لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر عن النبي ﷺ وأصحابه ما قال معاذ بن جبل: في ثلاثين بقرة تبيع، وفي أربعين مسنة، والتبيع والتبيعة عندهم في ذلك سواء»، وقال أبو عبيد في الأموال (ص٤٦٩): «لا أعلم الناس يختلفون فيه اليوم»، وذكر أبو يعلى في العدة في أصول الفقه (٤/١٠٨٤) أنه لا خلاف في ذلك، وقال الموصلي في الاختيار (١/١٠٧): «بذلك أمر رسول الله ﷺ معاذاً وعليه إجماع الأمة»، وفي المسألة خلاف شاذ عن بعض السلف، ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أن في ثلاثين تبيعاً وفي أربعين مسنة. وينظر: مصنف عبد الرزاق (٦٨٤٦، ٦٨٥٢، ٦٨٥٤)، مصنف ابن أبي شيبة (١٠٠٢٢)، (١٠٠٢٩)، مراتب الإجماع (ص٤٢)، الاعتبار في النسخ والمنسوخ (ص١٠٢، ١٠٣)، البيان (٣/١٨٨)، وينظر: كلام الإمام الشافعي السابق.

(٢) قال في شرح السنة (٦/٢١): «المسنة: التي أتى عليها حولان، وطعنت في الثالثة، وهي ثنية؛ لأنها تجذع في السنة الثانية، وتثني في الثالثة».

(٣) قال في المفردات في غريب القرآن (ص٦٣١): «الفارض: المسن من البقر. قال تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقيل: إنما سمي فارضاً لكونه فارضاً للأرض، أي: قاطعاً، أو فارضاً لما يحمل من الأعمال الشاقة، وقيل: بل لأن فريضة البقر اثنان: تبيع ومسنة، فالتبيع يجوز في حال دون حال، والمسنة يصح بذلها في كل حال، فسميت المسنة فارضة لذلك، فعلى هذا يكون الفارض اسماً إسلامياً».

(٤) قال القسطلاني في إرشاد الساري (٣/٥٠): «المسنة هي الثنية؛ أي: ذات سنين وسميت بذلك لتكامل أسنانها».

(٥) قال القسطلاني في إرشاد الساري (٣/٥٠) بعد كلامه السابق: «ويجزئ عنها تبيعان لإجزائهما عن ستين».

٦٤٣١ - لا يجوز إخراج المسن هنا عن المسنة<sup>(١)</sup>؛ لعدم ورود ذلك في السنة، ولأن الأثني في الماشية أنفس من الذكر.

٦٤٣٢ - إذا وصلت البقر إلى ستين ففيها تبيعان<sup>(٢)</sup>.

٦٤٣٣ - إذا وصلت البقر إلى سبعين ففيها تبيع ومسنة<sup>(٣)</sup>.

٦٤٣٤ - ثم يجب بعد ذلك في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين

مسنة.

٦٤٣٥ - ودليل الفرائض السابقة في زكاة البقر: ما رواه أحمد وغيره

عن مسروق عن معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة<sup>(٤)</sup>، وما روى ابن أبي شيبة وغيره

(١) قال في الإنصاف (٦/٤٢٤، ٤٢٥): «لا يجزئ إخراج مسن عن مسنة على

الصحيح من المذهب، قدمه في الفروع وغيره، وقيل: يجزئ، وجزم به بعضهم».

(٢) قال في الإنصاف (٦/٤٢٥): «بلا نزاع».

(٣) قال ابن عبد البر في الاستذكار (٣/١٨٨) بعد روايته لحديث معاذ الآتي: «لا

خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر: ما في حديث معاذ هذا، وأنه النصاب المجتمع عليه فيها، وحديث طاوس هذا عندهم عن معاذ غير متصل والحديث عن معاذ ثابت متصل من رواية معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بمعنى حديث مالك، وروى معمر والثوري أيضاً عن إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي: وفي البقر في كل ثلاثين بقرة تبيع حولين وفي كل أربعين مسنة، وكذلك في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم».

(٤) رواه أحمد (٢٢٠١٣)، والترمذي (٥٦٦)، والنسائي (٢٤٥٠، ٢٤٥٢)، وأبو

داود (١٥٧٧، ١٥٧٨) وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ مرفوعاً. وسنده صحيح إن ثبت سماع مسروق من معاذ، ورواه مالك (١/٢٥٩)

بسند حسن عن طاوس مرسلاً، قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٩): «وطاوس عالم بأمر معاذ، وإن كان لم يلقه على كثرة من لقي ممن أدرك معاذاً من أهل اليمن فيما

علمت.. وأخبرني غير واحد من أهل اليمن عن عدد مضوا منهم أن معاذاً أخذ منهم صدقة البقر على ما روى طاوس»، ورواه ابن زنجويه (١٤٥٤) بسند صحيح عن إبراهيم

عن معاذ. وإبراهيم لم يدرك معاذاً. ورواه أحمد (٢٢٠٨٤) من طريق سلمة بن أسامة، =

عن نعيم بن سلامة الذي كان في يده خاتم عمر بن عبد العزيز في خلافته أن عمر بن عبد العزيز دعا بكتاب معاذ بن جبل الذي كتبه له رسول الله ﷺ وكتب به إليه، قال: فقري وأنا جالس، فكان فيه «في ثلاثين تبياً جذع، وفي أربعين بقرة»<sup>(١)</sup>، وحديث كتاب عمر في الصدقات، وكتاب عمرو بن

= عن يحيى بن الحكم عن معاذ. وسلمة فيه جهالة، وشيخه لم يوثق. ورواه أبو داود (١٥٩٩) من طريق شريك، عن عطاء بن يسار، عن معاذ. وشريك سعي الحفظ. وقد صحح ابن عبد البر في الاستذكار (١٨٨/٣)، وفي التمهيد (٢٧٥/٢) بعض طرقه. وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أحمد (٣٩٠٥)، وابن أبي شيبة (١٠٠١٣) من طريقين صحيحين عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله. وخصيف كثير الغلط، فسند جيد في الشواهد، وله شاهد آخر من حديث علي عند أبي داود (١٥٧٢) وفي سنده ضعف، وقد شك أحد رواه في رفعه، والصحيح وقفه، ورواه عبد الرزاق (٦٨٤٢)، وابن أبي شيبة (١٠٠١٧) بسند حسن موقوفاً، ولشطره الأول شاهد من حديث عمرو بن حزم عند ابن زنجويه (١٤٥٧)، وابن حبان (٦٥٥٩) وفي سنده ضعف.

فحديث معاذ صحيح لغيره بهذه الطرق والشواهد، لا شك في صحته، ولو لم يرد لحديث معاذ سوى رواية طاوس، فإنها تعتضد بحديث ابن مسعود، وترتقي إلى الحسن لغيره، فكيف وقد وجد له طرق وشواهد أخرى. وينظر في الكلام على هذا الحديث أيضاً: تنقيح التحقيق (١٣٦٢/٢ - ١٣٦٥)، نصب الراية (٣٤٦/٢ - ٣٤٧)، التلخيص (٨١٥)، البلوغ مع تخريجه: التبيان (٥٩٩)، الإرواء (٧٩٥)، أنيس الساري (١٣٢٠)، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (١١٧٣).

(١) رواه ابن أبي شيبة (١٠٠٣٠)، وابن زنجويه (١٤٥٥) عن يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، أن نعيم بن سلامة، أخبره.. فذكره. ورجاله ثقات، عدا نعيم، وقد وثقه ابن حبان وروى عنه جماعة، وقد قال ابن كثير في البداية والنهاية (٧١٠/١٢): «صرح كثير من الأئمة بأن كل من استعمله عمر بن عبد العزيز ثقة»، وإذا كان هذا في حق عموم عماله، فكيف بمن استأمنه على خاتمه. وأيضاً أثنى عليه تلميذه عطاء الخراساني، فمثله حديثه قوي، لكن هذا الكتاب لا يعرف من كان عنده من عهد النبوة إلى عهد عمر بن عبد العزيز، ففي ثبوت هذا الكتاب ضعف، لكنه يتقوى بالشواهد السابقة، فهذه الجملة من الكتاب صحيحة بشواهداها.

حزم في الصدقات، وأثر علي بن أبي طالب، السابق ذكرهما في زكاة الإبل<sup>(١)</sup>.

٦٤٣٦ - إذا اجتمع فرضان في زكاة البقر، كما في مائة وعشرين من البقر، ووجدوا في بقر المالك خَيْر الساعي بينهما<sup>(٢)</sup>؛ لدلالة الحديثين السابقين على جواز كل منهما، وقياساً على الإبل.

### الفصل السابع

#### زكاة الغنم

٦٤٣٧ - النوع الثالث من أنواع سائمة بهيمة الأنعام التي تجب فيها الزكاة: الغنم، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>.

٦٤٣٨ - والغنم اسم للمعز والضأن، ولا واحد للغنم من لفظه<sup>(٤)</sup>، وهو يقع على الذكور والإناث منهما، وتصغيره «غُنَيْمَة»<sup>(٥)</sup>.

٦٤٣٩ - وتضم أنواع الغنم إلى بعض في تكميل النصاب، فيضم

(١) ينظر: المسألة (٦٣٨٢، ٦٣٨٣، ٦٣٩٤، ٦٤٠١)، وينظر: الأموال لأبي عبيد (٩٣٤).

(٢) قال في الإنصاف (٤٢٥/٦): «لو اجتمع الفرضان كمائة وعشرين فحكمها حكم الإبل إذا اجتمع الفرضان، على ما تقدم لك، نص الإمام أحمد هنا على التخيير»، وينظر: ما سبق عند ذكر أن الخيار للساعي في زكاة الإبل في المسألتين (٦٣٩٨، ٦٣٩٩).

(٣) البيان (١٩١/٣)، المغني (٣٨/٤)، وتنظر: مراجع الإجماعات الآتية في فرائض الغنم.

(٤) قال ابن دريد في جمهرة اللغة (٩٦٢/٢): «الغنم: اسم يجمع الضأن والمعز، لا واحد لها من لفظها، ويجمع الغنم: أغناماً».

(٥) قال الجوهري في الصحاح (١٩٩٩/٥): «الغنم: اسم مؤنث موضوع للجنس، يقع على الذكور وعلى الإناث، وعليهما جميعاً. وإذا صغرتها ألحقها الهاء فقلت: غنيمة؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم. يقال: له خمس من الغنم ذكور، فتؤنث العدد».



المعز إلى الضأن، ونحو ذلك، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لشمول اسم الغنم لهما جميعاً.

٦٤٤٠ - لا شيء في الغنم حتى تبلغ أربعين، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا دليل على وجوبها فيما دون ذلك.

٦٤٤١ - إذا بلغت الغنم أربعين ففيها شاة.

٦٤٤٢ - إذا بلغت الغنم مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان.

٦٤٤٣ - فإذا زادت على مائتين واحدة ففيها ثلاث شياه.

٦٤٤٤ - والفرائض السابقة في زكاة الغنم كلها مجمع عليها بين أهل العلم<sup>(٣)</sup>؛ لحديث أنس في الكتاب الذي كتبه أبو بكر في الصدقات كما فرضها رسول الله ﷺ، وكتاب عمر، وكتاب عمرو بن حزم، وأثر علي بن أبي طالب، وفيها في زكاة الغنم نحو ما تقدم<sup>(٤)</sup>.

(١) الإجماع (ص ٤٧)، معالم السنن (١٧٤/٢)، مراتب الإجماع (ص ٤٢)، التمهيد (١٥٠/٢٠، ١٥٢)، تفسير القرطبي للآية (١٤١) من الأنعام (٦٦/٩)، بداية المجتهد (٥٧/٥)، المغني (٥٠/٤، ٢٠٤)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/٢٥)، الذخيرة (٩٧/٣).

(٢) قال في عمدة القاري (٢١/٩): «وقد أجمع العلماء على أن لا شيء في أقل من الأربعين من الغنم، وأن في الأربعين شاة»، وحكى في شرح ابن بطلال (٤٦٨/٣)، ورحمة الأمة (ص ٧٥)، ومغني ذوي الأفهام (ص ٧٢) الإجماع على أن أول نصاب الغنم أربعون.

(٣) حكى هذا الإجماع ابن عبد البر في التمهيد (٤١/٢٠، ١٤٢)، وابن حزم في مراتب الإجماع (ص ٤٢)، وابن بطلال في شرح البخاري (٤٦٨/٣)، وابن قدامة في المغني (٣٨/٤)، والإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٥/٢٥)، والرومي في العناية شرح الهداية (١٨١/٢)، وحكى ابن المنذر في الإجماع (ص ٤٦، ٤٧)، وابن عبد الهادي في مغني ذوي الأفهام (ص ٧٢) الاتفاق على هذه الفرائض إلى مائتين.

(٤) سبق تخريج هذه الأحاديث وأثر علي قريباً عند ذكر زكاة الإبل في المسألة (٦٣٨٢)، والمسألة (٦٣٩٩)، والمسألة (٦٣٩٤).

٦٤٤٥ - ثم يجب في ما زاد على مائتين وواحدة في كل مائة شاة، فيجب في الأربعمئة أربع شياه، وفي الخمسمئة خمس شياه، وهكذا، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لظاهر أحاديث الزكاة السابقة، ومن أصرحها كتاب عمرو بن حزم، وكتاب عمر بن الخطاب، وفيهما: «أن الغنم لا يؤخذ منها شيء فيما دون الأربعين، فإذا بلغت الأربعين ففيها شاة إلى أن تبلغ عشرين ومائة، فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها شاتان إلى المائتين، فإذا زادت على المائتين واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمئة. قال: فإذا زادت الغنم على ثلاثمئة فليس فيما دون المائة شيء، وإن بلغت تسعاً وتسعين، حتى تكون مائة تامة، ثم في كل مائة شاة تامة شاة»<sup>(٢)</sup>.

(١) حكى جل من حكى الإجماعات السابقة في فرائض الغنم ممن سبق ذكرهم الإجماع هنا، وقال في بداية المجتهد (٥/٥٧): «وأجمعوا من هذا الباب على أن في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت على العشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت على المائتين فثلاث شياه إلى ثلاثمئة، فإذا زادت على الثلاثمئة ففي كل مائة شاة، وذلك عند الجمهور إلا الحسن بن صالح فإنه قال: إذا كانت الغنم ثلاثمئة شاة وشاة واحدة أن فيها أربع شياه، وإذا كانت أربعمئة شاة وشاة ففيها خمس شياه، وروي قوله هذا عن منصور عن إبراهيم»، وذكر في البيان (٣/٩١، ٩٢) أنه قول كافة أهل العلم سوى النخعي والحسن بن صالح، وقال في الإنصاف (٦/٤٤١، ٤٤٢): «وعنه في ثلاثمئة وواحدة أربع شياه ثم في كل مائة شاة شاة، فيكون في خمسمئة شاة خمس شياه، فالوقص من ثلاثمئة وواحدة إلى خمسمئة، وعنه أن المائة زائدة. ففي أربعمئة وواحدة خمس شياه. وفي خمسمئة وواحدة ست شياه، وعلى هذا أبدأ».

(٢) رواه بهذا اللفظ: أبو عبيد في الأموال (١٠٣٤): حدّثنا يزيد بن هارون، عن حبيب بن أبي حبيب، عن عمرو بن هرم، عن محمد بن عبد الرحمن، أن في كتاب صدقة النبي ﷺ، وفي كتاب عمر بن الخطاب. فذكره. وقد سبق بيان ثبوت هذين الكتابين، وأنهما وجادة صحيحة عند الكلام على زكاة الإبل في المسائل (٦٣٨٢، ٦٣٨٣، ٦٣٩٩، ٦٤٤٥).

٦٤٤٦ - لا يجب في الأوقاص - والوقص هو ما بين النصابين - في جميع الأنصبة السابقة زيادة في الزكاة، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لعدم إيجاب شيء فيها في أحاديث الزكاة السابقة.

### الفصل الثامن

#### فيما يؤخذ وما لا يؤخذ في زكاة السائمة

٦٤٤٧ - لا يؤخذ في زكاة السائمة تيس، وهو الذكر، في غير ما نص عليه في السنة، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>.

٦٤٤٨ - لا يؤخذ في الزكاة ذات عوار، وهي المعيبة.

٦٤٤٩ - لا يؤخذ في الزكاة هرمة، وهي الكبيرة التي سقطت أسنانها.

ودليل النهي عن أخذ هذه الثلاث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وللنهي عن أخذها في حديث أنس السابق<sup>(٣)</sup>.

٦٤٥٠ - لا يؤخذ في الزكاة فحل الغنم<sup>(٤)</sup>؛ لما في ذلك من ظلم

(١) حكاها في مجمع الأنهر (١/٢٠٠)، والبيان (٣/٩١، ٩٢) إجماعاً، وقال في المعاني البديعة (١/٢٦٨): «الأوقاص عفو، فلا يتعلق الفرض بها، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وعامة الفقهاء»، وقال في المجموع (٥/٣٩٣): «قد ذكرنا أن الأصح من مذهبننا أن الفرض لا يتعلق بها وحكاها العبدري عن أبي حنيفة ومحمد وأحمد وداود وهو الصحيح في مذهب مالك، وعن مالك في رواية أنه يتعلق بالجميع وقال ابن المنذر: قال أكثر العلماء: لا شيء في الأوقاص»، وينظر: رحمة الأمة (ص ٧٥، ٧٦).

(٢) حكي في بداية المجتهد (٥/٥٨) الاتفاق على ذلك، وذكر في المجموع (٥/٣٩٧) عند الشافعية وجهين؛ (أصحهما) جواز إخراج الذكر، وذكر أن بعض الشافعية ذكر أن هذا الخلاف إنما هو في ما إذا كانت كلها ذكوراً فقط.

(٣) والنهي عن هذه الأمور الثلاثة ورد في رواية لهذا الحديث أخرجه البخاري في باب: لا تؤخذ في الصدقة هرمة (١٤٥٥).

(٤) قال في المجموع (٥/٣٨٩): «(وأما) التيس فالمنع من أخذه لحق المالك وهو كونه فحل الغنم المعد لضرابها فإذا تبرع به المالك جاز وصورته إذا كانت الغنم =

صاحب الغنم، ولما ثبت عن مالك بن أوس بن الحدثان أن سفيان بن عبد الله الثقفي كان على الطائف فقدم على عمر فقال له: يا أمير المؤمنين شكى إلينا أهل الشاء فقالوا: تعتدوا علينا بالبهيم ولا تأخذونه، قال: فاعتد عليهم بالبهيم ولا تأخذه حتى يُعتد عليهم بالسخلة يريحها الراعي على يديه، وقل لهم: إنا ندع لكم الربي والوالدة وشاة اللحم والفحل، ونأخذ منكم العنوق<sup>(١)</sup>، وسطة بيننا وبينكم<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن علي رضي الله عنه أنه قال: «لا يأخذ المصدق هرمة، ولا ذات عوار، ولا تيساً إلا أن يشاء المصدق»<sup>(٣)</sup>.

٦٤٥١ - لا تؤخذ في الزكاة الرُبي<sup>(٤)</sup>، وهي البهيمة التي تربى ولدها<sup>(٥)</sup>.

٦٤٥٢ - لا تؤخذ الماخض، وهي التي قرب ولدها<sup>(٦)</sup>.

= كلها ذكوراً بأن ماتت الإناث وبقيت الذكور فيجب فيها ذكور فيؤخذ من وسطها ولا يجوز أخذ تيس الغنم إلا برضا المالك».

(١) قال في المحكم والمحيط الأعظم (٤٣٠/٥): «العنوق، وهي الإناث من أولاد المعز».

(٢) سبق تخريجه في باب: شروط الزكاة عند الكلام على شرط الحول في المسألة (٦٢٠٢).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (١٠٩٢): حدّثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي. وسنده صحيح، وسبق تخريجه مفصلاً في زكاة الإبل في المسألة (٦٣٨٣، ٦٣٩٤).

(٤) قال في النظم المستعذب (١٤٧/١): «الرُبي: عَلَى وَرَبْنِ فُعَلَى: هِيَ الشَّاةُ الَّتِي وَصَعَتْ حَدِيثاً، وَجَمَعُهَا: رُبَابٌ بِالضَّمِّ، وَالْمَصْدَرُ: رَبَابٌ، بِالْكَسْرِ وَهُوَ: قُرْبُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ. تَقُولُ: شَاةٌ رُبِيٌّ بَيْنَهُ الرَّبَابِ، وَأَعْتَرُ رَبَابٌ - بِالضَّمِّ - قَالَ الْأَمَوِيُّ: هِيَ رُبِيٌّ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ شَهْرَيْنِ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: الرَّبِيٌّ مِنَ الْمَعَزِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: مِنَ الْمَعَزِ وَالضَّانِّ جَمِيعاً، وَرُبَمَا جَاءَ فِي الْإِبِلِ أَيْضاً. قَالَ فِي الْوَسِيطِ: هِيَ الَّتِي تُرَبَّى وَلَدَهَا».

(٥) قال ابن الأثير في النهاية (١٨٠/٢): «الربي التي تربى في البيت من الغنم لأجل اللبن. وقيل: هي الشاة القريبة العهد بالولادة، وجمعها: رُبَاب بِالضَّم».

(٦) والمخاض: الطلق عند الولادة. ينظر: النهاية (١٥٢/٥).

- ٦٤٥٣ - لا تؤخذ الأكلة، وهي السمينة المعدة للأكل.
- ٦٤٥٤ - لا تؤخذ طروقة الفحل، وهي التي ينتظر أن تحمل قريباً<sup>(١)</sup>.
- ٦٤٥٥ - لا يؤخذ في الزكاة كرائم مال المالك الأخرى، وهن النفائس اللاتي جمعن الكمال الممكن في حقهن، من كثرة اللحم، أو كثرة الصوف، أو جمال الصورة، أو كثرة اللبن، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.
- ٦٤٥٦ - ودليل النهي عن أخذ المذكورات في المسائل الخمس السابقة: ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «إياك وكرائم أموالهم»<sup>(٣)</sup>، ولأثر عمر رضي الله عنه السابق عند ذكر عدم أخذ فحل الغنم.
- ٦٤٥٧ - ويُستثنى من المسائل الخمس السابقة: ما إذا كان المال كله كراماً بحمل أو سمن أو غيرهما، فتكون زكاته مثله<sup>(٤)</sup>؛ لأن هذا مقتضى العدل.
- ٦٤٥٨ - كما يُستثنى من المسائل الخمس السابقة: ما إذا تبرع أرباب المال بكرائمه، فإذا تبرع صاحب المال بإخراج الكريمة في الزكاة جاز قبولها، لما ثبت عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ قبل من رجل ناقة فتية سمينة
- 
- (١) قال في الفروع (٢٧/٤): «ولا تؤخذ الربى وهي التي لها ولد تربيته (و) ولا الحامل، ولا طروقة الفحل (و)؛ لأنها تحبل غالباً، إلا برضى رب المال (و) قال صاحب المحرر: ولو كان المال كذلك، لما فيه من مجاوزة الأشياء المحدودة، وكذا خيار المال. والأكلة وهي السمينة (و) مع أنه يجب إخراج الفريضة على صفته مع الاكتفاء بالسن المنصوص عليه».
- (٢) المقنع مع شرحه (٤٤٦/٦، ٤٤٧).
- (٣) صحيح البخاري (١٣٩٥)، وصحيح مسلم (١٩).
- (٤) قال في الإنصاف (٤٤٦/٦، ٤٤٧): «قوله: (ولا الربى، وهي التي تربي ولدها، ولا الحامل) وهذا بلا نزاع، قال المجد: ولو كان المال كذلك؛ لما فيه من مجاوزة الأشياء المحدودة، ومثل ذلك طروقة الفحل، قلت: لو قيل بالجواز إذا كان النصاب كذلك، لكان قوياً في النظر، وهو موافق لقواعد المذهب».

مكان ابنة مخاض، لما تبرع بها، ودعا له بالبركة<sup>(١)</sup>.

٦٤٥٩ - لا يؤخذ في الزكاة شرار المال، وهو الرديء من الإبل أو البقر أو الغنم<sup>(٢)</sup>؛ للآية السابقة.

٦٤٦٠ - لا يخرج في الزكاة إلا أنثى صحيحة، فلا يخرج ذكراً، ولا يخرج أنثى معيبة، لما سبق ذكره قريباً<sup>(٣)</sup>.

٦٤٦١ - ويُسْتثنى من ذلك ثلاث مسائل:

٦٤٦٢ - الأولى: أنه يجب أن يخرج في زكاة الإبل والبقر النوع المنصوص عليه في السُّنَّة (ذكراً أو أنثى)، وإن كان ورد التخيير بين الذكر والأنثى، صح التخيير؛ عملاً بمنطوق الحديث<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه الإمام أحمد (٢١٢٧٩)، وأبو داود (١٥٨٣)، وابن خزيمة (٢٢٧٧)، وغيرهم عن يعقوب، حدَّثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، حدَّثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، عن عمارة بن عمرو بن حزم، عن أبي بن كعب. وإسناده حسن، رجاله مدنيون ثقات، رجال الصحيح، عدا ابن إسحاق، فهو حسن الحديث، وهو مدني أيضاً، ورواه ابن حبان (٣٢٦٩) من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق به، وزاد في آخره: قال عمارة: فضرب الدهر ضربة وولاني مروان صدقة بلي وعذرة في زمن معاوية، فمررت بهذا الرجل فصدقت ماله ثلاثين حقة فيها فحلها على الألف وخمسمائة بعير. وهذه زيادة شاذة؛ لتفرد يونس بها، وهو له مناكير عن ابن إسحاق، وذكر الفحل فيها مخالف للأحاديث الصحيحة.

(٢) المقنع مع شرحه (٤٤٤/٦ - ٤٤٦).

(٣) عند ذكر عدم أخذ ذات العوار والهزمة، في المسألة (٦٤٤٩)، وعند الكلام على عدم أخذ فحل الغنم، في المسألة (٦٤٥٠).

(٤) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦٤/٦): «لأن الإنسان لا يكلف شيئاً ليس من ماله، ولأن الزكاة وجبت مواساة، فالذكر له ذكر، والأنثى لها أنثى، وهذا أقرب إلى القياس، إذ لا يلزم الإنسان إلا بمثل ماله». ثم ذكر أن الأقرب إلى ظاهر السُّنَّة أن ما ورد فيه تعيين أنثى كبت مخاض، وحققة، وجذعة: أنه يجب ما عينه الشارع، قال: «فلا نعدل عما جاء به الشرع لمجرد القياس».

٦٤٦٣ - الثانية: أن تكون ماشيته كلها ذكوراً، فيجوز أن يخرج ذكراً منها، كما سيأتي.

٦٤٦٤ - الثالثة: أن تكون ماشيته كلها مراضاً، فتجزئ واحدة منها<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة وجبت على سبيل المواساة، فلا يكلف الإنسان أن يخرج زكاته من غير ماله.

٦٤٦٥ - لا يخرج في زكاة الغنم ولا في زكاة الإبل التي أقل من خمس وعشرين إلا جذعة من الضأن<sup>(٢)</sup>؛ لما روي عن سعر بن ديسم أن رسول النبي ﷺ على الصدقة قال له لما سألهما ماذا يأخذان؟ قال: عناقاً جذعة أو ثنية<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن سويد بن غفلة قال: أتانا مصدق النبي ﷺ، قال: فجلست إليه فسمعتة وهو يقول: «إن في عهدي أن لا آخذ من راضع لبن، ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع»، قال: وأتاه رجل بناقة كوماء فقال: خذها، فأبى أن يأخذها<sup>(٤)</sup>، ولأن المجزئ في الشرع عند

(١) قال في عمدة القاري (٢٣/٩): «عند أبي حنيفة والشافعي: إذا كانت كلها صغاراً أو مراضاً أخذ منه»، وينظر في هذه المسائل: المقنع مع شرحه (٤٢٦/٦ - ٤٢٩).  
(٢) قال في المغني (١٤/٤): «فصل: ولا يجزئ في الغنم المخرجة في الزكاة إلا الجذع من الضأن، والثني من المعز، وكذلك شاة الجبران، وأيهما أخرج أجزاءه. ولا يعتبر كونها من جنس غنمه، ولا جنس غنم البلد»، وقال في المجموع (٣٩٧/٥): «قال أصحابنا: الشاة الواجبة من الإبل هي الجذعة من الضأن أو الثنية من المعز»، وينظر: الأموال لأبي عبيد (ص ٤٨١).

(٣) رواه الإمام أحمد (١٥٤٢٦) وغيره. وفي سننه ضعف. ويشهد له أمر عمر رضي الله عنه لسعته بذلك السابق عند ذكر عدم أخذ فحل الغنم، وأثر علي رضي الله عنه المذكور معه.

(٤) رواه أحمد (١٨٨٣٧)، والنسائي (٢٤٥٧)، وأبو عبيد في الأموال (١٠٥٢)، وابن أبي شيبه (٩٩١٤) عن هشيم، ورواه الدارقطني في السنن (١٩٤٧) من طريق عباد بن العوام، كلاهما عن هلال بن خباب، قال: حدثني ميسرة أبو صالح، عن سويد بن غفلة. وسنده حسن، رجاله يحتج بهم، وميسرة تابعي كبير، حضر مع علي قتال الخوارج، ووثقه ابن حبان، ولم يجرح، وروى عنه جمع، فمثله يحسن حديثه، =

الإطلاق في الغنم هو ثني المعز وجذع الضأن، كما في الكفارات والهدى؛ قياساً على الأضحية<sup>(١)</sup>.

٦٤٦٦ - ولا يخرج في ذلك من المعز سوى الثنية فما فوقها، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٦٤٦٧ - لا يجزئ إخراج الصغار في الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لظاهر الحديثين السابقين، ولأثر عمر السابق<sup>(٤)</sup>.

٦٤٦٨ - ويُستثنى من المسألة السابقة: من كانت أغنامها كلها صغاراً<sup>(٥)</sup>، فيخرج صغيرة<sup>(٦)</sup>؛ لأن الإنسان لا يكلف أن يخرج زكاته من غير

ورواه أبو داود (١٥٨٠)، وابن ماجه (١٨٠١)، والدارمي (١٦٧٠) من طرق عن شريك [ابن عبد الله بن أبي نمر، صدوق له أوهام]، عن عثمان بن أبي زرة، عن أبي ليلي الكندي عن سويد بن غفلة. ورجاله يحتج بهم، عدا أبي ليلي، فقد اختلف فيه كلام ابن معين، فمرة وثقه، ومرة ضعفه، ووثقه العجلي، وذكر أنه من كبار التابعين.

(١) أما قول أبي بكر: «لو منعوني عناقاً» فيحمل على المبالغة، كما في قوله: «عقالاً»، لكن يمكن أن يحمل قوله: «عناقاً» على ما إذا كانت الغنم كلها صغاراً، كما سيأتي، مع أن البخاري رحمته الله رجح لفظة: «عناقاً»، ورجح جواز إخراج الصغار في الزكاة.

(٢) حاشية الروض المربع لابن قاسم (٢٠٢/٣).

(٣) بدائع الصنائع (٣١/٢)، المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (٤٢٩/٦ - ٤٣١).

(٤) عند ذكر عدم أخذ فحل الغنم، في المسألة (٦٤٥٠)، وأثر علي رضي الله عنه المذكور

معه.

(٥) ويمكن حدوث هذا في صور، منها:

١ - أن تباع الصغار بكبار، فيبني حول الصغار على ما مضى من حول الكبار.

٢ - أن تباع الكبار ويبقى أولادها، وعدد هذه الأولاد الصغار يبلغ النصاب،

فيكون حولها حول أمهاتها.

٣ - أن تلد الأمهات مقدار نصاب من الصغار ثم تموت الأمهات، فيبني حول

الصغار على حول أمهاتها.

(٦) قال في رحمة الأمة (ص ٧٥): «اتفقوا على أنه يؤخذ من الصغار صغيرة،

ومن المراض مريضة، وأن الحامل إذا أخرجها مكان الحائل جاز؛ إلا مالكا فإنه قال: =



ماله، ولقول أبي بكر رضي الله عنه: «لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه» رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

٦٤٦٩ - يجب في الإبل والبقر أن يخرج السن المنصوص عليها، حتى لو كانت الإبل أو البقر صغاراً<sup>(٢)</sup>؛ لأن النص عليها يمنع من إخراج غيرها<sup>(٣)</sup>.

٦٤٧٠ - وكذا في ما دون خمس وعشرين من الإبل يجب أن يخرج فيها شاة كبيرة، ولو كانت الإبل كلها صغاراً<sup>(٤)</sup>؛ لأن النص على الشاة يمنع إخراج الصغيرة.

= يؤخذ من الأمراض صحيحة ومن الصغار كبيرة، وأن الحامل لا تجزئه عن الحائل»، وينظر: عمدة القاري (٢٣/٩).

(١) صحيح البخاري، الزكاة (١٤٠٠)، واستتابة المرتدين (٦٩٢٥).

(٢) قال ابن قدامة في الكافي (٤٦٤/٢): «إن كانت ماشيته الصغار إبلًا أو بقرًا

ففيه وجهان:

أحدهما: تجزئه الصغيرة لما ذكرناه في الغنم وتكون الصغيرة الواجبة في ست وأربعين زائدة على الواجبة في ست وثلاثين بقدر تفاوت ما بين الحققة وبنت اللبون وهكذا في سائر النصب تعدل بالقيمة.

والثاني: لا يجزئ إلا كبيرة لأن الفرض يتغير بزيادة السن فيؤدي إخراج الصغيرة إلى التسوية بين النصابين فعلى هذا يخرج كبيرة ناقصة القيمة بقدر نقص الصغار عن الكبار، وعنه أيضاً لا ينعقد على الصغار الحول حتى تبلغ سنًا يجزئ في الزكاة لثلاً يلزم هذا المحذور»، وينظر: بدائع الصنائع (٣١/٢)، الإنصاف (٤٣١/٦، ٤٣٢).

(٣) قال شيخنا ابن عثيمين تعليقاً على قول ابن قدامة السابق: «كل هذه الروايات الثلاث تحتاج إلى تأمل أيها الأرجح لكن الأقرب اتباع النص في كل خمس وعشرين بنت مخاض ويمشي على ما جاء به النص لكن تكون جيدة أو تكون أقل بحسب قيمة الصغار هذا أقرب الروايات الثلاث مع أنها تحتاج إلى تأمل»، وينظر: كلام شيخنا الآخر في الشرح الممتع، والذي سبق نقله قريباً عند ذكر ما يُستثنى من إخراج الإناث في الزكاة.

(٤) قال في الإنصاف (٤٣٣/٦): «لو كان عنده أقل من خمس وعشرين من الإبل

صغاراً، وجبت عليه في كل خمس شاة كالكبار».

٦٤٧١ - إذا كانت سائمة المالك صحاحاً ومراضاً وذكوراً وإناثاً وصغاراً وكباراً أخرج صحيحة كبيرة قيمتها على قدر المالين<sup>(١)</sup>، فينظر كم عدد الصحاح وكم عدد المراض، وكم قيمة المريضة وكم قيمة السليمة، ويؤخذ من قيمة كل منهما بقدر نسبتها في ماشيته، فيكون مجموعهما هو قيمة ما سيخرج، فيخرج من غنمه أنثى صحيحة أو مريضة قيمتها تساوي هذه القيمة، وهكذا في حال كون بعضها ذكوراً وبعضها إناثاً، وفي حال كون بعضها صغاراً وبعضها كباراً<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزكاة وجبت مواساة، فلا يكلف أن يخرج من غير ماله، وإنما يخرج من ماله بقدر الواجب عليه.

٦٤٧٢ - إذا كانت سائمة المالك فيها بخاتي - وهي إبل ليست عربية للواحدة منها سنامان -، وعراب - وهي الإبل العربية - وبقر وجواميس، ومعز وضأن، وكرام ولثام - وهي الرديء من البهائم -، وسمان، ومهازيل: أخذ من أحدهما بقدر قيمة المالين<sup>(٣)</sup>؛ لما سبق في المسألة الماضية.

٦٤٧٣ - يجزئ أن يخرج عن النصاب من غير نوعه إذا كان من

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٣٩١)، المقنع مع شرحه (٦/٤٣٤، ٤٣٥).

(٢) فإن كانت قيمة الصحيحة (٤٠٠) ريال مثلاً، ونسبة الصحاح في غنمه ثلاثة أرباعها، أخذ ثلاثة أرباع قيمتها (٣٠٠) ريال، وإذا كانت قيمة المريضة (٢٠٠) ريال مثلاً، أخذ من قيمتها ربعها (٥٠) ريالاً، فيخرج من غنمه أنثى قيمتها (٣٥٠) ريالاً، وهكذا.

قال الشيخ عثمان بن قائد في حاشيته على المنتهى (١/٤٥٥، ٤٥٦): «لو كان عنده خمس وعشرون من صغار الإبل، وأربعون من صغار البقر، تساوي على تقدير كونها كباراً ألف درهم، وكانت بنت المخاض الواجة حيتل في الإبل، والمسنة الواجة في البقر تساوي كل واحدة منها خمسين درهماً، فنظرنا في النصاب من الصغار فوجدنا يساوي ستمائة، فقد نقصت قيمته عن قيمة الكبار خُمسين، فينقص من قيمة الواجب فيه عن قيمة الواجب في الكبار بقدر ذلك - أعني الخُمسين - فيجب فيه كبيرة قيمتها ثلاثون، التي هي تنقص عن الخمسين خُمسين».

(٣) بداية المجتهد (٥/٥٧)، المغني (٤/٥٠)، المقنع مع شرحه (٦/٤٣٦) -

جنسه، كأن يخرج عن المعز ضائناً أو العكس، إذا كانت لا تنقص قيمتها عن النوع الذي عنده<sup>(١)</sup>؛ لأنه أخرج عن النصاب من جنسه، فصح، كما لو كان المال نوعين.

٦٤٧٤ - ولا يجوز أن يخرج عن النصاب من غير نوعه إذا كان ما سيخرجه أقل قيمة من النوع الذي عنده<sup>(٢)</sup>؛ لأن العدل أن يخرج بقدر ماله، كما في حال كون النصاب مراضاً أو صغاراً.

٦٤٧٥ - ما نتج من سائمة بهيمة الأنعام بعد تمام الحول وقبل إخراج الزكاة لم يضم إلى النصاب السابق في الحول السابق<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم يحدث في حول الزكاة، فلم تجب زكاته، كريح التجارة بعد الحول<sup>(٤)</sup>.



(١) قال في منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي (٤٠٧/١): «(ومن أخرج عن النصاب) الزكوي (من غير نوعه ما ليس في ماله) كمن عنده بقر فأخرج عنه من جواميس، أو ضأن فأخرج عنه من المعز بالعكس (جاز) لأن المخرج من جنس الواجب. أشبه ما لو كان النوعان في ماله وأخرج من أحدهما (إن لم تنقص قيمته)؛ أي: المخرج (عن الواجب) في النوع الذي في ملكه فإن نقص لم تجز»، وذكر في الإنصاف (٤٣٩/٦) أن هذا هو الصحيح في المذهب، وذكر في البيان (٢٠٢/٣) في مذهب الشافعية ثلاثة أقوال.

(٢) ينظر: ما سبق ذكره في المسألة الماضية.

(٣) قال العلامة أبو يوسف في الخراج (ص ٩٠): «ما كان من نتاج بعد الحول لم يحتسب به في السنة الأولى ويحتسب به في السنة الثانية»، وقال في المجموع (٥/٣٧٣): «إن حدث بعد الحول وقبل التمكن لم يضم في الحول الماضي على المذهب وبه قطع الجمهور»، وينظر: الحاوي الكبير (١١٧/٣)، البيان (١٦١/٣).

(٤) قال الإمام الشافعي في الأم (١٧/٢): «إذا كان بعد الحول لم تعد؛ لأن الحول قد مضى ووجبت فيها الصدقة». وينظر: ما سبق ذكره في شروط الزكاة عند الكلام على شرط الحول.

## باب

## التفرق والخلطة في الزكاة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٤٧٦ - يحتوي هذا الباب على بيان حكم زكاة مال الشخص الواحد حال تفرقه، وعلى بيان زكاة المال حال الخلطة في غير السائمة، وعلى بيان حكم الزكاة حال الخلطة بين المسلم والكافر، وعلى بيان حكم الزكاة حال الخلطة في السائمة، وعلى بيان كيفية إخراج زكاة الخلطاء.

## الفصل الثاني

## تفرق مال الشخص الواحد

٦٤٧٧ - إذا كانت سائمة المسلم متفرقة في بلدين أو أكثر والمسافة بينهما أقل من مسافة قصر وجب ضم بعضها إلى بعض في حساب أنصبة الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لظاهر عموم أدلة الزكاة التي فيها أمر المسلم بإخراج زكاة ماله دون تفريق بين مجتمع ومتفرق.

(١) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٦/٤٨٤): «وإن كان بينهما مسافة القصر فكذا - أي: أنها كالمجمعة - في إحدى الروايتين عن أحمد، اختارها أبو الخطاب، وهو قول سائر العلماء، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى...»، وقال في الإنصاف (٦/٤٨٣، ٣٨٤): «قوله: (وإذا كانت ماشية الرجل متفرقة في بلدين لا تقصر بينهما الصلاة، فهي كالمجمعة إجماعاً، وإن كان بينهما مسافة القصر فكذا عند أبي الخطاب)، وهو رواية عن أحمد، واختارها المصنف، والشارح، وصاحب الفائق، والمنصوص في رواية الأثرم وغيره: أن لكل مال حكم نفسه كما لو كانا لرجلين، وهو =

٦٤٧٨ - وإن كان بينها أكثر من مسافة قصر وجب ضم بعضها إلى بعض في قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لعموم أدلة الزكاة، ولا يوجد دليل صحيح صريح يخرج ما كان بينهما مسافة قصر من عموم أدلة الزكاة.

٦٤٧٩ - لا يؤثر تفرق مال الشخص إذا كان من غير السائمة، فيجب ضم بعضه إلى بعض عند حساب الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لعموم أدلة الزكاة.

### الفصل الثالث

#### الخلطة في غير السائمة من الأموال

٦٤٨٠ - لا يؤثر خلط أموال أكثر من شخص في مكان واحد إذا كانت غير الماشية السائمة، كالنقدين وعروض التجارة والخارج من الأرض<sup>(٣)</sup>؛ لأن حديث الخلطة الآتي إنما ورد في الماشية، ولا دليل على تأثير الخلطة في غيرها.

= الصحيح من المذهب، والمشهور عن الإمام أحمد، وجزم به في الوجيز، وقدمه في الفروع، والفائق، والرعايتين، والحاويين، وابن تميم وغيرهم، وهو من المفردات على ما اختاره أبو الخطاب والمصنف: يكفي إخراج شاة ببلد أحد المالكين. لأنه حاجة، وقيل: يخرج من كل بلد بالقسط»، وينظر: مراتب الإجماع (ص ٤٢)، الفروع (٤/٥٦)، نيل الأوطار (٤/١٨٨)، الشرح الممتع (٦/٧٠).

(١) حكى في عمدة القاري، باب: لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع (٩/١٠) نقلاً عن المبسوط الإجماع على ذلك، وقال ابن المنذر في الإشراف (٣/١٦)، (١٧): «كان أحمد بن حنبل يقول: في الرجل له راعيان مع كل واحد منهما أربعون شاة إن بعد ما بينهما فعليه شاتان، وإن كان أحد الراعيين بالكوفة والآخر بالبصرة، وإن كان له ببغداد عشرون شاة وبالكوفة عشرون فلا شيء عليه؛ لأنه لا يجمع بين متفرق. قال أبو بكر: ولا يحفظ هذا عن غيره»، وينظر: كلام صاحب الإنصاف السابق.

(٢) قال في الإنصاف (٦/٣٨٤) بعد كلامه السابق:

«تنبية: ظاهر كلام المصنف وغيره: أن سائر الأموال لا يؤثر فيها تفرق البلدان قولاً واحداً، وهو صحيح، وعليه الأصحاب، وحكاه في الفروع وغيره إجماعاً، وجعل أبو بكر في سائر الأموال روايتين كالماشية، قاله ابن تميم».

(٣) قال في القوانين الفقهية (ص ٧٤): «اختلف هل تؤثر الشراكة في رقاب =

٦٤٨١ - لا يؤثر خلط أموال أكثر من شخص في شركة ونحوها، إذا كانت هذه الأموال من غير السائمة، بل يجب على كل منهم أن ينظر في زكاة ماله منفرداً<sup>(١)</sup>؛ لما سيأتي ذكره في باب زكاة الشركات<sup>(٢)</sup>.

٦٤٨٢ - لكن إن كانت الشركة تخرج زكاة جميع أسهمها، صح ذلك، كما سيأتي بيانه في باب زكاة الشركات<sup>(٣)</sup>.

### الفصل الرابع

#### الخلطة بين المسلم والكافر

٦٤٨٣ - لا تؤثر الخلطة إلا أن تكون بين مسلمين، أما إن كان أحدهما كافراً؛ فإن المسلم يزكي ماله زكاة المنفرد<sup>(٤)</sup>؛ لأن الكافر لا تؤخذ منه الزكاة، وإن كان يعاقب عليها في الآخرة، كما سبق ذكره مفصلاً في حكم الزكاة.

### الفصل الخامس

#### الخلطة في السائمة

٦٤٨٤ - إذا اختلط اثنان من المسلمين أو جماعة منهم في نصاب من

= المواشي تأثير الخلطة أم لا، ولا تأثير للخلطة في غير المواشي خلافاً للشافعي في قوله بتأثيرها في العين والحرث»، وقال في الفروع (١٧١/٤): «قوله بعد ذلك: (وإن أخرج اثنان نصاباً فالروايتان) انتهى. يعني: بهما اللتين في الخلطة، والصحيح من المذهب أنه لا تأثير للخلطة في غير السائمة، وقد قدمه المصنف هناك»، والصحيح عند الشافعية تأثير الخلطة في جميع الأموال الزكوية. ينظر: المجموع (٤٥٠/٥)، الإنصاف (٦/٤٨٦)، رسالة «زكاة الأسهم» (ص ١٠٩ - ١١٣).

(١) المقنع مع شرحه (٤٨٥)، رسالة «زكاة الأسهم» (ص ١٠٥، ١٠٦).

(٢) في الفصل الرابع: حكم زكاة الشركات، في المسألة (٦٩٩٤).

(٣) في فصل زكاة الأسهم.

(٤) الإشراف لابن المنذر (١٨/٣)، التبصرة (٣/١٠٤٦، ١٠٤٧)، وقال في

الفروع (٣٨/٤): «لا أثر لخلطة من ليس من أهل الزكاة (و)».

السائمة حولاً<sup>(١)</sup>، فحكم زكاتهم حكم زكاة الواحد، فتجعل سائمهم كأنها لشخص واحد، وهذا قول جمهور أهل العلم في الجملة<sup>(٢)</sup>، فلو كانت مواشيهم من الغنم وكان مجموعها مائة وعشرين شاة، لكل واحد منهم أربعون، فالواجب عليهم جميعاً شاة واحدة؛ لما روى البخاري عن أنس في كتاب الصدقات، وفيه: «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية»<sup>(٣)</sup>.

ولما ثبت عن محمد بن عمرو بن حزم عن رسول الله ﷺ: أن في

(١) قال في المجموع (٤٣٢/٥): «قال أصحابنا: الخلطة ضربان: (أحدهما): أن يكون المال مشتركاً مشاعاً بينهما.

(والثاني): أن يكون لكل واحد منهما ماشية متميزة ولا اشتراك بينهما لكنهما متجاوران مختلطان في المراح والمسرح والمرعى وسائر الشروط المذكورة وتسمى الأولى: خلطة شيوع وخلطة اشتراك وخلطة أعيان. والثانية: خلطة أوصاف وخلطة جوار وكل واحدة من الخليطين تؤثر في الزكاة ويصير مال الشخصين أو الأشخاص كما الواحد».

(٢) قال القرطبي في تفسيره (١٧٩/١٥): «اختلف العلماء في صفة الخلطاء فقال أكثر العلماء: هو أن يأتي كل واحد بغنمه فيجمعهما راع واحد والدلو والمراح. وقال طاوس وعطاء: لا يكون الخلطاء إلا الشركاء. وهذا خلاف الخبر»، وقال في الإنصاف (٤٥٤/٦): «بلا نزاع»، وعند الحنفية إذا اختلطت سائمة أكثر من مالك زكى كل منهم ماله منفرداً. وينظر: الأموال للقاسم بن سلام (ص ٤٨٢ - ٤٨٦)، مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله في الصدقة في المواشي (١٥/١٨ - ٢٨)، أحكام القرآن للطحاوي (١/٣١١ - ٣١٧)، بدائع الصنائع (٢/٢٩)، بداية المجتهد (٥/٥٩)، التبصرة (٣/١٠٤٢)، الشرح الكبير لابن قدامة (٦/٤٥٤ - ٤٥٦)، البيان (٣/٢١٠)، عمدة القاري (٩/١٠).

(٣) سبق تخريجه في المسألة (٦٣٨٢)، قال في بداية المجتهد (٥/٦٠، ٦١): «فقوله - عليه الصلاة والسلام - فيهما: «إنهما يتراجعان بالسوية» مما يدل على أن الحق الواجب عليهما حكمه حكم رجل واحد، وأن قوله - عليه الصلاة والسلام -: «إنهما يتراجعان بالسوية» يدل على أن الخليطين ليسا بشريكين؛ لأن الشريكين ليس يتصور بينهما تراجع إذ المأخوذ هو من مال الشركة».

الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في الصدقة: «وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما على الحصاة بالسواء ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع»، ولما ثبت عن سويد بن غفلة قال: أتانا مصدق النبي ﷺ، قال: فجلست إليه فسمعتة وهو يقول: «إن في عهدي أن لا آخذ من راضع لبن، ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع»<sup>(١)</sup>، ولما ثبت في كتاب عمر وأثر علي بنحو ما ورد في كتاب عمرو بن حزم<sup>(٢)</sup>.

أما ما روي عن السائب بن يزيد أنه قال: صحبت سعد بن أبي وقاص زماناً، فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ إلا حديثاً واحداً قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق والخليطان ما اجتمعا على الفحل والمرعى والحوض»، فهو حديث باطل<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تخريجه في فصل فيما يؤخذ وما لا يؤخذ في زكاة السائمة في المسألة (٦٤٦٥).

(٢) سبق تخريج هذه الأخبار الأربعة عند ذكر زكاة الإبل في المسألة (٦٣٨٢)، والمسألة (٦٣٩٩)، والمسألة (٦٣٩٤)، وفي زكاة الغنم، في المسألة (٦٤٤٥).

(٣) رواه أبو عبيد في الأموال (١٠٦٠): أنا أبو الأسود، أنا ابن لهيعة، قال: كتب إلي يحيى بن سعيد أنه سمع السائب بن يزيد، يقول: صحبت سعد بن أبي وقاص زماناً، فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ إلا حديثاً واحداً قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق والخليطان ما اجتمعا على الفحل والمرعى والحوض». وروى العقيلي (٢٩٥/٢) صدره من قول السائب، وروى أبو عبيد في الأموال (١٠٦٨) آخره من قول يحيى بن سعيد. وروى العقيلي (٢٩٥/٢) عن ابن أبي مريم، قال: «لم يسمع ابن لهيعة من يحيى بن سعيد شيئاً، ولكن كتب إليه يحيى، وكان فيما كتب إليه يحيى هذا الحديث؛ يعني: حديث السائب بن يزيد ابن أخت نمر: صحبت سعد بن أبي وقاص كذا وكذا سنة، فلم أسمعته يحدث عن رسول الله ﷺ إلا حديثاً واحداً، وكتب في عقبه على أثره: لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق في الصدقة، فظن ابن لهيعة أنه من حديث سعد، أنه يعني بقوله: (إلا حديثاً واحداً): «لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق».

وإنما كان هذا كلاماً مبتدأ من المسائل التي كتب بها إليه»، وقال الحافظ في التلخيص (٣٤٩/٢): «قال البيهقي: أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة =



## الفصل السادس

### شروط صحة الخلطة

٦٤٨٥ - ويشترط لصحة الخلطة أن يحصل الاختلاط في خمسة

أمور:

أولها: أن يختلطوا في المرعى، فيكون مرعاهم أو مراعيهم متحدة.

والثاني والثالث والرابع: أن يكون مبيت بهائمهم ومحلبيها ومشربها أو

مشاربيها متحدة.

والخامس: أن يكونوا مشتركين في الراعي أو الرعاة الذين يرعون

أغنامهم<sup>(١)</sup>؛ لأن من اشتركوا فيها يصدق عليهم أن بهائمهم مختلطة اختلاطاً

تاماً، ومن نقص لديهم أحدها، كأن تكون بهائم كل شخص تحلب وحدها

في إناء مستقل أو آنية مستقلة، وكأن يكون لماشية كل شخص راعياً أو رعاة

مستقلون، ونحو ذلك فإنه لا يوجد لديهم الاختلاط التام.

٦٤٨٦ - وتصح الخلطة ولو كان لكل من الخليطين فحل، أو كان

أحدهما له فحل خاص بهائمهم<sup>(٢)</sup>؛ لأن الفحل يحتاج كثير من الخلطاء إلى

---

= وترك الاحتجاج بما ينفرد به، وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عنه فقال: هذا حديث باطل ولا أعلم أحداً رواه غير ابن لهيعة.. وقال ابن معين: هذا الحديث باطل وإنما هو من قول يحيى بن سعيد، هكذا حدث به الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد من قوله: «فالصحيح أنه من قول يحيى، ورفع منكر»، وينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٦٣٥)، علل الدارقطني (٦٣٩)، الفصل للوصل المدرج في النقل (٣٣٨/١).

(١) ذكر في الإنصاف (٤٥٧/٦ - ٤٦١) ثلاثة وعشرين طريقاً عند الحنابلة في الأمور التي يشترط الاشتراك فيها حتى تصح الخلطة، وفي هذه الشروط اختلاف في مذهب المالكية كما في بداية المجتهد (٦٢/٥)، والتبصرة (١٠٤٦/٣)، وذكر الشافعية عشرة شروط، اتفقوا على أربعة منها، واختلفوا في بقيتها، كما في المجموع (٤٣٤/٥ - ٤٣٦).

(٢) قال في التبصرة (١٠٤٦/٣): «ولا يراعى الفحل؛ لأن حاجة الغنم إليه في بعض الأزمنة، وقد يكون لأحد الخليطين ضأن وللآخر معز، فلا يكون فحلها واحداً ولا يؤثر ذلك في الخلطة»، وينظر: البيان (٢١١/٣).

انفراده فيه، كما لو كانت سائمة أحدهما معزاً والآخر ضأناً، وكما لو كانت ماشية أحدهما إنثاً والآخر ذكوراً.

٦٤٨٧ - وتصح الخلطة ولو كانت سائمة بعضهم لا تبلغ نصاباً، فإذا كانت سائمة جميع المختلطين تبلغ النصاب، وجبت الزكاة في هذه السائمة المختلطة<sup>(١)</sup>؛ لأن سائمة المختلطين أصبحت كسائمة الشخص الواحد، كما هو ظاهر الأحاديث السابقة الواردة في الخلطة.

٦٤٨٨ - ولهذا؛ فإن ما يجري في بلاد الحرمين إلى وقت قريب من إرسال بعض الحاضرة بعض مواشيه من غنم أو إبل مع بعض أفراد البادية، لترعى مع سائمته عدة سنين ينطبق عليهما حكم الخلطة، فيزكيان زكاة الخليطين؛ لانطباق أحكام الخلطة عليهما.

٦٤٨٩ - لو استأجر مالك نصاب راعياً بشاة في السنة، فلما انتهت السنة عينا الشاة وأبقياها ضمن النصاب، فإنه إذا حال الحول بعد ملك الراعي لها وتعيينها، تزكى مع النصاب زكاة خلطة<sup>(٢)</sup>؛ لانطباق صفات الخلطة على سائمتها، أما في الحول الأول فإن استحقها الراعي قبل تمام الحول وعينت له فلا تدخل في النصاب<sup>(٣)</sup>؛ لأن المستأجر ملكه للأجرة غير

(١) بداية المجتهد (٥/٥٩).

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٥٤): «لو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه بشاة منها بعينها فهي ملك للمستأجر، فإن قبضها قبل الحول فهي له ولا زكاة على الرجل في ماشيته إلا أن يكون ما تجب فيه الصدقة بعد شاة الأجير، وإن لم يقبض الأجير الشاة حتى حال الحول ففي غنمه الصدقة، على الشاة حصتها من الصدقة؛ لأنه خليط بالشاة»، وقال ابن قدامة في الكافي (١/٣٩٦): «لو استأجر أجيراً يرعى غنمه بشاة منها، فحال الحول ولم يفردا فهما خليطان، ولو أفردا فنقص النصاب فلا زكاة فيها، لنقصانها، وإن استأجره بشاة موصوفة صح وجرت مجرى الدين في منعها من الزكاة على ما مضى من الخلاف فيه».

(٣) قال في مختصر المزني (٨/١٣٩): «لو كانت له غنم يجب فيها الزكاة فخالطه رجل بغنم تجب فيها الزكاة ولم يكونا شائعاً زكيت ماشية كل واحد منهما على حولها =

مستقر، فلا يبدأ حوله إلا بعد انتهاء مدة الأجرة؛ لما سيأتي بيانه في باب زكاة المؤجرات والأجرة.

٦٤٩٠ - لو كانت لأيتام ماشية لا تبلغ النصاب، فجعلها وليهم مع سائمة رجل، أو كان لفقير ماشية لا تبلغ نصاباً، فجعلها مع رجل، فبلغ مجموعهما نصاباً، زكيت زكاة خلطة<sup>(١)</sup>؛ لانطباق الخلطة عليها.

٦٤٩١ - ويعطى حكم من اختلطوا أكثر الحول حكم من اختلطوا الحول كاملاً، واستمروا على الخلطة إلى وقت وجوب الزكاة عليهما<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يعطى للأكثر حكم الكل.

٦٤٩٢ - أما إن كان الاختلاط في نصف الحول أو أقل منه؛ فإنهما

= ولم يزكيا زكاة الخليطين في العام الذي اختلطا فيه، فإذا كان قابل وهما خليطان كما هما زكيا زكاة الخليطين؛ لأنه قد حال عليهما الحول من يوم اختلطا، فإن كانت ماشيتهما ثمانين وحول أحدهما في المحرم وحول الآخر في صفر أخذ منهما نصف شاة في المحرم ونصف شاة في صفر».

(١) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٤٨٨/٦): «قال الهيثم بن خارجة لأبي عبد الله: أنا رأيت مسكيناً كانت له في غنم شاتان فجاء المصدق فأخذ إحداهما»، وقال الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كما في مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (١/١٦١): «ما يجب على اليتيم من الحقوق.. إذا كان له بعيران مثلاً ليس له غيرهما ورعيًا أكثر من نصف السنة، ثم خلطا مع غيرهما، ففيهما خلاف بين العلماء؛ والأحوط أنه يزكيهما زكاة خلطة».

(٢) قال في المهذب مطبوع مع شرحه المجموع (٤٣٧/٥): «إذا ثبت لكل واحد من الخليطين حكم الانفراد بالحول مثل أن يكون لكل واحد منهما نصاب من الغنم مضى عليه بعض الحول ثم خلطاه نظرت فإن كان حولهما متفقاً بأن ملك كل واحد منهما نصابه في المحرم ثم خلطاه في صفر ففيه قولان: (قال في القديم): يبنى حول الخلطة على حول الانفراد فإذا حال الحول على مالیهما لزمهما شاة واحدة لأن الاعتبار في قدر الزكاة بآخر الحول بدليل أنه لو كان معه مائة وإحدى وعشرون شاة ثم تلفت واحدة منها قبل الحول بيوم لم تجب إلا شاة ولو كانت مائة وعشرون ثم ولدت واحدة قبل الحول بيوم وجبت شاتان، وقد وجدت الخلطة ههنا في آخر الحول فوجبت زكاة الخلطة»، وينظر: الفروع (٤٣/٤)، الشرح الممتع (٦٤/٦).

لا يزكيان زكاة الخليطين في هذا الحول، وإنما يزكيان زكاة الخلطة في العام الذي يليه إذا استمرا على خلطتهما إلى تمام الحول الثاني<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يعطى للنصف أو ما هو أقل منه حكم الكل.

٦٤٩٣ - إذا افترق الخليطان قبل تمام الحول دون تحايل على إسقاط الزكاة أو إنقاصها، لم يلزما بزكاة الخلطة، ويصدقان في عدم قصد الافتراق تحايلاً على الزكاة؛ لأن المسلمين في الأصل أمناء على زكواتهم، إلا إن وجدت قرينة تؤيد فرارهما من الزكاة أو لقصد إنقاصها<sup>(٢)</sup>؛ معاملة لهما بنقيض قصدهما.

٦٤٩٤ - إذا تم حول أحد الخليطين والثاني حوله متأخر نصف سنة أو أكثر، زكى الأول زكاة المنفرد؛ لعدم وجود الخلطة لديه في أكثر العام، فإذا حال حول الثاني زكى هذا الثاني زكاة الخلطة؛ لتوفر شروط الخلطة في ماله، وفي الحول الثاني يزكيان زكاة خلطة؛ لتوفر الخلطة لكل منهما<sup>(٣)</sup>.

(١) البيان (٣/٢١٤)، الإنصاف (٦/٤٦٣، ٤٦٤).

(٢) قال في التبصرة (٣/١٠٤٥): «قول النبي ﷺ: «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة» خطاب للمالكين أن لا يفعلوا ذلك خشية الصدقة، وليس يفهم منه وقت يحملون فيه على التهمة في الفرار. والأصل في الزكوات أنها إلى أمانات أربابها، فيجب أن يوعظوا حسب ما ورد في الحديث ألا يقصدوا لذلك، ويحملون فيما فعلوه أن ذلك لغير الفرار. وإن كانا من أهل العدالة فهو أبين؛ إلا أن يعلم أنهم رجعوا بعد مضي الساعي بالأمر القريب إلى ما كانوا عليه قبل أن يأتيهم، فذلك تهمة، ويؤخذون بما عادوا إليه على قول من حمل الحديث على الوجوب، إلا أن يعلم أن ذلك لأمر حدث».

(٣) قال في الإنصاف (٦/٤٦٥):

«فائدة: قوله: (فإن ثبت لأحدهما حكم الانفراد وحده فعليه زكاة المنفرد وعلى الآخر زكاة الخلطة) مثاله: إن ملكا نصابين فخلطاهما، ثم يبيع أحدهما نصيبه أجنبياً، فقد ملك المشتري أربعين، لم يثبت لها حكم الانفراد، فإذا تم حول الأول لزمه زكاة انفراد: شاة، فإذا تم حول الثاني لزمه زكاة خلطة: نصف شاة، إن كان الأول أخرج الشاة من غير المال، وإن أخرجها منه لزم الثاني أربعين جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً =

٦٤٩٥ - إذا كان بين اثنين أو أكثر خلطة فباع أحدهم نصيبه من هذه السائمة أو بعضه على أحد خلطائه بنصيب هذا الخليط من هذه السائمة أو ببعضه، لم ينقطع حول الخلطة<sup>(١)</sup>؛ لأن بيع السائمة بجنسها لا يقطع الحول، كما مر في باب شروط وجوب الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٦٤٩٦ - في الباب مسائل نادرة الوقوع جداً تتعلق بالخلطة، ذكرها بعض فقهاء المالكية وبعض فقهاء الشافعية وبعض فقهاء الحنابلة<sup>(٣)</sup>، أعرضت عنها، ولم أرغب إثقال الكتاب بها؛ لندرتها.

### الفصل السابع

#### كيفية إخراج زكاة الخلطاء

٦٤٩٧ - إذا وجد الساعي زكاة كل من الخليطين في ماله وجب أن يأخذها منه<sup>(٤)</sup>؛ لأن الأصل أن الزكاة تؤخذ من عين المال، ولما في ذلك من التيسير على المختلطين.

= من شاة، وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم، وقيل: يزكي الثاني عن حوله الأول زكاة انفراد؛ لأن خليطه لم ينتفع بالخلطة قوله: (ثم يزكيان فيما بعد ذلك الحول زكاة الخلطة، كلما تم حول أحدهما، فعليه بقدر ما له منها) بلا نزاع أعلمه». (١) قال في المنتهى وشرحه دقائق أولي النهى (١/٤٠٩، ٤١٠): «ومن بينهما ثمانون شاة خلطة) لكل واحد أربعون (فباع أحدهما نصيبه) كله بنصيب الآخر، أو باع (دونه) أي: بعضه (بنصيب الآخر) كله (أو دونه واستداما الخلطة لم ينقطع حولهما) ولا خلطتهما لما مر أن إبدال النصاب بجنسه لا يقطع الحول فلا تنقطع الخلطة، (وعليهما) إذا حال الحول (زكاة الخلطة)».

(٢) عند الكلام على شرط الحول.

(٣) فهي مذكورة في التبصرة (٣/١٠٤٧ - ١٠٥٠)، وفي المهذب، مطبوع مع المجموع (٥/٤٣٧، ٤٣٨)، وفي المقنع مع شرحه (٥/٤٦٨ - ٤٨٣)، وفي الكافي لابن قدامة (١/٣٩٥ - ٣٩٧)، ولعله لندرتها لم يشرحها شيخنا ابن عثيمين في تعليقه على الكافي.

(٤) وهذا وجه عند الشافعية، ووجه غير مشهور عند الحنابلة. ينظر: المجموع

(٥/٤٣٩)، المقنع مع شرحه (٦/٤٨٨، ٤٨٩).

٦٤٩٨ - وإذا أُخرج الفرض من مال أحدهم رجع على خلطائه بحصصهم؛ لحديث أنس السابق وشواهد<sup>(١)</sup>.

٦٤٩٩ - إذا اختلف الخليطان أو الخلطاء في قيمة الفرض الذي أخذه الساعي، ولم يمكن تحكيم عدل لذهاب الساعي بالفرض، وعدم رؤية العدل لهذا الفرض، فالقول قول المرجوع عليه بالقيمة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه الغارم، وعليه اليمين؛ لأنه منكر<sup>(٣)</sup>.

٦٥٠٠ - إذا أخذ الساعي من أحد الخلطاء أكثر مما يجب على هؤلاء الخلطاء؛ فإن كان عن تأويل واجتهاد من الساعي أو أخذ منه القيمة، وجب على الخلطاء أن يتحمل كل منهم نصيبه بنسبة ماله<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يلزم قبول اجتهاد الساعي؛ لأنه نائب عن ولي الأمر.

(١) قال في الاستذكار (٣/١٩٦، ١٩٧): «وتفسير ذلك أن يكون لهما إحدى وعشرون ومائة شاة، لأحدهما ثلثها، فلا يجب على المصدق انتظار قيمتها، ولكن يأخذ من عرضها شاتين، فيكون بذلك أخذ من مال صاحب الثلث شاة وثلثاً، وإنما كانت عليه شاة، وفيها للآخر ثلثا شاة، وقد كانت عليه شاة، فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث ثلث الشاة التي أخذها المصدق من حصته زيادة على الواجب الذي كان عليه فيها». وينظر: الموطأ (١/٢٦٥)، معالم السنن (٢/١٨٤)، المجموع (٥/٤٣٢ - ٤٥٠).

(٢) قال في المهذب مطبوع مع شرحه المجموع (٥/٤٣٩): «فإن أخذ الفرض من نصيب أحدهما رجع على خليطه بالقيمة فإن اختلفا في قيمة الفرض فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم فكان القول قوله كالغاصب».

(٣) قال في الشرح الكبير على متن المقنع (٢/٥٤٧): «مسألة: (فإن اختلفا في القيمة فالقول قول المرجوع عليه) إذا عدت البينة؛ لأنه غارم فأشبه الغاصب إذا اختلفا في قيمة المغصوب بعد تلفه وعليه اليمين لأنه منكر»، وفي المسألة قول بأن القول قول المأخوذ منه. ينظر: الاختيارات الفقهية للبعلي (ص٩٩)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للتركي (٣/٥٣٩).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٠/٣٤٢)، المهذب مطبوع مع المجموع (٥/٤٣٩)، المقنع مع شرحه (٦/٤٨٩ - ٤٩١).

٦٥٠١ - أما إن أخذ الساعي أكثر من الفرض الواجب ظلماً، فإن من أخذت الزكاة من ماله من الخلطاء لا يرجع إلى بقية الخلطاء<sup>(١)</sup>؛ لأن الظلم لا يرجع فيه إلا إلى الظالم.

٦٥٠٢ - إذا أخرج أحد الخليطين زكاته وزكاة خليطه معاً، في غيبة خليطه، ودون علمه أو توكيله له، صح ذلك؛ لما يأتي ذكره في باب إخراج الزكاة<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الثامن

### خلطة الأعيان

٦٥٠٣ - مثل خلطة الأوصاف: خلطة الأعيان، فإذا خلط اثنان أو أكثر أموالهما خلطة اشتراك، كأن يرث اثنان سائمة فيبقيانها مشاعة، أو يشتري اثنان سائمة شائعة بينهما، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>؛ قياساً على خلطة الأوصاف<sup>(٤)</sup>.

٦٥٠٤ - ولا تشترط نية الخلطة في خلطة الأوصاف وخلطة الأعيان<sup>(٥)</sup>؛ لأن العبرة في الزكاة بواقع الأموال، ولهذا تجب زكاة الخلطة في مال الصغير والمجنون.

(١) وفي المسألة قول آخر: أن له الرجوع عليه، اختاره الإمام ابن تيمية. تنظر: مراجع المسألة السابقة، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٠/٣٤٢)، الاختيارات الفقهية للبعلي (ص ٩٩)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للتركي (٣/٥٤٠ - ٥٤٣).

(٢) ينظر: المسألة (٧٢٢٧).

(٣) المجموع (٥/٤٥٠)، الفروع (٤/٣٨).

(٤) قال في التبصرة (٣/١٠٤٣): «واختلف في معنى قوله: (وما كان من خليطين)، فقيل: المراد الخلطة من غير شركة؛ لقوله: (فإنهما يتراجعان). قال: والشريكان لا يتراجعان»، وينظر كلام صاحب بداية المجتهد الذي سبق نقله قريباً.

(٥) قال في الإنصاف (٦/٤٦٢، ٤٦٣): «تنبيه: ظاهر كلام المصنف: أنه لا يشترط نية الخلطة، فإن كانت خلطة أعيان لم تشترط لها النية إجماعاً، وإن كانت خلطة أوصاف ففيها وجهان:

أحدهما: لا تشترط، وهو ظاهر كلام المصنف هنا، وهو الصحيح من المذهب»، وينظر: المجموع (٥/٤٣٦).

## باب

## زكاة الحبوب والثمار

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٥٠٥ - يحتوي هذا الباب على حكم زكاة الحبوب والثمار، وعلى مقدار نصابها، وعلى مقدار زكاتها، وعلى وقت وجوب زكاتها، ووقت إخراجها، وعلى حكم رجوع الزكاة للمالك.

## الفصل الثاني

## حكم زكاة الحبوب والثمار

٦٥٠٦ - تجب الزكاة في الحبوب والثمار الخارجة من الأرض في الجملة على ما سيأتي تفصيله<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن أبي موسى مرفوعاً: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن موسى بن طلحة، قال: عندنا كتاب معاذ عن النبي ﷺ أنه أمره أن يأخذ الصدقة من الحنطة والشعير والزبيب والتمر<sup>(٣)</sup>، ولما روي عن معاذ وأبي موسى أنهما

(١) سيأتي قريباً ذكر المجمع عليه والمختلف فيه من الخارج من الأرض.

(٢) صحيح البخاري (١٤٨٤)، وصحيح مسلم (٩٧٩)، ووجه الاستلال بهذا الحديث: أنه دل على اعتبار التوسيق، والتوسيق هو التحميل، والوسق هو الحمل، فذكر الوسق لا معنى له إلا ليعمل به، وإلا كان لغواً. ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٢٣٥)، الشرح الممتع (٦/٧٤).

(٣) رواه أبو يوسف في الخراج (ص٥٤)، ورواه أحمد (٢١٩٨٩) حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا سفيان، ورواه البيهقي في الكبرى (٧٤٧٥) من طريق =



حين بعثهما النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم إلى اليمن لم يأخذا إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب<sup>(١)</sup>، وهذا - لو صح - له حكم

= العدني عن سفيان، ورواه ابن زنجويه (١٨٩٢) عن محمد بن عبيد، ورواه البلاذري في فتوح البلدان (ص ٧٩): حَدَّثَنِي عمرو الناقد قال: حَدَّثَنَا وكيع، ورواه الطحاوي في أحكام القرآن (٧٠٢): حَدَّثَنَا يحيى بن عثمان، قال: حَدَّثَنَا نعيم - وهو ابن حماد - قال: حَدَّثَنَا ابن المبارك، خمستهم عن عمرو بن عثمان؛ يعني: ابن موهب، عن موسى بن طلحة به. ورجاله ثقات، وابن طلحة تابعي كبير، قيل: ولد في عهد النبوة.

ولفظ الطحاوي والبلاذري والبيهقي: «أمره أن يأخذ حد الصدقة من الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب»، وزاد البلاذري «والذرة»، وهي زيادة شاذة، ويظهر أن لفظ الطحاوي ومن وافقه هو نص الكتاب - على فرض ثبوته -، ورواية الباقيين بالمعنى؛ بدليل ما رواه عبد الرزاق (٧٣١٣) عن الثوري عن عمرو بن عثمان، عن موسى بن طلحة، قال: سمعته يقول: بعث الحجاج موسى بن مغيرة على السواد، فأراد أن يأخذ من خضر السواد، فقال موسى بن طلحة: عندي كتاب معاذ بن جبل، عن رسول الله ﷺ: «أمره أن يأخذ من الحنطة، والشعير، والزبيب، والتمر».

قال: فذكرت ذلك للحجاج، فقال: صدق. وسنده صحيح إلى موسى، وينظر: العلل للدارقطني (٥١٠)، وقد رجح أنه عن موسى بن طلحة مرسلًا، وعلى القول بصحة هذه الرواية فإن هذا الكتاب لا يعرف من كان عنده من عهد النبوة في اليمن إلى أن وصل إلى موسى بالمدينة، ففي ثبوت هذا الكتاب ضعف، لكنه يتقوى بالشواهد السابقة، وينظر: إرواء الغليل (٨٠١). وينظر: ما يأتي في الخضار، ويؤيد هذا الكتاب الحديث الآتي.

(١) رواه يحيى بن آدم (٥٣٧)، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٠٣)، والبيهقي (٧٥٢٤، ٧٥٢٥) من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ. وسنده غريب لا يعتضد به؛ لأن تفرد طلحة بن يحيى به وهو له مناكير من بين تلاميذ أبي بردة غرابية قوية، وقال البيهقي كما في مختصر الخلافيات (٤٥٧/٢): «رواته ثقات، وهو متصل»، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، رواه الحارث كما في المطالب (٨٩٢)، وابن زنجويه (١٨٩٥، ١٩١٧)، وابن أبي شيبة (١٠١٠٤) وأسانيدهم إلى عمرو أحدها ضعيف، والبقية واهية، وله شاهد من حديث عمر عند الدارقطني (١٩١٣) وسنده ضعيف جدًا، في سنده العرزمي، وهو متروك، وله شاهد ثالث من حديث أنس عند يحيى (٥١٩) وسنده ضعيف جدًا، في سنده أبو حماد الحنفي، وهو =

الرفع؛ لأنه حدث في وقت النبوة والقرآن ينزل، ولأنه يبعد أن يقال بالرأي<sup>(١)</sup>، وقد قال بعض أهل العلم: إنه لم يكن موجوداً في عصر النبوة في الجزيرة العربية مما يكال ويدخر بكميات كبيرة تصل إلى مقدار النصاب سوى هذه الأربعة، فلذلك لم تؤخذ في ذلك الوقت إلا منها<sup>(٢)</sup>.

٦٥٠٧ - أما قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُمْتَشِكِيهَا وَعَيْرَ مُمْتَشِكِيهِ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١] فليست هذه الآية في إيجاب الزكاة<sup>(٣)</sup>، وما روي عن ابن عباس من أن الحق المذكور

= متروك، وله شاهد رابع من مرسل الشعبي عند يحيى (٥١٦) وسنده حسن، ومراسيل الشعبي قوية.

(١) قال في الاستذكار (٢٢٨/٣) بعد ذكره للأثر السابق عن أبي موسى: «ومثل هذا يبعد أن يكون رأياً منه».

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح (٤٣٦/٢)، وينظر: شرح الطيبي (٣٦/٢، ٣٧)، ويشكل على هذا (الذرة)، فيظهر أنها كانت موجودة في الجزيرة في عصر النبوة بكميات كبيرة.

(٣) قال النحاس في الناسخ والمنسوخ (ص ٤٢٤): «وأما القول بأنها الصدقة المفروضة فيعارض بأشياء منها: أن هذه السورة مكية والزكاة فرضت بالمدينة لا تنازع بين أهل العلم في ذلك، ومنها أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ لو كان للزكاة المفروضة وجب أن تعطى وقت الحصاد وقد جاءت السنة وصحت أن الزكاة لا تعطى إلا بعد الكيل وأيضاً فإن في الآية ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾، فكيف يكون هذا في الزكاة وهي معلومة وأيضاً فلو كان هذا في الزكاة لوجب أن تكون الزكاة في كل الثمر وفي كل ما أنبتت الأرض وهذا لا يقوله أحد نعلمه من الصحابة ولا التابعين ولا الفقهاء إلا بعض المتأخرين ممن خرج عن الإجماع.

وأكثر ما قيل في هذا من قول من يحتج بقوله، قول أبي حنيفة: أن في كل هذا الزكاة إلا في الحطب والحشيش والقصب، وقد أخرج شيئاً مما في الآية ولم يختلف العلماء أن في أربعة أشياء منها الزكاة: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب فهذا إجماع وجماعة من العلماء يقولون: لا تجب الزكاة فيما أخرجت الأرض إلا في أربعة أشياء =

في هذه الآية هو الزكاة لا يثبت<sup>(١)</sup>، ويؤيد أنها ليست في الزكاة: ذكر الرمان، وهو آخر مذكور في الآية، وهو يدخل في الحكم إجماعاً<sup>(٢)</sup>، وجمهور أهل العلم يرون أنه لا تجب فيه الزكاة، وأيضاً هذه الآية مكية، والزكاة إنما فرضت بالمدينة<sup>(٣)</sup>.

= الحنطة، والشعير، والتمر والزبيب، فممن قال هذا: الحسن ومحمد بن سيرين والشعبي وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، والحسن بن صالح، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن آدم وأبو عبيد، وينظر: ما سبق ذكره في باب: الأموال الزكوية ووقت زكاتها، فصل أوقات وجوب الزكاة إجمالاً.

(١) رواه الطبري عن ابن عباس من طريق علي بن أبي طلحة عنه. وسنده ضعيف؛ لانقطاعه. ورواه سعيد (تحقيق: الدكتور سعد الحميد ٩٢٨)، وابن أبي شيبة (١٠٤٨٧)، وابن جرير من طريق ابن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس، وسنده ضعيف جداً؛ لأن ابن أرطاة ضعيف، وروايته عن الحكم فيها زيادة ضعف، وقد اضطرب ابن أرطاة أيضاً في إسناده. ورواه الطبري (١٣٩٦٣): حَدَّثَنَا عمرو قال: حَدَّثَنَا عبد الصمد قال: حَدَّثَنَا يزيد بن درهم قال: سمعت أنس بن مالك يقول: ﴿وَأَثْوَأَ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، قال: الزكاة المفروضة. ويزيد ضعيف.

(٢) نقل القرطبي (٦٠/٩) عن الكيا أن آخر مذكور يدخل إجماعاً، وقال البيهقي في تفسيره (١٦٤/٢): «واختلفوا في هذا الحق فقال ابن عباس وطاوس والحسن وجابر بن زيد وسعيد بن المسيب: إنها الزكاة المفروضة من العشر ونصف العشر، وقال علي بن الحسين وعطاء ومجاهد وحماد والحكم: [هو] حق في المال سوى الزكاة، أمر بإتيانه لأن الآية مكية وفرضت الزكاة بالمدينة».

(٣) قال في أضواء البيان (٥٠٧/١): «من قال: لا زكاة في الرمان، وهم جمهور العلماء، ومن قال: لا زكاة في الزيتون، يلزم على قول كل منهم أن تكون الآية التي نحن بصددتها التي هي قوله تعالى: ﴿وَأَثْوَأَ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، منسوخة أو مراداً بها غير الزكاة؛ لأنها على تقدير أنها محكمة، وأنها في الزكاة المفروضة، لا يمكن معها القول بعدم زكاة الزيتون والرمان؛ لأنها على ذلك صريحة فيها؛ لأن المذكورات في قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكْلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، يرجع إلى كلها الضمير في قوله: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقوله: ﴿وَأَثْوَأَ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، كما هو واضح لا لبس فيه. فيدخل فيه الزيتون والرمان دخولاً أولاً لا شك فيه، فقول أكثر أهل العلم بعدم الزكاة في الرمان يقوي القول بنسخ الآية، أو أنها في غير الزكاة المفروضة، والله تعالى أعلم».

٦٥٠٨ - تجب الزكاة في قول جمهور أهل العلم<sup>(١)</sup>، في كل حب أو ثمر جمع وصفين:

١ - أن يكون قوتاً للناس؛ لأن هذا هو حال الأصناف الأربعة السابقة التي ورد النص في أخذ الزكاة منها<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن يكون مما يدخر، والادخار معناه: أنه يمكن أن يبس بنفسه، وأن يبقى فترة من الزمن دون أن يفسد<sup>(٣)</sup>؛ للأحاديث الثلاثة السابقة، فكل ما نص عليه بعينه من الأطعمة فيها هو من القوت المعتاد عند الناس، وقد ثبت أن سعد بن عبادة أطعم النبي ﷺ زيباً وحده<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في القوانين الفقهية (ص ٧٢): «ما تنبت الأرض ثلاثة أنواع: الحبوب؛ فتجب الزكاة في القمح والشعير إجماعاً، وفي سائر الحبوب التي تقتات وتدخر عند الجمهور.

والثاني: الثمار فتجب في التمر والزبيب إجماعاً. وفي الزيتون خلافاً للشافعي».

(٢) قال في المنهاج وشرحه مغني المحتاج، باب: زكاة النبات (٢/٨١): «تختص بالقوت؛ لأن الاقتيات من الضروريات التي لا حياة بدونه فلذلك أوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات، بخلاف ما يؤكل تنعماً أو تأدماً كالتين والسفرجل والرمان. والقوت أشرف النبات، وهو ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام، قيل: سمي بذلك لبقاء نفعه في المعدة، ومن أسمائه تعالى المقيت وهو الذي يعطي أقوات الخلائق، ودعا ﷺ أن يجعل الله رزق آله قوتاً؛ أي: بقدر ما يمسك الرمق من الطعام. وقال: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»؛ أي: من يلزمه قوته من أهله أو عياله».

(٣) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (١/٢٨٢): «مسألة: عند الشافعي ومالك تجب الزكاة في الحبوب التي تقتات في حال الاختيار وتدخر، كالحنطة والشعير والذرة والجاورس والأرز، وكذلك القطنية وهي اللوبيا، والهرطمان، والبلسن، والماش، والعتر والباقلاء».

(٤) روى معمر بن راشد في جامعه (١٩٤٢٥)، ومن طريقه أحمد في مسنده (١٢٤٠٦)، وروى الطحاوي في المشكل (١٥٧٧) بسند حسن عن جعفر بن سليمان، كلاهما عن ثابت البناني، عن أنس - وفي رواية معمر زيادة: أو غيره - أن رسول الله ﷺ استأذن على سعد بن عبادة، فقال: «السلام عليكم ورحمة الله» فقال سعد: وعليك =

٦٥٠٩ - ومما يجمع هذين الوصفين: البر (الحنطة)<sup>(١)</sup>، والشعير، والزبيب، والتمر، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لذكرها في كتاب معاذ السابق، ولما ثبت عن ابن عمر، أنه كان يقول: كل صدقة الثمار، والزرع ما كان من نخل أو عنب، أو زرع من حنطة أو شعير أو سلت مما كان بعلاً، أو يسقى بنهر، أو يسقى بالعين أو عثرياً يسقى بالمطر، ففيه العشر، في كل عشرة واحدة، وما كان يسقى منه بالنضح ففيه نصف العشر، في كل عشرين واحد<sup>(٣)</sup>.

= السلام ورحمة الله، ولم يسمع النبي ﷺ، حتى سلم ثلاثاً، ورد عليه سعد ثلاثاً، ولم يسمعه، فرجع، واتبعه سعد، فقال: يا رسول الله، بأبي أنت، ما سلمت تسليمه إلا وهي بأذني، ولقد رددت عليك، ولم أسمعك، أحببت أن أستكثر من سلامك، ومن البركة، ثم أدخله البيت، فقرب إليه زيبياً، فأكل منه نبي الله ﷺ، فلما فرغ قال: «أكل طعامكم الأبرار، وصلّت عليكم الملائكة، وأفطر عندكم الصائمون» وسنده صحيح، وله طرق أخرى وشواهد تنظر في تخريج الذكر والدعاء للشيخ ياسر آل عبيد (٢٥٤).

(١) قال أبو الهلال العسكري في التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص ٣٠١): «البر أفصح من الحنطة. والحنطة جنس لا يجمع. فإن اجتمعت منها أنواع مختلفة جمعت فقيل: حنط. وهي القمح أيضاً».

(٢) قال في الاستذكار (٢٢٧/٣)، وقال الحافظ العيني في نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (١٤٨/٨): «أجمع العلماء كلهم من السلف والخلف على أن الزكاة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، واختلفوا فيما سوى ذلك من الحبوب، فقال مالك: الحبوب التي تجب فيها الزكاة: الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والحمص والعدس والجلبان واللوبيا وما أشبه ذلك من الحبوب والقطاني كلها. قال: وفي الزيتون الزكاة. وقال الشافعي: كل ما يزرعه آدميون ويبيس ويدخر ويقتات مأكولاً خبزاً وسويقاً وطبخاً ففيه الزكاة. قال: والقطاني كلها فيها الزكاة، واختلف قوله في الزيتون، وآخره أنه رجع إلى أنه لا زكاة فيه؛ لأنه إدام. قال: وليس في الأرز والقت والقثاء وحبوب البقل والشونيز صدقة، ولا يؤخذ من ثمر الشجر صدقة إلا في النخل والعنب»، وحكي في الإجماع (ص ٤٧)، والتمهيد (١٤٨/٢٠)، والقوانين الفقهية (٧٢) الإجماع على هذه الأربعة، وحكي في معالم السنن (٢/٢١١) الإجماع على وجوبها في التمر والزبيب.

(٣) رواه الإمام الشافعي (٧٣٩) عن أنس بن عياض، ورواه عبد الرزاق (٧٢٣٩)، =

٦٥١٠ - التمر الذي لا يجف، وإنما يؤكل رطباً، تجب فيه الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لعموم كتاب معاذ السابق وشواهد<sup>(٢)</sup>.

٦٥١١ - العنب الذي لا يزيب تجب فيه الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لعموم كتاب معاذ السابق وشواهد، وإلحاقاً له بما يزيب، والذي هو غالب العنب<sup>(٤)</sup>.

٦٥١٢ - ومما يجمع هذين الوصفين أيضاً: الذرة، والحمص<sup>(٥)</sup>،

= وابن أبي شيبه (١٠١٧٩) عن ابن جريج، ورواه يحيى بن آدم (٥٣٥) عن زهير بن معاوية، ورواه ابن زنجويه (١٨٩٩) عن علي بن الحسن، عن ابن المبارك، و(١٩٦٧) عن عبد الله بن صالح، حدّثني الليث بن سعد، خمستهم عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح. ورواه أبو عبيد (١٣٧٨) عن حجاج عن ابن جريج عن موسى بن عقبة به دون ذكر السلت.

(١) قال في مواهب الجليل (٢/٢٨١): «وكذلك ما لا يجف كرطب مصر وعنبها»، وينظر: الاستذكار (٣/٢٣٦)، مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها (٢/٣٨٤)، الشرح الممتع (٦/٧٠).

(٢) قال في التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٣٢٢): «وفيما لا يثمر، ولا يزيب، ولا يخرج زيتاً قولان، كبسر مصر وعنبها وزيتونها. والمشهور: وجوب الزكاة إلحاقاً بالغالب».

(٣) قال في الحاوي الكبير (٣/٢٣٢): «ما لا يتميز من الثمار ضربان: ضرب لا يصير تمراً لضعفه. وضرب يصير تمراً لكن لا يجف لقلّة منفعته، وكلاهما سواء يؤخذ عشرها رطباً، أو ثمن عشرها؛ فإن كانت ثمرة الرجل لا يصير تمراً أو كرمه لا يصير زيباً أعلم الوالي وطالعه به، لتزول تهمته عنه».

(٤) قال في المجموع (٥/٤٥٩): «قال المحاملي: (فإن قيل): إذا كان الرطب والعنب لا يجف ولا يدخر فهو في معنى الخضروات، (قلنا): الخضروات لا يجف جنسها ولا يدخر (وأما) الرطب والعنب فيجف جنسه وهذا النوع منه نادر فوجب إلحاقه بالغالب».

(٥) قال أبو الهلال العسكري في التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص ٣٠١):

«الحمص، بفتح الميم».

والعدس، والعلس<sup>(١)</sup>، والدخن<sup>(٢)</sup>، والسلت<sup>(٣)</sup> والجلبان<sup>(٤)</sup>، واللوبيا، والفاصوليا، والفل، والطيف الذي يقتات في بعض بلدان أفريقيا، ونحوها من الأشياء التي تقتات وتدخر<sup>(٥)</sup>، فتلحق كلها هي وما يماثلها مما يجمع

(١) يظهر أن العلس منه ما هو نوع من الحنطة، ويطلق أيضاً على العدس، قال في تهذيب اللغة (٤٢/٢): «ثعلب عن ابن الأعرابي قال: العدس من الحبوب يقال له: العَلَسُ والعَدَسُ والبُلْسُ»، وقال في التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص٣٠٢): «السُّلْتُ، قال أبو بكر: هو حبٌ بينَ الحنطةِ والشَّعيرِ. والجلبانُ حبٌّ معروفٌ. والعلسُ ضربٌ منَ الحنطةِ، عليه قشرٌ. والثُّرمسُ حبٌّ يكونُ بالشَّامِ»، وينظر: الإنصاف (٥٢٤/٦).

(٢) قال في الشامل في فقه الإمام مالك (١٨٣/١): «وشرط المزكى: أن يكون مقتاتاً متخذاً للعيش غالباً.. وقيل: المقتات المدخر. وقيل: المخبوز من الحب، فتجب في القمح والشعير والتمر اتفاقاً، والزبيب كالتمر، وفي السلت والعلس والزيتون والجلجلان على المشهور، وما لا يتم ولا يزيب ولا يعصر زيتاً كذلك، وفي القطني؛ كالفل، والحمص، والعدس، والجلبان، والبسلة، واللوبيا، والترمس على المنصوص، وفي الأرز، والذرة، والدخن وليست من القطني على المشهور».

(٣) السُّلْتُ - بضم السين وتشديدها -: قال في المصباح المنير (ص٢٨٤): «قيل: ضرب من الشعير ليس له قشر..»، وقال الأزهري: حب بين الحنطة والشعير ولا قشر له كقشر الشعير فهو كالحنطة في ملاسته وكالشعير في طبعه وبرودته»، وينظر: الإنصاف (٥٢٤/٦).

(٤) الجلبان: حب أغبر أكدر على لون الماش، إلا أنه أشد كدرة منه وأعظم جرماً، يطبخ، كما في العين (١٣٢/٦)، وهو نبات عشبي من فصيلة القطنيات (المعجم الوسيط ١/١٢٨)، والقطنيات، قال في الإنصاف (٥٢٣/٦):

«فائدة: القطنيات حبوب كثيرة، منها: الحمص والعدس والماش والجلبان واللوبيا والدخن والأرز والباقلا ونحوها مما يطلق عليها هذا الاسم».

(٥) قال في الاستذكار (٢٢٧/٣): «قال مالك: والحبوب التي فيها الزكاة الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والأرز والعدس والجلبان واللوبيا والجلجلان وما أشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاماً»، وقال في زبد بن رسلان وشرحه غاية البيان (ص١٣٩): «(وجنس قوت) كباقلاء وحنطة وشعير وأرز وعدس وحمص ودخن وذرة ولوبيا وماش وجلبان لورودها في بعضها في الأخبار الآتية وألحق بها الباقي».

هذين الوصفين بالأربعة التي ورد في السنّة إيجاب الزكاة فيها<sup>(١)</sup>، ولقول ابن عمر السابق<sup>(٢)</sup>.

٦٥١٣ - الفول الأخضر الذي لا يجف تجب فيه الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ إلحاقاً له بأكثر أنواع الفول لأنها تجف وتدخر.

٦٥١٤ - ومما يجمع هذين الوصفين أيضاً: الأرز<sup>(٤)</sup>؛ لأنه قوت مدخر<sup>(٥)</sup>.

(١) قال الإمام الشافعي في الرسالة (ص ١٨٩): «حفظنا عن رسول الله ﷺ الأخذ من الحنطة والشعير والذرة وأخذ من قبلنا من الدخن، والسُّلت، والعلس، والأرز وكل ما نبته الناس وجعلوه قوتاً، خبزاً، وعصيدة، وسويقاً، وأدماً مثل: الحمص والقطاني، فهي تصلح خبزاً، وسويقاً، وأدماً، اتباعاً لمن مضى، وقياساً على ما ثبت أن رسول الله ﷺ أخذ منه الصدقة، وكان في معنى ما أخذ النبي؛ لأن الناس نبتوه ليققاتوه».

(٢) وينظر: مصنف عبد الرزاق، باب: ما فيه الزكاة (٧٢٩٩ - ٧٣٠٢)، الإشراف (٢٨/٣ - ٣٠)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥٣١/٣)، الشرح الكبير لابن قدامة (٤٩٤/٦، ٤٩٥)، القوانين (ص ٧٢)، الشرح الممتع (٦٨/٦ - ٧٠)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للدكتور سليمان التركي (٣/٥٤٩ - ٥٥٢)، وينظر: كلام صاحب المنهاج وكلام صاحب مغني المحتاج الآتي.

(٣) قال في الثمر الداني (ص ٣٢٧): «ما لا يجف كرطب مصر وعنبها والفول الأخضر يزكى من ثمنه».

(٤) وقال في التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص ٣٠٢): «والأرز بالألف. وتركه رديءٌ. وقد جاء رزٌّ ورنزٌ. وليس بالعالِي. وقصبه الفوالٌ دخيلٌ. والخشخاشُ عربيٌّ معروفٌ. والفُلْفُلُ عربيٌّ معروفٌ. ويُقال: شعْرٌ مفلفلٌ، إذا كان شديدَ الجعودة».

(٥) قال في المنهاج وشرحه مغني المحتاج، باب: زكاة النبات (٨١/٢) بعد كلامهما الذي سبق نقله قريباً: «(وهو من الثمار الرطب والعنب) بالإجماع (ومن الحب الحنطة والشعير) بفتح الشين، ويقال بكسرهما (والأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات (والعدس) بفتح الدال، ومثله البسلاء (وسائر المققات اختياراً) كالحمص بكسر الحاء مع كسر الميم وفتحها والباقلاء، وهي بالتشديد مع القصر، وتكتب بالياء، وبالتخفيف مع المد وتكتب بالألف، وقد تقصر: الفول والذرة، وهي =



٦٥١٥ - أما المكرونة فهي تصنع من دقيق القمح<sup>(١)</sup>، فلا زكاة فيها، وإنما تجب الزكاة في أصلها، وهو القمح عند اشتداده.

٦٥١٦ - تجب الزكاة في التين<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يدخر ويصلح قوتاً في غالب الأوقات<sup>(٣)</sup>.

= بمعجمة مضمومة ثم راء مخففة، والهاء عوض من واو أو ياء، والهرطمان، وهو بضم الهاء والطاء الجلبان بضم الجيم، والماش: وهو بالمعجمة نوع منه فتجب الزكاة في جميع ذلك لورودها في بعضه في الأخبار الآتية وألحق به الباقي»، وينظر: كلام صاحب المعاني البديعة السابق.

(١) قال في معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/٢١١٠): «مكرونة [مفرد] مكرونة: نوع من الطعام يصنع من دقيق القمح ويشكل بأشكال مختلفة ويجفف، ثم يطهى بكيفيات مختلفة».

(٢) قال في السير الصغير (ص٢٨٢): «والتين والإجاص بمنزلة التمر مما بلغ خمسة أوسق ففيه الصدقة وكذلك العناب»، وينظر: القوانين الفقهية (ص٧٢)، أضواء البيان (١/٤٩٦)، وقال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (٣/٢١٨): «اختر الشيخ وغيره وجوبها في التين؛ لأنه يدخر»، وقال في التاج والإكليل (٣/١٢٠): «للخمي: معلوم أن الاستعمال للتين والاقتيات أكثر من الزبيب ولم يختلف المذهب أن الزكاة تجب في الزبيب وذلك في التين أبين».

(٣) التين كان موجوداً فيما يظهر في جزيرة العرب في عصر النبوة، لكن قد تكون كمياته في بلاد الحجاز واليمن ونجد قليلة لا تبلغ النصاب، ولعله لذلك لم يؤخذ منه زكاة في عصر النبوة، قال في الاستذكار (٣/٢٣٤) بعد ذكره إدخال مالك التين مع الفواكه في عدم وجوب تزكيتها: «وأدخل التين في هذا الباب وأظنه والله أعلم بأنه يبس ويدخر ويقوات ولو علم ذلك ما أدخله في هذا الباب لأنه أشبه بالتمر والزبيب منه بالرمان والفرسك (وهو الخوخ)»، وقال ابن العربي في المسالك في شرح موطأ مالك (٤/١١٠): «أما التين، فإنه عندنا بالأندلس قوت».

وقال الحسيني الشافعي في كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار (ص١٧٣): «قلت: الجزم بعدم الوجوب في التين ممنوع ففيه مقالة بالوجوب بل هو في معنى الزبيب بل أولى لأنه قوت أكثر من الزبيب فإن صح الحديث في العنب فالتين في معناه»، وينظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/١٧١)، الشرح الممتع (٦/٧١)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للدكتور سليمان التركي (٣/٥٥٢ - ٥٥٧)، وينظر: كلام ابن عبد البر الآتي عند ذكر ما يدخر مما ليس بقوت.

٦٥١٧ - ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا تجب الزكاة في المشمش؛ قالوا: لأنه ليس قوتاً<sup>(١)</sup>، وإن أخرج المسلم زكاته فهو أحوط؛ لأن فيه نوع شبه بالتين<sup>(٢)</sup>.

٦٥١٨ - المعتبر في الادخار: هو الادخار الذي يحصل للطعام دون تدخل الآدمي فيه، وذلك بذهاب رطوبته، أو ذهاب أكثرها<sup>(٣)</sup>، ويكون ذلك في أكثر العصور وفي أكثر البلدان؛ لأن هذا هو حال الأطعمة الأربعة التي ورد في النصوص إيجاب الزكاة فيها، كما سبق.

٦٥١٩ - أما ما يحصل ادخاره في بعض الأزمان، دون غيرها، كحال البرد الشديد، أو في بعض البلدان لبرودتها الشديدة مثلاً، كما في المناطق

(١) قال في مجمع الأنهر (١/٢١٥): «لا شيء في مثل الخوخ والكمثرى والتفاح والمشمش والثوم والبصل وإن كان مما يبقى»، وقال في الهداية على مذهب الإمام أحمد (ص ١٣١): «لا تجب في بقية الفواكه كالخوخ والمشمش والإجاص والكمثرى والتين»، وقال في إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (٢/١٨١): «قوله: في قوت؛ أي: مقتات، وهو ما يقوم به البدن غالباً؛ لأن الاقتيات ضروري للحياة، فأوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات. وخرج به ما يؤكل تداوياً، أو تنعماً، أو تادماً كالزيتون، والزعفران، والورس، والخوخ، والمشمش، والتين، والجوز، واللوز، والتفاح، فلا تجب الزكاة في شيء منها؛ لأنها لا تستعمل للاقتيات».

وقال في البحر المحيط في التفسير (٤/٦٦٩): «ذكروا هنا فروعاً: قالوا: لا زكاة عند أصحاب مالك في الجوز واللوز والحلوز وما أشبهها وإن كان مدخراً، كما لا زكاة عندهم في الإجاص والتفاح والكمثرى والمشمش ونحوه مما يبس ولا يدخر، وعد مالك التين في الفواكه. وقال ابن حبيب: فيه الزكاة وإليه ذهب جماعة من أتباع مالك».

(٢) قال في الإنصاف (٦/٥٠٦): «لا تجب في التين والمشمش، والتوت، وقصب السكر، على الصحيح من المذهب.. وقيل: تجب في ذلك كله، واختاره الشيخ تقي الدين في التين، وقال في الفروع: الأظهر الوجوب في العناب، قال: فالتين والمشمس والتوت مثله».

(٣) الحبوب تذهب رطوبتها كلها غالباً، فتبس، أما التمر والزبيب فتذهب أكثر رطوبتهما، والتمر إذا طال مكثه معرضاً للهواء تذهب رطوبته كلها.

القطبية، أو لغير ذلك، فهو غير معتبر؛ لعدم مشابهتها لما ورد فيه النص .  
٦٥٢٠ - ولهذا؛ فإن ما يحصل في عصرنا هذا من ادخار بعض الأغذية، عن طريق آلات التبريد الحديثة، كالثلاجات، ونحوها، لا يوجب الزكاة في هذه المطاعم<sup>(١)</sup>.

٦٥٢١ - واشتراط الكيل في إيجاب الزكاة في الحبوب والثمار - وإن كان فيما يظهر لا يترتب عليه منع الزكاة في بعض الأقوات المدخرة - ليس له دليل قوي، وذكر التوسيق في حديث أبي موسى السابق، إنما هو لبيان النصاب<sup>(٢)</sup>، ولهذا لم ينظر إلى علة الوزن في الذهب والفضة مع ذكره عند بيان نصابهما، ولو قيل باعتباره لمنع ذلك الزكاة في الأوراق النقدية، وهذا لا يقول به أحد اليوم فيما نعلم.

٦٥٢٢ - لا تجب على الشخص زكاة الزكوي من الحبوب والثمار إلا إذا خرج من أرضه التي يملكها، فإن لم يخرج من أرضه، كأن يكون اشتراه من غيره بعد اشتداد الحب وبدو الصلاح في الثمر، فلا تجب عليه فيه الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الزكاة تجب على من كان مالكا له وقت اشتداد الحب وبدو الصلاح، كما سيأتي.

(١) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٧١): «الادخار الصناعي الذي يكون بوسائل الحفظ التي تضاف إلى الثمار بواسطة آلات التبريد لا يتحقق به شرط الادخار».

(٢) قال في الذخيرة (٣/٧٤): «الكيل وصف طردي فيلغى»، وقال في مواهب الجليل (٤/٣٤٦):

«والقول الثاني: أن العلة الاقتيات والادخار، وكونه متخذاً للعيش غالباً، وهذا القول للقاضيين أبي الحسن بن القصار وعبد الوهاب وعبر عنه صاحب التنبهات بالمقتات المدخر الذي هو أصل للمعاش غالباً ونسبه للبيغداديين، قال: وتأول أبو جعفر بن زرب المدونة عليه».

(٣) قال في العدة شرح العمدة (ص ١٤٥): «مسألة: (ولا زكاة فيما يكسبه من مباح الحب والتمر، ولا في اللقاط، ولا فيما يأخذه أجرة لحصاده) لأن هذه الأشياء =

٦٥٢٣ - إذا استأجر شخص أرضاً من شخص آخر؛ فإن الزكاة تجب على الذي زرع الأرض، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لأنه هو مالكة، والزكاة إنما تجب على المالك.

٦٥٢٤ - لا تجب الزكاة في الحشيش البري والزراعي بأنواعهما، ولا في الحب الذي ينبت بنفسه، ولا في الحطب، ولا في سعف النخل ولا في جريده، ولا في القصب، ولا في الريحان والياسمين ونحوهما؛ لما سبق ذكره في باب ما لا زكاة فيه.

٦٥٢٥ - لا تجب الزكاة في الحبوب التي تدخر لغير القوت، ولا في الخضروات، ولا في البقوليات، ولا في الفواكه؛ لما سبق ذكره في باب ما لا زكاة فيه.

٦٥٢٦ - لا تجب الزكاة فيما يكتسبه الإنسان من مباح الحب والثمر، فمن التقط حباً أو ثمرًا من تمر أو غيره من أرض غير مملوكة، وكذا ما التقطه اللقائط<sup>(٢)</sup>، مما تركه أصحاب الزروع فلا زكاة عليه فيه<sup>(٣)</sup>، أما ما يتركه صاحب الزرع متعمداً من ساقط كثير، فعلى هذا المالك فيه الزكاة،

= إنما تملك بحيازتها وأخذها، والزكاة إنما تجب في الحبوب والثمار إذا بدا صلاحها، وفي تلك الحال لم تكن ملكاً له فلا يتعلق به الوجوب ويصير كما لو وهب نصاباً بعد بدو صلاحه أو اشتراه أو ملكه بجهة من الجهات لم تجب زكاته اتفاقاً.

(١) بداية المجتهد (٥/١٣، ١٤).

(٢) قال في المطلع على ألفاظ المقنع (ص١٦٦): «قوله: (ما يكتسبه اللقائط):

الذي يلتقط الحبوب من الأرض».

(٣) قال في المقنع وشرحه الإنصاف (٦/٥٢٥): «(ولا فيما يجتنيه من المباح)؛

أي: لا تجب (كالبطم والرعبيل) وهو شعير الجبل (وبزر قطوناً ونحوه) كالعفص والأشنان، والسماق والكلأ، سواء أخذه من موات، أو نبت في أرضه وقلنا: لا يملكه إلا بأخذه فأخذه، وهذا المذهب اختاره ابن حامد، والمصنف، والشارح، والمجدد في شرحه، وقالوا: هذا الصحيح، وردوا غيره. وقدمه ابن رزين في شرحه، واختاره، وجزم به في الإفادات فيما يجتنيه من المباح، وقيل: تجب فيه».

ولو تركه للفقراء؛ لأنه جزء من زرعه، وكونه تبرع به أو تصدق به لا يمنع وجوب الزكاة عليه فيه.

٦٥٢٧ - إذا نبت في أرض الرجل ما يزرعه الآدمي، كمن سقط له بذر في أرضه، فنبت، وجبت فيه الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأنه مما تجب الزكاة فيه في الأصل، وهو مملوك له وقت بدو الصلاح فيه، فوجبت فيه الزكاة، كما لو بذره وسقاه.

٦٥٢٨ - لا تجب الزكاة فيما يأخذه الحصاد من الحب أجرة لحصاده<sup>(٢)</sup>، ولا زكاة فيما يأخذه من يجذ أو يقطف الثمار من ثمر أجرة لعمله<sup>(٣)</sup>.

٦٥٢٩ - لا زكاة فيما يوهب لشخص أو يشتريه أو نحو ذلك بعد بدو صلاح الثمر واشتداد الحب، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>، وزكاته إنما تجب على الواهب أو البائع.

ودليل هذه المسائل: أن هؤلاء غير مالكين للحب أو الثمر وقت وجوب الزكاة فيه، فزكاته واجبة على مالكة عند اشتداد الحب وبدو صلاح الثمر إن كان له مالك، كما سبق بيانه.

(١) قال في الإنصاف (٥٢٧/٦): «فائدة: لو نبت ما يزرعه الآدمي، كمن سقط له حب حنطة في أرضه، أو أرض مباحة وجب عليه زكاته؛ لأنه ملكه وقت الوجوب، وكذا إن قلنا: يملك ما ينبت في أرضه من المتقدم ذكره، قاله في الرعاية، وهو ظاهر كلام غيره».

(٢) قال في المقنع وشرحه الإنصاف (٥٢٥/٦): «(ولا تجب فيما يكتسبه اللقاط، أو يأخذه أجرة بحصاده) بلا نزاع، وكذا ما يملكه بعد صلاحه بشراء أو إرث أو غيره على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقال ابن أبي موسى: تجب للزكاة يوم الحصاد والجداد، فتجب الزكاة على المشتري لتعلق الوجوب به وهو في ملكه».

(٣) قال في الكافي في فقه الإمام أحمد (٣٩٨/١): «وما يلتقطه اللقاطون من السنبل لا زكاة فيه. نص عليه أحمد رحمته الله وقال: هو بمنزلة المباحات ليس فيه صدقة. وما يأخذه الإنسان أجرة لحصاده، أو يوهب له لا زكاة عليه فيه».

(٤) ينظر: كلام صاحب العدة السابق.

٦٥٣٠ - لا تجب الزكاة في ما ليس بحب ولا ثمر، سواء كان مكيلاً مدخراً أو لا<sup>(١)</sup>؛ لعدم الدليل على وجوبها فيها.

٦٥٣١ - من زرع في أرض موقوفة عليه أو على أشخاص معينين وجبت الزكاة عليه إذا توافرت شروط الزكاة في حق كل واحد منهم<sup>(٢)</sup>؛ لتوفر شروط الزكاة.

٦٥٣٢ - من زرع في أرض موقوفة على عموم المساكين، وكان ثمر الزرع لهم فلا زكاة في ثمره أو حبه<sup>(٣)</sup>؛ لأن مالكة غير معين.

٦٥٣٣ - من استأجر أرضاً موقوفة أو غير موقوفة، فزرعها، وجبت عليه الزكاة<sup>(٤)</sup>؛ لأن الثمرة له، وليست لمن وقفت عليه، أو كان مالكا لها<sup>(٥)</sup>.

(١) قال في المغني (٦/٣): «فصل: ولا تجب فيما ليس بحب ولا ثمر، سواء وجد فيه الكيل والادخار أو لم يوجد، فلا تجب في ورق مثل ورق السدر والخطمي والأشنان والصعتر والأس ونحوه؛ لأنه ليس بمنصوص عليه، ولا في معنى المنصوص، ومفهوم قوله ﷺ: «لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق». أن الزكاة لا تجب في غيرهما. قال ابن عقيل: في ثمر السدر، فورقه أولى؛ ولأن الزكاة لا تجب في الحب المباح، ففي الورق أولى. ولا زكاة في الأزهار، كالزعفران، والعصفر، والقطن؛ لأنه ليس بحب ولا ثمر، ولا هو بمكيل، فلم تجب فيه زكاة، كالخضراوات. قال أحمد: ليس في القطن شيء. وقال: ليس في الزعفران زكاة».

(٢) قال ابن قدامة في الكافي (٣٩٩/١): «ومن استأجر أرضاً، أو استعارها فالزكاة عليه فيما زرع؛ لأن الزرع ونفع الأرض له دون المالك. ومن زرع في أرض موقوفة عليه، فعليه العشر؛ لأن الزرع طلق غير موقوف. فإن كان الوقف للمساكين فلا عشر فيه؛ لأنه ليس لواحد معين إنما يملك المسكين ما يعطاه منه، فلم يلزمه عشره، كما لو أخذ عشر الزرع غيره».

(٣) ينظر: كلام ابن قدامة السابق.

(٤) قال في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٣٣١/٢): «قال أبو يوسف ومحمد: يجب العشر على المستأجر، وأما المستعير إذا زرع، فعليه العشر دون صاحب الأرض، في ظاهر رواية أصحابنا»، وقال في الإنصاف (٥٥٨/٦): «قوله: (ويجب العشر على المستأجر دون المالك) بلا خلاف أعلمه». وينظر: كلام ابن قدامة السابق.

(٥) قال القاضي عبد الوهاب في الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٣٩٧/١): =

٦٥٣٤ - إذا زارع شخص شخصاً في أرض، فإن كانا مسلمين أو أحدهما وجب على المسلم الذي بلغ نصيبه النصاب أن يزكي نصيبه<sup>(١)</sup>؛ لأنه مال زكوي.

٦٥٣٥ - إذا كانت الأرض خراجية؛ لأنها فتحت عنوة، فزرعها مسلم زرعاً بلغ نصاباً، وجب فيها الخراج والزكاة، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ لأن الخراج على رقبة الأرض، والزكاة على الخارج منها<sup>(٣)</sup>.

= «مسألة: إذا استأجر أرضاً فزرعها فالزكاة على المستأجر دون صاحب الأرض. خلافاً لأبي حنيفة في قوله: إن الزكاة على صاحب الأرض؛ لقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فخطب أرباب الزرع بأداء الزكاة؛ ولأنه عشر وجب على الزرع لأجله، فكان على صاحب الزرع، أصله لو كانت الأرض عارية؛ ولأنه حق يصرف في الأصناف المسمين في الصدقات، فكان المخاطب به المالك دون غيره كزكاة المال؛ ولأنه حر مسلم خرج له نصاب زرع تجب في جنسه الزكاة، فوجب أن يلزمه العشر فيه كما لو كانت الأرض ملكاً له».

(١) قال في الإنصاف (٥٦٣/٦): «تلزم الزكاة في المزارعة من حكم بأن الزرع له، وإن صحت فبلغ نصيب أحدهما نصاباً زكاه، وإلا فروايتا الخلط في غير السائمة على ما تقدم».

(٢) قال الإمام الطحاوي في أحكام القرآن (٣٥٦/١): «أما ما أخرجته الأرض الخراجية من ذلك فإنهم يختلفون فيه، فطائفة منهم تقول: لا صدقة فيه، وممن قال ذلك: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وطائفة منهم تقول: فيه الصدقة كما تكون فيه لو كان في الأرض الحرة، وممن قال ذلك: مالك، والشافعي»، وقال ابن مفلح في الفروع (١٠٩/٤): «كل أرض خراجية، نص عليه، فالخراج في رقبته، والعشر في غلتها (وم ش) للعموم؛ لأن سبب الخراج التمكين من النفع، لوجوبه، وإن لم يزرع، وسبب العشر الزرع، كأجرة المتجر مع زكاة التجارة؛ لأنهما، بسببين مختلفين لمستحقين، فاجتمعا»، وينظر: الإنصاف (٥٥٩/٦)، تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة (٦٧/٢).

(٣) قال في المغني (١٩٩/٤): «مسألة: قال: (وما كان عنوة أدي عنها الخراج، وزكي ما بقي إذا كان خمسة أوسق، وكان لمسلم)؛ يعني: ما فتح عنوة ووقف على المسلمين، وضرب عليهم خراج معلوم، فإنه يؤدي الخراج من غلته، وينظر في باقيها؛ =

٦٥٣٦ - لا يجوز احتساب الخراج عن الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأن الخراج كراء على رقبة الأرض والزكاة على غلتها.

٦٥٣٧ - لا زكاة في قدر الخراج من الزرع أو الثمر إذا كان الذي يدفع الخراج هو مالك الزرع أو الثمرة؛ لأن الخراج دين في ذمته، فوجب خصمه من الزكاة على تفصيل في ذلك سيأتي بيانه في باب زكاة المدين<sup>(٢)</sup>.

٦٥٣٨ - من نوى بالحبوب والثمار التي زرعتها: التجارة بها، كأن يريد بيع الشجر مع ثمرته، زكاه زكاة عروض التجارة<sup>(٣)</sup>، فيجب عليه عند تمام الحول أن يزكي الأصول وأن يزكي الثمرة<sup>(٤)</sup>؛ لأن نية المالك هي التي

= فإن كان نصاباً ففيه الزكاة إذا كان لمسلم، وإن لم يبلغ نصاباً، أو بلغ نصاباً ولم يكن لمسلم، فلا زكاة فيه؛ فإن الزكاة لا تجب على غير المسلمين. وكذلك الحكم في كل أرض خراجية. وهذا قول عمر بن عبد العزيز، والزهري، ويحيى الأنصاري، وربيعة، والأوزاعي، ومالك، والثوري، ومغيرة، والليث، والحسن بن صالح، وابن أبي ليلى، وابن المبارك، والشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد. وقال أصحاب الرأي: لا عشر في الأرض الخراجية، وينظر: الإنصاف (٥٦٦/٦، ٥٦٧).

(١) قال في التاج والإكليل لمختصر خليل (١١٩/٣): «قال مالك: من اكترى أرضاً خراجية فزرعها فزكاة ما أخرجت الأرض على المكتري ولا يضع الخراج الذي على الأرض زكاة ما خرج منها عن الزارع كانت الأرض له أو لغيره. ابن يونس: لأن الخراج كراء».

(٢) قال في الإنصاف (٥٥٩/٦، ٥٦٠): «لا زكاة في قدر الخراج إذا لم يكن له مال آخر يقابله. قال المجد في شرحه: على الصحيح من المذهب. قال في المستوعب: لأنه كدين آدمي، وكذا ذكر المصنف وغيره: أنه أصح الروايات، وأنه اختيار الخرقى؛ لأنه من مؤنة الأرض، فهو كنفقة زرعه».

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٩٠٦/٢، ٩٠٧):

«الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة: .. خامساً: اجتماع سبب آخر للزكاة مع عروض التجارة: إذا اجتمع مع عروض التجارة سبب آخر للزكاة كالسوائم أو الزروع تزكى زكاة عروض التجارة».

(٤) قال في المقنع والإنصاف (٦٩/٧): «قال القاضي: يزكي الجميع زكاة القيمة، وهذا المذهب، نص عليه».



تحدد نوع المال، كما في تحول المال من قنية إلى عروض والعكس، ولأن ذلك أحظ لمصارف الزكاة غالباً<sup>(١)</sup>.

٦٥٣٩ - من كان عنده أرض نوى التجارة بها، فزرع فيها زرعاً للقنية، وجب أن يزكي الزرع زكاة الحبوب، فيخرج عشره إن كان سقي بلا مؤنة، ونصف عشره إن كان سقي بمؤنة، سواء كان البذر مما أعد للقنية أو أعد للتجارة، ووجب أن تزكى الأرض زكاة عروض التجارة<sup>(٢)</sup>؛ لأن هذا هو مقتضى نيته.

### الفصل الثالث

#### نصاب الحبوب والثمار

٦٥٤٠ - نصاب الحبوب أو الثمار خمسة أوسق، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٣)</sup>؛ لقول رسول الله ﷺ: «ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق» رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.

(١) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٦٩/٧): «لأنه مال تجارة، فوجب فيه زكاة التجارة، كالسائمة».

(٢) قال في الإنصاف (٧٢/٧): «لو زرع بذراً للقنية في أرض التجارة، فوجب الزرع العشر، ووجب الأرض زكاة القيمة».

(٣) حكى في المحلى (٢٢٠/٥) الإجماع على ذلك، وقال ابن المنذر في الإشراف (٢٧/٣): «لا نعلم أحداً خالف هذا القول غير النعمان، فإنه أحدث قولاً خلاف السنة، وما عليه أصحابه، وأهل العلم من علماء الأمصار زعم أن الزكاة في كل ما أخرجته الأرض من قليل ذلك وكثيره إلا الوفاء، والغصب الفارسي، والحشيش، والشجر الذي ليس له ثمر مثل السمر وما أشبهه»، وقال ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٥٣١/٣): «هذا الذي رواه البخاري عليه أئمة الفتوى بالأمصار، وأن الخمسة الأوسق هو بيان المقدار المأخوذ منه العشر، أو نصف العشر، وشدَّ أبو حنيفة وزفر في ذلك، وقيل: أنهما خالفا الإجماع، فأوجبا العشر أو نصف العشر في قليل ما تخرجه الأرض وكثيره، وخالفه صاحبا في ذلك».

(٤) صحيح مسلم (٩٧٩) من حديث أبي سعيد. ورواه البخاري (١٤٥٩) من حديثه =

٦٥٤١ - والوسق ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ، وهذا مجمع عليه بين أهل العلم<sup>(١)</sup>.

٦٥٤٢ - وصاع النبي ﷺ يساوي أربعة أمداد إجماعاً، والمد ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومدّ يديه بهما<sup>(٢)</sup>، ولهذا سمي مُدّاً<sup>(٣)</sup>.

٦٥٤٣ - ويساوي الصاع النبوي بالرطل الموجود في صدر الإسلام، وهو الرطل البغدادي: ما يقرب من خمسة أرطال وثلث<sup>(٤)</sup>؛ لما ثبت عن الحسين بن الوليد، قال: قدم علينا أبو يوسف من الحج، فأتيناه، فقال:

= بلفظ: «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة»، ورواه هو (١٤٤٧)، ومسلم بلفظ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة».

(١) التمهيد (١٤٧/٢٠، ١٤٨)، المجموع (٤٤٧/٥)، الفتح (٣١١/٣)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٥٧/٢)، وذكره ابن قاسم في حاشية الروض (٣/٢٢١) نقلاً عن ابن المنذر وغيره، وقد ورد فيه أحاديث في كل منها ضعف تنظر في التلخيص (٧٤٢).

(٢) قال في القاموس المحيط، مادة: (صوع): «جربت ذلك فوجدته صحيحاً»، وروى الدارقطني (١٥١/٢) عن مالك أنه أنكر قول أبي حنيفة في تقدير الصاع، وفي سننه من لم أقف على ترجمته، وقال في التنقيح (١٤٨٦/٢): «إسناده مظلم».

(٣) قال في الاستذكار (١٣٢/٣): «الوسق ستون صاعاً بإجماع من العلماء بصاع النبي ﷺ والصاع أربعة أمداد بمده ﷺ، ومده زنة رطل وثلث وزيادة شيء لطيف بالرطل البغدادي وهو رطل الناس في آفاق الإسلام اليوم وعلى هذا جمهور العلماء، وإلى هذا رجح أبو يوسف حين ناظره مالك في المد وأتاه بمد أبناء المهاجرين والأنصار بما ذكره ورآه عن النبي ﷺ بالمدينة».

(٤) قاس الإمام أحمد صاعاً روي بإسناده عن أبي ذؤيب أنه صاع النبي ﷺ الذي يعرف بالمدينة فوجده خمسة أرطال وثلثا حنطة، كما في المغني (٢٨٧/٤، ٢٨٨)، وقال ابن حزم (٢٤٦/٥): «هذا أمر مشهور بالمدينة، منقول نقل الكافة..»، ونقل أبو عبيد في الأموال (ص٦٢٣، ٦٢٤) إجماع أهل الحجاز على هذا التقدير، قال أبو داود في سننه (٧٠/١) بعد روايته للحديث رقم (٩٥): «سمعت أحمد بن حنبل يقول: الصاع خمسة أرطال، وهو صاع ابن أبي ذئب، وهو صاع النبي ﷺ»، وينظر: شرح الطيبي (٢٦/٢)، الفروع (٤١٢/٢).

«إني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم همني، تفحصت عنه فقدمت المدينة فسألت عن الصاع، فقالوا: صاعنا هذا صاع رسول الله ﷺ، قلت لهم: ما حجتكم في ذلك؟ فقالوا: نأتيك بالحجة غداً، فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والأنصار، مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه، كل رجل منهم يخبر عن أبيه أو أهل بيته أن هذا صاع رسول الله ﷺ فنظرت فإذا هي سواء، قال: فعايرته فإذا هو خمسة أرطال وثلاث بنقصان معه يسير، فرأيت أمراً قوياً فقد تركت قول أبي حنيفة في الصاع، وأخذت بقول أهل المدينة» قال الحسين: فحججت من عامي ذلك فلقيت مالك بن أنس، فسألته عن الصاع، فقال: صاعنا هذا صاع رسول الله ﷺ، فقلت: كم رطلاً هو؟ قال: إن المكيال لا يرطل، هو هذا. قال الحسين: فلقيت عبد الله بن زيد بن أسلم، فقال: حدثني أبي عن جدي أن هذا صاع عمر رضي الله عنه <sup>(١)</sup>.

٦٥٤٤ - والصاع النبوي زنته بالرطل الدمشقي بالقمح المتوسط الذي ليس بالثقيل ولا بالخفيف رطل وأوقية وخمسة أسباع أوقية <sup>(٢)</sup>.

٦٥٤٥ - فالنصاب بالرطل الدمشقي ما يقارب ثلاثمائة واثنين وأربعين رطلاً وستة أسباع رطل.

٦٥٤٦ - والصاع النبوي يساوي وزناً بحسب الموازين المعاصرة بحسب تقدير بعض أهل العلم: كيلوين وأربعين جراماً بالبر وما يقاربه

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٧٧٩٥): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثني عبد الله بن سعد الحافظ، ثنا أحمد بن إبراهيم بن عبد الله، ثنا الحسين بن منصور، ثنا الحسين بن الوليد.. فذكره. وسنده صحيح، رجاله كلهم ثقات، قال في التلخيص في آخر زكاة الفطر (٨٧٣): «رواها البيهقي بإسناد جيد»، وقال في نيل الأوطار: زكاة الفطر (٢٥٦/٤): «أخرجها أيضاً البيهقي بإسناد جيد».

(٢) قال في المغني: زكاة الفطر (٢٨٩/٤): «وقدر الصاع بالرطل الدمشقي الذي هو ستمائة درهم: رطل وسبع، والسبع: أوقية وخمسة أسباع أوقية».

كالأرز والعدس<sup>(١)</sup>، وبعض أهل العلم يجعل وزنه ثلاثة كيلو جرام<sup>(٢)</sup>، وبعضهم يجعله وسطاً بين هذين التقديرين<sup>(٣)</sup>، والأحوط في هذا الموضع هو التقدير الأول؛ لأن الوزن يختلف في الحبوب اختلافاً كبيراً، والأصل الإخراج بالكيل لا بالوزن، فإذا أخرج بالوزن وجب الاحتياط؛ لوجود هذا الاختلاف<sup>(٤)</sup>.

(١) قال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٦/٧٦): «والصاع النبوي بالوزن يساوي كيلوين وأربعين جراماً من البر، فتأتي بإناء وتضع فيه هذا الذي وزنت، فإذا ملأه فهذا هو الصاع النبوي»، وينظر: مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (١٨/٢٧٤ - ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٨٩)، وقد ذكر أن الأرز (٢١٠٠) جرام، وينظر أيضاً: رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ١٠٢)، وقد توصل إلى أنه يزن ٢ كيلو و٣٥ جراماً، وهو مقارب لما توصل إليه شيخنا محمد بن عثيمين.

(٢) قدرته اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية كما في فتاويها (٩/٣٧١)، فتوى (١٢٥٧٢) بما يقارب ثلاثة كيلو جرام.

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السادسة لقضايا الزكاة المنعقدة بالإمارات العربية المتحدة عام (١٤١٦هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٩٩، ٩٠٠): «فتاوى وتوصيات الموضوع الثالث «زكاة الفطر»:

٢ - الواجب في صدقة الفطر: صاع من تمر أو شعير أو زبيب، أو صاع من بر «قمح» والصاع مكيال يتسع لما يزن بالأوزان الحالية كيلوين وربع تقريباً من القمح»، وفي فقه الزكاة (١/٣٧٢) أنه يساوي بحسب الوزن بالقمح (٢١٧٦) جراماً؛ وبحسب ما نقله الكردي في رسالة المقادير الشرعية، (ص ١٩٤) يساوي (٢١٦٠) جراماً تقريباً.

(٤) وقال العلامة الشنقيطي في أضواء البيان (٨/٢٩٢): «إذا كانت موازين العالم اليوم قد تحولت إلى موازين فرنسية، وهي بالكيلوجرام، والكيلو ألف جرام، فلزم بيان النسبة بالجرام، وهي: أن المكيلات تتفاوت ثقلاً وكثافة، فأخذت الصاع الذي عندي، وعابرتة أولاً على صاع آخر قديماً، فوجدت أمراً ملفتاً للنظر عند المقارنة، وهو أن الصاع الذي عندي يزيد عن الصاع الآخر قدر ملء الكف، فنظرت فإذا القدر الذي فوق فتحة الصاعين مختلفة؛ لأن أحد الصاعين فتحته أوسع. فكان الجزء المعلى فوق فتحته يشكل مثلثاً قاعدته أطول من قاعدة المثلث فوق الصاع الآخر، فعابرتهما مرة أخرى على حد الفتحة فقط بدون زيادة فكانا سواء. فعابرتهما بالماء حيث إن الماء لا يختلف وزنه غالباً ما دام صالحاً للشرب وليس مالحاً، وأنه لا يسمح بوجود قدر زائد فوق =

٦٥٤٧ - وعليه: يكون النصاب بالموازين المعاصرة: ستمائة واثني عشر كيلو جراماً من البر المتوسط تقريباً.

٦٥٤٨ - ونصاب الأرز الموجود في العصر الحاضر مقارب لنصاب البر المتوسط السابق؛ لتقاربهما في الوزن.

٦٥٤٩ - أما نصاب غير البر والأرز من الحبوب والثمار، كالشعير والتمر وغيرهما بالموازين المعاصرة فهو (٦١٢) كيلو جراماً، وهذا التقدير بالوزن فيه احتياط؛ لأنه معادل لهذه الأشياء بالبر والأرز، وهما أخف من بقية الحبوب والثمار فيما يظهر، ومن أراد التدقيق في ذلك يرجع إلى الكيل بالصاع النبوي<sup>(١)</sup>.

٦٥٥٠ - وهذا التقدير للنصاب بالأوسق وما يتفرع عنها إنما هو حال يبس الحب وجفاف الثمار، ولو كان أهلها يأكلونها رطبة، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ لأن الوارد في السنة - كما قال بعض أهل العلم - هو تقدير

= الحافة، فكان وزن الصاع بعد هذا التأكيد هو بالعدس المجروش ٢,٦٠٠ كيلوين وستمائة جرام. وبالماء ٣,١٠٠ ثلاثة كيلوات ومائة جرام. وأرجو أن يكون هذا العمل كافياً لبيان الوزن التقريبي للصاع النبوي في الزكاة».

(١) قال في الفروع (٧٧/٤، ٧٨): «والوسق والصاع كيلان لا صنجتان، نقلاً إلى الوزن ليحفظ وينقل، والمكيل يختلف في الوزن، فمنه الثقيل كالأرز والتمر، والمتوسط كالحنطة والعدس، والخفيف كالشعير والذرة، وأكثر التمر أخف من الحنطة على الوجه الذي يكال شرعاً؛ لأن ذلك على هيئته غير مكبوس، ونص أحمد وغيره من الأئمة على أن الصاع خمسة أرطال وثلث بالحنطة؛ أي: بالرزين من الحنطة؛ لأنه الذي يساوي العدس في وزنه، فتجب الزكاة في الخفيف إذا قارب هذا الوزن، وإن لم يبلغه؛ لأنه في الكيل كالرزين. ومن اتخذ مكيلاً يسع خمسة أرطال وثلثاً من جيد الحنطة، كما سبق، ثم كال به ما شاء، عرف ما بلغ حد الوجوب من غيره، نص أحمد على ذلك. وقاله القاضي وغيره»، وينظر: المبدع (٣٣٧/٢)، كشف القناع (٢٠٧/٢)، الإنصاف (٥١٣/٦، ٥١٤).

(٢) قال في المقنع وشرحه الإنصاف (٥٠٧/٦ - ٥٠٩): «قوله: (ويعتبر لوجوبها

شرطان:

النصاب حال اليبس، وليس حال كونها رطبة<sup>(١)</sup>، ولأن الإخراج للزكاة من الحبوب والثمار إنما يخرج بعد اليبس والتصفية، كما سيأتي، فكان العدل والمناسب أن يكون النصاب بتقديرها حال اليبس.

٦٥٥١ - ولا يحسب في هذه الأوسق الخمسة القشر الذي لا يدخر ويؤكل مع الحب، كقشر الأرز والعلس ونحوهما<sup>(٢)</sup>؛ لكثرة القشر فيهما، والقشر ليس مما تجب فيه الزكاة.

= أحدهما: أن تبلغ نصاباً بعد التصفية في الحبوب، والجفاف في الثمار). هذا الصحيح من المذهب.. وعنه أنه يعتبر نصاب ثمر النخل والكرم رطباً. اختاره أبو بكر الخلال، وأبو بكر عبد العزيز في خلافه، والقاضي، وأصحابه. قال الزركشي: هذه الرواية أنص عنه، وهي من المفردات»، وينظر أيضاً: الإنصاف (٦/٥٤١، ٥٤٢).

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥٧/٢٥): «وأما العنب الذي يصير زيبياً لكنه قطعه قبل أن يصير زيبياً فهنا يخرج زيبياً بلا ريب فإن النبي ﷺ كان يبعث سعاته فيخرسون النخل والكرم ويطلب أهله بمقدار الزكاة يابساً وإن كان أهل الثمار يأكلون كثيراً منها رطباً».

(٢) ينظر: كلام صاحب المجموع الآتي، وقال في المقنع وشرحه الإنصاف (٦/٥١٢): «قوله: (إلا الأرز والعلس - نوع من الحنطة يدخر في قشره - فإن نصاب كل واحد منهما مع قشره: عشرة أوسق)، مراد المصنف وغيره من الأصحاب ممن أطلق: أن نصاب كل واحد من الأرز والعلس: عشرة أوسق في قشره، إذا كان ببلد قد خبره أهله، وعرفوا أنه يخرج منه مصفى النصف، فأما ما يخرج دون النصف كغالب أرز حران أو يخرج فوق النصف، كجيد الأرز الشمالي: فإن نصابه يكون بقشره ما يكون قدر الخارج منه خمسة أوسق، فيرجع في ذلك إلى أهل الخبرة، قاله المجد في شرحه، وجزم به في الوجيز، والمنور، وغيرهما قال في الفروع: فنصابهما في قشرهما: عشرة أوسق، وإن صفياً فخمسة أوسق، ويختلف ذلك بخفة وثقل، وهو واضح، فلو شك في بلوغ النصاب خيّر بين أن يحتاط ويخرج عشره قبل قشره وبين قشره واعتباره بنفسه كمغشوش النقدين على ما يأتي، وقيل: يرجع في نصاب الأرز إلى أهل الخبرة، ذكره في الفروع وغيره»، وقال في الإنصاف (٥١٣/٦) أيضاً: «لو صفى الأرز والعلس فنصاب كل منهما خمسة أوسق بلا نزاع».

٦٥٥٢ - أما القشر الذي يدخر مع الحب ويؤكل معه، كقشر الذرة وقشر الشعير، فيحسب في الأوسق<sup>(١)</sup>؛ لأنه مأكول، فيأخذ حكم المأكول، ولأنه تابع للحبوب فيزكى معها.

٦٥٥٣ - لا يضر النقص اليسير جداً في النصاب<sup>(٢)</sup>؛ لأنه مما تختلف فيه الأنظار غالباً، وهو أيضاً مما تختلف فيه الموازين والمكاييل، أما النقص الكبير فهو مؤثر؛ لأنه يجعل هذا الحب أو الثمر لم يبلغ النصاب حقيقة.

٦٥٥٤ - لا يضم صنف من الثمار إلى غيره في تكميل النصاب، فلا يضم التمر إلى الزبيب ونحو ذلك، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لأنهما جنسان مختلفان، فلم يضم أحدهما إلى الآخر، كبهيمة الأنعام.

٦٥٥٥ - لا يضم صنف من الحبوب إلى غيره في تكميل النصاب، فلا يضم البر إلى الشعير ونحو ذلك، وهذا قول الجمهور<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يجوز بيع

(١) قال في المجموع (٥/٥٠٢): «قشورها ثلاثة أضرب:

(أحدها): قشر لا يدخر الحب فيه ولا يأكل معه فلا يدخل في النصاب.

(والثاني): قشر يدخر الحب فيه ويؤكل معه كالذرة فيدخل القشر في الحساب فإنه طعام وإن كان قد يزال كما تقشر الحنطة وفي دخول القشرة السفلى من الباقلا وجهان حكاهما الرافعي، قال: قال صاحب العدة: المذهب لا يدخل وهذا غريب.

(الثالث): يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه فلا يدخل في حساب النصاب ولكن يوجد الواجب فيه كالأرز والعلس».

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة (٦/٥١١، ٥١٢)، وينظر: ما يأتي في نصاب التقدين مما يتعلق بهذه المسألة.

(٣) حكي ابن المنذر في الإجماع (ص٤٧)، والخطابي في معالم السنن (٢/١٧٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٠/١٥٠)، تفسير القرطبي للآية (١٤١) من الأنعام (٦٦/٩) الاتفاق على عدم ضم التمر إلى الزبيب، وذكر في المغني (٤/٢٠٤) أنه لا خلاف في غير الحبوب والأثمان أنه لا يضم بعضها إلى بعض، وحكى في تفسير القرطبي أنه لا يضم البر إلى التمر ولا البر إلى الزبيب.

(٤) فهذا هو قول الحنفية والشافعية، وهو المشهور عند الحنابلة، وعند المالكية =

بعضها ببعض متفاضلاً، فدل ذلك على الفرق بينها، وأنها أجناس مختلفة.

٦٥٥٦ - إذا كانت الحبوب أو الثمار جنساً واحداً مختلف الأنواع؛ كالتمور، فيجب أن تضم أنواعه - كأنواع التمر: البرحي والسكري وغيرهما، وكأنواع البر - إلى بعضها في تكميل النصاب، وهذا مجمع عليه بين أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأنها صنف واحد، فتضم إلى بعضها كأنواع الإبل وأنواع البقر وأنواع الغنم.

٦٥٥٧ - تضم ثمرة الموسم الواحد إذا كانت من جنس واحد، ولو كان بين نضجها شهرين أو ثلاثة، وهذا لا خلاف فيه<sup>(٢)</sup>؛ لأن الله تعالى أجرى العادة أن ثمار العام الواحد يتأخر بعضها عن بعض<sup>(٣)</sup>.

= وبعض الحنابلة يضم كل جنس منها إلى الجنس الآخر. ينظر: تفسير القرطبي للآية (١٤١) من الأنعام (٦٦/٩)، المغني (٤/٢٠٤، ٢٠٥)، الشرح الكبير مع الإنصاف (٦/٥١٩ - ٥٢١)، المجموع (٥/٤٤٨)، وقال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٣/٢٥): «ويضم القمح والشعير والسلت في الزكاة، وتضم القطافي بعضها إلى بعض، ويضم زرع العام بعضه إلى بعض، ولو كان بعضه صيفياً وبعضه شتوياً»، والقطافي: هي الحمص والبقلاء والعدس ونحو ذلك كما في المرجع السابق (٢٥/٢٥).

(١) ينظر: مراتب الإجماع (ص٤٢)، المغني (٤/٢٠٤، ٢٠٥)، الشرح الكبير لابن قدامة (٦/٥٢١)، العدة (ص١٧٧).

(٢) قال في النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/١٧٤): «قال: (ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض وإن اختلف إدراكه) كخنخيل أو كروم يتأخر بعضها عن بعض لاختلاف الأنواع أو البلاد حرارة وبرودة؛ لأن الله تعالى أجرى العادة أن إدراك الثمار لا يكون في حال واحدة، فلو اعتبرنا التساوي في الإدراك.. لما وجبت زكاة أصلاً. قال ابن الصباغ: وقد أجمع المسلمون على ضم ما يدرك إلى ما تأخر، فثبت أن الاعتبار بثمره العام الواحد»، وينظر: الذخيرة للقرافي (٣/٨١).

(٣) قال في المنتقى شرح الموطأ (٢/١٦٣): «(فرع): وإنما يجمع من ذلك على رب المال ما كان في إبان واحد ووقت واحد فيضم بكره إلى مؤخره فإذا كانت له أرضون كثيرة وزرع بعضها في أول الشتاء وبعضها في آخره وذلك كله من الزراعة التي يضاف إلى الشتاء جمع ذلك كله في الزكاة، وكذلك حكم الصيف».



٦٥٥٨ - إذا كان الرجل يزرع زرعين مختلفين في فصول مختلفة في عام واحد، كأن يكون أحدهما في الصيف والثاني في الشتاء، ونحو ذلك، فلا يضم أحدهما إلى الآخر<sup>(١)</sup>؛ لأن كل واحد منهما مبين للآخر في وقته، فلم يضم إليه، كثمره عامين<sup>(٢)</sup>.

٦٥٥٩ - لا تضم ثمرة عام إلى ثمرة عام آخر، ولو أطلع الشجر وثمر العام الماضي لا يزال لم يؤخذ من شجره، وهذا لا خلاف فيه<sup>(٣)</sup>؛ لأن ثمرة كل عام مستقلة عن غيرها، فلا تضم إليها؛ كالجنسين.

(١) قال في الإنصاف (٥١٨/٦): «وحكي عن ابن حامد: لا يضم صيفي إلى شتوي إذا زرع مرتين في عام، وقال القاضي في المجرد: والنخل التهامي يتقدم لشدة الحر، فلو طلع وجد، ثم طلع النجدي ثم لم يجد حتى طلع التهامي: ضم النجدي إلى التهامي الأول، لا إلى الثاني؛ لأن عادة النخل يحمل كل عام مرة، فيكون التهامي الثاني ثمرة عام ثان، قال: وليس المراد بالعام هنا اثني عشر شهراً، بل وقت استغلال المغل عن العام عرفاً، وأكثره عادة نحو ستة أشهر بقدر فصلين، ولهذا أجمعنا أن من استغل حنطة أو رطباً آخر تموز من عام ثم عاد فاستغل مثله في العام المقبل أول تموز، أو حزيران: لم يضم، مع أن بينهما دون اثني عشر شهراً. انتهى ومعناه كلام ابن تميم».

(٢) قال في المنتقى شرح الموطأ (١٦٣/٢): «فإن كان من البلاد التي يزرع فيها صنف واحد في الشتاء والصيف فزرع في الصيف صنفاً فحصد منه أقل من نصاب وزرع من ذلك الصنف في الشتاء فحصد منه أقل من نصاب إلا أنه إذا أضيف إلى ما حصده في الصيف كان نصاباً، قال القاضي أبو الوليد رحمته الله: فالظاهر عندي أنه لا يجمع ذلك عليه لاختلاف الأوقات؛ لأن هذه زراعتان لا تضاف إحداها إلى الأخرى في الوقت والعمل فلا يضاف إليها في الزكاة كما لو كانت في عامين مختلفين»، وقال في النجم الوهاج في شرح المنهاج (١٧٥/٣) عند ذكره للأقوال في المسألة:

«والعاشر: لا أثر لاختلاف الزرع ولا للحصاد، بل العبرة بسنة الزرع وهو: ستة أشهر إلى ثمانية؛ فإن الزرع لا يبقى زيادة على ذلك».

(٣) قال في النجم الوهاج في شرح المنهاج (١٧٤/٣): «قال: (ولا يضم ثمر عام وزرعه إلى آخر) بالإجماع، سواء أطلعت ثمرة العام الثاني قبل جداد الأول أو بعده»، وقال في فتح العزيز (٦٥/٣): «لا خلاف في أن ثمرة العام الثاني لا تضم إلى ثمرة =

- ٦٥٦٠ - إذا كان عند الإنسان شجر يثمر في العام مرتين لم يجب ضم ثمرة إلى ثمرة أخرى<sup>(١)</sup>؛ لأن كل ثمرة كالعام المستقل<sup>(٢)</sup>.
- ٦٥٦١ - يضم ما يجف إلى ما لا يجف إذا كانا من جنس واحد<sup>(٣)</sup>؛ لأن الجفاف وعدمه لا يخرج النوع عن جنسه.
- ٦٥٦٢ - يضم البسر إلى التمر وإلى البلح إذا كانت من ثمرة عام واحد<sup>(٤)</sup>؛ لأنها جنس واحد.
- ٦٥٦٣ - إذا كان عند الرجل نخل أو عنب يحمل في السنة مرتين،

= العام الأول في تكميل النصاب، وإن فرض إطلاع ثمرة العام الثاني قبل جُذاذ ثمرة العام الأول.

(١) قال في فتح العزيز (٣/٦٥): «لو كانت له نخيل تثمر في العام الواحد مرتين فلا يضم الحمل الثاني إلى الأول؛ لأن كل حمل كثمرة عام، وفي هذه المسألة كلامان:

أحدهما: قال الأصحاب: هذا لا يكاد يقع: لأن النخل والكرم اللذين يختصان بإيجاب الزكاة في ثمارهما لا يحملان حملين وإنما يفرض ذلك في التين، وما لا زكاة فيه، وإنما ذكر الشافعي رحمته الله المسألة بياناً للحكم بتقدير التصور.

والثاني: أن القاضي ابن كج فصل فقال: إن أطلعت النخل للحمل الثاني بعد جُذاذ الأول فلا ضم وإن أطلعت قبل جُذاذه وبعد بدو الصلاح فيه خلاف كما سنذكره في حمل نخلتين، وهذا لا يخالف إطلاق الجمهور عدم الضم، فإن السابق إلى الفهم من الحمل الثاني هو الحادث بعد جُذاذ الأول، والله أعلم.

(٢) قال في الإنصاف (٦/٥١٨): «وقال القاضي: لا يضم؛ لندرته مع تنافي أصله، فهو كثمرة عام آخر»، وقال في الشرح الممتع (٦/٧٣): «وقول صاحب الروض: «وتضم ثمرة العام الواحد... ولو مما يحمل في السنة حملين» هذا فيه نظر؛ فما يحمل في السنة مرتين يعتبر كل حمل على انفراد؛ لأن هذا من شجرة واحدة».

(٣) قال في المجموع (٥/٤٥٩): «قال أصحابنا: ويضم ما لا يجف إلى ما يجف في إكمال النصاب بلا خلاف لأنه كله جنس واحد».

(٤) قال في المجموع (٥/٤٦١): «قال الدارمي والماوردي والبندنجي وغيرهم: إذا كان على النخلة بلح وبسر ورطب ضم بعضه إلى بعض بلا خلاف لأنه حمل واحد والله تعالى أعلم».

وعنده نخل أو عنب لا يحمل في السنة إلا مرة، فإنه يضم في معرفة النصاب إلى ما يوافقه في وقته، فإن أشكل ضم إلى أقربهما إليه في الوقت<sup>(١)</sup>؛ لأن الثمرة تضم إلى ما كانت في وقتها، ولا تضم إلى ما كانت في فصل آخر، كما سبق.

٦٥٦٤ - إذا كان عند الرجل زرعان في مكانين متباعدين زرعهما في موسم واحد وجب ضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب<sup>(٢)</sup>؛ لأنهما مالان لمالك واحد، فوجب ضمهما، كضم أحد النوعين إلى الآخر، والتباعد بينهما فرق غير مؤثر في باب الزكاة؛ لعدم الدليل على التفريق به.

٦٥٦٥ - من كان له حائطان أو أرضان إحداهما تسقى بلا مؤنة والثانية بمؤنة، وجب أن يخرج مما يسقى بمؤنة نصف العشر، وأن يخرج مما يسقى بلا مؤنة العشر<sup>(٣)</sup>؛ عملاً بحديث ابن عمر السابق.

## الفصل الرابع

### مقدار زكاة الحبوب والثمار

٦٥٦٦ - ما سُقي بغير مؤونة يجب فيه العُشْرُ، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>،

(١) قال في المجموع (٤٦١/٥): «قالوا: ولو كان بعض نخله أو عنبه يحمل حملين وبعضها حملاً فإن ذات الحمل يضم إلى ما يوافقه في الزمان من الحملين قال البندنجي: فإن أشكلا فلم يعلم مع أيهما كان ضم إلى أقرب الحملين إليه».

(٢) الكافي في فقه أهل المدينة (٣١٩/١)، الحاوي الكبير (٢١٦/٣).

(٣) البيان (٢٣٧/٣)، المجموع (٤٦٤/٥)، الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤٠٠)، المبدع (٣٤١/٢).

(٤) المجموع (٤٦١/٦) نقلاً عن الشافعي وعن البيهقي، مراتب الإجماع (ص٤١)، التمهيد (١٦٦/٢٤)، بداية المجتهد (٦٣/٥)، إكمال المعلم (٤٦٧/٣)، شرح ابن بطال (٥٢٩/٣)، الشرح الكبير لابن قدامة (٥٢٧/٦)، شرح مسلم للنووي (٥٤/٧)، بدائع الصنائع (٥٤/٢)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/٢٥)، المبدع (٢/٤٣٦)، رحمة الأمة (ص٧٧)، حاشية الروض المربع لابن قاسم (٢٢٧/٣).

وذلك كالزراع أو النخيل التي تسقى بالمطر أو السيوح - وهي الماء الجاري الذي يسيح على وجه الأرض - وكالذي يشرب بعروقه؛ لما روى البخاري عن ابن عمر مرفوعاً: «فيما سقت السماء أو كان عثرياً: العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر»<sup>(١)</sup>.

٦٥٦٧ - ما سقى بكلفة؛ كالذي يسقى بالدوالي، وهي الدواليب التي تديرها البقر<sup>(٢)</sup>، وكالذي يسقى بالنواضح، وهي الحيوانات التي يستخرج بها الماء من الآبار، أو الأنهار، يجب فيه نصف العشر، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لحديث ابن عمر السابق.

٦٥٦٨ - ومثل السواني والدوالي: ما يسقى بالمكائن، و«الدينمو»، والغطاس، وغيرها من الآلات الحديثة<sup>(٤)</sup>؛ لأن في السقي بها كلفة.

٦٥٦٩ - ومثلها كذلك: النخل الذي يغرسه الناس في منازلهم، ويسقونه من ماء المنزل<sup>(٥)</sup>؛ لأن صاحب المنزل يدفع قيمة لهذا الماء.

٦٥٧٠ - ومما يسقى بمؤونة وكلفة: ما يسقى من مياه العيون أو الأنهار، ولكنه يحتاج لإيصاله إلى الأرض إلى آلة، كأن يستخرج من النهر بنواضح، عند سقي الزرع أو غيره<sup>(٦)</sup>.

(١) صحيح البخاري (١٤٨٣).

(٢) المطلاع (ص ١٣١، ١٣٢)، المجموع (٤٦٢/٦).

(٣) تنظر مراجع الإجماع المذكور في مسألة وجوب العشر فيما يسقى بلا مشقة، السابقة.

(٤) فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٢٢٤، ٢٣٤)، فتوى (٩٦٢، ١٣٥٠٢)، فتاوى

أركان الإسلام (ص ٢٢٨)، مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (١٨/٢٤٣)، رسالة «نوازل الزكاة» (ص ١٠٧، ١٠٨).

(٥) فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٢٢٤)، فتوى (١٣٥٠٢)، مجموع فتاوى شيخنا

محمد بن عثيمين (١٨/٥٧ - ٦٠).

(٦) قال في فتح العزيز (٣/٧١): «وأما القنوات وفي معناها السواقي المحفورة من النهر العظيم إلى حيث يسوق الماء إليه، فالذي ذكره في الكتاب أن السقي منها =

٦٥٧١ - ما يشرب نصف العام بمؤنة ونصفه بلا مؤنة يجب فيه ثلاثة أرباع العشر، وهذا لا يعرف فيه خلاف<sup>(١)</sup>؛ لأنه تجب الزكاة بقدر الكلفة.

٦٥٧٢ - وإن سُقي بأحدهما أكثر من الآخر وجب بحسب نسبة السقي بكل منهما نفعاً ونموّاً؛ عملاً بحديث ابن عمر السابق<sup>(٢)</sup>، وقياساً على وجوب ثلاثة أرباع العشر حال كونه يشرب نصف العام بمؤنة ونصفه بلا مؤنة<sup>(٣)</sup>، كما سبق قريباً، أما القول بأنه يعمل بأكثرهما نفعاً<sup>(٤)</sup>، ففيه نظر؛ لمخالفته ظاهر هذا الحديث، ولمخالفته القياس.

= كالسقي بماء السماء، وهذا هو الذي أورده طوائف الأصحاب من العراقيين وغيرهم، وعلموا بأن مؤنة القنوات إنما تتحمل لإصلاح الضيعة، والأنهار تشق لإحياء الأرض فإذا تهيأت وصل الماء إلى الزرع بطبعه مرة بعد أخرى بخلاف السقي بالنواضح ونحوها، فإن المؤنة ثم تتحمل لنفس الزرع. وادعى إمام الحرمين اتفاق الأئمة على هذا، وينظر: الإنصاف (٥٢٨/٦).

(١) قال في الشرح الكبير (٥٣٠/٦)، وفي المبدع (٣٤٧/٢): «بغير خلاف نعلمه»، وقال في السيل الجرار (٤٤/٢): «وهو قول أهل العلم»، وينظر: البيان (٢٣٦/٣).

(٢) قال في أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣٧١/١): «فرع: إذا سقي الزرع الواحد بماء السماء والدواليب) مثلاً (وجب) إخراج الزكاة (بالقسط) لظاهر الأخبار السابقة وعملاً بواجبهما (فإن كان النصف)؛ أي: نصف السقي (بهذا والنصف بهذا وجب ثلاثة أرباع العشر) أو ثلثاه بماء السماء وثلثه بالدولاب وجب خمسة أسداس العشر وفي عكسه ثلثا العشر (والمعتبر) في التقسيط (نفع السقيات) باعتبار المدة (ولو كان) السقي (الثاني)؛ أي: الآخر (أكثر عدداً) لأنه المقصود بالسقي ورب سقية أنفع من سقيات، ويعبر عن هذا بعيش الزرع ونمائه».

(٣) قال في البيان (٢٣٦/٣): «وإن سقي بأحدهما أكثر ففيه قولان:

أحدهما: يعتبر قدرهما. قال الشيخ أبو حامد: وهو القياس؛ لأنه لو سقي بهما نصفين لقسطت الزكاة عليهما، فكذلك إذا تفاضلا.

والثاني: يعتبر الغالب».

(٤) كما هو مذهب الحنابلة، كما في الإنصاف (٥٣١/٦)، والروض المربع مطبوع مع حاشيته لابن قاسم (٢٢٧/٣)، وهو قول عند الشافعية، كما سبق.

٦٥٧٣ - فإن جهل أكثرهما نفعاً ونموّاً وجب ثلاثة أرباع العشر؛ لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر<sup>(١)</sup>.

٦٥٧٤ - من كان له حائطان أو أرضان إحداهما تسقى بلا مؤنة والثانية بمؤنة، وجب في كل حائط أو أرض بحسب مؤنتها<sup>(٢)</sup>؛ عملاً بحديث ابن عمر السابق.

٦٥٧٥ - ما يحتاج لإيصال الماء إليه من العين أو النهر إلى حفر قنوات أو سواقي ثم يصل إليه الماء بعد ذلك، ولا يعمل فيه مالك الأرض وقت السقي سوى تعديل الماء في السواقي، فهذا فيه العشر؛ لأن كلفته هي في أول بداية سقي الزرع أو الشجر فقط، فهي كمشقة البذر وإصلاح الأرض قبل البذر، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

٦٥٧٦ - ويُسْتثنى من هذا: ما إذا كانت هذه السواقي والجداول تحتاج إلى إصلاح فيه كلفة عند كل سقي للأرض، أو في مرات كثيرة متكررة وقت سقي الزرع أو الشجر، فإن ما يسقى به هذا الماء يجب فيه نصف العشر<sup>(٤)</sup>؛ لوجود هذه الكلفة.

(١) قال في البيان (٢٣٧/٣): «وإن سقي بهما وجهل قدر كل واحد منهما: قال أبو العباس: جعلنا نصفين، ووجب فيه ثلاثة أرباع العشر؛ لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر»، والمذهب عند الحنابلة يجب العشر كاملاً كما في الإقناع وشرحه الكشاف (٤/٤٠٩)، والإنصاف (٦/٥٣١)، قالوا: «لأن الأصل وجوبه كاملاً»، وفي ذلك نظر؛ لأن الأصل براءة الذمة، ولو قيل بناء على هذا الأصل إنه لا يجب إلا العشر لكان له وجه.

(٢) البيان (٢٣٧/٣).

(٣) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٤/٤٠٦، ٤٠٧): «(ولا يؤثر مؤنة (حفر الأنهار) وحفر (السواقي) في نقص الزكاة لأنه من جملة إحياء الأرض ولأنه لا يتكرر كل عام. (و) لا تؤثر أيضاً مؤنة (تنقيتها)؛ أي: الأنهار والسواقي (و) لا مؤنة (سقي)؛ أي: من يسقي بماء الأنهار والسواقي (في نقص الزكاة، لقلة المؤنة وكذا من يحول الماء في السواقي لأنه كحراث الأرض) ولأنه لا بد منه حتى في السقي بكلفة».

(٤) قال في فتح العزيز (٧١/٣) بعد كلامه السابق: «لكن أبا عاصم العبادي ذكر =

٦٥٧٧ - أما أجرة الساقي، والعمل في تنظيف السواقي من عشب ونحوه، فهذا لا ينقص الزكاة، بل يجب العشر كاملاً مع وجود هذه الأشياء إذا كان يسقى بلا كلفة أخرى<sup>(١)</sup>؛ لأن هذه الأعمال يسيرة، ولأنها في حكم حرث الأرض وبذرها.

٦٥٧٨ - من كان له أرض تسقى بدواليب يحركها الماء، يجب في زرعه وثماره التي تسقى بذلك العشر<sup>(٢)</sup>؛ لعدم وجود مؤنة وكلفة حال السقي.

٦٥٧٩ - من يشتري الماء، ثم يسقي به الزروع أو الأشجار، يجب فيه نصف العشر<sup>(٣)</sup>؛ لأن سقيه بمؤنة.

٦٥٨٠ - ولهذا؛ فإن الذين يسقون أراضيهم في هذا العصر بصهاريج الماء التي تحمل على السيارات الكبيرة لا يجب عليهم سوى ربع العشر؛ لوجود هذه المؤنة.

= في الطبقات أن أبا سهل الصعلوكي أفتى بأن المسقي من ماء القناة فيه نصف العشر، لكثرة المؤنة، وفصل صاحب التهذيب فقال: إن كانت القناة أو العين كثيرة المؤنة بأن كانت لا تزال تنهار وتحتاج إلى استحداث حفر فالمسقى بها كالمسقى بالسواقي، وإن لم يكن لها مؤنة أكثر من مؤنة الحفر الأول وكسحها، في بعض الأوقات، ففي السقي بها العشر والمشهور الأول»، وينظر: روضة الطالبين (٢/٢٤٤).

(١) قال في كشاف القناع (٤/٤٠٧): «(و) لا تؤثر أيضاً مؤنة (تنقيتها)؛ أي: الأنهار والسواقي (و) لا مؤنة (سقي)؛ أي: من يسقي بماء الأنهار والسواقي (في نقص الزكاة، لقلّة المؤنة وكذا من يحول الماء في السواقي لأنه كحرث الأرض) ولأنه لا بد منه حتى في السقي بكلفة.

(٢) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٤/٤٠٨): «(وقال الشيخ: وما يديره الماء من النواعير ونحوها مما يصنع من العام إلى العام، أو يصنع (في أثناء العام ولا يحتاج إلى دولا ب تديره الدواب: يجب فيه العشر لأن مؤنته خفيفة فهي كحرث الأرض وإصلاح طرق الماء) فلا يؤثر في نقص الزكاة»، وينظر: الاختيارات للبعلي (ص ١٠١).

(٣) قال في الإنصاف (٦/٥٢٩، ٥٣٠): «لو اشترى ماء بركة أو حفيرة، وسقي به سيحاً، وجب عليه العشر في ظاهر كلام الأصحاب، قاله المجدد، وقال: ويحتمل وجوب نصف العشر؛ لأنه سقي بمؤنة، وأطلق ابن تميم فيه وجهين».

- ٦٥٨١ - وكذلك إذا رشت مزارع الحبوب بالمياه عن طريق الرش بالطائرة، كما يحصل في بعض بلدان أفريقيا في هذا العصر عند قلة الأمطار، لم يجب سوى نصف العشر؛ لوجود مؤنة في هذا السقي.
- ٦٥٨٢ - من أعانه غيره ببذل الماء الذي يستخرج بكلفة، فبذله له بغير ثمن، وجب نصف العشر؛ لوجود المنة في بذل هذا الماء<sup>(١)</sup>، وهذا فيما فيه منة، أما إذا بذل له الماء بغير منة، كما لو بذله له ولده، وكالماء الذي تبذله الدولة مجاناً أو بسعر زهيد جداً، فهذا فيه العشر كاملاً.
- ٦٥٨٣ - من غصب ماء يستخرجه غيره بمؤنة، فسقى به وجب عليه نصف العشر؛ لأنه يجب عليه ضمان هذا الماء الذي غصبه<sup>(٢)</sup>.
- ٦٥٨٤ - من جمع ماء عين صغيرة أو ماء سيل، ثم سقى به، وجب العشر كاملاً<sup>(٣)</sup>؛ لعدم المؤنة الكبيرة في السقي.
- ٦٥٨٥ - من كان يسقي من عين صغيرة، وكان الماء ينضب منها، وتحتاج إلى حفر متوال طيلة أيام السقي، وجب نصف العشر<sup>(٤)</sup>؛ لوجود الكلفة.

- (١) قال في الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (٢٢٣/١): «(و) يجب فيها (إن) سقيت بدولاب) بضم أوله وفتح هـ وهو ما يديره الحيوان أو دالية وهي البكرة أو ناعورة وهي ما يديره الماء بنفسه (أو بنضح) من نحو نهر بحيوان ويسمى الذكر ناضحاً والأنثى ناضحة أو بماء اشتراه أو وهب له لعظم المنة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نصف العشر)».
- (٢) قال في أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣٧١/١): «(وكذا) يجب عليه نصف العشر (إن اشترى الماء أو غصبه) لأنه مضمون فيهما (أو اتبهه) لعظم المنة فيه وكما لو علقت ماشيته بعلف موهوب». وينظر: كلام الشرييني السابق.
- (٣) قال في الإنصاف (٥٣٠/٦): «لو جمع الماء وسقى به وجب العشر، ويتوجه تخريج منه في الصورتين، وإطلاق غير واحد يقتضيه، كعمل العين، ذكره غير واحد».
- (٤) قال في الفروع (٨٨/٤): «ذكر ابن تميم وغيره: إن كانت العين أو القناة يكثر نضوب مائها، ويحتاج إلى حفر متوال، فذلك مؤنة»، وقال في الإنصاف (٥٣٠/٦) بعد ذكره كلام صاحب الفروع السابق نقلاً عنه: «فيجب نصف العشر فقط».



٦٥٨٦ - القول قول المالك في قدر ما سقي بمؤنة أو بدونها<sup>(١)</sup>؛ لأن الأصل عدم وجوب الزكاة.

٦٥٨٧ - يجب فيما زاد على النصاب بحسابه، وهذا مجمع عليه؛ لما سبق ذكره في باب شروط الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لما روى البخاري عن ابن عمر مرفوعاً: «فيما سقت السماء أو كان عثرياً: العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر»<sup>(٣)</sup>.

### الفصل الخامس

#### وقت وجوب زكاة الحبوب والثمار وإخراجها

٦٥٨٨ - إذا بدا الصلاح في الثمار واشتد الحب، وجبت الزكاة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه في هذا الوقت يقصد للأكل واللاقتيات<sup>(٥)</sup>، فأشبهه اليابس، ولأن هذا هو الوقت الذي يؤمن على الثمرة من العاهة غالباً، ولهذا جاز بيعها في هذا الوقت<sup>(٦)</sup>، وقد روى البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه

(١) قال في المجموع (٥/٤٦٤): «قال أصحابنا: قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في المختصر ولو اختلف المالك والساعي في أنه بماذا سقي فالقول قول المالك فيما يمكن لأن الأصل عدم وجوب الزكاة؛ فإن اتهمه الساعي حلفه وهذه اليمين مستحبة بالاتفاق، صرح به الدارمي والبندنجي والماوردي وغيرهم لأنه لا يخالف الظاهر»، وينظر: أسنى المطالب (١/٣٧١)، الإنصاف (٦/٥٣١، ٥٣٢).

(٢) عند الكلام على الشرط الأول.

(٣) صحيح البخاري (١٤٨٣).

(٤) قال في المبدع (٢/٣٤٢): «لأنه يقصد للأكل واللاقتيات كاليابس؛ ولأنه وقت خرص الثمرة لحفظ الزكاة ومعرفة قدرها».

(٥) قال في فتح العزيز (٣/٧٦): «لأنها حينئذ تصير طعاماً كما أن حمل النخل والكرم عند بدو الصلاح يصير ثمرة كاملة، وهو قبل ذلك بلح وحصرم».

(٦) قال في الإنصاف (٦/٥٣٣): «فائدة: قال في الفروع: ظاهر كلامهم أو صريح بعضهم أن صلاح الثمرة هنا حكمه حكم صلاح الثمرة المذكورة في باب: بيع الأصول والثمار».

نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وعن النخل حتى يزهو»، قيل: وما يزهو؟ قال: «بحمار أو يصفار»<sup>(١)</sup>.

٦٥٨٩ - لو قطع المالك الثمر أو حصد الزرع أو بعضه قبل بدو الصلاح فيه من غير فرار من الزكاة، لم تجب الزكاة فيما قطعه، ولم تجب فيما بقي إذا لم يبلغ نصاباً<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزكاة لا تجب إلا بعد بدو الصلاح وبعد بلوغ النصاب، كما سبق<sup>(٣)</sup>.

٦٥٩٠ - إذا باع المالك الثمر أو الحبوب قبل بدو الصلاح فيها بشرط قطع الثمر أو جز الزرع فأبقاه المشتري حتى بدا الصلاح أو اشتد الحب، وجبت الزكاة على المشتري<sup>(٤)</sup>؛ لأن الزكاة وجبت فيه وهو مالك له.

٦٥٩١ - من ملك نخلاً أو زرعاً أو ورثه قبل بدو الصلاح في الثمر أو الحب، ثم بدا صلاحه وهو في ملكه، وجبت عليه زكاته<sup>(٥)</sup>؛ لما سبق،

(١) صحيح البخاري (٢١٩٧).

(٢) قال في البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/٢٤١): «إذا قطع رب المال الثمرة قبل بدو صلاحها.. لم تجب عليه الزكاة؛ لأن ذلك قبل الوجوب».

(٣) قال في المغني (٤/١٧٣): «فصل: وإن تلفت الثمرة قبل بدو الصلاح، أو الزرع قبل اشتداد الحب، فلا زكاة فيه. وكذلك إن أتلفه المالك، إلا أن يقصد الفرار من الزكاة، وسواء قطعها للأكل، أو للتخفيف عن النخيل لتحسين بقية الثمرة، أو حفظ الأموال إذا خاف عليها العطش أو ضعف الجمار، فقطع الثمرة أو بعضها، بحيث نقص النصاب، أو قطعها لغير غرض، فلا زكاة عليه؛ لأنها تلفت قبل وجوب الزكاة، وتعلق حق الفقراء بها، فأشبه ما لو هلكت السائمة قبل الحول، وإن قصد بقطعها الفرار من الزكاة، لم تسقط عنه؛ لأنه قصد قطع حق من انعقد سبب استحقاقه، فلم تسقط، كما لو طلق امرأته في مرض موته».

(٤) قال في شرح المقدمة الحضرمية (ص ٤٩٧): «ولو اشترى ثمرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع، فبدا صلاحها قبله.. وجبت الزكاة على المشتري، وامتنع القطع لشركة أهل الزكاة، فلو كره البائع إبقاءها.. فله الفسخ، وإذا فسخ.. لم تسقط الزكاة عن المشتري».

(٥) قال في المجموع (٥/٤٦٥): «قال أصحابنا: لو اشترى نخيلاً مثمرة أو ورثها قبل بدو الصلاح ثم بدا فعليه الزكاة لوجود وقت الوجوب في ملكه».

ومثله إذا أخرج قسم زرع أو نخل ميت على ورثته إلى ما بعد بدو الصلاح، فإنه تجب الزكاة على كل الورثة، إذا كان نصيب كل واحد منهم يبلغ نصاباً.

٦٥٩٢ - وإن باع نخلاً لم يبد صلاح ثمره أو باع أرضاً فيها زرع لم يشتد حبه، وشرط الخيار لهما أو لأحدهما، فبدا صلاح ثمر النخل أو اشتد الحب في وقت الخيار، وجبت الزكاة على مالك هذا المبيع وقت الخيار<sup>(١)</sup>؛ لأنه هو المالك لهذه الثمرة وقت وجوب الزكاة فيها<sup>(٢)</sup>.

٦٥٩٣ - لا يستقر الوجوب قبل جعل الحب أو الثمر في موضع تجفيفه - وهو البيدر<sup>(٣)</sup> -، .....

(١) قال في فتح العزيز (٧٦/٣): «ويتفرع على المذهب المشهور أنه لو اشترى نخيلاً مثمرة أو ورثها قبل بدو الصلاح ثم بدا الصلاح بعد ذلك فعليه الزكاة، ولو اشترى بشرط الخيار فبدا الصلاح في زمان الخيار، فإن قلنا: الملك للبائع فالزكاة عليه، وإن أمضى البيع، وإن قلنا: للمشتري فالزكاة عليه وإن فسخ البيع، وإن قلنا بالوقف فأمر الزكاة موقوف أيضاً»، وينظر: فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٩٠٦/٢، ٩٠٧).

(٢) وفي المسألة قول آخر، قال في الإقناع وشرحه كشف القناع (٢٠٦/٣): «ولو باع نصاباً من الماشية) السائمة (بشرط الخيار حولاً زكاه المشتري) أمضى البيع أو فسخ لمضي الحول وهو في ملكه وكذا لو كان النصاب من أثمان أو عروض تجارة اشتراها بنية التجارة بشرط الخيار حولاً زكاه له المشتري؛ فإن اشترى حباً أو ثمرة قبل بدو صلاحها وصح بأن كان مالك الأصل بشرط الخيار مدة، فبدا صلاحها فيها ثم فسخ العقد فهل زكاته على المشتري لأنه المالك وقت الوجوب أو لا، لعدم الاستقرار؟ لم أر من تعرض له؟ ويتوجه إن فسخ البائع فلا زكاة على المشتري كما لو تلف بغير فعله وإن فسخ المشتري فعليه زكاته كما لو باعه».

(٣) قال في الإنصاف (٥٣٤/٦): «فائدة: (الجرين) يكون بمصر والعراق، والبيدر، والأيدر) يكون بالشرق والشام، (المريد) يكون بالحجاز، وهو الموضع الذي تجمع فيه الثمرة ليتكامل جفافها. (الجوجان) يكون بالبصرة، وهو موضع تشميسها وتبييسها، ذكره في الرعاية، وسمي بلغة آخرين (السطاح) وبلغة آخرين =

وهذا مجمع عليه بين أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يؤمن عليه الفساد قبل ذلك.  
 ٦٥٩٤ - إذا خرص الخارص، وعرف رب المال قدر الزكاة خيرَه بين حفظ قدر الزكاة من هذا المال إلى أن يجففه، وبين أن يضمناها ويتصرف في عين المال بما شاء، كأن يبيعه وهو بلح قبل أن يكون تمراً<sup>(٢)</sup>، وكأن يأكله أو يبيعه في بداية نضجه<sup>(٣)</sup>؛ لأن الزكاة - على الصحيح - تجب في الذمة، وليست في عين المال، كما سبق بيانه في باب شروط الزكاة عند الكلام على شرط الحول.

٦٥٩٥ - فإن اختار حفظها، ثم أتلفها أو فرط في حفظها فتلفت ضمن قدرها بالخرص<sup>(٤)</sup>؛ لأنه قد وجبت في ذمته، ولا تسقط لتعديه أو تفریطه.

٦٥٩٦ - لا يحتسب في الزكاة ما أكل من الزرع قبل حصاده، وهذا قول الجمهور<sup>(٥)</sup>؛ للآية السابقة.

٦٥٩٧ - لا يحتسب في الزكاة أجرة عمال الحرث والسقي والحصاد

= (الطبابة)، وقال ابن قاسم في حاشية الروض (٢٣٠/٣): «ويسمى أيضاً: المسطح والطبابة والفداء والقوع، وغير ذلك».

(١) قال في حاشية الروض (٢٣٠/٣): «قال ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما: أجمع أهل العلم على أن الخارص إذا خرص الثمر ثم أصابته جائحة قبل الجذاذ فلا شيء عليه». وينظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٤٧، ٤٨). وينظر: ما سبق في باب: شروط الزكاة عند الكلام على شرط الحول من قول بعضهم: (لا تستقر إلا بالتمكن من أداء الزكاة)، وهو لا يخالف ما هنا؛ لأن التمكن يكون بعد وضعها في البيدر، وينظر: الإنصاف (٥٣٤/٦).

(٢) وذلك كنخل البرحي، فالغالب أنه يؤكل أو يباع بلحاً.

(٣) قال في المغني (١٧٦/٤): «إذا خرص على المالك، وعرفه قدر الزكاة، خيره بين أن يضمّن قدر الزكاة، ويتصرف فيها بما شاء من أكل وغيره، وبين حفظها إلى وقت الجداد والجفاف».

(٤) المغني (١٧٦/٤).

(٥) تفسير القرطبي للآية (١٤١) من الأنعام (٦٧/٩).

والدياس ونحوهم، ولا نفقة أو أجرة دواب السني أو الدياس ونحوها<sup>(١)</sup>؛ لأنها لم تحتسب في عصر النبوة، ولأنها من نفقات وتكاليف الزراعة المعتادة، فلم تحتسب في الزكاة، كعمل المالك في سقي الزرع.

٦٥٩٨ - لا يخرج الحب من بر أو شعير أو ذرة أو غيرها في الزكاة إلا مصفى، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لما روي عن عتاب بن أسيد رضي الله عنه قال: «أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب كما يخرص الزرع، وتؤخذ زكاته زيباً كما تخرج زكاة النخل تمراً»<sup>(٣)</sup>، ولأن هذا أوان الكمال وحال الادخار.

(١) قال العلامة ابن الهمام في فتح القدير (٢/٢٥٠): «وكل شيء أخرجته الأرض مما فيه العشر لا يحتسب فيه أجر العمال ونفقة البقر؛ لأن النبي ﷺ حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلا معنى لرفعها»، وينظر: الإنصاف (٦/٥٦٢، ٥٦٣).

(٢) قال في الروض المربع (٣/٢٣٢): «يلزم إخراج حب مصفى وثمر يابساً»، قال ابن قاسم في حاشية الروض: «إجماعاً»، وقال في الإنصاف (٦/٥٣٨، ٥٣٩): «هذا المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب. قال في الفروع، وأطلق ابن تميم عن ابن بطة: له أن يخرج رطباً وعنباً. قال: وسياق كلامه إنما هو فيما إذا اعتبرنا نصابه كذلك، وقال في الرعاية: وقيل: يجزئ رطبه، وقيل: فيما لا يثمر ولا يزيب».

(٣) رواه الإمام الشافعي في مسنده (٦٦١)، وأبو داود (١٦٠٣)، والترمذي (٦٤٤) عن ابن المسيب عن عتاب، وفي سنده انقطاع بين ابن المسيب وعتاب. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وقد روى ابن جريج هذا الحديث، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة. وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: حديث ابن جريج غير محفوظ، وحديث ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أثبت وأصح»، ورواه النسائي (٢٦١٧) وغيره عن سعيد أن رسول الله ﷺ أمر عتاب. .، ومراسيل سعيد قوية.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٦١٧): «سألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث رواه عبد الله بن نافع الصائغ، عن محمد بن صالح التمار، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد؛ أن النبي ﷺ، أمره أن يخرص العنب كما يخرص التمر. فقالوا: هذا خطأ، رواه عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد؛ أن النبي ﷺ أمر عتاب بن أسيد. ورواه يونس بن يزيد، فقال: عن الزهري؛ أن النبي ﷺ أمر عتاب بن أسيد ولم يذكر سعيد بن المسيب.

٦٥٩٩ - لا يخرج الثمر من تمر أو زبيب أو غيرهما في الزكاة إلا يابساً، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر في المسألة السابقة.

٦٦٠٠ - ويُستثنى من ذلك: العنب الذي لا يزيب، والرطب الذي لا يتم<sup>(٢)</sup>، فإنه يخرج زكاته منهما؛ لأن المالك لا يكلف أن يخرج إلا مثل ماله.

٦٦٠١ - لو أخرج المالك الثمر رطباً أو الحب غير مصفى لزمه أن يخرج ما يكمل به الزكاة الواجبة عليه بحسب خرص الثمر رطباً والحب مصفى<sup>(٣)</sup>؛ لأن ما أخرجه أخرجه بنية أنه زكاة، فيحسب زكاة، ويلزمه إخراج ما بقي من الزكاة الواجبة عليه.

٦٦٠٢ - لو أخذ الساعي الحب غير مصفى أو الثمر رطباً، لزمه إكماله من مال المالك إن نقص، وأن يرد عليه ما زاد في حال الزيادة، وإن

= قال أبو زرعة: الصحيح عندي، عن الزهري؛ أن النبي ﷺ، فإنه تابعه يونس الأوزاعي، وعقيل، فقالا: عن الزهري، أن النبي ﷺ، ولا أعلم أحداً تابع عبد الرحمن بن إسحاق في هذه الرواية. قال أبي: الصحيح عندي، والله أعلم: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وقال النووي: «وإن كان مرسلًا لكنه اعتضد بقول الفقهاء الأئمة»، وبالجملة هذا الحديث فيه ضعف يسير. وينظر: مختصر السنن (٢/٢١١)، التلخيص (٨٤٧)، نزهة الألباب (١١٩٦).  
(١) ينظر: التعلق السابق.

(٢) قال في البيان (٣/٢٥١): «وإن كانت النخل لا يأتي منها تمر، أو كرم لا يأتي منه زبيب أخذ زكاته رطباً وعنباً، والكلام فيه كالنخل إذا خاف عليها العطش».

(٣) قال في المبدع (٢/٣٤٣): «ويجب إخراج زكاة الحب مصفى، والثمر يابساً...، وفي الرعاية: وقيل: يجزئ رطبه، وقيل: فيما لا يتم ولا يزيب، فهذا وأمثاله لا عبرة به، قاله في الفروع: وأطلق ابن تميم عن ابن بطه: له أن يخرج رطباً وعنباً»، وفي المسألة قول آخر، قال في كشف المخدرات (١/٢٥٤): «لو خالف فأخرج سنبلًا ورطباً وعنباً لم يجزئه ووقع نفلًا»، وذكر نحوه في الفروع (٤/٩٢)، والإنصاف (٦/٥٣٩)، وكشاف القناع (٤/٤١٤)، فالقول أعلاه ملفق من هذين القولين.

كان لديه ولم يتصرف فيه لزمه رده على المالك، ثم أخذه بعد ذلك يابساً مصفى<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا هو الواجب، كما سبق.

٦٦٠٣ - تكلفة الدياس للزرع وتصفيته على المالك، وهذا قول كافة العلماء<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزكاة تخرج بعد الدياس والتصفية.

٦٦٠٤ - إن احتيج إلى قطع الثمر، أو بعضه، أو احتيج إلى حصاد الزرع، أو بعضه، لمصلحة الثمر، أو لأكلهما بعد بدو الصلاح وقبل اليبس<sup>(٣)</sup>، لزمه إخراج الزكاة، إما بترك ما يكفي للزكاة من هذا الثمر أو الزرع، أو بإخراجها من غيره، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٤)</sup>؛ لوجوب الزكاة ببدا الصلاح.

(١) قال في كشف المخدرات (١/٢٥٤): «لو كان الآخذ الساعي فإن جففه وصفاه فجاء قدر الواجب أجراً وإلا رد الفاضل إن زاد وأخذ النقص، إن نقص، وإن بقي بيده ولم يجففه رده». (٢) البيان (٣/٢٦١).

(٣) قال في المجموع (٥/٤٨٤): «إذا أتلف المالك الثمرة أو أكلها فإن كان قبل بدو الصلاح فقد سبق أنه لا زكاة عليه لكن يكره إن قصد الفرار من الزكاة وإن قصد الأكل أو التخفيف عن الشجرة أو غرضاً آخر فلا كراهة، وإن كان بعد بدو الصلاح ضمن للمساكين».

(٤) قال في المبدع (٢/٣٤٣): «إن احتيج إلى قطعه قبل كماله، لضعف الأصل ونحوه، أو كان رطباً، لا يجيء منه تمر، أو عنباً لا يجيء منه زبيب، أخرج منه عنباً ورطباً، وقال القاضي: يخير الساعي بين قسمته مع رب المال قبل الجذاذ وبعده، وبين بيعه منه أو من غيره، والمنصوص أنه لا يخرج إلا يبيعها منه أو في غيره ويقسم ثمنها، ولأن رب المال يبذل فيها عوض مثلها، أشبه الأجنبي (والمنصوص أنه لا يخرج إلا يابساً مصفاة)، وقال في الإنصاف (٣/٥٤١):

«تنبيه: أفادنا المصنف - رحمه الله تعالى - وجوب الزكاة في ذلك مطلقاً، وهو المذهب. وعليه الأصحاب قاطبة، والأئمة الأربعة. قال في الفروع: ويتوجه احتمال يعتبر بنفسه؛ لأنه من الخضر، وهو قول محمد بن الحسن، واحتمال فيما لا يتمر ولا يصير زيبياً، وهو رواية عن مالك. انتهى».

- ٦٦٠٥ - إذا كان الثمر أو الحب نوعاً واحداً أخرج زكاته منه، سواء كان جيداً أو وسطاً أو رديئاً<sup>(١)</sup>، وهذا لا يعرف فيه خلاف بين أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لأن زكاة كل شيء منه، كما في بهيمة الأنعام.
- ٦٦٠٦ - إذا كان الثمر أو الحب أنواعاً متعددة أخرج من كل نوع زكاته<sup>(٣)</sup>، فيخرج زكاة التمر السكري مثلاً منه؛ ويخرج زكاة البرحي منه، وهكذا، ولو شق ذلك<sup>(٤)</sup>؛ لأن زكاة كل نوع منه، كما في بهيمة الأنعام.
- ٦٦٠٧ - وإن تعسر إخراج كل نوع منه لكثرة الأنواع وقلة بعضها، أو شق ذلك جداً، أخرج عن الجميع من المتوسط<sup>(٥)</sup>؛ للاضطرار إلى ذلك.

(١) قال الإمام الشافعي في الأم (٣٣/٢): «إن كان لرجل تمر واحد البردي كله أخذ من البردي، وإن كان جعوراً كله أخذ من الجعور»، وقال الماوردي في الحاوي الكبير (٢١٩/٣): «إن كانت نوعاً واحداً أخذ منه الزكاة جيداً كان أو رديئاً»، وقال الخرشي في شرح مختصر خليل (١٧٧/٢): «إن كان الحب نوعاً واحداً كالقمح مثلاً فإنه يؤخذ منه جيداً كان أو رديئاً، أو وسطاً»، وقال ابن قدامة في المغني (١٨١/٤): «إن كان المال الذي فيه الزكاة نوعاً واحداً، أخذ منه جيداً كان أو رديئاً».

(٢) المغني (١٨١/٤)، الشرح الكبير لابن قدامة (٥٥٦/٦).

(٣) قال التنوخي المالكي في التنبيه على مبادئ التوجيه (٩٢٨/٢): «لا خلاف عندنا أن الحب يؤخذ من عينه كيف كانت حالته. وأما التمر والزبيب فإن كان وسطاً أخذ منه، وإن كان مختلطاً، أو جيداً كله، أو رديئاً كله، فثلاثة أقوال: أحدها: أنه يؤخذ منه قياساً على الحب..».

(٤) قال الخرشي في شرح مختصر خليل (١٧٦/٢): «(ص) وأخذ من الحب وكيف كان (ش)؛ يعني: أن الزكاة تؤخذ من كل نوع من أنواع الحب إذا اجتمع من الأنواع نصاب ويؤخذ من كل نوع بقدره»، وينظر: المقنع مع شرحه (٥٥٥/٦)، (٥٥٦).

(٥) قال في فتح العزيز (٥٨١/٥): «إن عسر أخذ الواجب من كل نوع بأن كثرت الأنواع وقل مقدار كل نوع فما الذي يؤخذ؟ حكي عن صاحب الإفصاح فيه ثلاثة أوجه (أصحها) وهو المذكور في الكتاب: أنه لا يكلف بالإخراج من كل نوع لما فيه من العسر ولا يكلف بالإخراج من الأجود ولا نرضى بالرديء بل يؤخذ من الوسط رعاية للجانيين».



٦٦٠٨ - وإن أخرج المالك نوعاً جيداً عن النوع الذي هو دونه في الجودة جاز، وله أجره<sup>(١)</sup>، فلو أخرج عن التمر البرني مثلاً نوعاً أجود منه كالكسري فهو أفضل؛ لأنه أكمل، فهو زيادة خير<sup>(٢)</sup>.

٦٦٠٩ - لا يجوز إخراج جنس عن جنس آخر ولو كان أعلى منه، فلا يجوز إخراج بر عن شعير، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يكون حينئذ من باب إخراج القيمة، وذلك لا يصح إلا في مواضع يأتي بيانها في باب إخراج القيمة - إن شاء الله تعالى -.

٦٦١٠ - لا يجوز إخراج الرديء عن الجيد<sup>(٤)</sup>، وهذا مجمع عليه بين أهل العلم<sup>(٥)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة]:

(١) قال العلامة الكاساني في بدائع الصنائع (٤١/٢): «لو أدى الجيد جاز؛ لأنه أدى الواجب وزيادة».

(٢) قال في الأم (٦١/٢): «إن قال المصدق لرب المال: أخرج زكاة مالك فأخرج أكثر مما عليه، فإن طاب به نفساً بعد علمه، أخذه منه»، وقال في تحفة المحتاج (٣٤٨/٣): «لو أخرج أكثر مما عليه بنية الفرض والنفل من غير تعيين لم يجزئ أو الفرض فقط صح ووقع الزائد تطوعاً»، وينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٦/٥٥٧)، شرح المقدمة الحضرمية (ص ٥١٩).

(٣) قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير للدردير (٤٥٤/١): «لا يجزئ الإخراج من جنس عن جنس آخر ولو كان النوع المخرج أعلى من المخرج عنه كأرز عن عدس مثلاً»، وقال في الإقناع في فقه الإمام أحمد (١/٢٦٤): «لا يجوز إخراج جنس عن جنس»، وقال في الإنصاف (٦/٥٥٨): «لا يجوز إخراج جنس عن آخر؛ لأنه قيمة ولا مشقة. ولو قلنا بالضم وهذا المذهب، وعليه الأصحاب. وقال ابن عقيل: يجوز إن قلنا بالضم وإلا فلا».

(٤) قال في القوانين الفقهية (ص ٧٢): «وله إخراج الأعلى على الأدنى بخلاف العكس»، وقال في المغني (٤/١٨١): «لا يجوز إخراج الرديء».

(٥) قال في التمهيد (٨٧/٦) بعد ذكره للجعرور ولون حبيق، وهما لونان رديتان من التمر: «هذا باب مجتمع عليه لا اختلاف فيه أنه لا يؤخذ هذان اللونان من التمر في الصدقة إذا كان معهما غيرهما، فإن لم يكن معهما غيرهما أخذ منهما»، وذكر نحوه في الاستذكار (٣/٢٢٢).

[٢٦٧] (١)، أما ما روي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] قال: هو الجعرور، ولون حبيق (٢)، فنهى رسول الله ﷺ أن يؤخذ في الصدقة. فهو ضعيف (٣).

٦٦١١ - يحرم على الساعي أخذ الجيد عن الرديء دون رضى المالك (٤)؛ لما روى البخاري ومسلم عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال

(١) قال الجصاص في أحكام القرآن (١٧٥/٢): «مما يدل من فحوى الآية على أن المراد بها الصدقات الواجبة: قوله تعالى في نسق التلاوة: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخِيذٍ إِلَّا أَنْ تَنْحَصِرُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وهذا إنما هو في الديون إذا اقتضاها صاحبها لا يتسامح بالرديء عن الجيد إلا على إغماض وتساهل فدل ذلك على أن المراد الصدقة الواجبة والله أعلم إذا ردها إلى الإغماض في اقتضاء الدين، ولو كان تطوعاً لم يكن فيها إغماض إذ له أن يتصدق بالقليل والكثير وله أن لا يتصدق وفي ذلك دليل على أن المراد الصدقة الواجبة».

(٢) قال أبو الهلال العسكري في التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص ٣١٠): «الحشف ما يبس وذهبت حلاوته قبل الإدراك. والجعرور تمر رديء كالحشف. والحبيق مثله»، وقال ابن قتيبة في غريب الحديث (٤٤١/١): «قال الأصمعي: الجعرور ضرب من الدقل يحمل شيئاً صغاراً لا خير فيه، وأما لون الحبيق فإن الأصمعي قال: عذق حبيق ضرب من الدقل رديء والعذق النخلة».

(٣) رواه أبو داود (١٦٠٧) من طريق سفيان بن حسين، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٨٠٢) من طريق سليمان بن كثير، كلاهما عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه. وكل من سفيان وابن كثير في روايته عن الزهري ضعف، والصواب عن ابن كثير أيضاً الإرسال، فقد رواه أبو عبيد في الأموال (١٥٣٩) عن عبد الرحمن بن مهدي، ورواه الدارقطني (٢٠٤١) من طريق مسلم بن إبراهيم ومحمد بن كثير، ثلاثتهم عن سليمان بن كثير به دون ذكر سهل، وهذا أقوى من رواية من رواه عنه متصلاً. ورواه الطبري في تفسيره (٦١٤٣)، والنسائي (٢٤٩٢) من طريق عبد الجليل بن حميد، ورواه يحيى بن آدم (٤٣٥) من طريق محمد بن أبي حفصة، كلاهما عن الزهري عن أبي أمامة مرسلًا، وقد روي عن ابن أبي حفصة متصلاً، والصواب عنه الإرسال. فالصواب في هذا الحديث الإرسال، فالحديث ضعيف لإرساله. وينظر: أنيس الساري (٢٧٩٣).

(٤) قال في الاستذكار (٢٢٢/٣): «إن كان الثمر نوعين رديئاً وجيداً أخذ من كل =

لمعاذ لما بعته إلى اليمن: «إياك وكرائم أموالهم»<sup>(١)</sup>.  
 ٦٦١٢ - لو باع مالك المال ماله الزكوي قبل إخراج زكاته الواجبة،  
 واشترط على المشتري إخراج زكاته، صح ذلك، ووجب على المشتري  
 إخراجها<sup>(٢)</sup>؛ لأنه كالذي استثنى قدرها ووكله في إخراجها.  
 ٦٦١٣ - فإن لم يخرجها المشتري لأي سبب لزم البائع إخراجها<sup>(٣)</sup>؛  
 لأنها واجبة في ذمته، فإذا لم يخرجها من شرط عليه إخراجها ووكله في  
 ذلك، وجب ذلك عليه.



= بحسابه ولم يؤخذ من الرديء عن الجيد ولا من الجيد عن الرديء، وهذا كله معنى قول مالك والشافعي والكوفي».

(١) صحيح البخاري (١٣٩٥)، وصحيح مسلم (١٩).  
 (٢) ينظر: المجموع، باب: بيع الأصول والثمار (٤٤٨/١١)، وقال في الإنصاف (٥٣٢/٦، ٥٣٣): «فائدة: لو باعه ربه وشرط الزكاة على المشتري، قال في الفروع: فإطلاق كلامهم خصوصاً الشيخ؛ يعني: به المصنف: لا يصح، وقاله المجد، وقطع به ابن تميم وابن حمدان: أن قياس المذهب يصح للعلم بها، فكأنه استثنى قدرها ووكله في إخراجها».

(٣) قال في الإنصاف (٥٣٣/٦) بعد كلامه السابق: «حتى لو لم يخرجها المشتري وتعذر الرجوع عليه ألزم بها البائع».

## باب الخرص

### الفصل الأول

#### محتوى الباب

٦٦١٤ - يحتوي هذا الباب على تعريف الخرص، وعلى حكم الخرص، والأشياء التي يدخلها الخرص، ووقت الخرص، وصفة الخرص، وتصرف المالك في ماله بعد الخرص، وصفة من قوم بالخرص، وعدد الخارصين، ودعوى المالك زيادة الخارص، ودعوى المالك حصول نقص بعد الخرص، وتعمد الخارص النقص، وتعمد الخارص الزيادة، وزيادة المال عن الخرص، وأجرة الخارص.

### الفصل الثاني

#### تعريف الخرص

٦٦١٥ - الخرص في اللغة: الحزر بتقدير الشيء عدداً أو كيلاً من غير عد فعلي ولا كيل فعلي<sup>(١)</sup>، والخارص هو الذي يقوم بالخرص، وجمعه (خُرَاص)<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الخليل في العين (٤/١٨٣): «خرص: الخرص: الكذب، والخراصون في قوله جلّ وعز: ﴿قُلْ أَلْمَزُونُ﴾ [الذاريات: ١٠]: الكذابون، ويخرصون: يكذبون. والخرص: الحزر في العدد والكيل، والخارص: يخرص ما على النخلة، ثم يقسم الخراج على ذلك».

(٢) قال صاحب ابن عباد في المحيط في اللغة (١/٣٤٥): «خرص الخرص =

٦٦١٦ - الخرص في الاصطلاح: هو حزر ما على النخلة من الرطب تمراً وما على الكرمة من العنب زيبياً.

٦٦١٧ - وذلك بأن يقوم الخارص بالتحري، بتقدير الرطب وهو في نخله كم يكون كيله إذا أصبح تمراً، وتقدير العنب وهو في كرمه كم يكون كيله إذا أصبح زيبياً<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### حكم الخرص

٦٦١٨ - الخرص مستحب في غالب الأحوال، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>، فإذا كان الحاكم لا يخشى من كتمان أهل الزروع والثمار للمقدار الواجب عليهم، أو كانوا لا يتصرفون فيه إلا بعد إخراج زكاته، جاز عدم الخرص<sup>(٣)</sup>؛ للأمن من تضرر مصارف الزكاة، ولعدم الدليل الموجب للخرص في غالب الأحوال.

= الكذب في قوله ﷺ: ﴿قُلْ الْخَرْصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠] والحزر في العدد والكيل، والخارص يخرص ما على النخلة، والجمع الخُرَاصُ.

(١) قال الإمام الترمذي في سننه (٢٧/٣): «والخرص إذا أدركت الثمار من الرطب والعنب مما فيه الزكاة بعث السلطان خارصاً يخرص عليهم، والخرص: أن ينظر من يبصر ذلك فيقول: يخرج من هذا الزبيب كذا، وكذا، ومن التمر، كذا، وكذا، فيحصي عليهم وينظر مبلغ العشر من ذلك فيثبت عليهم، ثم يخلي بينهم وبين الثمار، فيصنعون ما أحبوا، فإذا أدركت الثمار، أخذ منهم العشر، هكذا فسر بعض أهل العلم، وبهذا يقول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق»، وقال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٤٢٧/٢٩): «الخرص هو الحزر والتقدير. فيقال: كم في هذه النخلة؟ فيقال: خمسة أوسق».

(٢) فتح الباري لابن حجر (٣/٣٤٦)، وينظر: المجموع (٥/٤٧٨)، الإنصاف (٥٤٦/٦).

(٣) قال في العذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير (٢/٣٢٥): «جمهور العلماء على أن الخرص حق، ولكن اختلفوا: هل هو واجب أو سُنة؟ فبعضهم يقول: =

٦٦١٩ - يجب الخرص إذا علم ولي الأمر أن بعض الملاك لن يخرج الزكاة كاملة، بادعاء أنها أقل مما يجب عليه؛ منعاً لتضرر مصارف الزكاة<sup>(١)</sup>.

٦٦٢٠ - يحرم الخرص إذا كان فيه كلفة كبيرة على بيت مال المسلمين أو على مصارف الزكاة، ولم يكن فيه كبير فائدة، لحرص الملاك على أداء الزكاة كاملة، أو لغير ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لما في إخراج خارصين في مثل هذه الأحوال من الضرر.

### الفصل الرابع

#### الأشياء التي يدخلها الخرص

٦٦٢١ - يشرع الخرص للثمر من تمر وتين ونحوهما، وللعنب، وهذا

= واجب؛ لئلاً يُضَيَّقَ على أهل النخيل في ثمارهم؛ لأنهم يحتاجون إلى الأكلِ مِنْهَا، ولا تضيع حقوق الفقراء؛ إذ لو أكلوها قبل الخرص، ولم يُعْلَمَ قدر ما فيها لضاع هؤلاء، والخرص يجمع مصلحة الطرفين، بأن يُخْلِى بين أهل البساتين وبساتينهم، وتُحَفَظ للفقراء حقوقهم وقال بعض العلماء: الوجوب لا يلزم إلا بدليل جازم، وبعضهم يقول: هو سُنَّةٌ.

(١) تنظر: المراجع المذكورة في التعليقات السابقين.

(٢) قال في الحاوي الكبير (٣/٢٢٤): «فصل: فأما ثمار البصرة فقد أجمعت الصحابة رضي الله عنهم وعلماء الأمصار على أن خرصها غير جائز، لكثرتها وما يلحق من المشقة ويلزم من المؤنة في خرصها، ولما جرت عادة أرباب الثمار بها من تفريق عظم ما يرد إليهم الثنيا منها وتجاوزهم فيه حد الصدقة، ولإباحتهم في تعارفهم الأكل منها للمجتاز بها، فرأى السلف رضي الله عنهم أن تؤخذ صدقتها من الكر حتى عند دخول ثمرها البصرة، فيكون ذلك أرفق بأربابها وأحظى للمساكين وأخذ الصدقة تمراً مكنوزاً منها»، وقال في مغني المحتاج (٢/٨٩) بعد ذكره حكاية الماوردي للإجماع السابق: «وتبعه عليه الروياني. قال: وهذا في النخل. أما الكرم فهم فيه كغيرهم. قال السبكي: وعلى هذا ينبغي إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف من أهل البصرة يجري عليه حكمهم اه»، وقال في الإنصاف (٦/٥٤٦، ٥٤٧): «ذكر أبو المعالي ابن منجى: أن نخل البصرة لا يخرص، وقال: أجمع عليه الصحابة وفقهاء الأمصار، وعلل ذلك بالمشقة وغيرها».

قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت أن رسول الله ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص بينه وبين يهود خيبر<sup>(٢)</sup>، وقد ورد ذلك من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>، ومن حديث جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>، ومن حديث حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن

(١) قال في معالم السنن (٤٤/٢): «في هذا الحديث إثبات الخرص والعمل به وهو قول عامة أهل العلم إلا ما روي عن الشعبي أنه قال: الخرص بدعة وأنكر أصحاب الرأي الخرص»، وقال في بداية المجتهد (٦٦/٥): «جمهور العلماء على إجازة الخرص في النخيل والأعناب حين يبدو صلاحها لضرورة أن يخلى بينها وبين أهلها يأكلونها رطباً»، وقال الحافظ العيني في شرح أبي داود (٣١٠/٦): «مذهب أبي حنيفة وأصحابه: أن الخرص كان قبل تحريمه الربا والقمار ثم نسخ، فإن عمل ذلك تخويفاً للأكرة لئلا يخونوا فلا بأس، وأما أن يلزم به حكم فلا»، وينظر: شرح معاني الآثار (٣٩/٢ - ٤١).

(٢) قال في الاستذكار (٢٢٢/٣): «جمهور العلماء على أن الخرص للزكاة في النخل والعنب معمول به سنة معمولة، ولم يختلفوا أن رسول الله ﷺ كان يرسل عبد الله بن رواحة وغيره إلى خيبر وغيرها يخرص الثمار والقول بأن ذلك منسوخ بالمداينة شذوذ».

(٣) رواه أبو داود (٣٠٠٦) من طريق زيد بن أبي الزرقاء، ورواه ابن حبان (٥١٩٩) من طريق عبد الواحد بن غياث، ورواه البلاذري من طريق عبد الأعلى النرسي، ورواه ابن المنذر في الأوسط (٦٧٠١) من طريق الوليد بن صالح، أربعتهم عن حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن عمر، قال: أحسبه عن نافع عن ابن عمر. وسنده حسن، وشك الثقة لا يضر، لكن ينزل الإسناد إلى درجة الحسن. ورواه أحمد (٤٧٦٨) عن وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر. والعمري في روايته ضعف. ورواه البخاري (٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣١)، ومسلم (١٥٥١) من طرق عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مختصراً دون ذكر الخرص، ورواه البخاري (٢٣٣٨، ٢٧٣٠)، ومسلم (١٥٥١) من طريقين آخرين عن نافع عن ابن عمر مختصراً دون ذكر الخرص.

ويظهر أن أصحاب عبيد الله اقتصروا منه على أغلب المرفوع، وهو مساقاة أهل خيبر اختصاراً، وبعضه قد يكون من اختصار المصنفين، ورواه ابن زنجويه (١٩٨٠) عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع مرسلًا. ورواية أيوب هذه رواية شاذة لمخالفتها لرواية عبيد الله ومن تابعه.

(٤) رواه عبد الرزاق (٧٢٠٥)، ومن طريقه أحمد (١٤١٦١)، ومن طريقه أبو داود =

عباس رضي الله عنه <sup>(١)</sup>، وورد ذلك أيضاً في مراسيل من طرق متعددة عن جماعة من التابعين يقوي بعضها بعضاً <sup>(٢)</sup>، وروي ذلك عن ابن رواحة نفسه بسند فيه ضعف <sup>(٣)</sup>، ولما روى البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرص حديقة امرأة <sup>(٤)</sup>،

= (٣٤١٥)، وتابعه عندهما محمد بن بكر، ورواه أبو عبيد (١٩٣) عن حجاج بن محمد (ثلاثتهم) عن ابن جريج، ورواه أحمد (١٤٩٥٣) حدثنا محمد بن سابق، حدثنا إبراهيم بن طهمان، كلاهما عن أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول.. فذكره. وسنده صحيح على شرط مسلم، رجاله حجازيون ثقات. وينظر: كلام أبي حاتم الآتي عند ذكر رواية ابن لهيعة لحديث النهي عن الخرص.

(١) رواه أبو داود (٣٤١٠، ٣٤١١) من طريق ابن أبي الزرقاء وعمر بن أيوب، كلاهما عن جعفر بن برقان عن ميمون عن مقسم عن ابن عباس. وسنده صحيح، رجاله كوفيون ثقات. ورواه أبو داود (٣٤١٢) من طريق كثير عن جعفر به دون ذكر ابن عباس. وهي رواية شاذة تقدم عليها رواية ابن أبي الزرقاء وعمر بن أيوب، وينظر: نزهة الألباب (١١٩٧).

(٢) رواه ابن أبي شيبه (١٠٦٦٠) عن حفص عن الشيباني، ورواه أبو عبيد (١٤٢٧) عن هشيم عن ابن أبي هند، كلاهما (الشيباني وابن أبي هند) عن الشعبي مرسلًا. وسنده صحيح، ومراسيل الشعبي قوية، وهو كوفي. ورواه مالك (١٤١٢)، وعبد الرزاق (٧٢٠٨) عن معمر، كلاهما (مالك ومعمر) عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرفوعاً. وسنده صحيح مرسلًا، ومراسيل سعيد قوية، وهو مدني، وقد ذكر الدارقطني في العلل (١٣٦٠، ٣٤٥٩) أن الأصح في رواية الزهري: عن سعيد مرسلًا. ورواه مالك (١٤١٣) أيضاً عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار مرسلًا. وسنده صحيح أيضاً. ورواه عبد الرزاق (٧٢٠٤، ٧٢٠٧، ١٤٤٨٥) عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الله بن عبيد بن عمير، وعامر بن عبد الله بن نسطاس مرسلًا. وعبد الله تابعي مكّي ثقة، وعامر مدني لم يوثق. ورواه ابن زنجويه (١٩٧٩) بإسناد صحيح عن محمد بن علي بن الحسين مرسلًا.

(٣) رواه عبد الرزاق (٧٢٠١) عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: خرصهم هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فأخبرني عن ابن رواحة.. فذكره. وعطاء لم يدرك ابن رواحة؛ لأنه مات في عهد النبوة في معركة مؤتة.

(٤) صحيح البخاري (١٤٨١)، صحيح مسلم (١٣٩٢) بعد الحديث (٢٢٨١)،

ولم يبين في هذا الحديث سبب الخرص.



وحديث ابن رواحة وإن كان في الخرص لغير الزكاة، وأيضاً حديث المرأة لم يصرح فيه بسبب الخرص، لكن يقاس عليهما الخرص في الزكاة، ويؤيد ذلك: أن في الخرص هنا مصلحة للمالك بأن يتصرف في ثمره وزرعه ببيع أو هبة أو أكل أو غيرها<sup>(١)</sup>.

٦٦٢٢ - وما روي عن عتاب في خرص العنب في سنده انقطاع<sup>(٢)</sup>، وأيضاً ما روي عن عمر أنه أرسل من يخرص، وقال له: «إذا أتيت أرضاً فاخرصها، ودع لهم قدر ما يأكلون» لا يثبت<sup>(٣)</sup>، وكذا ما روي عن جابر أنه

(١) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (١/ ٢٨٠): «مسألة: عند الشافعي وأبي بكر وأحمد وإسحاق ومالك يستحب الخرص للثمرة بعد بدو الصلاح، ويستفاد به جواز التضمين على رب المال. وعند الثوري وأبي حنيفة وأهل العراق: لا يجوز الخرص ولا يتعلق به حكم. وعند أصحاب أبي حنيفة يجوز الخرص تعريفاً لرب المال حتى لا ينقصها ولا يتلفها. ولا يجوز أن يخرصها ليضمنها».

(٢) سبق تخريجه عند الكلام على اشتراط التصفية للحبوب في الفصل الخامس: وقت وجوب زكاة الحبوب والثمار وإخراجها، في المسألة (٦٥٩٨).

(٣) رواه أبو عبيد (١٤٤٩) عن هشيم ويزيد، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٦٦٣)، (٣٧٣٦٤) عن أبي خالد، ورواه عبد الرزاق (٧٢٢١) عن الثوري، ورواه البيهقي في الكبرى (٧٥١٨) من طريق سليمان بن بلال، خمستهم عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، أن عمر.. وسنده ضعيف؛ رجاله ثقات، لكن بشير بن يسار لم يدرك عمر، ورواه الطحاوي في شرح الآثار (٤٠/٢) من طريق أبي بكر بن عياش، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سعيد بن المسيب، قال: بعث عمر..، ورواه مسدد كما في المطالب العالية (٩٢٢)، ومن طريقه الحاكم (١/ ٥٦٠) عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة، أن عمر بعثه إلى خرص التمر.

ورواية حماد عن يحيى فيها اضطراب، قال عبد الرحمن بن مهدي: «ما رأيت أحداً لم يكتب الحديث أحفظ من حماد بن زيد، ولم يكن عنده كتاب إلا جزء ليحيى بن سعيد كان يخلط فيه»، وعليه؛ فروايتا مسدد والطحاوي شاذتان؛ لمخالفتهما لرواية الجماعة، وينظر: التحجيل (ص ١٢٧، ١٢٨)، ورواه أبو عبيد (١٤٥٤) من طريق هقل عن الأوزاعي. والأوزاعي تابع تابعي، وفي سنده أيضاً عبد الله بن صالح، وهو =

سمع رسول الله ﷺ، ينهى عن الخرص، وقال: «أرأيتم إن هلك الثمر،  
أيحب أحدكم أن يأكل مال أخيه بالباطل» لا يثبت أيضاً<sup>(١)</sup>.

٦٦٢٣ - الحبوب لا تخرص، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأن الحب في  
سنبله، فيصعب خرصه، فلا يكون الخرص دقيقاً<sup>(٣)</sup>، ولأن الخرص لم يرد

= كثير الغلط، ورواه أبو عبيد (١٤٥٢) من طريق قطير الأنصاري، أن محمد بن سهل بن  
أبي حثمة أخبره أن أبا حثمة كان يخرص لعمر، فقال له: «لا تخرص العرايا». وقطير  
يظهر أن صوابه «قطير»، وأنه تصحف. فقد رواه الإمام الشافعي، كما في الشافي في  
شرح مسند الشافعي (٦٧/٣): أخبرنا سعيد بن سالم القداح، عن ابن جريج، عن قطير  
الأنصاري «أن رسول الله ﷺ لم يكن يخرص العرايا ولا أبو بكر ولا عمر»، وخبر قطير  
من الطريقين مرسل أيضاً.

(١) رواه الإمام أحمد (١٥٢٣٩): حدّثنا حسن، ورواه الإمام الطحاوي في شرح  
معاني الآثار (٤١/٢)، رقم (٣١٠١) من طريق أسد، كلاهما عن ابن لهيعة عن أبي الزبير  
عن جابر. وسنده منكر، ابن لهيعة في روايته ضعف، وقد تفرد به، وخالف به روايات  
الثقات المتعددة السابقة، ولهذا قال أبو حاتم، كما في العلل لابنه (١١٣٩) بعد ذكره  
لهذه الرواية: «ما أدري ما هذا، أبو الزبير يحدث عن جابر، أن النبي ﷺ بعث  
عبد الله بن رواحة إلى خيبر يخرص».

(٢) حكى في الاستذكار (٢٢٣/٣)، والإنصاف (٥٥٤/٦)، وكشاف القناع  
(٤٢١) نقلاً عن شرح المنتهى، الإجماع على أن الحبوب لا تخرص، وقال في  
الإنصاف (٥٤٧/٦): «قال ابن الجوزي: يخرص غير الزيتون، قال في الفروع: كذا  
قال»، ويظهر أن الإجماع سابق لخلاف ابن الجوزي، وينظر: المجموع (٤٧٨/٥).

(٣) قال في عارضة الأحوذى (١٤٢/٣): «اتفق أبو حنيفة وأصحابه على أن  
الخرص بدعة وأعجبوا لمساعدة الثوري لهم على ذلك مع معرفته بالسُّنن وتمكنه في  
بحبوبة الأخبار، وتعلقوا في ذلك بأن النبي ﷺ نهى عن المزبنة، وقال علماؤنا:  
يخرص النخل والكرم، زاد الشافعي في أحد قوليه: والزيتون، وأما الحبوب فاتفقوا  
على أنها لا تخرص وهذه المسألة عسرة جداً، وذلك لأن النبي ﷺ ثبت عنه خرص  
النخل ولم يثبت عنه خرص الزيتون وكان كثيراً في حياته وفي بلاده ولم يثبت عنه  
خرص النخل لأخذ الحق إلا على اليهود لأنهم كانوا أشراكاً وكانوا أيضاً غير أمناء  
فخرص عليهم، وقال لهم فيها كذا إن شئتموها كذلك وإلا فادفعوها إلينا فنحن نعطيكم  
من ذلك الحساب، فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض وهذا في حديث اليهود بعدم =

في سنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الحبوب<sup>(١)</sup>.

## الفصل الخامس

### وقت الخرص

٦٦٢٤ - وقت خرص الثمر والعنب إذا بدا صلاحه، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأن هذا هو وقت الوجوب للزكاة كما سبق.

٦٦٢٥ - وبدو الصلاح في الحب أن يشتد، واشتداد الحب هو أن يصبح صلباً، وذلك بأن يقوى ويصبح شديداً لا ينضغط بضغطة<sup>(٣)</sup>.

٦٦٢٦ - وبدو الصلاح في ثمار النخيل: أن يحمر ثمر النخل أو يصفر؛ لما روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وعن النخل حتى يزهو»، قيل:

= أمانتهم أما المسلمون فلا يخرص عليهم وقد قال الليث: أن أهله عليه أمناء بعد الخرص إذا دفعوا شيئاً قُبِلَ منهم إلا إن يتهموا فينصب السلطان أمناء».

(١) قال الإمام الطحاوي في أحكام القرآن (٣٤٥/١): «حدَّثنا يونس، قال: حدَّثنا ابن وهب، أن مالكا أخبره، قال: الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه لا يخرص من الثمار إلا النخل والأعناب، فإن ذلك يخرص حين يبدو صلاحه ويحل بيعه، وذلك أن ثمر النخل والعنب يؤكل رطباً، فيخرص على أهله للتوسعة على الناس، لئلاً يكون على أحد في ذلك ضيق، فيخرص عليهم ثم يخلى بينهم وبينه يأكلونه كيف شاؤوا، ثم يردون الزكاة على ما يخرص عليهم فأما ما لا يؤكل رطباً، وإنما يؤكل بعد حصاده مثل الحبوب كلها، فإنه لا يخرص، وإنما على أهله فيه الأمانة إذا صار حَبّاً، حتى يؤديوا زكاته إذا بلغ في مثله الزكاة قال: والأمر المجتمع عليه فيه عندنا أن النخل يخرص على أهلها وفي رؤوسها ثمرها إذا طاب وحل بيعه يؤخذ منهم تمراً بالجذاذ».

(٢) شرح ابن بطال (٥٢٧/٣)، وينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٥٤٧/٦)، المجموع (٤٧٨/٥).

(٣) الشرح الممتع (٨٥/٦).

وما يزهو؟ قال: «يحمار أو يصفار»<sup>(١)</sup>، وهذا الحديث في البيع، ويعمل به هنا؛ لأنه ذكر فيه علامة صلاح ثمر النخل.

٦٦٢٧ - وبدو الصلاح في العنب: أن يتغير لونه، إذا كان مما يتغير لونه عند الصلاح<sup>(٢)</sup>، أو أن يكون ليناً حلواً<sup>(٣)</sup>، وقد ثبت عن أنس رضي الله عنه أنه قال: لا يباع العنب حتى يسود<sup>(٤)</sup>.

## الفصل السادس

### صفة الخرص

٦٦٢٨ - صفة الخرص إذا كان المخروص نوعاً واحداً: أن الخارص يطيف بكل نخلة أو شجرة، وينظر كم في الجميع رطباً أو عنباً<sup>(٥)</sup>، ثم يقدر

(١) صحيح البخاري (٢١٩٧)، ورواه مسلم (١٤٣٤ - ١٤٣٦) من حديث ابن عمر وجابر.

(٢) قال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (٥٥٩/٤): «فإن كان أبيض حسن قشره، وضرب إلى البياض، وإن كان أسود فحين يظهر فيه السواد».

(٣) قال في الإنصاف (٥٣٣/٦): «قال في الرعاية: ويجب إذا اشتد الحب، وبدا اشتداده، وبدا صلاح الثمرة بحمرة أو صفرة.. وقيل: صلاح الحنطة إذا أفركت، والعنب إذا انعقد وحمض، وقيل: وتموه وطاب أكله. انتهى».

(٤) رواه ابن أبي شيبة (٢٢٩٧٩): حدَّثنا غندر، عن شعبة، عن حميد، عن أنس، موقوفاً. وسنده صحيح. ورواه أحمد (١٣٦١٣)، وأبو داود (٣٣٧١)، والترمذي (١٢٢٨) وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس مرفوعاً. ورواية شعبة مقدمة على رواية حماد بن سلمة، فرواية حماد المرفوعة شاذة، فهو ضعيف مرفوعاً، ولهذا قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حماد بن سلمة».

(٥) قال في نهاية المطلب (٢٣٨/٣): «كيفية الخرص أن يأتي الخبير بأقدار الثمار، وما تصير إليه إذا جفت الأشجار، ويحزر قدر كل نوع على الأشجار، ثم يستبين أن كل نوع إذا جف، فالى أي مقدار يرجع، ثم يضبط المبلغ ويخبر عنه، فهذا صورة الخرص».

ما يجيء منها تمراً<sup>(١)</sup>؛ لأن الخرص لا يكون دقيقاً وصحيحاً إلا بذلك، وبهذا يعلم خطأ من يحرص البستان كاملاً دون أن يقدر كل نخلة أو شجرة أولاً على حدة.

٦٦٢٩ - صفة الخرص إذا كان المخروص أنواعاً: أن يحرص الخارص كل نوع على حدته؛ لأن الأنواع تختلف، فمنها ما يكثر رطبه ويقل تمره، ومنها ما يكون بالعكس، وهكذا العنب<sup>(٢)</sup>.

٦٦٣٠ - ينبغي للخارص أن لا ينقص في الخرص ولو شيئاً يسيراً<sup>(٣)</sup>؛ لظاهر أحاديث الخرص السابقة، ولعدم الدليل الصحيح لجواز إنقاص جزء من الزكاة الواجبة في الشرع.

(١) قال القرطبي في تفسيره (١٠٥/٧): «صفة الخرص أن يقدر ما على نخله رطباً ويقدر ما ينقص لو يتمر، ثم يعتد بما بقي بعد النقص ويضيف بعض ذلك إلى بعض حتى يكمل الحائط، وكذلك في العنب في كل دالية»، وقال الماوردي في الحاوي الكبير (٢٢٦/٣): «أما كيفية الخرص فعلى ما وصفه الشافعي، وهو: أن يأتي الخارص فيطيف بكل نخلة حتى يرى ما فيها، ويقدره رطباً وينظر كم يصير تمراً، ثم يفعل كذلك بجميع النخل؛ فإن كان النخل نوعاً واحداً جاز أن يحرص جميع ثمارها رطباً ويحصيه، ثم ينظر كم يصير تمراً ويشته»، وينظر: البيان (٤/٢٤٤، ٢٤٥).

(٢) قال في الحاوي الكبير (٢٢٦/٣): «وإن كان النخل أنواعاً لم يجز أن يحصي جميع خرصه رطباً ثم يجعله تمراً، حتى يحرص كل نوع منها رطباً ثم يجعله تمراً حتى يحرص كل نوع منها رطباً ويرده إلى القدر الذي يصير تمراً؛ لأن الرطب قد يختلف في نقصانه لاختلاف أنواعه، فمنه ما يعود إلى نصفه ومنه ما يعود إلى ثلاثة أرباعه، فإذا أحصى جميع الأنواع رطباً ثم جعلها تمراً ونقصانه مختلف أشكال عليه ولم يصح له وإذا كان نوعاً صح له، واختلف أصحابنا في قول الشافعي: ويطيف بكل نخلة هل هو شرط في صحة الخرص أو استظهار على ثلاثة مذاهب...»، وقال في الإنصاف (٦/٥٤٨): «يلزم خرص كل نوع وحده؛ لاختلاف الأنواع وقت الجفاف».

(٣) قال في بداية المجتهد (٧٢/٥، ٧٣): «وأما المسألة الثالثة: فإن مالكا وأبا حنيفة قالا: يحسب على الرجل ما أكل من ثمره وزرعه قبل الحصاد في النصاب، وقال الشافعي: لا يحسب عليه ويترك الخارص لرب المال ما يأكل هو وأهله»، وقال في الإنصاف (٦/٥٥٤) عند كلامه على الزرع: «قال في المجرد، والفصول، وغيرهما: =

٦٦٣١ - وما روي عن سهل بن أبي حثمة، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث، فدعوا الربع» في سنده ضعف<sup>(١)</sup>، ومثله لا يعتمد عليه في إسقاط ثلث الزكاة أو ربعها، وكذا ما روي عن أبي بكر بن حزم، قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث الخارص «أمره أن لا يخرص النخل إلا العرايا» فهو ضعيف أيضاً<sup>(٢)</sup>،

= يحسب عليه ما يأكله، ولا يترك له منه شيء، وذكره الآمدي ظاهر كلامه، كالمشترك من الزرع نص عليه؛ لأنه القياس»، وينظر: الأموال لأبي عبيد (ص ٥٨٥)، المقنع مع شرحه (٥٥١/٦).

(١) رواه أحمد (١٥٧١٣)، والترمذي (٦٤٣)، وأبو داود (١٦٠٥) من طريق عبد الرحمن بن مسعود بن نيار، عن سهل به. وسنده ضعيف؛ عبد الرحمن هذا لم يوثقه سوى ابن حبان، ولم يرو عنه سوى راو واحد. ولعله لهذا ذكره النسائي في الإغراب (١٦٠) وينظر: البدر المنير (٥٤٥/٥ - ٥٤٨)، التلخيص الحبير (٨٤٩)، أنيس الساري (٢٢٤).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (١٠٥٥٨): حدَّثنا ابن مبارك، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي بكر. فذكره. ورجاله ثقات، لكن ابن حزم تابعي صغير، فالحديث ضعيف لإرساله، وذكر له ابن عبد البر في التمهيد (٤٧٢/٦) شاهداً، فقال: «وروى ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «خففوا في الخرص فإن في المال العرية والوطاية والأكلة والوصية والعامل والنائب»، ونقله عنه الحافظ في التلخيص (٨٤٩)، وسنده منكر من أجل ابن لهيعة، وقد سبق رواية حديث الخرص من طريق غير واحد من الثقات عن أبي الزبير دون ذكر التخفيف، وسبق أيضاً أن ابن لهيعة روى عن أبي الزبير عن جابر النهي عن الخرص، وهذا من تخليطاته، وأيضاً لم يوقف على أول إسناده، وله شاهد آخر رواه أبو عبيد في الأموال (١٤٥٣)، وفي غريب الحديث (١/٢٣٢) عن يزيد، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٢٧): حدَّثنا أبو بكر عن أبي عمرو الضرير، وابن أبي شيبة (١٠٦٦٥): حدَّثنا وكيع، وأبو داود في المراسيل (١١٨): حدَّثنا عبد الله بن الجراح، عن وهب، كلهم عن جرير بن حازم، قال: سمعت قيس بن سعد يحدث، عن مكحول الشامي، أن رسول الله ﷺ قال: «خففوا في الخرص، فإن في المال العرية والوصية»، ومكحول تابعي صغير، وهو شامي، وقد تفرد بالرواية عنه هنا من بين تلاميذه مع كثرتهم قيس المكي، وهذا غرابة في السند. فهو مرسل ضعيف.

وكذلك: ما روي عن سهل، أن مروان بعثه خارصاً، فخرص مال سعد بن أبي سعد بسبع مائة وست، فقال: «لولا أنني وجدت فيه أربعين عريشاً لخرصته بتسع مائة وست، ولكنني تركت لهم بقدر ما يأكلون» لا يثبت<sup>(١)</sup>، وأيضاً ما روي عن عمر أنه كان يقول للخارص: «إذا أتيت أرضاً فاخرصها، ودع لهم قدر ما يأكلون» ضعيف أيضاً<sup>(٢)</sup>.

٦٦٣٢ - يجب أن يحسب الخارص والمالك ما يهدي المالك من زرعه أو ثمرته<sup>(٣)</sup>؛ لأنه داخل في عموم النصوص الموجبة للزكاة فيهما.  
٦٦٣٣ - يجب أن يحسب الخارص والمالك ما يطعمه المالك لجيرانه وأقاربه<sup>(٤)</sup>؛ لأنه مال زكوي.

## الفصل السابع

### تصرف المالك في ماله قبل الخرص

٦٦٣٤ - لا يجوز لمالك النخل أو الزرع أن يتصرف في أي منهما بعد وجوب الزكاة فيه بما يؤدي إلى إنقاص هذه الثمار قبل خرصها<sup>(٥)</sup>؛ لأن ذلك يؤدي إلى عدم معرفة مقدار هذه الثمار.

(١) رواه أبو عبيد في الأموال (١٤٥٠)، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٢٣) عن يزيد بن هارون، قال: أخبرني يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، أن أبا ميمونة أخبره، عن سهل بن أبي حثمة.. فذكره. وأبو ميمون مجهول، قال الدوري في تاريخ ابن معين (٧٧٣): «سمعت يحيى يقول: قد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي ميمونة عن سهل بن أبي حثمة أن مروان بعثه خارصاً فقلت أنا ليحيى عن أبي ميمونة فقال: لا عن أبي ميمون، قلت له: من أبو ميمون هذا؟ قال: رجل». وينظر: التحجيل (ص ١٢٨).

(٢) سبق تخريجه قريباً عند ذكر أدلة مشروعية الخرص.

(٣) قال في الفروع (١٠٦/٤): «قدم بعضهم أنه يزكي ما يهديه من الثمرة»، وقال في الإنصاف (٥٥٤/٦): «قدم بعض الأصحاب: أنه يزكي ما يهديه من الثمرة».

(٤) قال في الفروع (١٠٦/٤): «وما يطعمه جاره وصديقه يحسب عليه».

(٥) قال في المجموع (٤٧١/٥): «لا يجوز للمالك أن يتصرف في الثمار قبل =

٦٦٣٥ - فإن أراد التصرف بما يؤدي إلى عدم معرفة مقدار الزكاة لزمه عند تأخر وصول الخارص الذي يرسله ولي الأمر أن يخرص الثمر أو الزرع قبل هذا التصرف<sup>(١)</sup>؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٦٦٣٦ - فإن تأخر ولي الأمر في إرسال خارص تولى الخرص مالك المال<sup>(٢)</sup>؛ لثلاً يتضرر هذا المالك بتأخر الخارص.

### الفصل الثامن

#### عدد من يقوم بالخرص

٦٦٣٧ - يكفي في الخرص عند إرسال الحاكم لمن يخرص واحد عدل، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ لإرسال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ابن رواحة وحده، كما مر قريباً.

٦٦٣٨ - يكفي في الخرص عند تولى مالك المال للخرص رجل

= الخرض لا يبيع ولا أكل ولا إتلاف حتى يخرص فلو تصرف قبل الخرص وبعد وجوب الزكاة غرم ما تصرف فيه بلا خلاف فإن كان عالماً بتحريمه عزر وإن كان جاهلاً لم يعزر؛ لأنه معذور.

(١) قال في الإنصاف (٥٥٣/٦): «إذا لم يبعث الإمام ساعياً، فعلى رب المال من الخرص ما يفعله الساعي، ليعرف قدر الواجب قبل أن يتصرف؛ لأنه مستخلف فيه، ولو ترك الساعي شيئاً من الواجب أخرج المالك، نص عليه».

(٢) قال في المجموع (٤٧١/٥): «قال البغوي: ولا يجوز قبل الخرص أن يأكل منه شيئاً ولا يتصرف في شيء».

(٣) قال القرطبي في تفسيره (١٠٥/٧): «يكفي في الخرص الواحد كالحاكم»، وقال الخرخشي في شرح مختصر خليل (١٧٥/٢): «(ص) وكفى الواحد (ش)؛ يعني: أنه يكفي خارص واحد إن كان عدلاً عارفاً لأنه حاكم فيجوز أن يكون واحداً، وكان عليه السلام يبعث عبد الله بن رواحة وحده خارصاً إلى خيبر»، وقال القسطلاني في إرشاد الساري (٧٠/٣): «وهل يكفي خارص واحد أهل للشهادات عارف بالخرص أو لا بد من اثنين قولان للشافعي، والجمهور على الأول»، وينظر: المغني (١٧٥/٤)، مغني المحتاج (٣٨٧/١).



واحد أيضاً<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب صلاة المريض<sup>(٢)</sup>.  
 ٦٦٣٩ - وإن خرصه المالك نفسه صح ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأنه في الأصل  
 مؤتمن على زكاته.

## الفصل التاسع

### صفة من يقوم بالخرص

٦٦٤٠ - يكفي في الخرص امرأة واحدة مأمونة<sup>(٤)</sup>؛ لقبول روايتها  
 للحديث عند انفرادها.  
 ٦٦٤١ - يجب أن يكون الخارص عدلاً، وغير متهم<sup>(٥)</sup>؛ لأن غير  
 العدل وكذلك المتهم لا يؤمنان من الحيف.  
 ٦٦٤٢ - يجب أن يكون الخارص عارفاً بالخرص بخبرة أو غيرها<sup>(٦)</sup>؛  
 لأن غير العارف يخطئ كثيراً.

(١) قال الحافظ العيني في نخب الأفكار (١٧٣/٨): «اختلف العلماء في الخرص هل هو شهادة أو حكم. فإن كان شهادة لم يكتف بخارص واحد، وإن كان حكماً اكتفى به»، وقال الموفق في المغني (١٧٨/٤): «إن لم يخرج الإمام خارصاً فاحتاج رب المال إلى التصرف في الثمرة، فأخرج خارصاً، جاز أن يأخذ بقدر ذلك. ذكره القاضي».

(٢) ينظر: المسألة (٣٣٨١).

(٣) قال الموفق في المغني (١٧٨/٤): «إن خرص هو وأخذ بقدر ذلك، جاز ويحتاط في أن لا يأخذ أكثر مما له أخذه».

(٤) البيان (٢٤٤/٣).

(٥) قال في سبل السلام (٥٣٢/١): «يكفي فيه خارص واحد عدل؛ لأن الفاسق لا يقبل خبره عارف؛ لأن الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه»، وقال في الإنصاف (٥٤٧/٦): «بلا نزاع».

(٦) قال في المبدع (٣٤٤/٢): «ويكفي خارص واحد؛ لأنه يفعل ما يؤدي إليه اجتهاده كحاكم وقائف، ويعتبر كونه مسلماً أميناً لا يتهم، خبيراً»، وينظر: كلام الخرخشي والصنعاني السابقان.

## الفصل العاشر

### دعوى المالك زيادة الخارص

٦٦٤٣ - إذا ادعى رب المال أن الخارص زاد في الخرص خطأً، وكان ما ادعاه محتملاً قبل قوله<sup>(١)</sup>؛ لأنه في الأصل مؤتمن على هذه العبادة.

٦٦٤٤ - وإن كان ما ادعاه غير محتمل، كأن يدعي أنه زاد عليه النصف أو الثلث، لم يقبل قوله؛ لأن الخطأ لا يقع عادة في مثل ذلك، ولأن هذا اتهام للساعي بالظلم، وهو لا يقبل إلا بيينة، كما سيأتي<sup>(٢)</sup>.

٦٦٤٥ - وإن ادعى كذب الخارص واتهمه، لم يقبل قوله إلا بيينة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الأصل أن ولي الأمر يختار خارصاً عدلاً، فلا يقبل اتهامه له بما يخرم عدالته إلا بيينة.

## الفصل الحادي عشر

### دعوى المالك حصول نقص بعد الخرص

٦٦٤٦ - إذا ادعى المالك جائحة ظاهرة لم يقبل قوله إلا بيينة<sup>(٤)</sup>؛

(١) قال في المغني (٤/١٧٧): «فصل: وإن ادعى رب المال غلط الخارص وكان ما ادعاه محتملاً، قبل قوله بغير يمين، وإن لم يكن محتملاً، مثل أن يدعي غلط النصف ونحوه، لم يقبل منه؛ لأنه لا يحتمل، فيعلم كذبه».

(٢) قال في الإنصاف (٦/٥٣٧): «يصدق في دعوى غلط ممكن من الخارص. قال في التلخيص، والرعايتين، والحاويين، وابن تميم وغيرهم كالسدس ونحوه، ولا يقبل في الثلث والنصف، وقيل: إن ادعى غلطاً محتملاً قبل بلا يمين وإلا فلا، قال في الفروع: فإن فحش، فقليل: يرد قوله»، وينظر: المغني (٤/١٧٦)، وينظر: كلام صاحب المغني السابق.

(٣) قال في المجموع (٥/٤٨٦): «إذا ادعى المالك إجحافاً في الخرص فإن زعم أن الخارص تعمد ذلك لم يلتفت إليه بلا خلاف كما لو ادعى ميل الحاكم أو كذب الشاهد ولا يقبل إلا بيينة».

(٤) قال في المهذب (١/٢٨٧): «إن ادعى رب المال بعد الخرص هلاك الثمرة =

لأن ذلك مما يعلمه كل من حوله، فإذا لم يعلم من حوله بذلك كان ذلك قرينة قوية على عدم صدقه في دعواه.

٦٦٤٧ - إذا قال مالك المال بعد التصفية: لم يتحصل لدي من هذا الثمر أو الزرع سوى كذا، قبل قوله<sup>(١)</sup>؛ لأنه في الأصل مؤتمن على هذه العبادة، ولأن هذا جزم، والخرص تخمين، فيقدم الجزم على التخمين.

### الفصل الثاني عشر

#### تعمد الخارص النقص

٦٦٤٨ - إذا خرص الخارص فنقص في خرصه كثيراً، وجزم المالك بذلك لزمه إخراج النقص<sup>(٢)</sup>؛ لأنه حق واجب في ذمته، فلزمه إخراج، وخطأ الساعي لا يبرئ ذمته إذا علم هو بذلك.

٦٦٤٩ - ولهذا؛ فإنه إذا وضع الساعي قيمة ناقصة لصاع الثمرة أو لصاع الحب - ومثله إذا وضع سعراً نازلاً لرأس بهيمة الأنعام -، كما يحصل من بعض السعاة في هذا العصر - فإنه يجب على المالك أن يخرج ما نقص، فيصرفه في مصارف الزكاة.

= فإن كان ذلك لجائحة ظاهرة لم يقبل حتى يقيم البيئة فإذا أقام البيئة أخذ بما قال وإن لم يصدقه حلفه وهل اليمين مستحبة أو واجبة؟ فيه وجهان»، وينظر: الإنصاف (٥٣٨/٦)، المجموع (٤٧٧/٥).

(١) قال في الإنصاف (٥٣٨/٦): «لو قال: ما حصل في يدي غير كذا، قبل قولاً واحداً»، وينظر: المغني (١٧٧/٤)، الإنصاف (٥٤٩/٦).

(٢) قال في المغني (١٧٦/٤): «قال أحمد: إذا خرص على الرجل، فإذا فيه فضل كثير، مثل الضعف، تصدق بالفضل؛ لأنه يخرص بالسوية. وهذه الرواية تدل على مثل قول مالك. وقال: إذا تجافى السلطان عن شيء من العشر، يخرج فيؤديه. وقال: إذا حط من الخرص عن الأرض، يتصدق بقدر ما نقصوه من الخرص»، وقال في الفروع (١٠٦/٤): «وإن ترك الساعي شيئاً من الواجب أخرجه المالك، نص عليه».

## الفصل الثالث عشر

### تعمد الخارص الزيادة

٦٦٥٠ - إذا تعمد الخارص أو الحاكم الزيادة في مقدار الزكاة ظلماً، فإن احتسب المالك عند أخذ الساعي للزيادة أنها زكاة معجلة عن السنة القادمة أجزاء ذلك، وخصمه من زكاته العام المقبل، وإن لم ينو ذلك، لم يصح احتسابها من الزكاة المقبلة<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة تحتاج إلى نية، ولم توجد.

## الفصل الرابع عشر

### زيادة المال عن الخرص

٦٦٥١ - إذا أقر المالك أمام الساعي بأنه وجد المال بعد تجفيفه زائداً على ما خرصه الخارص، أخذ الساعي منه الزيادة<sup>(٢)</sup>؛ لأنها حق واجب لمصارف الزكاة فوجب على الساعي أخذه، كبقية أموال الزكاة.

## الفصل الخامس عشر

### أجرة الخارص

٦٦٥٢ - أجرة الخارص الذي يبعثه ولي الأمر على بيت المال<sup>(٣)</sup>؛

(١) قال في المغني (٤/١٧٦، ١٧٧): «وإن أخذ منهم أكثر من الواجب عليهم، فقال أحمد: يحتسب لهم من الزكاة لسنة أخرى ونقل عنه أبو داود: لا يحتسب بالزيادة لأن هذا غاصب. وقال أبو بكر: وبهذا أقول. ويحتمل أن يجمع بين الروايتين، فيحتسب به إذا نوى صاحبه به التعجيل، ولا يحتسب به إذا لم ينو ذلك».

(٢) قال في المجموع (٥/٤٨٦): «إذا خرص عليه فأقر المالك بأن الثمر زاد على المخروص قال أصحابنا: أخذت الزكاة منه للزيادة سواء كان ضمن أم لا لأن عليه زكاة جميع الثمرة».

(٣) قال في المبدع (٢/٣٤٤): «يكفي خارص واحد؛ لأنه يفعل ما يؤدي إليه اجتهاده كحاكم وقائف، ويعتبر كونه مسلماً أميناً لا يتهم، خبيراً، وقيل: حرّاً، وأجرته على بيت المال، فإن لم يبعث فعلى رب المال من الخرص ما يفعله الساعي، ليعرف =

لأنه من عمال الحاكم، فوجبت أجرته في بيت المال، كالجند وغيرهم، ولأنه لم يذكر أن اليهود كانوا يدفعون أجره ابن رواحة.

٦٦٥٣ - وإن جعلت أجره الخارص من مصارف الزكاة فله وجه<sup>(١)</sup>؛ لأن الخارص ملحق بعمال الزكاة.

٦٦٥٤ - أما أجره الخارص الذي يأتي به المالك عند تأخر الخارص الذي يرسله ولي الأمر فهي على المالك<sup>(٢)</sup>؛ لأنه جاء به لمصلحة نفسه، فكانت تكلفته عليه، كسائر العمال الذين يعملون في أرضه.



= قدر الواجب قبل تصرفه»، وينظر: الإنصاف (٥٤٨/٦).

(١) قال في الإقناع وشرحه الكشاف (٤٢١/٤): «وأجرته؛ أي: الخارص (على رب النخل والكرم) وفي المبدع: أجرته على بيت المال. انتهى. قلت: لو قيل من سهم العمال لكان متجهاً».

(٢) هذا القول ملفق من القولين السابقين.

## باب زكاة الأثمان

### الفصل الأول

#### محتوى الباب ومناسبته

٦٦٥٥ - يشتمل هذا الباب على تعريف الأثمان، وسبب تسميتها بهذا الاسم، وسبب التعامل بها، وما تشمله، وحكم زكاتها، ونصاب الذهب، ونصاب الفضة، وحكم زكاة الأوراق النقدية، ونصابها، ومقدار زكاة الأثمان.

### الفصل الثاني

#### تعريف الأثمان

٦٦٥٦ - الأثمان في اللغة: جمع ثمن، وهو قيمة الأشياء<sup>(١)</sup>.

(١) قال في لسان العرب (١٣/٨٢): «الثمن: ما تستحق به الشيء. والثمن: ثمن البيع، وثمان كل شيء قيمته. وشيء ثمين؛ أي: مرتفع الثمن. قال الفراء في قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِإِثْمِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٤١] قال: كل ما كان في القرآن من هذا الذي قد نصب فيه الثمن وأدخلت الباء في المبيع أو المشتري فإن ذلك أكثر ما يأتي في الشيتين لا يكونان ثمناً معلوماً مثل الدنانير والدرهم، فمن ذلك اشتريت ثوباً بكساء، أيهما شئت تجعله ثمناً لصاحبه لأنه ليس من الأثمان، وما كان ليس من الأثمان مثل الرقيق والدور وجميع العروض فهو على هذا، فإذا جئت إلى الدرهم والدنانير وضعت الباء في الثمن، كما قال في سورة يوسف: ﴿وَشَرَّوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ﴾ [٢٠]؛ لأن الدرهم ثمن أبداً، والباء إنما تدخل في الأثمان».

وقال النووي في المجموع (٢/٢٧٧) في باب الغسل: «وسمى الشافعي القيمة هنا =

٦٦٥٧ - وفي الاصطلاح: النقود والأشياء التي تشتري بها السلع والمنافع والاختصاصات ونحوها وتقيّم بها وتقضى بها الديون<sup>(١)</sup>.

٦٦٥٨ - وسميت النقود بـ (الأثمان) لأن النقود من ذهب وفضة وما يقوم مقامهما في الغالب الأعم هي ثمن الأشياء<sup>(٢)</sup>، فغالب السلع

= ثمناً مجازاً وإلا فحقيقة الثمن ما كان في عقد ولكن قد سمت العرب القيمة ثمناً، قلت: قد قال أهل اللغة مثل هذا، فقال الأزهري في تهذيب اللغة: قال الليث: ثمن كل شيء قيمته، وقال الهروي في الغريبين: الثمن قيمة الشيء»، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٦٨/١٠).

(١) قال في تحفة الفقهاء (٣٧/٢): «المبيع في الأصل ما يتعين بالتعيين والتمن في الأصل ما لا يتعين بالتعيين وإن كان قد يتعين بعارض فيصير المبيع ديناً كما في السلم ويصير الثمن عيناً كبيع العين بالعين لكن الثمن المطلق هو الدراهم والدنانير»، وقال في مواهب الجليل (٤٧٩/٤): «قال صاحب الطراز: المعقود عليه ثمن ومثمن فالثمن الدنانير والدراهم، وما عداها مثمانات»، وقال في المجموع (٢٧٣/٩): «في حقيقة الثمن ثلاثة أوجه:

(أحدها): أنه ما ألصق به الباء كقولك: بعث كذا بكذا والأول مثنى والثاني ثمن وهذا قول القفال.

(والثاني) أنه التقيد مطلقاً والمثنى ما يقابله على الوجهين.

(وأصحهما) أن الثمن التقيد والمثنى ما يقابله فإن لم يكن في العقد نقد أو كان العوضان نقدين فالثمن ما ألصقت به الباء والمثنى ما يقابله فلو باع أحد النقيدين بالآخر فلا مثنى فيه على الوجه الثاني ولو باع عرضاً بعرض فعلى الوجه الثاني لا ثمن فيه وإنما هو مبادلة»، وينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (١٩٧/٥).

(٢) وفي بعض التعاملات يكون الثمن سلعة أو منفعة أو غير ذلك، وهو قليل إذا قورن بالعملات، ولذلك اختصت العملات بهذا الاسم. قال في الإنصاف (٥١٧/١١): «يتميز الثمن عن المثنى بدخول (باء) البدلية مطلقاً. على الصحيح...، وقيل: إن اشتملت الصفقة على أحد النقيدين. فهو الثمن، وإلا فهو ما دخلته (باء) البدلية. نحو لو قال: بعثك هذا بهذا. فقال المشتري: اشتريت، أو قال: اشتريت هذا بهذا. فقال البائع: بعثك. وذكر الأزجي في نهايته وجهاً ثالثاً، وهو: أن الثمن الدراهم والدنانير الموضوعة للثمنية اصطلاحاً. فيختص بها فقط».

كالأراضي والبيوت والأواني والمطعوم والمركوب لها ثمن، وكذلك غالب المنافع من عمل العمال وسكنى الدور وحمل الدواب والسيارات وغيرها للآدميين وحاجياتهم ونحوها من المنافع التي تقدم للغير لها ثمن، وأيضاً غالب الاختصاصات من بدل الخلو والاسم التجاري ونحوها لها ثمن<sup>(١)</sup>، وثمر هذه الأشياء ونحوها في غالب الأحوال هو العملات من الذهب والفضة أو ما يقوم مقامهما من الأوراق النقدية، ولهذا تقوم بها غالب الأشياء<sup>(٢)</sup>؛ لخفة نقلها، وسهولة التعامل بها، وانضباط قيمتها.

٦٦٥٩ - وقد احتاج الناس إلى النقود من أجل حصولهم على حاجاتهم المختلفة؛ لأن كل شخص لا يمكنه أن يعمل كل حاجاته، بل هو مضطر إلى الاستعانة بغيره في تلبية حاجاته، فمن يجيد مهنة أو صناعة أو عدة صناعات لا يجيد صناعة أشياء أخرى يحتاج إليها، فيضطر إلى شرائها من غيره، أو إلى طلب عملها من الغير، فكان لا بد من مقابل يعطيه الغير مقابل عمله أو سلعته<sup>(٣)</sup>، فكان الناس في أول الأمر يعطون السلع مقابل

(١) قيل في الأشياء السابقة (الغالب) لأن بعضها يحصل للغير بلا ثمن، كما لو تصدق شخص بسلعة أو أحسن بمنفعة أو تنازل عن اختصاص دون مقابل، وكما إذا وهبت الدولة شيئاً مما تملكه من الأمور السابقة دون مقابل.

(٢) قال الإمام الشافعي في الرسالة (١/٥٢٨): «لو استهلكت لرجل شيئاً قوم علي دنانير أو دراهم؛ لأنها الأثمان في كل مال لمسلم إلا الديات».

(٣) قال أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي في كتابه: الإشارة إلى محاسن التجارة (ص ٢٠ - ٢٧) (نقلاً من كتاب تطور النقود في ضوء الشريعة ص ٢٢، ٢٣): «لما كان الإنسان من بين سائر الحيوان كثير الحاجات فبعضها ضرورية طبيعية وهي كونه محتاجاً إلى منزل مبني وثوب منسوج وغذاء مصنوع، وبعضها عرضية وضعية كحاجته عند المرض إلى أدوية وأشربة. . . وكل واحد من هذه الحاجات يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتى تتكون ثم حتى تتم، كحاجة الكتان إلى البلب والنفص والدق ثم المشط والغزل ثم إلى الطبخ ثم سائر أعمال النساجة ثم إلى الصفر والقصارة والخياطة حتى يصلح أن يكتسى به. ولم يمكن الواحد من الناس لقصر عمره أن يتكلف جميع الصناعات كلها وإن كان فيه احتمال لتعلم كثير منها فليس يقدر على جمعها كلها البتة، حتى يحيط بها من أولها إلى آخرها علماً. =



ذلك، وكان كل مجتمع يعطي سلعة أو أكثر من سلعة من السلع المنتشرة فيه<sup>(١)</sup>، ولكن لما كانت السلع متباينة القيم، وفي أكثر الأحيان لا يكون عند

= ولأن الصناعات مضمومة بعضها إلى بعض كالبناء يحتاج إلى النجار، والنجار يحتاج الحداد، وصناع الحديد يحتاجون إلى صناعة أصحاب المعادن، وتلك الصناعات تحتاج إلى البناء فاحتاج الناس لهذه العلة إلى اتخاذ المدن، والاجتماع فيها ليعين بعضهم بعضاً لما لزمتهم الحاجة إلى بعضهم بعضاً، فلما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض على ما تقدم ذكره، ولم يكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت حاجة الآخر حتى إذا كان واحد منهم مثلاً نجاراً فاحتاج إلى حداد فلا يجد ولا مقادير ما يحتاجون إليه متساوية، ولم يمكن أن يعلم ما قيمة كل شيء من كل جنس ومقدار العوض عن كل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء فلذلك احتيج إلى شيء يضمن به جميع الأشياء، ويعرف به قيمة بعضها من بعض، فمتى احتاج الإنسان إلى شيء مما يباع أو يستعمل دفع قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر الذي جعل ثمناً لسائر الأشياء.

(١) قال سمير جاب الله في كتاب ضوابط الثمن (ص ١٠٦): «فكر الإنسان في استعمال بعض السلع كوسيط لعملية التبادل للتوفيق بين رغبات المتبادلين والقضاء على مشاكل نظام المقايضة، فاختارت كل جماعة مادة أو سلعة تؤدي بين الناس مهمة الوساطة في التبايع وكسب الأرزاق تناسب ظروفها، وكانت تختلف باختلاف البيئة وطريقة الناس في العيش، فالشعوب التي تعيش على شواطئ البحار كانت تتخذ الأسماك نقوداً، والشعوب التي تعيش في الصحاري والمراعي كانت تتخذ الحيوانات والجلود، وقد اتخذت بعض الشعوب الأقمشة والسلاح نقوداً.

كما لعب الثور دوراً هاماً في التبادل عند اليونان، وله القيمة الكبرى في التقديرات، ولكن هذه الطريقة أيضاً لها سلبياتها ولم تقض على عيوب نظام المقايضة مما دعا إلى التفكير في الاعتماد على سلعة مناسبة، وهذا أصل الفكرة التي أوحى إلى الناس اتخاذ المعادن وسيطاً للمبادلات؛ لأن المعدن معيار ثابت لا يتعرض للضياع، ولا يحتاج إلى نفقة في حفظه ويتحمل عوادي الدهر ويمتاز بسهولة الحمل والنقل مع قابليته للتجزئة ليوافق مختلف الأغراض والاحتياجات. وهكذا اتجهت المجتمعات البشرية إلى إعداد المعادن بأوزان معلومة وتولت الدول الإشراف على هذه العملات لتصبح قانونية وليأمن الناس الغش، فبدأوا باستخدام النحاس والبرونز، ثم اهتموا إلى الذهب والفضة فوجدوا فيهما من المميزات التي لا توجد في غيرهما من المعادن».

الشخص سلعة تماثل سلعة أو منفعة الغير التي يريد الحصول عليها، اضطر الناس إلى إيجاد وسيط آخر يسهل عملية تبادل السلع والمنافع والحصول عليها، كما احتاج الناس أن يكون هذا الوسيط مما يسهل حمله ويسهل تخزينه، فتوصل الناس أخيراً إلى النقود المعدنية<sup>(١)</sup>.

(١) قال الدكتور أحمد الحسني في كتاب تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية (ص ٥١، ٥٢): «تقدم ذكر نظام المقايضة في التبادل وعرفت الصعوبات التي ترتبت على استخدامه. مما أدى إلى قيام أفراد المجتمعات باتخاذ وسيط آخر للمبادلة يقضي على هذه الصعوبات، ويسهل عملية تبادل السلع والخدمات. وقد كان هذا الوسيط في بادئ الأمر سلعة من السلع التي تتميز بالقبول العام من جميع أفراد المجتمع، وذلك لأن أي شخص يحصل عليها يستطيع أن يبادلها بسهولة مع الآخرين بأي سلعة يريدتها. وأطلق على هذه السلعة اصطلاح (النقود السلعية) لأنها نقود يمكن الانتفاع بها في شؤون أخرى غير كونها وسيطاً في التبادل.

فالنقود السلعية هي: المال الذي اتخذ وسيطاً للتبادل واتفقت قيمته النقدية مع قيمته في الانتفاع به، واختلفت من حيث الشكل ولهذا تتعين هذه النقود بالتعيين. وقد اختار كل مجتمع السلعة التي تناسب ظروف بيئته، وتلقى قبولاً عاماً من جميع أفراده لتكون واسطة للتبادل. ففي المناطق الرعوية استخدمت الماشية بأنواعها المختلفة من الإبل والبقر والغنم، وفي المناطق الساحلية استخدمت الأصداف والودع الذي يستخرج من البحر واللؤلؤ، وفي المناطق الشمالية استخدمت جلود الحيوانات، وفي المناطق الاستوائية استخدمت الحراب وأدوات الصيد ونحو ذلك. وقد كانت تماثل قيمة هذه النقود باعتبارها سلعة مع قيمتها النقدية.

لكن لم يستمر أفراد المجتمعات في استخدام النقود السلعية واسطة للتبادل لأنها لم تستطع القضاء على جميع صعوبات المقايضة. وإنما عالجت صعوبة التوافق المزدوج بين رغبات المتعاملين، وصعوبة عدم وجود مقياس مشترك لقيم الأشياء وبقيت الصعوبات الأخرى قائمة، فلا يمكن في الغالب ادخار هذه السلع لفترة طويلة كما أن تخزينها يحتاج إلى نفقة، وكذلك يصعب تجزئة بعض هذه السلع كالماشية وغيرها، إضافة إلى عدم تماثل وحداتها وعدم تجانسها. وتجدر الإشارة إلى أن النقود السلعية كانت تفي باحتياجات التبادل التجاري على المستوى المحلي فقط؛ لأن السلعة التي يتم اختيارها لتكون واسطة للتبادل، وتلقى قبولاً عاماً في مجتمع معين قد لا تلقى هذا القبول في مجتمع آخر.

٦٦٦٠ - وكان أكثر النقود المعدنية استعمالاً: النقود المصنوعة من الذهب والفضة، كالدرهم والدنانير، ولما كانت النقود ثقيلة وكان التجار يخشون من سرقتها عند تكاثرها لديهم أصبحوا يودعونها عند الصيارفة ويأخذون مقابل كل مبلغ يودعونه سنداً بأن هذا التاجر له عند هذا الصانع كذا ديناراً من الذهب أو كذا ديناراً من الفضة، فلما وجدت هذه السندات وثقوا بها وبدؤوا يستعملونها في البيع والشراء، فظهر ما يسمى (الأوراق النقدية)<sup>(١)</sup>.

٦٦٦١ - ثم إنه بعد ظهور السندات السابقة أصدرت بعض الدول في بدايات العصر الحاضر قانوناً يلزم الناس بالتعامل بمثل هذه السندات، وذلك في سنة ١٢٥٤هـ، ثم انتشرت بعد ذلك النقود الورقية، وقد كانت في أول الأمر سندات تتعهد المؤسسات المالية المعنية في الدول بدفع قيمتها من النقود المعدنية، ثم قامت بعض الدول الكبرى اقتصادياً بإلغاء هذا التعهد، وذلك في عام ١٣٩٢هـ، ثم تبعتها بقية الدول في ذلك، واكتفت الحكومات بعد ذلك بدعم المصارف التجارية في بلدانها، الذي يؤدي إلى احتفاظ هذه النقود الورقية بقيمتها في غالب الأحيان<sup>(٢)</sup>.

= ومن هنا تظهر عدم مقدرة هذا النوع من النقود على تلبية احتياجات التبادل المتزايدة، نتيجة للتخصص وتقسيم العمل، والتوسع العمراني للسكان، وانتشار التجارة الدولية بين البلدان المختلفة. فأصبحت الحاجة تدعو إلى استخدام وسيط آخر للتبادل يتوافق جميع أفراد المجتمعات أو معظمهم على قبوله. وقد اختيرت المعادن للقيام بهذا الدور وخاصة الذهب والفضة. وبذلك انتقلت النقود إلى مرحلة أكثر تطوراً وهي مرحلة النقود المعدنية».

(١) بنظر: رسالة: نوازل الزكاة المستجدة للدكتور خالد المشيخ (ص ١١، ١٢).

(٢) قال الدكتور ستر الجعيد في كتابه: أحكام الأوراق النقدية والتجارية (ص ١٧٢، ١٧٣): «تقدم لنا في تطور النقود وأنواعها أن النقود الورقية عرفت في فترات التاريخ كما حكى عن الرومان وما حكاه ابن بطوطة عن أهل الصين ولكن بحالتها الراهنة الشائعة لم تعرف إلا في القرن السابع عشر حيث أصدرت في السويد، =

## الفصل الثالث

### أنواع الأثمان

٦٦٦٢ - الأثمان كانت في أول الأمر كثيرة ومتنوعة، كما سبق بيان ذلك في الفصل الماضي، وقد استقر الحال في آخر الأمر عند الشعوب والأمم إلى حصرها في أربعة أنواع:

٦٦٦٣ - النوع الأول: الذهب، سواء كان مضروباً أو غير مضروب<sup>(١)</sup>.

٦٦٦٤ - النوع الثاني: الفضة، سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة.

٦٦٦٥ - النوع الثالث: الفلوس، وهي نقود رخيصة جداً<sup>(٢)</sup>، ولهذا أطلق على من لا مال عنده: (مفلس)؛ لأنه كحال من ليس عنده سوى الفلوس<sup>(٣)</sup>، والفلوس تكون عادة من معدن رخيص الثمن،

= ثم بعد ذلك انتشرت منها إلى البلدان الأخرى. وذكرنا أيضاً أنها نشأت أول ما نشأت عبارة عن سندات ديون لودائع من الذهب أو الفضة ثم بعد ذلك قبلها الناس وكان من أصدرها متعهداً بدفع قيمتها وقت الطلب في بداية الأمر، ثم زال ذلك الأمر بسبب تهاون الناس في السؤال عن القيمة أو بسبب العجز عن تلبية الطلبات في وقت الأزمات، مما حدا بالحكومات إلى دعم البنوك وإلغاء هذا الشرط واعتبار النقود الورقية إلزامية. وثم ملابسات أخرى في النشأة ذكرتها سابقاً. ويمكن تعريف النقود الورقية بأنها قصاصات من الأوراق على صفة معينة تحمل تعهداً بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية، وينظر: نوازل الزكاة المستجدة للدكتور خالد المشيخ (ص ١٢).

(١) غير المضروب قد يتم التعامل به عملة عن طريق الوزن.

(٢) وقال شيخنا ابن عثيمين في تعليقاته على الكافي لابن قدامة (٣/٩ طبع حاسب آلي): «الفلوس؛ يعني: القروش؛ يعني: النقد المعدني من غير الذهب والفضة. فكل نقد ليس من الذهب والفضة فهو فلوس، وموجود الآن ريبالات معدنية لهواتف العملة هي نقد؛ بمعنى: أن الناس يتعاملون بها كما يتعاملون بالنقدين الذهب والفضة» ١. هـ مختصراً مع تصرف يسير.

(٣) قال في الصحاح (٣/٩٥٩): «الْفَلْسُ يجمع على أَفْلَسٍ في القِلَّةِ، والكثيرُ فُلُوسٌ. وقد أَفْلَسَ الرجلُ: صار مُفْلِساً، كأنما صارت دراهمه فُلُوساً وزيوفاً»، وقال في =

كالنحاس ونحوه<sup>(١)</sup>.

٦٦٦٦ - ويشبه الفلوس في عصرنا هذا: القرش والهللة والبنس ونحوها<sup>(٢)</sup>.

= المصباح المنير (٤٨١/٢): «(ف ل س): أفلس الرجل كأنه صار إلى حال ليس له فلوس كما يقال: أقهر إذا صار إلى حال يقهر عليه، وبعضهم يقول: صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم فهو مفلس والجمع مفاليس وحقيقته الانتقال من حالة اليسر إلى حالة العسر».

(١) قال في المخصص (٢٩٨/٣) نقلاً عن صاحب العين: «وقال: الفلوس معروف والجمع أفلس وفلوس، وبائعه فلاس، وأفلس الرجل: صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم»، وقال الدكتور صالح بن زابن المرزوقي في بحث: حُسن وفاء الديون وعلاقته بالربط بتغير المستوى العام للأسعار، منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي: العدد الثامن: الجزء الثالث (ص٤٨٨): «الفلوس: جمع فلوس، وهو جمع كثرة، وجمع القلة أفلس، وهي: عملة معدنية من غير الذهب والفضة، كالحديد والنحاس والنيكل، قليلة القيمة، مثل الهللة بالنسبة للريال السعودي، والمليم بالنسبة للجنة المصري، والبنس للدولار الأمريكي»، وقال الدكتور محمد البورنو في موسوعة القواعد الفقهية (٣٩/١٢): «هي نقود مضرورية من نحاس أو حديد مثل القروش اليوم».

(٢) قال محمد بن علي بن حسين الحريري في بحث أوراق النقود ونصاب الورق النقدي، منشور بمجلة البحوث الإسلامية (٢٩٨/٣٩): «الفلوس: لغة بسكون اللام: القشرة على ظهر السمكة».

وفي الاصطلاح هي: عملة مضرورية من غير الذهب والفضة كانت تقدر في الماضي بسدس الدرهم، وهي اليوم (١/١٠٠٠) من الدينار في الدول التي تعتمد الدينار وحدتها النقدية كالعراق والأردن، وتعادل القرش السوري، والهللة السعودية، فهي أصغر وحدات النقد، وقال الكرمللي: الفلوس جمع فلوس وهي نقد يوناني كان يساوي سدس الدرهم الأتيكي، ويعادل الآن ثلاثة مليمات مصرية، ووزنه ٧٢ سنتيغرام، ويعني عند اليونان قشرة جلد الحشرات الزاحفة، وقال في الصحاح: الفلوس يجمع على أفلس وفلوس، وقد أفلس الرجل صار مفلساً، كأنما صارت دراهمه زيوفاً أو فلوساً، ويجوز أن يراد به أنه صار إلى حال يقال فيها: ليس معه فلوس»، وينظر: تكملة المجموع لمحمد نجيب المطيعي (٢٧٠/١٣).

٦٦٦٧ - النوع الرابع: ما يقوم مقام الذهب والفضة من الأثمان، وهو الأوراق النقدية، من ريالات، أو ماركات، أو يورات، أو يتات، أو دولارات، أو جنيهات ورقية، أو دنائير ورقية، أو غيرها.

٦٦٦٨ - وهذه الأوراق النقدية نقد قائم بذاته<sup>(١)</sup>؛ بدليل عدم وجود غطاء له من الذهب أو الفضة أو غيرهما، كما سبق بيانه قريباً.

### الفصل الرابع

#### حكم زكاة الأثمان

٦٦٦٩ - تجب الزكاة في الذهب إذا بلغ نصاباً، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لحديث الأنصاري الآتي وشواهد المذكورة معه.

٦٦٧٠ - تجب الزكاة في الفضة إذا بلغت نصاباً، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لما روى البخاري في حديث أنس في الزكاة: «وفي الرقة إذا بلغت مائتي درهم ربع العشر»<sup>(٤)</sup>، والرقة: الفضة.

٦٦٧١ - ومن أنواع الذهب: ما كثر في هذا العصر مما يسمى (الذهب الأبيض)<sup>(٥)</sup>، وهو ذهب مطلي بمادة أخرى تجعله يميل إلى البياض.

(١) نوازل الزكاة المستجدة للدكتور خالد المشيقح (ص ١٢ - ١٤).

(٢) عارضة الأحوزي (١٠٢/٣)، إكمال المعلم (٥٦٣/٦).

(٣) عارضة الأحوزي (١٠٢/٣)، إكمال المعلم (٥٦٣/٦).

(٤) سبق تخريجه في المسألة (٦٣٨٢)، ولهذه الجملة من الحديث شواهد، تنظر في تنقيح التحقيق (٣٢٤)، البلوغ مع التبيان (٦١١، ٦١٢)، نصب الراية (٢/٣٦٣ - ٣٦٨)، الإرواء (٨١٥).

(٥) جاء في موقع الإسلام سؤال وجواب للمنجد (٥/٢٣٧٩ طباعة حاسب آلي): «الذهب الأبيض هو الذهب المعروف، لكن تضاف إليه بعض المواد، فيصير أبيض، هذا ما يقوله أهل الخبرة، وإذا كان الأمر كذلك فتجب زكاته، إذا بلغ نصاباً بنفسه أو بما انضم إليه من الذهب الآخر». وقال الدكتور سعد الخثلان في فوائده: «الذهب الأبيض نوعان:

١ - ذهب أصفر مكسو ومطلي بطبقة من البلاتين أو مخلوط بنسبة معينة من مادة =

٦٦٧٢ - وأحياناً يطلق على معدن البلاتين اسم (الذهب الأبيض)، وهذا المعدن لا يجب فيه زكاة إذا لم يكن من عروض التجارة؛ لأنه ليس بذهب حقيقة<sup>(١)</sup>.

٦٦٧٣ - تجب الزكاة في الأوراق النقدية إذا بلغت نصاباً، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على الذهب والفضة، وقياساً على الفلوس المعروفة قديماً، والتي تصنع عادة من غير الذهب والفضة<sup>(٣)</sup>؛ لأنها كلها من الأثمان.

= البلاديوم أو غيره تزيد أو تقل على حسب عيار الذهب فحكمه حكم الذهب الأصفر المعروف وهذا الإطلاق هو المشهور المعروف في محلات الذهب.

٢ - يطلق على معدن البلاتين، وهذا لا يأخذ حكم الذهب الأصفر فيجوز لبسه للرجال».

(١) قال شيخنا ابن عثيمين في جلسات رمضانية (٣/١٢ طباعة حاسب آلي): «الذهب هو هذا الذهب الأحمر، وأما ما يعرف عند الناس بالذهب الأبيض الآن وهو (البلاتين) فهذا ليس بذهب شرعاً ولا لغة أيضاً؛ لكنه ذهب اصطلاحاً، كما سمي بعض الناس البتروال الذهب الأسود، والذهب ليس فيه أسود ولا أبيض، الذهب هو الأحمر، المعدن المعروف».

(٢) المختارات الجليلة (٣١٥/٤)، بحوث في قضايا فقهية معاصرة للعثماني (ص١٥٩)، وينظر: فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (٦٧/٤)، الربا والمعاملات المصرفية للمترك (ص٣٣٩)، قرارات مجمع الفقه (ص٤٠)، الورق النقدي لعبد الله بن منيع، فتاوى اللجنة الدائمة (٩/١٩٧ - ١٩٩، ٢٥٧)، مختصر فتاوى دار الإفتاء المصرية (ص٢٨١)، أحكام الأوراق النقدية للجعيد (ص٢٢٣)، مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (١٨/١٧٣، ٤٨٩، ٥١١)، رسالة «تطور النقود في ضوء الشريعة» للدكتور أحمد الحسني (ص١٣٢).

(٣) قال الشيخ أحمد الزرقا المتوفى سنة (١٣٥٧هـ) في شرح القواعد الفقهية (ص١٧٤): «الذي يظهر أن الورق النقدي المسمى الآن بالورق السوري الرائج في بلادنا الآن، ونظيره الرائج في البلاد الأخرى، هو معتبر من الفلوس النافقة، وما قيل فيها من الأحكام السابقة يقال فيه؛ لأن الفلوس النافقة هي ما كان متخذاً من غير النقدين - الذهب والفضة - وجرى الاصطلاح على استعماله استعمال النقدين، والورق =

٦٦٧٤ - تجب الزكاة في الفلوس<sup>(١)</sup>؛ قياساً على الذهب والفضة؛ لأنها كلها نقود، فهي أثمان للسلع والمنافع وغيرها<sup>(٢)</sup>.

٦٦٧٥ - وتجب الزكاة في قيمة الفلوس، لا في وزنها، وهذا مجمع

= المذكور من هذا القبيل. ومن يدعي تخصيص الفلوس النافقة بالمتخذ من المعادن فعليه البيان».

(١) سبق تعريف الفلوس قريباً، وقال في الإنصاف (٩/٧): «الصحيح من المذهب: أن الفلوس كعروض التجارة فيما زكاته القيمة.. وقيل: تجب إذا بلغت قيمتها نصاباً، وقيل: إذا كانت رائجة، وأطلق في الفروع، إذا كانت نافقة وجهين. ذكره في باب الربا، وقال المجد في شرحه: فيها الزكاة إذا كانت أثماناً رائجة، أو للتجارة، وبلغت قيمتها نصاباً في قياس المذهب.. ثم قال - أي: صاحب الرعايتين - في الكبرى، وقيل: في وجوب رائجة وجهان، أشهرهما: عدمه؛ لأنها أثمان. قلت: ويحتمل الوجوب إذن».

وقال في الفروع (٢٩٦/٦): «وقيل في وجوب الزكاة في الفلوس إذا بلغت قيمتها نصاباً وجهان: أشهرهما عدمه لأنهما أثمان، قلت: ويحتمل الوجوب أيضاً»، وقال في تصحيح الفروع (٢٩٧/٦): «وقال أبو الخطاب في خلافه الصغير وغيره: الفلوس النافقة أثمان، وهو قول أكثر الأصحاب، قاله ابن رجب، واختاره الشيرازي في المبهج أنها أثمان بكل حال، فعلى هذا حكمها حكم الأثمان في جواز السلم فيها وعدمه»، وينظر: التعليقات الثلاثة الآتية.

(٢) قال الدكتور أحمد الخليل في شرح زاد المستقنع (٤٨٩/٣) طبع حاسب آلي عند كلامه على علة الربا في الذهب والفضة:

«القول الثالث: وهو رواية عن الإمام أحمد وقول للمالكية واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وعدد كبير من المحققين: أن العلة هي مطلق الثمنية لا غلبة الثمنية. وعلى هذا القول يتعدى الحكم إلى كل ما هو أو ما اعتبر أو ما اتخذ ثمناً للأشياء، فيدخل الأوراق النقدية والفلوس وكل ما اتخذ ثمناً للأشياء. واستدل هؤلاء بأمرين:

الأمر الأول: أن النبي ﷺ إنما ذكر الذهب والفضة لأنهما أثمان الأشياء.  
والأمر الثاني: أن المعنى يدل على هذا القول لأنه يجب أن تكون أثمان الأشياء ثابتة القيمة لا تباع ولا تشتري ولا تزيد ولا تنقص لأنه بها تعرف قيم الأشياء، فإذا كانت تزيد وتنقص لم يمكن أن نعرف أقيام الأشياء».



عليه بين عامة القائلين بوجوب الزكاة فيها<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة وجبت فيها لكونها قيمة للأشياء، لا لعينها<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الخامس

### نصاب الذهب والفضة

٦٦٧٦ - نصاب الفضة معتبر بالوزن، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>، ومقداره «خمس أواق» من الفضة؛ لما روى البخاري ومسلم عن النبي ﷺ قال: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة»<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية: الفرق الثامن والثمانون والمائة بين قاعدة تحريم بيع الربوي بجنسه وبين قاعدة عدم تحريم بيعه بجنسه (٢٥٢/٣): «لا خلاف أنها لا يعتبر وزنها ولا عددها وإنما المعبر قيمتها»، وقال العلامة السرخسي في المبسوط (١٩٤/٢) عند كلامه على الفلوس: «كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري - رحمه الله تعالى - يفتي بوجوب الزكاة في المائتين من الدراهم الغطريفية عدداً وكان يقول: هي من أعز النقود فينا بمنزلة الفضة فيهم ونحن أعرف بنقودنا وهو اختيار شيخنا الإمام الحلواني - رحمه الله تعالى - وهو الصحيح عندي».

(٢) قال الزركشي في المنثور في القواعد الفقهية (٢٤٤/٣): «لو راجت الفلوس رواج النقود فهل تعطى حكمها في باب الربا؟ وجهان أصحهما: لا، اعتباراً بالغالب»، وقال السيوطي في الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ١٨٤) عند كلامه على قاعدة: النادر هل يلحق بجنسه أو بنفسه: «ومنها: في جريان الربا في الفلوس إذا راجت رواج النقود. وجهان أصحهما: لا».

(٣) قال في المجموع (١٩/٦): «العلماء كافة أن الاعتبار في نصاب الذهب والفضة بالوزن لا بالعدد وحكى صاحب الحاوي وغيره من أصحابنا عن المغربي وبشر المريسي المعتزلي أن الاعتبار بمائتي درهم عدداً لا وزناً حتى لو كان معه مائة درهم عدداً وزنها مائتان فلا شيء فيها، وإن كانت مائتان عدداً وزنها مائة وجبت الزكاة، قال أصحابنا: وهذا غلط منهما لمخالفته النصوص والإجماع فهو مردود»، وينظر: كلام الحافظ ابن حجر الآتي، وكلام شيخنا المذكور معه.

(٤) صحيح البخاري (١٤٨٤)، وصحيح مسلم (٩٧٩)، وقال في الشرح الممتع =

٦٦٧٧ - وهذا النصاب المقدّر بالوزن يساوي بالعدد بالدرهم الموجودة في عهد النبوة مائتا درهم، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لحديث أنس السابق.

٦٦٧٨ - والدرهم الفضي يساوي ٣ غرامات تنقص شيئاً يسيراً<sup>(٢)</sup>.

٦٦٧٩ - وعليه فنصاب الفضة يساوي ٥٩٥ جراماً من الفضة<sup>(٣)</sup>.

= (٩٨/٦): «المؤلف رحمته اعتبر الذهب بالوزن، واعتبر الفضة بالعدد، والمذهب أن المعترف فيهما الوزن، وأن الإنسان إذا ملك مائة وأربعين مثقالاً من الفضة - وتبلغ خمسمائة وخمسة وتسعين جراماً - فإن فيها الزكاة، سواء بلغت مائتي درهم أم لم تبلغ»، ثم ذكر أن الدرهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن متفقة الوزن، فبعضها أزيد من البعض الآخر، وأنها إنما وُحِّدَت في زمن عبد الملك بن مروان. وقال الحافظ في الفتح (٣/٣١٠، ٣١١): «ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالاتفاق. والمراد بالدرهم: الخالص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب. . وأجمعوا أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم، ولم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة، إلا ابن حبيب المالكي، فإنه انفرد بقوله: إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم. . وكذا خرق المريسي الإجماع، فاعتبر النصاب بالعدد، لا الوزن».

(١) الأموال (ص ٥٠١)، المغني (٤/٢٠٩)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥/

١٢)، شرح مسلم للنووي: أول كتاب الزكاة (٧/٤٨)، شرح سنن أبي داود للعينى (٦/٢١٠)، سبل السلام (١/٥٢٣)، أضواء البيان (٢/١١٨)، وينظر: كلام الحافظ ابن حجر الآتي قريباً.

(٢) بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب:

أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٥، ١٦).

(٣) ينظر: ما مر قبل تعليق واحد، ومجالس شهر رمضان: المجلس (١٦)، وهذا

ما توصل إليه أيضاً الدكتور محمد الأشقر في بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٢٢)،

والدكتور يوسف القرضاوي في فقه الزكاة (١/٢٦٠)، وتوصل إلى قريب من هذا

التحديد محمد الكردي في رسالة «المقادير الشرعية» (ص ١٤٧)، حيث ذكر أنه (٥٩٤)

جراماً. وينظر: تعليق محققي الروض المربع (٤/١٢٣)، وتعليق عصام قلعجي على

منار السبيل (١/٢٥٢).

٦٦٨٠ - نصاب الذهب عشرون ديناراً، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، أن في كتاب رسول الله ﷺ، وفي كتاب عمر في الصدقة أن «الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار، والورق لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم، فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم»<sup>(٢)</sup>، ولما روي عن ابن عمر وعائشة: أن النبي ﷺ «كان يأخذ من كل عشرين ديناراً»<sup>(٣)</sup> فصاعداً نصف ديناراً»<sup>(٤)</sup>.

٦٦٨١ - والمراد بالدينار: الدينار الإسلامي، وهو يساوي مثقالاً واحداً.

٦٦٨٢ - والمثقال يساوي ٤ جرامات و ٢٥ ملجم تحديداً<sup>(٥)</sup>.

٦٦٨٣ - وعليه؛ فإن نصاب الذهب يعادل بالمعايير المعاصرة ٨٥

(١) إلا أن بعض أهل العلم يشترط في العشرين ديناراً أن تكون قيمتها مائتي درهم. وينظر: الأم (٢/٤٠)، الأموال (ص ٥٠١)، الإجماع (ص ٤٨)، المعلم (٦/٢)، إكمال المعلم (٣/٤٦٠، ٤٦٦)، التمهيد (٢٠/١٤٥)، الاستذكار (٣/١٣٦)، المغني (٤/٢١٢)، شرح مسلم للنووي (٧/٤٨، ٤٩، ٥٣)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥/١٢)، شرح سنن أبي داود للعينى (٦/٢١٠)، وبعضهم يذكر خلاف الحسن والزهرى في أنه لا تجب الزكاة فيه حتى يبلغ ٤٠ ديناراً، وذكر العينى أن المشهور عنهما ٢٠ ديناراً، كالجمهور. وحكى ابن المنذر في الإجماع (ص ٤٨) الإجماع على أن الذهب إذا كان أقل من ٢٠ مثقالاً، ولا تبلغ قيمته مائتي درهم أنه لا زكاة فيه. وحكى هو وغيره عن الحسن البصرى أنه انفرد بقوله: ليس فيما دون أربعين ديناراً صدقة.

(٢) سبق تخريجه في المسائل (٦٣٨٢، ٦٤٤٥، ٦٤٤٩).

(٣) المراد بالدينار الدينار الإسلامي الذي زنته مثقال.

(٤) رواه ابن ماجه (١٧٩١) وسنده ضعيف، وله شواهد مرفوعة وموقوفة، منها حديث الأنصاري السابق، وتنظر بقيتها في البلوغ مع التبيان (٦٠٣)، الإرواء (٨١٣).

(٥) الشرح الممتع (٦/٦٧)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٢/٢٧)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٥، ١٦).

جراماً من الذهب الخالص<sup>(١)</sup>.

٦٦٨٤ - وقد كان نصاب الذهب ونصاب الفضة في العهد النبوي متساوي القيمة، حيث كان الدينار يساوي عشرين درهماً، ولهذا كانت الدية بالدرهم في العهد النبوي عشرة أضعافها بالدينار، فقد ثبت عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: «كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ: ثمان مائة دينار، أو ثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب يومئذٍ النصف من دية المسلمين»، قال: فكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر رضي الله عنه، فقام خطيباً، فقال: ألا إن الإبل قد غلت، قال: ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً<sup>(٢)</sup>، وما ذكر أنه في عهد عمر تغيرت قيمتهما هو بسبب أن أثمانهما تختلف من حين لآخر، فانخفضت قيمة الفضة في عهد عمر قليلاً، ثم استمرت قيمة الفضة في الانخفاض مقارنة بالذهب حتى إن قيمة نصاب الذهب اليوم يساوي ما يقرب من ضعف قيمة نصاب الفضة إحدى عشرة مرة.

(١) هكذا قدره شيخنا محمد بن عثيمين، والدكتور محمد الأشقر، والدكتور يوسف القرضاوي، وقريب منه ما ذكره «محمد الكردي»، حيث قدره بـ ٨٤,٨٠ جراماً. تنظر: المراجع المذكورة في المسألة السابقة عند ذكر نصاب الفضة بالجرامات. وتنظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٥٥/٩)، فتوى رقم (٥٥٢٢)، وفيها أنه ٩١,٥ جراماً تقريباً.

(٢) رواه أحمد (٧٠٣٣) من طريق ابن إسحاق، ورواه أبو داود (٤٥٤٢) واللفظ له عن يحيى بن حكيم، حدثنا عبد الرحمن بن عثمان، حدثنا حسين المعلم، كلاهما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وسنده حسن، رجاله محتج بهم، عدا عبد الرحمن، ففي روايته ضعف، وهو متابع. ويؤيد ذلك وجود هذا التقدير في صدر الإسلام، فقد روى البخاري (٢٥١٧)، ومسلم (١٥٠٩) من طريق واقد بن محمد، قال: حدثني سعيد بن مرجانة - صاحب علي بن حسين - قال: قال لي أبو هريرة رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «أيما رجل أعتق امرأ مسلماً، استنقذ الله بكل عضو منه عضواً منه من النار» قال سعيد بن مرجانة: «فانطلقت به إلى علي بن حسين، فعمد علي بن حسين رضي الله عنه إلى عبد له قد أعطاه به عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم أو ألف دينار، فأعتقه». ينظر: بحث الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢١/١).

٦٦٨٥ - إذا نقص الوزن للذهب أو الفضة عن النصاب شيئاً يسيراً لا تختلف فيه الموازين، لم تجب الزكاة، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لعدم بلوغ النصاب.

٦٦٨٦ - إذا وجد عند رجل ذهب أو فضة فيهما غش، بأن خلط بأحدهما غيره من حديد أو نحاس أو غيرهما، وجبت الزكاة إذا بلغ قدر الذهب والفضة الذي في هذا المغشوش وحده أو مع غيره مما يملكه من جنسه نصاباً<sup>(٢)</sup>، وهذا قول جمهور أهل العلم<sup>(٣)</sup>؛ للأحاديث السابقة.

٦٦٨٧ - والذهب الخالص يطلق عليه عند الصاغة في هذا العصر: (عيار ٢٤)، وما دونه من العيارات، كعيار (٢٣)، أو عيار (٢١)، أو عيار (١٨)، أو عيار (١٤) - والأخير أقلها جودة - كلها قد خلط بها غيرها من نحاس أو غيره، وذلك لأجل أن يكون الذهب صلباً قوياً لا ينكسر ولا يتشني<sup>(٤)</sup>.

٦٦٨٨ - إذا شك في بلوغ الذهب أو الفضة اللذين خلطاً بغيرهما النصاب تحيّر المالك بين إخراج الزكاة، وبين سبكهما ليعلم ذلك، فإن بلغ

(١) قال في المجموع (٧/٦): «قال أصحابنا: فلو نقص عن النصاب حبة أو بعض حبة فلا زكاة بلا خلاف عندنا وإن راجح رواج الوزن وزاد عليه لجودة نوعه هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء، وقال مالك: إن نقصت المائتان من الفضة حبة وحببتين ونحوهما مما يتسامح به ويروج رواج الوازنة وجبت الزكاة وعن أحمد نحوه».

(٢) قال في تحفة المحتاج (٣/٢٦٥): «إذا بلغ خالص المغشوش نصاباً أو كان عنده خالص يكمله أخرج قدر الواجب خالصاً أو من المغشوش ما يعلم أن فيه قدر الواجب ويصدق المالك في قدر الغش»، وقال في إرشاد الساري (٣/٣٩): «ولا شيء في المغشوش حتى يبلغ خالصه نصاباً».

(٣) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (١/٢٨٧): «مسألة: عند الشافعي ومالك وأحمد إذا كان عنده ذهب مغشوش أو فضة مغشوشة، ويبلغ الخالص في كل واحد منهما نصاباً وجبت فيه الزكاة».

(٤) ينظر: رسالة: «أنوار المشكاة في أحكام الزكاة» (ص ٥٩، ٦٠).

أحدهما نصاباً أخرج زكاته، وإن لم يبلغ نصاباً لم يجب عليه شيء<sup>(١)</sup>.  
 ٦٦٨٩ - من كان رأس ماله من الذهب، فلم يبلغ نصاب الذهب ولكنه بلغ نصاب الفضة، أو العكس، لم تجب عليه الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لم يوجد عنده نصاب جنس المال الذي عنده.

٦٦٩٠ - من كان عنده نقود فضوية مضروبة وأخرى من جنسها غير مضروبة مصنوعة أو غير مصنوعة، ضم بعضهما إلى بعض في تكميل النصاب، ولو كان بعضها مخلوطاً بغيره<sup>(٣)</sup>؛ لأن الأصل في زكاة النقدين هو الوزن<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الماوردي في الإقناع (ص ٦٤، ٦٥): «إذا كانت له ورق مغشوشة روعي في زكاتها أن تبلغ فضتها نصاباً وإن أشكل قدرها ميزت بالنار إلا أن يستظهر على نفسه»، وقال ابن مفلح في الفروع (٤/١٣١، ١٣٢): «متى أراد أن يزكي المغشوشة منها وعلم قدر الغش في كل دينار جاز، وإلا لم يجزئه، إلا أن يستظهر فيخرج قدر الزكاة بيقين»، وقال في الإنصاف (٧/١٠): «هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب».

(٢) قال في السيل الجرار (٢/٢٣): «وأما قوله: (لا فيما دونه وإن قوّم بنصاب الآخر) فهو صواب لأن الزكاة متعلقة بكل جنس عيناً فلا بد أن تبلغ النصاب الذي تجب فيه الزكاة، ولا اعتبار بكون دون النصاب منه يبلغ نصاباً من الجنس الآخر، ولا فرق في هذين بين الصيرفي وغيره فلا وجه للاستثناء به».

(٣) قال في الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/١٢٢): «يجمع جميع ما في ملكه منها من الدراهم والخواتيم وحلية السيف واللجام والسرج والكواكب في المصحف والأواني والمسامير المركبة في السكاكين والأسورة والدماليج والخلاخيل وغير ذلك؛ فإن بلغت كلها وزن مائتي درهم وجب فيها خمسة دراهم وإلا فلا»، وينظر: بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢٢).

(٤) قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٤٣): «ويضم الورق التبر إلى الدراهم المضروبة»، وقال الحافظ العيني في البناية شرح الهداية (٣/٣٧٤): «لا يعتبر في الذهب والفضة صفة زائدة على كونها فضة أو ذهباً فتجب في المضروبة والنقرة والحلي والتبر والمصوغ وحلية السيف والسكين والمنطقة واللجام والسرج والأواني والمسامير المركبة في المصحف والكواكب فيها إذا خلصت بالإذابة والخواتيم والأسورة وغيرها، ويجمع بين ذلك، فإذا بلغت نصاباً تجب فيها الزكاة».

٦٦٩١ - من كان عنده ذهب جيد أو فضة جيدة وعنده ذهب رديء أو فضة رديئة ضم كل جيد من جنس إلى جنسه الرديء<sup>(١)</sup>؛ لأنهما جنس واحد، والجودة والرداءة لا أثر لهما في عدم وجوب الزكاة.

٦٦٩٢ - من كان عنده ذهب وفضة لا يبلغ كل منهما نصاب جنسه، أو كان أحدهما يبلغ النصاب والثاني لا يبلغه، فإن أحدهما لا يضم إلى الآخر في تكميل النصاب<sup>(٢)</sup>؛ لظاهر حديث الأنصاري وحديث أنس السابقين، فظاهرها أن الزكاة لا تجب في كل منهما إلا إذا بلغ النصاب بمفرده<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس (١/١٣٥): «ومن كانت معه عشرون ديناراً أو مائتا درهم ناقصة وهي تجري وتجاوز يجوز الوازنة، فالزكاة فيها واجبة. وتبر الذهب والورق بمنزلة المضروب منها»، وقال في الإنصاف (٧/٢٢): «يضم جيد كل جنس إلى رديئه، ويضم مضروبه إلى تبره».

(٢) قال في المغني (٤/٢١٠): «فأما إن كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ نصاباً بمفرده، أو كان له نصاب من أحدهما وأقل من نصاب من الآخر، فقد توقف أحمد عن ضم أحدهما إلى الآخر، في رواية الأثرم وجماعة، وقطع في رواية حنبل، أنه لا زكاة عليه حتى يبلغ كل واحد منهما نصاباً. وذكر الخرقى فيه روايتين في الباب قبله:

إحدهما: لا يضم، وهو قول ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وشريك، والشافعي، وأبي عبيد، وأبي ثور. واختاره أبو بكر عبد العزيز..

والثانية: يضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب. وهو قول الحسن وقتادة، ومالك، والأوزاعي، والثوري، وأصحاب الرأي»، وينظر: معالم السنن (٢/١٧٤)، المجموع (٦/٨)، وذكر أنه لا خلاف أنه لا يضم أحدهما إلى الآخر، ولعل مراده بلا خلاف عند الشافعية، وينظر: المقنع مع شرحه (٧/١٥ - ١٧).

(٣) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٤٠): «المذهب: أن إبدال الذهب بالفضة لا يقطع الحول؛ لأنها في حكم الجنس الواحد، بدليل أن أحدهما يكمل بالآخر في النصاب. والصحيح: أن أحدهما لا يكمل بالآخر في النصاب، وأن الحول ينقطع؛ لأنها من جنسين، وأيضاً عروض التجارة تجب في قيمتها فلا ينقطع الحول إذا أبدل عروض التجارة بذهب أو فضة، وكذلك إذا أبدل ذهباً أو فضة بعروض تجارة؛ لأن =

٦٦٩٣ - ويُستثنى من هذا: ما إذا جعل الشخص الذهب والفضة عروض تجارة، كحال الصاغة (أصحاب محلات بيع الذهب)، فإنه يضم كلاً من الذهب والفضة إلى الآخر في تكميل النصاب؛ لما سيأتي ذكره في باب زكاة الحلبي.

٦٦٩٤ - من كان عنده ذهب أو فضة وعروض ضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة إنما تجب في عروض التجارة في قيمتها، والقيمة إنما تعرف بالذهب والفضة أو بأحدهما - كما سيأتي -، فهي في حكم كل واحد منهما، فتضم إلى كل واحد منهما في تكميل النصاب<sup>(٢)</sup>.

= العروض تجب الزكاة في قيمتها لا في عينها، فكأنه أبدل دراهم بدراهم فالذهب والفضة والعروض تعتبر شيئاً واحداً، وكذا إذا أبدل ذهباً بفضة إذا قصد بهما التجارة، فيكونان كالجنس الواحد.

(١) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٥٢٣): «إنما أجمعوا عن ضم ما في يديه من مال التجارة إلى سائر ماله النقد»، وقال العلامة ابن الهمام في فتح القدير (٢/٢٢١): «عروض التجارة يضم بعضها إلى بعض بالقيمة وإن اختلفت أجناسها، وكذا تضم هي إلى النقدين بالإجماع»، وقال الخطابي في معالم السنن (٢/١٧٤): «لا أعلم عامتهم اختلفوا في أن من كانت عنده مائة درهم وعنده عرض للتجارة يساوي مائة درهم وحال الحول عليهما أن أحدهما يضم إلى الآخر وتجب الزكاة فيهما»، وقال ابن قدامة في المغني (٤/٢١٠): «فأما قوله: (إلا أن يكون في ملكه ذهب أو عروض للتجارة فيتم به) فإن عروض التجارة تضم إلى كل واحد من الذهب والفضة، ويكمل به نصابه. لا نعلم فيه اختلافاً.

قال الخطابي: لا أعلم عامتهم اختلفوا فيه»، وقال الزركشي في شرح مختصر الخرقى (٢/٤٩٣): «بلا نزاع»، وذكر ابن قدامة أيضاً في المغني (٤/٢٠٤) أنه لا يعلم في ذلك خلافاً، إلا أن الشافعي لا يضمها إلا إلى جنس ما اشترت به، وينظر: الإنصاف والشرح الكبير (٦/٥٢١، و٧/٢٢).

(٢) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٢٧٥، ٢٧٦، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٤٦، ٣٤٨)، فتوى رقم (٨٤٩٩، و٨٨٤٤، و١٠٦٠٤، و١٢٠٩٩).



٦٦٩٥ - من كان عنده ذهب وفضة وعروض ضم الثلاثة إلى بعضها في تكميل النصاب<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية<sup>(٢)</sup>.

٦٦٩٦ - وعند ضم النقدين أو أحدهما إلى عروض التجارة في تكميل النصاب، فإن كل واحد من النقدين يحسب بالأجزاء، لا بالقيمة<sup>(٣)</sup>؛ لأن

(١) قال في المغني (٤/٢١٠): «لو كان له ذهب وفضة وعروض، وجب ضم الجميع بعضه إلى بعض في تكميل النصاب؛ لأن العرض مضموم إلى كل واحد منهما، فيجب ضمهما إليه، وجمع الثلاثة»، وينظر: الإنصاف (٧/٢٢، ٢٣).

(٢) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٤، ٩٠٥):

«الموضوع الثاني: الأصول المحاسبية لتقويم عروض التجارة:

ثامناً: أ - المعادلة الميسرة لحساب الزكاة ومنها عروض التجارة حسب مقولة ميمون بن مهران التي نصها (إذا حلت عليك الزكاة فانظر ما عندك من نقد أو عرض للبيع فقومه قيمة النقد، وما كان من دين في ملاءة فاحسبه، ثم اطرح منه ما كان من دين ثم زك ما بقي) والمعادلة هي: الزكاة الواجبة = (عروض التجارة + النقود + الديون المرجوة على الغير - الديون التي على التاجر) + نسبة الزكاة حسب الحول القمري ٢,٥٪. «.

(٣) قال في المغني (٤/٢١١): «إذا قلنا بالضم؛ فإن أحدهما يضم إلى الآخر بالأجزاء؛ يعني: أن كل واحد منهما يحتسب من نصابه، فإذا كملت أجزاءهما نصاباً، وجبت الزكاة، مثل أن يكون عنده نصف نصاب من أحدهما، ونصف نصاب أو أكثر من الآخر، أو ثلث من أحدهما، وثلثان أو أكثر من الآخر. فلو ملك مائة درهم وعشرة دنانير، أو مائة وخمسين درهماً وخمسة دنانير، أو مائة وعشرين درهماً وثمانية دنانير، وجبت الزكاة فيهما. وإن نقصت أجزاءهما عن نصاب فلا زكاة فيهما.

سئل أحمد، عن رجل عنده ثمانية دنانير ومائة درهم؟ فقال: إنما قال من قال فيها الزكاة، إذا كان عنده عشرة دنانير ومائة درهم. وهذا قول مالك، وأبي يوسف، ومحمد، والأوزاعي.. وقال أبو الخطاب: ظاهر كلام أحمد، في رواية المروزي، أنها تضم بالأحوط من الأجزاء والقيمة. ومعناه أنه يقوم الغالي منهما بقيمة الرخيص، فإذا بلغت قيمتهما بالرخص نصاباً وجبت الزكاة فيهما؛ فلو ملك مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم، أو عشرة دنانير وتسعين درهماً قيمتها عشرة دنانير، وجبت الزكاة فيها. وهذا قول أبي حنيفة في تقويم الدنانير بالفضة. والأول أصح؛ لأن الأثمان تجب الزكاة في أعيانها، فلا تعتبر قيمتها، كما لو انفردت».

النصوص التي بينت نصابها - وبالأخص الذهب - ذكرته بالأجزاء<sup>(١)</sup>.

٦٦٩٧ - ومن يتجر في النقود، كالصيرفي الذي يشتغل في صرف النقود، وكحال كثير ممن يتعاملون في بيع وشراء العملات في هذا العصر، فإن نصاب الزكاة إذا كان رأس ماله من الذهب أو الفضة يكون بحسب النصاب السابق لكل من الذهب والفضة؛ للنص في السنة على أن هذه هي أنصبتهما، كما سبق، فلا يصح أن توجب الزكاة على من لم يملك أحد هذين النصابين<sup>(٢)</sup>.

٦٦٩٨ - إذا نقص النصاب شيئاً يسيراً، وهو نقص واضح غير محتمل، لم تجب الزكاة في المال<sup>(٣)</sup>؛ لظاهر أحاديث الأنصبة السابقة.

(١) قال في ملتي الأبحر وشرحه مجمع الأنهر (٢٠٧/١): «ويضم أحدهما؛ أي: النقدين (إلى الآخر بالقيمة) عند الإمام للمجانسة من حيث الثمنية (وعندهما بالأجزاء)؛ أي: بالقدر فيزكي لو كانت له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها تبلغ مائة درهم عنده خلافاً لهما، ولو كانت له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها لا تبلغ مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعنده لا، وعند الشافعي لا يضم أحدهما إلى الآخر لتكميل النصاب»، وقال في الإنصاف (٢١/٧): «الصحيح أن الضم يكون بالأجزاء، كما قدمه المصنف، وعليه أكثر الأصحاب».

(٢) وبعض أهل العلم يرى أنه تجب الزكاة إذا بلغ أدنى النصابين، أو بلغ مجموعهما نصاباً، قال الرافعي في فتح العزيز (٤٨٩/٥): «لو لم يبلغ ماله نصاب زكاة العين وبلغت قيمته نصاب زكاة التجارة تجب زكاة التجارة»، وقال شيخنا ابن عثيمين في جلسات رمضانية (٦/١٦ طباعة حاسب آلي): «الصيرفي يجب أن يضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب بخلاف غيره؛ لأن الصيرفي ذهبه وفضته عروض تجارة»، وينظر: بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢١/١).

(٣) قال في المغني (٢٠٩/٤، ٢١٠): «متى نقص النصاب عن ذلك فلا زكاة فيه، سواء كان النقص كثيراً أو يسيراً. هذا ظاهر كلام الخرقى، ومذهب الشافعي، وإسحاق، وابن المنذر لظاهر قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة». والأوقية أربعون درهماً. بغير خلاف، فيكون ذلك مائتي درهم. وقال غير الخرقى من أصحابنا: إن كان النقص يسيراً، كالحبة والحببتين، وجبت الزكاة؛ لأنه لا يضبط غالباً، فهو =

٦٦٩٩ - أما إن كان النقص يسيراً جداً بحيث تختلف الأنظار في وجوده أو عدمه، أو كان مما تختلف فيه الموازين أو المكاييل لقلته، فإن الزكاة تجب حينئذ<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا النقص في حكم المعدوم.

## الفصل السادس

### زكاة الأوراق النقدية

٦٧٠٠ - الأوراق النقدية التي كثر استعمالها في هذا العصر كالريالات السعودية، والجنيهات المصرية، والدولارات، وغيرها نقد قائم بذاته، وليست بدلاً عن الذهب أو الفضة؛ لأنه أصبح لكل منها قيمة خاصة به، ولم تعد مغطاة بذهب أو فضة، وإنما قيمة كل منها ترجع إلى قوة اقتصاد الدولة التي أصدرته، وإلى سياستها في دعم مصارفها التجارية عند الأزمات، كما سبق مفصلاً<sup>(٢)</sup>.

= كنقص الحول ساعة أو ساعتين، وإن كان نقصاً بيناً، كالدانق والدانقين، فلا زكاة فيه. وعن أحمد أن نصاب الذهب إذا نقص ثلث مثقال زكاه. وهو قول عمر بن عبد العزيز، وسفيان. وإن نقص نصفاً لا زكاة فيه. وقال أحمد في موضع آخر: إذا نقص ثمناً لا زكاة فيه. اختاره أبو بكر. وقال مالك: إذا نقصت نقصاً يسيراً يجوز جواز الوازنة، وجبت الزكاة؛ لأنها تجوز جواز الوازنة، أشبهت الوازنة. والأول ظاهر الخبر، فينبغي أن لا يعدل عنه.

(١) قال في المعلم (٦/٢): «فإن نقص نصاب العين ولم يجز بجواز الوازنة لم تجب الزكاة فيه، وإن نقص يسيراً وجرى مجرى الوازنة وجبت الزكاة فيه؛ وإن كثر النقص وجرى مجرى الوازنة ففي وجوب الزكاة فيه قولان، فمن أتبع مقتضى اللفظ والتحديد أسقطها، ومن أتبع المقصود الذي هو الانتفاع بها كالانتفاع بالوازنة أوجب الزكاة». وينظر: التعليق السابق، وينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٥١١/٦، ٥١٢).

(٢) ينظر: بحث (حكم الأوراق النقدية) إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وقرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، منشوران بكتاب: أبحاث هيئة كبار العلماء (٥٣/١ - ٩٣)، نوازل الزكاة (ص ١٤٧ - ١٥٦)، نوازل الزكاة المستجلة (ص ١٢ - ١٤).

٦٧٠١ - لا تجب الزكاة في الأوراق النقدية حتى تبلغ قيمتها نصاب الذهب<sup>(١)</sup>، فإذا بلغت هذا المقدار فقد بلغت النصاب الشرعي الذي يعد من ملكه غنياً<sup>(٢)</sup>؛ لثبات سعر الذهب من عصر النبوة إلى يومنا هذا، كما سيأتي تفصيله في باب زكاة العروض - إن شاء الله تعالى - .

٦٧٠٢ - وبما أن سعر جرام الذهب في هذا الوقت - اليوم الخامس والعشرين من شهر محرم عام ١٤٣٧هـ - يساوي ١٣١ ريالاً ورقياً سعودياً، فإن نصاب الريالات الورقية على هذا ١١١٢٥ ريالاً ورقياً .

(١) جاء في قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، مطبوعة ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٦٥): «يكون تقويم نصاب الزكاة في نقود التعامل المعدنية وأوراق النقد والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالاً ذهبياً وجبت فيه الزكاة؛ وذلك لأن الذهب أقرب إلى الثبات من غيره، ويرجع في معرفة قيمة مثقال الذهب بالنسبة إلى النقد الحاضر إلى ما يقرره الخبراء» .

وينظر: بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٢٢ - ٣٠)، وسيأتي نقل بعض كلامه عند بيان نصاب عروض التجارة في باب: زكاة العروض: الفصل السابع: مقدار زكاة العروض وكيفية إخراجها، في المسألة (٦٩٨٠) إن شاء الله تعالى، وينظر: نوازل الزكاة (ص ١٥٧ - ١٦٠) .

(٢) بعض أهل العلم المعاصرين يرى تقويمها بالذهب وبعضهم يرى بالأقل من الذهب أو الفضة؛ لأنه أحظ للفقير، وهذا التعليل فيه نظر؛ لأنه لا يجوز مراعاة طرف على حساب طرف آخر دون مستند شرعي قوي، ولا يجوز اقتطاع جزء من مال مسلم دون دليل من الشرع يعتمد عليه، ولا شك أن هذا القول مخالف لحديث: «تؤخذ من أغنيائهم» متفق عليه، فكيف يعد من يملك من النقود الورقية أو عروض التجارة ما هو أقل من قيمة شاة - وهو ما يعادل نصاب الفضة في هذا العصر - غنياً، فمن لا يملك سوى هذا هو في واقعه وحقيقة حاله فقير، نعم يجب العمل بنصاب الفضة عند وجود عين الفضة؛ تقديماً للدليل نصابها، والذي هو دليل خاص على الدليل السابق لعمومه، أما أن يجعل نصاب الأقل قيمة من الذهب أو الفضة مقياساً للغنى ولو كسد سعر أقلهما ثمناً أو قارب الكساد أو نقص سعرها نقصاً كبيراً ففيه نظر ظاهر .

٦٧٠٣ - وعلى القول بأن الواجب إخراج الأخط للفقراء، فإن الأخط لهم في هذا الوقت إخراجها بحسب نصاب الفضة؛ لأنه أقل، فبما أن سعر جرام الفضة في هذا الوقت - اليوم الخامس والعشرين من شهر محرم عام ١٤٣٧هـ - يساوي ريالاً ورقياً سعودياً وواحداً وثمانين هللة، فإن نصاب الريالات الورقية يكون في هذا الوقت ما يقرب من ١٠٧٧ ريالاً سعودياً.

٦٧٠٤ - إذا كانت الأوراق النقدية التي يمتلكها المسلم ويريد إخراج زكاتها من عملة بلده المحلية المنتشرة فيه والتي يتعامل بها عامة الناس، فإنه يجب أن يخرج زكاتها من جنس هذه العملة؛ لأن ذلك أرفق بالفقير أو غيره من مصارف الزكاة؛ لأنه لو أخرجها بعملة أخرى لم يستطع من أخذها أن يستفيد منها في الحال، بل يضطر إلى أن يصرفها عند الصيارفة أو غيرهم، ويخسر ما قد يربحه عليه الصيرفي، وربما لم يجد من يصرفها له إلا بعد مدة قد تطول، وفي ذلك ضرر عليه، والأصل أن تخرج زكاة كل مال من مثله، فلا يعدل عنه مع وجود الضرر بمصارف الزكاة.

٦٧٠٥ - أما إذا كانت هذه الأوراق من عملات غير عملة بلده فالأفضل أن يخرج زكاتها بالنقود المحلية؛ لأن ذلك أرفق بالفقير<sup>(١)</sup>، كما سبق، ولا يجب عليه ذلك؛ لأنه إذا أخرج ما يماثل النقود التي عنده فقد أدى ما يجب عليه في الأصل؛ لما مر في المسألة السابقة.

## الفصل السابع

### مقدار زكاة الأثمان

٦٧٠٦ - يجب في كل من الذهب والفضة ربع العشر، وهذا مجمع عليه بين أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لحديث أنس وحديث الأنصاري وحديث ابن عمر وعائشة التي مرت في الفصل السابق.

(١) ينظر: ما سبق عند الكلام على إخراج زكاة الذهب والفضة في باب: إخراج الزكاة.  
(٢) الإجماع (ص ٤٨)، الاستذكار (٣/١٣٦)، عارضة الأحوذى (٣/١٠٢)، المغني =

٦٧٠٧ - يجب في الأوراق النقدية ربع العشر، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لأنها في حكم الذهب والفضة؛ لأنها جميعاً من الأثمان، كما سبق.

٦٧٠٨ - يجب فيما زاد على النصاب في الذهب والفضة والأوراق النقدية بحسابه، وهذا قول جمهور أهل العلم؛ لما سبق ذكره في باب شروط الزكاة عند الكلام على شرط النصاب.

٦٧٠٩ - من كان عنده ذهب أو فضة مخلوطان بغيرهما، وتيقن من بلوغهما النصاب، وشك في قدر الزائد على النصاب، وجب عليه أن يخرج ما يجزئه بيقين<sup>(٢)</sup>؛ إما بالسبك والتأكد من الوزن، أو بأن يخرج ما يتيقن به أنه أدى ما يجب عليه أو زاد عليه؛ لأنه لا يتيقن من أداء الواجب عليه إلا بذلك.

٦٧١٠ - إن أراد إخراج زكاة المغشوش منه، فإن كان علم قدر المغشوش، جاز أن يخرج منه قدر الزكاة<sup>(٣)</sup>، وإن شك احتاط لذلك؛ لأنه يكون قد قطع بإخراج الزكاة كاملة.

٦٧١١ - إذا أراد أن يخرج ذهباً أو فضة غير خالصين لزمه أن يخرج ما يجزم أنه أخرج قدر الواجب وزناً ذهباً أو فضة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يكون أخرج الزكاة كاملة إلا بذلك.

= (٤/٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٥)، نيل الأوطار (٤/١٩٨)، حاشية الروض المربع (٣/٢٤٢)، أضواء البيان (٢/١١٩).

(١) تنظر: المراجع المذكورة عند بيان نصاب الأوراق النقدية في الفصل السابق.

(٢) قال في الإنصاف (٧/١٠): «لو كان من المغشوش أكثر منه نصاب خالص،

لكن شك في قدر الزيادة، فإنه يستظهر ويخرج ما يجزئه بيقين».

(٣) قال في تحفة المحتاج (٣/٢٦٥): «إذا بلغ خالص المغشوش نصاباً أو كان

عنده خالص يكمله أخرج قدر الواجب خالصاً أو من المغشوش ما يعلم أن فيه قدر الواجب ويصدق المالك في قدر الغش»، وينظر: الإنصاف (٧/١٢).

(٤) قال في الإقناع في فقه الإمام أحمد (١/٢٧٢): «وإن أخرج عن الأعلى

مكسراً أو بهرجاً - وهو الرديء - زاد قدر ما بينهما من الفضل وأجزأ وإن أخرج =

## باب

## زكاة المعادن

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٧١٢ - يحتوي هذا الباب على تعريف المعادن، وعلى أنواع المعادن من جهة جنسها ومن جهة استخراجها، وعلى حكم تملك المعدن المستخرج، وعلى حكم إقطاعه، وعلى حكم زكاة المعادن، وعلى نصاب المعادن، وعلى مقدار زكاة المعادن، وعلى حكم زكاة المعادن غير المستخرجة.

## الفصل الثاني

## تعريف المعادن

٦٧١٣ - المعادن لغة: جمع معدن، وهو في الأصل: الإقامة في المكان، وقد أطلق على المكان الذي تستخرج منه المعادن<sup>(١)</sup>، ويطلق أيضاً

= من الأعلى بقدر القيمة دون الوزن لم يجزئه ويجزئ قليل القيمة عن كثيرها مع الوزن ويجزئ مغشوش عن جيد ومكسر عن صحيح وسود عن بيض مع الفضل بينهما»، وقال في الإنصاف (١٢/٧، ١٥): «لو أراد أن يزكي المغشوشة منها، فإن علم قدر الغش في كل دينار جاز، وإلا لم يجزه إلا أن يستظهر، فيخرج قدر الزكاة بيقين، وإن أخرج مالا غش فيه كان أفضل، وإن أسقط الغش وزكى على قدر الذهب جاز..»، ويجزئ قليل القيمة عن كثيرها مع الوزن».

(١) قال في النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/١٩٢): «(عدن) (س) في حديث بلال بن الحارث «أنه أقطعه معادن قبلية». المعادن: المواضع التي تستخرج منها =

على المعدن الظاهر والمستخرج<sup>(١)</sup>.

٦٧١٤ - المعادن في الاصطلاح: كل ما كان على ظهر الأرض أو استخرج منها مما ليس من جنسها مما أودعه الله تعالى فيها مما له قيمة<sup>(٢)</sup>.

٦٧١٥ - يمكن تقسيم أنواع المعادن من جهة جنسها إلى ثلاثة أنواع<sup>(٣)</sup>:

= جواهر الأرض كالذهب والفضة والنحاس وغير ذلك، واحدها معدن. والعدن: الإقامة. والمعدن: مركز كل شيء. ومنه الحديث: «فمن معادن العرب تسألوني؟ قالوا: نعم»؛ أي: أصولها التي ينسبون إليها ويتفاخرون بها. (س) وفيه ذكر «عدن أبين» هي مدينة معروفة باليمن، أضيفت إلى أبين بوزن أبيض، وهو رجل من حمير، عدن بها؛ أي: أقام. ومنه سميت جنة عدن؛ أي: جنة إقامة. يقال: عدن بالمكان يعدن عدناً إذا لزمه ولم يبرح منه».

(١) قال في مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٧٠/٢): «(ع د ن) قوله: معادن العرب وتجدون الناس معادن؛ أي: أصولها وبيوتها ومعدن كل شيء أصله ومنه معادن الذهب والفضة وغيرهما وقوله: «المعدن جبار»؛ أي: من أنهار عليه من الأجراء فلا شيء على مستأجرهم، وجنة عدن ودار عدن؛ أي: دار إقامة وبقاء لا تغنى ولا تبيد، وأصل العدن الثبوت والإقامة ومنه سمي لثبوت ما فيه به وقيل: لإقامة الناس عليه لاستخراجه».

(٢) قال في فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢٣٢/٢): «باب: في المعادن والركاز: المعدن من العدن وهو الإقامة، ومنه يقال: عدن بالمكان إذا أقام به، ومنه جنات عدن ومركز كل شيء معدنه عن أهل اللغة، فأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه، ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها»، وقال في الحاوي الكبير (٣/٣٣٣): «المعادن هي التي أودعها الله سبحانه، جواهر الأرض من الفضة والذهب والصفرة والنحاس والحديد والرصاص والمرجان والياقوت والزمرد والعقيق والزبرجد، وإلى ما سوى ذلك من الكحل والزبيق والنفط»، وقال في المغني (٢٣٨/٤، ٢٣٩): «قال أحمد: المعادن: هي التي تستنبط، ليس هو شيء دفن. والكلام في هذه المسألة في فصول أربعة:

أحدها: في صفة المعدن الذي يتعلق به وجوب الزكاة. وهو كل ما خرج من الأرض، مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة».

(٣) قال في تهذيب الأسماء واللغات (١٠/٤): «قال الإمام الرافعي في إحياء =



- ١ - جامد يذوب وينطبع بالنار كالنقدين (الذهب والفضة)، والحديد والرصاص والصفير وغيرها.
- ٢ - جامد لا ينطبع بالنار كالجص والنورة والزرنيخ وغيرها.
- ٣ - ما ليس بجامد كالماء والقار والنفط والزئبق<sup>(١)</sup>.
- ٦٧١٦ - وتنقسم المعادن من جهة استخراجها إلى قسمين<sup>(٢)</sup>:

= الموات: المعادن هي البقاع التي أودعها الله تعالى شيئاً من الجواهر المطلوبة، وهي قسمان: ظاهرة وباطنة.

**فالظاهرة:** هي التي يبدو جوهراً بلا عمل، وإنما السعي والعمل لتحصيله وذلك كالنفط والكبريت والقار والمومياء والبرام والقطران وأحجار الرحي وشبهها، وهذه لا يملكها أحد بالإحياء والعمارة وإن أراد بها النيل، ولا يختص بها المحتجر أيضاً، وليس للسلطان إقطاعها بل هي مشتركة بين الناس كالماء والحطب والكلأ.

**وأما الباطنة:** فهي التي لا يظهر جوهراً إلا بالعمل في المعالجة كالذهب والفضة والفيروز والياقوت والرصاص والنحاس والحديد وسائر الجواهر المبتوثة في طبقات الأرض وهل يملك هذه بالإحياء، فيه وجهان أظهرهما أنها كالظاهرة»، وينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٩٩/٢٣).

(١) قال في الإنصاف (٥٧٨/٦ - ٥٨١): «تنبه: شمل قوله: (من الجواهر والصفير والزئبق والقار والنفط والكحل والزرنيخ وسائر ما يسمى معدناً) قوله: المعدن المنطبع، وغير المنطبع، فغير المنطبع: كالياقوت والعقيق، والبنغش، والزرجد، والفيروزج، والبلور، والموميا، والنورة، والمغرة، والكحل، والزرنيخ، والقار، والنفط، والسيج، والكبريت، والزفت، والزجاج، واليشم، والزاج ونحوه، وهو صحيح. وهو المذهب، وعليه الأصحاب».

(٢) قال أبو يعلى في الأحكام السلطانية (ص ٢٣٥): «أما إقطاع المعادن وهي البقاع التي أودعها الله تعالى الجواهر في الأرض، فهي ضربان: ظاهرة، وباطنة.

**أما الظاهرة:** فما كان جوهراً المستودع فيها بارزاً كمعادن الكحل، والملح، والنفط. فهو كالماء الذي لا يجوز إقطاعه، والناس فيه شرع يأخذه من ورد إليه. وقد نص عليه في رواية حرب..

**وأما المعادن الباطنة:** فهي ما كان جوهراً مستكناً فيها لا يوصل إلا بالعمل، كمعادن الذهب والفضة والصفير والحديد، فهذه وما أشبهها معادن باطنة، سواء احتاج =

- ١ - معادن ظاهرة، كالمح والكل وغيرهما .
- ٢ - معادن باطنة، وهي: ما لا يستخرج إلا بجهد وعمل، كالذهب والفضة والحديد وغيرها<sup>(١)</sup> .
- ٦٧١٧ - وقد ذكر بعض أهل العلم أن أنواعه تصل إلى ٧٠٠ نوع<sup>(٢)</sup> .
- ٦٧١٨ - الأشياء المصنعة لا تدخل في المعادن، كالزجاج ونحوه<sup>(٣)</sup>؛ لأنه بعينه ليس مما يستخرج من الأرض، وإن كان قد يكون بعض ما دخل في تصنيعه معدناً .

= المأخوذ منها إلى سبك وتصفية وتخليص أو لم يحتج، فلا يجوز إقطاعها كالمعادن الظاهرة» .

(١) قال الماوردي في الأحكام السلطانية (ص ٢٩٤، ٢٩٥): «فصل: وأما إقطاع المعادن، وهي البقاع التي أودعها الله تعالى جواهر الأرض، فهي ضربان: ظاهرة وباطنة. فأما الظاهرة: فهي ما كان جوهراً المستودع فيها بارزاً - كمعادن الكحل، والملح، والقار، والنفط، وهو كالماء الذي لا يجوز إقطاعه، والناس فيه سواء، يأخذه من ورد إليه .

وأما المعادن الباطنة: فهي ما كان جوهراً مستكناً فيها لا يوصل إليه إلا بالعمل؛ كمعادن الذهب والفضة والصفير والحديد، فهذه وما أشبهها معادن باطنة، سواء احتاج المأخوذ منها إلى سبك وتخليص أو لم يحتج. وفي جواز إقطاعها قولان: أحدهما: لا يجوز كالمعادن الظاهرة، وكل الناس فيها شرع . .» .

(٢) قال ابن الجوزي في التبصرة: المجلس الثالث في ذكر الأرض وعجائبها (٢/ ١٧٨): «وقد أحصيت المعادن كالجص والنورة، فوجدتها سبعمائة معدن»، وينظر: الإنصاف (٧/ ٥٨١) .» .

(٣) قال في مطالب أولي النهى (٣/ ١٨٢): «الزجاج مصنوع لا مخلوق»، وقال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٩/ ٣٨٨): «الزجاج معمول من الرمل والحصى ونحو ذلك . فالزجاج من قسم المصنوعات كالأجر والفخار ونحوهما مما يطبخ في النار . فتبين أن الزجاج من قسم المصنوعات دون المخلوقات» . اهـ مختصراً مع تصرف يسير، وقال المرادوي في الإنصاف (٦/ ٥٨١): «ذكر في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والرعاية، والفروع وغيرهم: الزجاج من المعدن، وفيه نظر؛ لأنه مصنوع. اللهم إلا أن يوجد بعض ذلك من غير صنع» .

٦٧١٩ - والمعدن ليس بركاز؛ لأن الركاز لا يطلق في لغة أهل الحجاز إلا على دفن الجاهلية<sup>(١)</sup>، والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حجازي، ويتكلم بلغة أهل الحجاز، ويريد باللفظ ما يريدون به<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثالث

#### تملك المعدن المستخرج وإقطاعه

٦٧٢٠ - المعادن الكبيرة تكون لبيت مال المسلمين، ولا يملكها من وجدت في أرضه<sup>(٣)</sup>، لما روى ابن ماجه وغيره أن النبي ﷺ أقطع أبيض بن

(١) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٥٧٩/٦) معللاً لهذا القول بعد كلام له: «ولأنها زكاة تتعلق بالأثمان أو بالقيمة، فاعتبر لها النصاب، كالأثمان والعروض، وقد بينا أن هذا ليس بركاز، وأنه مفارق للركاز من حيث أن الركاز مال كافر مظهر عليه في الإسلام، فهو كالغنيمة، وهذا وجب مواساة وشكراً لنعمة الغنى، فاعتبر له النصاب، كسائر الزكوات، وإنما لم يعتبر له الحول لحصوله دفعة واحدة، فأشبه الزروع والثمار»، وينظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم (٢٣٧/٣).

(٢) كما قال ابن العربي في عارضة الأحوذى (٢٤٢/٢)، ولهذا جزم كثير من أهل العلم بأن الركاز في الاصطلاح الشرعي إنما يطلق على «دفن الجاهلية»، وإن كان في لغة بعض العرب يطلق على المعادن أيضاً. ينظر: النهاية، مادة: (ركز)، المطلع (١٢٣/١)، الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢٤٢/١)، السيل الجرار (٩١/٢، ٩٢). وبعض أهل اللغة قصر الركاز على دفن الجاهلية لغة. ينظر: الصحاح، والقاموس، ولسان العرب، مادة: (ركز).

ولذلك فقد ذهب أهل الحجاز وجمهور أهل العلم إلى قصر الركاز على دفن الجاهلية، لما سبق، واستدلوا أيضاً بأن عطف الركاز على المعدن في حديث الركاز الآتي دليل على تغايرهما، كما استدلوا بأدلة أخرى. ينظر: صحيح البخاري مع الفتح لابن حجر، باب: في الركاز الخمس، الأموال (ص ٤٢٠ - ٤٢٨)، شرح مسلم (١١/٢٢٦)، المجموع (٧٧/٢)، نصب الراية (٢/٢٨٠ - ٢٨٥)، الدراية (١/٢٦٢).

(٣) قال في منار السبيل (١٨٢/٢) عند كلامه على المعدن الذي في أرضه: «أما ما كان ظاهراً فيها قبل إحيائها فلا يملك؛ لأنه قطع لنفع كان واصلاً للمسلمين»، وقال في الفروع، باب: البيوع (١٦٨/٦): «ولا يملك ماء عد وكلاً ومعدن جار بملك =

حمال المزني الملح الذي بمأرب، ثم استرجعه منه لما أخبر أنه ملح كثير دائم لا ينقطع<sup>(١)</sup>، ولأن اختصاص بعض الأفراد بالمعدن إذا كان كثيراً، دون بقية أفراد الأمة فيه ضرر كبير على المسلمين، وقياساً على المنع من الاختصاص بالماء والكلأ والنار.

٦٧٢١ - ولهذا؛ فإنه لا يجوز أن يتحجر فرد<sup>(٢)</sup> أو أفراد جبلاً كبيراً مما يؤخذ منه الرخام، ولا بئر بتروول، ولا منجم ذهب أو فضة أو غيرها<sup>(٣)</sup>.

= الأرض قبل حيازته (وهـ)، وقال في الفروع أيضاً في باب: إحياء الموات (٢٩٧/٧): «ولا يملك ما نصب مائه. وفيه رواية، ولا معدن ظاهر، كقار وملح، ولا باطن ظهر، كحديد، فإن لم يظهر فكذلك، في ظاهر المذهب، ولا يقطعه إمام، كظاهر»، وينظر: جامع الأمهات (١٥٣/١)، جامع العلوم والحكم: شرح الحديث ٣٢ (٢٢٣/٢)، فقه الزكاة (٤٤٠/١، ٤٤١).

(١) رواه ابن ماجه (٢٤٧٥) من طريق فرج بن سعيد قال: حدّثني عمي ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمال، عن أبيه سعيد، عن أبيه أبيض بن حمال به. وثابت وأبوه مجهولان، لم يوثقهما سوى ابن حبان، فهو إسناد مجهول. ورواه الترمذي (١٣٨٠)، والنسائي في الكبرى (٥٩٤٧) من طريق محمد بن يحيى بن قيس المأربي قال: حدّثني أبي، عن ثمامة بن شراحيل، عن سمي بن قيس، عن شمير، عن أبيض بن حمال به. وسنده ضعيف جداً.

محمد قال فيه ابن عدي في الكامل: «أحاديثه مظلمة منكّرة»، ومن فوقه مجاهيل. وقال الترمذي: «حسن غريب»، وله شاهد من حديث بهيسة عن أبيها قال: قلت: يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «الماء» قلت: يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «الملح» رواه أحمد (١٥٩٤٥)، وأبو داود (١٦٦٩) من طريق سيار بن منظور الفزاري، عن أبيه، عن بهيسة. ومنظور وبهيسة مجهولان، فهو إسناد مجهول. فالحديث ضعيف، لا يتقوى بهذين الإسنادين لشدة ضعفهما.

(٢) قال في المغني لابن قدامة (٤٢٠/٥): «فصل: وإن تحجر مواتاً، وهو أن يشرع في إحيائه، مثل إن أدار حول الأرض تراباً أو أحجاراً، أو حاطها بحائط صغير، لم يملكها بذلك؛ لأن الملك بالإحياء، وليس هذا بإحياء، لكن يصير أحق الناس به».

(٣) جاء في فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي المملكة في =

= وقته (٢٥٢/٨): «من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ورئيس مجلس الوزراء.. حفظه الله. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: فنشير لخطاب جلالتم المشفوع رقم (١١١٥٧) في ٨٧/٦/٩ هـ الجوابي لمذكرتنا لجلالتمكم رقم (١٩١٤) - ١ وتاريخ ٨٧/٥/٢١ هـ بشأن جبل الرخام الذي يدعي حميد بن عودة الذروي أنه داخل ضمن حدود ملكه، المتضمن ملاحظة جلالتمكم بما يلي:

١ - عندما عارض مندوب المالية لدى المحكمة قال: بأن جبل الرخام المتنازع فيه هي من الثروات المعدنية العائدة للدولة.

٢ - عندما عارض مندوب البلدية قال: بأن الأوامر المبلغة إليهم تضمن بأن الأراضي البيضاء التي في بلدان لا توجد بها بلديات لا تسمح بالإمارة لأي شخص بالاستيلاء عليها، ما لم يكن مستنداً على حجة بالتملك، أو أمر صريح بالمنح. وأن الأحرى بقضية القاضي ما دام أن المعارضة من جهتين رسميتين تمثل جزء من جهاز الدولة قبل أن يستمر في نظر القضية أن يرفع لمرجعه الإداري بواقع ما قدم إليه من المدعي وما أجاب به المعارضون ليستعلم هذا من الحكومة عما تراه بذلك الخصوص، وأن عدم التفاته لكل ذلك وعدم السؤال عن تلك الأوامر والاطلاع على ما نصت عليه في حين أنها تعطي ضمناً منع النظر في مثل هذه المواضيع فإنه يعتبر عدم مراعاة لمنطوقها في حين أنها صادرة من ولاية الأمور لأمر يتعلق بالمصلحة العامة.

ولذلك تعتبرون جلالتمكم تصرف فضيلة القاضي خطأ، وبالتالي الحكم الذي أصدره مبني على خطأ إلخ. ورجبتكم حفظكم الله في إبطال الحكم من أساسه واعتباره كأنه لم يكن، والتأشير على سجله بذلك، والتعميم على المحاكم جميعها بعدم سماع دعوى في كل ما هو من هذا القبيل، وأنه جرى إبلاغ وزارة الداخلية صورة من خطاب جلالتمكم المشار إليه على أوراق المعاملة لتعتمد إحضار الشخص وتطلب منه صك الحكم الذي يدعي فقده. وأخذ تعهد عليه وعلى جماعته بعدم التعرض للجبل كلياً، حيث قد زودت وزارة البترول بصورة من هذا لتضع يدها على الجبل، وتعتبره من ممتلكات الدولة.

ونفيد جلالتمكم بأننا كتبنا لفضيلة قاضي رابغ خطابنا المرفق رقم (٢٥٠٩) - ٣ - ١ في ٨٧/٧/٩ هـ بطلب إفادتنا سريعاً عما نوّه عنه من عدم التفاته لمعارضتي المالية والبلدية والأوامر المشار إليها، فأجابنا بخطابه المشفوع رقم (٦١٨) في ٨٧/٨/٤ هـ الذي ذكر فيه نقلاً عن الكافي وغيره: أن من سبق إلى معدن فهو أحق بما يناله منه وإن طال مقامه فيه، للخبر الصحيح، وأنه تحقق لديه أن حميد الذروي هو أول من سبق إلى =

٦٧٢٢ - لا يملك مقطع الطين العظيم؛ لما في تحجره من الإضرار بالمسلمين، ورفع لأسعار سلعة فيها منفعة عامة للمسلمين، فممنوع من

= استخراج ما أخرج من أحجار الجبل المذكور، وأنه منع المعارضين له من البدو أن يمنعوهم من استمراره في الأخذ من الجبل اهـ. وقد أعدنا دراسة هذا الموضوع عدة مرات، فرأينا ما يلي:

(أولاً): أن المنصوص عليه أن المعادن الظاهرة مثل الرخام المشار إليه قد أباح الله لعباده الانتفاع بها، إلا أنها لا تملك بالإحياء وليس للإمام إقطاعها .

(ثانياً): أن تخصيص الأراضي والآبار بعدم سماع الدعوى فيها إلا ممن بيده صك لا وجه له في الشرع، ولأن الآبار والأراضي البيضاء كغيرها ما ساغ سماع الدعوى فيه شرعاً سمعت، وما لا فلا، ومن المعلوم شرعاً أن الأرض الموات المنفكة عن الاختصاصات وملك معصوم ليست ملكاً لأحد لا للدولة ولا لغيرها، بل هي ملك لمن أحيائها وإن لم يكن بيده صك لقول النبي ﷺ: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»، ولقوله ﷺ: «من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها».

وقد تكون الأرض انتقلت إلى هذا المدعي من مالكها الذي أحيأها ببيع أو إرث أو هبة أو غير ذلك وليس عنده صك، أو فقد صكه ولكن عنده بينة شرعية تثبت ما ادعاه، فكيف يسوغ عدم سماع دعواه وشهادة بينته والنبي ﷺ عندما اختصم إليه الأشعث بن قيس مع شخص آخر في بئر قال للمدعي: «شاهدك أو يمينه»، وهذا في حديث متفق عليه...، فأتضح من هذه النصوص الثابتة عن النبي ﷺ أن الآبار والأراضي تسمع فيها الدعوى وإن لم يكن بيد المدعي صك.

(ثالثاً): لم يظهر من صك الحكم أن القاضي ملك هذا الجبل الشخص المشار إليه، وإنما حكم بعدم معارضته في تكسير الأحجار من هذا الجبل، وعلل حكمه بقوله: ومن المعلوم شرعاً أن المباحات المنفكة عن الاختصاصات والضرر على الغير ليست ملكاً لأحد لا للدولة ولا لغيرها. وقد أيد هذا من هيئة التمييز بالمنطقة الغربية بقرارها رقم (٣١٦) وتاريخ ٤/٤/٨٧هـ. وحيث أن هدف جلالتم - حفظكم الله ووفقكم - هو ما يتمشى مع الشرع المطهر، ولم تطلعوا على ما أشرنا إليه لكم قبل صدور أمركم المذكور وتأييد إبطال هذا الصك من قبلنا يقتضي اقتناعنا ببطلانه. وحيث أن الذي ظهر لنا هو ما أشرنا إليه من صحة ما أجراه القاضي تعين اطلاع جلالتم على ما لدينا وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. رئيس القضاة (ص - ق ٤١ - ١ في ١١/١/١٣٨٩هـ).

تحجره، كالماء والكلأ، وقد عده بعض أهل العلم من المعادن<sup>(١)</sup>.

٦٧٢٣ - أما المعادن الصغيرة التي تكون في حدود ما يحتاج إليه الشخص ومن يمون في أكلهم أو نفقتهم المعتادة، كالملاح القليل الذي يوجد في بعض المناطق في هذا العصر، فإنه يملكه من وجدت في أرضه<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على ملك ماء بئر في أرضه.

٦٧٢٤ - وإن زاد شيء يسير عن حاجة من وجد معدناً صغيراً في

(١) قال في مطالب أولي النهى (٤/١٨٢): «(ولا) يملك إنسان ما أحياء من (معدن مطلقاً) ظاهراً كان أو باطناً (بإحيائه) له (مفرداً) عن غيره، أما الظاهر وهو الذي يتوصل إليه من غير مؤنة ينتابه الناس وينتفعون به كمقطع الطين والملح والكحل والكبريت والقار والموميا والنفط والبرام والياقوت؛ فبلا خلاف.. قال ابن عقيل: هذا من مواد الله الكريم وفيض جوده الذي لا غنى عنه، فلو ملكه أحد بالاحتجار ملك منعه، فضاق على الناس، وإن أخذ العوض عنه أغلاه، فخرج عن الوضع الذي وصفه الله به من تعميم ذوي الحوائج من غير كلفة. قال في المغني: ولا أعلم فيه مخالفاً، وأما الباطن وهو الذي يحتاج في إخراجه إلى حفر ومؤنة كحديد ونحاس وذهب وفضة وجوهر؛ فلا يملك بإحيائه مفرداً؛ لأن الإحياء الذي يملك به هو العمارة التي يتهياً بها المحيي للانتفاع من غير تكرار عمل، وهذا حفر وتخريج يحتاج إلى تكرار عند كل انتفاع.

(ويتجه ولا) يملك من أحياء أرضاً (ما)؛ أي: معدناً (كان) فيهما (ظاهراً للناس)، وتقدمت لك أمثلة الظاهر (يأخذونه قبل إحياء) تلك الأرض؛ لأن في ملكه إذن قطعاً لنفع كان واصلًا إلى المسلمين، ومنعاً لانتفاعهم، وأما إذا ظهر بإظهاره [فإنه لم يقطع عنهم شيئاً؛ لأنه إنما ظهر بإظهاره]، وهو متجه».

(٢) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي المملكة في وقته كما في فتاويه (٨/٢٥٢): «(٢١٠٧)

س: إذا حفر للملاح حفرة طول مترين هو يملكها؟

ج: الظاهر أنه يختص به ولا يزاحمه فيه أحد، كما أن البئر لا يجيء إنسان يزحمه ويأخذ الماء عنه. ولو قدرنا الضرورة - مع أن الملاح من الكماليات أو الحاجيات - فلو جاء شخص ليأخذ ملح طعامه فلا يمنعه. أما للاتجار به فلا (تقرير)».

أرضه فباعه فلا حرج عليه في ذلك؛ قياساً على بيع الماء من بئر ونحوها<sup>(١)</sup>.

٦٧٢٥ - من أخذ شيئاً من معدن صغير - ظاهر أو باطن - في ملكه أو في أرض غير مملوكة، فإنه يملكه<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألتين السابقتين.

٦٧٢٦ - ولهذا؛ فإن من أخذ رخاماً من جبل رخام فإنه يملكه<sup>(٣)</sup>.

٦٧٢٧ - يحرم منع الناس من الشرب أو السقي من العين الكبيرة، ولو كانت تخرج من أرضه<sup>(٤)</sup>، ويحرم كذلك منع فضل الماء الكثير الذي

(١) ينظر: التمهيد (١٣٠/١٣)، وقال في زاد المعاد (٧٠٩/٥): «إن قيل: فلو اتخذ في أرضه المملوكة له حفرة يجمع فيها الماء، أو حفر بئراً، فهل يملكه بذلك، ويحل له بيعه؟ قيل: لا ريب أنه أحق به من غيره، ومتى كان الماء النابع في ملكه، والكلاً والمعدن فوق كفايته لشربه وشرب ماشيته ودوابه لم يجب عليه بذله، نص عليه أحمد، وهذا لا يدخل تحت وعيد النبي ﷺ، فإنه إنما توعد من منع فضل الماء، ولا فضل في هذا».

(٢) جاء في فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي المملكة في وقته (٢٥٢/٨): «٢١٠٦ - مقاطع الأحجار البارزة لا تملك بالإحياء، ولا بالإقطاع: (الناس شركاء في ثلاث) فما حيز منه ملك، وما بقي لم يحز فلا يمكن بالإقطاع ولا بالإحياء، فإنه شيء بارز موجود (تقرير)».

(٣) قال في الإنصاف (٥٨١/٦): «فائدة: ذكر الأصحاب من المعادن: الملح، وجزم في الرعاية وغيرها بأن الرخام والبرام ونحوهما معدن، وهو معنى كلام جماعة من الأصحاب، ومال إليه في الفروع».

(٤) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٢٠/٢٩): «وكذلك الماء إن كان نابعاً في أرض مباحة فهو مشترك بين الناس وإن كان نابعاً في ملك رجل فعليه بذل فضله لمن يحتاج إليه للشرب وللأدميين والدواب بلا عوض؛ لهذا الحديث ولقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء يمنعه ابن السبيل، يقول الله له: اليوم أمنعتك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يداك، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا للدنيا فإن أعطاه منها رضي وإن منعه منها سخط، ورجل أقام سلعته بعد العصر فقال: والله الذي لا إله إلا هو لقد أعطيت بها كذا وكذا» الحديث».



ينبع من الأرض<sup>(١)</sup>، سواء كان هذا الماء ينبع من أرض غير مملوكة، أو ينبع من أرضه<sup>(٢)</sup>، كما يحرم منع الناس من الرعي من المراعي الكبيرة الزائدة عن حاجته التي أنبتها الله تعالى في أرضه<sup>(٣)</sup>، أو بيع شيء من ذلك

(١) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٣٨٠): «ويرى أن هذا الماء الذي جاء فيه النهي في منع فضله وبيعه، إنما هو ما كان من المياه الأعداد التي ذكرناها، مثل ماء العيون والآبار التي لها مادة. يبين ذلك حديث عبد الله بن عمرو هذا الذي في سقي أرضه. ويبيته حديث عائشة أيضاً».

(٢) قال في جامع العلوم والحكم (٢/٢٢٢): «ذهب أكثر العلماء إلى أنه لا يمنع فضل الماء الجاري والنابع مطلقاً، سواء قيل: إن الماء لمالك أرضه أم لا، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وغيرهم، والمنصوص عن أحمد وجوب بذله مجاناً بغير عوض للشرب، وسقي البهائم، وسقي الزروع، ومذهب أبي حنيفة والشافعي: لا يجب بذله للزروع. . ومذهب أبي حنيفة وأحمد وأبي عبيد أنه لا يمنع فضل الكلاً مطلقاً».

وقال في زاد المعاد (٥/٧٠٩): «فصل: وما فضل منه عن حاجته وحاجة بهائم وزرعه، واحتاج إليه آدمي مثله، أو بهائم، بذله بغير عوض، ولكل واحد أن يتقدم إلى الماء ويشرب. ويسقي ماشيته، وليس لصاحب الماء منعه من ذلك، ولا يلزم الشارب وساقى البهائم عوض. وهل يلزمه أن يبذل له الدلو والبكرة والحبل مجاناً، أو له أن يأخذ أجرته؟ على قولين، وهما وجهان لأصحاب أحمد في وجوب إعارة المتاع عند الحاجة إليه، أظهرهما دليلاً وجوبه، وهو من الماعون. قال أحمد: إنما هذا في الصحارى والبرية دون البنيان؛ يعني: أن البنيان إذا كان فيه الماء، فليس لأحد الدخول إليه إلا بإذن صاحبه، وهل يلزمه بذل فضل مائه لزراع غيره؟ فيه وجهان، وهما روايتان عن أحمد».

(٣) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٩/٢١٩): «وأما قوله: «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلاً والنار» فهو حديث معروف رواه أهل السنن وقد اتفق المسلمون على أن الكلاً النابت في الأرض المباحة مشترك بين الناس فمن سبق إليه فهو أحق به وأما النابت في الأرض المملوكة فإنه إن كان صاحب الأرض محتاجاً إليه فهو أحق به وإن كان مستغنياً عنه ففيه قولان مشهوران لأهل العلم. وأكثرهم يجوزون أخذه بغير عوض؛ لهذا الحديث ويجوزون رعيه بغير عوض».

وقال ابن القيم في زاد المعاد (٥/٧١٠): «فإن قيل: فإذا كان في أرضه أو داره =

كله أو تأجيره عليهم، وهذا قول جمهور أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لما روى أحمد وغيره عن أبي خدّاش، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار»<sup>(٢)</sup>.

= بئر نابعة، أو عين مستنبطة، فهل تكون ملكاً له تبعاً لملك الأرض والدار؟ قيل: أما نفس البئر وأرض العين فمملوكة لمالك الأرض، وأما الماء ففيه قولان، وهما روايتان عن أحمد، ووجهان لأصحاب الشافعي.

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٩/٢١٨، ٢١٩): «أما النبات الذي ينبت بغير فعل الأدمي كالكلأ الذي أنبته الله في ملك الإنسان أو فيما استأجره ونحو ذلك. فهذا لا يجوز بيعه في مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه وهو قول بعض أصحاب مالك والشافعي؛ لأن النبي ﷺ قال: «الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار»، ومعلوم أن النبي ﷺ لم يرد ما ينبت في الأرض المباحة فقط؛ لأن الناس يشتركون في كل ما ينبت في الأرض المباحة من جميع الأنواع: من المعادن الجارية؛ كالقير والنفط. والجامدة: كالذهب والفضة والملح وغير ذلك فعلم أنه أراد ما ينبت في أرض الإنسان. وأيضاً فقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله». . فهذا توعدّه الله بالعذاب؛ لكونه منع فضل ما لم تعمل يده والكلأ الذي ينبت بغير فعله لم تعمل يده. والمشهور من مذهب الشافعي جواز بيع ذلك وهو المشهور من مذهب مالك في الأرض التي جرت عادة صاحبها بالانتفاع بها؛ فأما الأرض البور التي لا يحرقها فلاصحابه فيها نزاع، جوّز ذلك ابن القاسم ومنعه غيره. وأما إذا كان صاحبها قصد ترك زرعها لينبت فيها الكلأ فبيع هذا أسهل من بيع غيره؛ لأن هذا بمنزلة استنباته».

(٢) رواه أحمد (٢٣٠٨٢) حدّثنا وكيع، حدّثنا ثور الشامي، ورواه أبو داود (٣٤٧٧) عن علي بن الجعد اللؤلؤي، وعن مسدد، حدّثنا عيسى بن يونس، ورواه ابن زنجويه (١٠٨٩) عن علي بن عياش، وعصام بن خالد، ورواه أبو حاتم، كما في العلل لابنه (٩٦٥) عن أبي اليمان، وعلي بن الجعد، سبعتهم عن حريز بن عثمان، عن أبي خدّاش به. ورجاله ثقات، وأبو خدّاش: قال الآجري، عن أبي داود السجستاني: «شيوخ حريز كلهم ثقات»، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره يعقوب بن سفيان في ثقات تابعي أهل مصر، فالحديث سنده صحيح، إن كان أبو خدّاش سمعه من الصحابي. ورواه ابن ماجه (٢٤٧٢): حدّثنا عبد الله بن سعيد قال: حدّثنا عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً. وسنده ضعيف =

ولما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلا»<sup>(١)</sup>، ولما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم: رجل حلف على سلعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب، ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر، ليقطع بها مال رجل مسلم، ورجل منع فضل ماء، فيقول الله: اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يداك»<sup>(٢)</sup>، ولما روى مسلم عن جابر بن عبد الله، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء»<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن عمرو بن شعيب، عن

= جداً؛ قال البخاري في التاريخ الكبير (٨٠/٥): «عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب، منكر الحديث»، وذكره الدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد (٣/٣٢٣).  
(١) رواه البخاري (٢٣٥٣) من طريق مالك، ورواه أبو عبيد في الأموال (٧٣١) من طريق الليث بن سعد، كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ورواه البخاري (٢٣٥٤)، ومسلم (١٥٦٦) من طريق سعيد بن المسيب، وأبي سلمة عن أبي هريرة.

قال أبو عبيد في الأموال (ص ٣٧٨، ٣٧٩): «هو عندي في الأرض التي لها رب ومالك، ويكون فيها الماء العد الذي وصفناه، والكلا الذي تنبت الأرض من غير أن يتكلف لها ربها لذلك غرساً ولا بذراً، فأراد أنه ليس يطيب لربها من هذا الماء والكلا - وإن كان ملك يمينه - إلا قدر حاجته، لشفته، وماشيته، وسقي أرضه، ثم لا يحل له أن يمنع ما وراء ذلك. ومما يبين لنا أنه أراد بهذه المقالة أهل الملك: ذكره فضل الماء والكلا، فرخص ﷺ في نيل ما لا غناء له به عنه، ثم حظر عليه منع ما سوى ذلك، ولو كان غير مالك له ما كان لذكر الفضول ها هنا موضع، وكان الناس كلهم في قليله وكثيره شرعاً سواء».

(٢) صحيح البخاري (٢٣٦٩)، قال أبو عبيد في الأموال (ص ٣٧٥): «وذلك أن ينزل القوم في أسفارهم وبواديهم بالأرض فيها النبات الذي أخرجه الله للأنعام مما لم ينصب فيه أحد بحرث ولا غرس، ولا سقي، يقول: فهو لمن سبق إليه، ليس لأحد أن يحتظر منه شيئاً دون غيره، ولكن ترعاه أنعامهم ومواشيهم، ودوابهم معاً، وترد الماء الذي فيه كذلك أيضاً، فهذا، الناس شركاء في الماء والكلا».

(٣) صحيح مسلم (١٥٦٥).

أبيه، عن جده: أن غلاماً لهم باع فضل ماء لهم من عين بعشرين ألفاً، فقال عبد الله بن عمرو: «لا تبعه، فإنه لا يحل بيعه»<sup>(١)</sup>.

أما حديث بهيسة عن أبيها أنه قال: يا نبي الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «الملح» فهو لا يثبت<sup>(٢)</sup>.

وكذلك الحديث المروي عن أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاث لا يمنعن: الماء والكلا والنار» ضعيف؛ لشذوذ لفظه<sup>(٣)</sup>.

٦٧٢٨ - يحرم إقطاع المعادن الكبيرة الظاهرة التي لا تحتاج إلى

(١) رواه يحيى بن آدم (٣٣٩): حدّثنا زهير بن معاوية، عن أبي الزبير، عن عمرو بن شعيب به. وسنده حسن. ورواه يحيى (٣٤٠) أيضاً: حدّثنا أبو بكر بن عياش، عن شعيب بن شعيب، أخي عمرو بن شعيب، عن أخيه عمرو بن شعيب، عن سالم مولى عبد الله بن عمرو، قال: أعطوني بفضل الماء من أرضه بالوهط ثلاثين ألفاً، قال: فكتبت إلى عبد الله بن عمرو، فكتب إلي: «لا تبعه، ولكن أقم قلدك ثم اسق الأذنى فالأذنى، فإني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع فضل الماء»، وهذا اختلاف على عمرو بن شعيب، وشعيب بن شعيب لم يوثق، فرواية شعيب هذا المرفوعة ضعيفة لشذوذها.

(٢) رواه أحمد (١٥٩٤٥)، وأبو داود (١٦٦٩) وغيرهما من طريق كهمس، عن سيار بن منظور عن أبيه، عن امرأة يقال لها: بهيسة عن أبيها. وسيار وأبوه وبهيسة وأبوها مجاهيل، فالحديث ضعيف، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٦٢/٣): «قال: بهيسة مجهولة، وكذلك الذي قبلها. هكذا ذكره، وصدق، وبقي عليه أن يبين أن منظوراً أيضاً لا تعرف حاله، وكذلك أيضاً أبوها، فاعلم ذلك»، وروى يحيى بن آدم (٣٤٥): حدّثنا يزيد بن إبراهيم التستري، عن عبيد الله بن العيزار، أن امرأة من أهل البادية حدثت، عن أبيها - أو عن جدّها - فذكره. ورجاله بصريون ثقات، عدا هذه المرأة فلم يذكر اسمها.

(٣) رواه ابن ماجه (٢٤٧٣) عن محمد بن عبد الله بن يزيد، حدّثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة به. وسبق قريباً أنه رواه مالك والليث بن سعد، كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلا»، وانه رواه بهذا اللفظ أيضاً أبو سلمة وابن المسيب عن أبي هريرة. فلفظ ابن ماجه شاذ لمخالفة سفيان بن عيينة للجماعة في لفظه.

عمل، كالملح وغيره، وهذا لا يعرف فيه خلاف<sup>(١)</sup>؛ لما في ذلك من تحجير هذا المعدن على فرد أو أفراد، وحرمان بقية المسلمين من الانتفاع بهذا المال<sup>(٢)</sup>.

وما روي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن غير واحد، أن رسول الله ﷺ: قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية. وهي من ناحية الفرع، فتلك المعادن لا يؤخذ منها، إلى اليوم إلا الزكاة. فذكر الزكاة فيه لا يثبت<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في المغني كتاب إحياء الموات (١٥٤/٨ - ١٥٦): «مسألة: قال: (إلا أن تكون أرض ملح أو ماء للمسلمين فيه المنفعة، فلا يجوز أن ينفرد بها الإنسان) وجملة ذلك، أن المعادن الظاهرة وهي التي يوصل إلى ما فيها من غير مؤنة، ينتابها الناس، وينتفعون بها، كالملح، والماء، والكبريت، والقيير، والمومياء، والنفط، والكحل، والبرام، والياقوت، ومقاطع الطين، وأشباه ذلك، لا تملك بالإحياء، ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس، ولا احتجازها دون المسلمين؛ لأن فيه ضرراً بالمسلمين، وتضييقاً عليهم. . . ولأن هذا تتعلق به مصالح المسلمين العامة، فلم يجز إحيائه، ولا إقطاعه، كمشارع الماء، وطرق المسلمين.

وقال ابن عقيل: هذا من مواد الله الكريم، وفيض جوده الذي لا غناء عنه، فلو ملكه أحد بالاحتجاز، ملك منعه، فضاقت على الناس، فإن أخذ العوض عنه أغلاه، فخرج عن الموضع الذي وضعه الله من تعميم ذوي الحوائج من غير كلفة، وهذا مذهب الشافعي. ولا أعلم فيه مخالفاً، وينظر: كلام صاحب مطالب أولي النهى السابق.

(٢) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٣٥٨) عند كلامه على إقطاع المعدن: «لأن سنة رسول الله ﷺ في الكلاً والنار والماء أن الناس جميعاً فيه شركاء، فكره أن يجعله لرجل يحوزه دون الناس»، وقال في الاستذكار (١٤٦/٣): «لا يجوز للإمام إقطاع ما فيه الرغبة والتنافس والغبطة يختص به واحداً وهو يفصل عنه وللناس فيه منافع»، وقال في حجة الله البالغة (١٦٢/٢): «لا شك أن المعدن الظاهر الذي لا يحتاج إلى كثير عمل إقطاعه لواحد من المسلمين إضرار بهم وتضييق عليهم».

(٣) رواه مالك (٥٨٢) عن ربيعة به. فهو منقطع، وذكر الزكاة فيه غير مرفوع كما قال الإمام الشافعي في الأم (٤٣/١)، ورواه ابن الجارود (٣٧١) من طريق نعيم بن حماد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال بن =

٦٧٢٩ - لا يجوز إقطاع المعادن الباطنة التي تحتاج في استخراجها إلى عمل<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

## الفصل الرابع

### حكم زكاة المعادن

٦٧٣٠ - من استخرج نصاب معدن من أرضه أو من أرض غير مملوكة لأحد، وقيل بأنه يملكه، وجب عليه إخراج زكاته عند استخراجها<sup>(٢)</sup>؛ لعموم قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَبِئَتِ مَا

= الحارث عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ أخذ من المعادن القبلية الصدقة». وهي رواية شاذة لمخالفة نعيم والدراوردي لمالك في وصل الإسناد وفي لفظ الحديث، ورواه أحمد (٢٧٨٥)، وأبو داود (٣٠٦٢)، والبزار (٣٣٩٥) من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده بذكر قصة الإقطاع دون ذكر الزكاة. وكثير ضعيف.

ورواه أحمد (٢٧٨٦)، وأبو داود (٣٠٦٢) عن حسين بن محمد المروزي، ورواه ابن زنجويه (١٠١٣) عن ابن أبي أويس، كلاهما عن أبي أويس قال: حَدَّثَنِي ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مثل رواية كثير. وسنده محتمل للتحسين، رجاله مدنيون ثقات، عدا أبي أويس وحديثه حسن أو قريب منه.

ورواه يحيى بن آدم في الخراج (٢٩٤) عن يونس عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بذكر الإقطاع فقط. وسنده صحيح مرسلًا، فعبد الله من صفار التابعين. وبالجملة حديث ابن عباس بذكر الإقطاع وحده صحيح بشواهد، أما ذكر أخذ الزكاة فلا يثبت مرفوعاً. وينظر: سنن البيهقي (١٥٢/٤)، والتمهيد (٢٢/٧)، إرواء الغليل (٨٣٠).

(١) قال في المجموع (٢٢٧/١٥): «أما المعادن فإنها إن كانت من المعادن الظاهرة لم يجز إقطاعها. . وإن كانت من المعادن الباطنة فإن قلنا أنها تملك بالإحياء جاز إقطاعه لأنه موات يجوز أن يملك بالإحياء فجاز إقطاعه كموات الأرض، وإن قلنا لا تملك بالإحياء فهل يجوز إقطاعه، فيه قولان. .»، وينظر: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٤٤٠ - ٤٤٢).

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم (٤٦/٢): «ذهب بعض أهل ناحيتنا إلى أن في المعادن الزكاة. . فمن قال في المعادن الزكاة، قال ذلك فيما خرج من المعادن فيما =

كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴿البقرة: ٢٦٧﴾، ولما روى البخاري ومسلم أن النبي ﷺ قال لمعاذ لما أرسله إلى اليمن: «..أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم»<sup>(١)</sup>.

٦٧٣١ - يدخل في المعادن المستخرجة التي تجب فيها الزكاة: النفط<sup>(٢)</sup>، والذي يسمى في هذا الوقت (البترول)<sup>(٣)</sup>، والذي كثر استخراجه في هذا العصر.

٦٧٣٢ - إذا كانت المعادن المستخرجة مملوكة للدولة (بيت مال المسلمين) فلا زكاة فيها؛ لما سبق ذكره في باب ما لا زكاة فيه<sup>(٤)</sup>.

٦٧٣٣ - وقد أجمع أهل العلم على وجوب إخراج زكاة المعدن إذا كان من الذهب أو الفضة<sup>(٥)</sup>.

٦٧٣٤ - تجب الزكاة في المعدن بعد استخراجه أو أخذه مباشرة.

= تكلفت فيه المؤنة فيما يحصل ويطحن ويدخل النار، ولو قاله فيما يوجد ذهباً مجتمعاً في المعادن، وفي البطحاء في أثر السيل مما يخلق في الأرض كان مذهباً»، وقال المجد في المحرر في الفقه (١/٢٢٢): «من أخرج من معدن مملوك له أو مباح نصاب ذهب أو فضة أو ما تبلغ قيمته أحدهما من سائر المعادن كالياقوت والزبرجد والصفير والقار والنفط والنورة ونحوها ففيه ربع العشر من وقته لأهل الزكاة إذا أخرجته في دفعة أو دفعات لم يترك العمل بينها ترك إهمال ويخرجه بعد السبك والتصفية»، وينظر: المجموع (٦/٨١).

(١) صحيح البخاري (١٣٩٥)، وصحيح مسلم (١٩).

(٢) قال في طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (ص ٢٠): «(ن ف ط): والنفط بكسر النون وفتحها لغتان والكسر أفصح».

(٣) ينظر: مسائل معاصرة في الزكاة (ص ٤٢٩ - ٤٥٨).

(٤) ينظر: المسألة (٦٣٢٣).

(٥) قال في المجموع (٦/٧٥): «قال أصحابنا: أجمعت الأمة على وجوب الزكاة في المعدن»، وقال في البيان (٣/٣٣٤): «وهو إجماع، لا خلاف في وجوب الزكاة في المعدن».

- ٦٧٣٥ - ولا يشترط له مرور الحول، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ قياساً على الحبوب والثمار.
- ٦٧٣٦ - وقت استقرار الزكاة في المعدن هو عند الفراغ من السبك والتصفية<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على الحبوب والثمار.
- ٦٧٣٧ - لو تلف بعض المعدن قبل السبك والتصفية لم تجب في هذا التالف زكاة<sup>(٣)</sup>؛ قياساً على الحبوب والثمار.

### الفصل الخامس

#### نصاب المعادن

- ٦٧٣٨ - لا تجب الزكاة في المعدن المستخرج حتى يبلغ نصاباً، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٤)</sup>؛ قياساً على الحبوب والثمار.
- ٦٧٣٩ - إذا كان المعدن من الذهب أو الفضة فنصابه كنصاب النقدين<sup>(٥)</sup>، على ما سبق تفصيله في باب زكاة الأثمان؛ لعموم حديث:

(١) قال في رحمة الأمة (ص ٨٢): «اتفقوا على أنه لا يعتبر الحول في زكاة المعدن، إلا في قول للشافعي»، وقال في فتح العزيز (٣/١٣٦): «اعلم: أنا إذا فرعنا على ظاهر المذهب، وهو أن الحول لا يعتبر، فوقت وجوب حق المعدن حصول النيل في يده، ووقت الإخراج، التخليص والتنقية، كما أن وقت وجوب الزكاة في الزروع اشتداد الحب، ووقت الإخراج التنقية»، وينظر: المغني (٤/٢٤٣)، المجموع (٦/٩٠).

(٢) قال في المجموع (٦/٨٤): «قال أصحابنا: إذا قلنا بالمذهب إن الحول لا يشترط في زكاة المعدن فوقت الوجوب حصول النيل في يده بترابه ووقت الإخراج التخليص والتصفية».

(٣) قال في تحفة المحتاج (٣/٢٨٤): «ووقت وجوبه حصول النيل بيده ووقت الإخراج بعد التخليص والتنقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الإخراج سقط قسطه ووجب قسط ما بقي ومؤنة ذلك على المالك».

(٤) قال في رحمة الأمة (ص ٨٢): «اتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن، إلا أبا حنيفة، فإنه قال: لا يعتبر، بل يجب في قليله وكثيره الخمس».

(٥) قال في الشرح الكبير على المقنع (٦/٥٧٨، ٥٧٩):



- «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» متفق عليه<sup>(١)</sup>.
- ٦٧٤٠ - إذا كان المعدن من المعادن الأخرى فنصابه أن تبلغ قيمته قيمة نصاب الذهب<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على عروض التجارة.
- ٦٧٤١ - يضم المعدن الذي هو من جنس واحد إلى بعضه إذا استخرجه مالكة في فترات ليس بينها سوى فاصل معتاد؛ لأنها في حكم المعدن الواحد.
- ٦٧٤٢ - أما إذا وجد بين استخراج المعدن وبين استخراج نوع آخر من جنس المعدن الأول فترات وانقطاع طويل عرفاً ليس سببه طبيعة العمل والاستعداد له، فهما معدنان مختلفان لا يضم أحدهما إلى الآخر؛ قياساً على ثمرتين مختلفتين<sup>(٣)</sup>.
- ٦٧٤٣ - إذا استخرج معدناً أو معدنين في مكانين في أوقات متقاربة ليس بينها فاصل سوى الاستعداد للعمل، وجب ضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب<sup>(٤)</sup>؛ لأنهما كماشيئي الرجل أو بستانيه اللذين في مكانين.
- ٦٧٤٤ - لا يضم معدن الذهب إلى معدن الفضة في تكميل النصاب<sup>(٥)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب زكاة الأثمان<sup>(٦)</sup>.

= «الفصل الثالث: في نصاب المعدن. وهو عشرون مثقالاً من الذهب، أو مائتا درهم من الفضة، أو قيمة ذلك من غيرهما. وهذا مذهب الشافعي. وقال أبو حنيفة: يجب الخمس في قليله وكثيره، بناء على أنه ركاز».

(١) صحيح البخاري (١٤٠٥)، صحيح مسلم (٩٧٩)، قال في البيان (٣/٣٣٥): «دلينا قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون عشرين ديناراً من الذهب صدقة». ولم يفرق بين أن يكون من المعدن أو غيره».

(٢) قال في الإنصاف (٦/٥٨١): «قوله: (من قيمته)؛ يعني: إذا كان من غير الأثمان، وهذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. وقال أبو الفرج بن أبي الفهم شيخ ابن تميم: يخرج من عينه، كالأثمان».

(٣) ينظر في هاتين المسألتين: المغني (٤/٢٤٢)، الإنصاف (٦/٥٨٢).

(٤) الإنصاف (٦/٥٨٤).

(٥) الشرح الكبير لابن قدامة (٦/٥٨٠)، الإنصاف (٦/٥٨٤).

(٦) في الفصل الخامس: نصاب الذهب والفضة، في المسألة (٦٦٩٢).

٦٧٤٥ - تضم المعادن الأخرى غير الذهب والفضة إلى بعضها في تكميل النصاب، وإن كان في المعادن أحد النقدين ضم إلى بقية المعادن في تكميل النصاب<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب زكاة الأثمان<sup>(٢)</sup>.

٦٧٤٦ - مؤنة السبك والتصفية على المالك، فلا تحتسب في النصاب<sup>(٣)</sup>؛ قياساً على الحبوب والثمار.

## الفصل السادس

### مقدار زكاة المعادن

٦٧٤٧ - الواجب في المعدن بجميع أنواعه ربع العشر<sup>(٤)</sup>؛ قياساً على الأثمان وعروض التجارة، أما ما روي عن علي رضي الله عنه من أنه أخذ خمس المعدن فلا يثبت<sup>(٥)</sup>.

٦٧٤٨ - الأصل أن تخرج زكاة المعدن من نفس المعدن، إذا كان من الذهب أو الفضة، فيخرج ربع عشره، ويجوز في حالات معينة أن يخرج ربع عشر قيمته؛ لما سبق ذكره في باب زكاة النقدين وفي باب التقويم وإخراج القيمة.

(١) المغني (٤/٢٤٢، ٢٤٣)، الإنصاف (٦/٥٨٤).

(٢) في الفصل الخامس: نصاب الذهب والفضة، في المسألة (٦٦٩٤).

(٣) قال في المجموع (٦/٨٨): «قال أصحابنا: ومؤنة التخليص والتنقية على المالك بلا خلاف كمؤنة الحصاد والدياس ولا يحسب شيء منها من مال المعدن فلو أخرج منه شيئاً في المؤنة كان أثماً ضامناً قال أصحابنا: فلو تلف بعضه قبل التمييز فهو كتلف بعض المال قبل التمكين»، وينظر: الإنصاف (٦/٥٨٣).

(٤) الإنصاف (٧/٥٨١).

(٥) هذا الأثر رواه أبو عبيد في الأموال (٨٧٢): حَدَّثَنَا حجاج، عن حماد بن سلمة، قال: أخبرنا سماك بن حرب، عن الحارث بن أبي الحارث الأزدي، أن أباه كان من أعلم الناس بمعدن. فذكر الأثر بطوله. وحماد متأخر السماع من سماك، وقد يكون سمع منه بعدما كان يتلقن، وله أوهام معروفة عنه، فلا يقبل ما يتفرد به عنه، وأيضاً الحارث لا يعرف إلا في هذا الحديث، ولم يرو عنه سوى سماك، ولم يوثقه سوى ابن حبان.

٦٧٤٩ - الأصل أن تخرج زكاة المعدن إذا كان من غير الذهب والفضة من قيمته، ولا يجوز أن تخرج من نفس المعدن<sup>(١)</sup>، إلا في حالات محدودة سبق ذكرها في باب التقويم وإخراج القيمة؛ قياساً على عروض التجارة.

٦٧٥٠ - إذا أخرجت الزكاة من نفس المعدن لم تخرج إلا بعد السبك والتصفية<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على الحبوب والتمر والزبيب.

٦٧٥١ - فإن أخرج ربع عشر المعدن غير مصفى رد، وأخذت الزكاة من قيمته؛ لمخالفته للواجب في الزكاة<sup>(٣)</sup>.

٦٧٥٢ - يجوز أن يأخذ الإمام زكاة المعادن وزكاة الركاز من مالتهما، ويصرفهما في مصارفهما<sup>(٤)</sup>؛ لأنها زكاة، فتدخل في عموم قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣].

٦٧٥٣ - إذا كان على مالك المعدن دين بسبب استخراج له خصم من الزكاة<sup>(٥)</sup>، على تفصيل في ذلك سيأتي في باب زكاة الدين.

## الفصل السابع

### زكاة المعادن غير المستخرجة

٦٧٥٤ - لا تجب الزكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر التي هي

(١) قال في العدة شرح العمدة (١/١١٣): «ربع العشر من قيمته، ولا يخرج إلا بعد السبك والتصفية».

(٢) قال في المجموع (٦/٨٤): «لو أخرج من التراب والحجر قبل التنقية لم يجزئه وكان مضموناً على الساعي نص عليه الشافعي في المختصر وغيره واتفق عليه الأصحاب».

(٣) قال في شرح منتهى الإرادات (١/٣٩٧): «فلو أخرج ربع عشر بترابه قبل تصفيته. رد إن كان باقياً، وإلا فقيمته».

(٤) المجموع (٦/٩٠، ٩١).

(٥) الإنصاف (٦/٥٨٣).

غير مستخرجة من الأرض، سواء استخرجت من البحر أو أخذت من غيره، كالياقوت والفيروز واللؤلؤ والزبرجد والمرجان والصفير والنحاس، فلا زكاة فيما يستعمله الإنسان منها، ولا فيما اتخذه منها للزينة، ولا فيما كان منها للتجارة إذا لم يحل عليها الحول، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لعدم الدليل على وجوبها فيها<sup>(٢)</sup>، ولما سبق ذكره في باب ما لا زكاة فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (١/٢٨٥): «مسألة: عند الشافعي وكافة العلماء وأحمد في رواية: لا تجب الزكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر، كالياقوت والفيروز واللؤلؤ والزبرجد والمرجان والصفير والنحاس، وكذا لا تجب في المسك ولا فيما يستخرج من البحر، إلا أن يكون ذلك كله للتجارة، فتجب فيه زكاة للتجارة، أو ركاز، أو معدن الذهب، أو فضة فيجب فيه حق الركاز والمعدن. وعند الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وأبي يوسف ومحمد وإسحاق يجب في العنبر الخمس، وعند عبيد الله بن الحسن العنبري وأحمد في رواية: يجب الخمس في كل ما استخرج من البحر إلا السمك. وعند الزهري يجب في العنبر واللؤلؤ الخمس»، وينظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٠٩١٦٢ - ١٠١٧١)، المقنع مع شرحه (٦/٥٨٤ - ٥٨٧)، المغني (٤/٢٤٤، ٢٤٥).

(٢) قال ابن المنذر في الإشراف (٣/٤١): «اختلف أهل العلم فيما سوى الذهب والفضة من الجواهر، كالياقوت، والفيروز، واللؤلؤ، والمرجان، والزمرد، والزبرجد، والصفير، وسائر النحاس، والزجاج، وإن حسنت صنعتها وكثرت قيمتها، وكذلك ما يستخرج من البحر، والمسك والعنبر. قال أهل العلم: لا زكاة فيه، ولا في حلية البحر. قال الحسن البصري، وعمر بن عبد العزيز، والزهري، وأبو يوسف، وإسحاق بن راهويه: يجب الخمس في العنبر، قال الزهري: وكذلك اللؤلؤ. وروي عن أحمد روايتان:

إحدهما: كذهب الجمهور.

والثانية: أنه أوجب الزكاة في كل ما ذكرناه إذا بلغت قيمته نصاباً حتى في السمك والمسك.

قال أبو بكر: الأصل أن لا زكاة إلا فيما ثبت الشرع به، وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ليس في العنبر زكاة، إنما هو شيء دسره البحر».

(٣) ينظر: المسألة (٦٢٧٣)، وينظر: ما سبق في فصل زكاة الحلي، في المسألة (٦٨٤٠).

## باب الركاز

### الفصل الأول

#### محتوى الباب

٦٧٥٥ - يحتوي هذا الباب على تعريف الركاز في اللغة وفي الاصطلاح، ومن الذي يستحق الركاز، ونصاب الركاز، ومقدار الواجب في الركاز، ووقت إخراج هذا الواجب، ومصارف ما يخرج من الركاز.

### الفصل الثاني

#### تعريف الركاز

٦٧٥٦ - الركاز في اللغة: ثبات الشيء<sup>(١)</sup>، تقول ركزت الرمح: إذا غرزته في الأرض، فأثبتته فيها<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في لسان العرب (٣٥٥/٥): «ركز: الركز: غرzk شيئاً منتصباً كالرمح ونحوه تركزه ركزاً في مركزه، وقد ركزه يركزه ويركزه ركزاً وركزه: غرزه في الأرض؛ أنشد ثعلب:

وأشطان الرماح مركزات وحوم النعم والحلق الحلول  
والمراكز: منابت الأسنان..، وركز الحر السفا يركزه ركزاً: أثبته في الأرض».

(٢) قال في مقاييس اللغة (٤٣٣/٢): «(ركز) الراء والكاف والنزاء أصلان: أحدهما: إثبات شيء في شيء يذهب سفلأ، والآخر: صوت. فالأول: ركزت الرمح ركزاً. ومركز الجند: الموضع الذي ألزموه. ويقال ارتكز الرجل على قوسه، إذا وضع سيته بالأرض ثم اعتمد عليها. ومن الباب: الركاز، وهو المال المدفون في الجاهلية، وهو من قياسه؛ لأن صاحبه ركزه».

٦٧٥٧ - الركاز في الاصطلاح: دفن الجاهلية، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>، فالركاز ما عثر عليه مما دفنه الكفار من أموالهم<sup>(٢)</sup>، سواء كان من الذهب أو الفضة أو الحديد أو الرصاص أو غيرها<sup>(٣)</sup>.

٦٧٥٨ - ويلحق بالركاز ويدخل فيه: ما وجد في خرب ونحوها غير مدفون<sup>(٤)</sup>؛ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الآتي.

(١) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٤٢٢): «قال أهل العراق: هو المعدن والمال المدفون كلاهما، وفي كل واحد منهما الخمس، وقال أهل الحجاز: الركاز هو المال المدفون خاصة، وهو الذي فيه الخمس، قالوا: فأما المعدن فليس بركاز، ولا خمس فيه، إنما فيه الزكاة فقط»، وقال أبو حفص في اللباب في علوم الكتاب (٤/٤١٠): «الركاز: هو ما دفنه أهل الجاهلية وعليه علامتهم»، وقال في أضواء البيان (٢/٥٥٢): «ذهب الجمهور، منهم مالك، والشافعي، وأحمد، إلى أن الركاز هو دفن الجاهلية، وأنه لا يصدق على المعادن اسم الركاز»، والجاهلية هي الجهل بالله وبرسله وبشرائع الدين، والشرك بالله تعالى، كالذي كان عليه المشركون قبل البعثة. ينظر: المطلع (ص ١٣٤).

(٢) قال الإمام مالك في الموطأ (١/٢٥٠): «الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا، والذي سمعت أهل العلم يقولونه: إن الركاز إنما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية، ما لم يطلب بمال، ولم يتكلف فيه نفقة، ولا كبير عمل ولا مئونة فأما ما طلب بمال، وتكلف فيه كبير عمل، فأصيب مرة، وأخطئ مرة، فليس بركاز»، وقال يحيى بن آدم في الخراج (ص ٣١): رقم (٧٦): سألت حسن بن صالح عن الركاز، فقال: «هو الكنز العادي، ما كان من ضرب الأعاجم، وفيه الخمس»، وقال في الإنصاف (٣/١٣٠): «قوله: (والركاز ما وجد من دفن الجاهلية عليه علامتهم) بلا نزاع».

(٣) قال في الروض المربع (٣/٢٤٠): «وإن كان على شيء منه علامة المسلمين فلقطة، وكذا إن لم تكن علامة»، قال في حاشيته: «أي: فإن كان ما وجد عليه علامة المسلمين بأسماء ملوكهم أو أنبيائهم، أو آية من القرآن، ونحو ذلك، أو على بعضه، وعلى باقيه علامة الكفار، أو كان ما عليه علامة الإسلام عليه علامة الكفر، فليس ذلك بركاز؛ لأن ذلك قرينة صيرورته إلى مسلم، وكذا إن لم يوجد عليه علامة؛ كالأواني والحلي والسبائك فلقطة، يجري عليه أحكام اللقطة الآتية في بابها، لانتفاء الشرط، وهو علامة الكفار»، وينظر ما سبق في آخر فصل: تعريف المعادن من الفرق بين الركاز والمعادن.

(٤) قال في الاستذكار (٣/١٤٨): «قال إسماعيل بن إسحاق: كل ما وجدته =

وما روي من أن المقداد بن الأسود رأى جرذاً أخرج دنانير من جحر فجاء بها إلى النبي ﷺ، فلم يأخذ منها شيئاً، وجعلها له كلها، لا يثبت<sup>(١)</sup>.

٦٧٥٩ - والركاز ليس هو المعدن<sup>(٢)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «العجماء جبار، والبئر جبار،

= المسلمون في خرب الجاهلية من أرض العرب التي افتتحها المسلمون من أموال الجاهلية ظاهرة أو مدفونة في الأرض فهو الركاز ويجري مجرى الغنائم ثم يكون لمن وجده أربعة أخماسه ويكون سبيل خمسه سبيل خمس الغنيمة يجتهد فيه الإمام على ما يراه من صرفه في الوجوه التي ذكر الله من مصالح المسلمين»، وقال في الإنصاف (٦/٦٠٢): «والحق الشيخ تقي الدين بالمدفون حكماً: الموجود ظاهراً بخراب جاهلي، أو طريق غير مسلوكة».

(١) روى أبو داود (٣٥٨٧)، وابن ماجه (١٥٠٨)، وابن أبي شيبة في مسنده (٤٨٨)، وغيرهم من طرق عن موسى بن يعقوب الزمعي قال: حَدَّثَنِي عَمَتِي قَرِيبَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أُمَّهَا كَرِيمَةَ بِنْتَ الْمُقَدَّادِ بْنِ عَمْرٍو أَخْبَرَتْهَا، عَنْ ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزَّبِيرِ، عَنْ الْمُقَدَّادِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى الْبَقِيعِ، وَهُوَ الْمَقْبَرَةُ لِحَاجَتِهِ، وَكَانَ النَّاسُ لَا يَذْهَبُ أَحَدُهُمْ فِي حَاجَتِهِ إِلَّا فِي الْيَوْمِينَ وَالثَّلَاثَةِ، فَإِنَّمَا يَبْعُرُ كَمَا تَبْعُرُ الْإِبِلُ، ثُمَّ دَخَلَ خَرِبَةً، فَبَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ لِحَاجَتِهِ، إِذْ رَأَى جُرْذًا أَخْرَجَ مِنْ جَحْرٍ دِينَارًا، ثُمَّ دَخَلَ فَأَخْرَجَ آخَرَ، حَتَّى أَخْرَجَ سَبْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا، ثُمَّ أَخْرَجَ طَرَفَ خَرْقَةٍ حَمْرَاءَ، قَالَ الْمُقَدَّادُ: فَسَلَلْتُ الْخَرْقَةَ فَوَجَدْتُ فِيهَا دِينَارًا، فَتَمَّتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ دِينَارًا، فَخَرَجْتُ بِهَا حَتَّى أَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرْتَهُ خَبْرَهَا، فَقُلْتُ خَذْ صَدَقَتَهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «ارْجِعْ بِهَا، لَا صَدَقَةَ فِيهَا، بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا» ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّكَ أَتْبَعْتَ يَدَكَ فِي الْجَحْرِ؟» قُلْتُ: لَا وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ، قَالَ: فَلَمْ يَفِنْ آخَرَهَا حَتَّى مَاتَ. وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ، مُوسَى لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَرِيبَةُ مَجْهُولَةٌ. وَيَنْظُرُ: ضَعِيفٌ سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ (٣٥٨٧)، تَخْرِيجُ أَحَادِيثٍ وَأَثَارِ حَيَاةِ الْحَيَوَانَ لِلدَّمِيرِيِّ لِلْمَدِينِيِّ (٦٣).

(٢) قال الحافظ النووي في شرح مسلم (٢٢٦/١١): «الركاز هو دفين الجاهلية وهذا مذهبنا ومذهب أهل الحجاز وجمهور العلماء وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق: هو المعدن وهما عندهم لفظان مترادفان وهذا الحديث يرد عليهم لأن النبي ﷺ فرق بينهما وعطف أحدهما على الآخر»، وينظر: ما سبق في تعريف المعدن في أول باب: زكاة المعدن.

والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس»<sup>(١)</sup>، حيث عطف أحدهما على الآخر،  
والعطف في الأصل يقتضي التغاير<sup>(٢)</sup>.

٦٧٦٠ - ما وجد من مال مدفون أو ظاهر في خربة أو غيرها، وعليه  
علامة المسلمين، كآية من القرآن أو اسم النبي صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم، أو اسم أحد الخلفاء الراشدين<sup>(٣)</sup>، أو اسم أحد ملوك المسلمين، أو  
وجد أي قرينة تدل على أنه كنز للمسلمين<sup>(٤)</sup>، فهو لقطه، فيأخذ أحكام  
اللقطه؛ لما ثبت عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن النبي ﷺ  
سأله رجل عن اللقطه يجدها في السبيل العامرة، فقال: «إن وجدته في قرية  
مسكونة أو في سبيل عامرة فعرفه، وإن وجدته في خربة جاهلية أو في قرية  
غير مسكونة، ففيه وفي الركاز الخمس»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح البخاري (١٤٩٩)، وصحيح مسلم (١٧١٠).

(٢) قال في شرح الزرقاني على الموطأ (٣١٤/٤): «وتفسيره بدفن الجاهلية هو ما نقله الإمام عن سماعه من العلماء، وإجماع أهل المدينة عليه، وقال به هو والشافعي وأحمد وهو حجة على قول أبي حنيفة والعراقيين: الركاز هو المعدن فهما لفظان مترادفان فيهما الخمس، وتعقب بأنه ﷺ عطف أحدهما على الآخر، وذكر لهذا حكماً غير حكم الأول والعطف يقتضي التغاير».

(٣) قال ابن الأثير في الشافعي في شرح مسند الشافعي (٨٦/٣): «إن كان عليه علامة الإسلام كآية من القرآن واسم النبي ﷺ، واسم أحد من خلفاء المسلمين، لم يكن ركازاً وكان لقطه يجب تعريفها. وإن كان عليه اسم أحد من الملوك الكفار أو صور وصلبان فهو ركاز، ولا أجبره على التعريف لأن الظاهر منه أنه ركاز. وإن وجد المال في أرض عليها الملك: فإن عرف مالكة لم يكن ركازاً، وإن كان مالكة حربيّاً فهو غنيمه. وبه قال أبو حنيفة. وقال أبو يوسف، وأبو ثور: يكون ركازاً. وأما إذا لم يعرف مالكة فهو ركاز. والله أعلم».

(٤) قال الدردير في الشرح الكبير (٤٩٢/١): «فإن تقدم ملك عليه فإن كان لجاهلي أو شك فيه فركاز وإن كان لمسلم أو ذمي فلقطة».

(٥) رواه الإمام الشافعي كما في مسنده (٧٣٠)، والحميدي (٦٠٨): أخبرنا سفيان، عن داود بن شابور، ويعقوب بن عطاء، ورواه عبد الرزاق (١٨٥٩٧): حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري عن ابن جريج، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٨٧١، ٢٢٠٥١) عن =



٦٧٦١ - إذا وجد كنز عليه علامة الجاهلية وعلامة الإسلام، فهو لقطة<sup>(١)</sup>؛ لأن الظاهر أنه صار لمسلم فدفنه<sup>(٢)</sup>.

٦٧٦٢ - إذا لم يوجد على الركاز علامة، وهو في دار الإسلام<sup>(٣)</sup>، فهو لقطة؛ تغليبا للدار<sup>(٤)</sup>.

٦٧٦٣ - إذا وجد مسلم أو ذمي كنزاً في دار مشركين معاهدين، فهو ركاز، وله أحكام الركاز، وهذا قول الجمهور<sup>(٥)</sup>؛ لانطباق أوصاف الركاز عليه.

= محمد بن بشر، عن هشام بن سعد، ورواه أحمد (٦٧٤٦): حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ، وَرَوَاهُ أَيْضاً أَحْمَدُ (٦٦٨٣) عَنْ يَعْلَى عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧١٠) عَنْ قَتِيْبَةَ عَنْ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٤٩٤): أَخْبَرْنَا قَتِيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ، وَرَوَاهُ ابْنُ زَنْجَوِيَه (١٢٨٣): أَنَا أَبُو جَعْفَرِ النَّفِيلِيِّ، أَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، عَنْ حِجَاجَ، عَشْرَتَهُمْ عَنْ عَمْرٍو بْنِ شَعِيْبٍ بِهِ. وَسَنَدُهُ حَسَنٌ. وَيَنْظُرُ: نَزْهَةَ الْأَبَابِ فِي قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ «وَفِي الْبَابِ» (١٢٩١).

(١) قال في الإنصاف (٦/٦٠٣): «قوله: (فإن كان عليه علامة المسلمين، أو لم تكن عليه علامة أيضاً: فهو لقطة) إذا كان عليه علامة المسلمين فهو لقطة، وكذا إن كان على بعضه علامة المسلمين».

(٢) قال ابن القيم في الطرق الحكمية (٢/٥٦٨): «الركاز ما دُفِنَتْ الجاهلية، ويعتبر ذلك برؤية علاماتهم عليه، كأسماء ملوكهم وصورهم وصلبهم، فأما ما عليه علامات المسلمين - كأسمائهم أو القرآن ونحوه - فهو لقطة؛ لأنه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه، وكذلك إن كانت على بعضه علامة الإسلام، وعلى بعضه علامة الكفار؛ لأن الظاهر: أنه صار لمسلم فدفنه».

(٣) قال ابن القيم في الطرق الحكمية (٢/٥٦٨): «وما لا علامة عليه فهو لقطة، تغليبا لحكم الإسلام»، وقال في الإنصاف (٦/٦٠٣): «إن لم يكن عليه علامة: فالمذهب أيضاً أنه لقطة، وعليه الأصحاب».

(٤) وفي المسألة قول آخر فيه ضعف، قال السبكي في الأشباه والنظائر (١/٤٠): «ومنها على وجه ضعيف: إذا وجدنا ركازاً ولم ندر هل هو جاهلي أو إسلامي أنه يحكم بأنه جاهلي»، وينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص٧٦).

(٥) قال في المجموع (٦/١٠٢): «الركاز الموجود في موات دار أهل العهد =

## الفصل الثالث

## من يستحق الركاز

٦٧٦٤ - إذا وجد شخص كنزاً في أرض ليس لها مالك، أو في طريق غير مسلوكة<sup>(١)</sup>، فهذا الكنز لواجده؛ لحديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو السابقين<sup>(٢)</sup>.

٦٧٦٥ - إذا وجد الركاز في مكان له مالك، فإن كان مالكة مسلماً أو ذمياً فهو له<sup>(٣)</sup>؛ لأنه مالك له، أو هو أحق به؛ لوجوده في ملكه<sup>(٤)</sup>.

= يملكه واجده عندنا كموات دار الإسلام، قال العبدري: وبهذا قال أكثر الفقهاء، قال مالك: يكون لأهل الأرض لا للواجد.

(١) قال الدردير في الشرح الكبير (١/٤٩١): «قوله: (كموات أرض الإسلام)؛ أي: التي فتحت عنوة ومن ذلك ما يوجد من الدفائن في الكيمان الكفرى فهي لواجدها بعد التخميس لأن الكيمان غير مملوكة لأحد كما قرره شيخنا ومثلها فيافي العرب؛ أي: الفيافي التي تحل فيها العرب وتنتقل من موضع لموضع ولم تتصف بالفتح عنوة ولا أسلم عليها أهلها كالفيافي التي بين برقة والإسكندرية».

(٢) قال في الإنصاف (٦/٥٩٤): «تبيينان:

أحدهما: قوله: (وباقية لواجده) مراده: إن لم يكن أجيراً في طلب الركاز، أو استأجره لحفر بئر يوجد فيه الركاز، ذكره للزرکشي وغيره؛ لأنه ليس له إلا الأجرة.

الثاني: قوله: (وباقية لواجده إن وجدته في موات، أو أرض لا يعلم مالکها) وكذا إن وجدته في ملكه الذي ملكه بالإحياء، أو في شارع أو طريق غير مسلوک، أو قرية خراب، أو مسجد، وكذا لو وجدته على وجه الأرض بلا نزاع في ذلك».

(٣) قال في المجموع (٦/١٠٢): «والركاز الموجود في دار أو أرض مملوكة يكون لسائنه عندنا إذا ادعاه كما سبق، وبه قال أبو حنيفة ومحمد وقال الحسن بن صالح وأبو يوسف وأبو ثور: يكون لواجده والله أعلم»، وينظر: الإنصاف (٦/٥٩٤) - (٤٩٦)، شرح الزرکشي على مختصر الخرقى (٢/٥٠٨).

(٤) قال الدردير في الشرح الكبير (١/٤٩١) عند كلامه على ما وجد في أرض العهد: «(إلا أن يجده رب دار) منهم (بها)؛ أي: بداره أو يجده غيره بها (فله)؛ أي: فلمالکها دونهم»، وقال في كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/٣٥٦): «إذا كان المكان يعرف مالکة فإنك تنظر: فإن كان المالك مسلماً أو ذمياً فهو للمالك، وإن كان =

٦٧٦٦ - ويُسْتثنى من هذا: إذا وجد مالك سابق للأرض قبل مالِكها وقت وجود الكنز، وادعى السابق أن الكنز له، ولم يدّعه المالك وقت وجود الكنز، فإنه يكون لمن ادعاه بيمينه<sup>(١)</sup>؛ لأن له يداً سابقة على هذا الملك، وهي قرينة تؤيد دعواه في استحقاق هذا الكنز<sup>(٢)</sup>.

٦٧٦٧ - كما يُسْتثنى من ذلك: إذا ادعى مدع أن هذا الكنز له، وكان لديه قرينة تؤيد دعواه، فيقبل قوله بيمينه<sup>(٣)</sup>؛ عملاً بهذه القرينة التي تأيدت باليمين<sup>(٤)</sup>.

٦٧٦٨ - ويترتب على أن الأصل أن الركاك للمالك: أنه إذا وَجَدَ

= حريباً نظرت: فإن كان الواجد له قد قدر عليه بنفسه فهو ركاك، وإن لم يقدر عليه إلا بجماعة المسلمين فهو غنيمة».

وقال في طرح التثريب (٢٢/٤): «لو وجد في أرض مملوكة إن وجده المالك فهو له وإن وجده غير المالك لم يملكه، فإن ادعاه المالك فهو له كأمتعة الدار وإن لم يدّعه انتقل إلى من تلقاه المالك عنه وهكذا حتى يصل الحال إلى من أحيا تلك الأرض، ومن المصرحين بملك الركاك بإحياء الأرض القفال وبنى الإمام ذلك على مسألة الظبية إذا دخلت داراً فأغلق عليها الباب صاحب الدار لا على قصد ضبطها»، وينظر: كلام الموفق في المغني الآتي عند الكلام على الأجير.

(١) قال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٣٨١/١): «تكلم الفقهاء في الأراضي التي يوجد فيها الركاك. وجعل الحكم مختلفاً باختلافها. ومن قال منهم: بأن في الركاك الخمس، إما مطلقاً أو في أكثر الصور. فهو أقرب إلى الحديث وعند الشافعية: أن الأرض إن كانت مملوكة لمالك محترم، مسلم أو ذمي، فليس بركاك، فإن ادعاه فهو له. وإن نازعه منازع فالقول قوله. وإن لم يدّعه لنفسه عرض على البائع، ثم على بائع البائع، حتى ينتهي الأمر إلى من عمر الموضع فإن لم يعرف فظاهر المذهب: أنه يجعل لقطعة، وقيل: ليس بلقطعة، ولكنه مال ضائع، يسلم إلى الإمام، ويجعله في بيت المال».

(٢) قال في الإنصاف (٥٩٦/٦): «فعلى المذهب: إن ادعاه المالك قبله بلا بينة ولا وصف، فهو له مع يمينه».

(٣) قال في الإنصاف (٥٩٦/٦): «فإن ادعاه بصفة وحلف فهو له».

(٤) ينظر في هاتين المسألتين: كلام ابن دقيق العيد السابق.

المالَ أجيراً للمالك، أو أيُّ شخصٍ آخر، فإن الركاز لا يكون لمن وجده، وإنما يكون للمالك<sup>(١)</sup>.

٦٧٦٩ - إذا كانت الأرض أو الدار مستأجرة من مالكةا، فوجد فيها ركاز، فإن ادعاه المستأجر، ولم يدعه المالك، فهو للمستأجر بيمينه<sup>(٢)</sup>؛ لأن سكنه للدار تورث احتمال أنه كتزه فيها، فيتأيد ذلك بيمينه.

٦٧٧٠ - وإن ادعاه كل من المالك والمستأجر، ولا قرينة تؤيد قول أحدهما، حلف المالك وأخذه<sup>(٣)</sup>؛ لأن يمينه تتقوى بأن الأصل أن الركاز للمالك.

٦٧٧١ - فإن وجدت قرينة للمستأجر وحده، حلف، واستحقه<sup>(٤)</sup>؛ لأن يمينه تأيدت بهذه القرينة.

(١) قال في المغني (٢٣٤/٤) عند كلامه على تعدد مواضع الكنز:

«الثالث: أن يجده في ملك آدمي مسلم معصوم أو ذمي، فعن أحمد ما يدل على أنه لصاحب الدار؛ فإنه قال في من استأجر حفاراً ليحفر في داره، فأصاب في الدار كنزاً عادياً: فهو لصاحب الدار. وهذا قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن. ونقل عن أحمد ما يدل على أنه لواجده؛ لأنه قال في مسألة من استأجر أجيراً ليحفر له في داره، فأصاب في الدار كنزاً: فهو للأجير. نقل ذلك عنه محمد بن يحيى الكحال. قال القاضي: هو الصحيح. وهذا يدل على أن الركاز لواجده. وهو قول الحسن بن صالح وأبي ثور. واستحسنه أبو يوسف»، وينظر: الإنصاف (٥٩٤/٦).

(٢) قال في المغني (٢٣٢/٤): «فصل: وإن اكترى داراً، فوجد فيها ركازاً، فهو لواجده، في أحد الوجهين، والآخر هو للمالك، بناء على الروایتين، في من وجد ركازاً في ملك انتقل إليه، وإن اختلفا، فقال كل واحد منهما: هذا لي. فعلى وجهين: أحدهما، القول قول المالك؛ لأن الدفن تابع للأرض.

والثاني: القول قول المكتري؛ لأن هذا مودع في الأرض، وليس منها، فكان القول قول من يده عليها، كالقماش»، وينظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقى (٥٠٨/٢).

(٣) قال في الإنصاف (٥٩٩/٦، ٦٠٠): «لو ادعى كل واحد من مكر ومكتر: أنه وجده أولاً. أو أنه دفنه، فوجهان.. وعليهما: من وصفه حلف وأخذه، نص عليه في رواية الفضل».

(٤) قال في الفروع (١٨٣/٤): «لو ادعى كل واحد من مكري الدار ومكترها أنه =

٦٧٧٢ - المستعير والمعير كالمكري والمستكري، كما في المسألتين السابقتين<sup>(١)</sup>؛ لأن حالهما متشابهة.

٦٧٧٣ - إذا وجد شخص ركازاً، ثم ادعى مدع أن هذا الركاز له، وأقام البينة على ذلك بعد أخذ واجده خمسه، وبعد قسمة أربعة أخماسه، أعيد ذلك كله لمالكه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه تبيّن خطأ العمل الأول.

٦٧٧٤ - إذا وجد الركاز في دار الحرب، فإن كان أخذه مسلم وحده، فهو ركاز، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ لانطباق وصف الركاز عليه<sup>(٤)</sup>.

٦٧٧٥ - وإن كان المسلم لم يتحصل على الركاز الذي في دار

= وجده أولاً، أو أنه دفنه، فوجهان (م) ومن وصفه حلف وأخذه: نقله الفضل، لا أنه يصدق الساكن مطلقاً (ش)، وينظر: كلام صاحب الإنصاف السابق.

(١) قال في تصحيح الفروع (٤/١٨٤): «مسألة: قوله: (ومعير ومستعير كمكر ومكتر) وكذا قال ابن تميم وغيره، وذكر المصنف بعد ذلك خلافاً، لكن الذي قدمه هذا، فيأتي الخلاف الذي في المكري والمكتر، وقد علمت الصحيح من ذلك هناك، فكذا يكون هنا».

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٤٨): «لو وجد ركازاً في أرض غير مملوكة فأخذ الوالي خمسه وسلم له أربعة أخماسه ثم أقام رجل بينة عليه أنه له، أخذ من الوالي وأخذ من واجد الركاز جميع ما أخذ، وإن استهلكها معاً ضمن صاحب الأربعة الأخماس الأربعة الأخماس في ماله، وإن كان الوالي دفعه إلى أهل السهمان أخذ من حق أهل السهمان فدفعه إلى الذي استحقه، وذلك أن يأخذ ما يقسم على أهل البلد الذي يقسم فيهم خمس الركاز من ركاز غيره، أو صدقات مسلم؛ أي: صدقة كانت فيؤديها إلى صاحب الركاز».

(٣) قال في المجموع (٦/١٠٢) بعد كلامه السابق: «وأما الموجود في دار أهل الحرب فركاز عندنا وعند الباقيين لكن يجب فيه الخمس عندنا وعند الجمهور، وقال أبو حنيفة: هو غنيمة ولا شيء فيه بل كله لواجده بناء على أصله أن من غنم وحده فلا خمس عليه».

(٤) قال في إرشاد الساري (٣/٨٣): «اتفق الأئمة الأربعة وجمهور العلماء على أنه سواء كان في دار الإسلام أو في دار الحرب خلافاً للحسن».

الحرب إلا بمساعدة جماعة من المسلمين فهو غنيمة<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا هو صفة الغنيمة.

## الفصل الرابع

### نصاب الركاز ووقت إخراج الواجب فيه

٦٧٧٦ - يجب إخراج الواجب في الركاز ولو لم يبلغ نصاباً، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لعموم حديث أبي هريرة السابق<sup>(٣)</sup>، ولأن الصحيح أن ما يخرج منه ليس زكاة، كما سيأتي.

٦٧٧٧ - يجب إخراج الواجب في الركاز عند العثور عليه، ولا

---

(١) قال في الإنصاف (٦/٦٠١): «قوله: (وإن وجدته في أرض حربي ملكه)؛ يعني: أنه ركاز، وهذا المذهب، من حيث الجملة. وعليه جماهير الأصحاب وهو من المفردات، ونص عليه، وقيل: هو غنيمة.. قوله: (إلا أن لا يقدر عليه إلا بجماعة من المسلمين)؛ يعني: لهم منعة، فيكون غنيمة، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب، وقطعوا به». وينظر: كلام ابن الجوزي السابق.

(٢) قال في رحمة الأمة (ص٨٢): «اتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في الركاز، إلا في قول للشافعي»، وقال في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٦٨/٥) عند كلامه على فوائد حديث أبي هريرة: «فيه: أنه لا فرق في الركاز بين القليل والكثير في وجوب الخمس؛ لعموم الحديث فيه، وهو أحد قوليه أيضاً»، وقال في الإنصاف (٦/٥٨٧)، (٥٨٨): «قوله: (وفي الركاز الخمس)؛ أي: نوع كان من المال، قل أو كثر. هذا المذهب، وعليه الأصحاب. ووجه في (الفروع) تخريجاً، لا يجب في قليله إذا قلنا: إن المخرج زكاة».

(٣) قال ابن المنذر في الإشراف (٣/٤٨، ٤٩): «واختلفوا في مقدار الركاز الذي يجب فيه الخمس. فقالت طائفة: يجب إخراج الخمس من قليل الركاز وكثيره على ظاهر الخبر، هذا قول مالك، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأصحاب الرأي. واختلف قول الشافعي في هذا الباب، فقال إذ هو بالعراق أشبه بظاهر الحديث هذا القول. وقال بمصر: (لا يتبين لي أن أوجه على رجل إذا كان أقل مما يجب فيه الزكاة)، قال أبو بكر: الأول أولى بظاهر الحديث، وبه قال جملة أهل العلم».

يشترط له الحول، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ قياساً على الحبوب والثمار.

## الفصل الخامس

### الواجب في الركاز

٦٧٧٨ - يجب في الركاز إخراج خمسه<sup>(٢)</sup>؛ لحديث أبي هريرة

السابق.

٦٧٧٩ - باقي الركاز بعد إخراج خمسه، وهو أربعة أخماسه يكون ملكاً للشخص الذي وجد هذا الركاز<sup>(٣)</sup>، لحديث أبي هريرة السابق، فإنه لما أُمرَ بإخراج الخمس دل على أن باقيه لمن وجده.

٦٧٨٠ - وهذا الخمس يجوز إخراجه من هذا الركاز، ويجوز إخراجه

---

(١) قال الزرقاني في شرح الموطأ (٤/٣١٣): «(وفي الركاز) بكسر الراء وخفة الكاف فألف فزاي وهو كما نقله الإمام في الزكاة دفن الجاهلية (الخمس) في الحال لا بعد الحول باتفاق»، قال في رحمة الأمة (ص ٨٢): «أجمعوا على أنه لا يعتبر الحول في زكاة الركاز».

(٢) وقد حكى ابن المنذر في الإجماع (ص ٤٩) الاتفاق على أن الخمس يجب في ركاز الذهب والفضة، وذكر في الإشراف (٣/٤٧) أنه لا يعلم في هذا مخالفاً، إلا الحسن، فإنه قال: إن وجد في أرض الحرب فالخمس، وإن وجد في أرض العرب فالزكاة، وقال في عمدة القاري (٩/١٠٣): «مسألة الركاز، وفيه وجوب الخمس وهو إجماع العلماء إلا ما روي عن الحسن»، وقال في العذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير (٥/٤٧٨): «أجمع المسلمون على أن الركاز فيه الخمس، واشترط الشافعي أن يكون الركاز من ذهب أو فضة، وعامة العلماء على خلافه»، وأطلق في المغني (٤/٢٣٢)، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٥/٦٧)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢٩/٣٧٦)، وأضواء البيان (٢/٥٥١) الإجماع على وجوب الخمس في الركاز.

(٣) قال في التنبية في الفقه الشافعي (ص ٦٠): «وإن وجد ركازاً من دفين الجاهلية في موات وهو نصاب من الأثمان وجب فيه الخمس في الحال وإن كان دون النصاب أو قدر النصاب من غير الأثمان ففيه قولان: فإن كان من دفين الاسلام فهو لقطه وإن كان في أرض مملوكة فهو لصاحب الأرض».

من غيره<sup>(١)</sup>؛ لأن الحق وجب في ذمة واجده، فله إخراجه منه ومن غيره، كالزكاة.

٦٧٨١ - يجوز لولي الأمر أن يعطي هذا الخمس لواجد الركاز، إذا كان يستحقه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه من مصارف هذا الخمس.

٦٧٨٢ - وهذا الخمس ليس زكاة، وإنما هو في حكم الفيء<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا يصرف في مصارف الزكاة، وإنما يصرف في مصارف الفيء<sup>(٤)</sup>.

٦٧٨٣ - ولهذا يجب إخراج خمس الركاز على المسلم والذمي، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٥)</sup>؛ لعموم حديث أبي هريرة السابق.

(١) قال في الإنصاف (٥٨٨/٦): «يجوز إخراج الخمس منه ومن غيره على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب».

(٢) قال في حاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٣٢٤/٢): «وفي كافي الحاكم: ومن أصاب ركازاً وسعه أن يتصدق بخمسه على المساكين فإذا اطلع الإمام على ذلك أمضى له ما صنع وإن كان محتاجاً إلى جميع ذلك وسعه أن يمسه لنفسه وإن تصدق بالخمس على أهل الحاجة من آبائه وأولاده جاز ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الخارج من الأرض اهـ»، وإذا جاز إمساكه لنفسه، فإعطاء الحاكم له أولى.

(٣) قال في الإنصاف (٥٨٩/٦، ٥٩٠): «قوله: (لأهل الفيء) هذا المذهب، وعنه: أنه زكاة، وقال في الإفادات: لأهل الزكاة والفيء، فعلى المذهب يجوز أن يخمس كل أحد وجد ذلك من مسلم أو ذمي، ويجوز لمن وجده تفرقة بنفسه، كما إذا قلنا: إنه زكاة، نص عليه اهـ ملخصاً».

(٤) قال في طرح الثريب (٢٤/٤) عند شرحه لحديث أبي هريرة السابق: «ظاهره أيضاً أنه لا فرق في وجوب إخراج الخمس منه بين أن يكون الواجد له مسلماً أو ذمياً وكاد ابن المنذر أن يدعي الإجماع على ذلك فقال: .. وهذا يدل على أن خمس الركاز ليس سبيله سبيل الصدقات؛ لأن الذي لا زكاة عليه إنما سبيله سبيل مال الفيء اهـ. ولما كان مذهب الشافعي أن مصرفه مصرف الزكوات قال: لا يؤخذ من الذمي شيء، قال أصحابنا: وإذا قلنا بذلك القول أن مصرفه مصرف الفيء أخذ من الذمي والله أعلم».

(٥) قال ابن المنذر في الإشراف (٥٠/٣): «قال كل من نحفظ عنه من أهل العلم على الذمي في الركاز يجده: الخمس، هذا قول مالك، وأهل المدينة، والثوري، وأهل =



٦٧٨٤ - ويترتب على كون خمس الركاز في حكم الفيء أيضاً: أنه يجوز لولي الأمر أن يترك الخمس لمن وجده إذا كان مستحقاً له<sup>(١)</sup>؛ لأنه لو كان زكاة وجب على ولي الأمر استلامها، ثم تسليمها لمن أخرجها إذا كان مستحقاً لها.

## الفصل السادس

### مصارف خمس الركاز

٦٧٨٥ - يصرف خمس الركاز لأهل الفيء<sup>(٢)</sup>؛ لأنه مال كفار، فحكمه حكم مالهم الآخر المشابه له، وهو الفيء<sup>(٣)</sup>، ولأنه مال مخموس، كخمس خمس الغنيمة، فيصرف في مثل مصارفه<sup>(٤)</sup>.

= العراق من أصحاب الرأي وغيرهم والأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور، ومن تبعهم من أهل العلم. وكذلك نقول»، وفي المسألة خلاف. ينظر في المجموع (٩١/٦)، وينظر: كلام صاحب طرح التثريب السابق، وينظر: الإنصاف (٥٨٩/٦ - ٥٩١)، وقد سبق قريباً نقل بعض كلامه.

(١) قال في الإنصاف (٥٩٣/٦): «وأما إذا قلنا: خمس الركاز فيء فإنه يجوز تركه له قبل قبضه منه، كالخراج على الصحيح من المذهب».

(٢) قال في المجموع (١٠٢/٦) عند كلامه على مصرف الركاز: «قال أبو حنيفة: مصرف الفيء وهو رواية عن أحمد وبه قال المزني وابن الوكيل من أصحابنا»، وينظر: الشرح الكبير والإنصاف (٥٨٩/٦ - ٥٩٤)، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات (١٩٨/٣).

(٣) قال في الاستذكار (١٤٨/٣): «قال - أي: إسماعيل بن إسحاق -: وإنما حكم الركاز كحكم الغنيمة لأنه مال كافر فوجده مسلم فأنزل بمنزلة من قاتله وأخذ ماله فكان له أربعة أخماسه»، وقال في المجموع (١٠١/٦): «وحكى الخراسانيون قولاً أنه يصرف مصرف خمس خمس الفيء، وحكاها صاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب ومن تابعهما وجهاً عن المزني وأبي حفص بن الوكيل من أصحابنا».

(٤) قال في الشرح الممتع (٨٩/٦): «اختلف العلماء في الخمس، هل هو زكاة أو فيء؟ بناء على اختلافهم في «أل» في قوله ﷺ في الحديث: «الخمس» هل هي لبيان الحقيقة أو هي للعهد؟ فقال بعض العلماء: إنه زكاة فتكون «أل» لبيان الحقيقة.. =

٦٧٨٦ - والفِيء هو ما أخذ من أموال الكفار بغير قتال<sup>(١)</sup>، والصحيح أن الفِيء يصرف لعامة المسلمين، ويصرف في مصالحهم المختلفة<sup>(٢)</sup>؛ لثبوت ذلك عن الخليفة الراشد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

= والمذهب عند أصحابنا - يرحمهم الله -: أنه فيء فتكون «أل» في الخمس، للعهد الذهني، وليست لبيان الحقيقة؛ أي: الخمس المعهود في الإسلام، وهو خمس خمس الغنيمة الذي يكون فيئاً يصرف في مصالح المسلمين العامة، وهذا هو الراجح؛ لأن جعله زكاة يخالف المعهود في باب: الزكاة، كما سبق بيانه في الأوجه الثلاثة المتقدمة.

(١) قال السعدي في تفسير آية الفِيء السابقة: «الفِيء باصطلاح الفقهاء هو ما أخذ من مال الكفار بحق بغير قتال».

(٢) قال في العدة شرح العمدة (ص ٦٤٦): «اختلفت الرواية عن أحمد في الفِيء هل يخمس أو لا؟ فروي عنه أنه يخمس، اختارها الخرقى، وعنه لا يخمس وهو قول عامتهم»، وينظر: الإقناع لابن المنذر (٢/٥٠١).

(٣) روى معمر بن راشد في جامعه (٢٠٠٤٠)، ومن طريقه عبد الرزاق في تفسيره (٣١٩٠)، ومن طريقهما ابن المنذر في الإقناع (١٦٦ بتحقيقي)، ورواه الإمام الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/٣٠٦) من طريق حماد بن زيد، ثلاثتهم عن أيوب، عن عكرمة بن خالد، عن مالك بن أوس بن الحدثان، أن عمر بن الخطاب، قال: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ حتى بلغ ﴿عَلَيْدُ حَكِيمٍ﴾ [التوبة: ٦٠] ثم قال: هذه لهؤلاء، ثم قرأ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ. وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١] ثم قال: هذه لهؤلاء، ثم قرأ: ﴿مَّا آفَاةَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ﴾ [الحشر: ٧] حتى بلغ ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠] ثم قال: «هذه استوعبت المسلمين عامة، فلتن عشت ليأتين الراعي وهو بسرو حمير نصيبه منها، لم يعرق منها جيئه» وسنده صحيح.

ورواه يحيى بن آدم (١٠٥) عن وكيع، وحميد بن عبد الرحمن، ورواه ابن أبي شيبه (٣٣٦٨٨) عن وكيع، ورواه البيهقي في الكبرى (١٣١٣٤) من طريق جعفر بن عون، ثلاثتهم عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر. وسنده حسن. وينظر: إرواء الغليل (١٢٤٥)، وأخرج البخاري (٢٩٠٤، ٣٠٩٤، ٤٠٣٣)، ومسلم (١٧٥٧) رواية مالك بن أوس السابقة مطولة في قصة تخاصم علي والعباس، وموضع الشاهد منها مختصر في رواياتهما.

٦٧٨٧ - والغنيمة هي في قول الجمهور: ما أخذ من أموال الكفار بقتال<sup>(١)</sup>.

٦٧٨٨ - فالفيء - ومثله خمس خمس الغنيمة، وفي حكمهما: خمس الركاز - يعطى لعموم المسلمين ويصرف في مصالح المسلمين العامة<sup>(٢)</sup>؛ كما قال تعالى في شأن الغنيمة: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسَهُ. وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وكما في قوله تعالى في شأن الفيء: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٦] مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٦، ٧].

(١) قال في أضواء البيان (٥٤/٢): «اعلم أولاً أن أكثر العلماء: فرقوا بين الفيء والغنيمة فقالوا: الفيء: هو ما يسره الله للمسلمين من أموال الكفار من غير انتزاعه منهم بالقهر، كفيء بني النضير الذين نزلوا على حكم النبي ﷺ، ومكنوه من أنفسهم وأموالهم يفعل فيها ما يشاء لشدة الرعب الذي ألقاه الله في قلوبهم، ورضي لهم ﷺ أن يرتحلوا بما يحملون على الإبل غير السلاح، وأما الغنيمة: فهي ما انتزعه المسلمون من الكفار بالغلبة والقهر، وهذا التفريق يفهم من قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ الآية، مع قوله: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾، فإن قوله تعالى: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ الآية، ظاهر في أنه يراد به بيان الفرق بين ما أوجفوا عليه وما لم يوجفوا عليه كما ترى».

(٢) قال في الذخيرة للقرافي (٤٣٢/٣): «وفي الجواهر الفيء هو الخمس والحزبية والخراج وما صولح عليه الحربيون وما يؤخذ من تجار الحرب والذمة وخمس الركاز، قال ابن حبيب: الذي مضى عليه أئمة العدل البداية بسد مخاوف المسلمين بإصلاح الحصون وآلة الحرب فإن فضل فلقاتهم وعمالهم ومن يتتفع به المسلمون ممن يبني المساجد والقناطر وما يحتاج إليه ثم الفقراء؛ فإن فضل ورأى الإمام تفرقه على الأغنياء فعل أو يحبسهم لعوارض الأيام وفك الأسارى وقضاء دين أو معونة في عقل جراح أو تزويج عازب أو إعانة حاج وأرزاق من يلي مصالح المسلمين والتفرقة بقدر الحاجة».

٦٧٨٩ - وما روي من أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب خمس كنزاً  
 وجده رجل مدفوناً خارجاً من المدينة، لا يثبت<sup>(١)</sup>.  
 وكذلك: ما روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من أنه خمس  
 ألفاً وخمسمائة درهم، لا يثبت أيضاً<sup>(٢)</sup>.



(١) روى أبو عبيد في الأموال (٨٧٥): حدّثنا هشيم، قال: أخبرنا مجالد، عن  
 الشعبي، أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارجاً من المدينة، فأتى بها عمر بن  
 الخطاب، فأخذ منها الخمس مائتي دينار، ودفع إلى الرجل بقيتها، وجعل عمر يقسم  
 المائتين بين من حضره من المسلمين، إلى أن أفضل منها فضلة، فقال عمر: «أين  
 صاحب الدنانير؟» فقام إليه، فقال له عمر: «خذ هذه الدنانير فهي لك». وسنده  
 ضعيف؛ لضعف مجالد، ولأن الشعبي لم يدرك عمر.

(٢) روى الإمام الشافعي في الأم (٤٤/٢)، وأبو عبيد في الأموال (٨٧٦): حدّثنا  
 سفيان بن عيينة، وروى ابن زنجويه (١٢٨٠): أنا يعلى بن عبيد، وروى ابن أبي شيبة  
 (١٠٨٧٧): حدّثنا وكيع، كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، أن علياً أتى  
 برجل وجد في خربة ألفاً وخمسمائة درهم بالسواد، فقال علي: لأقضين فيها قضاء  
 بيتنا، إن كنت وجدتها في قرية خربة تحمل خراجها قرية عامرة، فهي لهم، وإن كانت  
 لا تحمل فلك أربعة أخماس، ولنا خمس، ثم الخمس لك. وقد اختلف في سماع  
 الشعبي من علي، وفي هذا المتن نكارة؛ لما ذكر من أنه أعاد إلى الرجل الخمس، وقد  
 ذكره ابن القيم في الطرق الحكمية (١١٨/١) من رواية أصبغ بن نباتة عن علي، وأصبغ  
 فيه كلام كثير، ولم أقف على أول سنده.

## باب

## إخراج القيمة في الزكاة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٧٩٠ - يحتوي هذا الباب على معنى القيمة، وعلى حكم إخراج القيمة في زكاة العروض والمعادن، وعلى حكم إخراج القيمة في زكاة السائمة والحبوب والثمار، وعلى حكم إخراج القيمة في زكاة الذهب والفضة، وعلى حكم إخراج القيمة في زكاة الفطر.

## الفصل الثاني

## معنى القيمة

٦٧٩١ - المراد بالقيمة: أن تكون زكاة الشيء من جنس آخر، فتخرج زكاته من غير جنسه.

٦٧٩٢ - وذلك بأن تخرج مثلاً زكاة الحبوب والثمار من الذهب أو الفضة، أو من الريالات النقدية، أو تخرج زكاة التمر من البر أو العكس، أو تخرج زكاة السائمة من الزبيب، أو من البر، أو من الذهب، أو تخرج زكاة الفطر من الدراهم، وهكذا.

## الفصل الثالث

## إخراج القيمة في زكاة العروض

٦٧٩٣ - يجب في الأصل إخراج زكاة عروض التجارة من قيمتها<sup>(١)</sup>؛

(١) قال في بداية المجتهد (٧٨/٥): «وقال المزني: زكاة العروض تكون من =

لأن الآثار الواردة عن الخلفاء الراشدين وعن الصحابة، والتي ستأتي في هذا الباب - إن شاء الله تعالى -<sup>(١)</sup>، ظاهرها الاقتصار على أخذ الزكاة من قيمتها، ولأن نصاب العروض معتبر بالنقد<sup>(٢)</sup>، ولأن العرض يباع عادة بالنقد، والعرض عادة لا يبقى حولاً دون بيعه بنقد إلا في حالات قليلة أو في حال كساد، فأصل العرض كان نقداً بل إن هذا المال المزكى الذي هو في رأس الحول عرض كان في الغالب في جزء من هذا الحول نقداً، ولأن أكثر العروض لا يمكن إخراج زكاتها منها، إما لأنها لا تتجزأ، أو لأنه لا يمكن معرفة ربع عشرها إلا بالقيمة، ولأن إخراج الزكاة من نفس العروض

= أعيانها لا من أثمانها. وقال الجمهور - الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري والأوزاعي وغيرهم -: المدير وغير المدير حكمه واحد، وأنه من اشترى عرضاً للتجارة فحال عليه الحول قومه وزكاه. وقال قوم: بل يزكي ثمنه الذي ابتاعه به لا قيمته».

(١) ومن ذلك: ما ثبت عن عمر أنه جعل فيما بلغ الذرع من عبد أو أمة ديناراً أو عشرة دراهم، وفي الخيل عشرة دراهم، وفي البراذين خمسة دراهم. وما ثبت عن أنس أن عمر كان يأخذ من الفرس عشرة ومن البرذون خمسة، وما ثبت عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار ثم حسبها شاهداً وغائبها، ثم أخذ من شاهد المال عن الشاهد والغائب. وما ثبت عن قدامة بن مظعون أن عثمان كان يأخذ من عطائه زكاة ماله. وما ثبت عن زياد بن حدير قال: بعثني عمر بن الخطاب إلى عين التمر مصدقاً فأمرني أن أخذ من المسلمين من أموالهم إذا اختلفوا بها للتجارة ربع العشر. وسيأتي تخريج هذه الآثار عند الكلام على أخذ ولي الأمر زكاة الأموال في باب: جباية الحاكم للزكاة وتوزيعه لها: الفصل الثالث: أخذ الإمام زكاة الأموال الباطنة، - إن شاء الله تعالى -، في المسألة (٧٢٥٩).

(٢) قال في العدة شرح العمدة (ص١٤٩): «وتؤخذ الزكاة من قيمتها لا من أعيانها؛ لأن نصابها معتبر بالقيمة لا بالعين»، وينظر: بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٣٣ - ٣٧).

يصعب تقديره في غالب العروض، ولأن النقد غالباً أنفع للفقراء<sup>(١)</sup>، ولما يأتي ذكره في باب زكاة العروض.

٦٧٩٤ - ويُسْتثنى من ذلك حالات قليلة، وهي الحالات التي يكون الأنفع لمصارف الزكاة أن يخرج من أعيان عروض التجارة، كحال طلب الفقير ذلك من مالك المال، لمصلحة له، وكان يمكن إخراج الزكاة منه على وجه الدقة<sup>(٢)</sup>، كأن تكون عروض التجارة من البر مثلاً، فإنه يجوز

(١) قال شيخنا ابن عثيمين في تعليقه على الكافي لابن قدامة (٣/٣٣) طبع حاسب (آلي): «المذهب أنه تخرج زكاة العروض من النقدين ولا تخرج من الأموال وهذا القول لا شك أنه أحوط:

أولاً: لأن زكاة العروض تجب في القيمة ولا تجب في الأعيان لأن الأعيان ليست مرادة للتاجر فالتاجر يشتري هذه السلعة اليوم ويبيعها غداً أو في آخر اليوم، ليست مرادة له مراد التاجر في عروض التجارة القيمة فتجب الزكاة في القيمة فيخرج الزكاة من القيمة.

ثانياً: أنه لو قلنا يخرجها من المال فهل هذا المال الذي عند التاجر يكون مرغوباً عند الفقراء قد لا يرغبه الفقير فيذهب ويبيعه بنصف قيمته أو أقل أو يقيه عنده بالبيت تأكله الأرضة.

ثالثاً: أنه ربما يحابي نفسه فينظر إلى المال الكاسد عنده الذي لم يتيسر له البيع فيخرجه عن الزكاة فيكون ممن تيمم الخبيث لذلك كان القول بإخراج النقود أولى، لكن لو فرض أن الأمور اختلفت وكان الأحب إلى الفقراء الإخراج من نفس أعيان المال فحينئذٍ يخرج منه؛ يعني: لو أن رجلاً تاجر تمر وعروض التجارة التي عنده تمر وكان الفقراء يحتاجون إلى التمر أكثر من الدراهم فهنا نقول: أخرج من التمر لا بأس، وأما إذا لم يكن أنفع للفقراء فالإخراج من القيمة ولا بد ولو أن شخصاً وجبت عليه الزكاة من النقد وعرف أن هذا الفقير يحتاج إلى ثلاجة مثلاً أو غسالة أو حاجة أخرى فاشترها له فهل يجوز أو لا؟

الجواب: لا يجوز لأن الواجب أن يعطيه نقوداً وهل له أن يقول: إن لك عندي زكاة فهل توكلني أن أشتري لك بها شيئاً؟ فيقول: نعم أنا احتاج إلى الشيء الفلاني فاشتره لي من الزكاة التي لي عندك؟ هذا جائز لا بأس به.

(٢) جاء في مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية (٧٩/٢٥، ٨٠): «باب: إخراج =

إخراج ربع عشرها؛ لأن الأصل في الزكاة إخراجها من نفس المال المزكى، كما في السائمة والخارج من الأرض، فيؤخذ به هنا عند وجود مصلحة لمصارف الزكاة<sup>(١)</sup>.

### الفصل الرابع

#### إخراج القيمة في زكاة المعادن

٦٧٩٥ - المعادن غير الذهب والفضة الأصل أن تخرج الزكاة من قيمتها؛ لما سبق ذكره في الفصل السابق.

= الزكاة: سئل شيخ الإسلام: عن تاجر هل يجوز أن يخرج من زكاته الواجبة عليه صنفاً يحتاج إليه؟ وهل إذا مات إنسان وعليه دين له: فهل يجوز أن يعطي أحداً من أقارب الميت إن كان مستحقاً للزكاة ثم يستوفيه منه؟ وهل إذا أخرج زكاته على أهل بلد آخر مسافة القصر هل يجزئه أم لا؟. فأجاب: الحمد لله، إذا أعطاه دراهم أجزأ بلا ريب. وأما إذا أعطاه القيمة ففيه نزاع: هل يجوز مطلقاً؟ أو لا يجوز مطلقاً؟ أو يجوز في بعض الصور للحاجة أو المصلحة الراجحة؟ على ثلاثة أقوال - في مذهب أحمد وغيره وهذا القول أعدل الأقوال. فإن كان أخذ الزكاة يريد أن يشتري بها كسوة فاشترى رب المال له بها كسوة وأعطاه فقد أحسن إليه. وأما إذا قوم هو الثياب التي عنده وأعطاهم فقد يقومها بأكثر من السعر وقد يأخذ الثياب من لا يحتاج إليها بل يبيعها فيغرم أجرة المنادي وربما خسرت فيكون في ذلك ضرر على الفقراء. والأصناف التي يتجر فيها يجوز أن يخرج عنها جميعاً دراهم بالقيمة فإن لم يكن عنده دراهم فأعطى ثمنها بالقيمة فالأظهر أنه يجوز؛ لأنه واسى الفقراء فأعطاهم من جنس ماله».

(١) جاء في قرارات المؤتمر الأول لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقد بالقاهرة عام (١٤٠٩هـ)، منشورة في ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/ ٨٧٩): «١١ - زكاة عروض التجارة من أعيانها: الأصل إخراج زكاة عروض التجارة نقداً بعد تقويمها وحساب المقدار الواجب فيها؛ لأنها أصلح للفقير حيث يسد بها حاجاته مهما تنوعت. ومع ذلك، يجوز إخراج زكاة عروض التجارة من أعيانها إذا كان ذلك يدفع الحرج عن المزكي في حالة الكساد وضعف السيولة لدى التاجر، ويحقق مصلحة الفقير في أخذ الزكاة أعياناً، يمكنه الانتفاع بها. وهذا ما اختارته الندوة في ضوء الاجتهادات الفقهية وظروف الأحوال. ويتم تقويم عروض التجارة بحسب قيمتها السوقية يوم وجوب الزكاة وتقوم السلع المباعة جملة أو تجزئة بسعر الجملة».



٦٧٩٦ - ويُستثنى من ذلك حالات محدودة: يجوز أن تخرج من نفس المعدن سبق ذكرها في الفصل السابق عند الكلام على إخراج زكاة العروض.

### الفصل الخامس

#### إخراج القيمة في زكاة السائمة والحبوب والثمار

٦٧٩٧ - لا يصح إخراج القيمة بدل الحبوب أو الثمار أو بدل سائمة بهيمة الأنعام، وهذا قول جماهير أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأن ذكر فروض الزكاة في السنة بجنس المخرج منه فيهما وعدم العدول إلى القيمة ولو في حديث واحد مع وجود جنس المزكى يدل على أن الأصل أن لا يخرج إلا من جنسه<sup>(٢)</sup>، وأنه لا يجوز العدول عن الجنس إلى غيره، كالأضاحي<sup>(٣)</sup>، وكونه يؤمر عند عدم السن في زكاة الإبل بسن أصغر أو أكبر منها مع تعويض النقص أو الزيادة بالدراهم أو بالشيء دليل على أن الأصل أن لا يخرج إلا من جنسهما<sup>(٤)</sup>.

(١) فهو مذهب المالكية وأكثر الشافعية وهو المذهب عند الحنابلة. وينظر: البيان (٢٠٧/٣)، الشرح الكبير لابن قدامة: آخر باب: السائمة (٤٤٩/٦)، الثمر الداني (ص ٣٥٤)، المجموع (٤٢٨/٥، ٤٢٩)، الإنصاف: أول باب: السائمة (٣٩٥/٦)، الشرح الممتع (١٤٨/٦)، الاختيارات الفقهية لابن تيمية للدكتور سليمان التركي (٣/٥٣١ - ٥٣٨).

(٢) جاء في مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه للكوسج (١٠٨٣/٣)، (١٠٨٤): «قلت: قال مكحول في المصدّق يأتي المال، فلا يجد فيها السن التي عليه. قال: أرى أن يأخذ قيمتها، قال أحمد: [هذا] خلاف ما روي عن النبي ﷺ، قال إسحاق: لا يأخذ إلا منها؛ من أوساطها».

(٣) قال الشيرازي في المهذب (٢٧٨/١): «فصل: ولا يجوز أخذ القيمة في شيء من الزكاة لأن الحق لله تعالى وقد علقه على ما نص عليه فلا يجوز نقل ذلك إلى غيره كالأضحية لما علقها على الأنعام لم يجز نقلها إلى غيرها».

(٤) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٨٢/٢٥): «وأما إخراج القيمة =

وأيضاً حديث ابن عمر في صدقة الفطر: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، على كل حر أو عبد، أو ذكر أو أنثى من المسلمين» متفق عليه<sup>(١)</sup>، فذكر ابن عمر في هذا الحديث أن النبي ﷺ فرض أصنافاً معينة من الأطعمة، ولم يذكر القيمة مع أن الحاجة تدعو إليها في أحيان كثيرة، فهي أخف غالباً على من يدفع زكاة الفطر، وهي غالباً أرفق بالمحتاجين، إذ يشترون بالقيمة حوائجهم المتنوعة، فعدم ذكرها دليل قوي على أن الواجب في الزكوات كلها ما ورد النص عليه، وأنه لا يجوز دفع القيمة بدلاً عنها، وأن من دفعها قد ترك المفروض<sup>(٢)</sup>.

وما روي عن الصنابحي الأحمسي، قال: أبصر النبي ﷺ ناقة حسنة في إبل الصدقة فقال: «ما هذه؟» قال صاحب الصدقة: إني ارتجعتها ببعيرين

= في الزكاة والكفارة ونحو ذلك. فالمعروف من مذهب مالك والشافعي أنه لا يجوز وعند أبي حنيفة يجوز وأحمد ﷺ قد منع القيمة في مواضع وجوزها في مواضع فمن أصحابه من أقر النص ومنهم من جعلها على روايتين. والأظهر في هذا: أن إخراج القيمة لغير حاجة ولا مصلحة راجحة ممنوع منه ولهذا قدر النبي ﷺ الجبران بشاتين أو عشرين درهماً ولم يعدل إلى القيمة ولأنه متى جوز إخراج القيمة مطلقاً فقد يعدل المالك إلى أنواع رديئة وقد يقع في التقويم ضرر ولأن الزكاة مبناه على المواساة وهذا معتبر في قدر المال وجنسه.

وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة أو العدل فلا بأس به: مثل أن يبيع ثمر بستانه أو زرعه بدراهم فهنا إخراج عشر الدراهم يجرئه ولا يكلف أن يشتري ثمرأ أو حنطة إذ كان قد ساوى الفقراء بنفسه» وقد نص أحمد على جواز ذلك. ومثل: «أن يجب عليه شاة في خمس من الإبل وليس عنده من يبيعه شاة فأخراج القيمة هنا كاف ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشترى شاة ومثل أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة لكونها أنفع فيعطيه إياها أو يرى الساعي أن أخذها أنفع للفقراء»، وينظر: مجموع فتاوى ورسائل شيخنا ابن عثيمين (٦٧/١٨).

(١) صحيح البخاري (١٥٠٣)، وصحيح مسلم (٩٨٤).

(٢) المجموع (٤٢٩/٥، ٤٣٠)، المغني (٢٩٦/٤).

من حواشي الإبل قال: فقال: «نعم، إذا» فهو حديث ضعيف<sup>(١)</sup>.  
 وأيضاً: ما ورد عن طاووس عن معاذ رضي الله عنه من أنه قال لأهل اليمن:  
 «أتتوني بعرض ثياب آخذه منكم مكان الذرة والشعير» لا يثبت<sup>(٢)</sup>.  
 وكذلك: ما روي عن عمر أنه كان يأخذ العروض في الصدقة من

(١) رواه أحمد (١٩٠٦٦) حدّثنا عتاب بن زياد، حدّثنا عبد الله بن مبارك، ورواه ابن أبي شيبة (٩٩١٣): حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان، كلاهما قالوا: أخبرنا مجالد بن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصنابحي. ومجالد ضعيف. ورواه ابن أبي شيبة (٩٩١٦): حدّثنا حفص، عن إسماعيل، عن قيس، قال: أبصر. فذكره مرسلأ.  
 وإسماعيل - وهو ابن أبي حازم - ثقة، فتقدم روايته على رواية مجالد، فرواية مجالد منكرة، فالحديث ضعيف مرفوعاً. وقد رواه الترمذي في العلل الكبير (١٧٢): حدّثنا سويد بن نصر، قال: حدّثنا ابن المبارك، عن مجالد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصنابحي.. فذكره. ثم قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: روى هذا الحديث إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، أن النبي ﷺ رأى في إبل الصدقة مرسل. قال محمد: أنا لا أكتب حديث مجالد، ولا موسى بن عبيدة»، وقال البخاري أيضاً في التاريخ الأوسط (١/١٦٨): «وقال وكيع وابن المبارك: عن إسماعيل عن قيس عن الصنابحي، والصحيح الصنابح، حديثه في الكوفيين، ليس له حديث صحيح إلا هذا - يعني: حديث الحوض - وحديث في الصدقة، ورواه مجالد عن قيس، وقال: إسماعيل عن قيس عن النبي ﷺ. مرسل، ولم يصح حديث الصدقة».

(٢) رواه البخاري تعليقاً مجزوماً به إلى طاوس في باب: العرض في الزكاة، ورواه يحيى بن آدم (٥٢٥، ٥٢٦)، وعبد الرزاق (٧١٣٣)، وابن أبي شيبة (١٠٥٣٨) - (١٠٥٤١)، وابن زنجويه (٢٢٣٣)، والحاثر بن أبي أسامة في مسنده، كما في المطالب العالية (٩٠٩)، والبيهقي في الكبرى (٧٤٤٧، ٧٤٤٨) من طرق عن طاوس عن معاذ. ورجال إسناده ثقات، لكنه منقطع، فطاوس لم يدرك معاذاً. قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣/٣١٢): «هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس، لكن طاوس لم يسمع من معاذ، فهو منقطع، فلا يغتر بقول من قال: ذكره البخاري بالتعليق الجازم، فهو صحيح عنده؛ لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه، وأما باقي الإسناد فلا». وروى البيهقي في السنن الكبرى عن أبي بكر الإسماعيلي أنه قال: «حديث طاوس عن معاذ إذا كان مرسلأ، فلا حجة فيه، وقد قال فيه بعضهم: (من الجزية) بدل (الصدقة)».

الورق وغيرها لا يثبت أيضاً<sup>(١)</sup>.

٦٧٩٨ - ويُسْتثنى من ذلك حالات قليلة: كما إذا وجدت مصلحة راجحة ظاهر رجحانها لمصارف الزكاة، ولم يكن في ذلك ضرر أو تكليف على المزكي<sup>(٢)</sup>؛ لأن من أهم حكم الزكاة مراعاة مصالح هذه المصارف، فما يحقق هذه الحكمة أكثر من غيره ولا يعارض الحكم الأخرى لها وليس فيه ضرر على المزكي، فإنه لا حرج فيه، بل قد يكون هو الأفضل؛ لأنه يحقق مقاصد الشرع، وهذا قول وسط بين المانع مطلقاً والمجيز مطلقاً، وهو العدل - إن شاء الله تعالى -<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه ابن أبي شيبة (١٠٥٣٩) عن جرير عن ليث عن عطاء عن عمر. وسنده ضعيف؛ ليث - وهو ابن أبي سليم - ضعيف، وعطاء لم يدرك عمر.

(٢) جاء في مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (١١٥٠/٣)، [٦٦٣]: «قلت: يأخذ العروض في الزكاة؟ قال: قد رُوي هذا عن معاذ. وأما أنا فلا يعجبني. قال إسحاق: هو جائز إذا كان على وجه النظر للمساكين»، وينظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم (٢٠٦/٣، ٢٠٧)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١٥/١، ١٦)، وينظر: كلام صاحب الإنصاف الآتي.

(٣) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٤١/٢١، ١٤٢): «وقد تأملت ما شاء الله من المسائل التي يتباين فيها النزاع نفيًا وإثباتًا حتى تصير مشابهة لمسائل الأهواء؛ وما يتعصب له الطوائف من الأقوال؛ كمسائل الطرائق المذكورة في الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي وبين الأئمة الأربعة؛ وغير هذه المسائل: فوجدت كثيراً منها يعود الصواب فيه إلى الوسط؛ كمسألة إزالة النجاسة بغير الماء ومسألة القضاء بالنكول؛ وإخراج القيم في الزكاة؛ والصلاة في أول الوقت؛ والقراءة خلف الإمام؛ ومسألة تعيين النية وتبنيها؛ وبيع الأعيان الغائبة واجتناب النجاسة في الصلاة ومسائل الشركة: كشركة الأبدان والوجوه والمفاوضة ومسألة صفة القاضي.

وكذلك هو الأصل المعتمد في المسائل الخيرية العلمية التي تسمى مسائل الأصول: أو أصول الدين؛ أو أصول الكلام؛ يقع فيها اتباع الظن وما تهوى الأنفس. وقد قررنا أيضاً ما دل عليه الكتاب والسنة فيها وفي غيرها من الفرق بين المؤمن باطناً وظاهراً؛ وبين المنافق الزنديق المؤمن ظاهراً لا باطناً وأن المؤمنين قد عفي لهم عن =

٦٧٩٩ - وكما إذا لم يوجد لدى المالك نوع المال المزكى، كأن يكون باع ثمرة نخله كلها وهي في رؤوس النخل<sup>(١)</sup>، أو باع الحب قبل الدياس، ونحو ذلك، فإنه في مثل هذه الأحوال تؤخذ القيمة<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على جواز أخذ سن أعلى في زكاة السائمة، كما سيأتي، وقياساً على أخذ الشياه في الإبل حتى تصل إلى خمس وعشرين<sup>(٣)</sup>، وقياساً على إجازة الصحابة

= الخطأ والنسيان، ثم غالب الخلاف المتباين فيها يعود الحق فيه إلى القول الوسط في مسائل التوحيد والصفات؛ ومسائل القدر والعدل؛ ومسائل الأسماء والأحكام؛ ومسائل الإيمان والإسلام. ومسائل الوعد والوعيد؛ ومسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على الأمراء ومذاهبهم أو موافقتهم على طاعة الله؛ فأمرهم ونهيهم بحسب الإمكان والامتناع عن الخروج والفتن. وأمثال هذه الأهواء.

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥٧/٢٥): «لو باع عنبه أو رطبه بعد بدو صلاحه فقد نص أحمد في هذه الصورة على أنه يجزئه إخراج عشر الثمن ولا يحتاج إلى إخراج عنب أو زبيب فإن في إخراج القيمة نزاعاً في مذهبه ونصوصه الكثيرة تدل على أنه يجوز ذلك للحاجة ولا يجوز بدون الحاجة والمشهور عند كثير من أصحابه لا يجوز مطلقاً وخرجت عنه رواية بالجواز مطلقاً ونصوصه الصريحة إنما هي بالفرق».

(٢) قال في الإنصاف (٤٤٨/٦) عند قول صاحب المقنع (ولا يجوز إخراج القيمة وعنه يجوز) قال: «هذا المذهب مطلقاً وعليه أكثر الأصحاب، وعنه تجزئ القيمة مطلقاً، وعنه تجزئ في غير الفطرة، وعنه تجزئ للحاجة من تعذر الفرض ونحوه، وصححها جماعة، وقيل: لمصلحة أيضاً، واختاره الشيخ تقي الدين».

(٣) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٤٦/٢٥): «فصل: وللناس في إخراج القيم في الزكاة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يجزئ بكل حال. كما قاله أبو حنيفة.

والثاني: لا يجزئ بحال. كما قاله الشافعي.

والثالث: أنه لا يجزئ إلا عند الحاجة مثل من تجب عليه شاة في الإبل وليست عنده ومثل من يبيع عنبه ورطبه قبل اليبس. وهذا هو المنصوص عن أحمد صريحاً. فإنه منع من إخراج القيم. وجوزه في مواضع للحاجة؛ لكن من أصحابه من نقل عنه جوازه. فجعلوا عنه في إخراج القيمة روايتين. واختاروا المنع. لأنه المشهور عنه كقول الشافعي. وهذا القول أعدل الأقوال كما ذكرنا مثله في الصلاة فإن الأدلة الموجبة للعين =

نصف صاع من القمح عوضاً عن صاع من غيرها من الحبوب في زكاة الفطر، فهذا عدول إلى القيمة، وقد حكى إجماع أهل العلم على ذلك، كما سيأتي في باب زكاة الفطر، وقياساً على جواز أخذ أحد النقيدين عن الآخر، كما سيأتي، وقياساً على أخذ زكاة عروض التجارة من النقيدين<sup>(١)</sup>.

٦٨٠٠ - وفي الحالتين السابقتين فإنه يحسب ما سيخرجه بسعر الجملة؛ لأن هذا هو قيمته الحقيقية في يوم إخراج الزكاة.

٦٨٠١ - كما يُستثنى من المنع من دفع القيمة في زكاة السائمة والحبوب والثمار: إذا اختار ولي الأمر إخراج القيمة فيهما، وألزم بذلك، فيجب على ملاكهما دفع القيمة للساعة<sup>(٢)</sup>؛ لأن ولي الأمر إذا ألزم بحكم مختلف فيه، وليس فيه مشقة على الرعية لزمهم العمل به.

٦٨٠٢ - يجوز في زكاة السائمة إخراج سن أفضل من السن الواجب<sup>(٣)</sup>؛ لما ثبت عن أبي بن كعب، قال: بعثني رسول الله ﷺ مصدقاً

= نصاً وقياساً: كسائر أدلة الوجوب. ومعلوم أن مصلحة وجوب العين قد يعارضها أحياناً في القيمة من المصلحة الراجحة وفي العين من المشقة المنفية شرعاً.

(١) قال في الإنصاف (٦/٤٥٠): «فائدة قوله: (لو باع النصاب قبل إخراج زكاته) وقلنا بالصحة على ما تقدم في أواخر كتاب الزكاة فعنه له أن يخرج عشر ثمنه، نص عليه، وأن يخرج من جنس النصاب، ونقل صالح، وابن منصور: وإن باع تمره أو زرعه، وقد بلغ، ففي ثمنه: العشر أو نصفه، ونقل أبو طالب: يتصدق بعشر الثمن، قال القاضي: أطلق القول هنا: أن الزكاة في الثمن، وخبره في رواية أبي داود. انتهى».

(٢) قال في المجموع (٥/٤٣١): «ومن مواضع الضرورة التي تجزئ فيها القيمة: ما إذا ألزمهم السلطان بالقيمة وأخذها منهم فإنها تجزئهم».

(٣) قال في المنتقى شرح الموطأ (٢/١٢٨): «جوز مالك الضأن عن الماعز ومنع إخراج الماعز عن الضأن قال أشهب: إلا أن يبلغ بفرايته مثل ما لزمه في الضأن - يريد القيمة -، وقال في المقنع وشرحه المبدع (٢/٣٢٣): «(وإن أخرج سنّاً أعلى من الفرض من جنسه) كبنت لبون عن بنت مخاض (جاز) قاله الأئمة، لما روى أبي بن كعب...، ولأنه زاد على الواجب من جنسه ما يجزئ عن غيره فأجزأ، كما لو زاد في =

على بلي وعذرة وجميع بني سعد بن هذيم بن قضاة، قال: فصدقتهم، حتى مررت بأخر رجل منهم، وكان منزله وبلده من أقرب منازلهم إلى رسول الله ﷺ بالمدينة. قال: فلما جمع إلي ماله لم أجد عليه فيها إلا ابنة مخاض، يعني: فأخبرته أنها صدقته. قال: فقال: ذاك ما لا لبن فيه ولا ظهر، وإيم الله ما قام في مالي رسول الله ﷺ ولا رسول له قط قبلك، وما كنت لأقرض الله من مالي ما لا لبن فيه ولا ظهر، ولكن هذه ناقة فتية سمينة فخذها. قال: فقلت له: ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به، فهذا رسول الله ﷺ منك قريب، فإن أحببت أن تأتيه فتعرض عليه ما عرضت علي فافعل، فإن قبله منك قبله، وإن رده عليك رده. قال: فإني فاعل. قال: فخرج معي وخرج بالناقة التي عرض علي حتى قدمنا على رسول الله ﷺ. قال: فقال له: يا نبي الله أتاني رسولك ليأخذ مني صدقة مالي، وإيم الله ما قام في مالي رسول الله ﷺ ولا رسول له قط قبله، فجمعت له مالي، فزعم أن علي فيه ابنة مخاض، وذلك ما لا لبن فيه ولا ظهر، وقد عرضت عليه ناقة فتية سمينة ليأخذها فأبى علي ذلك، وقال: ها هي هذه قد جئتك بها يا رسول الله خذها. قال: فقال له رسول الله ﷺ: «ذلك الذي عليك، فإن تطوعت بخير قبلناه منك. وأجرك الله فيه»، قال: فها هي ذه يا رسول الله قد جئتك بها، فخذها. قال: فأمر رسول الله ﷺ بقبضها، ودعا له في ماله بالبركة<sup>(١)</sup>.

= العدد، وذكر ابن عقيل وجهاً: لا يجزئ، وظاهره أنه لا يجزئ في غير الجنس؛ لأنه عدول عن المنصوص عليه»، وقال في المجموع (٤٢٩/٥): «إذا أخرج سنأ أعلى من الواجب كينت لبون عن بنت مخاض ونظائره فتجزئه بلا خلاف؛ لحديث أبي السابق ولما ذكره المصنف، وأما إذا أخرج تبيعين عن مسنة فقد قطع المصنف بجوازها وهو المذهب وبه قطع الجماهير وفيه وجه سبق في باب: زكاة البقر»، وينظر: الإنصاف (٤٥٢/٦، ٤٥٣).

(١) سبق تخريجه في فصل فيما يؤخذ وما لا يؤخذ في زكاة السائمة.

## الفصل السادس

## إخراج القيمة في زكاة الذهب والفضة

٦٨٠٣ - يجوز إخراج أحد النقدين عن الآخر إذا لم يكن في ذلك ضرر واضح على مصارف الزكاة، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لأن المقصود بهما جميعاً الثمنية، ولأن المقصود من أحدهما يحصل بإخراج الآخر، فيجزئ، كأنواع الجنس<sup>(٢)</sup>.

٦٨٠٤ - أما إن كان في دفع أحد النقدين عن الآخر ضرر كبير على

(١) قال الباجي في المتقى (٩٣/٢): «أما أن يخرج عن المال من غير جنسه فإنه على وجهين:

أحدهما: أن يكون هو الواجب كالغنم في شق الإبل.

والثاني: أن يخرج على وجه البديل مما يجب فيه من جنسه مثل إخراج الورق عن الذهب، فيجوز عند مالك إخراج الفضة عن الذهب وإخراج الذهب عن الفضة قاله مالك في المختصر الكبير وبه قال أبو حنيفة»، وقال في الإنصاف (١٧/٧): «أما إخراج أحدهما عن الآخر: فالصحيح من المذهب الجواز».

(٢) قال في المغني (٢١٨/٤، ٢١٩): «فصل: وهل يجوز إخراج أحد النقدين عن الآخر؟ فيه روايتان. نص عليهما.

إحدهما: لا يجوز. وهو اختيار أبي بكر..

والثانية، يجوز، وهو أصح، إن شاء الله؛ لأن المقصود من أحدهما يحصل بإخراج الآخر، فيجزئ، كأنواع الجنس، وذلك لأن المقصود منهما جميعاً الثمنية والتوسل بها إلى المقاصد، وهما يشتركان فيه على السواء، فأشبه إخراج المكسرة عن الصحاح، بخلاف سائر الأجناس والأنواع، مما تجب فيه الزكاة، فإن لكل جنس مقصوداً مختصاً به، لا يحصل من الجنس الآخر، وكذلك أنواعها، فلا يحصل بإخراج غير الواجب من الحكمة ما يحصل بإخراج الواجب، وها هنا المقصود حاصل، فوجب إجزاؤه، إذ لا فائدة باختصاص الأجزاء بعين، مع مساواة غيرها لها في الحكمة وكون ذلك أرفق بالمعطي والآخذ، وأنفع لهما، ويندفع به الضرر عنهما»، ثم استطرد ﷺ في ذكر الفوائد الأخرى للقول الذي رجحه، وأن مضاره على فرض وجود ضرر يسيرة جداً مغمورة في المصالح الكثيرة التي تحصل عند القول به.



مصارف الزكاة فإنه يمنع من ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأن من أهم مقاصد الزكاة نفع هذه المصارف، فيمنع مما يعارض هذا المقصد الشرعي.

٦٨٠٥ - يجوز إخراج زكاة الذهب والفضة من الفلوس المعروفة قديماً<sup>(٢)</sup>؛ لأنها كلها أثمان، فهي في حكم الجنس الواحد<sup>(٣)</sup>.

٦٨٠٦ - يجوز إخراج الأوراق النقدية عن الذهب والفضة وعن عروض التجارة؛ لأنها كلها أثمان، فيجوز إخراجها عنها، كالفلوس<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في المغني (٢١٩/٤، ٢٢٠) بعد كلامه السابق: «وعلى هذا لا يجوز الإبدال في موضع يلحق الفقير ضرر، مثل أن يدفع إليه ما لا يتفق عوضاً عما يتفق؛ لأنه إذا لم يجز إخراج أحد النوعين عن الآخر مع الضرر، فمع غيره أولى».

(٢) سبق في باب: زكاة الأثمان، في الفصل الثالث: أنواع الأثمان ذكر تعريف الفلوس في المسألة (٦٦٦٥).

(٣) قال في عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد (ص ٢٠): «إخراج الفلوس من الزكاة المفروضة من النقدين وعروض التجارة أفتى البلقيني بجوازه وقال: أعتقد جوازه ولكنه مخالف لمذهب الشافعي رحمته الله وتبع البلقيني في ذلك البخاري»، وقال الخرخشي في شرح مختصر خليل (٢٢١/٢): «وأما إخراج الفلوس عن أحد النقدين فالمشهور الإجزاء مع الكراهة»، وقال في الإنصاف (١٩/٧): «على المذهب: هل يجوز إخراج الفلوس؟ على وجهين، وأطلقهما في الفروع، وابن تميم، والمجد في شرحه، والفائق، والحاويين، والرعايتين، وقال: قلت: إن جعلت ثمناً جاز، وإلا فلا، وتقدم أنه قدّم أنها أثمان».

(٤) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٦/٨):

«س: هل تخرج زكاة الذهب من الورق الحالي الذي هو الآن عملة الناس وتجزئ أم يلزم إخراج زكاة الذهب منه، سواء كان جنياً أو سبائك أو صوغ نساء، مع أن إخراج الورق فيه مصلحة للفقراء وأيسر للمخرج». أرجو الإفادة.

ج: الأصل في الزكاة أن تخرج من المال الزكوي، فتخرج زكاة الأثمان منها، وزكاة الأنعام منها، وزكاة العروض منها، ولكن يجوز إذا كان هناك مصلحة للفقير في إخراج الزكاة نقوداً كما في إخراج زكاة الذهب بقيمتها بما تساوي وقت تمام الحول؛ لأنه أنفع للفقير، وقد سبق من المجلس فتوى في ذلك هذا نصها: قرار رقم (٩٨) في ٦/١١/١٤٠٢هـ: «الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله =

٦٨٠٧ - يُستحب في هذا العصر إخراج زكاة الذهب والفضة بعملة بلده المحلية المنتشرة فيه والتي يتعامل بها عامة الناس؛ لأن ذلك أرفق بالفقير أو غيره من مصارف الزكاة؛ لأنه لو أخرجها بعملة أخرى لم يستطع من أخذها أن يستفيد منها في الحال، بل يضطر إلى أن يصرفها عند الصيارفة أو غيرهم، ويخسر ما قد يربحه عليه الصيرفي، وربما لم يجد من يصرفها له إلا بعد مدة قد تطول، وفي ذلك ضرر عليه<sup>(١)</sup>.

٦٨٠٨ - وأسعار الذهب والفضة في هذا العصر متقاربة بين جميع بلدان العالم، وتعرف هذه الأسعار يوميًا على وجه الدقة، إذ تنشر أسعارها بالعملة المحلية في الصحف اليومية غالباً، ويمكن معرفتها عن طريق ما تنشره وسائل الإعلام الأخرى من إذاعة وتلفاز ومحطات فضائية وصحف إلكترونية وغيرها، أو عن طريق شاشات عرض الأسعار في المصارف التجارية<sup>(٢)</sup>.

٦٨٠٩ - ويجب عند الرغبة في إخراج زكاة الذهب أو الفضة بالعملة

= وصحبه وبعد: فإن مجلس هيئة كبار العلماء في دورته العشرين، المنعقدة في مدينة الطائف في الفترة التي بين يوم ٢٤/١٠/١٤٠٢هـ، ويوم ٧/١١/١٤٠٢هـ، قد اطلع على...، فإن مجلس هيئة كبار العلماء يقرر بالإجماع: أن الأصل أن تدفع الزكاة من عين المال حسب ما جاءت به النصوص عن الرسول ﷺ، في تفصيل الأموال الزكوية وبيان مقدار الواجب فيها ما أمكن ذلك.

كما يقرر بالأكثرية جواز دفع القيمة في الزكاة إذا شق على المالك إخراجها من عين المال ولم يكن على الفقراء مضره في ذلك، كمن وجبت عليه زكاة الغنم في الإبل وليس عنده غنم ويشق عليه طلبها، وهكذا إذا اقتضت مصلحة الفقراء إخراج القيمة، كأن يشق عليهم أخذها من عين المال؛ لكونهم في مكان يشق عليهم أخذها فيه، وكما لو باع الفلاح ثمرته كلها فإنه يجوز أن يعطي الزكاة من الثمن.

(١) بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب:

أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢٣/١).

(٢) بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب:

أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢٣/١).

الورقية المحلية أن يقوم مقدار زكاتها بسعر اليوم الذي ستخرج فيه الزكاة؛ لأن الواجب في الأصل هو الإخراج من عين ما عند المالك من ذهب أو فضة، فيبقى هذا المقدار في ذمته كذلك إلى حين الإخراج، فيصرفه بسعر ذلك اليوم<sup>(١)</sup>.

٦٨١٠ - إذا اختار مالك المال دفع الزكاة من جنس النقد الذي عنده لم يكلف دفعه من غيره من أجل مصلحة مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأصل إخراج زكاة كل مال من جنسه.

### الفصل السابع

#### إخراج القيمة في زكاة الفطر

٦٨١١ - الأصل أنه لا يجزئ إخراج القيمة في زكاة الفطر، وإنما تخرج من الطعام الذي يكال أو يوزن، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ للأحاديث الواردة في إخراجها من الطعام، والتي سيأتي ذكرها في باب زكاة الفطر - إن شاء الله تعالى -، فلا يجوز إخراج القيمة؛ لأنها ليست طعاماً، ولا يجوز إخراج اللباس؛ لأنه ليس بطعام.

٦٨١٢ - ويُستثنى من عدم جواز إخراج القيمة: حالات قليلة جداً، لمصارف زكاة الفطر<sup>(٤)</sup>، أو كان في دفع القيمة مصلحة ظاهرة لها، فإنه

(١) بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٢٣).

(٢) قال في المغني (٤/٢٢٠): «إن اختار الدفع من الجنس، واختار الفقير الأخذ من غيره؛ لضرر يلحقه في أخذ الجنس، لم يلزم المالك إجابه؛ لأنه إذا أدى ما فرض عليه، لم يكلف سواه».

(٣) قال في إكمال المعلم (٣/٤٨٢): «لم يجز عامة العلماء إخراج القيمة في ذلك، وأجازه أبو حنيفة»، وقال في الدرر السننية في الأجوبة النجدية (٥/٢١٥): «ولا يجوز عند عامة الفقهاء إخراج القيمة»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٥١٥ - ٥٢٦).

(٤) قال في الإنصاف (٧/١٢٩، ١٣٠): «تنبيه: دخل في كلام المصنف وهو قوله: «ولا يجزئ غير ذلك» القيمة والصحيح من المذهب: أنها لا تجزئ، وعليه =

يجوز حينئذ إخراج القيمة<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في فصل إخراج القيمة في زكاة السائمة والحبوب والثمار، ولما ثبت عن أبي إسحاق أنه قال: أدركتهم وهم يعطون في صدقة رمضان الدراهم بقيمة الطعام<sup>(٢)</sup>، وأبو إسحاق - وهو السبيعي - أدرك أواخر عهد الخلفاء الراشدين، فهذا يدل على أن إخراج القيمة كان منتشراً بين الصحابة رضي الله عنهم، ولما ثبت عن عمر بن عبد العزيز أنه قال في صدقة الفطر: نصف صاع أو قيمته نصف درهم<sup>(٣)</sup>.

٦٨١٣ - إذا رأى ولي الأمر إخراج القيمة في زكاة الفطر صح ذلك؛ لأنه يكون اختار قولاً من أقوال أهل العلم في هذه المسألة، وهذا سائغ، وتجب طاعته فيه؛ لأن له الحق في ترجيح قول لوجود مصلحة راجحة في مسألة خلافية تتعلق بما يجوز له توليه والقيام به، وهو هنا جمع زكاة الفطر وتوزيعها.

٦٨١٤ - وعليه؛ فإن ما يحصل في بعض بلاد المسلمين من حسم

= جماهير الأصحاب، ونص عليه، وعنه رواية مخرجة يجرى إخراجها، وقيل: يجرى كل مكيل مطعوم، وقال ابن تميم: وقد أوماً إليه الإمام أحمد، واختاره الشيخ تقي الدين: يجرئه من قوت بلده مثل الأرز وغيره. ولو قدر على الأصناف المذكورة في الحديث، وذكره رواية، وأنه قول أكثر العلماء، وجزم به ابن رزين، وحكاه في الرعاية قولاً.

(١) روى ابن أبي شيبه (١٠٤٧١): حدّثنا وكيع، عن سفيان، عن هشام، عن الحسن، قال: «لا بأس أن تعطي الدراهم في صدقة الفطر» وسنده صحيح، وتنظر: الآثار الآتية.

(٢) رواه ابن أبي شيبه (١٠٤٧٢): أبو أسامة عن زهير قال: سمعت أبا إسحاق... فذكره. وسنده حسن، رجاله ثقات، لكن سماع زهير من أبي إسحاق بأخرة، فينزل الإسناد إلى درجة الحسن.

(٣) رواه ابن أبي شيبه (١٠٤٧٠): حدّثنا وكيع، عن قره، قال: جاءنا كتاب عمر بن عبد العزيز في صدقة الفطر: «نصف صاع عن كل إنسان أو قيمته نصف درهم» وسنده صحيح.

ولي الأمر زكاة الفطر من رواتب الموظفين<sup>(١)</sup>، يجزئ عنهم، إذا رضي الموظف بذلك، ولو لم يصرف ولي الأمر هذه الزكاة في مصارفها؛ لما سيأتي ذكره في باب إخراج الزكاة - إن شاء الله تعالى -<sup>(٢)</sup>.



---

(١) أخبرني بعض طلبة العلم في اليمن أن الموظفين الحكوميين يحسم على كل واحد منهم من راتبه في شهر رمضان مبلغاً يذكر في مسيرات الرواتب أنه خصم لزكاة الفطر.

(٢) ينظر: المسألة (٧٢٦٥).

## باب

## زكاة المؤجرات والأجرة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٨١٥ - يحتوي هذا الباب على تعريف المؤجرات وتعريف الأجرة، وبيان حكم زكاة العين المؤجرة، وبيان حكم زكاة الأجرة، ومقدار زكاة الأجرة.

## الفصل الثاني

## تعريف المؤجرات والأجرة

٦٨١٦ - المؤجرات هي: ما نوى مالكة أن يؤجره، أو كان مؤجراً فعلاً، من عمارات، أو شقق، أو منازل ثابتة أو متنقلة، أو محلات تجارية، أو سيارات، أو آلات، أو معدات، أو أراض، أو مزارع، أو أساطيل بحرية أو جوية، أو سفن، أو زوارق، أو قطارات، أو غيرها، وكان مالك هذه الأشياء لا ينتظر بها ارتفاع سعرها لبيعها.

٦٨١٧ - الأجرة هي: المال الذي يقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة.

## الفصل الثالث

## زكاة العين المؤجرة

٦٨١٨ - ما أعد للإيجار من البيوت والعمارات والمحلات والآلات وغيرها لا زكاة فيه؛ لأنه لم يعد للاتجار بعينه، وإنما تجب الزكاة في

أجرته إذا حال عليها الحول وهي عنده، على تفصيل في ذلك يأتي قريباً - إن شاء الله تعالى -<sup>(١)</sup>.

٦٨١٩ - ولهذا؛ فإن الطائرات والسفن والقطارات والحافلات والورش وغيرها مما أعد للتأجير لا تجب الزكاة في أعيانها<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في غاية المنتهى وشرحه مطالب أولي النهى (٢/٥): «(ولا زكاة في غير ذلك من سائر الأموال) إذا لم تكن للتجارة، حيواناً كان المال، كالرقيق والطيور والخيل والبغال والحمير والظباء، سائمة أو لا، أو غير حيوان، كاللآلئ والجواهر والثياب والسلاح، وآلات الصناعات وأثاث البيوت والأشجار والنبات والأواني، (ولو) كان المال (عقاراً) من دور وأراضين (معدّاً لكراء) أو لسكنى»، وقال في المنتقى شرح الموطأ (٢/١٠٨): «إن اتخذ الرجل حلي النساء للكراء فقد قال ابن حبيب: فيه الزكاة، وحكى القاضي أبو محمد أن الشيخ أبا القاسم حكى عن مالك قولاً مطلقاً فيمن اتخذه»، وينظر: ما سبق في هذا الباب عند الكلام على زكاة ما يؤجر من غير الذهب والفضة.

(٢) جاء في قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، مطبوعة في ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٦٥): «الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأي فقهي بإيجاب الزكاة فيها حكمها كالاتي:

١ - لا تجب الزكاة في أعيان العمائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها، بل تجب الزكاة في صافي غلتها عند توافر النصاب وحولان الحول.  
٢ - إذا لم يتحقق فيها نصاب، وكان لصاحبها أموال أخرى تضم إليها، وتجب الزكاة في المجموع إذا توفّر شرطاً النصاب وحولان الحول.

٣ - مقدار النسبة الواجب إخراجها هو ربع عشر صافي الغلة في نهاية الحول». (٣) جاء في قرارات المؤتمر الأول للزكاة المنعقد بالكويت عام (١٤٠٤هـ)، مطبوعة ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٦٩): «زكاة المستغلات: يقصد بالمستغلات المصانع الإنتاجية والعقارات والسيارات والآلات ونحوها من كل ما هو معد للإيجار وليس معداً للتجارة في أعيانه.

وهذه المستغلات اتفقت اللجنة على أنه لا زكاة في أعيانها وإنما تزكى غلتها، وقد تعددت الآراء في كيفية زكاة هذه الغلة: فرأى الأكثرية أن الغلة تضم (في النصاب والحول) إلى ما لدى مالكي المستغلات من نقود وعروض التجارة، وتزكى بنسبة ربع العشر (٢,٥٪) وتبرأ الذمة بذلك.

٦٨٢٠ - كل ما تم تأجيره بطريق (التأجير المنتهي بالوعد بالتمليك)<sup>(١)</sup>، أو بطريق (الإيجار المنتهي بالوعد بالهبة)، أو بطريق (الإيجار المنتهي بالوعد بالبيع)، أو بطريق (التأجير المنتهي بالتمليك)<sup>(٢)</sup> عند من يقول بجوازه، فإنه لا تجب الزكاة في عينه<sup>(٣)</sup>؛ لما سبق ذكره قريباً.

٦٨٢١ - ويطلق بعضهم عقد (الإيجار المنتهي بالتمليك) على صور أخرى، منها: أن يستلم أحد المتعاقدين عيناً لآخر ينتفع بها بعوض على أقساط يتملكها بنهاية سداد الأقساط، وتكون في ضمانه، فإذا عجز عن سداد بعض الأقساط استوفيت بقية الأقساط من ثمن تلك العين، وهذا في حقيقته ليس إيجاراً منتهياً بالتمليك، وإنما هو بيع بالتقسيط مع رهن المبيع، ولا إشكال في جواز هذا التعامل، وفي هذه الصورة تزكى القيمة زكاة الدين على ما سيأتي تفصيله في باب زكاة الدين، كما يطلقها آخرون على ما إذا

= ورأى البعض أن الزكاة تجب في صافي غلتها الزائدة عن الحاجات الأصلية لمالكيها بعد طرح التكاليف ومقابل نسبة الاستهلاك وتزكى فور قبضها بنسبة العشر (١٠٪) قياساً على زكاة الزروع والثمار.

(١) وهو أن يستأجر شخص من شخص أو شركة أو مؤسسة سلعة مدة طويلة ويعدده المؤجر وعداً غير ملزم أنه إذا انتهت مدة التأجير وكان منتظماً في سداد أقساط الأجرة أن يهبه هذه السلعة. وهذا العقد جائز على الصحيح من أقوال العلماء المعاصرين، وهو ما قالت بصحته كثير من الهيئات الشرعية.

(٢) وهو أن يستأجر شخص سلعة مدة طويلة ويتحول هذا العقد إلى أن تكون هذه السلعة ملكاً له في نهاية فترة التأجير. وقد ذهب جمهور من تكلم عن حكمها من أهل العلم المعاصرين إلى تحريمها، ورأى بعضهم جوازها، والصحيح أن هذا العقد محرم ويأطل. ينظر: مجموعة بحوث وقرارات مجمع الفقه بجدة في هذه المسألة في مجلة مجمع الفقه، العدد الثاني عشر (٣١٩/١ - ٧٠٠)، المجموع في الاقتصاد الإسلامي للدكتور رفيق المصري (ص ٤٢٣ - ٤٤٤)، الإجارة المنتهية بالتمليك لخالد الحافي، رسالة «عقد الإجارة المنتهية بالتمليك» للدكتور سعد الشثري، وقد رجح مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة ومجلس مجمع الفقه بجدة بالأغلبية لكل منهما المنع من هذا العقد.

(٣) رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ٣٠٥ - ٣١١).



أخذ أحدهم سلعة لآخر على أن يدفع ثمنها مقسطاً يمتلك من تلك العين عند دفع كل قسط جزءاً من تلك العين، فهذا بيع معلق بشرط مستقبل، وفي جوازه خلاف بين أهل العلم، وليس من الإيجار المنتهي بالتملك، وفي هذه الصورة تزكى السلع المباعة فيها زكاة عروض التجارة<sup>(١)</sup>.

٦٨٢٢ - الحلبي الذي اقتني لتأجيره لا تجب فيه الزكاة<sup>(٢)</sup>، فهو وإن كان أصله زكويّاً لكنه لما أعد للكراء انتقل إلى قسم المؤجرات، وهي لا تجب فيها الزكاة.

٦٨٢٣ - والقول بأن أعيان المؤجرات التي لم تعد للتجارة تزكى، لم يقل به سوى أفراد من أهل العلم<sup>(٣)</sup>، وهو قول ضعيف؛ لعدم وجود دليل شرعي قوي يؤيده، بل الأدلة الشرعية بخلافه<sup>(٤)</sup>.

(١) رسالة «عقد الإجارة المنتهي بالتملك» للدكتور سعد الشري (ص ١٤، ١٥).  
(٢) قال في المجموع (٣٦/٦): «لو اتخذ حلياً مباحاً في عينه لكن لم يقصد به استعمالاً ولا كنعناً أو اقتناء، أو اتخذه ليؤجره، فإن قلنا: تجب الزكاة في الحلبي المتخذ للاستعمال المباح فهنا أولى وإلا فوجهان أصحهما لا زكاة فيه كما لو اتخذه ليعيره، ولا أثر للأجرة كأجرة الماشية العوامل.

والثاني: تجب قولاً واحداً لأنه معد للنماء.  
قال الماوردي: وهذا قول أبي عبد الله الزبيرى وصححه الجرجاني في التحرير لكن المذهب أنه على القولين والأصح لا زكاة فيه صححه الماوردي والرافعي وآخرون وقطع القاضي أبو الطيب في المجرد وآخرون بأن المتخذ للإجارة مباح وفي زكاته القولان»، وينظر: المقنع والإنصاف (٢٧/٧).

(٣) فقد قال به الإمام مالك في رواية عنه عند كلامه على زكاة الحلبي المعد للتأجير، وقال به ابن عقيل الحنبلي. ينظر: بداية المجتهد (٢٣/٥)، بدائع الفوائد (٣/١٠٧٥)، الإنصاف (٧٣/٧)، مناقشة القرضاوي التي ذكرها عند تدارس هذه المسألة في مجمع الفقه، كما في مجلته: العدد الثاني (١/١٢٥، ١٢٦)، وينظر: قرار المؤتمر الأول للزكاة المنعقد بالكويت عام (١٤٠٤هـ) الذي سبق نقله قريباً عند ذكر عدم وجوب زكاة الطائرات والسفن التي تؤجر، قرار المجمع الفقهي حول العقار المؤجر، المنشور في مجموع قراراته (ص ٢٧٣).

(٤) ذكر الشوكاني في السيل الجرار (٢/٢٧)، وحسن خان في الروضة =

٦٨٢٤ - ما أعد من السلع والعقارات والعبيد والدواب ونحوها للتجارة وأجره مالكة في المدة التي بقي عنده هذا العرض ينتظر ارتفاع سعره ونحو ذلك، يجب زكاة قيمة هذه الأشياء على رأس الحول، ويجب أيضاً زكاة الأجرة على رأس هذا الحول أيضاً<sup>(١)</sup>؛ لأن هذه الأجرة من نماء هذه العروض، فيكون حولها حول أصلها<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الرابع

#### حكم زكاة الأجرة

٦٨٢٥ - لا تجب الزكاة في الأجرة التي لم يستوف المستأجر منفعة العين المقابلة لهذه الأجرة بعد<sup>(٣)</sup>؛ .....

= «المستغلات» (٤٧٩/١) أن القول بوجود الزكاة فيما يؤجر قول حادث لا يعرف عن السلف، ولا عن أحد من أهل المذاهب الأربعة، ولعلهما أرادا غير الذهب والفضة، ففيهما خلاف عن بعض السلف، كما سيأتي في باب: زكاة الحلبي والمستعمل من الذهب والفضة في فصل زكاة الحلبي.

(١) قال في الإنصاف (٧٣/٧): «لو كان الثمر لا زكاة فيه كالسفرجل والتفاح ونحوهما، أو كان الزرع لا زكاة فيه، كالخضروات، أو كان لعقار التجارة وعبيدها أجرة، ضم قيمة الثمرة والأجرة إلى قيمة الأصل في الحول، على الصحيح من المذهب، كالريح».

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في مجموع فتاويه (٢١٤/١٨): «ما أعده للتجارة من البيوت والأراضي فإنه يزكيه زكاة عروض، فيقومه إذا حال الحول ويزكي قيمته، وإن كان له أجرة زكى الأجرة أيضاً، لكن هل يزكيها بمجرد قبضها، أو لا يزكيها؟ أي: الأجرة حتى يحول عليها الحول؟ في ذلك قولان للعلماء، والمشهور من المذهب أنه لا يزكيها حتى يحول عليها الحول، وأما ما أعده للكراء فقط فإنه لا زكاة عليه فيه على أشهر القولين وإنما تجب الزكاة في أجرته فقط، لكن هل هو من حين قبضها أو حتى يحول عليها الحول في ذلك القولان السابقان»، وينظر: ما سبق في باب: ما لا زكاة فيه.

(٣) ينظر: كلام الإمام الشافعي الآتي، وتنظر: المراجع المذكورة معه، والجمهور على أن الأجرة تجب بتمام الحول من استلام المؤجر لها، قال في الاستذكار (١٤١/٣): =

لأن هذه الأجرة مال غير مستقر<sup>(١)</sup>.

٦٨٢٦ - من أجر عقاره سنة أو أكثر أو أقل، وجب عليه زكاة الأجرة من وقت استحقاق المستأجر الانتفاع بالعين، واستحقاق المؤجر للأجرة المقابلة لهذا الانتفاع والتي تبلغ نصاباً، سواء استلم الأجرة، وكانت باقية لديه إلى تمام الحول من وقت بلوغها النصاب، أو لم يستلمها، وكان المستأجر مليئاً باذلاً<sup>(٢)</sup>؛ لمرور الحول على هذه الأجرة بعد استقرارها.

٦٨٢٧ - وكيفية إخراج زكاة هذه الأجرة: أن المؤجر بين خيارين: أحدهما: أن يجعل حولاً لكل أجرة تبلغ نصاباً، فيزكي هذه الأجرة عند مرور حول عليها وهي باقية عنده؛ لأن هذا هو وقت وجوب الزكاة في هذه الأجرة، وهذا فيه مشقة كبيرة عليه.

٦٨٢٨ - والخيار الثاني: أن يخرج زكاة كل شهر، إذا كانت الأجرة كثيرة، أو كل سنة، إذا كانت الأجرة قليلة، إذا تم الحول لأول يوم من هذا الشهر أو هذه السنة؛ وهذا وإن كان فيه تقديم لزكاة لم تجب، لكن فيه

= «قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا في إجارة العبيد وخراجهم وكراء المساكن وكتابة المكاتب أنه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة قل ذلك أو كثر حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه. قال أبو عمر: أما إجارة العبيد وكراء المساكن وكتابة المكاتب فقد وافقه الشافعي على ذلك وهو قول أبي حنيفة وسائر الفقهاء إلى معاني تأتي في باب: زكاة الدين من اشتراط الفقد في حين العقد على الريع أو غيره والمكتري مليء ثم يتأخر قبضه من قبل ربه».

(١) قال الزركشي في المنثور في القواعد الفقهية (٣/٢٤٠): «الملك ينقسم إلى مستقر وغيره: فالمستقر: ما لا يحتمل السقوط بتلفه أو تلف مقابله، كضمن المبيع بعد القبض والصداق بعد الدخول، وغير المستقر بخلافه كالأجرة قبل استيفاء المنفعة لتعرض ملكها للسقوط بانهدام الدار، بل كلما مضى زمن من المدة استقر ملكه على مقابله من الأجرة»، وقال شيخنا في الشرح الممتع (٦/١٧) عند كلامه على المال غير المستقر: «ومثلوا لذلك بالأجرة - أجرة البيت - قبل تمام المدة، فإنها ليست مستقرة؛ لأنه من الجائز أن ينهدم البيت، وتفسخ الإجارة».

(٢) ينظر: كلام الزركشي السابق.

راحة للمؤجر، وهو يؤجر على ما دفع زكاته مقدماً، ويؤجر على ما لا تجب عليه فيه زكاة عند تمام حوله.

٦٨٢٩ - والقول بأن الزكاة تجب في الأجرة عند قبضها، قبل أن يحول عليها الحول، قول ضعيف<sup>(١)</sup>، ترده الأدلة التي تشترط الحول لوجوب الزكاة في النقود<sup>(٢)</sup>.

٦٨٣٠ - إذا استلم المؤجر إيجار سنوات قادمة مقدماً لم يجب عليه سوى أجرة ما استوفاه المستأجر من منفعة العين المستأجرة من هذه السنوات، إذا كانت هذه الأجرة لا زالت لديه لم يستنفقها ولم يحولها إلى شيء غير زكوي؛ لأن ذلك هو المال المستقر من هذه الأجرة<sup>(٣)</sup>.

(١) قال بهذا القول محمد بن الحسن وأبو يوسف، كما في الإشراف لابن المنذر (٨٥/٣)، وقال به أيضاً الإمام ابن تيمية، وألحق الأجرة بالحبوب والثمار، وعزاه لبعض السلف، ورواية عن أحمد. ينظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص ٢٧٧)، الاختيارات للبعلي (ص ٩٨)، الإنصاف (٦/٣٢٢)، الاختيارات الفقهية للدكتور سليمان التركي (٥٠٩/٣ - ٥١٤).

(٢) قال الموفق ابن قدامة في المغني: آخر باب: زكاة الذهب والفضة (٤/٢٤٧): «فصل: ومن أجّر داره، فقبض كراها فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول، وعن أحمد، أنه يزكيه إذا استفاده. والصحيح الأول؛ لقول النبي ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول». ولأنه مال مستفاد بعقد معاوضة، فأشبه ثمن المبيع. وكلام أحمد، في الرواية الأخرى، محمول على من أجر داره سنة، وقبض أجرتها في آخرها، فأوجب عليها زكاتها؛ لأنه قد ملكها من أول الحول، فصارت كسائر الديون، إذا قبضها بعد حول زكاها حين يقبضها، فإنه قد صرح بذلك في بعض الروايات عنه، فيحمل مطلق كلامه على مقيده».

(٣) قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٦٦): «لو أكرى رجل رجلاً داراً بمائة دينار أربع سنين فالكراء حال إلا أن يشترطه إلى أجل، فإذا حال عليه الحول من يوم أكرى الدار أحصى الحول وعليه أن يزكي خمسة وعشرين ديناراً والاختيار له ولا يجبر على ذلك أن يزكي المائة، فإن تم حول ثان فعليه أن يزكي عن خمسين ديناراً لستين يحتسب منها زكاة الخمسة والعشرين التي أداها في أول سنة، ثم إذا حال حول ثالث فعليه أن يزكي خمسة وسبعين لثلاث سنين يحتسب منها ما مضى من زكاته عن الخمسة والعشرين والخمسين، فإذا مضى حول رابع فعليه أن يزكي مائة لأربع سنين يحتسب منها كل ما =

٦٨٣١ - الإيجار المؤخر تسليمه - كحال أغلب عقود تأخير العقار في هذا العصر، حيث يؤخرون تسليم نصف الأجرة إلى انتصاف مدة التأجير - فحول الأجرة يبدأ من استغلال المستأجر للعين المستأجرة، فتجب الزكاة في الأجرة ولو لم يستلمها المؤجر إذا كان المستأجر مليئاً باذلاً؛ كالدين على مليء<sup>(١)</sup>.

## الفصل الخامس

### مقدار زكاة الأجرة

٦٨٣٢ - الواجب في الأجرة إذا حال عليها الحول هو ربع العشر، وهذا قول أهل العلم المتقدمين<sup>(٢)</sup>؛ لأنها نقود، فتزكى زكاة النقود.

٦٨٣٣ - والقول بأن الواجب فيها هو عشر غلتها قول جَدّ في هذا العصر<sup>(٣)</sup>، وقد قاسه من قال به على الزروع، وهذا القياس فيه نظر؛ لأن الأجرة غالباً تكون من النقود، والنقود ورد فيها نصوص تبين أن زكاتها ربع العشر، فلا تقاس على غيرها؛ لأن النص يقدم على القياس.

= أخرج من زكاته قليلاً وكثيرها». وينظر: المغني (٢٤٧/٤)، المجموع (٢٣/٦، ٢٤)، الفروع (٤٥٢/٣)، المنتقى للباي (١٠٠/٢)، المنهاج مع مغني المحتاج (٤١٢/١)، الإنصاف (٣٢٢/٦)، الروض المربع مع حاشيته لابن قاسم (١٧٠/٣).  
(١) وينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٣٤٧/٩)، فتوى رقم (١٢٤٣٧).

(٢) قال الشيخ أحمد السالوس في بحثه الذي قدمه لمجمع الفقه بجدة، وهو مطبوع بمجلته: العدد الثاني (١٤٤/١): «كان المسلمون يؤجرون البيوت، والحوانيت، والحمامات، والدواب، وغيرها، ورأى الأئمة الأعلام أن الغلة تزكى زكاة نقود، وما قال أحد بقياسها على الزرع».

(٣) قال الشيخ يوسف القرضاوي في مناقشته التي ذكرها عند مناقشة هذه المسألة في مجمع الفقه، كما في مجلته: العدد الثاني (١٤٨/١): «المذهب الذي اخترته هو ما ذهب إليه مشايخنا منذ ثلث قرن، والمرحوم الشيخ خلاف والشيخ أبو زهرة والشيخ عبد الرحمن حسن رحمهم الله جميعاً، فهؤلاء في سنة ٥٢ في حلقة الدراسات الاجتماعية التي عقدت بدمشق، ذهبوا إلى أن هذه العقارات والمصانع تزكى غلتها العشر، عشر الصافي قياساً على الأرض الزراعية». اهـ مختصراً.

## باب

## زكاة الحلي والمستعمل من الذهب والفضة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٨٣٤ - يحتوي هذا الباب على تعريف الحلي في اللغة، وعلى تعريفه في الاصطلاح، وعلى حكم لبس الحلي، وعلى حكم استعماله في غير اللبس، وعلى حكم زكاة الحلي المعد للاستعمال، وعلى حكم زكاة الحلي المعد للتأجير، وعلى حكم زكاة الحلي المعد للعارية، وعلى حكم استعمال الذهب والفضة في غير الحلي، وعلى حكم زكاة المستعمل من الذهب والفضة في غير الحلي، وعلى كيفية إخراج زكاة المستعمل من الذهب والفضة.

## الفصل الثاني

## تعريف الحلي

٦٨٣٥ - الحَلْيُ لغة: جمع حَلِي - بفتح الحاء وتسكين اللام -، كَثَدِي وَثُدِي<sup>(١)</sup>.

(١) قال في الصحاح (٢٣١٨/٦): «(الْحَلْيُ) حَلْيُ الْمَرْأَةِ وَجَمْعُهُ (حَلْيٌ) مِثْلُ ثُدِي وَثُدِي، وهو فعول، وَقَدْ تُكْسَرُ الْحَاءُ لِمَكَانِ الْيَاءِ. وَقُرِي: ﴿وَمِنْ حُلِيِّهِنَّ عَجَلًا جَسَدًا﴾ [الأعراف: ١٤٨] بالضم والكسر»، وقال ابن سيده في المخصص (٣٦٦/١): «الْحَلْيُ: مَا تَزَيَّنَ بِهِ مِنْ مَصُوغِ الْمَعْدِنِيَّاتِ وَالْحِجَارَةِ قَالَ:

كَأَنَّهَا مِنْ حُسْنِ وَشَارَةِ وَالْحَلْيُ حَلْيُ الثُّبْرِ وَالْحِجَارَةِ  
مَدْفَعٌ مَيْشَاءَ إِلَى قَرَّارِهِ

٦٨٣٦ - وفي الاصطلاح: ما يلبس أو يستعمل من المعادن ونحوها للزينة.

### الفصل الثالث

#### حكم لبس واستعمال الحلبي

٦٨٣٧ - يباح للنساء كل ما جرت العادة بلبسه من الذهب والفضة؛ لقول الله تعالى عن النساء: ﴿أَوْ مَن يُنَشَّؤُا فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْحِصَامِ غَيْرٌ مُّبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، وهذا الحكم مجمع عليه<sup>(١)</sup>. وقد سبق تفصيل أحكام لبس النساء للحلي في باب الآنية.

٦٨٣٨ - يباح للرجال من الفضة: حلية السيف<sup>(٢)</sup>، والمنطقة - وهي

= الفَارِسِي: يُقال: حَلِيٌّ وَحُلِيٌّ وَحِلْيَةٌ وَحِلْيَةٌ وَقَدْ قُرئَ ﴿حَلِيَّهُمْ﴾ و﴿حَلِيَّهُمْ﴾ و﴿حُلِيَّهُمْ﴾، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الْوَاحِدُ حَلْيٌ، وَالْجَمْعُ حُلْيٌّ وَمِثْلُهُ تُذِي وَتُذِيٌّ.  
(١) ينظر: ما سبق في المسألة (٨٧).

(٢) قال التنوخي المالكي في التنبية على مبادئ التوجيه (٧٨٨/٢): «أجمعت الأمة على إباحة تحلية السيوف والخاتم والمصحف. فأما السيف فلا خلاف في جواز تحليته بالفضة، وهل يجوز بالذهب؟ قولان: أحدهما: الجواز قياساً على الفضة؛ لأنه استقني للتهريب على العدو، وهو بالذهب أشد إرهاباً.

والثاني: المنع لعموم قوله ﷺ في الذهب والحريز: «هذان حرام على ذكور أمتي، حلال لإناثها». وأما الخاتم فلا يجوز للرجال اتخاذه ولا جزء منه بالذهب لعموم الحديث المتقدم. وأما المصحف فيجوز تحليته بالذهب والفضة. وهل يلحق بالسيف جميع ما يتخذ آلة للحرب؟ في المذهب ثلاثة أقوال: أحدها: اختصاص السيف بالجواز دون غيره.

والثاني: إلحاق آلة الحرب به.

والثالث: قصر الجواز على ما يطاعن به ويضرب به، دون ما يتقى به ويتخذ للتحزم. والقولان بالإلحاق والقصر على الخلاف في الرخص، هل يقاس عليها؟ والقول الثالث فلأن حقيقة القياس رد الشيء إلى مثله، ومثل السيف ما يطعن به ويضرب دون غيره».

ما يشد به وسط الإنسان -، ونحو ذلك، ويباح له الخاتم، وقيل: يستحب<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت عن النبي ﷺ أنه اتخذ خاتماً من فضة. متفق عليه<sup>(٢)</sup>، وتقاس عليه بقية الأمور السابقة.

٦٨٣٩ - أما الذهب فلا يباح للرجال منه إلا اليسير التابع لغيره، كالرباط للسن، والزر في الثوب، ونحو ذلك؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن الذهب إلا مقطعاً، على تفصيل في ذلك سبق بيانه في باب الآنية<sup>(٣)</sup>.

### الفصل الرابع

#### زكاة الحلي المعد للاستعمال

٦٨٤٠ - لا تجب الزكاة في الحلي المباح، إذا كان من غير الذهب والفضة، كما إذا كان من الجواهر أو الياقوت ونحوهما، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>؛ لأنه غير معد للتجارة<sup>(٥)</sup>، ولما سبق ذكره عند الكلام على المعادن غير المستخرجة في آخر باب زكاة المعادن.

(١) قال في الإنصاف (٣٦/٧): «قدم في الرعاية الكبرى، وجزم به في الرعاية الصغرى والحاويين في باب اللباس: استحباب التختم بخاتم الفضة، وجزموا في باب الحلي بإباحته، وظاهره: التناقض، أو يكون مرادهم في باب الحلي: إخراج الخاتم من التحريم لا أن مرادهم لا يستحب، وهذا أولى».

(٢) سبق تخريجه في المسألة (٨٧)، وفي المسألة أدلة أخرى، تنظر في المسألة المشار إليها.

(٣) سبق تخريج الحديث السابق وذكر الأدلة الأخرى في هذه المسألة وتفصيل القول فيها في المسألة (٨٧).

(٤) كما قال ابن عبد البر في الاستذكار (١٥٣/٣).

(٥) قال في الإنصاف (٤٩/٧): «فوائد:

إحداها: لا زكاة في الجواهر، واللؤلؤ. ولو كان في حلي إلا أن يكون لتجارة، فيقوم جميعه تبعاً، ذكره المصنف وغيره، وقال في الرعاية الصغرى: ولا زكاة في حلي جواهر، وعنه ولؤلؤ، وقال غير واحد: إلا أن يكون لتجارة أو سرف. منهم صاحب الرعاية الصغرى، والحاويين، وهو قول في الرعاية الكبرى».



٦٨٤١ - لا تجب الزكاة في حلي الذهب والفضة المباح المعد للاستعمال أو العارية، سواء كان من حلية الرجال<sup>(١)</sup>، أو كان من حلية النساء، وهذا قول جمهور أهل العلم من المتقدمين ومن المتأخرين<sup>(٢)</sup>؛ لأنه معد للاستعمال، فلم تجب الزكاة فيه، كالخيل المعدة للاستعمال والإبل والبقر المعدة للاستعمال (العوامل)<sup>(٣)</sup>، وكالعقار الذي يسكنه

(١) قال في المدونة (٣٠٥/١): «ولا أرى عليه في حلية السيف والمصحف والخاتم زكاة»، وقال في المعونة (ص٣٧٦): «أما الحلي المباح للرجال فهو في ثلاثة أشياء وهي حلية المصحف والسيف والخاتم، وحلي النساء المتخذ للباس والاستعمال، فما كان من هذا للباس والتجمل فلا زكاة فيه»، وقال في المغني (٤/٢٢٥): «ما كان مباحاً من الحلي، فلا زكاة فيه إذا كان معداً للاستعمال، سواء كان لرجل أو امرأة»، وقال الشوكاني في رسالة: الوشي المرقوم، مطبوعة ضمن الفتح الرباني (٨/٤٢٤٠): «من قال: إن حلية الرجل أو درعه، أو نحوهما ليست بحلية للرجل فقد خالف اللغة والشرع والعرف؛ فإن الرجل إنما يجعل الحلية على السيف ونحوه ليتزين بها». وينظر: الدر الثمين والموارد المعين (ص٤٢٠).

(٢) قال في المجموع (٣٥/٦): «قال الشافعي والأصحاب: فكل متخذ من الذهب والفضة من حلي وغيره إذا حكم بتحريم استعماله أو كراهته وجبت فيه الزكاة بلا خلاف ونقلوا فيه إجماع المسلمين وإن كان استعماله مباحاً كحلي النساء وخاتم الفضة للرجل والمنطقة وغير ذلك مما سنوضحه إن شاء الله تعالى؛ ففي وجوب الزكاة فيه قولان مشهوران أصحابهما عند الأصحاب لا كما لا تجب في ثياب البدن والأثاث وعوامل الإبل والبقر وهذا مع الآثار السابقة عن الصحابة رضي الله عنهم وهذا نصه في البويطي والقديم، قال السرخسي وغيره: وبه قال أكثر أهل العلم»، وينظر: مسائل أحمد رواية أبي داود (ص١١٤)، معالم السنن (٢/١٦)، الاستذكار (٣/١٥١)، بداية المجتهد (٥/١٩، ٢٠)، المقنع مع شرحه (٧/٢٣).

(٣) قال في الاستذكار (٣/١٥٤): «من أسقط الزكاة عن الحلي المستعمل وعن الإبل والبقر العوامل فقد اضطرد قياسه، ومن أوجب الزكاة في الحلي والبقر العوامل فقد اضطرد قياسه أيضاً وأما من أوجب الزكاة في الحلي ولم يوجبها في البقر العوامل أو أوجبها في البقر العوامل وأسقطها من الحلي فقد أخطأ طريق القياس»، وقال أبو عبيد في الأموال (ص٥٤٣) بعد ذكره الحديث الوارد في إيجاب الزكاة في الذهب والفضة: «لم يختلف المسلمون فيهما، واختلفوا في الحلي، وذلك أنه يستمتع به =

الإنسان<sup>(١)</sup>، وكالأثاث الذي يستعمله ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>، ولثبوت ذلك عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup>، فقد ثبت عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، أنه قال: «ليس في الحلبي زكاة»<sup>(٤)</sup>، وثبت نحوه عن جابر بن عبد الله بن حرام

= ويكون جمالاً، وأن العين والورق لا يصلحان لشيء من الأشياء، إلا أن يكونا ثمناً لها، ولا ينتفع منهما بأكثر من الإنفاق لهما، فهذا بان حكمهما من حكم الحلبي الذي يكون زينة ومتاعاً، فصارها هنا كسائر الأثاث والأمتعة؛ فلهذا أسقط الزكاة عنه من أسقطها».

(١) قال الإمام الشافعي في الأم (٤٤/٢): «وقد قيل في الحلبي صدقة، وهذا ما استخير الله ﷻ فيه. قال الربيع: قد استخار الله ﷻ فيه. أخبرنا الشافعي: وليس في الحلبي زكاة».

(٢) للتوسع في أقوال أهل العلم وفي أدلتهم في هذه المسألة ينظر: مصنف عبد الرزاق (٨٢/٤ - ٨٦)، الأموال لأبي عبيد (ص ٥٣٧ - ٥٤٥)، مصنف ابن أبي شيبة (١٠٢٧١ - ١٠٢٨٦)، الموطأ (٢٥٠/١)، مسائل عبد الله بن أحمد (ص ١٦٤)، بداية المجتهد (٢٠/٥)، نصب الراية (٣٧٥/٢ - ٣٩٦)، البلوغ مع تخريجه التبيان (٦١٨ - ٦٢٠)، التلخيص (٨٥٤ - ٨٦٠)، شرح الزركشي مع تعليق شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين عليه (٣٩٦/٢ - ٥٠٠)، «رسالة في زكاة الحلبي» لشيخنا محمد بن عثيمين، مطبوعة ضمن الشرح الممتع (٢٨١/٦ - ٣٠٨)، رسالة «امتنان العلي بعدم زكاة الحلبي» لفريح البهلال، رسالة «زكاة الحلبي» لنبيل البصارة، رسالة «فقه زكاة الحلبي» للدكتور إبراهيم الصبيحي، جامع أحكام النساء للعدوي (١٤٣/٢، ١٦٢).

(٣) قال أبو يعلى في طبقات الحنابلة (١٧/٢): «وقرأت أنا في الجزء الأول من كتاب الزكاة رواية عمر بن حيوية: حدثنا أبو الفضل جعفر بن محمد الصندلي قال: أخبرنا الفضل بن زياد القطان قال: سمعت أبا عبد الله وسئل عن زكاة الحلبي؟ فقال: يروى فيه عن خمسة من أصحاب النبي ﷺ أنهم لا يرون في الحلبي زكاة»، وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٦٧/٣): «قال الأثرم: سمع أبا عبد الله يقول: في زكاة الحلبي عن خمسة من أصحاب النبي ﷺ لا يرون فيه زكاة، وهم: أنس وجابر وابن عمر وعائشة وأسماء». وينظر: تخريج هذه الآثار الآتي.

(٤) رواه ابن وهب في جامعه (١٨٨) عن عبد الله بن عمر، ومالك بن أنس، وأسماء بن زيد، ويونس بن يزيد، وغير واحد، ورواه عبد الرزاق (٧٠٤٧) عن عبيد الله بن عمر، وابن أبي شيبة (١٠٢٧١) عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق، كلهم =

الأنصاري رضي الله عنه <sup>(١)</sup>، وثبت عن علي بن سليم، أنه سأل أنس بن مالك عن سيف كثير الفضة، «أفيه زكاة؟ قال: لا» <sup>(٢)</sup>، وثبت عن علي بن سليم أيضاً قال: سألت أنس بن مالك عن الحلبي؟ فقال: «ليس فيه زكاة» <sup>(٣)</sup>.

= عن نافع عن ابن عمر. وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وروى ابن زنجويه (١٧٨٠): أنا النضر قال: أخبرنا صخر بن جويرية، عن نافع، قال: قال ابن عمر في الحلبي إذا وضع كنزاً، قال: «كل مال يوضع كنزاً، ففيه الزكاة حتى تلبسه المرأة، فليس فيه زكاة» وسنده صحيح. وروى أبو عبيد في الأموال (١٢٧٦): حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يزوج المرأة من بناته على عشرة آلاف، فيجعل حلبيها من ذلك أربعة آلاف. قال: فكانوا لا يعطون عنه؛ يعني: الزكاة. وسنده صحيح. وينظر: التحجيل (ص ١٣١، ١٣٢).

(١) رواه عبد الرزاق (٧٠٤٨، ٧٠٤٩) عن ابن جريج، وعن معمر، عن أيوب، كلاهما عن أبي الزبير، أنه سمع جابراً.. فذكره. وسنده صحيح، على شرط الشيخين، ورواه عبد الرزاق (٧٠٤٦) عن الثوري، ومعمر، ورواه ابن زنجويه (١٧٧٨): أنا النضر بن شميل، أخبرنا شعبة، كلهم عن عمرو بن دينار، قال: سمعت جابر بن عبد الله قال: «ليس في الحلبي زكاة»، قال رجل: وإن كان ألفاً؟ قال جابر: ألف كثير. وسنده صحيح. وروى ابن أبي شيبة (١٠٢٧٥): حدّثنا عبدة بن سليمان، عن عبد الملك، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «لا زكاة في الحلبي» قلت: إنه فيه ألف دينار، قال: «يعار، ويلبس» وسنده حسن. وينظر: التحجيل (ص ١٢٩ - ١٣١).

(٢) رواه الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٢٧٧/٦) حدّثنا عبد الله، ورواه ابن زنجويه (١٧٧٦): أنا عبيد الله بن موسى، ورواه البخاري أيضاً عن النضر، كما في كتاب: الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٤/٤٥٣)، ثلاثتهم عن إسرائيل، عن علي بن سليم به. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا علي بن سليم، وهو تابعي روى عنه أربعة من مشاهير أهل الكوفة، ووثقه ابن حبان (١٦٢/٥)، وذكره ابن قطلوبغا في ثقاته (٢١٣/٧)، فمثله حسن الحديث. وقد وقع تصحيف في المتن في التاريخ الكبير المطبوع، والتصحيح من كتاب أبي أحمد الحاكم السابق.

(٣) رواه الإمام أحمد، كما في مسائل ابنه عبد الله (٧١٦): نا وكيع قال: نا شريك عن علي بن سليم.. فذكره. وسنده حسن في الشواهد، رجاله محتج بهم، عدا شريك ففي حفظه ضعف، وقد سبق أن رواية علي بن سليم حسنة، ولهذا قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/٥٨٣): «أما أثر أنس فرواه الدارقطني والبيهقي بإسناد جيد، =

وثبت عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها لم تكن تزكي الحلي<sup>(١)</sup>، وثبت عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها: «أنها كانت تحلي بناتها بالذهب قيمته خمسون ألفاً، وكانت لا تزكيه»<sup>(٢)</sup>، ولم يثبت عن غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ما يخالف ذلك<sup>(٣)</sup>، ومما يدل على ضعف ما روي عن بعض

= من حديث علي بن سليم، وله شاهد رواه سحنون في المدونة (٣٠٦/١) عن شيخه أشهب عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة، حدثه عن ربيعة أن عبد الله بن مسعود وأنس بن مالك كانا يقولان: ليس في الحلي زكاة إذا كان يعار وينتفع به. وسنده حسن في الشواهد، رجاله محتج بهم، عدا ابن لهيعة. فالحديث حسن لغيره بهذين الطريقتين، ويقويه أثر علي بن سليم السابق في حلية السيف. وقد جزم أحمد بثبوت قول أنس بعدم وجوب زكاة الحلي، كما سبق.

(١) رواه مالك (٥٨٤)، ورواه عبد الرزاق (٧٠٥٢) عن الثوري، كلاهما عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عائشة، «كانت تحلي بنات أخيها بالذهب واللؤلؤ فلا تزكيه وكان حليهم يومئذ يسيراً» وسنده صحيح. وروى ابن أبي شيبة (١٠١٧٤): حدثنا علي بن مسهر، عن الشيباني، عن عبد الله بن ذكوان، وعمرو بن مرة، عن القاسم، قال: «كان مالنا عند عائشة فكانت تزكيه، إلا الحلي» وسنده صحيح. وروى عبد الرزاق (٧٠٥١) عن ابن جريج قال: أخبرني يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، أنها سألت عائشة عن حلي لها هل عليها فيه صدقة؟ قالت: «لا» وسنده صحيح. وينظر: التحجيل (ص ١٣٢، ١٣٣).

(٢) رواه إسحاق (٢٢٥٣)، وابن أبي شيبة (١٠٢٧٦): حدثنا عبدة بن سليمان، ورواه أحمد، كما في مسائل ابنه عبد الله (٦١٨)، وابن أبي شيبة (١٠٢٧٧) عن وكيع، وابن زنجويه (١٧٨٨) عن محاضر، ثلاثتهم عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء. ولم يذكر ابن أبي شيبة في روايته جملة «قيمته خمسون ألفاً». وسنده صحيح. وينظر: التحجيل (ص ١٣٣، ١٣٤).

(٣) لم أقف في ذلك على رواية مقطوع بصحتها عن أحد منهم، ومما روي عنهم في ذلك:

- ١ - ما روي عن عمر عند ابن أبي شيبة (١٠٢٥٧) وغيره. وإسناده منقطع.
- ٢ - ما روي عن عبد الله بن عمرو عند أبي عبيد (١٢٦٤) وغيره. وفي إسناده اضطراب، وستأتي الإشارة إلى بعضه قريباً عند تخريج حديثه المرفوع.
- ٣ - ما روي عن ابن مسعود عند عبد الرزاق (٧٠٥٥). وفي سنده حماد بن =

الصحابة من أنهم زكوا الحلبي أو قالوا بوجوب زكاته: ما ثبت عن الحسن البصري - وهو من محدثي التابعين وفقهائهم - أنه قال في الحلبي: «لم يبلغنا فيه شيء»<sup>(١)</sup>، فهذا يدل على أنه لم يكن يعرف في عهد التابعين حديث أو أثر في وجوب زكاة الحلبي، ويؤيده أيضاً: ما ثبت عن عمرة - وهي تابعة فقيهة - أنها قالت: «ما رأيت أحداً يزكيه»<sup>(٢)</sup>، وهذا فيه نوع حكاية إجماع عن الصحابة أنهم لم يكونوا يزكون الحلبي، وثبت عن الحسن رضي الله عنه أيضاً أنه قال: «لا نعلم أحداً من الخلفاء قال: في الحلبي زكاة»<sup>(٣)</sup>.

٦٨٤٢ - وما ورد من نصوص عامة في وجوب زكاة الذهب والفضة مما سبق ذكره في باب زكاة الأثمان محمولة على ما لم يعد للاستعمال، أو مخصصة بالقياس<sup>(٤)</sup>؛ لأن عمومها مخصوص بالحول وبالانصب بالنصوص

= أبي سليمان، وفي روايته عن إبراهيم ضعف، وقد اختلف عليه أيضاً فيه، وسيأتي أن الدارقطني رجح الرواية المنقطعة، وإن كان بعض العلماء يرى أن مراسيل إبراهيم عن عبد الله قوية.

٤ - ما روي عن عائشة عند أبي عبيد (١٢٦٥). وفي إسناده حسين المعلم، وقد سبق الكلام عليه في حديث عبد الله بن عمرو الآتي، وهو يخالف روايات كثيرة ثابتة عنها في عدم وجوب الزكاة في الحلبي سبق بعضها.

(١) رواه أبو عبيد في الأموال (١٢٧٣): حدّثنا هشيم، قال: أخبرنا منصور، عن ابن سيرين، قال: سئل عنه الحسن.. فذكره. وسنده صحيح.

(٢) رواه ابن أبي شيبه (١٠٢٧٨): حدّثنا عبدة بن سليمان، عن يحيى بن سعيد، قال: سألت عمرة عن زكاة الحلبي، فقالت.. فذكره. وسنده صحيح. ورواه ابن زنجويه (١٧٨٥): أنا يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: سألت عمرة ابنة عبد الرحمن عن صدقة الحلبي، فقالت: «ما رأيت أحداً صدقه، ولقد رأيت لي عقداً، قيمته ثنتا عشرة مائة، ما صدقته قط» وسنده صحيح.

(٣) رواه ابن أبي شيبه (١٠٢٧٩): حدّثنا وكيع، عن زياد بن أبي مسلم، عن الحسن، قال.. فذكره. وسنده حسن.

(٤) قال أبو المعالي الجويني في التلخيص في أصول الفقه (١١٨/٢، ١١٩): «صار الجمهور من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة إلى وجوب تخصيص العموم بالقياس جلياً كان أو خفياً، وإليه صار شيخنا أبو الحسن رضي الله عنه، وذهب =

وبالإجماع، كما سبق في بابينهما، فجاز تخصيصها بالقياس؛ لأن جمهور أهل العلم على القول بجواز تخصيص النص المخصوص بالقياس<sup>(١)</sup>، كما أن هذا العام المخصوص يخصص بقول الخلفاء الراشدين، وبإجماع الصحابة رضي الله عنهم.

٦٨٤٣ - وجميع ما روي في إيجاب الزكاة في الحلي من أحاديث

= شردمة من الفقهاء إلى تخصيص العموم بالجلي من القياس دون الخفي. وذهب آخرون إلى التفصيل الذي قدمناه في الباب السابق فقالوا: إن ثبت بدلالة قاطعة فلا يسوغ تخصيصه بالقياس»، وذكر الجويني أيضاً جواز ذلك في الورقات (ص ١٧)، وأكثر الحنفية إنما يرون ذلك في العام المخصوص، قال السرخسي الحنفي في أصوله (١/ ١٤٢): «اختار أكثر مشايخنا رحمهم الله أن تخصيص العام الذي لم يثبت خصوصه ابتداء لا يجوز بالقياس (وخبر الواحد) وإنما يجوز ذلك في العام الذي ثبت خصوصه بدليل موجب من الحكم مثل ما يوجهه العام وهو خبر متأكد بالاستفاضة أو مشهور فيما بين السلف أو إجماع». اهـ مع تعديل يسير جداً، وقال ابن قدامة في روضة الناظر (١/ ٢٢٧): «النسخ في المقطوع به لا يجوز إلا بمثله، والتخصيص فيه جائز بالقياس وخبر الواحد وسائر الأدلة». وينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (١٦٤/٧)، والتعليق الآتي.

(١) قال الجصاص الحنفي في الفصول في الأصول (١/ ٢١٤): «إذا ثبت خصوص اللفظ بالاتفاق جاز تخصيصه بعض ما انتظمه اللفظ بالقياس؛ لأنه لما ثبت خصوصه بالاتفاق حصل اللفظ مجازاً على قول الأكثر من أهل العلم وساغ الاجتهاد في ترك دلالة اللفظ، فصار حكم العموم في هذا ثابتاً من طريق الاجتهاد، فجاز استعمال النظر في تخصيصه بخروج لفظ العموم من إيجاب العلم بما انطوى تحته من المسميات؛ لأن قول من قال إن الباقي بعد التخصيص على العموم مبني على الاجتهاد وغالب الظن دون اليقين وحقيقة العلم، وما كان هذا سبيله جاز تخصيصه بما كان طريقه غالب الظن من خبر واحد أو قياس»، وجاء في المسودة في أصول الفقه (ص ١١٩): «مسألة: يجوز تخصيص العمومات «ح» في الكتاب والسنة بالقياس في أحد الوجهين وقال القاضي في الكفاية وفي أواخر العدة: فيه روايتان اختاره أبو بكر عبد العزيز والقاضي وابن عقيل وأبو الخطاب (ح) والحلواني، وقاله أكثر المالكية فيما حكاه ابن نصر منهم وأكثر الشافعية»، وينظر: التعليق السابق.

خاصة بالحلي مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لا تثبت<sup>(١)</sup>.

(١) الأدلة الخاصة التي استدلت بها من أوجب الزكاة في حلي الذهب والفضة كلها ضعيفة، وهي:

١ - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً. وقد روي عن عمرو بن شعيب مرسلًا، وقد صوب النسائي في سننه (٢٤٧٩)، والمزي في التحفة (٣٠٩/٦) الرواية المرسله، وأعله البيهقي (١٤٠/٤) بتفرد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به، وهذا الحديث يرويه حسين المعلم عن عمرو بن شعيب، وحسين في حديثه اضطراب كما قال بعض الحفاظ (تنظر: ترجمته في الميزان)، وقد روى عنه ابن الأعرابي (٦٣٤) عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة أنها قالت: «لا بأس بلبس الحلي إذا أعطى زكاته»، وروى عنه الدارقطني (١٠٧/٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه كان يخرج زكاة بناته. وروى عنه أبو عبيد (١٢٦٤) عن عمرو بن شعيب عن سالم عن عبد الله بن عمرو نحو الرواية السابقة، وهذا كله فيه نكارة؛ لتفرد به، ولمخالفته الروايات الصحيحة السابقة عن أكثر من روى عنهم هنا.

٢ - حديث عائشة، وفي سننه يحيى بن أيوب الغافقي، وهو مختلف فيه، وقد ذكر بعض العلماء أن هذا الحديث من مناكيره، فقد كان يخطئ إذا حدث من حفظه. ينظر: الضعفاء للعقيلي (٣٩١/٤، ٣٩٢)، تنقيح التحقيق (١٤٣١/٢)، شرح العلل لابن رجب (٧٦٦/٢).

٣ - حديث أم سلمة من رواية ثابت بن عجلان عنها، وثابت مختلف فيه، ولم يسمع من أم سلمة، وقد أعله البيهقي (١٤٠/٤) بتفرد به، وذكر الذهبي في الميزان (٣٦٥/١) أن هذا الحديث مما أنكر عليه.

٤ - حديث أسماء بنت يزيد بن السكن. وفي إسناده ثلاثة رواة في كل منهم كلام لأهل العلم. ينظر: تنقيح التحقيق (١٤٢٦/٢)، الدراية (٢٥٩/١).

٥ - حديث ابن مسعود. وقد جزم الدارقطني في سننه (١٠٨/٢) بوهم من رواه مرفوعاً، فقال: «هذا وهم، والصواب عن إبراهيم عن عبد الله مرسل موقوف». وينظر: التلخيص (٨٥٩).

٦ - حديث فاطمة بنت قيس. وفي كل سند من إسناده رجل متروك. ينظر: تنقيح التحقيق (١٤٢٧/٢)، الدراية (٢٥٩/١)، التلخيص (٨٥٤).

٦٨٤٤ - الحلي المعد للتأجير، لا زكاة فيه<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب ما لا زكاة فيه .

٦٨٤٥ - حلي الذهب والفضة المعد للادخار، بأن يقتنيه صاحبه ليكون رأس مال له ونحو ذلك، تجب فيه الزكاة؛ لأنه لم يعد للاستعمال، والأصل في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان وجوب الزكاة فيها، فإذا لم يعد للاستعمال رجع إلى أصله، فوجبت الزكاة فيه<sup>(٢)</sup>.

٦٨٤٦ - حلي الذهب والفضة الذي تركته صاحبه رأس مال، لتبيع منه إذا احتاجت، وهي تستعمله أحياناً، تجب فيه الزكاة؛ لأن تركه إنما هو من أجل كونه رأس مال، ولبسه إنما هو تابع؛ لأنه وجد عندها .

٦٨٤٧ - إذا رهنت المرأة حليها الذي تستعمله، وجبت فيه الزكاة<sup>(٣)</sup>؛

(١) قال في المنتقى شرح الموطأ (١٠٨/٢): «أما إذا اتخذ الحلي للكراء فإن اتخذت المرأة ما هو مباح لها من حليها أو اتخذ الرجل ما هو مباح له من حليه فقد قال ابن حبيب: لا زكاة فيه، وإن كان لا يلبسه، وإنما اتخذه ليكرهه ورواه ابن القاسم عن مالك ما أظن فيه زكاة»، وينظر: الإنصاف (٣٠/٧).

(٢) قال في النوادر والزيادات (١١٧/٢): «لو اتخذت امرأة حلياً لا للباس، ولا للكراء، ولا للعارية، ولكن عدة للدهر إذا احتاجت إلي شيء باعته فيه، فعليةا زكاته، ولو اتخذته أولاً للباس، فلما كبرت نوت فيه إذا احتاجته أنفقته. قد قيل: لا تزكیه إلا أن تكسره. وأنا أرى عليها زكاته احتياطاً. قال مطرف، عن مالك، في من عنده حلي لا ينتفع به للباس: إن عليه زكاته»، وقال في عمدة الفقه (ص٣٧) عند كلامه على الحلي: «فأما المعد للكراء أو الادخار والمحرم ففيه الزكاة»، وينظر: الإنصاف (٧/٢٧، ٢٨). وينظر: ما سبق عند الكلام على الأرض المعدة للقنية لتكون رأس مال في المسألة (٦٢٥٢).

(٣) جاء في مجموع فتاوى ورسائل شيخنا ابن عثيمين (١٩٣/١٨): «سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله تعالى - ما حكم الزكاة على المال المرهون عندي هل تجب علي الزكاة أم لا؟ فأجاب فضيلته بقوله: لا بد أن نعرف هل هذا المال المرهون من الأموال الزكوية أو لا، فإن كان من الأموال الزكوية فإن رهنه لا يمنع وجوب الزكاة فيه. كما لو رهنت امرأة حليها عند شخص فإن ذلك لا يمنع وجوب الزكاة فيه؛ لأن الحلي تجب فيه الزكاة، فإذا رهن لم يكن رهنه مسقطاً للزكاة؛ لأن الرهن لا ينتقل به المال»، =



لأنها أخرجته بهذا الرهن من كونه للاستعمال إلى غرض آخر، فوجبت الزكاة فيه، كالذي أعد ليكون رأس مال.

٦٨٤٨ - الحلبي الذي يحرم لبسه للنساء، كالذي فيه إسراف أو خيلاء، أو كان يشبه حلبي الرجال، واتخذته المرأة لتلبسه، ومثله الحلبي المحرم للرجال إذا استعمله الرجل، كالذهب المستقل، والفضة الكثيرة، وما فيه تشبه بالنساء، ومثلهما أيضاً: الحلبي الذي صيغ على هيئة محرمة<sup>(١)</sup>، كأن يصاغ على هيئة صورة ما فيه نفس، كصورة إنسان أو حيوان، فهذا الحلبي المحرم كله تجب فيه الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأن تحريم

= وينظر: الشرح الممتع (١٢٦/٦)، بحث الدكتور محمد عثمان شبير: الاستعمال ومدى اعتباره في إعفاء الذهب والفضة من الزكاة، مطبوع ضمن كتاب أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٥٧٦/٢).

(١) قال التنوخي المالكي في التنبيه على مبادئ التوجيه (٧٨٨/٢) بعد كلامه الذي سبق نقله عند الكلام على ما يباح للرجال استعماله من الذهب والفضة في المسألة (٦٨٣٩): «وإذا تقرر هذا فكل ما يباح تسقط منه الزكاة، وكل ما يحرم تجب فيه الزكاة؛ لأنه مكسور شرعاً، وكل ما اختلف فيه فيجري على الخلاف، هل تجب فيه الزكاة أم لا؟».

(٢) قال العلامة ميارة المالكي في الدر الثمين والمورد المعين (ص ٤٢٠): «أما الصياغة فإن كانت حراماً فملغاة اتفاقاً»، وقال الحافظ النووي في المجموع (٣٧/٦): «فرع: ذكرنا أن المتخذ من ذهب أو فضة إن كان استعماله محرماً وجبت فيه الزكاة قولاً واحداً، وإن كان مباحاً فلا زكاة في الأصح قال أصحابنا: والمحرّم نوعان: محرّم لعينه كالأواني والملاعق والمجامر من ذهب أو فضة، ومحرّم بالقصد بأن يقصد الرجل بحلي النساء الذي يملكه كالسوار والخلخال أن يلبسه أو يُلبسه غلمانه، أو قصدت المرأة بحلي الرجال كالسيف والمنطقة أن تلبسه أو تُلبسه جواربها أو غيرها من النساء، أو أعد الرجل لنسائه وجواربه أو أعدت المرأة حلي النساء لزوجها وغلمانها فكله حرام بلا خلاف. وتجب الزكاة فيه بالاتفاق».

وقال المرادوي في الإنصاف (٢٧/٧): «تجب الزكاة في الحلبي المحرم، والآنية المحرمة، بلا خلاف أعلمه»، وينظر: ما سبق نقله عن المجموع أيضاً عند ذكر قول الجمهور في عدم وجوب الزكاة في حلي الذهب والفضة المباح.

استعماله يجعله في حكم ما لم يعد للاستعمال، فيبقى على أصله في وجوب الزكاة فيه.

٦٨٤٩ - إذا اقتنى رجل حلي ذهب أو فضة لغير حاجة الاستعمال الحاضر، وإنما لأجل حاجة مستقبلية، كأن يدخره رجل ليدفعه عند زواجه صداقاً للزوجة، ففيه الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يعد في هذا الوقت للاستعمال، فالمانع لم يحصل، وإنما حصل قصده في المستقبل<sup>(٢)</sup>.

(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السادسة لقضايا الزكاة المنعقدة بالإمارات العربية المتحدة عام (١٤١٦هـ)، منشورة ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٠، ٩٠١): «الموضوع الرابع (توصيات زكاة الحلي):

١ - عرضت الندوة موضوع حكم الزكاة في حلي النساء المعد للاستعمال. وبعد دراسة هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، والاستماع إلى النقاش المستفيض حول الأبحاث المقدمة، تبين أن هناك اتجاهين في الفقه الإسلامي: أحدهما: يرى وجوب الزكاة في حلي النساء.

والثاني: يرى عدم الوجوب فيها. ويرى المشاركون في الندوة أن لكل من الاتجاهين حجته ودليله، فيسع أهل العلم الأخذ والإفتاء بأحد الرأيين بما يترجح عندهم.

٢ - عند الأخذ بعدم وجوب الزكاة في حلي النساء تراعى الضوابط التالية:

أ - أن يكون الاستعمال مباحاً، فتجب الزكاة فيما يستعمل استعمالاً محرماً كالترزين بحلي على صورة تمثال.

ب - أن يقصد بالحلي التزين، فإذا قصد به الادخار أو الاتجار، فتجب فيه الزكاة.

ج - أن يكون الاستعمال في حاجة آنية غير مستقبلية بعيدة الأجل كمن يدخره لتحلية زوجته في المستقبل.

د - أن يبقى الحلي صالحاً للتزين به، ولذا تجب الزكاة في الحلي المتهشم الذي لا يستعمل إلا بعد صياغة وسبك، ويستأنف له حولاً من وقت تهشمه.

هـ - أن تكون الكمية المستعملة من الحلي في حدود القصد والاعتدال عرفاً، أما إذا بلغت حد الإسراف والتبذير فتجب الزكاة فيما زاد عن حد الاعتدال.

(٢) قال في الذخيرة (٣/٤٩): «قال مالك: وإذا نوى إصلاحه ليصدقه امرأة =

٦٨٥٠ - إذا اتخذ رجل أو امرأة حلياً يحرم عليه لبسه من أجل إعارته لمن يحل له لبسه<sup>(١)</sup>، لم تجب فيه الزكاة؛ لأنه اتخذها لاستعمال جائز.

٦٨٥١ - تجب الزكاة في حلي الصيارف<sup>(٢)</sup>؛ لأنه عروض تجارة.

٦٨٥٢ - الحلي الذي ملكه يتيم بإرث أو غيره: إن كان اقتني ليلبسه هذا الصغير في كبره فلا زكاة فيه، أما إن اقتني لحفظ مال هذا الصغير ففيه الزكاة، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ لأن الأصل في الذهب والفضة أن يزكيا، فإذا لم يقتنيا للبس بقيا على أصلهما في وجوب الزكاة فيهما.

٦٨٥٣ - إذا انكسر الحلي وأصبح لا يصلح للبس، ومثله: إذا كان قديماً، فأبقت المرأة لتبيعه وتشتري حلياً غيره، فإن كانت أبقتة ليرتفع سعره،

= زكى، ومنع أشهب وما اتخذ الرجل لامرأة يتزوجها أو أمة سيبتاعها فحال الحول قبل ذلك زكى عند ابن القاسم خلافاً لأشهب لأن المانع لم يحصل وإنما حصل قصده، وينظر: بحث الدكتور محمد عثمان شبير: الاستعمال ومدى اعتباره في إعفاء الذهب والفضة من الزكاة، مطبوع ضمن كتاب أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٥٧٧/٢).

(١) قال في الفروع (١٣٩/٤): «فصل: لا زكاة في حلي مباح، قال جماعة: معتاد، ولم يذكره آخرون لرجل أو امرأة إن أعد للبس مباح أو إعارة (وم ش) ولو من يحرم عليه، كرجل يتخذ حلي النساء لإعارتهن، أو امرأة تتخذ حلي الرجال لإعارتهم، ذكره جماعة»، وينظر: المبدع (٣٦١/٢)، كشف المخدرات (٢٦٠/١).

(٢) قال في الإنصاف (٢٧/٧، ٢٨): «وكذا ما أعد للنفقة أو ما أعد للفقراء، أو القنية أو الادخار، وحلي الصيارف، فالصحيح من المذهب: وجوب الزكاة فيه. وعليه أكثر الأصحاب».

(٣) قال الزرقاني في شرح الموطأ (١٥١/٢): «قال أبو عمر: ذهب الأئمة الثلاثة وأكثر المدنيين إلى أنه لا زكاة في الحلي، وقالت طائفة كأبي حنيفة: تجب فيه، وتأولوا أن عائشة وابن عمر لم يخرجوا زكاته؛ لأنه لا زكاة في مال يتيم ولا صغير»، وقال في الفروع (١٤٠/٤، ١٤١): «إن كان الحلي ليتيم لا يلبسه فلوليّه إعارته، فإن فعل فلا زكاة، وإن لم يعره ففيه الزكاة، نص أحمد على ذلك، ذكره جماعة»، وينظر: الإنصاف (٢٦/٧، ٢٧).

فحال عليه الحول ففيه الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأنه أصبح من عروض التجارة، وإن كانت أبقته لأنها عرضته للبيع فلم يشتر بالثمن الذي يستحقه، فبقي حولاً وهي تنتظر أن تبيعه بثمنه الذي يستحقه، فلا زكاة فيه؛ لأنه لم يعد للتجارة، وإنما يراد بيعه للاستغناء عنه<sup>(٢)</sup>، وقياساً على العقار الذي كان يسكنه

(١) قال في المجموع (٣٧/٦): «فرع: إذا قلنا بالمذهب أنه لا زكاة في الحلي فانكسر فله أحوال:

أحدها: أن ينكسر بحيث لا يمنع الاستعمال فلا تأثير لانكساره بلا خلاف ويبقى في زكاته القولان.

الثاني: ينكسر بحيث يمنع الاستعمال ويحوج إلى سبك وصوغ فتجب الزكاة وأول الحول وقت الانكسار هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكى البندنجي فيه طريقين: أحدهما: هذا.

والثاني: أنه على التفصيل الذي سنذكره في الحال الثالث إن شاء الله تعالى.

والثالث: ينكسر بحيث يمنع الاستعمال لكن لا يحتاج إلى صوغ ويقبل الإصلاح بالإلحاح فإن قصد جعله تبراً أو دراهم أو كنزه انعقد الحول عليه من يوم الانكسار وإن قصد إصلاحه فوجهان مشهوران: أحدهما: لا زكاة وإن تمادت عليه أحوال».

(٢) قال في الاستذكار (١٥٢/٣): «قال - أي: الشافعي - فإن انكسر الحلي فكان أهله على إصلاحه والاستمتاع به زكي لأنه قد خرج من حد التجمل»، وقال في النوادر والزيادات (١١٥/٢): «قال مالك في المختصر: لا زكاة في الحلي من ذهب، أو فضة، يتخذ للباس، وكذلك ما انكسر منه مما يريد أهله إصلاحه. ومن كتاب ابن المواز: قال مالك: إن حبس ليصلح للباس فلا يزكى، فإن نوى أن يصلحه ليصدقه امرأته فليزكه. وقال أشهب: لا يزكيه. وأنكره محمد. وكذلك من عنده حلي مكسور لا يريد إعارته. . . ليزكه في كل عام».

وقال في الإنصاف (٣٠/٧، ٣١): «فائدة: لو انكسر الحلي وأمكن لبسه، فهو كالصحيح، وإن لم يمكن لبسه، فإن لم يحتج في إصلاحه إلى سبك وتجدد صنعة، فقال القاضي: إن نوى إصلاحه فلا زكاة فيه كالصحيح، وجزم به المجد في شرحه، ولم يذكر نية إصلاح ولا غيرها، وذكره ابن تميم وجهاً، فقال: ما لم ينو كسره فيزكيه. قال في الفروع: والظاهر أنه مراد غيره، وعند ابن عقيل يزكيه، ولو نوى إصلاحه. وصححه في المستوعب، وجزم به المصنف، ولم يذكر نية إصلاح ولا غيرها، وأما إذا احتاج إلى تجديد صنعة: فإنه يزكيه على الصحيح من المذهب، قدمه في الفروع وغيره. قال ابن تميم: فيه وجهان».

صاحبه، ثم استغنى عنه، فبقي أكثر من سنة لم يأت من يشتريه بسعره الذي يستحقه، كما سيأتي في باب زكاة العروض<sup>(١)</sup>.

## الفصل الخامس

### حكم استعمال الذهب والفضة في غير الحلبي

٦٨٥٤ - لا يجوز للرجال ولا للنساء استعمال آنية الذهب والفضة في الأكل، وهذا مجمع عليه، كما لا يجوز للرجال ولا للنساء استعمال آنية الذهب والفضة في الشرب، وهذا قول عامة أهل العلم، ويحرم أيضاً على الرجال والنساء استعمال أواني الذهب والفضة في الطهارة ونحوها، وهذا قول عامة أهل العلم، كما يحرم على الرجال والنساء اتخاذ آنية الذهب والفضة، ويحرم عليهم اتخاذ ما في حكم الآنية من الآلات - والاتخاذ هو أن تقتنى للزينة أو لتكون رأس مال أو أن ترصد لوقت الحاجة ونحو ذلك -، وهذا قول الجمهور؛ لما سبق ذكره في باب الآنية.

٦٨٥٥ - يحرم على الرجال والنساء استعمال آنية وضع عليها شيء من الذهب أو الفضة للزينة أو لغيرها، وهو ما يسمى: المضبب، ويستثنى من ذلك: أن تكون الضبة يسيرة من الفضة لحاجة، فإنه يجوز وضعها حينئذ على الآنية، وهذا مجمع عليه؛ لما روى البخاري عن أنس رضي الله عنه من أن قدح النبي ﷺ انكسر، فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة<sup>(٢)</sup>.

٦٨٥٦ - يحرم على الرجال والنساء استعمال آنية مموهة بالذهب أو الفضة، أو مطلية بهما، ويستوي في ذلك: ما كان من التمويه تغير لونه وما

(١) ينظر: المسألة (٦٩٢٢).

(٢) صحيح البخاري (٣١٠٩، ٥٦٣٨)، وهذا القدح من الخشب، فلما انكسر حرز بسلسلة من فضة، أو سد الشق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة (الفتح ١٠/ ١٠٠)، والأقرب الثاني؛ لأنه أقرب للفظ الحديث، وقد اختلف فيمن اتخذ هذه السلسلة، هل هو النبي ﷺ أو أنس بن مالك؟.

لم يتغير، وما يجتمع منه شيء إذا أذيب، وما لا يجتمع منه شيء، فما دام الذهب أو الفضة باقياً فإنه يحرم؛ لما سبق ذكره في باب الآنية.

### الفصل السادس

#### زكاة المستعمل من الذهب والفضة في غير الحلي

٦٨٥٧ - ما استعمل من الذهب والفضة، فإن كان استعماله مباحاً، فلا زكاة فيه<sup>(١)</sup>؛ قياساً على الحلي المعد للاستعمال، وقياساً على العبد والفرس المعدين للاستعمال.

٦٨٥٨ - أما إن كان استعماله محرماً، فإنه تجب فيه الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لما سبق ذكره قريباً عند الكلام على زكاة الحلي المحرم.

### الفصل السابع

#### كيفية إخراج زكاة المستعمل من الذهب والفضة

٦٨٥٩ - إذا وجبت الزكاة في الحلي أو في أواني الذهب والفضة فالاعتبار في النصاب بوزنها، وهذا قول الجمهور، وحكي إجماعاً<sup>(٣)</sup>؛ لأنه

(١) ينظر: كلام صاحب المجموع الذي سبق نقله قريباً عند الكلام على حكم الزكاة في حلي الذهب والفضة المباح المعد للاستعمال أو العارية.

(٢) قال في التمهيد (١٦/١١٠): «أجمع العلماء على أن متخذ الآنية من الفضة أو الذهب عليه الزكاة فيها إذا بلغت من وزنها ما تجب فيها الزكاة وليس ذلك عندهم من باب الحلي المتخذ لزينة النساء ولا من باب السيف المحلى ولا المصحف المحلى في شيء»، وينظر: كلام صاحب المجموع الذي سبق نقله قريباً عند الكلام على حكم الزكاة في حلي الذهب والفضة المباح المعد للاستعمال أو العارية.

(٣) قال في الإنصاف (٣٢/٧، ٣٣): «قوله: (والاعتبار بوزنه، إلا ما كان مباح الصناعة، فإن الاعتبار في النصاب بوزنه وفي الإخراج بقيمته) الحلي المباح الصناعة عنه وعن غيره: الاعتبار في النصاب فيه: بوزنه. على الصحيح من المذهب. قال في الفروع: هذا المذهب. قال ابن رجب: هذا المشهور في المذهب، وحكاه بعض الأصحاب إجماعاً، وقيل: الاعتبار بقيمته. قال ابن رجب: اختاره ابن عقيل في موضع =

لم يكن حينئذٍ معداً للبس أو الاستعمال، فخرج عن كونه مستعملاً، فعاد إلى أصله، ولأنه إن كان محرماً، فإن الصنعة المحرمة لا اعتبار لها في الشرع<sup>(١)</sup>.

٦٨٦٠ - ويُستثنى من هذا: الحلبي المعد للتجارة، كالحلي الذي عند الصاغة، ونحوه، فإن المعبر في نصابه: القيمة<sup>(٢)</sup>؛ لأن عروض التجارة

= في فصوله، وحكى رواية. بناء على أن المحرم لا يحرم اتخاذه، وتضمن صنعته بالكسر، وأطلقهما في التلخيص، والبلغة، وقيل: الاعتبار بقيمته، إذا كان مباحاً. وبوزنه إذا كان محرماً، اختاره ابن عقيل أيضاً.

فعلى هذا: لو تحلى الرجل بحلي المرأة أو بالعكس أو اتخذ أحدهما حلي الآخر قاصداً لبسه، أو اتخذ أحدهما ما يباح لما يحرم عليه، أو لمن يحرم عليه، فإنه يحرم، وتعتبر القيمة لإباحة الصنعة في الجملة، وجزم في البلغة في حلي الكراء باعتبار القيمة، وذكر بعضهم وجهين»، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٥٧).

(١) قال في المبدع (٢/٣٦٣): «(والاعتبار) في نصاب الكل (بوزنه)، هذا المذهب؛ لعموم: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة»، ولو زادت قيمته؛ لأنها حصلت بواسطة صنعة محرمة يجب إتلافها شرعاً، فلم يعتبر، وحكى أبو الخطاب وجهاً باعتبار قيمته إذا كانت صياغتها مباحة، كمن عنده حلي للكراء وزنه مائة وخمسون درهماً، قيمته مائتان، وقيل: تعتبر القيمة مطلقاً، وحكى رواية بناء على أن المحرم لا يحرم اتخاذه، ويضمن صنعته بالكسر».

(٢) قال في الإنصاف (٧/٣٣) بعد كلامه السابق: «تنبيه: محل الخلاف في مباح الصناعة، دون الحلبي المباح للتجارة، فأما المباح للتجارة: فالصحيح من المذهب: أنه تعتبر قيمته. نص عليه، فعلى هذا: لو كان معه نقد معد للتجارة، فإنه عرض يقوم بالأجزاء إن كان أحظ للفقراء، أو نقص عن نصابه، وقال بعض الأصحاب: هذا ظاهر نقل إبراهيم بن الحارث، والأثرم، وجزم به في الكافي وغيره، قال المجتهد في شرحه: ونص في رواية الأثرم على خلاف ذلك. قال: فصار في المسألة روايتان. قال في الفروع: وأظن هذا من كلام ولده. وحمل القاضي بعض المروي عن أحمد على الاستحباب، وجزم به بعضهم، وجزم المصنف في المغني بالأول إذا كان النقد عرضاً».

المعتبر فيها في باب الزكاة: قيمتها، كما سيأتي في بابه<sup>(١)</sup>.

٦٨٦١ - المعتبر في إخراج الزكاة عند وجوبها في الحلي هو القيمة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه خرج عن كونه ذهباً خالصاً بوجود الصنعة، ولأنه يجوز إخراج القيمة في زكاة الذهب والفضة، كما سبق في باب إخراج القيمة<sup>(٣)</sup>،

(١) قال في المغني (٣/٤٤): «فصل: ويعتبر في النصاب في الحلي الذي تجب فيه الزكاة بالوزن، فلو ملك حلياً قيمته مائتا درهم، ووزنه دون المائتين، لم يكن عليه زكاة. وإن بلغ مائتين وزناً، ففيه الزكاة، وإن نقص في القيمة؛ لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة». اللهم إلا أن يكون الحلي للتجارة فيقوم، فإذا بلغت قيمته بالذهب والفضة نصاباً، ففيه الزكاة؛ لأن الزكاة متعلقة بالقيمة، وما لم يكن للتجارة فالزكاة في عينه، فيعتبر أن يبلغ بقيمته ووزنه نصاباً، وهو مخير بين إخراج ربع عشر حليه مشاعاً، أو دفع ما يساوي ربع عشرها من جنسها، وإن زاد في الوزن على ربع العشر؛ لما بيننا أن الربا لا يجري ها هنا. ولو أراد كسرها ودفع ربع عشرها لم يكن منه؛ لأنه ينقص قيمتها.

وهذا مذهب الشافعي وقال مالك: الاعتبار بالوزن، وإذا كان وزن الحلي عشرين وقيمه ثلاثون، فعليه نصف مثقال، لا تزيد قيمته شيئاً؛ لأنه نصاب من جنس الأثمان، فتعلقت الزكاة بوزنه، لا بصفته، كالدراهم المضروبة. ولنا، أن الصناعة صارت صفة للنصاب لها قيمة مقصودة، فوجب اعتبارها كالجودة في سائر أموال الزكاة. ودليلهم نقول به، وأن الزكاة تتعلق بوزنه وصفته جميعاً، كالجيد من الذهب والفضة، والمواشي، والحبوب، والثمار، فإنه لا يجزئه إخراج رديء عن جيد، كذلك ها هنا».

(٢) قال في المقنع وشرحه الإنصاف (٧/٣٣، ٣٤): «(إلا ما كان مباح الصناعة، فإن الاعتبار في النصاب بوزنه وفي الإخراج بقيمته) الأشهر في المذهب: أن الاعتبار في مباح الصناعة في الإخراج بقيمته. قاله في الفروع، واختاره القاضي، والمصنف، والشارح، وغيرهم. قال ابن تميم: هذا الأظهر. قال ابن رجب: اختاره القاضي وأصحابه. قال القاضي: هو قياس قول أحمد: (إذا أخرج عن صحاح مكسرة يعطي ما بينهما) فاعتبر الصنعة دون الوزن، كزيادة القيمة لنفاسة جوهره، وقيل: تعتبر القيمة في الإخراج إن اعتبرت في النصاب، وإن لم تعتبر في النصاب لم تعتبر في الإخراج. قال أبو الخطاب: هذا ظاهر كلام الإمام أحمد. وصححه في المستوعب وغيره، وقدمه في الفروع».

(٣) في فصل إخراج القيمة في زكاة الذهب والفضة، في المسألة (٦٨٠٦).



فهنا أولى<sup>(١)</sup>.

٦٨٦٢ - إذا كان في الحلبي جواهر غير الذهب والفضة، وكان مما تجب فيه الزكاة، فإن كان للتجارة، حسبت قيمة الجواهر مع قيمة الذهب والفضة<sup>(٢)</sup>؛ لأنها أصبحت مالاً زكويّاً.

٦٨٦٣ - وإن كان لغير التجارة، لم تجب الزكاة في الجواهر؛ لأن الجواهر في الأصل لا زكاة فيها، كما سبق في آخر باب زكاة المعادن، وكما سبق قريباً عند بيان حكم زكاة الحلبي.



(١) قال في المبدع (٣٦٣/٢): «(إلا ما كان مباح الصناعة) كحلبي التجارة (فإن الاعتبار في النصاب بوزنه، وفي الإخراج بقيمته) هذا قول؛ لأنه لو أخرج ربع عشره لوقعت القيمة المقومة شرعاً لا حظ فيها للفقراء؛ وهو ممنوع، فعلى هذا إذا كان وزنه مائتين، وقيمته ثلاثمائة، فعليه قدر ربع عشره دنانير، وقيمته لأنها بغير محرم، أشبه زيادة قيمته لنفاسة جوهره، وإن أخرج ربع عشره مشاعاً، أو مثله وزناً مما يقابل جودته زيادة الصنعة جاز، وإن خبر زيادة الصنعة بزيادة في المخرج، فكمسرة عن صحاح، فإن أراد كسره منع لبعض قيمة.

وقال ابن تميم: إن أخرج من غيره بقدره جاز، ولو من غير جنسه، وإن لم يعتبر القيمة لم يمنع من الكسر، ولم يخرج من غير الجنس، لكن ذكره أبو الخطاب أن ظاهر كلام أحمد أنه يعتبر القيمة في الإخراج إن اعتبرت في النصاب، وإن لم يعتبر في النصاب لم يعتبر في الإخراج، لما فيه من سوء المشاركة، أو تكليفه أجود لتقابل الصنعة، فإن كان معدداً للتجارة فتجب الزكاة في قيمته كالعروض»، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٥٨/١).

(٢) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٣٤/٧): «فإن كان في الحلبي جواهر ولآلي وكان للتجارة قوّم جميعه، وإن كان لغيرها فلا زكاة فيها؛ لأنها لا زكاة فيها منفردة، وكذلك مع غيرها».

## باب

## زكاة الدين وما يلحق به

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٨٦٤ - يحتوي هذا الباب على حكم زكاة الدين الحال غير المتعثر، وحكم زكاة الدين الحال المتعثر، وحكم زكاة الدين المؤجل، وحكم زكاة الدين الذي فيه حرام، وبيان ما يلحق بالدين في حكم زكاته، وكيفية إخراج زكاة الدين.

## الفصل الثاني

## حكم زكاة الدين الحال غير المتعثر

٦٨٦٥ - من كان له دين حال، وكان هذا الدين على مليء، وغلب على ظنه إمكان استخلاصه فتركه عند المدين، فعليه زكاته كل سنة يخرجها في وقت إخراج زكاتها<sup>(١)</sup>؛ لأنه مال زكوي قادر صاحبه على أخذه والانتفاع

(١) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٥٣١): «أما الذي أختاره من هذا، فالأخذ بالأحاديث العالية التي ذكرناها عن عمر، وعثمان، وجابر، وابن عمر، ثم قول التابعين بعد ذلك: الحسن، وإبراهيم، وجابر بن زيد، ومجاهد، وميمون بن مهران أنه يزكيه في كل عام مع ماله الحاضر إذا كان الدين على الأملاء المأمونين؛ لأن هذا حيثنّذ بمنزلة ما بيده وفي بيته، وإنما اختاروا أو من اختار منهم تزكية الدين مع عين المال؛ لأن من ترك ذلك حتى يصير إلى القبض لم يكد يقف من زكاة دينه على حد، ولم يقد بأدائها، وذلك أن الدين ربما اقتضاه ربه متقطعاً كالدرهم الخمسة والعشرة، وأكثر من ذلك وأقل، فهو يحتاج في كل درهم يقتضيه فما فوق ذلك إلى معرفة ما غاب عنه من السنين =

به، فوجبت فيه الزكاة، كالمال الموجود عند مالكة، ولأن غلبة الظن تعطي حكم المقطوع به في الأحكام، ولأنه أبقى هذا الدين عند المليء باختياره، فهو مال في حكم الموجود عند مالكة، ولما ثبت عن الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: «إن الصدقة تجب في الدين الذي لو شئت تقاضيته من صاحبه، والذي هو على مليء تدعه حياء، أو مصانعة، ففيه الصدقة»<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن ابن عمر قال: «كل دين لك ترجو أخذه فإن عليك زكاته كلما حال الحول»<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن سالم، «أن ابن عمر كان يكون عنده مال اليتيم، فيستسلفها ليحرزها من الهلاك، وهو يؤدي زكاتها من أموالهم»<sup>(٣)</sup>.

### الفصل الثالث

#### حكم زكاة الدين الحال المتعثر

٦٨٦٦ - إذا كان الدين حالاً ولكن تعذر على الدائن قبض دينه من

= والشهور والأيام، ثم يخرج من زكاته بحساب ما يصيبه، وفي أقل من هذا ما تكون الملاحة والتفريط؛ فلهذا أخذوا له بالاحتياط، فقالوا: يزكيه مع جملة ماله في رأس الحول. وهو عندي وجه الأمر، فإن أطاق ذلك الوجه الآخر مطبق حتى لا يشذ عليه منه شيء واسع له إن شاء الله»، وينظر: الإشراف لابن المنذر (٣/٨٤)، المغني (٤/٢٦٩، ٢٧٠)، فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٩/١٩٠)، رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ١٩٥ - ٢٠٩)، رسالة «الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة» للدكتور ماجد الفريان.

(١) رواه أبو عبيد (١٢١٣)، والبيهقي (٤/١٤٩)، وابن زنجويه (١٧٠٩) بإسناد

صحيح.

(٢) رواه أبو عبيد (١٢١٤) بإسناد صحيح.

(٣) رواه عبد الرزاق (٦٩٩٨) عن معمر، عن الزهري، عن سالم به. وسنده

صحيح. ورواه أبو عبيد في الأموال (١٣٠٩)، وابن زنجويه (١٨١٤) عن عبد الله بن صالح، حدّثني الليث، عن نافع، عن ابن عمر: «أنه كان يكون عنده أموال اليتامى، فيستسلف أموالهم؛ ليحرزها من الهلاك، ثم يخرج صدقتها من أموالهم وهي دين عليه» وسنده صحيح أيضاً.

المدين، كأن يكون المدين مفلساً أو مماطلاً، لم تجب فيه الزكاة حتى يقبضه؛ لأن الله تعالى إنما أوجب الزكاة مواساة ودفع حاجة عامة أو خاصة على من لهم أموال يتمكنون من التصرف فيها وتنميتها والانتفاع بها، أما هؤلاء فهم فيما يتعلق بهذه الأموال كالفقير الذي لا مال له، لعجزهم عن التصرف فيها والاستفادة منها<sup>(١)</sup>.

٦٨٦٧ - أما ما روي عن علي رضي الله عنه في الرجل يكون له الدين المظنون، قال: «إن كان صادقاً فليزكه لما مضى إذا قبضه» فسنده ضعيف<sup>(٢)</sup>.

٦٨٦٨ - من كان له دين على مدين جاحد لهذا الدين، ولا بينة به ثبت هذا الدين على الجاحد، فلا زكاة فيه<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم يستطع استلام ماله ولا الاستفادة منه، فهو في ما يتعلق بهذا المال في حكم الفقير.

(١) ينظر: الاستذكار (٣/١٥٩ - ١٦٢)، فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (٤/٢٠، ٢١)، المختارات الجليلة (٤/٢٣٠ - ٢٣٢)، ولما روى عبد الرزاق (٧١١٥، ٧١٢٤)، وابن أبي شيبة (٣/١٦٣)، وعبد الله بن أحمد في مسائله (٥٨٧، ٥٨٨) من طريقين يقوي أحدهما الآخر - فهو حسن لغيره - عن عائشة قالت: «ليس في الدين زكاة». وينظر: الإرواء (٧٨٤). وينظر: أثر عثمان وأثر ابن عمر في المسألة السابقة.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣/١٦٣)، وأبو عبيد (١٢٢٠)، وعبد الرزاق (٧١١٦) عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي. وهذا إسناد متصل. ولكن رواه أبو عبيد (١٢٢١) عن إسماعيل بن إبراهيم، عن خالد الحذاء، وابن أبي شيبة (٣/١٦٢) عن وكيع، عن ابن عون، كلاهما عن ابن سيرين عن علي. وإسناده منقطع. وهذا يدل على ضعف الرواية السابقة المتصلة وشذوذها. وقد اختلف على هشام فيه، فروي عنه كما سبق، ورواه عبد الرزاق (٧١١٨) عنه عن ابن سيرين عن شريح. وقد روي هذا الأثر من طريقين آخرين، فقد رواه عبد الرزاق (٧١١٧) عن الثوري عن عاصم بن محمد عن شريح. وعاصم هذا إن كان هو العمري فالإسناد منقطع، وإن كان غيره فلا أدري من هو، ورواه عبد الله في مسائله (٥٨٥) وفي سنده انقطاع، وفي لفظه تصحيف أو سقط.

(٣) الإشراف لابن المنذر (٣/٨٦).

... - والقول بوجوب الزكاة في الدين المتعثر في كل عام يؤدي إلى الإضرار الكبير بهذا الدائن، بل ربما يؤدي إلى أن يدفع هذا الدائن ضعف هذا الدين زكاة له، وهذا يبيّن شدة ضعف القول بوجوب الزكاة فيه<sup>(١)</sup>.

## الفصل الرابع

### حكم زكاة الدين المؤجل

٦٨٦٩ - المال الذي يبيعه صاحبه على ملىء باذل بالتقسيط سنوات

(١) قال شيخنا في الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/٢٥، ٢٦): «قوله: «على ملىء أو غيره» الملىء: الغني، أو غيره: الفقير. وسواء كان على باذل أو مماطل، وسواء كان مؤجلاً أو حالاً. قوله: «أدى زكاته إذا قبضه لما مضى» أي: يجب عليه أن يزكيه إذا قبضه لما مضى من السنين، وهذا هو المذهب. مثال ذلك: شخص له (١٠٠) درهم على أربعة أشخاص على كل واحد (٢٥) درهماً، وبقيت عندهم سنوات، ولما قبضها إذا زكاتها أكثر منها. نقول: أد زكاتها ولو كانت أكثر منها، إذا كان عندك مال يكمل النصاب، أما إذا لم يكن لديك مال سواها، فهي في أول سنة تنقص عن النصاب، لا يجب فيها شيء...، هذا هو القول الأول في المسألة.

القول الثاني: إن كان الدين على معسر أو مماطل فلا زكاة فيه، ولو بقي عشرين سنة، وكذلك لو لم يبق إلا شهر واحد على تمام الحول ثم أخرج المال ديناً لمعسر فلا زكاة فيه، وإن كان على موسر باذل ففيه الزكاة كل سنة.

القول الثالث: لا زكاة في الدين مطلقاً، سواء كان على غني أو غير غني؛ لأن الدين في ذمة الغير ليس في يدك حتى يكون في جملة مالك؛ فلا زكاة في الدين حتى يقبضه.

القول الرابع: أنه إذا كان يؤمل وجوده فتجب فيه الزكاة، كالدين على الفقير، فيحتمل أن يجده، وإن كان لا يؤمل وجوده كالضائع، والمنسي، والضال فلا زكاة عليه. والصحيح أنه تجب الزكاة فيه كل سنة، إذا كان على غني باذل؛ لأنه في حكم الموجود عندك؛ ولكن يؤديها إذا قبض الدين، وإن شاء أدى زكاته مع زكاة ماله، والأول رخصة والثاني فضيلة، وأسرع في إبراء الذمة. أما إذا كان على مماطل أو معسر فلا زكاة عليه ولو بقي عشر سنوات؛ لأنه عاجز عنه، ولكن إذا قبضه يزكيه مرة واحدة في سنة القبض فقط، ولا يلزمه زكاة ما مضى».

كثيرة، تجب الزكاة في رأس مال هذا الدين في كل عام<sup>(١)</sup>؛ ويجب عليه إخراج زكاة كل عام في رأس حوله؛ لعموم أدلة وجوب زكاة الدين السابقة، ولأن عدم إخراج زكاة كل عام في عامها يؤدي بحسب غالب أحوال الناس إلى استئثار المزكي لها وعدم إخراجها لها، وما يؤدي إلى المحرم محرم.

٦٨٧٠ - أما أرباح هذا الدين المقسط فيجب أن يزكي ربح السنة التي مضت على رأس حولها فقط<sup>(٢)</sup>، كثمانية في المائة أو غيرها؛ لأنه نماء ماله في هذا العام.

٦٨٧١ - وفي السنة الثانية يخرج زكاة ما تبقى من رأس المال وزكاة ربح هذه السنة، وهكذا في بقية السنوات: يخرج في كل سنة زكاة ما تبقى من رأس المال وزكاة ربح السنة التي هو في نهايتها فقط<sup>(٣)</sup>؛ لما سبق ذكره في المسألتين الماضيتين.

(١) فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ): الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧).

(٢) جاء في مجموع فتاوى ورسائل شيخنا ابن عثيمين (١٨/١٨، ١٩): «سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله تعالى -: ذكر الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمته الله في الفتاوى (ص ٣٠٢) هذه الجملة: (الزكاة تصير على رأس المال منه، وعلى المصلحة إن كان هو حال وإلا فبقسطه) فما معنى قول الشيخ - رحمه الله تعالى -؟

فأجاب فضيلته بقوله: معنى قول الشيخ - رحمه الله تعالى - أن الدين إن كان حالاً وجبت زكاة أصله وربيحه، وإن كان مؤجلاً وجبت زكاة أصله، أما ربحه فيجب بقسطه، فمثلاً إذا بعث عليه ما يساوي ألفاً بألف ومائتين إلى سنة، وكان حول زكاة الألف يحل في نصف السنة وجب عليك زكاة ألف ومائة فقط عند تمام حول الألف، وظاهر كلام الشيخ أنه لا يلزم من زكاة الربح إلا ما تم حوله، وقد سبق ما يدل على وجوب الزكاة في الربح وإن لم يتم حوله؛ لأنه تبع لأصله لا يشترط له تمام الحول؛ ولأن الدين ثابت كله بأصله وربيحه، والله أعلم».

(٣) وقد رجح هذا القول أيضاً: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية =

٦٨٧٢ - وإن شق معرفة رأس المال المتبقي أو شق معرفة ربح السنة التي هو فيها، أو شق معرفة هذين الأمرين معاً، فإنه يلجأ إلى تقويم الدين المتبقي بسلعة حاضرة<sup>(١)</sup>، ثم يزكي قيمة هذه السلعة الحالة<sup>(٢)</sup>.

٦٨٧٣ - أما أرباح السنوات المستقبلية فلا يجب عليه إخراج زكاتها<sup>(٣)</sup>؛ لأنه نماء ماله في زمن مستقبل، والأصل أن نماء المال إنما يجب بعد حصوله، ولأن هذه الأرباح غير مقطوع بحصولها، ويغلب على الظن عدم حصول كثير منها، إذ كثيراً ما تحصل موانع من دفع هذه الأرباح، كإفلاس المدين، أو سجنه، أو هروبه، أو وفاته وليس وراءه ما يسدده دينه، أو تبكيه بالسداد (ضع وتعجل)، أو لغير ذلك من الأسباب الكثيرة، فهذه الأرباح - وبالأخص إذا كانت لسنوات كثيرة - في حكم الدين على غير مليء.

٦٨٧٤ - وعليه؛ فإن أموال البنوك والمؤسسات التي تقسط السيارات أو الأراضي أو المنازل على الناس يجب عليهم أن يزكوا ديونهم المقسطة على الدائنين في كل عام على ما سبق تفصيله<sup>(٤)</sup>.

= الإسلامية، والهيئة العالمية للزكاة في ندوتها التاسعة عشرة. وينظر: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة (ص ٢٤٧ - ٢٥٧).

(١) شرح الخرشني لمختصر خليل (١٩٧/٢)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٦٢).

(٢) فلو كان دينه المتبقي عند المدين مائة ألف تسدد أقساطاً كل شهر ألف ريال، نظر ما هي السلعة التي تساوي مائة ألف مؤجلة كل شهر ألف ريال، ثم نظر كم تساوي هذه السلعة نقداً، ثم تخرج زكاة قيمة هذه السلعة نقداً.

(٣) ويؤيد هذا أن التقسيط قد يكون في سنوات كثيرة، فلو أخرج زكاته حتى يقبضه كله كانت الزكاة كثيرة، وربما شق عليه إخراجها. وينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٩/١٩٠ - ١٩٣).

(٤) مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (٢٠٨/١٨، ٢٢٣، ٢٣١)، فتاوى

= وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ):

٦٨٧٥ - كما يجب على الشركات عند عدم توليها إخراج الزكاة أن تبين للشركاء وملاك الأسهم مقدار هذه الديون ومقدار ربح كل عام؛ ليستطيع كل شريك معرفة مقدار الزكاة الواجبة عليه.

٦٨٧٦ - إذا استلم أحد المتعاقدين عيناً للآخر ينتفع بها بعوض على أقساط يمتلكها بنهاية سداد الأقساط، وتكون في ضمانه، فإذا عجز عن سداد بعض الأقساط استوفيت بقية الأقساط من ثمن تلك العين، فهذا في حقيقته ليس إيجاراً منتهياً بالتملك، وإنما هو بيع بالتقسيط مع رهن المبيع<sup>(١)</sup>، وهو بيع جائز، ويجب أن تزكى قيمة هذه العين المقسطة زكاة الدين على ما سبق تفصيله.

٦٨٧٧ - من له دين سلم على مليء باذل، وهو يكون من السلع، تقوم السلعة أو السلع التي تراد للتجارة عند اكتمال حول رأس المال بالسعر الذي تشتري به تلك السلع وهي مؤجل تسليمها إلى نفس أجل السلم<sup>(٢)</sup>؛ لأن هذا هو ما تساويه هذه السلعة الموصوفة وقت وجوب الزكاة<sup>(٣)</sup>.

= الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٩٠٦/٢، ٩٠٧)، الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة (ص ٢٤٧ - ٢٥٧).

(١) رسالة «عقد الإجارة المنتهي بالتملك» للدكتور سعد الشري (ص ١٤، ١٥).  
(٢) قال في شرح مختصر خليل للخرشي (١٩٧/٢): «(ص)، ولو طعام سلم (ش) المشهور أن المدير يقوم طعام السلم»، وقال في الحاوي الكبير (٣٢٠/٣): «وهل يلزم المشتري إذا كانت السلعة للتجارة أن يخرج الزكاة عنها قبل قبضها على قولين»، وينظر: بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٥٤، ٥٥).

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٩٠٦/٢، ٩٠٧):

«الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة:

سابعاً: زكاة السلم: زكاة الثمن في السلم على البائع (المسلم إليه) ويعتبر الحول من تاريخ قبضه الثمن، وأما المبيع (المسلم فيه) فزكاته قبل قبضه زكاة الديون، وبعد القبض يزكى زكاة عروض تجارة إذا كان للتجارة.



٦٨٧٨ - أما إذا كان الدين المؤجل متعثراً، بأن لم يسدد المدين لأي سبب، فإنه لا يجب على الدائن زكاة أصل هذا الدين ولا ربحه<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في فصل الدين الحال المتعثر.

٦٨٧٩ - ولهذا؛ فإنه يجب على الشركات التي لا تتولى إخراج زكاتها أن تضع في قوائمها المالية مقدار الديون المتعثرة حال وجودها؛ ليعرف الشريك مقدار الزكاة الواجبة عليه.

### الفصل الخامس

#### حكم زكاة الدين المحرم أو الذي فيه حرام

٦٨٨٠ - إذا كان الدين محرماً كله، لم تجب فيه زكاة؛ لأنه يجب على الدائن التخلص من هذا الدين.

٦٨٨١ - إذا كان الدين بعضه حلال وبعضه حرام، كأن يكون أصل المال حلالاً وزيدت عليه زيادة ربوية محرمة، أو كانت الزيادة في الأصل مباحة ثم تأخر المدين في السداد فزيد عليه زيادة ربوية، كما يحصل فيما يسمى (إعادة جدولتيون)، وجب زكاة الحلال منه، ووجب إخراج المحرم.

٦٨٨٢ - ولهذا؛ فإن الذين لهم سندات مقارضة ربوية<sup>(٢)</sup>، يجب

= ثامناً: زكاة الاستصناع: يجري في زكاة الاستصناع ما يجري في زكاة السلم». (١) فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ):

الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧).

(٢) سندات المقارضة هي أوراق مالية تصدرها الدولة أو المؤسسات التزاماً بدين، ووثيقة عن القرض الممنوح لها، تعطي هذه السندات ماليتها حق الحصول على فائدة محددة مع سداد رأس المال. وللسندات صور متعددة. ينظر: رسالة «الأسهم والسندات» للدكتور أحمد الخليل (ص ٧٩ - ٩١).

عليهم إخراج زكاة رأس المال، ويجب التخلص من الزيادة الربوية، إما بإسقاطها عن المدين، أو بإخراجها بعد قبضها في مصارف الصدقة.

### الفصل السادس

#### ما يلحق بالدين

٦٨٨٣ - يلحق بالدين في أن من كان قادراً على استخلاصه وجبت فيه الزكاة، ومن كان غير قادر على استخلاصه لم تجب فيه الزكاة أشياء متعددة، أهمها: المال المفقود، والعبد الآبق، والمال الذي عند الدولة، وتأخر تسليمه، والمال الذي منعت الدولة صاحبه من التصرف فيه، والمال الذي يخضم كل شهر من راتب الموظف عند الدولة، ثم يسلم له في نهاية الخدمة، والأموال التي تلزم الشركة أو المؤسسة من قبل الدولة بإيداعها لديها أو لدى البنوك، والصدقات المؤخر، والمال المسروق، والمال المغصوب، والمال الذي نسيه مالكة، ومال المفقود؛ لما سبق ذكره في باب ما لا تجب فيه الزكاة<sup>(١)</sup>.

### الفصل السابع

#### كيفية إخراج زكاة الدين

٦٨٨٤ - إذا حال الحول على الدين الذي تجب فيه الزكاة قوم بنقد البلد؛ لأن ذلك هو العدل في حق المالك وفي حق مصارف الزكاة، كما سيأتي بيانه في باب زكاة العروض، ثم يقوم هذا النقد المؤجل بعرض حال، على ما سبق تفصيله قريباً عند الكلام على الواجب في الدين المؤجل.



(١) في فصل ما لا زكاة فيه لعدم تصرف مالكة فيه، المسائل (٦٢٥٤ - ٦٢٥٧).

## باب

## زكاة المدين والكفيل

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٦٨٨٥ - يحتوي هذا الباب على حكم الزكاة السابقة للدين، وحكم الزكاة مع دين لا يستغرق النصاب، وحكم زكاة المال الباطن مع وجود الدين، وحكم زكاة المال الظاهر مع وجود الدين، وحكم زكاة المال مع وجود دين لله تعالى، وحكم زكاة المال مع وجود دين مؤجل، وحكم زكاة المال مع وجود دين لا ينوي المدين سداً، وعلى بيان أموال المدين التي تحسب مقابل دينه، وعلى حكم زكاة المال مع وجود كفالة بدين، وعلى حكم زكاة المال إذا أسقط الدين أو بعضه.

## الفصل الثاني

## حكم الزكاة السابقة للدين

٦٨٨٦ - إذا ثبت الدين في ذمة المدين بعد وجوب الزكاة، فإنه لا يمنع وجوب الزكاة، وهذا لا يعرف فيه خلاف<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة قد استقرت

(١) قال في الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري (١/١٤٠): «إذا لحقه الدين بعد وجوب الزكاة لم تسقط الزكاة لأنها قد ثبتت في ذمته واستقرت فلا يسقطها ما لحقه من الدين بعد ثبوتها»، وقال في الفروق (١/٧٥): «وإذا لحقه دين بعد وجوب الزكاة فلم تسقط عنه الزكاة كسائر الديون»، وينظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/١١٧)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١/٣٠٥)، كشف القناع (٤/٣٢٤)، إرشاد أولي البصائر =

في ذمة هذا المالك قبل ثبوت الدين في ذمته، فتجب زكاة هذا المال، كما لو نقص النصاب بعد تمام الحول.

### الفصل الثالث

#### حكم الزكاة مع دين لا يستغرق النصاب

٦٨٨٧ - من كان عليه دين سابق لوجوب الزكاة بحلول الحول، وهذا الدين لا ينقص النصاب، بأن كان ماله أكثر من دينه، وجب عليه إداء زكاة هذا النصاب، وهذا لا يعرف فيه خلاف<sup>(١)</sup>، لوجود شرط وجوب الزكاة، وهو وجود النصاب عند الحول.

### الفصل الرابع

#### حكم زكاة المال الباطن مع وجود الدين

٦٨٨٨ - من كان لديه نصاب من مال باطن، كذهب وفضة ونقود ورقية ونحوها<sup>(٢)</sup>، وعليه دين يستغرق النصاب الذي معه أو ينقصه<sup>(٣)</sup>، وكان

= والألباب لنيل الفقه بأقرب الطرق وأيسر الأسباب للشيخ عبد الرحمن السعدي (ص١٣٣)، رسالة «زكاة المدين» للدكتور أحمد الخليل (ص٥٤)، رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص٦١).

(١) الاختيار لتعليل المختار (١/١٠٠)، المغني (٤/٢٦٦)، كشف القناع (٤/٣٢٤، ٣٢٥).

(٢) سيأتي بيان المال الباطن في باب: جباية الحاكم لمال الزكاة، في المسألة (٧٢٥٤).

(٣) قال عبد الله بن أحمد في مسائل أبيه (ص١٥٨): «سألت أبي قلت: هل تجب عليه زكاة في مال عنده وعليه دين بأكثر من ذلك المال الذي عنده؟ فقال أبي: إذا وجبت عليه الزكاة نظر ما كان عليه من الدين فرفعه ثم زكى بقية ماله. سألت أبي عن الرجل يكون له ألف دينار وعليه ألف دينار؟ قال: ليس عليه زكاة»، وقال في اللباب في شرح الكتاب (١/١٣٧): «من كان عليه دينٌ يحيط بماله فلا زكاة عليه، وإن كان ماله أكثر من الدين زكى الفاضل إذا بلغ نصاباً»، وقال ابن قدامة في المغني (٤/٢٦٦): =

هذا الدين ثابتاً في ذمته قبل وجوب الزكاة فلا زكاة في هذا النصاب، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن النبي ﷺ أنه قال لمعاذ لما أرسله إلى اليمن: «..أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم»<sup>(٢)</sup>، ومن كان يستغرق دينه ما عنده من مال ليس غنياً<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه أنه قال: «إن هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليقضه، وزكوا بقية أموالكم»<sup>(٤)</sup>، وهذا

= «لو أن له مائة من الغنم وعليه ما يقابل ستين فعليه زكاة الأربعين، فإن كان عليه ما يقابل إحدى وستين فلا زكاة عليه لأنه ينقص النصاب»، وينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٣٤٣/٦).

(١) فهذا هو مذهب الحنفية والمالكية، وهو المذهب عند الحنابلة، وهو قول عند الشافعية، والحنفية يستنون الزروع والثمار، والمالكية والشافعية في قول وأحمد في رواية يستنون الأموال الظاهرة. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٠٦٥٣ - ١٠٦٥٧)، الأموال لأبي عبيد (ص ٦١٠ - ٦١٣)، سنن البيهقي (٧٦٨٤ - ٧٦٩٢)، المبسوط للشيباني (٨١/٢)، الإشراف لابن المنذر (٣/٣٦، ٨٧، ٨٨)، بدائع الصنائع (٦/٢)، المغني (٤/٢٦٦، ٢٦٧)، المقنع مع شرحه (٦/٢٣٨ - ٢٤٧)، المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (١/٢٦٢)، بحث الدكتور محمد عثمان شبير مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٣١٠، ٣١١)، رسالة «زكاة المدین» للدكتور أحمد الخليل، رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ٦٢ - ٧٢)، بحث: الأحكام المتعلقة بمؤخر الصداق للدكتورة نورة المطلق: المبحث الثامن: زكاة مؤخر الصداق: المطلب الأول: بيان ما إذا كان مؤخر الصداق يؤثر في وجوب الزكاة في مال الزوج أم لا؟ منشور بمجلة البحوث الإسلامية (٨٣/٢٥٧ - ٢٧٤)، وينظر: التعليق السابق.

(٢) صحيح البخاري (١٣٩٥)، وصحيح مسلم (١٩).

(٣) قال في بداية المجتهد (٥/١٢): «والأشبه بغرض الشرع إسقاط الزكاة عن المديان؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - فيها: «صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» والمدین ليس بغني»، وينظر: كلام أبي عبيد الآتي عند الكلام على إسقاط الدين لزكاة الأموال الظاهرة.

(٤) رواه بهذا اللفظ سحنون في المدونة (٢/٢٧٦)، وابن أبي شيبة (١٠٦٥٨)، =

خطاب عام للصحابة قاله أحد الخلفاء الراشدين على المنبر، ولم ينكر ذلك أحد منهم، فدل ذلك على إجماع الصحابة عليه<sup>(١)</sup>.  
ولأن هذا المال الذي سيسدد به الدين هو في الحقيقة مال الدائن<sup>(٢)</sup>،

= ويحيى بن آدم (٥٩٤) عن ابن عيينة، والطحاوي في أحكام القرآن (٥٦٧) من طريق نعيم بن حماد عن معمر، كلاهما عن الزهري، عن السائب بن يزيد، قال: سمعت عثمان. وسنده صحيح، ورواه مالك (٢٥٣/١)، ومن طريقه الشافعي في الأم (٥٠/٢) عن الزهري به بلفظ: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدوا منها الزكاة» وإسناده صحيح أيضاً، رجاله رجال الصحيحين، ومعنى الروايتين واحد.

ورواه سحنون في المدونة (٣٢٩/١) عن أشهب عن ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد، قال: سمعت عثمان بن عفان على المنبر وهو يقول: . . فذكره بتمامه، ورواه البخاري في الاعتصام (٧٣٣٨) عن أبي اليمان عن شبيب عن الزهري به بذكر أنه سمعه يخطب على المنبر، ولم يذكر بقية الخبر، ورواه بتمامه مع ذكر الخطبة على المنبر البيهقي (٧٦٨٢) من طريق أبي اليمان به، فالحديث بتمامه بذكر الخطبة صحيح على شرط البخاري. وينظر: التلخيص (٨٣٥)، الإرواء (٧٨٩)، وسبق لهذا الأثر رواية عند ذكر أدلة اشتراط الحول في وجوب الزكاة في المسألة (٦١٨٩).

(١) قال في بدائع الصنائع (٦/٢): «ولنا: ما روي عن عثمان أنه خطب في شهر رمضان وقال في خطبته: ألا إن شهر زكاتكم قد حضر فمن كان له مال وعليه دين فليحسب ماله بما عليه ثم ليترك بقية ماله، وكان بمحضر من الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم فكان ذلك إجماعاً منهم على أنه لا تجب الزكاة في القدر المشغول بالدين، وبه تبين أن مال المديون خارج عن عمومات الزكاة؛ ولأنه محتاج إلى هذا المال حاجة أصلية؛ لأن قضاء الدين من الحوائج الأصلية. والمال المحتاج إليه حاجة أصلية لا يكون مال الزكاة؛ لأنه لا يتحقق به الغنى، «ولا صدقة إلا عن ظهر غنى» على لسان رسول الله ﷺ وقد خرج الجواب عن قوله أنه وجد سبب الوجوب وشرطه؛ لأن صفة الغنى مع ذلك شرط، ولا يتحقق مع الدين مع ما أن ملكه في النصاب ناقص بدليل أن لصاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه أن يأخذه من غير قضاء ولا إرضاء»، وينظر: المغني (٤/٢٦٤).

(٢) قال في بداية المجتهد (١١/٥): «فمن رأى أنها حق لهم [أي: للمساكين] قال: لا زكاة في مال من عليه الدين؛ لأن حق صاحب الدين متقدم بالزمان على حق المساكين، وهو في الحقيقة مال صاحب الدين لا الذي المال بيده».

وأيضاً الدائن سيزكيه، وليس في الشرع مال يزكى مرتين في عام واحد، ولأن المدين لا يجب عليه الحج لعدم قدرته، إلا مع استدانة أو عسر ومشقة غير معتادة، فكذا الزكاة لا تجب على من يغطي دينه ماله، فهو لن يستطيع إخراج المال إلا مع إضرار به غالباً بالجائه إلى استدانة أخرى أو بالتسبب في عدم القدرة على سداد الدين<sup>(١)</sup>، ولأن المال المشغول بدين بمنزلة الماء المستحق لبهائم المسلم في إسقاط الضوء عنه وإياحة التيمم له<sup>(٢)</sup>، ولأن المال الذي يقابل الدين مال ملكيته غير مستقرة؛ لاحتمال إفلاسه وتوزيعه على الدائنين، فلم تجب فيه الزكاة، كدين الكتابة<sup>(٣)</sup>، ولأن الدائن محتاج له لقضاء دينه، فلم تجب فيه الزكاة، كمتاع البيت<sup>(٤)</sup>، ولأن

(١) فمن استدان مالاً يسدده بعد عشر سنوات ليتكسب به في عروض تجارة مثلاً - وقد يكون هو مصدر كسبه الوحيد -، فلن تنتهي هذه السنوات إلا وقد أوجبنا عليه دفع ٢٥٪ من هذا الدين زكاة، مع دفع الزيادة التي للدائن، إضافة إلى سداد رأس المال له، وقد يكون ربحه في هذه السنوات يسيراً، وفي هذا ضرر لا يخفى على متأمل، بل إن ذلك قد يضطره إلى أن يستدين مرة أخرى أو يفلس.

(٢) قال في البحر الرائق (٢/٢١٩): «وشرط فراغه عن الدين؛ لأنه معه مشغول بحاجته الأصلية فاعتبر معدوماً كالماء المستحق بالعطش، ولأن الزكاة تحل مع ثبوت يده على ماله فلم تجب عليه الزكاة كالمكاتب، ولأن الدين يوجب نقصان الملك؛ ولذا يأخذه الغريم إذا كان من جنس دينه من غير قضاء، ولا رضا. أطلقه فشمّل الحال والمؤجل، ولو صدق زوجته المؤجل إلى الطلاق أو الموت وقيل: المهر المؤجل لا يمنع؛ لأنه غير مطالب به عادة بخلاف المعجل، وقيل: إن كان الزوج على عزم الأداء منع، وإلا فلا؛ لأنه لا يعد ديناً كذا في غاية البيان، ونفقة المرأة إذا صارت ديناً على الزوج إما بالصلح أو بالقضاء ونفقة الأقارب إذا صارت ديناً عليه إما بالصلح أو بالقضاء عليه يمنع كذا في معراج الدراية».

(٣) قال في أضواء البيان (٢/١٤٠): «وإن كان عليه دين مستغرق، أو لم يبق بعده كمال النصاب فقال الشافعي في القديم: يسقط الدين المستغرق، أو الذي ينقص به المال عن النصاب وجوب الزكاة؛ لأن الملك فيه غير مستقر؛ لأنه ربما أخذه الحاكم لحق الغرماء».

(٤) قال في الهداية وشرحه العناية (٢/١٦٠): «(ومن كان عليه دين يحيط بماله) =

النصاب المقابل للدين الحال ملك المدين له ناقص، بدليل أن الدائن لو ظفر به كان له أخذه، فهو إلى الوديعة والمغصوب أقرب منه إلى الملك التام.

## الفصل الخامس

### حكم زكاة المال الظاهر مع وجود الدين

٦٨٨٩ - الدين يمنع الزكاة حتى في الأموال الظاهرة<sup>(١)</sup>، كالخارج من الأرض من الحبوب والثمار وكسائمة بهيمة الأنعام من إبل وبقر وغنم<sup>(٢)</sup>؛

= وله مطالب من جهة العباد سواء كان الله كالزكاة أو للعباد كالقرض، وثمر المبيع وضمان المتلفات وأرش الجراحة ومهر المرأة سواء كان من النقود أو من غيرها وسواء كان حالاً أو مؤجلاً (فلا زكاة عليه.. ولنا أنه مشغول بحاجته الأصلية)؛ أي: معد لما يدفع الهلاك حقيقة أو تقديراً لأن صاحبه يحتاج إليه لأجل قضاء الدين دفعاً للحبس والملازمة عن نفسه، وكل ما هو كذلك اعتبر معدوماً كالماء المستحق بالعطش لنفسه أو دابته وثياب المهنة، وهذا أيضاً راجع إلى نقصان الملك فإن لصاحب الدين أن يأخذه من غير رضاه ولا قضاء فكان ملكاً ناقصاً.

(١) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٦١٢): «إذا كان الدين صحيحاً قد علم أنه على رب الأرض، فإنه لا صدقة عليه فيها، ولكنها تسقط عنه لدينه، كما قال ابن عمر، وطاوس، وعطاء، ومكحول، ومع قولهم أيضاً إنه موافق لاتباع السنة، ألا ترى أن رسول الله ﷺ إنما سن أن تؤخذ الصدقة من الأغنياء، ترد في الفقراء؟ وهذا الذي عليه دين يحيط بماله، ولا مال له، وهو من أهل الصدقة، فكيف تؤخذ منه الصدقة، وهو من أهلها؟ أم كيف يجوز أن يكون غنياً فقيراً في حال واحدة؟ ومع هذا إنه من الغارمين، أحد الأصناف الثمانية، فقد استوجبها من جهتين»، وينظر: المنتقى شرح الموطأ (١١٩/٢)، المهذب مع شرحه المجموع (٣٤٣/٥)، الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١١٥/١)، شرح الزركشي على مختصر الخرقى (٤٨٣/٢)، كشاف القناع (٣٢٥/٤)، وينظر: ما سبق عند الكلام على الأموال الباطنة.

(٢) تنظر الآثار عن بعض التابعين في إسقاط الدين لزكاة الأموال الظاهرة أو بعضها في مصنف ابن أبي شيبة (١٠٦٧٠، ١٠٦٧١)، سنن البيهقي (٧٦٨٥)، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الدين يمنع أو ينقص الزكاة في الأموال الباطنة كالذهب =



لما سبق قبل مسألة واحدة، ولما ثبت عن ابن عمر وابن عباس في الرجل يستقرض، فينفق على ثمرته وأهله، قال ابن عمر: يبدأ بما استقرض، ثم يزكي ما بقي، وقال ابن عباس: يبدأ بما أنفق على الثمرة، فيقضيه من الثمرة، ثم يزكي ما بقي<sup>(١)</sup>.

## الفصل السادس

### حكم زكاة المال مع وجود دين لله تعالى

٦٨٩٠ - يدخل في الدين الذي يمنع الزكاة أو ينقصها: دين الله تعالى<sup>(٢)</sup>، فلو كان على المسلم عتق رقبة مثلاً، حسمت قيمتها مما لديه من

= والفضة وعروض التجارة، دون الظاهرة، وهو قول له قوة، لكن الأول فيما يظهر لي أقوى، قال السعدي في الإرشاد مطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن السعدي (٤/٤٦٩) عند كلامه على هذه المسألة: «إن كان المال ظاهراً كالمواشي والحبوب والثمار فهما على قولين، وهما روايتان عن أحمد، والمشهور منهما أيضاً: المنع، والصحيح عدم المنع؛ لأن أخذ الزكاة من الأموال الظاهرة جار مجرى الشعائر للدين، فإذا كان سبب الزكاة - وهو النصاب - موجوداً فيها فالقول بأن الدين يسقطها يمنع هذا المقصود، ولأن المنقول عن النبي ﷺ وخلفائه إرسال السعاة لقبض زكاة الأموال الظاهرة، ولا يستفصلون أهلها هل عليهم دين أم لا». وينظر: مراجع المسألة الماضية.

(١) رواه يحيى بن آدم (٥٨٩) - وهو ثقة حافظ فاضل -، وابن زنجويه (١٩٢٨) عن أبي نعيم - وهو ثقة ثبت - و(١٩٢٩) عن عمرو بن عون - وهو ثقة ثبت -، ثلاثتهم - يحيى وأبو نعيم وعمرو - عن أبي عوانة عن جعفر بن إياس عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد به. وسنده صحيح. ورواه ابن أبي شيبه (١٠١٩٢) عن وكيع - وهو ثقة حافظ عابد - عن أبي عوانة به بلفظ: قال أحدهما: «يزكيها» وقال الآخر: «يرفع النفقة ويزكي ما بقي» ورواه لوين في جزئه (٥٩) - وهو ثقة - عن أبي عوانة به بنحو لفظ ابن أبي شيبه، وإسناد الرواية الأولى أصح من لفظ رواية ابن أبي شيبه ولوين؛ لأن روايتها أكثر وأوثق.

(٢) المدونة (١/٢٣٥، ٢٣٦)، المنتقى شرح الموطأ (٢/١١٨)، المغني (٤/

٢٦٨)، كشف القناع (٤/٣٢٦).

أموال زكوية، ومثله لو كان عليه زكاة مال لم يخرجها بعد؛ لأنه دين يجب سداده، وهو واجب في ذمته قبل وجوب هذه الزكاة، فأنقص النصاب كدين الآدمي، بل أولى؛ لحديث: «دين الله أحق بالوفاء» رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

## الفصل السابع

### حكم زكاة المال مع وجود دين مؤجل

٦٨٩١ - يدخل في الدين الذي يمنع الزكاة أو ينقصها: الدين المؤجل، وهذا قول جماهير أهل العلم<sup>(٢)</sup>، ويدخل فيه الصداق المؤجل الذي له وقت محدد ويغلب على الظن تحتم تسديده<sup>(٣)</sup>؛ لحديث معاذ السابق، ويؤيده هنا غالب الأدلة التي سبق ذكرها قبل مسألة واحدة<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح البخاري (١٨٥٢).

(٢) لم يخالف في ذلك فيما يظهر سوى بعض الحنفية وبعض الشافعية وأحمد في رواية. قال في الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية (ص ١٧٦): «أما زكاة العين فيسقطها الدين ولو كان الدين مؤجلاً أو كان مهراً لزوجته أو نفقة واجبة عليه كالنفقة على أبويه تجمدت عليه أو كان دين زكاة انكسرت عليه هذا إذا لم يكن لرب العين المدين من العروض ما يفي بدينه»، وينظر: بدائع الصنائع (٦/٢)، المنتقى شرح الموطأ (١١٩/٢)، كشاف القناع ٣١٦/١، ٣١٧، رسالة «زكاة المدين» للدكتور أحمد الخليل (ص ٦١).

(٣) قال في الاختيار لتعليق المختار (١/١٠٠): «المهر يمنع مؤجلاً كان أو معجلاً»، وقال في المنتقى شرح الموطأ (١١٧/٢): «مسألة: فإن كان الدين من مهر امرأة فقد قال ابن القاسم في المدونة: تسقط الزكاة بمهر الزوجة، وقاله مالك. وقال ابن حبيب: تسقط الزكاة بكل دين إلا مهور النساء إذ ليس شأنهن القيام به إلا في موت أو فراق، وإذا تزوج عليها فلم يكن في القوة كغيره قال: وقاله القاسم بن محمد: قال القاضي أبو محمد في نوادره: وما قاله ابن حبيب خلاف ما روي عن مالك. ووجه قول مالك أنه دين يقضى به عليه ويحاص به الغرماء كسائر الحقوق».

(٤) قال في تحفة الفقهاء (١/٢٧٤): «إنما تجب الزكاة في مال الزكاة إذا لم يكن مستحقاً بدين مطالب من جهة العباد أو شيء منه، فأما إذا كان مستحقاً به فلا تجب الزكاة بقدر الدين لأن المال المستحق بالدين محتاج إليه وسبب وجوب الزكاة هو المال =

٦٨٩٢ - أما إذا كان دين الصداق مؤخرراً إلى الفراق أو الوفاة لأحدهما، أو غلب على الظن عدم مطالبة الزوجة به، لعرف أو غيره، فإنه لا يمنع الزكاة ولا ينقصها؛ لأن ما هذه حاله لا يكون في حكم الدين الثابت<sup>(١)</sup>.

٦٨٩٣ - ويدخل فيه أيضاً: النفقات الواجبة التي لا تسقط بمضي وقتها، كنفقة الزوجة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه دين في ذمته فيدخل في عموم أدلة الدين السابقة<sup>(٣)</sup>.

= الفاضل عن الحاجة المعد للنماء والزيادة، ثم الديون على ضربين دين يطالب به ويحبس من جهة العباد كديون العباد حالة كانت أو مؤجلة وهو يمنع لما ذكرنا من المعنى، وكذلك مهر المرأة يمنع مؤجلاً كان أو معجلاً لأنها إذا طالبت يؤاخذ به، وقال بعض مشايخنا: إن المؤجل لا يمنع».

(١) قال ابن ناجي التنوخي المالكي في شرحه على متن الرسالة (٣١٢/١) عند كلامه على دين صداق امرأته التي في عصمته: «وقال ابن حبيب: لا يسقط الزكاة، إذ ليس من شأن النساء القيام به إلا في موت أو فراق، أو إذا تزوج عليها، وقاله أبو القاسم بن محمد، وقال أبو محمد: وهو خلاف قول مالك، وقال اللخمي: هو حسن في الفقه»، وفي المسألة قول آخر، سبقت الإشارة إليه في كلام التنوخي في شأن الصداق الحال الذي لم تقبضه الزوجة، وستأتي الإشارة إليه في شأن الصداق المؤجل في كلام صاحبي تنوير الأبصار وشرحه: الدر المختار، قريباً - إن شاء الله تعالى -.

(٢) قال في تبيين الحقائق وحاشيته للشليبي (٢٥٤/١): «قوله: دين له مطالب من جهة العباد؛ أي: دون دين الله تعالى سواء كان لله كالزكاة أو لهم كالقرض وضمن المبيع وضمن المتلف وأرش الجراحة ومهر المرأة سواء كان من النقود أو من غيرها وسواء كان حالاً أو مؤجلاً. اهـ. باكير أيضاً نفقة الزوجة بعد القضاء ونفقة المحارم بعد القضاء إذ نفقة المحارم تصير ديناً في القضاء على هذه الرواية وذكر في كتاب النكاح أن نفقتهم لا تصير ديناً بالقضاء حتى تسقط بمضي المدة للاستغناء عنها فعلى تلك الرواية لا تمنع وجوب الزكاة كما قبل القضاء»، وينظر: المنتقى شرح الموطأ (١١٧/٢).

(٣) قال في تنوير الأبصار وشرحه: الدر المختار (ص١٢٦) عند كلامه على الزكاة: «(وسببه)؛ أي: سبب افتراضها (ملك نصاب حولي) نسبه للحول لحولانه عليه =

٦٨٩٤ - وبناءً على ما سبق: فإن من كان عليه دين زراعي أو تجاري أو استثماري يتعلق بشراء مستغلات لتأجيرها، كعمائر ومحلات تجارية، وكشراء طائرات مدنية أو سفن أو ناقلات أو سيارات صغيرة لتأجيرها، أو اشترى مستغلات بدين لتشغيلها، كمصانع ومحطات وقود، وثروة حيوانية غير سائمة، وغير ذلك، فإن هذا الدين يحسم من الأموال التي تباع على المدين عادة عند إفلاسه، ثم يزكي ما يتبقى من أمواله الزكوية.

٦٨٩٥ - وبناءً على ما سبق أيضاً: فإن الديون التي على البنوك التجارية والشركات التجارية تحسم هذه الديون من جميع رأس مالها من نقد وعين ودين، ثم يزكي ما تبقى بعد حسم هذا الدين.

٦٨٩٦ - ومن كان عليه دين لبنك حكومي كالبنك العقاري أو البنك الزراعي أو البنك الصناعي أو بنك التسليف أو غيرها من البنوك الحكومية، أو اقترضه من جهة حكومية أخرى، وهذا الدين مقسط على سنوات متعددة قليلة أو كثيرة، فإنه يحسم مقدار هذا الدين من أمواله الأخرى الزائدة عن حاجاته الرئيسية التي تباع في حال إفلاس المدين عادة، ثم يزكي بعد حسم الدين ما تبقى من أمواله الزكوية.

٦٨٩٧ - وكذلك من استدان ديناً إسكائياً، لسكنه الخاص، أو استدان لزواج أو لشراء سيارة يركبها، سواء استدانه من بنك تجاري أو شركة أو مؤسسة تجارية، أو استدانه من شخص، أو استدانه عن طريق جمعية موظفين<sup>(١)</sup>، وكان هذا الدين مقسطاً على سنوات فحكمه حكم الدين الحكومي على ما سبق تفصيله.

= (تام) بالرفع صفة ملك، خرج مال المكاتب. أقول: إنه خرج باشتراط الحرية، على أن المطلق ينصرف للكمال، ودخل ما ملك بسبب خبيث كمغصوب خلطه إذا كان له غيره منفصل عنه يوفي دينه (فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد) سواء كان لله زكاة وخراج، أو للعبد ولو كفالة أو مؤجلاً، ولو صداق زوجته المؤجل للفراق ونفقة لزمته بقضاء أو رضا».

(١) جمعية الموظفين هي أن يتفق عدد من الأشخاص على أن يدفع كل واحد =

## الفصل الثامن

## حكم زكاة المال مع وجود دين لا ينوي المدين سداده

٦٨٩٨ - يُستثنى من جميع مسائل هذا الباب السابقة: من عليه دين لا ينوي سداده، بسبب أنه يعلم من حال الدائن أنه لا يريد سداد هذا الدين، كمن عليه مؤخر صداق علم من حال زوجته أنها لن تطالبه به، ومثله من عليه دين لا ينوي سداده، ظلماً من هذا المدين للدائن، كحال من عليهم ديون لبعض بنوك الدولة في هذا العصر، وكحال من عليهم ديون لبعض الشركات أو الأشخاص فرفض سداد هذا الدين، ولا يستطيع هذا الدائن أخذ حقه، فإنه لا يحسم هذا الدين من ماله الزكوي<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا الدين من جهة إنقاصه للزكاة في حكم الدين الذي أسقطه الدائن<sup>(٢)</sup>.

= منهم مبلغاً من المال مساوياً لما يدفعه الآخرون، وذلك عند نهاية كل شهر أو عند نهاية ستة أشهر، ونحو ذلك، ثم يدفع المبلغ كله في الشهر الأول لواحد منهم، وفي الشهر الثاني أو بعد ستة أشهر - حسب ما يتفقون عليه - يدفع المبلغ كله لآخر، وهكذا حتى يستلم كل واحد منهم مثل ما تسلمه من قبله سواء بسواء، وقد تستمر هذه الجمعية دورتين أو أكثر إذا رغب المشاركون في ذلك. ولمعرفة تفاصيل أحكام هذه الجمعية التي لا تتعلق بالزكاة ينظر: رسالة (جمعية الموظفين) وهي مطبوعة ضمن مجموع الرسائل الفقهية، وقد توسعت فيها في بيان حقيقة هذه الجمعية وفي بيان أحكامها، ولتفصيل حكم إنقاص دينها للزكاة ينظر: رسالة «زكاة المدين» للدكتور أحمد الخليل (ص ٧١).

(١) قال في البحر الرائق (٢/٢١٩): «وشرط فراغه عن الدين؛ لأنه معه مشغول بحاجته الأصلية فاعتبر معدوماً كالماء المستحق بالعطش، ولأن الزكاة تحل مع ثبوت يده على ماله فلم تجب عليه الزكاة كالمكاتب ولأن الدين يوجب نقصان الملك؛ ولذا يأخذه الغريم إذا كان من جنس دينه من غير قضاء، ولا رضا أطلقه فشمّل الحال والمؤجل، ولو صداق زوجته المؤجل إلى الطلاق أو الموت وقيل المهر المؤجل لا يمنع؛ لأنه غير مطالب به عادة بخلاف المعجل وقيل: إن كان الزوج على عزم الأداء منع، وإلا فلا؛ لأنه لا يعد ديناً كذا في غاية البيان».

(٢) ينظر في هذه المسألة والمسائل المعاصرة السابقة أيضاً: بحث الدكتور محمد =

## الفصل التاسع

## أموال المدين التي تحسب مقابل دينه

٦٨٩٩ - إذا كان عند المدين أموال أخرى غير زكوية، فإنها تحسب في مقابل الدين سوى ما لا يباع على المفلس فقط<sup>(١)</sup>، فيترك بقدره فلا يحسب في مقابل الدين<sup>(٢)</sup>؛ لأن منع الدين للنصاب أو إنقاصه له إنما هو في الأصل لأنه يمنع المدين أن يكون من الأغنياء، فينطبق عليه حديث معاذ، ومن عنده مقتنيات غالية الثمن أو قصر كبير أو نحوها هو من الأغنياء.

٦٩٠٠ - والذي لا يباع على المفلس هو حاجاته التي يحتاج إليها في مسكنه ومأكله ومشربه مما يناسب حال المفلس، والذي هو في عداد الفقراء<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم ينقل أن النبي ﷺ باع على معاذ مسكنه ولا ما يحتاج

= عثمان شبير، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٣١٠)، (٣١١)، رسالة «زكاة المدين» للدكتور أحمد الخليل، رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ٦٢ - ٧٢).

(١) وقد اشترط ابن القاسم المالكي أن يحول الحول على هذا العرض وهو في ملك المزكي، وخالفه في ذلك كثير من المالكية. ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/١١٨)، والذي يترجح عدم اشتراط هذا الشرط؛ لأن احتساب قيمة هذه العين إنما هو من أجل عدم منع الدين للزكاة أو إنقاصه لها، وهذا لا صلة له بالحول.

(٢) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٦/٣٤٥، ٣٤٦): «وإن كان أحد المالين لا زكاة فيه والآخر فيه الزكاة كرجل عليه مائتا درهم وله مثلها وعروض للقنية تساوي مائتين فقال القاضي: يجعل الدين في مقابلة العروض وهذا مذهب مالك وأبي عبيد، قال أصحاب الشافعي: وهو مقتضى قوله؛ لأنه مالك لمائتين زائدة عن مبلغ دينه فوجبت عليه زكاتها كما لو كان جميع ماله جنساً واحداً وهذا ظاهر كلام أحمد ﷺ أنه يجعل الدين في مقابلة ما يقضى عنه، فإنه قال في رجل عنده ألف وعليه ألف وله عروض بألف، إن كانت العروض للتجارة زكاهها، وإن كانت لغير التجارة فليس عليه شيء وهذا مذهب أبي حنيفة»، وينظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/١١٨)، كشاف القناع (٤/٣٢٥).

(٣) قال في مجمع الأنهر (٢/٤٤٣): «قالوا: إذا كان للمدين ثياب يلبسها ويكتفي =

إليه<sup>(١)</sup>، ولأن جل هذه الأشياء من ضرورات الحياة التي لا يُستغنى عنها، ولأن في بيع مسكنه وهو فقير إضراراً به<sup>(٢)</sup>.

٦٩٠١ - من كان عليه دين وله دين على مليء باذل جعل أحدهما في

= بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه فيقضي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه لأن قضاء الدين فرض عليه وكان أولى من التجمل وعلى هذا إذا كان له مسكن ويمكنه أن يشتري بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن ويقضي ببعض الثمن الدين ويشتري بالباقي مسكناً يكفيه كما في التبيين»، وقال في نهاية المحتاج وحاشية الشبراملسي (٣٢٩/٤): «(قوله: وتباع أيضاً البسط) ظاهره وإن كان ذا منصب، وانظر هل يأتي فيه ما مر في المركوب. (قوله: فوق ما يليق بمثله)؛ أي: في حال الإفلاس».

(١) قال في السيل الجرار (٢٥٤/٤): «ما تدعو إليه الحاجة الضرورية من ملبوس ومسكن وما يحتاج إليه لوقاية البرد والحر في حكم المستثنى مما يجب فيها القضاء من ماله ولهذا لم ينقل إلينا أنه ﷺ أخرج معاذاً من مسكنه أو عراه من ثيابه وأخرج ما يحتاج إليه من متاع المنزل الذي لا بد منه، وأما استثناء الخادم فلا يتم إلا إذا كان المفلس لا يقدر على خدمة نفسه وأهله، وأما استثناء زيادة النفيس فوجه ظاهر لأنه قد تعلق به حق لآدمي وأقدم على إتلافه فصاحب الدين أحق بالزيادة التي في ذلك النفيس وليس لمن عليه الدين إلا ما لا غنى له عنه وله غنى عن الشيء النفيس بالعدول عنه إلى ما دونه مما يقوم مقامه وإن كان خالياً عن صفة النفاسة».

(٢) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٣١١/١٣): «مسألة: (ويترك له من ماله ما تدعو إليه حاجته من مسكن وخادم) لاتباع دار المفلس التي لا غنى له عن سكنها، وبه قال أبو حنيفة وإسحاق والخادم في معنى الدار إذا كان محتاجاً إليه، وقال شريح ومالك والشافعي: تباع ويكتري له بدلها. فإن كان له داران يستغني بإحدهما يبيعت الأخرى لأن به غنى عن سكنها، وإن كان مسكنه واسعاً يفضل عن سكنى مثله يبيع واشتري له مسكن مثله ورد الفضل على الغرماء، وكذلك الثياب التي له إذا كانت رفيعة لا يلبس مثله مثلها»، وجاء في الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢٧٦/٦): «وبيع مال معاذ لوفاء دينه، وبيع عتيق واسترق، وبيع مال الأسيف، ولم ينظر إلى كونهم يتضررون بذلك، ولهذا ذهب مالك والشافعي: إلى أن جميع مال المفلس يباع لوفاء دينه، حتى مسكنه وخادمه، ومذهب الإمام أحمد المشهور عنه: أنه لا يباع المسكن ولا الخادم، إلا إذا كانا نفيسين، وكذلك إذا كان ذا حرفة ترك له ما يحترف به، وإن لم يكن ذا حرفة ترك له ما يتجر به لمؤنته، وهذا من مفردات المذهب».

مقابل ما يساويه من الآخر وزكى ما بقي من دينه وما لديه من أموال أخرى زكوية<sup>(١)</sup>؛ لأن المال الزائد لا يوجد ما يمنع الزكاة فيه .

٦٩٠٢ - من كان له مالان من جنسين، وعليه دين يقابل أحدهما؛ جعله في مقابلة ما يقضي منه؛ لتعين هذا المال لفضاء الدين<sup>(٢)</sup> .

٦٩٠٣ - من كان له مالان من جنس واحد، وكان إذا جعله في مقابل أحدهما كان ذلك أحظ للفقراء، جعل الدين في مقابلة ما أحظ للفقراء في

(١) قال في المتقى شرح الموطأ (١١٩/٢): «مسألة: ومن كان عليه دين وله دين مثله جعل الدين الذي عليه في دينه الذي له وزكى ما بيده من الناض قاله ابن القاسم وأشهب في المجموعة وذلك في الدين الذي يرجى قضاؤه يحتسب بعده»، وينظر: المبدع (٣٠١/٢)، كشف القناع (٣٢٦/٤).

(٢) قال في المغني (٢٦٦/٤، ٢٦٧): «إن كان له مالان من جنسين، وعليه دين جعله في مقابلة ما يقضي منه، فلو كان له خمس من الإبل ومائتا درهم، فإن كانت عليه سلماً أو دية، ونحو ذلك مما يقضى بالإبل، جعلت الدين في مقابقتها، ووجبت عليه زكاة الدراهم. وإن كان أتلفها أو غصبها، جعلت قيمتها في مقابلة الدراهم؛ لأنها تقضى منها. وإن كانت قرضاً، خرج على الوجهين فيما يقضى منه، فإن كانت، إذا جعلناها في مقابلة أحد المالين، فضلت منها فضلة تنقص النصاب الآخر، وإذا جعلناها في مقابلة الآخر، لم يفضل منها شيء، كرجل له خمس من الإبل ومائتا درهم، وعليه ست من الإبل قيمتها مائتا درهم، فإذا جعلناها في مقابلة المائتين لم يفضل من الدين شيء، نقص نصاب السائمة، وإذا جعلناها في مقابلة الإبل فضل منها بغير، ينقص نصاب الدراهم، أو كانت بالعكس.

مثل أن يكون عليه مائتان وخمسون درهماً، وله من الإبل خمس أو أكثر تساوي الدين، أو تفضل عليه، جعلنا الدين في مقابلة الإبل ها هنا، وفي مقابلة الدراهم في الصورة الأولى؛ لأن له من المال ما يقضي به الدين سوى النصاب. وكذلك لو كان عليه مائة درهم، وله مائتا درهم وتسع من الإبل، فإذا جعلناها في مقابلة الإبل لم ينقص نصابها، لكون الأربع الزائدة عنه تساوي المائة وأكثر منها. وإن جعلناه في مقابلة الدراهم سقطت الزكاة منها، فجعلناها في مقابلة الإبل، كما ذكرنا في التي قبلها، ولأن ذلك أحظ للفقراء. وذكر القاضي نحو هذا، فإنه قال: إذا كان النصابان زكويين، جعلت الدين في مقابلة ما الحظ للمساكين في جعله في مقابله، وإن كان من غير جنس الدين»، وينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (٣٨١/١).



جعله في مقابلته<sup>(١)</sup>؛ تحصيلاً لحظهم.

### الفصل العاشر

#### حكم زكاة المال مع وجود كفالة بدين

٦٩٠٤ - من كفل بدين، لم ينقص هذا الدين من نصاب ماله<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ليس ديناً عليه، والغالب أنه لا يطالب به؛ لأن الغالب أن المدينين يسددون ديونهم بأنفسهم، فلا يحتاج الدائن إلى مطالبة الكفيل بسداد الدين الذي ضمنه.

### الفصل الحادي عشر

#### حكم زكاة المال إذا أسقط الدين أو بعضه

٦٩٠٥ - من أسقط عنه جزء من دين كان ينقص النصاب أو يمنع وجوب الزكاة في بعض ما زاد على النصاب، فإنه يستأنف لما منع الدين زكاته حولاً جديداً يبدأ من وقت سقوط الدين<sup>(٣)</sup>، سواء سقط بإبراء أو بسداد غيره له أو لكونه سده من مال استفاده أو سده من مال غير زكوي؛ لأن هذا المال الذي يقابل الدين لم يصر من الأموال الزكوية التي تزكى عند تمام الحول إلا بعد سقوط الدين.

٦٩٠٦ - وعليه؛ فمن أعفي من قرض كامل لبنك حكومي أو أعفي من قسط أو أقساط من أقساط قرض بنك حكومي، كالبنك العقاري، فإنه يستأنف حولاً جديداً للمال الزكوي الذي يقابل هذا القرض أو هذا القسط أو تلك الأقساط<sup>(٤)</sup>؛ لما سبق ذكره.

(١) كشاف القناع (٣٢٦/٤)، وينظر: التعليق السابق.

(٢) الإنصاف (٣٤٥/٦).

(٣) قال في المنتقى شرح الموطأ (١١٨/٢): «ومن كانت بيده مائة دينار وعليه دين مثلها فلما حال عليه الحول وهب إياها الغريم فقد روى ابن القاسم عن مالك: لا يزكيه حتى يحول عليه حول من يوم وهبه له».

(٤) بحث الدكتور محمد عثمان شبير مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا

الزكاة المعاصرة (١/٣٣٤، ٣٣٥).

## باب

## زكاة العروض

## الفصل الأول

## محتوى هذا الباب

٦٩٠٧ - يحتوي هذا الباب على ذكر تعريف العروض، وأمثلة عروض التجارة، وحكم زكاة العروض، ونصاب عروض التجارة، وكيفية تقويم العروض لإخراج زكاتها، ومقدار زكاة العروض، وكيفية إخراجها.

## الفصل الثاني

## تعريف العروض

٦٩٠٨ - العروض في اللغة: جمع عرض بتسكين الراء، وهي ما عدا الذهب والفضة من الأموال<sup>(١)</sup>، أما العروض التي هي جمع عَرَضَ بفتح الراء، فهي متاع الدنيا وحطامها قل أو أكثر من أي نوع كان<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في المطلع (ص١٣٦): «العروض جمع عرض بتسكين الراء، قال أبو زيد: هو ما عدا العين، وقال الأصمعي: ما كان من مال غير نقد، وقال أبو عبيد: ما عدا العقار والحيوان والمكيل والموزون والتفسير الأول هو المراد هنا، وأما العرض بفتح الراء فهو كثرة المال والمتاع وسمي عرضاً لأنه عارض يعرض وقتاً ثم يزول ويفنى، نقله عياض في مشاركته بمعناه»، وينظر: التعليق الآتي.

(٢) قال في مشارق الأنوار (٧٣/٢): «وفي الحديث «ليس الغني عن كثرة العرض» بفتح الراء قال: هو ما يجمع من متاع الدنيا يريد كثرة المال وسمي متاع الدنيا عرضاً لزواله، قال الله تعالى ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧]، و«يبيع دينه بعرض من الدنيا» قيل: بيسير، وقد يكون بمعنى ذاهب وزائل، وذكر فيها: بيع العرض بفتح العين =

٦٩٠٩ - وفي الاصطلاح: كل ما يعد للبيع، لأجل الربح<sup>(١)</sup>، أو هو: كل مال لا يراد لذاته، وإنما أمسكه مالكة لبيعه في الوقت المناسب وأخذ قيمته.

٦٩١٠ - فالعروض على وجه التفصيل هي كل أنواع المال التي يتاجر بها غير النقود، فيشمل ذلك جميع أنواع السلع من عقارات وحيوانات وغيرها مما يأتي بيانه.

٦٩١١ - ويترتب على هذا التعريف: أنه لا بد ليكون المال عرض تجارة: أن ينوي مالكة المتاجرة به ببيعه، ولو بعد فترة طويلة، ولا ينوي إبقائه من أجل استعماله أو تأجيره، وعليه؛ فمن أبقى سلعة أو عقاراً من أجل أن يبيعه بعد مدة، ولكنه نوى استعماله أو تأجيره مدة بقاءه عنده، فإن هذا لا يخرج عن كونه عرض تجارة؛ لوجود نية التجارة بهذه السلعة ببيعها.

٦٩١٢ - وكذا من أبقى السلعة لتكون رأس مال فيبيعها عند احتياجه لقيمتها، فهي عرض تجارة<sup>(٢)</sup>؛ لوجود نية التجارة بهذه السلعة ببيعها، ولما سبق ذكره في باب الأموال التي لا زكاة فيها.

= وسكون الرء، وزكاة العروض: قال أبو عبيد: هو ما عدا الحيوان والعقار والمكيل والموزون، وقال الأصمعي: هو ما كان من مال غير نقد، وينظر: لسان العرب، مادة: (عرض).

(١) قال في كشف القناع (٣٧/٥): «سمي عرضاً لأنه يعرض ثم يزول ويفنى، وقيل: لأنه يعرض ليبيع ويشتري تسمية للمفعول باسم المصدر كسمية المعلوم علماً وفي اصطلاح المتكلمين: العرض بفتحيتين: ما لا يبقى زمانين وبوب عليه في المحرر والفروع تبعاً للخراقي: بزكاة كالتجارة وهي أشمل لدخول النقدين في ذلك كما تقدم، لكن عدل المؤلف عنه لأنه عبر في أول كتاب الزكاة عند تعداد أموال الزكاة: بالعروض ولذلك قال: (وهي ما يعد لبيع وشراء، لأجل ربح غير النقدين غالباً) فلا يرد أن النقدين قد يعدان كذلك لأنه من غير الغالب»، وقال في الإنصاف (٥٧/٧): «فوائد: إحداها: معنى: (نية التجارة) أن يقصد التكسب به بالاعتياض عنه لا بإتلافه، أو مع استبقائه».

(٢) عند الكلام على السلعة التي أعدت للقنية لتكون رأس مال يبيعها مالكة عند حاجته، في المسألة (٦٢٥٢).

٦٩١٣ - ويُستثنى من نية التجارة: تقليب التجارة في السلع، فلا يشترط النية في كل مرة، وإنما تكفي النية الأولى<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يغير هذه النية.

٦٩١٤ - من ملك سلعة بغير بيع، كأن يملكها بتبرع، كالهبة والصدقة والوصية، أو بالخلع، أو بالصلح عن دم العمد، ونوى التجارة عند تملكه لها، وجبت فيها الزكاة إذا حال الحول من حين ملكه لها<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأعمال بالنيات، فهذه السلعة أصبحت عرض تجارة لما نواها كذلك.

٦٩١٥ - من ملك سلعة بالإرث ونوى بها التجارة حين انتقلت إلى ملكه وقبضها، فإنه تجب فيها الزكاة إذا حال عليها الحول من حين قبضه لها<sup>(٣)</sup>؛

(١) قال في المجموع (٤٩/٦): «إذا صار للتجارة استمر حكمها ولا يحتاج في كل معاملة إلى نية أخرى بلا خلاف بل النية مستصحبة كافية»، وقال في حاشية البجيرمي على الخطيب (٣٢٢ ٢): «قوله: (وهو أن ينوي إلخ) فإذا اشترى عرضاً للتجارة لا بد من نيتها في كل تصرف إلى أن يفرغ رأس مال التجارة، وقوله: (ولا يجب تجديدها في كل تصرف)؛ أي: بعد شرائه بجميع رأس مال التجارة لانسحاب حكم التجارة عليه (ح ل وح ف). وقال (ح ف): وأول الحول من أول الشراء».

(٢) قال في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢٤٨/٢): «واختلفوا فيما إذا ملكها بالتبرع كالهبة والصدقة والوصية والخلع والصلح عن دم العمد، ونوى التجارة عند التمليك، قال أبو يوسف: تعمل نيته، وقال محمد: لا تعمل نيته، وقول أبي حنيفة كقول محمد، كذا ذكره بعض المشايخ»، وينظر: المنتقى للباقي (١٢١/٢)، المقنع مع شرحه (٥٦/٧، ٥٧)، رسالة: التوقيت الحولي في الزكاة (ص ٩٣ - ٩٧).

(٣) قال الكلوذاني في الهداية (ص ١٣٨، ١٣٩) عند كلامه على شروط زكاة

العروض:

«والثاني: أن ينوي عند تملكه أنه للتجارة، فأما إن ملكه بإرث، أو كان عنده عرض للقنية ونواه للتجارة، أو تملكه بالشراء، ولم ينوه للتجارة، لم يصير للتجارة، وقد نقل عنه ابن منصور: أن العروض تصير للتجارة لمجرد النية»، وذكر في المغني (٤/٢٥١) نحو كلام الكلوذاني، ثم قال: «فعلى هذا لا يعتبر أن يملكه بفعله، ولا أن يكون في مقابلة عوض، بل متى نوى به التجارة صار للتجارة».

لما ذكر في المسألة الماضية<sup>(١)</sup>.

٦٩١٦ - من كان عنده عقار أو سلعة لا يريد التجارة بها، وإنما يريد لها لاستعمالها، ثم نوى التجارة بها، فإن حول الزكاة يبدأ من نيته التجارة<sup>(٢)</sup>؛ لأنها حينئذ أصبحت من عروض التجارة.

= وقال العمراني في البيان (٣/٣٠٨): «إن ورثه أو اتهبه، ونوى أنه للتجارة، أو اشتراه ولم ينو به التجارة لم يصير للتجارة، وبه قال مالك وأبو حنيفة. وقال أحمد، وإسحاق: تصير للتجارة، وتابعهما الحسين الكرابيسي من أصحابنا»، وذكر في المجموع (٤٨/٦، ٤٩) نحو كلام العمراني، وذكر ابن عبد البر في التمهيد (١٧/١٢٩، ١٣٠) أن المسألة خلافية، وعزا الخلاف لإسحاق أيضاً، وذكر أن القول بأنها لا تجب فيها الزكاة حتى يعمل مع النية عملاً قول عامة أهل العلم، وقد حكاه ابن الهمام في فتح القدير (٢/١٦٩) إجماعاً، وتبعه في ذلك الدكتور عبد السلام الشويعر في رسالة: التوقيت الحولي في الزكاة (ص ٩٣)، وحكاه أيضاً العيني في البناية (٣/٣٠٩)، ولعل ابن الهمام والعيني أرادوا إجماع علماء الحنفية، وينظر: التعليق الآتي.

(١) قال الباجي في المنتقى (٢/١٢١): «أما ما لا تجب الزكاة في عينه فهي العروض التي ذكرناها وتجب فيها بالتجارة بالنية والعمل وذلك أن يشتري بنية التجارة فأما ما ورث منها للتجارة أو اشترى للقتية ونوى بها التجارة فلا زكاة فيه خلافاً لأحمد وإسحاق»، وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٨/١٤٤): «الزكاة تجب في حصة كل وارث متى بلغت نصاباً من قيمة الأرض المذكورة إذا كانوا قد أعدوها للبيع، فتقدر عند تمام الحول، وهكذا كلما مضى حول من نيتهم فتقدر ويزكي كل وارث مقدار حصته متى بلغت نصاباً بنفسها، أو بضمها إلى ما لديه من نقود أو عروض تجارة، وإن نوى بعضهم بيع نصيبه دون بعض فإن الحكم يختص بمن نوى منهم البيع».

(٢) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/١٤٣): «وقول المؤلف: «ملكها بفعله بغير نية التجارة» هذا الذي مشى عليه، وأنه لو نوى التجارة بعد ملكها فإنها لا تكون للتجارة وهذا هو المذهب».

والقول الثاني في المسألة: أنها تكون للتجارة بالنية، ولو ملكها بغير فعله، ولو ملكها بغير نية التجارة، لعموم قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»، وهذا الرجل نوى التجارة، فتكون لها. مثال ذلك: لو اشترى سيارة يستعملها في الركوب، ثم بدا له أن يجعلها رأس مال يتجر به فهذا تلزمه الزكاة إذا تم الحول من نيته»، والمشهور في المذاهب الأربعة أن العين التي ملكها صاحبها بغير فعله كإرث =

٦٩١٧ - من اشترى سلعاً، ونوى التجارة بها عند شرائها، وجبت فيها الزكاة عند تمام الحول، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لأن المعتبر في الزكاة هو النية.

٦٩١٨ - من كان لديه عروض تجارة، ثم نوى بها القنية قبل تمام الحول، فإنه لا تجب فيها الزكاة حينئذٍ، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأعمال بالنيات.

٦٩١٩ - من كان عنده سائمة (وهي التي ترعى من العشب الذي أنبته الله تعالى أكثر الحول)، وهو يريد التجارة بها، فإنها تزكى زكاة عروض التجارة<sup>(٣)</sup>؛ لأن نية المالك هي التي تحدد نوع المال، كما في تحول المال من قنية إلى عروض والعكس، ولأن ذلك أحظ لمصارف الزكاة غالباً.

= أو هبة أو اشتراها بغير نية التجار لا تكون عرض تجارة إلا إذا حصل مع النية عمل، كما سبق في كلام صاحب زاد المستقنع، وينظر: رسالة: التوقيت الحولي في الزكاة (ص ٩٨ - ١٠٣).

(١) المبسوط (١٩٢/٢)، المنتقى شرح الموطأ (١٢١/٢)، الحاوي الكبير (٣/٣٠٣)، فتح القدير لابن الهمام (١٦٩/٢).

(٢) قال في الذخيرة (١٩/٣): «السادس في الكتاب: من اشترى عرضاً للتجارة ثم نوى القنية سقطت الزكاة»، وقال في نهاية المطلب (٢٨٨/٣): «من اشترى شيئاً على قصد التجارة، ثم نوى القنية، سقطت الزكاة»، وقال في نيل المآرب (١/٢٥٤): «نية التجارة شرط لوجوب الزكاة في العروض، فإذا نوى القنية زالت نية التجارة»، وينظر: رسالة: التوقيت الحولي في الزكاة (ص ١٠٤ - ١٠٥).

(٣) قال في تبيين الحقائق (٢٧٩/١): «السائمة المنوية للتجارة تجب فيها زكاة التجارة»، وجاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧):

«الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة:

خامساً: اجتماع سبب آخر للزكاة مع عروض التجارة: إذا اجتمع مع عروض التجارة سبب آخر للزكاة كالسوائم أو الزروع تزكى زكاة عروض التجارة».

٦٩٢٠ - وهذا يشمل: ما لو كان حول التجارة متأخراً، ويشمل أيضاً: ما لو كانت تبلغ نصاب السوم ولا تبلغ نصاب التجارة<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٦٩٢١ - وعليه؛ فمن كان عنده عشر من الغنم سائمة يريدتها للتجارة، وقيمتها: عشرون ديناراً، وجب إخراج زكاتها<sup>(٢)</sup>؛ لأنها بلغت نصاب عروض التجارة.

٦٩٢٢ - من كان عنده أرض أو منزل أو أي سلعة أخرى يريد استعمالها، ثم رغب عنها، وعرضها للبيع، فحال عليها الحول وهي معروضة، فإن كان صاحبها يريد بيعها ليجعل قيمتها في سلعة أخرى يستعملها فليست عرض تجارة؛ لأنه إنما قصد التخلص منها<sup>(٣)</sup>، وإن كان إنما أراد بيعها ليتاجر بثمنها في أي نوع من أنواع التجارة، كالمضاربة بها،

(١) الشرح الكبير مع الإنصاف (٦٥/٧ - ٦٧).

(٢) قال في الإنصاف (٦٧/٧): «لو كان عنده ثلاثون من الغنم قيمتها مائتا درهم أو عشرون مثقالاً، فعليه زكاة التجارة، وهذا المذهب في المسألتين، وقطع به كثير من الأصحاب، قال المصنف: لا خلاف فيه».

(٣) قال شيخنا ابن عثيمين كما في مجموع فتاويه (٥٠٣/١٨): «أما ما أعده الإنسان للبيع لانتفاء غرضه منه فليس عروض تجارة، فعلى هذا لو اشترت أرضاً لتبني عليها بيتاً ثم بدا لك ألا تفعل، وعرضتها للبيع، فهل هذه عروض تجارة؟ لا. لأنني ما أردت الربح إنما انقضى غرضي من هذا فأردت أن أبيعها»، وقال في تعليقاته على الكافي لابن قدامة (٢٥/٣) طباعة حاسب آلي: «الراجح أنها تكون للتجارة بنيته لكن لاحظ أنه يريد نية التجارة لا نية التخلص منها بأن تكون طابت نفسه ويريد أن يبيعها هذا ليست عليه زكاة»، وقال في الشرح الممتع (١٤٣/٦): «إن كان عنده سيارة يستعملها، ثم بدا له أن يبيعها فلا تكون للتجارة؛ لأن بيعه هنا ليس للتجارة، ولكن لرضته عنها، ومثله: لو كان عنده أرض اشتراها للبناء عليها، ثم بدا له أن يبيعها ويشترى سواها، وعرضها للبيع فإنها لا تكون للتجارة؛ لأن نية البيع هنا ليست للتكسب بل لرضته عنها»، وينظر: ما سبق في باب: زكاة الحلبي، عند الكلام على الحلبي الذي أراد مالكة التخلص منه لاستغنائه عنه في المسألة (٦٨٥٣).

أو شراء عقارات للمتاجرة بها، ونحو ذلك، فإنه تجب فيه الزكاة من وقت نيته المتاجرة بقيمته؛ لأنه أصبح في حكم عروض لتجارة<sup>(١)</sup>.  
 ٦٩٢٣ - وسميت عروض التجارة بهذا الاسم لأنها شيء عارض، يوجد فترة، ثم يزول بيعه<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثالث

#### أمثلة عروض التجارة

٦٩٢٤ - لعروض التجارة أمثلة كثيرة، منها:

٦٩٢٥ - ١ - العقارات من أراضي أو بيوت أو مزارع مما يريد بها مالکها التکسب فيها بیعها.

(١) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (١١٢/٨): «الفتوى رقم (١٩٩٤٩):  
 س١: لدي صيغة طقم ألماس معروضة للبيع منذ أربعة أشهر هل عليها زكاة؟  
 ج١: إذا تم لهذا الألماس المعروض للبيع سنة من حين عرضه للبيع، ولم يتم بيعه فتجب فيه الزكاة؛ لأنه من عروض التجارة، فيقوم ثمنه عند تمام الحول، فإذا بلغت قيمته وقت التقويم نصاباً فأكثر وجب إخراج ربع عشر قيمته وقت التقويم، وكلما تم له حول آخر ولم يتم بيعه قوم عند تمام الحول وأخرجت زكاته ربع عشر قيمته وقت التقويم. اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. عضو: بكر أبو زيد... عضو: صالح الفوزان... عضو: عبد العزيز آل الشيخ... الرئيس: عبد العزيز بن عبد الله بن باز»، وينظر: مجموع فتاوى ابن باز (١٤/١٦٥).

(٢) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/١٤٠): «سمي بذلك لأنه لا يستقر، يعرض، ثم يزول، فإن المتجر لا يريد هذه السلعة بعينها، وإنما يريد ربحها، لهذا أوجبنا زكاتها في قيمتها، لا في عينها»، وقال أيضاً في مجموع فتاويه (١٨/٥٠٣): «وسمي عروضاً؛ لأنه لا يبقى عند صاحبه، بل يعرض ويزول؛ لأن صاحب التجارة يشتري السلعة في الصباح وبيعها في المساء، لا يريد أن تبقى عنده، إذا ربحت باعها مباشرة، يمكن يشتري خمس أو ست سلع في اليوم الواحد؛ لأنه لا يريد إلا الربح»، وقال في جلسات رمضان للعثيمين (١٦/١٥ طباعة حاسب آلي): «عروض التجارة هي أموال تروح وتجيء، يقصد بها التکسب، ولهذا سميت عروضاً جمع عرض، والعرض: هو الذي يعرض ويزول»، وينظر: المبدع (٢/٣٧٧).



٦٩٢٦ - ٢ - المواد المصنعة في المصانع والمعدة للبيع، كالسيارات والطائرات والقطارات والمعدات العسكرية بأنواعها، وكالأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وأجهزة الاتصالات، والأواني، وقطع الغيار، والمكيفات، والبلاستيك، وغيرها.

٦٩٢٧ - ٣ - المواد الخام التي تصنع منها السلع التي تعد للبيع، كالحديد في صناعة السيارات، والقطن والصوف في صناعة الثياب، والزيوت في صناعة الصابون، وغيرها<sup>(١)</sup>.

٦٩٢٨ - ٤ - الأواني والأوعية التي توضع فيها المواد المصنعة وما تربط أو تحزم به بعض البضائع التي تعد للبيع، وتباع معها<sup>(٢)</sup>.

٦٩٢٩ - ٥ - الحيوانات التي تربي لتباع هي وأولادها، كما في المشاريع الحيوانية الكبيرة التي كثر في هذا العصر، والتي تربي فيها

(١) وهذا القول في هاتين المسألتين هو قول عامة الفقهاء قديماً وحديثاً. جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٩٠٦/٢، ٩٠٧):

«الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة:

ثالثاً: زكاة المواد الخام (الداخلة في الصناعة) والمواد المساعدة:

١ - المواد الخام (المواد الأولية) المعدّة للدخول في تركيب المادة المصنوعة، كالحديد في صناعة السيارات. والزيوت في صناعة الصابون، تجب الزكاة فيها بحسب قيمتها التي يمكن الشراء بها في نهاية الحول. وينطبق هذا أيضاً على الحيوانات (المعدة للتعليب) والنباتات المعدّة للتصنيع»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ١٣٧ - ١٤١).

(٢) قال في الإنصاف (٥٧/٧، ٥٨): «لا زكاة في آلات الصباغ، وأمتعة النجار، وقوارير العطار والسمان ونحوهم، إلا أن يريدوا بيعها بما فيها، وكذا آلات الدواب إن كانت لحفظها، وإن كان بيعها معها فهي مال تجارة»، وينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٣/٢٧٤)، فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة: منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٩٠٦/٢، ٩٠٧)، نوازل الزكاة (ص ١٤٣).

المواشي من غنم وبقرة وإبل، أو تربي فيها الأرانب، وذلك من أجل تسميتها، وتوالدها، ثم بيعها هي وأولادها<sup>(١)</sup>.

٦٩٣٠ - ٦ - مشاريع الدواجن، فجميع الدجاج الذي يربي فيها لتوالده، وبيعه، وكذا فراخه التي تباع، وبيضه الذي يباع، كل ذلك من عروض التجارة.  
٦٩٣١ - ٧ - الأخشاب، والحديد، والأسمت المعروضة للبيع، وبضائع البقالات، ومحلات الأقمشة، ومحلات قطع غيار السيارات، ومحلات المفروشات، ومحلات الأزياء، ومحلات بيع العطور، والعسل، والمعروضة في المحلات والمعارض لبيعها، والكتب وغيرها مما يعرض للبيع في المكتبات.

٦٩٣٢ - ٨ - السيارات والبضائع التي تستورد للبيع.  
٦٩٣٣ - ٩ - فساتل النخل، وفساتل الأشجار، التي تغرس لبيعها.  
٦٩٣٤ - ١٠ - البلاط والطوب ونحوهما مما يصنع أو يعرض لبيعه.  
٦٩٣٥ - ١١ - المحروقات التي تباع في محطات بيع المحروقات.  
٦٩٣٦ - ١٢ - الحبوب والتمور والفواكه ونحوها التي اشتراها مالكيها للتجارة فيها، أو أمسكها من أنتجها من أجل بيعها عند ارتفاع سعرها، فحال عليها الحول وهي عنده.

٦٩٣٧ - ١٣ - ويدخل في ذلك: الحبوب والتمور والزبيب التي زكيت زكاة الخارج من الأرض ثم أمسكها صاحبها حولاً كاملاً من أجل انتظار ارتفاع سعرها، أو باعها قبل الحول بنقد ثم اشترى بها عرضاً آخر، فإذا حال عليها الحول من نية التجارة بها وجبت فيها الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأنها أصبحت بهذه النية من عروض التجارة.

(١) مجموع فتاوى ابن باز (١٤/١٨٥)، أما إذا كانت المواشي تربي من أجل حليتها وتناسلها، وكانت ترعى الحول أو أكثره، فهذه تزكى زكاة سائمة بهيمة الأنعام، كما سبق بيانه في بابه.

(٢) قال في المبدع (٢/٣٨٣):

٦٩٣٨ - ١٤ - الأعلاف والتبن التي من قصب الذرة أو قصب البر التي هي مما خرج من أرضه وزكاها زكاة الحبوب ثم أمسكها بنية التجارة حولاً أو باعها قبل الحول بنقد ثم اشترى بها عرضاً آخر، فإذا حال عليها الحول من نية التجارة بها وجبت فيها الزكاة.

٦٩٣٩ - ١٥ - الأعلاف والتبن التي من قصب الذرة أو قصب البر أو من البرسيم أو من غيرها والتي اشتراها مالكها ونوى التجارة بها، وحولها حول ما اشترت به من نقود أو غيرها.

٦٩٤٠ - ١٦ - الدقيق الذي يخبزه الخباز الذي يبيع الخبز، والفلو الذي يستخدمه الفوال الذي يبيع الفول، واللحم والأرز والدقيق التي يستخدمها صاحب المطعم الذي يبيع الطعام، وكذا ما يضيفه الخباز على الخبز من سمس ونحوه<sup>(١)</sup>، وما يضيفه الفوال على الفول من زيت وغيره، وما يضيفه صاحب المطعم على الأكل من بهارات وغيرها.

٦٩٤١ - ١٧ - السلعة التي يبيعها شخص على شخص آخر على أن يدفع ثمنها مقسطاً يمتلك من تلك العين عند دفع كل قسط جزءاً من تلك العين، فهذا بيع معلق بشرط مستقبل، وليس من الإيجار المنتهي بالتمليك<sup>(٢)</sup>، وفي هذه الصورة تزكى السلعة المبيعة عند من يقول بجواز هذه المعاملة زكاة عروض التجارة.

٦٩٤٢ - ١٨ - الحيوانات من غير بهيمة الأنعام كالغزلان والوحوش

= «تنبيه: يستأنف حول التجارة على زرع وثمر من حصاد وجزا؛ لأن به ينتهي وجوب العشر الذي لولاه لجريا في حول التجارة وقيل: لا يستأنفه إلا بثمرها إن بيعا كمال القنية وإن اختلف وقت الوجوب أو وجد نصاب أحدهما فكمسألة سائمة التجارة وإن زرع بذر تجارة في أرض قنية فهل يزكى الزرع زكاة عشر أو قيمة فيه خلاف».

(١) قال في تبين الحقائق (١/٢٨٠) بعد كلام له: «بخلاف السمس الذي يشتره الخباز ليجعله على وجه الخبز فإنه عين باقية يبيعه مع الخبز فتجب فيه الزكاة».

(٢) رسالة «عقد الإجارة المنتهي بالتمليك» للدكتور سعد الشري (ص ١٤، ١٥).

والطيور التي يجوز بيعها إذا جعلت عروض تجارة، كما هو موجود في المحلات التي أعدت لبيع هذه الحيوانات<sup>(١)</sup>.

٦٩٤٣ - ١٩ - أسطوانات الغاز التي يشتريها الموزع من شركات الغاز ممتلئة غازاً، ثم يبيع الأسطوانة المعبأة بالغاز بأسطوانة أخرى فارغة وزيادة مبلغ معين من النقود.

٦٩٤٤ - ٢٠ - الأصباغ والنقش وأسلاك الخياطة والتطريز ونحوها مما يستخدم في الصنائع ويبقى في العين المصنوعة ويبيع معها<sup>(٢)</sup>.

٦٩٤٥ - ٢١ - صكوك المقارضة التي اشتراها شخص للمتاجرة فيها<sup>(٣)</sup>.

٦٩٤٦ - ٢٢ - الحيوانات من بهيمة الأنعام أو الأسماك أو غيرها المعدة للتعليب أو المعلبة، لبيعها.

٦٩٤٧ - ٢٣ - النباتات؛ كالمشمش، والخوخ، والزيتون، والذرة، وغيرها، مما أعدت للتعليب كاملة، أو بعد عصرها، أو التي علبت فعلاً، والتي اشتراها مالِكها لبيعها والمتاجرة بها، أو أنتجها وأبقاها عنده ليرتفع سعرها، فبقيت عنده حولاً قبل بيعها<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: رسالة «نوازل الزكاة» (ص ١٢٠ - ١٢٢).

(٢) قال في تبيين الحقائق (١/٢٨٠): «والأعيان التي تشتريها الأجراء ليعملوا بها تجب فيها الزكاة إذا كان لها أثر في العين كالصبغ وحال عليها الحول عندهم لأن ما يأخذه من الأجرة في حكم العوض عن العين».

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧):

«الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة: أولاً: زكاة صكوك المقارضة: تزكى أموال صكوك المقارضة المستوفية لضوابطها الشرعية زكاة عروض التجارة مع توافر شروط الزكاة فيها»، وسبق تعريف سندات المقارضة في باب: زكاة الدين في المسألة (٦٩٨٨).

(٤) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام =

٦٩٤٨ - ٢٤ - السلع التي تحت التصنيع، ولم تكتمل صناعتها، وحال الحول وهي على هذه الحال<sup>(١)</sup>.

٦٩٤٩ - ٢٥ - العمارات التي تحت الإنشاء، وحال الحول وهي لم تكتمل عمارتها، وكانت تنشأ لبيعها.

٦٩٥٠ - ٢٦ - الأراضي الكبيرة التي نوى مالكها أن يبيعها، ولكنه تركها عنده مدة قد تصل إلى سنين، من أجل أن يخططها، أو يوصل إليها الخدمات من كهرباء وسفلة وإنارة ومياه وغيرها، من أجل أن يرتفع سعرها، فهي في كل هذه السنوات تعد عروض تجارة.

### الفصل الرابع

#### حكم زكاة العروض

٦٩٥١ - تجب الزكاة في عروض التجارة، وهذا مجمع عليه بين الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٢)</sup>، .....

= (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧):  
«الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة: .. وينطبق هذا أيضاً على الحيوانات (المعدة للتغليب) والنباتات المعدة للتصنيع».  
(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧):  
«الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة:  
رابعاً: زكاة السلع غير المصنعة والسلع غير المنتهية الصنع: تجب الزكاة في السلع المصنعة، وفي السلع غير المنتهية الصنع، زكاة عروض التجارة، بحسب قيمتها في حالتها الراهنة في نهاية الحول».  
(٢) قال في التمهيد (١٧/١٣٢): «قال أبو جعفر الطحاوي: روي عن عمر وابن عمر زكاة عروض التجارة من غير خلاف من الصحابة»، وقال أيضاً في التمهيد (١٧/١٢٥): «ممن رأى الزكاة في الخيل والرقيق وسائر العروض كلها إذا أريد بها التجارة عمر وابن عمر ولا مخالف لهما من الصحابة»، وقال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٥/١٥) بعد ذكره أمر عمر حماساً بإخراج زكاة الجعاب والجلود التي كان =

ذلك<sup>(١)</sup>؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [١٩]، وعموم قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]<sup>(٢)</sup>، وعموم قوله ﷺ لمعاذ: «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم

= يبيع فيها: «واشتهرت القصة بلا منكر فهي إجماع»، وقال البغوي في شرح السنّة (٦/٥٣): «ذهب عامة أهل العلم إلى أن التجارة تجب الزكاة في قيمتها إذا كانت نصاباً عند تمام الحول، فيخرج منها ربع العشر. وقال داود: زكاة التجارة غير واجبة، وهو مسبق بالإجماع».

(١) حكي الإجماع على ذلك في الأموال لأبي عبيد المتوفى سنة (٢٢٤هـ) (ص ٥٢٥)، والإجماع (ص ٥١)، والتمهيد (١٧/١٢٩، ١٣٥)، والاستذكار (٣/١٦٣، ١٧٠)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥/١٥، ٤٥)، وكفاية الطالب الرباني (١/٦٠٦)، وقال في المبدع (٢/٣٧٧): «قال المجد: هو إجماع متقدم»، وقال الزركشي الحنبلي (٣/٥١٣): «حكي فيه خلاف شاذ عن داود ونحوه»، ولم أقف على قول صريح عن أحد من السلف قبل داود المولود سنة (٢٠٠هـ) والمتوفى سنة (٢٧٠هـ) في نفي الزكاة في العروض مطلقاً، سوى ما أشار إليه الإمام الشافعي كما في المجموع (٦/٤٧) من وجود خلاف لم يعين قائله، وإن كان بعض السلف كمالك في رواية عنه يرون أن الزكاة إنما تجب من قيمته إذا بيع، فيزكي عن سنة واحدة فقط كما سبق في آخر شروط الزكاة.

وينظر: الأموال (ص ٥٢٢، ٥٢٣)، فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٣١١، ٣١٢، ٣٣١)، رسالة: «زكاة عروض التجارة» لأمجد طلبة وسيد زيدان، وأبو عبيد ممن حكي الإجماع هنا كما سبق، وكانت وفاته وداود صغير، وقد يكون ألف كتاب الأموال قبل وفاته بسنين عديدة، فيكون خلاف داود بعد حكاية الإجماع من أبي عبيد، وسبق أيضاً كلام الخطابي والبغوي في سبق الإجماع لخلافه، ثم إن الإجماع متقدم في عصر الصحابة كما سبق وفي عهد التابعين في عهد عمر بن عبد العزيز كما سيأتي، وسيأتي قريباً كلام الطحاوي وابن عبد البر.

(٢) قال في الاستذكار (٣/١٧٠): «قال أبو عمر: احتجاج أهل الظاهر في هذه المسألة ببراءة الذمة عجب عجيب لأن ذلك نقض لأصولهم ورد لقولهم وكسر للمعنى الذي بنوا عليه مذهبهم في القول بظاهر الكتاب والسنّة لأن الله ﷻ قال في كتابه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ ولم يخص مالاً من مال وظاهر هذا القول يوجب على أصوله أن تؤخر الزكاة من كل مال إلا ما أجمعت الأمة أنه لا زكاة فيه من الأموال ولا إجماع في إسقاط الزكاة عن عروض التجارة؛ بل القول في إيجاب الزكاة فيها إجماع من الجمهور =

تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم» متفق عليه<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن سمرة بن جندب أنه كتب إلى بنيه، قال: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» من سمرة بن جندب إلى بنيه سلام عليكم، أما بعد، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع<sup>(٢)</sup>.

ولمفهوم ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أمر رسول الله ﷺ بالصدقة، فقيل: منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، وعباس بن

= الذين لا يجوز الغلط عليهم ولا الخروج عن جماعتهم لأنه مستحيل أن يجوز الغلط في التأويل على جميعهم».

(١) سبق تخريجه قريباً. وقد وردت أحاديث خاصة بالعروض في كل منها ضعف، لكن يعضدها هذا الدليل العام، وظاهر الحديث الآتي وأثري عمر وابنه، والقياس بعدهما وإجماع الصحابة وإجماع أهل العلم بعدهم. تنظر هذه الأحاديث والآثار في: تنقيح التحقيق (٢/١٤٣٤ - ١٤٣٨)، التلخيص (٨٦١، ٨٦٢)، البلوغ مع تخريجه: التبيان (٦٢١)، الإرواء (٨٢٧ - ٨٢٩)، ما صح من آثار الصحابة (٢/٦٠١ - ٦٠٣).

(٢) رواه أبو داود (١٥٦٢) حدَّثنا محمد بن داود بن سفيان، حدَّثنا يحيى بن حسان، حدَّثنا سليمان بن موسى أبو داود، ورواه الدارقطني في سننه (٢٠٢٧) من طريق محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب، كلاهما عن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، حدَّثني خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه سليمان، عن سمرة به. وسنده جيد، رجاله محتج بهم، عدا جعفر، ففي روايته ضعف، وخبيب مجهول، وأبوه مقبول، لكنهم كلهم من أبناء سمرة، ويروون صحيفة لسمرة.

قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/٥٩٢): «إسناد هذا الحديث جيد»، ثم ذكر قول بعض من ضعفه، ثم قال: «قلت: لا يسلم له ذلك، فقد قال ابن عبد البر: ذكره أبو داود وغيره بالإسناد الحسن عن سمرة، وقال الحافظ عبد الغني في عمدته الكبرى: إسناده مقارب، وقال النووي في شرح المذهب: فيه رجال لا أعرف حالهم، ولكن لم يضعفه أبو داود فهو حسن أو صحيح على قاعدته. وقال شيخنا فتح الدين اليعمرى: هذا إسناد لا بأس به، وأقل مراتبه أن يكون حسناً؛ فإن جعفر بن سعد مستور الحال، وخبيب وأبوه وثقهما ابن حبان. قلت: وكذا جعفر أيضاً كما أسلفناه عنه»، وينظر: الاستذكار (٣/١٧٠)، وينظر في ثبوت هذه الصحيفة: فضل الرحيم الودود (٤٥٦).

عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً، فأغناه الله ورسوله، وأما خالد: فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أذراعه وأعتده في سبيل الله، وأما العباس بن عبد المطلب، فعم رسول الله ﷺ فهي عليه صدقة ومثلها معها»<sup>(١)</sup>.

فمفهوم جملة (قد احتبس أذراعه وأعتده في سبيل الله) أنه لو لم يحبسها بل كان يريدتها للتجارة لكان فيها زكاة<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن السائب بن يزيد: أن أباه، كان يقوم خيله، فيدفع صدقتها من أثمانها إلى عمر بن الخطاب<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن أبي عمرو بن حمّاس، عن أبيه، قال: مر بي

(١) صحيح البخاري (١٤٦٨)، صحيح مسلم (٩٨٣)، قال الخطابي في معالم السنن (٥٣/٢) عند شرحه لهذا الحديث: «وفيه دليل على وجوب الزكاة في الأموال التي ترصد للتجارة وهو كالإجماع من أهل العلم. وزعم بعض المتأخرين من أهل الظاهر أنه لا زكاة فيها وهو مسبوق بالإجماع»، وقال القاري في مرقاة المفاتيح (٤/١٢٦٩): «قال الطيبي: وفيه دليل أيضاً على وجوب الزكاة في أموال التجارة وإلا لما اعتذر النبي ﷺ عند مطالبة زكاة مال التجارة على خالد بهذا القول، وقد تعقبه ابن حجر بما لا طائل تحته».

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٥٦/٧): «معنى الحديث أنهم طلبوا من خالد زكاة أعتاده ظناً منهم أنها للتجارة وأن الزكاة فيها واجبة فقال لهم: لا زكاة لكم علي فقالوا للنبي ﷺ إن خالداً منع الزكاة فقال لهم: «إنكم تظلمونه لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله قبل الحول عليها فلا زكاة فيها» ويحتمل أن يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لأعطاه ولم يشح بها لأنه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعاً فكيف يشح بواجب عليه، واستنبت بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف خلافاً لداود»، وينظر: شرح السنّة (٣٤/٦)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٥١٧/٣ - ٥١٩)، الفتح لابن حجر (٣/٣٣٤)، موجز البيان في زكاة الأطنان والبنيان لعطية محمد سالم، مطبوعة بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (٣٨١/١٩).

(٣) أخرجه ابن زنجويه (١٨٩٠) عن علي بن الحسن، ووكيع في أخبار القضاة (١٠٧/١) من طريق نعيم، كلاهما عن ابن المبارك، عن يونس، ورواه عبد الرزاق (٦٨٨٨)، وابن أبي شيبة (١٠٢٤٠) عن ابن جريج عن ابن أبي حسين، ورواه الطحاوي =



عمر، فقال: يا حماس، أدّ زكاة مالك. فقلت: ما لي مال إلا جعاب وأدم. فقال: قومها قيمة، ثم أدّ زكاتها<sup>(١)</sup>، وثبت عن عمر أيضاً أنه أخذ زكاة العروض من أهل المدينة<sup>(٢)</sup>، وثبت ذلك في آثار أخرى عن عمر وعثمان<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن ابن عمر، قال: «ليس في العروض زكاة إلا في

= في الشرح (٢٦/٢) من طريق مالك، ثلاثتهم (يونس وابن أبي حسين ومالك) عن ابن شهاب قال: أخبرني السائب.. فذكره. وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيحين. وينظر: التمهيد (٢١٧/٤)، والاستذكار (٢٣٨/٣، ٢٣٩)، والدراية (٣٢٥).

(١) رواه الإمام الشافعي في الأم (٤٦/٢) عن سفيان بن عيينة، ورواه الإمام أحمد، كما في مسائل ابنه عبد الله (٦١١) عن يحيى بن سعيد، ورواه أبو عبيد في الأموال (١١٧٩) عن يحيى بن سعيد، وأبو معاوية، ويزيد، ورواه عبد الرزاق (٧٠٩٩) عن الثوري، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٤٥٧) من طريق يزيد بن هارون، وعبد، وابن نمير، ورواه ابن زنجويه (١٦٨٧) عن يزيد بن هارون، ورواه الدارقطني في سننه (٢٠١٨) من طريق حماد بن زيد، ورواه البيهقي في السنن الصغير (١٢٠٨) من طريق جعفر بن عون، تسعتهم عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن أبي عمرو بن حماس به. وسنده حسن. رجاله ثقات، عدا عمرو، وهو تابعي مدني، لم يجرح، وروى عنه ثلاثة من أهل المدينة، وروى عنه غيرهم، وذكر الدارقطني أنه معروف، وما نقل عن أبي حاتم من أنه مجهول لم أفق عليه في كتاب ابنه، وهو لم يرو ما ينكر، فهو حسن الحديث، وبالأخص أنه يروي هنا قصة لأبيه، وقد احتج بها الإمام الشافعي والإمام أحمد، وأبوه مختلف في صحبته، ورواه أبو عبيد (١١٨٠) من طريق أبي الزناد عن أبي عمرو به.

(٢) سيأتي هذا الأثر في باب: إخراج الزكاة - إن شاء الله تعالى -، في المسألة (٧٢٥٥).

(٣) ومن ذلك: ما ثبت عن عمر أنه جعل فيما بلغ الذرع من عبد أو أمة ديناراً أو عشرة دراهم، وفي الخيل عشرة دراهم، وفي البراذين خمسة دراهم. وما ثبت عن أنس أن عمر كان يأخذ من الفرس عشرة ومن البرذون خمسة، وما ثبت عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار ثم حسبها شاهداً وغانبها، ثم أخذ من شاهد المال عن الشاهد والغائب. وما ثبت عن قدامة بن مظعون أن عثمان كان يأخذ من عطائه زكاة ماله. وما ثبت عن زياد بن حدير قال: بعثني عمر بن الخطاب إلى عين التمر مصدقاً فأمرني أن =

عرض في تجارة فإن فيه زكاة»<sup>(١)</sup>.

وثبت عنه أيضاً أنه قال: ما كان من مال في رقيق أو في دواب أو بز يدار لتجارة الزكاة كل عام<sup>(٢)</sup>؛ وقد قال بعض أهل العلم: إن مثل هذا لا يقال إلا عن توقيف، فهو يدل على أنهما علما في ذلك سنة مرفوعة<sup>(٣)</sup>، ولأن عروض التجارة يبتغي بها ملاكها النماء والربح، فوجبت فيها الزكاة، كالسائمة<sup>(٤)</sup>، ولما ثبت عن زريق بن حيان وكان على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مر بك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من

= أخذ من المسلمين من أموالهم إذا اختلفوا بها للتجارة ربع العشر. وستأتي هذه الآثار في باب: جباية الحاكم للزكاة وتوزيعه لها: الفصل الثالث: أخذ الإمام زكاة الأموال الباطنة، - إن شاء الله تعالى -، في المسألة (٧٢٥٥).

(١) رواه الإمام أحمد في مسائله برواية ابنه عبد الله (٦١٢) عن حفص بن غياث، وابن أبي شيبة (١٠٥٦٠) عن أبي أسامة، كلاهما عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، وسنده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) رواه عبد الرزاق (٧١٠٣) عن ابن جريج، قال: أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح، ورواه الأثرم كما في التمهيد (١٣٢/١٧): حدّثنا سعيد بن منصور قال: حدّثنا عبد الرحمان بن أبي الزناد عن أبيه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه به. وسنده حسن.

(٣) قال في الاستذكار (١٧٢/٣): «قال أبو عمر: ما كان ابن عمر ليقول مثل هذا من رأيه لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي والله أعلم ولولا أن ذلك عنده سنة مسنونة ما قاله».

(٤) قال أبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٥٢٥): «وإنما وجبت الزكاة في العروض والرقيق وغيرها إذا كانت للتجارة، وسقطت عنها إذا كانت لغيرها؛ لأن الرقيق والعروض إنما عفي عنها في السنة إذا كانت للاستمتاع والانتفاع بها، ولهذا أسقط المسلمون الزكاة من الإبل والبقر العوامل، وأما أموال التجار فإنما هي للنماء وطلب الفضل، فهي في هذه الحال تشبه سائمة المواشي التي يطلب نسلها وزيادتها، فوجبت فيها الزكاة لذلك».

التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً فما نقص فبحساب ذلك، حتى يبلغ عشرين ديناراً، فإن نقصت ثلث دينار، فدعها ولا تأخذ منها شيئاً<sup>(١)</sup>.

وهذا الكتاب أنفذه عمر إلى عماله في أقطار الإسلام، وهو لم يكن يفعل ذلك إلا بعد استشارة فقهاء زمانه الذين يعتمد عليهم في مثل هذه الأمور العظيمة<sup>(٢)</sup>، وكان هذا في عهد بقايا الصحابة وعهد التابعين ولم ينكره أحد من علماء المسلمين في ذلك الوقت<sup>(٣)</sup>، فدل ذلك على إجماع التابعين على وجوب الزكاة في عروض التجارة<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مالك في الموطأ، باب: زكاة العروض (٥٩٤) عن يحيى بن سعيد عن زريق به. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا زريق، فهو صدوق، وهو من رجال مسلم.

(٢) قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار (١٦٣/٣) بعد ذكره لهذا الأثر: «قال أبو عمر: معلوم عند جماعة العلماء أن عمر بن عبد العزيز كان لا ينفذ كتاباً ولا يأمر بأمر ولا يقضي بقضية إلا عن رأي العلماء الجلة ومشاورتهم والصدر عما يجمعون عليه ويذهبون إليه ويرونه من السنن المأثورة عن النبي ﷺ وعن أصحابه المهتدين بهديه المقتدين بسنته وما كان ليحدث في دين الله ما لم يأذن الله له به مع دينه وفضله، وفي حديثه هذا الأخذ من التجارات في العروض المدارات بأيدي الناس والتجار الزكاة كل عام ولم يعتبر من نض له شيء من العين في حوله ممن لم ينض ولو كان ذلك من شرط زكاة التجارات لكتب به وأوضحه ولم يهمله، ومعلوم أن الإدارة في التجارة لا تكون إلا بوضع الدراهم والدنانير في العروض وابتغاء الربح وهذا من أبين شيء في زكاة العروض ولذلك صدر به مالك هذا الباب».

(٣) قال في المنتقى شرح الموطأ (١٢٠/٢): «وهذا كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بذلك إلى عماله وأصحاب جوائزه وأخذ زريق به الناس في زمانه وهذا مما يحدث به في الأمصار ولم ينكر ذلك عليه أحد ولا يعلم أحد تظلم منه بسببه والناس متوافرون في ذلك الزمان من بقايا الصحابة وجمهور التابعين ممن لا يحصى كثرة فثبت أنه إجماع».

(٤) قال في الاستذكار (١٧١/٣): «قال أبو جعفر الطحاوي: قد ثبت عن عمر وابن عمر زكاة عروض التجارة ولا مخالف لهما من الصحابة رضوان الله عليهم»، ثم ذكر من قال بوجوب الزكاة في عروض التجارة من التابعين، ثم قال: «هؤلاء أئمة =

٦٩٥٢ - تجب الزكاة في عرض التجارة إذا كسد فبقي سنوات لم يأت أحد لشرائه<sup>(١)</sup>؛ لعموم الأدلة الدالة على وجوب الزكاة في عروض التجارة، ولأن عمر رضي الله عنه لم يسقط الزكاة عام الرمادة<sup>(٢)</sup>، مع أن المال نقص ولم ينم، ولأن مالك هذا العرض لو عرضه بالسعر الذي انخفض إليه سعر أمثاله لوجد له مشترياً غالباً، فيجب عليه أن يزيه بالسعر الذي لو وجده محتاج للبيع باعه به.

٦٩٥٣ - والقول بأن العرض الكاسد لا زكاة فيه، احتجاجاً بأنه في هذه الفترة في حكم الدين على غير مليء، وفي حكم العقار الذي منع صاحبه من التصرف فيه<sup>(٣)</sup>، قول ضعيف، ويلزم على هذا القول أن كل من

= التابعين في أمصار المسلمين وسبيلهم سلك جمهور الفقهاء من أهل الرأي والحديث بالعراق والحجاز والشام.

(١) قال في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٤٧٤، ٤٧٥): «قوله: إذ بوارها لا ينقلها للنية ولا للاحتكار) هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم ومقابله ما لابن نافع وسحنون لا يقوم ما بار منها وينتقل للاحتكار وخص اللخمي وابن يونس الخلاف بما إذا بار الأقل قالوا: فإن بار النصف أو الأكثر لم يقوم اتفاقاً، وقال ابن بشير: بل الخلاف مطلقاً بناء على أن الحكم للنية لأنه لو وجد مشترياً لباع أو للموجود وهو الاحتكار قاله في التوضيح. اهـ». وعند الجمهور تجب الزكاة في هذه العروض. ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/٣٣١)، فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٨/١٠٢)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٥٨)، فقه التاجر المسلم للدكتور حسام عفانة (ص ٦٣).

(٢) سبق تخريجه في المسألة (٦٠٨٣).

(٣) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٢٨): «مسألة مهمة كثر السؤال عنها وذلك حين كسدت الأراضي: مثاله: اشترى إنسان أرضاً وقت الغلاء ثم كسدت، ولم يجد من يشتريها لا بقليل ولا بكثير، فهل عليه زكاة في مدة الكساد أو لا؟»

الجواب: يرى بعض العلماء: أنه لا شيء عليه في هذه الحال؛ لأن هذا يشبه الدين على المعسر في عدم التصرف فيه، حتى يتمكن من بيعها، فإذا باعها حيثئذ قلنا له: زكّ لسنة البيع فقط. وهذا في الحقيقة فيه تيسير على الأمة، وفيه موافقة للقواعد؛ =

خسر في تجارة لا زكاة عليه من باب أولى، وهذا لا يعرف من قال به، ولا يصح أن تعارض النصوص بقياس على الدين على غير مليء، أو أن تخصص به؛ لعدم التسليم بالتشابه بينهما، بل هو يشبه ما يبيع بخسارة كبيرة.

٦٩٥٤ - والزكاة تجب في عروض التجارة في كل سنة على رأس الحول، والقول بأن الزكاة لا تجب فيها إلا إذا بيعت، فتزكى عاماً واحداً قول ضعيف؛ لما سبق ذكره في باب شروط الزكاة، عند الكلام على شرط الحول<sup>(١)</sup>.

٦٩٥٥ - وإن كان صاحب عرض التجارة اشتراه بنقد أو بعرض آخر فحوله حول هذا النقد أو العرض الذي اشتري به<sup>(٢)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب شروط الزكاة، عند الكلام على شرط الحول<sup>(٣)</sup>.

٦٩٥٦ - فإذا حال الحول على عروض التجارة وجب على مالكة أن يقوم ما لديه من عروض بالسعر الذي تباع به في السوق<sup>(٤)</sup>؛ لأن هذا هو الذي يملكه في وقت وجوب الزكاة<sup>(٥)</sup>.

= لأن هذا الرجل يقول: أنا لا أنتظر الزيادة أنا أنتظر من يقول: بع علي. والأرض نفسها ليست مالاً زكويّاً في ذاتها حتى نقول: تجب عليك الزكاة في عينه»، وقال أيضاً في نفس المرجع (٢٩/٦): «أما الزكاة في العروض فهي في قيمتها، وقيمتها حين الكساد غير مقدور عليها، فهي بمنزلة الدين على معسر».

(١) ينظر: المسألة (٦٢٢١). (٢) بداية المجتهد (٧٨/٥).

(٣) ينظر: المسألة (٦٢١١).

(٤) قال الباجي في المتقى شرح الموطأ (١٢٥/٢): «مسألة: والمدير يقوم عرضه قيمة عدل بما تساوي حين تقويمه لا ينظر إلى شرائه، وإنما ينظر إلى قيمته على البيع المعروف دون بيع الضرورة؛ لأن ذلك هو الذي يملكه في ذلك الوقت والمراعى في الأموال والنصب حين الزكاة دون ما قبل ذلك وما بعده».

(٥) وقال الدكتور محمد الأشقر في بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال

الزكوية، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٤٣/١، ٤٤) =

٦٩٥٧ - ويكون هذا التقويم عن طريق المالك نفسه، وله أن يستعين بأهل الخبرة، وعند اختلافهم يؤخذ بالمتوسط الحسابي لتقويم ثلاثة من أهل العدالة والخبرة<sup>(١)</sup>؛ لأن العمل بتقدير أهل العدالة معمول به في الشرع.

٦٩٥٨ - وإذا بيع العرض بعد التقويم بوقت يسير بسعر يختلف اختلافاً ظاهراً عن سعر التقويم، وتبين بذلك الخطأ في التقويم الذي قدرت بموجبه الزكاة، وجب إخراج الزكاة تامة إن لم تكن أخرجت بعد، ووجب إتمامها إن كانت قد أخرجت في حال النقص<sup>(٢)</sup>، أما إن كان في الزكاة زيادة فإنه لا يرجع فيها بعد إخراجها.

= بعد ذكره أن القانونيين يقومون بسعر السوق أو سعر التكلفة أيهما أقل، قال: «أما لدى الشرعيين فالمشهور أن السلع تقوم في الميزانية الزكوية بسعر السوق...، ونحن نرى أن المسألة محل لإعادة النظر، وأن القول بأنها تعتبر بسعر التكلفة أسد، ووجه ذلك عندنا أن ازدياد سعر السوق عن مبلغ التكلفة يكون في الغالب بسبب جهد بذله التاجر: من تدبيرات سديدة، ونشاط إداري بارع تبعه نقل السلع من بلد إلى بلد، أو دعاية قام بها، وقد يكون بغير جهد، كغلاء طارئ، أو غلاء بطول المدة احتاجت فيه السلعة إلى تخزين.

وقد تقرر عند الفقهاء أن التاجر إن كان بذل جهداً في تصنيع المواد الخام ازدادت به قيمتها فالزكاة في قيمة المادة الخام فقط كما يأتي؛ أي: لأن الزيادة لم تدخل في ملكه بالشراء، وشرط وجوب الزكاة في عروض التجارة أن تدخل في ملك صاحبها بالشراء، فالزيادة الناشئة عن الجلب والإدارة والتخزين وغير ذلك مثل الناشئ عن الجهد الصناعي، وربما كان أولى منه في بعض الصور»، وما ذكره من أن جهد التاجر في رفع سعر العروض لا يحتسب فيه نظر ظاهر؛ فالشرع احتسب جهد التاجر في نماء عروض التجارة ورعي السائمة وسقي الخارج من الأرض، فلا وجه لعدم احتسابه هنا.

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٣٩١)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٥١/١).

(٢) المجموع (٦/٦٧)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٤٩/١، ٥٠).

٦٩٥٩ - ومثله لو قدر القيمة ثقات أهل خبرة بعد التقدير السابق، فتبين بذلك خطأ التقدير السابق خطأ ظاهراً، وجب أن يعمل كما عمل في المسألة السابقة.

٦٩٦٠ - وإذا كان لدى المالك عروض تحت الإنشاء أو الإصلاح، كعمارات تبنى لبيعها، وكثياب تخاط لبيعها، وكأرض خططت ويعمل مالكتها في إيصال الخدمات إليها لبيعها بعد ذلك، وكسلع من سيارات أو صهاريج أو أبواب أو شبابيك من الحديد أو الألمنيوم تصنع، ونحو ذلك، وجب تقويمها وقت تمام الحول وهي على حالها<sup>(١)</sup>؛ لأن ما أضيف إليها من مواد أو فعل فيها من إصلاحات أصبح جزءاً منها، فهو في حكم نماء التجارة.

٦٩٦١ - الأجير إذا أخذ عملاً، كبناء منزل، أو مدرسة، أو سفلة، أو نحوها، وكانت الأرض ملكاً لصاحب العمل، واتفق مع صاحب العمل على أن يسلمه العمل بعد تمامه، على أن تكون المواد والعمال من قبل الأجير، وهو ما يسمى في هذا العصر (تسليم على المفتاح)، فما بذله الأجير من أموال أجرة عمال وما اشتراه من قطع وما عمله من عمل لا زكاة فيه، ولو حال حول ماله الذي ينفق منه على هذا العمل قبل تسليم العمل لصاحبه؛ لأنه مال خرج من ملكه إلى ملك غيره.

٦٩٦٢ - من كان له أرض أعدها للتجارة ثم شرع في بنائها، فإن الحول هنا حول الأرض لا حول النقود التي يبني بها؛ لأن النقود أصبحت تابعة للأرض.

٦٩٦٣ - من كان لديه عروض، فباعها على من يريد المتاجرة بها، بشرط الخيار للطرفين أو لأحدهما، فوجبت الزكاة في وقت الخيار، فهي

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٣٥٧)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٥٢، ٥٣).

على من يملك هذه العروض وقت الخيار<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب زكاة الحبوب والثمار<sup>(٢)</sup>.

٦٩٦٤ - ويكون تقويم العروض عند تعددها بسعر الجملة، فينظر كم ستشترى منه هذه العروض لو باعها جملة، فيكون السعر الذي تستحقه هو القيمة التي يجب عليه إخراج زكاتها، وهي التي بمعرفتها يعرف هل بلغ ماله النصاب أم لا<sup>(٣)</sup>؛ لأنه هو القيمة الحقيقية لهذه العروض في يوم الوجوب<sup>(٤)</sup>. ومن كان عنده عقارات كبيرة، كعشر عمائر في بلك مثلاً تقوم

(١) ينظر: فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧).

(٢) في فصل وقت وجوب زكاة الحبوب والثمار وإخراجها، في المسألة (٦٥٩٢).

(٣) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٣٢٢، ٣٢٣)، فتوى (٨٤٩٩): «عليك زكاة الأعيان المعدة للبيع فيه بسعرها عند حلول الحول حسب قيمتها بالجملة، ويضاف إلى قيمتها ما لديك من النقود عند تمام الحول»، وقال شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين في شرح أخصر المختصرات (١٣/٢٢ طبع حاسب آلي): «إذا كانت تجارته في أطعمة وفي أكسية وفي أحذية وفي كماليات وفي أوانٍ، فلا بد أن يخرج زكاة الجميع، فيقدر قيمة الثياب وقيمة الأغذية وقيمة الأحذية وغيرها، يبيع الجملة بسعر يوم إخراج الزكاة، ثم يخرج زكاتها».

وينظر: الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (١٠/٧٩٣٤)، وفي المسألة أقوال أخرى، ينظر: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٨/٢٣٣)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٢٨).

(٤) ويشكل على ما رجحه شيخنا ابن عثيمين، ورجحه المشاركون في الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ) في توصياتهم، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٤، ٩٠٥) من أن من يبيع بالتجزئة يجب أن يقوم بسعر التجزئة: أن البيع الفعلي بالتجزئة لا بد فيه من وقت مستقبل حتى يتم هذا البيع، ويلزم عند التقويم به أن تحسم من قيمة العروض أجرة ما كان مستأجراً من عمال أو محلات أو غيرهما، وهذا لا يتم عند هذا التقويم، وأيضاً: في هذا التقويم حساب نماء تجارة لم يحصل بعد، فهذا القول شديد الضعف.



بالطريقة التي عرضها للبيع بها، فإن كان عرضها لبيعها مجتمعة، قومها مجتمعة، وإن كان عرضها لبيعها مفرقة، قومها مفرقة، وإن كان سيبيعها بحسب ما يتيسر له من الطريقتين السابقتين، لم يلزمه إلا أقلهما سعراً؛ لأنه المتيقن.

٦٩٦٥ - ووقت تقويم العروض هو وقت وجوب الزكاة، وليس وقت الأداء<sup>(١)</sup>؛ بدليل خرص زكاة الثمار وقت الوجوب، أما وقت الأداء فلا ينظر فيه إلى العروض، ولهذا لو نوى بالعرض القنية أو وهبه بعد وجوبها قبل الأداء لم تسقط الزكاة؛ لاستقرار الزكاة في ذمة المالك وقت الوجوب، ولهذا أيضاً لو هلك المالك بعد الوجوب وقبل الأداء أخرجت من ماله قبل قسمة التركة<sup>(٢)</sup>.

٦٩٦٦ - ويكون التقويم بنقد البلد الذي فيه العرض المزكى، ثم يلتزم به عند إخراج الزكاة؛ لأن ذلك هو العدل في حق المالك وفي حق مصارف الزكاة، وإن صرفه بعملة أخرى هي أحظ لمصارف الزكاة يوم إخراج الزكاة فزيادة خير<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/٢١٩): «ثم قول أبي حنيفة فيه: إنه تعتبر القيمة يوم الوجوب وعندهما يوم الأداء، والخلاف مبني على أن الواجب عندهما جزء من العين وله ولاية منعها إلى القيمة فتعتبر يوم المنع كما في منع الوديعة وولد المغصوب، وعنده الواجب أحدهما ابتداء، ولذا يجبر المصدق على قبولها فيستند إلى وقت ثبوت الخيار وهو وقت الوجوب. ولو كان النصاب مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً كان له أن يدفع ربع عشر عينه في الغلاء والرخص اتفاقاً، فإن أحب إعطاء القيمة جرى الخلاف حينئذٍ»، وينظر: بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٤٨، ٤٩).

(٢) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٤، ٩٠٥):

«رابعاً: إذا تغيرت الأسعار بين يوم وجوب الزكاة ويوم أدائها، فالعبرة بأسعار يوم الوجوب، سواء زادت القيمة أو نقصت».

(٣) جاء في الفتاوى الهندية (١/١٧٩، ١٨٠) ما نصه: «إذا كان له مائتا قفيز =

٦٩٦٧ - ويضم مالك العروض قيمتها إلى ما لديه من ذهب أو فضة أو نقود مدخرة حال عليها الحول، أو نقود هي قيمة ما باعه من سلع حال عليها الحول ويضمها كذلك إلى ماله من ديون عند الناس، فإن بلغت النصاب، وكانت كلها قد حال عليها الحول أخرج زكاتها، وهي ربع العشر<sup>(١)</sup>.

٦٩٦٨ - ولا يجوز في الأصل إخراج الزكاة من نفس العروض، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ لأن الوارد في الشرع هو إخراجها بالنقد، كما في خبر حماس وأثر عبد الله بن السائب السابقين، ولأن العروض تباع بالنقد في نفس الحول غالباً، ولأن أكثر العروض لا يمكن إخراج زكاتها منها، ويستثنى من ذلك: حالات قليلة سبق ذكرها في باب إخراج القيمة في الزكاة في فصل إخراج القيمة في زكاة العروض.

٦٩٦٩ - لا تجب الزكاة في عروض التجارة حتى ينوي بها مالكةا التجارة، وتبقى عنده بعد ذلك حولاً كاملاً بعد بلوغ قيمتها نصاب الذهب

= حنطة للتجارة تساوي مائتي درهم فتم الحول ثم زاد السعر أو انتقص فإن أدى من عينها أدى خمسة أفضة، وإن أدى القيمة تعتبر قيمتها يوم الوجوب؛ لأن الواجب أحدهما ولهذا يجبر المصدق على قبوله وعندهما يوم الأداء. وكذا كل مكيل أو موزون أو معدود، وإن كانت الزيادة في الذات بأن ذهبت رطوبته تعتبر القيمة يوم الوجوب إجماعاً؛ لأن المستفاد بعد الحول لا يضم، وإن كان النقصان ذاتاً بأن ابتلت يعتبر يوم الأداء عندهم كذا في الكافي ويقومها المالك في البلد الذي فيه المال حتى لو بعث عبداً للتجارة إلى بلد آخر فحال الحول تعتبر قيمته في ذلك البلد، ولو كان في مفازة تعتبر قيمته في أقرب الأمصار إلى ذلك الموضع كذا في فتح القدير ناقلاً عن الفتاوى. ويضم بعض العروض إلى بعض، وإن اختلف أجناسها.

(١) ينظر: ما سبق في المسألة (٦٦٩٤).

(٢) المغني (٤/٢٥٠)، بداية المجتهد (٥/٧٨)، روضة الطالبين (٢/٢٧٣)، وقال في أنوار البروق في أنواء الفروق (٣/٢٥٢): «لا خلاف أنها لا يعتبر وزنها ولا عددها وإنما المعتبر قيمتها».

وهو عازم على بيعها<sup>(١)</sup>، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم في الجملة<sup>(٢)</sup>.  
 ٦٩٧٠ - وفي حكم بقائها عنده حولاً: أن يبيع العرض بعرض آخر أو  
 بذهب أو فضة أو ما يقوم مقامهما، كالأوراق النقدية، فإن ما باعه به يأخذ  
 حكمه، ويحسب الحول من وقت بدء حول العرض الأول.

٦٩٧١ - لو قلب المال بين نقد ونقد أو دين، أو بين عروض تجارة  
 ونقد أو دين، كأن يكون عنده نقود فيشتري بها عرضاً، ثم يبيعه بنقود، ثم  
 يشتري عرضاً ثانياً، ثم يبيعه بعرض آخر، ثم يشتري به أسهماً مثلاً، ثم  
 يبيعه، وهكذا، فإن الحول يبدأ من وقت بدء حول النقود التي عنده أول  
 الأمر، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>، وهذا يكثر عند أصحاب محلات الأقمشة  
 والبقالات، والمصانع، ومزارع تربية المواشي والأرانب والدجاج لتسمينها

(١) أما إن كان لم يعدها للبيع، أو تردد في بيعها، فلم يجزم بشيء، فلا زكاة  
 فيها. ينظر: مجموع فتاوى شيخنا عبد العزيز بن باز (١٤/١٦٦، ١٦٧).

(٢) فتح العزيز (٧/٤٤، ٦٧)، الشرح الكبير (٧/٥٣)، شرح الزركشي (٢/٥١٤)،  
 وفي المسألة خلاف فيما يتعلق بمن استفاد مالا عن طريق الإرث أو الهبة ونحوهما سبق  
 الكلام عليه عند ذكر شرط الحول في الزكاة في المسائل (٦٢٠٨، ٦٢٠٩، ٦٢١٠، ٦٢١١).

(٣) قال في بدائع الصنائع (٢/١٥): «لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهي  
 العروض قبل تمام الحول لا يبطل حكم الحول سواء استبدل بجنسها أو بخلاف جنسها  
 بلا خلاف؛ لأن وجوب الزكاة في أموال التجارة يتعلق بمعنى المال وهو المالية والقيمة  
 فكان الحول منعقداً على المعنى وأنه قائم لم يفت بالاستبدال»، وقال في نهاية المطالب  
 (٣/٢٩٥): «إن اشترى عرضاً على قصد التجارة، إما أن يكون الثمن عرضاً، كان ورثه  
 أو اتهمه، وإما أن يكون نقداً، أو نصاباً زكائياً من الماشية. فإن كان الثمن نقداً، لم  
 يخل إما أن يكون نصاباً، أو ناقصاً عن النصاب، فإن كان نصاباً، فالحول يحسب من  
 وقت ملك النقد بلا خلاف».

وينظر: بداية المجتهد (٥/٧٨)، وللشافعية تفصيل في المسألة ينظر في المجموع  
 (٦/٥٨ - ٦٢)، وقال في فتح المعين (٢/١٧٦): «(تنبيه): لا زكاة على صيرفي بادل  
 ولو للتجارة في أثناء الحول بما في يده من النقد غيره من جنسه أو غيره»، وينظر:  
 التوقيت الحولي في الزكاة (ص ١٠٩ - ١١٢).

وبيعها، ونحوها؛ لأن العرض والنقد مقصدهما واحد، وهو التجارة.  
 ٦٩٧٢ - إذا كان عند المالك ذهب أو فضة أو أوراق نقدية، فإنه يضمها إلى قيمة العروض في تكميل النصاب، وهذا مجمع عليه بين أهل العلم في الجملة؛ لما سبق ذكره في باب زكاة الأثمان<sup>(١)</sup>.

### الفصل الخامس

#### نصاب عروض التجارة

٦٩٧٣ - نصاب عروض التجارة هو نصاب النقود، فمن كان عنده عروض تجارة، وجب عليه أن ينظر كم قيمة هذه العروض التي عنده وقت وجوب الزكاة، فإذا بلغت نصاب النقود فقد بلغت نصاب الزكاة؛ لأثر السائب بن يزيد وأثر حماس وشواهدهما السابقة عند الكلام على حكم زكاة العروض.

### الفصل السادس

#### تقويم العروض

٦٩٧٤ - التقويم هو تقدير الشيء حتى يعرف هل بلغ النصاب أو لا، وحتى يعرف مقدار الزكاة عند وجوبها فيه.

٦٩٧٥ - فتقويم عروض التجارة: أن ينظر في قيمتها، فينظر هل بلغت قيمتها الحد الذي تجب فيه الزكاة، أو لا، ثم إذا عرف أنها بلغت النصاب، نظر كم قيمتها الإجمالية، ليعرف مقدار الزكاة التي يجب إخراجها<sup>(٢)</sup>، وتقويم الذهب والفضة: أن ينظر في وزنها، هل بلغت النصاب أو لا، وهكذا.

(١) ينظر: المسألة (٦٦٩٤).

(٢) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٤، ٩٠٥): =

٦٩٧٦ - الأقرب أن العروض تقوم لمعرفة بلوغ النصاب بقيمة الذهب<sup>(١)</sup>؛ لأن نصاب الذهب مقارب لقيمة النصاب في غالب الأنصبة في العهد النبوي، فتقديره بالذهب تتحقق به حِكم المقدار الشرعي للنصاب على الوجه الأكمل<sup>(٢)</sup>.

= «الموضوع الثاني: الأصول المحاسبية لتقويم عروض التجارة:

أولاً: يقصد بتقويم عروض التجارة: تقديرها بقيمتها النقدية، وذلك لمعرفة بلوغ النصاب، وتحديد الوعاء الزكوي من أجل معرفة القدر الواجب إخراجه».

(١) ينظر: أثر عمر بن عبد العزيز السابق عند ذكر حكم زكاة العروض، وينظر:

فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ):

الموضوع الثالث: أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة، منشورة ضمن كتاب أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧)، وفي المسألة أقوال أخرى، تنظر في الإنصاف (٧/٦١، ٦٢)، وقد سبق في باب: زكاة الأوراق النقدية بيان كيفية تقدير قيمة نصاب الذهب والفضة.

(٢) قال الدكتور محمد الأشقر في بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٣٠): «مال بعض الفقهاء في هذا العصر إلى الرجوع إلى التقويم في عروض التجارة والنقود الورقية إلى نصاب الذهب خاصة. ولذلك وجه بيّن. وهو ثبات القوة الشرائية للذهب. فإن نصاب الذهب - العشرين ديناراً - كان يشتري بها في عهد النبي ﷺ عشرون شاة من شياه الحجاز تقريباً. وكذلك نصاب الفضة - المائتا درهم - كان يشتري بها عشرون شاة تقريباً أيضاً. أما في عصرنا الحاضر فلا تكفي قيمة المائتي درهم من الفضة إلا لشراء شاة واحدة، بينما العشرون مثقالاً من الذهب تكفي الآن (سنة ١٤١٧هـ) لشراء عشرين شاة من شياه الحجاز أو أقل قليلاً. فهذا الثبات في قوة الذهب الشرائية تتحقق به حكمة تقدير النصاب على الوجه الأكمل. بخلاف نصاب الفضة».

ثم قال الشيخ الأشقر تعليقاً على هذا الرأي الذي نقله عن بعض الفقهاء المعاصرين: «هذا صحيح كل الصحة وقد ادعى البعض، مثلاً: (د. أبو السعود في كتابه فقه الزكاة المعاصرة ص ٩٥ - ٩٩) أن الذهب لا يصلح أساساً للنصاب، وأنه يجب العدول عن النصاب الذي حدده الشريعة إلى تقدير النصاب بما سماه (السلة الاستهلاكية للأسرة) بناء على أن النصاب كان كافياً للأسرة إذ ذاك. وليس هو الآن كافياً. ولم تكن نريد الإشارة إلى هذا القول أصلاً، لظهور تهافته، ولأنه غداً سيؤدي إلى إعادة النظر في عدد الصلوات، وأوقاتها، وعدد ركعاتها، وكل شيء من أمر الدين =

٦٩٧٧ - إذا كان في عرض التجارة صناعة محرمة، ونحوها لم يحسب ما زاد بسبب هذه الصنعة في قيمة العرض، وإنما يحسب بدونها؛ لما سيأتي ذكره في باب زكاة المال الحرام.

### الفصل السابع

#### مقدار زكاة العروض وكيفية إخراجها

٦٩٧٨ - الواجب في زكاة عروض التجارة هو ربع العشر، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ قياساً على الذهب والفضة.

٦٩٧٩ - الأصل أن تخرج زكاة العروض من قيمتها، لا من عينها، ويجوز عند وجود مصلحة لمصارف الزكاة إخراج زكاتها منها؛ لما سبق ذكره في باب إخراج القيمة.

٦٩٨٠ - إذا أريد إخراج الزكاة بحسب قيمة العروض، قومت هذه العروض التي وجبت فيها الزكاة بالنقود بسعر بيع الجملة، فتقوم بالذهب أو الفضة، أو تقوم بالأوراق النقدية اللذين يقومان مقام الذهب والفضة<sup>(٢)</sup>؛ لأنها هي التي تقوم بها أثمان العروض، وبها يتبايع الناس.

= على ضوء نظرية (مقاصد الشريعة) التي أساء بعض المتأخرين فهمها، والتي هي المدخل لتحريف الأديان كما وقع في بعض الديانات السابقة!!!

وقد استند لإثبات عدم الثبات في قيمة الذهب إلى التذبذب الشديد في سعر الذهب في العقد الماضي من هذا القرن. ولكن نقول: إنه كان تذبذباً مفتعلاً مخططاً له من قبل اللصوص الكبار في الاقتصاد العالمي. وكان ذلك لفترة محدودة ثم عاد إلى الاستقرار، وينظر: ما سبق نقله في باب: زكاة الأوراق النقدية في المسألة (٦٧٠١) من قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة.

(١) فتح العزيز (٧/٤٤، ٦٧)، الشرح الكبير لابن قدامة (٧/٥٣)، شرح الزركشي (٢/٥١٤).

(٢) قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، مطبوعة في ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٦٥)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٢٨).

## باب زكاة الشركات

### الفصل الأول

#### محتوى الباب

٦٩٨١ - يحتوي هذا الباب على ذكر الشركات القديمة وما جد من فروعها، وعلى ذكر الشركات المعاصرة، وعلى حكم زكاة الشركات، وبيان من يتولى إخراج زكاة الشركات، وحكم زكاة أموال وأنشطة أنواع الشركات، وحكم زكاة الإعانات الحكومية للشركات، وحكم زكاة ديون الشركة، وحكم زكاة مخصصات الشركات.

### الفصل الثاني

#### الشركات القديمة وما جد من فروعها

٦٩٨٢ - ذكر الفقهاء المتقدمون أن الشركات تنقسم إلى خمسة أقسام، وهذه الأقسام هي:

٦٩٨٣ - النوع الأول: شركة العنان، وهي أن يشتركا بماليهما وبدنيهما، وذلك بأن يشترك اثنان أو أكثر، فيدفع كل واحد منهم مالاً معيناً، فيتاجرون فيه أو يعملون فيه بأنفسهم، ويكون لكل واحد منهم نسبة معينة من الربح، أو يعمل فيه أحدهم، وهذه الشركة مجمع على جوازها<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: الإجماع (ص ١٢٢)، والإشراف لابن المنذر (١/٦١)، مراتب الإجماع (ص ١٠٥)، وقد فصلا في ذلك، وينظر: بداية المجتهد (٧/٥٢٧)، رحمة الأمة (ص ١٦٠)، الإنصاف (٩/١٤).

٦٩٨٤ - وقد جدت في هذا العصر لهذا الضرب من الشركات صور كثيرة، منها:

١ - شركة المساهمة: وهي الشركة التي يكون رأس مالها مقسماً إلى أسهم متساوية قابلة للتداول، ويكون كل شريك فيها مسؤولاً بمقدار حصته في رأس المال<sup>(١)</sup>.

٢ - شركة التوصية بالأسهم: وهي الشركة التي يتكون رأس مالها من أسهم قابلة للتداول، ويكون الشركاء فيها قسمين: شركاء متضامنين ومسؤولين مسؤولية تضامنية كاملة عن ديون الشركة، وشركاء موصيين مسؤوليتهم محدودة بمقدار حصصهم.

٣ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة: وهي الشركة التي يكون رأس مالها مملوكاً لعدد محدود من الشركاء لا يزيد عن عدد معين - وهذا العدد يختلف باختلاف أنظمة الدول - وتتحدد مسؤولية الشركاء فيها بمقدار حصة كل واحد منهم في رأس المال، ولا تكون أسهمها قابلة للتداول.

٤ - شركة التضامن: وهي الشركة التي تعقد بين شخصين أو أكثر بقصد الاتجار على أن يقتسموا رأس المال بينهم، ويكونون مسؤولين مسؤولية شخصية وتضامنية في جميع أموالهم الخاصة أمام الدائنين، وهي تقوم بصفة أساسية على المعرفة الشخصية بين الشركاء. وسيأتي تفصيل أحكام هذه الشركات الحديثة عند الكلام على شركة المضاربة قريباً - إن شاء الله تعالى -.

٦٩٨٥ - النوع الثاني من الشركات: «شركة الوجوه»، وهي أن يتفق اثنان على أن يشتري كل واحد منهما سلعةً بأثمان مؤجلة على أن ما اشترياه فهو بينهما نصفين أو أثلاثاً أو نحو ذلك، ويتاجران فيما يشترياه،

(١) كانت هذه الشركة وما يماثلها مما له مجلس إدارة من خارج المساهمين شركة عنان؛ لأن أعضاء مجلس الإدارة هم في الحقيقة وكلاء عن المساهمين، فالمساهمون قد عملوا فيها عن طريق وكلائهم.



فما كان في ذلك من ربح فهو بينهما، وما كان من خسارة فعليهما، فهما يشتريان بوجوههما - أي: بثقة الناس بهما - دون أن يدفع أحد منهما مالاً من عنده، ومن الأدلة على صحتها: القياس على شركة العنان، والقياس على شركة المضاربة<sup>(١)</sup>.

٦٩٨٦ - النوع الثالث من الشركات: شركة المضاربة، وهي أن يدفع أحدهما إلى الآخر مالاً يتجر فيه، ويشتركان في ربحه، وتسمى «القراض»<sup>(٢)</sup>، وهي جائزة بالإجماع<sup>(٣)</sup>؛ لما ثبت عن أسلم مولى عمر رضي الله عنه قال: خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق، فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري - وهو أمير البصرة - فرحب بهما وسهل، ثم قال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال: بلى، هاهنا مال من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأسلفكماه، فبتاعان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبيعانه بالمدينة، فتؤديان

(١) قال ابن المنذر في الإشراف (١/٦٦): «لا بأس بأن يقول الرجل للرجل: ما اشتريت في هذا الوقت من متاع فهو بيني وبينك، ولا أعلم أحداً يمنع من هذا، وإذا جاز ذلك في الوقت جاز أن يوكل كل واحد منهما صاحبه يشترى ما بدا له».

(٢) هذا هو القسم المشهور قديماً من أقسام المضاربة.

والقسم الثاني: أن يشترك مالان ببدن أحدهما، وهذا يجمع بين المضاربة والعنان، ولذلك بعض أهل العلم يجعله قسماً مستقلاً، وسيأتي الكلام عليه قريباً - إن شاء الله تعالى -.

(٣) الإجماع (ص ١٢٤)، مراتب الإجماع (ص ١٠٦)، المفهم (٤/٤١٣)، بداية المجتهد (٧/٤٩٣)، الاستذكار (٧/٣)، ٤، مختصر اختلاف العلماء (٤/٣٩)، نيل الأوطار (٥/٣٩٤)، وقال في الاستذكار (٧/١٥): «أما القراض إلى أجل فلا يجوز عند الجميع، لا إلى سنة، ولا إلى سنين معلومة... وأجمعوا أن القراض ليس عقداً لازماً، وأن لكل واحد منهما أن يبدو له فيه، ويفسخه، ما لم يشرع العامل في العمل بالمال، ويشترى به متاعاً أو سلعة، فإن فعل لم يفسخ حتى يعود المال ناضباً عيناً، كما أخذه». وينظر: المفهم (٤/٤١٨)، الشرح الكبير (١٤/٦٧ - ٦٩)، وما سبق في الوكالة في المسألة (١٣٩٥).

رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون الربح لكما، فقالا: وددنا ذلك. ففعل، وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال، فلما قدما باعاً، فأربحاً، فلما دفعا ذلك إلى عمر، قال: أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما؟ أديا المال وربحه. فأما عبد الله فسكت، وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا، لو نقص المال أو هلك لضمناه، فقال عمر: أدياه. فسكت عبد الله، وراجعه عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً. فقال عمر: قد جعلناه قراضاً. فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال<sup>(١)</sup>.

٦٩٨٧ - وقد جدت في هذا العصر لهذا الضرب من الشركات - وهو شركة المضاربة - صور كثيرة، أهمها:

١ - الودائع التي تسلم للمصارف الملتزمة فعلاً بأحكام الشريعة الإسلامية بعقد استثمار على حصة من الربح، فهذه الودائع تعتبر رأس مال مضاربة<sup>(٢)</sup>.

٢ - الصناديق الاستثمارية، وهي: برنامج استثماري ينشئه المصرف، ويشترك فيه مجموعة من المستثمرين، ويديره المصرف، فيتاجر بالأموال التي شارك بها هؤلاء المستثمرون في بيع وشراء الأسهم وغيرها، بنسبة محددة من ربحه.

(١) رواه الإمام مالك (٦٨٧/٢، ٦٨٨)، ومن طريقه الإمام الشافعي في مسنده (٢٥٢/١)، ومن طريقهما البيهقي (١١٠/٦)، وابن عساكر (٥٧/٣٨) عن زيد بن أسلم، عن أبيه به. وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيحين. وله شواهد عن جمع من الصحابة تنظر في: مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٧/٦، ٣٧٨)، نصب الراية (٤/١١٣ - ١١٥)، وينظر: التلخيص (١٣٠٤ - ١٣٠٦) وقد صحح مؤلفه أثر عمر السابق، وصحح أثراً آخر عن حكيم بن حزام.

(٢) سيأتي الكلام على هذه المسألة بتوسع في باب: الوديعة - إن شاء الله تعالى -.

٣ - أن يقوم شخص أو مؤسسة أو مكتب عقاري بفتح مساهمة في عقار يملكه، فيقسم هذا العقار إلى أسهم متساوية شائعة في هذا العقار، ثم يقوم ببيع كل أسهمه على عدد من الأشخاص ممن يرغب في شراء سهم أو أكثر من هذا العقار، ويأخذ منهم نسبة من الربح مقابل العمل في تهيئة هذا العقار للبيع، وبيعه، وتوزيع الأرباح على المساهمين.

٦٩٨٨ - يجوز للمشاركين في شركة المضاربة أن يقوموا بإصدار سندات مقارضة - نسبة إلى القراض، وهو المضاربة -، وهي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم. وقد صدر في شأن صكوك المقارضة قرار من مجمع الفقه بجدة يبين فيه أن هذه الصكوك يجوز التعامل بها عند توافر شروط صحتها<sup>(١)</sup>.

(١) جاء في قرار المجمع المشار إليه والمنشور في مجلته: عدد ٤، (٣/٢١٦١ - ٢١٦٥) ما يلي:

«١ - سندات المقارضة هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة).

٢ - الصورة المقبولة شرعاً لسندات المقارضة بوجه عام لا بد من أن تتوافر فيها العناصر التالية:

العنصر الأول: أن يمثل الصك ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته.

وترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكه من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها، مع ملاحظة أن الصكوك تمثل رأس مال المضاربة.

العنصر الثاني: يقوم العقد في صكوك المقارضة على أساس أن شروط التعاقد تحددها نشرة الإصدار وأن الإيجاب يعبر عنه الاكتتاب في هذه الصكوك، وأن القبول تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة.

ولا بد أن تشمل نشرة الإصدار، على جميع البيانات المطلوبة شرعاً في عقد القراض (المضاربة) من حيث بيان معلومية رأس المال وتوزيع الربح مع بيان الشروط =

= الخاصة بذلك الإصدار على أن تتفق جميع الشروط مع الأحكام الشرعية.  
العنصر الثالث: أن تكون صكوك المقارضة قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذوناً فيه من المضارب عند نشوء السندات مع مراعاة الضوابط التالية:

أ - إذا كان مال القراض المجتمع بعد الاكتتاب وقبل المباشرة في العمل بالمال ما يزال نقوداً فإن تداول صكوك المقارضة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف.

ب - إذا أصبح مال القراض ديوناً تطبق على تداول صكوك المقارضة أحكام التعامل بالديون.

ج - إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقاً للسعر المتراضى عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع. أما إذا كان الغالب نقوداً أو ديوناً فتراعى في التداول الأحكام الشرعية التي ستبينها لائحة تفسيرية توضع وتعرض على المجمع في الدورة القادمة.

وفي جميع الأحوال يتعين تسجيل التداول أصولياً في سجلات الجهة المصدرة.  
العنصر الرابع: أن من يتلقى حصيلة الاكتتاب في الصكوك لاستثمارها وإقامة المشروع بها هو المضارب - أي: عامل المضاربة - ولا يملك من المشروع إلا بمقدار ما قد يسهم به بشراء بعض الصكوك، فهو رب مال بما أسهم به، بالإضافة إلى أن المضارب شريك في الربح بعد تحققه بنسبة الحصص المحددة له في نشرة الإصدار، وتكون ملكيته في المشروع على هذا الأساس. وأن يد المضارب على حصيلة الاكتتاب في الصكوك وعلى موجودات المشروع هي يد أمانة لا يضمن إلا بسبب من أسباب الضمان الشرعية.

٣ - مع مراعاة الضوابط السابقة في التداول: يجوز تداول صكوك المقارضة في أسواق الأوراق المالية - إن وجدت - بالضوابط الشرعية، وذلك وفقاً لظروف العرض والطلب، ويخضع لإرادة العاقدين.

كما يجوز أن يتم التداول بقيام الجهة المصدرة في فترات دورية معينة بإعلان أو إيجاب يوجه إلى الجمهور، تلتزم بمقتضاه خلال مدة محددة بشراء هذه الصكوك من ربح مال المضاربة بسعر معين، ويحسن أن تستعين في تحديد السعر بأهل الخبرة، وفقاً لظروف السوق والمركز المالي للمشروع.

٦٩٨٩ - إذا كان المضارب قد دفع جزء من رأس المال، فهي شركة عنان ومضاربة معاً<sup>(١)</sup>، ولها صور كثيرة، ومما جد في هذا العصر من صورها:

٤ - لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على نص بضمان عامل المضاربة رأس المال أو ضمان ربح مقطوع أو منسوب إلى رأس المال، فإن وقع النص على ذلك صراحة أو ضمناً بطل شرط الضمان، واستحق المضارب ربح مضاربة المثل.

٥ - لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار ولا صك المقارضة الصادر بناء عليها على نص يلزم بالبيع ولو كان معلقاً أو مضافاً للمستقبل. وإنما يجوز أن يتضمن صك المقارضة وعداً بالبيع، وفي هذه الحالة لا يتم البيع إلا بعقد بالقيمة المقدرة من الخبراء، وبرضا الطرفين.

٦ - لا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار ولا الصكوك المصدرة على أساسها نصاً يؤدي إلى احتمال قطع الشركة في الربح - أي: لا يصح أن تلتزم الشركة لطرف بربح معين - فإن وقع كان العقد باطلاً.

ويترتب على ذلك:

أ - عدم جواز اشتراط مبلغ محدد لحملة الصكوك أو صاحب المشروع في نشرة الإصدار وصكوك المقارضة الصادرة بناء عليها.

ب - أن محل القسمة هو الربح بمعناه الشرعي، وهو الزائد عن رأس المال وليس الإيراد أو الغلة. ويعرف مقدار الربح، إما بالتنضيف أو بالتقويم للمشروع بالنقد، وما زاد عن رأس المال عند التنضيف أو التقويم فهو الربح الذي يوزع بين حملة الصكوك وعامل المضاربة، وفقاً لشروط العقد.

ج - أن يُعدَّ حسابُ أرباحٍ وخسائرٍ للمشروع، وأن يكون معلناً وتحت تصرف حملة الصكوك.

٧ - يستحق الربح بالظهور، ويملك بالتنضيف أو التقويم، ولا يلزم إلا بالقسمة. والمشروع الذي يدر إيراداً أو غلة يجوز أن توزع غلته، وما يوزع على طرفي العقد قبل التنضيف (التصفية) يعتبر مبالغ مدفوعة تحت الحساب.

٨ - ليس هناك ما يمنع شرعاً من النص في نشرة الإصدار على اقتطاع نسبة معينة في نهاية كل دورة، إما من حصة حملة الصكوك في الأرباح في حالة وجود تنضيف دوري، وإما من حصصهم في الإيراد أو الغلة الموزعة تحت الحساب، ووضعها في احتياطي خاص لمواجهة مخاطر خسارة رأس المال.

(١) الشرح الكبير على المقنع (٧٦/١٩ - ٧٧)، والإنصاف (٩/١٩ - ١١).

١ - شركة التوصية البسيطة، وهي الشركة التي تعقد بين شريك أو أكثر، يكونون مسؤولين ومتضامنين ويعملون في إدارة الشركة، وبين شريك واحد أو أكثر، يكونون أصحاب حصص خارجين عن الإدارة ويسمون شركاء موصين ومسؤوليتهم محدودة بمقدار حصصهم في رأس المال.

٢ - الشركة القابضة، وهي الشركة التي تملك أسهماً أو حصصاً في رأس مال شركة أو شركات أخرى مستقلة عنها، بنسبة تمكنها نظاماً من السيطرة على إداراتها، ورسم خططها العامة.

٣ - الشركة المساهمة إذا كان كل واحد من أعضاء مجلس الإدارة له سهم أو أكثر من أسهمها.

٤ - أن يقوم شخص أو مؤسسة أو مكتب عقار بفتح مساهمة في بعض عقار يملكه، فهو حينئذٍ شريك مضارب؛ لأنه يملك جزء من العقار ويعمل في المتاجرة به.

٦٩٩٠ - (و) النوع الرابع من الشركات: («شركة الأبدان»، وهو أن يشتركا فيما يكسبان بأبدانهما من المباح: إما بصناعة، أو احتشاش، أو اصطياد، كما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: اشتركت أنا وسعد وعمار يوم بدر، فجاء سعد بأسيرين، ولم آت أنا وعمار بشيء<sup>(١)</sup> ولأن العمل أحد جهتي المضاربة، فصحت الشركة فيه، كالمال<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٣٣٨٨)، والنسائي (٣٩٤٧) وغيرهما من طريق أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله. ورجاله ثقات، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه. لكن قال أهل العلم: إن رواياته عن أبيه أخذها عن أهل بيته، فهي عندهم صحيحة. ينظر: شرح ابن رجب لصحيح البخاري (٦٠/٥)، و(١٤/٦).

(٢) جاء في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٩/٣٠): «سئل رحمته الله عن ولي امرأ من أمور المسلمين، ومذهبه: لا يجوز شركة الأبدان. فهل يجوز له منع الناس؟ فأجاب: ليس له منع الناس من مثل ذلك، ولا من نظائره مما يسوغ فيه الاجتهاد، وليس معه بالمنع نص من كتاب ولا سنة، ولا إجماع، ولا ما هو في معنى =

ومن أمثلة هذا النوع من الشركات والتي جدّت في هذا العصر: أن يشترك اثنان أو أكثر من المهندسين، أو الكهربائيين، أو الميكانيكيين، أو الأطباء، أو البيطريين، أو المليسين، أو معلمي البناء المسطح، ونحوهم، فيما يكسبان من عملهما لدى الآخرين، وقد يتعاون اثنان أو أكثر في إنجاز عمل معين يشتركان فيه؛ كأن يعمل مهندسان أو أكثر في وضع مخطط بناء لعقارة كبيرة أو لدائرة حكومية، أو يعمل ملىسان أو أكثر في تلىس عقارة، أو يشترك طبلىان أو أكثر في عىادة واحدة، فىعملان معاً فى إجراء العملىات وعلاج المرضى، أو يعمل مىكانىكىان أو أكثر فى ورشة واحدة، أو يشترك باحثان أو أكثر فى إنجاز بحوث أو تحقىق كتب، أو يشترك خبىران أو عالمان أو أكثر فى فن معىن، أو فى فنىن يكمل أحدهما الآخر فى ابتكار اختراع معىن، أو يشترك معلمان أو أكثر فى إنتاج أعمال فنىة، أو يشترك طابعان أو أكثر فى طباعة بحوث أو كتب، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

٦٩٩١ - النوع الخامس من أنواع الشركات: شركة المفاوضة، وهى قسمان: القسم الأول: أن يشتركا فى جمىع أنواع الشركات، كأن جمعا بين شركة الوجوه والعنان والأبدان والمضاربة.

والقسم الثانى: أن ىدخلا فى الشركة جمىع ما ىحصل لأى منهما

= ذلك، لا سىما وأكثر العلماء على جواز مثل ذلك، وهو مما ىعمل به عامة المسلمىن فى عامة الأمصار، وجاء فى المرجع نفسه (٩٨/٣٠): «وشركة الأبدان فى مصالح المسلمىن فى عامة الأمصار، وكثىر من مصالح المسلمىن لا ىنتظم بدونها؛ كالصناع المشتركىن فى الحوانىت من الدلّالىن وقرهم، فإن أحدهم لا ىستقل بأعمال الناس، فىحتاج إلى معاون، والمعاون لا ىمكن أن تقدر أجرته وعمله، كما لا ىمكن ذلك فى المضاربة، ونحوها، فىحتاجون إلى الاشتراك».

(١) وهذا كله فىما إذا كان الاشتراك فى العمل فقط، أما إذا كانا سىشتركان فى العمل وسىدفعان مالاً لإنجاز ما ىعملانه بأىديهما، أو كان عملهما لا ىتم إلا عن طرىق أجهزة أو معامل ىشترىانها، ولم ىستطىعا الحصول عليها بأجرة ىبدلاناها من كسبهما فى هذا العمل، ونحو ذلك، فاضطرا لدفع مال من أموالهما لذلك، فهى حىثىذ تُعد شركة عنان، على ما سبق تفصىله.

من مكاسب نادرة كميراث وركاز ولقطة وغيرها، وجميع ما يلزم أيّاً منهما، كضمان غصب وأرش جناية ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### الشركات المعاصرة

٦٩٩٢ - أولاً: أقسام الشركة من حيث غرضها وطبيعة عملها: تنقسم الشركات المعاصرة من حيث طبيعة العمل الذي تقوم به إلى قسمين: أحدهما: الشركات المدنية: وهي الشركات التي غرضها وموضوع نشاطها القيام بالأعمال المدنية كإدارة المرافق العامة، والاستثمار الزراعي، وشراء العقارات بقصد تأجيرها، ونحو ذلك، ويدخل في ذلك: الشركات الكبرى للبتروول والتعدين والزراعة وغيرها، وهذه الشركات لا تعطى في بعض الأنظمة صفة التاجر، ولذلك يحرم المتعاملون فيها من ضمانات القانون التجاري.

الثاني: الشركات التجارية: وهي الشركات التي تقوم بالأعمال التجارية كعمليات الشراء بقصد البيع، والأعمال المصرفية، والنقل، والتأمين، والتوريد، والمقاولات، ونحوها. وتكتسب هذه الشركات صفة التاجر، وتحمل الالتزامات المترتبة على ذلك وتخضع لنظام الإفلاس إذا توقفت عن دفع ديونها التجارية. وبعض الأنظمة تضيف الصفة التجارية على جميع الشركات التي تتخذ شكلاً تجارياً مهما كان موضوعها؛ وذلك حتى يفيد الشركاء والدائنون من أحكام و ضمانات القانون التجاري.

٦٩٩٣ - ثانياً: أقسام الشركات بحسب تكوينها:

تنقسم الشركات بحسب تكوينها إلى قسمين:

أحدهما: شركات الأشخاص. وهي الشركات التي يبرز فيها العنصر

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف: آخر كتاب الشركة (١٧٦/١٤ - ١٧٩)،

المغني (١٣٧/٧، ١٣٨).



الشخصي عند التكوين، بأن يكون الاعتبار فيها لشخص الشريك، بصرف النظر عن المال الذي يقدمه كل شريك، وتتكون من عدد قليل من الأشخاص تربطهم صلة معينة. وتشتمل شركات الأشخاص ثلاث أنواع من الشركات، هي:

١ - شركات التضامن.

٢ - شركات التوصية البسيطة.

٣ - شركات المحاصة.

القسم الثاني: شركات الأموال: وهي الشركات التي تعتمد في تكوينها على عنصر المال، بقطع النظر عن شخصية الشريك، فهي الشركات التي يتضاءل فيها العنصر الشخصي غالباً، وتقوم على ما يقدمه الشريك من مال. وتشتمل شركات الأموال على ثلاثة أنواع هي:

١ - شركة المساهمة.

٢ - شركة التوصية بالأسهم.

٣ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة<sup>(١)</sup>.

## الفصل الرابع

### حكم زكاة الشركات

٦٩٩٤ - بما أن الشركة يملكها أكثر من شخص، فإن حكم زكاة الشركة يرتبط بما يملكه كل واحد من الشركاء، فمن كان منهم إذا جمع نصيبه الذي تجب في أصله الزكاة في هذه الشركة مع أمواله الزكوية التي هي من جنسه أو تضم إليه، بلغت نصاباً أو أكثر منه، وجبت عليه الزكاة في هذا المال، وإن كان ذلك لا يبلغ نصاباً لم تجب عليه الزكاة.

٦٩٩٥ - العامل في شركة المضاربة لا يجب عليه زكاة نصيبه من

(١) رسالة الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة (ص ٧١ - ٧٦)، توضيح الأحكام من بلوغ المرام (٤/٥٣٣، ٥٣٤)، موسوعة الفقه الإسلامي للتويجيري (٣/٥٦٨، ٥٦٩).

الربح حتى يحول عليه الحول عنده بعد القسمة؛ لأنه لا يملكه إلا بالقسمة، كما سبق بيانه عند الكلام على ما لا زكاة فيه من الأموال.

٦٩٩٦ - ولهذا؛ فإن الشركة التي تتولى إدارة الصندوق الاستثماري لا يجب عليها زكاة في نصيبها من الربح حتى يقسم مال الشركة قسمة حقيقية أو حكومية، ثم يحول عليه الحول<sup>(١)</sup>.

### الفصل الخامس

#### من يتولى إخراج زكاة الشركات

٦٩٩٧ - الأصل في الشركات غير شركة المضاربة أن كل شريك يتولى إخراج زكاة حصته؛ لأن حصته ملك له فيجب أن يخرج زكاتها بنفسه أو بوكيله، ولأن بعض ملاك الأسهم قد لا يجب عليه في أسهمه زكاة، لكون أسهمه لا تبلغ النصاب أو لأن عليه ديناً أو لغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

٦٩٩٨ - يجوز أن تتولى الشركة إخراج زكاة جميع أسهمها إذا اتفق على ذلك عند التأسيس أو ذكر ذلك في نشرة الإصدار<sup>(٣)</sup>؛ لوجود رضا

(١) نوازل الزكاة (ص ٢١٩ - ٢٢٨).

(٢) جاء في قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، مطبوعة في ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٦٥) عند الكلام على أحكام زكاة المستغلات: «في الشركات التي يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركات وإنما ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة».

(٣) جاء في قرارات المؤتمر الأول للزكاة المنعقد بالكويت عام (١٤٠٤هـ)، مطبوعة في ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٦٩): «زكاة أموال الشركات:

١ - تربط الزكاة على الشركات المساهمة نفسها لكونها شخصاً اعتبارياً، وذلك في كل من الحالات الآتية:

(١) صدور نص قانوني ملزم بتزكية أموالها.

(٢) أن يتضمن النظام الأساسي ذلك.

(٣) صدور قرار الجمعية العمومية للشركة بذلك.

جميع ملاكها بذلك<sup>(١)</sup>.

= (٤) رضا المساهمين شخصياً. ومستند هذا الاتجاه الأخذ بمبدأ (الخلطة) الوارد في السُّنة النبوية بشأن زكاة الأنعام، والذي رأت تعميمه في غيرها بعض المذاهب الفقهية المعتمدة. والطريق الأفضل وخروجاً من الخلاف: أن تقوم الشركة بإخراج الزكاة، فإن لم تفعل فاللجنة توصي الشركات بأن تحسب زكاة أموالها وتُلحق بميزانيتها السنوية بياناً بحصة السهم الواحد من الزكاة.

(١) جاء في قرارات الهيئة الشرعية ببنك دبي الإسلامي، كما في الفتاوى الاقتصادية (ص ٤٢٧): «بحثت الهيئة موضوع احتساب الزكاة على أموال المساهمين بالبنك وتبين لها أن هناك طريقتين لإخراجها وهما:

الأولى: ويتمثل وعاء الزكاة فيها كما يلي:

- ١ - رأس المال المدفوع.
- ٢ - الاحتياطي القانوني.
- ٣ - أرباح العام.
- ٤ - الأرباح المرحلة والمحتجزة.
- ٥ - مخصص موازنة الأرباح الذي حال عليه الحول ويتحمل زكاته كافة المودعين والمساهمين.

٦ - مخصص نهاية الخدمة للعاملين بالبنك.

٧ - مخصص استهلاك الأصول الثابتة.

على أن يخصم من جملة هذا الوعاء ما يلي:  
١/ الأصول الثابتة.

٢/ ما زكى من أموال المساهمين المستثمرة لدى الغير.

الثانية: ويتمثل وعاء الزكاة فيها كما يلي:

- ١ - الاحتياطي القانوني.
- ٢ - الأرباح المرحلة والمحتجزة.
- ٣ - مخصص موازنة الأرباح الذي حال عليه الحول وتخصم زكاته على المساهمين والمودعين جميعاً.
- ٤ - مخصص نهاية الخدمة للعاملين بالبنك.
- ٥ - مخصص استهلاك الأصول الثابتة.

وفي حالة اتباع هذه الطريقة يجب إعلام المساهمين أن يتولوا بأنفسهم إخراج زكاة أموالهم على قيمة ما يملكونه من أسهم مضافاً إليها أرباح العام على أن يخصم منها ما يخص =

٦٩٩٩ - وإن اتفق عند تأسيس الشركة أو بعد ذلك على أن يخرج أحد الشركاء أو مجلس الإدارة أو بعض موظفيها زكاة جميع الشركاء صح ذلك؛ لأنه أصبح وكيلاً عنهم في ذلك<sup>(١)</sup>.

٧٠٠٠ - يجب عند وضع خطط تأسيس شركة معينة من الشركات الكبيرة المعاصرة التي يساهم فيها عدد كبير من المساهمين أن يذكر في نشرة الإصدار كيفية إخراج زكاة هذه الشركة، وهل ستتولى إدارة الشركة ذلك، أم لا؛ ليكون المساهم على بصيرة من أمره.

٧٠٠١ - يجب على أعضاء مجلس إدارة أي شركة عند عدم ذكر طريقة إخراج الزكاة في هذه الشركة أن تصدر ملحقاً توضح فيه كيفية إخراج

= السهم الواحد من الأصول الثابتة وما زكي منه لدى الغير (ويتولى البنك احتساب ما يخصم من قيمة كل سهم وإعلام المساهمين بذلك) مع مراعاة الفارق بين السنة الشمسية والقمرية في الحاليتين وترى الهيئة أن الطريقة الأولى هي الأولى بالاتباع إحياء لفريضة الزكاة وتبرئة لذمة المساهمين الذين تعارفوا على إخراج البنك لزكاة أموالهم منذ نشأته وتحريماً للدقة في إنفاقها بما يعود بالنفع العام على المسلمين كما ترى الهيئة إضافة نص إلى القانون الأساسي يتضمن توكيل المساهمين للبنك في إخراج زكاة أموالهم وإنفاقها في مصارفها الشرعية تأكيداً للعرف القائم».

(١) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (١٤١/٨): «الفتوى رقم (١٥٦٦٤):

س: نحن مجموعة من الشركاء، تشاركنا في رأس مال واحد (قطة) وذلك في بيع وشراء السيارات بالتقسيط على الناس، وإن هؤلاء الأشخاص من الشركاء كلفوني أنا خاصة في بيع وشراء السيارات عنهم، ومضى على الشركة مدة عام، وحلّت الزكاة فيه، هل أقوم بجمع رأس المال الأصلي كاملاً أو أقوم بزكاة ما تبقى في ذمة الناس من باقي قيمة السيارات؟ هذا ما أردت السؤال عنه جزاكم الله خير الجزاء.

ج: أولاً: على كل واحد منكم أن يزكي رأس ماله مع الأرباح بعد تمام حول الأصل، سواء كان هذا المال حالاً أو مؤجلاً.

ثانياً: إذا فوض الشركاء إليك إخراج الزكاة جاز ذلك، فلك أن تخرجها عنهم وتصرفها في مصارفها الشرعية»، وينظر: رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ١٨٥ - ١٨٨).

زكاتها؛ لأنه يلزمه إتمام ما نقص ذكره عند التأسيس مما يجب بيانه .

٧٠٠٢ - يجب على الشركات الزراعية التي تعمل على إنتاج الحبوب والثمار إما أن تتولى إدارتها إخراج زكاة الحبوب والثمار بإذن من الشركاء، وإما أن تخبر كل شريك بمقدار ما يجب عليه من الزكاة؛ لأنه لا يمكنه معرفة مقدارها إلا عن طريقها .

٧٠٠٣ - يجب على الشركات التي تعمل في رعي السائمة أن تتولى إدارتها إخراج زكاة السائمة بإذن من الشركاء؛ لأن عمال الزكاة سيأخذون زكاتها منها أو من قيمتها في وقت خروجهم، ولأن كل شريك لا يمكنه معرفة مقدار ما يجب عليه من زكاة السائمة، ولأن المساهمين فيها قد خلطوا ماشيتهم، فتزكى زكاة الخلطاء .

٧٠٠٤ - إذا لم يأذن الشركاء في أن تتولى إدارة الشركة إخراج زكاة أسهمهم لم يجز أن تتولى إدارة الشركة ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة إنما تجب على المالك، ويجب عليه أن ينوي عند إخراجها، كما سيأتي في باب النية في الزكاة<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز لغيره أن يتصرف في ماله بغير إذنه، لكن إن أخذ ولي الأمر الزكاة من الشركة صح ذلك؛ لما يأتي ذكره في باب النية في الزكاة<sup>(٣)</sup> .

٧٠٠٥ - يجب أن يتولى رب المال في شركة المضاربة إخراج زكاة

(١) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (٤/ ١١٩): «لا ريب في وجوب الزكاة في أرباح شركة الكهرباء، كما لا ريب أنه لا بد في أجزاء إخراجها من نية المالك عند إخراجها أو من يقوم مقامه من وكيله إن كان جائز التصرف أو من يلي ماله إن كان غير جائز التصرف كوالده ووصيه ونحوهما . وحيث كان الأمر كذلك وكان الأمر كما يغلب على الظن وكما يتسامع من بعض أهل السهمان عدم رضاهم بتولي مجلس إدارة الشركة لتفريق الزكاة فإنه لا يجزئ إخراج مجلس إدارة الشركة لها؛ لعدم الإذن من المساهمين في ذلك، بل يدفع ربح سهمان المساهمين إليهم كاملاً غير محسومة منه الزكاة، ليتولى أرباب السهمان إخراج تلك الزكاة إلى مستحقيها بأنفسهم إن كانوا جائزي التصرف أو من يلي أموال القاصرين منهم بالنية» .

(٢) ينظر: المسألة (٧٢٠٣) . (٣) ينظر: المسألة (٧٢٢١) . =

رأس المال الذي يتاجر به بنفسه أو عن طريق وكيله<sup>(١)</sup>؛ لأنه هو المالك له.  
 ٧٠٠٦ - كما يجب على المالك أيضاً أن يتولى إخراج زكاة نصيبه من  
 الربح من هذا المال الذي يتاجر به بمجرد الظهور؛ لأنه نماء ماله الزكوي  
 الخاص به<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية (ص ١٨٦): «وإذا أدار  
 العامل القراض زكاً ربُّه كل عام». وقال في الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤١٢):  
 «فصل: وإذا تم الحول على مال المضاربة فعلى رب المال زكاة رأس المال وحصته من  
 الربح؛ لأن حول الربح حول الأصل، وله إخراجها من المال؛ لأنها من مؤنته وواجبة  
 لسببه، ويحسبها من نصيبه؛ لأنها واجبة عليه فتجب عليه كدينه، ويحتمل أن تحسب من  
 الربح؛ لأنها من مؤنة المال فأشبهت أجرة الكيال. وفي زكاة حصة المضارب وجهان.  
 فمن أوجبها لم يجوز إخراجها من المال؛ لأن الربح وقاية رأس المال فليس عليه  
 إخراجها من غيره حتى يقبض، فيؤدى لما مضى كالدين، ويحتمل جواز إخراجها منه؛  
 لأنها دخلا على حكم الإسلام، ومن حكمه وجوب الزكاة وإخراجها من المال»،  
 وينظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية (٢/١٥٨).

(٢) قال في المجموع (٦/٧١): «عامل القراض لا يملك حصته من الربح إلا  
 بالقسمة في أصح القولين وفي الثاني يملكها بالظهور فإذا دفع إلى رجل نقداً قراضاً  
 وهما جميعاً من أهل الزكاة فحال عليه الحول (فإن قلنا): العامل لا يملك حصته من  
 الربح إلا بالقسمة لزم المالك زكاة رأس المال والربح جميعاً فإن الجميع ملكه هكذا  
 قطع به المصنف والأصحاب، وأشار إمام الحرمين إلى احتمال في تخريج الوجوب  
 على المالك في نصيب العامل على الخلاف في المغصوب والمجحود لتأكد حق العامل  
 في حصته والمذهب ما قاله الأصحاب.

قال أصحابنا: وحول الربح مبني على حول الأصل إلا إذا صار ناصباً في أثناء  
 الحول ففيه الخلاف السابق ثم إن أخرج المالك الزكاة من موضع آخر فذاك وإن  
 أخرجها من نفس مال القراض فهو جائز بلا خلاف، وفي حكم المخرج ثلاثة أوجه  
 مشهورة حكاه المصنف والأصحاب:

(أصحابها): عند الشيخ أبي حامد والبغوي والجمهور وهو المنصوص أنه يحسب من  
 الربح كالمؤمن التي تلزم المال كأجرة حمال وكيال ووزان وغير ذلك وكما أن فطرة عبيد  
 التجارة من الربح بلا خلاف ونقله البغوي عن نص الشافعي وكذا أروش جناياتهم.

(والثاني): يُحسب من رأس المال لأن الزكاة دين على المالك فحسب على  
 المالك كما لو أخذ قطعة من المال وقضى بها ديناً آخر.

٧٠٠٧ - وإن وُكِّل المالك عامل المضاربة في إخراج زكاة رأس المال الزكوي وزكاة الربح الخاص برب المال صح ذلك؛ لأنه أصبح وكيلاً عنه.

٧٠٠٨ - ويُطبَّق ما ذكر في المسألتين السابقتين على الصندوق الاستثماري<sup>(١)</sup>، إذا كانت إدارة الصندوق تأخذ نسبة من ربحه فقط، فيجب أن يزكى في رأس الحول رأس المال ورباحه الخاص بالمساهمين<sup>(٢)</sup>.

٧٠٠٩ - إذا فوض كل مسلم إخراج زكاته من شركة أو من غيرها إلى شريكه أو إلى غيره، فأخرجها الوكيل بعد إخراج المالك، فإن كان الوكيل فرط في ذلك، ضمن، وإن كان لم يفرط لم يضمن<sup>(٣)</sup>؛ لأن الوكيل إنما يضمن عند التفريط؛ لأن يده يد أمانة، لا يد خيانة.

= (والثالث): يحسب من رأس المال والربح جميعاً لأنها تجب فيهما فحسبت فيهما ويكون المخرج كطائفة من المال استردها المالك ويقسط عليهما، مثاله رأس المال مائتان والربح مائة فثلثا المخرج من رأس المال وثلثه من الربح.

قال الخراسانيون: هذا الخلاف مبني على أن تعلق الزكاة بالعين أم بالذمة (إن قلنا): بالعين فكالْمُون وإلا فهو استرداد، ومنهم من قال (إن قلنا): بالعين فكالْمُون وإلا فوجهان، واستبعد إمام الحرمين هذا البناء وقال: ليس هو بمرضي، قال: ولا يمتنع إثبات الخلاف على قول تعلق الزكاة بالعين من جهة شيوع تعلق الزكاة في الجميع، (أما) إذا قلنا: العامل يملك حصته بالظهور فعلى المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح بلا خلاف ولا يلزمه زكاة حصة العامل بلا خلاف». وينظر: المراجع السابقة.

(١) قال الدكتور عبد الستار أبو غدة في بحث: الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية، منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي: العدد التاسع (٢/١٢٠، ١٢١): «المراد من صندوق الاستثمار هو وعاء للاستثمار له ذمة مالية مستقلة يهدف إلى تجميع الأموال واستثمارها في مجالات محددة وتدير الصندوق شركة استثمار تمتلك تشكيلة من الأوراق المالية. وذلك من خلال قيام جهة تسمى (الكفيل) بشراء تشكيلة من الأوراق المالية (السندات غالباً) أو العمليات بالنسبة للصناديق الإسلامية (التأجير، المرابحات، الاستصناع الموازي، السلم الموازي...). وتقوم بجانب جهة الإصدار (التي ينتهي دورها ببناء التشكيلة) جهات أخرى لكل منها دور خاص: فهناك (الأمين) الذي يتولى إصدار الشهادات، مع الجهة التي تتعهد بتغطية الإصدار، وكذلك هناك الجهة التي تقوم بالاسترداد والتعهد بإعادة الشراء. فضلاً عن الجهة التي تقوم بالتسويق».

(٢) نوازل الزكاة (ص ٢١٩ - ٢٢٨). (٣) المقنع مع شرحه (٧/٧٥ - ٧٧).

٧٠١٠ - ولا يصح أن يشترط رب المال على العامل أن يدفع زكاة رأس المال أو ربحه كاملاً من نصيب العامل<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك يؤدي إلى اشتراط المالك ربحاً معيناً زائداً على نسبته من الربح، وهذا لا يجوز في الشركات؛ لأن فيه ضمناً لربح أحدهما على حساب الآخر.

## الفصل السادس

### حكم زكاة أموال وأنشطة أنواع الشركات

٧٠١١ - أجمع أهل العلم على أن الزكاة تجب في المال المشترك كما تجب في غير المشترك إذا توافرت شروطها في حق كل شخص؛ لعدم الدليل على التفريق بين الحالين.

٧٠١٢ - إذا كانت الشركة ممن تتاجر بجميع رأس مالها أو غالبه، بأن تشتري برأس مالها بضائع وتبيعتها، فهذه يجب أن تزكي جميع رأس مالها، فيجب إخراج زكاة رأس المال على رأس الحول بعد حسم نسبة ممتلكات الشركة الثابتة التي لا زكاة فيها، كالمباني والآلات والمعدات التي تستعملها الشركة؛ لأن هذه الشركات تمارس عملاً تجارياً، فرأس مالها في حكم عروض التجارة.

٧٠١٣ - ويدخل في الشركات المذكورة في المسألة الماضية: شركات بيع المواد الغذائية، والشركات التي تقوم بتصنيع بعض المواد الخام، كشركات الإسمنت، والجبس، وشركات البترول، وشركات الغزل،

(١) قال في الاستذكار (١٥/٧): «قال مالك: ولا يصلح لمن دفع إلى رجل مالاً قراضاً أن يشترط عليه الزكاة في حصته من الربح خاصة لأن رب المال إذا اشترط ذلك فقد اشترط لنفسه فضلاً من الربح ثابتاً فيما سقط عنه من حصة الزكاة التي تصيبه من حصته. قال أبو عمر: هذا قول الشافعي لأنه يعود إلى أن تكون حصة العامل ورب المال مجهولة لأنه لا يدري لمن يكون المال في حين وجوب الزكاة لأنه قد يمكن أن يتوى كله أو بعضه بالخسارة أو آفات الدهر».



وشركات الحديد والصلب، والشركات الكيماوية، وشركات الغاز، وشركات التصدير والاستيراد، وشركات بيع السيارات والمعدات، والشركات المصرفية، وما أشبهها.

٧٠١٤ - إذا كان رأس مال الشركة أصولاً ثابتة، وكانت لا تمارس التجارة برأس مالها، كالشركات التي تستغل رأس مالها في أشياء تؤجر، فهذه الشركات الوعاء الزكوي<sup>(١)</sup> فيها هو الغلة، فلا تجب الزكاة إلا في غلتها إذا حال عليها الحول<sup>(٢)</sup>، على التفصيل المذكور في باب

(١) هذا الاسم «الوعاء الزكوي» اسم استحدث في هذا العصر، وقد كان يستعمله المتخصصون في المحاسبة والضرائب، ثم استعمله بعض الفقهاء، وبالأخص في زكاة الشركات، فهم يطلقون على أموالها التي تجب فيها الزكاة (وعاء زكوي)، ويعدون أموالها التي لا تجب فيها الزكاة ليست وعاءً زكويًا. ينظر: رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان (ص ٥١)، مسائل الزكاة المعاصرة للدكتور حسن الحسيني (ص ٥٤٥).

(٢) وهذا التفصيل هو مقتضى الأدلة الشرعية، وهو الموافق لما ذكره الفقهاء في عروض التجارة، فإدارة الشركة في حقيقة الأمر كالوكيل عن ملاك هذه الشركة - وهم الذين يملكون هذه الأسهم -، فالشركات التي تعمل في التجارة لا تختلف كثيراً عن محل تجاري لبيع المواد الغذائية، يملكه عدة أشخاص، وفيه إداريون وعمال يديرونه ويعملون فيه في البيع والشراء، فلا أحد يقول بعدم وجوب الزكاة في رأس مال هذا المحل. وهذا التفصيل في الأسهم هو الذي جرى عليه العمل عند بدء العمل بالأسهم في القرن الماضي، وقرره بعض أهل العلم، كالشيخ عبد الرحمن عيسى.

ثم إنه ظهر رأي آخر، تبناه الشيخ محمد أبو زهرة، وهو: أنه لا تجب الزكاة على من كان لا يريد بأسهمه سوى الاستفادة من الربح، ولا يريد بيعها، ورجح هذا القول بعض أهل العلم ممن جاء بعده، وهو قول مرجوح، كما سبق. وينظر في هذه المسألة: مجلة مجمع الفقه: العدد الرابع، (١/ ٧٠٥ - ٨٧٩)، ومجلة بيت الزكاة بالكويت: أبحاث وأعمال الندوة الحادية عشرة (١/ ١٩ - ١٨٦) ففيهما عدة بحوث وقرارات في هذه المسألة، فتاوى اللجنة الدائمة (٩/ ٣٤٢، ٣٥٤)، قرارات مجمع الفقه (ص ٦٣، ٦٤)، مجموع فتاوى شيخنا عبد العزيز بن باز (١٤/ ١٨٩ - ١٩٤)، مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين (١٨/ ١٩٥ - ٢٠١، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٣).

زكاة الأجرة وباب زكاة الأثمان وباب زكاة الخارج من الأرض.

٧٠١٥ - ويدخل في الشركات المذكورة في المسألة الماضية: شركات النقل البري، وشركات الأساطيل والناقلات البحرية، وشركات الطيران، وشركات القطارات والمترو، وشركات الكهرباء، وشركات الهاتف، وشركات الفنادق، والشركات الزراعية، ونحوها.

٧٠١٦ - إذا كانت الشركة من الشركات الخدمية، التي تقدم خدمات لعملائها وليس لها مال تتاجر به، فهذه الشركات إنما تجب الزكاة في غلتها إذا حال عليها الحول، على التفصيل المذكور في باب زكاة الأثمان وباب زكاة الأجرة.

٧٠١٧ - ويدخل في الشركات المذكورة في المسألة الماضية: شركات السياحة، وشركات مكاتب خدمات الاستقدام، وشركات المحاماة، ونحوها.

٧٠١٨ - إذا كانت الشركة ممن تتاجر بالسائمة أو تتاجر بمزارع الحبوب والثمار، ووجد عندها نصاب التجارة ونصاب السائمة أو نصاب الحبوب والثمار، وكان حول أحدهما قبل حول الآخر<sup>(١)</sup>، أو كان أحدهما أقل زكاة من الآخر، فالأقرب أن الواجب هو زكاة عروض التجارة<sup>(٢)</sup>؛ لأن

(١) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٦٦/٧، ٦٧): «إن سبق وقت وجوب زكاة السوم وقت وجوب زكاة التجارة مثل أن يملك أربعين من الغنم قيمتها دون مائتي درهم، ثم صارت قيمتها في أثناء الحول مائتي درهم فقال القاضي: يتأخر وجوب الزكاة حتى يتم حول التجارة».

(٢) قال في المغني (٢٥٥/٤): «فصل: وإذا اشترى للتجارة نصاباً من السائمة، فحال الحول، والسوم ونية التجارة موجودان، زكاه زكاة التجارة. وبهذا قال أبو حنيفة، والثوري. وقال مالك، والشافعي في الجديد: يزكيها زكاة السوم»، وقال في روضة الطالبين (٢٧٧/٢، ٢٧٨): «إذا لم يكمل نصاب أحدهما، بأن كان أربعين من الغنم، لا تبلغ قيمتها نصاباً عند تمام الحول، أو كان تسعاً وثلاثين فما دونها، وقيمتها نصاب، فالمذهب: وجوب زكاة ما بلغ به نصابه. هكذا قطع به العراقيون، والقفال، والجمهور. وقيل: في وجوبها وجهان. وإذا غلبنا زكاة العين في نصاب السائمة، =

هذا هو ما اشتريت هذه الأشياء من أجله<sup>(١)</sup>، وإن كان الأحظ لمصارف الزكاة أن يخرج زكاة السائمة أو زكاة الحبوب والثمار فالأحوط فعل ذلك.

٧٠١٩ - وإن وجد نصاب السائمة أو نصاب الحبوب أو الثمار ولم يوجد نصاب التجارة لم تجب الزكاة في هذا المال لما سبق ذكره<sup>(٢)</sup>، وإن أخرجت زكاة السائمة وزكاة الحبوب والثمار فهو أحوط.

٧٠٢٠ - ويلزم في حال ما إذا وجب في مال الشركة زكاة سائمة أو زكاة حبوب وثمار إما أن تتولى ذلك إدارة الشركة، أو تخبر كل شريك بما يجب عليه على ما سبق تفصيله قريباً.

٧٠٢١ - تجب زكاة المخزون السلعي لدى الشركات الذي الغرض منه المتاجرة به، ويدخل في ذلك: البضاعة التامة الصنع، والبضاعة قيد

= فنقصت في خلال السنة عن النصاب، ونقلناها إلى زكاة التجارة، فهل يبني حول التجارة على حول العين، أم يستأنفه؟ وجهان، كالوجهين فيمن ملك نصاب سائمة لا للتجارة فاشترى به عرضاً للتجارة، هل يبني حول التجارة على حول السائمة؟ وإذا أوجبنا زكاة التجارة لنقصان الماشية المشتراة للتجارة عن النصاب، ثم بلغت في أثناء الحول نصاباً بالتاج، ولم تبلغ بالقيمة نصاباً في آخر الحول، فوجهان: أحدهما: لا زكاة؛ لأن الحول انعقد للتجارة، فلا يتغير.

والثاني: ينتقل إلى زكاة العين.

(١) قال في الإنصاف (٦٩/٧): «قوله: (وإن اشترى أرضاً أو نخلاً للتجارة، فأثمر النخل وزرعت الأرض، فعليه العشر، ويزكي الأصل للتجارة)؛ يعني: إذا اتفق حولاهما، وهذا أحد الوجهين. . وقال القاضي: يزكي الجميع زكاة القيمة، وهذا المذهب، نص عليه»، وينظر: رسالة «نوازل الزكاة» (ص ١٠٩ - ١٢٠).

(٢) قال في الإنصاف (٦٧/٧): «وقيل: لا يقدم ما تم نصابه، بل يغلب حكم ما يغلب إذا اجتمع النصابان، وإن أدى إلى إسقاط الزكاة. قاله أبو الخطاب في الخلاف، وحكاه ابن عقيل عن شيخه من أنه متى نقصت قيمة الأربعين شاة عن مائتي درهم فلا شيء فيها، قال المجد: وهذا ظاهر كلامه. قال في الفروع: وجزم غير واحد بأنه إن نقص نصاب السوم وجبت زكاة التجارة. انتهى»، وينظر: رسالة «نوازل الزكاة» (ص ١٠٩ - ١٢٠).

التصنيع، والمواد الخام الأولية المقصود بها التصنيع، والبضاعة في الطريق، والبضاعة لدى الغير بالوكالة، والحقوق المعنوية المعدة للتجارة، كحق التأليف والابتكار والعلامات التجارية؛ لأنها أشياء معدة للبيع، فوجب أن تزكى زكاة عروض التجارة.

٧٠٢٢ - أما المخزون السلعي الذي الغرض منه الخدمة أو الإنتاج، كقطع غيار الآلات، ومعدات الإنتاج التي تستعملها الشركة، ورفوف العرض التي في محلات الشركة ومبانيها، فهذه لا زكاة فيها؛ لأنها لم تعد للمتاجرة بها، وإنما أعدت للاستعمال.

٧٠٢٣ - تجب الزكاة في المبالغ المدفوعة من الشركة عن العقود المبرمة المستقبلية إذا كانت هذه العقود غير ملزمة؛ لأن بإمكان الشركة أن تبقى هذه المبالغ لديها وأن تستفيد منها، أما المبالغ التي دفعت في عقود لازمة مستقبلية فلا تجب فيها الزكاة؛ لأنها حق واجب تم تسليمه لمستحقيه<sup>(١)</sup>.

٧٠٢٤ - ما استلمته الشركة أو غيرها من أموال مقابل تصنيعها لسلعة أو لسلع في مدة قصيرة، فحال الحول على هذا المال والسلعة لم يستلمها المشتري بعد، فإن كانت الشركة قد صنعت هذه السلع، وكان التأخر من المشتري في استلامها من غير اعتراض منه على السلع ولا على العقد، فإنه يجب على الشركة أن تزكى هذه الأموال؛ لأن ملكيتها لهذه الأموال مستقرة، ولا يجب عليها أن تزكى هذه السلع؛ لأنها مستحقة للمشتري وملك له، فزكاتها عند وجوبها تكون على المشتري.

(١) ينظر في هذه المسائل الأربع: المعايير الشرعية: المعيار (٣٥)، فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧)، رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان (ص ٣١٥ - ٣٢١، و ٤٥٧ - ٤٥٩)، نوازل الزكاة للدكتور عبد الله الغفيلي (٣١٩ - ٣٢٢).

٧٠٢٥ - أما إن كان التأخر في تسليم السلع عن وقت العقد حصل بسبب من قبل الشركة المصنعة، أو كان للمشتري اعتراض على العقد أو على السلع، ويخشى بسبب ذلك بطلان العقد، فإنه لا تجب الزكاة في هذه الأموال المقدمة؛ لأن ملكية الشركة لهذه الأموال غير مستقرة، لاحتمال فسخ العقد<sup>(١)</sup>، ولا يجب على الشركة ولا على المشتري أن يزكوا هذه السلع؛ لأن ملكية كل منهما لها غير مستقرة.

### الفصل السابع

#### حكم زكاة الإعانات الحكومية للشركات

٧٠٢٦ - الإعانات الحكومية هي مساهمة مالية أو عينية من جهة حكومية لتحقيق أهداف متعددة، منها:

- ١ - أن تقوم الشركات بتخفيض أسعار المنتجات للجمهور.
- ٢ - الحد من زيادة أسعار البيع لبعض المنتجات الأخرى.
- ٣ - الحد من ركود وضياح إمكانية تسويق بعض المنتجات.
- ٤ - المساهمة المالية لتغطية خسائر التشغيل، وضمان الحد الأدنى من توزيع الأرباح.

٥ - حوافز ومكافآت سداد الديون المستحقة أو التنازل عنها.

٦ - المكافآت التشجيعية مقابل الالتزام بمعايير الجودة.

٧ - الدعم المالي الفوري في الظروف الاستثنائية.

٧٠٢٧ - إذا كانت الإعانة الحكومية دعماً لسلعة أو سلع معينة لتخفيض سعرها في السوق وجب على الشركة زكاتها عند حول السلعة، إن

(١) فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٦، ٩٠٧)، رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان (ص ٤٤٩ - ٤٥٤)، رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ٣١٩ - ٣٢٢).

كانت السلعة زكوية، كمشتقات البترول عند محطات البنزين، وكبهيمة الأنعام في مشاريع تسمين البهائم وبيعها، ونحوها؛ لأنها في الحقيقة ربح لهذه السلع التي هي عروض تجارة، فهي في حكم ربح عروض التجارة، وإن كانت السلعة غير زكوية، وجب على الشركة زكاة هذه الإعانة إذا بقيت لديها حولاً بعد استلامها لها.

٧٠٢٨ - إذا كانت الإعانة الحكومية ليست دعماً لسلع معينة وإنما هي دعم عام للشركة فهذه الإعانة لا تجب فيها الزكاة، إلا إذا حال عليها الحول بعد استلامها لها؛ لأنها في حكم المال المستفاد<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثامن

### حكم زكاة ديون الشركة

٧٠٢٩ - إذا كان للشركة ديون على غيرها فإن كان الدين غير متعثر بأن كان على غني باذل حسب ضمن أموال الشركة التي يجب إخراج زكاتها، وإن كان الدين متعثراً بأن كان على مماطل أو فقير أو أنكره المدين ولم تستطع الشركة إثباته، ومثله كل مال للشركة على الغير تشك في تسليمه لها لأي سبب، فإن كل هذه الأموال لا زكاة فيها على ما سبق تفصيله في باب زكاة الدين.

٧٠٣٠ - إذا كان على الشركة ديون لغير المساهمين فيها فإنه يحسم من أموالها الزكوية، على ما سبق تفصيله في باب زكاة الدين، ثم تخرج الزكاة بعد ذلك، على تفصيل في ذلك سبق بيانه في باب زكاة الدين.

٧٠٣١ - وبناء على ما مر في المسألتين الماضيتين فإن ما يسمى (رصيد الديون) في الشركات المعاصرة ما كان منه ديناً على الشركة يحسم من أموالها الزكوية على ما سبق تفصيله، وما كان منه ديناً للشركة على الغير

(١) رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان (ص ٤٣٢)

فإنه يزكى منه كل دين غير متعثر، وما كان متعثراً لم يزك؛ لما سبق ذكره.  
 ٧٠٣٢ - أما إذا كان الدين للمساهمين، وهو ما يسمى في عرف الشركات المعاصرة: (حقوق الملاك)، فإنه لا يحسم من أموالها الزكوية؛ لأنه ليس ديناً حقيقة، وإنما هو رأس مال المالكين (مالكي الأسهم) الذي اكتتبوا به في الشركة والأرباح المجتمعة لهم التي لم توزع عليهم بعد والاحتياطات النظامية أو الاختيارية المحفوظة لهم<sup>(١)</sup>.

٧٠٣٣ - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة إن كانت صرفت لهم قبل مضي الحول حسبت من المصروفات التي تخصم من الوعاء الزكوي، وإن كانت حلت قبل مضي الحول ولكنها لم تصرف بعد فهي في حكم الدين الذي على الشركة، يحسم من المال الزكوي، وإن كانت لا تحل إلا بعد مضي الحول لم تخصم من المال الزكوي؛ لأنها مصروفات مستقبلية.

٧٠٣٤ - وهذا كله في حق أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يملكون جزءاً من الشركة، أما إن كانوا يملكون جزء من الشركة فإنه يحرم أن يعطوا مكافآت أو رواتب، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>، وإنما يجوز أن يزداد لهم في نسبة نصيبهم من الربح<sup>(٣)</sup>.

## الفصل التاسع

### حكم زكاة مخصصات الشركات

٧٠٣٥ - مخصصات الشركات هي أموال نقدية تمتلكها الشركة وتستقطعها من إيراداتها وتحتجزها باختيارها لمقابلة مصروفات أو التزامات

(١) ينظر: رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة (ص ٣٦٦ - ٤٠٠، و٤٤٦ - ٤٤٩).

(٢) سيأتي في باب: الشركات في كتاب البيوع التفصيل في هذه المسألة، وذكر من حكى هذا الإجماع - إن شاء الله تعالى -.

(٣) ينظر: رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة (ص ٤٥٩ - ٤٦٤).

محتملة الحدوث، ويسمى بعضها بعض المحاسبين (الاستدراكات)<sup>(١)</sup>.

٧٠٣٦ - واحتجاز الشركات لهذه المخصصات يراد به عدم عرض هذه المخصصات في الأرباح فقط، والمعروف عن الشركات أنها تستعمل هذه المخصصات وتستثمرها، فهي أموال نامية، واحتجازها إنما هو احتجاز صوري فقط.

٧٠٣٧ - تجب الزكاة في مخصصات الاستهلاك، وهو ما يخصص للانخفاض الذي حصل لموجودات الشركة التشغيلية بسبب استعمالها لها،

(١) جاء في رسالة «الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة» (ص ٢٦٦): «يمكن تقسيم هذه المخصصات إلى فئات بحسب ما تتعلق به:

الفئة الأولى: المخصصات المتعلقة بالأصول المتداولة. مثل: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص إطفاء مصاريف ما قبل التشغيل، مخصص البضاعة الهالكة أو التالفة، مخصص هبوط أسعار البضائع أو أسعار الأوراق المالية، مخصص انخفاض أسعار العملات، ومخصصات مخاطر الاستثمار، مخصص الهبوط في قيمة الاستثمارات في الأسهم المشتراة بقصد النماء، مخصص مواجهة احتمال السحب النقدي في الشركات المصرفية، ومخصص الخصم النقدي.

الفئة الثانية: المخصصات المتعلقة بالأصول الثابتة. مثل مخصص الاستهلاك، مخصص الصيانة والتجديد، ومخصص التأمين على الأصول الثابتة.

الفئة الثالثة: المخصصات المتعلقة بالمطلوبات والالتزامات. مثل: مخصص الاستهلاك، مخصص الصيانة والتجديد، ومخصص التأمين على الأصول الثابتة.

الفئة الرابعة: المخصصات المتعلقة بالمطلوبات والالتزامات. مثل: مخصص الإجازات، مخصص نهاية الخدمة، مخصص التقاعد أو الراتب التقاعدي، مخصص التعويضات القضائية، ومخصص الضرائب المتنازع عليها.

وبعض هذه المخصصات تنشأ بسبب سياسة التحوط والحذر، وحماية توازن الأرباح والخسائر في المستقبل من أجل استقرار سمعة الشركة وحسن أدائها، ويصدق ذلك على المخصصات المتعلقة بالأصول المتداولة أو الثابتة. والبعض الآخر ينشأ لمقابلة التزامات محتملة الحديث وغير معلومة المقدار، ويصدق ذلك على المخصصات المتعلقة بالمطلوبات والالتزامات»، وينظر: المرجع نفسه (ص ٤٢٩ - ٤٣٢).



أو بسبب تقادمها<sup>(١)</sup>؛ لأن هذه الموجودات لا تجب الزكاة فيها أصلاً، ولهذا لا ينبغي إدراجها في قوائم الشركة الزكوية.

٧٠٣٨ - لا تجب الزكاة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها - وهو مبلغ لا يحتسب عند التضيض الحكمي من أجل توزيع الأرباح على أعضاء الشركة أو المساهمين فيها -<sup>(٢)</sup>؛ لأن الديون المشكوك في تحصيلها لا تدخل في الزكاة أصلاً، كما سبق بيانه في باب زكاة الدين.

٧٠٣٩ - تجب الزكاة في مخصص انخفاض أسعار بعض ما تملكه الشركة من بضائع أو عملات أو أسهم مشتراة للتجارة<sup>(٣)</sup>، وفي مخصص إطفاء مصاريف ما قبل التشغيل<sup>(٤)</sup>، وفي مخصص البضائع التالفة أو بطيئة الحركة<sup>(٥)</sup>، ومخصص مواجهة احتمال السحب النقدي في الشركات المصرفية، ومخصص السحب النقدي للسداد المبكر، ومخصص التأمين

(١) فتاوى وتوصيات الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المنعقدة بالجمهورية اللبنانية عام (١٤١٥هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٩٥)، (١٩٦)، بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٦٣)، رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة (ص ٢٧٧، ٢٧٨).

(٢) بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٦٦).

(٣) وهو مبلغ من الأرباح يحسم من الأرباح التي توزع على الشركاء مقابل ما حصل من انخفاض الأسعار بالنسبة للمخزون السلعي أو لما تملكه الشركة من عملات أو أسهم.

(٤) وهو مخصص يقصد به توزيع تكلفة ومصاريف ما قبل الشروع في العمل التجاري للشركة على عدة سنوات بحيث ينطفئ أثره دون الإضرار بسمعة الشركة، فيجعل لكل سنة مخصص لذلك يحسم من الأرباح.

(٥) وهو جزء من أرباح الشركة لا يوزع على المساهمين ويخصص لاحتمال كساد بعض السلع التي تبيعها الشركة بسبب انتهاء صلاحيتها أو لغير ذلك، وللسلع التي يحتمل تأخر بيعها.

على الموجودات الثابتة<sup>(١)</sup>، ومخصص الصيانة والتجديد للموجودات الثابتة أو التي تدر دخلاً<sup>(٢)</sup>؛ لأن كل واحد من هذه المخصصات جزء من أموال الشركة لم تمنع من الاستفادة منه، فوجب فيه الزكاة، كبقية أموال الشركة الزكوية<sup>(٣)</sup>.

٧٠٤٠ - مخصص نهاية الخدمة<sup>(٤)</sup>، ومخصص مكافأة التقاعد<sup>(٥)</sup>، ومخصص مكافأة الادخار<sup>(٦)</sup>، ومخصص الراتب التقاعدي، ومخصص

(١) وهو جزء من أرباح الشركة يكون بديلاً عن الأقساط التي تدفع لشركة التأمين، فلا يوزع على المساهمين، وإنما يخص لهذا الأمر.

(٢) وهو جزء من أرباح الشركة بقدر ما يتوقع صرفه لبقاء موجودات الشركة التشغيلية صالحة للاستخدام، فلا يوزع على المساهمين ويخصص لهذا الأمر.

(٣) بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٦٦ - ٦٧)، رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة ص ٢٦٧ - ٢٧٩.

(٤) حق نهاية الخدمة هو حق تفرضه الأنظمة للعامل على صاحب العمل يسلم له دفعة واحدة في نهاية خدمته أو لورثته بعد وفاته بشروط وضوابط محددة. ويحرم العامل من هذا الحق في حالات كثيرة، كما إذا تبين أنه قدم شهادات أو توصيات مزورة، وكما إذا حصل بسببه خسارة كبيرة لصاحب العمل، وكما إذا تبين أنه قد انتحل شخصية غيره، وغير ذلك. فتقطع الشركة جزء من أرباحها السنوية فتجعله في مقابلة التزامها بدفع ذلك للموظفين، يسمى: «مخصص نهاية الخدمة».

(٥) هي مكافأة التقاعد؛ هي مبالغ مقطوعة تعطىها الدولة أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية في نهاية الخدمة للموظفين الذين يحسم عليهم من رواتبهم أو أجورهم مبالغ دورية ولا يستحقون راتباً تقاعدياً، وتدفع جهة العمل للتأمينات الاجتماعية اشتراكات أيضاً من أجل ذلك بديلاً عن التزامها بمكافأة نهاية الخدمة. فتقطع الشركة جزء من أرباحها السنوية فتجعله في مقابلة التزامها بدفع ذلك للتأمينات يسمى: «مخصص مكافأة التقاعد».

(٦) مكافأة الادخار: هي أن تقطع جهة العمل مبالغ من راتب الموظف وتضيف إليه مبالغ من عندها ثم تنميها للموظف، ويعطى إياها مع نمائها في نهاية الخدمة، وهي حوافز تشجيعية للموظف، وبعض الأنظمة تطبق عليها أسباب سقوط مكافأة نهاية =

الإجازات<sup>(١)</sup>، ومخصص الضرائب<sup>(٢)</sup>، ومخصص الزكاة<sup>(٣)</sup>، كل هذه المخصصات تجب الزكاة فيها؛ لأنها مخصصات غير مقطوع بدفع الشركة لها للعامل أو لورثته أو للتأمينات الاجتماعية أو للدولة؛ لأنها قد تسقط لوجود سبب من أسباب سقوطها الكثيرة.

٧٠٤١ - ويُستثنى من المخصصات المذكورة في المسألة الماضية: ما ثبت استحقاقه من تلك الحقوق، وأصبح ديناً في ذمة الشركة، كما في الضرائب الحتمية التي استحققت قبل تمام حول أموال الشركة، فهذه لا تجب زكاتها على الشركة؛ لأن الصحيح أن الدين يحسم من مال الزكاة، كما سبق بيانه في باب زكاة الدين.

٧٠٤٢ - كما يُستثنى: ما أخرجته الشركة عن ملكها، كما في مكافأة الادخار، فهو لا تجب زكاته على الشركة؛ لأنه لم يعد مملوكاً للشركة<sup>(٤)</sup>.

= الخدمة فيما عدا ما حسم من راتبه فلا يسقط، وبعض الأنظمة تجعل هذه المكافأة إلزامية لجهة العمل وبعضها تجعلها اختيارية، وبعضها تجعلها إلزامية في حق الموظف وبعضها تجعلها اختيارية. فتقتطع الشركة جزء من أرباحها السنوية فتجعله في مقابلة التزامها بدفع ذلك للموظفين، يسمى «مخصص مكافأة الادخار».

(١) وذلك أنه يعطى للموظف الذي تنازل عن إجازته مبلغاً مقابل تنازله عنها. فتقتطع الشركة جزء من أرباحها السنوية فتجعله في مقابلة التزامها بدفع ذلك للموظفين، يسمى: «مخصص الإجازات».

(٢) فتقتطع الشركة جزء من أرباحها السنوية فتجعله في مقابلة التزامها بدفع هذه الضرائب، يسمى: «مخصص الضرائب».

(٣) وهو مبالغ تخصمها الشركة من ربحها السنوي لمواجهة التزامها بأداء الزكاة السنوية الواجبة في أموالها، ولا شك أن الزكاة قد وجبت في المال الذي سيخرج في الزكاة عند تمام الحول، كما هو معروف في جميع أنواع الزكاة، كالأرض والسائمة وغيرهما.

(٤) ينظر في هذه المسألة والمسألتين قبلها: بحث «زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي» للدكتور محمد نعيم ياسين، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٢٣٣ - ٢٩٨)، رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان (ص ٢٧٩ - ٢٨٨).

## باب زكاة الأسهم

### الفصل الأول

#### محتوى الباب

٧٠٤٣ - يحتوي هذا الباب على تعريف الأسهم، ومن يتولى إخراج زكاتها، وزكاة الأسهم الكاسدة، وحكم زكاة الأسهم التي يراد ريعها، وحكم زكاة الأسهم التي يراد المتاجرة بها، وزكاة ربح الأسهم، وزكاة الأسهم المباعة أو المشتراة، والقيمة المعتمدة للأسهم عند زكاتها، ومقدار زكاة الأسهم.

### الفصل الثاني

#### تعريف الأسهم

٧٠٤٤ - السهم: هو جزء معلوم مشاع من رأس مال شركة معينة، وإذا اشتراه شخص أو اكتتب فيه فقد ملك جزءاً من هذه الشركة.  
٧٠٤٥ - فالأسهم: صكوك متساوية القيمة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية، وهي تمثل حق المساهم في الشركة<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### من يتولى إخراج زكاة الأسهم

٧٠٤٦ - يصح أن تتولى الشركة إخراج زكاة أموالها الزكوية، إذا

(١) ينظر: رسالة «الأسهم والسندات» للدكتور أحمد الخليل (ص ٤٧، ٤٨)، رسالة «زكاة الأسهم» للدكتور محمد الصواط (ص ٣٩).

ذكرت ذلك في نشرة الإصدار؛ لأن من اكتتب أو ساهم فيها بعد صدور هذه النشرة قد قبل بإخراج إدارة الشركة زكاة أسهمه، ووكلاها في ذلك.

٧٠٤٧ - وإذا أخرجت الشركة زكاة الأسهم كلها، فإنه لا يجب على المساهم فيها إخراج زكاة أسهمه مرة أخرى؛ لأن إدارة الشركة في حكم الوكيل عنه وعن بقية المساهمين، وقد أخرجت الزكاة نيابة عنهم<sup>(١)</sup>.

٧٠٤٨ - ومن كانت أسهمه مع ما لديه من أموال تضم إليها لا تبلغ

(١) جاء في قرارات المؤتمر الأول للزكاة بالكويت عام (١٤٠٤هـ)، مطبوعة في ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٦٩، ٨٧٠): «زكاة الأسهم:

٢ - إذا قامت الشركة بتزكية أموالها فلا يجب على المساهم إخراج زكاة أخرى عن أسهمه منعاً للازدواج.

- أما إذا لم تقم الشركة بإخراج الزكاة فإنه يجب على مالك السهم تزكية أسهمه وفقاً لما هو مبين في البند التالي.

كيفية تقدير زكاة الشركات والأسهم:

٣ - إذا كانت الشركة ستخرج زكاتها فإنها تعتبر بمثابة الشخص الطبيعي وتخرج زكاتها بمقاديرها الشرعية بحسب طبيعة أموالها ونوعيتها، أما إذا لم تخرج الشركة الزكاة فعلى مالك الأسهم أن يزكي أسهمه تبعاً لإحدى الحالتين التاليتين:

٤ - (الحالة الأولى): أن يكون قد اتخذ أسهمه للمتاجرة بها بيعاً وشراء فالزكاة الواجبة فيها هي إخراج ربع العشر (٢,٥٪) من القيمة السوقية بسعر يوم وجوب الزكاة، كسائر عروض التجارة.

٥ - (الحالة الثانية): أن يكون قد اتخذ الأسهم للاستفادة من ريعها السنوي فزكاتها كما يلي:

(أ) إن أمكنه أن يعرف عن طريق الشركة أو غيرها - مقدار ما يخص السهم من الموجودات الزكوية للشركة فإنه يخرج زكاة أسهمه بنسبة ربع العشر (٢,٥٪).

(ب) وإن لم يعرف فقد تعددت الآراء في ذلك: فيرى الأكثرية أن مالك السهم يضم ريعه إلى سائر أمواله من حيث الحول والنصاب ويخرج منها ربع العشر (٢,٥٪) وتبرأ ذمته بذلك. ويرى آخرون إخراج العشر من الربح ١٠٪ فور قبضه، قياساً على غلة الأرض الزراعية».

النصاب، فدفعت الشركة زكاة عن ماله، فهو قد قبل بذلك، لمساهمته في هذه الشركة وهي قد أفادت أنها ستخرج زكاة جميع الأسهم، وإخراج الشركة لهذه الزكاة صحيح على قول من يرى تأثير الخلطة في غير السائمة<sup>(١)</sup>.

٧٠٤٩ - أما إن كانت الشركة لا تخرج زكاة أموالها الزكوية، فإنه يجب على من ساهم فيها أن يخرج عند الحول زكاة قيمة سهمه الذي يساويه في وقت حول هذا السهم، وزكاة ربحه، بعد حسم نسبة ما لا زكاة فيه من أموال الشركة<sup>(٢)</sup>.

(١) جاء في قرار مجمع الفقه بجدة: المنشور في مجلته (العدد الرابع، ١/ ٨٨١) ما يلي: «إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من (١٨ - ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ - الموافق ٦ - ١١ فبراير ١٩٨٨م). بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع (زكاة أسهم الشركات) قرر ما يلي:

أولاً: تجب زكاة الأسهم على أصحابها، وتخرجها إدارة الشركة نيابة عنهم إذا نص في نظامها الأساسي على ذلك، أو صدر به قرار من الجمعية العمومية، أو كان قانون الدولة يلزم الشركات بإخراج الزكاة، أو حصل تفويض من صاحب الأسهم لإخراج إدارة الشركة زكاة أسهمه.

ثانياً: تخرج إدارة الشركة زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله؛ بمعنى: أن تعتبر جميع أموال المساهمين بمثابة شخص واحد تفرض عليها الزكاة بهذا الاعتبار من حيث نوع المال الذي تجب فيه الزكاة، ومن حيث النصاب، ومن حيث المقدار الذي يؤخذ، وغير ذلك مما يراعى في زكاة الشخص الطبيعي، وذلك أخذاً بمبدأ الخلطة عند من عممه من الفقهاء في جميع الأموال. ويطرح نصيب الأسهم التي لا تجب فيها الزكاة، ومنها أسهم الخزنة العامة، وأسهم الوقف الخيري، وأسهم الجهات الخيرية، وكذلك أسهم غير المسلمين».

ينظر: رسالة الأسهم والسندات» للدكتور أحمد الخليل (ص ٢٧١ - ٢٧٦)، رسالة «زكاة الأسهم» للدكتور محمد الصواط (ص ١٢٥ - ١٢٨)، وينظر: ما سبق في باب: التفرقة والخلطة في الزكاة، فصل الخلطة في غير السائمة، في المسائل (٦٤٨٠ - ٦٤٨١).

(٢) جاء في قرار مجمع الفقه بجدة: المنشور في مجلته (العدد الرابع، ١/ ٨٨٢): بعد الكلام الذي سبق نقله من هذا القرار قريباً ما يلي:

٧٠٥٠ - وإذا كان في الشركة مساهمين من الكفار، كما في (الشركات المتعددة الجنسيات) وجب على المسلم إخراج زكاته بحسب التفصيل المتقدم، وإن أخرجت الزكاة إدارة الشركة أخرجت ما يخص أسهم المسلمين، ولم تخرج زكاة ما يخص أسهم الكفار؛ لعدم وجوبها عليهم<sup>(١)</sup>.

## الفصل الرابع

### زكاة الأسهم الكاسدة

٧٠٥١ - تجب الزكاة في الأسهم الكاسدة، فلو أن شخصاً لديه أسهم يريد المتاجرة بها، فكسد سوق الأسهم، فأصبح السهم لا يساوي عشر قيمته التي اشتراه به، وجب عليه زكاة هذه الأسهم؛ لوجود نية التجارة بها،

«ثالثاً: إذا لم تزك الشركة أموالها لأي سبب من الأسباب، فالواجب على المساهمين زكاة أسهمهم، فإذا استطاع المساهم أن يعرف من حسابات الشركة ما يخص أسهمه من الزكاة لو زكت الشركة أموالها على النحو المشار إليه، زكى أسهمه على هذا الاعتبار؛ لأنه الأصل في كيفية زكاة الأسهم. وإن لم يستطع المساهم معرفة ذلك: فإن كان ساهم في الشركة بقصد الاستفادة من ريع الأسهم السنوي، وليس بقصد التجارة لأنه يزكيها زكاة المستغلات وتمشياً مع ما قرره مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثانية بالنسبة لزكاة العقارات والأراضي المأجرة غير الزراعية، فإن صاحب هذه الأسهم لا زكاة عليه في أصل السهم، وإنما تجب الزكاة في الربيع، وهي ربيع العشر بعد دوران الحول من يوم قبض الربيع من اعتبار توافر شروط الزكاة وانتفاء الموانع. وإذا كان المساهم قد اقتنى الأسهم بقصد التجارة، زكاها زكاة عروض التجارة، فإذا جاء حول زكاته وهي في ملكه، زكى قيمتها السوقية وإذا لم يكن لها سوق، زكى قيمتها بتقويم أهل الخبرة، فيخرج ربيع العشر (٢,٥٪) من تلك القيمة ومن الربح إذا كان للأسهم ربح.

رابعاً: إذا باع المساهم أسهمه في أثناء الحول ضم ثمنها إلى ماله وزكاه معه عند ما يجيء حول زكاته. أما المشتري فيزكي الأسهم التي اشتراها على النحو السابق، وينظر: ما سبق نقله قريباً عن قرارات المؤتمر الأول للزكاة بالكويت.

(١) رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ١٨٩ - ١٩٤).

ولما سبق ذكره في باب زكاة العروض عند الكلام على العقارات الكاسدة<sup>(١)</sup>.

### الفصل الخامس

#### حكم زكاة الأسهم التي يراد ريعها

٧٠٥٢ - إذا كان عند الإنسان سهم أو أسهم في شركة من الشركات التي تتاجر برأس مالها، وكان يقصد الاستفادة من ربح هذه الأسهم كل عام أو نحوه، ولا يريد المتاجرة بهذه الأسهم، وجب عليه إخراج زكاة السهم كاملة؛ لأنه يجب إخراج زكاة جميع أموال هذه الشركة؛ لأنها كلها عروض تجارة، أما إن كان ساهم في شركة لا تتاجر برأس مالها، فلا يجب عليه أن يزكي أصول الشركة الثابتة، وإنما يزكي ما يباع من منتجات هذه الشركة، وما عندها من نقود في حساباتها، ونحو ذلك مما تجب فيه الزكاة، على ما سبق تفصيله في باب الشركات<sup>(٢)</sup>.

### الفصل السادس

#### حكم زكاة الأسهم التي يراد المتاجرة بها

٧٠٥٣ - من يبيع في الأسهم ويشترى، ولا ينوي الاستمرار في ملكية هذه الأسهم، فهذا قد جعل هذا السهم عرض تجارة، فإن كانت إدارة الشركة لا تخرج زكاة أموال الشركة الزكوية وجب عليه أن يزكي قيمة هذا السهم كاملة مع ربحه إن كان في ملكه عند تمام حول هذا المال<sup>(٣)</sup>، ولو

(١) في فصل حكم زكاة عروض التجارة، في المسألة (٦٩٥٢، ٦٩٥٣).

(٢) وينظر: التعليق الآتي.

(٣) وهذا التفصيل في الأسهم المذكور في هذا الفصل والفصل السابق هو ما رجحه غالب العلماء في هذا العصر، كالشيخ محمد بن إبراهيم وشيخنا ابن باز وشيخنا ابن عثيمين والدكتور الصديق الضيرير وأعضاء مجمع الفقه الإسلامي وأعضاء الهيئة العالمية للزكاة. قال شيخنا في الشرح الممتع (١٤٨/٦): «زكاة الأسهم: إن كان يبيع =



كانت الشركة لا تمارس التجارة برأس مالها، كما سبق بيان ذلك عند الكلام على انتقال المال من نقد إلى عرض أو العكس<sup>(١)</sup>، ولأن الربح هو نماء أسهمه، فهو ربح تجارة حوله حول أصله، كما سبق بيانه في باب شروط وجوب الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٧٠٥٤ - هذا وإذا كانت إدارة الشركة تزكي أموال الشركة الزكوية فإنه في الحالة السابقة يحسم نسبة هذه الأموال إلى رأس مال الشركة من زكاة أسهمه، ثم يخرج الباقي من زكاة هذه الأسهم مع زكاة الربح كاملة<sup>(٣)</sup>.

## الفصل السابع

### زكاة ربح الأسهم

٧٠٥٥ - يجب على الشركة عند توليها إخراج زكاة الأسهم، وكذا على المالك إذا كان يريد بالسهم ربحه السنوي، ولا يريد المتاجرة به، أن

= ويشترى فيها، فحكمها حكم عروض التجارة، يقومها عند تمام الحول ويزكيها، وإن ساهم يريد الربح والتنمية فالزكاة على النقود، وأما المعدات، وما يتعلق بها فلا زكاة فيها»، وينظر: ما سبق نقله قريباً عن قرارات المؤتمر الأول للزكاة بالكويت، ورسالة «الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة» (ص ٢٩٢ - ٢٩٩)، ورسالة «الأسهم والسندات وأحكامها» للدكتور أحمد الخليل (ص ٢٦٥ - ٢٧٦)، ورسالة «زكاة الأسهم» للدكتور محمد الصواط (ص ٦٣ - ٨٤).

(١) سبق بيانه في باب: شروط وجوب الزكاة، في المسألة (٦٩٥٣).

(٢) عند الكلام على شرط الحول، في المسألة (٦٢٠٨).

(٣) ينظر: بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/ ٥٥ - ٥٧)، وقد ذكر تفصيلاً في حال وجود تلاعب في أسعار الأسهم وفي حالات أخرى، وإن كان يميل إلى أن التقويم بسعر التكلفة، وهو قول مرجوح بحسب ما ظهر لي على ما هو مفصل في موضعه في باب: زكاة العروض، في الفصل الرابع: حكم زكاة العروض، في المسألة (٦٩٦٤)، وينظر في المسائل السابقة أيضاً: رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ١٧١ - ١٨٤).

يخرج زكاة ربح السهم، ولو لم يحل الحول على هذا الربح<sup>(١)</sup>؛ لأن حول ربح عروض التجارة حول أصل المال، كما سبق بيانه في باب شروط وجوب الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٧٠٥٦ - القول بأنه لا يجب إخراج زكاة ربح السهم؛ لأنه غير معروف قول ضعيف جداً؛ لمخالفته الأدلة الدالة على أن حول ربح التجارة حول أصله<sup>(٣)</sup>.

٧٠٥٧ - يجب أن يضم إلى أرباح الأسهم: ما خصم من الربح، وجعلته الشركة في ما يسمى (الاحتياطي القانوني)، أو (احتياطي الطوارئ)، أو (احتياطي الديون المشكوك فيها)<sup>(٤)</sup>؛ لأنه جزء من ربح الأسهم، فوجب أن يزكى؛ لأنه ربح تجارة، فيزكى مع أصله، ولأن هذا الجزء من الربح زاد في نصيب صاحب السهم في هذه الشركة.

(١) ينظر: مجموعة بحوث وقرارات مجمع الفقه بجدة: منشورة في مجلة مجمع الفقه العدد الرابع، (١/٧٠١-٨٨٢)، رسالة «زكاة الأسهم» للدكتور محمد الصواط (ص ٩٨، ٩٩).  
(٢) عند الكلام على شرط الحول في المسألة (٦٢٠٤).

(٣) قال الدكتور محمد الصواط في رسالة «زكاة الأسهم» (ص ٩٧، ٩٨): «أغلب من وقفت على أقوالهم من أهل العلم في هذا العصر يرون ضم الأرباح وخصم الثوابت من قيمة السهم عند زكاته، وذلك للنماء في الربح وعدمه في الثوابت. إلا أن الهيئة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي رأيت عدم إضافة الربح في الزكاة؛ لأنه غير معروف. وهذه حجة متهافة؛ لأن الأرباح نتاج نام فوجبت زكاته كالزروع والثمار. وأما دعوى عدم معرفة الربح فيجاب عليها بجوابين:

أولهما: عدم التسليم بذلك، إذ ما من شركة مساهمة إلا وهي ملزمة نظاماً بوضع ميزانية شاملة في آخر كل عام، تبين فيها رأس المال والأرباح والديون (الأصول والخصوم بالتعبير المحاسبي).

وثانيهما: أن عدم معرفة الربح - على التسليم به - لا يعفي من أداء زكاته، بل الزكاة واجبة فيه إما تقديراً وخرصاً، أو تكون واجبة في الذمة حتى يمكن معرفة الربح على التحقيق».

(٤) رسالة «زكاة الأسهم» للدكتور محمد الصواط (ص ١٠٠، ١٠١).

## الفصل الثامن

### زكاة الأسهم المباعة أو المشتراة

٧٠٥٨ - من باع أسهماً في أثناء الحول، فإن كان ثمنها مما يضم إليها، فحول هذا الثمن حول هذه الأسهم<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب شروط وجوب الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٧٠٥٩ - من اشترى أسهماً فإن كان الثمن الذي اشتراها به من جنسها، فحول هذه الأسهم حول ثمنها<sup>(٣)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب شروط وجوب الزكاة<sup>(٤)</sup>.

## الفصل التاسع

### القيمة المعتبرة للأسهم عند زكاتها

للسهم ثلاث قيم رئيسة، هي:

١ - القيمة الاسمية: وهي القيمة التي تحدد للسهم عند إنشاء الشركة، بمعنى أن مجموع القيم الاسمية تساوي رأس مال الشركة عند إنشائها، وعادة تبيّن هذه القيمة في صك السهم.

٢ - القيمة الحقيقية (الدفترية): وهي نصيب السهم من صافي أصول الشركة بعد إعادة تقديرها وفقاً للأسعار الجارية، وبعد إعادة تقدير الخصوم، لإظهار الالتزامات الحقيقية للشركة، فالقيمة الحقيقية للسهم هي المقدار الذي يساويه من موجودات الشركة بعد ملاحظة الأرباح والخصوم، فهي بمثابة المؤشر الحقيقي لأرباح الشركة أو خسارتها.

٣ - القيمة السوقية أو التجارية: وهي القيمة التي يباع بها السهم في

(١) ينظر: رسالة «زكاة الأسهم» للدكتور محمد الصواط (ص١٢٩).

(٢) عند الكلام على شرط الحول، في المسألة (٦٢٠٤).

(٣) ينظر: رسالة «زكاة الأسهم» للدكتور محمد الصواط (ص١٢٩، ١٣٠).

(٤) عند الكلام على شرط الحول، في المسألة (٦٢٠٤).

السوق، وهي ترتبط بنجاح الشركة أو فشلها وبحسب رأس مالها الاحتياطي، والظروف، والأزمات المالية والسياسية، وبحسب الرغبة، والدعاية ونحوها.

٧٠٦٠ - والأقرب أن مالك السهم إن كان يريد المتاجرة بالسهم بالبيع والشراء، فيزكي السهم أو الأسهم بحسب قيمتها السوقية؛ لأنه يتعامل مع السوق بيعاً وشراءً.

٧٠٦١ - أما إن كان مالك السهم يريد الربح السنوي لهذا السهم، ولا يريد المتاجرة به، فالأقرب أنه يزكي السهم بحسب القيمة الحقيقية للسهم؛ لأنه لا صلة له بواقع السوق، وإنما يتعامل مع الشركة بحسب أرباحها وخسائرها، فصلته بالقيمة الحقيقية، لا السوقية<sup>(١)</sup>.

### الفصل العاشر

#### مقدار زكاة الأسهم

٧٠٦٢ - مقدار الواجب في زكاة الأسهم، هو ربع العشر، فيخرج ربع عشر قيمة السهم السوقية إن كان يتاجر به، وربع عشره بحسب قيمته الحقيقية إن كان يريد ربحه السنوي، ويخرج ربع عشر ربح السهم، على ما سبق تفصيله في الفصول السابقة؛ لأن السهم إما جزء من الشركة التي تتاجر برأس مالها، فهو على هذا عرض تجارة، أو هو قد جعله مالكة عرض تجارة يبيع فيه ويشترى، فعلى كل الحالتين السهم أصبح عرض تجارة، فيجب أن يزكى زكاة عروض التجارة، وهي ربع العشر<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر في مسائل هذا الفصل: رسالة «فقه المعاملات» لمجموعة مؤلفين، رسالة «زكاة الأسهم» للدكتور محمد الصواط (ص ٨٩ - ٩٤)، رسالة «الأسهم والسندات» للدكتور أحمد الخليل (ص ٢٧٧ - ٢٨١).

(٢) ينظر: مجموعة بحوث وقرارات مجمع الفقه بجدلة: منشورة في مجلة مجمع الفقه، العدد الرابع، (١/٧٠١ - ٨٨٢)، وتنظر: المراجع المذكورة في الفصل السابق.

## باب

## زكاة الحسابات المصرفية

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٠٦٣ - يحتوي هذا الباب على تعريف الحسابات المصرفية وأنواعها، وحقيقة الحساب الجاري، وزكاة المصرف لمال الحساب الجاري، وزكاة المالك لمال الحساب الجاري.

## الفصل الثاني

## تعريف الحسابات المصرفية وأنواعها

٧٠٦٤ - الحساب المصرفي هو الوديعة - وهي من النقود غالباً - التي يضعها العميل لدى المصرف والمصرف يتصرف فيها لنفسه، ويرد إلى المودع بدلها.

٧٠٦٥ - والحسابات المصرفية بحسب واقعها في المصارف أنواع متعددة، أهمها:

٧٠٦٦ - ١ - الحساب الجاري: وهو الودائع التي تكون تحت الطلب، بحيث يمكن للمودع سحبها في أي وقت ودون إخطار سابق، والمصارف الشرعية لا تعطي فوائد لهذه الحسابات، أما المصارف الربوية فهي تعطي المودع فوائد ربوية إذا قبلها.

٧٠٦٧ - ٢ - الحسابات الاستثمارية الشرعية: وهي الودائع التي تسلم للبنوك الملتزمة فعلياً بأحكام الشريعة الإسلامية بعقد استثماري على حصة

من الربح: هي رأس مال مضاربة، وتطبق عليها أحكام المضاربة (القراض) في الفقه الإسلامي التي منها عدم جواز ضمان المضارب (المصرف) لرأس مال المضاربة.

٧٠٦٨ - ٣ - الحسابات الاستثمارية الربوية: ويدخل فيها: الودائع لأجل، والودائع بإشعار، وحسابات التوفير، وهي تكون في المصارف الربوية، وتعطي المصارف المودع فيها فوائد ربوية للمودعين في هذه الحسابات، ويمنع صاحبها من سحبها إلا بحسب ضوابط يضعها المصرف، أو يتفق عليها مع المودع<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### حقيقة الحساب الجاري

٧٠٦٩ - الحساب الجاري في حقيقته الشرعية في حكم القرض، وهذا قول عامة الفقهاء المعاصرين<sup>(٢)</sup>؛ لأن صفته من جهة أن العميل يأذن للمصرف بالتصرف في النقود التي أودعها فيه لصالح المصرف، ومن جهة أن المصرف يضمن هذه النقود، وأنه لا يرد عينها وإنما يرد بدلها هي صفة القرض.

### الفصل الرابع

#### زكاة المصرف لمال الحساب الجاري

٧٠٧٠ - المصرف الذي فيه الحسابات الجارية يحسم مقدار هذه

(١) ينظر في هذه الحسابات: الربا والمعاملات المصرفية لشيخنا الدكتور عمر المترك (ص ٣٤٦، ٣٤٧)، مجموعة بحوث في الودائع المصرفية مع قرار لمجمع الفقه بجدة في ذلك: منشورة بمجلة مجمع الفقه، العدد التاسع (١/٦٦٧ - ٩٣٢)، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٧/٥٢٤٨).

(٢) مجموعة بحوث وقرار مجمع الفقه بجدة في الودائع المصرفية، منشورة بمجلة مجمع الفقه: عدد (٩، ١/٦٦٧ - ٩٣٢)، الربا والمعاملات المصرفية لشيخنا الدكتور عمر المترك (ص ٣٤٦، ٣٤٧).

الحسابات من رأس ماله الزكوي ومن أمواله التي لا تباع على المفلس عادة؛ لأن مبالغ هذه الحسابات دين عليه، وهو دين حال يجب عليه سداه في أي وقت يطلبه صاحبه، والمدين لا يجب عليه زكاة ما يقابل هذا الدين على تفصيل في ذلك سبق في باب زكاة الدين.

### الفصل الخامس

#### زكاة المالك لمال الحساب الجاري

٧٠٧١ - يجب على صاحب الحساب الجاري أن يزكي ما في هذا الحساب من أموال إذا توافرت فيها شروط الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأنها دين على مليء باذل، وهذا النوع من الدين تجب زكاته، كما سبق بيانه في باب زكاة المدين.



(١) ينظر في هاتين المسألتين: رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ١٦٣ - ١٧٠)، رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان (ص ٤٣٧ - ٤٤٦).

## باب

## زكاة الحقوق المعنوية

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٠٧٢ - يحتوي هذا الباب على بيان ماهية الحقوق المعنوية، وذكر أمثلة لها، وهل هي تعدّ أموالاً أو لا، وعلى حكم زكاة الحقوق المعنوية.

## الفصل الثاني

## بيان الحقوق المعنوية

٧٠٧٣ - المعنوي في الأصل: هو الشيء الثابت الذي يذكر، ولكنه لا يدرك بشيء من الحواس<sup>(١)</sup>.

٧٠٧٤ - الحقوق المعنوية: هي موجودات غير محسوسة لها حقوق أدبية وحقوق مالية.

٧٠٧٥ - ومن أمثلة الحقوق المعنوية: حقوق العلامة التجارية، وحقوق الاسم التجاري، وحقوق الشهرة، وحقوق الاختراع، وحقوق التأليف، وحقوق إصدار البرامج الحاسوبية، وحقوق إصدار البرامج المرئية

(١) ومنه قيل للعامل غير المحسوس: (معنوي)، قال في التعريفات (ص ٢٢٠): «المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب»، وقال في دستور العلماء (٢/٢١٣): «العامل المعنوي: هو العامل الذي لا يكون للسان حظ فيه وإنما هو معنى يعرف بالقلب».



النافعة، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

٧٠٧٦ - ومن الحقوق الأدبية لهذه الحقوق المعنوية: حق النسبة لمالك هذه الحقوق، فينسب هذا الحق المعنوي لمالكه، وحق التصرف في هذا الحق بالهبة أو الاستعمال أو الإلغاء أو غير ذلك.

٧٠٧٧ - ومن الحقوق المالية لهذه الحقوق المعنوية: التفرد باستغلال هذه الحقوق في التجارة، بصناعة ما تم اختراعه، وبطباعة ونشر ما ألفه، ونحو ذلك، وبيع هذه الحقوق وتأجيرها، وغير ذلك، وهذه الحقوق المالية معتبرة في قول عامة الفقهاء المعاصرين؛ قياساً على المنافع<sup>(٢)</sup>، كحق التأجير، وغيره<sup>(٣)</sup>.

(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٨):

«الموضوع الأول: زكاة الحقوق المعنوية ١ - الحقوق المعنوية (كالاسم التجاري، والترخيص التجاري، والتأليف والاختراع) أصبح لها في العرف قيمة مالية معتبرة شرعاً، فيجوز التصرف فيها حسب الضوابط الشرعية، وهي مصنونة لا يجوز الاعتداء عليها. وهذا يتفق مع قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن المؤتمر الإسلامي في دورته الخامسة بالكويت عام (١٤٠٩هـ)».

(٢) ومما يدل على مالية المنافع: أنه قد جاء في كتاب الله تعالى في قصة موسى ﷺ مع صاحب مدين وفي قصة الواهبة نفسها في السنة جعل الأجرة مهراً، والله تعالى أطلق على المهر مالاً في قوله ﷻ: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُّحْسِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]، فدل ذلك على أن المنافع مال.

(٣) جاء في القرار الخامس لمجمع الفقه الإسلامي المنشور في مجلته (٥/٢٩٢٠): «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه».

قرار رقم (٥) بشأن الحقوق المعنوية: إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من (١) إلى (٦) جمادى الأولى ١٤٠٩هـ/١٠ إلى ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨م) بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع (الحقوق المعنوية) واستماعه للمناقشات التي دارت حوله قرر:

## الفصل الثالث

### حكم زكاة الحقوق المعنوية

٧٠٧٨ - تجب الزكاة في قيم الحقوق المعنوية إذا اتخذت عروض تجارة، فإذا كان من يشتري هذه الحقوق إنما اشتراها لبيعها على غيره طلباً للربح، فإنه يجب عليه أن يزكيها، سواء اشترى هذا الحق مع أصله أو لا<sup>(١)</sup>؛ لأنه اتخذ هذه الحقوق عروض تجارة.

٧٠٧٩ - ولهذا؛ فإنه يجب على من يشتري أسهم الشركات ليتاجر بها: زكاة رأس مال السهم الحقيقية وزكاة قيمة القوة التجارية أو الاسم التجاري لهذه الشركة التي يحملها هذا السهم، وكذا من يشتري حقوق الاختراع أو حقوق التأليف ممن يملكها من أجل المتاجرة بها ببيعها بربح، يجب عليه أن يزكي قيمة هذه الحقوق.

= أولاً: الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتأليف والاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس لها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً فلا يجوز الاعتداء عليها.  
ثانياً: يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل أي منها بعوض مالي إذا انتفى الغرر والتدليس والغش باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

ثالثاً: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها. والله أعلم.

(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٨):

«الموضوع الأول: زكاة الحقوق المعنوية..»

٣ - تجب الزكاة في الاسم التجاري والترخيص التجاري والعلامة التجارية إذا اشترت بنية المتاجرة بها، متصلة كانت أو منفصلة، مع توافر بقية شروط عروض التجارة.

٤ - تجب الزكاة ابتداء في البرامج الابتكارية (مثل برامج الحاسوب) وما في حكمها مما ينتجه الأفراد أو الشركات بجهود الآخرين بنية تملكها للتجارة.

٧٠٨٠ - أما من اشترى أسهم شركة من أجل الربح السنوي لهذه الأسهم فإنه لا يجب عليه سوى زكاة رأس المال الحقيقي لهذه الأسهم؛ لأنه لم يجعل هذه الأسهم عروض تجارة، وكذا من يملك حقوق تأليف لكتاب ألفه، ومثله من يملك حقوق اسم تجاري أنشأه، ويقوم بتأجير الانتفاع بهذا الاسم التجاري، كما هو واقع كثير من الفنادق المشهورة وكثير من المطاعم المشهورة، ومثلهم من اشترى حقوق تأليف لكتاب معين ليتفرد بطباعة هذا الكتاب، ومن اشترى اسماً تجارياً من أجل استخدامه، فهؤلاء جميعاً لا يجب عليهم زكاة هذه الحقوق<sup>(١)</sup>؛ لأنهم لم يجعلوها عروض تجارة، وإنما هي حقوق مستغلة أو مؤجرة<sup>(٢)</sup>.



(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٨):  
«الموضوع الأول: زكاة الحقوق المعنوية..»

٢ - لا تجب الزكاة في حقوق التأليف والابتكار في ذاتها لعدم توافر شروط الزكاة فيها، ولكنها إذا استغلت يطبق على غلتها حكم المال المستفاد».

(٢) ينظر في مسائل هذا الباب: توصيات الندوة السابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٧هـ)، منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٩٠٨)، نوازل الزكاة للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ٢٩١ - ٣٠٣)، الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة (ص ٣٤٨ - ٣٦٣).

## باب

## زكاة المال الحرام والصدقة منه

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٠٨١ - يحتوي هذا الباب على تعريف المال الحرام، وبيان أنواعه، وحكم المال الحرام، وحكم زكاة المال الذي كله محرم، وحكم زكاة المال الذي بعضه حرام، وحكم الصدقة من المال الحرام.

## الفصل الثاني

## تعريف المال الحرام وبيان أنواعه

٧٠٨٢ - المال في اللغة: مفرد أموال<sup>(١)</sup>.

٧٠٨٣ - المال في الاصطلاح: هو كل عين أبيع نفعها واقتناؤها مطلقاً<sup>(٢)</sup>، أو هو: كل عين أبيع نفعها والتصرف فيها.

(١) قال في لسان العرب (١١/٦٣٥): «المال: معروف ما ملكته من جميع الأشياء. قال سيبويه: من شاذ الإمالة قولهم مال، أمالوها لشبه ألفها بألف غزا، قال: والأعرف أن لا يمال لأنه لا علة هناك توجب الإمالة، قال الجوهري: ذكر بعضهم أن المال يؤنث؛ وأنشد لحسان:

المال تزري بأقوام ذوي حسب وقد تسود غير السيد المال  
والجمع أموال. وفي الحديث: نهى عن إضاعة المال».

(٢) شرح منتهى الإرادات: أول كتاب البيع (٢/١٤٠)، وقد ارتضى هذا التعريف الدكتور محمد الأشقر في مقدمة بحثه: أحكام المال الحرام وحكم إخراج زكاته، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٧٩) وعزاه لجمهور الفقهاء.

٧٠٨٤ - والمال الحرام في الاصطلاح: كل عين منع الشارع دخولها في ملك المسلم<sup>(١)</sup>.

٧٠٨٥ - المال الحرام قسمان:

٧٠٨٦ - القسم الأول: محرم لعينه، كالخمر والخنزير.

٧٠٨٧ - القسم الثاني: محرم لكسبه، كالمال المسروق والمال المغصوب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي، والمال الذي غله صاحبه من بيت مال المسلمين، والمال الذي أخذ عن طريق الرشوة، والمال الذي أخذ من وظيفة لم يقم بها الموظف أو من خارج دوام لم يقم به أو من انتداب لم يذهب إليه، والمال الذي حصل عن طريق الربا، ونحو ذلك.

### الفصل الثالث

#### حكم المال الحرام

٧٠٨٨ - من كان لديه مال حرام يعرف صاحبه، كالمال المسروق، والمغصوب، وغيرهما، وجب عليه أن يتخلص منه بإعادته إلى مالكه، وإن كان استهلكه أعاد إليه مثله إن كان مثلياً، فإن لم يكن مثلياً، دفع إليه قيمته<sup>(٢)</sup>؛ لأن أخذه له منه ظلم وعدوان، وقد وردت نصوص كثيرة في بيان تحريم أموال الناس وتحريم أكل أموال الناس بالباطل<sup>(٣)</sup>.

(١) أحكام المال الحرام للدكتور عباس الباز (ص ٣٩).

(٢) قال محمد الخليلي الشافعي في فتاويه (١/١١٥): «المال الحرام يجب رده على مالكه وكل ما مر عليه زمن يكون آثماً ببقائه عنده، فلا يطالب من عنده المال الحرام لا بحج، ولا غيره، ولا زكاة مال، ولا زكاة بدن؛ لأنه فقير حيث لم يكن عنده غيره».

(٣) قال في درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (٤/٥٩٢): «لا يملك المرتشي الرشوة ولو قام المرتشي بالأمر الذي ندبه إليه الراشي تماماً فلذلك إذا كان مال الرشوة موجوداً فيرد عيناً وإذا كان مستهلكاً فيرد بدلاً، وإذا كان الراشي توفي فيرد إلى ورثته وبالحكم بالرد على هذا الوجه تخليص المرتشي من حكم الضمان الدنيوي، =

٧٠٨٩ - وإن استحل صاحب المال فأباحه وعفا عنه بطيب نفس برأت ذمته بذلك<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء، فليتحلله منه اليوم، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه»<sup>(٢)</sup>.

٧٠٩٠ - من كان لديه مال محرّم أخذه من مالكه بطريقة تحرم عليهما، كحلوان الكاهن ومهر البغي وثمن الخمر وبيع المخدرات والربا، فالتوبة منه أن يخرجها في وجه الخير، ولا يعيده إلى مالكه الأول<sup>(٣)</sup>؛ لأن مالكه الأول قد استوفى عوضه المحرم، فيعاقب بعدم رد المال عليه، ولأن في إرجاعه إليه إعانة له على الحرام<sup>(٤)</sup>.

= أما الخلاص من الحكم الأخرى وهو الأهم واستحقاق النار فلا يحصل إلا بالتوبة والاستغفار (الدر الممتقى في الغضب ورد المحتار).

(١) قال ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٥٧٧/٦): «قال المهلب: إن بُيّن فهو أطيب وأصح في التحلل؛ لأنه يعرف مقدار ما يحلله منه معرفة صحيحة، وقد اختلف العلماء فيمن كانت بينه وبين أحد معاملة وملازمة ثم حلل بعضهم بعضاً من كل ما جرى بينهما من ذلك، فقال قوم: إن ذلك براءة له في الدنيا والآخرة وإن لم يبين مقداره. وقال آخرون: إنما تصح البراءة إذا بين له وعرف مال عنده أو قارب ذلك بما لا مشاحة في مثله».

(٢) صحيح البخاري (٢٤٤٩)، قال في شرح السنّة (٣٥٩/١٤): «قوله: «فليتحلله»؛ أي: ليسأله أن يجعله في حل من قبله، يقال: تحلّته واستحلّته: إذا سألته أن يجعلك في حل، ومعناه: أن يقطع دعواه ويترك مظلمته، فإن ما حرّمه الله من الغيبة لا يمكن تحليله، وإذا تحلل المال، فإنما يصح إذا كان معلوماً، وكان ديناً أو منفعة عين استوفاهما غصباً، فإن كانت العين التي غصبها قائمة، فلا يصح منها التحلل إلا بهبة وقبول».

(٣) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٦٦٧/٢٨): «يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح المسلمين كما قيل في مهر البغي وحلوان الكاهن وأمثال ذلك مما هو عوض عن عين أو منفعة محرمة إذا كان العاصي قد استوفى العوض».

(٤) قال شيخنا ابن عثيمين في تفسير الفاتحة والبقرة (٣٤٢/٣) جواباً لسؤال من =

٧٠٩١ - وكذا من دخل عليه مال من بيت مال المسلمين بغير وجه حق فإنه يعيده إلى بيت المسلمين، أو يصرفه في مصارف بيت مال المسلمين، كإعطاء الفقراء ونشر العلم والدعوة إلى الله تعالى؛ لأن من فعل ذلك فقد صرف هذا المال في مصارفه<sup>(١)</sup>.

٧٠٩٢ - من كان لديه مال محرم ليس له صاحب من بني آدم، أو له صاحب لكن لا يعلم صاحبه وجب عليه أن يتخلص منه بالتصدق به بنية التخلص من المال الحرام، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ لأنه مال خبيث،

= تاب وعنده مال حرام: «يرده على صاحبه إن أخذه بغير اختياره؛ فإن كان قد مات رده على ورثته؛ فإن لم يكن له ورثة فعلى بيت المال؛ فإن تعذر ذلك تصدق به عمن هو له؛ أما إذا أخذه باختيار صاحبه كالربا، ومهر البغي، وحلوان الكاهن، فإنه لا يرده عليه؛ ولكن يتصدق به».

(١) قال في المجموع (٣٥١/٩): «قال الغزالي: إذا وقع في يده مال حرام من يد السلطان قال قوم: يرده إلى السلطان فهو أعلم بما يملك ولا يتصدق به، واختار الحارث المحاسبي هذا وقال آخرون: يتصدق به إذا علم أن السلطان لا يرده إلى المالك؛ لأن رده إلى السلطان تكثير للظلم، قال الغزالي: والمختار أنه إن علم أنه لا يرده على مالكة فيتصدق به عن مالكة (قلت): المختار أنه إن علم أن السلطان يصرفه في مصرف باطل أو ظن ذلك ظناً ظاهراً لزمه هو أن يصرفه في مصالح المسلمين مثل القناطر وغيرها؛ فإن عجز عن ذلك أو شق عليه لخوف أو غيره تصدق به على الأحوج فالأحوج».

(٢) قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢٦٧/١): «الوجه الثاني من تصرفات الغاصب في المال المغصوب: أن يتصدق به عن صاحبه إذا عجز عن رده إليه أو إلى ورثته، فهذا جائز عند أكثر العلماء، منهم مالك، وأبو حنيفة، وأحمد وغيرهم، قال ابن عبد البر: ذهب الزهري ومالك والثوري، والأوزاعي، والليث إلى أن الغال إذا تفرق أهل العسكر ولم يصل إليهم أنه يدفع إلى الإمام خمسه ويتصدق بالباقي، روي ذلك عن عبادة بالصامت ومعاوية، والحسن البصري، وهو يشبه مذهب ابن مسعود وابن عباس لأنهما كانا يريان أن يتصدق بالمال الذي لا يعرف صاحبه، قال: وقد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها، وجعلوه إذا جاء مخيراً بين الأجر والضمان، وكذلك الغصوب انتهى».

ووجوده عنده محرم، فوجب التخلص منه، كالمغصوب والمسروق.  
 ٧٠٩٣ - وإن شك في مقدار المال الحرام عمل بغالب ظنه<sup>(١)</sup>؛ وإن احتاط فأخرج أكثر مما غلب على ظنه فهو أولى؛ ليخرج من العهدة بيقين.  
 ٧٠٩٤ - وإن أخرج المال الحرام بنية الصدقة عن نفسه أجزاء ذلك في التخلص من هذا المال<sup>(٢)</sup>؛ لأنه قد صرفه في وجهه الذي ينبغي صرفه فيه، وخطؤه في النية لا يمنع من صحة التخلص منه<sup>(٣)</sup>.

= وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (١٤/٦٧) في جواب عن سؤال أن أباه كسب مالاً من مقهى كان يبيع فيه بعض المحرمات:  
 «ج: إذا كان الواقع ما ذكرت فعلى أبيك بعد التوبة إلى الله إن كان يعرف مقدار المال الحرام الذي تحصل عليه من المقهى:  
 الأول، والثاني: أن يتخلص منه بوضعه في مشروع عام ينتفع به الناس أو يعطيه للفقراء والمحتاجين بنية التخلص منه لا بنية الصدقة، وإن كان لا يعرف مقدار المال الحرام فإنه يقدره بما يغلب على ظنه، ويعمل فيه ما ذكرنا».

(١) جاء في فتاوى الشبكة الإسلامية (١٢/٩٩٣٧) طباعة حاسب (الي): «الذي يظهر أن السائل كان مفرطاً في السؤال، فهو يذكر في سؤاله أنه كان يشك في حرمة هذه الفوائد، فكان ينبغي له أن يسأل عن حكمها وسيجد جواباً، أما وقد فرط في السؤال فلا عذر له بجهله بالحكم، وعليه أن يتخلص من الفوائد في وجوه الخير، وإن بلغت ما بلغت، وإذا كان يجهل قدرها عمل بغالب ظنه فيخرج ما يغلب على ظنه ويطيب له بقية ماله».

(٢) قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/٢٦٧) شرح الحديث العاشر: «لو كان بعض من يأخذ المال لنفسه من بيت المال بنى بما أخذ منه بناء محتاجاً إليه في حال يجوز البناء فيه من بيت المال، لكنه ينسب إلى نفسه، فقد يتخرج على الخلاف في الغاصب إذا رد المال إلى المغصوب منه على وجه الصدقة والهبة هل يبرأ بذلك أم لا؟»، وينظر: ما يأتي قريباً في فتاوى وتوصيات الندوة الرابعة لقضايا الزكاة بالبحرين عام (١٤١٤هـ).

(٣) وفي المسألة قول آخر، هو فيما ترجح لدي مرجوح؛ لما سبق ذكره، قال شيخنا ابن عثيمين في تفسير الفاتحة والبقرة (٣/٣٢٨): «إن قال قائل: عندي مال محرم لكسبه، وأريد أن أتصدق به فهل ينفعني ذلك؟



٧٠٩٥ - ويجوز أن يتخلص من المال الحرام الذي لا يعرف مالكة أو ليس له مالك معين بإخراجه في أوجه الصدقة<sup>(١)</sup>، لكن لا يعطي الفقراء منه، ولا يبني منه بيوت الله تعالى؛ لما يأتي ذكره في آخر باب الربا - إن شاء الله تعالى ..

٧٠٩٦ - إذا كان من أخذ المال الحرام نماء جعل هذا المال كرأس مال شركة المضاربة (القراض)، وجعل هذا الذي نماء كعامل القراض، فيعطى نصف الربح، ويرد رأس المال ونصف الربح<sup>(٢)</sup>؛ لما ثبت عن أسلم

= **فالجواب:** إن أنفقه للتقرب إلى الله به: لم ينفعه، ولم يسلم من وزر الكسب الخبيث؛ والدليل قوله ﷺ: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً»؛ وإن أراد بالصدقة به التخلص منه، والبراءة من إثمه: نفعه بالسلامة من إثمه، وصار له أجر التوبة منه - لا أجر الصدقة».

(١) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٥٨/١٤) في جواب لسؤال من ورثوا مالاً حراماً: «لا حرج عليكم فيما ورثتم من أبيكم، وعليكم أن تصدقوا بالمقدار الذي يغلب على ظنكم أنه دخل على أبيكم من الطرق المحرمة، على من ترون من الفقراء، أو بعض الجهات الخيرية، كالمجاهدين في سبيل الله، والمحتاجين للزواج مع عجزهم عن مؤنته، ونحو ذلك من أعمال الخير المحتاجة للمال».

(٢) قال الإمام ابن تيمية في القواعد النورانية (ص٢٣٦): «هي ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره: هل يكون ربح من اتجر بمال غيره بغير إذنه لرب المال أو للعامل، أو لهما؟

**على ثلاثة أقوال، وأحسنها وأقيسها:** أن يكون مشتركاً بينهما، كما قضى به عمر؛ لأن النماء متولد عن الأصلين»، وقال كما في الاختيارات (ص١٠٦): «إذا قبض من ليس من أهل الزكاة مالاً من الزكاة وصرفه في شراء عقار أو نحوه فالنماء الذي حصل بعمله وسعيه يجعل مضاربة بينه وبين أهل الزكاة»، وقال كما في الاختيارات أيضاً (ص١٤٧): «المتوجه فيما إذا غصب شيئاً كفرس وكسب به مالاً كالصيد أن يجعل المكسوب بين الغاصب ومالك الدابة على قدر نفعهما، بأن تقوم منفعة الراكب ومنفعة الفرس، ثم يقسم الصيد بينهما».

وينظر: المنتقى شرح الموطأ (٥/٢٧٧)، الاستذكار (٧/١٥٠)، التمهيد (٢٢/

٢٨٤)، بداية المجتهد، آخر باب: الوديعة (٨/١٥٤)، مختصر اختلاف العلماء (٣/١٧٧)، =

مولي عمر أنه قال: خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق فلما قفلا مرّا على أبي موسى الأشعري، وهو أمير البصرة، فرحب بهما وسهل، ثم قال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال: بلى ها هنا مال من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأسلفكماه فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبيعانه بالمدينة، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون الربح لكما، فقالا: وددنا ذلك، ففعل، وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال.

فلما قدما باعا فأربحا، فلما دفعا ذلك إلى عمر قال: «أكل الجيش أسلفه، مثل ما أسلفكما؟» قالوا: لا، فقال عمر بن الخطاب: «ابنا أمير المؤمنين، فأسلفكما، أدّيا المال وربحه»، فأما عبد الله فسكت، وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين، هذا لو نقص هذا المال أو هلك لضمنناه؟ فقال عمر: أدياه، فسكت عبد الله، وراجعه عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً؟ فقال عمر: «قد جعلته قراضاً، فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال»<sup>(١)</sup>.

٧٠٩٧ - وإن كان المال الحرام أرضاً فغرس فيها من أخذها بغير حق نخلاً أو زرع فيها زرعاً، وكان النخل أو الزرع لا يزال قائماً، ردت الأرض لمالكها بما فيها من زرع، وأعطى صاحب الزرع نفقته<sup>(٢)</sup>؛ لما ثبت عن

= وينظر: كتاب: المال الحرام (ص ٣٧١ - ٣٨٥)، وقد ذكر مؤلفه الخلاف في المسألة، ولكنه لم يذكر هذا القول.

(١) سبق تخريجه في باب: زكاة الشركات في المسألة (٦٩٨٦).

(٢) قال الكوسج في مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٦/٢٦٨٦): «قلت: إذا زرع في أرض الرجل، بغير إذنه؟ قال: يعطيه النفقة، والزرع لرب الأرض؛ لأن الزرع لا ينتفع به إذا قلعه، قال: إذا كان بإذنهم ترد عليه قيمته، وإذا كان بغير إذنهم قلع بناءه. قال أحمد: وأحب إلي إذا كان البناء ينتفع به فأحب إلي أن يعطيه النفقة ولا يقلع بناءه»، وقال الإمام الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/١١٧) بعد روايته لهذا =

رافع بن خديج، يرفعه إلى النبي ﷺ، قال: «من زرع في أرض قوم بغير إذنه، فله نفقته، وليس له من الزرع شيء»<sup>(١)</sup>.

٧٠٩٨ - أما حديث: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق»<sup>(٢)</sup> فلا يثبت.

= الحديث: «ذهب قوم إلى أن من زرع في أرض قوم زرعاً بغير أمرهم كان ذلك الزرع لأرباب الأرض وغرموا للزراع ما أنفق فيه واحتجوا في ذلك بهذا الحديث»، وقال في شرح مشكل الآثار (٩٨/٧) بعد ذكره لهذا القول: «هذا قول حسن لا ينبغي خلافه»، وقال الزركشي في شرح مختصر الخرقى (١٧٣/٤): «إذا غصب أرضاً فزرعها فإن أدركها ربها والزرع قائم، كان الزرع له وعليه النفقة، على ظاهر كلام أحمد - في عامة نصوصه - والخرقي، والشيرازي»، وينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (٢٢٣/٢).

(١) رواه يحيى بن آدم في الخراج (٢٩٥، ٢٩٦) عن قيس وعن شريك، ورواه الطيالسي (١٠٠٢)، وأحمد (١٧٢٦٩)، وأبو داود (٣٤٠٣)، والترمذي (١٣٦٦) عن شريك، كلاهما عن أبي إسحاق، عن عطاء، عن رافع. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا قيس وشريك، ففي رواية كل منهما ضعف، فتقوي رواية أحدهما رواية الآخر، وقال الترمذي: «سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن»، ورواه البخاري، كما في سنن الترمذي: حدَّثنا معقل بن مالك البصري، قال: حدَّثنا عقبة بن الأصم، عن عطاء، عن رافع. وعقبة في روايته ضعف، فهي تعضد الرواية السابقة، وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢٨٦/٤): «قال أبي: روى هذا الحديث غير شريك، وأما الشافعي فإنه يدفع حديث عطاء، وقال: عطاء لم يلق رافعاً، قال أبي: بلى قد أدركه»، ويقدم قول من قال بالاتصال؛ لأن معه زيادة علم. وينظر: سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي: الحديث ٢١ (٦٧٧/٢).

(٢) رواه أبو داود (٣٠٧٣)، والترمذي (١٣٧٨) من حديث أيوب عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد، ورواه مالك (٧٤٣/٢)، وأحمد (٢٢٣٨٢)، والنسائي في الكبرى (٥٧٣٠)، وابن زنجويه (١٠٥٣) وغيرهم من طريق تسعة من الثقات الحفاظ عن هشام عن أبيه مرسلًا. فالصحيح عن عروة الإرسال. ورواه أبو داود (٣٠٧٦) من طريق ابن أبي مليكة عن عروة مرسلًا. وسنده صحيح. ورواه أبو داود (٣٠٧٤) وغيره عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه، عن أحد الصحابة. وهي في منع اكتراء الأرض، وأن المكتري أمر بقلع نخله، وعلى فرض كونها في مسألتنا فإنها تكون رواية شاذة لمخالفتها لروايتي هشام وابن أبي مليكة المرسلتين.

٧٠٩٩ - وإن كان التائب فقيراً جاز أن يأخذ ما يكفي له ولأسرته طول عمره، على ما يأتي تفصيله في باب مصرف الفقراء<sup>(١)</sup>؛ لأنه من مصارف هذا المال.

٧١٠٠ - لكن لا ينبغي له أن يتولى تقدير ما يكفيه بنفسه، وينبغي أن يتولى ذلك اثنان من أهل العلم والعدالة والخبرة؛ لأن الإنسان لا يقسم

= وقد رجح أبو حاتم والدارقطني عن عروة الإرسال، وهو كما قالوا، وله شواهد لا تقويه في معارضة الحديث السابق، فله شاهد من حديث عبادة في المسند (٢٢٧٧٨)، وفيه ثلاث علل، وشاهد آخر من حديث كثير عن أبيه عن جده عند ابن زنجويه (١٠٥٢) وغيره. وكثير ضعيف، وبعضهم يقول: متروك. وينظر: صحيح البخاري مع الفتح: الحرث والمزارعة، باب: من أحيا أرضاً مواتاً، العلل لابن أبي حاتم (١٤٢٢)، العلل للدارقطني (٦٦٥)، نصب الراية (١٦٩/٤)، تنقيح التحقيق (٥٢/٣)، (٢١٣)، الدراية (٢٠١/٢، ٢٤٤)، التلخيص (١٢٩٢)، نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب (٢٢٠٢ - ٢٢٠٤)، وقال في الاستذكار (١٨٥/٧): «لم يختلفوا أن معنى الحديث: أنه الغرس في أرض غيرك».

(١) قال في المجموع (٣٥١/٩): «(فرع): قال الغزالي: إذا كان معه مال حرام وأراد التوبة والبراءة منه فإن كان له مالك معين وجب صرفه إليه أو إلى وكيله فإن كان ميتاً وجب دفعه إلى وارثه وإن كان لمالك لا يعرفه ويثس من معرفته فينبغي أن يصرفه في مصالح المسلمين العامة كالقناطر والربط والمساجد ومصالح طريق مكة ونحو ذلك مما يشترك المسلمون فيه وإلا فيتصدق به على فقير أو فقراء، وينبغي أن يتولى ذلك القاضي إن كان عفيفاً فإن لم يكن عفيفاً لم يجز التسليم إليه فإن سلمه إليه صار المسلم ضامناً بل ينبغي أن يحكم رجلاً من أهل البلد ديناً عالمياً؛ فإن التحكم أولى من الانفراد فإن عجز عن ذلك تولاه بنفسه؛ فإن المقصود هو الصرف إلى هذه الجهة وإذا دفعه إلى الفقير لا يكون حراماً على الفقير بل يكون حلالاً طيباً وله أن يتصدق به على نفسه وعياله إذا كان فقيراً لأن عياله إذا كانوا فقراء فالوصف موجود فيهم، بل هم أولى من يتصدق عليه وله هو أن يأخذ منه قدر حاجته لأنه أيضاً فقير.

وهذا الذي قاله الغزالي في هذا الفرع ذكره آخرون من الأصحاب وهو كما قالوه ونقله الغزالي أيضاً عن معاوية بن أبي سفيان وغيره من السلف عن أحمد بن حنبل والحرث المحاسبي وغيرهما من أهل الورع لأنه لا يجوز إتلاف هذا المال ورميه في البحر فلم يبق إلا صرفه في مصالح المسلمين والله ﷻ أعلم».

لنفسه، كما سبق بيانه في باب الحيل في الزكاة<sup>(١)</sup>.

٧١٠١ - وإذا كان المال حراماً لعينه كالخمر والخنزير حرم على من هو بيده وعلى غيره الأكل منه؛ لأنه محرم عليهما معاً.

٧١٠٢ - أما إن كان محرماً لكسبه؛ كالمال الذي اكتسبه من هو في يده من مصادر محرمة، كرشوة أو بيع محرمات ونحو ذلك، وكان لمن هو بيده أموال أخرى، فالأحوط ترك الغير الأكل من مال هذا الذي ماله مختلط من حلال وحرام، أما إن كان كل ماله محرم، فإنه يحرم على غيره الأكل منه؛ لأنه سيأكل مالاً حراماً<sup>(٢)</sup>.

من ورث مالاً يعلم أنه حرام وجب عليه أن يتخلص منه، وهذا قول

(١) ينظر: المسألة (٦١١١).

(٢) قال شيخنا في القول المفيد على كتاب التوحيد (٣٥٢/٢) عند ذكره لشروط إجابة الدعوة:

«الرابع: أن لا يكون كسبه حراماً؛ لأن إجابته تستلزم أن تأكل طعاماً حراماً، وهذا لا يجوز، وبه قال بعض أهل العلم. وقال آخرون: ما كان محرماً لكسبه؛ وإنما إثمه على الكاسب لا على من أخذه بطريق مباح من الكاسب، بخلاف ما كان محرماً لعينه؛ كالخمر والمغصوب ونحوهما، وهذا القول وجيه قوي، بدليل أن الرسول ﷺ اشترى من يهودي طعاماً لأهله، وأكل من الشاة التي أهدتها له اليهودية بخير، وأجاب دعوة اليهودي، ومن المعلوم أن اليهود معظمهم يأخذون الربا، ويأكلون السحت، وربما يقوي هذا القول قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق به على بريرة: «هو لها صدقة ولنا منها هدية».

قلت: ما ذكره شيخنا في مسألة اليهود، فيه نظر؛ لأن اليهود مكاسبهم مختلطة، وليست كلها محرمة، أما حديث بريرة، فإن تصرفها في المال الذي تصدق به عليها بإهدائه تصرف صحيح شرعاً، بخلاف تصرف مكتسب الحرام بدعوة الناس للأكل منه فهو تصرف غير مأذون فيه شرعاً. وينظر: رسالة «اجتناب الشبهات من الأمور» للحافظ ابن المنذر (بتحقيقي)، وهي مطبوعة مع دراسة كتبها لها ضمن مجموع الرسائل الفقهية ١٥٧/٤ - ١٢٧٤) ففيهما توسع في الكلام على هذه المسألة.

عامّة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأنه مال خبيث، فحرم أكله، كالميتة<sup>(٢)</sup>، وكون المورث اجترأ على أكل الحرام لا يغير من حال هذا المال ولا من حكم الله تعالى شيئاً.

٧١٠٣ - والإرث لا يطيب المال الحرام<sup>(٣)</sup>؛ لعدم الدليل على ذلك، بل الدليل على خلافه، كما سبق<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في المجموع (٣٥١/٩): «من ورث مالا ولم يعلم من أين كسبه مورثه أمن حلال أم حرام ولم تكن علامة فهو حلال بإجماع العلماء فإن علم أن فيه حراماً وشك في قدره أخرج قدر الحرام بالاجتهاد»، وقال في الذخيرة (٣١٩/١٣): «(مسألة): قال ابن نصر الداودي: وصايا السلاطين المعروفين بالظلم المستغرقى الذمة غير جائزة عنهم مردودة ولا تورث أموالهم»، وقال في مطالب أولي النهى (٢٣٣/٥): «نقل الأثرم وغيره عن الإمام أحمد فيمن ورث مالا فيه حرام إن عرف شيئاً بعينه رده، وإن كان الغالب على ماله الفساد تنزّه عنه».

وقال ابن عابدين في رد المحتار (٣٨٥/٦): «لو مات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزيلعي، وفي الأشباه الحرمة تنتقل مع العلم إلا للوارث إلا إذا علم ربه. قلت: ومر في البيع الفاسد لكن في المجتبى: مات وكسبه حرام فالميراث حلال ثم رمز وقال: لا تأخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقاً على الورثة فتنبه»، وينظر: كتاب المال الحرام للدكتور عباس الباز (ص ٧٣ - ٩٢).

(٢) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٤٧٩/١٦): «إذا كانت التركة كلها من مصدر حرام لم يجز لأحد من الورثة أن يأخذ شيئاً منها، وعليهم أن يردوا المظالم إلى أهلها إذا تيسر ذلك، وإلا أنفقوا المال الحرام في وجوه البر بقصد أن ذلك عن مستحقه».

(٣) قال في المقدمات الممهّدات (١٥٩/٢): «أما الميراث فلا يطيب المال الحرام للوارث، هذا هو الصحيح الذي يوجب النظر، وقد روي عن بعض من تقدم أن الميراث يطيبه للوارث وليس ذلك بصحيح».

(٤) قال في إحياء علوم الدين (١٣٠/٢): «مسألة: من ورث مالا ولم يدر أن مورثه من أين اكتسبه أمن حلال أم من حرام ولم يكن ثم علامة فهو حلال باتفاق العلماء وإن علم أن فيه حراماً وشك في قدره أخرج مقدار الحرام بالتحري. . وإن علم أن بعض ماله كان من الظلم فيلزمه إخراج ذلك القدر بالاجتهاد، وقال بعض العلماء: لا يلزمه والإثم على المورث».

## الفصل الرابع

### حكم زكاة المال الذي كله محرم

٧١٠٤ - لا تجب الزكاة في المال الذي كله محرم لذاته، كالخمر والحنزير، وهذا لا يعرف فيه خلاف<sup>(١)</sup>؛ لأن من أخذه ليس بمالك له حقيقة<sup>(٢)</sup>، ولأنه قد نهى عن الإنفاق من المال الخبيث، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]<sup>(٣)</sup>.

= واستدل بما روي أن رجلاً ممن ولي عمل السلطان مات فقال صحابي: (الآن طاب ماله)؛ أي: لوارثه وهذا ضعيف لأنه لم يذكر اسم الصحابي ولعله صدر من متساهل فقد كان في الصحابة من يتساهل ولكن لا نذكره لحرمة الصحبة وكيف يكون موت الرجل مباحاً للحرام المتيقن المختلط ومن أين يؤخذ هذا، وما نقله عن هذا الصحابي المبهم لم أجده مستنداً، وهو قول منكر، ومثله لا يصح عن الصحابة.

(١) قال الدكتور محمد نعيم ياسين في بحث: زكاة المال الحرام، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٧٥): «لا خلاف في عدم وجوب الزكاة فيه»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٢١٠ - ٢١٣).

(٢) قال محمد الخليلي الشافعي في فتاويه (١/١١٥): «المال الحرام يجب رده على مالكة وكل ما مر عليه زمن يكون أثماً ببقائه عنده، فلا يطالب من عنده المال الحرام لا بحج، ولا غيره، ولا زكاة مال، ولا زكاة بدن؛ لأنه فقير حيث لم يكن عنده غيره»، وينظر: بحث: الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٥٩).

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالبحرين عام (١٤١٤هـ)، منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٨٩، ٨٩٠): «زكاة المال الحرام:

١ - المال الحرام: هو كل مال حظر الشارع اقتناءه أو الانتفاع به سواء كان لحرمة لذاته، بما فيه من ضرر أو خبث كالميتة والخمر، أم لحرمة لغيره، لوقوع خلل في طريق اكتسابه، لأخذه من مالكة بغير إذنه كالغصب، أو لأخذه منه بأسلوب لا يقره الشرع ولو بالرضا كالربا والرشوة.

٢ - (أ) حائز المال الحرام لخلل في طريقة اكتسابه لا يملكه مهما طال الزمن، =

٧١٠٥ - لا تجب الزكاة في المال الذي كله محرم لكسبه، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٧١٠٦ - وإن زكى المال المقطوع بتحريمه لم تقبل منه هذه الزكاة؛ لأن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً، وقد قال بعض أهل العلم: إنه يكفر

= ويجب عليه رده إلى مالكة أو وارثه إن عرفه، فإن يش من معرفته وجب عليه صرفه في وجوه الخير للتخلص منه ويقصد الصدقة عن صاحبه.

(ب) إذا أخذ المال أجرة عن عمل محرم فإن الآخذ يصرفه في وجوه الخير ولا يرده إلى من أخذه منه.

(ج) لا يرد المال الحرام إلى من أخذ منه إن كان مصراً على التعامل غير المشروع الذي أدى إلى حرمة المال كالفوائد الربوية بل يصرف في وجوه الخير أيضاً.

(د) إذا تعذر رد المال الحرام بعينه وجب على حائزه رد مثله أو قيمته إلى صاحبه إن عرفه وإلا صرف المثل أو القيمة في وجوه الخير ويقصد الصدقة عن صاحبه.

٣ - المال الحرام لذاته ليس محلاً للزكاة؛ لأنه ليس مالاً متقوماً في نظر الشرع، ويجب التخلص منه بالطريقة المقررة شرعاً بالنسبة لذلك المال.

٤ - المال الحرام لغيره الذي وقع خلل شرعي في كسبه، لا تجب الزكاة فيه على حائزه، لانتفاء تمام الملك المشترط لوجوب الزكاة، فإذا عاد مالكة وجب عليه أن يزكيه لعام واحد ولو مضى عليه سنين على الرأي المختار.

٥ - حائز المال الحرام إذا لم يرده إلى صاحبه وأخرج قدر الزكاة منه بقي الإثم بالنسبة لما بيده منه، ويكون ذلك إخراجاً لجزء من الواجب عليه شرعاً ولا يعتبر ما أخرج زكاة، ولا تبرأ ذمته إلا يرده كله لصاحبه إن عرفه أو التصدق به عنه إن يش من معرفته».

(١) قال في إحياء علوم الدين (٢/١٣٤): «مسألة: من في يده مال حرام محض فلا حج عليه ولا يلزمه كفارة مالية لأنه مفلس، ولا تجب عليه الزكاة إذ معنى الزكاة وجوب إخراج ربع العشر مثلاً وهذا يجب عليه إخراج الكل إما ردّاً على المالك إن عرفه أو صرفاً إلى الفقراء إن لم يعرف المالك»، وينظر: بحث: أحكام المال الحرام وحكم إخراج زكاته للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٩٠ - ٩٧)، بحث: زكاة المال الحرام للدكتور محمد نعيم ياسين مطبوع ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٢١٠ - ٢١٧)، رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان (ص ٣٠٢ - ٣١١).



بإخراجه للزكاة أو التصدق منه أو بناء مسجد من هذا المال الحرام<sup>(١)</sup>؛ لأنه بهذا العمل يعتقد قبول ما يخرج من هذا المال الحرام<sup>(٢)</sup>.

٧١٠٧ - وإن كان من بيده هذا المال يتأول ويرى حله له فإنه ينبغي له إخراج زكاته؛ لأن ذلك في أقل أحواله يقلل من المال الحرام<sup>(٣)</sup>.

(١) قال محمد الخليلي الشافعي في فتاويه (١/١١٥): «نقل بعض العلماء أنه لو اعتقد أنه يثاب بالمال الحرام، وتصدق به أنه يكفر، نعم قد يقال: فيه نوع سرور بدخوله على المتصدق عليه، ولكن هذا لا يقاوم إثم ترك الواجب، ولا تجب فيه زكاة، ولا تستحب».

(٢) قال ابن عابدين في حاشية (رد المحتار) (٢/٢٩١، ٢٩٢): «مطلب في التصدق من المال الحرام: (قوله: وفي شرح الوهبانية إلخ) فيه دفع لما عسى يورد على قول المتن فتجب الزكاة فيه من أنه مال خبيث فكيف يزكى منه، لكن علمت أنه لا تجب زكاته إلا إذا استبرأ من صاحبه أو صالح عنه فيزول خبثه، نعم لو أخرج زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر في الوهبانية أنه يجزئ عند البعض، ونقل القولين في القنية. وقال في البزازية: ولو نوى في المال الخبيث الذي وجبت صدقته أن يقع عن الزكاة وقع عنها اهـ. أي: نوى في الذي وجب التصدق به لجهل أربابه.

وفيه تقييد لقول الظهيرية: رجل دفع إلى فقير من المال الحرام شيئاً يرجو به الثواب يكفر، ولو علم الفقير بذلك فدعا له وأمن المعطي كفراً جميعاً. ونظمه في الوهبانية وفي شرحها: ينبغي أن يكون كذلك لو كان المؤمن أجنياً غير المعطي والقابض، وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون. اهـ. قلت: الدفع إلى الفقير غير قيد بل مثله فيما يظهر لو بنى من الحرام بعينه مسجداً ونحوه مما يرجو به التقرب؛ لأن العلة رجاء الثواب فيما فيه العقاب ولا يكون ذلك إلا باعتقاد حله (قوله: إذا تصدق بالحرام القطعي)؛ أي: مع رجاء الثواب الناشئ عن استحلاله».

(٣) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٠/٣٢٥): «فصل: والأموال التي بأيدي هؤلاء الأعراب المتناهبين إذا لم يعرف لها مالك معين فإنه يخرج زكاتها فإنها إن كانت ملكاً لمن هي في يده كانت زكاتها عليه، وإن لم تكن ملكاً له ومالكها مجهول لا يعرف فإنه يتصدق بها كلها، فإذا تصدق بقدر زكاتها كان خيراً من أن لا يتصدق بشيء منها. فأخراج قدر الزكاة منها أحسن من ترك ذلك على كل تقدير. وإذا كان ينهب بعضهم بعضاً فإن كان النهب بين طائفتين معروفتين فإنه ينظر قدر ما أخذته كل طائفة من الأخرى فإن كانوا سواء تقاضيا وأقر كل قوم على ما بأيديهم وإن =

## الفصل الخامس

### حكم زكاة المال الذي بعضه حرام

٧١٠٨ - من كان له مال بعضه حلال وبعضه حرام وجب عليه إخراج زكاة المال الحلال، ووجب عليه التخلص من الحرام، بإخراجه في أوجه الخير المختلفة، وليس عليه فيه زكاة<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في الفصل الماضي.

٧١٠٩ - ولهذا؛ فإن من كان له دين أصله حلال، ولكنه باعه على المدين بطريقة ربوية، كما يحصل في كثير من المداينات الربوية قديماً وحديثاً، فإنه يجب إخراج زكاة رأس المال إذا كان مباحاً، ولا تجب الزكاة في المال المحرم ويجب التخلص منه.

٧١١٠ - إذا وجد عند الإنسان مال حلال، ونماه بطريقة محرمة، كأن يشتري به بضاعة محرمة، ويبيعها بربح، وجب عليه زكاة المال الحلال، أما نماؤه المحرم فلا زكاة فيه<sup>(٢)</sup>؛ لما سبق ذكره.

---

= لم يعرف عين المنهوب منه. كما لو تقاتلوا قتال جاهلية وقتل هؤلاء بعض هؤلاء وهؤلاء بعض هؤلاء وأتلف هؤلاء بعض أموال هؤلاء؛ فإن الواجب القصاص بين الطائفتين. فتقابل النفوس بالنفوس والأموال بالأموال فإن فضل لإحدى الطائفتين على الأخرى شيء طالبتها بذلك».

(١) قال في الإنصاف (٦٣/٧): «لو اتجر في الجوارى للغناء قومهن سواذج، ولو اتجر في الخصيان قومهم على صفتهم، ولو اتجر في آنية الذهب والفضة لم ينظر إلى القيمة، وهو عاص بذلك، بل تحريم الآنية أشد من تحريم اللباس. لتحريمها على الرجال والنساء. والخرقي ككَلِّه أطلق الكراهة، ومراده: التحريم بدليل قوله: (والمتخذ آنية الذهب والفضة عاص، وعليه الزكاة) وذلك مصطلح المتقدمين في إطلاقهم (الكراهة) وإرادتهم التحريم».

(٢) جاء في قرارات المؤتمر الأول للزكاة بالكويت عام (١٤٠٤هـ)، مطبوعة في ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٦٩): «السندات ذات الفوائد الربوية وكذلك الودائع الربوية يجب فيها تزكية الأصل زكاة النقود ربع العشر (٢,٥٪)، أما الفوائد الربوية المترتبة على الأصل فالحكم الشرعي أنها لا تزكى وإنما هي مال خبيث على المسلم أن لا ينتفع به وسبيلها الإنفاق في وجوه الخير والمصلحة =

٧١١١ - وعليه؛ فإن الذين يقترضون من البنوك نقوداً بنقود أكثر منها يسددونها بعد مدة، وكذلك ما يحصل من بعض عملاء البنوك الذين يقترضون البنوك نقوداً يودعونها فيها، وتعطيهم البنوك زيادة ربوية، ففي هذه الصور يجب على الدائن إخراج زكاة رأس المال إذا كان مباحاً، أما الزيادة الربوية فلا زكاة فيها ويجب إخراجها والتخلص منها.

٧١١٢ - وكذا من باع سندات المقارضة<sup>(١)</sup>، أو كمبيالات، أصلها مباح بضمن مؤجل أكثر مما فيها من نقود فإنه يجب عليه أن يزكي رأس المال، أما الزيادة الربوية فلا زكاة فيها، ويجب التخلص منها كلها، كما سبق.

٧١١٣ - وكذلك الذين يتبايعون بطريقة فيها تحايل على الربا، كالذين يتبايعون بالعينه، أو بعكسها، أو بالحيلة الثلاثية، يجب على الدائن إخراج زكاة رأس المال إذا كان مباحاً، أما الزيادة الربوية فلا زكاة فيها ويجب التخلص منها<sup>(٢)</sup>.

٧١١٤ - وأيضاً: شركات التأمين التجاري تزكي رأس مالها الذي كله مباح، أما ما زاد على رأس المال مما أخذته من المؤمنین فإنه محرم لا زكاة فيه، ويجب على شركة التأمين أن تتخلص منه<sup>(٣)</sup>.

= العامة ما عدا بناء المساجد وطبع المصاحف. أما أموال المظالم المغصوبة والمسروقة، فلا يزكي عليها غاصبها؛ لأنها ليست ملكه، ولكن عليه أن يردّها كلها إلى أصحابها.

(١) وأحياناً تسمى هذه السندات «سندات الاستثمار»، أو «أذونات الخزينة»، أو «إسناد القرض»، أو «شهادات القيمة الاسمية». ينظر: رسالة: الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة للدكتور ماجد الفريان (ص ٣٠٨ - ٣١٥).

(٢) ينظر في هذه المسائل الثلاث: ما سبق نقله قريباً عن قرارات المؤتمر الأول للزكاة بالكويت، وينظر: فتاوى وتوصيات الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، كتاب «المال الحرام» للدكتور أحمد الباز، رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ٢١٣ - ٢١٦)، رسالة «الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة» للدكتور ماجد الفريان (ص ٣٠٠، ٣٠١).

(٣) نوازل الزكاة (ص ٢٦١ - ٢٦٣).

٧١١٥ - إذا غصب مالك الماشية علفاً أو سرقه فأطعم الماشية به الحول أو أكثره، فقد قال بعض أهل العلم: إنه لا يفسد السوم<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يتحمل كلفة مالية في علفها، فهي كالتي ترعى من المباح بنفسها.

٧١١٦ - من غصب أرضاً فزرعها، فإن حصد الزرع ولم يعده إلى مالكة وجبت عليه زكاته<sup>(٢)</sup>؛ لأن هذا الخارج من الأرض ملك للغاصب، وقد اشتمل على حلال وحرام، فالحرام هو الزرع في الأرض المغصوبة، والحلال هو جهد الغاصب وتعبه، فيخرج الزكاة من هذا المال المختلط، ثم يعطي صاحب الأرض أجرة أرضه.

٧١١٧ - من غصب ماء يستخرجه غيره بمؤنة فسقى به وجب عليه نصف العشر؛ لأنه يجب عليه ضمان هذا الماء الذي غصبه<sup>(٣)</sup>.

## الفصل السادس

### حكم الصدقة من المال الحرام

٧١١٨ - من تصدق عن نفسه من مال كله حرام لم يقبل منه ذلك<sup>(٤)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

(١) الإنصاف (٦/٣٩٤).

(٢) قال في الإنصاف (٦/٥٦٣): «متى حصد غاصب الأرض زرعه استقر ملكه، على ما يأتي في أول الغصب، وزكاه، وإن ملكه رب الأرض قبل اشتداد الحب زكاه، وكذا قيل بعد اشتداده؛ لأنه استند إلى أول زرعه، فكان أخذه إذن. وقيل: يزكيها لغاصب؛ لأنه ملكه وقت الوجوب، ويأتي قول: إن الزرع للغاصب فيزكيه».

(٣) قال في أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/٣٧١): «وكذا) يجب عليه نصف العشر (إن اشترى الماء أو غصبه) لأنه مضمون فيهما (أو اتبهه) لعظم المنة فيه وكما لو علفت ماشيته بعلف موهوب». وينظر: كلام الشرييني السابق.

(٤) قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/٢٦٤، ٢٦٥): «اعلم أن

الصدقة بالمال الحرام تقع على وجهين:

أحدهما: أن يتصدق به الخائن أو الغاصب ونحوهما، عن نفسه، فهذا هو المراد من هذه الأحاديث أنه لا يتقبل منه؛ بمعنى: أنه لا يؤجر عليه، بل يأثم بتصرفه في مال =

ولما روى مسلم عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول»<sup>(١)</sup>، ولما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - إلا أخذها الرحمن بيمينه» الحديث<sup>(٢)</sup>، ولما روى مسلم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾» [المؤمنون: ٥١] وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِنَ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء، يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب لذلك؟<sup>(٣)</sup>.

٧١١٩ - إذا لم يعلم من بيده المال الحرام صاحب هذا المال، أو علمه لكن لم يمكنه إيصاله إليه بأي طريق فتصدق به بنية أنه عن مالكة أجزأ

= غيره بغير إذنه، ولا يحصل للمالك بذلك أجر، لعدم قصده ونيته، كذا قاله جماعة من العلماء، منهم ابن عقيل من أصحابنا، وفي كتاب عبد الرزاق من رواية زيد بن الأحنس الخزاعي أنه سأل سعيد بن المسيب قال: وجدت لقطة، أفأتصدق بها، قال: لا تؤجر أنت ولا صاحبها ولعل مراده إذا تصدق بها قبل تعريفها الواجب.

ولو أخذ السلطان، أو بعض نوابه من بيت المال مالاً يستحقه، فتصدق منه أو أعتق، أو بنى به مسجداً أو غيره مما ينتفع به الناس، فالمنقول عن ابن عمر أنه كالغاصب إذا تصدق بما غضبه، كذلك قيل لعبد الله بن عامر أمير البصرة، وكان الناس قد اجتمعوا عنده في حال موته وهم يثنون عليه ببره وإحسانه، وابن عمر ساكت، فطلب منه أن يتكلم، فروى له حديث «لا يقبل الله صدقة من غلول»، ثم قال له: وكنت على البصرة».

(١) صحيح مسلم (٢٢٤)، وقد روي من أحاديث عدة من الصحابة، وعده بعض العلماء من المتواتر. ينظر: نظم المتناثر (٢٤).

(٢) صحيح مسلم (١٨٤٢).

(٣) صحيح مسلم (١٠١٥).

ذلك، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لأنه قد عمل بما يرجى أن يكون سبباً في انتفاع مالك المال بماله في الآخرة، ويرجى أن يخفف هذا العمل عن هذا المتخلص من المال الحرام بعض إثم عدوانه على أموال مالك هذا المال<sup>(٢)</sup>.



(١) قال في جامع العلوم والحكم (١/٢٦٧، ٢٦٨): «الوجه الثاني: من تصرفات الغاصب في المال المغصوب: أن يتصدق به عن صاحبه إذا عجز عن رده إليه أو إلى ورثته، فهذا جائز عند أكثر العلماء، منهم مالك، وأبو حنيفة، وأحمد وغيرهم، قال ابن عبد البر: ذهب الزهري ومالك والثوري، والأوزاعي، والليث إلى أن الغال إذا تفرق أهل العسكر ولم يصل إليهم أنه يدفع إلى الإمام خمسه ويتصدق بالباقي، روي ذلك عن عبادة بن الصامت ومعاوية، والحسن البصري، وهو يشبه مذهب ابن مسعود وابن عباس لأنهما كانا يريان أن يتصدق بالمال الذي لا يعرف صاحبه، قال: وقد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها، وجعلوه إذا جاء مخيراً بين الأجر والضمان، وكذلك الغصوب انتهى.

وروي عن مالك بن دينار، قال: سألت عطاء بن أبي رباح عمن عنده مال حرام، ولا يعرف أربابه، ويريد الخروج منه؟ قال: يتصدق به ولا أقول: إن ذلك يجزئ عنه. قال مالك: كان هذا القول من عطاء أحب إلي من وزنه ذهباً».

(٢) قال في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/٣٥٨): «قال بعض علمائنا: من تصدق بمال حرام ويرجو الثواب كفر، ووهم ابن حجر أو ظن أن الرواية بفتح الغين فقال: أي: كثير الغل؛ أي: الخيانة في الغنيمة، وفيه أن المبالغة غير مرادة، ولذا قال: والمراد هنا من تصدق بما خان بأن تصدق من مال حرام فلا يثاب على التصديق به، بل يعاقب إن علم أنه حرام وثوابه لمالكة اهـ. ومحل هذا إذا كان يعرف مالكة أو وارثه، وإلا فهو مأمور بالتصدق به ولا يتصور أنه يؤمر بالتصدق به ولا يقبل منه».

# زكاة الفطر

## الفصل الأول

### محتوى الباب

٧١٢٠ - يحتوي هذا الباب على سبب زكاة الفطر وحكمة مشروعيتها، وعلى حكم زكاة الفطر، وبيان من تخرج عنه زكاة الفطر، والأنواع التي تخرج منها زكاة الفطر، ومقدار زكاة الفطر، ووقت إخراج زكاة الفطر، ومصارف زكاة الفطر.

## الفصل الثاني

### سبب زكاة الفطر وحكمتها

٧١٢١ - زكاة الفطر صدقة سببها الفطر من رمضان - أي: انتهاء صيامه -<sup>(١)</sup>؛ لأن تسمية هذه الزكاة بهذا الاسم، وإسنادها إلى الفطر يشعر بأنه سببها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) قال في مواهب الجليل (٢/٣٦٤): «سميت بذلك لوجوبها بسبب الفطر»، وقال في عارضة الأحوزي (٣/١٧٨، ١٧٩): «كتاب صدقة الفطر: هذا هو اسمها على لسان صاحب الشرع، أضافها للتعريف، وقال قوم: إنها سبب وجوبها، وأنا أقول: إلى وقت وجوبها، وسبب وجوبها: ما يجري في الصوم من اللغو، وهذا مما خفي على من رأيت من علماء الطوائف الثلاث لقاء وكتبا».

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في تعليقاته على الكافي لابن قدامة (٣/٣٦ طباعة حاسب آلي): «(زكاة الفطر) هذا من باب: إضافة الشيء إلى سببه؛ يعني: الزكاة التي سببها الفطر من رمضان».

٧١٢٢ - وقد اتفق أهل العلم على أنها زكاة بدن، لا زكاة مال<sup>(١)</sup>.

٧١٢٣ - ومن أهم حكمها: أنها طهرة للصائم مما حصل في صيامه من لغو أو رفث، فزكاة الفطر تكفر ما حصل من الصائم من لغو - والمراد اللغو الذي لا ينعقد عليه القلب -، وتكفر أيضاً: ما حصل منه من رفث - وهو الفحش من الكلام -<sup>(٢)</sup>؛ لما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات»<sup>(٣)</sup>.

٧١٢٤ - ومن أهم حكمها أيضاً: أنها طعمة للمساكين في يوم العيد<sup>(٤)</sup>، الذي هو يوم فرح وسرور ليشاركوا الأغنياء في الفرح والسرور في هذا اليوم؛ لحديث ابن عباس السابق.

(١) قال في بداية المجتهد (١٠٧/٥): «اتفقوا على أنها تجب على المرء في نفسه، وأنها زكاة بدن لا زكاة مال».

(٢) ينظر: سبل السلام (٢٨١/٢)، نيل الأوطار (٢٥٥/٤).

(٣) رواه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، والحاكم (٤٠٩/١)، والدارقطني (١٣٨/٢) من طرق عن مروان بن محمد الدمشقي، حدّثنا أبو يزيد الخولاني، حدّثنا سيار بن عبد الرحمن الصديقي، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده حسن. رجاله محتج بهم، والدمشقي وإن كان يروي عن مصري إلا أن تفرده عنه محتمل؛ لكثرة التواصل بين أهل الشام وأهل مصر، وسيار وإن كان مصرياً إلا أن روايته عن عكرمة المدني محتملة؛ لأن عكرمة كثير التنقلات والرحلات. وقال الدارقطني عن روايته: «ليس فيهم مجروح». وينظر: التحقيق (١٤٥٤/٢، ١٤٥٥)، البلوغ مع التبيان (٦٢٨)، سبل السلام (٢٨١/٢)، نيل الأوطار (٢٥٥/٤).

(٤) قال في الدر الثمين والمورد المعين (ص ٤٤٧): «نبّه على حكمة وجوبها فأمر بإغناء الحرّ المسلم في اليوم؛ يعني: يوم الفطر وفي الكلام حذف تقديره: (بها عن السؤال) ومراده: أنها إنما تدفع للحر المسلم لتغنيه عن سؤال يوم العيد»، وقال في أصول السرخسي (٢٤٠/١): «في قوله: (في مثل هذا اليوم) إشارة إلى ذلك؛ يعني: أنه يوم عيد للفقراء والأغنياء جميعاً وإنما يتم ذلك للفقراء إذا استغنوا عن السؤال فيه».



## الفصل الثالث

### حكم زكاة الفطر

٧١٢٥ - زكاة الفطر واجبة، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة»<sup>(٢)</sup>، ولحديث ابن عباس الآتي.

٧١٢٦ - تجب زكاة الفطر بغروب الشمس ليلة عيد الفطر<sup>(٣)</sup>؛ لما سبق ذكره عند ذكر سبب تسميتها بهذا الاسم.

(١) قال ابن المنذر في الإشراف (٣/٦١): «أجمع عوام أهل العلم، على أن صدقة الفطر فرض. وقال إسحاق: هو كالإجماع»، وقال في الإجماع (ص٤٩): «أجمعوا على أن صدقة الفطر فرض»، وقال ابن قدامة في المغني (٤/٢٨١): «زعم ابن عبد البر أن بعض المتأخرين من أصحاب مالك وداود، يقولون: هي سنة مؤكدة. وسائر العلماء على أنها واجبة»، وقال ابن بطال في شرح البخاري (٣/٥٦٠): «ذهب جماعة الفقهاء إلى أن صدقة الفطر فريضة فرضها رسول الله، وقال مالك: هي داخلة في جملة قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ٧٧]، واختلف أصحابه في وجوبها، فقال بعضهم: هي فريضة، وقال بعضهم: هي سنة مؤكدة.

وذكر ابن المواز، عن أشهب، قال: زكاة الفطر سنة، قال بعض أهل العراق: هي منسوخة بالزكاة، وروى عن قيس بن سعد بن عباد، أنه قال: (كان رسول الله ﷺ يأمر بها قبل نزول الزكاة، فلما نزلت آية الزكاة لم يأمر بها، ولم ينعها، ونحن نفعله). اه مختصراً، وقال العثماني في رحمة الأمة (ص٨٣): «زكاة الفطر واجبة بالاتفاق، وقال الأصم وابن كيسان: هي مستحبة»، وقال النووي في شرح مسلم (٧/٥٨): «قال إسحاق بن راهويه: إيجاب زكاة الفطر كالإجماع، وقال بعض أهل العراق وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي وداود في آخر أمره: إنها سنة ليست واجبة»، وينظر: بداية المجتهد (٥/١٠٤، ١٠٧).

(٢) صحيح البخاري (١٥٠٣)، وصحيح مسلم (٩٨٤).

(٣) قال الهيثمي في المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية (ص٢٣١): «تجب =

٧١٢٧ - من توفي قبل غروب الشمس ليلة عيد الفطر أو ولد بعده، لم تجب في حقه زكاة الفطر، ومن تزوج بعد هذا الوقت أو ملك رقيقاً، لم تجب زكاة الفطر للزوجة أو المملوك عليه<sup>(١)</sup>؛ لعدم وجود الزوجية أو الملك وقت سبب الوجوب.

٧١٢٨ - لا تسقط زكاة الفطر بما يحدث بعد غروب الشمس ليلة عيد الفطر من موت أو طلاق أو عتق أو غيرها<sup>(٢)</sup>؛ لوجوبها واستقرارها في وقت الوجوب.

= زكاة الفطر بشروط، منها: إدراك وقت وجوبها بأن يكون حياً بالصفات الآتية عند غروب الشمس ليلة العيد، بأن يدرك آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال لإضافتها إلى الفطر في الخبر، وأيضاً فالوجوب نشأ من الصوم والفطر منه فكان لكل منهما دخل فيه فأسند إليهما دون أحدهما لثلاً يلزم التحكم»، وينظر: المقنع مع شرحه (١١٣/٧).

(١) قال في التمهيد (٣٢٧/١٤): «لم يختلف قوله: أن من ولد له مولود بعد يوم الفطر أنه لا يلزمه فيه شيء وهذا إجماع منه ومن سائر العلماء وقال الليث: إذا ولد المولود بعد صلاة الفطر فعلى أبيه عنه زكاة الفطر، قال: وأحب ذلك للنصراني يسلم ذلك الوقت ولا أراه واجباً عليه، وأما أبو حنيفة وأصحابه فلم يختلف قولهم: إنها تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر وهو قول الطبري فكل من كان عنده ممن يلزمه عنه زكاة الفطر قبل طلوع الفجر من ذلك اليوم فقد وجبت عليه الزكاة عنه ومن جاء بعد طلوع الفجر فلا شيء عليه، وقال الشافعي: إنما تجب زكاة الفطر عمن كان عنده وكان حياً في شيء من اليوم الآخر من رمضان وغابت عليه الشمس من ليلة شوال فإن ولد له أو ملك عبداً بعد غروب الشمس من ليلة الفطر فلا زكاة في شيء من ذلك وكذلك روى أشهب عن مالك»، وينظر: كلام صاحب المنهاج القويم الآتي.

(٢) قال في المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية (ص ٢٣١): «لا تجب بما يحدث بعد الغروب من ولد ونكاح وإسلام وغنى وملك قنّ، ولا تسقط بما يحدث بعده من نحو موت ومزيل ملك كعتق وطلاق ولو بائناً أو ارتداد وغنى قريب ولو قبل التمكن من الأداء لتقررها وقت الوجوب».

## الفصل الرابع

### النية في زكاة الفطر

٧١٢٩ - تجب النية في الأصل في زكاة الفطر<sup>(١)</sup>؛ لأنها عبادة، والعبادة لا تصح إلا بنية.

٧١٣٠ - من أخرج الزكاة عن كبير غير أولاده الفقراء وزوجته، وكان ذلك بدون توكيل من هذا الكبير، ودون عادة مستمرة، لم يصح إخراجه عنه<sup>(٢)</sup>؛ لعدم وجود النية لهذه العبادة من هذا الكبير المخرج عنه.

٧١٣١ - وعليه؛ فإن ما تقوم به بعض الجمعيات الخيرية من إخراج الزكاة قبل تسلمها من المزكين، ودون تفويض منهم<sup>(٣)</sup>، إخراج غير مجزئ<sup>(٤)</sup>؛ لعدم وجود النية من المزكي وقت الإخراج.

٧١٣٢ - إذا أخرج الإنسان عن أولاده الصغار من ماله أو من

(١) ينظر: ما سبق في باب: النية في الزكاة، في ينظر: المسألة (٧٢٠٣)، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٥٣٥ - ٥٣٨).

(٢) قال في مواهب الجليل (٢/٣٧٤): «قال في التوضيح عند قول ابن الحاجب: وإن أدى أهل المسافر عنه أجزاء هذا ظاهر إذا كانت عادتهم أو أوصاهم وإلا فالظاهر عدم الإجزاء لفقد النية».

(٣) ينظر: نوازل الزكاة (ص ٥٣٥ - ٥٣٨).

(٤) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة - ٢ (٨/٢٧٢):

«س: هل يجوز للجان الزكاة شراء زكاة الفطر في أول أيام رمضان ثم توزيعها على الفقراء في آخر الشهر، علماً بأن المتبرعين لم ينووا بعد إخراجها، فهل يجوز إخراجها قبل النية؟

ج: وقت إخراج صدقة الفطر بعد رؤية هلال شوال إلى ما قبل صلاة العيد، ويجوز تقديمها قبل رؤية الهلال بيوم أو يومين فقط، ويخرجها المزكي عن نفسه وعمن يقوم بمؤنتهم إلى مستحقيها، أو يوكل في الوقت المحدد من يخرجها عنه ممن يثق به؛ لأنها حق واجب في ذمته، فلا يجوز له التساهل في إخراجه ولا الاعتماد على الجمعيات التي تساهل في ذلك».

أموالهم، كفت نية الأب<sup>(١)</sup>؛ لأن نيته هنا تقوم مقام نية الصغير، لتعذرهما، قياساً على الحج.

٧١٣٣ - إذا أخرج الرجل عن زوجته وأولاده المميزين والبالغين الذين ليس لهم مال يخرجون منه، صح، ولو لم يخبرهم<sup>(٢)</sup>؛ لأن الإخراج واجب عليه هو، كما سبق، وهو ينوب عنهم في ذلك، كما في الصيام عن الميت، ولأنهم آذنون له عادة<sup>(٣)</sup>.

٧١٣٤ - إذا أخرج أهل الإنسان عنه زكاة الفطر دون توكيل صريح منه، أجزأ ذلك عنه إذا كان ذلك من عادتهم في كل عام<sup>(٤)</sup>؛ لأن رضاه بذلك في كل عام يقوم مقام التوكيل.

### الفصل الخامس

#### من تخرج عنه زكاة الفطر

٧١٣٥ - يجب إخراج زكاة الفطر عن كل مسلم ومسلمة، صغير أو

(١) قال في حاشية العدوي (٥١٣/١) عند كلامه على قول صاحب الرسالة وكلام شارحه صاحب كفاية الطالب الرباني: «(و) كذلك الولد المسلم (الصغير) الذي (لا مال له يخرج عنه والده) مفهومه أن الكبير لا يخرج عنه وليس هو على إطلاقه بل فيه تفصيل، وهو إن كان ذكراً وبلغ صحيحاً لا يخرج عنه، وإن بلغ زماً أخرج عنه والأنثى يخرج عنها وإن بلغت حتى تتزوج» قال العدوي: «قوله: (فلا يخرج عنه)؛ أي: وإن أخرج عنه فلا بد من إعلامه لأنه لا بد في الزكاة من النية وإعلامه قائم مقامها بخلاف الصغير، أو من في حكمه فيخرج عنه وإن لم يعلمه. قوله: (حتى تتزوج)؛ أي: حتى يدخل بها الزوج البالغ الموسر أو تطلبه للدخول بها مع بلوغه وإطاقتها».

(٢) ينظر: كلام العدوي السابق.

(٣) قال في العناية شرح الهداية (٢٨٦/٢): «ولو أدى عنهم - أي: عن أولاده الكبار - أو عن زوجته بغير أمرهم أجزأه استحساناً لثبوت الإذن عادة».

(٤) قال في الذخيرة (١٥٨/٣): «إذا أخرج أهله وكان ذلك عادتهم أو أمرهم أجزأه وإلا تخرج على الخلاف فيمن أعتق عن غيره بغير إذنه وعلمه، والإجزاء أحسن؛ لأنه حق مالي كالدين».

كبير، حر أو عبد، على ما سيأتي تفصيله، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لحديث ابن عمر السابق<sup>(٢)</sup>.

٧١٣٦ - يلزم الرجل الحر الذي يملك يوم العيد ما يستطيع به إخراج زكاة الفطر، زائداً عن قوته وقوت من يمون وعن حوائجه، أن يخرج هذه الزكاة عن نفسه، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ لحديث ابن عمر السابق.

٧١٣٧ - يلزم المرأة التي ليست زوجة، وتجد يوم العيد ما تستطيع به إخراج زكاة الفطر، زائداً عن قوتها وقوت من تمون وعن حوائجها، أن تخرج هذه الزكاة عن نفسها، وهذا مجمع عليه في حق البالغة<sup>(٤)</sup>؛ لحديث ابن عمر السابق.

(١) قال في الحاوي الكبير (٣/٣٥١): «كل من كان مسلماً حرّاً فعليه زكاة الفطر إذا وجدها بعد قوته سواء كان عاقلاً، أو مجنوناً بالغاً أو صبيّاً، وحكي عن الحسن البصري وسعيد بن المسيب: أنها لا تجب إلا على من صلى وصام، وحكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنها لا تجب إلا على من أطاق الصلاة والصيام وبمذهبنا قال سائر الصحابة والتابعين، وجميع الفقهاء»، وقال في الإنصاف (٧/٨١): «قوله: (وهي واجبة على كل مسلم) هذا المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم، وقيل: يختص وجوب الفطرة بالمكلف بالصوم، وحكي وجه: لا تجب في مال صغير، والمنصوص خلافه»، وينظر: المجموع (٦/١٤٠).

(٢) روى عبد الرزاق (٥٧٨٦) عن معمر، عن قتادة، عن ابن المسيب، والحسن أنهما قالوا: الصدقة على من صام وصلى. وسنده صحيح. أما ما روى ابن أبي شيبة (١٠٤٦٥): حدّثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: «هي على من أطاق الصوم» فسنده ضعيف؛ لضعف الحارث.

(٣) قال ابن المنذر في الإقناع (١/١٨١ بتحقيقي): «أجمع أهل العلم على أن على المرء صدقة الفطر إذا أمكنه عن نفسه»، وقال ابن هبيرة في الإفصاح (١/٢١١): «اتفقوا على وجوب زكاة الفطر على الأحرار المسلمين، ثم اختلفوا في صدقة من يجب عليه منهم؟ فقال مالك والشافعي وأحمد: هو من يكون عنده فضل عن قوت يوم العيد وليته لنفسه وعياله الذين تلزمه مؤنتهم بمقدار زكاة الفطر، فإن كان ذلك عنده لزمته»، وقال في الإنصاف (٧/٨٢): «بلا نزاع».

(٤) قال ابن المنذر في الإشراف (٣/٧١): «أجمع أهل العلم على أن على المرأة قبل أن تنكح، أن تخرج زكاة الفطر عن نفسها».

٧١٣٨ - يجب على أهل البوادي إخراج زكاة الفطر كأهل الحضر، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لعموم حديث ابن عمر السابق، ولأن الأصل تساوي أحكام أهل البادية وأهل الحاضرة في الأحكام، إلا ما خصه الدليل.

٧١٣٩ - يلزم المسلم إذا وجد يوم العيد ما يزيد عن نفقته ونفقة من يمون وحوائجه، وعن زكاة فطر نفسه، أن يؤدي زكاة الفطر عن أولاده الصغار الذين لا مال لهم، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد صغير أو كبير ذكر أو أنثى من المسلمين، وأمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة»<sup>(٣)</sup>.

٧١٤٠ - يلزم المسلم إذا وجد يوم العيد ما يزيد عن نفقته ونفقة من يمون وعن زكاة فطر نفسه وحوائجه، أن يؤدي زكاة الفطر عن أولاده الكبار الفقراء، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٤)</sup>؛ لظاهر حديث

(١) قال في التمهيد (٣٣٠/١٤): «أجمعوا أن الأعراب وأهل البادية في زكاة الفطر كأهل الحضر سواء إلا الليث بن سعد فإنه قال: ليس على أهل العمود أصحاب المظال والخصوص زكاة الفطر، وهذا مما انفرد به من بين هؤلاء الفقهاء إلا أنه قد روي مثل قوله عن عطاء والزهري وربيعة»، وينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٨٢/٧).

(٢) قال ابن المنذر في الإجماع (ص٤٩)، والإقناع (١/١٨١)، والإشراف (٣/٦١): «أجمعوا على أن صدقة الفطر تجب على المرء إذا أمكنه أداؤها عن نفسه، وأولاده الأطفال الذين لا أموال لهم»، وقال أبو عمر في الاستذكار (٣/٢٦٣): «أجمعوا أن عليه أن يؤدي عن ابنه الصغير إذا لزمته نفقته»، وقال ابن هبيرة في الإفصاح (١/٢١١): «اتفقوا على من كان مخاطباً بزكاة الفطر على اختلافهم في صفة أنه تجب عليه زكاة الفطر عن نفسه وعن غيره من أولاده الصغار ومماليكه المسلمين الذين ليسوا للتجارة»، وينظر: كلام صاحب الإنصاف الذي سبق قريباً.

(٣) صحيح البخاري (١٥٠٣)، وصحيح مسلم (٩٨٤).

(٤) ينظر كلام صاحب طرح التثريب الآتي.

ابن عمر السابق<sup>(١)</sup>.

٧١٤١ - يلزم المرأة المسلمة التي تجد يوم العيد ما تستطيع به إخراج زكاة الفطر، زائداً عن قوتها وقوت من تمون وحوائجها، وزائد عن زكاة الفطر عن نفسها - إن كانت تجب عليها - أن تؤدي زكاة الفطر عن أولادها الفقراء الذين لا يوجد لهم أب يستطيع إخراجها عنهم؛ قياساً على الأب.

٧١٤٢ - أما إذا كان الولد غنياً، فإن زكاة الفطر تجب عليه عن نفسه، وهذا قول الجمهور، وحكي إجماعاً<sup>(٢)</sup>؛ لأن نفقته تجب في ماله، فأخراج زكاة الفطر من ماله أولى.

٧١٤٣ - يدخل في الحوائج المانعة من وجوب زكاة الفطر في حق كل من الرجل والمرأة: ما يحتاج إليه لمعيشته، وحوائجه الأصلية، ككراء المنزل، وكتب العلم، ومركوب يحتاج إليه، وسائمة وآلة صنعة يحتاج إليهما في معيشتهم، ونحو ذلك؛ لأنها من الحوائج المهمة، أما الحلبي للمرأة، فالأقرب أنه ليس من الحوائج المانعة من ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأنه من الكماليات.

٧١٤٤ - ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه يلزم المسلم أن يؤدي زكاة

(١) فييجاب الزكاة على الصغير مع أن الأعم الأغلب أن الصغير لا مال له يؤخذ منه وجوبها على والد الصغير.

(٢) قال في طرح التثريب (٥٩/٤) عند كلامه على هذه المسألة: «قال مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأبو يوسف والجمهور: هي في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال فعلى من عليه نفقته من أب وغيره، وقال محمد بن الحسن: هي على الأب مطلقاً، ولو كان للصغير مال لم يخرج منه، وقال ابن حزم الظاهري: هي في مال الصغير إن كان له مال، فإن لم يكن له شيء سقطت عنه ولا تجب على أبيه، وقد حكى ابن المنذر الإجماع على خلافه، وقال ابن العربي: لا خلاف بين الناس أن الابن الصغير إذا كان له مال أن زكاة الفطر تخرج عنه من ماله اهـ».

(٣) الشرح الكبير والإنصاف (٧/٨٤ - ٨٧).

الفطر عن زوجته<sup>(١)</sup>، وهو مجمع عليه بين عامة أهل العلم في حق الزوجة الفقيرة<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزوجة تجب نفقتها على الزوج، وهي ممنوعة من العمل في طلب المال إلا بإذنه، فيلزمه أداؤها عنها، والقول بأن زكاة الغنية تجب عليها<sup>(٣)</sup>، وليست على الزوج قول له حظ من النظر<sup>(٤)</sup>.

٧١٤٥ - لا تجب زكاة الفطر للزوجة الناشز على الزوج<sup>(٥)</sup>، ولا للزوجة إذا أخرج دخله بها لعادة جارية أو لطلب الزوجة ذلك، أما إن كان بطلب الزوج، فطلبت الزوجة الدخول ورفض الزوج فيلزمه زكاة الفطر عنها في قول الجمهور؛ لما سبق.

٧١٤٦ - وإن أخرجت المرأة الزكاة عن نفسها مع غنى زوجها وإذنه،

(١) قال في التمهيد (٣٣٠/١٤): «اختلفوا في زوجة الرجل هل تزكي عن نفسها أو يزكي عنها زوجها؟ فقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور: على زوجها أن يخرج زكاة الفطر عنها».

(٢) حكى ابن بطال (٥٦١/٣)، الإجماع على وجوبها عنها، وقال في الإنصاف (٨٨/٧): «تجب فطرة زوجته عليه على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقيل: لا تجب عليه».

(٣) قال السرخسي في المبسوط (١٠٥/٣): «ولا يؤدي الزوج زكاة الفطر عن زوجته، وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - : يجب عليه الأداء عنها».

(٤) قال ابن المنذر في الإشراف (٧٢/٣): «اختلفوا فيمن يجب عليه زكاة الفطر عنها بعد أن تنكح بعد إجماعهم على أنه كان عليها قبل أن تنكح: فكان مالك، والليث، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، يقولون: على زوجها أن يخرج عنها صدقة الفطر. وقال الثوري، وأصحاب الرأي: ليس على الزوج أن يطعم عن زوجته زكاة الفطر ولا عن خادمها. قال أبو بكر: ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «صدقة الفطر على كل ذكر وأنثى». ولم يصح عن النبي ﷺ خبر يعارض به هذا الخبر. وظاهر الحديث لا يجوز تركه»، وينظر: كلام صاحب الإنصاف السابق.

(٥) قال في المقنع وشرحه المبدع (٣٨١/٢): «ولا يلزم الزوج فطرة الناشز في الصحيح من المذهب؛ لعدم وجوب نفقتها، ففطرتها عليها أو على سيدها، والمراد إذا كان نشوزها في وقت وجوب الفطرة»، وينظر: الشرح الكبير والإنصاف (١٠٨/٧).



صح ذلك بإجماع أهل العلم، وإن كان بغير إذنه، صح أيضاً<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة في الأصل تجب عليها، ولهذا إذا كانت غير ذات زوج وهي غنية وجبت عليها، فتصح عنها في هذه الحال<sup>(٢)</sup>.

٧١٤٧ - يلزم الزوج أن يخرج زكاة الفطر عن المطلقة الرجعية في وقت العدة<sup>(٣)</sup>؛ لأنها لا تزال زوجة له، أما البائن فلا يجب عليه إخراج زكاة الفطر عنها، ولو كانت حاملاً<sup>(٤)</sup>؛ لأنها ليست زوجة له.

٧١٤٨ - يلزم المسلم أن يؤدي زكاة الفطر عن ممتلكاته، وهذا مجمع عليه في حق من لم يكن منهم للتجارة<sup>(٥)</sup>؛ وهو قول الجمهور في حق عبید التجارة<sup>(٦)</sup>؛ لحديث ابن عمر السابق، ولما روى مسلم عن عراك بن مالك،

(١) قال في طرح التثريب (٥٩/٤): «قال أصحابنا: فلو أخرجت المرأة فطرة نفسها مع يسار الزوج، فإن كان بإذنه أجزأ بلا خلاف، وإن كان بغير إذنه ففيه وجهان: أحدهما الإجزاء أيضاً بناء على أن الوجوب يلاقي المؤدى عنه ثم يتحملة المؤدى وهو الأصح عند الحنابلة أيضاً».

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٥٢/٢٠، ٥٥٣)، و(١١/٢٢).

(٣) قال في مقدمة ابن أبي زيد وشرحها الفواكه الدواني (٣٤٨/١): «(و) الحاصل أنه يجب؛ أي: (يخرج الرجل) المراد المالك (زكاة الفطر عن كل مسلم تلزمه نفقته): بقرابة كأبويه ذرية الفقيرين أو زوجته ولو كانت الزوجة أمة أو غنية في العصمة أو مطلقة طلاقاً رجعيّاً لا مطلقة طلاقاً بائناً ولو كانت حاملاً».

(٤) قال في مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها (٤٤٧/٢): «لا خلاف فيمن مات أو طلق أو أعسر أو أعتق أو أخرج العبد من ملكه قبل غروب الشمس من آخر يوم من رمضان، وأنه لا فطرة عليه، وأنها على المطلقة طلاقاً بائناً، وعلى المعتق والمشتري، ومن أسلم حينئذٍ، إلا ما وقع لأشهب فيمن أسلم أن زكاة الفطر لا تلزمه حتى يلزمه صوم يوم»، وينظر: الإنصاف (٩٧/٧).

(٥) ينظر: الإقناع لابن المنذر (١٨١/١)، بداية المجتهد (١٠٧/٥)، شرح ابن بطلال (٥٦١/٣)، وينظر: كلام ابن عبد البر الآتي، وقال ابن المنذر في الإجماع (ص٤٧): «أجمعوا أن على المرء أداء زكاة الفطر عن مملوكه الحاضر. وأجمعوا على أن لا صدقة على الذمي في عبده المسلم».

(٦) قال في التمهيد (١٣٧/١٧): «أجمع العلماء على أن على الإنسان أن يخرج =

قال: سمعت أبا هريرة، يحدث عن رسول الله ﷺ، قال: «ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر»<sup>(١)</sup>، ولأن المماليك تجب نفقتهم على سيدهم، وهم وما يملكون ملك له، فيلزمه أداؤها عنهم، وفي زكاة المكاتب والمملوك تفصيل، أطال أبو عمر بن عبد البر وغيره الكلام فيه<sup>(٢)</sup>.

= زكاة الفطر عن كل مملوك له إذا كان مسلماً ولم يكن مكاتباً ولا مرهوناً ولا مغضوباً ولا أبقاً أو مشترياً للتجارة إلا داود، وفرقة شذت فرأت زكاة الفطر على العبد فيما بيده دون مولاه واختلفوا في هؤلاء فذهب مالك والشافعي والليث والأوزاعي إلى أن على السيد في عبيد التجارة إذا كانوا مسلمين زكاة الفطر وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور.

(١) صحيح مسلم (٩٨٢).

(٢) قال في التمهيد (١٣٧/١٧ - ١٣٩): «اختلفوا أيضاً في زكاة الفطر عن المكاتب فذهب مالك وأصحابه إلى أن على الرجل أن يخرج زكاة الفطر عن مكاتبه وهو قول عطاء وبه قال أبو ثور وحجتهم في ذلك ما ذهبوا إليه وقام دليلهم عليه من أن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري وأصحابهم: ليس على أحد أن يؤدي عن مكاتبه صدقة الفطر وهو قول أبي سلمة بن عبد الرحمان وبه قال أحمد بن حنبل وروى عن عبد الله بن عمر أنه كان يؤدي عن مملوكيه ولا يؤدي عن مكاتبه ولا مخالف له من الصحابة.

ومن جهة النظر المكاتب كالأجنبي في استحقاق كسبه دون مولاه وأخذه من الزكاة وإن كان مولاه غنياً ففي القياس أن لا يلزم سيده أن يخرج زكاة الفطر عنه واختلفوا في العبد الغائب هل على سيده فيه صدقة الفطر وفي الأبق والمغضوب هل على سيدهم فيهم زكاة الفطر؟ فأما العبد الغائب إذا غاب بإذن سيده ولم يكن أبقاً وكان معلوم الموضع مرجو الرجعة فلا خلاف بين العلماء في إيجاب زكاة الفطر على سيده إلا داود ومن قال بقوله؛ فإنهم يوجبون زكاة الفطر على العبد فيما بيده دون سيده.

وقد مضى القول في هذه المسألة في باب نافع، وأما الأبق والمغضوب فإن مالكا قال: إذا كانت غيبته قريبة علمت حياته أو لم تعلم إذا كانت ترجى رجعتة وحياته زكى عنه، وإن كانت غيبته وإباقه قد طال ويئس منه فلا أرى أن يزكى عنه، وقال الشافعي: تؤدي عن المغضوب والأبق وإن لم ترج رجعتهم إذا علم حياتهم وهو قول أبي ثور، وقال أبو حنيفة في العبد الأبق والمغضوب والمجحد: ليس على مولاه أن يزكى عنه زكاة الفطر وهو قول الثوري وعطاء.

= وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة أن عليه في الأبق صدقة الفطر، وقال: وقف =

٧١٤٩ - لا يجب على المسلم إخراج الزكاة عن أقاربه الفقراء غير الزوجة والأولاد؛ لعدم الدليل على إيجاب زكاتهم عليه، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون. لا يثبت<sup>(١)</sup>.

٧١٥٠ - لا يجب إخراج زكاة الفطر عن الجنين، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لعدم الدليل القوي على وجوبها في حقه، لكن يستحب

= عليه في المغصوب صدقة الفطر وقال الأوزاعي: إذا علمت حياته أدى عنه إذا كان في دار الإسلام وقال الزهري: إن علم بمكانه؛ يعني: الأبق أدى عنه وبه قال أحمد بن حنبل، واختلفوا في العبد المرهون فمذهب مالك والشافعي أن على الراهن أن يؤدي عنه زكاة الفطر وهو قول أبي ثور ومذهب أبي حنيفة أن الراهن إذا كان عنده وفاء بالدين الذي رهن فيه عبده وفضل مائتي درهم أدى زكاة الفطر عن العبد وإن لم يكن ذلك عنده فليس عليه شيء»، وينظر: الإنصاف (٨٢/٧، ١٠٢ - ١٠٨)، نيل الأوطار (٢١٣/٤).

(١) رواه الدارقطني (٢٠٧٨) من طريق القاسم بن عبد الله بن عامر بن زرارة ثنا عمير بن عمار الهمداني، ثنا الأبيض بن الأغر، حدَّثني الضحاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً. وسنده ضعيف؛ لضعف القاسم. ثم رواه الدارقطني (٢٠٧٩): حدَّثنا محمد بن القاسم بن زكريا، ثنا أبو كريب عن حفص بن غياث، قال: سمعت عدة منهم: الضحاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر. فذكره من فعل ابن عمر. وسنده واه؛ لأن ابن القاسم هذا ضعيف جداً. وقال الدارقطني: «رفعه القاسم ليس بقوي والصواب موقوف».

ورواه البيهقي (١٦١/٤) من حديث علي. وفي سنده انقطاع. وقال ابن حجر في التلخيص (٨٦٩): «في إسناده ضعف وإرسال». فالحديث ضعيف، وقد جزم بضعفه ابن المنذر في الإقناع (١٨٢/١)، وقد توسعت في تعليقي عليه في تخريج هذا الحديث. وله شواهد موقوفة من فعل ابن عمر وأسماء عند الدارقطني وإسحاق. كما في المطالب (٩٤٨)، ولكنها لا تدل على الوجوب. وينظر: جامع أحكام النساء (١٣٦/٢ - ١٤٢).

(٢) قال في مغني ذوي الأفهام (ص٧٦): «وهي غير واجبة (ع) عليه»، وقال في الإنصاف (٩٦/٧): «قوله: (ويستحب أن يخرج عن الجنين، ولا تجب) هذا المذهب. بلا ريب، وعليه أكثر الأصحاب، وقطع به كثير منهم، وعنه تجب: نقلها يعقوب بن =

إخراجها عنه<sup>(١)</sup>؛ لأنه لما نفخت فيه الروح أصبح آدمياً، يجب القصاص في تعمد قتله، ولما ثبت عن أبي قلابة، قال: «كانوا يعطون صدقة الفطر حتى يعطون عن الحبل»<sup>(٢)</sup>، أما ما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه كان يعطي صدقة الفطر عن الصغير والكبير والحمل. فإنه لا يثبت<sup>(٣)</sup>.

٧١٥١ - لا يستحب إخراج زكاة الفطر عن الميت عن سنة أو أكثر من السنوات التي تأتي بعد وفاته<sup>(٤)</sup>؛ لعدم ورود ذلك في السنة، ولو كان خيراً لسبقنا إليه خير البشر صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل قد ورد النهي

= بختان، واختاره أبو بكر، وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع: ويحتمل وجوبها إذا مضت له أربعة أشهر، ويستحب قبل ذلك.

(١) قال ابن المنذر في الإجماع (ص٤٧): «أجمعوا على أن لا زكاة على الجنين في بطن أمه، وانفرد ابن حنبل: فكان يحبه ولا يوجبه»، وقال أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص١٢٤): «سمعت أحمد، ذكر حديث عثمان: أنه يعطي صدقة الفطر عن الحبل إذا تبين، فقال أحمد: ما أحسن ذاك، إذا تبين صار ولدًا. قلت لأحمد: «إذا مات ليلة الفطر، عليه زكاة الفطر؟ فرأى أن يؤدي عنه».

(٢) رواه ابن أبي شيبة (١٠٧٣٨): حدّثنا عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن أبي قلابة. وسنده صحيح. وقوله: «كانوا يعطون» يشير إلى أن هذا هو حال من أدرك من الصحابة وحال التابعين.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في مسأله (ص١٧٠): حدّثني أبي قال: حدّثنا معمر بن سليمان التيمي، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٧٣٧) عن إسماعيل، كلاهما عن حميد بن بكر وقتادة مرسلًا. وسنده ضعيف؛ لإرساله. وقال القسطلاني في إرشاد الساري (٩١/٣): «لا فطرة على جنين خلافاً لابن حزم حيث قال بوجوبها...، وعورض بأن ما ذكر عن عثمان لا حجة فيه؛ لأنه منقطع فإن بكراً وقتادة روايتهما عن عثمان مرسلة. وأما قوله: على الصغير والكبير فلم يفهم عاقل منه إلا الموجودين في الدنيا وأما المعدوم فلا نعلم أحداً أوجب عليه»، وينظر: إرواء الغليل (٨٤١).

(٤) قال في منهاج الطالبين وشرحه للمحلي، مطبوعان مع حاشيتي قليوبي وعميرة (٤٠/٢، ٤١): «(تجب بأول ليلة العيد في الأظهر) والثاني بطلوع فجر هو الثالث بهما (فتخرج) على الأول (عمن مات بعد الغروب دون من ولد) بعده ولا تخرج على الآخرين عن الميت».

في القرآن والسنة عن إحداث عبادات لم ترد في الشرع<sup>(١)</sup>.  
 ٧١٥٢ - أما إن كان فرط في إخراج زكاة الفطر سنة أو أكثر فإنها تخرج عنه من تركته، وإن تبرع بها أحد فأخرجها عنه أجزاء<sup>(٢)</sup>؛ لأنها حق واجب عليه.

٧١٥٣ - لا تجب زكاة الفطر على كافر أصلي، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>، ولا تجب على مرتد؛ لأنهم غير مخاطبين بفروع الشريعة.

٧١٥٤ - إذا لم يجد المسلم سوى بعض صدقة الفطر عن نفسه أو عن غيره ممن تجب عليه نفقته، وجب عليه إخراج ما وجده<sup>(٤)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا لِلَّهِ مَا أَسْطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ولحديث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» متفق عليه<sup>(٥)</sup>.

٧١٥٥ - من لم يجد زكاة الفطر إلا عن بعض من تجب عليه زكاتهم،

(١) وما نقله أبو داود السجستاني في مسائل الإمام أحمد (ص ١٢٤) بقوله: «سمعت أحمد، ذكر حديث عطاء: أنه كان يعطي عن أبويه صدقة الفطر حتى مات؛ يعني: وهما ميتان، قلت: يعجبك هذا يا أبا عبد الله؟ قال: ما أحسنه إن فعله» قول مرجوح.

(٢) قال في مغني المحتاج (٤/١٠٩): «يجوز للأجنبي أن يؤدي عن الميت زكاة الفطر وزكاة المال على الأصح المنصوص كما قاله في الروضة وأصلها وهل يثاب الميت عليه؟ قال القاضي أبو الطيب: إن كان قد امتنع بلا عذر له في التأخير لم يثب وإلا أثيب».

(٣) قال في المجموع (٦/١٤٠): «(مسألة): المشرك لا فطرة عليه عن نفسه بالإجماع فإن كان له قريب أو عبد مسلم ففيه وجهان لأصحابنا سبق بيانهما، (أصحهما): الوجوب ونقل ابن المنذر اتفاق العلماء على أنها لا تجب»، وينظر: المغني (٤/٢٨٣).

(٤) قال في الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية (ص ١٨٢): «من لم يقدر على إخراج كامل ما عليه من الزكاة أخرج ما قدر عليه وجوباً»، وينظر: المقنع مع شرحه (٧/٨٨، ٨٩).

(٥) صحيح البخاري (٧٢٨٨)، صحيح مسلم (١٣٣٧).

بدأ بنفسه، ثم بولده الصغير، ثم بأولاده الكبار الفقراء، ثم بزوجته على القول بوجوب زكاة فطرها عليه<sup>(١)</sup>؛ لأن زكاة الزوجة مختلف فيها بخلاف زكاة الأولاد، أما حديث جابر عند مسلم، وفيه يقول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا» يقول: «فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر بصدقة، فجاء رجل فقال: عندي دينار قال: «أنفقه على نفسك» قال: عندي آخر قال: «أنفقه على زوجتك» قال: عندي آخر قال: «أنفقه على ولدك» قال: عندي آخر قال: «أنفقه على خادمك» قال: عندي آخر قال: «أنت أبصر»<sup>(٣)</sup>، فهذان الحديثان في النفقة، وفي باب النفقة تقدم الزوجة؛ لأن نفقتها معاوضة.

(١) المقنع مع شرحه (٩٢/٧ - ٩٦).

(٢) صحيح مسلم (٩٩٧). قال في البدر المنير (٣١٢/٨): «قال ابن حزم: اختلف سفيان ويحيى القطان، فقدم سفيان الولد على الزوجة، وقدم يحيى الزوجة على الولد، وكلاهما ثقة، فالواجب أن لا يقدم الولد على الزوجة ولا الزوجة على الولد، بل يكونا سواء؛ لأنه قد صح أنه ﷺ كان [يكرر الأشياء الخمسة] كلامه ثلاث مرات، فيمكن أن يكون كرر فتياه ثلاث مرات، فمرة قدم الولد ومرة قدم الزوجة فصارا سواء. قلت: وفي صحيح مسلم من حديث جابر تقديم الأهل على ذوي القرابة».

(٣) رواه أحمد (١٠٠٨٦)، والنسائي (٢٥٣٥) من طريق يحيى بن سعيد، ورواه الطحاوي في المشكل (٥٤٨٣) من طريق أبي عاصم النبيل، ورواه ابن حبان (٣٣٤٧) من طريق الليث بن سعد، ورواه النسائي في الكبرى (٩١٣٧) من طريق يعقوب، أربعتهم عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة. وسنده حسن، وأحاديث ابن عجلان عن المقبري لا يرد منها إلا ما وجد فيه نكارة أو مخالفة. ورواه الشافعي في السنن المأثورة (٥٤٩)، وأبو داود (١٦٩١) عن ابن عيينة، ورواه ابن حبان (٤٢٣٥) من طريق روح بن القاسم، كلاهما عن ابن عجلان به بتقديم الولد على الزوجة. ورواية الجماعة أقوى، فتقدم روايتهم على رواية ابن عيينة وروح، وهو =

٧١٥٦ - إذا عجز الزوج عن زكاة فطر الزوجة، وهي قادرة عليها، لزمها إخراجها؛ لأنها في الأصل واجبة في حقها<sup>(١)</sup>، بدليل وجوبها عليها قبل الزواج، ولأن القول بوجوب زكاتها على الزوج فيه خلاف قوي.

٧١٥٧ - من كان عليه دين؛ فإن كان مستغرقاً لماله، وهو حال ومطالب بدفعه، لم تجب عليه زكاة الفطر<sup>(٢)</sup>؛ لأن هذا الدين سابق لها، فيقدم عليها، وإن كان غير مستغرق، أو لم يحل وجب إخراجها؛ لأنها تكون متقدمة عليه، لوجوبها قبل حلوله<sup>(٣)</sup>.

٧١٥٨ - من مات وهو لم يخرج زكاة الفطر عن نفسه أو عن من يلزمه إخراج زكاة الفطر عنهم سنة أو أكثر، وجب إخراجها من ماله، سواء تركها تفريطاً، أو كان معذوراً بمرض ونحوه<sup>(٤)</sup>؛ لأنه حق لله تعالى وجب في ذمته، فوجب إخراجها؛ كزكاة المال.

= ما رجحه الحافظ الدارقطني في العلل (٢٠٤٣)، وتتأيد رواية الجماعة أيضاً بحديث جابر السابق. وينظر: كلام صاحب البدر المنير السابق، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (١٢٢١، ٣١٣٧).

(١) المقنع مع شرحه (١٠٣/٧، ١٠٤، ١١٠).

(٢) قال في الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٣٣٣): «زكاة الفطر: نقل الإمام الاتفاق على أن الدين يمنع وجوبها، كما أن الحاجة إلى صرفه في نفقة القريب تمنعه. قال: ولو ظن ظان أنه لا يمنعه، كما لا يمنع وجوب الزكاة ما كان مبعداً. ونقل النووي في نكته على التنبيه: منع الوجوب عن الأصحاب: ومشى عليه في الحاوي الصغير، لكن صحح الرافي في الشرح الصغير أنه لا يمنع، وهو مقتضى كلامه في الكبير»، وقال في المقنع وشرحه الإنصاف (١١١/٧): «لا يمنع الدين وجوب الفطرة إلا أن يكون مطالباً به) هذا المذهب، نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب»، وينظر: الاختيارات الفقهية للبعلي (ص ١٠٢).

(٣) قال في الكافي في فقه الإمام أحمد (٤١٤/١): «فإن فضل صاع وعليه دين يطالب به، قدم قضاؤه؛ لأنه حق آدمي مضيق وهو أسبق، فكان أولى، فإن لم يطالب به فعليه الفطرة؛ لأنه حق توجهت المطالبة به فقدم على ما لا يطالب به، ولا يمنع الدين وجوبها لتأكيدها بوجوبها على الفقير من غير حول».

(٤) قال الإمام الشافعي في الأم (٧١/٢): «إن مات رجل وله رقيق وعليه دين =

٧١٥٩ - من كان معسراً وقت غروب الشمس، فلم يستطع إخراج زكاة الفطر، لم تجب عليه إذا أيسر، ولو أيسر ليلة العيد أو يوم العيد، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لأنها سقطت عنه لوجود الإعسار وقت الوجوب، فلا تجب عليه بعد ذلك، كمن لم يوسر إلا بعد يوم العيد، وكما لو طهرت المرأة من الحيض بعد خروج وقت الصلاة.

٧١٦٠ - لا تجب زكاة الفطر على المسلم الفقير، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>، ولا يلزمه أن يقتض من أجل إخراجها<sup>(٣)</sup>؛ لعدم الدليل على ذلك.

### الفصل السادس

#### الأجناس التي تخرج منها زكاة الفطر

٧١٦١ - يجوز أن تخرج زكاة الفطر من البر، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>،

= بعد هلال شوال فالزكاة عليه في ماله عنه وعنهم»، وقال ابن قدامة في الشرح الكبير (١١٢/٧): «فصل: وإن مات من وجبت عليه الفطرة قبل أدائها أخرجت من ماله، فإن كان عليه دين وله مال يفي بهما قضياً جميعاً، وإن لم يف بهما قسم بين الدين والصدقة بالحصص نص عليه أحمد في زكاة المال أن التركة تقسم بينهما فكذا ههنا، فإن كان عليه زكاة مال وصدقة الفطر ودين فزكاة الفطر والمال كالشيء الواحد لاتحاد مصرفهما فيحاصن الدين».

(١) الإنصاف (١١٣/٧)، الاختيارات الفقهية للإمام ابن تيمية للدكتور سليمان التركي (٣/٥٩١ - ٥٩٣).

(٢) قال في مغني ذوي الأفهام (ص ٧٥): «وليست (ع) واجبة على من لا شيء له».

(٣) قال في النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات (٢/٣٠٤): «قال ابن حبيب: وليست على الفقير الذي لا يجدها ولا يجد ثمنها، وليس عليه أن يتسلف، إلا أن يتطوع، فإن أعطي منها يوم الفطر ما فيه قوت يومه، فليس عليه إخراجها، وإن كان فيها فضل عن قوت يومه ذلك، أخرج منه».

(٤) قال الباجي في المنتقى (٣/٢٥٧): «قوله: (أعطوا مدّاً من حنطة) نص منه =



ويجوز أن تخرج من الشعير، ويجوز أن تخرج من الزبيب، ويجوز أن تخرج من التمر، ويجوز أن تخرج من الأقط، ويجوز أن تخرج من الشعير، وهذا قول الجمهور، إذا كانت هذه الأشياء من طعام أهل البلد<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن أبي سعيد قال: «كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن كل صغير وكبير، حر أو مملوك، صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب»<sup>(٢)</sup>.

٧١٦٢ - يُستثنى من المسألة السابقة في قول الجمهور: ما إذا كان واحد أو أكثر من الخمسة السابقة ليس من طعام أهل البلد<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذه

= على تجويز إخراج الحنطة في ذلك، ولا خلاف فيه»، وقال القاضي عياض في إكمال المعلم (٤٨١/٣): «ولا خلاف بينهم في جواز إخراجها من البر والشعير والتمر والزبيب، إلا خلافاً في البر ممن لا يعتد بخلافه فلم يجزه فيه، وكذلك لبعض المتأخرين في الزبيب، والإجماع سبق هذا الخلاف».

(١) قال ابن الملقن في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٦٣٩/١٠): «وفيه: أجزاء الأقط، وهو قول الجمهور كما سلف، وطعن ابن حزم في الحديث لا يقبل كما أوضحته في تخريج أحاديث الوسيط، فراجع منه»، وينظر: الإنصاف (١٢٦/٧)، (١٢٧).

(٢) صحيح البخاري (١٥٠٨)، وصحيح مسلم (٩٨٥). والطعام قيل: هو الحنطة. ورد ذلك ابن المنذر، وقال: إن المراد بالطعام: الأمور الأربعة المذكورة في الحديث، لرواية البخاري (١٥١٠) الأخرى: «كنا نخرج صاعاً من طعام. وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر». ينظر: الفتوح (٣/٣٧٣، ٣٧٤)، نيل الأوطار (٤/٢٥٢، ٢٥٣)، وعلى فرض أن الطعام هنا ليس البر، فإنه يستدل لإخراجه بآثار الصحابة الآتية عند الكلام على قدر ما يخرج من البر في زكاة الفطر، فهو كالإجماع بينهم على إخراجه.

(٣) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٢٦/٢٢) بعد كلام له: «وعلى هذا يبني نزاع العلماء في صدقة الفطر: إذا لم يكن أهل البلد يقتاتون التمر والشعير. فهل يخرجون من قوتهم كالبر والرز أو يخرجون من التمر والشعير. لأن النبي ﷺ فرض ذلك فإن في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال: (فرض رسول الله ﷺ =

الأشياء الخمسة إنما كانت تخرج في عهد النبوة لأنها كانت هي طعام أهل الحجاز في ذلك الوقت، كما في رواية حديث أبي سعيد الآتية.

٧١٦٣ - وعليه؛ فلا يجوز إخراج زكاة الفطر من الشعير، ولا من الزبيب، ولا من الأقط في مكان ليست هذه الأجناس أو أحدها من طعام أهل البلد<sup>(١)</sup>، كما في زماننا في بعض البلاد الغنية؛ لأنها ليست في هذه البلدان قوتاً، وإنما يستخدم بعضها، كالأقط والزبيب للتسلي ونحوه، وبعضها يستخدم لعلف الدواب، كالشعير<sup>(٢)</sup>.

٧١٦٤ - يجوز أن تخرج زكاة الفطر من دقيق البر والشعير، ومن سويقهما<sup>(٣)</sup>، ومن جميع ما يصنع منهما إذا أمكن كيلاه أو وزنه<sup>(٤)</sup>، فإن

= صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) وهذه المسألة فيها قولان للعلماء وهما روايتان عن أحمد، وأكثر العلماء على أنه يخرج من قوت بلده، وهذا هو الصحيح كما ذكر الله ذلك في الكفارة بقوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

(١) قال في الاستذكار (٣/٢٧٠): «قال أشهب: سمعت مالكا يقول: لا يؤدي الشعير إلا من هو أكله، يؤده كما يأكله».

(٢) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/١٨٠، ١٨١): «عموم كلام المؤلف ﷺ أن هذه الأنواع تخرج في زكاة الفطر، سواء كانت قوتاً وطعاماً أم لم تكن؛ لأنها جاءت منصوصاً عليها في الحديث، والفقهاء هنا أخذوا بظاهر النص دون معناه؛ وعليه لو أن أحد الناس في هذا الوقت أخرج شعيراً أو زبيباً أو أقطاً، لأجزأه ذلك رغم أنها ليست بقوت.. لكن يبقى النظر فيما إذا لم تكن هذه الأنواع أو بعضها قوتاً فهل تجزئ؟

الجواب: الصحيح أنها لا تجزئ، ولهذا ورد عن الإمام أحمد: الأقط لا يجزئ إلا إذا كان قوتاً، وإنما نص عليها في الحديث؛ لأنها كانت طعاماً فيكون ذكرها على سبيل التمثيل لا التعيين».

(٣) وسويق البر والشعير هو أن يحمص الحب، ثم يطحن، ثم عندما يراد أكله يلبت بالماء، ثم يؤكل، قال في الروض المربع (ص ٢١٥): «فصل: (ويجب) في الفطرة (صاع) أربعة أمداد وتقدم في الغسل (من بر أو شعير أو دقيقهما أو سويقهما)؛ أي: سويق البر أو الشعير وهو ما يحمص ثم يطحن ويكون الدقيق أو السويق بوزن حبه».

(٤) قال في بدائع الصنائع (٢/٧٢): «ودقيق الحنطة وسويقها كالحنطة، ودقيق =

نقص وزن شيء منها عن وزن أصله حبّاً، لزمه أن يزيد حتى يبلغ القدر الواجب إخراجه في زكاة الفطر<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا هو القدر الواجب، والطحن للحب، وكذلك جعله سويقاً، ومثلها تصنيعه، يزيد هذه الزكاة نفاسة<sup>(٢)</sup>.

٧١٦٥ - وعليه؛ فيجوز إخراج زكاة الفطر في هذا العصر من المكرونة<sup>(٣)</sup>؛ لأنها من غالب قوت الناس اليوم، فتخرج بالوزن؛ لأنها لا

= الشعير وسويقه كالشعير عندنا، وعند الشافعي لا يجزئ<sup>(٤)</sup>، وينظر: المقنع مع شرحه (١١٩/٧ - ١٢٥).

(١) قال في إعلام الموقعين (١٢/٣) بعد ذكر الخمسة السابقة: «وهذه كانت غالب أقواتهم بالمدينة، فأما أهل بلد أو محلة قوتهم غير ذلك؛ فإنما عليهم صاع من قوتهم، كمن قوتهم الذرة أو الأرز أو التين أو غير ذلك من الحبوب، فإن كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن واللحم والسمك؛ أخرجوا فطرتهم من قوتهم كائناً ما كان، هذا قول جمهور العلماء، وهو الصواب الذي لا يقال بغيره، إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتات أهل بلدهم، وعلى هذا؛ فيجزئ إخراج الدقيق، وإن لم يصح فيه الحديث، وأما إخراج الخبز أو الطعام؛ فإنه وإن كان أنفع للمساكين، لقلة المؤونة والكلفة فيه؛ فقد يكون الحب أنفع لهم لطول بقائه»، وقال في شرح الزركشي على مختصر الخرقى (٥٣٥/٢): «يعتبر صاع الدقيق [والسويق] بوزن جهما، ولا يشترط نخل الدقيق»، وقال في الإنصاف (١٢٥/٧): «بلا نزاع أعلمه».

(٢) قال في البيان (٣٩٣/١٠): «وهل يجزئه إخراج الدقيق والخبز والسويق؟ فيه وجهان:

أحدهما: يجزئه؛ لأنه مهياً للاقتيات.

والثاني: لا يجزئه، وهو الصحيح؛ لأنه قد فوت فيه وجوهاً من المنفعة»، وينظر: المجموع (٣٨٠/١٧).

(٣) قال في الشرح الممتع (١٨٣/٦): «يرد علينا سؤال، وهو: هل تجزئ المكرونة في زكاة الفطر؟

الجواب: من قال: إن الخبز يجزئ فالمكرونة عند صاحب هذا الرأي تجزئ أيضاً. ومن قال: لا يجزئ الخبز؛ لأن الخبز أثرت عليه النار، فإن المكرونة إذا أثرت عليها النار في تصنيعها فإنها لا تجزئ كذلك، ولو أن إلحاق المكرونة بالخبز من كل وجه فيه نظر، ولهذا نرى أن إخراج المكرونة يجزئ ما دامت قوتاً للناس، ليست كالخبز من كل وجه، وتعتبر بالكيل إذا كانت صغيرة مثل الأرز، أما إذا كانت كبيرة فتعتبر بالوزن».

تنضببط بالكيل<sup>(١)</sup>.

٧١٦٦ - يجوز أن تخرج زكاة الفطر من خبز البر والذرة ونحوهما إذا كان يابساً<sup>(٢)</sup>، أو كان يمكن تبيسه وادخاره، إذا كان حبه صاعاً؛ لأن خبزه زيادة عمل وتهيئة له للأكل<sup>(٣)</sup>.

٧١٦٧ - يجوز أن تخرج زكاة الفطر من أي نوع من الأطعمة التي يقتاتها أهل البلد، وهذا قول الجمهور<sup>(٤)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب زكاة

(١) قال شيخنا ابن عثيمين في جلسات رمضانية (٦/١٤ طبع حاسب آلي): «هي صاع من طعام، أي طعام كان، وأطعمتنا اليوم هي: الأرز، والبر، والتمر، والمكرونة. والواجب صاع من الطعام؛ لكن المكرونة فيها شيء من جنس المصران؛ يعني: مجوفة، هذه لا تعتبر بالكيل؛ لأن الكيل سيكون نصف الصاع فضاء، ولكن تعتبر بالوزن».

(٢) قال في المنتقى شرح الموطأ (١٨٨/٢): «وقال - أي: ابن حبيب - إن أخرج الدقيق بريعه أجزأه، وكذلك الخبز»، وقال في الإنصاف (١٣٢/٧): «قوله: (ولا خبزاً) هذا المذهب، وعليه الأصحاب. إلا ابن عقيل، فإنه قال: يجزئ، وحكاه في الرعاية، وغيرها قولاً، وقال الزركشي في كتاب الكفارات: لو قيل بإجزاء الخبز في الفطرة: لكان متوجهاً، وكأنه لم يطلع على كلام ابن عقيل».

(٣) قال شيخنا في الشرح الممتع (١٨٣/٦): «قوله: «ولا خبز»؛ أي: ولا يجزئ الخبز في زكاة الفطر؛ لأنه لا يكال ولا يقتات مع أنه إذا يبس يمكن أن يكال ويقتات، لكن يقال: إن العلة في عدم إجزائه أن النار أثرت عليه وغيرته. والصحيح في الخبز أنه إذا كان قوتاً، بأن يبس وينتفع الناس به، فلا بأس بإخراجه، أما إذا كان رطباً فلا يصلح أن يقتات».

(٤) قال الإمام ابن تيمية كما في اختياراته الفقهية للبعلي (ص ١٠٢): «فصل: ويجزئه في الفطرة من قوت بلده مثل الأرز وغيره ولو قدر على الأصناف المذكورة في الحديث وهو رواية عن أحمد وقول أكثر العلماء»، وقال شيخنا ابن باز في مجموع فتاويه (٣٢/١٤) بعد ذكره للخمسة السابقة: «يلحق بهذه الأنواع في أصح أقوال العلماء: كل ما يتقوت به الناس في بلادهم، كالأرز والذرة والدخن ونحوها»، وينظر: كلام الحافظ ابن القيم الآتي، واختيارات ابن تيمية الفقهية للدكتور سليمان التركي (٣/ ٥٩٩ - ٦٠٢).

الحبوب والثمار، فيخرج منها ولو مع وجود الخمسة السابقة<sup>(١)</sup>؛ لأن إخراج هذه الخمسة في عهد النبوة إنما كان لأنها طعامهم<sup>(٢)</sup>؛ لما روى البخاري عن أبي سعيد قال: كنا نخرج صاعاً من طعام، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر<sup>(٣)</sup>.

٧١٦٨ - وعليه؛ فيجوز إخراج اللحم في زكاة الفطر، إذا كان من طعام أهل البلد، وهذا قول الجمهور؛ لأنه مطعوم موزون<sup>(٤)</sup>.

٧١٦٩ - كما يجوز إخراج السمك في زكاة الفطر إذا كان طعام أهل البلد<sup>(٥)</sup>؛ لما سبق ذكره.

(١) قال في روض الطالب وشرحه أسنى المطالب (١/٣٩١): «(فرع: كل ما يجب فيه العشر صالح لإخراج الفطرة كالحمص والعدس وكذا الجبن واللبن بالزبد فيهما (كالأقط))»، وقال في كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار (ص ١٨٨): «كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لإخراج الفطرة منه هذا هو المذهب المشهور».

(٢) وعند أكثر الحنابلة لا يجزئ مع وجود هذه الخمسة، قال في الإنصاف (٧/١٢٩): «قوله: (ولا يجزئ غير ذلك)؛ يعني: إذ وجد شيء من هذه الأجناس التي ذكرها لم يجزئه غيرها، وإن كان يقاته، وهو الصحيح، وهو من المفردات، ويأتي كلام الشيخ تقي الدين قريباً. وظاهر كلامه: أجزاء أحد الأجناس المتقدمة، وإن كان يقاته غيره، وهو صحيح. لا أعلم فيه خلافاً. وصرح به الأصحاب»، وينظر: بقية كلامه عند الكلام على إخراج القيمة.

(٣) صحيح البخاري (١٥١٠). وينظر: مجموع الفتاوى (٦٨/٢٥، ٦٩)، إعلام الموقعين: المثال الرابع من أمثلة تغير الفتوى (٣/١٢، ١٣).

(٤) إعلام الموقعين (٣/١٢)، وقال في الشرح الممتع (٦/١٨٢): «إذا كان قوت الناس ليس حياً ولا تمراً، بل لحماً مثلاً، فظاهر كلام المؤلف أنه لا يجزئ إخراج، ولكن الصحيح أنه يجزئ إخراج، ولا شك في ذلك، وإذا تعذر الكيل رجعنا إلى الوزن». اهـ ملخصاً.

(٥) قال شيخنا ابن عثيمين في مجموع فتاويه (١٨/٥٥٧، ٥٥٨): «لقد قدرنا أننا في منطقة لا يطعم أهلها إلا السمك هذا طعامهم، فهل يجزئ من السمك، نعم يجزئ؛ لأن العبرة بما كان طعاماً، وهو يختلف باختلاف الأزمان، واختلاف الأحوال واختلاف البلدان»، وينظر: كلام الحافظ ابن القيم السابق.

٧١٧٠ - وعليه أيضاً؛ يجوز إخراج زكاة الفطر في هذا العصر من الأرز<sup>(١)</sup>؛ لأنه من غالب قوت الناس اليوم<sup>(٢)</sup>.

٧١٧١ - وعليه كذلك؛ يجوز إخراج الذرة، والفلو، والعدس، والحمص، والعلس، والدخن، والسلت<sup>(٣)</sup>، والجلبان، واللوبيا، والفاصوليا، والطيف الذي يقتات في بعض بلدان أفريقيا، ونحوها من الأشياء التي هي طعام<sup>(٤)</sup>، فتخرج في البلد التي هي طعام فيه.

(١) قال في مختصر خليل وشرحه للخرشي (٢/٢٢٩): «(ص) من أغلب القوت (ش)؛ يعني: أن زكاة الفطر تخرج من أغلب قوت أهل البلد في جميع العام من غير نظر إلى قوت المخرج.. ولما لم يكن الاعتبار بالأغلب مطلقاً بل بكونه من أصناف مخصوصة تسعة إذا وجدت لا يجزئ غيرها، ولو كان الغير أغلب أشار إلى ثمانية بقوله: (من معشر) ولا يريد كل ما يجب فيه العشر بل: القمح، والشعير، والسلت، والزبيب، والتمر، والذرة، والأرز، والدخن، وإلى التاسع بقوله: (أو أقط)»، وقال الغمراوي المتوفى بعد سنة (١٣٣٧هـ) في السراج الوهاج (ص١٣١): «الذي اعتمده المتأخرون أن أعلاها البر ثم السلت ثم الشعير ثم الذرة ومنها الدخن ثم الرز ثم الحمص ثم الماش ثم العدس ثم الفول ثم التمر ثم الزبيب ثم الأقط ثم اللبن ثم الجبن».

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في مجموع فتاويه (١٨/٥٥٧، ٥٥٨): «الأرز الآن طعام غالب الناس في هذه البلاد وهو أنفع بكثير للناس من بقية هذه الأنواع، فإذا أخرج الإنسان من الأرز فإن ذلك مجزئ، بل قد نقول: إنه الأفضل؛ لأنه أنفع للفقير وأيسر».

(٣) قال في حاشية قليوبي (٢/٣٧): «جملة مراتب الأقوات أربع عشرة مرتبة مرموز إليها بحروف أوائل كلمات البيت الأول من هذين البيتين في قول القائل نظماً لضبطها:

بالله سل شيخ ذي رمز حكى مثلاً عن فور ترك زكاة الفطر لو جهلا

حروف أولها جاءت مرتبة أسماء قوت زكاة الفطر إن عقلا

فالباء من بالله للبر، والسين من سل للسلت، والشين للشعير، والذال للذرة ومنها الدخن، والراء للرز والحاء للحمص، والميم للماش، والعين للعدس، والفاء للفلو، والتاء للتمر، والزاي للزبيب، والألف للأقط، واللام للبن، والجيم للجبن».

(٤) قال في تحفة المحتاج (٣/٣٢٣): «الأعلى البر فالشعير فالتمر فالزبيب فالأرز =

- ٧١٧٢ - أما الجبن واللبن والدهن والزيت ونحوها فالأقرب أنه لا يجزئ إخراج زكاة الفطر منها في غالب الأزمنة، كما في عصرنا هذا<sup>(١)</sup>؛ لأنها ليست قوتاً، وإنما هي إدام.
- ٧١٧٣ - يجزئ أن يخرج صاعاً من أجناس عن شخص واحد<sup>(٢)</sup>؛ لأن الواجب صاع، وقد تحقق بذلك، وقياساً على زكاة فطر المبعوض إذا أخرج كل واحد نوعاً.
- ٧١٧٤ - الأفضل أن يخرج المزكي أعلى ما يجوز إخراجه وأكثره نفعاً للفقراء<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿لَنْ نَأْثُرَ إِلَّا بِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].
- ٧١٧٥ - لا يجزئ أن يخرج في زكاة الفطر شيء رديء أو معيب<sup>(٤)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

= ويتردد النظر في بقية الحبوب كالذرة والدخن والبقول والحمص والعدس والماش ويظهر أن الذرة بقسميها في مرتبة الشعير وأن بقية الحبوب الحمص فالماش فالعدس فالقول فالبقية بعد الأرز وأن الأقط فاللبن فالجبن بعد الحبوب كلها، وسبق في باب: زكاة الحبوب والثمار تعريف هذه الحبوب.

- (١) قال في المجموع (١٣١/٦): «وإن قلنا: لا يجزئه الأقط لم يجزئه اللبن، والجبن قطعاً وأما المخيض والكشك والسمن والمصل فلا يجزئ شيء منها بلا خلاف؛ لأنها ليست في معنى اللبن وكذا الجبن المنزوع الزبد وسواء كانت هذه الأشياء قوته وقوت البلد أم لا، لا يجزئه بلا خلاف»، وينظر: الإنصاف (١٢٧/٧، ١٢٨). وفي المسألة قول آخر: قال في حاشية الروض المربع (٢٨٥/٣): «اختار شيخ الإسلام إخراج اللبن الحليب الخالص، عند فقد غيره؛ لأن الأصل المواصلة».
- (٢) قال في المقنع وشرحه الإنصاف (١٣٢/٧): «قوله: (ويجزئ إخراج صاع من أجناس) هذا المذهب، نص عليه. وعليه الأصحاب، وهو من المفردات، لتفاوت مقصودها، واتحاده. وقاسه المصنف على فطرة العبد المشترك».
- (٣) قال في الغرر البهية في شرح البهجة الوردية (٢٠٠/٢): «والأعلى أولى»، وقال في الإنصاف (١٣٣/٧): «قال في الحاويين: وعندني: الأفضل أعلى الأجناس قيمة وأنفع».
- (٤) قال في الإنصاف (١٣١/٧): «قوله: (ولا يخرج حباً معيباً)، كحب مسوس ومبلول، وقديم تغير طعمه ونحوه. وهذا المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب، وقيل: إن عدم غيره أجزاء، وإلا فلا».

٧١٧٦ - ويجب أن يكون الحب الذي يخرج منه منقى من الشوائب<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا هو الواجب إخراجه، فتكون تنقيته على المزكي.

## الفصل السابع

### مقدار زكاة الفطر

٧١٧٧ - قدر زكاة الفطر صاع من البر<sup>(٢)</sup>، أو من الشعير، أو من دقيقهما، أو من سويقهما، أو صاع من أي نوع من الأقوات التي سبق ذكرها<sup>(٣)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن أبي سعيد قال: «كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن كل صغير وكبير، حر أو مملوك، صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب»<sup>(٤)</sup>

٧١٧٨ - وذهب بعض أهل العلم - وحكي إجماعاً، والمراد إجماع

(١) قال في الإنصاف (١٣١/٧): «نص الإمام أحمد على تنقية الطعام الذي يخرج».

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٦٠/٧): «إن كان حنطة وزبيباً وجب أيضاً صاع عند الشافعي ومالك والجمهور، وقال أبو حنيفة وأحمد: نصف صاع»، وما ذكره من أن الجمهور على أن الواجب من الحنطة صاع فيه نظر، وسيأتي حكاية بعض أهل العلم إجماع السلف على أجزاء نصف صاع، لكن إن أراد جمهور المتأخرين فمحمّل.

(٣) قال في الشرح الممتع (١٨٠/٦): «يبقى النظر فيما إذا لم تكن هذه الأنواع أو بعضها قوتاً فهل تجزئ؟ الصحيح أنها لا تجزئ..»، وقد سبق عند الكلام على زكاة الخارج من الأرض بيان قدر الصاع بالكيلو جرام، وسيأتي مزيد كلام في ذلك في الفدية في الحج إن شاء الله تعالى.

(٤) صحيح البخاري (١٥٠٨)، وصحيح مسلم (٩٨٥). والطعام قيل: هو الحنطة. ورد ذلك ابن المنذر، وقال: إن المراد بالطعام: الأمور الأربعة المذكورة في الحديث، لرواية البخاري (١٥١٠) الأخرى: «كنا نخرج صاعاً من طعام. وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر». ينظر: الفتوح (٣/٣٧٣، ٣٧٤)، نيل الأوطار (٤/٢٥٣، ٢٥٢).



الصحابة<sup>(١)</sup> - إلى أن من أخرج من البر نصف صاع أن ذلك يجزئه<sup>(٢)</sup>؛ لما روى مسلم عن أبي سعيد الخدري، قال: «كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله ﷺ زكاة الفطر، عن كل صغير، وكبير، حر أو مملوك، صاعاً من طعام، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب» فلم نزل نخرجه حتى قدم علينا معاوية بن أبي سفيان حاجباً، أو معتمراً فكلّم الناس على المنبر، فكان فيما كلم به الناس أن قال: «إني أرى أن مدين من سمراء الشام، تعدل صاعاً من تمر»، فأخذ الناس بذلك، قال أبو سعيد: «فأما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه، أبداً ما عشت»<sup>(٣)</sup>.

(١) الإجماع (ص ٤٨)، الإقناع لابن المنذر (١/١٨٣)، شرح معاني الآثار (٢/٤٧)، الأموال لابن زنجويه (٣/١٢٥١)، أما خلاف أبي سعيد السابق، فإن أبا سعيد لم يقل بتحريم ذلك، فيظهر أن من حكى الإجماع حمل كلامه وعمله على الأفضل، ومثله ما رواه ابن أبي شيبه (١٠٤٥٨) بسند صحيح رجاله رجال الصحيحين عن عائشة قالت: «أحب إلي أن إذا وسع الله على الناس أن يتموا صاعاً من قمح عن كل إنسان».

(٢) قال في التمهيد (٤/١٣٥): «اختلفوا في البر فقال مالك والشافعي وأصحابهما: لا يجزئ من البر ولا من غيره أقل من صاع بصاع النبي ﷺ أربعة أمداد بمدّه ﷺ وهو قول البصريين وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابهما: يجزئ من البر نصف صاع، وروي ذلك عن جماعة من الصحابة وجماعة التابعين بالحجاز والعراق»، وقال الإمام ابن تيمية كما في اختيارات ابن تيمية العلمية للبعلي (ص ١٠٢): «قدر الفطرة صاع من التمر والشعير وأما من البر فنصف، وهو قول أبي حنيفة وقياس قول أحمد في بقية الكفارات»، وينظر: زاد المعاد (٢/١٩ - ٢١)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للدكتور سليمان التركي (٣/٦٠٦ - ٦١٠).

(٣) صحيح مسلم (٩٨٥)، وقد يكون إخراج أبي سعيد في العهد النبوي مجرد اجتهاد منه، فأخرج أكثر من الواجب، ولم ينكر عليه؛ لأنه زيادة خير، ويؤيد هذا: ما رواه البخاري (١٥٠٧) عن ابن عمر قال: «أمر النبي ﷺ بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، فجعل الناس عدله مُدّين من حنطة»، ويؤيده أيضاً: أن عامة ما كان يخرج به الناس في عهد النبوة من الطعام ليس من البر، فقد روى البخاري (١٥١٠) عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: «كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً =

ولما ثبت عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «صدقة الفطر على كل مسلم صغير وكبير عبد أو حر مدّان من قمح، أو صاع من تمر، أو شعير»<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه قال: «الصدقة صاع من تمر أو نصف صاع من طعام»<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن عمرو بن دينار، أنه سمع ابن الزبير، يقول على المنبر: «زكاة الفطر مدّان من قمح، أو صاع من تمر أو شعير، الحر والعبد سواء»<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن أسماء أنها

= من طعام»، وقال أبو سعيد: «وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر».

(١) رواه عبد الرزاق (٥٧٧٢) عن ابن جريج، وابن أبي شيبة (١٠٤٤٤) عن محمد بن بكر، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله. وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيحين.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٥)، والنسائي في المجتبى (٢٥٠٨) من طريق الحسن عن ابن عباس. ورجاله ثقات، لكن الحسن لم يسمع من ابن عباس. ورواه ابن أبي شيبة (١٠٤٥٤) عن عبد الرحيم عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس. وسنده ضعيف؛ لضعف حجاج، وهو ابن أرطاة، ورواه عبد الرزاق (٥٧٦٨) عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال: بلغني عن ابن عباس أنه قال: «زكاة الفطر مدّان من قمح». وسنده ضعيف؛ لانقطاعه، فهذه ثلاث طرق يقوي بعضها بعضاً، فترتقي إلى الحسن لغيره.

وقد روي هذا الأثر مع اختلاف في موضع الشاهد، فقد رواه عبد الرزاق (٥٧٦٧)، والنسائي في المجتبى (٢٥٠٩) من طريق ابن سيرين عن ابن عباس بلفظ: «صاع من بر». وسنده ضعيف، فقد ذكر أحمد وابن معين أنه لم يسمع منه. ورواه النسائي في المجتبى (٢٥١٠) من طريق أيوب، عن أبي رجاء، قال: سمعت ابن عباس، يخطب على منبركم - يعني: منبر البصرة - يقول: «صدقة الفطر صاع من طعام»، ولفظه مجمل.

(٣) رواه عبد الرزاق (٥٧٦٦)، وابن أبي شيبة (١٠٤٤٨) عن ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار به. وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيحين. ورواه عبد الرزاق (٥٧٩٢) عن زمعة، عن صالح قال: أخبرني محمد بن عطاء بن يحسن، عن خاله أبي العباس المدلجي قال: جلس ابن الزبير على المنبر قبل الفطر بيوم - أو يومين -، فقال: .. فذكره.

كانت تعطي زكاة الفطر عمن تمون من أهلها عن الشاهد والغائب نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير<sup>(١)</sup>.

٧١٧٩ - وقد روي إخراج نصف صاع في زكاة الفطر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم، ولا يثبت ذلك عنه<sup>(٢)</sup>، وروي عن

(١) رواه ابن أبي شيبة (١٠٤٥٢) عن وكيع، وابن زنجويه (٢٣٧٨) عن محاضر بن المورع، كلاهما عن هشام عن فاطمة عن أسماء. وسنده صحيح. ورواه الإمام أحمد (٢٦٩٣٦) من طريق ابن المبارك عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة عن أسماء بلفظ: «كنا نؤدي زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ مدين من قمح». ورواه الطحاوي في المشكل (٣٤٠٨) من طريق يحيى بن أيوب عن هشام عن أبيه عن أسماء به بنحو لفظ رواية ابن لهيعة، وابن أيوب لديه أوهام، ورواه أيضاً في شرح الآثار (٤٣/٢) عن ابن أبي داود، قال: ثنا محمد بن عزيز، قال: ثنا سلامة، عن عقيل، عن هشام به كما في الرواية السابقة، وهذا الإسناد يروى به عن عقيل أحاديث فيها نكارة، فتقدم رواية وكيع ومحاضر على هذه الروايات، فهي كلها روايات شاذة.

(٢) روى ذلك عبد الرزاق (٥٧٦١)، وأحمد (٧٧٢٤) وغيرهما من حديث أبي هريرة، وفي أسانيد اختلاف على الزهري، وبعض الرواة يجعله من حديث صحابي آخر، وقد رجح الدارقطني في العلل (١١٩٥) أن الصواب عنه: عن ابن المسيب مرسلًا. ورواه الشافعي في السنن المأثورة (٣٧٨) عن ابن المسيب مرسلًا بسند رجاله محتج بهم، ثم قال الشافعي: «خطأ حديث المدين»، وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٢٣/٢): «ونقل عن الشافعي قال: حديث مدين خطأ، قال البيهقي: وهو كما قال، فإن الأخبار الثابتة تدل على أن التعديل بمدين كان بعد رسول الله ﷺ. انتهى».

قلت: فلا يقبل مرسل سعيد؛ لشذوذه، ورواه أحمد (٣٢٩١)، وأبو داود (١٦٢٢) من طريق الحسن عن ابن عباس. وسنده ضعيف؛ لأن الحسن لم يسمع من ابن عباس، وقال أبو حاتم كما في علة ابنه (٦٢٧): «منكر». ورواه الترمذي (٦٧٤) من رواية ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وقال: «حسن غريب»، وسنده ضعيف جداً؛ ابن جريج لم يسمع من عمرو، وروي عن عمرو بن شعيب مرسلًا، وهو أصح، وقال ابن مفلح في الفروع (٢٣٢/٤): «ذكر الجوزجاني وابن المنذر وغيرهما: أن أخبار نصف صاع لم تثبت عن النبي ﷺ»، وبالجملة: الحديث ضعيف. وينظر: التمهيد (١٣٥/٤)، نزهة الألباب (١٢٣٩ - ١٢٤١).

الخليفة الراشد أبي بكر رضي الله عنه، وسنده ضعيف؛ لانقطاعه<sup>(١)</sup>، وروي عن  
الخليفة الراشد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأسانيد ضعيفة<sup>(٢)</sup>، وروي  
عن الخليفة الراشد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وسنده ضعيف<sup>(٣)</sup>،  
وروي عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولم يثبت عنه<sup>(٤)</sup>.

٧١٨٠ - وإذا كان من يجب عليه إخراج الزكاة يرى أجزاء مدين من  
قمح، ومن ستخرج عنه، كزوجة وولد فقير يرى وجوب صاع بر، جاز أن

(١) رواه عبد الرزاق (٥٧٧٤) عن معمر، ورواه أيضاً هو (٥٧٧٦)، وابن زنجويه  
(٢٣٧٢) عن الثوري، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٧) عن حفص، كلهم عن عاصم، عن  
أبي قلابة قال: أخبرني من أدى إلى أبي بكر صدقة الفطر: نصف صاع من طعام. هذا  
لفظ ابن أبي شيبة، ولفظ ابن زنجويه «نصف صاع من بر»، ولفظ عبد الرزاق «نصف  
صاع من بر بين رجلين»، وسنده ضعيف؛ لأن أبا قلابة لم يدرك أبا بكر.

(٢) رواه ابن زنجويه (٢٣٧٣): ثنا علي بن الحسن، عن ابن المبارك، عن ابن  
لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، أن ابن قارظ أخبره، أن عمر بن الخطاب كتب إلى  
الأجناد في زكاة الفطر: «أن أدوا صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو مدين من  
قمح، وأعطوا من أصفى ما عندكم». وسنده ضعيف؛ لأن ابن قارظ - وهو إبراهيم بن  
عبد الله - لم يسمع من عمر. ورواه أبو داود (١٦١٤) من طريق عبد العزيز بن أبي رواد  
عن ابن عمر. وزاد في آخره: «فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع  
حنطة مكان صاع من تلك الأشياء»، وهي رواية شاذة؛ لمخالفة ابن أبي رواد لمن هو  
أوثق منه في لفظ الحديث، كما سبق قريباً عند تخريج حديث أبي سعيد، قال ابن حجر  
في فتح الباري (٣/٣٧٢): «حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم  
وأوضح الرد عليه، وقال ابن عبد البر: قول ابن عيينة عندي أولى»، وقد رجح وهمه  
أيضاً البيهقي في معرفة السنن (٢٤٠٩).

(٣) رواه عبد الرزاق (٥٧٧٣)، وابن أبي شيبة (١٠٤٥١) عن وكيع، عن سفيان،  
عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن، عن علي في صدقة الفطر: صاع من تمر، أو  
صاع من شعير، أو نصف صاع من بر. وسنده ضعيف، فعبد الأعلى لين الحديث،  
وروايته هذه منكرة؛ لتفرده بها عن السلمي، وهو لا يتابع فيما ينفرد به عنه.

(٤) رواه عبد الرزاق (٥٧٦٩) عن ابن جريج عن عبد الكريم أبي أمية عن إبراهيم  
عن علقمة والأسود عن ابن مسعود. وسنده ضعيف، رجاله ثقات، عدا عبد الكريم،  
فهو ضعيف.

يُخرج مدّين<sup>(١)</sup>؛ لأنها تجب عليه، وهو إنما يلزم باجتهاده، لا باجتهاد غيره.

٧١٨١ - لا يجوز إخراج القيمة في زكاة الفطر إلا في حدود ضيقة؛ لما سبق ذكره في باب إخراج القيمة<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الثامن

### وقت إخراج زكاة الفطر

٧١٨٢ - يُستحب إخراج الفطرة يوم العيد قبل الصلاة<sup>(٣)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة»<sup>(٤)</sup>.

٧١٨٣ - يحرم تأخير إخراج صدقة الفطر عن صلاة العيد<sup>(٥)</sup>؛ لحديث

(١) قال في مواهب الجليل (٢/٣٧٢): «إذا كانت الزوجة حنفية والزوج مالكيّاً فهل يخرج عنها مدين من القمح على مذهبها أو أربعة أمداد على مذهبه؟ ذكر الشيخ سليمان البحيري في شرح الإرشاد في ذلك قولين».

(٢) ينظر: المسألة (٦٨١١).

(٣) قال في القوانين الفقهية (ص٧٦): «الفصل الثالث: في وقت وجوبها وهو غروب الشمس من ليلة الفطر في المشهور وفاقاً للشافعي وقيل طلوع الفجر من يوم الفطر وفاقاً لأبي حنيفة وقيل: طلوع الشمس، وفائدة الخلاف فيمن ولد أو أسلم أو مات أو بيع فيما بين ذلك، ويستحب إخراجها بعد الفجر قبل الخروج إلى المصلّى اتفاقاً»، وقال في الاستذكار (٣/٢٧١): «ومالك وغيره يجيزون ما كان ابن عمر يفعل من ذلك إلا أن مالكاً يستحب ما استحبه أهل العلم في وقته من إخراج زكاة الفطر صبيحة يوم الفطر في الفجر أو ما قاربه».

(٤) صحيح البخاري (١٥٠٣)، وصحيح مسلم (٩٨٤).

(٥) وهذا قول عند الحنابلة، رجحه الإمام ابن تيمية. ينظر: الإنصاف (٧/١١٨)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للدكتور سليمان التركي (٣/٦٠٦ - ٦١٠)، وعند عامة أهل العلم: يحرم تأخير إخراجها عن يوم العيد. ينظر: رحمة الأمة (ص٨٣).

ابن عمر وابن عباس السابقين<sup>(١)</sup>، أما حديث: «أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم»، والذي استدل به الجمهور على جواز إخراجها في أي وقت من يوم العيد فهو حديث ضعيف<sup>(٢)</sup>، ثم هذا الإغناء يتحقق غالباً إذا أعطي زكاة الفطر قبل صلاة العيد، فيستغني به يومه ذلك كله.

٧١٨٤ - يجوز تقديمها على يوم العيد بيوم أو يومين، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لما روى البخاري عن نافع قال: «كان ابن عمر يعطي زكاة الفطر الذين يقبلونها<sup>(٤)</sup>، وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين<sup>(٥)</sup>، فهذا يشعر بأنه عمل عامة الصحابة رضي الله عنهم، فهو كالإجماع منهم على ذلك<sup>(٦)</sup>، وثبت عن نافع أن ابن عمر كان يؤدي زكاة الفطر قبل ذلك باليوم

(١) سبق حديث ابن عمر قريباً، وسبق حديث ابن عباس أول الباب.

(٢) رواه الدارقطني (١٥٣/٢)، والبيهقي (١٧٥/٤)، وابن زنجوية (٢٣٩٧). وفي إسناده أبو معشر، وهو ضعيف. وينظر: نصب الراية (٤٣٢/٢)، التلخيص (٨٦٩)، البلوغ مع التبيان (٦٢٦).

(٣) قال في الاستذكار (٢٧١/٣): «وقد تقدم الوقت الذي تجب فيه صدقة الفطر وما للعلماء في ذلك وإن كان تقديمها باليوم واليومين جائز عندهم»، وقال في رحمة الأمة (ص ٨٤): «اتفقوا على أنه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بيوم أو يومين، واختلفوا فيما زاد على ذلك».

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٧٦/٣): «أي: الذي ينصبه الإمام لقبضها، وبه جزم ابن بطال، وقال ابن التيمي: معناه: من قال: أنا فقير. والأول أظهر. ويؤيده ما وقع في نسخة الصغاني عقب الحديث: قال أبو عبد الله - وهو المصنف -: كانوا يعطون للجمع، لا للفقراء»، ثم أيد هذا بروايتي مالك وابن خزيمة السابقتين، وبحديث أبي هريرة الذي رواه البخاري في حراسته لزكاة الفطر ثلاث ليال، قال: «فدل على أنهم كانوا يعجلونها. وعكسه الجوزقي، فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر، وهو محتمل للأمرين»، والأقرب هو كلام ابن التيمي؛ لأنه لو كان المراد إعطاء من ينوب عن المزكي لم يكن لذكره وذكر وقت إعطائه فائدة؛ لأنه يجوز إعطاء النائب عن المزكي قبل العيد بشهر أو أكثر؛ لأن النائب كالمزكي.

(٥) صحيح البخاري (١٥١١).

(٦) قال في التنقيح (١٤٥٥/٢): «وهذا إشارة إلى جميعهم، فيكون إجماعاً».

واليومين<sup>(١)</sup>، وأيد ذلك بعض أهل العلم بقصة حراسة أبي هريرة رضي الله عنه لزكاة الفطر<sup>(٢)</sup>، وفيه يقول أبو هريرة: وكَلَنِي رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آت.. فذكره<sup>(٣)</sup>، فظاهره أنها كانت تقدم قبل العيد<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أبو داود (١٦١٠)، وابن خزيمة (٢٤٢١)، وابن زنجوية (٢٣٩٦) من ثلاث طرق، أحدها صحيح، رجاله رجال الصحيحين، والثاني حسن. وقد روى مالك (٢٨٥/١) عن نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة. وسنده صحيح. ورواه ابن خزيمة (٢٣٩٧) بإسناد حسن عن أيوب عن نافع، وفي آخره قال أيوب: قلت: متى كان ابن عمر يعطي الصاع؟ قال: إذا قعد العامل. قلت: متى كان العامل يقعد؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين. وقد يكون العامل إذا قعد يأخذ الزكاة، ثم يسلمها لمن يقتنع بحاجته من الفقراء، وعلى فرض أن العامل لا يوزعها إلا صبيحة يوم العيد، فقد يكون ابن عمر أحياناً يوزعها، وأحياناً يعطيها العامل؛ لأنه حصل في عهده تغير في الولاية وحروب واستولى على المدينة في حياته في بعض الأوقات بعض من لا يوثق به.

(٢) قال في شرح الزرقاني على الموطأ (٢/٢٢٢): «مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده) وهو من نصبه الإمام لقبضها (قبل الفطر بيومين أو ثلاثة) لجواز تقديمها قبل وجوبها بهذا القدر لحديث أبي هريرة: «وكَلَنِي رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان» الحديث، وفيه: أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر رواه البخاري، فدل على أنهم كانوا يعجلونها بهذا المقدار»، وينظر: كلام الحافظ ابن حجر السابق، وكلام الحافظ العراقي الآتي.

(٣) رواه البخاري (٢٣١١)، وظاهر استدلال بعض أهل العلم بهذا الحديث على جواز تقديم إعطاء المزكي لزكاة الفطر للفقير قبل العيد بيوم أو يومين، أنهم يرون أنها كانت تجمع عند النبي ﷺ قبل العيد بعدة أيام، ثم تقسم على الفقراء قبل العيد بيوم أو يومين.

(٤) قال في طرح التثريب (٤/٦٤): «الرابعة عشرة في قوله في رواية للبخاري: «وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين» حجة لجواز تقديم إخراجها قبل ليلة الفطر، وقد منع ابن حزم الظاهري ذلك فقال: لا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً، وهذا الحديث يرد عليه، وكذلك حديث: «أبي هريرة لما أمره رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر فاتاه الشيطان ليلة وثانية وثالثة». وهو في الصحيح. وأجاب عنه ابن حزم بأن تلك الليالي ليست من رمضان وهو مردود فإنه لا يجوز تأخيرها عن أول شوال =

٧١٨٥ - كما يجوز تقديمها عليه بثلاثة أيام<sup>(١)</sup>، فيخرجها من غروب ليلة ثمان وعشرين<sup>(٢)</sup>؛ لحديث أبي هريرة السابق، فهو حرس الزكاة ثلاث ليال، فدل على أنها أخرجت قبل العيد بثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>، ولا يجوز إخراجها قبل غروب شمس يوم ثمان وعشرين؛ لأنه إن أخرجها يوم ٢٧ وكمل الشهر، يكون أخرجها قبل العيد بأربعة أيام<sup>(٤)</sup>.

= إلا عند من شذ كما تقدم، وأجاب ابن حزم عن ذلك بأن تأخيرها في شوال لكون أهلها لم يوجدوا، وهذا باطل فإن أهل الزكاة في ذلك العصر بتلك البلاد كثيرون فقد كان الغالب عليهم ضيق العيش والاحتياج. وهذا الكلام الذي ذكره ابن حزم هنا ضعيف جداً والمشهور من مذاهب العلماء جواز تقديمها قبل الفطر لكن اختلفوا في مقدار التقديم فاقصر أكثر الحنابلة على المذكور في حديث ابن عمر وقالوا: لا يجوز تقديمها بأكثر من يومين»، وينظر: كلام الحافظ ابن حجر السابق.

(١) قال في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١١٦/٧): «وعنه: يجوز

تقديمها بثلاثة أيام».

(٢) قال شيخنا ابن باز في الإفهام في شرح عمدة الأحكام (ص ٣٨٢): «ويجب أن تؤدى قبل العيد بيوم، أو بيومين، كما كان الصحابة يؤدونها بإذن النبي - عليه الصلاة والسلام -؛ يعني: من اليوم الثامن والعشرين، والتاسع والعشرين، وإن تم الشهر فالثلاثون، فالشهر يكون تسعاً وعشرين، ويكون ثلاثين، فقبل العيد بيومين، هو اليوم الثامن والعشرون، واليوم التاسع والعشرون، وإذا تم الشهر صارت ثلاثة، ولهذا كان ابن عمر يؤديها قبل العيد بيومين، أو ثلاثة».

(٣) فمن سلم زكاة فطره للإمام أو لمن أنابه ولي الأمر في ذلك فقد أخرجها، سواء قيل: إن الإمام وكيل عن مصارف الزكاة، أو قيل: إنه ليس وكيلاً عنها، وسيأتي قريباً أن الأقرب إن ولي الأمر نائب عن المصارف.

(٤) قال شيخنا ابن باز في مجموع فتاويه (٢٢٢/١٤): «أما زكاة الفطر فلا

تؤجل، بل يجب أن تقدم على صلاة العيد، كما أمر النبي ﷺ، وتخرج قبل العيد بيوم أو يومين أو ثلاثة لا بأس، ولا تؤجل بعد الصلاة»، وقال في فتاوى نور على الدرب (٢٧٦/١٥): «الواجب عليك أيها السائل أن تعنى بهذا الأمر، وأن تخرجها قبل صلاة العيد، ولو قبل العيد بيوم أو يومين، أو ثلاثة لا بأس، اليوم الثامن والعشرين، أو التاسع والعشرين والثلاثين، وكان ابن عمر يخرجها قبل العيد بيومين وهكذا الصحابة، وربما أخرجها قبل العيد بثلاثة أيام ابن عمر ﷺ، المقصود أنه لا حرج في ذلك، يبدأ =



٧١٨٦ - من أخر زكاة الفطر إلى ما بعد صلاة العيد لعذر، كأن لا يقصر الوكيل، فيتأخر في إخراجها، أو لا يجد فقيراً ونحو ذلك، أو لغير عذر، فإنه يجب عليه أن يخرجها بعد صلاة العيد، ويجب أن يبادر إلى ذلك بقدر ما يمكنه، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لأنها حق وجب عليه، فلا يسقط بخروج وقته، كالصلاة وزكاة المال والصيام.

٧١٨٧ - إذا سلم المسلم زكاة الفطر لولي الأمر، أو سلمها للجمعيات الخيرية المأذون لها من ولي الأمر، كما في هذه البلاد - المملكة العربية السعودية<sup>(٢)</sup> - فلا حرج في تأخير تسليمها إلى الفقير إلى ما بعد العيد<sup>(٣)</sup>؛ لأن ولي الأمر، وكذا الجمعيات الخيرية وجمعيات البر المأذون لها من ولي الأمر، وكلاء عن الفقير، فوصولها إليهم في حكم وصولها إلى الفقير.

٧١٨٨ - إذا سلم المسلم الذي يعيش في بلاد الكفر زكاة الفطر للمركز الإسلامي، فلا حرج في تأخير المركز لها إلى ما بعد العيد<sup>(٤)</sup>؛ لأنها في هذه البلاد نائبة عن الفقراء.

= بإخراجها من اليوم الثامن والعشرين، ويستمر إلى صلاة العيد، فليس لك أن تؤخرها إلى ما بعد الصلاة».

(١) قال في رحمة الأمة (ص ٨٣): «اتفقوا على أنها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب، بل تصير ديناً حتى تؤدى»، وقال في الفواكه الدواني (١/٣٤٩): «صدقة الفطر لا تسقط عما خوطب بها بمضي زمنها بخلاف الضحية؛ لأن هذا فرض وتلك سُنَّة، والفرض لا يسقط إلا بفعله».

(٢) نصت المادة ١٢ من لائحة الجمعيات والمؤسسات في هذه البلاد على جواز جمعها للتبرعات. ينظر: نوازل الزكاة (ص ٥١٣).

(٣) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/١٧٥): «مسألة: يجوز دفع الزكاة لجمعيات البر المصرح بها من الدولة، وعندها إذن منها وهي نائبة عن الدولة، والدولة نائبة عن الفقراء، وعلى هذا إذا وصلتهم الفطرة في وقتها أجزاء، ولو لم تصرف للفقراء إلا بعد العيد؛ لأنهم قد يرون المصلحة تأخير صرفها».

(٤) نوازل الزكاة (ص ٥١٤).

٧١٨٩ - أما إذا سلم المسلم زكاته للجمعيات الخيرية التي لم يؤذن لها من ولي الأمر المسلم الذي يتولى جباية زكاة الفطر، فلا يجوز لهذه الجمعية تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد<sup>(١)</sup>؛ لأنها في هذه الحال وكيلة عن المالك.

## الفصل التاسع

### مصارف زكاة الفطر

٧١٩٠ - لا تصرف زكاة الفطر إلا لمن يستحق الزكاة ممن يأخذها لحاجته<sup>(٢)</sup>، وهم الفقير والمسكين، وابن السبيل، والغارم لنفسه الذي لا يجد سوى ما يسدد به دينه<sup>(٣)</sup>؛ لحديث ابن عباس السابق عند ذكر حكمة الزكاة، وفيه: «طعمة للمساكين»، ولأنها زكاة بدن، فكانت خاصة بالمحتاجين، كالكفارات.

٧١٩١ - وعليه؛ فلا يجزي أن تصرف زكاة الفطر للمؤلفة ولا للرقاب ولا في الجهاد، ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٣٧٩/٩): «يجب على الجمعية صرف زكاة الفطر للمستحقين لها قبل صلاة العيد، ولا يجوز تأخيرها عن ذلك»، وجاء في نفس المرجع ٢ - (٣١٨/٨): «لا يعتبر قبض الجمعية زكاة الفطر إخراجاً لها، والواجب تسليمها للفقير قبل صلاة العيد، وإذا كان الفقير غائباً فله أن يوكل من يراه لاستلامها، أو تدفع إلى فقير آخر من الحاضرين قبل صلاة العيد».

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٧٢/٢٥ - ٧٨)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للبعلي (ص١٠٢).

(٣) قال في المحرر في الفقه (٩٣/٢): «لا يجوز أن يعطى طعام كفارة إلا لمن يعطى من الزكاة لحاجته كالفقير وابن السبيل والغارم لمصلحته»، وقال في زاد المستقنع وشرحه الروض المربع (ص٥٩٦): «(ممن يجوز دفع الزكاة إليهم) لحاجتهم كالفقير والمسكين وابن السبيل والغارم لمصلحته ولو صغيراً لم يأكل الطعام».

(٤) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع فتاويه (٧٣/٢٥): «وعلى هذا القول فلا يجزئ إطعامها إلا لمن يستحق الكفارة وهم الآخذون لحاجة أنفسهم فلا يعطى منها في =

٧١٩٢ - يجوز أن يعطى الواحد من الفقراء ما يلزم الجماعة من زكاة الفطر، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لأنها صدقة لغير معين، فجاز صرفها إلى واحد، كالتطوع.

٧١٩٣ - يجوز أن يعطى الجماعة من الفقراء ما يلزم الواحد من زكاة الفطر، وهو صاع، فيقسم بينهم، وهذا لا يعلم فيه خلاف بين أهل العلم في الجملة<sup>(٢)</sup>؛ لأن من فعل ذلك قد دفع الزكاة إلى مستحقيها.

٧١٩٤ - يجوز للفقير إذا أعطاه فقير فطرته أن يعيدها إليه بنية أنها فطرته هو، إذا لم يوجد اتفاق مسبق على ذلك أو عادة، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ لأنه دفع زكاته إلى مستحق لها، وكون الفقير الأول هو الذي دفعها عن نفسه لا يمنع من إخراج الفقير الثاني لهذا الطعام عن نفسه، ولا يمنع من إعطائه للفقير الأول على أنه فطرة للثاني.

٧١٩٥ - ومثله: لو أعطى الناس زكواتهم لولي الأمر، فأعاد زكاة بعضهم إليه، صح أيضاً؛ لعدم المانع من ذلك.

٧١٩٦ - يحرم على الفقراء الذين يأكلون جميعاً، أو الذين اتفقوا على أن الزكاة التي يأخذها أحدهم يشتركون في أكلها، أن يدفع كل منهم فطرته إلى الآخر<sup>(٤)</sup>؛ لأن كلاً منهم يكون قد دفع جزءاً من زكاته إلى نفسه.

= المؤلفه ولا الرقاب ولا غير ذلك. وهذا القول أقوى في الدليل»، وينظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص ٢٩٢)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للدكتور سليمان التركي (٣/ ٦٠٢ - ٦٠٦).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٧٣/٢٥).

(٢) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٧/١٣٥): «لا نعلم فيه خلافاً إذا أعطى من كل صنف ثلاثة»، وقال المرداوي في الإنصاف (٧/١٣٥): «يجوز أن يعطى الجماعة ما يلزم الواحد، والواحد ما يلزم الجماعة، هذا المذهب نص عليه».

(٣) قال في رحمة الأمة (ص ٨٤): «إذا أخرج فطرته جاز له أخذها إذا دفعت إليه وكان محتاجاً عند الثلاثة، وقال مالك: لا يجوز ذلك»، وينظر: الإنصاف (٧/١٣٦).

(٤) قال في مختصر الفتاوى المصرية (ص ٢٨٢): «وإذا كان الفقراء مجتمعين في =

٧١٩٧ - يجوز دفع زكاة الفطر إلى الإمام إذا كان يصرفها في مصارفها<sup>(١)</sup>؛ لحديث أبي هريرة وأثر ابن عمر السابقين عند الكلام على تقديم زكاة الفطر<sup>(٢)</sup>، ولأن الإمام كالوكيل، وقياساً على زكاة المال.

٧١٩٨ - يجوز دفع زكاة الفطر إلى الجمعيات الخيرية ونحوها إذا كانت تتحرى إخراجها في مصارفها، وتخرجها في وقتها<sup>(٣)</sup>؛ لأنها كالوكيل عن مخرج الزكاة.

٧١٩٩ - يُستحب أن يتولى المسلم إخراج زكاة فطره بنفسه<sup>(٤)</sup>؛ لأن في ذلك زيادة التعبد بتولي إخراجها.



= موضع وأكلهم جميعاً في سماط وهم مشتركون فيما يأكلون في الصوم ويوم العيد لم يكن لأحدهم أن يعطي فطرته لواحد من هؤلاء الشركاء، وكذلك إن دفعها إلى واحد على أن يدفعها إلى الآخر، وأما إذا كانوا متفقين على أن الصدقة التي يأخذها أحدهم يشتركون جميعاً في أكلها فهذا لا يجوز بلا ريب».

(١) الأم، باب: ضيعة زكاة الفطر (٦٩/٢)، المدونة (٢٩٤/١)، مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (١٣٨/٢)، المنتقى شرح الموطأ (١٩/٢)، المغني (٩٢/٤).

(٢) ينظر: المسألة (٧١٨٤).

(٣) الشرح الممتع (١٧٥/٦).

(٤) الإنصاف (١٣٦/٧).

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كتاب الزكاة	٥
التمهيد: مناسبة هذا الكتاب	٥
باب الزكاة وبيان حكمها	٦
الفصل الأول: محتوى هذا الباب	٦
الفصل الثاني: تعرف الزكاة	٦
الفصل الثالث: مناسبة معنى الزكاة اللغوي	٨
الفصل الرابع: حكم الزكاة إجمالاً	٩
الفصل الخامس: حكم الزكاة في أموال القاصرين	١٠
الفصل السادس: من لم يخرج الزكاة	١٢
الفصل السابع: حكم زكاة المال المبيع والغائب	٢٣
الفصل الثامن: حكم زكاة المال إذا استغرقت الزكاة	٢٤
الفصل التاسع: حكم زكاة المال المرهون	٢٤
الفصل العاشر: بيع المال بعد وجوب الزكاة فيه	٢٤
الفصل الحادي عشر: هل في المال حق سوى الزكاة؟	٢٥
باب الحيل في الزكاة	٢٩
الفصل الأول: محتوى الباب	٢٩
الفصل الثاني: معنى الحيل	٢٩
الفصل الثالث: حكم عموم الحيل	٣٠
الفصل الرابع: التحايل لإسقاط الزكاة أو إسقاطها	٧٩
الفصل الخامس: التحايل بفعل الخلطة أو إفسادها	٨٢
الفصل السادس: التحايل لحساب دين غريمه من الزكاة	٨٣
الفصل السابع: التحايل بأخذ عوض الزكاة من الفقير	٨٥
الفصل الثامن: حكم الزكاة عند فعل ما يسقطها أو ينقصها	٨٧
الفصل التاسع: المتاجرة في أموال لا زكاة فيها	٨٩

الموضوع	الصفحة
باب وفوائد الزكاة والصدقة	٩١
الفصل الأول: محتوى الباب	٩١
الفصل الثاني: حكم الزكاة الصحيحة	٩١
الفصل الثالث: ما ذكر أنه من حكم الزكاة وهو لا يثبت	١١٥
باب الأموال الزكوية ووقت زكاتها	١١٩
الفصل الأول: محتوى الباب	١١٩
الفصل الثاني: الأموال التي تجب فيها الزكاة	١١٩
الفصل الثالث: أوقات وجوب الزكاة إجمالاً	١٢٠
باب شروط وجوب الزكاة	١٢٣
الفصل الأول: محتوى الباب	١٢٣
الفصل الثاني: أقسام شروط وجوب الزكاة	١٢٣
الفصل الثالث: شروط وجوب الزكاة المتعلقة بالمالك	١٢٣
الفصل الرابع: شروط وجوب الزكاة المتعلقة بالمال	١٢٤
باب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه	١٥٨
الفصل الأول: محتوى الباب	١٥٨
الفصل الثاني: من تجب عليه الزكاة	١٥٨
الفصل الثالث: من لا تجب عليه الزكاة	١٥٩
باب الأموال التي لا زكاة فيها	١٦١
الفصل الأول: محتوى الباب	١٦١
الفصل الثاني: ما لا تجب فيه الزكاة لأنه أعد للاستعمال	١٦١
الفصل الثالث: ما لا زكاة فيه لعدم تصرف مالكة فيه	١٧١
الفصل الرابع: ما لا زكاة فيه لأنه أعد للزينة	١٧٨
الفصل الخامس: ما لا زكاة فيه لكونه أعد للتأجير	١٨٠
الفصل السادس: الحيوانات التي لا زكاة فيها	١٨٢
الفصل السابع: الأموال التي لا زكاة فيها لعدم الملك التام لها	١٨٩
الفصل الثامن: الأموال التي لا زكاة فيها لعدم الملك لها	١٩٢
الفصل التاسع: ما لا زكاة فيه من الزروع والثمار ونحوها	٢٠٠
الفصل العاشر: الأموال الأخرى التي لا زكاة فيها	٢٠٩
باب زكاة السائمة	٢١٤
الفصل الأول: محتوى الباب	٢١٤

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: تعريف السائمة	٢١٤
الفصل الثالث: حكم زكاة السائمة إجمالاً	٢١٥
الفصل الرابع: الجمع بين أنواع السائمة	٢١٨
الفصل الخامس: زكاة الإبل	٢١٨
الفصل السادس: زكاة البقر	٢٣٨
الفصل السابع: زكاة الغنم	٢٤٣
الفصل الثامن: فيما يؤخذ وما لا يؤخذ في زكاة السائمة	٢٤٦
باب التفرق والخلطة في الزكاة	٢٥٥
الفصل الأول: محتوى الباب	٢٥٥
الفصل الثاني: تفرق مال الشخص الواحد	٢٥٥
الفصل الثالث: الخلطة في غير السائمة من الأموال	٢٥٦
الفصل الرابع: الخلطة بين المسلم والكافر	٢٥٧
الفصل الخامس: الخلطة في السائمة	٢٥٧
الفصل السادس: شروط صحة الخلطة	٢٦٠
الفصل السابع: كيفية إخراج زكاة الخلطاء	٢٦٤
الفصل الثامن: خلطة الأعيان	٢٦٦
باب زكاة الحبوب والثمار	٢٦٧
الفصل الأول: محتوى الباب	٢٦٧
الفصل الثاني: حكم زكاة الحبوب والثمار	٢٦٧
الفصل الثالث: نصاب الحبوب والثمار	٢٨٤
الفصل الرابع: مقدار زكاة الحبوب والثمار	٢٩٤
الفصل الخامس: وقت وجوب زكاة الحبوب والثمار وإخراجها	٣٠٠
باب الخرص	٣١١
الفصل الأول: محتوى الباب	٣١١
الفصل الثاني: تعريف الخرص	٣١١
الفصل الثالث: حكم الخرص	٣١٢
الفصل الرابع: الأشياء التي يدخلها الخرص	٣١٣
الفصل الخامس: وقت الخرص	٣١٨
الفصل السادس: صفة الخرص	٣١٩
الفصل السابع: تصرف المالك في ماله قبل الخرص	٣٢٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الثامن: عدد من يقوم بالخرص	٣٢٣
الفصل التاسع: صفة من يقوم بالخرص	٣٢٤
الفصل العاشر: دعوى المالك زيادة الخارص	٣٢٥
الفصل الحادي عشر: دعوى المالك حصول نقص بعد الخرص	٣٢٥
الفصل الثاني عشر: تعمد الخارص النقص	٣٢٦
الفصل الثالث عشر: تعمد الخارص الزيادة	٣٢٧
الفصل الرابع عشر: زيادة المال عن الخرص	٣٢٧
الفصل الخامس عشر: أجره الخارص	٣٢٧
باب الأثمان	٣٢٩
الفصل الأول: محتوى الباب ومناسبته	٣٢٩
الفصل الثاني: تعريف الأثمان	٣٢٩
الفصل الثالث: أنواع الأثمان	٣٣٥
الفصل الرابع: حكم زكاة الأثمان	٣٣٧
الفصل الخامس: نصاب الذهب والفضة	٣٤٠
الفصل السادس: زكاة الأوراق النقدية	٣٥٠
الفصل السابع: مقدار زكاة الأثمان	٣٥٢
باب زكاة المعادن	٣٥٤
الفصل الأول: محتوى الباب	٣٥٤
الفصل الثاني: تعريف المعادن	٣٥٤
الفصل الثالث: تملك المعدن المستخرج وإقطاعه	٣٥٨
الفصل الرابع: حكم زكاة المعادن	٣٦٩
الفصل الخامس: نصاب المعادن	٣٧١
الفصل السادس: مقدار زكاة المعادن	٣٧٣
الفصل السابع: زكاة المعادن غير المستخرجة	٣٧٤
باب الركاز	٣٧٦
الفصل الأول: محتوى الباب	٣٧٦
الفصل الثاني: تعريف الركاز	٣٧٦
الفصل الثالث: من يستحق الركاز	٣٨١
الفصل الرابع: نصاب الركاز ووقت إخراج الواجب فيه	٣٨٥
الفصل الخامس: الواجب في الركاز	٣٨٦



٣٨٨	الفصل السادس: مصارف خمس الركاز
٣٩٢	باب إخراج القيمة في الزكاة
٣٩٢	الفصل الأول: محتوى الباب
٣٩٢	الفصل الثاني: معنى القيمة
٣٩٢	الفصل الثالث: إخراج القيمة في زكاة العروض
٣٩٥	الفصل الرابع: إخراج القيمة في زكاة المعادن
٣٩٦	الفصل الخامس: إخراج القيمة في زكاة السائمة والحبوب والثمار
٤٠٣	الفصل السادس: إخراج القيمة في زكاة الذهب والفضة
٤٠٦	الفصل السابع: إخراج القيمة في زكاة الفطر
٤٠٩	باب زكاة المؤجرات والأجرة
٤٠٩	الفصل الأول: محتوى الباب
٤٠٩	الفصل الثاني: تعريف المؤجرات والأجرة
٤٠٩	الفصل الثالث: زكاة العين المؤجرة
٤١٣	الفصل الرابع: حكم زكاة الأجرة
٤١٦	الفصل الخامس: مقدار زكاة الأجرة
٤١٧	باب زكاة الحلي والمستعمل من الذهب والفضة
٤١٧	الفصل الأول: محتوى الباب
٤١٧	الفصل الثاني: تعريف الحلي
٤١٨	الفصل الثالث: حكم لبس واستعمال الحلي
٤١٩	الفصل الرابع: زكاة الحلي المعد للاستعمال
٤٣٢	الفصل الخامس: حكم استعمال الذهب والفضة في غير الحلي
٤٣٣	الفصل السادس: زكاة المستعمل من الذهب والفضة في غير الحلي
٤٣٣	الفصل السابع: كيفية إخراج زكاة المستعمل من الذهب والفضة
٤٣٧	باب زكاة الدين وما يلحق به
٤٣٧	الفصل الأول: محتوى الباب
٤٣٧	الفصل الثاني: حكم زكاة الدين الحال غير المتعثر
٤٣٨	الفصل الثالث: حكم زكاة الدين الحال المتعثر
٤٤٠	الفصل الرابع: حكم زكاة الدين المؤجل
٤٤٤	الفصل الخامس: حكم زكاة الدين المحرم أو الذي فيه حرام
٤٤٥	الفصل السادس: ما يلحق بالدين

الموضوع	الصفحة
الفصل السابع: كيفية إخراج زكاة الدين	٤٤٥
باب زكاة المدين والكفيل	٤٤٦
الفصل الأول: محتوى الباب	٤٤٦
الفصل الثاني: حكم الزكاة السابقة للمدين	٤٤٦
الفصل الثالث: حكم الزكاة مع دين لا يستغرق النصاب	٤٤٧
الفصل الرابع: حكم زكاة المال الباطن مع وجود الدين	٤٤٧
الفصل الخامس: حكم زكاة المال الظاهر مع وجود الدين	٤٥١
الفصل السادس: حكم زكاة المال مع وجود دين لله تعالى	٤٢٥
الفصل السابع: حكم زكاة المال مع وجود دين مؤجل	٤٥٣
الفصل الثامن: حكم زكاة المال مع وجود دين لا ينوي المدين سداده	٤٥٦
الفصل التاسع: أموال المدين التي تحسب مقابل دينه	٤٥٧
الفصل العاشر: حكم زكاة المال مع وجود كفالة بدين	٤٦٠
الفصل الحادي عشر: حكم زكاة المال إذا أسقط الدين أو بعضه	٤٦٠
باب زكاة العروض	٤٦١
الفصل الأول: محتوى هذا الباب	٤٦١
الفصل الثاني: تعريف العروض	٤٦١
الفصل الثالث: أمثلة عروض التجارة	٤٦٧
الفصل الرابع: حكم زكاة العروض	٤٧٢
الفصل الخامس: نصاب عروض التجارة	٤٨٧
الفصل السادس: تقويم العروض	٤٨٧
الفصل السابع: مقدار زكاة العروض وكيفية إخراجها	٤٨٩
باب الشركات	٤٩٠
الفصل الأول: محتوى الباب	٤٩٠
الفصل الثاني: الشركات القديمة وما جد من فروعها	٤٩٠
الفصل الثالث: الشركات المعاصرة	٤٩٩
الفصل الرابع: حكم زكاة الشركات	٥٠٠
الفصل الخامس: من يتولى إخراج زكاة الشركات	٥٠١
الفصل السادس: حكم زكاة أموال وأنشطة أنواع الشركات	٥٠٧
الفصل السابع: حكم زكاة الإعانات الحكومية للشركات	٥١٢
الفصل الثامن: حكم زكاة ديون الشركة	٥١٣

الموضوع	الصفحة
الفصل التاسع: حكم زكاة مخصصات الشركات	٥١٤
باب زكاة الأسهم	٥١٩
الفصل الأول: محتوى الباب	٥١٩
الفصل الثاني: تعريف الأسهم	٥١٩
الفصل الثالث: من يتولى إخراج زكاة الأسهم	٥١٩
الفصل الرابع: زكاة الأسهم الكاسدة	٥٢٢
الفصل الخامس: حكم زكاة الأسهم التي يراد ريعها	٥٢٣
الفصل السادس: حكم زكاة الأسهم التي يراد المتاجرة بها	٥٢٣
الفصل السابع: زكاة ربح الأسهم	٥٢٤
الفصل الثامن: زكاة الأسهم المباعة أو المشتراة	٥٢٦
الفصل التاسع: القيمة المعتبرة للأسهم عند زكاتها	٥٢٦
الفصل العاشر: مقدار زكاة الأسهم	٥٢٧
باب زكاة الحسابات المصرفية	٥٢٨
الفصل الأول: محتوى الباب	٥٢٨
الفصل الثاني: تعريف الحسابات المصرفية وأنواعها	٥٢٨
الفصل الثالث: حقيقة الحساب الجاري	٥٢٩
الفصل الرابع: زكاة المصرف لمال الحساب الجاري	٥٢٩
الفصل الخامس: زكاة المالك لمال الحساب الجاري	٥٣٠
باب الحقوق المعنوية	٥٣١
الفصل الأول: محتوى الباب	٥٣١
الفصل الثاني: بيان الحقوق المعنوية	٥٣١
الفصل الثالث: حكم زكاة الحقوق المعنوية	٥٣٣
باب زكاة المال الحرام والصدقة منه	٥٣٥
الفصل الأول: محتوى الباب	٥٣٥
الفصل الثاني: تعريف المال الحرام وبيان أنواعه	٥٣٥
الفصل الثالث: حكم المال الحرام	٥٣٦
الفصل الرابع: حكم زكاة المال الذي كله حرام	٥٤٦
الفصل الخامس: حكم زكاة المال الذي بعضه حرام	٥٤٩
الفصل السادس: حكم الصدقة من المال الحرام	٥٥١
باب زكاة الفطر	٥٥٤

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: محتوى الباب .....	٥٥٤
الفصل الثاني: سبب زكاة الفطر وحكمتها .....	٥٥٤
الفصل الثالث: حكم زكاة الفطر .....	٥٥٦
الفصل الرابع: النية في زكاة الفطر .....	٥٥٨
الفصل الخامس: من تخرج عنه زكاة الفطر .....	٥٥٩
الفصل السادس: الأجناس التي تخرج منها زكاة الفطر .....	٥٧١
الفصل السابع: مقدار زكاة الفطر .....	٥٧٩
الفصل الثامن: وقت إخراج زكاة الفطر .....	٥٨٤
الفصل التاسع: مصارف زكاة الفطر .....	٥٨٩
فهرس الموضوعات .....	٥٩٢

# تَسْهِيلُ الْفِقْهِ

لِلْمَجَامِعِ لِمَسَائِلِ الْفِقْهِ الْقَدِيمَةِ وَالْمُعَاصِرَةِ

تَأَلَّفَ

أ.د. عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَبْرِينِ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ

عُضُوَ الْإِفْتَاءِ سَابِقًا

وَالْأَسْتَاذِ بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ

تَقَدَّمَ

أ.د. سَعْدُ بْنُ تَرْكِي أَخْتَلَانٍ      الشَّيْخُ يَا سِرْفَتِي آلَ عَمِيدٍ

الجزء السابع

الزكاة - الصيام

دار ابن الجوزي



## أبواب إخراج الزكاة

### التمهيد

٧٢٠٠ - سبق في كثير من الأبواب السابقة ذكر مسائل كثيرة تتعلق بإخراج الزكاة، وقد ذكرت ما يتعلق بإخراج كل جنس من أجناس الزكاة في بابه؛ لأنني رأيت أن ذكرها في بابها أولى من ذكرها هنا، وسأذكر هنا الأحكام التفصيلية في كثير من مسائل إخراج الزكاة - إن شاء الله تعالى - .



## باب

## النية والإخلاص في إخراج الزكاة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٢٠١ - يحتوي هذا الباب على بيان وجوب النية لإخراج الزكاة، ووقت نية الزكاة، وحكم تعيين المال المزكى في النية، وحكم التفصيل في النية، وهل تجزي نية الصدقة بالمال عن الزكاة؟، وبيان محل النية في الزكاة، وأحكام النية عند تولي الحاكم للزكاة، وأحكام النية عند تولي الوكيل أو الفضولي للزكاة، وحكم الإخلاص عند إخراج الزكاة.

## الفصل الثاني

## وجوب النية لإخراج الزكاة

٧٢٠٢ - الزكاة إحدى العبادات الخمس التي ذكرت في حديث جبريل وحديث ابن عمر المشهورين أنها أحد أركان الإسلام<sup>(١)</sup>، فيجب على

(١) قال الإمام ابن تيمية في كتاب الإيمان (ص ٢٤٥، ٢٤٦): «فصل: ومما يسأل عنه: أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من هذه الخمس، فلماذا قال الإسلام هذه الخمس، وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيام العبد بها يتم إسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده. والتحقيق أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقاً، الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان. فيجب على كل من كان قادراً عليه ليعبد الله بها مخلصاً له الدين. وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب لمصالح، فلا يعم وجوبها جميع الناس، بل إما أن يكون فرضاً على الكفاية، كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، =

المزكي أن ينوي عند أدائه للزكاة التعبد لله تعالى بإخراجها<sup>(١)</sup>؛ لأن العبادات لا تصح إلا بنية.

٧٢٠٣ - ولهذا أجمع عامة أهل العلم على أنه يجب عند إخراج المالك زكاته أن ينوي أنها زكاة<sup>(٢)</sup>؛ لحديث: «إنما الأعمال بالنيات» متفق عليه<sup>(٣)</sup>؛ ولأن النية لا بد منها لتمييز الزكاة عن الصدقة المستحبة، وعن الهدية، وعن سداد الدين، وعن ضمان المتلفات، ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

### الفصل الثالث

#### وقت نية الزكاة

٧٢٠٤ - الأصل والأولى أن النية تقارن إخراج الزكاة<sup>(٥)</sup>، فينوي

= وما يتبع ذلك من إمارة، وحكم، وفتيا، وإقراء، وتحديث، وغير ذلك. وإما أن يجب بسبب حق للآدميين يختص به من وجب له وعليه. وقد يسقط بإسقاطه...».

(١) قال في الذخيرة (١٣٦/٣): «النية واجبة في أداء الزكاة عند مالك والأئمة؛ لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» ولأنها عبادة متنوعة إلى فرض ونفل، وحكمة إيجاب النية إنما هو تمييز العبادات عن العادات وتمييز مراتب العبادات، فتفتقر للنية لتمييزها عن الهبات والكفارات والتطوعات، وفي الجواهر ينوي ولي الصبي والمجنون».

(٢) ذكر في المغني (٨٨/٤)، ورحمة الأمة (ص٧٢) إجماع الفقهاء على اشتراط النية لها، إلا ما حكي عن الأوزاعي أنه قال: لا تجب لها النية؛ لأنها قضاء دين، وحكي في المجموع (١٨٤/٦) الاتفاق على وجوبها، وقال في الإنصاف (١٥٩/٧): «بلا نزاع في الجملة»، وقال في الذخيرة (١٣٦/٣): «قال بعض أصحابنا: لا تفتقر الزكاة إلى النية قياساً على الديون وإجزائها بالإكراه وعمن لا تتأتى منه النية كالمجنون»، وقال ابن رجب في فتح الباري (١٤٤/٥): «أن في تأدية الفرائض بنية التطوع اختلافاً مشهوراً بين العلماء في الحج والصيام والزكاة، وكذا في الصلاة». وينظر: بدائع الصنائع (٤٠/٢، ٤١).

(٣) صحيح البخاري (١)، وصحيح مسلم (١٩٠٧).

(٤) قال ابن نجيم في الأشباه والنظائر (ص٣١): «أما الزكاة فتشترط لها نية الفرضية؛ لأن الصدقة متنوعة».

(٥) قال في الفروع (٢٥٢/٤): «الأولى مقارنة النية للدفع، ويجوز تقديمها عليه

بزمان يسير، كالصلاة».



المالك عند إخراج زكاة ماله أو عند تسليمها لوكيله أو للساعي أنها زكاة<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك أكمل في النية.

٧٢٠٥ - وإن سبقت بوقت يسير صح ذلك، إذا لم يقطعها<sup>(٢)</sup>؛ لوجود

النية وقت الإخراج.

٧٢٠٦ - وإن سبقت بوقت طويل، ولم يقطعها، صح ذلك أيضاً<sup>(٣)</sup>؛

لأن استمراره في النية بعدم قطعه لها يجعلها موجودة وقت الإخراج.

٧٢٠٧ - إذا تكرر الإخراج أجزاء النية إذا كانت موجودة من أول

مرة ولم يقطعها حتى انتهى من إخراج الزكاة في آخر مرة<sup>(٤)</sup>، وهذا قول الجمهور<sup>(٥)</sup>؛ لوجود النية حال تكرر الإخراج، لعدم قطع المالك لها.

(١) قال ابن نجيم في الأشباه والنظائر (ص ٣٧): «الزكاة عبادة فكانت من شرطها النية، والأصل فيها الاقتران»، وقال العيني في عمدة القاري (١/٣١٣): «صاحب النصاب الحولي إذا دفع زكاته إلى مستحقيها لا يجوز له ذلك إلا بنية مقارنة للأداء، أو عند عزل ما وجب منها تيسيراً له»، وينظر: كلام صاحب الإنصاف الآتي.

(٢) قال في دليل الطالب (ص ٨٦): «فصل: ويشترط لإخراجها نية من مكلف وله تقديمها بيسير والأفضل قرنهما بالدفع فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة»، وقال في الإنصاف (٧/١٦١، ١٦٢): «الأولى مقارنة النية للدفع، ويجوز تقديمها على الدفع بزمان يسير».

(٣) قال في عمدة القاري (١/٣٣): «اشترطوا المقارنة في جميع النيات المعتمدة إلا الصوم للمشفقة وإلا الزكاة فإنه يجوز تقديمها قبل وقت إعطائها».

(٤) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٢٢/٢٣٠): «النية من الشروط والشروط تتقدم العبادات ويستمر حكمها إلى آخرها كالطهارة».

(٥) قال ابن الملقن في التوضيح (٢/١٧٨): «ينبغي لمن أراد شيئاً من الطاعات أن يستحضر النية، فينوي به وجه الله تعالى. وهل يشترط ذلك أول كل عمل وإن قل وتكرر فعله مقارناً لأوله؟ فيه مذاهب:

أحدها: نعم.

وثانيها: يشترط ذلك في أوله ولا يشترط إذا تكرر، بل يكفي أن ينوي أول كل

٧٢٠٨ - إذا وكل المالك وكيلاً في إخراج زكاته، أو رضي بإخراج ولي الأمر أو نوابه لها، أجزأه ذلك عن النية وقت الإخراج<sup>(١)</sup>؛ لوجود أصل نية الإخراج عند التوكيل أو عند العلم بأن الحاكم أو نائبه سيخرجانها<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الرابع

### حكم تعيين المال المزكى في النية

٧٢٠٩ - إذا كان المسلم له مالان متماثلان فيما يخرج عنهما، كنفود وعروض تجارة، فأخرج نفوداً، ونوى أنها زكاة دون تعيين المال المزكى عنه، صح عن أحدهما<sup>(٣)</sup>؛ لأن زكاة جميع الأموال لا يتعين جزء منها عن جزء محدد من المال المزكى عنه<sup>(٤)</sup>.

= وثالثها: يشترط المقارنة دون الاتصال.

ورابعها: يشترط الاتصال وهو أخف من المقارنة. وكأن هذه المذاهب راجعة إلى أن النية جزء من العبادة أو شرط لصحتها، والجمهور على الأول، وينظر: عمدة القاري (٣٣/١).

(١) قال في المنثور في القواعد الفقهية (٢٩٤/٣): «الضابط: أن ما دخل فيه بفعله اشترطت فيه المقارنة، كالصلاة، وما دخل فيه (بغير فعله لا تشترط كالصوم فإنه لو نوى ثم طلع الفجر وهو نائم صح صومه فقد دخل فيه) بغير فعله وألحق الزكاة والكفارة والأضحية بالصوم؛ لأنه قد يقع بغير فعله بالنيابة».

(٢) قال في الذخيرة (٢٤٨/١): «الشرط الثالث أن تكون النية مقارنة للمنوي.. واستثني من ذلك الصوم للمشقة والزكاة في الوكالة على إخراجها عوناً على الإخلاص ودفعاً لحاجة الفقير من باذلهما فتقدم النية عند الوكالة ولا تتأخر لإخراج المنوي».

(٣) قال في الإنصاف (١٥٩/٧): «لو نوى صدقة المال أو الصدقة الواجبة أجزأه على الصحيح من المذهب»، وقال في المجموع (١٧٩/٦): «لا يلزمه تعيين المال المزكى عنه».

(٤) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٢٦٠/٢): «(ولا) يعتبر (تعيين المال المزكى عنه) لعدم الفائدة فيه (فلو كان له مالان غائب وحاضر فنوى زكاة أحدهما لا بعينه) وأداها (أجزأ) ما دفعه عن أيهما شاء (بدليل أن من له أربعين ديناراً، إذا أخرج =

٧٢١٠ - إذا كان على شخص زكاة عدة سنوات لنوع من المال، كنفود، أو عروض تجارة، فأخرج زكاة سنة، ولم يحدد السنة، صح ذلك؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٧٢١١ - إذا كان على شخص زكاة خمس من الإبل، وكان عليه زكاة أربعين من الغنم، فأخرج شاة، ونوى أنها زكاة، ولم يعين هل هي زكاة الإبل أو زكاة الغنم، صح ذلك عن أحدهما<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر قبل مسألة واحدة.

### الفصل الخامس

#### حكم التفصيل في النية

٧٢١٢ - من أخرج مالاً ونوى: أنه إن كان عليه زكاة فهو زكاة، وإلا فهو صدقة، أجزأ عنه<sup>(٢)</sup>؛ لأن أصل النية موجود؛ ولأنه بدأ بالفرض، فلم يتردد فيه<sup>(٣)</sup>.

= نصف دينار عنها؛ أي: عن الأربعين (صح، ووقع) الإخراج (عن عشرين ديناراً منها غير معينة) فيخرج نصف دينار عن العشرين الباقية»، وينظر: المغني (٤/٨٨).

(١) قال في الإنصاف (٧/١٦٠): «لا تعتبر نية الفرض، ولا تعيين المال المزكى على الصحيح من المذهب. وعليه أكثر الأصحاب. فعلى المذهب: لو نوى زكاة عن ماله الغائب، فإن كان تالفاً فعن الحاضر: أجزأ عنه إن كان الغائب تالفاً، وإن كانا سالمين أجزأ عن أحدهما، ولو كان له خمس من الإبل وأربعون من الغنم، فقال: هذه الشاة عن الإبل أو الغنم: أجزأته عن إحداهما».

(٢) قال في الحاوي الكبير (٣/١٨٢): «أن يقول هذه زكاة مالي الغائب إن كان سالماً، فإن لم يكن سالماً فناقلة، فكان ماله سالماً أجزأه»، وقال في الإقناع، مطبوع مع شرحه كشف القناع (٥/٨٩): «ولو نوى أن هذه زكاة مالي، إن كان سالماً وإلا فهو تطوع، مع شك في سلامته، فبان سالماً، أجزأت»، وينظر: الإنصاف (٧/١٥٨).

(٣) قال في المغني (٤/٨٩): «إن نوى إن كان مالي سالماً فهذه زكاته، وإن كان تالفاً فهي تطوع. فبان سالماً، أجزأت نيته؛ لأنه أخلص النية للفرض، ثم رتب عليها النفل، وهذا حكمها كما لو لم يقله، فإذا قاله لم يضر»، وقال في فتح المعين، مطبوع مع حاشيته إعانة الطالبين (٢/٢٠٥، ٢٠٦): «إذا قال: فإن كان تالفاً فصدقة، فبان تالفاً، وقع صدقة، أو باقياً، وقع زكاة».

٧٢١٣ - من أخرج زكاة مال يشك في هلاكه، فنوى: إن كان سالماً فهي زكاته، وإن كان هالكاً فهي زكاة معجلة لماله الآخر صح<sup>(١)</sup>؛ لأن نية الفرض وجدت، وتحديد عين المال ليس بشرط، كما مر في الفصل الماضي.

٧٢١٤ - من كان له مال غائب، ومال حاضر، وهما من جنس واحد، فقال: هذه زكاة لمالي الغائب، أو زكاة لمالي الحاضر، صح عن أحدهما<sup>(٢)</sup>؛ لأن التعيين لأحدهما ليس بشرط، لتماثلهما.

٧٢١٥ - من كان عليه زكاة، فتصدق بكل ماله، ونوى بذلك: أن هذا المتصدق به زكاة وما زاد فهو صدقة، صحت الزكاة والصدقة<sup>(٣)</sup>؛ لوجود النية لكل منهما.

## الفصل السادس

### هل تجزئ نية الصدقة بالمال عن الزكاة؟

٧٢١٦ - لو تصدق رجل بكل ماله وعليه زكاة واجبة، لم تجز عن زكاته<sup>(٤)</sup>؛

(١) قال في فتح المعين، مطبوع مع حاشيته إعانة الطالبين (٢/٢٠٥): «لو نوى إن كان تالفاً فعن غيره فبان تالفاً وقع عن غيره»، وقال في كشف القناع (٢/٢٦٠) بعد كلام صاحب الإقناع السابق: «وكذا إن نوى عن الغائب إن كان سالماً، لأن هذا في حكم الإطلاق، فلا يضر تقييده به، (ولو نوى عن الغائب فبان تالفاً لم يكن له صرفه إلى غيره)»، وينظر: الإنصاف (٧/١٥٨).

(٢) قال في المغني (٤/٨٨): «لو قال: هذا زكاة مالي الغائب أو الحاضر صح؛ لأن التعيين ليس بشرط، بدليل أن من له أربعون ديناراً إذا أخرج نصف دينار عنها، صح، وإن كان ذلك يقع عن عشرين غير معينة. وإن قال: هذا زكاة مالي الغائب أو تطوع لم يجزئه ذكره أبو بكر لأنه لم يخلص النية للفرض».

(٣) قال في الذخيرة للقرافي (٣/١٣٧): «قال: لو تصدق بجملة ماله ونوى زكاته وما زاد تطوع أجزاء وإلا فلا خلافاً (ل ح) محتجاً بأنه لم يبعد عن المقصود».

(٤) قال في فتح العزيز (٣/١١): «لو تصدق بجميع ماله، ولم ينو الزكاة لم تسقط عنه الزكاة»، وينظر: المغني (٤/٨٩)، المجموع (٦/١٧٩)، الإنصاف (٧/١٥٩).

لأنه لم ينو أن جزءاً من هذه الصدقة زكاة<sup>(١)</sup>.

٧٢١٧ - لو تصدق رجل بالنصاب الذي وجبت فيه الزكاة، ولم ينو أن هذه الصدقة تتضمن زكاته، لم تجز عن الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لعدم وجود نية الزكاة.

## الفصل السابع

### محل النية في الزكاة

٧٢١٨ - محل النية للزكاة القلب، ولا يشترط النطق بذلك باللسان، وهذا مجمع عليه بين الأئمة<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم يرد ما يدل على مشروعية النطق باللسان.

٧٢١٩ - لو نطق بلسانه أن هذا المال الذي أخرجه في مصرف من مصارف الزكاة هبة أو هدية، ونوى بقلبه أنه زكاة، صح زكاة<sup>(٤)</sup>؛ لأن العبرة بما في القلب، كما سبق.

(١) وفي المسألة قول آخر، قال في بدائع الصنائع (٢/٤٠): «لو تصدق بجميع ماله على فقير ولم ينو الزكاة أجزاءً عن الزكاة استحساناً والقياس أن لا يجوز. وجه القياس ما ذكرنا أن الزكاة عبادة مقصودة فلا بد لها من النية. وجه الاستحسان أن النية وجدت دلالة؛ لأن الظاهر أن من عليه الزكاة لا يتصدق بجميع ماله ويغفل عن نية الزكاة فكانت النية موجودة دلالة، وعلى هذا إذا وهب جميع النصاب من الفقير أو نوى تطوعاً».

(٢) قال في الإنصاف (٦/٣٧٥): «ولو تصدق بكله بعد وجوب الزكاة ولم ينوها، لم يجزه»، وينظر: نفس المرجع (٧/١٥٩).

(٣) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٢٢/٢٣٠): «نية الطهارة من وضوء أو غسل أو تيمم والصلاة والصيام والحج والزكاة والكفارات وغير ذلك من العبادات لا تفتقر إلى نطق اللسان باتفاق أئمة الإسلام. بل النية محلها القلب دون اللسان باتفاقهم»، وقال كما في نفس المرجع (٢٢/٢٢٨): «النية لا يجب التلفظ بها باتفاق العلماء».

(٤) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٢٢/٢٣٠) بعد كلامه السابق: «فلو لفظ بلسانه غلطاً بخلاف ما نوى في قلبه كان الاعتبار بما نوى لا بما لفظ =

## الفصل الثامن

### النية عند تولي الحاكم للزكاة

٧٢٢٠ - إذا دفع المسلم زكاته إلى الحاكم ناوياً أنها زكاة فأخرجها الحاكم في مصارفها دون نية، لم يضره ذلك<sup>(١)</sup>؛ لإجزاء نية مالكها.

٧٢٢١ - إذا أخذ السلطان زكاة شخص بعلمه، ونوى السلطان أنها زكاة ولم ينو ذلك المالك، فكأن الأقرب أنها لا تجزي عنه<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزكاة عبادة تقع عن المالك، فلا تصح إلا بنية منه، وهو هنا مفرط في النية، فلا وجه للقول بإجزائها عنه<sup>(٣)</sup>.

= ولم يذكر أحد في ذلك خلافاً إلا أن بعض متأخري أصحاب الشافعي رحمتهم الله خرج وجهاً في ذلك وغلطه فيه أئمة أصحابه.

(١) قال في المجموع (٦/١٨٤): «بلا خلاف»، وينظر: المغني (٤/٨٨)، الإنصاف (٧/١٦٥).

(٢) قال في المجموع (٦/١٨٤): «إذا تولى السلطان قسم زكاة إنسان فإن كان المالك دفعها طوعاً ونوى عند الدفع كفاه وأجزأه ولا يشترط نية السلطان عند الدفع إلى الأصناف بلا خلاف لأنه نائبهم في القبض فإن لم ينو المالك ونوى السلطان أو لم ينو أيضاً فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب:

(أحدهما): يجزئه قال المصنف والأصحاب: وهو ظاهر النص في المختصر وبه قطع جماعة من العراقيين منهم المحاملي والقاضي أبو الطيب في المجرد وصححه الماوردي لأن الإمام لا يدفع إليه إلا الفرض فاكفى بهذا الظاهر عن النية.

(والثاني): لا يجزئه لأنه لم ينو والنية واجبة بالاتفاق ولأن الإمام إنما يقبض نيابة عن المساكين ولو دفع المالك إلى المساكين بلا نية لم يجزئه فكذا إذا دفع إلى نائبهم وهذا هو الأصح».

(٣) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٧/١٦٢، ١٦٣): «فصل: فإن أخذها الإمام منه قهراً أجزاءً بغير نية وهذا قول الخرقى ومفهوم هذا الكلام أنه متى دفعها طوعاً لم يجزئه إلا بنية سواء دفعها إلى الإمام وغيره، أما في حال القهر فتسقط النية لأن تعذرها في حقه أسقطها كالصغير والمجنون، وقال القاضي: لا تشترط النية إذا أخذها الإمام في حال الطوع والكره وهو قول الشافعي لأن أخذ الإمام بمنزلة القسم بين الشركاء =

٧٢٢٢ - إذا أخذ السلطان زكاة شخص بدون علمه، أو أخذها جبراً ونوى السلطان أنها زكاة، ولم ينو ذلك المالك، فكأن الأقرب أنها تجزي عنه<sup>(١)</sup>؛ قياساً على إخراج الأولياء زكاة أموال القاصرين<sup>(٢)</sup>، من صغير، ومجنون، ومعتوه، وسفيه، وكبير سن مخرف، ونحوهم<sup>(٣)</sup>، وقياساً على إخراج الحي من قريب أو غيره زكاة مال الميت التي فرط في إخراجها<sup>(٤)</sup>؛ ولأن للإمام ولاية في إخراج الزكاة، وقد سبق أن الخلفاء كانوا يأخذون

= فلم يحتج إلى نية ولأن للإمام ولاية في أخذها ولذلك يأخذها من الممتنع اتفاقاً ولو لم تجزئه لما أخذها».

(١) قال في مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢٨٧٧/٦): «قلت: الرجل يمر بالعشار، فيقول: تعطيني، أو أحل متاعك فيعطيه شيئاً، ولا يحل متاعه؟ قال: جيد، يحتسبه من الزكاة. قال إسحاق: كما قال»، وقال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع فتاويه (٨٩/٢٥): «وما أخذه السلطان من الزكاة بغير أمر أصحابه احتسب به»، وينظر: الاختيارات للبعلي (ص ١٠٥)، الشرح الممتع (١٩٩/٦، ٢٠٥).

(٢) قال في الإنصاف (١٦٢/٧، ١٦٣): «قوله: (ولا يجوز إخراجها إلا بنية، إلا أن يأخذها الإمام منه قهراً) إذا أخذ الإمام الزكاة منه وأخرجها ناوياً للزكاة، ولم ينوها ربها: أجزأت عن ربها. على الصحيح من المذهب. قال المجدد: هو ظاهر كلام الإمام أحمد والخرقي لمن تأمله. قال ابن منجي في شرحه: هذا المذهب».

(٣) قال ابن رجب في القواعد: القاعدة السادسة والتسعون (ص ٢٢١): «لو امتنع من أداء الزكاة فأخذها الإمام منه قهراً فإنه تجزئ عنه ظاهراً وباطناً في أصح الوجهين وهو ظاهر كلام أحمد والخرقي؛ لأن للإمام ولاية على الممتنع وهذا حق تدخله النيابة فوق موقعه»، وقال ابن اللحام في القواعد: القاعدة السادسة (ص ٦٥): «إذا امتنع من أداة الزكاة الواجبة عليه أخذها الإمام منه قهراً وقامت نية الإمام مقام نيته هكذا ذكر غير واحد من الأصحاب».

(٤) قال في المجموع (١٨٤/٦، ١٨٥): «أما إذا امتنع فأخذها منه الإمام قهراً فإن نوى رب المال حال الأخذ أجزاءه ظاهراً أو باطناً وإن لم ينو الإمام وهذا لا خلاف فيه كما سبق في حال الاختيار، وإن لم ينو رب المال نظر إن نوى الإمام أجزاءه في الظاهر فلا يطالب ثانياً، وهل يجزئه باطناً فيه وجهان مشهوران في طريقة الخراسانيين: (أصحهما): يجزئه وهو ظاهر كلام المصنف وجمهور العراقيين وتقام نية الإمام مقام نيته للضرورة كما تقوم نية ولي الصبي والمجنون والسفيه مقام نيته للضرورة».

زكاة أموال أصحاب العطاء منه قبل أن يسلموه لصاحبه<sup>(١)</sup>، وقد يكون منهم من هو غائب، كأمهات المؤمنين والمسافرين، ونحوهم، فيرسل إليهم عطاؤهم، وبعض الأمراء كابن مسعود كان يأخذ زكاة على العطاء نفسه وقت تسليمه<sup>(٢)</sup>.

فظاهر الحال أنهم كانوا يخرجونها دون علمهم، ودون حضورهم؛ ولأن المالك ناو في الأصل إخراج زكاة هذا المال، فإذا أخذها ولي الأمر أجزاء، لوجود النية العامة من المالك، ولوجود النية من ولي الأمر أو نائبه؛ ولأن الزكاة حق مالي يلحظ فيه معنى العبادة، ويلحظ فيه أنه حق لمصارف الزكاة، ففيه شبه بحقوق الأدميين الأخرى، كالتنفقات وسداد الديون وما تحمله العاقلة، ويؤيد هذا وجوبها في أموال القاصرين<sup>(٣)</sup>، فكأنه من أجل ذلك كله لا يشدد في أمر النية في الزكاة، وبالأخص في مثل هذه الحال<sup>(٤)</sup>.

(١) سبق تخريج أثر عمر وعثمان عند الكلام على شرط الحول في باب: شروط الزكاة في المسألة (٦١٨٩).

(٢) سبق تخريج أثر ابن مسعود عند الكلام على شرط الحول في باب: شروط الزكاة في المسألة (٦١٩١).

(٣) قال في بداية المجتهد (١٠/٥) في أول باب: الزكاة عند كلامه على زكاة مال اليتيم: «وسبب اختلافهم في إيجاب الزكاة عليه أو لا: هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية: هل هي عبادة كالصلاة والصيام؟ أم هي حق واجب للفقراء على الأغنياء؟».

(٤) قال في جامع العلوم والحكم (٨٥/١): «فصل: وأما النية بالمعنى الذي يذكره الفقهاء، وهو تمييز العبادات من العادات، وتمييز العبادات بعضها من بعض، فإن الإمساك عن الأكل والشرب يقع تارة حمية، وتارة لعدم القدرة على الأكل، وتارة تركاً للشهوات لله ﷻ، فيحتاج في الصيام إلى نية لتمييز بذلك عن ترك الطعام على غير هذا الوجه. وكذلك العبادات، كالصلاة والصيام منها فرض، ومنها نفل. والفرض يتنوع أنواعاً، فإن الصلوات المفروضات خمس صلوات كل يوم وليلة، والصوم الواجب تارة يكون صيام رمضان، وتارة صيام كفارة، أو عن نذر، ولا يتميز هذا كله إلا بالنية، =



٧٢٢٣ - وقد يلحق بمن أخذ الحاكم زكاته قهراً: من أخذها الحاكم من ماله برضاه وعلمه، ولكن حصل له عذر منعه من النية، كأن يكون مشغول الذهن بأمر خطير، كحال حرب، أو وفاة عزيز فجأة، أو نحو ذلك؛ لأنه معذور في عدم النية؛ ولأن من أهل العلم من يرى أن الأصل في الزكاة المواساة، وأن معنى العبادة تبع فيها<sup>(١)</sup>.

٧٢٢٤ - إذا أخرج الإمام زكاة الغائب، لكونه مسجوناً، أو مأسوراً، أو غير ذلك فكأن الأقرب صحة هذا الإخراج للزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسائل الماضية.

٧٢٢٥ - ولهذا فإن مصلحة الزكاة والدخل في هذه البلاد - المملكة العربية السعودية - إذا أخذت زكاة شخص دون علمه، أو أخذت زكاة شركة

= وكذلك الصدقة، تكون نفلاً وتكون فرضاً، والفرض منه زكاة، ومنه كفارة، ولا يتميز ذلك إلا بالنية، فيدخل ذلك في عموم قوله ﷺ: «وإنما لامرئ ما نوى». وفي بعض ذلك اختلاف مشهور بين العلماء ثم استطرد في أقوال بعض أهل العلم في تصحيح كثير من العبادات مع عدم النية لنفس العمل.

(١) قال العلامة الزنجاني في تخريج الفروع على الأصول (ص ١١٠، ١١١): «مسألة: معتقد الشافعي أن الزكاة مؤونة مالية وجبت للفقراء على الأغنياء بقرابة الإسلام على سبيل المواساة، ومعنى العبادة تبع فيها وإنما أثبتته الشرع ترغيباً في أدائها حيث كانت النفوس مجبولة على الضنة والبخل فأمر بالتقرب إلى الله تعالى بها ليطمع في الثواب ويبادر إلى تحقيق المقصود. واحتج في ذلك بحصول مقصودها مع الامتناع قهراً وجواز التوكيل في أدائها وتحمل الزوج عن زوجته والسيد عن عبده. وقال أبو حنيفة: الزكاة وجبت عبادة الله تعالى ابتداء»، وقال السبكي في الأشباه والنظائر (٢/٢٦٧): «المغلب عند الشافعي في الزكاة معنى المواساة ومعنى العبادة تبع له».

(٢) قال ابن رجب في القواعد: القاعدة ٩٦: (ص ٢٢١): «لو تعذر استئذان من وجبت عليه الزكاة لغيبه أو حبس فأخذ الساعي الزكاة من ماله سقطت عنه». وقال في الإنصاف (٧/١٦٥): «لو غاب المالك، أو تعذر الوصول إليه بحبس ونحوه، فأخذ الساعي من ماله: أجزاء ظاهراً وباطناً، وجهاً واحداً؛ لأن له ولاية أخذها إذن، ونية المالك متعذرة مما يعذر فيه».

أو مؤسسة تجارية دون علم ملاكها، أجزأت عنهم ظاهراً، ويرجى أن تجزئ عنهم فيما بينهم وبين الله تعالى<sup>(١)</sup>؛ لما مر قبل مسألة واحدة.

٧٢٢٦ - وكذا صوامع الغلال والدقيق في هذه البلاد - المملكة العربية السعودية - إذا أخذت زكاة حبوب أو تمور لشخص دون علمه، فإن هذه الزكوات تجزي عن ملاك تلك الأموال ظاهراً، فلا يطالبون بإخراجها مرة أخرى، ويرجى أن تجزي عنهم فيما بينهم وبين الله تعالى<sup>(٢)</sup>؛ لما مر قبل ثلاث مسائل.

٧٢٢٧ - إذا أخرج أحد الخليطين زكاته وزكاة خليفته معاً، وكان ذلك في غيبة خليفته، ودون علمه أو توكيله له، فدفعهما للساعي، فكأن الأقرب صحة إخراج زكاة شريكه<sup>(٣)</sup>؛ لما مر في المسائل السابقة.

(١) قال شيخ مشايخنا سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه (١١٩/٤) بعد كلامه الذي سبق نقله في زكاة الشركات في المسألة (٧٠٠٤) وكان ذكر أن النية لازمة لإخراج الزكاة، وأن كثيراً من المساهمين في شركة الكهرباء لا يرضون بإخراجها لذكواتهم: «وإن طلب ولاية الأمور حسم الزكاة قبل دفع السهمان إلى أربابها ليتولوا هم أجزأت ويرأت بذلك ذم المساهمين، ويرجح ذلك كون هذه الزكاة شبيهة بالأموال الظاهرة لاجتماعها معها في العلم بمقدار ذلك المال المزكى وزكاته. وربما أنها لو دفعت السهمان إلى أربابها غير مزكاة أفضى ذلك إلى عدم قيامها بواجب إخراجها بخلاً من بعض أو جهلاً بالوجوب أو بتفاصيل أحكام إخراج الزكاة من آخرين، وعلى ولاية الأمور إن تولوها تقوى الله تعالى، وأن يقوموا فيها وفي سائر الزكوات التي يجبونها من الرعية بتفريقها على الوجه الشرعي».

(٢) وقد جزم بذلك الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية لما ناقشته في ذلك، وينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٣٥٩/٩)، فتوى رقم (٥١٣٦).

(٣) قال في الإنصاف (٤٩١/٦): «يجزئ إخراج بعض الخلطاء بإذن باقيهم، وبغير إذنهم، غيبة وحضوراً، قاله ابن حامد، واقتصر عليه في الفائق، وابن تميم، وقدمه في الرعاية، قال المجد في شرحه: عقد الخلطة جعل كل واحد منهما كالآذن لخليطه في الإخراج عنه، واختار صاحب الرعاية: عدم الإجزاء؛ لعدم نيته. قلت: وهو =

٧٢٢٨ - إذا دفع المالك زكاة ماله إلى الإمام قهراً وكرهاً صحت، ولو كان لا يصرف الزكاة في مصارفها، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>، ولا يجب عليه إخراجها بعد ذلك؛ لما سبق ذكره في المسائل الماضية<sup>(٢)</sup>.

## الفصل التاسع

### النية عند تولي الوكيل أو الفضولي للزكاة

٧٢٢٩ - إذا أخرج الوكيل زكاة من وكله على تصريف أمواله، ونوى أنها زكاة دون أمر مسبق من الموكل، فلم ينو ذلك الموكل، لم تجز عن الزكاة، ولزم هذا الوكيل أن يغرم ما أخرجه<sup>(٣)</sup>؛ لعدم وجود النية من المالك، والزكاة عبادة تقع عن المالك، فلا تصح إلا بنية منه.

= الصواب. وتقدم في زكاة حصة المضارب من الربح: أنه لا يجوز إخراج الزكاة من مال المضاربة بلا إذن، نص عليه؛ لأنه وقاية، قال في الفروع: فدل أنه يجوز لولا المانع وقال أيضاً: ولعل كلامهم في إذن كل شريك للآخر في إخراج زكاته يوافق ما اختاره في الرعاية. ويشبه هذا أن عقد الشركة يفيد التصرف بلا إذن صريح على الأصح. انتهى».

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في الاختيارات للبعلي (ص ١٠٥): «بيراً بدفع الزكاة إلى ولي الأمر العادل، وإن كان ظالماً لا يصرف الزكاة في المصارف الشرعية فينبغي لصاحبها أن لا يدفعها إليه، فإن حصل له ضرر بعدم دفعها إليه فإنه يجزي عنه إذا أخذت منه في هذه الحالة عند أكثر العلماء وهم في هذه الحال ظلموا مستحقها كولي اليتيم وناظر الوقف إذا قبضا المال وصرفاه في غير مصارفه الشرعية»، وقال كما في مختصر الفتاوى المصرية (ص ٢٧٥): «إذا كان ولي الأمر ممن يتعدى في صرفها فالمشهور عند الأئمة أنه يجزي أيضاً، كما نقل ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم».

(٢) قال في الإنصاف (١٦٤/٧) بعد كلامه الذي سبق نقله قريباً: «فائدة: مثل ذلك: لو دفعها رب المال إلى مستحقها كرهاً وقهراً. قاله المجد وغيره»، وقال أيضاً (٤٩١/٦): «قال في الفروع: وإطلاق الأصحاب يقتضي الإجزاء، ولو اعتقد المأخوذ منه عدم الإجزاء، وصوّب فيه الشيخ تقي الدين الإجزاء، وجعله في موضع آخر كالصلاة خلف تارك شرطاً عند المأموم».

(٣) المغني (٤/٨٨).

٧٢٣٠ - لو قال المالك للوكيل: أخرج هذا المال عني صدقة، ولم ينو أنها زكاة، لم تجزه<sup>(١)</sup>؛ لعدم نية أنها زكاة.

٧٢٣١ - لكن إن نوى الزكاة قبل أن يسلمها الوكيل للفقير صح<sup>(٢)</sup>؛ لوجود النية من المالك قبل وصولها لمصرف الزكاة.

٧٢٣٢ - إذا أخرج فضولي زكاة شخص بغير علمه، فلما علم لم يجز تصرفه، لم تجز عنه؛ لعدم نية المالك أنها زكاة<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في الإنصاف (١٩٨/٣): «لو وكله في إخراج زكاته، ودفع إليه مالاً، وقال: تصدق به، ولم ينو الزكاة، فأخرجها الوكيل من المال الذي دفعه إليه، ونواها زكاة، فقيل: لا تجزئه...».

(٢) قال في فتح القدير للكمال ابن الهمام (١٧٠/٢): «فيه بحث لبعضهم لم يعرج عليه في فتاوى قاضي خان. قال: أعطى رجلاً دراهم ليتصدق بها تطوعاً فلم يتصدق حتى نوى الأمر من زكاة ماله من غير أن يتلفظ به ثم تصدق المأمور جازت عن الزكاة انتهى»، وقال في الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٢٨٦/١): «ولو قال: تصدق به نفلاً أو عن كفارتي، ثم نوى الزكاة قبل أن يتصدق أجزأ عنها؛ لأن دفع وكيله كدفعه».

(٣) قال ابن رجب في القواعد (ص ٢٢٢): «إذا أدى غيره زكاته الواجبة من ماله أو نذره الواجب في الذمة أو كفارته من ماله بغير إذنه حيث لا ولاية له عليه فإنه يضمن في المشهور؛ لأنه لا يسقط به فرض المالك لفوات النية المعبرة منه وممن يقوم مقامه، وخرج الأصحاب نفوذه بالإجازة من نفوذ تصرف الفضولي [بها]. وهذا الذي ذكرناه في العبادات كالزكاة والأضحية والنذر إنما هو إذا نواه المخرج عن المالك، فأما إن نوى عن نفسه وكان عالماً بالحال فهو غاصب محض فلا يصح تصرفه لنفسه بأداء الزكاة ولا بذبح الأضحية والهدي ولا غيرهما؛ لأنه وقع من أصله تعدياً وذلك ينافي التقرب. وخرج بعض الأصحاب وجهاً ذكره بعضهم رواية في الزكاة وخرجه ابن أبي موسى وجهاً في العتق لكن إذا التزم ضمانه في ماله وهذا شبيه بتصرف الفضولي، وهل يجزئ عن المالك في هذه الحال أم لا، حكى القاضي في الأضحية روايتين والصواب أن الروايتين تنزل على اختلاف حالتين لا على اختلاف قولين؛ فإن نوى الذابح بالذبح عن نفسه مع علمه بأنها أضحية الغير لم يجزئ لغصبه واستيلائه على مال الغير وإتلافه له عدواناً، وإن كان يظن الذابح أنها أضحية لاشتباهاها عليه أجزأت عن المالك».

٧٢٣٣ - وإن أجاز تصرفه، لم يجز أيضاً<sup>(١)</sup>؛ لعدم وجود النية من المالك وقت إخراج الزكاة أو قبله.

### الفصل العاشر

#### حكم الإخلاص عند إخراج الزكاة

٧٢٣٤ - يجب على المالك عند إخراج الزكاة أن يخلص هذا العمل لله تعالى<sup>(٢)</sup>، فلا يريد به مدحاً ولا عوضاً مالياً يحصل عليه مقابل إخراج هذه الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الزكاة عبادة، كما سبق قريباً، والعبادات يجب أن تكون جميعها خالصة لله تعالى<sup>(٤)</sup>.

(١) قال شيخنا ابن باز في فتاوى نور على الدرب (٥٣/١٥): «إخراج الزكاة عبادة وقربة، وتحتاج إلى نية من المخرج، فإذا أخرج إنسان عن آخر زكاة ماله، سواء كان ذلك عن قرض أو أمانة، أو غير ذلك فإن في صحة الإخراج خلافاً بين العلماء مبنياً على التصرف الفضولي، وهو تصرف الإنسان في مال غيره، بغير إذنه، ومن أهل العلم من قال: إن ذلك يجزئ إذا أجازاه المالك والمسؤول، ومنهم من قال: لا يجزئ، بل لا بد من نية مصاحبة للإخراج في مثل هذا، فالأظهر عند جمع من أهل العلم أنه لا يجزئ؛ لأنه أخرج من دون أن يشاور صاحب الزكاة، من دون أن يأخذ إذنه في ذلك، بل أخرج تبرعاً من دون إذن، فالأحوط لهذا المخرج عنه أن يزكي، وألا يكتفي بهذه الزكاة، وإذا اكتفى بها أجزاء عند جمع من أهل العلم؛ لأنه أجازها».

(٢) قال في ملتقى الأبحر وشرحه مجمع الأنهر (١٩٢/١): «(الله تعالى) متعلق بالتمليك لأن الزكاة عبادة فلا بد فيها من الإخلاص قال صاحب الفرائد: وهذا القيد لا بد منه في جميع العبادات غير مختص بها».

(٣) قال مكي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية (٨٣٨٤/١٢): «ثم قال: ﴿وَرَفِئْتُمَا الصَّلَاةَ وَيَتَوَاتَرًا الزَّكَاةَ﴾ [البينة: ٥]؛ أي: وأمروا بإقامة الصلاة المفروضة وإيتاء الزكاة المفروضة، يخلصون فعل ذلك لله لا يريدون به غير الله».

(٤) قال في المحيط البرهاني (٢٨٢/٢): «ولا يعطي من الزكاة والدأ وإن علا، ولا ولدأ وإن سفل، والأصل في ذلك أن الزكاة عبادة لله تعالى ركنها إخراج المال إلى الله تعالى بواسطة كف الفقر، والإخلاص في العبادة شرط، ولا يتحقق الإخلاص =

٧٢٣٥ - يستحب إعلان إخراج الزكاة المفروضة، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] قال ابن عباس: «فجعل الله صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها بسبعين ضعفاً، وجعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها يقال بخمسة وعشرين ضعفاً، وكذلك جميع الفرائض والنوافل في الأشياء كلها»<sup>(٢)</sup>؛ ولأن إعلانها يعرف من يأخذها بأنها زكاة، فلا يأخذها إلا إن كان مستحقاً لها، ولئلا يساء الظن بصاحب المال، فيتهم عند إخفائها بكتمانها<sup>(٣)</sup>، وليقتدي به

= إلا بالانقطاع لحق المؤدي عن المؤدي»، وقال في تبين الحقائق (١/٢٥٢): «وقوله: (الله تعالى)؛ لأن الزكاة عبادة، ولا بد فيها من الإخلاص لله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]».

(١) قال ابن حجر في الفتح (٣/٢٨٩): «نقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء، وصدقة التطوع على العكس من ذلك، وخالف يزيد بن أبي حبيب..»، وقال ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٣/٤٢٠): «لا خلاف بين أئمة العلم أن إعلان صدقة الفريضة أفضل من إسرارها، وأن إسرار صدقة النافلة أفضل من إعلانها»، وينظر: كلام الطبري وكلام ابن أبي حاتم وكلام المرداوي الآتي وما ذكروه من خلاف.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٥/١٥): حدّثني المثنى، قال: ثنا عبد الله، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٨٤٧) حدّثنا أبي، ثنا أبو صالح، كلاهما عن معاوية، عن علي به. ورجاله محتج بهم، وعلي لم يسمع من ابن عباس، وبعضهم يقوي روايته عنه، وبالأخص إذا تقوت بما يعضدها، وقد عضدها هنا قول عامة أهل العلم بذلك، كما سبق.

(٣) قال السمعاني في تفسيره (١/٢٧٥): «وقيل: الآية في الزكاة المفروضة، وكان الإخفاء خيراً في الكل على عهد رسول الله فأما في زمننا فالإظهار خير في الزكاة لسوء الزمان، كيلا يساء الظن به»، وقال المرداوي في الإنصاف (٧/١٧٠): «يستحب إظهار إخراج الزكاة مطلقاً. على الصحيح من المذهب..، وقيل: لا يستحب، وقيل: إن منعها أهل بلده استحب له إظهارها. وإلا فلا، وأطلقهن ابن تميم، وقيل: إن نفي عنه ظن السوء بإظهاره استحب، وإلا فلا».

الناس في إخراجها<sup>(١)</sup>.

٧٢٣٦ - والحكم السابق عام في جميع الفرائض في جل الأوقات والأحوال، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>، أما النوافل في الصدقة وغيرها فالأفضل في جل الأوقات والأحوال الإسرار بها، وهذا قول كافة العلماء<sup>(٣)</sup>؛ لما

(١) قال البغوي في تفسيره (٣٣٦/١) في تفسير الآية السابقة: «وقيل: الآية في صدقة التطوع، أما الزكاة المفروضة فالإظهار فيها أفضل حتى يقتدي به الناس، كالصلاة المكتوبة في الجماعة أفضل، والنافلة في البيت [أفضل]، وقيل: الآية في الزكاة المفروضة كان الإخفاء فيها خيراً على عهد رسول الله ﷺ، أما في زماننا فالإظهار أفضل حتى لا يساء به الظن».

(٢) قال ابن جرير في تفسيره (٥٨٣/٥): «وقال آخرون: إنما عنى الله ﷻ بقوله: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] إن تبدوا الصدقات على أهل الكتابين من اليهود والنصارى فنعماء هي وإن تخفوها وتؤتوها فقراءهم فهو خير لكم، قالوا: وأما ما أعطي فقراء المسلمين من زكاة وصدقة تطوع فإخفاؤه أفضل من علانيته»، ثم ذكر من قال ذلك، فرواه عن يزيد بن أبي حبيب، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره عن الربيع، وحكاه عن قتادة، ثم قال ابن جرير: «قال عبد الله: أحب أن تعطى في العلانية؛ يعني: الزكاة ولم يخص الله من قوله: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾، فذلك على العموم إلا ما كان من زكاة واجبة، فإن الواجب من الفرائض قد أجمع الجميع على أن الفضل في إعلانه وإظهاره سوى الزكاة التي ذكرنا اختلاف المختلفين فيها مع إجماع جميعهم على أنها واجبة، فحكمها في أن الفضل في أدائها علانية حكم سائر الفرائض غيرها». وينظر: كلام ابن بطلال وكلام ابن حجر السابق ذكرهما.

(٣) قال القرطبي في تفسيره (٣٥٩/٤، ٣٦٠) بعد ذكره لقول ابن عباس السابق: «قلت: مثل هذا لا يقال من جهة الرأي وإنما هو توقيف.. قال ابن العربي: (وليس في تفضيل صدقة العلانية على السر، ولا تفضيل صدقة السر على العلانية حديث صحيح ولكنه الإجماع الثابت، فأما صدقة النفل فالقرآن ورد مصرحاً بأنها في السر أفضل منها في الجهر، بيد أن علماءنا قالوا: إن هذا على الغالب مخرجه، والتحقيق فيه أن الحال تختلف بحال المعطي والمعطى إياها والناس الشاهدين. أما المعطي فله فيها فائدة إظهار السنّة وثواب القدوة). قلت: هذا لمن قويت حاله وحسنت نيته وأمن على نفسه الرياء، وأما من ضعف عن هذه المرتبة فالسر له أفضل. وأما المعطي إياها فإن السر له أسلم من احتقار الناس له، أو نسبته إلى أنه أخذها مع الغنى عنها وترك التعفف، =

روى البخاري عن زيد بن ثابت: أن رسول الله ﷺ اتخذ حجرة - قال: حسبت أنه قال من حصير - في رمضان، فصلى فيها ليالي، فصلى بصلاته ناس من أصحابه، فلما علم بهم جعل يقعد، فخرج إليهم فقال: «قد عرفت الذي رأيت من صنعكم، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»<sup>(١)</sup>.

ولما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عدل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله، اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خالياً، ففاضت عيناه»<sup>(٢)</sup>.

٧٢٣٧ - ويُستثنى من استحباب إظهار الزكاة: إذا قل من يخرجها، فإن إخفاءها أفضل<sup>(٣)</sup>؛ لأن ذلك أبعد عن الرياء.



= وأما حال الناس فالسر عنهم أفضل من العلانية لهم، من جهة أنهم ربما طعنوا على المعطي لها بالرياء وعلى الآخذ لها بالاستغناء، ولهم فيها تحريك القلوب إلى الصدقة، لكن هذا اليوم قليل، وقال ابن بطال (٤٢٠/٣): «عند كافة العلماء أن صدقة السر في التطوع أفضل من العلانية»، وينظر أيضاً: كلامه السابق، وتفسير ابن العربي (٣٣٦/١)، وما سبق في صلاة التطوع في المسائل (٣٦٦١ - ٣٦٦٥، ٤٠٥٥ - ٤٠٥٧).

(١) صحيح البخاري (٧٣١)، صحيح مسلم (٧٨١).

(٢) صحيح البخاري (١٤٢٣)، صحيح مسلم (١٠٣١).

(٣) قال القرطبي في تفسيره (٣٦١/٤): «وقال المهدوي: المراد بالآية فرض الزكاة وما تطوع به، فكان الإخفاء أفضل في مدة النبي ﷺ، ثم ساءت ظنون الناس بعد ذلك، فاستحسن العلماء إظهار الفرائض لئلا يظن بأحد المنع. قال ابن عطية: وهذا القول مخالف للآثار، ويشبه في زماننا أن يحسن التستر بصدقة الفرض، فقد كثر المانع لها وصار إخراجها عرضة للرياء».



## باب

## جباية الحاكم للزكاة وتوزيعه لها

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٢٣٨ - يحتوي هذا الباب على جباية وتوزيع الحاكم زكاة الأموال الظاهرة، وأخذ الإمام زكاة الأموال الباطنة، ووجوب تحري الحاكم الحق في أمر الزكاة، وتعميم الحاكم الزكاة على كل مصارفها، وهدايا عمال الزكاة وغلولهم، وشروط وصفات العاملين على الزكاة، ودعاء الساعي للمزكي، وكيفية توزيع الحاكم أموال الزكاة وخطأ الإمام أو الساعي في توزيع الزكاة، وتلف الزكاة في يد الساعي.

## الفصل الثاني

## جباية وتوزيع الحاكم زكاة الأموال الظاهرة

٧٢٣٩ - يستحب لولي الأمر أن يرسل السعاة والعمال لقبض زكاة الأموال الظاهرة، وهي الحبوب والثمار وسائمة بهيمة الأنعام، ثم بعد ذلك يتولى بنفسه أو بنوابه توزيعها في مصارفها الشرعية<sup>(١)</sup>؛ لأن النبي ﷺ كان يرسلهم لقبضها، وسار على طريقته خلفاؤه الراشدون.

(١) قال في الإنصاف (١٥٨/٧): «يجب على الإمام أن يبعث السعاة عند قرب الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر، وأطلقه المصنف، وقاله في الرعاية الكبرى، والوجوب هو المذهب، ولم يذكر جماعة هذه المسألة، فيؤخذ منه: لا يجب، قال في الفروع: ولعله أظهر، وفي الرعاية قول يستحب».

٧٢٤٠ - يلحق بالأموال الظاهرة أموال الشركات، فيستحب لولي الأمر أن يتولى توزيع زكاتها<sup>(١)</sup>؛ لأن كونها أموالاً معلنة، وتعلن أرباحها في كل عام يجعلها أموالاً ظاهرة<sup>(٢)</sup>.

٧٢٤١ - ويجب على ولي الأمر إرسال السعاة لقبض زكاة الأموال الظاهرة وتوزيعها إذا كان في عدم إرسالهم مفسدة، إما بحصول ضرر لبعض مصارف الزكاة<sup>(٣)</sup>، وإما لوجود أصحاب أموال زكوية لا يخرجون زكاتها،

(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المنعقدة بالجمهورية اللبنانية عام (١٤١٥هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/١٨٩٤، ١٨٩٥):

«ثالثاً: مشمولات الأمور الظاهرة والباطنة في العصر الحديث:

١ - تقسيم الأموال الزكوية إلى ظاهرة وباطنة محل اتفاق بين العلماء وتبنى عليه أحكام فقهية مختلفة.

٢ - الأموال الظاهرة: يجوز لولي الأمر أن يجبي زكاتها جبراً ولا يقبل من صاحبها ادعاؤه بأنه قد أدى زكاتها بنفسه إلى المستحقين مباشرة، هذا إذا كان ولي الأمر يأخذ الزكاة من أرباب الأموال بحقها ويصرفها في مصارفها الشرعية.

٣ - الأموال الباطنة: زكاتها موكولة لأمانة أصحابها، فلهم أن يؤديها إلى مستحقيها مباشرة أو يأتوا بها طواعية إلى الجهة المختصة التي تصرفها في مصارفها الشرعية. وليس لولي الأمر سلطة التفتيش عن هذه الأموال وتتبعها لدى الأفراد.

٤ - السوائم والزرور والثمار أموال ظاهرة بالاتفاق.

٥ - النقود والذهب والفضة والقروض والاعتمادات المستندية والأرصدة المصرفية الخاصة بالأفراد تعد أموالاً باطنة.

٦ - أموال شركات المساهمة تعتبر أموالاً ظاهرة».

(٢) بعد كتابتي لما ذكرته أعلاه وقفت على كلام لشيخ مشايخنا سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه (١١٩/٤) يوافق ما ذكرته، حيث قال عن زكاة شركة الكهرباء بعد كلامه الذي سبق نقله في زكاة الشركات في المسألة (٧٠٠٣): «وإن طلب ولاية الأمور حسم الزكاة قبل دفع السهمان إلى أربابها ليتولوا هم أجزاء وبرأت بذلك ذم المساهمين، ويرجح ذلك كون هذه الزكاة شبيهة بالأموال الظاهرة لاجتماعها معها في العلم بمقدار ذلك المال المزكى وزكاته».

(٣) من أهل العلم من يرى وجوب أخذ الإمام لزكاة الأموال الظاهرة مطلقاً، =

أو يخرجونها على غير وجهها الشرعي، أو يوجد من يجهل أحكام الزكاة، فيخرجها على غير وجهها الشرعي<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر رضي الله عنه، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر رضي الله عنه: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله»، فقال: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها» قال عمر رضي الله عنه: «فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله عنه، فعرفت أنه الحق»<sup>(٢)</sup>.

٧٢٤٢ - وقت بعث الساعة لأخذ زكاة الحبوب والثمار هو وقت الجذاذ والحصاد، وهو وقت جعل الحبوب والتمور ونحوها في موضع تجفيفها<sup>(٣)</sup>؛ لأنه وقت استقرار الزكاة، كما سبق في باب زكاة

= ومنهم الإمام الشافعي، وهو مذهب الشافعية، قال في المجموع (١٦٨/٦): «قال أصحابنا: يجب على الإمام بعث الساعة لأخذ الصدقات»، وهو المشهور عن الحنابلة، كما مر في المسألة الماضية، ومن أهل العلم من يرى أنه مخير في ذلك، كما هو مشهور مذهب الحنفية، وهذا القول المذكور أعلاه وسط بينهما. وينظر: الأم (٢/٨٢)، بدائع الصنائع (٣٥/٢)، الفروع (٢٧١/٤)، البحر الرائق (٢٤٨/٢)، بحث: الإلزام بالزكاة للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١٠٦/١ - ١٠٨).

(١) قال في الفروع (٢٧١/٤): «فصل: ويجب على الإمام أن يبعث الساعة عند قرب الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر، وأطلق الشيخ؛ لأن النبي ﷺ والخلفاء رضي الله عنهم كانوا يفعلونه، ومن الناس من لا يزكي ولا يعلم ما عليه، ففي إهمال ذلك ترك للزكاة، ولم يذكر جماعة هذه المسألة، فيؤخذ منه: لا يجب، ولعله أظهر».

(٢) صحيح البخاري (١٣٩٩)، صحيح مسلم (٢٠).

(٣) قال في المجموع (١٧٠/٦): «قال أصحابنا الأموال ضربان: ضرب لا يتعلق بالحوال وهو المعشرات فيبعث الإمام الساعي لأخذ زكواتها وقت وجوبها وهو إدراكها بحيث يصلهم وقت الجذاذ والحصاد».

الحبوب والثمار<sup>(١)</sup>.

٧٢٤٣ - ينبغي للإمام أن يبعث السعاة لأخذ وتوزيع زكاة السائمة وغيرها من الأموال الظاهرة التي تجب عند تمام الحول في الوقت الذي فيه رفق بأصحاب الأموال<sup>(٢)</sup>، وينبغي أن يتجنب إرسالهم في الأوقات التي في أخذها منهم فيها تكليف ومشقة لهم أو ضرر عليهم<sup>(٣)</sup>؛ لحديث: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٤)</sup>، وتحديد موعد بعثهم بشهر محرم أو غيره من الأشهر ليس له دليل ثابت<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: المسألة (٦١٦٢).

(٢) قال في الفروع (٢٧١/٤): «ويجعل حول الماشية المحرم؛ لأنه أول السنة، وتوقف أحمد في ذلك، وميله إلى شهر رمضان».

(٣) قال في المجموع (١٧٠/٦) بعد كلامه السابق: «وضرب يتعلق بالحول وهو المواشي وغيرها فالحول يختلف في حق الناس، قال الشافعي في المختصر والأصحاب: ينبغي للساعي أن يعين شهراً يأتيهم فيه، قال الشافعي والأصحاب: ويستحب أن يكون ذلك الشهر هو المحرم صيفاً كان أو شتاء لأنه أول السنة الشرعية قالوا: وينبغي أن يخرج إليهم قبل المحرم ليصلهم في أوله وهذا الذي ذكرناه من تعيين الشهر مستحب ومتى خرج جاز هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب، وفيه وجه شاذ حكاه الرافعي أنه واجب والصواب الأول».

(٤) سبق تخريجه في التيمم، في المسألة (٩٥٤).

(٥) قال ابن رجب في آخر رسالة: إخراج الزكاة على الفور، مطبوعة ضمن: مجموع رسائل ابن رجب (٦١٥/٢) بعد ذكر أثر عثمان السابق في المسألة (٦٨٨٨): «قال إبراهيم: أراه؛ يعني: شهر رمضان. قال أبو عبيد: وقد جاءنا في بعض الأثر، ولا أدري عن من هو: أن هذا الشهر الذي أراد عثمان المحرم. وقد قال بعض السلف: ذلك الشهر الذي كان يخرج فيه الزكاة نسي، وأن ذلك من المصائب على هذه الأمة. فروى أبو زرعة في تاريخه، قال: سألت أبا مسهر، عن عبد العزيز بن الحصين: هل يؤخذ عنه؟ فقال: أما أهل الحزم فلا يفعلون. قال: فسمعت أبا مسهر يحتج بما أنكره على عبد العزيز بن الحصين. ثنا سعيد بن عبد العزيز، عن الزهري فقال: كان من البلاء على هذه الأمة أن نسوا ذلك الشهر. يعني: شهر الزكاة. قال أبو مسهر: قال عبد العزيز: سماه لنا الزهري. وقد روي أن الصحابة كانوا يخرجون زكاتهم في شهر شعبان إعانة على الاستعداد لرمضان، لكن من وجه لا يصح».

٧٢٤٤ - وإن رأى ولي الأمر أن لا يرسل السعاة سنة من السنوات لمصلحة طارئة جاز<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت عن الحارث بن أبي ذباب الدوسي، قال: «لما كان عام الرمادة، أخرج عمر بن الخطاب الصدقة عام الرمادة، حتى إذا أحيى الناس في العام المقبل وأسمن الناس، بعث إليهم مصدقين، وبعثني فيهم، فقال: خذ منهم العقالين: العقال الذي أخرنا عنهم، والعقال الذي حل عليهم، ثم أقسم عليهم أحد العقالين واحدر إليّ الآخر» قال: ففعلت<sup>(٢)</sup>.

٧٢٤٥ - وإن أرسل السعاة مرتين في العام، ولم يكن في ذلك كلفة باهظة فحسن<sup>(٣)</sup>؛ ليأخذ السعاة الذين أرسلهم في النصف الثاني من العام

(١) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٧٠٥): «وكذلك تأخيرها إذا رأى ذلك الإمام في صدقة المواشي، للأزمة تصيب الناس، فتجذب لها بلادهم، فيؤخرها عنهم إلى الخصب، ثم يقضيها منهم بالاستيفاء في العام المقبل، كالذي فعله عمر في عام الرمادة. وقد يؤثر عن النبي ﷺ حديث فيه حجة لعمر في صنيعة ذلك» ثم ذكر قصة زكاة العباس، ثم قال: «فقول النبي ﷺ: فأما العباس فصدقته عليه ومثلها معها - يبين لك أنه قد كان أخرها عنه، ثم جعلها ديناً عليه يأخذ منه، فهو في الحديث الأول قد تعجل زكاته منه، وفي هذا أنه أخرها عنه، ولعل الأمرين جميعاً قد كانا»، وقال ابن مفلح في الفروع (٤/٢٤٢): «للإمام والساعي التأخير لعذر قحط ونحوه، احتج أحمد بفعل عمر ﷺ»، وينظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٩٠/٥)، عمدة القاري (٤٧/٩).

(٢) سبق تخريجه في باب: حكم الزكاة في المسألة (٦٠٨٣).

(٣) قال في المجموع (١٧٣/٦): «إن كان الحول لم يتم على جميعهم أو بعضهم سأله الساعي تعجيل الزكاة ويستحب للمالك إجابته وتعجيلها فإن عجلها برضاه أخذها ودعا له وإن امتنع لم يجبر لما ذكره المصنف، ثم إن رأى الساعي المصلحة في أن يوكل من يأخذها عند حلولها ويفرقها على أهلها فعل وإن رأى أن يؤخرها ليأخذها منه في العام المقبل فعل ويكتبها لئلا ينساها أو يموت فلا يعلمها الساعي بعده، ورووا أن عمر بن الخطاب ﷺ (أخر الزكاة عام الرمادة وكان عام مجاعة) وإن رأى أن يرجع في وقت حلولها ليأخذها فعل، وإن وثق بصاحب المال فوض التفريق إليه لأنه يجوز تفريقه بغير إذن فبالإذن أولى»، وأثر عمر سبق في المسألة (٦٠٨٣).

زكاة من لم يحل الحول على أموالهم عند إرسال السعاة في النصف الأول من العام.

٧٢٤٦ - وإن كان في ذلك كلفة باهظة لم يرسل في العام سوى ساع واحد، ومن لم يحل الحول على ماله، يخيره الساعي بين أن يعجلها، وبين أن يأتي بها إلى ولي الأمر، وبين أن يؤخرها حتى يأتي الساعي في العام الثاني، فيخرج زكاة عامين، وإن وثق الساعي بالمالك ورأى أن يوكله في إخراجها، وكان الحاكم فوض إليه ذلك، وكَّله في إخراجها<sup>(١)</sup>؛ لأن إخراجها بأحد هذه الأمور يحصل به براءة الذمة.

٧٢٤٧ - ينبغي للساعي أن يذهب إلى أصحاب الأموال في بيوتهم أو محلاتهم أو مزارعهم أو مياههم<sup>(٢)</sup>، ولا يكلفهم أن يحضروا المال الذي يريد حساب زكاته أو يحضروا الزكاة له في مكان معين بعيد عن أماكنهم<sup>(٣)</sup>، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>؛ لما ثبت عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال:

(١) قال في الفروع (٤/٢٧٢): «وإن وجد مالاً لم يحل حوله فإن عجل ربه زكاته وإلا وكل ثقة يقبضها ثم يصرفها في مصرفها، وله جعل ذلك إلى رب المال إن كان ثقة، وإن لم يجد ثقة فقال القاضي: يؤخرها إلى العام الثاني. وقال الآمدي: لرب المال أن يخرجها. وقال في الكافي: إن لم يعجلها فإما أن يوكل من يقبضها منه عند حولها وإما أن يؤخرها إلى الحول الثاني (م)»، وينظر: كلام النووي السابق.

(٢) قال في الأم (٢/٢١): «على المصدق أن يأخذ الماشية على مياه أهل الماشية وليس عليه إذا كان لرجل ماء أن تخلية إلى أيهما شاء رب الماشية وعلى رب الماشية أن يوردها الماء لتؤخذ صدقتها عليه، وليس للمصدق أن يحبس الماشية على الماء على ماشية غيرها ليفتدي ربه من حبسه بزيادة (قال الشافعي): وإذا جازت الماشية على الماء فعلى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها وأفئتهم وليس عليه أن يتبعها راعيه (قال): ولو كلفهم المجامع التي يوردونها إذا كان الظم، ما كان ذلك ظلماً».

(٣) قال في الفروع (٤/٢٧١): «ويستحب أن يعد الماشية على أهلها على الماء أو في أفئتهم، للخير».

(٤) قال في المحلى (٤/٢١٠): «ليس على من وجب عليه الزكاة إيصالها إلى =

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا جلب ولا جنب»<sup>(١)</sup>، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم»<sup>(٢)</sup>.

٧٢٤٨ - ولهذا لا يجب على المالك إيصال الزكاة إلى الحاكم أو الساعي في مكان يشق عليه أو يكلفه أموالاً لإيصالها إليه، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لما ذكر في المسألة السابقة.

٧٢٤٩ - يجب على مالك المال أن يسلم زكاة الأموال الظاهرة إلى السلطان أو نائبه عند طلبها من أحدهما، وكان طلبها منه في محل المالك أو قريباً منه في مكان لا يشق عليه تسليم الزكاة فيه، وهذا قول الجمهور<sup>(٤)</sup>؛

= السلطان، لكن عليه أن يجمع ماله للمصدق ويدفع إليه الحق، ثم مؤنة نقل ذلك من نفس الزكاة، وهذا ما لا خلاف فيه من أحد».

(١) روى أبو داود (١٥٩٢) بسند صحيح عن محمد بن إسحاق في قوله: (لا جلب ولا جنب)، قال: أن تصدق الماشية في مواضعها، ولا تجلب إلى المصدق، والجنب عن هذه الفريضة أيضاً: لا يجنب أصحابها، يقول: ولا يكون الرجل بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه، ولكن تؤخذ في موضعه».

(٢) رواه أحمد (٧٠٢٤)، وأبو داود (١٥٩١)، وابن زنجويه (١٥٦٧) من طرق عن ابن إسحاق، ورواه الطيالسي (٢٣٧٨)، ورواه أحمد (٦٧٣٠): حدثنا عبد الصمد، ورواه ابن ماجه (١٨٠٦) عن عباد عن محمد بن الفضل، ثلاثتهم عن ابن المبارك، عن أسامة بن زيد (الليثي)، كلاهما (ابن إسحاق وأسامة)، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده. وسنده حسن. وقال في تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٤٩/٢): «رواه أبو داود بإسناد حسن».

(٣) ينظر: كلام صاحب المحلى السابق.

(٤) قال في المجموع (١٦٦/٦): «قال الرافعي حكاية عن الأصحاب: لو طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم إليه بلا خلاف بدلاً للطاعة فإن امتنعوا قاتلهم الإمام وإن كانوا مجبيين إلى إخراجها بأنفسهم لأن في منعهم افتياتاً على الإمام فإن لم يطلب الإمام ولم يأت الساعي وقلنا يجب دفعها إلى الإمام آخرها رب المال ما دام يرجو مجيء الساعي فإذا أيس منه فرقها بنفسه نص عليه الشافعي»، وقال في مغني المحتاج (١٢٩/٢): «(وله أن يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن) وهو النقدان، وعروض التجارة.. (وكذا الظاهر) وهو النعم والمعشر والمعدن كما مر (على الجديد) قياساً =

لما ذكر في المسألة الماضية<sup>(١)</sup>.

٧٢٥٠ - ويجب عليه أن يدفعها إلى الإمام إذا طلبها ولو كان لا يضعها في مصارفها إذا خشي حدوث مفسدة أكبر من مفسدة إعطائهم إياها؛ للآثار السابقة عن الصحابة<sup>(٢)</sup>؛ ولأنه عند تعارض مفسدتين تقدم أصغرهما.

٧٢٥١ - ولهذا لا يجوز للمزكي أن يخرج زكاة أمواله الظاهرة إذا كان يرجو حضور الساعي، فإن أيس من حضوره، بأن تأخر عن موعد حضوره تأخراً كبيراً، ولم يخبر الحاكم بتأخر وصوله، ولم يذكر أنه سيأخذها مع زكاة السنة القادمة، فله إخراجها وتوزيعها<sup>(٣)</sup>؛ لأنه مؤتمن عليها، ويجب عليه إخراجها.

= على الباطن، والقديم يجب صرفها إلى الإمام أو نائبه لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ الآية [التوبة: ١٠٣]، وظاهره الوجوب، هذا إن لم يطلبها الإمام، فإن طلبها وجب تسليمها إليه وإن كان جائراً بدلاً للطاعة، بخلاف زكاة المال الباطن، إذ لا نظره فيها كما مر.

(١) قال في الإنصاف (١٥٢/٧ - ١٥٥): «قوله: (ويستحب للإنسان تفرقة زكاته بنفسه) سواء كانت زكاة مال أو فطرة، نص عليه. قال بعض الأصحاب منهم ابن حمدان: يشترط أمانته. قال في الفروع: وهو مراد غيره؛ أي: من حيث الجملة. انتهى. قوله: (وله دفعها إلى الساعي، وإلى الإمام أيضاً)، وهذا المذهب في ذلك كله مطلقاً، وعليه أكثر الأصحاب، وهو من المفردات. قال ناظمها: زكاته يخرج في الأيام بنفسه أولى من الإمام، وقيل: يجب دفعها إلى الإمام إذا طلبها وفقاً للأئمة الثلاثة، وعنه: يستحب أن يدفع إليه العشر، ويتولى هو تفريق الباقي، وقال أبو الخطاب: دفعها إلى الإمام العادل أفضل، واختاره ابن أبي موسى، للخروج من الخلاف وزوال التهمة، وعنه دفع المال الظاهر إليه أفضل، وعنه دفع الفطرة إليه أفضل. نقله المروزي كما تقدم في آخر باب: الفطرة، وقيل: يجب دفع زكاة المال الظاهر إلى الإمام. ولا يجزئ دونه»، وينظر: كلام صاحب المجموع السابق وكلام صاحب الإنصاف الآتي.

(٢) قال في الإقناع وشرحه كشف القناع (٨٦/٥): «قال أحمد في رواية حنبل: كانوا يدفعون الزكاة إلى الأمراء. وهؤلاء أصحاب النبي ﷺ يأمرهم بدفعها وقد علموا فيما ينفقونها فما أقول أنا؟ (ويبراً) دافع الزكاة إلى الساعي أو الإمام (بدفعها إليه ولو تلفت في يده، أو لم يصرفها في مصارفها) لما سبق (ويجزئ دفعها إلى الخوارج والبلغاة) نص عليه في الخوارج، إذا غلبوا على بلد».

(٣) ينظر: كلام صاحب المجموع السابق.



٧٢٥٢ - ويصدق الساعي مالك المال في وقت الحول وشبهه، كما يصدقه في دعواه إخراج الزكاة إن كان ولي الأمر يأذن في إخراج المالك لها<sup>(١)</sup>؛ لأن يده يد أمانة.

٧٢٥٣ - وإن لم يطلب الإمام العدل زكاة الأموال الظاهرة، فلمالكها أن يخرج زكاتها بنفسه، وله أن يدفعها إلى الإمام<sup>(٢)</sup>؛ لأن عدم طلب الإمام لهذه الزكاة إذن منه لملاكها بإخراجها بأنفسهم<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في المجموع (١٧٣/٦، ١٧٤): «إذا اختلف الساعي ورب المال قال أصحابنا: إن كان قول المالك لا يخالف الظاهر بأن قال: لم يحل الحول بعد، أو قال: هذه السخال اشتريتها، وقال الساعي: بل تولدت من النصاب، أو قال: تولدت بعد الحول، فقال الساعي: قبله أو قال الساعي: كانت ماشيتك نصاباً ثم تولدت فقال المالك: بل تمت نصاباً بالتوالد فالقول قول المالك في جميع هذه الصور ونظائرها مما لا يخالف الظاهر فإن رأى الساعي تحليفه حلفه واليمين هنا مستحبة فإن امتنع منها لم يكلف بها ولا زكاة عليه بلا خلاف لأن الأصل براءته، ولم يعارض الأصل ظاهر وإن كان قول المالك مخالفاً للظاهر بأن قال: بعته ثم اشتريته في أثناء الحول ولم يحل حوله بعد، أو قال: فرقت الزكاة بنفسه وجوزنا ذلك له ونحو ذلك فالقول قول المالك يمينه بلا خلاف وهل اليمين مستحبة أم واجبة فيه وجهان مشهوران».

(٢) قال في الإنصاف (١٥٦/٧، ١٥٧) عند ذكره لفوائد تتعلق بإخراج الزكاة:

«الثانية: يجوز للإمام طلب الزكاة من المال الظاهر والباطن. على الصحيح من المذهب. إن وضعها في أهلها..»

الثالثة: لو طلبها الإمام لم يجب دفعها إليه، وليس له أن يقاتله على ذلك إذا لم يمنع إخراجها بالكلية، نص عليه، وجزم به ابن شهاب وغيره، وقدمه في الفروع، ومختصر ابن تميم، وهو من المفردات، وقيل: يجب عليه دفعها إذا طلبها إليه، ولا يقاتل لأجله؛ لأنه مختلف فيه، جزم به المجدد في شرحه قال في الفروع: وصححه غير واحد في الخلاف. قلت: صححه في الرعايتين والحاويين، وقيل: لا يجب دفع الباطنة بطلبه. قال ابن تميم: وجهاً واحداً، وقال الشيخ تقي الدين: من جوز القتال على ترك طاعة ولي الأمر: جوزة هنا، ومن لم يجوزه إلا على ترك طاعة الله ورسوله: لم يجوزه».

(٣) ولأبي عبيد رضي الله عنه رأي في المسألة يظهر أنه انفرد به، قال في الأموال (ص ٦٨٥): =

### الفصل الثالث

#### أخذ الإمام زكاة الأموال الباطنة

٧٢٥٤ - الأموال الباطنة - وهي الذهب والفضة وما في حكمهما، والعروض - الأصل أن يخرج زكاتها مالکها<sup>(١)</sup>، وهذا قول جمهور أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لم يثبت في حديث صحيح صريح أن النبي عليه الصلاة والسلام بعث من يقبضها، فدل ذلك على أنه وكل إخراجها إلى أصحابها.

٧٢٥٥ - وإن رأى ولي الأمر العدل الذي يضع الزكاة في مصارفها أن المصلحة الشرعية تقتضي أخذه زكاة عروض التجارة فله ذلك<sup>(٣)</sup>، كأن يشك

= «أما المواشي والحب والثمار، فلا يليها إلا الأئمة، وليس لربها أن يغيبها عنهم، وإن هو فرقها ووضعها مواضعها، فليست قاضية عنه، وعليه إعادتها إليهم. فرقت بين ذلك السنّة والآثار».

(١) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٦٨٥): «فكل هذه الآثار التي ذكرناها من دفع الصدقة إلى ولاية الأمر، ومن تفريقها، هو معمول به، وذلك في زكاة الذهب والورق خاصة أيّ الأمرين فعله صاحبه كان مؤدياً للفرض الذي عليه، وهذا عندنا هو قول أهل السنّة والعلم من أهل الحجاز، والعراق، وغيرهم في الصامت؛ لأن المسلمين مؤتمنون عليه كما ائتمنوا على الصلاة».

(٢) قال في المجموع (٦/١٦٤): «قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: للمالك أن يفرق زكاة ماله الباطن بنفسه وهذا لا خلاف فيه ونقل أصحابنا: فيه إجماع المسلمين والأموال الباطنة هي الذهب والفضة والركاز وعروض التجارة وزكاة الفطر وفي زكاة الفطر وجه أنها من الأموال الظاهرة... قال أصحابنا: وإنما كانت عروض التجارة من الأموال الباطنة وإن كانت ظاهرة لكونها لا تعرف أنها للتجارة أم لا فإن العروض لا تصير للتجارة إلا بشروط سبقت في بابها»، وقال في البيان (٣/٣٨٩): «فأما الباطنة فيجوز لرب المال أن يفرق زكاتها بنفسه، قال المحاملي: وهو إجماع»، وما ذكر من الإجماع فيه نظر، لخلاف عمر وابنه، ولما ذهب إليه المالكية من أن توزيعها حق للإمام، كما سيأتي قريباً.

(٣) قال في المدونة (١/٢٣٩): «قلت: أكان مالك يرى أن يؤخذ من تجار المسلمين إذا اتجروا الزكاة؟ فقال: نعم. قلت: أفي بلادهم أم إذا خرجوا من بلادهم؟ =

أن المالك لا يخرج زكاته<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت عن عمر أنه قال: «يا أهل المدينة: لا خير في مال لا يزكى، وإن عامة مالكم اليوم الرقيق والخيل، فجعل فيما بلغ الذرع، من عبد أو أمة ديناراً أو عشرة دراهم - والذرع ثلاثة أذرع -، وفي الخيل عشرة دراهم، وفي البراذين خمسة دراهم»<sup>(٢)</sup>.

ولما ثبت عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب، فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار، ثم حسبها شاهدها وغائبها، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال على الشاهد

= فقال: في بلادهم عنده وغير بلادهم سواء، من كان عنده مال تجب فيه الزكاة زكاه. قلت: فيسألهم إذا أخذ منهم الزكاة هذا الذي يأخذ عما في بيوتهم من ناضهم، فيأخذ زكاته مما في أيديهم؟ فقال: ما سمعت من مالك في هذا شيئاً، وأرى إن كان الوالي عدلاً أن يسألهم عن ذلك، وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق، قلت: أيسأل عن زكاة أموالهم الناض إذا لم يتجروا؟ فقال: نعم إذا كان عدلاً، وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق، كان يقول للرجل إذا أعطاه عطاءه: هل عندك من مال قد وجبت عليك فيه الزكاة؟ فإن قال: نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال، وإن قال: (لا) أسلم إليه عطاءه. ولا أرى أن يبعث في ذلك أحداً، وإنما ذلك إلى أمانة الناس، إلا أن يُعلم أحد أن لا يؤدي، فتؤخذ منه، ألا ترى أن عثمان بن عفان كان يقول: هذا شهر زكاتكم». وينظر: ما يأتي عند الكلام على طلب الإمام زكاة الأموال الباطنة كلها.

(١) قال في المجموع (١٦٦/٦): «أما الأموال الباطنة فقال الماوردي: ليس للولاية نظر في زكاتها، بل أصحاب الأموال أحق بتفرقتها فإن بذلوا طوعاً قبلها الإمام منهم فإن علم الإمام من رجل أنه لا يؤديها بنفسه فهل له أن يقول: إما أن تفرقتها بنفسك وإما أن تدفعها إلي لأفرقتها؟ فيه وجهان يجريان في النذور والكفارات، قلت: أصحهما: له المطالبة، بل الصواب أنه يلزمه المطالبة كما يلزمه إزالة المنكرات».

(٢) أخرجه ابن زنجويه (١٨٨٦) عن عبيد الله بن موسى، أخبرنا إسرائيل، عن منصور، عن شقيق، عن عمر به. وسنده صحيح. ورواه ابن جرير في تهذيب الآثار: مسند عمر (١٣٣٠): حدثنا أبو كريب، حدثنا المصعب بن المقدم، عن إسرائيل، عن منصور، عن سفيان، عن عمر به. وفي السند انقطاع، وفيه اختلاف على منصور، والإسناد الأول أصح؛ لأن المصعب خفيف الضبط، وسبق لهذين الأثرين شاهد عند بيان أدلة وجوب الزكاة في عروض التجارة في المسألة (٦٩٥١).

والغائب<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن أنس أن عمر رضي الله عنه كان يأخذ من الفرس عشرة ومن البرذون خمسة<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن عائشة بنت قدامة بن مظعون، عن أبيها رضي الله عنه أنه قال: كنت إذا جئت عثمان بن عفان أقبض عطائي، سألتني: «هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة؟» قال: فإن قلت: نعم. «أخذ من عطائي زكاة ذلك المال». وإن قلت: لا. «دفع إلي عطائي»<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن السائب بن يزيد، قال: سمعت عثمان بن عفان، يقول: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤده، حتى تخرجوا زكاة أموالكم، ومن لم تكن عنده لم تطلب منه، حتى يأتي بها تطوعاً، ومن أخذ منه لم يؤخذ منه حتى يأتي هذا الشهر من قابل»<sup>(٤)</sup>، وروي نحو رواية قدامة السابقة عن أبي بكر بسند فيه انقطاع<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه أبو عبيد في الأموال (١١٧٨)، وابن زنجويه (١٦٨٦) عن أحمد بن خالد الوهبي، من أهل حمص، وابن أبي شيبة (١٠٥٦٧) عن عبد الأعلى، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري به. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا ابن إسحاق، وهو حسن الحديث. وصحح إسناده ابن حزم في المحلى (٤٠/٤).

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار من طريقين أحدهما صحيح، عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس. وسنده صحيح.

(٣) رواه مالك في الموطأ (٢٤٦/١) عن عمر بن حسين، عن عائشة بنت قدامة به. وسنده حسن، عمر ثقة من رجال مسلم، وعائشة مختلف في صحبتها، والأقرب أنها تابعة لم تجرح، وروى عنها غير واحد من الثقات، وهي تروي هنا قصة لأبيها، فحديثها حسن.

(٤) رواه أبو عبيد في الأموال (١٢٤٧): حدّثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن السائب به. وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وسبق تخريج هذا الأثر بتوسع في المسألة (٦٨٨٨).

(٥) روى مالك في الموطأ (٢٤٥/١)، ومن طريقه عبد الرزاق (٧٠٢٤) عن محمد بن عقبة عن القاسم بن محمد قال: كان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم، يسأل الرجل: «هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة؟» فإذا قال: نعم، «أخذ من عطائه زكاة ذلك المال»، وإن قال: لا. «أسلم إليه عطاءه، ولم يأخذ منه شيئاً» وهو مرسل صحيح الإسناد.

٧٢٥٦ - وتقسيم الأموال إلى ظاهرة وباطنة تقسيم اصطلاحى، وأول ما ظهر هذا التقسيم في صورة واضحة في كلام الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام<sup>(١)</sup>، وإن كانت وردت الإشارة إلى الظاهر في كتاب عمر بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup>، ثم كثر استعماله بعد ذلك عند الفقهاء، وإن كانوا اختلفوا في بعض الأموال، كعروض التجارة والنقود التي يمر بها التجار على العاشر، هل هي من الظاهر أو من الباطن<sup>(٣)</sup>، ولا مشاحة في الاصطلاح، فالعبرة بحقيقة المال، سواء سمي ظاهراً أو باطناً.

٧٢٥٧ - يجوز أن يأخذ ولي الأمر من التجار زكاة ما سافروا به ونقلوه من بلد إلى بلد من الذهب والفضة<sup>(٤)</sup>؛ لما ثبت عن أنس بن سيرين،

(١) قال أبو عبيد في الأموال (١/٢٣٧): «إنما تقع الأحكام فيما بين الناس على الأموال الظاهرة وهي فيما بينهم وبين الله على الظاهرة والباطنة جميعاً».

(٢) سبق تخريج هذا الأثر عنه عند الكلام على حكم زكاة عروض التجارة في المسألة (٦٩٥١)، وفيه قوله لعامله: «خذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً».

(٣) بحث: الإلزام بالزكاة للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٢٨ - ١٤٥)، رسالة زكاة المدين للدكتور أحمد الخليل (ص ١٧ - ٣٤).

(٤) قال في بدائع الصنائع (٢/٣٥): «وكذا المال الباطن إذا مر به التاجر على العاشر كان له أن يأخذ في الجملة؛ لأنه لما سافر به وأخرجه من العمران صار ظاهراً والتحق بالسوائم، وهذا؛ لأن الإمام إنما كان له المطالبة بزكاة المواشي في أماكنها لمكان الحماية؛ لأن المواشي في البراري لا تصير محفوظة إلا بحفظ السلطان وحمايته، وهذا المعنى موجود في مال يمر به التاجر على العاشر، فكان كالسوائم، وعليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإن عمر رضي الله عنه نصب العشار وقال لهم: خذوا من المسلم ربع العشر، ومن الذمي نصف العشر، ومن الحربي العشر وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم ولم ينقل أنه أنكر عليه واحد منهم فكان إجماعاً».

وقال في أحكام أهل الذمة (١/٣٤٩): «وأما تفصيل مذهب أحمد فقال الميموني: قلت لأبي عبد الله: من أين أخذوا من أموال أهل الذمة - إذا اتجروا فيها - الضعف؟ على أي سنة هو؟ قال: لا أدري إلا أنه فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم قال: تؤخذ =

قال: بعث إليّ أنس بن مالك، فأبطأت عليه، ثم بعث إلي، فأتيته، فقال: إن كنت لأرى أنني لو أمرتك أن تعض على حجر كذا وكذا ابتغاء مرضاتي لفعلت، اخترت لك عين عملي فكرهته<sup>(١)</sup>، إني أكتب لك سنة عمر. قلت: اكتب لي سنة عمر. فكتب: يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم، وممن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن زياد بن حدير، قال: بعثني عمر بن

= منا زكاتنا ربع العشر، وتضعف عليهم فتؤخذ منهم نصف العشر»، وقال في البحر الرائق (٢/٢٤٨): «مال الزكاة نوعان: ظاهر، وهو المواشي، والمال الذي يمر به التاجر على العاشر، وباطن، وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها. أما الظاهر فلإمام ونوابه، وهم المصدقون من السعاة والعشار ولاية الأخذ للآية ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]».

(١) وهذا العمل هو أنه يرسله عاشراً، والعاشر هو من يرسله السلطان ليقف على طريق التجار ليأخذ من المسلمين زكاة ما معهم من أموال، فيأخذ منهم ربع العشر، ويأخذ من أهل الذمة نصف العشر، ويأخذ من الحربيين العشر. ينظر: فتح القدير لابن الهمام (٢/٢٢٤). أما العاشر الذي ورد فيه الوعيد فهو الذي يأخذ المكوس بغير حق، وقال الحافظ ابن القيم في أحكام أهل الذمة (١/٣٤٠): «قال أبو عبيد: «فالعاشر الذي يأخذ الصدقة بغير حقها» كما جاء في الحديث مرفوعاً وقد تقدم. وكذلك وجه حديث ابن عمر: «لم يأخذ العشور»، إنما أراد هذا ولم يرد الزكاة، وكيف ينكر ذلك وقد كان عمر وغيره من الخلفاء يأخذونه عند الأعطية، وكان رأي ابن عمر دفعها إليهم؟ وكذلك حديث زياد بن حدير: (ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهدًا) إنما أراد: أنا كنا نأخذ من المسلمين ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر. قال: وكان مذهب عمر فيما وضع من ذلك: أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة، ومن أهل الحرب العشر تاماً».

(٢) رواه أبو عبيد في الأموال (١٦٥٧): حدّثنا معاذ، عن ابن عون، عن أنس بن سيرين. وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيحين، ورواه عبد الرزاق (١٠١١٢): أخبرنا معمر، عن أيوب، عن أنس بن سيرين به. وسنده صحيح. ورواه أحمد، كما في أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل (ص ٧٥): حدّثنا سفيان، قال: حدّثنا هشام، عن أنس بن سيرين به مختصراً. وسنده صحيح. ورواه ابن سعد (٧/٢٠٧) عن عمرو بن عاصم عن أبي العوام عن قتادة به.

الخطاب ﷺ إلى عين التمر مصدقاً، فأمرني أن آخذ من المسلمين من أموالهم إذا اختلفوا بها للتجارة ربع العشر، ومن أموال أهل الذمة نصف العشر، ومن أموال أهل الحرب العشر<sup>(١)</sup>.

وثبت عن زريق صاحب مكوس مصر: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: «من مر بك من المسلمين ومعه مال يتجر به فخذ منه صدقته من كل أربعين ديناراً ديناراً، فما نقص منه إلى عشرين فبحساب ذلك إلى عشرة دنانير، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً، ومن مرَّ بك من أهل الكتاب أو من أهل الذمة ممن يتجر فخذ منه من كل عشرين ديناراً ديناراً، فما نقص فبحساب ذلك إلى عشرة دنانير، فإن نقص ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه محمد بن الحسن الشيباني في الحجة على أهل المدينة (١/٥٥٥)، (٥٥٦)، وفي الآثار (٣١١): أخبرنا أبو حنيفة عن أبي صخرة المحاربي عن زياد بن حدير به. وسنده حسن في الشواهد، رجاله ثقات، عدا أبي حنيفة ففي روايته ضعف يسير من جهة حفظه، وكذا محمد بن الحسن، لكن تابعه أبو يوسف في الآثار (٤٤٢) فرواه عن أبي حنيفة به، ورواه أبو يوسف في الخراج (ص١٤٨): حدَّثني إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، وأبو عبيد في الأموال (١٦٠٨): حدَّثنا أبو معاوية عن الأعمش، كلاهما عن إبراهيم بن مهاجر، قال: سمعت زياد بن حدير به. وسنده جيد، رجال أبي عبيد ثقات، عدا إبراهيم، وهو صدوق في روايته ضعف يسير، وقد وافق هنا ما رواه غيره، ورواه أبو يوسف في الخراج (ص١٤٨): حدَّثنا عاصم بن سليمان عن الحسن عن عمر مرسلاً. وسنده صحيح، فالأثر صحيح بمجموع هذه الأسانيد لا شك في صحته، وروى أبو عبيد (١٦٥٩): حدَّثنا حفص بن غياث، عن الشيباني، عن الشعبي، عن زياد بن حدير، قال: «أمرني عمر أن آخذ من تجار أهل الذمة مثل ما آخذ من تجار المسلمين» وسنده صحيح، وهو شاهد قوي لأصل الرواية السابقة، ورواه أبو عبيد (١٦٦٠) أيضاً: حدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن زياد بن حدير، قال: أمرني عمر أن آخذ من نصارى بني تغلب العشر، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر. وسنده صحيح.

(٢) رواه عبد الرزاق (١٠١١٦): أخبرنا ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، عن زريق به. وسنده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين، عدا زريق، وهو صدوق، وهو =

٧٢٥٨ - ويدخل في هذه الأموال: عروض التجارة التي يستوردها ملاكها من خارج البلاد في هذا العصر، من سيارات، وقطع غيار، وأجهزة كهربائية، ومواد بناء، وأواني، وأجهزة اتصالات، ونحوها.

٧٢٥٩ - كما يدخل في ذلك: العروض التي ينقلها ملاكها من مدينة إلى مدينة داخل دولة واحدة، كالمحروقات والبلاستيك والحديد، وتجارة من يبيع ويشترى في الأسماك، وتجارة بيع وشراء التمور في الأسواق، وعموم تجارات الأسواق والمحلات التجارية الظاهرة، وتجارة مزارع المواشي التي تربي للبيع، ونحو ذلك.

٧٢٦٠ - والأولى أن يكل السلطان إخراج زكاة الأموال الباطنة من النقود إلى ملاكها<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يثبت في حديث صحيح صريح أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يطلب من ملاك هذه الأموال زكاتها، فظاهر ذلك أنه وكل ذلك إليهم<sup>(٢)</sup>.

= من رجال مسلم، وقد سبق ذكر هذا الأثر من رواية مالك عند ذكر أدلة حكم زكاة العروض.

(١) قال في نهاية المطلب (١١/٥٣٤): «وقيل: إن صدقات الأموال الباطنة كانت تسلم إلى الخليفتين، وصح أن عمر طلب من جمّاس صدقة التجارة من أهب كانت عنده، ثم رأى عثمان أن يكل زكاة الأموال الباطنة إلى أربابها. والذي يغلب على الظن أن الخليفتين كانا يقبلان زكاة الأموال الباطنة إذا جئ بها إليهما، ولا يطلبانها، ولو كان في حق الولاة أخذ جميع الزكوات، لما حظّه عثمان، وصحّ أن السعاة في زمن رسول الله ﷺ، وزمن الخليفتين كانوا يطلبون زكوات الأموال الظاهرة، ولم يصحّ بحثهم عن الأموال الباطنة».

(٢) قال في المجموع (٦/٢٠١): «لا يلزمه صرف زكاة الأموال الباطنة إلى الإمام بالإجماع»، وسبق نقل كلامه في حكاية الشافعية هذا الإجماع قريباً عند تعريف الأموال الباطنة، وقال في مغني المحتاج (٢/١٢٩): «(وله أن يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن) وهو النقدان، وعروض التجارة، والركاز كما مر لمستحقه، وإن طلبها الإمام وليس للإمام أن يطالبه بقبضها للإجماع كما قاله في المجموع. نعم إن علم أن المالك لا يزكي فعليه أن يقول له: أدها وإلا ادفعها إلي»، وقال في حاشية رد المحتار (٢/٢٦٠): =



٧٢٦١ - لكن إن رأى الإمام أن يأخذ زكاة الأموال الباطنة كلها لمصلحة شرعية<sup>(١)</sup>، وكان ممن يضع الزكاة في مصارفها الشرعية فله ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في تفسير حديث خالد والعباس السابق من أن السعاة طالبوا خالداً بزكاة فرسه وعتاده لأنها من عروض التجارة<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن أنس بن مالك، قال: بعثني عمر بن الخطاب وأبا موسى الأشعري إلى العراق، فجعل أبا موسى على الصلاة، وجعلني على الجباية، وقال: «إذا بلغ مال المسلم مائتي درهم، فخذ منها خمسة دراهم، وما زاد على المائتين ففي كل أربعين درهماً درهم»<sup>(٤)</sup>، ولأثر عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن عمر الآتي.

= «قال أصحابنا: لو علم من أهل بلدة أنهم لا يؤدون زكاة الأموال الباطنة فإنه يطالبهم وإلا فلا، لمخالفته الإجماع»، وما حكى هنا من الإجماع فيه نظر ظاهر؛ لخلاف عمر وابنه وغيرهم، كما سبق قريباً، وكما سيأتي.

(١) قال في مختصر اختلاف العلماء (١/٤٤٠): «وقال مالك: إذا كان الوالي عدلاً لم يسع الرجل أن يفرق زكاة ماله الناض ولا غير ذلك ولكن يدفع زكاة ماله الناض إلى الإمام وأما ما كان من الماشية وما أنبتت الأرض فإن الإمام يبعث في ذلك».

(٢) قال الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه باب: رجوع المفتي عن فتواه (٢/٢٠٠): «كان عبد الله بن عمر يوجب دفع زكاة الأموال الباطنة إلى الأمراء، فلما أخبر أنهم لا يضعونها مواضعها رجع عن رأيه في الدفع إليهم وأمر الناس أن يتولوا بأنفسهم صرفها إلى الأصناف» وقد سبق أثر ابن عمر قريباً، وقال في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/٢٩٤): «زكاة الأثمان، وعروض التجارة زمن رسول الله ﷺ وزمن أبي بكر، وعمر ﷺ كان مفوضاً إلى الإمام، إلا أن عثمان ﷺ فوض ذلك إلى أربابها لمصلحة رأى في ذلك، وجعل أرباب الأموال كالوكلاء عن نفسه، لا أنه أبطل على نفسه حق الأخذ، وهذا لأن حق المطالبة للإمام عرف بعهد رسول الله ﷺ وبعهد أبي بكر، وعمر، وحكم ثبت من جهة النبي ﷺ، ومن جهة أبي بكر، وعمر ﷺ، لا يجوز لعثمان ﷺ إبطاله، فدل أنه فوض الأداء إلى أرباب الأموال بطريق التوكيل».

(٣) سبق ذكر نصوص أهل العلم في ذلك عند الاستدلال بهذا الحديث على وجوب زكاة عروض التجارة.

(٤) أخرجه أبو عبيد في الأموال (١١٦٦) عن ابن طارق، ثم أخرجه (١٨٨٧) عن =

٧٢٦٢ - وبعض أهل العلم يرى أن لولي الأمر الحق في الأصل في طلب زكاة النقدين وعروض التجارة، وهذا هو قول الإمام مالك، وهو مذهب أكثر المالكية<sup>(١)</sup> - رحمهم الله تعالى -، وهو قول عامة فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة - رحمهم الله تعالى -<sup>(٢)</sup>، ويرى الحنابلة أن له طلبها وأن

= يحيى بن بكير، عن الليث بن سعد، كلاهما عن يحيى بن أيوب، عن حميد الطويل، عن أنس به. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا ابن أيوب، فهو «صدوق ربما وهم».

(١) قال في المدونة (١/٣٣٥): «قال مالك: إذا كان الإمام يعدل لم يسع الرجل أن يفرق زكاة ماله الناض ولا غير ذلك، ولكن يدفع زكاة الناض إلى الإمام، وأما ما كان من الماشية وما أنبتت الأرض فإن الإمام يبعث في ذلك»، وينظر: مذهب الحنفية فيما يأتي، وسبق ذكر ما يتعلق بمذهب الحنابلة قريباً، وقال في الذخيرة للقرافي (٣/١٥٠، ١٥١): «وفي الجواهر: إذا كان الإمام يعدل في الأخذ والصرف لم يسع المالك أن يتولى الصرف بنفسه في الناض ولا في غيره بل الإمام لاحتياجها إلى الاجتهاد في تعيين الأصناف وتحقيق صفاتهم وشروطهم وتعيين البلدان في الحاجات وهي أمور لا يطلع عليها إلا الولاة غالباً، وأما الحرث والماشية فيبعث الإمام فيها، وقيل: زكاة الناض إلى أربابه، قال عبد الملك: ذلك إذا لم يكن المصروف الفقراء والمساكين خاصة لاحتياج غيرهما إلى الاجتهاد وحيث قلنا يليها ربها فالأفضل له أن يوليها غيره إلا أن يجهل أحكامها فيجب»، وقال القرطبي في تفسيره (٨/١٧٧): «إذا كان الإمام يعدل في الأخذ والصرف لم يسع للمالك أن يتولى الصرف بنفسه في الناض ولا في غيره. وقد قيل: إن زكاة الناض على أربابه»، وينظر: ما سبق نقله عن المدونة أيضاً عند الكلام على أن لولي الأمر الحق في أخذ زكاة عروض التجارة في المسألة (٧٢٥٥)، وينظر: بحث: الإلزام بالزكاة للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٠٦ - ١٢٧).

(٢) قال في بدائع الصنائع (٢/٣٥، ٣٦): «كذا المال الباطن إذا مر به التاجر على العاشر كان له أن يأخذ في الجملة؛ لأنه لما سافر به وأخرجه من العمران صار ظاهراً والتحق بالسوائم، وهذا؛ لأن الإمام إنما كان له المطالبة بزكاة المواشي في أماكنها لمكان الحماية؛ لأن المواشي في البراري لا تصير محفوظة إلا بحفظ السلطان وحمايته، وهذا المعنى موجود في مال يمر به التاجر على العاشر، فكان كالسوائم، وعليه إجماع الصحابة. . . وأما المال الباطن الذي يكون في المصريف فقد قال عامة مشايخنا: إن رسول الله ﷺ طالب بزكاته، وأبو بكر وعمر طالبا، وعثمان طالب زماناً =

المالك لا يجبر على ذلك<sup>(١)</sup>؛ وقد استدل من جعل ذلك حقاً واجباً لولي الأمر بقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، وعامة أهل العلم على أن المراد بالصدقة في هذه الآية الزكاة<sup>(٢)</sup>.

كما استدلوا بحديث أنس السابق في بعث عمر ساعياً<sup>(٣)</sup>، وبما روى البخاري عن أنس أن أبا بكر رضي الله عنه، كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: «بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض

= ولما كثرت أموال الناس ورأى أن في تتبعها حرجاً على الأمة وفي تفتيشها ضرراً بأرباب الأموال فوض الأداة إلى أربابها. وذكر أبو منصور الماتريدي السمرقندي: لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث في مطالبة المسلمين بزكاة الورق وأموال التجارة ولكن الناس كانوا يعطون ذلك»، وينظر: تحفة الفقهاء (١/٢٧٥)، بدائع الصنائع (٢/٧)، وينظر: ما سبق نقله قريباً عن المحيط البرهاني.

(١) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٥/٨٧): «(و) للإمام طلب (الزكاة من المال الظاهر) كالمواشي والحبوب والثمار (والباطن) كالأثمان وعروض التجارة (إن وضعها في أهلها، ولا يجب الدفع إذا طلبها) بل لربها تفرقتها بنفسه وهو أفضل كما تقدم (وليس له)؛ أي: الإمام (أن يقاتل على) ذلك إذا لم يمنع من هي عليه (إخراجها بالكلية) إذ الواجب الإخراج، لا الدفع إلى الإمام». وينظر: الإنصاف (٧/١٥٦، ١٥٧).

(٢) وذهب آخرون إلى أنها في الثلاثة الذين خلفوا؛ لأن السياق في الكلام عنهم، ورجحه ابن جرير، والأقرب أن ذلك يشمل الفرض والتطوع. ينظر: تفسير ابن جرير (١١/٦٥٨)، تفسير ابن أبي حاتم (٦/١٨٧٤ - ١٨٧٦)، تفسير ابن العربي (٢/١٠٠٦ - ١١١٠)، تفسير القرطبي (١٠/٣٥٦، ٣٥٧)، بحث: الإلزام بالزكاة للدكتور محمد الأشقر، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٢٠).

(٣) سبق نقل كلام من ذكر أن عمر طلب من خالد زكاة أدرعه وعتاده وفرسه عند ذكر أدلة حكم زكاة عروض التجارة، وقال الدكتور محمد الأشقر في بحث: الإلزام بالزكاة في الظاهر والباطن، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٢٢): «فلم يكن العباس رضي الله عنه صاحب سائمة ولا زرع، إذ كان هاجر في آخر العهد النبوي. وإنما كان ماله ناصباً، وقد أتاه عمر ساعياً، وطلب منه زكاة ماله».

رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سئله من المسلمين على وجهها، فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط. .»، فذكر صدقة السائمة، ثم قال: «وفي الرقة ربع العشر، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة، فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها»<sup>(١)</sup>، وبما ثبت عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، أن في كتاب رسول الله ﷺ، وفي كتاب عمر في الصدقة أن «الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار، والورق لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم، فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم»<sup>(٢)</sup>.

وبما ثبت عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة: من كل أربعين درهماً درهماً، وليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم»<sup>(٣)</sup>، كما استدلوا

(١) صحيح البخاري (١٤٥٤)، وقد سبق الكلام على هذا الحديث مفصلاً عند الكلام على زكاة الإبل. قال الدكتور محمد الأشقر في بحث: الإلزام بالزكاة، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٢١) بعد ذكره لهذا الحديث: «فهذا واضح منه أن النبي ﷺ أمره بأخذ زكاة الورق، وهي الفضة المضروبة»، ثم ذكر حديث علي الآتي وحديثاً آخر، ثم قال: «هذه الأحاديث السابقة نصية في طلب النبي ﷺ زكاة المال الباطن، وأخذه لها، ويؤيد دلالتها: العمومات الأمرة بإعطاء الزكاة للإمام أو من ولاه».

(٢) رواه أبو عبيد (١١٠٦) قال: حدثنا يزيد، عن حبيب بن أبي حبيب، عن عمرو بن هرم، عن محمد بن عبد الرحمن به. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا حبيب، وهو الجرمي، فهو صدوق يخطئ، وهو من رجال مسلم، ومحمد هذا أخذه عن كتاب النبي ﷺ وكتاب عمر رضي الله عنه، كما في رواية مفصلة عند أبي عبيد (٩٣٤)، والطحاوي في أحكام القرآن (٦٠٧، ٦١٦)، وفي شرح معاني الآثار (٣٧٣/٤) بالإسناد السابق، وينظر: الإرواء (٨١٣)، وينظر: ما سبق عند الكلام على رواية هذا الحديث المطولة في زكاة الإبل في المسألة (٦٦٨٠).

(٣) رواه أحمد (٧١١)، والترمذي (٦٢٠)، وأبو داود (١٥٧٤)، وابن ماجه (١٧٩٠)، وغيرهم من طرق عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي. وسنده =

ببعض الآثار السابقة عن عمر في أخذه زكاة النقدين وعروض التجارة<sup>(١)</sup>،  
وبما ثبت عن عثمان أنه كان يأخذ من العطاء زكاة أموال من يعطيهم  
العطاء<sup>(٢)</sup>.

٧٢٦٣ - والأولى إذا لم يطلب السلطان الزكاة وكان لا يضعها في  
مصارفها الصحيحة أن يوزعها مالکها بنفسه<sup>(٣)</sup>، سواء كانت زكاة النقدين أو  
العروض أو زكاة الحبوب والثمار أو صدقة السائمة<sup>(٤)</sup>؛ ليضمن هذا المالك

= حسن، رجاله كوفيون يحتج بهم، وقد رواه أبو داود (١٥٧٣) من طريق أبي إسحاق عن  
الحارث وعاصم عن علي، ورواه أحمد (٩٨٤) عنه عن الحارث وحده. وذكر البخاري  
كما نقل عنه الترمذي، والدارقطني في العلل (٣٢٦) أنه صحيح إلى أبي إسحاق من  
الطريقين، وقد حسنه الحافظ في الفتح (٣/٣٢٧)، وينظر: ما سبق عند الكلام على  
رواية هذا الأثر المطولة في زكاة الإبل.

(١) ومن ذلك أثر عبد الرحمن بن عبد القاري السابق في المسألة (٦٠٨٦)، وأثر  
حماس السابق في المسألة (٦٩٥١)، وأثر السائب السابق في المسألة (٦٩٥١).  
(٢) سبق تخريجه في المسألة (٦٠٨٩).

(٣) قال في المجموع (٦/١٦٥): «وأما التفريق بنفسه والدفع إلى الإمام ففي  
الأفضل منهما تفصيل قال أصحابنا: إن كانت الأموال باطنة والإمام عادل ففيها  
وجهان:

أصحهما عند الجمهور: الدفع إلى الإمام أفضل للأحاديث السابقة ولأنه يتيقن  
سقوط الفرض به بخلاف تفريقه بنفسه فقد يصادف غير مستحق ولأن الإمام أعرف  
بالمستحقين وبالمصالح ويقدر الحاجات ويمن أخذ قبل هذه المرة من غيره ولأنه يقصد  
لها وهذا الوجه قول ابن سريج وأبي إسحق، قال المحاملي في المجموع والتجريد: هو  
قول عامة أصحابنا وهو المذهب وكذا قاله آخرون، قال الرافعي: هذا هو الأصح عند  
الجمهور من العراقيين وغيرهم وبه قطع الصيدلاني وغيره.

(والثاني): تفريقها بنفسه أفضل وبه قطع البغوي قال المصنف: وهو ظاهر النص؛  
يعني: قول الشافعي في المختصر وأحب أن يتولى الرجل قسمها بنفسه ليكون على يقين  
من أدائها عنه هذا نصه».

(٤) مصنف عبد الرزاق (٦٩٢١)، الأموال لأبي عبيد، باب: دفع الصدقة إلى  
الأمراء (ص ٦٧٨ - ٦٨٨).

وصول زكاة ماله إلى مصارفها الشرعية التي بيّنها الله تعالى في كتابه، فذلك أبرأ لذمته<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن أبي سعيد المقبري قال: أتيت عمر بن الخطاب، فقلت: يا أمير المؤمنين، هذه زكاة مالي. قال: وأتيته بمائتي درهم، فقال: أعتقت يا كيسان؟ فقلت: نعم. فقال: فاذهب بها أنت فاقسمها<sup>(٢)</sup>.

ولما ثبت عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أترخص في أن أضع صدقة مالي في مواضعها، أو إلى الأمراء لا بد؟ قال: سمعت ابن عباس يقول: «إذا وضعتها مواضعها ما لم تعط منها أحداً شيئاً تعوله أنت فلا بأس»، سمعته منه غير مرة يآثره عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>، وخروجاً من خلاف من قال: إن دفعها إليه والحالة هذه لا يجزي عن المالك، بل يجب عليه أن يعيد إخراجها<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في المجموع (١٦٤/٦): «الأموال الظاهرة وهي الزروع والمواشي والثمار والمعادن ففي جواز تفريقها بنفسه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما: (أصحهما): وهو الجديد جوازه (والقديم) منعه ووجوب دفعها إلى الإمام أو نائبه وسواء كان الإمام عادلاً أو جائراً يجب الدفع إليه على هذا القول لأنه مع الجور نافذ الحكم هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكى البغوي وغيره وجهاً أنه لا يجب الصرف إليه إن كان جائراً على هذا القول لكن يجوز وحكى الحنطي والرافعي وجهاً أنه لا يجوز الدفع إلى الجائر مطلقاً».

(٢) أخرجه أبو عبيد في الأموال (١٨٠٧) عن أبي النضر، وعبد الله بن صالح، عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن أبي سعيد المقبري به. وسنده صحيح.

(٣) رواه عبد الرزاق (٦٩١٧، ٧١٦٣) عن ابن جريج به. وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيحين، وروى عبد الرزاق (٦٩٢٠) أيضاً عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: رأيت لو كانت الصدقة توضع مواضعها، أضعها أنا في مواضعها أم أدفعها إلى الولاة؟ فقال: «ولم يشكل ليس ذلك لك إذا كانوا يضعونها في مواضعها»، قلت أنا حينئذ: إنما قال ذلك ابن عباس من أجل أنهم لا يضعونها مواضعها؟ قال: «نعم» وقال: «في زكاة الفطر مثل ذلك، وكل صدقة ماشية أو حرث» قال: «وليجزين عنك أن تدفعها إليهم فتجب لك الأجر، ويتولوا هم ما تولوا» وسنده صحيح أيضاً.

(٤) ذهب بعض الحنفية إلى أن من أعطاه الزكاة وهو على هذه الحال يجب عليه =

٧٢٦٤ - لكن إن دفع المسلم زكاة الأموال الباطنة من ذهب أو فضة أو عروض تجارة إلى السلطان المسلم أو نائبه أجزاً ذلك على الصحيح من

= أن يخرجها مرة أخرى، وذهب المالكية إلى أنه إن دفعها إليه اختياراً لا تجزيه، وأنه إن طلبها منه فعليه حجزها والهرب بها ما أمكنه ذلك، فإن أخذها منه جبراً أجزأه ذلك، قال في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/٢٩٢): «في فتاوى أبي الليث: السلطان الجائر إذا أخذ صدقات السوائم فهذا على وجهين: إما أن ينوي المؤدي عند الأداء الصدقة عنهم، وفي هذا الوجه اختلف المتأخرون منهم، قال: نفتي أرباب الصدقات بالأداء، ثانياً: بينهم وبين الله تعالى؛ لأنهم لا يصرفون الصدقات إلى مصارفها.

قال الفقيه أبو جعفر رحمته الله: لا يؤمرون بالأداء ثانياً. هذا هو الكلام في صدقات الأموال الظاهرة، فأما إذا أخذ صدقات الأموال الباطنة ونوى صاحب المال الصدقة عند الأداء، اختلف المشايخ فيه، قال الصدر الشهيد: الصحيح أنه يفتى بالأداء ثانياً؛ لأن أخذ السلطان منه لم يصح، إذ ليس له ولاية أخذ صدقات الأموال الباطنة».

وقال في مواهب الجليل (٢/٣٥٩، ٣٦٠): «قال ابن الحاجب: وإذا كان الإمام جائراً فيها لم يجزه دفعها إليه، قال في التوضيح: أي: جائراً في تفرقتها وصرفها في غير مصارفها لم يجزه دفعها إليه؛ لأنه من باب التعاون على الإثم، والواجب حينئذٍ جردها والهروب فيها ما أمكن، وأما إذا كان جوراً في أخذها لا في تفرقتها بمعنى أنه يأخذ أكثر من الواجب فينبغي أنه يجزيه ذلك على كراهة دفعها إليه، انتهى. (ص) (لا إن أكره) (ش): قال ابن الحاجب: فإن أجبره أجزأ على المشهور، قال في التوضيح: أي: فإن كان الإمام جائراً أو أجبره على أخذها، قال في الجواهر: فإن عدل في صرفها أجزأته، وإن لم يعدل ففي إجزائها قولان، وعيّن المصنف المشهور من القولين بالإجزاء، وهذا بين إذا أخذها أولاً ليصرفها في مصارفها، وأما لو علم أنه إنما أخذها لنفسه فلا، انتهى.

وأصله لابن عبد السلام، قال بعد أن شرح كلام ابن الحاجب: وهذا إن صح فيكون مقصوراً على ما إذا أخذها ليصرفها في مصارفها أما إذا كان أخذها أولاً إنما هو لنفسه كما يعلم قطعاً من بعضهم وكما في عامة أعراب بلادنا فلا يتمشى ذلك فيهم، انتهى. (قلت): وظاهر كلام أبي الحسن أن الخلاف جارٍ، ولو أخذها وأكلها، ونقله عن أبي إسحاق التونسي فتأمله، والله أعلم». وينظر: الدرر الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء لمحمود الجذبتي (١/٢٧٣)، بحث: الإلزام بالزكاة للدكتور محمد الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٤٥، ١٤٦).

أقوال أهل العلم، ولو كان لا يضعها في مصارفها، وتبرأ ذمته بذلك<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، قال: سألت سعد بن أبي وقاص، وأبا هريرة، وأبا سعيد الخدري، وابن عمر، فقلت: «إن هذا السلطان يصنع ما ترون، أفأدفع زكاتي إليهم؟» قال: فقالوا كلهم: «ادفعها إليهم»<sup>(٢)</sup>.

ولما ثبت عن عقبة بن صهبان قال: سألت ابن عمر قلت: إلى من أدفع زكاتي؟ قال: «إلى السلطان، أو قال: إليهم، قلت: إنهم يفعلون ويفعلون، قال: ادفعها إليهم، قلت: إنهم يفعلون ويفعلون، قال: ادفعها إليهم، قلت: إنهم يفعلون ويفعلون، فقال في الرابعة: فضعها حيث تعلم»<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن ابن عون، قال: طففت مع مجاهد وعبد الله بن عبيد بن عمير، فلما فرغنا أخذت بيده نحو زمزم فقلت: أريد أن أسألك عن شيء، فشددت عليه، فقال: ما هو؟ قلت: هل سمعت ابن عمر يسأل عن الصدقة؟ قال: ما سمعته يقول فيها شيئاً، ولكن حدثني هذا، وأوماً بيده إلى عبد الله بن عبيد بن عمير، أن رجلاً سأل ابن عمر ومعه خمسمائة درهم، فقال: هذه زكاة مالي، إلى من تأمرني أن أدفعها؟ قال: «إلى من بايعت»، وضرب إحدى يديه على الأخرى<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في المجموع (١٦٥/٦): «له صرفها إلى الإمام والساعي فإن كان الإمام عادلاً اجزأه الدفع إليه بالإجماع وإن كان جائراً اجزأه على المذهب الصحيح المشهور ونص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وفيه الوجه السابق عن الحناطي والماوردي».

(٢) رواه أبو عبيد (١٧٩١) عن إسماعيل بن إبراهيم، وعبد الرزاق (٦٩٢٢) عن معمر، وابن أبي شيبة (١٠٢٨٧) عن بشر بن المفضل، كلهم عن سهيل به. وسنده حسن.

(٣) رواه ابن زنجويه (٢١٥٢): ثنا سعيد بن عامر، عن سعيد، عن قتادة، عن عقبة بن صهبان به. وسنده صحيح، وله طرق أخرى متعددة عند أبي عبيد وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهم.

(٤) أخرجه ابن زنجويه (٢١٥٥) عن النضر بن شميل، وأبو عبيد (١٧٩٢) عن =



## الفصل الرابع

### تكاليف الزكاة قبل قبض الساعي لها وبعده

٧٢٦٥ - إذا كان الحاكم أو الساعي سيقبض الزكاة ويوزعها على مصارفها، فإن تكاليف جمع المال الزكوي التي قبل قبض الحاكم أو الساعي للزكاة، من عد ما يحتاج من هذا المال إلى عد، ووزن ما يحتاج منه إلى وزن، وأجرة خزنه وحراسته ورعيه وجمعه من المراعي وغير ذلك مما يحتاجه المال الزكوي، كلها على المالك<sup>(١)</sup>؛ لدلالة حديث عبد الله بن عمرو السابق قريباً في فصل جباية وتوزيع الحاكم زكاة الأموال الظاهرة<sup>(٢)</sup>؛ ولأنه عمل سابق لأخذ الزكاة، فلا يكون منها، كبقية تكاليف هذه الأموال، ولما يأتي في باب نقل الزكاة<sup>(٣)</sup>.

٧٢٦٦ - ولهذا؛ فإن تكاليف حساب أموال الشركات والأفراد، وتمييز الزكوي منها من غير الزكوي تجب على الملاك، وهذه قد تحتاج إلى تكاليف باهظة، كل ذلك يكون على الملاك<sup>(٤)</sup>.

٧٢٦٧ - أما تكاليف فرز مال الزكاة، وكذا كل عمل يكون بعد قبض العامل للزكاة، من تكاليف نقلها إلى المكان الذي سيجعلها الحاكم فيه إلى حين توزيعها، وأجرة رعي ما يحتاج منها إلى رعي، وتكاليف تخزين ما يحتاج منها إلى تخزين، ونحو ذلك، فهو على الحاكم، ويجوز صرفه من الزكاة<sup>(٥)</sup>؛ لأنه يدخل في سهم العاملين عليها.

= معاذ بن معاذ وإسحاق الأزرق، كلهم عن ابن عون به، وليس عند أبي عبيد قوله: «ومعه خمسمائة درهم» وسنده صحيح.

(١) روضة الطالبين (٣١٣/٢) (٢) في المسألة (٧٢٤٧).

(٣) في المسألة (٧٤١٨).

(٤) ينظر: بحث: إدارة والي مال الزكاة (أو مصرف العاملين عليها) للدكتور عمر الأشقر: منشور ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٧٠٣/٢).

(٥) روضة الطالبين (٣١٣/٢)

## الفصل الخامس

### وجوب تحري الحاكم الحق في أمر الزكاة

٧٢٦٨ - من الأمانة العظيمة التي تحمّلها ولي الأمر: أن يتحرى في مصارف الزكاة، فلا يصرفها إلا في وجه شرعي يتيقن أنه من مصارفها؛ لأنها تدخل في عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

٧٢٦٩ - ولهذا يجب على الوالي وعلى الهيئات الحكومية التي تشرف على قبض وتوزيع الزكاة أن تولي من تتوفر فيهم شروط عمال الزكاة الآتي ذكرها؛ لأنهم لا يكونون ممثلين أمر الله تعالى إلا بذلك.

## الفصل السادس

### تعميم الحاكم الزكاة على كل مصارفها

٧٢٧٠ - لا يجب على الحاكم عند توزيع الزكاة أن يصرف الزكاة في جميع مصارفها، ولا أن يعطي جميع مستحقيها<sup>(١)</sup>، وهذا هو قول عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لأن الظاهر من حال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه كان يعطي من سأله، كقبيصة، وغيره، ويحمل من سأله للجهاد أو الحج، وهذا

(١) قال في السيل الجرار (٤٩/٢): «وللإمام تفضيل غير مجحف ولتعدد السبب»، وقال ابن عمر في الشرح الكبير (٢٧٦/٧): «لأنه لا يجب صرفها إلى جميع الأصناف إذا فرقتها الساعي فكذلك المالك».

(٢) قال في الفروع (٣٥١/٤): «ولا يجب الاستيعاب، نص عليه، واختاره الخرقى والقاضي والأصحاب، وهو المذهب (وهـ م) كما لو فرقتها الساعي (و) وذكره صاحب المحرر فيه (ع)»، وقال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (٣٢٥/٣): «يستحب صرفها في الأصناف الثمانية، حيث وجب الإخراج، خروجاً من الخلاف، وتحصيلاً للأجزاء يقيناً، ولا يجب الاستيعاب، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة، كما لو فرقتها الساعي إجماعاً»، وينظر: كلام صاحب الإنصاف الآتي.

هو ظاهر حال سعاته، وهو ظاهر عمل الخلفاء الراشدين<sup>(١)</sup>؛ ولأن هذا مما يشق، بل يتعذر غالباً؛ ولأن كثيراً ممن يستحقون الزكاة يترفعون عن أخذها، وبعضهم يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف وعدم السؤال، فلا يعرف المزكي أنهم من المستحقين للزكاة<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في المقنع وشرحه المبدع (٤١٧/٢): «ويستحب صرفها في الأصناف كلها؛ أي: الثمانية لكل صنف منها إن وجد حيث وجب الإخراج، أو فيمن أمكن منهم؛ لأن في ذلك خروجاً من الخلاف، وتحصيلاً للأجزاء يقيناً، وإن اقتصر على إنسان واحد من الأصناف (أجزأه) في قول جماهير العلماء، ونص عليه، واختاره الأصحاب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتُمْ فَنِعْمًا بِهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٧١]، ولحديث معاذ، وقوله لقبیصة: «أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها»، وأمر «بني زريق بدفع صدقتهم إلى سلمة بن صخر»، ولو وجب الاستيعاب لم يجز صرفها إلى واحد، ولأنه لا يجب إذا فرقا الساعي، فكذا المالك، ولما فيه من العسر؛ وهو منفي شرعاً، والآية إنما سقت لبيان من تصرف إليه، لا لتعميمهم، وكالوصية لجماعة لا يمكن حصرهم».

(٢) قال في المغني لابن قدامة (٤٨٧/٦) بعد ذكره لبعض الأحاديث السابقة: «والآثار في هذا كثيرة، تدل على أن النبي ﷺ لم يكن يعتقد في كل صدقة ثابتة دفعها إلى جميع الأصناف، ولا تعميمهم بها، بل كان يدفعها إلى من تيسر من أهلها، وهذا هو اللائق بحكمة الشرع وحسنه، إذ غير جائز أن يكلف الله سبحانه من وجبت عليه شاة، أو صاع من البر، أو نصف مثقال، أو خمسة دراهم، دفعها إلى ثمانية عشر نفساً، أو أحداً وعشرين، أو أربعة وعشرين نفساً، من ثمانية أصناف، لكل ثلاثة منهم ثمنها، والغالب تعذر وجودهم في الإقليم العظيم، وعجز السلطان عن إيصال مال بيت المال مع كثرة إليهم على هذا الوجه، فكيف يكلف الله تعالى كل من وجبت عليه زكاة جمعهم وإعطاءهم، وهو سبحانه القائل: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٢٧٨]. وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٢٨٦]. وأظن من قال بوجوب دفعها على هذا الوجه إنما يقوله بلسانه، ولا يقدر على فعله، وما بلغنا أن النبي ﷺ فعل هذا في صدقة من الصدقات، ولا أحداً من خلفائه، ولا من صحابته، ولا غيرهم، ولو كان هذا هو الواجب في الشريعة المطهرة لما أغفلوه، ولو فعلوه مع مشقته لنقل وما أهمل، إذ لا يجوز على أهل التواتر إهمال نقل ما تدعو الحاجة إلى نقله، سيما مع كثرة من تجب عليه الزكاة، ووجود ذلك في كل زمان، وفي كل مصر وبلد، وهذا أمر ظاهر».

٧٢٧١ - لكن لو أمكنه تحري توزيعها على جميع مصارف الزكاة، وإعطاء جميع الفقراء دون مشقة، كأن يكون في مكان صغير، ومصارف الزكاة فيه محدودة معلومة له، وكان مال الزكاة يمكنه استيعاب ذلك كله، فهو أولى<sup>(١)</sup>؛ لأن في عمل ذلك نفعاً لجميع مصارف الزكاة، وإغناء لجميع المحتاجين من أفراد الأمة<sup>(٢)</sup>.

## الفصل السابع

### هدايا عمال الزكاة وغلولهم

٧٢٧٢ - يحرم على عامل الزكاة أن يقبل من أصحاب الأموال التي يأخذ زكاتها؛ أي: هدية<sup>(٣)</sup>،

(١) قال ابن مفلح في أصول الفقه (٣/١٠٥٣، ١٠٥٤): «وعد الأمدى حمل أبي حنيفة ومالك والأصح عن أحمد ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية - على بيان المصرف، من ذلك، لإضافتها إليهم بلام التملك، والعطف المقتضي للتشريك. وقال بعضهم: سياق الآية - من الرد على لمزهم في المعطين، ورضاهم في إعطائهم، وسخطهم في منعهم - يدل عليه. قال الأمدى: لا نسلم أنه لا مقصود من الآية سواه. فيقال: فسرها حذيفة كقولنا. رواه سعيد، وعارضها: ﴿وَوُثِّقُوا الْفُقَرَاءَ﴾ [البقرة: ٢٧١] الآية، وحديث معاذ في الصحيحين: «فترد على فقرائهم»، فالجمع وحملها على الندب أولى، وترك ظاهرها لو فرقها الساعي، وفي استيعاب من أمكن من الأصناف، وتفضيل بعضهم على بعض، فيلزم التسوية أو الفرق».

(٢) قال في الإنصاف (٣/٢٧٤، ٢٧٥): «قوله: (ويستحب صرفها في الأصناف كلها)؛ لكل صنف ثمنها إن وجد، حيث وجب الإخراج، فإن اقتصر على إنسان واحد أجزاءه، وهذا المذهب نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب. قال في الفروع: اختاره الخرقى، والقاضي، والأصحاب. وهو المذهب، كما لو فرقها الساعي، وذكره المجد فيه إجماعاً، وعنه يجب استيعاب الأصناف كلها».

(٣) قال أبو عبيد في غريب الحديث (١/٣١٣): «وفي هذا الحديث أنه ﷺ كان يقبل الهدية والهبة وليس هذا بعده لأحد من الخلفاء»، وقال ابن رجب في القواعد: القاعدة الخمسون بعد المائة (ص ٣٢١): «قال أحمد في رواية أبي طالب في الهدايا =

وهي مكروهة بإجماع أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن أبي حميد الساعدي، قال: استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على صدقات بني سليم، يدعى ابن اللتبية، فلما جاء حاسبه، قال: هذا مالكم وهذا هدية. فقال رسول الله ﷺ: «فها لا جلت في بيت أبيك وأمك، حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً» ثم خطبنا، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد، فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة، فلأعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر»، ثم رفع يده حتى رئي بياض إبطه، يقول: «اللَّهُمَّ هل بلغت» بصر عيني وسمع أذني<sup>(٢)</sup>.

ولما ثبت عن علي بن ربيعة، أن علياً استعمل رجلاً من بني أسد يقال له ضبيعة بن زهير أو زهير بن ضبيعة، فلما جاء قال: يا أمير المؤمنين، إني أهدي إلي في عملي أشياء، وقد أتيتك بها، فإن كانت حلالاً أكلتها، وإلا فقد أتيتك بها، فقبضها علي، وقال: «لو حبستها كان غلواً»<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت

= التي تهدي للأمر فيعطى منها الرجل قال: هذا الغلول»، وقال القرطبي في تفسيره (٤/٢٦١): «من الغلول هدايا العمال، وحكمه في الفضيحة في الآخرة حكم الغال».

(١) قال في النوادر والزيادات (٣/٤٠١): «قال ابن الحبيب: ولم يختلف العلماء في كراهية الهدية إلى السلطان الإمام الأكبر أو إلى العمال وجباة المال أو الحكام، أهداها إليهم مسلم أو ذمي من أهل عملهم، ويكره قبولها للقاضي ممن كان يهديها إليه قبل أن يلي، أو من قريب أو صديق أو غيره ولو كافأه بأضعافه، إلا من الصديق الملاطف ومن الأب والابن وشبهه من خاصة القرابة التي تجمع من خاصة القربى ما هو أخص من الهدية، قال مطرف وابن الماجشون، وهو قول مالك ومن قبله من أهل السنة. وقد رد علي خروفاً أهدي إليه. وقال ربيعة: الهدية ذريعة للرشوة وعلّة الظلمة. وأهدى سلمة بن قيس من الفيء سفت جوهر بإذن الجيش إلى عمر فرده وتواعده، وتواعد رسوله إن افترق المسلمون قبل أن يقسمه بينهم».

(٢) صحيح البخاري (٦٩٧٩)، صحيح مسلم (١٨٣٢).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٢٢٣٩٦): حدّثنا وكيع، قال: حدّثنا سعيد بن عبيد الطائي، =

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنه قال: «هدايا الأمراء غلول»<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن أبي يزيد المدني، قال: سئل جابر بن عبد الله، عن هدايا الأمراء، فقال: «هي في نفسي غلول»<sup>(٢)</sup>.

أما حديث: «هدايا العمال غلول» فلا يثبت، فقد روي من حديث أبي حميد الساعدي بسند ضعيف جداً<sup>(٣)</sup>، وروي من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه بسند واه<sup>(٤)</sup>، وروي من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، والصحيح

= عن علي بن ربيعة به. وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيحين. وقد قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٢٧٣/٦) عن علي بن ربيعة: «سمع علياً».

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢٢٣٩): حدّثنا ابن مهدي، عن شعبة، عن أبي قزعة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد به. وسنده صحيح.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٢٣٣٦٠): حدّثنا ابن مهدي، عن قرّة، عن أبي يزيد المدني به. وسنده صحيح.

(٣) رواه أحمد (٢٣٦٠١)، والبخاري (٣٧٢٣) وغيرهما من طرق عن إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن سعيد، عن عروة بن الزبير، عن أبي حميد الساعدي به مرفوعاً. وتفرد ابن عياش الشامي به عن مدني مع تأخره وضعف روايته عن غير أهل بلده يجعل الحديث غريباً، ولذا قال الحافظ الدارقطني في الغرائب والأفراد (أطرافه ٤٥٩٥): «تفرد به إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن عروة»، وقال البخاري: «هذا الحديث رواه إسماعيل بن عياش واختصره وأخطأ فيه، وإنما هو عن الزهري، عن عروة، عن أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على الصدقة»، فلا يعتضد بهذه الرواية؛ لأنها مجرد وهم من راوٍ ضعيف.

(٤) رواه الطبراني في الأوسط (٦٩٠٢): حدّثنا محمد بن عبد الله البيروتي، ثنا اليمان بن سعيد المصيصي، ثنا محمد بن حمير، عن خالد بن حميد المهري، عن خير بن نعيم، عن عطاء، عن ابن عباس، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الهدية إلى الإمام غلول». وقد تفرد به اليمان بن سعيد المصيصي - وهو ضعيف، ضعفه الدارقطني - عن محمد بن حمير الحمصي - وهو له غرائب وأفراد، كما قال الذهبي في الميزان - فلا يقبل ما تفردا به، فتفردهما به مع ضعف اليمان وتأخره وما عند ابن حمير من غرائب يجعل الحديث غريباً جداً، فالإسناد شديد الضعف.

فيه الوقف، كما سبق، ورفع منكر<sup>(١)</sup>، وروي من حديث غيرهم بأسانيد واهية<sup>(٢)</sup>.

٧٢٧٣ - كما يحرم على عمال الزكاة أن يأخذوا من مال الزكاة بغير حق، وهو من الغلول الذي ورد فيه وعيد شديد<sup>(٣)</sup>، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، وروى مسلم عن عدي بن عميرة الكندي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من استعملناه منكم على عمل، فكتمنا مخيطاً، فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة»، قال: فقام إليه رجل أسود من الأنصار كأني أنظر إليه، فقال: يا رسول الله، اقبل عني عملك، قال: «وما لك؟» قال: سمعتك تقول: كذا وكذا، قال: «وأنا أقوله الآن، من استعملناه منكم على عمل، فليجئ بقليله وكثيره، فما أوتي منه أخذ، وما نهي عنه انتهى»<sup>(٤)</sup>.

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قام فينا النبي ﷺ، فذكر الغلول فعظمه وعظم أمره، قال: «لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء، على رقبته فرس له حمحمة، يقول: يا رسول الله أغثنى،

(١) لأنه روي مرفوعاً من طريق الليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، وروي من طريق إسماعيل بن مسلم، وهو ضعيف، وقد ذكر الحافظ الدارقطني روايته في الغرائب والأفراد (أطرافه ١٥٥١)، فهما خالفاً رواية الثقات الموقوفة السابقة، ورواه محمد بن عبد بن عامر بن مرداس السمرقندي، وأحاديثه منكراً وباطلة، كما قال الخطيب في تاريخ بغداد (٣/١٩٠)، وقد أخرج الروايات الموقوفة أبو نعيم في الحلية (٩٩٩٩)، وابن عبد البر في التمهيد (٢/١٠)، وابن الجوزي في التحقيق (٢٢٨٨) وغيرهما.

(٢) ينظر في هذه الأحاديث: الكامل في ضعفاء الرجال (١/٢٨٣)، علل الدارقطني (٣٥٢١)، البدر المنير (٩/٥٧٥، ٥٧٦)، المطالب العالية مع تعليق محققه (٢١٥٤)، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١٥٩٠)، تخريج أحاديث الكشاف (٢٤٧)، الإرواء (٢٦٢٢).

(٣) قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد (ص ٢٠٧): «كل من أخذ ما لا يستحقه من الولاة والأمراء والعمال فهو غال».

(٤) صحيح مسلم (١٨٣٣).

فأقول: لا أملك لك شيئاً، وقد أبلغتك، وعلى رقبته بعير له رغاء، يقول: يا رسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك، وعلى رقبته صامت، فيقول: يا رسول الله أغثني، فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك، أو على رقبته رقاغ تخفق، فيقول: يا رسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً، قد أبلغتك»<sup>(١)</sup>، وثبت عن معاذ بن جبل، قال: بعثني رسول الله ﷺ فلما سرت أرسل في أثري، فرددت، فقال: «أتدري لم بعث إليك؟ لا تصين شيئاً بغير إذني، فإنه غلول، ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]»<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الثامن

### شروط وصفات العاملين على الزكاة

٧٢٧٤ - يُشترط في كل فرد من العمال الذين يرسلون لقبض الزكاة وحفظها وتوزيعها أن يكون أميناً<sup>(٣)</sup>؛ لأن العدل هو الذي يتحرى الحق

(١) صحيح البخاري (٣٠٧٣)، صحيح مسلم (١٨٣١).

(٢) رواه الإمام الترمذي في السنن (١٣٣٥)، وفي العلل الكبير (ترتيبه ٣٥٤)، والبخاري (٢٦٧٣): حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا أبو أسامة، عن داود بن يزيد الأودي، عن المغيرة بن شبيب، عن قيس بن أبي حازم، عن معاذ بن جبل. ورجاله ثقات، عدا داود، ففي روايته ضعف، فقد ضعفه جماعة، وروى عنه شعبة، وتوسط في أمره ابن عدي، كما سيأتي، وتوسط في أمره أيضاً البخاري، كما سيأتي، وهو هنا قد وافق الثقات، فلم يرو منكرأ، فالحديث سنده حسن، وقال الترمذي في العلل بعد روايته السابقة لهذا الحديث: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن. قلت له: كيف داود بن يزيد الأودي؟ قال: مقارب الحديث»، وقوى هذا الحديث أيضاً ابن عدي فقال في الكامل (٥٤٢/٣) بعد رواية لهذا الحديث من هذا الطريق وأحاديث أخرى: «ولداود الأودي أحاديث غير ما ذكرت سالحة ولم أر في أحاديثه منكرأ يجاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وداود وإن كان ليس بالقوي في الحديث فإنه يكتب حديثه ويقبل إذا روى عنه ثقة».

(٣) قال في المذهب، مطبوع مع المجموع (١٦٧/٦): «ولا يبعث إلا حراً عدلاً ثقة؛ لأن هذا ولاية وأمانة، والعبد والفاسق، ليسا من أهل الولاية والأمانة»، وينظر: المغني (١٠٧/٤).



والعدل في أخذ الزكاة وفي توزيعها<sup>(١)</sup>.

٧٢٧٥ - ويدخل في العاملين على الزكاة: الساعي وجميع معاونيه من كاتب وحارس وسائق سيارة وخدام لهم وغيرهم<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم كلهم يعملون فيها، فمن يؤتمن منهم على عمل يجب أن يكون أميناً.

٧٢٧٦ - يشترط أن يكون الساعي مسلماً<sup>(٣)</sup>؛ لأنه إذا لم يصح تولية المسلم الفاسق، فالكافر أولى<sup>(٤)</sup>.

٧٢٧٧ - أما العمال، كالحمالين والرعاة ونحوهم فلا يشترط إسلامهم ولا عدالتهم<sup>(٥)</sup>؛ لأنهم لا يشترط في أمثالهم الأمانة ولا الإسلام.

٧٢٧٨ - يستحب أن يكون الساعي الذي يعينه ولي الأمر عالماً بأحكام الزكاة<sup>(٦)</sup>؛ ليكون قادراً بنفسه على تطبيق الأحكام الشرعية فيما يتعلق بالزكاة.

٧٢٧٩ - وإن ولي الحاكم ساعياً غير فقيه، صح<sup>(٧)</sup>، لكن ينبغي أن

(١) قال في الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤٢٠): «ومن شرط الساعي أن يكون بالغاً عاقلاً أميناً؛ لأن الصبي والمجنون لا قبض لهما، والخائن يذهب بمال الزكاة».

(٢) قال في نيل الأوطار (٤/٢٠١): «ويدخل في العامل: الساعي والكاتب والقاسم والحاشر الذي يجمع الأموال وحافظ المال والعريف وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم عمال، لكن أشهرهم الساعي والباقي أعوان له».

(٣) قال في تحفة المحتاج (٧/١٧٥): «نعم لا بد من الإسلام كغيره من بقية الشروط؛ لأن فيه نوع ولاية»، وينظر: المقنع مع شرحه (٧/٢٢٣ - ٢٢٦).

(٤) قال في مجمع الأنهر (١/٢٠٩): «لا يصح أن يكون عبداً ولا كافراً لعدم الولاية فيهما، ولا هاشمياً؛ لما فيه من شبهة الزكاة، وبه يعلم حكم تولية الكافر في زماننا على بعض الأعمال، ولا شك في حرمة ذلك».

(٥) قال في الإنصاف (٧/٢٢٩): «بلا خلاف أعلمه».

(٦) قال في الوسيط في المذهب (٤/٥٧٤): «إن نصب الإمام ساعياً فليكن مسلماً مكلفاً حرّاً عدلاً فقيهاً بأبواب الزكاة غير هاشمي ولا من المرتزقة إلا على أحد الوجهين»، وينظر: الإنصاف (٧/٢٢٨، ٢٢٩).

(٧) قال في منهاج الطالبين وشرحه للمحلي، مطبوع مع حاشيتي قليوبي وعميرة =

يحدد له ما يفعله، ويفصل في ذلك، أو يعين معه مستشاراً شرعياً، كما يفعل في بلاد الحرمين المملكة العربية السعودية في هذا الوقت؛ ليعين الساعي على تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالزكاة<sup>(١)</sup>.

٧٢٨٠ - لا يشترط في غير الساعي من عمال الزكاة أن يكون فقيهاً في أحكام الزكاة<sup>(٢)</sup>، وإنما يشترط أن يكون متقناً لعمله؛ لأنه لا يتولى تطبيق أحكام الزكاة.

٧٢٨١ - يجوز أن يبعث الحاكم على الزكاة هاشمياً<sup>(٣)</sup>، لكن لا يعطى أجرته من الزكاة<sup>(٤)</sup>؛ لتحريم الزكاة على بني هاشم؛ لأنها أوساخ الناس<sup>(٥)</sup>، ويؤيد ذلك: ما رواه مسلم عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث، أنه قال: اجتمع ربيعة بن الحارث، والعباس بن عبد المطلب، فقالا: والله، لو بعثنا هذين الغلامين - قالوا لي وللفضل بن عباس - إلى رسول الله ﷺ فكلماه، فأمرهما على هذه الصدقات، فأديا ما يؤدي الناس، وأصابا مما يصيب الناس.

= (٣/٢٠٤): «(وشرط الساعي) وهو العامل وصف بأحد أوصافه السابقة، (كونه حرّاً عدلاً فقيهاً بأبواب الزكاة) يعرف ما يأخذ ومن يدفع إليه (فإن عين له أخذ ودفع لم يشترط الفقه)».

(١) قال في الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤٢٠): «ولا فقيهاً إذا كتب له ما يأخذ وحد له، أو بعث معه من يعلمه ذلك. لأنه استنجار على استيفاء حق فلم يشترط له الفقه كاستيفاء الدين».

(٢) قال في المنهاج وشرحه تحفة المحتاج (٧/١٧٥): «(فإن عين له أخذ ودفع) بأن نص له على مأخوذ بعينه ومدفوع إليه بعينه (لم يشترط) فيه كأعوانه من نحو كاتب وحاسب ومشرف (الفقه)».

(٣) المقنع مع شرحه (٧/٢٢٣ - ٢٢٦).

(٤) قال في المهذب، مطبوع مع المجموع (٦/١٦٧): «ولا يبعث هاشمياً ولا مطلبياً ومن أصحابنا من قال: يجوز لأن ما يأخذه على وجه العوض والمذهب الأول».

(٥) قال الزرقاني في شرح مختصر خليل (٢/٣١٤): «إن قلت هو لا يأخذها على أنها زكاة بل أجره على عمله بدليل أنه يستعمل عليها الغني أجيب بأنه ولو أخذها أجره هي أوساخ الناس وهم يجتنبون ذلك به ويتضح الفرق بينه وبين الغني قاله (د)».

قال: فبينما هما في ذلك جاء علي بن أبي طالب، فوقف عليهما، فذكر له ذلك، فقال علي بن أبي طالب: لا تفعلوا، فوالله، ما هو بفاعل، فانتحاه ربيعة بن الحارث فقال: والله، ما تصنع هذا إلا نفاسة منك علينا، فوالله، لقد نلت صهر رسول الله ﷺ فما نفسناه عليك، قال علي: أرسلوهما، فانطلقا، واضطجع علي - وفي رواية: فألقى علي رداءه، ثم اضطجع عليه، وقال: أنا أبو حسن القرم، والله، لا أريم مكاني حتى يرجع إليكما ابناكما، بحور ما بعثتما به إلى رسول الله ﷺ - قال: فلما صلى رسول الله ﷺ الظهر سبقناه إلى الحجرة، فقمنا عندها، حتى جاء فأخذ بأذاننا، ثم قال: «أخرجنا ما تصرران» ثم دخل ودخلنا عليه، وهو يومئذ عند زينب بنت جحش، قال: فتواكلنا الكلام، ثم تكلم أحدنا فقال: يا رسول الله، أنت أبر الناس وأوصل الناس، وقد بلغنا النكاح، فجئنا لتؤمّرنا على بعض هذه الصدقات، فنؤدي إليك كما يؤدي الناس، ونصيب كما يصيبون.

قال: فسكت طويلاً حتى أردنا أن نكلمه، قال: وجعلت زينب تلمع علينا من وراء الحجاب أن لا تكلماه، قال: ثم قال: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس، ادعوا لي محمية - وكان على الخمس - ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب» قال: فجاءاه، فقال لمحمية: «أنكح هذا الغلام ابنتك» - للفضل بن عباس فأنكحه، وقال لنوفل بن الحارث: «أنكح هذا الغلام ابنتك» - لي - فأنكحني، وقال لمحمية: «أصدق عنهما من الخمس كذا، وكذا»<sup>(١)</sup>، فهو ﷺ منعهما من الولاية على الزكاة لأنهما طلبا أن يأخذا من سهم العاملين عليها، فدل على تحريم أخذهم من هذا السهم، ولم يحرم مجرد توليها السعاية، ولحديث أبي رافع الآتي<sup>(٢)</sup>.

٧٢٨٢ - وعليه؛ فإذا تولى عمل الزكاة هاشمي أو مطلبي فإنه يعطى

(١) صحيح مسلم (١٠٧٢).

(٢) ينظر: باب: من لا يجوز له أخذ الصدقة، المسألة (٧٧٥٣).

من بيت مال المسلمين<sup>(١)</sup>، أو يكون من يعمل منهم في هذا العمل متبرعاً لا يأخذ على عمله في الزكاة أجراً<sup>(٢)</sup>؛ لأنه حينئذ لم يأخذ من الزكاة.

٧٢٨٣ - لا يُشترط أن يكون الساعي فقيراً، فيجوز أن يكون غنياً<sup>(٣)</sup>؛ لأن ما يأخذ من الزكاة إنما يأخذه مقابل عمله.

٧٢٨٤ - لا يُشترط أن يكون عامل الزكاة حرّاً<sup>(٤)</sup>، فيجوز أن يولى الرقيق أي عمل من أعمال الزكاة إذا أذن سيده؛ لعدم الدليل على اشتراط الحرية؛ ولأن الرق لا يمنع الرقيق من أداء هذا العمل على أكمل وجه.

٧٢٨٥ - لا يُشترط أن يكون عامل الزكاة ذكراً<sup>(٥)</sup>، فيجوز أن تتولى

(١) قال في المجموع (١٦٨/٦): «والوجهان في الهاشمي والمطلبي هما فيمن طلب على عمله سهماً من الزكاة فأما إذا تبرع بعمله بلا عوض أو دفع الإمام إليه أجرته من بيت المال فإنه يجوز كونه هاشمياً أو مطلبياً بلا خلاف».

(٢) قال في حاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٣٠٩/٢، ٣١٠): «ثم اعلم أن هذا الشرط أعني كونه غير هاشمي عزاه في البحر إلى الغاية ولم أر من ذكره غيره وهو مخالف لما ذكره في النهاية وغيرها في باب: المصرف من أنه إذا استعمل الهاشمي على الصدقة لا ينبغي له الأخذ منها ولو عمل ورزق من غيرها فلا بأس به. اهـ. ومراده بلا ينبغي لا يحل كما عبر به الزيلعي هناك، وهذا كالصريح في جواز نصبه عاملاً فيحمل ما هنا على أنه شرط لحل أخذه من الصدقة ويدل عليه تعليل صاحب الغاية بقوله لما فيه من شبهة الزكاة فإن مفاده أنه يجوز كونه هاشمياً إذا جعل له الإمام شيئاً من بيت المال أو كان لا يأخذ شيئاً مما يأخذه من المسلمين».

(٣) قال في الكافي في فقه الإمام أحمد (٤٢٠/١): «ولا يشترط كونه فقيراً؛ لأن النبي ﷺ بعث عمر وعمله وكان غنياً، ولأن ما يعطيه أجره، فأشبهه أجره حملها».

(٤) قال في المنهاج وشرحه تحفة المحتاج (١٧٥/٧): «(فإن عين له أخذ ودفع) بأن نص له على مأخوذ بعينه ومدفوع إليه بعينه (لم يشترط) فيه كأعوانه من نحو كاتب وحاسب ومشرف (الفقه) ولا الحرية»، وقال في الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤٢٠): «ولا كونه حرّاً؛ لأن المقصود يحصل منه من غير ضرر، فأشبهه الحر».

(٥) قال في تحفة المحتاج (١٧٥/٧): «ولا الذكورة كما أفهمه كلام الماوردي، وهو متجه؛ لأنها سفارة لا ولاية».

المرأة بعض أعمال قبض الزكاة وتوزيعها، إذا لم يكن تحت إدارتها رجال، كأن تأخذ زكاة النساء، أو توزع الزكاة عليهن؛ لعدم الدليل على اشتراط الذكورة في هذا العمل.

## الفصل التاسع

### دعاء الساعي للمزكي

٧٢٨٦ - يُستحب أن يدعو الساعي للمزكي عند أخذه لذكاته<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ولما روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقته، قال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فلان»، فأتاه أبي بصدقته، فقال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أبي أوفى»<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ بناقة أفضل مما يجب عليه، فأمر بقبضها، ودعا له في ماله بالبركة<sup>(٣)</sup>.

٧٢٨٧ - ويُستحب أن يكون هذا الدعاء بأن يدعو له بأن يصلي الله تعالى عليه<sup>(٤)</sup>؛ للآية والحديث السابقين.

٧٢٨٨ - يجوز أن يُدعى لأي مسلم بأن يصلي الله تعالى عليه، دون أن يتخذ ذلك شعاراً في حق شخص معين، فإن اتخذ شعاراً في حق شخص أو جماعة غير الأنبياء، فتركه حينئذ متعين<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لم يتخذ شعاراً في

(١) قال في تفسير البغوي (٩١/٤): «اختلفوا في وجوب الدعاء على الإمام عند أخذ الصدقة: قال بعضهم: يجب. وقال بعضهم: يستحب. وقال بعضهم: يجب في صدقة الفرض ويستحب في صدقة التطوع. وقيل: يجب على الإمام، ويستحب للفقير أن يدعو للمعطي»، وينظر: ما يأتي في المسألة (٧٥٥٨).

(٢) صحيح البخاري (١٤٩٧)، صحيح مسلم (١٠٧٨).

(٣) سبق تخريجه في باب التقييم، وإخراج القيمة في المسألة (٦٨٠٢).

(٤) وهذا وجه عند الشافعية، كما في المجموع (١٧١/٦).

(٥) قال النووي في الأذكار (ص ١١٨): «أجمعوا على الصلاة على نبينا محمد ﷺ، =

الإسلام إلا في حق الأنبياء<sup>(١)</sup>.

## الفصل العاشر

### كيفية توزيع الحاكم أموال الزكاة

- ٧٢٨٩ - إذا قبض الساعي الزكاة استحب له أن يفرقها أو يفرق بعضها في المكان الذي قبضها فيه، إذا وجد فيه من هو مستحق لها<sup>(٢)</sup>؛ لأن أهل موضع الزكاة يتشوفون إلى زكاة هذا المال.
- ٧٢٩٠ - وإن كان هناك حاجة في مكان آخر فلا حرج في نقل الزكاة إليه، وتفريقها فيه؛ لما يأتي ذكره في باب نقل الزكاة.
- ٧٢٩١ - يجوز لولي الأمر بيع أموال الزكاة العينية<sup>(٣)</sup>، ثم صرفها في

= وكذلك أجمع من يعتد به على جوازها واستحبابها على سائر الأنبياء والملائكة استقلالاً. وأما غير الأنبياء، فالجمهور على أنه لا يصلى عليهم ابتداءً، فلا يقال: أبو بكر رضي الله عنه. واختلف في هذا المنع، فقال بعض أصحابنا: هو حرام، وقال أكثرهم: مكروه كراهة تنزيه، وذهب كثير منهم إلى أنه خلاف الأولى وليس مكروهاً، والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه لأنه شعار أهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم، وقال الإمام ابن تيمية، كما في الاختيارات للبعلي، مطبوع مع الفتاوى الكبرى (٣٣٦/٥): «لا تجوز الصلاة على غير الأنبياء إذا اتخذت شعاراً، وهو قول متوسط بين من قال بالمنع مطلقاً، وهو قول طائفة من أصحابنا، ومن قال بالجواز مطلقاً وهو منصوص أحمد»، وينظر: جلاء الأفهام (ص ٤٨٠).

(١) قال في القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع (ص ٦٢): «قال سفيان الثوري: يكره أن يصلى على غير النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه البيهقي، وفي رواية أخرجه هو وعبد الرزاق أيضاً يكره أن يصلى إلا على نبي وجاء عن عمر بن عبد العزيز فيما روينا في فضل الصلاة لإسماعيل القاضي وأحكام القرآن له من طريق أبي بكر بن أبي شيبة بإسناد حسن أو صحيح أن عمر كتب أما بعد فإن ناساً من الناس قد التمسوا عمل الدنيا بعمل الآخرة وإن ناساً من القصاص قد أحدثوا في الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عدل صلاتهم على النبي صلى الله عليه وسلم فإذا جاءك كتابي فمرهم أن تكون صلاتهم على النبيين خاصة ودعاؤهم للمسلمين عامة ويدعوا ما سوى ذلك».

(٢) قال في المغني (١٣٤/٤): «فصل: والمستحب تفرقة الصدقة في بلدها».

(٣) قال في الوسيط في المذهب (٤٧٠/٢): «الطريق أن يسلم النخيل إلى الساعي =

مصارفها نقوداً؛ لما ثبت عن هشام الخزاعي، قال: شهدت عمر بن الخطاب «باع إبلاً من إبل الصدقة فيمن يزيد»<sup>(١)</sup>؛ ولأن ذلك أسهل في توزيعها غالباً.

٧٢٩٢ - يجب على ولي الأمر بعد قبض الزكاة أن يميزها، فيجعل لها حساباً خاصاً، ويحرم ضمها إلى الخزينة العامة للدولة؛ لأن أكثر مصارف بيت المال ليست من مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٧٢٩٣ - يجوز لولي الأمر أن يصرف جزءاً من الزكاة في ميزانية الجيش، وتصرف في أمور الجيش الضرورية، ك شراء سلاح، وكرواتب الجنود، ونحو ذلك؛ لأنه يدخل في (سبيل الله) الذي هو من مصارف الزكاة.

= فيتعين حق المسكين بالقبض فيه وتثبت الشركة ثم يبيع الساعي قدر حق المساكين إذ له أن يبيع مال الزكاة مهما عظمت المؤنة عليه في إمسائها أو نقلها وقد احتاجها هنا إلى البيع لتعذر القسمة وليس للساعي بيع مال الزكاة لغرض التجارة فإنه مستغن عنها، وقال في فتح العزيز (٤٢٢/٧) بعد ذكره أنه يوزع مال الزكاة عيناً على الفقراء: «وفي التهذيب؛ أن الإمام إن رأى، فعل ذلك، وإن رأى أن يبيع، باع وفرق الثمن عليهم»، وينظر: الإنصاف (١٥٨/٧)، وينظر: ما يأتي في آخر باب: نقل الزكاة في المسألة (٧٤٠٥).

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢٠٢٠١): حدّثنا وكيع، ورواه البيهقي في الكبرى (١٣١١٨) بسند صحيح عن منصور بن سلمة، كلاهما عن حزام بن هشام الخزاعي، عن أبيه.. فذكره. وسنده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

(٢) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السادسة لقضايا الزكاة المنعقدة بالإمارات العربية المتحدة عام (١٤١٦هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٩٥، ٨٩٦): «١ - تؤكد الندوة ما سبق في توصية الندوة الأولى بند ٦ من دعوة الحكومات في البلاد الإسلامية إلى العمل الجاد لتطبيق الشريعة الإسلامية في مجالات الحياة كافة، ومن ذلك جمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية..»

٦ - يجب أن يخصص لمال الزكاة صندوق خاص يكون بمثابة بيت مال الزكاة تودع فيه أموال الزكاة لتصرف في مصارفها الشرعية ولا تضم إلى الخزانة العامة للدولة، مع مراعاة ما ورد في التوصيات الخاصة بالعاملين عليها في الندوة الرابعة.

٧٢٩٤ - يجوز لولي الأمر أن يصرف جزءاً من الزكاة للمؤسسة أو الوزارة الحكومية التي تتولى مساعدة الفقراء والمحتاجين، كوزارة الشؤون الاجتماعية<sup>(١)</sup>؛ لأن إعانة الفقراء من مصارف الزكاة، ويجب على القائمين على هذه الأموال أن يتحروا في أن لا تصرف هذه الأموال إلا لمن وصل إلى الحد الذي يستحق به الزكاة.

### الفصل الحادي عشر

#### خطأ الإمام أو الساعي في توزيع الزكاة

٧٢٩٥ - إذا دفع المالك الزكاة للساعي، فوزعها الساعي فأخطأ، فدفعتها إلى غير مستحقها، فإن دفعها إلى غني لم يضمن، وهذا لا خلاف فيه<sup>(٢)</sup>؛ لأن الخطأ في مثل هذا مما لا يمكن الاحتراز منه.

٧٢٩٦ - وإن دفعها إلى كافر، أو دفعها إلى هاشمي، ونحو ذلك، فإن كان بعد تحر لم يضمن؛ لعدم وجود تفريط منه، وإن كان من غير تحر ضمن<sup>(٣)</sup>؛ لوجود التفريط؛ لعدم التحري، ولما سبق ذكره في خطأ المالك.

(١) نصت وثيقة الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية على أن جل ما يصرف من الضمان الاجتماعي هو من أموال الزكاة، كما في موقع وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان (نقلًا عن بحث الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة ص٣٦).

(٢) قال ابن رجب في القواعد: القاعدة ٩٥ (ص٢٢١): «لو دفع زكاته أو كفارته إلى من يظنه فقيراً فبان أنه غني ففي وجوب الضمان عليه روايتان: أحدهما أن لا ضمان، وكذلك لو كان العامل هو الدافع قاله القاضي في الأحكام السلطانية. وقال في المجرد: لا يضمن الإمام بغير خلاف؛ لأنه أمين ولم يفرط؛ لأن هذا لا يمكن الاحتراز منه»، وينظر: المقنع مع شرحه (٣١٢/٧).

(٣) قال في المغني (٥١٤/١٣): «إن كان الدافع الإمام، فأخطأ في الفقر، لم يضمن، وإن أخطأ في الحرية والإسلام، فهل يضمن؟ على الوجهين؛ بناء على خطئه في الحد».



## الفصل الثاني عشر

### تلف الزكاة في يد الساعي

- ٧٢٩٧ - إذا تلفت الزكاة في يد الساعي وهو لم يفرط لم يضمن<sup>(١)</sup>؛ لأن من لم يفرط ولم يتعد يده يد أمانة.
- ٧٢٩٨ - ويعطى أجرته في حال تلف المال من غير تفريط<sup>(٢)</sup>؛ لأن يده يد أمانة؛ ولأنه استحق هذه الأجرة بعمله.
- ٧٢٩٩ - إذا تلفت الزكاة في يد الساعي وهو متعد أو مفرط ضمن<sup>(٣)</sup>؛ لوجود التفريط أو التعدي من قبله.



(١) الشرح الكبير لابن أبي عمر (٢٢٩/٧).

(٢) المقنع مع شرحه (٢٢٩/٧ - ٢٣١).

(٣) قال في المجموع (١٧٥/٦): «فرع: قال أصحابنا: إذا تلف من الماشية شيء في يد الساعي أو المالك إن كان بتفريط بأن قصر في حفظها أو عرف المستحقين وأمكته التفريق عليهم فأخر من غير عذر ضمنها لأنه متعد بذلك وإن لم يفرط لم يضمن كالوكيل وناظر مال اليتيم إذا تلف في يده شيء بلا تفريط لا يضمن والله أعلم. وفي فتاوى القفال أن الإمام إذا لم يفرق الزكاة بعد التمكن ولا عذر له حتى تلفت عنده ضمنها كما سبق، قال: والوكيل بتفرقة الزكاة لو أخرج تفرقتها حتى تلف المال لم يضمن، قال: لأن الوكيل لا يجب عليه التفريق بخلاف الإمام».

## باب

## توزيع المالك لذكاته

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٣٠٠ - يحتوي هذا الباب على وجوب تحري المالك الحق عند توزيع الزكاة، وعلى حكم تعميم المالك ذكاته على كل مصارف الزكاة، وعلى بيان أحكام التوكيل في توزيع الزكاة، وعلى حكم دعاء المالك عند إخراج الزكاة، وعلى حكم دعاء آخذ الزكاة للمالك، وعلى بيان الأحكام المتعلقة بخطأ المالك عند إخراج الزكاة، وعلى الأحكام المتعلقة بالتزام بين الزكاة وغيرها.

## الفصل الثاني

## وجوب تحري المالك الحق عند توزيع الزكاة

٧٣٠١ - يحرم على المالك عند توزيع الزكاة أن يخرجها بطريقة تجر له نفعاً مباشراً، كأن يسقط بها ديناً لغريم له، ولو فعل ذلك لم يحسب ذلك من الزكاة كما سيأتي في باب مصارف الزكاة<sup>(١)</sup>، وكذا من لديه دين على غريم مفلس لا يجوز أن يعطي هذا الغريم من الزكاة ثم يستردها منه وفاء لدينه؛ لما سبق في باب الحيل المحرمة في الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٧٣٠٢ - يحرم على المالك أن يتساهل في إخراج الزكاة، فيعطي الزكاة لكل من سأله، أو لكل من رأى عليه أدنى علامة حاجة، أو يسلمها

(٢) ينظر: المسألة (٦١٣٩).

(١) ينظر: المسألة (٧٦٥٩).

لكل من أظهر له أنه من المجاهدين، أو لكل من ادعى أن عليه ديناً، بل يجب عليه أن يتحرى في أن لا يصرف الزكاة إلا في مصارفها الشرعية<sup>(١)</sup>، ويجب عليه أن لا يصرفها إلا في مصرف يغلب على ظنه أنه من مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يكون مؤدياً للزكاة إلا بذلك، ولما يأتي ذكره قريباً في فصل خطأ المالك في صرف الزكاة<sup>(٣)</sup>، ويؤيد ذلك: حديث عبيد الله بن عدي مرفوعاً: «إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب»<sup>(٤)</sup>، فهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما عزم على إعطائهما من

(١) قال في الملخص الفقهي (٣٦٦/١): «يجب على المسلم أن يثبت من دفع الزكاة، فلو دفعها لمن ظنه مستحقاً، فتبين أنه غير مستحق؛ لم تجزئه، أما إذا لم يتبين عدم استحقاقه؛ فالدفع إليه يجزئ؛ اكتفاء بغلبة الظن، ما لم يظهر خلافه»، وقال شيخنا ابن عثيمين في تعليقاته على الكافي لابن قدامة (٩١/٣ طباعة حاسب آلي): «إن ترددت فتوقف حتى تتيقن ويكفي غلبة الظن فلو دفعت إليه تظن أنه من أهل الزكاة ثم تبين لك أنه ليس من أهلها أجزأت عنك».

(٢) قال شيخ مشايخنا سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه (١٣/٤): «ولا يدفعها إلا لمن يغلب على الظن أنه من أهلها»، وقال شيخنا ابن عثيمين في تعليقه على الكافي لابن قدامة (٩١/٣ طباعة حاسب آلي): «إذا علمت أن الرجل أهل للزكاة لا تخبره، لا تقل: هذه زكاة، وإن شككت فأخبره تقول: هذه زكاة (ولا تحل لغني ولا لقوي مكتسب) فإذا قال: إنه ليس بغني فهل يقبل قوله؟

الجواب: نعم يقبل قوله ما لم تعرف أنه غير صادق، فإن عرفت أنه غير صادق فلا تقبل، وإن لم تعرف فاقبل، وإن ترددت فتوقف حتى تتيقن، ويكفي غلبة الظن، فلو دفعت إليه تظن أنه من أهل الزكاة ثم تبين لك أنه ليس من أهلها أجزأت عنك».

(٣) قال في تحفة المحتاج (١٦٢/٧): «(من طلب زكاة)، أو لم يطلب، وأريد إعطاؤه وأثر الطلب؛ لأنه الأغلب (وعلم الإمام) أو غيره ممن له ولاية الدفع وذكره فقط؛ لأن دخله فيها أقوى من غيره، والمراد بالعلم الظن كما يعلم مما يأتي (استحقاقه) لها (أو عدمه عمل بعلمه) ولا يخرج على خلاف القضاء بالعلم لبناء أمر الزكاة على السهولة، وليس فيها إضرار بالغير»، وقال في كشاف القناع (١٧٨/٥): «(والكفارة كالزكاة فيما تقدم) فلا يجوز دفعها إلا لمن يعلمه أو يظنه من أهلها».

(٤) سيأتي تخريجه في باب: المصرف الأول، في المسألة (٧٧٤٢).

الصدقة إذا أرادا ذلك بعد وعظهما، فيظهر أنه غلب الظن أن هذين الصحابييين لن يقدموا على طلب الزكاة وأخذها بعد الوعظ إلا وهما صادقان فيما ذكراه من فقرهما<sup>(١)</sup>.

٧٣٠٣ - ولهذا؛ فإنه إذا طلب الزكاة قوياً في جسمه، حرم إعطاؤه من الزكاة حتى يعظه بإخباره بأن الزكاة لا تحل لقوي مكتسب<sup>(٢)</sup>؛ لحديث عبيد الله بن عدي السابق.

٧٣٠٤ - ولهذا كذلك: إذا ادعى شخص أنه يتيم لم يقبل إلا ببينة<sup>(٣)</sup>؛ لأن اليتيم خلاف الأصل، وما كان هكذا لا بد من إثباته.

٧٣٠٥ - ولهذا أيضاً: إذا طلب الزكاة شخص، وادعى أنه غارم لنفسه، أو ادعى أنه ابن سبيل، أو ادعى أنه مكاتب، لم يقبل قوله إلا

---

(١) قال شيخنا ابن عثيمين في تعليقه على الكافي لابن قدامة (٣/٦٩ طباعة حاسب آلي) بعد ذكره لحديث عبيد الله بن عدي السابق: «وهذا طبعاً إذا وثق منهما أما إذا لم يثق منهما ورأى عليهما علامة الكذب فإنه لا يلزمه أن يأخذ بقولهما؛ لأنه في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام إذا قال للرجل: (لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب) أئظن أحد من الناس أنهم سوف يقولون ليسوا أغنياء؟ هذا بعيد من الصحابة، لكن في وقتنا الحاضر قد يتأول، ويقول: لا حظ فيها لغني، ويريد: أن يكون غنياً له ملايين الدراهم، لهذا لا بد من القرائن».

(٢) قال في الهداية على مذهب الإمام أحمد (ص١٤٩): «إن رآه جلدأ، وذكر أنه لا كسب له، ولم يعلم أصادق هو أم كاذب؟ أعطاه من غير يمين، بعد أن يخبره: أنه لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب»، وقال في الإنصاف (٧/٢٧١): «قوله: (وإن رآه جلدأ، أو ذكر أنه لا كسب له أعطاه من غير يمين) بلا نزاع، وذلك بعد أن يخبره أنه لا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب، بلا نزاع، لكن إخباره بذلك: هل هو واجب أم لا؟ قال في الفروع: يتوجه وجوبه، وهو ظاهر كلامهم: (أعطاه بعد أن يخبره) وقولهم: (أخبره وأعطاه)».

(٣) قال في غاية البيان شرح زبد ابن رسلان (ص٣٠٨): «من ادعى أنه فقير أو مسكين أو ابن سبيل قبل قوله بلا بينة، أو أنه قريب أو يتيم فلا بد من بينة».

بيينة<sup>(١)</sup>؛ لما يخشى من التحايل على أكل الزكاة، وهو لا يستحقها، كما يحصل من كثير من الناس.

٧٣٠٦ - أما إذا ادعى أنه غارم لإصلاح ذات البين، فإن كان الظاهر يؤيد قوله قبل؛ لأن العادة أن مثل هذا يظهر وينتشر، فإن خفي ذلك لم يقبل إلا ببينة تثبت تحمله هذا الدين الذي ادعاه للإصلاح<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٧٣٠٧ - من ادعى الفقر وهو معروف بالغنى لم يقبل قوله إلا ببينة<sup>(٣)</sup>؛ لما روى مسلم عن قبيصة بن مخارق الهلالي، قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها، فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها، قال: ثم قال: «يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل، تحمل حمالة، فحلَّت له المسألة حتى يصيبها، ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلَّت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش

(١) قال في الإنصاف (٢٦٨/٧، ٢٦٩): «قوله: (أو ادعى إنسان أنه مكاتب، أو غارم، أو ابن سبيل: لم يقبل إلا ببينة). إذا ادعى أنه مكاتب، أو غارم لنفسه لم يقبل إلا ببينة. بلا خلاف أعلمه، فإن ادعى أنه غارم لإصلاح ذات البين، فالظاهر: يغني عن إقامة البينة، فإن خفي لم يقبل إلا ببينة. قاله المصنف في المغني. وتبعه الشارح، وأطلق بعض الأصحاب البينة، ولا يقبل بالغارم لنفسه، وقال في الفروع: ولا يقبل أنه غارم بلا بينة، وإن ادعى أنه ابن سبيل: فجزم المصنف هنا أنه لا يقبل إلا ببينة، وهو المذهب. جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وشرح المجد، والنظم، وشرح ابن منجي. قال في الفروع: قدمه جماعة، وجزم به آخرون. منهم أبو الخطاب، والشيخ».

(٢) قال في كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٧٨/٦): «أما الغارم لإصلاح ذات البين فلا يحتاج إلى إقامة البينة؛ لأن اشتها ذلك يغني عنها»، وينظر: كلام صاحب الإنصاف السابق.

(٣) قال في البيان في مذهب الإمام الشافعي (٤١٠/٣): «فإن عرف لرجل مال، فادعى أنه افتقر. لم يقبل حتى يقيم البينة؛ لأنه قد عرف غناه»، وقال في الإنصاف (٢٦٧/٧): «بلا نزاع».

- أو قال: سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلّت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش - فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتاً يأكلها صاحبها سحتاً<sup>(١)</sup>؛ ولأنه يدعي خلاف ما عرف عنه، وأنه تحول من حال الغنى إلى حال الفقر، فيلزمه إثبات هذا التحول.

٧٣٠٨ - وهذه البيئنة لا يكفي فيها سوى ثلاثة شهود من الرجال خاصة<sup>(٢)</sup>؛ لحديث قبيصة السابق، وهو صريح في ذلك<sup>(٣)</sup>.

٧٣٠٩ - أما من لم يُعرف بالغنى فإنه يعطى من الزكاة إذا ادعى الفقر دون بيئنة، وإن كان قوياً نصح، كما سبق<sup>(٤)</sup>؛ لأن الأصل في الناس الفقر، فالإنسان يولد ولا شيء معه، ثم يرزق الله تعالى بعد ذلك من يشاء.

(١) صحيح مسلم (١٠٤٤).

(٢) قال في حلية العلماء (١٢٨/٣): «إن ادعى عيلة لا يكتسب ما يكفيهم لم يقبل قوله إلا بيئنة في أحد الوجهين، فإن ادعى تلف ماله لم يقبل إلا بيئنة؛ لأنه روي في الخبر: (حتى يشهد ثلاثة من ذوي الحجا من قومه)، فمن أصحابنا من قال: الثلاثة في هذه البيئنة»، وقال في الإنصاف (٢٦٧/٧): «إذا ادعى الفقر من عرف بالغنى لم يقبل إلا بيئنة، وهذا بلا نزاع، والبيئنة هنا ثلاثة شهود على الصحيح من المذهب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم، وهو من المفردات».

(٣) قال شيخنا ابن عثيمين في تعليقاته على الكافي (٦٩/٣ طباعة حاسب آلي): «الحكمة والله أعلم أن هذه الشهادة تتضمن شيئين: استحقاق هذا الرجل، ومضايقه الآخرين، فاحتيج إلى اثنين بالنسبة إلى استحقاقه، وإلى واحد بالنسبة إلى مضايقه الآخرين؛ لأن هذا الرجل الذي قدرنا أن نعطيه عشرة آلاف سيحرم بقية الفقراء من هذه العشرة، فلذلك صار لا بد من ثلاثة، والله أعلم بحكمة شرعه، لكن هذا الذي يظهر لنا، وعلى كل حال هذه البيئنة لا بد فيها من ثلاثة رجال ما يقبل فيها النساء، ومثلها أيضاً لا بد من أربعة رجال: الشهادة على الزنا، أما بقية الأموال فيكفي فيها رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين مدعي».

(٤) قال في البيان في مذهب الإمام الشافعي (٤١١/٣): «إن لم يعرف له مال، وادعى أنه فقير.. قبل قوله، ولا يكلف إقامة البيئنة؛ لأن الأصل في الناس الفقر، ثم يرزق الله تعالى».

٧٣١٠ - من ادعى أن لفلان عليه ديناً، وطلب تسديده من الزكاة، فصدقه صاحبه بأن له عليه هذا الحق، لم يكف ذلك لإعطاء مدعي هذا الدين ما يسد به هذا الدين المدعى<sup>(١)</sup>؛ لاحتمال تواطئهما لأكل مال الزكاة بالباطل.

٧٣١١ - يحرم على المالك أن يجعل الزكاة هدايا لأقاربه أو معارفه، أو لمن لهم عادة في كل سنة أنه يعطيهم من الزكاة، مع أن منهم من اغتنى، كما يفعله كثير من المسلمين في هذا العصر، ومن فعل ذلك مع علمه بغنى من أعطاه، لم تجزه، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لم يخرج الزكاة في مصارفها.

٧٣١٢ - الأولى للمالك عند توزيع الزكاة أن يقدم المصرف الذي يكون صرفها فيه أكثر نفعاً للأمة، وذلك يختلف باختلاف أحوال الأمة، ففي حال وجود حرب بين المسلمين والكفار، أو بين أهل السنة وبين المبتدعة، يُستحب إخراج الزكاة في إعداد القوة وتجهيز المقاتلين، وفي حال حصول كثرة للفقراء وكثرة شدة العوز في الأمة يستحب إخراج أكثر الزكاة في إعطاء الفقراء، وهكذا؛ لأن ذلك يحقق حكم مشروعية الزكاة أكثر مما لو لم يراع المالك ذلك.

### الفصل الثالث

#### حكم تعميم المالك زكاته على كل مصارف الزكاة

٧٣١٣ - لا يجب على المالك تعميم زكاته على جميع مصارف الزكاة؛ لما سبق ذكره في باب جباية الحاكم الزكاة.

(١) قال في كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٧٩/٦): «إن صدقه غريمه، فعلى الوجهين»، وفي المسألة أيضاً وجهان عند الحنابلة، كما في الإنصاف (٢٧٠/٧).

(٢) قال في المنتقى شرح الموطأ (١٥١/٢): «فرع: إذا ثبت أنه لا تحل الصدقة لغني إلا من ذكرنا فمن أعطاها غنياً عالماً بغناه فلا خلاف أنها لا تجزئه».

٧٣١٤ - وإن تيسر للمزكي أن يسد حاجة جميع مصارف الزكاة فهو أولى؛ لما في ذلك من المصلحة لجميع مصارف الزكاة؛ ولأن في ذلك خروجاً من خلاف من أوجب ذلك<sup>(١)</sup>.

### الفصل الرابع

#### التوكيل في توزيع الزكاة

٧٣١٥ - يجوز لمالك المال أن يوكل غيره في إخراج زكاة ماله، وتوزيعها<sup>(٢)</sup>؛ لعدم المانع من ذلك.

٧٣١٦ - يُشترط في من يجوز توكيله في إخراج الزكاة وتوزيعها أن يكون أميناً<sup>(٣)</sup>؛ لأن الفاسق قد يتساهل فلا يخرجها على وجهها الشرعي، وقد يسرق بعضها.

٧٣١٧ - يُشترط أن يكون الوكيل على الإخراج مسلماً مكلفاً<sup>(٤)</sup>؛ لأنه إذا لم يصح توكيل المسلم الفاسق، فالكافر والصغير الذي لم يبلغ أولى أن لا يصح توكيلهما.

٧٣١٨ - لكن يصح أن يكلفهما بإعطائها لفقير يعينه ونحو ذلك<sup>(٥)</sup>؛

(١) ينظر: ما سبق ذكره في باب: جباية الحاكم الزكاة في المسألة (٧٢٧١).

(٢) قال في المجموع (١٦٥/٦): «له أن يوكل في صرف الزكاة التي له تفريقها بنفسه فإن شاء وكل في الدفع إلى الإمام والساعي وإن شاء في التفرقة على الأصناف وكلاهما جائز بلا خلاف وإنما جاز التوكيل في ذلك مع أنها عبادة لأنها تشبه قضاء الديون ولأنه قد تدعو الحاجة إلى الوكالة لغيبة المال وغير ذلك، قال أصحابنا: سواء وكله في دفعها من مال الموكل أو من مال الوكيل فهما جائزان بلا خلاف».

(٣) الإنصاف (١٦٦/٧، ١٦٧).

(٤) قال في المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية (ص ٢٣٤): «ويجوز تفويضها للوكيل إن كان من أهلها بأن يكون مسلماً مكلفاً»، وينظر: الإنصاف (١٦٦/٧).

(٥) قال في المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية (ص ٢٣٤) بعد كلامه السابق: «أما نحو الصبي والكافر فيجوز توكيله في أدائها لكن بشرط أن يعين له المدفوع إليه».



لأن عملهما حيثئذ مجرد توصيل للزكاة، وليس توكيلاً في إخراجها.

٧٣١٩ - يجوز توكيل الجمعيات الخيرية في توزيع الزكاة، وقد يكون أولى في كثير من الأحيان؛ لأنهم أدري بمن هو أحوج من مصارف الزكاة؛ ولأن عندهم معرفة بالمصارف؛ ولأن كثيراً من أرباب الأموال قد لا يكون لديهم الخبرة الكافية في مصارف الزكاة.

٧٣٢٠ - لو قال المالك لشخص: أخرج زكاة مالي من مالك، فأخرجها كما طلب منه، صح<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا دليل على وجوب إخراجها من مال المالك.

٧٣٢١ - وكذا لو أخرجها شخص من ماله بإذن المالك صح ذلك أيضاً<sup>(٢)</sup>؛ لوجود النية من المالك.

## الفصل الخامس

### أجرة الوكيل

٧٣٢٢ - لا يجوز للوكيل عن المالك في توزيع زكاته أن يأخذ من الزكاة شيئاً أجرة له على توزيعه للزكاة، أو أجرة على إيصال الزكاة إلى مصرفها؛ لأنه ليس من العاملين على الزكاة، وإنما هو وكيل للمزكي.

٧٣٢٣ - من أحضر زكاة إلى فقير، أو إلى جمعية خيرية، أو غيرهما من مصارف الزكاة بأن طلبها من المزكي ليوصلها إلى مستحقها، وطلب عمولة (أي: أجرة) على إحضارها لهذا الفقير أو لهذه الجمعية، لم يجز إعطاؤه من الزكاة، سواء طلب هذه العمولة قبل إحضاره للزكاة، أو بعد

(١) قال في البحر الرائق (٢/٢٢٨): «ولم يشترط أيضاً الدفع من عين مال الزكاة لما قدمناه من أنه لو أمر إنساناً بالدفع عنه أجزاءه».

(٢) قال في الإنصاف (٧/١٦٧): «لو أخرج شخص من ماله زكاة عن حي بغير إذنه: لم يصح، وإلا صح. قال في الرعاية قلت: فإن نوى الرجوع بها رجوع في قياس المذهب».

ذلك<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية

٧٣٢٤ - كما أنه لا يجوز أن يعطى أجرة من غير هذه الزكاة، إذا كان أظهر للمزكي أنه متبرع بهذا العمل؛ لأنه حينئذ قد عمل متبرعاً، فلا يجوز له أن يطلب أجرة على عمل تبرع به؛ ولأن من هذه حاله قد وقع في الشرك الأصغر؛ لأنه أظهر للمزكي أنه يريد عمل خير مخلصاً فيه، وهو في واقعه يريد الدنيا، أو قد شرك في نيته، فلا يجوز أن نعينه على الإثم والعدوان.

### الفصل السادس

#### حكم دعاء المالك عند إخراج الزكاة

٧٣٢٥ - لم يثبت في الشرع دعاء معين يقوله المالك عند إخراج زكاة ماله.

٧٣٢٦ - وما روي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها، أن تقولوا: اللَّهُمَّ اجعلها مغنماً ولا تجعلها

(١) جاء في مجموع فتاوى شيخنا ابن عثيمين (٣٦٥/١٨): «سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله تعالى -: لقد عرض علينا نحن صندوق إقراض الراغبين في الزواج أحد الإخوة العاملين في إحدى الدوائر الحكومية التعاون معنا في الذهاب للتجار وجلب التبرعات منهم، على أن يأخذ نسبة معينة من هذه الأموال المتبرع بها للصندوق عن طريقه هو، علماً أنه غير مرتبط بالصندوق بدوام رسمي؛ لأنه ليس موظفاً فيه، هل يجوز أن نعطيه نسبة على ما يجمعه لقاء جمعه من أموال التبرعات والزكوات لهذا الصندوق أم لا؟ فأجاب فضيلته بقوله: أما من جهة الصدقات فلا بأس، وأما من جهة الزكاة فلا؛ لأن الزكاة إنما تكون للعاملين عليها، وهذا ليس منهم، والصدقات بابها أوسع»، وينظر: كتاب: أحكام إدارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة (ص ١٦٨ - ١٨٤)، وقد رجح مؤلف هذا الكتاب الجواز، وأقترح أن يعمل في ذلك بالنسبة المتدرجة، فكلما كثر المبلغ قلَّت النسبة، وأن يحدد السقف الأعلى في الشهر الواحد، ويكون مقارباً لأجرة المثل.

مغرماً»، سنده ضعيف جداً<sup>(١)</sup>.

٧٣٢٧ - ولذلك؛ فإنه لا يشرع لمخرج الزكاة أن يواظب على قول هذا الدعاء كلما أخرج زكاته، لكن لو قالها مرة فلا حرج؛ لأن الدعاء المعين الذي لم يثبت لا يكون بدعة إلا إذا واظب عليه المسلم.

### الفصل السابع

#### حكم دعاء أخذ الزكاة للمالك

٧٣٢٨ - لم يرد في الشرع دعاء معين يقوله الفقير أو المسكين أو المجاهد أو ابن السبيل أو غيرهم ممن يجوز صرف الزكاة إليهم عند أخذ أحدهم للزكاة من المالك أو من وكيله أو من غيرهم.

٧٣٢٩ - وما ذكره بعض الفقهاء من أنه يستحب لكل منهم إذا أخذ الزكاة أن يقول: «آجرك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أبقيت، وجعله لك طهوراً» لا دليل عليه، ولم يرد في حديث صحيح أو ضعيف<sup>(٢)</sup>.

٧٣٣٠ - يُستحب للمسلم الذي استلم الزكاة من مخرجها، أن يدعو له؛ لما ثبت عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من استعاذ بالله فأعيزوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم

(١) رواه ابن ماجه (١٧٩٧)، والبيهقي في الدعوات الكبير (٥٥٣) من طريق البخاري بن عبيد، عن أبيه عن أبي هريرة. وسنده ضعيف جداً، البخاري متروك، بل متهم بالكذب، قال أبو نعيم الحافظ: «روى عن أبيه عن أبي هريرة موضوعات»، وقال ابن حبان: «ضعيف ذاهب، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد، وليس يعدل، فقد روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب»، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٨٨/٢): «هذا إسناد ضعيف، البخاري متفق على تضعيفه»، وقال ابن مفلح في الفروع (٤/٢٥٦): «رواه ابن ماجه من رواية البخاري بن عبيد، وهو ضعيف»، وينظر: ميزان الاعتدال (٢٩٩/١)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٠٩٦).

(٢) ينظر: الأم (٦٤/٢)، المقنع مع شرحه (١٦٨/٧) حيث ذكروا استحباب هذا الدعاء، ولم يعزوه لأحد.

معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه»<sup>(١)</sup>، لكن لا يشرع للمسلم أن يواظب على قول الدعاء السابق أو غيره كلما أخذ الزكاة<sup>(٢)</sup>، لكن لو قال الدعاء السابق أو غيره مرة فلا حرج، ثم يدعو في المرة الثانية بدعاء آخر، وهكذا؛ لأن الدعاء المعين الذي لم يرد في الشرع لا يكون بدعة إلا إذا واظب عليه المسلم.

## الفصل الثامن

### خطأ المالك عند إخراج الزكاة

٧٣٣١ - إذا دفع المالك الزكاة دون تحرر، فأخطأ، فدفعها إلى غير مستحقها، كأن يدفعها إلى كافر، أو يدفعها إلى هاشمي، ونحو ذلك، لم يجزه ذلك، ويلزمه أن يخرج بدلاً منها<sup>(٣)</sup>؛ لأنه مفرط، لعدم تحريه<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أحمد (٥٣٦٥)، وأبو داود (١٦٧٢)، وابن الأعرابي في معجمه (٣٧٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٣٤٦٥) من طرق عن الأعمش، عن مجاهد عن عبد الله بن عمر. وسنده صحيح. وينظر: علل الدارقطني (٢٨٠١)، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (٣١١٨).

(٢) قال في المجموع (١٦٩/٦): «وإن ترك الدعاء جاز لما روي أن النبي ﷺ قال لمعاذ: (أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم) ولم يأمره بالدعاء»، وقال في الفروع (٢٥٧/٤): «ولم يأمر ﷺ سعاته بالدعاء، والأمر في الآية للندب. وأجاب بعض العلماء بأن دعاءه ﷺ سكن لهم، بخلاف غيره».

(٣) قال في الدر المختار، مطبوع مع حاشيته لابن عابدين (٣٥٣/٢): «لو دفع بلا تحرر لم يجز إن أخطأ»، وقال في المغني (١٢٧/٤): «إن بان الآخذ عبداً، أو كافراً، أو هاشمياً، أو قرابة للمعطي ممن لا يجوز الدفع إليه، لم يجزه، رواية واحدة؛ لأنه ليس بمستحق، ولا تخفى حاله غالباً، فلم يجزه الدفع إليه، كديون الآدميين».

(٤) قال ابن رجب في القواعد (ص ٢٢١): «وإن بان عبداً أو كافراً أو هاشمياً فقيل: هو على الخلاف وبه جزم ابن عقيل في فنونه، وكذلك ذكر القاضي في آخر الجامع الصغير إلا أنه خرج الخلاف في الضمان هنا على القول بعدمه في المغني وقيل: لا يجزئه رواية واحدة لظهور التفريط في الاجتهاد فإن هذه الأوصاف لا تخفى بخلاف الغني».

٧٣٣٢ - أما من تحرى، فدفعت الزكاة إلى غير مستحقها، فكأن الأقرب أنه لا يضمن<sup>(١)</sup>؛ لأنه متحرر مجتهد، فهو معذور، فلا يضمن ما أخطأ فيه، كالحاكم والشاهد.

٧٣٣٣ - ويدخل في ذلك دخولاً أولياً: إذا أعطى المالك الزكاة غنياً يظنه فقيراً، فإن ذلك يجزيه<sup>(٢)</sup>؛ لأن الفقر مما قد يخفى حتى مع التحري، بخلاف غيره، وقياساً على المصلي إذا تحرى في القبلة، فصلى إلى غيرها، فإن صلاته تجزيه، ولا يجب عليه إعادتها<sup>(٣)</sup>.

(١) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٢٦٥): «وذهب بعض أهل العلم إلى أنه إذا دفعها إلى من يظن أنه أهل بعد التحري، فبان أنه غير أهل فإنها تجزئه؛ حتى في غير مسألة الغني.. وهذا القول أقرب إلى الصواب أنه إذا دفع إلى من يظنه أهلاً مع الاجتهاد والتحري فتبين أنه غير أهل فزكاته مجزئة؛ لأنه لما ثبت أنها مجزئة إذا أعطاها لغني ظنه فقيراً، فيقاس عليه بقية الأصناف»، وينظر: المقنع مع شرحه (٧/٣٠٩).

(٢) قال في تحفة الملوك (ص١٣١): «لو ظنه مصرفاً فأعطاه فأخطأ سقطت عنه»، وقال في المنتقى شرح الموطأ (٢/١٥١): «من أعطاها جاهلاً بغناه وهو يعتقد فيه الفقر فهل تجزئه أم لا؟ قال ابن القاسم في المدونة: يضمن إن دفعها لغني أو نصراني. وقال في الأسدية: لا ضمان عليه»، وقال في القواعد لابن رجب (ص٢٢١): «لو دفع زكاته أو كفارته إلى من يظنه فقيراً فبان أنه غني ففي وجوب الضمان عليه روايتان أصحهما أن لا ضمان».

(٣) قال أبو عبيد في الأموال (ص٧١٦، ٧١٧) بعد ذكره مسألة من أخرج صدقته فضاعت قبل أن تصل للفقير، وأنه يجب عليه الإعادة: «أما الذي يدفعها إلى غني. فإن هشيماً حدثنا عن يونس عن الحسن في رجل أعطى زكاة ماله رجلاً، وهو يظن أنه فقير، فإذا هو غني، قال: «قد أجزأته».. وقد اختلف الناس بعد في هذا الباب، فقال قائلون بهذا القول، وقال آخرون: عليه الإعادة. وأظن الفريقين جميعاً شبهوها بالصلاة، فجعلها الذين رأوها كالصلاة لغير القبلة، وهو لا يشعر، فلا إعادة عليه، وشبهها الآخرون بالصلاة على غير ظهور وهو لا يشعر، فعليه الإعادة. والذي عندنا في ذلك أنها بأمر القبلة أشبه، وليس يشبه هذا الباب الأول؛ لأنه ليس على الناس فيها إلا التحري، فإذا تعمدوا مواضعها فقد أدوا فرضها، وإن كانت على غير ذلك؛ لأنها مغيبة عنهم. والأصل في ذلك حديث النبي ﷺ في الرجلين اللذين أتياه يسألانه من الصدقة، =

٧٣٣٤ - وإن أعطى من يشك في كونه مستحقاً للزكاة، فأخطأ، لم يجزه<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يجوز العمل في الشرع بما يشك في صحته، ولا يجوز العمل إلا بالجزم أو بغلبة الظن.

٧٣٣٥ - ولهذا؛ فإن من يتساهل في إخراج الزكاة، فيعطي الزكاة لكل من سأله، أو لكل من رأى عليه أدنى علامة حاجة، ونحو ذلك، أو يعطيها كعادة سنوية أو شبه هدية لبعض أقاربه أو معارفه - كما سبق قريباً في فصل وجوب تحري المالك الحق في صرف الزكاة - مع علمه وقت تسليم الزكاة لهم بأنهم غير مستحقين للزكاة أو شكه في ذلك، يجب عليه أن يعيد إخراج ما أعطاه لكل من يشك في استحقاقه للزكاة.

٧٣٣٦ - من أعطى من يغلب على ظنه أنه ليس من مصارف الزكاة، لم يجزه<sup>(٢)</sup>، إلا إن تيقن بعد ذلك أنه من مصارف الزكاة، أو حصل لديه غلبة ظن بذلك<sup>(٣)</sup>، فإن تبين أنه ليس من مصارف الزكاة لم يجزه هذا

= فقال: «إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب». فديئهما رسول الله ﷺ على ذلك، وقبل ادعاءهما الفقر والحاجة، إذ لم يظهر له غناهما، ورأى أنه ليس يلزمه إلا ذلك، فهكذا كل متصدق».

(١) قال في تحفة الملوك (ص ١٣١): «ولو أعطاه شاكاً لم تسقط إلا بتحقيق أنه مصرف».

(٢) قال في مطالب أولي النهى (٢/١٥٩): «(و) إن دفعها (لمن لم يظنه من أهلها، لم يجزئه)؛ لأنه لا يبرأ بالدفع إلى من ليس من أهلها، فاحتاج إلى العلم به، لتحصيل البراءة، والظن يقوم مقام العلم لتعسر الوصول إليه».

(٣) قال في تبين الحقائق (١/٣٠٤): «حاصله أنا نقول: إن هذه المسألة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أنه إذا تحرى وغلب على ظنه أنه مصرف فهو جائز أصاب أو أخطأ عندهما خلافاً لأبي يوسف فيما إذا تبين خطؤه.

والثاني: أنه إذا دفعها ولم يخطر بباله أنه مصرف أم لا فهو على الجواز إلا إذا تبين أنه غير مصرف.

الإخراج، ووجب عليه أن يعيد الإخراج مرة أخرى؛ لأنه لا يصح في الشرع العمل بما يغلب على الظن عدم صحته.

٧٣٣٧ - إذا أخذ شخص الزكاة، وهو لا يستحقها لغنى أو لكونه من بني هاشم، أو لغير ذلك، وجب عليه ردها، وحرم عليه أكلها<sup>(١)</sup>؛ لأن خطأ من أعطاه الزكاة لا يبيح له أكل ما حرم عليه.

٧٣٣٨ - ويلزم المالك - ومثله الساعي - إذا دفعها إلى من لا يستحقها أن يدفع بدلاً عنها، وله الرجوع على من دفعها إليه واسترجاع الزكاة منه<sup>(٢)</sup>؛ لما سبق من أنها لا يحل لمن لا يستحقها أخذها، ومن أنه لا تبرأ ذمة مخرج الزكاة بدفعها لمن لا يستحقها، ويُستثنى من ذلك - كما سبق - إذا دفعت إلى غني، فإنه إذا لم يستطع من دفع الزكاة إليه استرجاعها منه، لم يلزمه أن يخرج بدلاً منها.

## الفصل التاسع

### التراحم بين الزكاة وغيرها

٧٣٣٩ - إذا وجب على المالك إخراج الزكاة، ووجب عليه واجب آخر مالي لله تعالى، ككفارة، أو نذر، وليس عنده ما يكفي إلا لواحد منها،

= والثالث: أنه إذا دفعها إليه وهو شاك ولم يتحر أو تحرى ولم يظهر له أنه مصرف أو غلب على ظنه أنه ليس بمصرف فهو على الفساد إلا إذا تبين أنه مصرف».

(١) قال في مطالب أولي النهى (١٥٩/٢): «وحيث دفعت الزكاة (لغير مستحقها، لجهل دافع) به، (وجب) على آخذها (ردها له بنمائها مطلقاً)، متصلاً كان كالسمن، أو منفصلاً كالولد؛ لأنه نماء ملكه».

(٢) قال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (٣٣٧/٣) عند الكلام على دفعها للغني جهلاً بحاله: «وعنه: لا تجزئه، اختاره الأجرى، والمجد وغيرهما، وفاقاً لمالك والشافعي، كما لو بان عبده ونحوه. وكحق الأدمي، ولبقاء ملكه، لتحريم الأخذ، ويرجع على الغني، بها أو بقيمتها ذكره القاضي وغيره رواية واحدة؛ لأن الله حصرها في الفقراء».

فكأن الأقرب أنه إن كان النصاب موجوداً قدمت الزكاة؛ لأن وجود النصاب الذي هو سببها يجعل لها ميزة، تستحق بسببه التقديم، وإن لم يكن النصاب موجوداً، فلا ميزة لبعضها على بعض فتساوى، فيحاص بينها، فيخرج من كل منها بنسبته إلى المال الموجود<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا ميزة لبعضها على بعض.

٧٣٤٠ - إذا توفي شخص وعليه حقوق لله تعالى، كزكاة أو حج أو نذر، وعليه حق لآدمي كدين، فإن كان حق الآدمي متقدماً قدم على حق الله تعالى؛ لأن حق الآدمي متقدم وثابت وحال قبل وجوب الزكاة؛ ولأن الزكاة لا تجب في الأصل مع وجود دين يساوي مقدار المال الزكوي، كما سبق بيانه مفصلاً في باب زكاة الدين والمدين، وإن كان حق الله تعالى وجب قبل، قدم على حق الآدمي<sup>(٢)</sup>؛ لما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ قال: «نعم، قال: فدين الله أحق أن يقضى»<sup>(٣)</sup>، ولتقدم وجوبه<sup>(٤)</sup>.

(١) قال السيوطي في الأشباه والنظائر (ص ٣٣٥): «ومن اجتماع حقوق الله تعالى فقط: الزكاة، والكفارة، والحج، قال السبكي: والوجه أن يقال: إن كان النصاب موجوداً قدمت الزكاة، وإلا فيستويان»، وينظر: الإنصاف (٧/٧٧).

(٢) قال السيوطي في الأشباه والنظائر (ص ٣٣٥): «ومن أمثلة ما تجري فيه الأقوال. اجتماع الدين مع الزكاة، أو الفطرة، أو الكفارة، أو النذر، أو جزاء الصيد، أو الحج. كما صرح به في شرح المذهب والأصح في الكل: تقديمها على الدين».

(٣) صحيح البخاري (١٩٥٣)، صحيح مسلم (١١٤٨)، قال في البهجة الوردية وشرحه الغرر البهية (١٧٧/٢): «(وقدمت) إذا اجتمعت زكاة، ودين آدمي (في التركات) وإن لم يكن الزكوي فيها (التزكية)؛ أي: الزكاة ولو للبدن (عن ذا)؛ أي: على دين الآدمي لخبر الصحيحين «فدين الله أحق أن يقضى» ولتعلقها بالعين؛ ولأن مصرفها أيضاً الآدمي، فقدمت لاجتماع الأمرين فيها، وسائر حقوق الله تعالى كالحج والكفارة والنذر وجزاء الصيد كالزكاة ذكره في المجموع وقضية كلامه: أنه لا فرق في حقوق الله تعالى بين المتعلقة بعين التركة والمتعلقة بالذمة وهو كذلك».

(٤) قال في المبدع (٣٠٩/٢): «نقل إسحاق بن هانئ في حج لم يوص به، =



٧٣٤١ - من كان عليه حق لأدمي، وعليه زكاة، فإن كان الدين واجب السداد قبل حلول الزكاة قدم سداد الدين<sup>(١)</sup>، وإن كان حق الله متقدماً قدم؛ لما ذكر في المسألة الماضية.



= وزكاة، وكفارة من الثلث، ونقل عنه - أيضاً - من رأس المال سوى النص السابق (فإن كان عليه دين) ولم يف بالكل (اقتسموا بالحصص) نص عليه، كديون الأدميين إذا ضاق عنها المال».

(١) قال في المدونة (٣٢٨/١): «قلت لابن القاسم: رأيت رجلاً كانت عنده دنانير قد حال عليها الحول تجب فيها الزكاة، وعليه إجارة أجراء قد عملوا عنده قبل أن يحول على ما عنده الحول، أو كراء إبل أو دواب يجعل ذلك الكراء والإجارة فيما في يديه من الناض ثم يزكي ما بقي؟ فقال: نعم إذا لم يكن له عروض. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم».

## باب

## تأخير الزكاة وتعجيلها

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٣٤٢ - يحتوي هذا الباب على حكم تأخير الزكاة عن وقت وجوبها، وعلى حكم تعجيل الزكاة قبل وقت وجوبها، وعلى الأحكام المتعلقة بالخطأ عند تعجيل الزكاة، وعلى الأحكام المتعلقة بتغير حال المال أو المصرف عند تعجيل الزكاة.

## الفصل الثاني

## حكم تأخير الزكاة

٧٣٤٣ - الأصل أنه يجب على المسلم أن يخرج الزكاة فور وجوبها<sup>(١)</sup>، وهذا قول جماهير أهل العلم، فهو المذهب عند الحنفية، وقال

(١) قال العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام (١/٢٥٠): «كذلك الزكاة إنما وجبت على الفور لأن الغرض منها سد الخلات ودفع الحاجات والضرورات وهي محققة على الفور»، وقال الصرصري الحنبلي في شرح مختصر الروضة (١/٤٥٤): «أما الزكاة، فإنها تجب عند تمام الحول على الفور، فهو وقت وجوبها، فلو أخرت عنه لغير عذر مسوغ للتأخير، ثم أدت، لم تسم قضاء لوجهين:

أحدهما: أن وقتها غير محدود الطرفين، مقدر كتقدير أوقات الصلاة، ونحن قلنا: إن القضاء هو فعل الواجب خارج وقته المقدر له شرعاً. قلت: وهذا الوجه ضعيف؛ لأن تحديد الوقت بطرفيه لا تأثير له ها هنا، بل المؤثر أن يكون مقدار وقته معلوماً في الجملة، ووقت وجوب الزكاة معلوم المقدار، وهو بعد تمام الحول بقدر ما يتسع =

به كثير منهم<sup>(١)</sup>، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة، وهو قول كثير من المحققين<sup>(٢)</sup>، - وهي تجب في سائمة بهيمة الأنعام وفي الأثمان وعروض التجارة عند تمام الحول في اليوم الذي يتم فيه الحول<sup>(٣)</sup>، وفي

= لأدائها»، وينظر: ما سبق في أول مسألة في باب: قضاء الحاجة من كتاب الطهارة، وما يأتي في كتاب الحج في أول باب: وقت الحج والعمرة، في المسألة (٨٥٥٦).

(١) قال العلامة ابن الهمام في فتح القدير (١٥٦/٢): «الزكاة فريضة وفوريتهما واجبة فيلزم بتأخيره من غير ضرورة الإثم كما صرح به الكرخي والحاكم الشهيد في المنتقى، وهو عين ما ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه يكره أن يؤخرها من غير عذر، فإن كراهة التحريم هي المحمل عند إطلاق اسمها عنهم، ولذا ردوا شهادته إذا تعلقت بترك شيء كان ذلك الشيء واجباً لأنهما في رتبة واحدة على ما مر غير مرة، وكذا عن أبي يوسف في الحج والزكاة، فترد شهادته بتأخيرهما حيثئذ لأن ترك الواجب مفسق، وإذا أتى به وقع أداء لأن القاطع لم يوقته بل ساكت عنه. وعن محمد ترد شهادته بتأخير الزكاة لا الحج لأنه خالص حق الله تعالى والزكاة حق الفقراء. وعن أبي يوسف عكسه، فقد ثبت عن الثلاثة وجوب فورية الزكاة، والحق تعميم رد شهادته لأن ردها منوط بالمأثم، وقد تحقق في الحج أيضاً ما يوجب الفور مما هو غير الصيغة على ما نذكر في بابها إن شاء الله. وما ذكر ابن شجاع عن أصحابنا أن الزكاة على التراخي يجب حمله على أن المراد بالنظر إلى دليل الافتراض: أي دليل الافتراض لا يوجبها، وهو لا ينفي وجود دليل الإيجاب».

(٢) قال في الفروع (٢٤٢/٤): «لا يجوز لمن لزمته تأخير إخراجها عنه مع القدرة، نص عليه (وم ش) بناء على أن الأمر المطلق للفور، ولأنها للفور بطلب الساعي (و) فكذا بطلب الله تعالى، كعين مخصوبة، قال صاحب المحرر: بل أولى، ولثلاً يختل المقصود من شرع الزكاة، ولهذا قاله الشافعية، مع أن الأمر عندهم ليس على الفور، وكذا قال الشيخ وغيره: لو لم يكن الأمر للفور قلنا به هنا. وقيل: لا يلزمه على الفور (وه) لإطلاق الأمر كالمكان»، وقال في المجموع (٣٣٥/٥): «مذهبنا أنها إذا وجبت الزكاة وتمكن من إخراجها وجب الإخراج على الفور فإن أخرها أثم وبه قال مالك وأحمد وجمهور العلماء نقله العبدري عن أكثرهم ونقل أصحابنا عن أبي حنيفة أنها على التراخي وله التأخير»، وينظر: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ١١٩ - ١٢٦)، نوازل الزكاة (ص ٤٦٩ - ٤٧٤)، التوقيت الحولي في الزكاة للدكتور عبد السلام الشويبر (١٥٩ - ١٦٥).

(٣) وبعضهم يقول بوجوب الزكاة قبل تمام الحول بوقت يسير، قال في الفروع =

الخارج من الأرض من الحبوب والثمار إذا وضع في البيدر<sup>(١)</sup>؛ لأن الصحيح من أقوال أهل العلم من فقهاء وأصوليين أن الأمر المطلق يقتضي الفور<sup>(٢)</sup>؛ ولأن إرسال النبي ﷺ الساعة في كل عام، وإنكار عمر على من لم يدفعها من الصحابة واعتذار النبي ﷺ لبعضهم وإنكاره على ابن جميل عدم دفع زكاته للساعة دليل على وجوب إخراجها في الحول الذي يلي وجوبها<sup>(٣)</sup>؛ ولأن في تأخيرها ضرراً على مصارف الزكاة، فهي شرعت في

= (٣/٤٦٨): «فصل: ويشترط الحول للماشية والأثمان وعروض التجارة خاصة (و) ومضيه على نصاب تام (و) رفقاً بالمالك، وليتكامل النماء فيساوي منه، ويعفى عن ساعتين في الأشهر، وفي نصف يوم وجهان (م) وقدم في منتهى الغاية: يؤثر معظم اليوم. وقال أبو بكر: وعن يوم، جزم به في المحرر وغيره، وقاله القاضي أيضاً، وصححه ابن تميم، وقيل: ويومين، وقيل: الخمسة والسبعة يحتمل وجهين. وفي الروضة: وأيام، فلما أن مراده ثلاثة أيام، لقلتها واعتبارها في مواضع، أو ما لم يعد كثيراً»، وينظر: الشرح الكبير والإنصاف (٦/٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٠، ٣٦١)، المبدع (٢/٣٠٢)، الروض المربع مع حاشيته لابن قاسم (٣/١٦٩).

(١) ينظر: ما سبق في باب: زكاة الحبوب والثمار، في المسألة (٦٥٩٩).

(٢) ومن أدلة هذه القاعدة: ما رواه مسلم (١٢١١) من غضبه ﷺ في حجة الوداع لما لم يمثل الصحابة أمره عليه الصلاة والسلام على الفور حين أمر من لم يسق الهدى منهم أن يحل من إحرامه، وما رواه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢) من غضبه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما لم يمثل الصحابة أمره على الفور لما أمرهم بالحل يوم الحديبية، ولأن الله تعالى أنكر على إبليس عدم مبادرته بالسجود عند الأمر به، قال تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ آلَا سَجَّدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ووجه الاستدلال: أن الله تعالى عاتبه على عدم السجود بعد الأمر مباشرة قبل أن يعتذر بما يدل على رفض الامتثال، وهو استدلال قوي جداً، ولأنه لو جاز التأخير لكان إما إلى غاية، ولا دليل عليه، وإما إلى غير غاية؛ وهو مناف للوجوب؛ لأن تأخيرها يترتب عليه غالباً إهمالها أو نسيانها أو موت صاحبها ثم لا تخرج بعد ذلك. وينظر: نهاية السؤل (ص ١٧٥)، أضواء البيان (٣٣٢/٤).

(٣) وذلك في الحديث الذي رواه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣) واللفظ له عن أبي هريرة، قال: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، فقيل: منع ابن جميل =

كل عام لتسد حاجة مصارفها ذلك العام<sup>(١)</sup>.

٧٣٤٤ - وبعض أهل العلم يرى تحريم تأخير إخراجها اليوم واليومين إذا لم يمنعه مانع ولم يكن ذلك من أجل مصلحة مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٧٣٤٥ - وكأن الأقرب أنه يجوز تأخير إخراجها أشهراً إذا كان في ذلك مصلحة راجحة<sup>(٣)</sup>، وقد حددها بعض أهل العلم بمدة أقصاها سنة<sup>(٤)</sup>،

= وخالد بن الوليد والعباس.. فذكر الحديث، وفيه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «وأما العباس فهي علي ومثلها».

(١) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٧/١٤٠): «لو سلمنا أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور، لاقتضاه في مسألتنا، إذ لو جاز التأخيرها هنا لأخره بمقتضى طبعه، ثقة منه بأنه لا يأنم بالتأخير، فيسقط عنه بالموت، أو بتلف ماله، أو بعجزه عن الأداء، فيتضرر الفقراء. ولأن هاهنا قرينة تقتضي الفور، وهو أن الزكاة وجبت لحاجة الفقراء، وهي ناجزة، فيجب أن يكون الوجوب ناجزاً».

(٢) قال الإمام الطحاوي، كما في مختصر اختلاف العلماء (١/٤٢١): «التفريط أن يحل غدوة فيقول: ادفعها عشية»، وقال ابن عابدين في رد المحتار (٢/٢٧٢): «قوله: (فيأنم بتأخيرها إلخ) ظاهره الإثم بالتأخير ولو قلّ كيوم أو يومين؛ لأنهم فسروا الفور بأول أوقات الإمكان. وقد يقال: المراد أن لا يؤخر إلى العام القابل لما في البدائع عن المنتقى بالنون: إذا لم يؤد حتى مضى حولان فقد أساء وأثم اه فتأمل».

(٣) قال الموصلي في المختار (١/١٢٢): «ويكره نقلها إلى بلد آخر، إلا إلى قرابته أو من هو أحوج من أهل بلده»، وقال الحافظ ابن رجب في آخر رسالة: إخراج الزكاة على الفور مطبوعة في مجموع رسائل ابن رجب (٢/٦١٦): «أما مذاهب العلماء في هذه المسألة: قال ميمون بن مهران: إذا حال الحول أخرج زكاته، وله أن يشتغل بتفرقتها شهراً لا يزيد عليه. قال أبو عبيد: ثنا علي بن ثابت، عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، قال: اجعلها صرراً ثم ضعها فيمن تعرف، ولا يأتي عليك الشهر حتى تفرقها. وصرح أصحابنا: بجواز تأخير إخراجها يسيراً من غير تقدير».

(٤) حدده بهذه المدة مجلس مجمع الفقه الإسلامي. ينظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي (ص ٦٢)، وجاء في فتوى اللجنة الدائمة رقم (١٢٦٢٧) في ١١/٢/١٤١٠هـ جواباً عن سؤال عن أموال زكاة تجمعت لدى المركز الإسلامي، هل يجوز تأخير =

وهذا قول له قوة إذا وجدت مصلحة راجحة<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «غدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي طلحة، ليحنكه، فوافيته في يده الميسم يسم إبل الصدقة»<sup>(٢)</sup>، فوسمها دليل على أنه ستأخر قسمتها<sup>(٣)</sup>.

ولما روى البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه، قال: قدم على النبي صلى الله عليه وسلم نفر من عكل وعرينة، فأسلموا، فاجتوا المدينة، فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة، فيشربوا من أبقالها وألبانها، ففعلوا فصحوا فارتدوا وقتلوا رعاتها، واستاقوا الإبل<sup>(٤)</sup>، ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أذن لبعض الصحابة أن يحجوا على إبل الصدقة<sup>(٥)</sup>، ولما ثبت عن أبي سعيد، مولى أبي أسيد الأنصاري أنه ذكر قصة مقابلة عثمان رضي الله عنه لأهل مصر، وقصة قتله رضي الله عنه،

= صرفها لأكثر من سنة، نظراً للحاجة؟ ما نصه: «يجوز إذا لم تدع الحاجة إلى صرفها لمستحقيها، وكان تأخيرها لمصلحة متوقعة، تقتضي إنفاقها فيها، وذلك في حدود أقل من سنة». وقد يؤخذ تحديده بهذه المدة برواية أحمد الآتية في تقسيط مال الزكاة على الفقير، وقد أفتى أعضاء اللجنة الدائمة أيضاً بجواز تأخيرها نصف شهر ليدرك رمضان، ومنعوا من تأخيرها شهرين من أجل ذلك. ينظر: مجموع فتاوى اللجنة (٣٩٢/٩)، (٣٩٨)، فتوى (٢٢٩٩)، و(٨٣١٧)، كما منعوا من تأخيرها سنة من أجل تقسيطها على الفقراء، كما في المرجع السابق (٤٠٢/٩)، فتوى (١٢٧٤٩).

(١) قال في مواهب الجليل (٢٧١/٢): «قوله: (ولو بجذب) مقابله قول أشهب في العتبية والمجموعة: لا تخرج السعاة سنة الجذب، وقال المازري في المعلم في أوائل الزكاة: وللإمام تأخير الزكاة إلى الحول الثاني إذا أداه اجتهاده إلى ذلك، انتهى. وظاهره أنه يتفرع على المشهور من خروجهم سنة الجذب ويؤخذ ذلك من كلام ابن رشد في سماع أشهب»، وينظر: كلام ابن عابدين السابق.

(٢) صحيح البخاري (١٥٠٢)، صحيح مسلم (٢١١٩).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣٦٧/٣): «وفيه جواز تأخير القسمة؛

لأنها لو عجلت لاستغني عن الوسم».

(٤) صحيح البخاري (١٥٠١، ٦٨٠٢)، صحيح مسلم (٢١١٩).

(٥) سيأتي تخريجها في المسألة (٧٦٨٤).

وفيه أنه قال لهم: «أما الحمى فإن عمر حمى الحمى قبلي لإبل الصدقة؛ فلما وليت زادت إبل الصدقة فزدت في الحمى لما زاد من إبل الصدقة»<sup>(١)</sup>. فظاهر هذه الأحاديث وهذا الأثر أن هذه الصدقات قد أخرجت قسمتها مدة تصل إلى أشهر، ولما ثبت عن الحارث بن أبي ذباب الدوسي، قال: لما كان عام الرمادة، أخرج عمر بن الخطاب الصدقة عام الرمادة، حتى إذا أحيى الناس في العام المقبل وأسمن الناس، بعث إليهم مصدقين، وبعثني فيهم، فقال: «خذ منهم العقالين: العقال الذي أخرجنا عنهم، والعقال الذي حل عليهم، ثم أقسم عليهم أحد العقالين واحذر إلي الآخر»، قال: ففعلت<sup>(٢)</sup>.

٧٣٤٦ - ومن المصالح التي يجوز تأخير الزكاة من أجلها، أن يكون في ذلك مصلحة للفقير الذي عينت الزكاة له<sup>(٣)</sup>، فيجوز أن يعين المالك مالاً محدداً من الزكاة لفقير معين، ويخبره بذلك، ثم يحتفظ المزكي بمال

(١) رواه إسحاق، كما في المطالب العالية (٤٣٧٢)، وابن أبي شيبة (٣٨٨٤٥) عن عفان، وعبد الله بن أحمد في زيادات فضائل الصحابة (٧٦٥)، وفي فضائل عثمان بن عفان (٥٥) عن عبيد الله بن معاذ، وابن خزيمة (٢٤٩٣) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وابن حبان (٦٩١٩) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأحمد بن المقدم، والحاكم (٣٣٠٠) من طريق يحيى بن يحيى، سندهم عن معتمر بن سليمان التيمي، قال: سمعت أبي قال: حدثنا أبو نضرة، عن أبي سعيد. فذكره. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا أبي سعيد، وهو تابعي كبير، ففي هذه الرواية وغيرها أنه سمع عثمان، وهو لم يجرح، ووثقه ابن حبان وأخرج له هو وابن خزيمة والحاكم في صحاحهم، وقد ذكره ابن منده وأبو نعيم في الصحابة، وليس في هذه الرواية ما يستنكر، واستدل بروايته في الصلاة أحمد وغيره، كما في فتح الباري لابن رجب (٦/١٣٤)، وقال ابن حجر بعد ذكره لرواية إسحاق: «رجال ثقات، سمع بعضهم من بعض»، فمثله يحسن حديثه.

(٢) سبق تخريجه في باب: حكم الزكاة في المسألة (٦٠٨٣).

(٣) كأن يكون إذا أعطي الزكاة في هذا الوقت لم يستفد منها، وإذا أعطي إياها بعد فترة يسيرة استفاد منها.

الزكاة، ويكون المزكي كالوكيل عن الفقير، ويقسط هذا المال عليه، فيعطيه كل شهر مبلغاً محدداً، أو يشتري به ما يحتاج إليه<sup>(١)</sup>، إذا كان للمحتاج مصلحة ظاهرة في ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لأن مصلحته تقتضي ذلك.

٧٣٤٧ - ومن هذه المصالح: انتظار دخول زمن فاضل<sup>(٣)</sup>، وانتظار وصول من هو أحوج إلى الزكاة<sup>(٤)</sup>، وتأخيرها ليعطيها لقریب له محتاج، أو ليعطيها لجار له محتاج<sup>(٥)</sup>، وأجاز بعض أهل العلم تأخيرها من أجل نقلها إلى بلد فاضل<sup>(٦)</sup>؛ مراعاة لهذه المصالح.

(١) ذكر ابن عمر في الشرح الكبير (٢٦٣/٧) أنه يجوز أن يطلب المزكي من مستحق الزكاة أن يوكله في صرف الزكاة في حاجاته دون أن يسلمها إليه..

(٢) قال في الفروع (٢٤٤/٤): «وعنه: له أن يعطي قريبه كل شهر شيئاً، وعنه: لا. وحمل أبو بكر الأولى على تعجيلها، قال صاحب المحرر: وهو خلاف الظاهر، وأطلق القاضي وابن عقيل الروايتين»، وينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٤٣٣/٩).

(٣) ينظر: كلام ابن رجب الآتي، وقد يستدل لهذا بقول عثمان: «هذا شهر زكاتكم» وقد سبق تخريجه في المسألة (٦٨٨٨)، وقد اختلف في هذا الشهر، فقليل: هو شهر محرم، وقال بعض رواه: إنه شهر رمضان. ينظر: رسالة «قاعدة في إخراج الزكاة على الفور» لابن رجب، وينظر: الشرح الممتع (١٨٦/٦ - ٢٠٠)، فتاوى نور على الدرب لشيخنا ابن عثيمين، فقد ذكر أمثلة كثيرة للأضرار والمصالح التي تؤخر الزكاة من أجلها.

(٤) قال في فتح الوهاب (١٣٥/١): «له التأخير لانتظار قريب أو جار أو أحوج أو أفضل إن لم يشتد ضرر الحاضرين»، وقال في الفروع (٢٤٤/٤): «ويجوز لمن حاجته أشد. نقل يعقوب: لا أحب تأخيرها إلا أن لا يجد قوماً مثلهم في الحاجة فيؤخرها لهم، وجزم به بعضهم»، وينظر: كلام ابن رجب الآتي.

(٥) قال شيخنا ابن باز في مجموع فتاويه (٢٢٢/١٤): «إذا كانت المدة يسيرة غير طويلة فلا بأس أن يحتفظ بالزكاة حتى يعطيها بعض الفقراء من أقاربه، أو من هم أشد فقراً وحاجة، لكن لا تكون المدة طويلة، وإنما تكون أياماً غير كثيرة».

(٦) قال ابن رجب في لطائف المعارف: وظيفة شهر رجب (ص ١٢٠): «إذا حال الحول فليس له التأخير بعد ذلك عند الأكثرين وعن أحمد يجوز تأخيرها لانتظار قوم لا يجد مثلهم في الحاجة وأجاز مالك وأحمد في رواية نقلها إلى بلد فاضل فعلى قياس هذا لا يبعد جواز تأخيرها إلى زمان فاضل لا يوجد مثله كرمضان ونحوه».



٧٣٤٨ - ويشترط لجواز تأخير الزكاة لما سبق ذكره ألا تشتد حاجة حاضرة لمصارف الزكاة، أو يحصل لشيء منها ضرر، فلا يجوز تأخيرها مع ذلك لشيء مما سبق ذكره<sup>(١)</sup>؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

٧٣٤٩ - كما يجوز تأخيرها إذا كان في إخراج الزكاة على الفور ضرر على المالك، كأن لا يكون عنده نقد لإخراج زكاة عروض التجارة، فلا يكلف بيع العروض إذا كان في ذلك ضرر عليه، بل ينتظر حتى يوجد لديه نقد يخرج به في الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ للحديث: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٣)</sup>.

٧٣٥٠ - وكما إذا خاف على نفسه أو على ماله عند إخراج الزكاة، أو خاف إن أخرجها أن يطالبه الساعي بإخراجها مرة أخرى<sup>(٤)</sup>؛ للحديث السابق.

٧٣٥١ - يجوز تأخير إخراج الزكاة إذا كان على المالك دين يطالب به، وخشي ضرراً إن قدم الزكاة على سداده<sup>(٥)</sup>؛ للحديث السابق.

(١) قال في الغرر البهية (١٧٩/٢): «يجوز للمالك انتظار الجار والقريب وكذا الأحوج والأفضل لتحصيل الفضيلة ومحل الجواز إذا لم يشتد ضرر الحاضرين وإلا، فلا يجوز قطعاً»، وقال في شرح المقدمة الحضرمية (ص ٥٢٠): «إن لم يشترط ضرر المستحقين الحاضرين ندب التأخير؛ لانتظار نحو قريب أو جار أو أفضل. فإن اشتد ضررهم.. حرم، ويضمن بالتأخير مطلقاً».

(٢) قال في كشف القناع (٢/٢٥٦): «ويجوز تأخير الزكاة (لتعذر إخراجها من النصاب لغية) المال (ونحوها) كالمنع من التصرف فيه لعدم الإمكان إذن».

(٣) سبق تخريجه في التيمم، في المسألة (٩٥٤).

(٤) قال في زاد المستقنع وشرحه الروض المربع، مطبوعان مع حاشية الروض لابن قاسم (٣/٢٩٢)، وكما لو طالبه بها الساعي، ولأن حاجة الفقير ناجزة، والتأخير مخل بالمقصود، وربما أدى إلى الفوات، (إلا لضرورة) كخوف رجوع ساع، أو على نفسه، أو ماله، ونحوه»، وقال في الفروع (٤/٢٤٢): «فعلى الأول يجوز التأخير إذا خشي ضرراً من عود الساعي، وكذا إن خاف على نفسه أو ماله ونحوه».

(٥) قال في الفروع (٤/٢٤٢) بعد كلامه السابق: «كما يجوز لدين الآدمي».

٧٣٥٢ - لا يجوز للمالك ولا للمزكين ولا للهيئات التي تتولى توزيع الزكاة تأخير إخراجها مدة طويلة تزيد على سنة من أجل تقسيطها على المحتاجين، أو جعلها رواتب شهرية لهم، أو لإعطائهم إياها في المناسبات الفصلية، أو لإخراجها في أوقات النكبات، أو من أجل البحث عن من حاجتهم أشد أو نحو ذلك، بل يجب إخراجها عند وجوبها، أو بعده بفترة يسيرة إذا كان في ذلك مصلحة<sup>(١)</sup>، على ما سبق تفصيله.

٧٣٥٣ - كما لا يجوز تأخير اللجان الرسمية للزكاة من أجل مكافحة التضخم - وذلك بمعالجة ارتفاع الأسعار في أوقات الارتفاع المتزايد في المستوى العام للأسعار<sup>(٢)</sup>؛ لأن هذه المعالجة ليست خاصة بمصارف الزكاة، وإنما يدخل في الانتفاع بها الأغنياء والفقراء.

٧٣٥٤ - يجوز للمالك وللإمام تأخير توزيع الزكاة من أجل النكبات والمصائب العامة التي تحل بالأمة من حروب وزلازل وفيضانات وغيرها بما لا يتجاوز سنة واحدة<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذه الأمور تحصل فيها عادة حاجة شديدة لكثير من المسلمين ولدعم الجهاد في سبيل الله.

٧٣٥٥ - يجوز إقامة مشاريع بأموال الزكاة وتكون هذه المشاريع مملوكة لمصارف الزكاة، وتصرف غلة هذه المشاريع على مصارف الزكاة، بحيث إنها إذا بيعت في آخر الأمر توزع على مصارف الزكاة، كما يجوز أن تملك هذه المشاريع لمصارف الزكاة على شكل أسهم، أو على شكل وحدات أو شقق، ونحو ذلك؛ لما يأتي ذكره في أول باب مصارف الزكاة في فصل أنواع المصارف من جهة التمليك وعدمه<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٢١٠ - ٢٢٠، ٢٢٥).

(٢) ينظر: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٢٢٢، ٢٢٣).

(٣) ينظر: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٢٢٦ - ٢٢٩).

(٤) ينظر: المسائل (٧٤٣٢، ٧٤٣٤).

## الفصل الثالث

### حكم تعجيل الزكاة

٧٣٥٦ - يجوز تعجيل الزكاة للمال الزكوي الذي تجب زكاته بحلول الحول إذا كمل النصاب، فإذا بلغ المال عند المالك نصاباً جاز له التعجيل بإخراج زكاة هذا النصاب قبل وجوبها عليه<sup>(١)</sup>، وهذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup>، لما ثبت أن النبي ﷺ تعجل من العباس زكاة عامين<sup>(٣)</sup>، وقياساً على

(١) قال في النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/٢٥٨): «تعجيل الزكاة جائز في الجملة خلافاً لمالك وابن المنذر وابن خزيمة».

(٢) قال في التمهيد (٤/٥٩): «اختلف الفقهاء في تعجيل الزكوات قبل حلول الحول فأجاز ذلك أكثر أهل العلم»، وقال الريمي في المعاني البدعية في معرفة اختلاف أهل الشريعة (١/٣٠٦): «مسألة: عند الشافعي وابن عمر وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي حنيفة.. وأكثر العلماء: كل مال وجبت فيه الزكاة بالنصاب والحول إذا ملك النصاب جاز تعجيل الزكاة فيه قبل مضي الحول»، وقال ابن رجب في لطائف المعارف: «وظيفة شهر رجب (ص ١٢٠): «إن عجل زكاته قبل الحول أجزاءه عند جمهور العلماء وسواء كان تعجيله لاغتنام زمان فاضل أو لاغتنام الصدقة على من لا يجد مثله في الحاجة أو كان لمشقة إخراج الزكاة عليه عند تمام الحول جملة فيكون التفريق في طول الحول أرفق به وقد صرح مجاهد بجواز التعجيل على هذا الوجه وهو مقتضى إطلاق الأكثرين وخالف في هذه الصورة إسحاق نقله عنه ابن منصور»، وينظر: بحث: التوقيت الحولي في الزكاة (ص ١٣٧ - ١٥٨)، بحث «أحكام تعجيل الزكاة» للدكتور صالح العامر: منشور بمجلة الجمعية الفقهية السعودية (العدد ٢٢، ص ٢٥١ - ٣٠٩).

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في زيادات فضائل الصحابة (٢/٩٢١): أنا هشيم، قننا حجاج، عن ابن أبي مليكة، وعطاء بن أبي رباح، وحجاج هو ابن أرتاة، فالسند ضعيف، مع الإرسال، ورواه يعقوب في المعرفة (١/٥٠٠، ٥٠١)، والبيهقي في الكبرى (٧٤٤٢) من طريق عيسى بن محمد عن وهب بن جرير عن أبيه عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البخترى عن علي. ورجاله ثقات، وفي سنده انقطاع، لكن رواه أحمد (٧٢٥) عن وهب به دون هذه الزيادة، فتكون زيادة شاذة، وقد ضعف الإمام أحمد هذا الحديث، وقال: «ليس ذلك بشيء»، كما في الفروسية (ص ١٩٨، ١٩٩).

ورواه ابن زنجويه (٢٢٠٨) وغيره عن الحكم عن الحسن بن مسلم مرسلًا، ورجاله =

الظهار<sup>(١)</sup>، وقياساً على كفارة اليمين<sup>(٢)</sup>، وقياساً على ديون الأدميين المؤجلة لأجال محددة، فيجوز لمن عليه دين مؤجل لأجل محدد لشخص آخر أن يعجل سداد هذا الدين<sup>(٣)</sup>.

= ثقات، لكن الحسن من صغار التابعين، فمرسله ضعيف. وقد روي عن الحكم متصلاً، لكن رجح أبو داود وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان والدارقطني وغيرهم الرواية المرسلة، ورواه الدارقطني (٢٠١٤) من طريق شريك، عن إسماعيل المكي، عن سليمان الأحول، عن أبي رافع. وذكر الدارقطني أن الأحول لم يسمع من أبي رافع، فالسند ضعيف؛ لضعف مسلم المكي، وللانقطاع.

(١) رواه البزار كما في الكشف (٨٩٦) من حديث ابن مسعود. وقد تفرد به محمد بن ذكوان، وهو منكر الحديث، كما قال البخاري، فروايته منكراً، وقد جزم بخطئه فيها أبو زرعة وأبو حاتم، كما في العلل لابنه (٦٢٣)، وأعلها أيضاً البزار. فهذا الحديث بمجموع هذه الطرق ضعيف، وضعفه محتمل، ولعله لهذا ضعفه أحمد واحتج به، كما في شرح الزركشي (٤٢٢/٢)، وكما في الجامع لعلوم أحمد (٧/٢٥٩ - ٢٦٢)، وقال الحافظ العلائي في التنبهات المجملة على المواضع المشككة (ص ٨٠): «فهذه عدة طرق مرسلة، يعتضد بعضها ببعض، ويعتضد بها المسند المتقدم، وينتهي الحديث بها إلى درجة الصحة القوية».

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/٣٣٣): «وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس ببعيد في النظر بمجموع هذه الطرق»، ويعضد هذه الطرق: ما رواه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣) واللفظ له عن أبي هريرة، قال: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، فقيل: منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس. فذكر الحديث، وفيه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «وأما العباس فهي علي ومثلها»، فقد فر بعض العلماء هذا بأن معناه: هي عندي قرض؛ لأنني استسلفت منه صدقة عامين. ينظر: سنن البيهقي (٤/١١١)، شرح السنّة (٦/٣٥)، الفتح (٣/٣٣٣)، وللتوسع في تخريج هذا الحديث ينظر: ما علقته على الإقناع لابن المنذر (١/١٨٠، ١٨١)، تنقيح التحقيق (٢/١٤٩٥ - ١٥٠١)، المطالب (٩٠٨)، البلوغ مع التبيان (٦١٠).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ [المجادلة: ٣].

(٣) قال في الفروع (٤/٢٧٥): «فصل: يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول إذا تم النصاب، جزم به الأصحاب (م) لقصة العباس، ولأنه حق مال أجل للرفق، فجاز =

٧٣٥٧ - يجوز تقديم زكاة نماء عروض التجارة، إذا كان النصاب موجوداً<sup>(١)</sup>؛ لأن زكاته تابعة لأصله في الحول وفي أصل وجوب الزكاة.

٧٣٥٨ - يجوز تعجيل زكاة الحبوب والثمار بعد طلوع الطلع في النخل، وبعد وجود الحصرم في العنب، وبعد ظهور الزرع في الحبوب<sup>(٢)</sup>؛ لأن وجود هذه الأشياء هو السبب في وجوب الزكاة.

٧٣٥٩ - وعليه؛ فمن عجل زكاته قبل حصول هذه الأشياء في الحبوب والثمار، لم تصح، وكانت صدقة من صدقات التطوع، ووجب عليه إخراج الزكاة عند وجوبها في هذه الأشياء<sup>(٣)</sup>.

= تعجيله قبل أجله، كالدين المؤجل ودية الخطأ، نقل الجماعة: لا بأس به، زاد الأثرم: هو مثل الكفارة قبل الحنث، والظهار أصله، فظاهره أنهما على حد واحد فيهما، الخلاف في الجواز والفضيلة».

(١) قال في التمهيد (٤/٦٠): «من أجاز تعجيلها قاس ذلك على الديون الواجبة لآجال محدودة أنه جائز تعجيلها وفرق بين الصلاة والزكاة بأن الصلاة يستوي الناس كلهم في وقتها وليس كذلك أوقات الزكاة لاختلاف أحوال الناس فيها فأشبهت الديون إذا عجلت».

(٢) قال ابن رجب في القواعد (القاعدة ١٩، ص ٢٧): «لو عجل الزكاة عن نماء النصاب قبل وجوده فهل يجزئه؟ فيه ثلاثة أوجه:

ثالثها: يفرق بين أن يكون النماء نصاباً فلا يجوز لاستقلاله بنفسه في الوجوب وبين أن يكون دون نصاب فيجوز لتبعيته للنصاب في الوجوب.

ويخرج فيه وجه رابع بالفرق بين أن يكون النماء نتاج ماشية أو ربح تجارة فيجوز في الأول دون الثاني من المسألة التي قبلها»، وينظر: الإنصاف (٧/١٨٥).

لأن هذه بمنزلة النصاب، واشتداد الحب وبدو الصلاح في الثمار بمنزلة الحول، قال في المغني (٤/٨٤): «قال أبو الخطاب: يجوز إخراجها بعد وجود الطلع والحصرم، ونبات الزرع. ولا يجوز قبل ذلك؛ لأن وجود الزرع واطلاع النخيل بمنزلة النصاب، والإدراك بمنزلة حلول الحول؛ فجاز تقديمها عليه، وتعلق الزكاة بالإدراك لا يمنع جواز التعجيل بدليل أن زكاة الفطر يتعلق وجوبها بهلال شوال، وهو زمن الوجوب. فإذا ثبت هذا فإنه لا يجوز تقديمها قبل ذلك؛ لأنه يكون قبل وجود سببها».

(٣) المقنع مع شرحه (٧/١٩٠).

٧٣٦٠ - لا يجوز تقديم زكاة مال لم يبلغ النصاب، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(١)</sup>؛ لأن النصاب هو سبب الزكاة، فلم يجز تقديمها عليه؛ لأن الشيء لا يصح فعله قبل وجود سببه، كالتكفير قبل الحلف.

٧٣٦١ - لا يجوز إخراج زكاة الحبوب قبل وجود السنبل<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز إخراج زكاة الثمار قبل وجود طلع الثمار، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ لأنه قبل ذلك لم يوجد سبب الوجوب.

٧٣٦٢ - لا يجوز تقديم زكاة زيادةً على النصاب الموجود في زكاة السائمة<sup>(٤)</sup>؛ لأن ما زاد على النصاب في السائمة مما تجب فيه الزيادة هو في حقيقته نصاب مستقل.

٧٣٦٣ - لا يجوز تقديم زكاة بهيمة الأنعام قبل السوم<sup>(٥)</sup>؛ لأنها قبل

(١) شرح السنّة (٣٢/٦)، الذخيرة (١٣٧/٣)، وقال في المغني (٨٠/٤)، والشرح الكبير (١٨١/٧، ١٨٢): «بغير خلاف علمناه»، وسبق ذكر ابن رجب الخلاف في عروض التجارة، وسيأتي قريباً ذكر الخلاف في تعجيل زكاة الزروع قبل وجود طلع الثمار.

(٢) قال في فتح العزيز (٥٣٤/٥): «لا يجوز الإخراج قبل نبات الزرع ورأيت في بعض كتب أصحاب أحمد أن أبا حنيفة يجوزه بعد طرح البذر في الأرض ثم وراء ذلك حالتان:

(إحداهما) ما بعد التسنبل وانعقاد الحبوب وقبل اشتدادها ففيه وجهان».

وقال في المجموع (١٦٠/٦): «لا يجوز التعجيل قبل التسنبل وانعقاد الحب، وبعده فيه ثلاثة أوجه».

(٣) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (٣٠٧/١): «مسألة: عند الشافعي وأحمد وأكثر العلماء لا يجوز إخراج العشر عن الثمرة قبل وجود الطلع. وعند أبي يوسف يجوز»، وينظر: بحث «أحكام تعجيل الزكاة» للدكتور صالح العامر: منشور بمجلة الجمعية الفقهية السعودية (العدد ٢٢، ص ٢٧٤ - ٢٧٦).

(٤) ينظر: كلام الحافظ ابن رجب السابق.

(٥) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٢٦٥/٢): «(ولا) يجوز تعجيل الزكاة (قبل السوم)؛ أي: الشروع فيه».

السوم ليست زكوية، فهي قبل السوم لم ينعقد سبب وجوب الزكاة.

٧٣٦٤ - لا يجوز تعجيل زكاة المعادن قبل استخراجها، ولا زكاة الركاز قبل وجوده<sup>(١)</sup>؛ لأنه قبل استخراجها لم يملكها، فلم ينعقد سبب زكاتها.

٧٣٦٥ - تعجيل الزكاة أفضل عند وجود مصلحة لمصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ مراعاة لهذه المصلحة.

٧٣٦٦ - أما عند عدم وجود مصلحة لمصارف الزكاة، فأخراج الزكاة في وقت وجوبها أفضل<sup>(٣)</sup>؛ خروجاً من خلاف من منع ذلك.

٧٣٦٧ - يحرم تعجيل زكاة محجور عليه من صغير ومجنون وسفيه وغيرهم<sup>(٤)</sup>؛ لأن تعجيل الزكاة فيه تبرع بفائدة استغلال المال في فترة التعجيل، والولي ممنوع من التبرع بشيء من مال المحجور عليه.

٧٣٦٨ - ويُسْتثنى من ذلك: إذا وجدت مصلحة للمحجور عليه في تعجيل زكاة ماله<sup>(٥)</sup>؛ لانتفاء المحذور المذكور في المسألة الماضية.

(١) قال في المجموع (١٦٠/٦): «زكاة المعدن والركاز فلا يجوز تقديمها على الحصول بلا خلاف»، وينظر: الإنصاف (١٩١/٧).

(٢) قال في الإنصاف (١٧٩/٧، ١٨٠): «ترك التعجيل أفضل. قال في الفروع: هذا ظاهر كلام الأصحاب قال: ويتوجه احتمال: تعتبر المصلحة، قلت: وهو توجيه حسن، وتقدم نقل الأثر»، قلت: سبق نقل الأثر من أحمد في كلام صاحب الفروع.

(٣) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٢٦٥/٢): «(وتركه)؛ أي: التعجيل (أفضل) خروجاً عن الخلاف».

(٤) قال في المبدع (٣٩٩/٢): «ولا خلاف عندنا أنه يجوز تقديمها بعام واحد، ويُسْتثنى منه ولي رب المال»، وقال في غاية المنتهى وشرحه مطالب أولي النهى (٢/١٣٠): «(لغير ولي محجور عليه)، لوجوب مراعاة المصلحة، ولا مصلحة في التعجيل»، وينظر: بحث «أحكام تعجيل الزكاة» للدكتور صالح العامر: منشور بمجلة الجمعية الفقهية السعودية (العدد ٢٢، ص ٢٨١ - ٢٨٢).

(٥) قال في الإنصاف (١٨١/٧، ١٨٢): «تنبه: ظاهر كلام المصنف: جواز تعجيل =

٧٣٦٩ - ولهذا؛ فإنه في هذا العصر الذي صار يعطى المزكي بروة يستفيد منها تخفيضات على بعض السلع يجوز تعجيل زكاة المحجور عليه إذا كان في ذلك بسبب هذه البروة مصلحة ظاهرة له؛ مراعاة لهذه المصلحة.

٧٣٧٠ - لا يصح تعجيل الزكاة أكثر من سنة، فمن عجلها لأكثر من سنة فهي صدقة من الصدقات، وليست زكاة<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يرد في السنة التقديم سوى سنة واحدة، فيقتصر عليه؛ ولأن الحول الثاني لم ينعقد سببه<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الرابع

#### الخطأ عند تعجيل الزكاة

٧٣٧١ - إذا عجل المسلم إخراج زكاته قبل وجوبها، فأعطها لمن يجهل حاله، فتبين أنه غير مستحق لها لم يجزئه تعجيله لها<sup>(٣)</sup>، حتى ولو تغيرت حال من أعطي الزكاة، فصار عند وجوب الزكاة على المالك من

= زكاة مال المحجور عليه، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وكثير من الأصحاب، وهو أحد الوجهين، وقدمه في تجريد العناية.

والوجه الثاني: لا يجوز تعجيلها، قلت: وهو الأولى، فالقول المذكور أعلاه ملفق من القولين السابقين.

(١) قال في المقنع وشرحه المبدع (٣٩٩/٢): «وفي تعجيلها لأكثر من حول روايتان) أطلقهما تبعاً لأبي الخطاب، إحداهما: لا يجوز، جزم به في «الوجيز»؛ لأن النص لم يرد بتعجيلها لأكثر من حول، فاقصر عليه...»، وينظر: المغني (٤/٨٢ - ٨٣)، بحث «أحكام تعجيل الزكاة» للدكتور صالح العامر: منشور بمجلة الجمعية الفقهية السعودية (العدد ٢٢، ص ٢٧٤ - ٢٧٦)، التوقيت الحولي للزكاة (ص ١٥٠-١٤٥).

(٢) قال في الإنصاف (٧/١٨٣): «والرواية الثانية: لا يجوز لأكثر من حول؛ لأن الحول الثاني لم ينعقد».

(٣) قال في نهاية المحتاج (٣/١٤٤): «لو كان المدفوع إليه المعجلة غنياً عند الأخذ فقيراً عند الوجوب لم يجزه قطعاً لفساد القبض».



المستحقين لها، فيلزم المالك أن يخرج الزكاة مرة ثانية؛ لأن من أعطيتها غير مستحق لها عند أخذه لها، والمالك غير معذور في ذلك لعدم تحريره.

### الفصل الخامس

#### تغيير حال المال أو المصرف عند تعجيل الزكاة

٧٣٧٢ - من عجل زكاة مال فتلف هذا المال، وله مال مشابه له، صح صرف هذه الزكاة للمال الآخر<sup>(١)</sup>؛ لما سيأتي ذكره في باب تلف المال أو الزكاة.

٧٣٧٣ - من عجل زكاة نصاب، فنقص النصاب في آخر الحول، وكان النقص بقدر الزكاة المعجلة، كانت زكاة صحيحة<sup>(٢)</sup>؛ لأن هذه الزكاة حكم الموجود في ملكه.

٧٣٧٤ - من عجل زكاة نصاب السائمة، فزاد عددها فوصلت مقدار نصاب آخر في آخر الحول، وجب إخراج زيادة الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الزكاة المعجلة هي عن النصاب الأول، وهو لا يجزي عن النصاب الثاني.

٧٣٧٥ - إذا كانت زكاة المال تختلف عند زيادته، كمن عنده ثلاثون من البقر، فزكاتها تبيع أو تبيعة، وقد تنتج عشراً، فتكون زكاتها مسنة، فإن عجل زكاتها، فتغيرت الزكاة، لم يحتسب له ما عجله من زكاة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه تبين عند تمام الحول أن زكاته بخلاف ما عجله.

(١) قال في الإنصاف (١٨٩/٧): «قال القاضي في تخريجه: من له ذهب وفضة وعروض، فعجل عن جنس منها ثم تلف: صرفه إلى الآخر، وهو من المفردات».

(٢) المقنع مع شرحه (١٩١/٧). (٣) الإنصاف (١٩٢/٧، ١٩٣).

(٤) قال في الإنصاف (١٩٣/٧): «لو نتج المال ما يتغير به الفرض، كما لو

عجل تبيعاً عن ثلاثين من البقر، فتنتج عشراً، ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجزئه المعجل عن شيء، قدمه في الرعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يجزئه عما عجله، ويلزمه للتناج ربع مسنة».

٧٣٧٦ - من عجل زكاة المال، فزاد المال عما كان توقعه بما لا يتغير معه نوع الزكاة، كأن يكون المال من الحبوب والثمار، أو من عروض التجارة، أو من الأثمان، أو من السائمة ولم يتغير السن، كما في الغنم، فإنه يكمل الزكاة، بإخراج ما تتم به الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأن إخراج الأول المعجل صحيح، ووجب عليه زيادة الباقي، إذ لا يوجد ما يمنع من وجوب إخراجها؛ ولأن الصحيح صحة تعجيل نماء السائمة قبل وجوده، وصحة إخراج ربح التجارة قبل حصوله.

٧٣٧٧ - إذا دفع المزكي زكاته عند تعجيلها إلى مستحقها، فمات الذي أخذ الزكاة أو استغنى أو ارتد قبل وجوبها أجزأت<sup>(٢)</sup>؛ لأن المزكي أعطاها لمستحقها، فبرئ منها، كما لو تلفت عند أخذها.

٧٣٧٨ - من عجل زكاة ماله، فدفعتها إلى من لا يستحقها، كغني، مع علمه بذلك، ثم أصبح وقت وجوب الزكاة مستحقاً لها، كأن يفتقر الغني، لم تجزه<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم يدفعها إلى مستحقها، أشبه ما لو لم تتغير حاله.



(١) قال في المغني (٤/٨٣): «وإن زاد بحيث يكون انضمامه إلى ما عجله يتغير به الفرض، مثل من له مائة وعشرون فعجل زكاتها شاة ثم حال الحول وقد أنتجت سخلة فإنه يلزمه إخراج شاة ثانية وبما ذكرناه قال الشافعي»، وينظر: بحث «أحكام تعجيل الزكاة» للدكتور صالح العامر: منشور بمجلة الجمعية الفقهية السعودية (العدد ٢٢، ص ٢٧٤ - ٢٧٦)، التوقيت الحولي للزكاة (ص - ١٥٤١٥١).

(٢) المقنع مع شرحه (٧/١٩٥).

(٣) قال في الإنصاف (٧/١٩٦): «مراده بقوله: (وإن دفعها إلى غني فافتقر عند الوجوب لم تجزه) إذا علم أنه غني حالة الدفع، وهذا بلا نزاع».

## باب

## تلف النصاب أو الزكاة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٣٧٩ - يحتوي هذا الباب على الأحكام المتعلقة بتلف المال الذي لم تخرج زكاته، وعلى الأحكام المتعلقة بتلف المال المعجلة زكاته، وعلى الأحكام المتعلقة بتلف الزكاة غير المعجلة، وعلى الأحكام المتعلقة بتلف الزكاة المعجلة.

## الفصل الثاني

## تلف المال الذي لم تخرج زكاته

٧٣٨٠ - إذا أخرج المالك إخراج الزكاة عن وقت الوجوب مع تمكنه من إخراجها، فتلف هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فلا تسقط عنه زكاة هذا المال الذي تلف، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>، بل يجب عليه

(١) قال في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير (١/٥٠٣): «قوله (وضمن إن أخرها)؛ أي: أخر إخراجها وحاصله أنه إذا حال الحول وأخر إخراجها عن الحول أياماً مع تمكنه من الإخراج فتلف المال كله أو بعضه بحيث صار الباقي أقل من نصاب فإنه يضمن جزء الزكاة لتفريطه بعدم إخراجها مع التمكن منه، وأما لو أخر إخراجها عن الحول يوماً أو يومين مع تمكنه من الإخراج حتى تلف المال أو بعضه بحيث صار الباقي أقل من نصاب فإنه لا ضمان عليه حيث لم يقصر في حفظ المال وإلا ضمن جزء الزكاة، فقول الشارح: إلا أن يقصر في حفظها الأولى في حفظه؛ أي: المال»، وينظر: التوقيت الحولي في الزكاة للدكتور عبد السلام الشويعر (١٧٠ - ١٧٥).

إخراجها<sup>(١)</sup>؛ لأنها وجبت في ذمته، وهو الذي فرط في تأخير إخراجها، فلم تسقط بتلف المال، كدين الأديمي<sup>(٢)</sup>.

٧٣٨١ - إذا تلف المال بعد وجوب الزكاة وقبل إخراجها وهو لم يتعد في ذلك وكان معذوراً في تأخير إخراج الزكاة فإن الزكاة تسقط<sup>(٣)</sup>؛

(١) قال ابن اللحام في القواعد والفوائد الأصولية (القاعدة ١٩، ص ١٠٦): «إن تلف النصاب بعد الحول قبل التمكن من الأداء فالمذهب المشهور أن الزكاة لا تسقط بذلك إلا زكاة الزرع والثمار إذا تلفت بجائحة قبل القطع فتسقط زكاتها اتفاقاً لانتفاء التمكن من الانتفاع بها. وخرج ابن عقيل وجهاً بوجود زكاتها أيضاً وهو ضعيف مخالف للإجماع الذي حكاه ابن المنذر وغيره»، وقال النووي في المجموع (٥/٣٣٣): «فإن أخرج بعد التمكن عصى وصار ضامناً فلو تلف المال كله بعد ذلك لزمته الزكاة سواء تلف بعد مطالبة الساعي أو الفقراء أم قبل ذلك وهذا لا خلاف فيه».

(٢) قال في الهداية وشرحه البناية (٣/٣٦٢): «(م): (ويعد طلب الساعي قبيل يضمن) (ش): يعني: إذا هلك النصاب بعد طلب الساعي قيل: يضمن الزكاة، والقائل به هو الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمته الله؛ لأنه أمانة عنده وقد هلكت بعد طلب من يملكه المطالبة فيضمن، كما إذا طلب صاحب الوديعة فمنعها المودع مع إمكان الأداء»، وينظر: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٥٦ - ٥٨).

(٣) قال في المعاني البديعة (١/٢٦٥): «مسألة: عند الشافعي وكافة العلماء إذا تلف المال بعد الحول وقبل إمكان الأداء من غير تفريط منه لم يضمن الزكاة قطعاً. وعند أحمد يلزمه ضمانها»، وقال في بدائع الصنائع (٢/٢٢): «إذا هلك مال الزكاة بعد الحول وبعد التمكن أنها تسقط عنه الزكاة عندنا، وعنده لا تسقط، وإذا هلك قبل التمكن من الأداء لا تجب عندنا، وللشافعي قولان».

وينظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٣/١١٠٧، ١١٠٨)، الأموال لابن زنجويه (٣/١١٨٥ - ١١٨٨)، بداية المجتهد (٥/١٥، ١٦)، القواعد لابن رجب (القاعدة ١٣٨)، المختارات الجليلة، مطبوع مع المجموعة الكاملة (٤/١٣٢)، الشرح الممتع: شروط وجوب الزكاة (٦/٤٢ - ٤٦)، وزكاة الحبوب (٨٠ - ٨٣)، اختيارات ابن تيمية الفقهية للدكتور سليمان التركي (٣/٥١٧ - ٥٢٣)، التوقيت الحولي في الزكاة للدكتور عبد السلام الشويعر (١٧٥ - ١٨٢).

وينظر: ما سبق في آخر باب: حكم الزكاة عند الكلام على من لم يخرج الزكاة عاماً أو أعواماً، وينظر: ما سبق عند الكلام على أن اشتراط التمكن من أداء المالك =

لأنه معذور في ذلك كله؛ ولأن المال هو سبب وجوب الزكاة، فإذا تلف فقد زال سبب الوجوب<sup>(١)</sup>.

٧٣٨٢ - ولهذا لو عد الساعي الإبل أو البقر أو الغنم، ثم تلفت بعد العد مباشرة قبل أن يأخذ الساعي الزكاة لم تجب الزكاة على المالك<sup>(٢)</sup>.

٧٣٨٣ - إذا تلف المال قبل وجوب إخراج الزكاة سقطت الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأن المال تلف قبل أن يجب عليه إخراج زكاته، فلم يكن في ذمته شيء، كما لو لم يملك نصاباً.

٧٣٨٤ - إذا تلف المال المزكى بعد وجوب الزكاة، وكان المالك قد عين الزكاة، ولم تهلك هذه الزكاة؛ فإنه يجب عليه أن يخرجها ويوصلها

= من إخراج الزكاة ليس من شروط وجوب الزكاة في المسألة (٦٢٢٧).

(١) قال في الهداية وشرحه البنائية (٣/٢٩٥): «(م): (لأن جميع العمر وقت الأداء) (ش): أي وقت أداء الزكاة فلا يجوز تقييده بأول أوقات إمكان الأداء. (م): (ولهذا لا يضمن بهلاك النصاب بعد التفريط) (ش): أي ولكون جميع العمر وقت الأداء لا يضمن المزكى بهلاك النصاب؛ أي: نصاب كان بعد التفريط؛ أي: التقصير بعدم الأداء في وقت التمكن. وقال الشافعي ومالك وأحمد - رحمهم الله -: يضمن كما في الاستهلاك؛ لأنه صار ديناً في ذمته. قلنا: الواجب جزء من النصاب فلا يتصور بقاء الجزء بعد هلاك النصاب بخلاف ما إذا استهلكه؛ لأنه دخل في ضمانه فيبقى ديناً في ذمته»، وقال في حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/٦٦٩): «(وإن تلف) بعد الوجوب (جزء نصاب) - وأولى كله - (ولم يمكن الأداء): إما لعدم تمام طيب الحرث أو لعدم مستحق، أو لغيبة المال (سقطت) الزكاة. فإن أمكن الأداء ولم يؤد ضمن، وأما ما تلف قبل الوجوب فيعتبر الباقي»، وقال النووي في المجموع (٥/٣٣): «إن تلف المال بعد الحول وقبل التمكن فلا إثم ولا ضمان عليه بلا خلاف».

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٧): «إن عد الساعي الإبل فلم يقبض من ربه الزكاة حتى تلفت أو تلف بعضها ولم يفرض، فإن كان في الباقي شيء أخذه وإلا فلا شيء له».

(٣) قال في الدر الثمين والمورد المعين (ص٤٠٨): «إذا تلف النصاب أو جزؤه قبل الحول ولو بيوم سقطت الزكاة».

إلى مستحقها<sup>(١)</sup>؛ لتعين الزكاة.

٧٣٨٥ - إن نقص نصاب الحبوب والثمار أو تلف بعد بدو الصلاح أو بعد الخرص وقبل وضعه في البيدر من غير تفريط من المالك أو تعد، وهو لم يخرج الزكاة بعد سقطت الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزكاة لا تستقر إلا بوضع الثمرة أو الحبوب في موضع التجفيف، كما سبق.

٧٣٨٦ - إذا ادعى مالك المال تلف المال أو بعضه دون تعد منه أو تفريط قبل منه<sup>(٣)</sup>؛ لأنه في الأصل مؤتمن على هذه العبادة.

٧٣٨٧ - ويُسْتثنى من هذا: إذا اتهم الساعي المالك، فلم يصدقه في دعوى التلف لقرينة اقتضت ذلك، كفسق المالك، وجب على المالك إقامة بينة على دعواه، فإن لم يجد بينة استحلفه الساعي<sup>(٤)</sup>؛ لوجود هذه التهمة.

(١) قال في الشامل في فقه الإمام مالك (١/١٦٥): «لو عزلها عند حولها فضاع الأصل أنفذها»، وقال في حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/٦٦٩) بعد كلام له: (لا إن ضاع أصلها) بعد الوجوب وبقيت هي فلا تسقط، ووجب عليه إخراجها فرط أم لا، ولا إن عزلها قبل الوجوب فضاعت أو تلفت».

(٢) ينظر: كلام ابن قاسم السابق في نقل حكاية الإجماع عن ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما، وينظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/١٦٢)، وقال في الإنصاف (٦/٥٣٥) بعد ذكره هذا القول: «قال في القواعد الفقهية: سقطت اتفاقاً، وقيل: لا تسقط. قال ابن تميم: وذكر ابن عقيل في عمد الأدلة رواية أن الزكاة لا تسقط عنه، وقاله غيره. انتهى. قال في القواعد: وهو ضعيف، مخالف للإجماع»، وينظر: كلام ابن اللحام السابق في باب: شروط الزكاة في آخر الكلام على شرط الحول في المسألة (٦٢٢٣).

(٣) قال في المغني (٤/١٧٦): «إن ادعى تلفها بغير تفريطه، فالقول قوله بغير يمين».

(٤) قال في البيان (٣/٢٤٨): «فإن اتهمه الساعي أنها لم تتلف بذلك، ولم تشهد البينة أنها تلفت بذلك.. حلف رب المال. وإن ادعى رب المال أنها تلفت بأمير خفي، مثل: أن قال: سرقت.. لم يطالب بإقامة البينة على ذلك؛ لأن البينة قد تتعذر هاهنا، بل يحلف رب المال. وهل اليمين في الموضوعين واجبة، أو مستحبة؟ فيه وجهان»، =

٧٣٨٨ - إذا بقي من المال بعد تلف بعضه نصاب وجب إخراج زكاته<sup>(١)</sup>؛ لعموم أدلة الزكاة.

٧٣٨٩ - إذا بقي من المال الزكوي بعد تلفه أقل من نصاب وجب إخراج زكاة هذا الباقي<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزكاة واجبة في جميع هذا المال لبلوغه النصاب، فأصبح مالاً زكويّاً، فيزكى ما بقي منه.

٧٣٩٠ - إذا أكل المالك جميع المال وجب عليه إخراج الزكاة من غيره<sup>(٣)</sup>؛ لأنها واجبة في ذمته.

### الفصل الثالث

#### تلف المال المعجلة زكاته

٧٣٩١ - إذا تلف المال المزكّي بعد إخراج زكاته معجلة وقبل وجوب

= وقال في الإنصاف (٥٣٦/٦): «وقيل: يقبل قوله بيمينه»، وذكر في المجموع (٤٨٥/٥) أنه إذا نكل أخذت منه اعتماداً على الوجوب السابق، لا على النكول.

(١) قال في الحاوي الكبير (١١٨/٣): «ثم ينظر في باقي ماله فإن كان نصاباً زكاه، وإن كان أقل من نصاب ففي إيجاب زكاته قولان»، وقال في الشامل في فقه الإمام مالك (١٦٥/١): «وسقطت بتلف النصاب أو جزئه قبل حوله أو بعده إن لم يمكن الأداء كجزئه على المشهور، وقيل: يخرج ربع عشر الباقي».

(٢) قال في الفروع (١٠١/٤): «ذكر ابن تميم وجهين إن لم يبق نصاب، اختار الشيخ الوجوب فيما بقي بقسطه، قال: وهو أصح، كتلف بعض نصاب غير زرع وثمر بعد وجوب الزكاة قبل تمكنه من الإخراج»، وينظر: الإنصاف (٥٣٥/٦، ٥٣٦).

(٣) قال في الإنصاف (٥٤٢/٦): «لو أتلف رب المال جميع الثمرة، فعليه قيمة الواجب على قول القاضي ومن تابعه كما لو أتلفها أجنبي، وعلى المنصوص يضمن الواجب في ذمته تماًراً أو زبيباً كغيرهما إذا أتلفه، فلو لم يجد التمر أو الزبيب في المسألتين بقي الواجب في ذمته يخرج إذا قدر، على الصحيح من المذهب، وقيل: يخرج قيمته في الحال، وهما روايتان في الإرشاد، ووجهان في غيره، وهما مبنيان على جواز إخراج القيمة عند إعواز الفرض».

الزكاة فيه لم يرجع على الآخذ<sup>(١)</sup>؛ لأنها زكاة دفعت إلى مستحقها، فلم يجز الرجوع فيها، كما لو تغيرت حال الآخذ<sup>(٢)</sup>؛ ولأنها أصبحت حينئذ في حكم الصدقة، وفي حكم الهبة على غير الولد بعد القبض، لا يملك الواهب الرجوع فيها<sup>(٣)</sup>.

٧٣٩٢ - ويُستثنى من هذا: ما إذا دفع الزكاة لولي الأمر أو لجهة خيرية تعنى بتوزيع الزكاة<sup>(٤)</sup>، وكانت لم توزع بعد على المصارف، فيجوز له استرجاعها حينئذ<sup>(٥)</sup>؛ لأنه تبين عدم وجوبها وهي لم تصل إلى

(١) قال في فتح العزيز شرح الوجيز (٢٩/٣): «وليس له أن يسترد المعجل من غير سبب؛ لأنه تبرع بالتعجيل فأشبهه ما لو عجل ديناً مؤجلاً لا استرداد له».

(٢) قال في حلية العلماء (١١٥/٣): «إن عجل الزكاة عن النصاب فهلك أو نقص خرج المدفوع عن أن يكون زكاة فإن كان قد شرط أنه زكاة معجلة جاز له استرجاعها إن كانت باقية والمطالبة بقيمتها إن كانت تالفة وبه قال أحمد، وقال أبو حنيفة: لا يجوز له استرجاعها إلا أن تكون في يد الساعي أو الإمام؛ فإن كان الدافع للزكاة المعجلة إلى المساكين هو الساعي فتلف النصاب كان له أن يرجع فيها ولا فرق بين أن يبين أنه زكاة معجلة أو لا يبين، وفيه وجه آخر أنه يعتبر أن يكون قد شرط ذلك كما يعتبر في رب المال».

(٣) قال في المعاني البديعة (٣٠٧/١): «مسألة: عند الشافعي وأحمد إذا عجل الزكاة، ثم أخرج رب المال عن أن يكون من أهل الزكاة بالموت، أو الردة، أو تلف النصاب، أو خرج الفقير عن أن يكون من أهل الاستحقاق بالردة أو الموت، أو استغنى بغير الزكاة جاز له استرجاعها إذا تبين عند الدفع أنها زكاة معجلة. وعند أبي حنيفة وأحمد في رواية ليس له استرجاعها، إلا أن تكون في يد الإمام أو الساعي، ونقول: إن تغير حال رب المال كان تطوعاً وإن تغير حال الفقير أجزاء عن الفرض ووقعت موقعها».

(٤) قال في منتهى الإرادات (٥١٣/١): «وإن مات معجل أو ارتد أو تلف النصاب أو نقص فقد بان المخرج غير زكاة ولا رجوع إلا فيما بيد ساع».

(٥) جاء في قرارات المؤتمر الأول لقضايا الزكاة المعاصرة بالقاهرة عام (١٤٠٩هـ)، مطبوعة ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١٧٦/٢): «يجوز اعتبار المدفوع على ظن الوجوب زكاة معجلة إذا تحققت شروط التعجيل =



مستحقها بعد<sup>(١)</sup>.

٧٣٩٣ - من عجل زكاة مال فتلف هذا المال، وله مال مشابه له، صح صرف هذه الزكاة للمال الآخر<sup>(٢)</sup>؛ لأن زكاة جميع الأموال لا يتعين جزء منها عن جزء محدد من المال المزكى عنه، لما سبق ذكره في باب النية في تعيين المال المزكى في النية<sup>(٣)</sup>.

## الفصل الرابع

### تلف الزكاة غير المعجلة

٧٣٩٤ - إذا أخرج المالك زكاة ماله بعد وجوبها، ثم تلفت عنده بتفريط منه أو بغير تفريط، أو سرقت، أو غرقت في البحر، أو في النهر أو في سيل، أو في غيرها، أو ضاعت في البريد قبل وصولها إلى مستحقها، فإن كان أخرجها بعد وجوب الزكاة عليه لزمه أن يغرمها، فيخرج بدلاً منها؛ لأن الذمة لا تبرأ إلا إذا وصلت الزكاة إلى مستحقها، أو إلى وكيله<sup>(٤)</sup>، فهو

= مثل ملك المزكي النصاب، وبقاء المدفوع إليه بصفة الاستحقاق، ووجوب الزكاة على المزكي. وهذا ما ذهب إليه الفقهاء غير المالكية. فإذا اختل شرط من هذه الشروط، كان المدفوع صدقة تطوعية، ولا يجوز استردادها إذا قبضها المستحق من المزكي، أما إذا كان القبض من ولي الأمر أو من مؤسسة للزكاة فلا مانع من الاسترداد بعد ثبوت كون المدفوع زيادة عن الواجب إذا لم يوزع على المستحقين».

(١) قال الإمام الشافعي في الأم (٢/٢١): «لو دفع الثلاث الشياه إلى عامل أحد البلدين ثم أثبت عنده أن ماشيته الغائبة قد تلفت قبل الحول كان على الساعي أن يرد عليه شاتين؛ لأنه إنما وجبت عليه شاة»، وقال عبد السلام ابن تيمية في المحرر في الفقه (١/٢٢٥): «وإن تلف المال قبل الحول والزكاة في يد الساعي استردت وإن وصلت إلى الفقير لم تسترد وقيل: إن دفعها إليه الساعي أو ربها وأعلمه بالتعجيل استردت وإلا فلا تسترد وقيل: تسترد بكل حال»، وينظر: الإنصاف (٧/١٩٧، ١٩٨).

(٢) قال في الإنصاف (٧/١٨٩): «قال القاضي في تخريجه: من له ذهب وفضة وعروض، فعجل عن جنس منها ثم تلف: صرفه إلى الآخر، وهو من المفردات».

(٣) ينظر: المسألة (٧٢١٣).

(٤) بداية المجتهد (٥/١٥)، فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢١)، =

كمن اشترى هدياً واجباً فهلك أو سرق قبل ذبحه له؛ فإنه يجب عليه هدي آخر<sup>(١)</sup>.

٧٣٩٥ - إذا أخرج المالك زكاة ماله بعد وجوبها، فسلمها للساعي أو للحاكم، ففرط من كان يحفظها، فتلفت، ضمنها هذا المفرط<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لما فرط أصبحت يده يد خيانة، فيضمن، كما لو تعدى.

٧٣٩٦ - إذا أخرج المالك زكاة ماله بعد وجوبها، فسلمها للساعي أو للحاكم، فتلفت عنده أو سرقت أو غرقت، وهو لم يفرط فإنه لا يضمن، وهذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ لأن الحاكم هو في الحقيقة وكيل عن مصارف الزكاة، والوكيل إذا لم يفرط ولم يتعد لا يضمن؛ لأن يده يد أمانة، والمالك لا يلزمه إعادة إخراجها<sup>(٤)</sup>؛ لأنه سلمها إلى وكيل مصارف الزكاة،

= فتوى (١١٨٧٠، و١٣٠٣٧، و١٣٦٨٧)، مسائل معاصرة في الزكاة (ص ١٤٨، ١٤٩).  
(١) قال في حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/٦٦٩) بعد كلامه السابق: «وشبه في السقوط قوله: (كعزلها بعد الوجوب) ليدفعها لمستحقها (فضاعت بلا تفريط) منه».

(٢) قال في نهاية المطلب (٣/١١٤): «الساعي على الجملة إن كان مفرطاً في حبس الزكاة عن أربابها، فإنه يضمن لتفريطه، وإن كان يجمع الأموال، ويتردد على جباية الزكوات، فاتفق في أثناء ذلك تلف بعضها، فهو أمين غير ضامن؛ فإنه لا يجب عليه أن يفرق كل قليل وكثير حصل في يده، والمرجع في الضمان ونفيه إلى تفريطه وعدم تفريطه».

(٣) قال ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٣/٥٣٣): «اتفقنا أن يد الساعي يد أمانة، فإذا قبض الزكاة ولم يفرط في دفعها وتلفت بغير صنعه لم يضمن»، وقال في نهاية المطلب (٣/١١٣، ١١٤): «ومنهم من قال: يد الساعي كيد وكيل المالك، ولو وكل وكيلاً، ودفع إليه زكاة ماله، وأمره بإيصالها إلى مستحقها، فتلفت في يده، فلا شك أن ذمة رب المال مشغولة كما كانت».

(٤) قال في مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/٣٦٢): «قال - أي أبو حنيفة - : فلو تلف ذلك من يد الساعي قبل كمال الحول وقبل أن يدفعه للمساكين لم يضمنه على مقتضى المذهب؛ لأنها زكاة وقعت موقعها، وذلك الوقت في حكم وقت وجوبها»، وقال في الحاوي الكبير (٣/١٦٣): «وإن تلفت في يد الساعي [لم يضمن] =

فهي كما لو سلم الزكاة التي عينها ليتيم لولي هذا اليتيم الفقير<sup>(١)</sup>.

### الفصل الخامس

#### تلف الزكاة المعجلة

٧٣٩٧ - من أخرج زكاة ماله قبل وجوب الزكاة ثم ضاعت، ولم تجب عليه الزكاة لسبب؛ فإنه لا يجب عليه أن يخرج بدلاً منها<sup>(٢)</sup>؛ لأنها لم تجب عليه أصلاً.

٧٣٩٨ - من عجل زكاة ماله، فسلمها للحاكم قبل الحول، فتلفت هذه الزكاة عند الحاكم دون تفريط من الحاكم، فإنه لا يضمنها الحاكم<sup>(٣)</sup>؛ لأن يده يد أمانة؛ ولأنه كالوكيل عن مصارف الزكاة، فتلفها عنده كتلفها عند الفقير.

٧٣٩٩ - أما إذا فرط الحاكم في حفظ الزكاة، فتلفت، فإنه يضمنها<sup>(٤)</sup>؛ لتفريطه.

= لرب المال، ولا لأرباب السهمان؛ لأن يده بعد الحول يد المساكين، وما تلف في يده من غير تفريط قبل صرفه إليهم لا يضمنه.

(١) قال في نهاية المطلب (١١٣/٣): «إذا سلم الرجل الزكاة في أمواله الظاهرة إلى السلطان، أو إلى نائبه، وهو الساعي، فالذي يجب القطع به أن ذمة المعطي قد برئت من الزكاة، وإن لم تصل إلى المستحقين، والسبب فيه أن الشرع نصب أيدي السلاطين نائبة عن المستحقين، فإذا قبضوها، فقد وقع القبض للمستحقين، فيد الساعي كيد ولي الطفل، ولو قبض ولي الطفل حقاً للطفل، وتلف في يده، فقد برئت ذمة المؤدي، وهذا يتضح جداً إذا قلنا: لا بد من دفع الزكاة في الأموال الظاهرة إلى الساعي».

(٢) بداية المجتهد (١٥/٥).

(٣) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (٣٠٧/١): «مسألة: عند الشافعي إذا قبض الإمام الزكاة من غير مسألة أرباب الأموال أو الفقراء قبل الحول فتلفت في يده بتفريط أو غير تفريط ضمنها. وعند أبي حنيفة لا يضمنها، وهو قول بعض أصحاب أحمد».

(٤) ينظر: التعليق السابق.

## باب نقل الزكاة

### الفصل الأول

#### محتوى الباب

٧٤٠٠ - يحتوي هذا الباب على بيان أحكام نقل زكاة المال مع عدم الحاجة، وأحكام نقل زكاة المال عند الحاجة والمصلحة، وعلى الأحكام المتعلقة بحكم نقل زكاة الفطر، وعلى أجره نقل الزكاة، وعلى حكم بيع أموال الزكاة من أجل نقلها.

### الفصل الثاني

#### نقل زكاة المال مع عدم الحاجة

٧٤٠١ - يجوز نقل الزكاة إلى مكان آخر غير البلد الذي فيه المال<sup>(١)</sup>، من قبل المالك، ومن قبل الحاكم، أو نوابه من ساع وغيره<sup>(٢)</sup>، ولو من غير حاجة تدعو إلى ذلك، ولو كان هذا البلد مسافة قصر، أو أكثر

(١) قال في البيان والتحصيل (٥٠٨/٢): «قال مالك في كتاب ابن المواز في الذي يبعث من زكاته إلى العراق، أن ذلك واسع، وأحب إلي أن يؤثر من عنده من أهل الحاجة - إن كانت الحاجة عندهم»، وقال في عمدة القاري (٩٢/٩): «قوله: (حيث كانوا)، يشعر بأنه اختار جواز نقل الزكاة من بلد إلى بلد، وفيه خلاف، فعن الليث بن سعد وأبي حنيفة وأصحابه جوازه، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره».

(٢) قال في المجموع (١٧٥/٦): «اعلم أن عبارة المصنف تقتضي الجزم بجواز نقل الزكاة للإمام والساعي وأن الخلاف المشهور في نقل الزكاة إنما هو في نقل رب المال خاصة، وهذا هو الأصح».

من ذلك<sup>(١)</sup>، وسواء كان هذا البلد الذي سينقل إليه المال في المخلاف أو الرستاق أو المنطقة الإدارية التي يوجد بها البلد الذي فيه المال المزكى، أم لا<sup>(٢)</sup>؛ لعموم آية الصدقات ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَافَةِ فُلُوبِهِمْ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]<sup>(٣)</sup>.

ولما روى البخاري ومسلم من قسم النبي صلى الله عليه وعلى آله

(١) قال الإمام ابن تيمية، كما في الاختيارات الفقهية للبعلي (ص ٩٩): «إذا نقل الزكاة إلى المستحقين بالمصر الجامع مثل أن يعطي من بالقاهرة من العشور التي بأرض مصر فالصحيح جواز ذلك فإن سكان المصر إنما يعانون من مزارعهم بخلاف النقل من إقليم مع حاجة أهل المنقول عنها وإنما قال السلف: جيران المال أحق بزكاته وكرهوا نقل الزكاة إلى بلد السلطان وغيره ليكتفي كل ناحية بما عندهم من الزكاة ولهذا في كتاب معاذ بن جبل: من انتقل من مخلاف إلى مخلاف فإن صدقته وعشره في مخلاف جيرانه والمخلاف عندهم كما يقال: المعاملة وهو ما يكون فيه الوالي والقاضي وهو الذي يستخلف فيه ولي الأمر جابياً بأخذ الزكاة من أغنيائهم فيردها على فقرائهم ولم يقيد ذلك بمسير يومين، وتحديد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي، ويجوز نقل الزكاة وما في حكمها لمصلحة شرعية».

(٢) قال في كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/٥٨): «عندنا أنه يجوز نقل الزكاة إلى بلد تقصر فيه الصلاة في إحدى الروايتين. وعند أحمد الجواز، وهو قول أبي حنيفة ومالك. وعن الشافعي كالروايتين»، وينظر: صحيح البخاري مع الفتح لابن حجر، باب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا (٣/٣٥٧)، الأموال لابن زنجويه (٣/١١٩٠ - ١١٩٦)، الشرح الممتع (٦/٢٠٩، ٢١٠)، مجلة بيت الزكاة بالكويت: أبحاث وأعمال الندوة الثانية لقضايا الزكاة المعاصرة (ص ٥٠٤، ٥٠٥)، بحث: نقل الزكاة من موطنها الزكوي للدكتور محمد شبير، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٤٥٣، ٤٥٤).

(٣) قال في شرح الزركشي على مختصر الخرقى (٢/٤٥٣): «وعن أحمد ﷺ رواية [أخرى]: يجوز النقل مطلقاً، لظاهر قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية»، ولم يفرق سبحانه بين فقراء وفقراء، «ولأن النبي ﷺ قال لقبیصة: «أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها» فدل على أن الصدقة كانت تنقل»، وقال ابن رجب في لطائف المعارف: وظيفة شهر رجب (ص ١٢٠): «أجاز مالك وأحمد في رواية نقلها إلى بلد فاضل»، وينظر: كلام صاحب المعونة في الفصل الآتي.

وسلم الذهبية التي أرسل بها علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - من اليمن على المؤلفة قلوبهم<sup>(١)</sup>، ولما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال: ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاث، سمعت من رسول الله ﷺ يقول فيهم، سمعته يقول: «هم أشد أمتي، على الدجال»، قال: وجاءت صدقاتهم، فقال رسول الله ﷺ: «هذه صدقات قومنا»، وكانت سبية منهم عند عائشة، فقال: «اعتقها فإنها من ولد إسماعيل»<sup>(٢)</sup>.

وثبت في وقائع أخرى في عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين نقل الزكاة من بلدان خارج المدينة النبوية إليها<sup>(٣)</sup>، وجميع ما احتج به من منع نقل الزكاة إلى بلد أكثر من مسافة قصر إما أحاديث صحيحة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولكنها غير صريحة<sup>(٤)</sup>، أو أحاديث مرفوعة

(١) صحيح البخاري (٣٣٤٤)، وصحيح مسلم (١٠٦٤). قال أبو عبيد (ص ٦٩٣): «وإنما الذي يؤخذ من أموالهم - أي: أهل اليمن - الصدقة»، وقال المرداوي في الإنصاف (١٧١/٧): «وقال القاضي في تعليقه وروايته وجامعه الصغير، وابن البناء: يكره نقلها من غير تحريم، ونقل بكر بن محمد: لا يعجبني ذلك، وعنه: يجوز نقلها إلى الثغر.. وعنه: يجوز نقلها إلى الثغر وغيره مع رجحان الحاجة. قال في الفائق: وقيل: تنقل لمصلحة راجحة. كقريب محتاج ونحوه، وهو المختار. انتهى، واختاره الشيخ تقي الدين..».

(٢) صحيح البخاري (٢٥٤٣)، وصحيح مسلم (٢٥٢٥)، وينظر: بحث: نقل الزكاة من موطنها الزكوي للدكتور محمد شبير مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٤٥٦ - ٤٦٨).

(٣) كحديث قبيصة عند مسلم (١٠٤٤)، وكحديث ابن اللتبية عند البخاري (٦٩٧٩)، ومسلم (١٨٣٢)، وكأمر عمر لبعض سعاته أن يأتوا إليه في المدينة بزكاة سنة لما أجلها عام الرمادة، والأثر سنده حسن، وقد سبق تخريجه في باب: حكم الزكاة في المسألة (٦٠٨٣).

(٤) ومن ذلك حديث معاذ المتفق عليه: «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»، والأقرب أن الضمير في (فقرائهم) يعود على المسلمين؛ لأن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع لا تعتبر، كما قال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٢/١٨٤)، وقال في عمدة القاري (٨/٢٣٦) عن الاستدلال به على عدم النقل: =

إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في أسانيدھا ضعف<sup>(١)</sup>، أو آثار عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أو في عهده، وأكثرها صريحة، ولكنها غير صحيحة<sup>(٢)</sup>.

= «هذا الاستدلال غير صحيح؛ لأن الضمير في (فقرائهم)، يرجع إلى فقراء المسلمين»، فهذا الحديث حجة لمن أجاز النقل، ولذلك بوب عليه الإمام البخاري بقوله: «باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا»، قال ابن حجر في الفتح (٣/٣٥٧): «قال ابن المنير: اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله فتد في فقرائهم لأن الضمير يعود على المسلمين فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أي جهة كان فقد وافق عموم الحديث»، وسبق استدلال أصحاب هذا القول به أيضاً في كلام الزركشي.

(١) ومن ذلك: ما روي في قصة وفادة ضمام بن ثعلبة، أنه قال للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: جاءتنا رسلك: أن يؤخذ من حواشي أموال أغنيائنا فيرد على فقرائنا، أهو أمرك بذلك؟ قال: «نعم». وهذا الحديث رواه أبو عبيد (٥٦٨): حدّثنا هشيم، حدّثنا حصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد. وسنده ضعيف؛ لإرساله، وقد توسعت في تخريج هذا الحديث في رسالة «قصص إسلام الصحابة»، تحت رقم (١٠٣).

(٢) ومن ذلك: الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه أنه أنكر على معاذ لما بعث إليه من اليمن بثلاث الصدقة ثم بشرها ثم بعث بها إليه كاملة، وفيه أن معاذاً أجابه بأنه لم يبعث إليه شيئاً، وهو يجد أحداً يأخذه. وهذا الأثر رواه أبو عبيد في الأموال (١٩١٢): حدّثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني خلاد، أن عمرو بن شعيب أخبره أن معاذ بن جبل لم يزل بالجند.. فذكره. وإسناده ضعيف جداً، فيه علتان: الأولى: أن عمرو بن شعيب من صغار التابعين، فينه وبين عهد عمر مفاوز. الثانية: أن خلاداً هذا مجهول.

وينظر: إرواء الغليل (٨٥٦)، ومن ذلك: ما رواه أبو عبيد (١٩١٢) عن عمر أنه أرسل معاذاً عاملاً على الزكاة، فقسّمها عند من أخذها منهم. وفي سنده سعيد بن أبي الأبيض، وهو مجهول، كما في اللسان (٤/٤٠)، فسنده ضعيف، ومن ذلك: ما رواه أبو عبيد (٥٧٠): حدّثنا يزيد، وأبو معاوية، عن حجاج بن أرطاة، عن عمرو بن مرة، قال عمر: لأرددنها عليهم حتى تروح على أحدهم مائة من الإبل؛ يعني: الصدقة. وسنده ضعيف؛ لضعف حجاج.

كما استدلووا بأثر عن معاذ رضي الله عنه لما بعثه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلى اليمن، لكنه لا يثبت<sup>(١)</sup>، أما ما رواه البخاري عن عمر رضي الله عنه أنه قال في وصيته لما طعن للخليفة بعده: «أوصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن يؤخذ من حواشي أموالهم، ويرد على فقرائهم»<sup>(٢)</sup>، فهو إنما يدل على أن الأفضل توزيع الزكاة في بلد المال، وهذا هو الأقرب، كما سيأتي في المسألة الآتية، ولكن ليس فيه نهى عن نقل الزكاة إلى بلد آخر.

ومثله: ما روي أن سعد الأعرج قال لعمر عن حاله وحال يعلى بن أمية عامل عمر على اليمن: كنا نخرج لناخذ الصدقة، فما نرجع إلا بسيطانا. مع أن في سنده ضعفاً<sup>(٣)</sup>، ومثلهما: ما روي عن عطاء بن أبي ميمونة، أن زياداً، أو بعض الأمراء، بعث عمران بن حصين على الصدقة، فلما رجع قال لعمران: أين المال؟ قال: وللمال أرسلتني؟! «أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووضعناها حيث كنا نضعها على

(١) الأثر رواه ابن زنجويه (٢٢٤٤): ثنا يحيى بن يحيى، أنا سفيان بن عيينة، عن معمر، عن ابن طاوس، أنه وجد في كتاب عند أبيه أن معاذاً قضى: أن من يحول من مخلاف إلى مخلاف، فإن عشره وصدقته إلى مخلافه. وسنده إلى طاوس صحيح، ورواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى طاوس، كما في نيل الأوطار (٤/١٨٠)، ولكن طاوساً لم يدرك معاذاً، كما سبق في باب: أخذ القيمة في الزكاة، فالسند ضعيف.

(٢) صحيح البخاري (٣٧٠٠).

(٣) هذا الأثر رواه عبد الرزاق (٦٨١٣)، ومن طريقه ابن أبي شيبه (١٠٨٢)، ومحمد في الحجة على أهل المدينة (٤٨٣/١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/٥٣)، وابن زنجويه (١٥٤٠) عن معمر، عن سماك بن الفضل، عن شهاب بن عبد الله الخولاني، قال: خرج سعد الأعرج - وكان من أصحاب يعلى بن أمية - حتى قدم المدينة، فقال له عمر بن الخطاب.. فذكره. وسنده ضعيف، رجاله ثقات، عدا شهاب، فلم يوثقه سوى ابن حبان في المشاهير، ولم يرو عنه غير سماك، ولم يرو عنه بسند مقبول سوى هذا الأثر، وأيضاً لم يثبت إدراكه عهد عمر.



عهد رسول الله ﷺ. مع أن في سنده ضعفاً<sup>(١)</sup>.

٧٤٠٢ - الأولى عند عدم وجود حاجة ظاهرة لنقل الزكاة، وعند تساوي حاجة مصارف الزكاة في البلد الذي فيه الزكاة وحاجة البلدان الأخرى أن تصرف زكاة البلد الذي فيه الزكاة في المصارف الموجودة فيه من فقراء وغيرهم<sup>(٢)</sup>؛ لأن أهل هذا البلد يتشوفون إلى زكاة الأموال الموجودة بين أظهرهم، وخروجاً من خلاف من أوجب ذلك، وهم جمهور أهل العلم<sup>(٣)</sup>، ولما سبق ذكره في باب إخراج المالك زكاة ماله<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أبو داود (١٦٢٥): حَدَّثَنَا نصر بن علي، قال: أخبرنا أبي، ورواه ابن ماجة (١٨١١): حَدَّثَنَا عباد بن الوليد، قال: حَدَّثَنَا أبو عتاب، ورواه الحاكم (٥٣٥/٣) من طريق أبي قتيبة، ورواه البيهقي في الكبرى (١٣١٣٨) من طريق عفان، كلهم عن إبراهيم بن عطاء، عن أبيه.. فذكره. وسنده ضعيف؛ عطاء بن أبي ميمونة لم يدرك عمران، كما ذكر الذهبي في الميزان.

(٢) قال ابن المنذر في الإشراف (١٠٥/٣): «اختلف أهل العلم في نقل الصدقة من بلد إلى بلد، فاستحب أكثرهم أن لا تنقلها، هذا مذهب طاوس، وعمر بن عبد العزيز، والنخعي، وسعيد بن جبير، وبه قال مالك، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. فإن أخرجها وفرقها في غير بلده فهو جائز في قول الليث بن سعد، والشافعي، وأصحاب الرأي. وروينا عن عمر بن عبد العزيز: أنه ردّ زكاة أتى بها من خراسان إلى الشام فردّها إلى خراسان. وروينا عن الحسن، والنخعي أنهما كرّها نقل الزكاة من بلد إلى بلد إلا لذي قرابة».

(٣) قال أبو عبيد في الأموال (ص٧٠٩): «العلماء اليوم مجمعون على هذه الآثار كلها أن أهل كل بلد من البلدان، أو ماء من المياه، أحق بصدقته، ما دام فيهم من ذوي الحاجة واحد فما فوق ذلك، وإن أتى ذلك على جميع صدقتها، حتى يرجع الساعي ولا شيء معه منها»، وما ذكره من الإجماع يريد به إجماع أهل عصره، بعد حصول الخلاف، بدليل قوله (اليوم)، وقد يكون أراد بالأحقية: الاستحباب؛ لوجود الخلاف السابق الذي ذكره ابن المنذر، والذي ذكر في المسألة الماضية.

(٤) وما ذكر في التعليق السابق من رد عمر بن عبد العزيز الزكاة رواه أبو عبيد (١٩٠٦) عن سفيان الثوري مرسلًا، وأصح منه: ما رواه أبو عبيد أيضاً (١٩٠٢): =

٧٤٠٣ - والأقرب أن بلد الزكاة هو الإقليم، أو المخلاف، وهو ما يسمى في عصرنا بسبب تفكك بلاد المسلمين (دولة)، وبعض الأقاليم انقسمت في عصرنا إلى دول، وبعض الأقاليم في عصرنا متحدة في دولة، فمصر إقليم، واليمن الشمالي إقليم، واليمن الجنوبي إقليم، والشام إقليم، وهكذا<sup>(١)</sup>؛ لأن هذه الأقاليم كان لكل منها وال في عهد النبوة يتولى جباية زكاتها ويوزعها، كما في حديث أبي بردة عند البخاري، قال: بعث رسول الله ﷺ أبا موسى، ومعاذ بن جبل إلى اليمن، قال: وبعث كل واحد منهما على مخلاف، قال: واليمن مخلافان<sup>(٢)</sup>.

٧٤٠٤ - يدخل في فقراء البلد الذين يستحب تقديمهم في صرف زكاة البلد الذي يوجدون فيه إليهم: الفقراء الذين قدموا بلداً لحاجة<sup>(٣)</sup>؛ لأنهم يتشوفون لزكاة أهل هذا البلد كغيرهم من سكان هذا البلد.

= حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَمَالِهِ أَنْ ضَعُوا شَطْرَ الصَّدَقَةِ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يَعْنِي: فِي مَوَاضِعِهَا - وَابْعَثُوا إِلَيَّ بِشَطْرِهَا. قَالَ: ثُمَّ كَتَبَ فِي الْعَامِ الْمَقْبَلِ أَنْ ضَعُوهَا كُلِّهَا. وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ..  
(١) ينظر: كلام الإمام ابن تيمية السابق، وينظر: بحث: نقل الزكاة من موطنها الزكوي للدكتور محمد شبير، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٤٧٨، ٤٧٩).

(٢) صحيح البخاري (٤٣٤١).

(٣) قال الجمل في حاشيته على شرح المنهج (١٠٨/٤): «إذا جاء من ليس من أهل محلها وأخذها في محلها فلا يقال فيه نقل بل الذي حضر في محلها صار من أهله سواء حضر قبل الحول أو بعده وسواء حضر لغرض غير أخذها أو لغرض أخذها فقط، فيجوز له دفعها له مطلقاً؛ أي: سواء جاء من دون مسافة القصر أم من فوقها وسواء أكان أحوج من أهل البلد أم لا»، وينظر: بحث: نقل الزكاة من موطنها الزكوي للدكتور محمد شبير، مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٤٥٣، ٤٥٤).

## الفصل الثالث

## نقل زكاة المال عند الحاجة والمصلحة

٧٤٠٥ - يُستحب نقل الزكاة إذا وجدت مصلحة في نقلها إلى بلد آخر، ولو كان أكثر من مسافة قصر<sup>(١)</sup>، كأن يكون في هذا البلد البعيد أقارب له، أو لشدة حاجة بأهل هذا البلد البعيد<sup>(٢)</sup>، أو لحاجة الجهاد وقاتل الأعداء حال نشوب الحرب، أو لطول مرابطة المرابطين على الشغور<sup>(٣)</sup>، أو لكون فقراء البلد الآخر أو بعضهم أكثر صلاحاً<sup>(٤)</sup>، أو

(١) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (٤/ ١٢٢): «والقول الثاني: جواز نقلها لمصلحة شرعية، وبه يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، قال: وتحديد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي. وقال في الفروع: وعنه يجوز نقلها إلى غير القصر أيضاً وفقاً لمالك مع رجحان لحاجة».

(٢) قال في المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ٤٤٤): «لو بلغ الإمام أن ببعض البلدان حاجة شديدة وقحطاً عظيماً جاز له نقل شيء من الصدقة والمستحقة لغيره إليه خلافاً للشافعي، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْمِلِينَ﴾ [التوبة: ٦٠] فعم، ولأن المقصود من الصدقة سد الخلة ودفع الحاجة عن هؤلاء الأصناف، وذلك لا يختص بموضع دون موضع، ولأنه لو حصل في البلد فقراء من غير أهله لجاز صرف الصدقة إليهم، فدل أن الاعتبار بوجود الفقراء وأهل الصفات دون مواضعهم»، وقال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير (١/ ٥٠١): «لا يجوز نقلها لمسافة القصر إلا أن يكون المنقول إليهم أعدم فيندب نقل أكثرها لهم».

(٣) قال في الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء (ص ١٣٣): «أما سهم سبيل الله: فهم الغزاة، يدفع إليهم قدر حاجتهم في جهادهم، فإن كانوا مرابطين في الشغل دفع إليهم نفقة ذهابهم وعودهم».

(٤) قال في درر الأحكام شرح غرر الأحكام (١/ ١٩٢): «المستأمن بدار الحرب يفتي بالأداء إلى فقراء دار الإسلام، وإن وجد فقراء المسلمين بدار الحرب ولا يكره أيضاً نقلها لمن هو أروع وأنفع للمسلمين بتعليم من فقراء بلده بعد تمام الحول وكذا لا يكره نقلها قبل تمام الحول لبلد آخر مطلقاً كما في شرح المجمع»، وينظر: كلام صاحب غمز عيون البصائر الآتي.

يعلمون العلم أو القرآن، أو طلاب علم<sup>(١)</sup>، ونحو ذلك من الحاجات والمصالح<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزكاة شرعت لنفع مصارف الزكاة، فما كان صرفه فيه أنفع فهو أفضل<sup>(٣)</sup>.

٧٤٠٦ - إذا لم يجد المزكي للمال في بلده من يدفع له الزكاة، وجب عليه نقلها إلى بلد يجد فيه مصرفاً للزكاة، وصرّفها فيه<sup>(٤)</sup>؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٧٤٠٧ - إذا كان فقراء بلد قليلين، وزكاة هذا البلد كثيرة، فزادت

(١) قال في غمز عيون البصائر (٥٧/٢): «قوله: أو إلى طالب علم إلخ. أقول: يزداد على ذلك نقلها إلى المديون والأورع والأصلح كما في رمز المقدسي»، وينظر: كلام صاحب درر الحكام السابق.

(٢) جاء في فتاوى ابن الصلاح (١/٢٦٤): «مسألة: رجل مقيم ببلد وقد وجبت عليه زكاة وله قريب مقيم ببلد آخر فهل له أن ينقل بعض ما وجب عليه من الزكاة ويدفعها لقريبه المذكور أو يفرقها في الموضوع الذي وجبت عليه فيه؟

أجاب رحمته: الأظهر أن ذلك جائز بشرطه والله أعلم»، وقال في المجموع (٦/٢٢١): «تحصل من مجموع الخلاف أربعة أقوال: أصحها: لا يجزئ النقل مطلقاً ولا يجوز. والثاني: يجزئ ويجوز»، وقال في عمدة القاري (٥/٩): «يجوز نقلها إلى قوم أحوج من الفقراء الذين هم هناك، وفقراء المهاجرين والأنصار أحوج للهجرة وضيق حال المدينة في ذلك الوقت».

(٣) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (٤/١٢٠): «جواز نقل الزكاة إلى غير بلد المال إذا كان فيه مصلحة»، وقال أيضاً، كما في نفس المرجع (٤/١٢١): «والقول الآخر الجواز إذا كان في نقلها مصلحة، واختاره الشيخ تقي الدين، قال الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب وهو الذي نعمل عليه».

(٤) قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير (١/٥٠١): «إن لم يكن بمحل الوجوب أو قربه مستحق فإنها تنقل كلها وجوباً لمحل فيه مستحق ولو على مسافة القصر»، وقال ابن هبيرة في الإفصاح، اختلاف الأئمة العلماء (١/٢٢٠): «وأجمعوا على أنه إذا استغنى أهل بلد عنها جاز نقلها إلى من هم أهلها»، وينظر: كلام الشيخ محمد بن إبراهيم الآتي.

زكاته عن حاجة فقراء بلده، وجب نقل ما زاد من زكاة هذا البلد إلى بلد آخر<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٧٤٠٨ - ولهذا؛ فإن الجالية الإسلامية في بلاد الكفر، يجب عليهم عند عدم وجود مصارف للزكاة في بلاد الكفر، أو عند وجود مصارف لا تستوعب زكواتهم، يجب عليهم أن يرسلوا زكوات أموالهم ويصرفوها في المصارف التي في بلاد المسلمين.

٧٤٠٩ - بل يُستحب لأغنياء المسلمين الذين في بلاد الكفار أن يؤثروا بزكواتهم فقراء المسلمين الذين في بلاد الإسلام إذا كانوا أهل صلاح، فيؤثرونها على الفقراء الذين في بلاد الكفر ممن يحرم عليهم سكنها أو يحرم عليهم السفر إليها<sup>(٢)</sup>؛ لأن فقراء دار الإسلام الصالحين أفضل من المسلمين الذين يسكنون بلاد الكفر، حال كونهم ممن يكره أو يحرم عليهم سكنها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَنَّهُدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَكِيلَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٢﴾ [الأنفال: ٧٢].

٧٤١٠ - ويُستثنى من هذا الإيثار: إذا كان بعض فقراء المسلمين الذين في بلاد الكفر يخشى عليهم من الدخول في دين الكفار بسبب الفقر،

(١) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (٤/١٣٧): «فقراء كل قرية أولى بزكاتها، إلا أن تكون زكاتهم كثيرة وفقراؤهم قليل فيدفع من كثيرة الزكاة قليلة الفقراء إلى عكسها».

(٢) قال في غمز عيون البصائر (٥٧/٢): «قوله: أو من دار الحروب إلخ؛ يعني: لو أن مسلماً دخل دار الحرب بأمان وسكن فيها سنين فعليه الزكاة في ماله الذي خلفه وفيما استفاد فيها، لكنه يفتي بالأداء إلى من يسكن دار الإسلام من الفقراء وإن وجد المسلمين في دار الحرب»، وقال في المبسوط للسرخسي (٣٧/٣): «أما في دار الحرب قل ما يجد فقراء المسلمين، ولو وجدهم فالفقراء الذين يسكنون في دار الإسلام أفضل من الذين يسكنون في دار الحرب».

أو يخشى أن يدخل أولادهم في دين الكفر لهذا السبب، فإنه ينبغي إثارةهم بزكاة أغنياء المسلمين الذين يسكنون معهم في تلك البلاد؛ درءاً لهذه المفاصد الخطيرة.

## الفصل الرابع

### حكم نقل زكاة الفطر

٧٤١١ - يجوز للمسلم أن يخرج صدقة فطره أو فطرة من تلزمه فطرته في خارج بلده<sup>(١)</sup>؛ لعدم الدليل على وجوب إخراجها في بلده.

٧٤١٢ - بل قد يكون الأفضل نقلها إلى بلد آخر؛ لوجود من حاجتهم أشد، أو لكون أقاربه الفقراء في البلد الآخر، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لأن الشرع ورد بمراعاة مثل هذه الأمور، وقياساً على نقل زكاة المال.

## الفصل الخامس

### أجرة نقل الزكاة

٧٤١٣ - إذا كان المالك سيوزع زكاة ماله بنفسه أو بوكيله فإن أجرة نقل هذه الزكاة تكون عليه<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يلزمه إيصالها إلى مصارف الزكاة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

(١) قال في البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/٤٣٦): «وإن وجبت عليه زكاة الفطر في بلد، وماله فيه فرقت في ذلك البلد، فإن نقلها عنه.. كان على الخلاف المذكور في نقل الصدقة».

(٢) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (٤/١٢٣) عند كلامه على نقل زكاة الفطر: «والظاهر أنها كزكاة المال»، وقد سبق نقل كلامه عند بيان حكم زكاة نقل زكاة المال لمصلحة.

(٣) ينظر: روضة الطالبين (٢/٣١٣)، وقال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (٤/١٢٠): «أجرة نقل الزكاة على رب المال؛ لأن عليه تسليمها إلى مستحقها فكان عليه مؤنته، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

٧٤١٤ - ويدخل في ذلك: ما إذا سلم المالك زكاته لجمعية خيرية، وكانت هذه الجمعية نائبة عنه، فإن تكاليف إيصال هذه الزكاة إلى مستحقيها تجب على المالك؛ لما سبق.

٧٤١٥ - ولهذا لا يجوز للجمعيات الخيرية حال كونها نائبة عن المزكي أن تتبرع من أموالها بإيصال هذه الزكاة إلى مصارفها؛ لأنها حينئذ تتبرع لهذا المزكي الغني بأموالها التي بذلها المحسنون لتصرف للمحتاجين ونحوهم، وهذا لا يجوز؛ لأنه صرف لهذه الأموال في غير مصارفها.

٧٤١٦ - إذا كانت الجمعية الخيرية مخولة من ولي الأمر بقبض الزكاة، كما في هذه البلاد - المملكة العربية السعودية - في هذا العصر، فيجوز أن تصرف تكاليف إيصال الزكاة من مواردها الأخرى؛ لأنها حينئذ تكون نائبة عن مصارف الزكاة؛ لما سبق ذكره في باب مصرف العاملين عليها<sup>(١)</sup>.

٧٤١٧ - كما يُستثنى: المؤسسات الخيرية في البلاد التي لا يقوم ولي الأمر بقبض الزكاة وتوزيعها، ويُستثنى كذلك: المراكز الإسلامية في بلاد الكفر؛ لأنها تنوب عن ولي الأمر في ذلك، فهي في حكم وكيل مصارف الزكاة، كما سبق في باب زكاة الفطر<sup>(٢)</sup>، وكما سيأتي في باب مصارف الزكاة.

٧٤١٨ - إذا سلم مالك المال زكاته للساعي أو للحاكم أو نائبه، فإن أجره إيصالها إلى المكان الذي يجمع فيه ولي الأمر الزكوات، وكذلك أجره وتكاليف إيصالها إلى مصارف الزكاة، تكون من الزكاة نفسها<sup>(٣)</sup>، أو من

(١) ينظر: المسألة (٧٨٢٢). (٢) ينظر: المسألة (٧١٨٨).

(٣) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (١٣٦/٤) في خطاب أرسله إلى رئيس الديوان العالي في حكومة المملكة العربية السعودية في وقته: «مصاريف الزكاة من أجره جابي وكتاب وعداد وقسام ونحوهم ممن يعمل في الزكاة وسائر مؤونتها من قيمة أوان وأجره حمل إن احتيج إليه ونحو ذلك كل ذلك يكون من نفس الزكاة».

بيت مال المسلمين؛ لأن ولي الأمر نائب عن مصارف الزكاة، وليس نائباً عن الملاك<sup>(١)</sup>.

٧٤١٩ - أجرة نقل الزكاة لتسليمها للساعي أو الحاكم تكون على المالك<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يلزمه أن يوصلها إلى نائب مصارف الزكاة، كما سبق.

٧٤٢٠ - إذا نقل المزكي فطرته إلى بلد آخر، فأجرة نقلها على المزكي<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يلزمه إيصالها إلى الفقير.

٧٤٢١ - وإذا سلم المسلم فطرته وفطرة من تلزمه زكاة الفطر له لجمعية خيرية، لزمه أن يدفع لهذه الجمعية أجرة إيصالها لمستحقيها إن وجد لها أجرة لبعدها مكان أو لغيره؛ لما سبق ذكره قريباً في نقل الجمعيات الخيرية لزكاة المال، ويستثنى من ذلك مسائل سبق ذكرها في الموضوع المشار إليه.

## الفصل السادس

### حكم بيع أموال الزكاة من أجل نقلها

٧٤٢٢ - إذا أراد الساعي نقل الزكاة إلى بلد بعيد، وكان في نقلها إلى ذلك البلد مشقة، أو يحتاج نقلها إلى كلفة مالية، فله بيع أموال الزكاة من بهائم أو حبوب أو تمور أو غيرها، ثم نقلها نقوداً إلى البلد الثاني، فلا

(١) ينظر: بحث: إدارة والي مال الزكاة (أو مصرف العاملين عليها) للدكتور عمر الأشقر: منشور ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٧٠٣/٢).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٣١٣/٢)، وقال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (١٣٦/٤): «مئونة حمل الزكاة وإيصالها إلى القابض ومثله أجرة الخرايص كل ذلك على أرباب الأموال وليس على الزكاة ولا على المالية، إلا أن يرى ولي الأمر - وفقه الله - دفع أجرة الخرايص عنهم».

(٣) قال في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٥٠٨/١): «إذا لم يوجد في بلدها فقراء نقلت لأقرب بلد فيها ذلك بأجرة من المزكي».



خرج في ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأن الساعي وكيل لمصارف الزكاة، فيجوز له التصرف فيها بالبيع، كالفقير إذا دفعت إليه الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٧٤٢٣ - إذا أراد المالك نقل الزكاة إلى بلد بعيد، فأراد بيع أموال الزكاة من بهائم أو حبوب أو تمور أو غيرها من أجل ذلك، فإن كان ذلك من أجل مصلحة ظاهرة لمصارف الزكاة، جاز ذلك؛ لأنه إخراج للقيمة، وقد سبق في باب إخراج القيمة أنه يجوز إخراج القيمة عند وجود مصلحة ظاهرة لمصارف الزكاة.

٧٤٢٤ - أما إن كان المالك إنما أراد نقلها لأجل مصلحة يسيرة، أو غير مصلحة لمصارف الزكاة، لم يجز بيع مال الزكاة من أجل ذلك؛ لما سبق ذكره في باب إخراج القيمة من أنه لا يجوز إخراج القيمة عند عدم وجود مصلحة ظاهرة لمصارف الزكاة<sup>(٣)</sup>.



(١) قال في فتح العزيز (٤٢٢/٧): «لا يجوز للإمام ولا للساعي أن يبيع ما يجتمع من مال الزكاة عنده، بل يوصلها بحالها إلى المستحقين، إلا إذا وقعت ضرورة؛ بأن أشرف المواشي على الهلاك، أو كان في الطريق خطراً أو احتاج إلى رد جبران أو إلى مؤنة النقل، فيبيع حينئذٍ، وإذا وجبت ناقة أو بقرة أو شاة، فليس للمالك أن يبيع، ويقسم الثمن، بل يجمعهم ويدفع إليهم، والإمام أيضاً هكذا يفعل في جواب الأكثرين، وفي التهذيب: أن الإمام إن رأى، فعل ذلك، وإن رأى أن يبيع، باع وفرق الثمن عليهم».

(٢) قال في المغني (١٣٤/٤): «فصل: وإذا أخذ الساعي الصدقة، واحتاج إلى بيعها لمصلحة من كلفه في نقلها أو مرضها أو نحوها، فله ذلك»، وينظر: أضواء البيان (٥١٨/١)، وما سبق في باب: جباية الإمام الزكاة وتوزيعها.

(٣) ينظر: المسألة (٦٧٩٧).

## أبواب مصارف الزكاة

### التمهيد

### محتويات هذا التمهيد

٧٤٢٥ - يشتمل هذا التمهيد على أربعة فصول: فصل عن أقسام مصارف الزكاة من جهة التملك، وفصل عن أقسام مصارف الزكاة من جهة الغنى، وفصل عن أقسام مصارف الزكاة من جهة عددها، وفصل عن الأحكام المتعلقة بتزاحم مصارف الزكاة.

### الفصل الأول

#### أقسام مصارف الزكاة من جهة التملك

٧٤٢٦ - تنقسم مصارف الزكاة من جهة التملك وعدمه إلى قسمين:

٧٤٢٧ - القسم الأول: ما ليس فيه تملك لمال الزكاة، وهذا يكون عند صرف الزكاة في الجهاد، وفي سداد دين المدين، بتسليم مال الزكاة للدائن، وفي تحرير الرقيق<sup>(١)</sup>، ويكون عند تمكين الفقراء والمساكين من الانتفاع بأموال الزكاة، وعند إباحة أكلهم من ما يعمل من مال الزكاة من طعام، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>، كما سيأتي بعد مسألة واحدة.

(١) الحاوي الكبير (٨/٤٧٩، و١٠/٥١٧)، مجموع فتاوى ورسائل شيخنا ابن

عشيمين (١٨/٥٠٦).

(٢) قال في إرشاد الساري (٣/٨٣) عند كلامه على قصة العرنيين: «ليس في =

٧٤٢٨ - القسم الثاني: أن يُملَّك مال الزكاة لبعض مصارف الزكاة، كالأصناف الأربعة الأولى المذكورين في آية مصارف الزكاة، وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم، فيجوز أن يملكوا أموال الزكاة، فتسلم إليهم عيناً أو نقداً<sup>(١)</sup>.

٧٤٢٩ - وبعض أهل العلم يرى أن الأصناف السابقة يجب عند صرف الزكاة لهم أن يملكوها، والأقرب أنه يجوز أن يملكوها، ويجوز أن يمكنوا من الانتفاع بها، ويجوز أن تباح لهم من غير تمليك<sup>(٢)</sup>؛ لعموم الآيات التي فيها الأمر بإيتاء الزكاة، والإيتاء يشمل كل ما سبق، ولما روى البخاري في قصة العرنين أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أذن لهم أن ينتفعوا بألبان إبل الصدقة وأبوالها<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت أن النبي صلى الله عليه

= الخبر أيضاً أنه ملكهم رقابها وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للتداوي. واستنبط منه المؤلف جواز استعمالها في بقية المنافع إذ لا فرق، وأما تمليك رقابها فلم يقع وغاية ما يفهم من حديث الباب أن للإمام أن يخص بمنفعة مال الزكاة دون الرقبة صنفاً دون صنف بحسب الاحتياج»، وينظر: ما سيأتي نقله عن البخاري وعن الشوكاني بعد مسألة واحدة، وفي المسألة قول آخر، ينظر: الإنصاف (٧/٢٠٢).

(١) الحاوي الكبير (٨/٤٧٩ و١٠/٥١٧)، الكافي في فقه الإمام أحمد (٣/

١٧٥).

(٢) بَوَّب البخاري على قصة العرنين الآتية بقوله: (باب: استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل)، وقال ابن حجر في الفتح (٣/٣٦٦): «ليس في الخبر أيضاً أنه ملكهم رقابها وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للتداوي فاستنبط منه البخاري جواز استعمالها في بقية المنافع، إذ لا فرق»، وقال العلامة الشوكاني في السيل الجرار (ص٢٦٤): «وأما الإضافة للفقير فإن كان ذلك بعين الزكاة فلا شك في جوازه وهكذا إن كان بجنسها مع عدم العين ومن ادعى أن ثم مانعاً فعليه الدليل، وأما التعليل بالعلل الفرعية من كون الزكاة تمليكاً وكون النية لا بد أن تكون مقارنة فليس ذلك مما تقوم به الحجة بل هو في نفسه عليل»، وينظر: بحث: مبدأ التمليك ومدى اعتباره في صرف الزكاة للدكتور محمد شبير، مطبوع ضمن كتاب أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/٤٠٦ - ٤٣٨).

(٣) صحيح البخاري (١٥٠١، ٦٨٠٢)، صحيح مسلم (٢١١٩).

وعلى آله وسلم أذن لغير واحد من الصحابة أن يحجوا على إبل الصدقة، كما سيأتي في مصرف (سبيل الله)<sup>(١)</sup>.

٧٤٣٠ - والأقرب أن اللام المذكورة في أول آية مصارف الزكاة للاستحقاق والاختصاص، وذلك أن اللام المجرورة تأتي للتملك، وتأتي للاستحقاق والاختصاص<sup>(٢)</sup>، وتأتي لمعاني أخرى كثيرة جداً، أوصلها بعض أهل العلم إلى ثلاثين معنى<sup>(٣)</sup>، ولا يصح تخصيص اللام في آية مصارف الزكاة بالملك؛ لعدم الدليل على ذلك، ولما سبق ذكره في المسألة الماضية

(١) ينظر: المسألة (٧٦٨٤).

(٢) قال في نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر (ص ٥٣٦): «(اللام) على ضربين: لام مفتوحة، ولام مكسورة فالمفتوحة تقع للتوكيد والقسم، وتكون زائدة. والمكسورة: تفيد في الإعراب الجر، وفي المعنى: الاختصاص والملك»، وقال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٥٣٥/٢١): «قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جُجِيْعًا﴾ [البقرة: ٢٩] والخطاب لجميع الناس لافتتاح الكلام بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ووجه الدلالة أنه أخبر أنه خلق جميع ما في الأرض للناس مضافاً إليهم باللام واللام حرف الإضافة وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف إليه واستحقاقه إياه من الوجه الذي يصلح له وهذا المعنى يعم موارد استعمالها. كقولهم: المال لزيد والسرج للدابة وما أشبه ذلك فيجب إذاً أن يكون الناس مملكين ممكنين لجميع ما في الأرض»، وقال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد (١/ ٨٩): «اللام في الأصل للملك والاختصاص».

(٣) قال المرداوي في التعبير شرح التحرير (٢/ ٦٥٠، ٦٥١): «اللام معاني كثيرة، تزيد على الثلاثين، وأفردتها الهروي بكتاب اللامات، نذكر المهم منها هنا لتعرف: أحدها: التعليل.

الثاني: الاستحقاق، نحو النار للكافرين.

الثالث: الاختصاص، نحو: الجنة للمؤمنين.

الرابع: الملك، نحو: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٨٩].

ومنهم من يجعله داخلاً في الاستحقاق، وهو أقوى أنواعه، وكذلك الاستحقاق نوع من الاختصاص، ولهذا اقتصر الزمخشري في المفصل على الاختصاص. وقيل: إن اللام لا تفيد الملك بنفسها، بل استفادته من أمر خارجي».

من أدلة تبين وقوع انتفاع بعض مصارف الزكاة ببعض أموال الزكاة بلا تملك في عصر النبوة<sup>(١)</sup>.

٧٤٣١ - وعليه فيجوز شراء سلع عينية بمال الزكاة، كطعام، أو كساء، أو غيرهما، ثم تسلم لمستحق الزكاة، إذا كان في ذلك مصلحة له<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في الذخيرة (٣/١٤٠، ١٤١) بعد كلامه الذي سيأتي في فصل تراحم مصارف الزكاة: «هاتان صورتان تهدمان ما يقوله الشافعي من التملك ومنشأ الخلاف اللام التي في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] هل هي للتمليك كقولنا: المال لزيد أو لبيان اختصاص الحكم بالثمانية كقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]؛ أي: الطلاق مختص بهذا الزمان وقوله ﷺ: «صوموا لرؤية الهلال»؛ أي: وجوب الصوم مختص بهذا السبب فليس في الآية على هذا تعرض لملك وهذا هو الظاهر لما فيه من عدم المخالفة لظاهر اللفظ بذينك الصورتين ومن قال بالتمليك يلزمه مخالفة ظاهر اللفظ بهما وقد نص الله تعالى في الكفارات على المساكين ومع ذلك يجوز الصرف للفقراء وكذلك ها هنا».

(٢) ينظر: كلام أبي عبيد الآتي في باب: مصرف الفقراء عند الكلام على مقدار ما يعطاه الفقير من الزكاة في المسألة (٧٥١٢)، وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة: المجموعة الأولى (٩/٤٣٣):

«س: نحب أن نستوضح من سماحتكم عن موضوع صرف مبالغ من الزكاة لشراء مواد غذائية متنوعة وعينية كالبطانيات والملابس وصرفها لبعض الجهات الإسلامية الفقيرة مثل السودان وأفريقيا والمجاهدين الأفغان خاصة في الحالات التي لا تتوفر المواد الغذائية بأسعار معقولة في تلك البلدان أو تكاد تكون معدومة فيها كلية، وإن توفرت فيها فهي بأسعار مضاعفة عن الأسعار التي تصلهم بها لو أرسلت عيناً. . نرجو إفادتنا جزاكم الله خيراً بما ترونه حيال ذلك.

ج: إذا كان الأمر كما ذكر فإنه لا حرج في ذلك؛ مراعاة لمصلحة مستحقيها»، وفي المسألة قول آخر. ينظر: المرجع السابق (٩/٤٦٤، ٤٦٥)، فتوى رقم (٤٨٣٦)، وذكر شيخنا محمد بن عثيمين كما في مجموع فتاويه (١٨/٤٨٢) أن المعروف عند أهل العلم أن هذا لا يجوز؛ لأن الدراهم أنفع له، ثم ذكر طريقة جائزة، وهي أن يستأذن الفقير في شراء هذه الأشياء.

٧٤٣٢ - كما يجوز أن تقام مشروعات إنتاجية، يستفيد من ريعها وخدماتها الفقراء، ثم تملك لمصارف الزكاة في مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ وجوب إخراج الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لما في ذلك من المصلحة لمصارف الزكاة، ولما سبق ذكره في باب تعجيل الزكاة، ولما يأتي ذكره في باب استثمار الزكاة.

٧٤٣٣ - كما يجوز أن تقام مشاريع استثمارية، كشرركات أو مصانع أو عمارات، أو كمنازل صغيرة، أو أراض صغيرة تناسب الفقراء<sup>(٢)</sup>، ونحوها، ثم تملك هذه المشاريع لمصارف الزكاة على شكل أسهم، أو وحدات أو شقق، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأن في ذلك مصلحة لمصارف الزكاة،

(١) جاء في قرار مجمع الفقه بجدة في دورته الثالثة المنعقدة في عمان عام (١٤٠٧هـ) المنشور في مجلته في العدد الثالث (١/٤٢١): «يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة، أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها، على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر».

(٢) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة: المجموعة الأولى (٩/٣٤١):

«س٦: أعطينا أراضياً وقللاً للأقرباء وقيدناها على بند الزكاة الشرعية، فهل هذا جائز شرعاً؟ ج٦: إذا كان من أعطيتهم الأراضى والقلل فقراء يستحقون الزكاة وقد نويتهم ذلك حين إعطائهم زكاة فإن ذلك يجزئ عنه في أصح قولي العلماء».

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٣هـ)، منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٨٦): «ناقش المشاركون في الندوة البحوث المقدمة في موضوع التمليك والمصلحة فيه ونتائجه وانتهوا إلي القرارات التالية:

١ - التمليك في الأصناف الأربعة الأولى المذكورة في آية مصارف الزكاة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَىٰ فَلَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠] شرط في أجزاء الزكاة، والتمليك؛ يعني: دفع مبلغ من النقود أو شراء وسيلة الإنتاج، كآلات الحرفة وأدوات الصناعة، وتمليكها للمستحق القادر على العمل.

٢ - يجوز إقامة مشروعات إنتاجية من مال الزكاة وتمليك أسهمها لمستحقي الزكاة بحيث يكون المشروع مملوكاً يديرونه بأنفسهم أو من ينوب عنهم ويقتمسون أرباحه».

ولما سبق ذكره قريباً من أنه لا يجب التملك من أول الأمر، وأنه يجوز شراء أشياء عينية، ثم تسليمها للفقراء.

٧٤٣٤ - لكن ينبغي أن يتولى إنشاء هذه المشاريع واستثمارها وتوزيع غلتها على مصارف الزكاة ولي الأمر أو جهات خيرية تكون نائبة عن مصارف الزكاة، أما الملاك للأموال الزكوية ووكلائهم فلا يجوز أن يتولوا تصريف هذه المشاريع؛ لأن هذا يؤدي إلى تأخير إخراج الزكاة، فما دامت هذه المشاريع في أيديهم فهم لم يخرجوا زكاة أموالهم.

## الفصل الثاني

### أقسام مصارف الزكاة من جهة الغنى

٧٤٣٥ - تنقسم مصارف الزكاة من جهة الغنى وعدمه إلى قسمين<sup>(١)</sup>،

هما:

٧٤٣٦ - القسم الأول: الذين لا يأخذون من الزكاة إلا مع الحاجة، فمع عدم الحاجة لا يجوز دفع الزكاة إليهم، ولا يجوز لهم أن يقبلوها إن دفعت إليهم، وهم خمسة أصناف، وهم:

٧٤٣٧ - ١ - الفقير.

٧٤٣٨ - ٢ - المسكين.

٧٤٣٩ - ٣ - الرقاب.

(١) قال القسطلاني في المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٣/٤٠٠): «وهذه

الثمانية الأجزاء يجمعها صنفان من الناس:

أحدهما: من يأخذ لحاجته، فيأخذ بحسب شدة الحاجة وضعفها، وكثرتها وقلتها،

وهم الفقراء والمساكين وفي الرقاب وابن السبيل.

والثاني: من يأخذ لمنفعته، وهم العاملون عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمون

لإصلاح ذات البين، والغزاة في سبيل الله، فإن لم يكن الآخذ محتاجاً، ولا فيه منفعة

للمسلمين فلا سهم له في الزكاة».

٧٤٤٠ - ٤ - الغارم لنفسه .

٧٤٤١ - ٥ - ابن السبيل، فيعطى لحاجته في حال سفره، وإن كان غنياً في بلده<sup>(١)</sup> .

٧٤٤٢ - فهؤلاء الخمسة إنما أعطوا من أجل الحاجة، فمع عدم الحاجة لا يجوز أن يعطوا من الزكاة؛ لأنهم حينئذ ليسوا ممن يستحقها .

٧٤٤٣ - القسم الثاني: الذين يجوز الدفع إليهم مع الغنى، وهم أربعة أصناف، وهم:

٧٤٤٤ - ١ - العامل على الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يأخذ من الزكاة مقابل عمله .

٧٤٤٥ - ٢ - المؤلف قلبه؛ لأنه لم يعط من أجل الحاجة، وإنما من أجل تأليفه .

٧٤٤٦ - ٣ - الغارم لغيره، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا يأخذ الزكاة لنفسه، وإنما لمصلحة غيره<sup>(٤)</sup> .

(١) قال في النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات (٢/٢٨٢): «قال مالك: ولا بأس أن يعطى الغازي وابن السبيل منها وإن كان معهما ما يكفيهما، وهما غنيان ببلدهما» .

(٢) بدائع الصنائع (٢/٤٤)، الاستذكار (٣/٢٠٦) .

(٣) الاستذكار (٣/٢٠٦)، وقيد الإجماع القرطبي في تفسيره (١٠/٢٧٠) بما إذا كان ذلك يجحف بماله، وفي المسألة خلاف في الغني، فالجمهور على أنه يعطى، والحنفية يمنعون إعطائه، وفي إعطاء الغارم لغير إصلاح ذات البين خلاف يأتي في باب: مصرف الغارمين .

(٤) قال في زاد المعاد (٢/٨): «الرب سبحانه تولى قسم الصدقة بنفسه وجزأها ثمانية أجزاء، يجمعها صنفان من الناس .

أحدهما: من يأخذ لحاجة فيأخذ بحسب شدة الحاجة وضعفها وكثرتها وقتها، وهم الفقراء والمساكين، وفي الرقاب، وابن السبيل .

والثاني: من يأخذ لمنفعته وهم العاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، والغارمون =



٧٤٤٧ - ٤ - من يدخل في سهم سبيل الله، ومنهم: الغازي، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأن الغازي لا يأخذ الزكاة لنفسه، وإنما لمصلحة المسلمين<sup>(٢)</sup>؛ ولأن من يعمل لمصلحة المسلمين إنما يأخذ مقابل عمله في هذه المصلحة.

### الفصل الثالث

#### أقسام مصارف الزكاة من جهة عددها

٧٤٤٨ - مصارف الزكاة ثمانية أصناف، ذكرهم الله تعالى في كتابه، فقال جلّ وعلا: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَةَ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٧٤٤٩ - وعليه فلا يجوز صرف الزكاة إلى غير هذه الأصناف، وهذا مجمع عليه؛ لأن الله تعالى حصرها فيهم في هذه الآية، ولما يأتي ذكره في باب من لا يجوز صرف الزكاة إليهم.

= لإصلاح ذات البين، والغزاة في سبيل الله، فإن لم يكن الآخذ محتاجاً، ولا فيه منفعة للمسلمين، فلا سهم له في الزكاة».

(١) حكاه في الاستذكار (٢٠٦/٣) إجماعاً، وقال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (٣١٣/١): «مسألة: عند الشافعي وأحمد وأكثر العلماء تصرف إلى الغازي مع الغنى. وعند أبي حنيفة لا تدفع إليه مع الغنى، وكذا في الغارم لإصلاح ذات البين»، وينظر: تفسير القرطبي (٢٧٣/١٠).

(٢) قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره (٥٢٣/١١): «فما كان في معونة الإسلام وتقوية أسبابه فإنه يعطاه الغني والفقير؛ لأنه لا يعطاه من يعطاه بالحاجة منه إليه وإنما يعطاه معونة للدين، وذلك كما يعطى الذي يعطاه بالجهاد في سبيل الله، فإنه يعطى ذلك غنيّاً كان أو فقيراً للغزو لا لسد خلته. وكذلك المولفة قلوبهم يعطون ذلك وإن كانوا أغنياء، استصلاحاً بإعطائهموه أمر الإسلام وطلب تقويته وتأييده. وقد أعطى النبي ﷺ من أعطى من المولفة قلوبهم، بعد أن فتح الله عليه الفتوح وفشا الإسلام وعز أهله، فلا حجة لمحتج بأن يقول: لا يتألف اليوم على الإسلام أحد لامتناع أهله بكثرة العدد ممن أرادهم وقد أعطى النبي ﷺ من أعطى منهم في الحال التي وصفت».

٧٤٥٠ - لا يجوز إعطاء الزكاة للجمعيات الخيرية والصناديق الخيرية والصناديق العائلية التي تصرف أموالها في مصارف الزكاة وغيرها، أو التي تتأخر الأموال فيها أكثر من سنة قبل إخراج الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن تصرف الزكاة لمن لا يستحقها؛ ولأنها قد تؤخر عن الوقت الذي يجب إخراجها فيه.

٧٤٥١ - ويُسْتثنى من ذلك: إذا كانت إدارة هذه الجمعية أو الصندوق تميز أموال الزكاة فلا تصرفها إلا في مصارفها، وتلتزم بصرفها في مدة لا تتجاوز سنة واحدة؛ لأنها حينئذ صرفت في وجهها الشرعي، وفي الوقت المحدد لصرف الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٧٤٥٢ - يجب على ولي الأمر ونوابه من ساع وغيره أن يراعي عند تصريف الزكاة أكثر المصارف حاجة<sup>(٣)</sup>؛ لأنه نائب عن المصارف، وقاسم بينهم، والنائب والقاسم يجب عليهم العدل بين من يقسم لهم.

٧٤٥٣ - أما المالك، ومثله وكلاؤه من وكيل خاص أو جمعيات خيرية، فيندب لهم تحري الأفضل، ولا يجب ذلك عليهم<sup>(٤)</sup>؛ لإطلاق

(١) قال شيخ مشايخنا سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (١٣٤/٤): «.. وإيداعها في صندوق البر المذكور قد يفوت الفورية لغير مسوغ شرعي؛ لأن صندوق البر معد لأمر هي أعم من أهل الزكاة، فقد تصرف لغير جهتها. ثم لا يخفى ما في دفع الزكاة إلى صندوق البر من سد أبواب التبرعات الخيرية التي قصدتها واضعو هذا الصندوق».

(٢) ينظر: ما سبق في باب: إخراج الزكاة في المسألة (٧٣٥٢) من أنه لا يجوز تأخير الزكاة أكثر من سنة.

(٣) قال الإمام مالك (٢٦٨/١): «الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي، فأبي الأصناف كانت فيه الحاجة والعدد، أوثر ذلك الصنف، بقدر ما يرى الوالي. وعسى أن ينتقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام. فيؤثر أهل الحاجة والعدد، حيثما كان ذلك. وعلى هذا أدركت من أرضى من أهل العلم»، وينظر: كلام أبي عبيد الآتي.

(٤) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٦٩٣): «الإمام مخير في الصدقة في التفريق =

صرف الزكاة في آية مصارف الزكاة لأي نوع من مصارف الزكاة<sup>(١)</sup>.

٧٤٥٤ - **وُيَسْتَثْنَى مِنْ هَذَا:** إذا حصلت ضرورة لأحد مصارف الزكاة، فيجب على المالك أن يدفع من الزكاة ما يدفع أو يرفع هذه الضرورة؛ لما يأتي ذكره في فصل تزاحم مصارف الزكاة الآتي بعد هذه المسألة، وفي باب مصرف الفقراء<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الرابع

### التزاحم بين مصارف الزكاة

٧٤٥٥ - **يجوز عند عدم التزاحم، أن تعطى الزكاة لمصرف واحد إذا كان ممن يستحقها كاملة، فإذا لم يوجد سوى مصرف واحد مثلاً، جاز صرفها له وحده، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لعدم وجود مصرف آخر تصرف فيه.**

= فيهم جميعاً، وفي أن يخص بها بعضهم دون بعض إذا كان ذلك على وجه الاجتهاد ومجانبة الهوى والميل عن الحق، وكذلك من سوى الإمام، بل هو لغيره أوسع إن شاء الله.

(١) قال في النوادر والزيادات (٢/٢٨٢): «قال ابن الماجشون في «كتاب» ابن حبيب: وأحب الأصناف إلي، أن تجعل منه الزكاة، أرجى للأجر في الفقراء والمساكين، إلا أن يكون عدواً قد أضل به الغزو أنها أفضل. ومن (المجموعة): قال مالك: ويؤثر أهل الحاجة، ولا يرضخ لمن لا يستحقها. قال أشهب: ولا يعطى لغير محتاج إلا غارم، وابن السبيل، ومن كتاب ابن المواز، قال: وقال أشهب: ومن أعطى الغازي أو الغارم لم أعب عليه، وأهل الحاجة أحب إلي».

(٢) ينظر: المسألة (٧٥٥٤).

(٣) قال في الذخيرة (٣/١٤٠): «النظر الأول في الصرف وهو الطوائف الثمانية التي في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرَسِيِّينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠] فحصرها بصيغة إنما فيهم؛ فإن لم يوجد إلا صنف واحد أجزأ الإعطاء له إجماعاً كاستحقاق الجماعة للشفعة إذا غابوا إلا واحداً أخذها، وإن وجد الأصناف كلها أجزأه صنف عند مالك (ح)، وقال (ش): يجب استيعابهم إذا وجدوا واستحبه إصبع لثلاثا يندرس العلم باستحقاقهم ولما فيه =

٧٤٥٦ - يجوز في الأصل دفع الزكاة إلى صنف واحد من أصناف مصارف الزكاة السابقة، وهذا قول جمهور أهل العلم<sup>(١)</sup>، ولا يعرف فيه خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٢)</sup>، ولا بين التابعين - رحمهم الله تعالى -<sup>(٣)</sup>؛ لأن

= من الجمع بين مصالح سد الخلة والإعانة على الغزو ووفاء الدين وغير ذلك، ولما يرجى من بركة دعاء الجميع بالكثرة ومصادفة ولي فيهم قال سند: وانعقد الإجماع على عدم استيعاب آحادهم، بل قال (ش): يدفع ثلاثة من كل صنف وللإمام إذا جمع الصدقات أن يدفع زكاة الرجل الواحد لفقير واحد.

(١) ذكر في إكمال المعلم (٤٧٢/٣): أن كافة أهل العلم سوى الشافعي على أنه يجوز صرفها إلى صنف واحد، وقال في رحمة الأمة (ص ٨٥): «اتفقوا على جواز دفع الصدقات إلى جنس واحد من الأصناف الثمانية المذكورين في الآية الكريمة إلا الشافعي فإنه قال: لا بد من الاستيعاب للأصناف الثمانية إن قسم الإمام وهناك عامل، وإلا فالقسمة على سبعة، فإن فقد بعض الأصناف قسمت الصدقات على الموجودين»، وينظر: شرح البخاري لابن بطال (٥٤٧/٣)، وقد رجح الإمام ابن تيمية قول الإمام الشافعي كما في الاختيارات (ص ١٠٤)، وهو رواية عن أحمد، كما في الكافي في فقه الإمام أحمد (٤٢٣/١).

(٢) قال في الاستذكار (٢٠٧/٣): «وكان مالك والثوري وأبو حنيفة يقولون: إنه يجوز أن توضع الصدقة في صنف واحد من الأصناف المذكورين في الآية يضعها الإمام فيمن شاء من تلك الأصناف على حسب اجتهاده، وروي عن حذيفة وابن عباس أنهما قالوا: إذا وضعتها في صنف واحد أجزأك ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة».

(٣) قال الجصاص في أحكام القرآن (١٧٩/٣): «باب دفع الصدقات إلى صنف واحد: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]. فروى أبو داود الطيالسي قال: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عُبَّاسٍ قَالَا: إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ الصَّدَقَةَ صِنْفًا وَاحِدًا مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ أَجْزَأَهُ، وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَحَدِيثَهُ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَإِبْرَاهِيمَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ، وَلَا يَرَوِي عَنْ الصَّحَابَةِ خِلافَهُ، فَصَارَ إِجْمَاعًا مِنَ السَّلَفِ لَا يَسَعُ أَحَدًا خِلافَهُ لظهوره واستفاضته فيهم من غير خلاف ظهر من أحد من نظرائهم عليهم.

وروى الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن معاذ بن جبل: أنه كان يأخذ من أهل اليمن العروض في الزكاة ويجعلها في صنف واحد من الناس، وهذا قول =

النبي قال لقبیصة: «أقم یا قبیصة حتی تأتینا الصدقة، فنامر لك بها» رواه مسلم<sup>(١)</sup>، ولما روي أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر بني زريق بدفع صدقتهم إلى سلمة بن صخر<sup>(٢)</sup>.

٧٤٥٧ - إذا لم يجد المالك سوى مصرف واحد جاز صرف الزكاة كلها فيه، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ للاضطرار إلى ذلك.

٧٤٥٨ - لا يجب صرف الزكاة لجميع أفراد صنف من أصناف الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(٤)</sup>، فمثلاً: مصرف الفقراء، لا يجب صرف زكاة شخص إلى جميع فقراء المسلمين، وهكذا بقية المصارف؛ لأنه يتعذر استيعاب أفراد صنف واحد بزكاة شخص.

= أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر ومالك بن أنس. وقال الشافعي: «تقسم على ثمانية أصناف إلا أن يفقد صنف فتقسم في الباقي لا يجزي غيره» وهذا قول مخالف لقول من قدمنا ذكره من السلف ومخالف للآثار والسُنن وظاهر الكتاب»، وينظر: شرح البخاري لابن بطال (٣/٥٤٧)، الاستذكار (٣/٢٠٧).

(١) صحيح مسلم (١٠٤٤)، ويؤيده أيضاً: حديث معاذ: «أعلمهم أن في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» رواه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩)، ويؤيده أيضاً ما رواه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) من قسم النبي ﷺ الذهبية التي أرسل بها علي رضي الله عنه من اليمن على المؤلفة قلوبهم. قال أبو عبيد (ص٦٩٣): «وإنما الذي يؤخذ من أموالهم - أي: أهل اليمن - الصدقة». وينظر: تنقيح التحقيق (٢/١٥٠٢، ١٥٠٣).

(٢) رواه الإمام أحمد (١٦٤٢١)، والترمذي (٣٢٩٩) وغيرهما. وفي سنده انقطاع. ورواه الترمذي (١٢٠٠) وغيره من طريق آخر فيه انقطاع أيضاً، لكن دون موضع الشاهد منه. وينظر: شرح العمدة لابن تيمية مع تعليق محققه عليه، الصيام (١/٢٨١ - ٢٨٣).

(٣) مواهب الجليل (٢/٣٤٢).

(٤) قال في التحرير والتنوير (١٠/٢٣٨): «اتفقوا على أنه لا يجب توزيع ما يعطى إلى أحد الأصناف على جميع أفراد ذلك الصنف».

٧٤٥٩ - لكن إن حصلت ضرورة لبعض مصارف الزكاة وجب صرف الزكاة فيها<sup>(١)</sup>؛ مراعاة لهذه الضرورة.



(١) مواهب الجليل (٢/٣٥٢)، وينظر: كلام ابن العربي السابق في باب: مصرف المساكين، وقال في النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات (٢/٢٨٢): «قال ابن الماجشون في كتاب ابن حبيب: وأحب الأصناف إلي، أن تجعل منه الزكاة، أرجى للأجر في الفقراء والمساكين، إلا أن يكون عدوًّا قد أضل به الغزو أنها أفضل»، وينظر: ما يأتي في المسألة (٧٥٥٤).

## باب

## المصرف الأول (الفقراء)

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٤٦٠ - يحتوي هذا الباب على تعريف الفقراء الذين تصرف لهم الزكاة، وحكم دفع الزكاة لفقير له من ينفق عليه، وحكم دفع الزكاة لفقير قادر على الكسب، وحكم إعطاء الفقير من الزكاة، وإعطاء من ادعى الفقر من الزكاة، وحكم إخبار الفقير أن ما يعطاه زكاة، وحكم سؤال الفقير الزكاة، وحكم أخذ الفقير الزكاة، ومقدار ما يعطاه الفقير، وكيفية إعطاء الفقير مال الزكاة، وحكم ما استغنى عنه الفقير من الزكاة، وإعطاء الصغير والسفيه الفقيرين من الزكاة وأخذ الفقير زكاة ماله.

## الفصل الثاني

## تعريف الفقراء الذين تصرف لهم الزكاة

٧٤٦١ - الفقراء هم الذين لا يجدون ما يقع موقعاً من كفايتهم<sup>(١)</sup> بكسب ولا غيره، فليس عندهم مال قليل أو كثير، أو عندهم مال قليل لا يصل إلى نصف ما يكفيهم<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في شرح الزركشي على مختصر الخرقى (٤/٦١٧): «ضابط «الفقير» من لا شيء له أصلاً، أو له شيء لا يقع موقعاً من كفايته، كمن كفايته درهمان، ويحصل له نصف درهم، ونحو ذلك، «والمسكين» من يحصل له ما يقع موقعاً من كفايته، كمن يحصل درهماً في صورتنا، أو درهماً ونصفاً»، وينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٧/٢٠٩).

(٢) قال في المجموع (٦/١٩٠): «أما الأحكام ففيه مسائل:

٧٤٦٢ - يدخل في الفقير الذي يجوز صرف الزكاة إليه: من لديه مسكن يملكه<sup>(١)</sup>، ولكن ليس عنده ما يكفي للمأكل والملبس.

٧٤٦٣ - ويشترط في هذا المسكن: أن لا يكون زائداً عن حاجته، فإن كان يسكن منزلاً واسعاً يزيد عن حاجته، فإنه لا يعد فقيراً<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يمكنه بيع هذا المنزل الواسع وشراء منزل يناسب حاله، أو يؤجر ما زاد عن حاجته.

٧٤٦٤ - يدخل في الفقير الذي يجوز صرف الزكاة إليه: طالب العلم الفقير الذي لديه كتب يحتاجها للقراءة ولطلب العلم، ومن كان لديه مصحف معتاد يقرأ فيه<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذه الأشياء من الحاجات التي تمس حاجة طالب العلم لها.

= (إحداها) في حقيقة الفقير الذي يستحق سهماً في الزكاة قال الشافعي والأصحاب: هو الذي لا يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته لا بمال ولا بكسب وشرحه الأصحاب فقالوا: هو من لا مال له ولا كسب أصلاً أو له مالا يقع موقعاً من كفايته، فإن لم يملك إلا شيئاً يسيراً بالنسبة إلى حاجته بأن كان يحتاج كل يوم إلى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير؛ لأن هذا القدر لا يقع موقعاً من الكفاية، وينظر: بحث الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية الخاصة للدكتور محمد عثمان شبير: مطبوع ضمن كتاب: مجموعة أبحاث في قضايا الزكاة المعاصرة (٣٤٦/٢ - ٣٥٧)، نوازل الزكاة (ص ٣٤١ - ٣٤٩).

(١) قال القرطبي في تفسيره (١٧١/٨): «اختلف العلماء في حد الفقر الذي يجوز معه الأخذ - بعد إجماع أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم - أن من له داراً وخادماً لا يستغني عنهما أن له أن يأخذ من الزكاة، وللمعطي أن يعطيه. وكان مالك يقول: إن لم يكن في ثمن الدار والخادم فضلة عما يحتاج إليه منهما جاز له الأخذ وإلا لم يجز، ذكره ابن المنذر. ويقول مالك قال النخعي والثوري».

(٢) ينظر: كلام الحافظ ابن عبد البر وكلام القرطبي السابقان.

(٣) جاء في الفتاوى الهندية (١/١٨٩): «إن كانت له كتب تساوي مائتي درهم إلا أنه يحتاج إليها للتدريس أو التحفظ أو التصحيح يجوز صرف الزكاة إليه كذا في فتاوى قاضي خان. سواء كانت فقهاً أو حديثاً أو أدباً هكذا في محيط السرخسي وكذا لو كان عنده من المصاحف، وهو يحتاج إليه، وإن كان لا يحتاج إليه، وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة إليه، ولا يجوز له أخذها».



٧٤٦٥ - يدخل في الفقير الذي يجوز صرف الزكاة إليه: من كان في هذا العصر عنده تأثيث للبيت متواضع، فعنده أدوات مطبخ متواضعة، من ثلاجة وفرن، ونحوهما، وعنده مكيفات رخيصة الثمن، وعنده سيارة غير رفيعة الثمن وكذلك عنده هاتف نقال (جوال) رخيص الثمن، ومكالماته فيه غير كثيرة، وراتبه أو دخله لا يكفيه للمأكل والمشرب والملبس؛ لأن هذا التأثيث لا يخرج به إلى حد الغنى.

٧٤٦٦ - أما من كان تأثيثه للمنزل ربيعاً، أو عنده سيارة جيدة مرتفعة السعر أو متوسطة السعر، أو عنده هاتف غالي الثمن، أو كان يكلم مكالمات هاتفية كثيرة لها تكاليف كثيرة من غير ضرورة، فهذا لا يعدُّ فقيراً، حتى لو لم يستطع شراء ما يحتاج هو أو أسرته من مأكّل وملبس؛ لأنه غني حقيقة، وهو مسرف في نفقاته، فلا يعان على الإسراف.

٧٤٦٧ - يدخل في الفقير الذي يجوز له أخذ الزكاة: من كان لديه خادم هو محتاج إليه، كأن يكون مقعداً، وليس عنده ما يكفيه ويكفي خادمه، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا لا يخرج به إلى حد الغنى<sup>(٢)</sup>.

٧٤٦٨ - ولهذا فإن الكفيف وضعيف البصر اللذين لدى كل منهما

(١) قال في الاستذكار (٢١١/٣): «وكل من حد في أقل الغنى حدّاً ولم يحد فإنما هو ما لا غنى عنه من دار تحمله لا تفضل عنه أو خادم هو شديد الحاجة إليه، وكلهم يجيز لمن كان له ما يكتفه من البيوت ويخدمه من العبيد لا يستغني عنه ولا فضل له من مال يتحرف به ويعرضه للاكتساب أن يأخذ من الصدقة ما يحتاج إليه ولا يكون غنياً به، فقف على هذا الأصل فإنه قد اجتمع عليه فقهاء الحجاز والعراق»، وينظر: كلام القرطبي السابق.

(٢) قال في التحرير والتنوير (٢٣٨/١٠): «الأظهر في تحقيق وصف الفقير والمسكين أنه موكول إلى العرف، وأن الخصاصة متفاوتة وقد تقدم آنفاً. واختلف العلماء في ضبط المكاسب التي لا يكون صاحبها فقيراً، واتفقوا على أن دار السكنى والخادم لا يعدان مما يرفع عن صاحبه وصف الفقر».

خادم أو سائق، وليس عندهما القدرة على مصاريفهما، أو ليس لديهما القدرة على مصاريف الأكل والشرب والسكن الزائدة على مصاريفهما يجوز دفع الزكاة إليهما.

٧٤٦٩ - يدخل في الفقير الذي يجوز له أخذ الزكاة: من كان له دين كثير مؤجل على شخص، واحتاج إلى شيء من أموره الضرورية، كما أكل أو ملبس أو مسكن، ولم يستطع استلام دينه، ولو بطريقة ضع وتعجل<sup>(١)</sup>؛ لوجود هذه الحاجة التي تجعله فقيراً في هذا الوقت.

٧٤٧٠ - أما إذا كان هذا الدين حالاً، وكان المدين مليئاً باذلاً، أو كان مليئاً مما طلاً، ولكن له عليه بينة، فإنه لا يجوز أن يأخذ من الزكاة، إلا إذا طلب الدين، فلم يستطع أخذه لأي سبب<sup>(٢)</sup>؛ لأنه قبل ذلك في حكم الغني.

٧٤٧١ - يدخل في الفقير الذي يجوز أن يعطى من الزكاة: من عنده مصدر دخل لا يكفيه، فيجوز أن يعطى ما تتم به كفايته، سواء كان دخله من الأثمان، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>، أو كان من غير الأثمان، وهذا قول

(١) جاء في الفتاوى الهندية (١/١٨٩): «الذي له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى النفقة يجوز له أن يأخذ الزكاة قدر كفايته إلى حلول الأجل، وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسراً يجوز له أخذ الزكاة في أصح الأقاويل؛ لأنه بمنزلة ابن السبيل».

(٢) جاء في الفتاوى الهندية (١/١٨٩) بعد النقل السابق: «وإن كان المديون موسراً معترفاً لا يحل له أخذ الزكاة، وكذا إذا كان جاحداً، وله على الدين بينة عادلة، وإن لم تكن بينة عادلة لا يحل له أخذها ما لم يرفع الأمر إلى القاضي فيحلفه فإذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له أخذها هكذا في فتاوى قاضي خان».

(٣) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٨/٥٧٠): «اتفقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فإنه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير الاصطلاحي أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين، فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف؛ بل كل من ليس له كفاية =

الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لانطباق وصف الفقير عليه<sup>(٢)</sup>.

٧٤٧٢ - يدخل في الفقير الذي يجوز صرف الزكاة إليه: من عنده دخل مستمر، كراتب مستمر، أو ربح أسهم، أو عنده تجارة يعمل فيها، ونحو ذلك، لكن هذا الدخل لا يكفي إلا لبعض حاجته، فيعطى ما يكمل دخله، حتى تسدد حاجته التي ترفع عنه الفقر<sup>(٣)</sup>.

= تامة من هؤلاء: مثل الصانع الذي لا تقوم صنعته بكفايته، والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته، والجندي الذي لا يقوم إقطاعه بكفايته. والفقير والصوفي الذي لا يقوم معلومه من الوقف بكفايته، والشاهد والفقير الذي لا يقوم ما يحصل له بكفايته، وكذلك من كان في رباط أو زاوية وهو عاجز عن كفايته. فكل هؤلاء مستحقون، وقال ابن أبي عمير في الشرح الكبير (٢١٣/٧): «لا نعلم فيه خلافاً».

(١) جاء في الفتاوى الهندية (١٨٩/١): «لو كان له حوانيت أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وغلتها لا تكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة إليه في قول محمد - رحمه الله تعالى -، ولو كان له ضيعة تساوي ثلاثة آلاف، ولا تخرج ما يكفي له ولعياله اختلفوا فيه، قال محمد بن مقاتل: يجوز له أخذ الزكاة»، وسبق إطلاق الإمام ابن تيمية الإجماع في المسألة الماضية، وقد ذهب أكثر الحنابلة، كما في الإنصاف (٢١٦/٧) إلى أن من ملك خمسين درهماً لا يجوز له أخذ الزكاة، قال في الإنصاف: «قال ابن شهاب: اختارها أصحابنا ولا وجه له في المعنى، وإنما ذهب إليه أحمد لخبر ابن مسعود، ولعله لما بان له ضعفه رجع عنه. أو قال ذلك لقوم بأعيانهم كانوا يتجرون بالخمسين، فتقوم بكفائتهم، وأجاب غيره بضعف الخبر».

(٢) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة - ١ (٢٢/١٠):

«س١: إذا كان هنا رجل موظف خارج الهيئة ويعول عشرة أنفار أو سبعة أنفار ويخصم من راتبه شيء للغرماء فهل له في الزكاة حق أو يحرم؟  
ج١: إذا لم يكن عند من ذكر في السؤال وأمثاله من الموظفين ما يكفيه ولا عنده كسب من العمل الحر يكفيه أو ليس له قدرة على كسب ما يكفيه نفقة له وللمن يعول جاز له أن يأخذ من مال الزكاة بقدر ما يكمل نفقته ونفقة عياله في حدود المعروف لأمثاله في النفقة».

(٣) قال شيخنا ابن عثيمين في شرح رياض الصالحين (٤٢١/١): «الفقراء والمساكين: هم الذين لا يجدون كفايتهم وكفاية عوائلهم لمدة سنة. مثاله: رجل موظف براتب شهري قدره أربعة آلاف ريال، لكن عنده عائلة يصرف ستة آلاف ريال، =

٧٤٧٣ - يدخل في الفقير الذي يجوز إعطاؤه من الزكاة: من يملك نصاباً من أي نوع من أنواع الأموال، ولكن هذا النصاب لا يكفيه، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لأن وصف الفقير ينطبق عليه.

٧٤٧٤ - الصغير إذا كان فقيراً، كأن يكون يتيماً أو لا يعرف أبوه، أو لغير ذلك، يجوز أن يعطى من الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لعموم لفظ (الفقراء) في آية مصارف الزكاة.

٧٤٧٥ - الغني الذي لا يجوز صرف الزكاة إليه: هو من كان لديه ما يكفي لمعيشته ومعيشة من يعول، ولو معيشة متواضعة<sup>(٣)</sup>، من أجرة عقار

= فهذا يكون فقيراً؛ لأنه لا يجد ما يكفيه. فنعطيه أربعة وعشرين ألفاً من الزكاة من أجل أن نكمل نفقته. ورجل آخر راتبه ستة آلاف في الشهر، لكنه عنده عائلة كبيرة، والمؤنة شديدة لا يكفيه، لا يكفيه الا اثنا عشر ألفاً، فنعطيه من الزكاة اثنين وسبعين ألفاً. يقول العلماء: يعطيه ما يكفيه لمدة سنة. ولا نعطيه أكثر من كفاية سنة؛ لأنه على مدار السنة تأتي زكاة جديدة تسد حاجته.

(١) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (٣١١/١): «مسألة: المنصوص للشافعي وغيره من الفقهاء والعلماء أن المسكين إذا ملك نصاباً بحرفته ولم يحصل منه كفايته، أو صنعة يستغلها ولا تكفيه فإنه يعطى ما تزول به حاجته ويحصل به الكفاية على الدوام. وعند أبي حنيفة إذا كان مالكاً لنصاب من الأثمان لم يجز له أخذ الزكاة. وكذلك إذا كان مالكاً لقيمة نصاب ويفضل عن مسكنه وخادمه لم يجز له أخذ الزكاة. وعند ابن عمر وعلي وسعد بن أبي وقاص والثوري وأحمد وابن المبارك وابن حبي والعنبري وإسحاق إذا ملك خمسين درهماً لم تحل له الزكاة. وعند الحسن وأبي عبيد لا يعطى من الصدقة من له أربعون درهماً».

(٢) قال في الإنصاف (٢١١/٧): «الذكر والأنثى الكبير لا خلاف في جواز الدفع إليه. والصحيح من المذهب: جواز إعطاء الصغير مطلقاً. وعليه معظم الأصحاب، وعنه يشترط فيه أن يأكل الطعام. ذكرها المجدد، ونقلها صالح وغيره، وهي قول في الرعايتين، والحاويين، قال في المستوعب: وقال القاضي: لا يجوز دفعها إلى صبي لم يأكل الطعام، وقدمه ناظم المفردات. ذكره في باب: الظهار، وهو من المفردات».

(٣) قال في تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٣٧٤/٢): «اختلف العلماء في حد الغنى الذي يمنع من أخذ الصدقة، فقال الأكثرون: حده أن يكون عنده =

يملكه، أو من تجارة يعمل فيها، أو من شركة يأتيه نصيبه من ريعها، أو من كسب ممالك له، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

٧٤٧٦ - الغني الذي لا يجوز صرف الزكاة إليه في هذا العصر: هو من كان لديه مصدر يكفيه لمعيشته ومعيشة من يعول مما سبق ذكره، أو من راتب مستمر في جهة حكومية أو أهلية، أو من أسهم شركة شارك فيها، أو ورثها.

٧٤٧٧ - من قدر على الكسب وتركه تكاسلاً لم يعط من الزكاة؛ لأنه قوي قادر على الاكتساب، ومن كانت هذه حاله لم يجز له أن يأخذ من الزكاة، لما يأتي ذكره في باب من لا يجوز دفع الزكاة إليهم.

٧٤٧٨ - من قدر على الكسب وتركه ليتفرغ للعبادة لم يعط من الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه قوي مكتسب، وطلب الرزق في هذه الحال أفضل من العبادة<sup>(٣)</sup>.

٧٤٧٩ - من قدر على الكسب وتركه ليتفرغ لطلب العلم جاز عند

---

= ما يكفيه وعياله سنة وهو قول مالك والشافعي. وقال أصحاب الرأي: حده أن يملك مائتي درهم.

(١) قال في زاد المسير (٢/٢٧١): «فصل: وحد الغني الذي يمنع أخذ الزكاة عند أصحابنا بأحد شيئين: أن يكون مالكاً لخمسين درهماً، أو عدلها من الذهب، سواء كان ذلك يقوم بكفايته أو لا يقوم.

والثاني: أن يكون له كفاية، إما بصنعة، أو أجرة عقار، أو عروض للتجارة يقوم ربحها بكفايته. وقال أبو حنيفة: الاعتبار في ذلك أن يكون مالكاً لنصاب تجب عليه فيه الزكاة».

(٢) قال في المجموع (٦/١٩١): «أما من أقبل على نوافل العبادات والكسب يمنعه منها أو من استغراق الوقت بها فلا تحل له الزكاة بالاتفاق لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه بخلاف المشتغل بالعلم».

(٣) قال في الإنصاف (٧/٢١٠): «فائدة: لو قدر على الكسب، ولكن أراد الاشتغال بالعبادة لم يعط من الزكاة قولاً واحداً، قلت: والاشتغال بالكسب والحالة هذه أفضل من العبادات».

بعض أهل العلم إعطاؤه من الزكاة ما يكفيه<sup>(١)</sup>؛ لما يأتي ذكره في باب مصرف (سبيل الله).

٧٤٨٠ - من كان عليه دين، وعنده مال أقل منه، فإن سدد الدين بهذا المال جاز له الأخذ من الزكاة؛ لأنه أصبح فقيراً لا مال له، وإن كان المال باقياً لديه، لكون الدين مؤجلاً، أو لمماطلته في سداد الدين، أو لعدم مطالبة الدائن بالسداد، ونحو ذلك، لم يجز له الأخذ من الزكاة؛ لأنه بوجود هذا المال لديه لا يزال غير فقير<sup>(٢)</sup>.

٧٤٨١ - من يقول: (إنه لا يعطى من الزكاة من الفقراء إلا من كان لديه عاهة)<sup>(٣)</sup> قد جانب الصواب في قوله، وهو مخطئ بإجماع المسلمين<sup>(٤)</sup>؛ لحديث عبيد الله بن عدي الآتي في باب من لا يجوز له

(١) قال في المجموع (١٩١/٦): «ذكر الدارمي في المشتغل بتحصيل العلم ثلاثة أوجه:

(أحدها): يستحق وإن قدر على الكسب.

(والثاني): لا.

(والثالث): إن كان نجيباً يرجى تفقهه ونفع المسلمين به استحق وإلا فلا، ذكرها الدارمي في باب: صدقة التطوع».

(٢) قال في مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص ١٥٤): «سألت أبي عن رجل عنده خمس مائة درهم وعليه دين ألف درهم يأخذ من الزكاة؟ قال: هذا مالك لهذا الشيء فإن قضى دينه فلا بأس أن يأخذ من الزكاة»، وقال في الإنصاف (٧/٢١٨): «ونص الإمام أحمد في من معه خمسمائة وعليه ألف، لا يأخذ من الزكاة، وحمل على أنه مؤجل».

(٣) قال في الإنصاف (٧/٢٠٩): «قال الخرقى: الفقراء: الزمنى والمكافيف، ولعلمهم أرادوا: في الغالب، وإلا حيث وجد من ليس معه شيء، أو معه ولكن لا يقع موقعاً من كفايتهم فهو فقير، وإن كان له صنعة، أو غير زمن ولا ضرير»، وقال في المنهاج وشرحه، مطبوعان مع حاشيتيهما لقلبيوبي وعميرة (٣/١٩٧): «ولا يشترط فيه؛ أي: في الفقير الذي يأخذ (الزمانة ولا التعفف عن المسألة على الجديد) والقديم يشترطان؛ لأن غير الزمن يمكنه الكسب، وغير المتعفف إذا سأل أعطي».

(٤) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٨/٥٧٥): «وما ذكر عن =

الأخذ من الزكاة<sup>(١)</sup>.

٧٤٨٢ - إذا كان الفقير من أقارب المزكي الذين تجب نفقتهم عليه لم يجز أن يعطيهم من زكاته، على تفصيل في ذلك يأتي في فصل (إعطاء الأقراب الزكاة) و(باب من لا يجوز صرف الزكاة إليه).

### الفصل الثالث

#### حكم دفع الزكاة لفقير له من ينفق عليه

٧٤٨٣ - يحرم إعطاء كل من له قريب غني ينفق عليه النفقة الواجبة، ولو كان فقيراً<sup>(٢)</sup>، كزوجة تحت زوج غني منفق، وكابن له أب غني ينفق

= بعض الحكام: من أنه لا يستحق من هؤلاء إلا الأعمى والمكسح والزمن. قول لم يقله أحد من المسلمين ولا يتصور أن يقول: هذا حاكم ممن جرت العادة بأن يتولى الحكم. اللهم إلا أن يكون من أجهل الناس أو أفجرهم. فمعلوم أن ذلك يقدر في عدالته وأنه يجب أن يستدل به على جرحه كما أنه إن كان الناقل لهذا عن حاكم قد كذب عليه فينبغي أن يعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله من المفتريين على الناس. وعقوبة الإمام للكذاب المفتري على الناس والمتكلم فيهم وفي استحقاقهم لما يخالف دين الإسلام: لا يحتاج إلى دعواهم؛ بل العقوبة في ذلك جائزة بدون دعوى أحد كعقوبته لمن يتكلم في الدين بلا علم: فيحدث بلا علم ويفتي بلا علم وأمثال هؤلاء يعاقبون. فعقوبة كل هؤلاء جائزة بدون دعوى. فإن الكذب على الناس والتكلم في الدين وفي الناس بغير حق: كثير في كثير من الناس. فمن قال: إنه لا يستحق إلا الأعمى والزمن والمكسح. فقد أخطأ باتفاق المسلمين.

(١) ينظر: المسألة (٧٧٤٢).

(٢) قال في المجموع (١٩١/٦): «المكفي بنفقة أبيه أو غيره ممن يلزمه نفقته والفقيرة التي لها زوج غني ينفق عليها هل يعطيان من سهم الفقراء؟ فيه خلاف منتشر ذكره جماعة منهم إمام الحرمين ولخصه الرافعي فقال: هو مبني على مسألة وهي لو وقف على فقراء أقاربه أوصى لهم فكانا في أقاربه هل يستحقان سهماً في الوقف والوصية فيه أربعة أوجه:

أصحها: لا يستحقان قاله الشيخ أبو زيد والخضري وصححه الشيخ أبو علي السنجي وغيره...».

عليه، وكأب أو أم لهما ابن غني ينفق عليهما، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لاستغناء كل هؤلاء بنفقة غيرهم عليهم، فهم في عداد الأغنياء.

٧٤٨٤ - لكن إن ترك قريبه الإنفاق عليه، لمماثلة، أو لفقراً، أو كان لا يجب عليه سوى بعض نفقته، كمن له خمسة إخوة لا ينفق عليه سوى أحدهم، فيعطيه خمس نفقته، فهؤلاء جميعاً يجوز إعطاؤهم من الزكاة إذا كانوا فقراء<sup>(٢)</sup>؛ لدخولهم في عموم الفقراء.

٧٤٨٥ - الفقير إذا وجد متبرعاً ينفق عليه، فله الأخذ من الزكاة إذا امتنع من الأخذ من المتبرع<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا يجبر على قبول تبرع المتبرع، لما فيها من المنة له عليه.

### الفصل الرابع

#### حكم دفع الزكاة لفقير قادر على الكسب

٧٤٨٦ - الفقير القادر على الكسب، ولكنه لم يجد عملاً يتكسب به

(١) قال في الفروع (٣٦٣/٤): «لا يجوز دفعها إلى فقيرة لها زوج غني (هـ) كغناها بدينها عليه (و) وكولد صغير فقير أبوه موسر (و) بل أولى، للمعاوضة وثبوتها في الذمة، وكذا لا يجوز دفعها إلى غني بنفقة لازمة اختاره الأكثر. وأطلق في الترغيب وجهين، وجوزه في الكافي؛ لأن استحقاقه للنفقة مشروط بفقره، فيلزم من وجوبها له وجود الفقر، بخلاف الزوجة، قال صاحب المحرر: ولا أحسب ما قاله إلا مخالفاً للإجماع في الولد الصغير»، وينظر: كلام صاحب المجموع السابق.

(٢) قال في الشرح الكبير على متن المقنع (٢٨٦/٧): «الفقيرة إذا كان لها زوج غني ينفق عليها لم يجرز دفع الزكاة إليها لأن الكفاية حاصلة لها بما يصلها من النفقة الواجبة فأشبهت من له عقار يستغنى بأجرته، وإن لم ينفق عليها وتعذر ذلك جاز الدفع إليها كما تعطلت منفعة العقار وقد نص أحمد على هذا».

(٣) قال في الإنصاف (٢٨٦/٧، ٢٨٧): «هل يجوز دفعها إلى غني بنفقة تبرع بها قريبه أو غيره؟ فيه وجهان. وأطلقهما في الحاوي الصغير، والرعايتين، واختار فيهما الجواز، وهو الصواب، وهو ظاهر ما قدمه في الفروع».



يجوز أن يعطى من الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لظاهر حديث عبيد الله بن عدي السابق<sup>(٢)</sup>.  
 ٧٤٨٧ - الفقير القادر على الكسب، ويعرف المزكي أنه لا يتكسب،  
 وإنما هو عاطل تارك للعمل كسلاً، لا يجوز للمزكي أن يعطيه من  
 الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لظاهر حديث عبيد الله بن عدي السابق، فما حرم أخذه حرم  
 إعطاؤه.

٧٤٨٨ - من كان يريد التفرغ لطلب العلم الشرعي، يجوز عند بعض  
 أهل العلم أن يعطى منها؛ ولو كان قوياً قادراً على الكسب؛ لما يأتي ذكره  
 في مصرف (سبيل الله).

## الفصل الخامس

### حكم إعطاء الفقير من الزكاة

٧٤٨٩ - يجوز في الجملة أن يعطى الفقير من الزكاة، وهذا مجمع

(١) قال في التمهيد (٤/١٢٠، ٢١) نقلاً عن الأثرم: «قيل لأبي عبد الله - أي: أحمد بن حنبل - فإن اضطر إلى المسألة قال: هي مباحة له إذا اضطر، قيل له: فإن تعفف؟ قال: ذلك خير له، ثم قال: ما أظن أحداً يموت من الجوع، الله يأتيه برزقه، ثم ذكر حديث أبي سعيد الخدري: «من استعف أعفه الله»، وحديث: أبي ذر أن النبي ﷺ قال له: «تعفف»، قال: وسمعت أبا عبد الله وذكر حديث عبيد الله بن عدي.. فقال: هذا أجودها إسناداً، ثم قال: قد يكون قوياً ولا يكون مكتسباً لا يكون في يده حرفة ولا يقدر على شيء فهذا تحل له الصدقة وإن كان قوياً إذا كان غير مكتسب فإن كان يقدر على أن يكتسب فهو مضيق عليه في المسألة فإذا غيب عليك أمره فلم تدر أيكسب أم لا أعطيته وأخبرته بما يحرم عليه».

(٢) قال في شرح السنّة (٦/٨٢): «الرجل قد يكون ظاهر القوة، غير أنه أخرق، لا كسب له، فتحل له الزكاة»، وقال في المقنع ٧/٢٧١: «وإن رآه جلدأً وذكر أنه لا كسب له أعطاه من غير يمين، بعد أن يخبره أنه لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب»، وقال في المجموع (٦/١٩١): «قال أصحابنا: وإذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز».

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٥/٨٥، ٨٩)، نوازل الزكاة (ص ٣٤٦ - ٣٤٩).

عليه<sup>(١)</sup>؛ لآية مصارف الزكاة السابقة<sup>(٢)</sup>.

٧٤٩٠ - وإعطاء الفقير من الزكاة هو من أهم مصارف الزكاة؛ لأن الله تعالى بدأ به عند ذكر مصارف الزكاة؛ ولأن الفقر ربما يحمل الفقير على بعض الأمور المحرمة، كالسرقة وقطع الطريق، وغيرهما، فينبغي سد حاجته لإعانتة على البعد عن الأمور المحرمة.

٧٤٩١ - الأفضل عند تساوي حاجة الفقراء أن يدفع المسلم زكاته إلى قريبه الفقير الذي لا يرثه لو مات في الحال<sup>(٣)</sup>؛ لأنها حينئذ تكون صدقة وصلة.

٧٤٩٢ - الأفضل عند تساوي حاجة الفقراء أن يدفع المسلم زكاته إلى من كان متميزاً بعلم أو دين على غيره<sup>(٤)</sup>؛ لأن ذلك أكثر إعانة على الخير.

٧٤٩٣ - لا تعطى الزكاة لفقير لا يستعين بها على طاعة الله، فلا تعطى لمن لا يصلي<sup>(٥)</sup>، ولا تعطى لمن يرتكب عظام الذنوب، ولا تعطى

(١) قال ابن العربي في أحكام القرآن (٢/٥٣٣): «قال علماؤنا: ويعطى منها الفقير بغير خلاف؛ لأنه قد سمي في أول الآية»، وقال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٨/٥٦٩): «من كان من ذوي الحاجات: كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل فهؤلاء يجوز؛ بل يجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة باتفاق المسلمين».

(٢) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٨/٥٧٢): «وليس في المسلمين من ينكر صرف الصدقات وفاضل أموال المصالح إلى الفقراء والمساكين. ومن نقل عنه ذلك فيما أن يكون من أجهل الناس بالعلم وإما أن يكون من أعظم الناس كفراً بالدين؛ بل بسائر الملل والشرائع أو يكون النقل عنه كذباً أو محرفاً. فإما من هو متوسط في علم ودين فلا يخفى عليه ذلك ولا ينهى عن ذلك».

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٥/٨٥، ٨٩).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/٥٦٩).

(٥) جاء في فتاوى نور على الدرب لابن باز (١٥/٣٥١):

«س: إذا كانوا من القبورين، أو كانوا من تاركي الصلاة هل يعطون من الزكاة؟

ج: لا يعطون من الزكاة، إلا إذا كان من السادة، من الرؤساء، الذين إذا أعطوا

يرجى إسلامهم...».

لمبتدع<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة إنما فرضت للإعانة على طاعة الله تعالى؛ ولأن من أظهر المعصية أو البدعة يستحق العقوبة والهجر والاستتابة، فكيف يعان على ذلك؟<sup>(٢)</sup>.

## الفصل السادس

### إعطاء من ادعى الفقر من الزكاة

٧٤٩٤ - من ادعى الفقر وهو معروف بالغنى لم يقبل قوله إلا ببينة، وهي ثلاثة شهود، أما من لم يعرف بالغنى فإنه يعطى من الزكاة إذا ادعى الفقر دون بينة؛ لما سبق ذكره في باب توزيع المالك زكاته<sup>(٣)</sup>.

٧٤٩٥ - من ادعى أن له عيالاً، وطلب أن يعطى ما يقوم بكفائتهم من الزكاة، لم يصدق في كلامه إلا ببينة<sup>(٤)</sup>؛ لأن وجود الأولاد مما يسهل إثباته بالبينة، لظهوره.

٧٤٩٦ - من طلب الزكاة وهو قوي، وجب وعظه قبل إعطائه من الزكاة، بإخباره أنه لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب؛ لما سبق ذكره في باب توزيع المالك زكاته<sup>(٥)</sup>.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٧٣/٢٨).

(٢) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥٧٠/٢٨) عند ذكره أصناف الفقراء وأنهم يعطون من الزكاة والفيء: «ومن كان من هؤلاء منافقاً أو مظهراً لبدعة تخالف الكتاب والسنة من بدع الاعتقادات والعبادات؛ فإنه مستحق للعقوبة. ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب».

(٣) في فصل وجوب تحري المالك الحق عند توزيع الزكاة في المسألة (٧٣٠٧).  
(٤) قال في المقنع وشرحه الشرح الكبير (٢٧٢/٧): «(وإن ادعى أن له عيالاً قلد وأعطي) ذكره القاضي وأبو الخطاب كما يقلد في دعوى حاجته، ويحتمل أن لا يقبل إلا ببينة اختاره ابن عقيل لأن الأصل عدمهم، ولا يتعذر إقامة البينة عليه وفارق ما إذا ادعى أنه لا كسب له لأنه يدعي ما يوافق الأصل، ولأن الأصل عدم الكسب والمال ويتعذر إقامة البينة عليه».

(٥) ينظر: المسألة (٧٣٠٣).

## الفصل السابع

## حكم إخبار الفقير أن ما يعطاه زكاة

٧٤٩٧ - لا يجب عند إعطاء الفقير أن يخبره المزكي أنها زكاة<sup>(١)</sup>؛ لعدم الدليل على اشتراط هذا الشرط.

٧٤٩٨ - بل يكره أن يخبره بذلك؛ ويستحب عدم إخباره<sup>(٢)</sup>؛ لما في إخباره من تقريع وتبكيك وإذلال لهذا الفقير<sup>(٣)</sup>.

٧٤٩٩ - لكن إذا كان يعلم أنه لا يقبل الزكاة لم يجز أن يعطيه من الزكاة حتى يخبره أنها زكاة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يجوز إجباره على أخذ الزكاة مع أنها أوساخ الناس.

(١) قال في البحر الرائق (٢/٢٢٨): «لم يشترط المصنف رحمته علم الآخذ بما يأخذه أنه زكاة للإشارة إلى أنه ليس بشرط، وفيه اختلاف والأصح كما في المبتغى والقنية أن من أعطى مسكيناً دراهم وسماها هبة أو قرضاً ونوى الزكاة فإنها تجزئه».

(٢) قال في الإنصاف (٧/١٧٠): «إن علم رب المال وقال ابن تميم: إن ظن أن الآخذ أهل لأخذها: كره إعلامه بها. على الصحيح من المذهب، نص عليه، وقال: لم يبيته؟ يعطيه ويسكت. ما حاجته إلى أن يقرعه؟ وقدمه في الفروع، والفائق ومختصر ابن تميم، والقواعد الأصولية وغيرهم، وذكر بعض الأصحاب: أن تركه أفضل، وقال بعضهم: لا يستحب، نص عليه. قال في الكافي: لا يستحب إعلامه، وقيل: يستحب إعلامه. وقال في الروضة: لا بد من إعلامه. قال ابن تميم: وعن أحمد مثله. كما لو رآه متجماً. هذا إذا علم أن من عادته أخذ الزكاة».

(٣) قال في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٩): «ومنه حديث الحسن: أنه سئل عن الرجل يعطي غيره الزكاة أيخبره به؟ فقال: «يريد أن يقذعه به»؛ أي: يسمعه ما يشق عليه، فسماه قذعاً، وأجراه مجرى من يشتمه ويؤذيه، فلذلك عداه بغير لام».

(٤) قال في الإنصاف (٧/١٧٠): «أما إن كان من عادته أن لا يأخذ الزكاة: فلا بد من إعلامه، فإن لم يعلمه: لم يجزه. قال المجد في شرحه: هذا قياس المذهب عندي»، وذكر شيخنا ابن عثيمين في الشريط الثاني من المجموعة الثالثة من الفتاوى الثلاثية: أنه لا يجوز أن تعطي شخصاً من الزكاة وأنت تعلم أنه لا يأخذ الزكاة ولا يقبلها إلا بعد أن تخبره أنها زكاة.

## الفصل الثامن

### حكم سؤال الفقير الزكاة

٧٥٠٠ - من كان فقيراً لا يجد كفايته، أو لا يجد كفاية من يمون، جاز له طلب الزكاة من المزكي؛ لحديث عبيد الله بن عدي السابق في باب من لا يجوز له أخذ الزكاة، حيث لم ينكر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على الرجلين الجلدين اللذين سألا من الزكاة مجرد السؤال<sup>(١)</sup>.

٧٥٠١ - يجب على الفقير السؤال إذا وصل إلى حد الضرورة، بحيث لو لم يسأل هلك أو تلفت بعض أعضائه أو جوارحه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يجوز للمسلم أن يتسبب في قتل نفسه، ولو بترك السؤال.

٧٥٠٢ - إذا سأل الفقير المزكي من زكاة ماله، أو سأل من يوزعها من قبل ولي الأمر، فلم يعطه، كره له الإلحاح في الطلب، بتكرار السؤال؛ لما في ذلك من إهانة نفسه وإذلالها؛ ولأن الإلحاح الكثير ينافي مكارم الأخلاق<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (١/٢٩١): «ومن أبيع له أخذ شيء أبيع له سؤاله»، وقال في الإنصاف (٧/٢٢٠): «من أبيع له أخذ شيء، أبيع له سؤاله. على الصحيح من المذهب، نص عليه، وعليه الأصحاب. وعنه يحرم السؤال، لا الأخذ، على من له قوت يوم غداء وعشاء. قال ابن عقيل: اختاره جماعة»، وينظر: ما سيأتي عند الكلام على حكم أخذ بني هاشم الزكاة، وعند الكلام على أخذ بني هاشم لصدقة التطوع.

(٢) قال في عارضة الأحمدي (٣/١٥٦): «قد يكون السؤال واجباً أو مندوباً أما وجوبه فللمحتاج، وأما المندوب فللمن يعينه ويبيّن حاجته، إن استحيا هو من ذلك، أو رجاء أن يكون بيانه أنفع وأنجح من بيان السائل، كما كان النبي ﷺ يسأل لغيره في أحاديث كثيرة»، ونقل كلامه هذا في مواهب الجليل (٢/٣٤٨).

(٣) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٢٢/١٠): «ليس من الأخلاق الكريمة أن ينازع من يستحق الزكاة أحداً من جباة الزكاة ويوجد خصومة بينه وبينهم، بل ينبغي له أن يعف نفسه، فإن أعطي حمد الله وإلا سأل الله من فضله».

## الفصل التاسع

## حكم أخذ الفقير الزكاة

٧٥٠٣ - من استطاع من الفقراء التعفف عن أخذ الزكاة فهو أفضل<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى عن المتعففين: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [البقرة: ٢٧٣]<sup>(٢)</sup>، ولما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان، ولا اللقمة ولا اللقمتان، إنما المسكين الذي يتعفف، واقروا إن شئتم: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾»<sup>(٣)</sup>.

ولما روى البخاري ومسلم عن حكيم بن حزام رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله»<sup>(٤)</sup>، ولما ثبت عن

(١) قال في بدائع الصنائع (٤٣/٢): «من شأن الفقير المسلم أنه يتحمل ما كانت له حيلة ويتعفف ولا يخرج فيسأل وله حيلة»، وقال شيخنا ابن عثيمين في اللقاء الشهري (١٥/٢٠) طباعة حاسب آلي: «معلوم أن الإنسان الذي لا يجد ما يدفعه مهراً، معلوم أنه من أهل الزكاة، يدفع إليه من الزكاة ما يكفيه مهراً ولو كثر، لكن مع ذلك لا نرى أن الإنسان يسأل من أجل أن يتزوج، ونرى أن الأفضل والأورع أن يستعفف حتى يغنيه الله من فضله».

(٢) قال الطبري في تفسيره (٥٩٩/٥): «التعفف معنى: ينفي معنى المسألة من الشخص الواحد، وأن من كان موصوفاً بالتعفف فغير موصوف بالمسألة إلحافاً أو غير إلحاف».

(٣) صحيح البخاري (٤٥٣٩)، صحيح مسلم (١٠٣٩).

(٤) صحيح البخاري (١٤٢٧)، صحيح مسلم (١٠٣٤)، وله شاهد من حديث ابن عمر عند مسلم (١٠٣٣)، أما ما أخرجه أحمد (١٥٣٢١): حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذئبٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جَنْدَبٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ.. فذكره بنحو لفظه المخرج في =

نافع، عن ابن عمر، أنه «كره أن يكتتب مملوكه إذا لم تكن له حرفة»، قال: «تطعمني أوساخ الناس؟»<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن أسلم مولى عمر أنه قال لي عبد الله بن الأرقم رضي الله عنه: ادلني على بعير من المطايا أستحمل عليه أمير المؤمنين. فقلت: نعم. جملاً من الصدقة. فقال عبد الله بن الأرقم: أتحب أن رجلاً بادناً في يوم حار غسل لك ما تحت إزاره ورفغيه ثم أعطاكه فشربته؟ قال: فغضبت، وقلت: يغفر الله لك. أتقول هذا مثل هذا؟ فقال عبد الله بن الأرقم: إنما الصدقة أوساخ الناس. يغسلونها عنهم<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن أبي ليلى الكندي، أن سلمان أراد أن يكتتب غلاماً له، فقال: «من أين؟» قال: أسأل الناس، قال: «تريد أن تطعمني أوساخ الناس؟ فأبى أن يكتتبه»<sup>(٣)</sup>.

٧٥٠٤ - وإن كان سيحصل له ضرر إن لم يأخذ الزكاة وجب عليه أخذها<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يجوز له أن يفعل ما يؤدي إلى هلاك نفسه أو تضرره تضرراً بالغاً، ولو بترك الأخذ.

= الصحيحين، وزاد: «يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة، وإنما هو مع ذلك أوساخ أيدي الناس» فسنده ضعيف؛ لأن مسلم بن جندب لم يثبت له سماع من حكيم، وقد قال الحافظ الذهبي في معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص ٤٦): «لا أحسب رواية مسلم عن حكيم وأبي هريرة إلا منقطعة».

(١) رواه الطبري في تفسيره (٢٧٨/١٧): حدّثنا ابن بشار، قال: ثنا عبد الرحمن، قال: ثنا سفيان، عن عبد الكريم الجزري، عن نافع به. وسنده صحيح، ورواه عبد الرزاق (١٥٥٨٥) عن الثوري به مختصراً. وروى ابن أبي شيبة (٢٢٢٠٥): حدّثنا وكيع، قال: حدّثنا جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، قال: كاتب ابن عمر غلاماً له فجاء بنجمه حين حل، فقال: «من أين لك هذا؟» قال: كنت أسأل وأعمل، قال: «تريد أن تطعمني أوساخ الناس؟ أنت حر ولك نجمك هذا».

(٢) رواه مالك (٣٦٦٧) عن زيد بن أسلم عن أبيه. وسنده مدني صحيح.

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٢٢٢٠٦): حدّثنا وكيع، قال: حدّثنا سفيان، عن أبي

جعفر الفراء، عن أبي ليلى به. وسنده كوفي صحيح.

(٤) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٢/٢٧٤): «(وإن أعطي مالاً) طيباً =

٧٥٠٥ - لا يجوز للفقير أن يظهر عوزاً أكثر من حاله التي هو عليها، فلا يجوز أن يزيد بذكر حال أسوأ من حاله؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يعطيه المزكي أكثر مما يستحق؛ ولأن ذلك كذب، والكذب محرم، وكبيرة من كبائر الذنوب.

## الفصل العاشر

### مقدار ما يعطاه الفقير

٧٥٠٦ - يجوز أن يعطى الفقير ما يكفيه في جميع حاجاته الأساسية من الزكاة<sup>(١)</sup>، فيعطى ما يكفيه للمأكل والمشرب والمسكن، وإذا كان محتاجاً إلى زواج، كشاب لم يتزوج، أو كان محتاجاً لخدم، كمعاق أو زمن أو كبير سن<sup>(٢)</sup>، أو كان محتاجاً لشراء كتب علم، ونحو ذلك من الحاجات الأساسية أعطي ما يكفيه لذلك<sup>(٣)</sup>.

لما روى مسلم عن قبيصة بن مخارق الهلالي، قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها، فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك

= (من غير مسألة ولا استشراف نفس مما يجوز له أخذه) من زكاة أو كفارة أو صدقة تطوع أو هبة (وجب أخذه) نقله جماعة منهم الأثرم والمروزي، وقطع به في المستوعب والمنتهى هنا واختار ابن حمدان أنه يستحب: وهو معنى ما قطع به المصنف، وصاحب المنتهى وغيرهما في الهبة: أنه يسن القبول، ويكره الرد، وقد رد أحمد وقال: دعنا نكون أعزاء».

(١) ينظر: بحث الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية الخاصة للدكتور محمد عثمان شبير: مطبوع ضمن كتاب: مجموعة أبحاث في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٣٦٢ - ٣٧٣).

(٢) قال في المجموع (٦/١٩١): «قال أصحابنا: والمعتبر في قولنا: يقع موقعاً من كفايته: المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لا بد له منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص ولمن هو في نفقته».

(٣) قال ابن تيمية كما في الاختيارات (ص١٠٥): «من ليس معه ما يشتري به كتباً يشتغل فيها بعلم الدين يجوز له الأخذ من الزكاة ما يشتري له به ما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد لتعلم دينه ودنياه منها».



بها، قال: ثم قال: «يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة، فحلت له المسألة حتى يصيبها، ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش<sup>(١)</sup> - ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش<sup>(٢)</sup> - فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتاً يأكلها صاحبها سحتاً<sup>(٣)</sup>؛ ولأن المقصود دفع حاجته، وهي إنما تندفع بتمام كفايته.

٧٥٠٧ - إذا كان الفقير كبيراً وله زوجة وأولاد أعطي قدر ما يكفيه هو ومن يمون<sup>(٤)</sup>؛ لأنهم كلهم ينطبق عليهم وصف الفقير.

(١) قال ابن الأثير في الشافي في شرح مسند الشافعي (٣١٣/٤): «وقوله: «حتى يصيب سداداً من عيش»؛ يعني: - والله أعلم - أقل اسم الغني. بذلك نقول، وذلك حين يخرج من الفقر والمسكنة»، وقال الطيبي في شرح المشكاة (١٥٠٩/٥): «قوله: (قواماً)؛ أي: ما يقوم بحاجته الضرورية (مح): القوام والسداد - بكسر القاف والسين - وهما بمعنى ها هنا، وهو ما يغني من الشيء، وما تسد به الحاجة»، وقال الشيخ فيصل بن مبارك في تطريز رياض الصالحين (ص ٣٥٨): «و«القوام» بكسر القاف وفتحها: هو ما يقوم به أمر الإنسان من مال ونحوه. و«السداد» بكسر السين: ما يسد حاجة المعوز ويكفيه».

(٢) قال في التمهيد (٣٢٧/١٨): «السداد في هذا الحديث وما كان مثله بكسر السين ومعناه: البلغة والكفاية»، وقال النووي في شرح مسلم (١٣٣/٧): «القوام والسداد بكسر القاف والسين وهما بمعنى واحد وهو ما يغني من الشيء وما تسد به الحاجة»، وقال العيني في شرح أبي داود (٣٨٥/٦): «قوله: قواماً: القوام بكسر القاف: وهو ما يقوم بحاجته ويستغنى به، والسداد - بكسر السين المهملة - ما يسد به خلته، والسداد - بالكسر - كل شيء سددت به حالاً ومنه سداد الصغر، وسداد القارورة»، وقال ابن قاسم في حاشية الروض المربع (٣١١/٣): «والسداد الكفاية».

(٣) صحيح مسلم (١٠٤٤).

(٤) قال الهيثمي في الفتاوى الفقهية الكبرى (٧٦/٤): «المراد بالكفاية: كفاية نفسه وممونه حال إعطائه الزكاة الكفاية اللائقة به وبهم عرفاً مأكلاً ومشرباً وملبساً ومسكناً وغيرها من سائر وجوه الكفايات».

٧٥٠٨ - يجوز للمالك عند إخراجه زكاة ماله أن يعطي الفقير من الزكاة ما يستغني به طول عمره<sup>(١)</sup>، كأن يعطي قيمة عمارة صغيرة يؤجرها، أو قيمة مصنع صغير، أو ورشة صغيرة، أو قيمة مزرعة صغيرة<sup>(٢)</sup>، بحيث إنه يشتري ذلك، أو يشتريه المزكي له، ويكون مصدر دخل له طول عمره ولورثته من بعده، فلا يحتاجون إلى الزكاة بعد ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لحديث قبيصة السابق<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في المنهاج وشرحه تحفة المحتاج (١٦٤/٧): «ويعطي الفقير والمسكين اللذان لا يحسنان التكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية سنة)؛ لأن وجوب الزكاة لا يعود إلا بمضيها (قلت: الأصح المنصوص) في الأم (وقول الجمهور) يعطي (كفاية العمر الغالب)؛ أي: ما بقي منه؛ لأن القصد إغناؤه، ولا يحصل إلا بذلك فإن زاد عمره عليه فيظهر أنه يعطي سنة إذ لا حد للزائد عليه».

(٢) قال في المجموع (١٩٤/٦): «قال أصحابنا: فإن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قَلَّتْ قيمة ذلك أم كثرت ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص، وقرب جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا: من يبيع البقل يعطي خمسة دراهم أو عشرة ومن حرفته بيع الجواهر يعطي عشرة آلاف درهم مثلاً إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها، ومن كان تاجراً أو خبازاً أو عطاراً أو صرافاً أعطي بنسبة ذلك ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاراً أو قصاباً أو غيرهم من أهل الصنائع أعطي ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله وإن كان من أهل الضياع يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام».

(٣) قال في الفروع (٣٠٠/٤): «ويأخذ من الزكاة تمام كفايته سنة. وعنه: يأخذ تمام كفايته دائماً بمتجر أو آلة صنعة ونحو ذلك، ولا يأخذ ما يصير به غنياً وإن كثر (خ) للأجري وشيخنا، لمقارنة»، وقال الإمام ابن تيمية كما في الاختيارات للبعلي (ص ١٠٥): «يجوز الأخذ من الزكاة ما يحتاج إليه في إقامة مؤنته وإن لم ينفقه بعينه في المؤنة، وقيل لأحمد رحمته: الرجل يكون له الزرع القائم وليس عنده ما يحصده يأخذ من الزكاة؟ قال: نعم يأخذ. ويأخذ الفقير من الزكاة ما يصير به غنياً وإن كثر وهو أحد القولين في مذهب أحمد والشافعي»، وقال المرداوي في الإنصاف (٢٥٦/٧): «اختار الأجري، والشيخ تقي الدين: جواز الأخذ من الزكاة جملة واحدة ما يصير به غنياً وإن كثر»، وينظر: المبدع (٤٠٤/٢).

(٤) ينظر: ما سبق ذكره في شرح لفظة «سداداً» في موضعين من الحديث، وينظر: =

ولما ثبت عن حكيم بن معاوية، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، إنا قوم نتساءل أموالنا، قال: «يسأل الرجل في الجائحة، أو الفتق، ليصلح به بين قومه، فإذا بلغ، أو كرب، استعف»<sup>(١)</sup>؛ ولأن في ذلك إغناء لهذا المسلم ولمن يemon عن تكفف الناس في كل وقت ليسألهم نفقة يومه، ولما ثبت عن ابن عباس، أنه كان «لا يرى بأساً أن يعطى الرجل من زكاته في الحج، وأن يعتق منها النسمة»<sup>(٢)</sup>، فهو ﷺ أجاز إعتاق الرقيق من الزكاة،

= بحث الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية الخاصة للدكتور محمد عثمان شبير: مطبوع ضمن كتاب: مجموعة أبحاث في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٣٥٨ - ٣٦٢).

(١) رواه معمر في جامعه (٢٠٩٣٥)، ورواه أحمد (٢٠٠٣٣) عن يزيد، ورواه أحمد أيضاً (٢٠٠٥١) عن يحيى، ورواه أبو عبيد (٥٦٣) عن يزيد ومحمد بن أبي عدي، ورواه ابن زنجويه (٢١٠٣) عن عبد الله بن بكر السهمي، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٤٠٧/١٩) من طريق عيسى بن يونس، وأبي أسامة، وعدي بن الفضل، ورواه المخلص في المخلصيات (٣٠٠١) من طريق مروان، ورواه البيهقي في الكبرى (١٣١٩٥) من طريق عبد الوارث، عشرتهم (معمر بن راشد، ويزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد، وابن أبي عدي، والسهمي، وعيسى، وأبو أسامة، وعدي بن الفضل، ومروان، وعبد الوارث) عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، فذكره. وسنده حسن. وقد سبق الكلام على هذه السلسلة بتوسع في باب: قضاء الحاجة في فصل صفة قضاء الحاجة وآدابه.

(٢) رواه أبو عبيد (١٩٦٦) عن أبي معاوية، وابن أبي شيبه (١٠٥٢٥) عن أبي جعفر، كلاهما عن الأعمش، عن حسان أبي الأشرس، عن مجاهد، عن ابن عباس. وسنده حسن، ورواه ابن معين، (الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد رواية أبي بكر المروزي، (رقم ٦٢) عن عبدة، عن الأعمش، عن أبي الأشرس، عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد، ورواه أبو عبيد (١٩٦٧) عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن ابن أبي نجیح عن مجاهد. ورواية أبي معاوية محمد بن خازم تقدم لو انفردت على رواية عبدة وعلى رواية ابن عياش؛ لأنه راوية الأعمش، فكيف وقد تابعه أبو جعفر. وقد روى هذا الأثر الإمام البخاري تعليقاً.

وما ذكره ابن حجر في الفتح (٣/٣٣٢) بقوله: «قال الخلال: أخبرنا أحمد بن هاشم قال قال: أحمد: كنت أرى أن يعتق من الزكاة ثم كففت عن ذلك لأنني لم أره =

ومن المعلوم أن إعتاقه يتطلب مالاً كثيراً، فأجاز بذل المال الكثير في مصرف واحد، كما أنه أجاز ما يخرج هذا الرقيق من رق العبودية طول عمره، ويجعله قادراً على الاكتساب طول عمره<sup>(١)</sup>.

٧٥٠٩ - ويُستحب ذلك إذا وجد وفرة في الزكاة مع قلة من يحتاجها من مصارف الزكاة الأخرى، أما إذا كانت المصارف الأخرى محتاجة فإنه يكره ذلك، ويحرم إذا كان بالمصارف الأخرى ضرورة إلى الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأن الضرورة تقدم على إغناء المحتاج.

= يصح قال حرب: فاحتج عليه بحديث ابن عباس فقال: هو مضطرب انتهى»، لا يثبت عن أحمد؛ لأن أحمد بن هاشم في روايته ضعف، وقد خالف ما نقله عنه الميموني من الاعتماد على هذا الأثر في عكس ما نقله ابن هاشم، قال ابن حجر في الفتح (٣/٣٣١، ٣٣٢): «قال الميموني: قلت لأبي عبد الله: يشتري الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق ويجعل في ابن السبيل؟ قال: نعم، ابن عباس يقول ذلك، ولا أعلم شيئاً يدفعه»، وينظر: الفتح (٣/٣٣١)، تعليق التعليق (٣/٢٣، ٢٤).

(١) قال أبو عبيد في الأموال بعد ذكره لهذا الأثر في كتاب الأموال (ص ٦٧٨): «فكل هذه الآثار دليل على أن مبلغ ما يعطاه أهل الحاجة من الزكاة ليس له وقت محظور على المسلمين أن لا يعدوه إلى غيره، وإن لم يكن المعطى غارماً، بل فيه المحبة والفضل، إذا كان ذلك على جهة النظر من المعطي، بلا محاباة ولا إثارة هوى، كرجل رأى أهل بيت من صالح المسلمين أهل فقر ومسكنة، وهو ذو مال كثير، ولا منزل لهؤلاء يؤويهم ويستر خلتهم، فاشتري من زكاة ماله مسكناً يكتهم من كلب الشتاء وحر الشمس، أو كانوا عراة لا كسوة لهم، فكساهم ما يستر عوراتهم في صلاتهم، ويقيهم من الحر والبرد، أو رأى مملوكاً عند مليك سوء قد اضطهده وأساء ملكته، فاستنقذه من رقه بأن يشتريه فيعتقه، أو مر به ابن سبيل بعيد الشقة، نائي الدار، قد انقطع به، فحمله إلى وطنه وأهله بكراء أو شراء.

هذه الخلال وما أشبهها التي لا تنال إلا بالأموال الكثيرة، فلم تسمح نفس الفاعل أن يجعلها نافلة، فجعلها من زكاة ماله، أما يكون هذا مؤدياً للفرض؟ بلى، ثم يكون إن شاء محسناً. وإنني لخائف على من صد مثله عن فعله؛ لأنه لا يوجد بالتطوع، وهذا يمنعه بفتياه من الفريضة، فتضيق الحقوق، ويعطب أهلها».

(٢) نوازل الزكاة (ص ٣٥٧).

أما ما روي عن عمر أنه قال: «إذا أعطيتم فأغنوا» فلا يثبت<sup>(١)</sup>.  
 ٧٥١٠ - إذا وجد ضرر على بعض مصارف الزكاة من إعطاء فقير من الزكاة ما يستغني به طول عمره، حرم ذلك، فلا يجوز أن يعطى سوى ما لا يضر غيره من مصارف الزكاة؛ لحديث: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الحادي عشر

#### كيفية إعطاء الفقير مال الزكاة

٧٥١١ - يجوز أن يعطى الفقير مال الزكاة نقوداً، وهذا يكون أولى في غالب حال الفقراء؛ لأنهم يشترون بالنقود حاجاتهم التي يحتاجونها من ملابس ومأكل ومشرب وغيرها.

٧٥١٢ - يجوز أن يشتري المزكي أو وكيله أو الحاكم من مال الزكاة سلعاً يحتاجها الفقراء، كآلة حرفة، يعمل بها الفقير، كماينة خياطة، أو أدوات حدادة، أو أدوات نجارة ونحو ذلك، يتكسب بها طول عمره، أو يشتري له بقرة أو بقرتين تكفيه طول العام هو وأسرته، أو يشتري منازل يسكنها الفقراء، ثم تسلم لهم<sup>(٣)</sup>؛ لما سبق ذكره في فصل أقسام مصارف الزكاة من جهة التملك<sup>(٤)</sup>، .....

(١) رواه عبد الرزاق (٧٢٨٦)، وابن أبي شيبة (١٠٥٢٦)، وأبو عبيد في الأموال (١٧٧٨)، وابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف (٢٠٢)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (١٣٠)، والدينوري في المجالسة وجواهر العلم (٢٠٩٠) من طرق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عمر. زاد ابن أبي شيبة: «يعني: من الصدقة». وسنده منقطع، عمرو لم يدرك زمن عمر.

(٢) سبق تخريجه في التيمم، في المسألة (٩٥٤).

(٣) سبق عند ذكر مقدار ما يعطاه الفقير في المسألة (٧٥٠٨) نقل كلام الإمام أبي

عبيد في هذه المسألة.

(٤) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٤١٣/٨) برئاسة شيخنا عبد العزيز بن =

وفي باب تأخير الزكاة وتعجيلها<sup>(١)</sup>.

٧٥١٣ - يجوز أن يقسط مال الزكاة على الفقير، فيعطاه على شكل راتب، بأن يعطى كل شهر ما يحتاج إليه، وذلك في حدود سنة إذا كانت الزكاة أخرجت في وقتها؛ لما سبق ذكره في باب تعجيل الزكاة<sup>(٢)</sup>، أما إذا عجلت فلا حرج في تقسيطها على الفقير<sup>(٣)</sup>، ما لم تتجاوز سنة من وقت وجوب إخراجها؛ لأنه لم يتجاوز بذلك المدة التي يجب فيها إخراج الزكاة.

### الفصل الثاني عشر

#### حكم ما استغنى عنه الفقير من الزكاة

٧٥١٤ - ما بقي عند الفقير من أموال الزكاة زائداً عن حاجته لم يجب عليه رده إلى المزكي ولا إخراجها في مصارف الزكاة، ويجوز له أن يصرف ما تبقى لديه من مال الزكاة في حوائجه المستقبلية، أو أن يتصرف فيه بتصرف آخر من التصرفات المباحة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه حصل المقصود من إعطائه

= عبد الله بن باز، وعضوية الشيخ بكر أبو زيد، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، في جواب عن شراء مساكن لفقراء:

«ج: إذا كان الأمر كما ذكر جاز للرجل أن يساعد المذكورين إذا كانوا فقراء من الزكاة في شراء مسكن لهم»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٣٥٩ - ٣٦٧).

(١) ينظر: المسألة (٧٤٣١، ٧٤٣٣).

(٢) ينظر: المسألة (٧٣٤٦).

(٣) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٤٢٢/٩).

«س: هل يجوز لي إخراج زكاة المال مقدمة طول السنة في شكل رواتب للأسرة الفقيرة في كل شهر؟

ج: لا بأس بإخراج الزكاة قبل حلول الحول بسنة أو سنتين إذا اقتضت المصلحة ذلك، وإعطاؤها الفقراء المستحقين شهرياً».

(٤) قال في العدة شرح العمدة (ص ١٥٧): «والباقون يأخذون أخذاً مستقراً فلا يردون شيئاً، وهم أربعة: الفقراء، والمساكين، والعاملون، والمؤلفة؛ لأن الفقراء =

الزكاة، وهو الغنى بمجرد أخذه لها، فلا يرجع إليه فيما حصل به المقصود من الزكاة؛ ولأن الفقير يملك ما يعطاه من أجل الفقر، وما ملكه ملكاً صحيحاً لم يرجع إليه فيه<sup>(١)</sup>.

٧٥١٥ - لو أن الفقير استغنى عن الزكاة بعد أخذه لها مباشرة بوظيفة أو إرث أو هبة أو هدية أو غيرها، لم يجب عليه رد ما أخذه من الزكاة ولا إخراجها<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

### الفصل الثالث عشر

#### إعطاء الصغير والسفيه الفقيرين الزكاة

٧٥١٦ - إذا كان الفقير صغيراً أعطي وليه قدر أجره إرضاعه، وقدر ما يحتاج إليه من لباس وغيره<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذا هو ما تحصل به كفايته.

= والمساكين إنما يأخذون ما تتم به كفايتهم، والعامل يأخذ أجره فأشبه الفقير والمؤلفة يأخذون مع الغنى وعدمه.

(١) قال في المبدع (٢/٤١٥): «(والباقون يأخذون أخذاً مستقراً فلا يردون شيئاً)؛ لأنهم ملكوها ملكاً مستقراً، والفرق أن هؤلاء حصل المقصود بأخذهم؛ وهو غنى الفقير والمسكين مثلاً»، وقال في الإنصاف (٧/٢٦٧): «وقاعدة المذهب في ذلك: أن من أخذ بسبب يستقر الأخذ به وهو الفقر، والمسكنة، والعمالة، والتأليف صرفه فيما شاء كسائر ماله، وإن كان بسبب لا يستقر الأخذ به. لم يصرفه إلا فيما أخذه له خاصة. لعدم ثبوت ملكه عليه من كل وجه، ولهذا يسترد منه إذا أبرئ، أو لم يغز. قاله المجد في شرحه، وتبعه صاحب الفروع»، وينظر: كلام شيخنا ابن عثيمين الآتي.

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في تعليقاته على الكافي لابن قدامة (٣/٩٠) طبع حاسب آلي): «هؤلاء الأربعة الذين يأخذون أخذاً مستقراً لو أنه زالت حاجتهم في أثناء السنة فإنهم لا يردون ما أخذوا فلو أننا أعطينا فقيراً عشرة آلاف ريال بناءً على أنه فقير وعشرة آلاف ريال تكفيه لمدة سنة ثم إن الله أغناه في أثناء السنة وملك عشرات الآلاف هل يرد ما أعطيناها؟ لا يردها لأنه ملكها: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْمِلِينَ عَلَيْهِمَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٠]».

(٣) قال في الإنصاف (٧/٢١١، ٢١٢): «وحيث جاز الأخذ، فإنها تصرف في =

٧٥١٧ - وإن لم يكن للصغير ولي أعطيت الزكاة التي يحتاج إليها الصغير لمن يقوم برعاية شؤونه من أم أو غيرها<sup>(١)</sup>؛ لأنه سينفقها على هذا الصغير.

٧٥١٨ - إذا لم يكن للصغير المميز ولي يحفظ ماله، وكان هو لا يستطيع حفظ ماله، ومثله السفية المبذر الذي ليس له ولي، لم يجز أن يعطى واحد منهم الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأن ذلك يؤدي إلى إتلاف الزكاة.

٧٥١٩ - لكن يجوز أن يتولى مالك المال المزكى أو وكيله بالصرف على الصغير والسفيه، لكن لا تبقى الزكاة عند المالك أو وكيله أكثر من سنة؛ لما سبق ذكره في باب تعجيل الزكاة وفي فصل أقسام المصارف من جهة التملك<sup>(٣)</sup>.

= أجرة رضاعته وكسوته، وما لا بد منه إذا علمت ذلك، فالذي يقبل ويقبض له الزكاة والهبه والكفارة: من يلي ماله، وهو وليه من أب ووصي وحاكم وأمينه ووكيل الولي الأمين، قال ابن منصور: قلت لأحمد: قال سفيان: (لا يقبض للصبي إلا الأب أو وصي أو قاض)، قال أحمد: (جيد)، وقيل له في رواية صالح: قبضت الأم وأبوه حاضر؟ فقال: لا أعرف للأم قبضاً، ولا يكون إلا الأب، قال في الفروع: ولم أجد عن أحمد تصريحاً بأنه لا يصح قبض غير الولي مع عدمه، مع أنه المشهور في المذهب، وذكر الشيخ؛ يعني: به المصنف: أنه لا يعلم خلافاً.

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في الفتاوى الكبرى (٣٧٣/٥): «اليتيم المميز يقبض الزكاة لنفسه وإن لم يكن مميزاً قبضها كافلة كائناً من كان»، وينظر: الفروع (٣٧٤/٤)، الإنصاف (٢١٢/٧)، كشاف القناع (٢٩٤/٢) قال الهيتمي في الفتاوى الفقهية الكبرى (٧٩/٤): «لا يجوز للمالك صرف شيء من زكاته إلى صغير ولا إلى سفيه وإنما يدفع لوليه».

(٢) ينظر المسألة (٧٣٤٦).

(٣) قال في الإنصاف (٢١٢/٧): «فائدة: يصح من المميز قبض الزكاة والهبه والكفارة ونحوها، قدمه المجدد في شرحه، وقال: على ظاهر كلامه. قال المروذي: قلت لأحمد: يعطى غلاماً يتيماً من الزكاة؟ قال: نعم، يدفعها إلى الغلام. قلت: فإني أخاف أن يضيعه، قال: يدفعه إلى من يقوم بأمره، وهذا اختيار المصنف والحارثي.» =



٧٥٢٠ - إذا كان الصغير الفقير مميّزاً صح أن يعطى الزكاة إذا كان ممن يحفظها<sup>(١)</sup>؛ لأن نيته معتبرة في الصلاة، فكذا في قبض الزكاة؛ ولأن القبض والتملك ليس بشرط في إخراج الزكاة، كما سبق في باب أنواع مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الرابع عشر

#### أخذ الفقير زكاة ماله

٧٥٢١ - إذا كان من وجبت عليه الزكاة فقيراً، كأن يكون لا يملك سوى خمس من الإبل، وعنده زوجة وعشرة أولاد، وليس عنده ما يشتري به ثياباً لأولاده، ولا ما يدفع به أجره منزله الذي يسكنه، ولو باع بعض هذه الإبل تضرر في أكله وشربه، فإنه لا يجوز لهذا الفقير أن يأخذ زكاة نفسه؛ لأن الزكاة لا بد فيها من الإخراج، كما سبق بيانه في باب مصرف الرقاب<sup>(٣)</sup>، وفي باب مصرف الغارمين<sup>(٤)</sup>.

٧٥٢٢ - لا يجوز للساعي أن يترك زكاة من وجبت عليه الزكاة واستحقها من وجه آخر، لا يجوز أن يترك زكاته له<sup>(٥)</sup>؛ لأن الزكاة لا بد أن يخرجها مالها، ومن تركت له لم يعطها.

= قال في الفروع: والمميز كغيره. وعنه: ليس أهلاً لقبض ذلك، قال المجد في شرحه: ظاهر كلام أصحابنا: المنع من ذلك وأنه لا يصح قبضه بحال.

(١) ينظر المسألة (٧٤٣١، و٧٤٣٣).

(٢) في فصل شروط وصفات الرقيق الذي تصرف فيه الزكاة.

(٣) في فصل حساب الزكاة من الدين.

(٤) قال في الفروع (١٧٦/٤): «هل يجوز رده الزكاة على من أخذت منه إن كان من أهلها؟ اختاره القاضي وغيره؛ لأنه أخذها بسبب متجدد، كإرثها أو قبضها من دين، بخلاف ما لو تركها له؛ لأنه لم يبرأ منها، نص عليه»، وقال في الإنصاف (٥٩٢/٦): «يجوز للإمام رد سائر الزكوات على من أخذت منه إن كان من أهلها، على الصحيح.. قلت: وهو الصواب، وجزم به في التلخيص، والبلغة؛ لأنه أخذها بسبب متجدد، كإرثها أو قبضها من دين، بخلاف ما لو تركها له؛ لأنه لم يبرأ منها، نص عليه».

(٥) قال في الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٢٦٨/١): «له أيضاً رد =

٧٥٢٣ - لكن لو استلمها ولي الأمر أو الساعي منه ثم صرفها إليه، لكونه فقيراً أو مديناً أو عاملاً على الزكاة صح<sup>(١)</sup>؛ لأنه من مصارف الزكاة.

### الفصل الخامس عشر

#### أخذ الوكيل الفقير من الزكاة

٧٥٢٤ - من أعطي زكاة ليفرقها، وكان مستحقاً لها، لم يجز له الأخذ منها<sup>(٢)</sup>؛ لأن الإنسان لا يقسم لنفسه<sup>(٣)</sup>، فيمنع مما فيه مصلحة له، كولي اليتيم لا يبيع على نفسه، ولا يؤجر على نفسه؛ ولأن المزكي لم يرده بهذه الزكاة، وإنما أراد بها غيره، إذ لو أراد بذلك لذكر ذلك له، وسدّاً لذريعة تحايل كثير ممن يتولى الزكاة، كما هو حاصل في هذا الزمان.

٧٥٢٥ - وينبغي للوكيل المحتاج الذي يرى أنه يستحق الزكاة، إذا رغب في الأخذ من الزكاة التي وكل عليها، أن يستأذن من المزكي في

= الزكوات على من أخذت منه إن كان من أهلها لأنه أخذ بسبب متجدد كإرثها وقبضها عن دين»، وينظر: التعليق السابق.

(١) قال في مواهب الجليل في (٢/٣٥٤): «(فرع): قال سند في الكلام على مصرف الزكاة: من دفعت إليه زكاة ليفرقها في أهلها، وكان هو من أهلها جاز أن يأخذ منها بالمعروف، قال مالك: من أعطي مالاً في خروجه لحج أو غزو ليصرفه على من قطع به فقطع به فليأخذ منه بالمعروف وهو بين؛ لأن علة الاستحقاق قائمة فلا فرق بينه وبين غيره من المستحقين، انتهى. وما ذكره في الموازية نحوه في النوادر في كتاب الزكاة وفي كتاب الحج الثاني فيمن بعث معه جزء أو فدية أو جزء صيد أنه لا يأكل منه، قال: إلا أن يكون الرسول مسكيناً فجائز أن يأكل.

(٢) قال في الطراز في شرحه: ونظيره الكفارة والزكاة تدفع لبعض المساكين يفرقها على المساكين فله أن يأخذ نصيبه منها بالعدل، انتهى. وقال أبو الحسن الصغير: يؤخذ من شرح هذه المسألة أن من أعطيت له صدقة يفرقها أنه يجوز له أن يأخذ مقدار حظه إذا كان مسكيناً، وهي مسألة فيها قولان وسببهما الوكيل، هل هو معزول عن نفسه أم لا؟ وهل المأمور بالتبليغ داخل تحت الخطاب أم لا؟».

(٣) ينظر: ما سبق في باب: الحيل في الزكاة في المسألة (٦١١٢).

ذلك؛ ليأمره المزكي بما يرى، فإن أذن له أن يأخذ منها أخذ، وإلا انتهى.  
 ٧٥٢٦ - ويُستثنى من المسألتين السابقتين عند بعض أهل العلم: إذا  
 قال المالك المزكي للوكيل: (ضعها حيث شئت)، قالوا: إنه يصح أن يأخذ  
 من هذه الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأن ظاهر كلامه أنه قد رضي بأخذ هذا الوكيل من  
 زكاته.

٧٥٢٧ - يجوز للوكيل الفقير أن يعطي أولاده الفقراء الذين لا تجب  
 عليه نفقتهم لفقره<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم بالنسبة إلى هذا الوكيل كغيرهم من الفقراء؛  
 لعدم وجوب نفقتهم عليه.

### الفصل السادس عشر

#### علاج الفقراء

٧٥٢٨ - يجوز إعطاء مريض فقير من الزكاة للعلاج<sup>(٣)</sup>؛ ويجوز  
 أن يعالج الفقير والمسكين وابن السبيل بعين بعض مال الزكاة؛ لإذن  
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم للعربانيين بالعلاج بأبوال إبل

(١) قال في البحر الرائق (٢/٢٢٧): «والوكيل بدفع الزكاة أن يدفعها إلى ولد  
 نفسه كبيراً كان أو صغيراً، وإلى امرأته إذا كانوا محاويج، ولا يجوز أن يمسك لنفسه  
 شيئاً أهـ. إلا إذا قال: وضعها حيث شئت فله أن يمسكها لنفسه كذا في الولوالجية».

(٢) جاء في الفتاوى الهندية (١/١٨٩): «والوكيل إذا أعطى ولده الكبير أو الصغير  
 أو امرأته، وهم محاويج جاز، ولا يمسك شيئاً كذا في الخلاصة».

(٣) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (٤/  
 ١٣٥): «من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبد الرحمن الحماد العمر سلمه الله، السلام  
 عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: بالإشارة إلى كتابك الذي تسأل فيه عن مسألة وهي:  
 ما حكم دفع الزكاة لرجل كسير ليدفعها أجرة للطبيب الذي سيعالج كسوره، علماً بأن  
 ذلك الكسير فقير، وله أسرة يلزمه نفقتها، وفي الوقت نفسه تعذره أطباء الحكومة  
 وقالوا: لا تتمكن من إجراء عمليات لكسورك المتعددة».

الجواب: إذا كان الأمر كما وصفت فيجوز دفع الزكاة له، وذلك ما يكفيه نفقة وعلاجاً  
 وما يكفي عائلته نفقة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠].

الزكاة<sup>(١)</sup>؛ ولأن الفقير المريض أشد حاجة من الفقير غير المريض.

٧٥٢٩ - ولهذا يجوز أن تصرف في غسيل دم مريض الكلى إذا كان فقيراً<sup>(٢)</sup>، ويجوز أن تصرف في تأمين طبي تعاوني لفقير، ويجوز أن تصرف في علاج المعاقين<sup>(٣)</sup>، ويجوز أن تصرف لعلاج عمليات القلب وشبهها<sup>(٤)</sup>، ويجوز أن تصرف في علاج غير ذلك من الأمراض التي يصاب بها بعض الفقراء، وليس لديهم مال يدفعونه للعلاج<sup>(٥)</sup>.

(١) سبق تخريج هذا الحديث وذكر وجه الاستدلال به في باب: أنواع مصارف الزكاة في المسألة (٧٣٤٥).

(٢) جاء في مجموع فتاوى ورسائل شيخنا ابن عثيمين (٣٤٢/١٨): «سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله تعالى - عن المرضى المصابين بالفشل الكلوي هل يجوز صرف زكاة الأموال لهم، وكذلك زكاة الحلبي من أجل أن ينتفعوا بها للعلاج؟ فأجاب فضيلته بقوله: حاجة الإنسان للعلاج حاجة ملحة، فإذا وجدنا مريضاً يحتاج للعلاج لكنه ليس عنده مال يدفعه للعلاج، فإنه لا حرج أن نعطيه من الزكاة؛ لأن الزكاة يقصد بها دفع الحاجة».

(٣) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٤٦٤/٩): «هل يحق للجمعية الاستفادة من أموال الزكاة وصرفها في علاج ورعاية وتأهيل هذه الفئة من الأطفال المعوقين والفقراء والمحتاجين للرعاية والعناية؟ نأمل التكرم بالاطلاع والإفادة وجزاكم الله خير الجزاء؟»

ج: لا مانع من الاستفادة من أموال الزكاة فيما يتعلق بالمعوقين الفقراء».

(٤) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٣٩٠/٨) في سؤال عن دفع الزكاة في شراء أجهزة عمليات جراحة القلب وشراء صمامات القلب لعمليات جراحة للفقراء؟

ج: لا مانع من مساعدة الفقير المسلم على نفقة العلاج من الزكاة إذا ثبت فقره وعجزه عن مؤونة العلاج لدى المحكمة الشرعية».

(٥) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٣٩٥/٨، ٣٩٦):

«س: لي ابنة مريضة بورم كبير منتشر بطول الجبل الشوكي في ظهرها، لم أجد له علاجاً في المستشفيات المتخصصة في هذا المجال في المملكة العربية السعودية، وقد طرقت أبواباً كثيرة لعلني أجد من يتكفل بعلاجها خارج المملكة دون جدوى، حتى إنني فكرت بالاقتراض من أحد البنوك بفائدة لأتمكن من صرف هذا القرض على علاج ابنتي =

## الفصل السابع عشر

### إعطاء الأقارب الفقراء

٧٥٣٠ - يُستحب أن يعطي المالك زكاته لقربيه<sup>(١)</sup>، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(٢)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن زينب امرأة ابن مسعود، قالت: مرّ علينا بلال، فقلنا: سل النبي ﷺ أيجزي عني أن أنفق على زوجي، وأيتام لي في حجري من الصدقة؟ قال: «نعم، لها أجران، أجر القرابة وأجر الصدقة»<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «الصدقة على

= المذكورة أعلاه، إلا أنني عدلت عن ذلك عندما علمت بأن القرض بفائدة حرام، وأنا رجل لا أملك من حطام الدنيا شيئاً أنفقه على علاج ابنتي التي مرضها يزداد يوماً بعد يوم، ولم أتمكن من علاجها في المستشفيات التي تعالج هذه الأمراض في خارج المملكة؛ لعدم توفر المال لدي.

١ - هل يجوز لي أن أطلب من الموسرين من زكاة أموالهم بقدر ما يكفي علاجها؟

٢ - في حالة عدم إجازة طلب الزكاة من الموسرين من أجل علاج ابنتي المذكورة أعلاه، هل علي ذنب بترك علاجها وأنا أعلم بأن لها علاجاً خارج المملكة، لكن لم أستطع الذهاب بها للخارج لعلاجها؛ لعدم توفر المال لدي.

ج: إذا وجدت من يقرضك المبلغ الذي تعالج به ابنتك بدون ربا فإنك تقترض، وإن لم تجد من يقرضك وأنت فقير لا تستطيع علاجها على نفقتك فلك أن تطلب من الزكاة ما يكفي لعلاج ابنتك، ونسأل الله لها الشفاء ولك الأجر من الله. ولا يلحقك إثم إذا لم تعالجها؛ لأن العلاج غير واجب في الشرع.

(١) قال في كفاية النبيه في شرح التنبيه (٦/١٩٤): «المستحب أن يصرف صدقته إلى أقاربه الذين لا تلمه نفقتهم».

(٢) قال في الإنصاف (٧/٢٧٩): «قوله: (ويستحب صرفها إلى أقاربه الذين لا تلمه مؤنتهم وتفريقها فيهم على قدر حاجتهم)، وهذا بلا نزاع، وقد حكاه المجد إجماعاً وصاحب الفروع وفاقاً، لكن يستحب تقديم الأقرب والأحوج، وإن كان الأجنبي أحوج أعطي الكل، ولم يحاب بها قربيه، والجار أولى من غيره، والقريب أولى من الجار، نص عليه، ويقدم العالم والدين على ضدهما».

(٣) صحيح البخاري (١٤٦٦)، صحيح مسلم (١٠٠٠).

ذي القرابة ثتان: صدقة، وصلة»<sup>(١)</sup>.

٧٥٣١ - يُشترط في القريب الذي يدفع المزكي إليه من زكاته: أن يكون هذا القريب لا يرثه هذا المزكي لو مات هذا القريب في الحال<sup>(٢)</sup>؛ لأنه إذا دفع الزكاة إليه نفع نفسه بعدم احتياجهم إلى نفقته عليهم.

٧٥٣٢ - أما إذا كان هذا القريب يرثه المزكي لو مات، كأحد والديه أو أحد أولاده، فإنه لا يجوز أن يعطيه من الزكاة، وهذا مجمع

(١) رواه الطبراني في الكبير (٦٢٠٤)، وأبو القاسم البغوي في الصحابة (١٠٩٠) من طريقين صحيحين عن حماد بن سلمة عن أيوب وهشام بن حسان وحبيب بن الشهيد عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر مرفوعاً. وسنده صحيح، وقد أخرج البخاري رواية ابن سيرين عن سلمان. ورواه أحمد (١٦٢٢٦)، والدارمي (١٧٢٢)، والترمذي (٦٥٨)، والنسائي (٢٥٨٢)، وابن خزيمة (٢٣٨٥) من طرق عن حفصة، عن الرباب، عن عمها سلمان بن عامر الضبي، عن النبي ﷺ. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا الرباب، وهي تابعة لم تخرج.

وقال الترمذي: «حديث سلمان بن عامر حديث حسن، والرباب هي أم الرائح بنت صليح، وهكذا روى سفيان الثوري، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر، عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث، وروى شعبة، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن سلمان بن عامر ولم يذكر فيه عن الرباب، وحديث سفيان الثوري وابن عيينة أصح وهكذا روى ابن عون، وهشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر».

ورواه الطبراني (٦٢٠٥) عن عبد الرحمن بن سلم الرازي ثنا نوح بن أنس المقرئ ثنا الصبّاح بن محارب ثنا أشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر به. وسنده حسن غريب. وقد رواه معمر بن راشد في جامعه (١٩٦٢٧) عن أيوب، عن ابن سيرين مرسلًا، ورواية حماد مقدمة في أهل البصرة على رواية معمر، وتقويها رواية من لم يختلف عليهم. وينظر: أنيس الساري (٢٣٦١)، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (١٢٧٩).

(٢) قال في المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ٤٤٥): «يجوز دفعها إلى أقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم، ويكره له دفع جميعها إليهم، فإن فعل جاز، ويستحب أن يولي تفريقها غيره ليسلم من الهوى والميل ومحبة المحمدة والشكر».

عليه<sup>(١)</sup>، وإنما يجب عليه أن ينفق عليه من ماله؛ لأن نفقته واجبة عليه، فإذا دفع زكاته إليهم أغناهم عن نفقته عليهم، فعاد نفع زكاته عليه<sup>(٢)</sup>.

٧٥٣٣ - ويُسْتثنى من ذلك: إذا كان المزكي عاجزاً عن نفقة أقاربه، فإنه يجوز أن يعطيهم من الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأنه بدفع الزكاة إليهم لا ينفع نفسه بسقوط نفقتهم؛ لأن نفقتهم ساقطة عنه لعجزه<sup>(٤)</sup>.

٧٥٣٤ - كما يُسْتثنى: إذا كان الفقير ليس من أصوله ولا فروعها، وكان ما يجب عليه من نفقته لا يرفع عنه الفقر، وأقارب هذا الفقير

(١) قال ابن المنذر في الإشراف (١٠٢/٣، ١٠٣): «أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين، والولد في الحال الذي يجبر الدافع ذلك إليهم على النفقة عليهم»، وقال في الفروع (٣٥٤/٤): «ولا يجوز دفعها إلى الوالدين وإن علوا والولد وإن سفل في حال تجب نفقتهم (ع)»، وقال في الإنصاف (٣٨٧/٧): «لم يجز دفعها إليهم إجماعاً».

(٢) قال في المغني (٤٨٢/٢) بعد ذكر كلام ابن المنذر: «لأن دفع زكاته إليهم تغنيهم عن نفقته، وتسقطها عنه، ويعود نفعها إليه، فكأنه دفعها إلى نفسه، فلم تجز، كما لو قضى بها دينه».

(٣) قال في مختصر الفتاوى المصرية (ص ٢٨٠): «لا يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين إلا إذا غرموا أو كانوا مكاتبين في وجه والأظهر الجواز، وأما إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم فالأقوى جوازه في هذه الحال، والأحوج أولى، فإن استتوا فالقربة أولى من الأجنبي»، وينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٩٠/٢٥).

(٤) جاء في فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (١٤٥/٤):

«السؤال الخامس: رجل له أخت لأب فقيرة، وزوجها وأولاده فقراء: فهل يجوز دفع الزكاة لأخته وأولادها؟»

والجواب: بما أن الأخت وأولادها فقراء، وأن الشخص الذي تجب نفقتهم عليه فقير: فيجوز أن يعطوا من الزكاة كفايتهم سنة؛ لأنهم من الصنف الأول من أصناف أهل الزكاة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]، ووجود القربة لا أثر له في هذه الصورة؛ لأن القريب الذي لا تدفع له الزكاة هو الذي لو مات في الحال ورثه الدافع، وهذا مفقود هنا».

الآخرون لم يدفعوا نصيبهم من نفقته، لفقر، أو مماطلة، أو غير ذلك<sup>(١)</sup>، فإنه يجب أن يعطي هذا الفقير النفقة الواجبة عليه، ويجوز أن يعطيه من الزكاة ما يرفع عنه الفقر<sup>(٢)</sup>؛ لأن بقية نفقة هذا الفقير غير واجبة عليه.

٧٥٣٥ - البنت التي زوجها فقير لا يستطيع النفقة عليها، ورغبت في الاستمرار معه، يجب على أبيها الغني أن ينفق عليها من ماله، ولا يجوز له أن يعطيها من الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأنها لما لم ينفق عليها الزوج لفقره أصبحت فقيرة، فوجب على أبيها أن ينفق عليها، وكون نفقتها تجب في الأصل على زوجها، لا يعفي الأب من النفقة عليها حال فقر الزوج، فهي كالابن الذي يجب في الأصل أن ينفق على نفسه، فإذا عجز وجبت نفقته على أبيه.

٧٥٣٦ - من كان له ابن فقير محتاج إلى الزواج، وجب على الأب أن يزوجه من ماله، ولا يجوز له أن يعطيه من زكاة ماله؛ لأن تزويجه واجب على الأب، إذ هو من النفقة عليه، فهو كالأكل والشرب والسكن<sup>(٤)</sup>.

(١) فلو كان للمزكي أخ فقير، وهذا الفقير له زوجة فقيرة وبتان صغيرتان لا مال لهما، فهذا المزكي لا يرث من هذا الفقير لو مات في الحال سوى ٥ من ٢٤، وهي تساوي أقل من ٢١٪ من تركته هذا الفقير لو خلف تركته، فالواجب على هذا المزكي من نفقة أخيه الفقير هو أقل من ٢١٪ في المائة، فيجب عليه أن يدفع له من ماله هذه النسبة من النفقة، ثم له أن يعطيه من الزكاة ما يكمل نفقته لرفع الفقر عنه؛ لأن بقية ورثته فقراء.

(٢) جاء في الفتاوى الهندية (١/١٨٩): «يدفع إلى امرأة غني إذا كانت فقيرة، وكذا إلى البنت الكبيرة إذا كان أبوها غنياً؛ لأن قدر النفقة لا يغنيها وبغنى الأب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي».

(٣) ذكر شيخنا ابن عثيمين في فتاويه (١٨/٤٢٦، ٤٢٧): أنه لا يجوز إعطاء البنت المتزوجة الفقير زوجها من الزكاة إلا إذا كان مال الأب لا يتسع للنفقة عليها، وذكر أن الأحوط حيثئذ أن يسلم الزكاة للزوج، لا لابنته.

(٤) قال شيخنا ابن عثيمين في رسالة: «الزواج ومجموعة أسئلة في أحكامه»: «لا يجوز للأب أن يعطي ولده من الزكاة ليتزوج ولكن يجب عليه أن يزوجه من ماله =



٧٥٣٧ - إذا دفع المالك زكاته إلى الساعي، ثم طلب من الساعي أن يسلمها لقريب لهذا المزكي فقير، فإن كان الساعي لم يخلط هذه الزكاة بغيرها، فيستحب للساعي أن يدفعها لهذا الذي هو قريب للمزكي<sup>(١)</sup>؛ لاستحباب صرف زكاة المالك لقريبه، كما سبق قريباً.

٧٥٣٨ - أما إذا كان الساعي قد خلط هذه الزكاة بزكاة غير هذا المزكي، فإنه لا يلزمه أو لا يتأكد في حقه تخصيص قريب هذا المزكي، بل يكون كغيره من مستحقي الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأن هذه الزكاة لما خلطت بغيرها لم يعد للمزكي فيها مزية على غيره.

### الفصل الثامن عشر

#### إعطاء الجار الفقير من الزكاة

٧٥٣٩ - يُستحب للمزكي تقديم جاره الفقير على غيره ممن ليس من جيرانه<sup>(٣)</sup>؛ للأحاديث الكثيرة الواردة في الوصية بالجار.

٧٥٤٠ - إذا اجتمع في الفقير قرابة بينه وبين المزكي وجوار، تأكد تقديمه على غيره؛ لأن له حقاً على المزكي من جهتين.

٧٥٤١ - وإن اجتمع قريب للمزكي وجار له، قدم القريب<sup>(٤)</sup>؛ لأن حق ذوي الأرحام والقرابة أقوى من حق الجوار.

= الخاص؛ لأن إعفافه واجب عليه، كما أن طعامه وشرابه وكسوته واجبة عليه.

(١) قال في الإنصاف (٧/٢٨٠): «إذا دفع رب المال زكاته إلى العامل، وأحضر من أهله من لا تلزمه نفقته، ليدفع إليهم زكاته: دفعها إليهم قبل خلطها بغيرها، وإن خلطها بغيرها: فهم كغيرهم، ولا يخرجهم منها؛ لأن فيها ما هم به أخص، ذكره القاضي، واقتصر عليه في الفروع وغيره».

(٢) ينظر: التعليق السابق.

(٣) قال في مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٣/١٠٤٦): «قال الإمام أحمد: يعجبني أن يعطي من زكاة ماله الجيران مع قرابته».

(٤) قال في الإنصاف (٧/٢٧٩): «القريب أولى من الجار، نص عليه».

## الفصل التاسع عشر

### إعطاء أهل الدين وأهل العلم الفقراء

٧٥٤٢ - يُستحب للمزكي أن يقدم أهل التدين والصلاح على من ليسوا كذلك<sup>(١)</sup>؛ لأن في ذلك إعانة لهم على طاعة الله تعالى؛ ولأن الفاسق ربما يستعين بها على المعصية، ولما يأتي ذكره في باب من لا يجوز دفع الزكاة إليه<sup>(٢)</sup>.

٧٥٤٣ - يُستحب تقديم طالب العلم والعالم الفقير على غيرهما<sup>(٣)</sup>؛ لما في تقديمهما من نشر للعلم وإعانة عليه؛ ولأن العالم عادة يكون صادقاً فيما يذكره من الفقر؛ ولأنه إذا لم يطلبها لن يقبلها إذا أعطي إياها وهو لا يستحقها.

## الفصل العشرون

### إقراض الفقراء وعمل مشاريع لهم

٧٥٤٤ - يحرم إقراض الفقراء والمساكين مال الزكاة؛ لأن المشروع هو تمليكهم الزكاة أو إباحتها لهم، أو نفعهم بعين مال الزكاة الذي لا يستهلك، كإبل الصدقة، ونحوها؛ ولأن إقراض الفقير كانت تتوفر الدواعي لفعله؛ لكثرة حاجة الفقراء إلى اقتراض المال، ولو كان مشروعاً لورد في الشرع<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في الإنصاف (٧/٢٨٠): «ويقدم العالم والدين على ضدهما».

(٢) ينظر: المسألة رقم (٧٧٣٩).

(٣) ينظر: قول صاحب الإنصاف السابق.

(٤) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٤٥٤/٨): «أفيد سماحتكم عن صدور موافقة سمو محافظ الأحساء على قيام لجنة لمساعدة الشباب على الزواج، وهي من ضمن اللجان الخيرية في المملكة التي تقدم المساعدات المالية للشباب الراغبين في الزواج على شكل قروض تسدد أو إعانات مقطوعة تصرف لهم على سبيل الصدقة أو الزكاة. وبناء على فتوى سماحتكم بجواز صرف الزكاة للمحتاجين للزواج، فقد تلقت =

٧٥٤٥ - يجوز إقامة مشاريع خيرية من أموال الزكاة تبقى سنوات ينتفع الفقراء بريعتها أو بعينها، كمحلات بيع المواد الغذائية، ومحلات بيع الأقمشة وقطع الغيار، ومحطات المحروقات، وكمؤسسات النقل، وكمستشفيات<sup>(١)</sup>، ومختبرات، ومعامل، ومعاهد لتعليم المهن، وكمدارس

= اللجنة زكاة من بعض المحسنين، وحيث إن من ضمن المساعدات التي تصرفها اللجنة إعطاء قروض تسترد من المقترض، لذا أمل بعد إطلاع سماحتكم إفتاءنا: هل يجوز إقراض المتزوجين من أموال الزكاة التي ترد إلى اللجنة؟ أم أن أموال الزكاة التي ترد إلى اللجنة تصرف للمحتاج فقط بدون قرض يسترد؟ مع الإحاطة أن أكثر الأموال التي ترد إلى اللجنة هي من الزكاة.

وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بأن الزكاة تدفع لمستحقيها من الفقراء والمساكين والغارمين وسائر أصناف أهل الزكاة، تملكاً لهم، ويجب المبادرة في توزيعها على مستحقيها؛ إبراء لذمم أصحابها، كما أمر الله سبحانه ورسوله ﷺ، ولا يجوز التصرف في أموال الزكاة بإقراض المتزوجين ونحوهم منها؛ لأن المقصود من الزكاة سد حاجة الفقراء والمساكين وقضاء دين الغرماء، وفي إقراض أموال الزكاة تفويت تلك المصالح على مستحقيها أو تأخير استفادتهم منها.

(١) جاء في فتوى صادرة من مفتي مصر جاد الحق علي جاد الحق، منشورة في فتاوى دار الإفتاء المصرية (١/١٧٠ طباعة حاسب آلي) جواباً عن سؤال مقدم من مجلس إدارة مشروع إنشاء معهد أمراض الكبد، عن ما إذا كان يجوز شرعاً دفع الزكاة أو جزء منها لهذا المشروع أم لا يجوز؟

جاء في هذه الفتوى: «وإذ كان ذلك وكان من أهداف إنشاء المعهد والمستشفى المسؤول عنهما إيجاد مكان لدراسة نوع خطير من الأمراض وعلاجه بالمتابعة العلمية، ويمتد إلى علاج الفقراء الذين تعجز مواردهم عن تحمل نفقات العلاج المتخصص، أصبح إنشاؤه ومستلزماته وتوابعه من المصالح العامة التي تدخل في وجوه الخير التي ليست موجهة لفرد بذاته وإنما لعمل عام، بالإضافة إلى توافر صفة الفقر أو المسكنة فيمن ينتفعون بالعلاج فيه بالمجان في الأعم الأغلب.

لما كان ذلك يجوز للمسلمين الذين وجب في أموالهم حق للسائل والمحروم، أن يدفعوا جزءاً من زكاة هذه الأموال للمعاونة في إقامة المعاهد العلمية التي تعين على الدرس واستحداث الوسائل والأدوية الناجعة للعلاج ومكافحة الأمراض، والإرشاد إلى طرق الوقاية منها؛ لأن في سلامة البدن قوة للمسلمين. والمؤمن القوي خير وأحب =

أهلية، وكعمائر تجارية، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأنه يجوز تمكين المستحقين للزكاة من الاستفادة من أموالها دون تملك، كما سبق بيانه قريباً؛ ولأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أذن للعربيين أن ينتفعوا بإبل الصدقة، ولما سبق ذكره في باب تعجيل الزكاة<sup>(٢)</sup>.



= إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير. وهذا متى كانت غايته دفع شرور الأمراض عن المسلمين ولا سيما الفقراء والمساكين منهم».

(١) وفي المسألة قول آخر، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٨/٤٣٥، ٤٣٦):

«س: تنفذ بعض الجمعيات الخيرية مشاريع لتأهيل الفقراء.. فهل يجوز الإنفاق

على مثل هذه المشاريع من الزكاة؟

ج: يجب صرف الزكاة في المصارف التي عينها الله سبحانه.. فتعطى للفقراء

مباشرة ليدفعوا بها حاجتهم، ولا يجوز صرفها في المشاريع».

(٢) ينظر: المسألة (٧٣٤٥).

## باب

## المصرف الثاني (المساكين)

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٥٤٦ - يحتوي هذا الباب على تعريف المساكين، والفرق بين الفقير المسكين، وعلى حكم إعطاء المسكين من الزكاة، ومقدار ما يعطاه المسكين.

## الفصل الثاني

## تعريف المساكين

٧٥٤٧ - الأقرب أن المساكين هم الذين يجدون ما يقع موقعاً من كفايتهم ولكنهم لا يجدون تمام الكفاية، فهم يجدون قليلاً من المال يحصل به نصف ما يكفيهم أو أكثر، لكنه لا يحصل به الكفاية التامة لهم<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى في قصة موسى مع الخضر: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩]، فعدهم الله تعالى مساكين مع أنهم يملكون سفينة،

(١) قال في طرح التثريب (٣٣/٤): «المسكين هو الذي يملك ما يقع موقعاً من كفايته لا يكفيه وهو حينئذ أحسن حالاً من الفقير فإنه الذي لا يملك شيئاً أصلاً أو يملك ما لا يقع موقعاً من كفايته وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وفقهاء الكوفة وقال به من أهل اللغة الأصمعي وأبو جعفر أحمد بن عبيد. . . وعكس آخرون ذلك، فقالوا: الفقير أحسن حالاً من المسكين حكاه ابن عبد البر عن يونس بن حبيب وابن السكيت وابن قتيبة وقوم من أهل الفقه والحديث، وقال آخرون: هما سواء ولا فرق بينهما في المعنى»، وينظر: كلام صاحب المغني الآتي.

لكن يظهر أنها كانت لا تكفي لمعيشتهم، ولما يأتي ذكره في الفصل الآتي .  
 ٧٥٤٨ - والمساكين إذا ذكر مستقلاً، فلم يذكر معه اسم الفقير، شمل الفقير، وكذلك اسم الفقير إذا ذكر مستقلاً، فلم يذكر معه اسم المسكين، فإنه يشمل المسكين<sup>(١)</sup>، فهما من الأسماء التي إذا اجتمعت افرقت وإذا افرقت اجتمعت، فهما كالإسلام والإيمان<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثالث

#### الفرق بين الفقير والمسكين

٧٥٤٩ - من خلال التعريفين السابقين للفقراء والمساكين تبين أن المسكين أحسن حالاً من الفقير، فالفقير يكون معدماً أو عنده أقل من نصف الكفاية، أما المسكين فعنده أكثر من ذلك، لكن لا يجد تمام الكفاية<sup>(٣)</sup>، ويؤيد ما سبق من أدلة: أن الله تعالى بدأ بالفقير في آية

(١) قال الإمام ابن تيمية في الإيمان (ص ١٣٤): «وكذلك اسم الفقير إذا أطلق دخل فيه المسكين، وإذا أطلق لفظ المسكين تناول الفقير، وإذا قرن بينهما فأحدهما غير الآخر، فالأول كقوله: ﴿وَلِإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَدَّعَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقوله: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

والثاني كقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠].»

(٢) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (١١/٦٨): «إذا ذكر في القرآن اسم (الفقير) وحده و(المسكين) وحده - كقوله: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ - فهما شيء واحد وإذا ذكرا جميعاً فهما صنفان. والمقصود بهما أهل الحاجة. وهم الذين لا يجدون كفايتهم لا من مسألة ولا من كسب يقدرون عليه فمن كان كذلك من المسلمين استحق الأخذ من الصدقات المفروضة والموقوفة والمنذورة والموصى بها.»

(٣) قال في المغني (٩/٣٠٦): «الفقراء والمساكين صنفان في الزكاة، وصنف واحد في سائر الأحكام؛ لأن كل واحد من الاسمين ينطلق عليهما، فأما إذا جمع بين الاسمين، وميز بين المسميين تمييزاً، وكلاهما يشعر بالحاجة والفاقة وعدم الغنى، إلا أن الفقير أشد حاجة من المسكين، من قبل أن الله تعالى بدأ به، وإنما يبدأ بالأهم =

الصدقات السابقة، ويؤيده أيضاً: قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [الحشر: ٨]، فدل على أن الفقير يشمل من لا مال له أصلاً، وهذا يبيّن أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين<sup>(١)</sup>.

٧٥٥٠ - وبعض أهل العلم يرى أن الفقير والمسكين اسمان لمسمى واحد<sup>(٢)</sup>.

٧٥٥١ - وعلى فرض أن المسكين أشد عوزاً من الفقير، كما قال بعض أهل العلم<sup>(٣)</sup>، فإن الخلاف لفظي؛ لأن كلاً منهما من مصارف الزكاة، كما سبق، والذي ينبغي عند تقديم أحدهما على الآخر في إعطاء الزكاة لقلّة الزكاة أو لغير ذلك أن يقدم أشدهما عوزاً، سواء سميناه فقيراً أو سميناه مسكيناً.

= فالأهم. وبهذا قال الشافعي. والأصمعي. وذهب أبو حنيفة إلى أن المسكين أشد حاجة. وبه قال الفراء، وثعلب، وابن قتيبة.

(١) أما استدلال بعض أهل العلم بدعاء النبي ﷺ أن يغنيه الله تعالى من الفقر، مع أنه روي عنه ﷺ، أنه قال: «اللَّهُمَّ أَحْبِبْنِي مَسْكِيناً..»، ففيه نظر؛ فحديث الدعاء بالإغناء من الفقر رواه مسلم (٢٧١٣)، أما حديث: «اللَّهُمَّ أَحْبِبْنِي مَسْكِيناً..» فلا يصح، جميع طرقه واهية؛ وأحسنها حالاً حديث عبادة عند المقدسي في المختارة (٣٣٢)، وقال: «في إسناده من لم أجده»، والذي لم يجده يظهر أنه عبيد الأوزاعي الراوي عن جنادة بن أبي أمية، فهو لم يوثق، وقد تفرد به عن جنادة، فمثله لا يحتمل تفرد به مع كثرة تلاميذ جنادة، فسنده غريب لا يعتضد به، مع عدم وجود ما يعضده في الأصل؛ لشدة ضعف شواهده. وينظر: إرواء الغليل (٨٦١).

(٢) ينظر: كلام صاحب طرح التثريب السابق، وقال في الإنصاف (٧/٢٥٥، ٢٥٦): «قال الشيخ تقي الدين: الفقر والمسكنة صفتان لموصوف واحد»، وينظر: بحث الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية الخاصة للدكتور محمد عثمان شبير: مطبوع ضمن كتاب: مجموعة أبحاث في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٣٤٦ - ٣٥٧).

(٣) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٢٨/٥٧٠): «وقد تنازع العلماء: هل الفقير أشد حاجة أو المسكين؟ أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل؟ على ثلاثة أقوال لهم».

## الفصل الرابع

### حكم إعطاء المسكين من الزكاة

٧٥٥٢ - يجوز إعطاء المسكين من الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لآية مصارف الزكاة.

٧٥٥٣ - إذا كان بالمسكين حاجة ملحة للزكاة ندب تقديمه على غيره من مصارف الزكاة ممن هو أقل منه حاجة<sup>(٢)</sup>؛ مراعاة لهذه الحاجة.

٧٥٥٤ - إذا حصلت للمسكين ضرورة وجب تقديمه على غيره من مصارف الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ مراعاة لهذه الضرورة.

(١) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٥٦٩/٢٨): «من كان من ذوي الحاجات: كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل فهؤلاء يجوز؛ بل يجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة باتفاق المسلمين».

(٢) قال في أحكام القرآن لابن العربي (٥٣٥/٢): «فإن أخذ العامل حقه فلا يبقى صنف يترجح فيه إلا صنفين؛ هما سبيل الله والفقراء، أو ثلاثة أصناف إن قلنا: إن الفقراء والمساكين صنفان، فأما سبيل الله إذا اجتمع مع الفقر فإن الفقر مقدم عليه إلا أن ينزل بالمسلمين حاجة إلى مال الصدقة فيما لا بد منه من دفع مضرة، كما تقدم، فإنه يقدم على كل نازلة. وأما الفقراء والمساكين فالصحيح أنهم صنفان، ولا نبالي بما قال الناس فيهما، وها أنا ذا أريحكم منه بعون الله؛ فإن قال القائل: بأن الفقير من له شيء والمساكين من لا شيء له، أو بعكسه، فإن من لا شيء له هو المقدم على من له شيء، فهذا المعنى ساقط لا فائدة فيه. وأما إن قلنا: إن الفقير هو الذي لا يسأل، والمساكين هو الذي يسأل فالذي لا يسأل أولى؛ لأن السائل أقرب إلى التفتن والغنى، والعلم به ممن لا يسأل، ولا يفتن له فيتصدق عليه. ولا خلاف أن الزمن مقدم على الصحيح، وأن المحتاج مقدم على سائر الناس، وأن المسلم مقدم على الكتابي».

(٣) ينظر: كلام الإمام ابن تيمية السابق.



## الفصل الخامس

## مقدار ما يعطاه المسكين

٧٥٥٥ - بما أن الفقير والمسكين قريبان من بعضهما في الحاجة، بل قد اختلف في أيهما أكثر حاجة، كما سبق، فإن المسكين يعطى ما تتم به كفايته؛ لآية مصارف الزكاة السابقة.

٧٥٥٦ - وأحكام المسكين في جميع مسائله هي أحكام الفقير، على ما سبق تفصيله في الباب السابق.



## باب

## المصرف الثالث (العاملون عليها)

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٥٥٧ - يحتوي هذا الباب على تعريف العاملين عليها، وبيان من لا يعطى حكم العاملين في أنه يعطى من الزكاة وهو ممن يشارك في جبايتها، وصفة ومقدار ما يعطاه العامل.

## الفصل الثاني

## تعريف العاملين عليها

٧٥٥٨ - العاملون عليها هم السعاة الذين يكلفهم ولي أمر المسلمين بأخذ الزكاة من أصحاب الأموال، وقد يكلفهم بتوزيعها، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا هو مقتضى لفظ آية مصارف الزكاة، وقد سبق ذكر صفات السعاة ووقت إرسالهم في باب جباية الحاكم للزكاة وتوزيعه لها<sup>(٢)</sup>.

٧٥٥٩ - ويدخل في العاملين عليها: كل من يحتاج إليه ممن يكلفهم ولي الأمر من كتاب أو خدم أو سائقين أو حمّالين أو حراس ونحوهم ممن يحتاج إليه للإعانة في جمع الزكاة وحفظها وقسمتها على من يستحقها<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٣/٥٥٦): «اتفق العلماء أن العاملين عليها هم السعاة المتولون لقبض الصدقة، واتفقوا أنهم لا يستحقون على قبضها جزءاً منها معلوماً سبباً أو ثمناً، وإنما للعامل بقدر عمالته على حسب اجتهاد».

(٢) ينظر: المسائل (٧٢٧٥ - ٧٢٨٦).

(٣) قال في الإنصاف (٧/٢٢٢): «العامل على الزكاة: هو الجابي لها، والحافظ =

٧٥٦٠ - ويدخل في العاملين عليها: الكيال والوزان والقسام والكاتب والذي يعدُّ الغنم والذي يرعاها ويحفظها بعد قبض الساعي لها<sup>(١)</sup>؛ لأنهم من أعوان الساعي.

٧٥٦١ - يدخل في العاملين عليها: من يقومون باستثمار الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم من العاملين عليها<sup>(٣)</sup>، على ما سيأتي تفصيله في باب استثمار الزكاة.

٧٥٦٢ - إذا وجد من ضمن العاملين على الزكاة نساء، فإنهن يعطين من سهم العاملين<sup>(٤)</sup>؛ لعموم آية مصارف الزكاة.

٧٥٦٣ - لكن لا يجوز أن تتولى المرأة ولاية في جمع الزكاة أو توزيعها، وإنما يجوز أن تعمل في ذلك في عمل ليس فيه ولاية ولا اختلاط

---

= لها، والكاتب، والقاسم، والحاشر، والكيال، والوزان، والعداد، والساعي، والراعي، والسائق، والحمال، والجمال، ومن يحتاج إليه فيها، غير قاض ووال، وقيل لأحمد في رواية المروزي الكتبة من العاملين؟ قال: ما سمعت». وينظر: نوازل الزكاة (ص ٣٧١ - ٣٧٦)، وما سبق في باب: جباية وتوزيع ولي الأمر للزكاة.

(١) قال في نهاية المطلب (١١/٥٤٩): «وإذا احتاج إلى كيال يكيل العشر، فهل مؤنثه من سهم العاملين؟ ذكر الأئمة فيه وجهين:

أحدهما: أنها من سهم العاملين؛ لأن ذلك من العمل في الزكاة، وقد زُيِّف؛ وصححنا أن مؤونة الكيال على رب المال، وقد بيَّنا أن من اشترى طعاماً مكابلة، فمؤونة الكيال على البائع»، وينظر: المجموع (٦/١٨٨، ١٨٩)، الشرح الكبير والإنصاف (٧/٢٢٢، ٢٢٧).

(٢) قال في إعانة الطالبين (٢/١٩٠): «ويشترط في هذا أن يكون فقيهاً بما فوض إليه منها، وأن يكون مسلماً، مكلفاً، حرّاً، عدلاً، سمياً، بصيراً، ذكراً؛ لأنه نوع ولاية»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٣٨١ - ٣٨٤).

(٣) ينظر: المسألة (٧٢٧٩).

(٤) قال في الإنصاف (٧/٢٢٩): «قال - أي: أبو المعالي -: وظاهر ما سبق لا يشترط ذكوريته، وهذا متوجه. انتهى، قلت: لو قيل باشتراط ذكوريته، لكان له وجه، فإنه لم ينقل أن امرأة وليت عمالة زكاة ألبته، وتركهم ذلك قديماً وحديثاً يدل على عدم جوازه، وأيضاً ظاهر قوله تعالى: ﴿وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٦٠] لا يشملها».

بالرجال، ولا يحصل بسببه مفاسد<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري عن أبي بكر، قال: لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل، لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثالث

#### من ليس من العاملين ممن يشارك في جبايتها

٧٥٦٤ - لا يدخل في العاملين عليها: الحاكم، ولا والي البلد<sup>(٣)</sup>، ولا القاضي<sup>(٤)</sup>؛ لأنهم لم يتفرغوا للعمل في الزكاة؛ ولأنهم عادة يأخذون رزقاً من بيت المال، ولهذا لا يجوز لهم الأخذ من الزكاة.

٧٥٦٥ - أما ما روي أن أبا بكر شرب لبناً فقيل له: إنه من الصدقة فتقيأه. فلا يثبت<sup>(٥)</sup>، وكذا ما روي عن عمر بن الخطاب أنه أُرصد لنفسه ناقة من الفياء تحلب كل ليلة، فيفطر على لبنها، فأبطأت ليلة: فلم تعد من مرعاها، فحلب له من نَعَم الصدقة، وأتي به، فشربه، فأعجبه ذلك، فسأله عنه، فقيل: إنه من نعم الصدقة، فأدخل أصبعه، فاستقاه، وغرم قيمته للصدقات، لا يثبت أيضاً<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: ما سبق في المسألة (٧٢٨٥)، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٣٨١ - ٣٨٤).

(٢) صحيح البخاري (٧٠٩٩).

(٣) قال في الأم (٩١/٢): «والخليفة ووالي الإقليم العظيم الذي يلي قبض الصدقة، وإن كانا من العاملين عليها القائمين بالأمر بأخذها فليسا عندنا ممن له فيها حق من قبل أنهما لا يليان أخذها»، وقال في نهاية المطلب (٥٤٩/١١): «ليس لوالي البلد، ولا للإمام الأعظم من سهم العاملين شيء، وما كان الخلفاء يأخذون من الصدقات شيئاً، إنما حقهم في سهم المصالح إذا لم يتطوع بالعمل، فكان الصديق والفراروق يأخذان من سهم المصالح قدرأ دَرَرًا، ثم رَدَاه في آخر أعمارهما إلى بيت المال».

(٤) الإنصاف (٢٢٢/٧، ٢٢٦).

(٥) رواه سعيد كما في التلخيص الحبير (١٤٢٤): نا سفيان عن ابن المنكدر أن

أبا بكر.. فذكره. وسنده ضعيف؛ لإرساله، فابن المنكدر لم يدرك أبا بكر.

(٦) رواه مالك (٢٦٩/١)، ومن طريقه الشافعي في الأم (٩١/٢)، والبيهقي في =

٧٥٦٦ - لا يدخل في العاملين عليها: من أعان العامل على الزكاة على جباية الزكاة حال كون العامل غير محتاج إليه<sup>(١)</sup>؛ لأنه غير محتاج إليه في جباية الزكاة، وعمله إنما هو للتخفيف على العامل، فإن أعطاه العامل من أجرته جاز؛ لأنه تبرع به من ماله.

٧٥٦٧ - ولهذا؛ فإن الذين يرافقون الساعي في عصرنا من أقاربه أو من معارفه دون تكليف من ولي الأمر لا يجوز له أن يعطيهم من الزكاة، لكن إن أعطاهم من المكافأة المخصصة له جاز، كما سبق.

٧٥٦٨ - لا يدخل في العاملين عليها: موظفو الجمعيات الخيرية الذين يتولون توزيع الزكاة في البلاد التي يقوم ولي الأمر المسلم بجباية الزكاة وتوزيعها، ولم يأذن لهذه الجمعيات بجبايتها وتوزيعها، ولا الوكلاء الذين يكلفهم المالك بتوزيع زكاته؛ لما سبق ذكره في باب توزيع المالك لذكاته.

٧٥٦٩ - أما إذا كانت الجمعية الخيرية مخولة من ولي الأمر بقبض الزكاة، كما في هذه البلاد - المملكة العربية السعودية -، فإن موظفيها

---

= الكبرى (١٣١٦٤) عن زيد بن أسلم عن عمر. وسنده ضعيف؛ لإرساله، فزيد لم يدرك عمر. ولهذا فقول صاحب البدر المنير (٣٩٦/٧): «هذا الأثر صحيح» فيه نظر، وربما أنه صححه بشاهده الآتي، فلهذا الأثر شاهد رواه سعيد، كما في التلخيص الحبير (١٤٢٤)، وأبو عبيد في الأموال (١٩٥٦)، والبيهقي في الكبرى (١٣١٦٥) من طريق سليمان بن يسار أن ابن أبي ربيعة أتى بصدقات سعى عليها، فلما قدم خرج إليه عمر بن الخطاب، فقرب لهم عمر تمرأ، فأكلوا، وأبى عمر أن يأكل، فقال له ابن أبي ربيعة: والله أصلحك الله إنا لنشرب من ألبانها، ونصيب منها. فقال: يا ابن أبي ربيعة، «إني لست كهيتك، إنك تتبع - أو تتبع - أذناها، وتصيب منها، فلست كهيتي». وسنده ضعيف؛ لإرساله.

(١) قال في الاستذكار (٢١١/٣): «من أعان والياً على قبضها ممن به الغنى عن معونته فليس لهم في سهم العاملين».

يأخذون حكم الساعي، ويعطون من الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأن إذن ولي الأمر مع قيام عمال وموظفي الجمعية بعمل الساعي يجعلهم من العاملين عليها<sup>(٢)</sup>؛ ولأنها حينئذ تكون نائبة عن مصارف الزكاة، ولما سبق ذكره في باب زكاة الفطر<sup>(٣)</sup>.

(١) جاء في قرار المجمع الفقهي بمكة في دورته المنعقدة في مكة عام (١٤٠٨هـ): المنشور في مجموع قراراته (ط جديدة ص ٢٤٩ - ٢٥٣، وط قديمة ص ٢٢٧ - ٢٣٠) عن سؤال في ذلك من هيئة الإغاثة الإسلامية التابعة للرابطة: «يقرر المجمع الفقهي: بأنه يجوز للرابطة أن تدفع من هذه التبرعات النفقات التي تلزم لإيصال هذه التبرعات إلى من خصصت لهم والجهات المعينة لصرفها فيها سواء من ذلك رواتب الموظفين أو أجور العمال أو نفقات الشحن أو تذاكر المسافرين لمصلحتها أو غير ذلك مما لا يمكن بدونه وصول هذه التبرعات إلى أصحابها المخصصة لهم، وهذه النفقات وإن كانت من أموال دفعت زكاة، فهؤلاء يعتبرون من جباتها وعمالها، وإن كانت من صدقات مطلقة وهبات فمقيسة عليها من باب أولى»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٣٧٧ - ٣٨٠)، كتاب: أحكام إدارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة (ص ١٦٢ - ١٦٨).

(٢) ينظر: ما سبق نقله من كلام شيخنا ابن عثيمين في هذه المسألة، في باب: زكاة الفطر: فصل وقت إخراج زكاة الفطر.

(٣) ينظر: المسألة (٧١٨٧)، وجاء في فتاوى وتوصيات الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالبحرين عام (١٤١٤هـ)، منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/ ٨٨٨، ٨٨٩): «مصرف العاملين على الزكاة:

١ - العاملون على الزكاة: هم كل من يعينهم أولياء الأمور في الدول الإسلامية أو يرخصون لهم أو تختارهم الهيئات المعترف بها من السلطة أو من المجتمعات الإسلامية للقيام بجمع الزكاة وتوزيعها وما يتعلق بذلك من توعية بأحكام الزكاة وتعريف بأرباب الأموال وبالمستحقين، ونقل وتخزين وحفظ وتنمية واستثمار ضمن الضوابط والقيود التي أقرت في التوصية الأولى من الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة. كما تعتبر هذه المؤسسات واللجان القائمة في العصر الحديث صورة عصرية من ولاية الصدقات المقررة في النظم الإسلامية، ولذا يجب أن يراعى فيها الشروط المطلوبة في العاملين على الزكاة.

٢ - المهام المنوطة بالعاملين على الزكاة منها ما له صفة ولاية التفويض (لتعلقها =

٧٥٧٠ - وكذلك المؤسسات الخيرية في البلاد التي لا يقوم ولي الأمر بقبض الزكاة وتوزيعها، ومثلها: المراكز الإسلامية في بلاد الكفر، فإن موظفيها يأخذون حكم الساعي، ويعطون من الزكاة؛ لأنها تنوب عن ولي الأمر في ذلك<sup>(١)</sup>؛ فموظفوها يقومون بعمل السعاة، وينوبون عنهم في هذه الحال التي تعذر فيها وجود سعاة من قبل ولي الأمر. فهذه المؤسسات في حكم وكيل مصارف الزكاة، كما سبق في باب زكاة الفطر<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الرابع

#### صفة ومقدار ما يعطاه العامل

٧٥٧١ - يدفع من الزكاة إلى العامل على الزكاة الذي كلفه ولي الأمر بجبايتها أجره بقدر تعبه وما أمضاه من وقت في جمع الزكاة وحفظها

= بمهام أساسية وقيادية) ويشترط فيمن يشغل هذه المهام شروط معروفة عند الفقهاء منها: الإسلام، والذكورة، والأمانة، والعلم بأحكام الزكاة في مجال العمل. وهناك مهام أخرى مساعدة يمكن أن يعهد بها إلى من لا تتوافر فيه بعض تلك الشروط.

٣ - (أ) يستحق العاملون على الزكاة عن عملهم من سهم العاملين ما يفرض لهم من الجهة التي تعينهم على أن لا يزيد عن أجر المثل ولو لم يكونوا فقراء، مع الحرص على أن لا يزيد مجموع ما يدفع إلى جميع العاملين والتجهيزات والمصاريف الإدارية عن ثمن الزكاة.

(ب) لا يجوز للعاملين على الزكاة أن يقبلوا شيئاً من الرشاوى أو الهدايا أو الهبات العينية أو النقدية.

٤ - تزويد مقار مؤسسات الزكاة وإدارتها بما تحتاج إليه من تجهيزات وأثاث وأدوات إذا لم يكن توفيرها من مصادر أخرى كخزينة الدولة والهبات والتبرعات يجوز توفيرها من سهم العاملين عليها بقدر الحاجة شريطة أن تكون هذه التجهيزات ذات صلة مباشرة بجمع الزكاة وصرفها أو أثر في زيادة موارد الزكاة».

(١) ينظر: بحث: إدارة والي مال الزكاة (أو مصرف العاملين عليها) للدكتور عمر الأشقر: منشور ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٧٢٢، ٧٢٣).

(٢) ينظر: المسألة (٧١٨٧).

وقسمتها، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأنه يعطى من أجل عمله، فوجب أن يكون بمقداره.

٧٥٧٢ - وقد ذكر بعض أهل العلم أن ما يعطاه العامل ليس بزكاة حقيقة، وإن كان أصله من الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه استحقه أجره على عمله<sup>(٣)</sup>.

٧٥٧٣ - يقدر الحاكم أجره عمال الزكاة، وتكون بقدر عملهم؛ لأنه فرغ وقتاً لهذا العمل وبذل فيه جهداً<sup>(٤)</sup>، فيعطى بقدر ما بذل من وقت وجهه.

٧٥٧٤ - وإن اتفق الحاكم مع الساعي على أجره معينة عند تكليفه صح<sup>(٥)</sup>؛ لأن معرفة الأجرة قبل العمل قد تكون أفضل، وبالأخص إذا كان مقدار العمل منضبطاً.

٧٥٧٥ - تقدير ما يعطاه عمال الزكاة بربع الزكاة أو ثمنها قول لا دليل عليه، وهو في الغالب فيه ظلم لمصارف الزكاة<sup>(٦)</sup>؛ لأنه يكون أكثر من أجره عملهم.

(١) حكى ابن بطال في شرح البخاري (٣/٥٤٧، ٥٥٦)، وابن عبد البر في الاستذكار (٣/٢٠٧) الإجماع على ذلك، لكن روى ابن جرير في تفسيره (١٤/٣١١)، رقم (١٦٨٤٠، ١٦٨٤١) عن عكرمة والضحاك أنهم يعطون الثمن.

(٢) قال في زاد المسير في علم التفسير (٢/٢٧٠): «وليس ما يأخذونه بزكاة».

(٣) وعلى هذا القول فإن منع بني هاشم من العمل في جباية الزكاة، إنما هو زيادة تطهير، لكن هذا مخالف لظاهر حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث الآتي في باب: من لا يجوز دفع الزكاة إليه وفيه، الفصل السادس، دفع الزكاة وغيرها للنبي ﷺ ولأقاربه.

(٤) قال القرطبي في تفسيره (٨/١٧٧): «اختلف العلماء في المقدار الذي يأخذونه على ثلاثة أقوال: قال مجاهد والشافعي: هو الثمن. ابن عمر ومالك: يعطون قدر عملهم من الأجرة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه. قالوا: لأنه عطل نفسه لمصلحة الفقراء، فكانت كفايته وكفاية أعوانه في مالهم، كالمراة لما عطلت نفسها لحق الزوج كانت نفقتها ونفقة أتباعها من خادم أو خادمين على زوجها».

(٥) الإنصاف (٧/٢٣١).

(٦) قال شيخ مشايخنا سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله =



٧٥٧٦ - إن رأى الحاكم أن يدفع أجره عمال الزكاة من بيت المال صح<sup>(١)</sup>؛ لأنهم يعملون لمصلحة المسلمين.

٧٥٧٧ - يجب تقديم عمال الزكاة على غيرهم في مال الزكاة، إن لم يعطوا من غيره<sup>(٢)</sup>؛ لما ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»<sup>(٣)</sup>؛ ولأن حقهم فيها ثابت مقابل جهد بذلوه، فكان حقهم متأكداً ومقديماً، كمهر الزوجة ونفقتها.

= (١٣٦/٤): «يلاحظ أنه قد جاء في الفقرة الثالثة من خطاب وزارة المالية المرفوع لرئيس مجلس الوزراء تحديد ما يدفع من مصاريف الزكاة بالربح، وهذا التحديد في غير محله، ولو حدد لحدد بالثمن، ولكن لا تحديد فيه، ولا يدفع لهم إلا بقدر عملهم فقط سواء قل عن الثمن أو زاد عليه».

(١) قال في المجموع (١٨٨/٦): «قال أصحابنا: لو رأى الإمام أن يجعل أجره العامل كلها من بيت المال ويقسم جميع الزكوات على بقية الأصناف جاز لأن بيت المال لمصالح المسلمين وهذا من المصالح صرح بهذا كله صاحب الشامل وآخرون ونقل الراعي اتفاق الأصحاب عليه».

(٢) قال القاضي أبو بكر ابن العربي في أحكام القرآن (٥٣٥/٢): «إذا قلنا: إن الأصناف الثمانية مستحقون، فيأخذ كل أحد حقه وهو الثمن، ولا مسألة معنا. وإن قلنا: إن الإمام يجتهد، وهو الصحيح؛ فاختلف العلماء بأي صنف يبدأ. فأما العاملون فإن قلنا: إن أجرتهم من بيت المال، فلا كلام. وإن قلنا: إن أجرتهم من الزكاة فيهم تبدأ، فنعطهم الثمن على قول، وقد أجرتهم على الصحيح في الشرع؛ فإن الخبر بأن يعطى كل أجير أجره قبل أن يجف عرقه مأثور اللفظ صحيح المعنى»، وقال في الإنصاف (٢٥٧/٧): «يقدم العامل بأجرته على غيره من أهل الزكاة».

(٣) رواه الطحاوي في مشكل الآثار (٣٠١٤) حدَّثنا محمد بن علي بن داود قال: حدَّثنا سعيد بن منصور، ورواه العقيلي في الكامل (٤٦٥/٧): حدَّثنا محمد بن عبدة، حدَّثنا سويد بن سعيد، ورواه البيهقي في الكبرى (١١٦٥٩) من طريق سويد الأنباري، كلهم عن محمد بن عمار المؤذن، عن المقبري، عن أبي هريرة. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا ابن عمار، ففيه كلام يسير ينزل حديثه إلى درجة الحسن، ورواه ابن زنجويه (٢٠٩١): أخبرنا حميد أنا مسلم، أنا إبراهيم، أنا عثمان بن عثمان الغطفاني، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ. وهو مرسل حسن الإسناد، وابن يسار من كبار التابعين، فهو شاهد لحديث أبي هريرة، وللحديث طرق أخرى =

## باب

## المصرف الرابع (المؤلفة قلوبهم)

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٥٧٨ - يحتوي هذا الباب على تعريف المؤلفة قلوبهم، وحكم إعطاء المؤلف من الزكاة، وأمثلة للمؤلفة قلوبهم، وحكم أخذ المؤلف المسلم الزكاة، ومقدار ما يعطى المؤلف من الزكاة، وحكمة إعطاء المؤلفة قلوبهم من مال الزكاة، ومن الذي يتولى إعطاء المؤلفة قلوبهم الزكاة، ومن لا يدخل في المؤلفة قلوبهم.

## الفصل الثاني

## تعريف المؤلفة قلوبهم

٧٥٧٩ - المؤلفة قلوبهم: هم كل من تستمال قلوبهم لتحصيل مصلحة شرعية بإعطائهم من زكاة المال<sup>(١)</sup>.

= وشواهد لا يعتضد بها، تنظر في البدر المنير (٣٧/٧ - ٣٩)، نصب الراية (٤/١٢٩ - ١٣١)، المطالب العالية (٤٢٩)، التلخيص الحبير (١٢٨٤)، البدر التمام في ترتيب فوائد تمام (٧٠٤)، إرواء الغليل (١٤٩٨).

(١) قال شيخنا في الشرح الممتع (٢٢٦/٦): «قوله الرابع: المؤلفة قلوبهم» «المؤلفة» اسم مفعول، و«قلوب» نائب فاعل؛ لأن اسم المفعول بمنزلة الفعل المبني للمجهول؛ أي: الذين يعطون لتأليف قلوبهم.

قوله: «ممن يرجى إسلامه، أو كف شره، أو يرجى بعطيته قوة إيمانه» فهم الذين يطلب تأليف قلوبهم على هذه الأمور.

- ٧٥٨٠ - وهم بتعريف آخر: كل من يرجى بإعطائهم من الزكاة حصول نفع للمعطي في دينه أو حصول نفع للمسلمين.
- ٧٥٨١ - وسموا بهذا الاسم لأنهم يتألفون بإعطائهم من الزكاة، وتستمال قلوبهم بذلك<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### حكم إعطاء المؤلف من الزكاة

- ٧٥٨٢ - يجوز دفع الزكاة إلى المؤلف قلوبهم<sup>(٢)</sup>؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْلُومِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٠].
- ٧٥٨٣ - والصحيح أن هذا المصنف لم ينسخ<sup>(٣)</sup>، والقول بأنه نسخ قول يفتقر إلى دليل يسنده، فهو خطأ من قائله<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم يرد دليل في القرآن أو السنة يدل على نسخه<sup>(٥)</sup>، والنصوص لا يصح ادعاء نسخها بمجرد

(١) البيان (٣/٤١٥).

(٢) الإشراف لابن المنذر (٣/٩٠، ٩١)، وقال في الإنصاف (٧/٢٣٢): «الصحيح من المذهب أن حكم المؤلف باق، وعليه الأصحاب، وهو من المفردات»، وينظر: تفسير هذه الآية في تفسير ابن جرير، وتفسير القرطبي، وتفسير ابن كثير، وتفسير الشوكاني، مجموع فتاوى شيخنا عبد العزيز بن باز، جمع الطيار (٣/١٠٤١)، بحث «تأليف القلوب على الإسلام بأموال الصدقات» للدكتور عمر الأشقر: منشور ضمن كتاب أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٦٦٠، ٦٨١)، نوازل الزكاة (ص٣٩٣، ٤٠٣).

(٣) قال في جواهر العقود (١/٣٩٤): «وللشافعي قولان أنهم هل يعطون بعد رسول الله ﷺ أم لا؟ والأصح أنهم يعطون من الزكاة وأن حكمهم غير منسوخ، وهي رواية عن أحمد».

(٤) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٣٣/٩٤): «ما شرعه النبي ﷺ شرعاً معلقاً بسبب، إنما يكون مشروعاً عند وجود السبب: كإعطاء المؤلف قلوبهم؛ فإنه ثابت بالكتاب والسنة. وبعض الناس ظن أن هذا نسخ لما روي عن عمر: أنه ذكر أن الله أغنى عن التألف فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وهذا الظن غلط».

(٥) قال أبو عبيد في الأموال (ص٧٢١): «وأما ما قاله الحسن، وابن شهاب، =

الاحتمال<sup>(١)</sup>.

٧٥٨٤ - وما روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لما أتاه عيينة بن حصن: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، أي: ليس اليوم مؤلفة. لا يثبت<sup>(٢)</sup>.

= فعلى أن الأمر ماض أبداً. وهذا هو القول عندي؛ لأن الآية محكمة، لا نعلم لها ناسخاً من كتاب ولا سنة، وينظر: بحث «تأليف القلوب على الإسلام بأموال الصدقات» للدكتور عمر الأشقر: منشور ضمن كتاب أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٦٦٠، ٦٦١).

(١) قال الإمام ابن جرير في تفسيره (٣١٦/١٤) بعد ذكره للخلاف في المسألة: «والصواب من القول في ذلك عندي: أن الله جعل الصدقة في معنيين: أحدهما: سد خلة المسلمين.

والآخر: معونة الإسلام وتقويته.

فما كان في معونة الإسلام وتقوية أسبابه، فإنه يعطاه الغني والفقير؛ لأنه لا يعطاه من يعطاه بالحاجة منه إليه، وإنما يعطاه معونة للدين. وذلك كما يعطى الذي يعطاه بالجهاد في سبيل الله، فإنه يعطى ذلك غنياً كان أو فقيراً، للغزو، لا لسد خلته. وكذلك المؤلفة قلوبهم، يعطون ذلك وإن كانوا أغنياء، استصلاحاً بإعطائهموه أمر الإسلام وطلب تقويته وتأييده. وقد أعطى النبي ﷺ من أعطى من المؤلفة قلوبهم، بعد أن فتح الله عليه الفتوح، وفشا الإسلام وعز أهله. فلا حجة لمحتج بأن يقول: (لا يتألف اليوم على الإسلام أحد، لامتناع أهله بكثرة العدد ممن أرادهم)، وقد أعطى النبي ﷺ من أعطى منهم في الحال التي وصفت».

(٢) رواه الإمام ابن جرير في تفسيره (١٦٨٥٥): حدَّثنا القاسم قال: حدَّثنا الحسين قال: حدَّثنا هشيم قال، حدَّثنا عبد الرحمن بن يحيى، عن حبان بن أبي جبلة قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: وأتاه عيينة بن حصن.. فذكره. وحبان لم يدرك زمن عمر، فالسند ضعيف؛ لانقطاعه، وروى ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٣٧٧) حدَّثنا أبو سعيد الأشج، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣١٨٩) من طريق هارون بن إسحاق الهمداني، كلاهما عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن حجاج بن دينار عن أنس بن سيرين عن عبيدة السلماني، قال: جاء عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس إلى أبي بكر رضي الله عنه، فقالا: يا خليفة رسول الله ﷺ إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها كلاً ولا منفعة، فإن رأيت أن تقطعناها لعلنا نزرعها ونحرثها، فذكر الحديث في =

## الفصل الرابع

### أمثلة للمؤلفة قلوبهم

٧٥٨٥ - للمؤلفة قلوبهم أمثلة كثيرة، أهمها:

٧٥٨٦ - ١ - الكافر الذي يرجى إسلامه، سواء كان سيداً مطاعاً في عشيرته أو لا<sup>(١)</sup>؛ لعموم آية الزكاة؛ ولأن إنقاذ الآدمي من الكفر أولى من إنقاذه من الفقر.

٧٥٨٧ - ٢ - الكافر الذي يؤذي المسلمين، ولم يستطع المسلمون دفع شره إلا بعطيته<sup>(٢)</sup>، فهو يرجى بعطيته دفع شره عن المسلمين<sup>(٣)</sup>، سواء كان هذا الكافر سيداً مطاعاً في عشيرته أو غيره ممن يخشى من

= الإقطاع، وإشهاد عمر رضي الله عنه عليه ومحوه إياه قال: فقال عمر رضي الله عنه: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكما والإسلام يومئذ ذليل، وإن الله قد أعز الإسلام فأذهبها، فأجهدا جهدكما لا أرعى الله عليكما إن رعيتما».

وهذه القصة رجالها محتج بهم، لكن عبيدة كوفي لم تذكر له رواية عن أبي بكر ولا عن عمر، وذكر الواقدي أنه هاجر في زمن عمر، فظاهره أنه لم يرو عن أبي بكر، فصورته مرسل؛ لأنه لم يحضر هذه الواقعة ولم يشهدا، وأيضاً أنس بن سيرين لم تذكر له رواية عن عبيدة، فالسند ضعيف، ثم هذا الأثر في الإقطاع، وليس في الزكاة.

(١) قال شيخنا في الشرح الممتع (٢٢٧/٦): «أما قوة الإيمان ورجاء الإسلام فالقول أنه يعطى من لم يكن سيداً مطاعاً في عشيرته لذلك قول قوي. والعلة فيه: أن حفظ الدين وإحياء القلب أولى من حفظ الصحة وإحياء البدن؛ أي: أولى من إعطاء الفقراء والمساكين».

(٢) قال شيخنا في الشرح الممتع (٢٢٦/٦، ٢٢٧):

«الثاني: أن يرجى كف شره، بأن يكون شريراً على المسلمين وعلى أموالهم، وأعراضهم، كقطع الطريق أو التحريض عليهم أو إفساد ذات البين وما أشبه ذلك، فيعطى لكف شره، فإن استطعنا كف شره بالقوة فلا حاجة إلى إعطائه».

(٣) قال في العدة شرح العمدة (ص ١٥٥): «الكافر يعطى رجاء إسلامه أو خوف شره؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى صفوان بن أمية يوم حنين قبل إسلامه ترغيباً له في الإسلام».

شهرهم<sup>(١)</sup>؛ لعموم آية الزكاة، ولما في تأليفهم من المصلحة الكبيرة للمسلمين.

٧٥٨٨ - ٣ - السيد المطاع في قبيلته، ويرجى دفاعه عن المسلمين، سواء أكان مسلماً أم كافراً<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية<sup>(٣)</sup>.

٧٥٨٩ - ٤ - السيد المطاع في قبيلته، ويرجى إعانته على أخذ الزكاة ممن يمتنع من دفعها، سواء كان من المسلمين أو من الكفار<sup>(٤)</sup>؛ لما ذكر قبل مسألة واحدة، ولما روى مسلم عن النبي ﷺ أنه أعطى صفوان بن أمية وهو مشرك من غنائم حنين<sup>(٥)</sup>، فيقاس عليها الزكاة.

٧٥٩٠ - ولهذا؛ فإنه إذا رأى ولي الأمر في هذا العصر أن يعطي بعض أمراء القبائل الذين توجد حاجة حقيقية لتأليفهم، بحيث يخشى من

(١) قال في كفاية الأختار في حل غاية الاختصار (ص ١٩٢): «وأما مؤلفة الإسلام فنصف دخلوا في الإسلام ونيتهم ضعيفة فيعطون تألفاً ليشبوا و نصف آخر لهم شرف في قومهم نطلب بتأليفهم إسلام نظائرهم، و نصف إن أعطوا جاهدوا من يليهم أو يقبضوا الزكاة من مانعيها والمذهب أنهم يعطون».

(٢) قال ابن أبي عمر في الشرح الكبير (٧/٢٣٥) عند ذكره لأصناف المؤلفة: «الضرب الثالث: قوم في طرف بلاد الإسلام إذا أعطوا دفعوا عن من يليهم من المسلمين».

(٣) قال في البيان (٣/٤١٨) عند كلامه على مؤلفة المسلمين: «والثالث: قوم من المسلمين في طرف بلاد الإسلام، ويليهم قوم من الكفار، فإن أعطاهم الإمام مالا قاتلوهم ودفعوهم عن المسلمين، وإن لم يعطهم لم يقاتلوهم، واحتاج الإمام إلى مؤنة ثقيلة في تجهيز الجيوش إليهم».

(٤) قال في البيان (٣/٤١٦، ٤١٧) عند كلامه على مؤلفة المسلمين: «والرابع: قوم من المسلمين، ويليهم قوم من المسلمين عليهم صدقات، ولكن لا يؤدونها إلا خوفاً ممن يليهم من المسلمين، فإن أعطاهم الإمام شيئاً جبوا صدقات من يليهم، وأدوها إلى الإمام، وإن لم يعطهم الإمام شيئاً احتاج الإمام إلى مؤنة ثقيلة ليجهز من يجيئها منهم».

(٥) صحيح مسلم (٢٣١٣).

شُرور أفراد قبائلهم أن يخلّوا بالأمن وشبهه من المفاسد، وكان لدى هؤلاء الزعماء القدرة على ضبط أفراد قبائلهم، أو كان لهم تأثير قوي في الإعانة على تحقيق أمن البلد أو في الإعانة على دفع أفراد قبائلهم لأداء الحقوق الواجبة عليهم من زكاة وغيرها<sup>(١)</sup>؛ لدخولهم في عموم المؤلفة قلوبهم.

٧٥٩١ - ٥ - المسلم الذي أبلى بلاءً حسناً في الجهاد، وكان له أثر ظاهر في انتصار المسلمين، لشجاعته، ولتشجيعه المجاهدين على القتال والثبات أمام الأعداء<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يعطى لمصلحة المسلمين؛ لأنه يرجى أن يعينه ذلك على كثرة المشاركة في الجهاد ويفرغه لذلك، فيؤلف قلبه على كثرة المشاركة في الجهاد، فيحصل بذلك نفع عظيم للمسلمين.

٧٥٩٢ - ٦ - أصحاب النفوذ من رؤساء الدول الفقيرة، ورؤساء البرلمانات والوزراء ونحوهم الذين يرجى بعطيتهم كف عدوانهم عن المسلمين أو تحسين أوضاع الجالية الإسلامية في بلادهم، أو فتح المجال للدعوة إلى الحق في بلادهم<sup>(٣)</sup>؛ قياساً أولوياً على إعطاء السادة المطاعين في عشائريهم.

(١) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله (٤/١٣٧): «ما كان يصرف من الزكاة من عشور وبرايو فإن كان لما فيهم من صفة الاستحقاق بطريق الحاجة أو لكونهم بصفة المؤلفة قلوبهم فيعطون منها بقدر ما يحصل به المقصود في الموضوعين وإلا فيعوضون من المالية إن رأى ولي الأمر ذلك».

(٢) ينظر: كلام صاحب كشاف القناع الآتي عند ذكر حكم أخذ المؤلف المسلم للزكاة.

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٣هـ)، منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٨٧): «مصرف المؤلفة قلوبهم» الذي هو أحد مصارف الزكاة الثمانية وهو من التشريع المحكم الذي لم يطرأ عليه نسخ كما هو رأي الجمهور.

ثانياً: من أهم المجالات التي يصرف عليها من هذا السهم ما يأتي:  
أ - تأليف من يرجى إسلامه وبخاصة أهل الرأي والنفوذ ممن يظن أن له دوراً كبيراً في تحقيق ما فيه صلاح المسلمين.

٧٥٩٣ - ٧ - إنشاء المؤسسات العلمية والاجتماعية لرعاية المسلم  
حديث العهد بالإسلام وتثبيت قلبه على الإسلام وكل ما يمكنه من إيجاد  
المناخ المناسب معنوياً واجتماعياً ودعوتياً لحياته الجديدة<sup>(١)</sup>؛ لأن هذه  
المؤسسات تقوي إيمان المسلم الجديد، وتكون بإذن الله حصناً له وممانعة له  
من الردة عن دين الإسلام.

٧٥٩٤ - وقول بعض من يعمل في مكاتب دعوة الجاليات: بأن  
المسلم حديث الإسلام لا يعطى من الزكاة، قول ضعيف جداً، فإن الوارد  
في السُّنة في غير الزكاة هو إعطاء حديثي الإسلام، فدل على استحباب  
تأليفهم، والمصالح المترتبة على ذلك أكبر من مفسدة كون بعض الكفار  
يدخل في الإسلام ظاهراً من أجل ذلك.

٧٥٩٥ - ٨ - المسلم ضعيف الإيمان، الذي يرجى بعطيته قوة  
إيمانه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه إذا كان المسلم يعطى لحفظ البدن وحياته حال الفقر،  
فإعطاؤه لحفظ الدين أولى<sup>(٣)</sup>.

= ب - إستمالة أصحاب النفوذ من الحكام والرؤساء ونحوهم للإسهام في تحسين  
ظروف الجاليات والأقليات الإسلامية ومساندة قضاياهم.  
ج - تأليف أصحاب القدرات الفكرية والإسلامية لكسب تأييدهم ومناصرتهم  
لقضايا المسلمين.

د - إيجاد المؤسسات العلمية والاجتماعية لرعاية من دخل في دين الله وتثبيت قلبه  
على الإسلام وكل ما يمكنه من إيجاد المناخ المناسب معنوياً ومادياً لحياته الجديدة»،  
وينظر: نوازل الزكاة (ص ٤١٠، ٤١١).

(١) ينظر: ما سبق ذكره قريباً في فتاوى وتوصيات الندوة الثالثة لقضايا الزكاة،  
وينظر: نوازل الزكاة (ص ٤٠٧، ٤١٠).

(٢) قال شيخنا في الشرح الممتع (٢٢٧/٦):

«الثالث: أن يرجى بعطيته قوة إيمانه بحيث يكون رجلاً ضعيف الإيمان عنده تهاون  
في الصلاة، وفي الصدقة، وفي الزكاة، وفي الحج، وفي الصيام، ونحو ذلك».

(٣) قال في البيان (٣/٤١٦، ٤١٧) عند كلامه على مؤلفة المسلمين:



٧٥٩٦ - ٩ - المبتدع الذي يقع في بعض الشركات، كعبادة القبور، ونحوها، إذا كان يرجى بإعطائه من الزكاة تأليفه<sup>(١)</sup>؛ لدخوله في المؤلفه قلوبهم.

٧٥٩٧ - ١٠ - ذهب بعض أهل العلم في هذا العصر إلى أنه يجوز أن يعطى من سهم المؤلفه في الحملات الدعائية لتحسين صورة الإسلام والمسلمين<sup>(٢)</sup>.

٧٥٩٨ - ١١ - كما ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يجوز أن يعطى من هذا السهم لتأليف أصحاب القدرات الفكرية؛ لكسب تأييدهم ومناصرتهم لقضايا المسلمين<sup>(٣)</sup>.

### الفصل الخامس

#### حكم أخذ المؤلف المسلم الزكاة

٧٥٩٩ - يجوز للمؤلف قلبه المسلم أن يأخذ من الزكاة إذا كان أعطيها لأمر لا يجب عليه، كأن يعطى الزكاة من أجل مشاركته وإبلائه بلاء حسناً في الجهاد الذي ليس هو فرض عين عليه، ومثله إذا أعطي الزكاة

= «والثاني: قوم لهم شرف وطاعة، أسلموا ونياتهم في الإسلام ضعيفة، فيعطون لتقوى نياتهم».

(١) جاء في فتاوى نور على الدرب لابن باز (٣٥١/١٥):

«س: إذا كانوا من القبوريين، أو كانوا من تاركي الصلاة هل يعطون من الزكاة؟  
ج: لا يعطون من الزكاة، إلا إذا كان من السادة، من الرؤساء، الذين إذا أعطوا يرجى إسلامهم، أو يرجى إسلام نظرائهم معهم، أو يرجى قوة إيمانهم إذا كانوا مسلمين، فهم من المؤلفه، إذا كانوا يرجى في عطيته دخوله في الإسلام إن كان كافراً، أو قوة إيمانه إن كان ضعيف الإيمان، أو إسلام نظرائه إذا أعطي، قال نظراؤه: سوف يعطونا إذا أسلمنا، فيسلمون».

(٢) ينظر: ما سبق ذكره قريباً في فتاوى وتوصيات الندوة الثالثة لقضايا الزكاة، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٤١٠ - ٤١٣).

(٣) ينظر: ما سبق ذكره قريباً في فتاوى وتوصيات الندوة الثالثة لقضايا الزكاة.

لتقوية إيمانه<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يعط ذلك من أجل دفع ضرره الذي يجب عليه في الأصل كفه.

٧٦٠٠ - إذا أعطي المؤلف من الزكاة من أجل كف شره عن المسلمين لم يجوز له أخذ هذه الزكاة؛ لأن كف شره عن المسلمين واجب عليه، فلا يجوز له أن يأخذ على ما يجب عليه أجراً<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على الزوج الذي يجبر زوجته على الخلع بإساءة الخلق والتعامل، فإنه لا يجوز له أن يأخذ منها شيئاً، وقياساً على الموظف الذي يرفض إعطاء المراجع حقه إلا برشوة.

## الفصل السادس

### مقدار ما يعطى المؤلف من الزكاة

٧٦٠١ - يدفع من الزكاة إلى المؤلف ما يحصل به تأليفه<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذا هو المقصود من دفع الزكاة إليه.

٧٦٠٢ - يحرم أن يعطى المؤلف أكثر مما يستحق<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يجوز أن يحابى بالزكاة؛ ولأنه إذا أعطي أكثر مما يستحق تكون الزكاة صرفت في غير ما شرعت له.

٧٦٠٣ - ينبغي عند إعطاء المؤلفة قلوبهم أن لا يجحف بمصارف الزكاة الأخرى، وأن يقدم الأكثر حاجة من هذه المصارف.

(١) قال في الإقناع وشرحه كشف القناع (٢/٢٧٩): «ولا يحل للمؤلف المسلم ما يأخذه إن أعطي ليكف شره، كالهدية للعامل) والرشوة. (وإلا)؛ أي: وإن لم يكن أعطي ليكف شره، كأن أعطي ليقوى إيمانه أو إسلام نظيره، أو نصحه في الجهاد أو الدفع عن المسلمين ونحوه (حل) له ما أخذه، كباقي أهل الزكاة».

(٢) ينظر: كلام صاحبي الإقناع وشرحه كشف القناع السابقين.

(٣) المبدع مع شرحه (٧/٢٥٧، ٢٥٨).

(٤) ينظر: كلام الشيخ محمد بن إبراهيم السابق.

## الفصل السابع

### حكمة إعطاء المؤلفة قلوبهم

٧٦٠٤ - لا شك أن في إعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة مصالح كثيرة وحكماً متعددة، سبقت الإشارة إلى أهمها عند ذكر أمثلة المؤلفة قلوبهم.

٧٦٠٥ - ينبغي عند الرغبة في إعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة أن يدرس ذلك من جميع الجوانب؛ لئلا يؤدي هذا الأمر إلى الإضرار بالمسلمين من وجه آخر، كأن يكثر الأذى على المسلمين طمعاً في الزكاة من قبل بعض المتسلطين أو الأشرار إذا علموا بإعطاء أمثالهم منها<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثامن

### من يتولى إعطاء المؤلفة قلوبهم الزكاة

٧٦٠٦ - يجوز أن يتولى الحاكم تقدير من هو الذي يستحق أن يعطى من الزكاة تأليفاً، ثم يعطيه المقدار الذي يرى أنه يستحقه<sup>(٢)</sup>؛ للنصوص

(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٣هـ)، منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٨٧): «ناقش الحاضرون في الندوة البحوث المقدمة في موضوع: «المؤلفة قلوبهم» وبعد المداولة انتهوا إلى ما يلي: . . ثالثاً: يراعى في الصرف من هذا السهم الضوابط التالية: أ - أن يراعى في الصرف المقاصد ووجوه السياسة الشرعية بحيث يتوصل به إلى الغاية المنشودة شرعاً.

ب - أن يكون الإنفاق بقدر لا يضرّ بالمصارف الأخرى وألا يتوسع فيه إلا بمقتضى الحاجة.

ج - توخي الدقة والحذر في أوجه الصرف لتفادي الآثار غير المقبولة شرعاً، أو ما قد يكون له ردود فعل سيئة في نفوس المؤلفة قلوبهم وما قد يعود بالضرر على الإسلام والمسلمين.

رابعاً: تستخدم الوسائل والأسباب المتقدمة الحديثة والمشاريع ذات التأثير الأجدى واختيار الأنفع والأقرب لتحقيق المقاصد الشرعية من هذا المصروف».

(٢) ينظر: بحث «تأليف القلوب على الإسلام بأموال الصدقات» للدكتور عمر =

الواردة في تولّي الإمام جباية الزكاة وتوزيعها، والتي سبق ذكرها في باب جباية الحاكم الزكاة.

٧٦٠٧ - يجوز أن يتولى مالك المال الزكوي أو وكيله تقدير من هو الذي يستحق أن يعطى من الزكاة تأليفاً، ثم يعطيه المقدار الذي يرى أنه يستحقه، وذلك في حال عدم وجود حاكم مسلم، وحال إذنه للملاك في توزيع جميع زكواتهم، وحال عدم قيامه بجمع الزكاة وتوزيعها<sup>(١)</sup>؛ للنصوص الواردة في تولي المزكي توزيع زكاته، والتي سبق ذكرها في باب تولي المالك توزيع زكاته.

٧٦٠٨ - أما في غير الحال السابقة فقد ذهب بعض الباحثين إلى أنه لا يجوز للمالك إعطاء المؤلفة قلوبهم<sup>(٢)</sup>، ولم أقف على ذلك في كتب المتقدمين.

## الفصل التاسع

### من لا يدخل في المؤلفة قلوبهم

٧٦٠٩ - هناك أصناف ذكر بعض أهل العلم أنهم يدخلون في المؤلفة قلوبهم، والأقرب أنهم لا يدخلون فيهم، وهناك أصناف قد يظن أن في إعطائهم من الزكاة تأليفاً لهم، والأمر ليس كذلك، ومنهم:

= الأشقر: منشور ضمن كتاب أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٦٨٦، ٦٨٧).

(١) قال في السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (ص٢٥٢): «يجوز لرب المال مع عدم الإمام أن يتألف من يخشى منه الضرر على نفسه أو ماله أو على غيره من المسلمين ولأوجه، لتخصيص الإمام بذلك فإن المؤلفة مصرف من مصارف الزكاة ونوع من الأنواع التي جعلها الله لهم فكما يجوز لرب المال أن يضعها في مصرف من المصارف غير المؤلفة يجوز له أيضاً أن يضعها في المؤلفة وهذا ظاهر واضح».

(٢) فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي (٢/٦٠٨)، وينظر: بحث «تأليف القلوب على الإسلام بأموال الصدقات» للدكتور عمر الأشقر: منشور ضمن كتاب أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٦٨٦، ٦٨٧).

٧٦١٠ - ١ - من يرجى بإعطائه من الزكاة إسلام نظرائه؛ لأنه لا ينطبق عليه وصف المؤلفة قلوبهم.

٧٦١١ - ٢ - من لا يرجى إسلامه، لا يعطى من أجل أن يسلم، ولو كان في إسلامه مصلحة كبيرة؛ لأن من هذه حاله سيأخذ الزكاة وسيبقى على كفره، فإعطائه من الزكاة صرف لها فيما لا نفع فيه<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يؤلف قلبه.

٧٦١٢ - ٣ - من يخشى بسبب إعطائه حدوث مفساد، وذلك كإعطاء كل من يدخل في الإسلام من الزكاة، فهذا يؤدي إلى دخول كثير من الكفار في الإسلام ظاهراً من أجل ذلك، وهو باق على كفره.

٧٦١٣ - ٤ - لا يعطى المرتد من الزكاة، لا من سهم المؤلفة قلوبهم، ولا من غيره<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يقر على كفره، ويجب قتله إن لم يعد إلى الإسلام.

٧٦١٤ - لا يعطى من سهم المؤلفة قلوبهم ولا من غيره: العاصي الذي يستعين بما يأخذه من الزكاة على المعصية، أو يشتري به ما حرم الله تعالى؛ كأن يشتري به دخاناً، كما هي حال أكثر من ابتلي به<sup>(٣)</sup>؛ لأن ذلك سيزيده سوءاً، ولن يؤلف قلبه على الخير.

(١) قال شيخنا في الشرح الممتع (٢٢٦/٦): «وعلم من قوله: «يرجى إسلامه»، أن من لا يرجى إسلامه من الكفار فإنه لا يعطى أملاً في إسلامه، بل لا بد أن تكون هناك قرائن توجب لنا رجاء إسلامه، مثل أن نعرف أنه يميل إلى المسلمين، أو أنه يطلب كتباً أو ما أشبه ذلك، والرجاء لا يكون إلا على أساس؛ لأن الراجي للشيء بلا أساس إنما هو متخيل في نفسه».

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين كما في مجموع فتاويه ورسائله (٤٣٢/١٨): «تارك الصلاة كافر مرتد لا يجوز أن تصرف له الزكاة؛ لأن ترك الصلاة كفر مخرج عن الملة، وعليه فإنه ليس أهلاً للزكاة إلا أن يتوب ويرجع إلى الله ﷻ ويصلي فإنه تصرف إليه الزكاة».

(٣) قال شيخنا ابن عثيمين كما في مجموع فتاويه ورسائله (٤٣٢/١٨): «لا ينبغي أن تصرف الزكاة لمن يستعين بها على معاصي الله ﷻ مثل أن نعطي هذا الشخص زكاة فيشتري بها آلات محرمة يستعين بها على المحرم، أو يشتري بها دخاناً يدخن به =

## باب

## المصرف الخامس (الرقاب)

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٦١٥ - يحتوي هذا الباب على تعريف الرقاب، وبيان من يدخل فيهم، وحكم صرف الزكاة في الرقاب، ومن يلحق بالرقيق في هذا المصرف، وشروط وصفات الرقيق الذي تصرف فيه الزكاة.

## الفصل الثاني

## تعريف الرقاب وبيان من يدخل فيهم

٧٦١٦ - الرقاب هم: الأرقاء من ذكور وإناث، والمكاتبون من ذكور وإناث، ومن أعتق بعضهم من ذكور وإناث.

٧٦١٧ - يدخل في الرقاب ستة أصناف، وهم:

٧٦١٨ - ١ - العبد المملوك، وهو الرقيق الذكر الذي هو مملوك لسيد أو سيدة، أو مملوك لأكثر من شخص.

٧٦١٩ - ٢ - الأمة المملوكة، وهي المرأة التي هي مملوكة لسيد أو سيدة، أو مملوكة لأكثر من شخص.

= وما أشبه ذلك، فهذا لا ينبغي أن تصرف إليه؛ لأننا بذلك قد نكون أعتناه على الإثم والعدوان والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]. فإن علمنا أو غلب على ظننا أنه سيصرفها في المحرم فإنه يحرم إعطاؤه للآية السابقة».

٧٦٢٠ - ٣ - المكاتب، وهو العبد المملوك الذي اشترى نفسه من مالكة بأقساط.

٧٦٢١ - ٤ - المكاتب، وهي الأمة التي اشترت نفسها من مالكة بأقساط.

٧٦٢٢ - ٥ - المبعوض، وهو الرقيق الذكر الذي بعضه معتق وبعضه مملوك.

٧٦٢٣ - ٦ - المبعوضة، وهي الأمة التي بعضها حر وبعضها مملوك.

### الفصل الثالث

#### حكم صرف الزكاة في الرقاب

٧٦٢٤ - يجوز إعطاء المكاتب والمكاتب الذين اشترى أنفسهم بأقساط قسطاً أو أكثر ليستعينوا به على قضاء دين الكتابة، أو ليسددوا به بقية الأقساط، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى في آية مصارف الزكاة السابقة: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٧٦٢٥ - يجوز شراء الرقيق والرقيقة، المملوكين ملكاً كاملاً، ثم إعتاقهما<sup>(٢)</sup>؛ لعموم آية مصارف الزكاة، ولما ثبت عن ابن عباس، أنه كان

(١) قال الجصاص في أحكام القرآن (٣٢٦/٤): «لا نعلم خلافاً بين السلف في جواز إعطاء المكاتب من الزكاة»، وقال الطبري في تفسيره (٣١٦/١٤): «وأما قوله: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، فإن أهل التأويل اختلفوا في معناه. فقال بعضهم، وهم الجمهور الأعظم: هم المكاتبون، يعطون منها في فك رقابهم»، وقال الكافي في فقه أهل المدينة (٣٢٦/١): «روي عن مالك من رواية المدنيين وزياد عنه: أنه يعان منه المكاتب في أخذ كتابته بما يعتق به، وعلى هذا أكثر العلماء».

(٢) قال القرطبي في تفسيره (١٨٢/٨): «قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾؛ أي: في فك الرقاب، قاله ابن عباس وابن عمر، وهو مذهب مالك وغيره. فيجوز للإمام أن يشتري رقاباً من مال الصدقة يعتقها عن المسلمين، ويكون ولائهم لجماعة المسلمين. وإن اشتراهم صاحب الزكاة وأعتقهم جاز. هذا تحصيل مذهب مالك، وروي عن =

«لا يرى بأساً أن يعطي الرجل من زكاته في الحج، وأن يعتق منها النسمة»<sup>(١)</sup>؛ ولأنه لا يشترط في مصارف الزكاة التمليك، بل يجوز أن ينتفع المصرف بمال الزكاة من غير امتلاك، كما سبق بيانه في فصل أقسام مصارف الزكاة من جهة التمليك وعدمه<sup>(٢)</sup>.

٧٦٢٦ - يجوز أن يشتري المزكي بمال الزكاة أكثر من رقيق ويعتقه<sup>(٣)</sup>؛ لما سبق ذكره في المسألة الماضية.

٧٦٢٧ - يجوز أن يشتري المزكي بمال الزكاة ما تبقى من أجزاء المبعوض أو المبعوضة التي لم تعتق، ثم يعتقه؛ لعموم آية مصارف الزكاة السابقة.

٧٦٢٨ - ولاء ما أعتق بمال الزكاة يكون لمصارف الزكاة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه أعتق من مال الزكاة، فيكون لمن يستحقها.

= ابن عباس والحسن، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو عبيد. وقال أبو ثور: لا يبتاع منها صاحب الزكاة نسمة يعتقها بجر ولاء. وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي ورواية عن مالك. والصحيح الأول؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠] فإذا كان للرقاب سهم من الصدقات كان له أن يشتري رقبة فيعتقها. ولا خلاف بين أهل العلم أن للرجل أن يشتري الفرس فيحمل عليه في سبيل الله. فإذا كان له أن يشتري فرساً بالكمال من الزكاة جاز أن يشتري رقبة بالكمال، لا فرق بين ذلك»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٤١٧ - ٤٢٢).

(١) سبق تخريجه في باب: مصرف الفقراء.

فصل: مقدار ما يعطاه الفقير، وينظر: ما سبق نقله عن أحمد عند تخريج الحديث.

(٢) ينظر: المسألة (٧٤٣٣)، وقال ابن المنذر في الإشراف (٣/٩١): «اختلفوا في سهم الرقاب. فقالت طائفة: يعتق منه رقبة، هذا قول ابن عباس، والحسن البصري، ومالك، وعبيد الله بن الحسن، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور...».

(٣) قال الخازن في تفسيره (٢/٣٧٥) عند ذكره للأقوال في مصرف الرقاب: «القول الثاني وهو مذهب مالك وأحمد وإسحاق أن سهم الرقاب موضوع لعق الرقاب فيشتري به عبيد ويعتقون».

(٤) قال ابن عطية في تفسيره (٣/٥١): «في ولاء الذي يعتق من الصدقة: فقال =



## الفصل الرابع

## من يلحق بالرقيق في هذا المصرف

٧٦٢٩ - ويلحق بالرقاب: إطلاق أسرى المسلمين بمال الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأن في ذلك دفعاً لحاجة الأسير، كدفع حاجة الفقير؛ ولأنه إذا جاز فك العبد من رق العبودية، فك بدن الأسير أولى، فهو فك رقبة من الأسر؛ ولأن فيه إعزازاً للدين، فهو كالمؤلف؛ ولأن ما يدفع لفكه من الأسر يشبه ما يدفع للغارم لفك رقبة من الدين.

٧٦٣٠ - يلحق بالرقاب: من أجبر على دفع مال ظلماً، وهو فقير لا يستطيع سداد ما أجبر عليه، وسجن بسبب ذلك أو يخشى أن يسجن بسببه، فيعطى ما يسد به هذا الدين<sup>(٢)</sup>؛ لأن فكاه من هذا السجن وتخليصه من هذا الدين يجعله مشابهاً لتخليص الرقيق من الرق.

= مالك: ولاؤه لجماعة المسلمين وقال أبو عبيد: ولاؤه للمعتق، وقال عبيد الله بن الحسن: يجعل ماله في بيت الصدقات.

(١) قال في زاد المستقنع وشرحه الشرح الممتع (٦/٢٣٠، ٢٣١): «قوله: (يفك منها الأسير المسلم) إذا قال قائل: هذا خلاف ظاهر الآية؛ لأن الرقيق في اللغة العربية اسم للعبد الرقيق كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] فكيف يفك منها الأسير؟  
فالجواب: الذين قالوا بجواز ذلك عللوا بما يلي:

أولاً: أن في ذلك دفعاً لحاجته، كدفع حاجة الفقير. ثانياً: أنه إذا جاز أن يفك العبد من رق العبودية، فك بدن الأسير أولى؛ لأنه في محنة أشد من رق العبودية، وهي محنة الأسر، وأنه معرض للقتل؛ لا سيما إن هدد الأسر بقتله إن لم يدفع إليه مالا. ومن الذي يعطي المال عند فك الأسير؟ الجواب: نعطيه الأسيرين»، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٤٢٣ - ٤٢٦)، وينظر: التعليق الآتي.

(٢) قال في الفروع (٤/٣٣٤): «ويجوز أن يفدي من الزكاة أسيراً مسلماً، نص عليه، اختاره جماعة، وجزم به آخرون. وعنه: لا. قدمه بعضهم (و) وأطلق بعضهم روايتين. وقال أبو المعالي: وكذا لو دفع إلى فقير مسلم غرمة سلطان مالا ليدفع جوره»، وينظر: الإنصاف (٧/٢٣٩، ٢٤٠).

٧٦٣١ - وعليه فإنه يدخل في هذا المصرف: من أجبر على دفع ضرائب، وهو فقير لا يستطيع سدادها، وسجن بسبب ذلك أو خشي من السجن بسببه.

٧٦٣٢ - أما من سجن أو هدد بالسجن لدين لزمه فهذا مدين، فيعطى من سهم الغارمين، كما سيأتي في الباب الآتي - إن شاء الله تعالى -.

## الفصل الخامس

### شروط وصفات الرقيق الذي تصرف فيه الزكاة

٧٦٣٣ - يشترط أن يكون الرقيق مسلماً<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة شرعت في الأصل لنفع المسلمين ولنصرة دين الإسلام، فلا تدفع فيما لا يحقق ذلك.

٧٦٣٤ - يجوز أن تكون الرقبة التي تشتري من الزكاة لتعتق، ومثله المكاتب أو المبعوض الذي يعان، يجوز أن يكون أعمى ونحوه ممن لديه عاهة، إذا كانت هذه العاهة لا تخرجه أن يكون ممن لا قيمة له، وكان المزكي اشتراه بقيمته التي يستحقها؛ لأن في ذلك فك لرقبته من الرق، فيدخل في عموم آية مصارف الزكاة.

٧٦٣٥ - يجوز أن يكون الرقيق قريباً للمزكي<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يجب عليه شراؤه وإعتاقه<sup>(٣)</sup>، فصح عتقه من زكاته، كإعطاء الزكاة للقريب الذي لا تلزمه نفقته.

(١) قال في النوادر والزيادات (٢/٢٨٥): «لا يعتق الإمام منها كافراً ولا ذمياً».

(٢) قال ابن قدامة في المغني (٦/٤٧٩):

«فصل: ولا يجوز أن يشتري من زكاته من يعتق عليه بالرحم، وهو كل ذي رحم محرم، فإن فعل عتق عليه، ولم تسقط عنه الزكاة. وقال الحسن: لا بأس أن يعتق أباه من الزكاة»، وقول الحسن رواه ابن أبي شيبه (١٠٤٢٣): «حدثنا حفص، وابن زنجويه (٢٢٠٣): أنا محمد بن يوسف، أنا سفيان، كلاهما عن أشعث بن سوار، قال: سئل الحسن عن رجل اشترى أباه من الزكاة فأعتقه؟ قال: «اشترى خير الرقاب» وأشعث ضعيف، لكن رواه الكوسج في مسائله بسند صحيح، كما في التعليق الآتي.

(٣) قال الكوسج في مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٣/١٠٠٢ - ١٠٠٤): =

٧٦٣٦ - لا يجوز أن يعتق المسلم رقيقه ويحسبه من زكاة ماله<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا العمل ليس فيه إخراجاً للزكاة؛ لأنه إسقاط لملكية بعض ماله، فلم يصح في الزكاة، كإسقاط دين المزكي عن مدينه الفقير.

٧٦٣٧ - لا يجوز أن يعتق المسلم رقيقه ويحسبه من زكاة ماله، ولو كانت زكاةً لعبيد له أعدهم للتجارة<sup>(٢)</sup>؛ لأن الواجب عليه في مال التجارة هو قيمته، ولا يجوز الإخراج من عينه؛ لما سبق ذكره في باب زكاة عروض التجارة.



= «قلت: قال [أشعث بن سوار]: سألت الحسن عن الرجل يشتري أباه من الزكاة، فيعتقه؟ قال: لا بأس به. قال أحمد: لا، ما يعجبني، كيف يجوز وهو إذا ملك أباه عتق!!، يشتريه من غير الزكاة. قيل: يجبر على ذلك؟ قال: لا. قال إسحاق: بل يجزيه عتقه من الزكاة، وإذا اشتراه فعتق، ثم استفاد من ميراثه شيئاً جعله في مثله. أخبرني بذلك يحيى بن آدم، عن هُشيم، عن يونس، عن الحسن».

(١) قال ابن قدامة في المغني (٤٧٩/٦): «لو أعتق عبده المملوك له عن زكاته لم يجز»، وقال شيخنا في الشرح الممتع (٢٣٠/٦، ٢٣١): «إذا كان عند الإنسان عبد فيعتقه من الزكاة فهذا لا يجزى؛ لأنه هنا بمنزلة إسقاط الدين عن الزكاة؛ أي: بمنزلة أن يكون للإنسان دين عند شخص فقير، فيسقطه عنه ويحسبه من الزكاة، فهذا لا يجوز».

(٢) قال ابن قدامة في المغني (٤٧٩/٦): «لو أعتق عبداً من عبده للتجارة، لم يجز؛ لأن الواجب في قيمتهم، لا في عينهم».

## باب

## المصرف السادس (الغارمون)

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٦٣٨ - يحتوي هذا الباب على تعريف الغارمين، وبيان من يدخل فيهم، وإعطاء الزكاة للغارم العاصي، وحساب الزكاة من الدين، وحكم دفع الزكاة في دين الميت ودين الدية، وحكم إعطاء الزكاة القريب المدين، ومن يتولى تسديد الدين من الزكاة، وما يفعل الغارم بمال الزكاة.

## الفصل الثاني

## تعريف الغارمين وبيان من يدخل فيهم

٧٦٣٩ - الغارمون هم المدينون، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>.

(١) قال الإمام الطحاوي الحنفي في أحكام القرآن (١/٣٦٧): «وأما قوله: ﴿وَالْقَرْمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠] فهم المدينون، لا اختلاف في ذلك بين أهل العلم علمناه»، وقال الجصاص الحنفي في أحكام القرآن (٤/٣٢٧): «قوله تعالى: ﴿وَالْقَرْمِينَ﴾ قال أبو بكر: لم يختلفوا أنهم المدينون»، وقال القرطبي المالكي في تفسيره (١٠/٢٧٠): «الغارمون هم الذين ركبهم الدين، ولا وفاء عندهم به، ولا خلاف فيه، اللهم إلا من ادان في سفاهة، فإنه لا يعطى منها ولا من غيرها إلا أن يتوب»، وقال المنهاجي الشافعي في جواهر العقود (١/٣٩٤)، وقال العثماني الشافعي في رحمة الأمة (ص٨٦): «الغارمون: المدينون بالاتفاق»، وقال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٢٨/٥٦٩): «من كان من ذوي الحاجات: كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل فهؤلاء يجوز؛ بل يجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة باتفاق المسلمين».

٧٦٤٠ - يدخل في الغارمين الذين يعطون من الزكاة أقسام من الناس، ومنهم:

٧٦٤١ - ١ - المدينون لإصلاح نفوسهم في مباح، فمن كان عليه دين استدانه من أجل إصلاح أموره الخاصة به، كسواء ما يأكله هو وأهله أو شراء منزل أو صيانتها أو نحو ذلك، وكان هذا الذي صرف فيه هذا الدين مباحاً، جاز أن يسدد هذا الدين من الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى في آية مصارف الزكاة السابقة: ﴿وَالْفَرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠].

٧٦٤٢ - يجوز أن يعطى القوي المكتسب المدين من الزكاة، إذا كان مطالباً بالدين، وليس عنده ما يستطيع السداد به<sup>(٢)</sup>؛ لدخوله في عموم آية المصارف السابقة.

٧٦٤٣ - يشترط أن يكون الغارم لنفسه ليس له أموال أخرى زائدة عما يباع على المفلس<sup>(٣)</sup>، فمن كانت هذه حاله فإنه لا يعطى من الزكاة حتى تباع هذه الأموال، ويسدد بها، فإن بقي شيء بعد ذلك من الدين أعطي من الزكاة بقدر ما يسدد دينه؛ لأنه أصبح بعد بيع هذه الأموال فقيراً.

٧٦٤٤ - من كان عليه دين مقسط على راتبه، ولم يعجز عن سداده،

(١) ينظر كلام القرطبي في تفسيره السابق، وقال في معالم السنن (٢/٢٣٥): «أما الغارم الذي يدان لنفسه وهو معسر فلا يدخل في هذا المعنى؛ لأنه من جملة الفقراء».

(٢) قال في الإنصاف (٧/٢٤٤، ٢٤٥): «لو كان غارماً، وهو قوي مكتسب: جاز له الأخذ للغرم. قاله القاضي في خلافه، وابن عقيل في عمدته في الزكاة، وذكره أيضاً في المجرد والفصول في باب: الكتابة، وهو ظاهر كلام أحمد، وقيل: لا يجوز. جزم به المجد في شرحه، وأطلقهما في القاعدة الثانية والثلاثين بعد المائة، وقال: هذا الخلاف راجع إلى الخلاف في إجباره على التكسب لوفاء دينه، قلت: الصحيح من المذهب الإجبار على ما يأتي في باب: الحجر».

(٣) سبق عند الكلام على ما لا يحسبه المدين من أمواله في مقابل الدين الذي ينقص الزكاة بيان ما لا يباع على المفلس.

لم يعط من الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأنه ليس عليه دين هو عاجز عن سداده.

٧٦٤٥ - ٢ - الغارم لإصلاح ذات البين في فتنة قتل أو جراح أو مشاجرة حصل فيها اعتداء بضرب أو سباب ونحوها، يجوز أن يصرف إليه من الزكاة ولو كان غنياً<sup>(٢)</sup>، إذا كان لم يدفع ما التزمه من المال للإصلاح، أو كان دفعه بنية الرجوع على مال الزكاة<sup>(٣)</sup>، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه من الغارمين، فيدخل في عموم آية مصارف الزكاة السابقة، ولما روى مسلم عن قبيصة مرفوعاً: «إن المسألة لا تحل لأحد إلا لثلاثة، رجل تحمل حمالة<sup>(٥)</sup>، فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم

(١) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٣٦٠، ٣٥٩/٨):

«س: هل تحل لي الزكاة؟ علماً بأنني مطلوب دين، وذلك دين أكثر من مائة ألف ريال، وأنا عاجز عن تسديد ذلك الدين؛ لأن راتبي محدود، ولا يغطي على متطلبات هذا العصر، أفتونا مأجورين والله يراكم ويسدد خطاكم.

الجواب: لا مانع من دفع الزكاة لمن عليه دين حال لا يستطيع تسديده من أجل إعانته على ذلك، أو تخليصه منه؛ لأنه داخل في قوله تعالى: ﴿وَالْفَعْرَمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، وهذا غارم لنفسه عاجز عن السداد لفقره».

(٢) قال في معالم السنن (٢/٢٣٥): «وأما الغارم الغني فهو الرجل يتحمل الحمالة ويدان في المعروف وإصلاح ذات البين، وله مال إن يبيع فيها افتقر، فيوفر عليه ماله، ويعطى من الصدقة ما يقضي به دينه»، وينظر: تفسير القرطبي (١٠/٢٧٠).

(٣) قال شيخنا في الشرح الممتع (٦/٢٣٣): «يعطى من الزكاة في حالين: ١ - إذا لم يوف من ماله؛ فهنا ذمته مشغولة، فلا بد أن نفكه. ٢ - إذا وقي من ماله بنية الرجوع على أهل الزكاة؛ لأجل ألا نسد باب الإصلاح، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]؛ ولأن الحال قد تقتضي الدفع فوراً. وفي حالين لا يعطى فيهما من الزكاة: ١ - إذا دفع من ماله بنية التقرب لله؛ لأنه أخرجه الله فلا يجوز الرجوع فيه. ٢ - إذا دفع من ماله ولم يكن بياله الرجوع على أهل الزكاة».

(٤) سبق ذكر مراجع هذا الإجماع في فصل أقسام مصارف الزكاة من جهة الغنى، وفي المسألة خلاف في الغني، فالجمهور على أنه يعطى، والحنفية يمنعون إعطاءه.

(٥) قال العلامة الجصاص في أحكام القرآن (٤/٣٢٨): «الحمالة هي الكفالة =

يمسك<sup>(١)</sup>، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش -، ورجل أصابته فاقة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش -<sup>(٢)</sup>.

٧٦٤٦ - ٣ - يدخل في الغارمين عند بعض أهل العلم: من تحمل حمالة للإصلاح في قضية إتلاف مال أو نهبه، وبالأخص إذا ترتب على

=والحميل هو الكفيل»، وقال العلامة الشوكاني في نيل الأوطار (٢٠٠/٤): «قوله: (حمالة) بفتح الهاء المهملة وهو ما يتحملة الإنسان ويلتزمه في ذمته بالاستدانة ليدفعه في إصلاح ذات البين، وإنما تحل له المسألة بسببه ويعطى من الزكاة بشرط أن يستدين لغير معصية، وإلى هذا ذهب الحسن البصري والباقر والهادي وأبو العباس وأبو طالب، وروي عن الفقهاء الأربعة والمؤيد بالله أنه يعان لأن الآية لم تفصل، وشرط بعضهم أن الحمالة لا بد أن تكون لتسكين فتنة».

(١) قال في غريب الحديث لابن الجوزي (٢٤٣/١): «في الحديث (الحميل غارم) وهو الضامن. في الحديث: (رجل تحمل حمالة) الحمالة: الغرم عن القوم، وذاك أن الحرب تقع بين قوم فيسفك فيها الدم فيحتمل رجل تلك الديات ليصلح ذات البين»، وقال في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٤٢/١): «وفيه «لا تحل المسألة إلا لثلاثة: رجل تحمل حمالة» الحمالة بالفتح: ما يتحملة الإنسان عن غيره من دية أو غرامة، مثل أن يقع حرب بين فريقين تسفك فيها الدماء، فيدخل بينهم رجل يتحمل ديات القتلى ليصلح ذات البين. والتحمل: أن يحملها عنهم على نفسه».

(٢) صحيح مسلم (١٠٤٤)، وقال في شرح منتهى الإرادات (٤٥٧/١): «(و) السادس (غارم) وهو ضربان: الأول (تدين لإصلاح ذات بين)؛ أي: وصل، كقبيلتين أو أهل قريتين ولو ذميين تشاجروا في دماء أو أموال، وخيف منه فتوسط بينهم رجل، وأصلح بينهم وألزم في ذمته مالا عوضاً عما بينهم، لتسكين الفتنة، فقد أتى معروفاً عظيماً، فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة، لثلاً يجحف بسادة القوم المصلحين، وكانت العرب تفعل ذلك، فيحتمل الرجل الحملة - بفتح الحاء - ثم يخرج في القبائل، يسأل حتى يؤديها، فأقرت الشريعة ذلك، وأباحت المسألة فيه، وفي معناه ما ذكر بقوله (أو تحمل إتلافاً أو نهياً عن غيره) فيأخذ من زكاته (ولو) كان (غنياً)؛ لأنه من المصالح العامة فأشبه المؤلف، والعامل (ولم يدفع من ماله) ما نحمله؛ لأنه إذا دفعه منه لم يصر مديناً، وإن اقترض ووفاه فله الأخذ بوفائه، لبقاء الغرم (أو لم يحل) الدين، فله الأخذ، لظاهر حديث قبيصة».

عدم تحمل هذه الحمالة فتن وشورور كبيرة<sup>(١)</sup>؛ لدخوله في حديث قبيصة السابق<sup>(٢)</sup>.

٧٦٤٧ - ٤ - يدخل في الغارمين عند بعض أهل العلم: من تحمل حمالة من جهل قاتله، وبالأخص إذا كان سيحصل إذا لم يود فتن وشورور كثيرة، لوجود تهمة لمسلم أو قبيلة بقاتله، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>، فيجوز أن يعطى من الزكاة؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٧٦٤٨ - ٥ - يدخل في الغارمين عند بعض أهل العلم: من تحمل مالا لإخراج فقير مدين من السجن، أو تحمل ديناً على فقير لئلا يسجن، ونحو ذلك، وكان ذلك كله في دين طاعة أو دين مباح<sup>(٤)</sup>؛ لما ذكر قبل

(١) قال في الإنصاف (٢٤٥/٧): «ومنها: لو تحمل بسبب إتلاف مال أو نهب. جاز له الأخذ من الزكاة وكذا إن ضمن عن غيره مالا، وهما معسران: جاز الدفع إلى كل منهما، وإن كانا موسرين أو أحدهما: لم يجز. على الصحيح من المذهب، وقيل: يجوز إن كان الأصل معسراً والحميل موسراً، وهو احتمال في التلخيص»، وينظر: كلام صاحب الإقناع وصاحب الفروع الآتيان.

(٢) قال في الإقناع في فقه الإمام أحمد (٢٩٥/١): «الغارمون وهم المدينون المسلمون وهم ضربان: أحدهما من غرم لإصلاح ذات البين ولو بين أهل ذمة وهو من تحمل بسبب إتلاف نفس أو مال أو يهب دية أو مالا لتسكين فتنة وقعت بين طائفتين ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك فيدفع إليه ما يؤدي حمالته وإن كان غنياً أو شريفاً»، وينظر: كلام صاحب الإنصاف السابق وكلام صاحب الفروع الآتي.

(٣) قال في المجموع (٢١٠/٦): «حكى صاحب البيان عن الصيمري أنه لو ضمن دية قتيل عن قاتل مجهول أعطي من سهم الغارمين مع الفقر والغنى وإن ضمنها عن قاتل معروف أعطي مع الفقر دون الغنى، وهذا ضعيف ولا تأثير لمعرفته وعدمها، وذكر الدارمي في الضمان عن قاتل معروف وجهين، قال الدارمي: ولو كانت دعوى الدم بين من لا يخشى فتنتهم فتحملها فوجهان».

(٤) قال في الفروع (٣٤٠/٤): «من تحمل بسبب إتلاف مال أو نهب أخذ من الزكاة، وكذا إن ضمن عن غيره مالا وهما معسران جاز الدفع إلى كل واحد منهما. وقيل: يجوز الدفع أيضاً إن كان الأصيل معسراً والحميل موسراً»، وقال في الإنصاف (٢٦٢/٧):



مسألة واحدة<sup>(١)</sup>.

٧٦٤٩ - ٦ - يدخل في الغارمين عند بعض أهل العلم: من غرم لبناء مسجد، ومن غرم لعمل من أعمال البر والخير الأخرى، فيعطى من الزكاة ولو كان غنياً<sup>(٢)</sup>، والأقرب أن من دفع من ماله أو استدان لعمل خير ليس فيه حمالة، وهو غني، أن ذلك لا يدخل في الغارمين؛ لأنه لم يضمه لأحد، فهو ليس ممن عليه حمالة، وهي الكفالة، كما سبق، لكن إن كان فعل ذلك بنية أخذ ذلك من المحسنين فهو إقراض منه لهذا العمل، أو استدانة على ذمة الوقف ونحوه، إن كان هو المتولي له، فيجوز له أن يطلبه منهم، لا من المزكين.

٧٦٥٠ - ٧ - يدخل في الغارمين عند بعض أهل العلم: من كان عليه

= «فائدة: لو غرم لضمان، أو كفالة، فهو كمن غرم لنفسه في مباح. على الصحيح من المذهب. وقيل: هو كمن غرم لإصلاح ذات البين، فيأخذ مع غناه بشرط أن يكون الأصيل معسراً. ذكره الزركشي وغيره». وينظر: كلام صاحب الإقناع وكلام صاحب الإنصاف السابقان.

(١) وفي المسألة قول آخر، قال شيخنا ابن عثيمين في تعليقه على الكافي لابن قدامة (٣/٧٨ طباعة حاسب آلي): «إذا كانت المسألة فردية فإنه لا يعطى إذا كان غنياً كإنسان تحمل حمالة عن شخص أمسكه غريمه وقال: أعطيني حقي وإلا حبستك الآن فجاء رجل محسن وقال: حقك علي أنا أتحمّل الحق هذا لا شك تحمل حمالة لمصلحة غيره لكنه ليس كالأول هذا لا نعطيه من الزكاة إلا إذا كان فقيراً، إذا كان فقيراً تحل له الزكاة أعطيناه؛ لأنه صار من الغارمين لأنفسهم وأما إذا كان غنياً فلا يعطى والفرق بينهما واضح ظاهر، إذ هذا الغارم لإصلاح الغير ولمصلحة الغير بشرط أن تكون مصلحة لها أهميتها».

(٢) قال في المجموع (٦/٢١٠): «ذكر السرخسي أن ما استدانه لعمارة مسجد وقرى الضيف فهو كما استدانه لنفقته ومصلحة نفسه وحكى الروياني في الحلية عن بعض الأصحاب أنه يعطى من سهم الغارمين مع الغنى بالعقار ولا يعطى مع الغنى بالنقد قال الروياني وهذا هو الاختيار».

دين الله تعالى<sup>(١)</sup>، ككفارة، ونحوهما، والأقرب أنه لا يجوز أخذ الكفارة ونحوها من الزكاة؛ لعدم الدليل على صحة صرفها فيها، والأقرب أن الكفارات تثبت في الذمة<sup>(٢)</sup>؛ لظاهر حديث أبي هريرة في قصة المجامع في نهار رمضان، ففيه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أعطاه الطعام الذي أتى له به، وقال له: «تصدق به» متفق عليه<sup>(٣)</sup>، فلو كانت تسقط عنه لفقره لما أعين على أدائها، ولما أعطي الطعام ليطعمه كفارة له، ولأخبره النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنها تسقط عنه لفقره.

٧٦٥١ - أما ما ورد من أن الطعام الذي أعطاه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم للرجل المذكور في حديث أبي هريرة السابق كان من الصدقة، فهو لا يثبت<sup>(٤)</sup>، وكذلك حديث سلمة بن صخر البياضي، والذي فيه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر بني زريق أن يعطوه صدقتهم كفارة له. لا يثبت أيضاً<sup>(٥)</sup>.

(١) قال في الإقناع وشرحه كشاف القناع (٢/٢٨٢): «ويجوز الأخذ من الزكاة (لقضاء دين الله) تعالى من كفارة ونحوها، كدين الآدمي»، وينظر: الإنصاف (٧/٢٤٦).

(٢) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٤٠٦/١٠) عن من لم يجد هدي التمتع وهو عاجز عن الصيام: «وإذا لم يستطع الصوم فإن الفدية تبقى في ذمته ولا يجزئ عنها الإطعام».

(٣) صحيح البخاري (١٩٣٦، ٢٦٠٠)، صحيح مسلم (١١١١) من حديث أبي هريرة، ورواه مسلم (١١١٢) من حديث عائشة.

(٤) رواه البزار (٨٠٧٣) من طريق محمد بن إسحاق قال: حدَّثني الزهري عن حميد، عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ في رمضان فقال: يا رسول الله إنه أصاب أهله نهاراً...، فذكر الحديث، وفيه: «فجاء رجل بصدقته يحملها»، وقد رواه عن الزهري أكثر من عشرة من تلاميذه، وكثير منهم ألصق به من ابن إسحاق وأقوى رواية منه، ولم يذكروا هذه اللفظة مع أهميتها، فهي لفظة شاذة، وينظر: علل الدارقطني (١٩٨٨).

(٥) سبق تخريجه في فصل تراحم مصارف الزكاة.

٧٦٥٢ - أما الحج الفاسد فيجوز أخذ تكاليفه من الزكاة؛ لأنه يجوز دفع الزكاة في الحج؛ لدخوله في مصرف سبيل الله، كما سيأتي في بابه.  
٧٦٥٣ - الغارم الفقير يعطى لفقره ولغرمه<sup>(١)</sup>؛ لدخوله في مصرف الفقراء وفي مصرف الغارمين.

٧٦٥٤ - من كان عليه دين كثير، جاز أن يعطى ما يسدد به جميع ديونه، إذا لم يترتب على ذلك تضرر مصارف الزكاة الأخرى؛ لعموم آية مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير القرطبي (٢٧٠/١٠)، الإنصاف (٢٧٨/٧).

(٢) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الخامسة لقضايا الزكاة بالجمهورية اللبنانية عام (١٤١٥هـ)، منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٩٣، ٨٩٤):

«ثانياً: مصرف «الغارمين»: ١ - الغارمون قسمان: الأول: المدينون المسلمون الفقراء لمصلحة أنفسهم في المباح، وكذا بسبب الكوارث والمصائب التي أصابتهم. والثاني: المدينون المسلمون لإصلاح ذات البين لتسكين الفتن التي قد تثور بين المسلمين، أو للإنفاق في المصائب والكوارث التي تحل بالمسلمين، ولا يشترط الفقر في هذا القسم. ٢ - الضامن مالا عن رجل معسر يجوز إعطاؤه ما ضمنه إن كان الضامن معسراً. ٣ - لا يجوز إعطاء الغارم لمصلحة نفسه من الزكاة إذا كان دينه في معصية، كالخمر، والميسر، والربا، إلا إذا تحقق صدق توبته. ٤ - يجوز قضاء دين الميت من مال الزكاة إذا لم يكن في ميراثه ما يفي به، ولم يسدد ورثته دينه، ففي تسديد دينه من الزكاة إبراء لذمته، وحفظ لأموال الدائنين. ٥ - الغارم لمصلحة نفسه القوي المكتسب لا يجوز له أن يأخذ من مال الزكاة إذا أمكنه سداد دينه من كسبه، أو أنظره صاحب المال إلى ميسرة، وكذلك من كان له مال سواء كان نقداً أو عقاراً أو غيرهما يمكنه السداد منه. ٦ - إذا أخذ الغارم من الزكاة بوصف الغرم، فلا يجوز له أن ينفق هذا المال في غير سداد غرمه، أما إذا أخذه بوصف الفقر فيجوز له إنفاقه في حاجاته. ٧ - الغارم الفقير أو الغارم المسكين أولى بالزكاة من الفقير أو المسكين الذي ليس بغارم؛ لأن الأولين اجتمع فيهم وصفان: الغرم والفقر أو المسكنة، والآخرين ليس فيهما إلا وصف الفقر. ٨ - يجوز إعطاء الغارم من الزكاة بمقدار ما عليه من ديون =

## الفصل الثالث

## إعطاء الزكاة للغارم العاصي

٧٦٥٥ - من استدان لفعل معصية، أو استدان بطريقة محرمة، فإنه لا يعطى لسداد هذا الدين من الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأن الزكاة شرعت للإعانة على الخير، وإعطاء مثل هذا إقرار له على فعله، وإعانة له على تكرار مثل هذا العمل المحرم.

٧٦٥٦ - وكذا من استدان ديناً ثم صرفه في معصية؛ فإنه لا يسدد دينه هذا من الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٧٦٥٧ - المبتدع المظهر لبدعته، وكذلك العاصي المظهر لمعصيته، ينبغي أن لا يعطوا من الزكاة لسداد ديونهم، والأولى أن تعطى لأهل التقوى والصلاح<sup>(٣)</sup>؛ لما في ذلك كله من الإعانة للمطيع على الاستمرار في

= قَلَّتْ أو كَثُرَتْ، إذا كان في مال الزكاة وفاء لتلك الديون، وإن استغنى الغارم قبل سداد ما عليه من ديون وجب عليه إرجاع تلك الأموال لولي الأمر، أو لمن أخذها منه؛ فإن لم يستطع، فإنه يدفعها في مصارف الزكاة. ٩ - يجوز إعطاء الغارم من مال الزكاة للعام الذي يحل دينه فيه ولو بقي من ذلك العام أشهر على موعد السداد، ولا يعطى لسداد دين العام التالي، إلا أن يصلح المدين صاحب الدين على السداد في الحال مع الحظ من الدين. ١٠ - لا ينبغي لمن يجد دخلاً يكفيه أن يستدين لإنشاء مصنع أو مزرعة أو مسكن اعتماداً منه على السداد من مال الزكاة، فمال الزكاة يعطى لسد حاجة الفقراء، أو إيجاد دخل لهم يسد حاجتهم، ولا يعطى لمن لديه ما يكفيه ليزداد ثراء. ١١ - يعطى ذوو قرابة الرسول ﷺ الغارمون من هذا المصرف، إذا انقطعت حقوقهم المقررة شرعاً.

(١) قال في أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/٣٩٧): «فمن استدان (لمصلحة نفسه) أعطي (لا) إن استدان (في معصية) كئمن خمر وإسراف في نفقته فلا يعطى»، وينظر كلام القرطبي في تفسيره السابق.

(٢) قال في المبدع (٢/٤١١): «وقيده بالمباح ليخرج ما استدان وصرفه في معصية كشرب الخمر والزنا».

(٣) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٢٥/٨٧): «أما الزكاة =

الطاعة، ولما فيه من إعانة العاصي والمبتدع على التوبة والرجوع إلى الحق والطاعة.

٧٦٥٨ - ويُسْتثنى من المسألتين السابقتين: من تاب إلى الله تعالى، فإنه يعطى من الزكاة ما يسدّد دينه<sup>(١)</sup>؛ لأنه حينئذٍ يكون عوناً له على التوبة والطاعة.

## الفصل الرابع

### حساب الزكاة من الدين

٧٦٥٩ - لا يجوز حساب زكاة المال من دين للمالك على معسر، بإسقاط مقدارها من هذا الدين، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛

= فينبغي للإنسان أن يتحرى بها المستحقين من الفقراء والمساكين والغارمين وغيرهم من أهل الدين المتبعين للشريعة، فمن أظهر بدعة أو فجوراً فإنه يستحق العقوبة بالهجر وغيره والاستتابة فكيف يعان على ذلك»، وينظر: ما سبق في المسألة (٧٥٤٦).

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٧٤/٢٨): «الفقراء والمساكين يجمعها معنى الحاجة إلى الكفاية؛ فلا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب (والعاملين عليها) هم الذين يجيئونها ويحفظونها ويكتبونها ونحو ذلك. (والمؤلفة قلوبهم) فنذكرهم - إن شاء الله تعالى - في مال الفيء. (وفي الرقاب) يدخل فيه إعانة المكاتبين وافتداء الأسرى وعتق الرقاب. هذا أقوى الأقوال فيها. والغارمين هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاءها فيعطون وفاء ديونهم ولو كان كثيراً إلا أن يكونوا غرموه في معصية الله تعالى فلا يعطون حتى يتوبوا. (وفي سبيل الله) وهم الغزاة الذين لا يعطون من مال الله ما يكفيهم لغزوهم فيعطون ما يغزون به؛ أو تمام ما يغزون به من خيل وسلاح ونفقة وأجرة؛ والحج من سبيل الله كما قال النبي ﷺ: «وابن السبيل» هو المجتاز من بلد إلى بلد»، وينظر: تفسير القرطبي (٢٧٠/١٠).

(٢) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٨٤/٢٥): «وأما إسقاط الدين عن المعسر فلا يجزئ عن زكاة العين بلا نزاع»، وقال الحافظ النووي في المجموع (٢١٠/٦): «إذا كان لرجل على معسر دين فأراد أن يجعله عن زكاته وقال له: جعلته عن زكاتي فوجهان حكاهما صاحب البيان (أصحهما): لا يجزئه وبه قطع الصيمري وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد لأن الزكاة في ذمته فلا يبرأ الا بإقباضها (والثاني): تجزئه وهو =

لأن هذا العمل ليس فيه إخراج للزكاة؛ لأنه إسقاط لملكية بعض ماله، فلم يصح في الزكاة.

٧٦٦٠ - ويُسْتثنى من ذلك عند من يرى وجوب الزكاة في الدين الذي على فقير: إذا أسقط زكاة الدين الذي على الفقير بحسابها من الدين نفسه، فيسقط من هذا الدين زكاته؛ لأن هذا فيه مساواة للزكاة بالمال المزكى<sup>(١)</sup>.

### الفصل الخامس

#### في دين الميت ودين الدية

٧٦٦١ - ويدخل في الغارمين: دين دية قتل الخطأ، إذا حكم بها على العاقلة فعجزت عن تحملها<sup>(٢)</sup>، أو حكم بها على الجاني، فعجز عن

= مذهب الحسن البصري وعطاء»، وقال في الإنصاف (٢٨٢/٧): «واختار الأزجي في النهاية الجواز».

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٨٤/٢٥) بعد كلامه السابق: «لكن إذا كان له دين على من يستحق الزكاة: فهل يجوز أن يسقط عنه قدر زكاة ذلك الدين ويكون ذلك زكاة ذلك الدين؟ فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره. أظهرهما الجواز؛ لأن الزكاة مبناها على المواساة وهنا قد أخرج من جنس ما يملك بخلاف ما إذا كان ماله عيناً وأخرج ديناً فإن الذي أخرجه دون الذي يملكه فكان بمنزلة إخراج الخبيث عن الطيب وهذا لا يجوز. كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٧]»، وقال تلميذه في الفروع (٣٤٢/٤): «وإن أبرأ رب الدين غريمه من دينه بنية الزكاة لم يجزئه، نص عليه، سواء كان المخرج عنه عيناً أو ديناً «وم ش» خلافاً للحسن وعطاء، ويتوجه لنا احتمال وتخريج كقولهما، بناء على أنه هل هو تملك أم لا؟ وقيل: تجزئه من زكاة دينه، حكاه شيخنا، واختاره أيضاً؛ لأن الزكاة مواساة»، وينظر: كلام الإمام ابن تيمية السابق.

(٢) جاء في قرارات الندوة الثانية لقضايا الزكاة المعاصرة بالكويت عام (١٤٠٩هـ)، مطبوعة ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٨١): «١ - دفع الديات من مال الزكاة (مصرف الغارمين): أولاً: يعان من الزكاة المدين بدية قتل خطأ إذا ثبت عجز العاقلة عن تحملها وعدم قدرة بيت المال على تحملها، ويجوز دفع هذه المعونة من أموال الزكاة مباشرة إلى أولياء المقتول. =

دفعها<sup>(١)</sup>؛ لأن من وجبت عليه يعد في هذه الحال من الغارمين .  
 ٧٦٦٢ - أما دية القتل العمد فلا تدفع من الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأن القاتل عمداً  
 عاص لله بهذا القتل، فلا يستحق الإعانة، كمن كان دينه من معصية، كرباً  
 ونحوه .

٧٦٦٣ - لا يجوز تسديد دين الميت من الزكاة، وهذا قول عامة أهل  
 العلم<sup>(٣)</sup>؛ لأن دين الميت يجب سداه من بيت المال<sup>(٤)</sup>، كما سبق في  
 كتاب الجنائز باب الصلاة على الميت<sup>(٥)</sup>؛ ولأن النبي صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم لم يكن يؤدي دين الميت في أول الأمر من الزكاة، بل كان يمتنع

= أما دية قتل العمد فلا يجوز دفعها من مال الزكاة .

(١) قال شيخ مشايخنا سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، كما في فتاويه ورسائله  
 (٤/ ١٤٠): «وإن كان الدين الذي على الأحياء دية أو ديان قد حكم بها على العاقلة  
 وأعسر أو لم تكن للجاني عاقلة سلمت من بيت المال. كما هو المشهور في المذهب .  
 وكذا من ثبت أنه مقتول وجعل قاتله كالميت في زحمة جمعة ونحو ذلك فديته من بيت  
 المال. أما الدية التي يحكم بها على الجاني نفسه فحكمها حكم الدين على الحي على  
 النحو المذكور أعلاه» .

(٢) ينظر: ما سبق نقله قريباً عن الندوة الثانية للزكاة بالكويت .

(٣) قال في الاستذكار (٣/ ٢١٣): «أجمعوا على أنه لا يؤدي من الزكاة دين  
 ميت»، وقال في الفروع (٤/ ٣٤٢): «لا يقضي منها دين ميت غرمه لمصلحة نفسه أو  
 غيره، حكاه أبو عبيد وابن عبد البر (ع) لعدم أهليته لقبولها، كما لو كفنه منها (ع)  
 وحكى ابن المنذر عن أبي ثور: يجوز. وعن مالك أو بعض أصحابه مثله. وأطلق  
 صاحب التبيان الشافعي وجهين، واختاره شيخنا، وذكره إحدى الروايتين عن أحمد»،  
 وقال القرطبي في تفسيره (١٠/ ٢٧١) عند كلامه على آية مصارف الزكاة: «اختلفوا، هل  
 يقضى منها دين الميت أم لا؟، فقال أبو حنيفة: لا يؤدي من الصدقة دين ميت. وهو  
 قول ابن المواز. . وقال علماؤنا وغيرهم: يقضى منها دين الميت لأنه من الغارمين» .

(٤) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٣٤، ٣٣/ ١٠): «الأصل في الشريعة  
 الإسلامية أن من مات من أفراد المسلمين الملتزمين لتعاليم دينهم وعليه دين لحقه في  
 تعاطي أمور مباحة ولم يترك له وفاء - أن يشرع قضاؤه عنه من بيت مال المسلمين» .

(٥) ينظر: المسألة (٥٧٢٨) .

من الصلاة عليه<sup>(١)</sup>؛ ولأنه إذا لم يسدد عنه إن كان نوى السداد فسيؤدي الله عنه، وإن لم يكن ينوي السداد فهو لا يستحق أن يسدد عنه؛ لأنه عاص بهذه الاستدانة المقترنة بهذه النية، فهو كمن اذان في أمر مكروه أو محرم، على ما سبق تفصيله قريباً<sup>(٢)</sup>.

## الفصل السادس

### حكم إعطاء الزكاة القريب المدين

٧٦٦٤ - يجوز أن يعطي المسلم والده وولده الغارمين لسداد ديونهما<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا يجب عليه تسديد ديونهما، وإنما يجب عليه نفقتهما من أكل وشرب وسكن ونحوها.

٧٦٦٥ - يجوز أن تعطي الزوجة زكاتها لزوجها المدين لسداد دينه<sup>(٤)</sup>؛

(١) قال شيخنا ابن عثيمين في مجموع فتاويه (٣٣٦/١٨)، وفي فتاوى أركان الإسلام (ص ٤٢٤): «ذكر ابن عبد البر وأبو عبيد أنه لا يقضى من الزكاة دين على ميت بالإجماع، ولكن الواقع أن المسألة محل خلاف، لكن أكثر العلماء يقولون: إنه لا يقضى منها دين على ميت؛ لأن الميت انتقل إلى الآخرة، ولا يلحقه من الذل والهوان بالدين الذي عليه ما يلحق الأحياء، ولأن النبي ﷺ لم يكن يقضي ديون الأموات من الزكاة، بل كان يقضيها عليه الصلاة والسلام من أموال الفئء حين فتح الله عليه، وهذا يدل على أنه لا يصح قضاء دين الميت من الزكاة».

(٢) وفي المسألة قول آخر سبقت الإشارة إليه، وقال الإمام ابن تيمية رحمته الله كما في مجموع الفتاوى (٧٩/٢٥، ٨٠): «وأما الدين الذي على الميت فيجوز أن يوفى من الزكاة في أحد قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَالْقَرِيبِينَ﴾ [التوبة: ٦٠] ولم يقل: (وللغارمين)، فالغارم لا يشترط تملكه. وعلى هذا يجوز الوفاء عنه، وأن يملك لوارثه ولغيره».

(٣) قال في الذخيرة (١٤٢/٣): «قال ابن القصار: إذا أعطى أحد الزوجين الآخر ما يقضي به دينه جاز لعدم عود المنفعة قال: وهذا يقتضي أن الدفع للأب لوفاء الدين جائز إلا أن يكون الدين لأحد الأبوين على الآخر وصاحب الدين فقير»، وينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٩٠/٢٥)، الإنصاف (٢٨٨/٧).

(٤) قال في التاج والإكليل (٢٣٩/٣): «إن أعطى أحد الزوجين للآخر ما يقضي =



لأن ذلك لا يعود نفعه المباشر عليها؛ ولأنه يجوز لها على الصحيح دفع زكاتها لزوجها الفقير، كما سيأتي في باب من لا يجوز دفع الزكاة إليه في فصل دفع الزكاة للزوج والزوجة، فهنا أولى.

### الفصل السابع

#### من يتولى تسديد الدين من الزكاة

٧٦٦٦ - يجوز إذا وثق المزكي أن المدين سيقوم بتسديد الدين حال تسليم الزكاة له، أن يسلمها لهذا المدين<sup>(١)</sup>؛ لأنه سيكون كالوكيل في إيصال الزكاة.

٧٦٦٧ - أما إذا غلب على ظن المزكي أن هذا المدين لن يسدد الدين بما يعطى من زكاة لسداده، فلا يجوز له أن يعطيه هذه الزكاة التي خصصها لسداد هذا الدين، فيجوز أن يعطيها للدائن مباشرة<sup>(٢)</sup>؛ لأن المزكي نوى صرفها في مصرف معين، فيجب أن يعمل على ضمان صرفها فيما نواه، وليضمن حصول المصلحة التي دفع الزكاة من أجلها؛ ولأن التملك ليس بشرط في صرف الزكاة، كما سبق بيانه في فصل أنواع المصارف من جهة التملك وعدمه<sup>(٣)</sup>.

٧٦٦٨ - ويُستثنى من هذا: ما إذا كان المدين فقيراً، فأعطاه المزكي من الزكاة، ونوى أنها لسداد الدين أو لسد حاجة الفقير؛ لأن المدين إذا صرفها في أحد الأمرين لم يخالف ما قصده المزكي.

= به دينه جاز». وينظر: كلام صاحب الذخيرة السابق.

(١) قال في الشرح الممتع (٦/٢٣٥): «فإن قال قائل: هل الأولى أن نسلمها للغارم، ونعطيه إياها ليدفعها إلى الغريم، أو ندفعها للغريم؟ فالجواب في هذا تفصيل: إذا كان الغارم ثقة حريصاً على وفاء دينه، فالأفضل بلا شك إعطاؤه إياها ليتولى الدفع عن نفسه؛ حتى لا يخجل، ولا يذم أمام الناس. وإذا كان يخشى أن يفسد هذه الدراهم فإننا لا نعطيه، بل نذهب إلى الغريم الذي يطلبه ونسدد دينه».

(٢) الإنصاف (٧/٢٤٦). (٣) ينظر: المسألة (٧٤٣٣).

٧٦٦٩ - والأفضل عند غلبة ظن المزكي أن المدين سيسدد الدين بما يعطاه من الزكاة للسداد أن يسلم الزكاة لهذا المدين؛ لأن ذلك أفضل من جهة أن علم الدائن أو غيره بأن سداد دين هذا المدين من الزكاة يسبب خجلاً للمدين، فالأولى عدم إلجائه إلى هذه الحال<sup>(١)</sup>.

٧٦٧٠ - يجوز أن يتولى المزكي سداد دين مدين دون علمه، إذا كان هذا المزكي يعلم أن هذا المدين يرضى أن يسدد دينه من الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا دليل على اشتراط تسليم الزكاة للمدين ليتولى تسديد الدين.

## الفصل الثامن

### ما يفعل الغارم بمال الزكاة

٧٦٧١ - إذا سلم المزكي مال الزكاة للغارم لسداد دين معين وجب عليه دفع هذا المال لسداد هذا الدين<sup>(٣)</sup>؛ ليوافق عمله نية المزكي.

٧٦٧٢ - إذا فضل من هذا المال شيء بعد سداد الدين وجب إعادته إلى المزكي، ولو كان الغارم مديناً بدين آخر أو فقيراً<sup>(٤)</sup>؛ لاكتفاء الحاجة

(١) ينظر: كلام شيخنا ابن عثيمين السابق.

(٢) قال في الشرح الممتع (٦/٢٣٤): «وهل يجوز أن نذهب إلى الدائن، ونعطيه ماله دون علم المدين؟»

الجواب: نعم يجوز؛ لأن هذا داخل في قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠] فهو مجرور بـ «في» و«الغارمين» عطفاً على الرقاب، والمعطوف على ما جر بحرف يقدر له ذلك الحرف فالتقدير وفي الغارمين، و«في» لا تدل على التملك، فيجوز أن ندفعها لمن يطلبه».

(٣) قال في الفروع (٤/٣٣٩): «إن دفع إلى الغارم ما يقضي به دينه لم يجز صرفه في غيره وإن كان فقيراً، وكذا المكاتب والغازي لا يصرف ما يأخذه إلا لجهة واحدة، وإن دفع إلى الغارم لفقره جاز أن يقضي به دينه»، وقال في الإنصاف (٧/٢٤٥): «لو دفع إلى غارم ما يقضي به دينه لم يجز صرفه في غيره، وإن كان فقيراً».

(٤) قال في الإنصاف (٧/٢٦٤): «بلا خلاف أعلمه».

التي صرف المزكي هذا المال الزكوي من أجلها<sup>(١)</sup>؛ ولأن الغارم لم يملك هذا المال، وإنما أعطي إياه ليصرفه في أمر معين، فإذا اكتفى هذا الأمر وجب عليه رد هذا المال<sup>(٢)</sup>.

٧٦٧٣ - ولا يجوز لهذا المدين إذا كان فقيراً أو مديناً بدين آخر أن يصرف بقية هذا المال الزكوي إلى تسديد دينه الآخر، كما لا يجوز له أن يصرفه في حاجاته من مأكّل ومسكن؛ لئلا يخالف نية المزكي.

٧٦٧٤ - إذا أبرئ الغريم من الدين أو قضى هذا الدين من غير الزكاة، أو سدده شخص آخر قبل سداه من الزكاة، وجب على الغريم رد مال الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لما ذكر في المسائل السابقة.



(١) قال في الفروع (٤/٣٣٩): «إن أبرئ الغريم أو قضى دينه من غير الزكاة استرد منه، على الأصح، ذكره جماعة، وجزم به آخرون، وذكره صاحب المحرر ظاهر المذهب (وش) ثم قال: وقال القاضي في تعليقه: هو على الروايتين في المكاتب، فإن قلنا أخذه هناك مستقر فكذا هنا، قدمه ابن تميم وغيره، قال: فإن كان فقيراً فله إمساكها ولا تؤخذ منه، ذكره القاضي. وقال القاضي في موضع وقاله غيره: إذا اجتمع الغرم والفقير في موضع واحد أخذ بهما، فإن أعطي للفقير فله صرفه في الدين، وإن أعطي للغرم لم يصرفه في غيره، فالمذهب أن من أخذ بسبب يستقر الأخذ به وهو الفقر والمسكنة والعمالة والتألف صرفه فيما شاء كسائر ماله، وإن لم يستقر صرفه فيما أخذه له خاصة، لعدم ثبوت ملكه عليه من كل وجه».

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في تعليقاته على الكافي لابن قدامة (٣/٩٠ طبع حاسب آلي): «أما الغرم فلو أننا أعطينا هذا الرجل ليقضي دينه فلما ذهب بها إلى الدائن قال الدائن: إني قد أبرأتك هل يردّها أو لا؟ نعم يردّها لأنه أعطينا لقضاء الدين وقد أبريء منه ولو أنه أعطينا لقضاء الدين وقال غريمه: إني إبرأتك لكنه محتاج هو نفس الفقير هل يجوز أن يصرف ما أخذه في فقره؟ لا لأنه أخذه على أنه يقضي به الدين فيجب أن يصرفه في هذا».

(٣) الشرح الكبير مع الإنصاف (٧/٢٦٤، ٢٦٥)، وينظر: كلام شيخنا ابن عثيمين

السابق.

## باب

## المصرف السابع (سبيل الله)

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٦٧٥ - يحتوي هذا الباب على تعريف سبيل الله في اللغة والاصطلاح، والأشياء التي يراد بها لفظ (سبيل الله) في القرآن والسنة، وذكر أقرب الأقوال في المراد بـ(سبيل الله) في آية مصارف الزكاة، وذكر الأشياء التي تدخل في مصرف سبيل الله بحسب ما ترجح لي، وذكر القول بشمول سبيل الله لأوجه الخير كلها، وذكر أدلته مع الإجابة عنها، وعلى حكم ما يزيد عن مصرف سبيل الله من الزكاة.

## الفصل الثاني

## تعريف سبيل الله

٧٦٧٦ - السبيل في اللغة: الطريق، وما وضع منه، ويطلق أيضاً على الطريق السهل<sup>(١)</sup>.

(١) قال في تهذيب اللغة (٣٠٢/١٢): «سبل: قال ابن السكيت وغيره: السبيل: الطريق يؤنشان ويذكران، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦]، وقال: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وجمع السبيل سبل»، وقاتل في المحكم والمحيط الأعظم (٥٠٦/٨): «السبيل الطريق وما وضع منه يذكر ويؤنث وسبيل الله طريق الهدى الذي دعا إليه»، وقال في تاج العروس (١٦١/٢٩): «السبيل، والسبيلة، وهذه عن ابن عباد: الطريق، وما وضع منه، زاد الراغب: الذي فيه سهولة، يذكر ويؤنث، والتأنيث أكثر، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ =

٧٦٧٧ - يطلق لفظ (سبيل الله) في الكتاب والسنة على أمور كثيرة،

منها:

٧٦٧٨ - ١ - الغزو، وجل إطلاق «سبيل الله» في القرآن والسنة يطلق

عليه، وقد ورد هذا اللفظ في القرآن في أكثر من (٨٤) آية، كلها بمعنى الغزو، سوى ما ورد قرينة تصرفه، كذكر الهجرة أو الإحصار، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]، وورد هذا اللفظ في السنة فيما يقرب من (٢٦٠) حديثاً، كلها في الغزو، سوى أربعة أحاديث، اثنان منهما في النفقة في عموم سبل الخير، واثنان يحتمل أنهما في الغزو، ويحتمل أنهما في عموم سبل الخير<sup>(٢)</sup>.

٧٦٧٩ - ٢ - الطريق الموصلة إلى الله تعالى، ويشمل ذلك جميع

سبل الخير<sup>(٣)</sup>، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مِمَّا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

= يَكْرَهُوا سَبِيلَ اللَّهِ الَّذِي يَتَّخِذُهُ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١٤٦]، وشاهد التأنيث: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، عبر به عن المحجة، ج سبل، ككتب.. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ أي: في الجهاد وكل ما أمر الله به من الخير فهو من سبيل الله، واستعماله في الجهاد أكثر؛ لأنه السبيل الذي يقاتل فيه على عقد الدين».

(١) وهذا ما ذكره الدكتور عمر الأشقر في بحث «مشمولات مصرف في سبيل الله» مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/ ٨٢٣ - ٨٥١).

(٢) وقد ذكر منها الدكتور عمر الأشقر في بحث «مشمولات مصرف في سبيل الله»

مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/ ٨٣٧ - ٨٣٧) ذكر

(٣١) حديثاً لم يقترن لفظ (سبيل الله) فيها بالقتال أو الجهاد، ومع ذلك يدل سياقها

على أن المراد بها الغزو.

(٣) قال الحافظ ابن القيم، كما في التفسير القيم (ص ١٥٨) في تفسير آية البقرة

الآتية: «هذا بيان للقرض الحسن ما هو؟ وهو أن يكون في سبيله؛ أي: في مرضاته

والطريق الموصلة إليه ومن أنفعها سبيل الجهاد، وسبيل الله خاص وعام، والخاص جزء

من السبيل العام وأن لا يتبع صدقته بمن ولا أذى».

يَحْرَنُونَ ﴿٣٦٦﴾ [البقرة: ٢٦٢]<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ  
وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ  
سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ  
كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، وروى البخاري ومسلم عن أبي  
هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: «من أنفق زوجين في سبيل الله، نودي  
من أبواب الجنة: يا عبد الله هذا خير، فمن كان من أهل الصلاة دعي من  
باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد، ومن كان من  
أهل الصيام دعي من باب الريان، ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب  
الصدقة»، فقال أبو بكر رضي الله عنه: بأبي أنت وأمي يا رسول الله ما على من  
دعي من تلك الأبواب من ضرورة، فهل يدعى أحد من تلك الأبواب  
كلها؟، قال: «نعم وأرجو أن تكون منهم»<sup>(٢)</sup>، وروى مسلم عن فاطمة بنت  
قيس في قصة عدتها عند وفاة زوجها، وفيها: أن النبي ﷺ قال لها:  
«انتقلي إلى أم شريك» وأم شريك امرأة غنية، من الأنصار، عظيمة النفقة  
في سبيل الله، ينزل عليها الضيفان، قالت: فقلت: سأفعل، فقال: «لا  
تفعلي، إن أم شريك امرأة كثيرة الضيفان، فإني أكره أن يسقط عنك خمارك  
أو ينكشف الثوب عن ساقيك، فيرى القوم منك بعض ما تكرهين، ولكن

(١) قال في زاد المسير (١/٢٣٨): «وأما المن ففيه قولان:

أحدهما: أنه المن على الفقير، ومثل أن يقول: قد أحسنت إليك ونعشتك، وهو  
قول الجمهور.

والثاني: أنه المن على الله بالصدقة، روي عن ابن عباس.

(٢) صحيح البخاري (١٨٩٧)، صحيح مسلم (١٠٢٧)، قال في الاستذكار (٥/  
١٤٦) في شرح هذا الحديث: «في هذا الحديث من المعاني الحض على الإنفاق في  
سبيل الله، وسبل الله كثيرة تقتضي سائر أعمال البر، وفيه دليل على أن أعمال البر لا  
تفتح في جميعها لكل إنسان في الأغلب وأنه إنما فتح فيها كلها لقليل من الناس وأبو  
بكر الصديق من ذلك القليل - إن شاء الله -».

انتقلي إلى ابن عمك عبد الله بن عمرو ابن أم مكتوم<sup>(١)</sup>، وروى البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «من صام يوماً في سبيل الله، بعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً»<sup>(٢)</sup>، وروى البخاري عن عباية بن رفاعه، قال: أدركني أبو عبس وأنا أذهب إلى الجمعة، فقال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «من اغبرت قدماه في سبيل الله حرّمه الله على النار»<sup>(٣)</sup>.

٧٦٨٠ - ٣ - الانتقال إلى دار الإسلام لنصرة دين الله بتكثير سواد المسلمين وإقامة الدولة الإسلامية، وليستطيع المسلم والمسلمة أن يظهرها شعائر دينهما، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ [النور: ٢٢]، وروى مسلم عن خباب بن الأرت، قال: هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيل الله، نبتغي وجه الله، فوجب أجرنا

(١) صحيح مسلم (٢٩٤٢).

(٢) صحيح البخاري (٢٨٤٠)، صحيح مسلم (١١٥٣)، قال الأذري في بشارة المحبوب بتكفير الذنوب (ص ١٣٠): «واعلم أنه قد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن كل الصوم في سبيل الله إذا كان خالصاً لوجه الله تعالى»، وقال القرطبي في المفهم (٣/ ٢١٧): «قوله: (من صام يوماً في سبيل الله)؛ أي: في طاعة الله؛ يعني بذلك: قاصداً به وجه الله تعالى، وقد قيل فيه: إنه الجهاد في سبيل الله».

(٣) صحيح البخاري (٩٠٧)، قال ابن رجب في فتح الباري (٤٣٧/٥): «وخرج الإسماعيلي في صحيحه هذا الحديث بسياق تام، ولفظه: عن يزيد بن أبي مريم: بينما أنا رائح إلى الجمعة إذ لحقني عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج الأنصاري، وهو راكب وأنا ماش، فقال: احتسب خطاك هذه في سبيل الله، فإني سمعت أبا عبس بن جبر الأنصاري يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من اغبرت قدماه في سبيل الله حرّمها الله على النار»، وخرجه الترمذي والنسائي بمعناه، ففي هذه الرواية أن هذه القصة جرت ليزيد مع عباية، وفي رواية البخاري أنها جرت لعباية مع أبي عبس، وقد يكون كلاهما محفوظاً»، وقال ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٢٦/٥): «وسبيل الله جميع طاعاته»، وذكر نحو كلام ابن بطال ابن الملقن في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٩٧/١٧).

على الله، فمما من مضى لم يأكل من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أُحُد، فلم يوجد له شيء يكفن فيه إلا نمرة، فكنا إذا وضعناها على رأسه، خرجت رجلاه، وإذا وضعناها على رجليه، خرج رأسه، فقال رسول الله ﷺ: «ضعوها مما يلي رأسه، واجعلوا على رجليه الإذخر»، ومنا من أينعت له ثمرته، فهو يهدبها<sup>(١)</sup>.

٧٦٨١ - ٤ - الحج، كما سيأتي في حديث أبي لاس وحديث أبي طليق ضمن أدلة القول بأن (سبيل الله) يشمل الحج مع الغزو.

### الفصل الثالث

الأقرب في المراد بـ(سبيل الله) في آية مصارف الزكاة

٧٦٨٢ - بما أن الأغلب الأعم في النصوص هو إطلاق لفظة (سبيل الله) على الغزو، كما سبق، فإنه إذا وردت هذه اللفظة في النصوص مطلقة وجب حملها عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه الأصل في إطلاق هذه الكلمة<sup>(٣)</sup>، ولا يصح إطلاق هذه اللفظة على غير الغزو في سبيل الله ﷺ، إلا بدليل أو بقرينة تؤيد ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح مسلم (٩٤٠).

(٢) قال في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٤٧٠/١٠): «قال مالك، والشافعي، وجمهور الفقهاء: هو الغزو والجهاد. دليلهم أن هذا اللفظ إذا أطلق كان ظاهره الغزو ولذلك قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠] ولا خلاف أن المراد به الغزو والجهاد وقال: ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾ [الصف: ٤] وقال: ﴿وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨] وقيل: المراد به المجاهدون والحجاج»، وقال في شرح الزركشي على مختصر الخرقى (٦٢٧/٤): «لا خلاف أن الغزاة من السبيل، اعتماداً على العرف في ذلك، ونظراً إلى أن عامة ما ورد في القرآن كذلك».

(٣) قال في المبدع (٤١١/٢): «(السابع: في سبيل الله) للنص (وهم الغزاة)؛ لأن السبيل عند الإطلاق هو الغزو؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا» إلى غير ذلك من النصوص».

(٤) قال في المتقى شرح الموطأ (١٥٤/٢): «أما قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ =



٧٦٨٣ - ولهذا أجمع أهل العلم على أن المراد بـ«سبيل الله» في آية مصارف الزكاة هو الغزو أو الجهاد بالسنان وباللسان مع الحج، كما سيأتي.

٧٦٨٤ - وذهب بعض أهل العلم - وهو الأقرب إن شاء الله - إلى أن «سبيل الله» يشمل مع الغزو: الحج أيضاً، الفرض والتطوع<sup>(١)</sup>، وقد قال بهذا القول ابن عمر وابن عباس، كما سيأتي في أدلة هذا القول، وقال به أيضاً جماعة من التابعين<sup>(٢)</sup>، والإمام إسحاق بن راهويه، والإمام البخاري، والإمام الطحاوي، والإمام ابن خزيمة<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب الحنابلة<sup>(٤)</sup>، ومن أدلة هذا القول:

= [التوبة: ٦٠] فهو الغزو والجهاد قاله مالك وجمهور الفقهاء، وقال ابن حنبل: هو الحج والدليل على ما نقوله أن هذا اللفظ إذا أطلق فإن ظاهره الغزو ولذلك قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠] ولا خلاف أن المراد به الغزو والجهاد، وقال في المغني (٣٢٦/٩): «هذا الصنف السابع من أهل الزكاة. ولا خلاف في استحقاقهم، وبقاء حكمهم. ولا خلاف في أنهم الغزاة في سبيل الله؛ لأن سبيل الله عند الإطلاق هو الغزو، قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. وقال: ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٤]. وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾ [الصف: ٤]. وذكر ذلك في غير موضع من كتابه».

(١) قال في الشرح الكبير على متن المقنع (٤٨٤/٦): «قال القاضي: ظاهر كلام أحمد جوازه في الفرض والنفل معاً وهو ظاهر قول الخرقى لأن الكل من سبيل الله ولأن الفقير لا فرض عليه فالفرض منه كالتطوع. فعلى هذا يجوز أن يدفع ما يحج به حجة كاملة وما يعينه في حجّه، ولا يجوز أن يحج من زكاة نفسه كما لا يجوز أن يغزو بها».

(٢) روى ابن أبي شيبة (٣١٤٨٤) عن التابعي مجاهد بن جبر أنه سئل عن رجل قال: «كل شيء لي في سبيل الله»، فقال: «ليس سبيل الله واحداً، كل خير عمله فهو في سبيل الله» وسنده حسن، وروى (٣١٤٨٠) عن عاصم بن كليب قال: «إن كان سمي الغزاة أعطى الغزاة، وإلا طاعة الله: سبيله» وسنده صحيح، وقال البغوي في شرح السنّة (٩٤/٦): «وهو قول الحسن، وبه قال أحمد وإسحاق».

(٣) أحكام القرآن للطحاوي (٣٧٠/١)، صحيح ابن خزيمة (٧٢/٤)، المغني (٣٢٨/٩).

(٤) قال في مختصر الخرقى وشرحه للزرکشي (٦٢٨/٤): «(ويعطى أيضاً في =

١ - ما ثبت عن أبي لاس الخزاعي، قال: حملنا رسول الله ﷺ على إبل من إبل الصدقة ضعاف للحج، فقلنا: يا رسول الله، ما نرى أن تحملنا هذه. قال: «ما من بعير إلا في ذروته شيطان، فاذكروا اسم الله عليها إذا ركبتموها كما أمركم، ثم امتهنوها لأنفسكم، فإنما يحمل الله»<sup>(١)</sup>.

٢ - ما ثبت عن أبي طليق: أن امرأته أم طليق أتته فقالت له: حضر الحج يا أبا طليق وكان له جمل وناقة يحج على الناقة ويغزو على الجمل، فسألته أن يعطيها الجمل تحج عليه قال: ألم تعلمي أنني حبسته في سبيل الله؟ قالت: إن الحج من سبيل الله فأعطينه يرحمك الله. قال: ما أريد أن أعطيك. قالت: فأعطني ناقتك وحج أنت على الجمل. قال: لا أوثرك بها على نفسي. قالت: فأعطني من نفقتك، قال: ما عندي فضل عني وعن عيالي ما أخرج به وما أنزل لكم، قالت: إنك لو أعطيتني أخلفكها الله. قال: فلما أبيت عليها قالت: فإذا أتيت رسول الله ﷺ فأقرئه مني السلام وأخبره بالذي قلت لك. قال: فأتيته، فأقرأته منها السلام وأخبرته بالذي قالت أم طليق، قال: «صدقت أم طليق لو أعطيتها الجمل كان في سبيل الله،

= الحج، وهو من سبيل الله تعالى) (ش): هذا منصوص أحمد في رواية الميموني، والمروزي، وعبد الله»، وقال في الإنصاف (٧/٢٤٩): «وعنه يعطى الفقير ما يحج به الفرض، أو يستعين به فيه. وهي المذهب. نص عليه.. قال في الفروع: والحج من السبيل. نص عليه، وهو المذهب عند الأصحاب». وينظر: مسائل عبد الله عن أبيه (ص١٥١).

(١) رواه أحمد (١٧٩٣٨)، وابن سعد (٤/٢٢٢) وغيرهما عن محمد بن عبيد الطنافسي، ورواه أيضاً أحمد (١٧٩٣٩)، والحري في غريب الحديث من طريق إبراهيم بن سعد، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن أبي لاس. وسنده حسن، وصححه ابن خزيمة (٢٣٧٧)، والحاكم (١/٦١٢)، وينظر: فضل الرحيم الودود (٧٩٦)، وقال ابن حجر في فتح الباري (٣/٣٣٢): «وعن أحمد وإسحاق الحج من سبيل الله وقد تقدم أثر ابن عباس، وقال ابن عمر: أما إن الحج من سبيل الله، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح عنه وقال ابن المنذر: إن ثبت حديث أبي لاس؛ يعني: الآتي في هذا الباب قلت بذلك».

ولو أعطيتها ناقتك كانت وكننت في سبيل الله، ولو أعطيتها من نفقتك أخلفكها الله». قال: وإنما تسألك يا رسول الله ما يعدل الحج؟ قال: «عمرة في رمضان»<sup>(١)</sup>.

٣ - ما ثبت عن ابن عباس، أنه كان «لا يرى بأساً أن يعطي الرجل من زكاته في الحج، وأن يعتق منها النسمة»<sup>(٢)</sup>.

٤ - ما ثبت عن أنس بن سيرين قال: أوصى إليّ رجل بماله أن أجعله في سبيل الله ﷺ، فسألت ابن عمر، فقال: «إن الحج من سبيل الله ﷺ؛ فاجعله فيه»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٧١٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٨٧٩)، والبخاري (كشف) (١١٥١) من طرق أحدها صحيح إلى محمد بن فضيل، ورواه البخاري في الكنى (ص٤٦)، والطحاوي في أحكام القرآن (٧٧٩)، والدولابي في الكنى (٢٤٩) من طريق صحيح إلى حفص بن غياث، ورواه الطبراني (٤٢٥، ٨١٦) من طريق صحيح إلى عبد الرحيم بن سليمان، كلهم عن المختار بن فلفل قال: حدّثني طلق بن حبيب البصري أن أبا طليق حدّثهم. . فذكره. وسنده حسن، رجاله رجال مسلم. وقال الحافظ في الإصابة (١٩٥/٧)، والزرقاني في شرح الموطأ ٢/٣٦١: «سنده جيد»، وقال الهيثمي (٣/٢٨٠): «رجال البزار رجال الصحيح»، وعلقه البخاري في صحيحه كما سيأتي، وله شاهد رواه أبو داود (١٩٩٠) عن ابن عباس مرفوعاً بذكر قصة أبي معقل وزوجته السالفة بتمامها دون ذكر اسمهما. وقال الحافظ في الإصابة: «سنده جيد»، وله شاهد آخر من حديث أم معقل عند أحمد (٢٧١٠٧)، وأبي داود (١٩٨٩). وسنده ضعيف.

(٢) سبق تخريجه في باب: مصرف الفقراء، عند الكلام على قدر ما يعطاه الفقير.

(٣) رواه أبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (١١٨٧)، وابن أبي شيبة (٣١٤٨٥) عن شعبة، وأبو عبيد (١٩٧٧) عن إسماعيل ومعاذ، وابن أبي شيبة (٣١٤٨٥) عن إسماعيل، كلاهما عن ابن عون، كلاهما - شعبة وابن عون - عن أنس به. وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيحين، ورواه الدارمي في آخر الوصايا (٢٠٨١) عن الحكم عن عبد العزيز عن موسى بن عقبه عن نافع. وسنده حسن، ولهذا الأثر طرق أخرى سيأتي ذكرها في كتاب الحج فصل فضل الحج عند ذكر أن الحجاج وفد الله - إن شاء الله تعالى -.

## الفصل الرابع

## الأشياء التي تدخل في مصرف سبيل الله

٧٦٨٥ - يدخل في مصرف (سبيل الله) بحسب ما ترجح لدي أمور،

أهمها:

٧٦٨٦ - ١ - أن يعطى الغازي من الزكاة ما ينفقه في مأكله ومشربه، أو يشتري به سلاحاً، أو يشتري به أو يستتجر به راحلة يسافر عليها للغزو، أو يشتري بها فرساً يقاتل عليها، ولو كان غنياً، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لدخول الجهاد في (سبيل الله)، كما سبق.

٧٦٨٧ - ٢ - شراء ما يحتاج إليه في الجهاد من آلات وأسلحة وغيرها؛ لأن الجهاد من أول ما يدخل في لفظ «سبيل الله»، وهذا مجمع عليه في الجملة<sup>(٢)</sup>.

٧٦٨٨ - ومن اشترى له سلاح أو مركوب من مال الزكاة فإنه إذا غزا

(١) سبق ذكر مراجع هذا الإجماع في فصل أقسام مصارف الزكاة من جهة الغنى، وقال في مناهج التحصيل (٣١٣/٢): «لا خلاف في المغازي إذا لم يكن معه ما يكفيه أنه يجوز له أن يأخذ من الزكاة، وإن كان غنياً في بلده»، وقال في كشف القناع (٢/٢٨٣): «لا خلاف في استحقاقهم وبقاء حكمهم إذا كانوا متطوعة»، وقال في العذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير (٥٩٥/٥): «وقوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] لا خلاف بين العلماء أن الغزاة الذين ليسوا في الديوان داخلين في سبيل الله»، وقال في شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/٦٢٧): «لا خلاف أن الغزاة من السبيل»، وقال في المبدع (٤١١/٢، ٤١٢): «ولا خلاف في استحقاقهم وبقاء حكمهم، بشرط أن يكونوا متطوعة».

(٢) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى له (٤٣/١٤): «فأما الجهاد فهو أعظم سبيل الله بالنص والإجماع، وكذلك الحج في الأصح»، وذكر نحوه كلامه في الجهاد الإمام محمد بن عبد الوهاب كما في الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٣/١٢١)، وفي المسألة خلاف في جواز شراء المزكي السلاح ونحوه ثم تسليمه للمجاهد. ينظر: الإنصاف (٧/٢٤٨).

عليه بقي وقفاً على الجهاد؛ لما يأتي من أن المجاهد يلزمه رد ما استغنى عنه من مال الزكاة.

٧٦٨٩ - أما إن كان تبرع بهذا السلاح شخص، ثم أعطاه لشخص ليغزو به، ولم يحبسه، فإنه يملكه بعد استعماله في الغزو<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن ابن عمر، أن عمر، حمل على فرس في سبيل الله، ثم رآها تباع، فأراد أن يشتريها، فسأل النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «لا تعد في صدقتك يا عمر»<sup>(٢)</sup>.

٧٦٩٠ - ومن حبس ما أعطاه للمجاهد في سبيل الله من سلاح أو غيره (أي: أوقفه عليه)، فيجب أن يستعمل في الجهاد حتى يفنى، ولا يملكه من سلم له؛ لأن الموقوف لا يملك.

٧٦٩١ - وكذلك: إذا أعطاه إياه عارية، فإنه يرده إلى صاحبه بعد فراغه من الغزو<sup>(٣)</sup>؛ لأن العارية لا تملك، ويجب ردها إلى المعير.

(١) قال في العمدة وشرحه العدة (ص ٦٣٢): «(وإن حمل على فرس في سبيل الله فهي له إذا رجع، إلا أن يجعل حبساً) قوله: (حمل على فرس)؛ يعني: أعطيتها ليغزو عليها فإذا غزا عليها ملكها كما يملك النفقة المدفوعة إليه إلا أن تكون عارية فتكون لصاحبه أو حبساً فيبقى حبساً بحاله، قال عمر بن الخطاب ﷺ: حملت على فرس عتيق في سبيل الله فأضاعه صاحبه الذي كان عنده، فأردت أن أشتريه وظننت أنه يبيعه برخص، فسألت رسول الله ﷺ فقال: «لا تشتريه ولا تعد في صدقتك وإن أعطاكه بدرهم، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه» متفق عليه، وهذا يدل على أنه ملكه ولولا ذلك ما باعه، ويدل على أنه ملكه بعد الغزو؛ لأنه أقامه للبيع بالمدينة، ولم يكن ليأخذه من عمر ثم يقيمه للبيع في الحال، فدل على أنه أقامه للبيع بعد أن غزا عليه، وذكر أحمد مثل ذلك وسئل: متى يطيب له الفرس؟ قال: إذا غزا عليه، فقليل له: فإن العدو جاوزنا فخرج على هذه الفرس في الطلب إلى خمسة فراسخ ثم رجع؟ قال: لا، حتى يكون غزواً، وهذا قول أكثرهم».

(٢) صحيح البخاري (٢٧٧٥)، صحيح مسلم (١٦٢٠، ١٦٢١)، وقد ورد في بعض الروايات أنه من حديث عمر، وقد صوب الدارقطني في العلل (٨٩) أنه من حديث ابن عمر.

(٣) ينظر: كلام صاحب العدة شرح العمدة السابق.

٧٦٩٢ - ٣ - استئجار ما لا يتيسر شراؤه من أسلحة أو خيل أو خيام أو غيرها مما يحتاج إليه في الجهاد<sup>(١)</sup>.

٧٦٩٣ - ٤ - يدخل في الجهاد: إعداد الجيوش النظامية، وما يدخل في ذلك من شراء الأسلحة، وبناء المقرات والقواعد العسكرية، وبناء المطارات العسكرية، وتجهيزها، ورواتب موظفي الجيش من عسكريين وغيرهم، ونحو ذلك؛ لأنها تعد للدفاع عن المسلمين وعن بلادهم، فتدخل في (سبيل الله)<sup>(٢)</sup>.

٧٦٩٤ - لكن إذا كان الغازي من جندي وغيره له حق أو راتب يأتيه من بيت مال المسلمين، كما هو حال الجيوش النظامية اليوم، فإنه لا يجوز أن يعطى من الزكاة من أجل الغزو، وهذا لا خلاف فيه<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يأخذ حقه في ذلك من بيت مال المسلمين.

٧٦٩٥ - ٥ - أن يعطى منها لمن يتجسس على الأعداء<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في فتح العزيز شرح الوجيز (٧/٤٠٣): «ويعطى ما يشتري به الفرس، إن كان يقاتل فارساً، وما يشتري به السلاح وآلات القتال، ويصير كل ذلك ملكاً له، ويجوز أن يستأجر له الفرس والسلاح، ويختلف الحال بحسب كثرة المال وقتله».

(٢) قال في المجموع (٦/٢١٣): «إن احتاج المسلمون إلى من يكفيهم شر الكفار ولا مال في بيت المال فهل يجوز إعطاء المرتزقة من الزكاة من سهم سبيل الله تعالى فيه قولان مشهوران في طريقة خراسان: أصحهما: لا يعطون كما لا يصرف الفيء إلى أهل الصدقات. والثاني: يعطون لأنهم غزاة».

(٣) قال في المجموع (٦/٢١٣): «أما الغزاة المرتبون في ديوان السلطان ولهم فيه حق فلا يعطون من الزكاة بسبب الغزو بلا خلاف».

(٤) قال في الشرح الكبير للدردير (١/٤٩٧): «وأشار للسابع بقوله (ومجاهد)؛ أي: المتلبس به إن كان ممن يجب عليه لكونه حرّاً مسلماً ذكراً بالغاً قادراً ولا بد أن يكون غير هاشمي ويدخل فيه المرابط (وألته) كسيف ورمح تشتري منها (ولو) كان المجاهد (غنياً) حين غزوه (كجاسوس) يرسل للإطلاع على عورات العدو ويعلمنا بها فيعطى ولو كافراً (لا) تصرف الزكاة في (سور) حول البلد ليتحفظ به من الكفار (و) لا في عمل (مركب) يقاتل فيها العدو».

٧٦٩٦ - ٦ - يعطى الغازي ما يكفي لأسرته إلى وقت رجوعه<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يستطيع التفرغ للجهاد إلا إذا وجد نفقة أسرته.

٧٦٩٧ - ٧ - إعانة من يريد الحج، إذا كان من يريد الحج فقيراً<sup>(٢)</sup>.

٧٦٩٨ - أما الأغنياء، فلا يعطون في الحج من الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأن ظاهر حال من حملهم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على إبل الصدقة أنهم كانوا فقراء، ومثلهم: من أذن لهم في استعمال ما وقف على سبيل الله، فينبغي أن يقتصر عليهم، ولم أقف على دليل قوي صريح الدلالة يجوز أن يعطى منها الأغنياء<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في المجموع (٦/٢١٤): «وأما نفقة عيال الغازي فقال الرافعي: في بعض شروح المفتاح: أنه يعطى نفقته ونفقة عياله ذهاباً ومقاماً ورجوعاً، قال: وسكت المعظم عن نفقة العيال ولكن إعطاؤه إياها ليس بعيداً كما ينظر في استطاعة الحج إلى نفقة العيال فيعتبر غناه لعياله كنفسه».

(٢) قال الإمام البخاري في صحيحه (٢/١٢٢): «باب قول الله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَتْرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]: ويذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما: «يعتق من زكاة ماله ويعطى في الحج»، وقال الحسن: «إن اشترى أباه من الزكاة جاز ويعطى في المجاهدين والذي لم يحج، ثم تلا: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠] في أيها أعطيت أجزاء»، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن خالداً احتبس أذراعه في سبيل الله» ويذكر عن أبي لاس: «حملنا النبي صلى الله عليه وسلم على إبل الصدقة للحج»، وقال الإمام الطحاوي كما في مختصر اختلاف العلماء (٢/٢٤٥): «إذا أوصى بثلث ماله في سبيل الله، قال أبو حنيفة: فهو من الغزو، وقال محمد في نوادر ابن سماعه: يعطى محتاج الغزاة والمرابطين وإن أعطى محتاجاً غير غاز ولا مرابط أجزاً لأنه في سبيل الله» ثم ذكر حديث أم معقل بروايتين له، وهو شاهد لحديث أبي طليق، ثم قال: «فكان في هذه الأخبار جعله في الحج فيما جعل في سبيل الله، ولم يرو عنه ما ينفي ذلك، وروى نحوه عن ابن عمر، وما جاء هذا المجيء فلا معدل عنه».

(٣) قال في الشرح الكبير على متن المقنع (٧/٢٥٠): «وروي عنه - أي: عن أحمد - أن الفقير يعطى قدر ما يحج به الفرض أو يستعين به فيه، يروى إعطاء الزكاة في الحج عن ابن عباس وعن ابن عمر الحج من سبيل الله وهو قول إسحاق».

(٤) قال في الفروع (٤/٣٤٨): «والحج من السبيل، نص عليه، وهو المذهب عند =

## الفصل الخامس

## القول بشمول سبيل الله للدعوة إلى الله تعالى

٧٦٩٩ - ذهب بعض أهل العلم إلى أن سبيل الله يشمل مع الغزو: الدعوة إلى الله تعالى، وقد رجح هذا القول في الجملة بعض الفقهاء المتقدمين من السلف وممن جاء بعدهم، حيث قالوا بجواز صرف الزكاة لمن يقوم بمصالح المسلمين الشرعية، كتعليم العلم، وإفتاء الناس، والحكم بينهم بشرع الله تعالى، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>، وقال به أيضاً بعض العلماء المتقدمون الذين يرون أن مصرف سبيل الله يشمل جميع أوجه الخير، كما سيأتي في الفصل الآتي - إن شاء الله تعالى -، حيث أن أوجه الخير تشمل

=الأصحاب، وعنه: لا، اختاره الشيخ (و) فعلى الأولى يأخذ الفقير، وقيل: والغني، كوصيته بثلثه في السبيل، ذكره أبو المعالي، ويأتي في آخر الوقف ما يحجج به الفرض أو يستعين به فيه، جزم به غير واحد، وعنه: والنفل وهو ظاهر كلام أحمد والخرقي، وصححه بعضهم، والعمرة كالحج في ذلك، نقل جعفر: العمرة من سبيل الله. وعنه: هي سُنَّةٌ.

(١) قال في سبيل السلام (١/٥٥٠): «كذلك الغازي يحل له أن يتجهز من الزكاة وإن كان غنياً؛ لأنه ساع في سبيل الله، قال الشارح: ويلحق به من كان قائماً بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كالقضاء والإفتاء والتدريس وإن كان غنياً، وأدخل أبو عبيد من كان في مصلحة عامة في العاملين، وأشار إليه البخاري حيث قال: (باب رزق الحاكم والعاملين عليها) وأراد بالرزق ما يرزقه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء والفتيا والتدريس فله الأخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القيام بالمصلحة وإن كان غنياً»، وقال في بداية المجتهد (٥/٩٦): «والذين أجازوها للعامل وإن كان غنياً أجازوها للقضاة ومن في معناهم ممن المنفعة بهم عامة للمسلمين»، وقال في الروضة الندية (١/٢٠٧): «ومن جملة سبيل الله: الصرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية فإن لهم في مال الله نصيباً سواء كانوا أغنياء أو فقراء بل الصرف في هذه الجهة من أهم الأمور لأن العلماء ورثة الأنبياء وحملة الدين وبهم تحفظ بيضة الإسلام وشريعة سيد الأنام»، وقد سبق عند بيان أن الحج من سبيل الله ذكر نص كلام الإمام البخاري بتمامه، وينظر: الأموال لأبي عبيد (ص ٧٢١).



الدعوة إلى الله تعالى، وقد رجح هذا القول من المعاصرين: شيخ مشايخنا: الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي المملكة في وقته<sup>(١)</sup>، وأعضاء اللجنة الدائمة للإفتاء<sup>(٢)</sup>، وأعضاء المجمع الفقهي بمكة برئاسة شيخنا عبد العزيز بن باز<sup>(٣)</sup>، وأعضاء الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة<sup>(٤)</sup>، ورجحه شيخنا محمد بن صالح بن عثيمين في أكثر من موضع من كتبه، واستدل له بأدلة كثيرة<sup>(٥)</sup>، واختاره الإمام ابن تيمية في شراء كتب العلم لطلاب العلم

(١) سبق نقل كلامه قريباً.

(٢) جاء في الفتوى (١٢٦٢٧) في (١١/٢/١٤١٠هـ) الصادرة عن اللجنة الدائمة للإفتاء، والموقعة من شيخنا عبد العزيز بن باز، ومن الشيخ عبد الرزاق عفيفي: أنه يجوز دفع الزكاة لجميع موظفي المركز الإسلامي من مدير، وسكرتير، وحارس، وطباخ، ومدرسين، وغيرهم، وأنه يجوز أن تدفع لبناء مقر للمركز الإسلامي، وفيما يحتاج إليه المركز من فواتير الكهرباء والهاتف، والضرائب، وأن تدفع في شراء الكتب والمجلات الإسلامية لتوزيعها، وأن تدفع للطلاب الذين يدرسون في تخصصات يحتاج إليها المسلمون، كالطب، إذا انقطعت المنح الدراسية عنهم، وليس لديهم ما ينفقونه على أنفسهم، وتنظر: فتوى اللجنة الدائمة الأخرى الآتية..

(٣) سبق قريباً ذكر قرار هذا المجمع في هذه المسألة.

(٤) جاء في قرار هذه الندوة، منشور ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١٨/٢/٨٧٧): «إن مصرف في سبيل الله يراد به الجهاد بمعناه الواسع الذي قرره الفقهاء بما مفاده حفظ الدين وإعلاء كلمة الله ويشمل مع القتال الدعوة إلى الإسلام والعمل على تحكيم شريعته ودفع الشبهات التي يثيرها خصومه عليه وصد التيارات المعادية له. وبهذا لا يقتصر الجهاد على النشاط العسكري وحده».

(٥) قال في مجموع فتاويه (١٨/٣٨٧، ٣٨٨) عند كلامه على اتحاد الطلبة المسلمين في بعض بلاد الكفر: «فإذا تبين أن عقيدتهم سليمة، وطريقتهم مستقيمة فإن لهم حالين:

الحال الأولى: أن يكونوا متفرغين للفقهِ في الدين والدعوة، فهؤلاء لهم حق من الزكاة، فيعطون منها ما يقوم بكفائتهم من حوائجهم الخاصة، ومما تتطلبه الدعوة إلى الدين ونشره، ويتبين ذلك بالأصول التالية:

الأصل الأول: أن الدين الإسلامي قام على الجهاد باللسان واليد، وكل مدة =

المحتاجين<sup>(١)</sup>، واختاره بعض الحنفية المتقدمون في حق طلاب العلم الأغنياء<sup>(٢)</sup>،

= النبي ﷺ في مكة وقيام الإسلام بالجهاد باللسان ونشر محاسنه والدعوة إليه بما تقتضيه الحال في ذلك الوقت. قال الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّ لَهُمْ بِآيَاتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥]، فإذا كان قيام الإسلام بجهاد اللسان تارة، وجهاد السلاح تارة، وكان كل منهما دعامة لنشره والدعوة، فإن ما جاز دفعه من الأموال الشرعية في أحدهما جاز دفعه في الآخر.

الأصل الثاني: أن الله جعل التفقه في الدين والإنذار به قسيماً للجهاد وعدلاً له، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَسْفِرُوا كَأَفْئَةٍ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وهذا دليل على مكانة التفقه في الدين المثمر للإنذار به والدعوة إليه، وأنه يعادل الجهاد في سبيل الله فمن أجل ذلك ينبغي أن يكون داخلياً في قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، وقد ذكر فقهاؤنا رحمهم الله أنه إذا تفرغ شخص للعلم أعطي من الزكاة ما يقوم بكفايته، وإن كان قادراً على التكسب إذا كان التكسب يمنعه من تحصيل العلم المطلوب، بخلاف من تفرغ للعبادة فلا يعطى إذا كان قادراً على التكسب.

الأصل الثالث: أن نقول: إنه في عصرنا الحاضر يتعذر القيام بالجهاد في سبيل الله بالسيف ونحوه، لضعف المسلمين مادياً ومعنوياً وعدم إتيانهم بأسباب النصر الحقيقية، ولأجل دخولهم في الموائيق والعهود الدولية، فلم يبق إلا الجهاد بالدعوة إلى الله على بصيرة، فإذا تفرغ لها قوم وعملوا فيه جاز إعطاؤهم من نصيب المجاهدين.

(١) اختيارات ابن تيمية العلمية (ص ١٠٥)، وكثير من الفقهاء - وهو المذهب عند الحنابلة - يرون أنه لا يجوز أن يصرف من الزكاة للفقير في شراء الكتب، وإنما في المأكل والمشرب والملبس والمسكن، وقد سبق قريباً النقل عن صاحب الإنصاف في ذلك، وأنه استثنى قول الإمام ابن تيمية، ثم قال: «وهو الصواب».

(٢) قال في البحر الرائق (٢/ ٢٦٠): «هذا وفي منح الغفار بعد ذكره ما مر عن البدائع من تعليل حل الدفع للعامل الغني بأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج إلى الكفاية إلخ. قال: وبهذا التعليل يقوى ما نسب إلى بعض الفتاوى أن طالب العلم يجوز له أن يأخذ الزكاة، وإن كان غنياً إذا فرغ نفسه لإفادة العلم واستفادته لكونه عاجزاً عن الكسب، والحاجة داعية إلى ما لا بد منه، وهكذا رأيت به بخط موثوق وعزاه إلى الواقعات، والله - تعالى - أعلم اهـ. قلت: وقد رأيت أيضاً في جامع الفتاوى معزياً إلى المبسوط ونصه: وفي المبسوط لا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً إلا إلى طالب =

واختاره أيضاً في حقهم كثير من الشافعية<sup>(١)</sup>، وبعض الحنابلة<sup>(٢)</sup>، وعزى بعض مشايخنا هذا القول للجمهور<sup>(٣)</sup>، وهذا القول كأنه الأقرب - إن شاء الله تعالى -، وقد استدل بعض أصحاب هذا القول بأن سبيل الله يراد به الجهاد بجميع أنواعه، فيشمل الجهاد بالغزو، ويشمل الجهاد باللسان والكتابة ونحوهما<sup>(٤)</sup>، وهذا الاستدلال له قوة لو كان ورد دليل يدل على أن سبيل الله

= العلم والغازي والمنقطع»، وقال في حاشية ابن عابدين (٢/٣٤٠): «قلت: ورأيت في جامع الفتاوى ونصه وفي المبسوط: لا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً إلا إلى طالب العلم والغازي ومنقطع الحاج».

(١) قال زكريا الأنصاري في الغرر البهية في شرح البهجة الوردية (٤/٣٩٧): «قال الأذري: وقد ذكروا في قسم الصدقات أن من لم تجر عاداته بالكسب أو جرت به لكنه يشتغل بالعلم ولو اكتسب لانقطع عنه تحل له الزكاة»، وقال في المجموع (٦/١٩١): «ذكر الدارمي في المشتغل بتحصيل العلم ثلاثة أوجه:

(أحدها): يستحق وإن قدر على الكسب (والثاني): لا (والثالث): إن كان نجيباً يرجى تفقهه ونفع المسلمين به استحق وإلا فلا ذكرها الدارمي في باب: صدقة التطوع وأما من أقبل على نوافل العبادات والكسب يمنعه منها أو من استغرق الوقت بها فلا، تحل له الزكاة بالاتفاق لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه بخلاف المشتغل بالعلم قال أصحابنا: وإذا لم يجد الكسب من يستعمله حلت له الزكاة؛ لأنه عاجز».

(٢) قال في الإنصاف (٣/٢١٩): «لو أراد الاشتغال بالعلم، وهو قادر على الكسب، وتعذر الجمع بينهما، فقال في التلخيص: لا أعلم لأصحابنا فيها قولاً، والذي أراه جواز الدفع إليه. انتهى، قلت: الجواز قطع به الناظم، وابن تميم، وابن حمدان في رعايته. وقدمه في الفروع، وقيل: لا يعطى إلا إذا كان الاشتغال بالعلم يلزمه»، وقد اختار هذا القول أيضاً فيما يتعلق بالدعوة بعض الباحثين المعاصرين، كالدكتور القرضاوي والدكتور مناع القطان، والدكتور عمر الأشقر. ينظر: بحث «مشمولات مصرف في سبيل الله» للدكتور عمر الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٤٩ - ٨٥١).

(٣) قال شيخنا ابن باز في فتاوى نور على الدرب (١٥/٣٥٦، ٣٦٦): «الذي عليه أكثر أهل العلم وهو الأرجح: أن (في سبيل الله) يخص الجهاد والدعوة إلى الله سبحانه؛ لأنها من الجهاد».

(٤) قال شيخنا ابن عثيمين في فقه العبادات (ص ٢٠٥ طبعة حاسب آلي): «العلم =

هو الجهاد، فيعمل بمعنى الجهاد العام، لكن لم يرد - بحسب علمي - شيء من ذلك، والصحيح أن سبيل الله هنا يراد به الغزو والحج فقط، كما سبق، كما استدل بعض أصحاب هذا القول: بقياس الدعوة على الغزو، بجامع أن كلاً منهما جهاد في سبيل الله تعالى، كما قال تعالى عن جهاد المنافقين بالقرآن - وهو من الدعوة إلى الله تعالى -: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]<sup>(١)</sup>، قالوا: هو قياس أولوي على الغزو؛ لأن طلب العلم أفضل من الجهاد بالنفس والمال<sup>(٢)</sup>، وهذا القياس يظهر أنه قياس قوي؛

= الشرعي نوع من الجهاد في سبيل الله، بل قال الإمام أحمد رحمته الله: (العلم لا يعدله شيء لمن صحت نيته). فالعلم هو أصل الشرع كله، ولا شرع إلا بعلم، والله تعالى أنزل الكتاب ليقوم الناس بالقسط ويتعلموا أحكام شريعته وما يلزم من عقيدة وقول وفعل، أما الجهاد في سبيل الله فنعم، هو من أشرف الأعمال، بل هو ذروة سنام الإسلام، ولا شك في فضله، لكن العلم له شأن كبير في الإسلام، فدخوله في الجهاد في سبيل الله دخول واضح لا إشكال فيه»، وينظر: مجموع فتاوى ورسائل شيخنا ابن عثيمين (١٨/٥٣٥)، و(٢٦/٥٩)، وفتاوى نور على الدرب لفضيلته (٧/١٣١، ١٦٦)، وينظر: كلام شيخنا ابن باز السابق.

(١) قال الجرجاني في درج الدرر في تفسير الآي والسور (٢/٣٨٧): ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ﴾؛ أي: بالقرآن والكلام، دون السيف؛ لأن الآية مكية.

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في اللقاء الشهري (٦/٦٧ طباعة حاسب آلي): «ومما ينبغي لطالب العلم إذا كان يريد العلم حقيقة: أن يثابر على العلم؛ أي: يداوم عليه ويصبر ولا يمل؛ لأن العلم صعب، والعلم إن أعطيته كلك أدركت بعضه، وإن أعطيته بعضك لم تدرك منه شيئاً، فاجتهد في المراجعة، واجتهد في المناقشة مع إخوانك بنية الوصول إلى الحق، اجتهد في تعاهد ما حفظت من العلم، وإذا قرأت تاريخ العلماء رحمهم الله تعجبت: كيف كانوا يصبرون هذا الصبر على طلب العلم؟! مع أنه ليس هناك كهرباء، ولا أدوات كتابية سهلة، الأشياء في ذلك الوقت كانت صعبة، ومع ذلك كانوا يبغون كل الليل يراجعون على قنديل يكادون لا يبصرون ما يقرؤون، لكنهم جادون؛ لأنهم يعلمون أنهم في جدهم وطلبهم للعلم كالمجاهدين في سبيل الله تعالى، ليس عملاً ضائعاً بل هو كالجهد في سبيل الله، واسمع إلى قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢] (ينفروا)؛ أي: في الجهاد، (كافة) =

لأن الصحيح جواز القياس على المخصوص بحكم يخالف أشياء متعددة تماثله في الاسم أو تتحد معه في النوع أو الجنس؛ لأن الشارع لم يخصه بحكم إلا لفارق مؤثر في الحكم، فيقاس على هذا المخصوص بحكم لعله: كل ما يماثله أو يتحد معه في العلة، فيقاس مثلاً على لحم الإبل ما يماثله في العلة عند وجوده<sup>(١)</sup>، ويقاس على عرايا النخل التي وردت الرخصة فيها في الشرع: ما يماثلها في العلة عند وجوده<sup>(٢)</sup>، ومثل العرايا: بقية الرخص

= لا يمكن هذا؛ لأنه لو نفروا كافةً في الجهاد لتعطلت شعائر الإسلام، فلهذا قال: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ ومعنى (لولا): هلاً: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢]؛ أي: وقعت طائفة ﴿لَيَسْفَفَهُوا فِي الدِّينِ﴾ من الذين يتفقهون في الدين: النافرون أم القاعدون؟ القاعدون ﴿لَيَسْفَفَهُوا فِي الدِّينِ وَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] فانظر كيف جعل الله التفرغ لطلب العلم معادلاً للجهاد في سبيل الله. إذا: أنت يا طالب العلم مجاهد في سبيل الله، وحاجة الناس إلى العلم أشد من حاجتهم إلى الجهاد؛ لأن الجهاد في ناحية خاصة وعمل خاص، لكن العلم في كل نواحي الحياة، العلم يعرف الإنسان بعقيدته في ربه ﷻ يعرف كيف يتطهر، وكيف يتوضأ، وكيف يصلّي، وكيف يزكي، وكيف يصوم، وكيف يحج، وكيف يجاهد. والعلماء هم ورثة الأنبياء، وذلك في العبادة والخلق والمعاملة والدعوة، إذا قاموا بهذا فقد ورثوا الأنبياء»، وينظر: كلام شيخنا ابن عثيمين الآخر السابق عند ذكر اختياره لهذا القول.

(١) قال الشيرازي في التبصرة في أصول الفقه (ص ٤٤٨): «ولأنه لا خلاف أن المخصوص من العموم يجوز القياس عليه ولا يمنع منه العموم فكذلك المخصوص من الأصول يجب أن يجوز القياس عليه ولا تمنع منه الأصول»، وقال أبو يعلى في العدة في أصول الفقه (٤/١٣٩٧): «المخصوص من جملة القياس يقاس عليه، ويقاس على غيره. أما القياس عليه، فإن أحمد رحمته الله قال في رواية ابن منصور: (إذا نذر أن يذبح نفسه، يُفدي نفسه بذبح كبش). فقاس من نذر ذبح نفسه على من نذر ذبح ولده. وإن كان ذلك مخصوصاً من جملة القياس.. وبهذا قال أصحاب الشافعي. وقال أصحاب أبي حنيفة: المخصوص من جملة القياس لا يقاس على غيره. ولا يقاس غيره عليه، إلا أن يكون معللاً أو مجمعاً على جواز القياس عليه».

(٢) قال في البحر المحيط في أصول الفقه (٧/٧٦): «وقد استعمل أصحابنا =

الشرعية، وهي كثيرة جداً، فإنه يقاس على كل منها: ما يماثله في العلة عند وجوده<sup>(١)</sup>، وكذا يقاس على رد المشتري المصرة بعيب التصرية: ما لو

= القياس في الرخص فيما سبق فلنشر إلى ذلك أدنى إشارة، فإنه يعز استحضاره: ومنها: أن السلم رخصة ورد مقيداً بالأجل وجوزه أصحابنا حالاً؛ لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر فلأن يجوز حالاً أولى لقلة الغرر. . ومنها: ثبت في صحيح مسلم النهي عن المزابنة وهي بيع الرطب على النخل بالتمر ثم ورد الترخيص في «العرايا» وهي بيع الرطب على النخل بتمر في الأرض كذلك مفسراً من طريق زيد بن ثابت وغيره، وألحق أصحابنا به العنب بجامع أنه زكوي يمكن خرصه ويدخر بالسنة، فكان كالرطب وإن لم يشمل الاسم».

(١) قال في البحر المحيط في أصول الفقه (٧٦/٧) بعد كلامه السابق: «ومنها: الرخصة في مسح الخف وردت وهي مقصورة على الضرورة فلا يلحق بها الجرموق على الجديد؛ لأن الحاجة لا تدعو إليه فلا تتعلق الرخصة به. واستشكل هذا بتجويز المسح على الخف الزجاج والخشب والحديد. ومنها: لو مسح أعلى الخف وأسفله كفى وهو الأكمل، لوروده في معجم الطبراني من حديث جابر، وفي الاقتصار على الأسفل قولان، أصحهما: المنع؛ لأنه رخصة فيقتصر على الوارد. ومنها: التيمم للفرض رخصة للضرورة، وفي جوازه للنافلة خلاف. ومنها: النيابة في حج الفرض عن المعصوب رخصة، كما صرح به القاضي الحسين وغيره. ولو استتاب في حج التطوع جاز في الأصح. ومنها: أن الرخصة وردت فيمن أقام ببلد لحاجة يتوقعها كل وقت فله أن يقصر ثمانية عشر يوماً، ولا يجوز له الترخص بغير ذلك. لكن هل يتعدى هذا الحكم لباقي الرخص من الجمع والفطر والمسح وغيرها؟ لم يتعرض له الجمهور، ويحتمل إلحاقه بناء على جواز القياس في الرخصة. وقد نصّ عليه الشافعي رحمته الله بالنسبة إلى عدم وجوب الجمعة. ويحتمل منعه من جهة أنا منعنا الزيادة على هذه المدة بالنسبة إلى القصر مع ورود أصله فلأن يمتنع رخص ما لم يرد أصله أولى. ومنها: أن الرخصة وردت بالجمع بين الصلاتين بالمطر وألحقوا به الثلج والبرد إن كانا يذوبان، وقيل: لا يرخسان اتباعاً للفظ المطر. ومنها: قال الروياني: لا يجوز الجمع بين الجمعة والعصر بعذر المطر تأخيراً، وكذا تقديماً في أصح الوجهين؛ لأن الجمعة رخصة في وقت مخصوص فلا يقاس عليه. والمشهور الجواز. ومنها: أن صلاة شدة الخوف لا تختص بالقتال، بل لو ركب الإنسان سيراً يخاف الغرق وغيره من أسباب الهلاك فإنه يصلي ولا يعيد قياساً على الصلاة في القتال. وأجاب إمام الحرمين في النهاية إذ قال: من أصلكم أن الرخص لا تتعدى مواضعها ولذلك لم يثبتوا رخصاً في حق المريض بوجهين =

ردها المشتري بعيب آخر<sup>(١)</sup>، ومن أنواع التخصيص: التخصيص

= أحدهما: أن هذا بالنص وهو عموم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

والثاني: أنا نجوز القياس في الرخص إذا لم يمنع مانع، والإجماع يمنع من إجراء رخص السفر في المرض. ومنها: أن صوم أيام التشريق لا يجوز في الجديد، ويجوز في القديم للمتمتع إذا عدم الهدى، وفي جوازه لغيره وجهان:

أصحهما المنع؛ لأن النهي عام والرخصة في حق المتمتع. ومنها: قال الرافعي وردت السُّنة بالمساقاة على النخل، والكرم في معناه. وفي الكفاية: قيل: إن الشافعي قاس على النخل وقيل: أخذه من النص. ومنها: المبيت بمنى للحاج واجب وقد رخص في تركه للرعاة وأهل سقاية العباس، فهل يلتحق بهم المعذور كأن يكون عنده مريض منزول به محتاج لتعهدة، أو كان به مرض يشق عليه المبيت، أو له بمكة مال يخاف ضياعه؟ فيه وجهان:

أصحهما: نعم قياساً على العذر، والثاني: المنع، والرخصة وردت لهم خاصة. قال في البحر: فلو عمل أهل العباس أو غيرهم في غير سقايتهم هل يجوز لهم ترك المبيت والرمي؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا، والثاني: نعم، قياساً عليهم وهكذا ذكره أبو حامد، ونص الشافعي في الأوسط على أنه لا يشركه باقي السقايات وبهذا يعترض على تصحيحه في الروضة الجواز. فيه وجهان: صحح النووي في شرح مسلم الثاني، وهو نص الإمام في الأم وصحح الجمهور الأول كما قاله في شرح المذهب ولو جاء الغريب من ناحية لا يحاذي في طريقه ميقاتاً لزمه أن يحرم إذا لم يكن بينه وبين مكة إلا مرحلتان، قياساً على قضاء عمر في تأقيت ذات عرق لأهل الشرق. قاله إمام الحرمين تفقهاً، وتابعه الرافعي والنووي». انتهى كلام صاحب البحر المحيط، وينظر: رسالة: «القياس على الرخص».

(١) قال في روضة الناظر وجنة المناظر (٢/٢٨٤): «المستثنى عن قاعدة القياس منقسم إلى: ما عقل معناه. وإلى ما لا يعقل. فالأول: يصح أن يقاس عليه ما وجدت فيه العلة. من ذلك: استثناء العرايا للحاجة، لا يبعد أن نقيس العنب على الرطب، إذا تبين أنه في معناه. وكذا إيجاب صاع من تمر في لبن المصرة مستثنى من قاعدة الضمان بالمثل. نقيس عليه: ما لو رد المصرة بعيب آخر، وهو نوع إلحاق. ومنه: إباحة أكل الميتة عند الضرورة، صيانة للنفس، واستبقاء للمهجة. يقاس عليه: بقية المحرمات، إذا اضطر إليها، ويقاس عليه. المكروه؛ لأنه في معناه. وأما ما لا يعقل: فكتخصيصه بعض الأشخاص بحكم، كتخصيصه أبا بردة بجذعة من المعز، وتخصيصه خزيمة بشهادته وحده. وكتفريقه في بول الصبيان بين الذكر والأنثى. فإنه لما لم ينفذ =

بالحصص<sup>(١)</sup>، فيجوز أن يقاس على المحصور بالذكر أو بالعدد أو بأداة من أدوات الحصر كل ما يماثله أو يتحد معه في العلة<sup>(٢)</sup>، وعليه فيقاس على

= فيه معنى: لم يقس عليه الفرق في البهائم بين ذكورها وإناثها. وفي الجملة: إن معرفة المعنى من شرط صحة القياس في المستثنى وغيره. والله أعلم». وينظر: التمهيد لأبي الخطاب (٤٤٦/٣)، أصول ابن مفلح (١٢٠١/٣، ١٢٠٢)، كشف الأسرار (٣/٣١٢)، التحبير للمرداوي (٣١٥١/٧)، شرح الكوكب (٢٣/٤، ٢٤).

(١) جاء في الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢٥٢/٥، ٢٥٣): «سئل الشيخ علي بن حسين بن محمد، رحمهم الله: هل في كتب المذهب جواز الأخذ من الزكاة مع الغنى لمن قام بمصلحة عامة، كالقضاء ونحوه؟ أم ليس إلا عموم، كما في رواية عن أحمد: أن طلب العلم داخل في الجهاد؟ فأجاب: أكثر أهل العلم على المنع من الأخذ مع الغنى عموماً، أما مع التخصيص فلم أجد لأهل المذهب تصريحاً في الأخذ مع الغنى، غير عموم الأخذ من بيت المال وإن كثر، والأخذ من الزكاة لمن له الأخذ منها بقدر الكفاية. وأما قياسه على الجهاد، وأنه نوع منه، وأن للغازي الأخذ من الزكاة مع الغنى، والغازي مخصوص في الآية الكريمة، وهو الثامن، وليس فيه تصريح بجواز الأخذ مع الغنى لغير الغازي، إلا بفهم عمومات، كالقياس على الغازي والعامل والغارم مع الغنى.. ومن ذلك قوله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني، إلا لخمسة: العامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى لغني»؛ فيفهم منه: أن من كان قائماً بمصلحة عامة من مصالح المسلمين، كالقضاء، والإفتاء، والتدريس، أن له الأخذ بما يقوم به مدة القيام بالمصلحة وإن كان غنياً، ذكر ذلك بعض شراح الحديث. وقد بوب البخاري، ﷺ، فقال: باب رزق الحكام والعاملين عليها. والله أعلم بالصواب. انتهى».

(٢) قال في البحر المحيط في أصول الفقه (٩٨/٧):

«مسألة: لا يشترط في الأصل أن يكون غير محصور بالعدد، بل يجوز القياس عليه سواء كان محصوراً أو لم يكن وقال قوم: المحصور بالعدد لا يجوز القياس عليه، ولهذا قالوا: لا يجوز القياس على جواز قتل الفواسق الخمس؛ لأنهن محصورات باسم العدد. وهو ممنوع بل هن محصورات في الذكر وليس النزاع فيه، وإنما النزاع فيما إذا كان الأصل محصوراً في اللفظ في عدد معين. ونحن وإن قلنا بأن مفهوم العدد حجة لكن القياس أولى من المفهوم»، وقال في نفائس الأصول في شرح المحصول (٨/٣٦٢٥): «واحتجوا: بأن تخصيص ذلك العدد بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه، =



كل مصرف ما يماثله وما كان أولى منه، أو اتحد معه في العلة، فتقاس الدعوة على الغزو، بجامع أن كلا منهما نوع من الجهاد، بل إن الدعوة أفضل أنواع الجهاد، لما ثبت عن طارق بن شهاب أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ وقد وضع رجله في الغرز: أي: الجهاد أفضل؟ قال: «كلمة حق عند سلطان جائر»<sup>(١)</sup>، وله شواهد أخرى - بعضها سنده قوي - عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٢)</sup>؛ ولأن الغزو إنما شرع من أجل إيصال دعوة

= وأيضاً: جواز القياس عليه يبطل ذلك الحصر. والجواب: يبطل ذلك بجواز القياس على الأشياء الستة؛ في تحريم ربا الفضل؛ وهذا أيضاً دليل في أول المسألة»، وقال الدكتور عبد الكريم النملة في المهذب في علم أصول الفقه المقارن (١٩٨٤/٥): «أنا نمنع أن القياس على الأصل المحصور يبطل الحصر، أو يرفع شيئاً من مدلولات النص، بل إن القياس يزيد عليه أشياء بشرط الاتفاق مع المذكورات بالعلّة».

(١) رواه أحمد (١٨٨٣٠)، والنسائي (٤٢٠٩) وغيرهما من طرق عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب. وسنده صحيح، رجاله كوفيون ثقات أثبات، وطارق له رؤية، وليس له سماع، فهو مرسل صحابي وهو حجة، وقد أدخله أحمد في المسند، وخرج له أبو حاتم في مسند الوجدان، قال ابن أبي حاتم في المراسيل (٣٥١): «قال أبي: هذا حديث مرسل، فقلت: قد أدخلته في مسند الوجدان؟ فقال: إنما أدخلته في الوجدان لما يحكي من رؤيته النبي ﷺ»، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤١٤/٣): «إذا ثبت أنه لقي النبي ﷺ فهو صحابي على الراجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح. وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث، وذلك مصير منه إلى إثبات صحبته»، وقال العلاني في جامع التحصيل (٣٠٥): «يلحق حديثه بمراسيل الصحابة»، قال في البدر المنير (٦٣٧/٤): «هذا الحديث صحيح. وطارق عده أبو نعيم وابن منده وأبو عمر وصاحب الكمال وابن حبان في ثقاته في الصحابة».

(٢) فله شاهد رواه أحمد (١١١٤٣)، وغيره من طرق عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد. ورجاله بصريون ثقات، عدا علي بن زيد، ففي روايته ضعف، وحديثه حسن في الشواهد، ورواه أبو داود (٤٣٤٤) وغيره من طرق عن إسرائيل، عن محمد بن جحادة، عن عطية العوفي عن أبي سعيد، به. ورجاله كوفيون ثقات، عدا عطية، ففي روايته ضعف، فحديث أبي سعيد حسن بمجموع طريقه. وله شاهد آخر =

الإسلام إلى الناس، ولهذا يشرع لقائد الجيش المسلم أن يدعو من لم تبلغهم الدعوة قبل قتالهم إلى الدخول في الإسلام<sup>(١)</sup>، كما ورد في السُّنَّة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم<sup>(٢)</sup>، كما تقاس الدعوة أيضاً

= رواه أحمد (٢٢١٥٨) وغيره من طرق عن أبي غالب عن أبي أمامة. وأبو غالب صاحب أبي أمامة فيه كلام يسير لعله لا ينزله عن درجة الحسن، فحديث أبي أمامة محتمل للتحسين. وللحديث شواهد أخرى تنظر في المطالب العالية (٤٤٨٠) مع تخريجه لمحققه، أنيس الساري (٤٨١).

(١) قال في الاستذكار (١٤٣/٥): «اختلف العلماء في دعاء العدو قبل القتال: فكان مالك يقول الدعاء أصوب، بلغتهم الدعوة أو لم تبلغهم إلا إن يعجلوا المسلمين أن يدعوهم، وقال عنه ابن القاسم لا تبييت حتى يدعوا، وذكر الربيع عن الشافعي في كتاب البويطي مثل ذلك لا يقاتل العدو حتى يدعوا إلا أن يعجلوا عن ذلك فإن لم يفعل فقد بلغتهم الدعوة، وحكى المزني عنه من لم تبلغهم الدعوة لا يقاتلوا حتى تبلغهم الدعوة يدعون إلى الإيمان، قال: فإن قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى قاتله الدية، وقال المزني عنه في موضع آخر: ومن بلغتهم الدعوة فلا بأس أن يغار عليهم بلا دعوة، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إن دعوهم قبل القتال فحسن ولا بأس أن يغير عليهم، وقال الحسن بن صالح: يعجبني كل ما حدث إمام بعد إمام أحدث دعوة لأهل الكفر، قال أبو عمر: هذا قول حسن، والدعاء قبل القتال على كل حال حسن؛ لأن رسول الله ﷺ كان يأمر سراياه بذلك»، وكأن الأقرب: أنه لا تجب دعوة إلا من لم تبلغهم الدعوة؛ لأن من بلغتهم قد قامت الحجة عليهم وأصروا على كفرهم، وفي دعائهم مرة أخرى قبل بدئ القتال إعطاؤهم فرصة للاستعداد للقتال والإضرار بجيش المسلمين، فلا يمكنون من ذلك.

(٢) روى البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن، فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»، وروى مسلم (١٧٣١) عن بريدة، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش، أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: «اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين، فادعهم =

على المؤلفة قلوبهم، بجامع أن كلاً منهما جانب من جوانب الدعوة إلى الله تعالى.

٧٧٠٠ - أما ما ورد في حديث صفوان بن عسال رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «من غدا يطلب علماً كان في سبيل الله حتى يرجع». فهو لا يثبت<sup>(١)</sup>.

٧٧٠١ - وعلى هذا القول فإنه يدخل في سبيل الله:

٧٧٠٢ - ١ - دفع رواتب من لهم مشاركة في الدعوة إلى الله تعالى وفي الحكم بشرعه، كمعلمي القرآن، ومعلمي العلوم الشرعية، والقضاة والمفتين، وأئمة المساجد الذين يخطبون بالمسلمين في الجمع والأعياد ويصلون بهم ويعظونهم، والمؤذنين، والدعاة، ليتفرغوا جميعاً لتعليم شرع الله تعالى وللدعوة إلى سبيله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

= إلى ثلاث خصال - أو خلال - فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك، فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفىء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم».

(١) رواه الطبراني (٧٣٨٨) من طرق عن زياد بن الربيع عن عاصم عن زر بن حبيش عن صفوان. لكن هذه الجملة تفرد بها زياد بن الربيع من بين تلاميذ عاصم بن بهدلة، وقد روى هذا الحديث عن عاصم (٤٩) راوياً، كما في فضل الرحيم الودود (١٥٧)، فلم يذكرها، فهي زيادة شاذة لا يعتضد بها، وله شاهد من حديث أنس عند الترمذي (٢٦٤٧)، والضياء في المختارة (٢١١٩) من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً. وحسنه الضياء، وقال الترمذي: «حسن غريب، ورواه بعضهم فلم يرفعه»، وأبو جعفر الرازي يروي مناكير عن الربيع بن أنس، فهو حديث منكر، فلا يعتضد به.

(٢) قال شيخنا ابن باز في فتاوى نور على الدرب (٣٥٥/١٥، ٣٥٦): «إذا دفعها للفقراء المحاويع من الطلبة في المدرسة إذا كان فيها فقراء، طلبة فقراء، وأعطاهم =

٧٧٠٣ - ٢ - دفع مال (مكافآت) لطلاب العلم ليتفرغوا لطلب العلم،  
ودفع تكاليف ما يحتاجونه من سكن وإعاشة ليتفرغوا لطلب العلم<sup>(١)</sup>،  
وتأمين جميع ما يحتاجونه من ملابس ومأكل، ومشرب، وسكن، وكتب  
علم، ونحوها<sup>(٢)</sup>.

٧٧٠٤ - ٣ - إنشاء مراكز للدعوة، ومدارس وكرليات لتعليم أبناء  
المسلمين العلم الشرعي وعلوم الآلة، وتعلمهم طرق ووسائل الدعوة إلى الله  
تعالى<sup>(٣)</sup>، ودفع ما تحتاجه هذه المراكز والكرليات ونحوها من مصاريف

= من الزكاة، ومدرسين فقراء ليس لهم رواتب تكفيهم، وأعطاهم من الزكاة مما يعينهم  
على تدريس أبناء المسلمين، هذا كله طيب ولا حرج، فيه مصلحة لهم؛ مصلحة أنهم  
فقراء، ومصلحة أنهم يطلبون العلم، أو يعلمون الناس.

(١) قال شيخنا ابن باز في فتاوى نور على الدرب (٣٥٤/١٥): «إذا تفرغ الإنسان  
لطلب العلم وليس عنده ما يقوم بحاله فإنه يعطى من الزكاة ما يقوم بحاله».

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في مجموع فتاويه (٤٠٩/١٨، ٤١٠): «طالب  
العلم المتفرغ لطلب العلم الشرعي وإن كان قادراً على التكسب يجوز أن يعطى من  
الزكاة؛ لأن طالب العلم الشرعي نوع من الجهاد في سبيل الله، والله تبارك وتعالى جعل  
الجهاد في سبيل الله جهة استحقاق في الزكاة فقال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ  
وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهِمُ وَالْمَوْلَى فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَنَمِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ  
مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]»، وقال أيضاً في مجموع فتاويه (١٨/  
٣٣٧، ٣٣٨): «قال أهل العلم: ومن سبيل الله الرجل يتفرغ لطلب العلم الشرعي،  
فيعطى من الزكاة ما يحتاج إليه من نفقة وكسوة وطعام وشراب ومسكن وكتب علم  
يحتاجها؛ لأن العلم الشرعي نوع من الجهاد في سبيل الله، بل قال الإمام أحمد رحمته الله:  
«العلم لا يعدله شيء لمن صحت نيته»، فالعلم هو أصل الشرع كله، فلا شرع إلا  
بعلم، والله تعالى أنزل الكتاب ليقوم الناس بالقسط، ويتعلموا أحكام شريعتهم، وما يلزم  
من عقيدة وقول وفعل. أما الجهاد في سبيل الله فنعم هو من أشرف الأعمال، بل هو  
ذروة سنن الإسلام، ولا شك في فضله، لكن العلم له شأن كبير في الإسلام، فدخوله  
في الجهاد في سبيل الله دخول واضح لا إشكال فيه».

(٣) جاء في الفتوى (١٢٦٢٧) في (١١/٢/١٤١٠هـ) الصادرة عن اللجنة الدائمة  
للإفتاء، والموقعة من شيخنا عبد العزيز بن باز، ومن الشيخ عبد الرزاق عفيفي: أنه =

الكهرباء والماء والهاتف ونحوها، وشراء ما تحتاجه من سيارات وأثاث ونحوها، ودفع تكاليف إنشاء مبان لها وإيجار المقرات إذا كانت مستأجرة<sup>(١)</sup>، ودفع تكاليف ما تحتاجه في سبيل نشر الدعوة من طبع المصاحف، وكتب التفسير، وطبع الكتب الدعوية، وجميع الكتب الشرعية الأخرى، وشرائها<sup>(٢)</sup>، ككتب السنّة، وكتب التفسير، وكتب شروح الحديث، وكتب الفقه وأصوله، وغيرها<sup>(٣)</sup>.

= يجوز دفع الزكاة لجميع موظفي المركز الإسلامي من مدير، وسكرتير، وحارس، وطباخ، ومدرسين، وغيرهم، وأنه يجوز أن تدفع لبناء مقر للمركز الإسلامي، وفيما يحتاج إليه المركز من فواتير الكهرباء والهاتف، والضرائب، وأن تدفع في شراء الكتب والمجلات الإسلامية لتوزيعها، وأن تدفع للطلاب الذين يدرسون في تخصصات يحتاج إليها المسلمون، كالطب، إذا انقطعت المنح الدراسية عنهم، وليس لديهم ما ينفقونه على أنفسهم.

(١) جاء في قرار المجمع الفقهي بمكة برئاسة شيخنا عبد العزيز بن باز في دورته الثامنة عام (١٤٠٥هـ)، كما في مجموع قراراته (ص ١٧٣): «المجلس يقرر بالأكثرية المطلقة دخول الدعوة إلى الله تعالى وما يعين عليها، ويدعم أعمالها في معنى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] في الآية الكريمة»، وأيد هذا في دورته التاسعة، كما في مجموع قراراته (ص ١٩٦ - ١٩٨)، وأدخل فيها في هذا القرار (المؤسسات التعليمية والاجتماعية من المدارس والمستشفيات ونحوها إذا كانت في بلاد الكفر)، وعدد أعضاء المجمع (١٩) عضواً برئاسة شيخنا ابن باز، قد اعترض خمسة من أعضائه، وهم الشيخ بكر أبو زيد، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ محمد رشيد، والشيخ محمد بن سبيل، والشيخ محمد بن جبير، فقصره على الغزاة، وينظر: فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء في هذا، والتي ستأتي الإشارة إليها قريباً - إن شاء الله تعالى -، وينظر: فتوى اللجنة الدائمة السابقة، وينظر: كتاب: أحكام إدارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة (ص ٣٨٥ - ٤١٢).

(٢) قال في الإنصاف (٧/٢٠٩): «قوله: (وهم ثمانية أصناف) حصر من يستحق الزكاة في هذه الأصناف الثمانية، وهو حصر المبتدأ في الخبر، فلا يجوز لغيرهم الأخذ منها مطلقاً على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، واختار الشيخ تقي الدين: جواز الأخذ من الزكاة لشراء كتب يشتغل فيها بما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه. انتهى، وهو الصواب».

(٣) قال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي المملكة في وقته في فتاويه (٤/١٤٢): =

## الفصل السادس

## القول بشمول سبيل الله لأوجه الخير كلها

٧٧٠٥ - وسع بعض أهل العلم دائرة (سبيل الله)، فجعلها تشمل جميع أوجه البر والخير، وهذا القول قال به بعض الفقهاء في القرن الرابع، أو قريباً منه<sup>(١)</sup>، وقال به جمع من العلماء والباحثين المعاصرين، وهذا القول ضعيف جداً، وليس له دليل صحيح يعتمد عليه، بل هو مخالف لما حكي من إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم<sup>(٢)</sup>، ولم يعرف إلا في القرن

= «ها هنا أمر هام يصح أن يصرف فيه من الزكاة، وهو إعداد قوة مالية للدعوة إلى الله ولكشف الشبه عن الدين، وهذا يدخل في الجهاد، هذا من أعظم (سبيل الله). فإن قام ولاية الأمر بذلك فإنه متعين عليهم، وهذا من أهم مقاصد الولاية التي من أجلها أمر بالسمع والطاعة لحماية حوزة الدين فإذا أخل بذلك من جهة الولاية فواجب على المسلمين أن يعملوا هذا...».

(١) قال الرازي المتوفى عام (٦٠٦هـ) في تفسيره (٨٧/١٦): «اعلم أن ظاهر اللفظ في قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لا يوجب القصر على كل الغزاة، فلهذا المعنى نقل القفال في «تفسيره» عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد؛ لأن قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عام في الكل»، وقال ابن عادل الحنبلي المتوفى عام (٧٧٥هـ) في اللباب في علوم الكتاب (١٢٧/١٠): «نقل القفال في تفسيره عن بعض العلماء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى، وبناء الحصون، وعمارة المساجد؛ لأن قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] عام في الكل وقال أكثر أهل العلم: لا يعطى منه شيء في الحج. وقال قوم: يجوز أن يصرف سهم في سبيل الله إلى الحج، يروى ذلك عن ابن عباس وهو قول الحسن، وأحمد، وإسحاق»، والقفال متقدم الوفاة، فقد كانت وفاته سنة (٣٦٥هـ).

(٢) قال أبو عبيد في الأموال (ص ٧٢٥): «فأما قضاء الدين عن الميت، والعطية في كفته، وبنيان المساجد، واحتفار الأنهار، وما أشبه ذلك من أنواع البر، فإن سفيان وأهل العراق وغيرهم من العلماء يجمعون على أن ذلك لا يجزئ من الزكاة؛ لأنه ليس من الأصناف الثمانية»، وقال ابن حزم في المحلى (١٥١/٦): «كل فعل خير فهو من سبيل الله تعالى، إلا أنه لا خلاف في أنه تعالى لم يرد كل وجه من وجوه البر في قسمة =

الرابع الهجري، وما بعده<sup>(١)</sup>، وهو أيضاً مخالف للحصر المذكور في آية مصارف الزكاة، كما سيأتي.

### ٧٧٠٦ - وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة أهمها:

١ - أن لفظ «سبيل الله» عام، فلا يجوز قصره على بعض أفراده دون دليل<sup>(٢)</sup>، إذ لم يوجد في القرآن أو السنة دليل يوجب قصرها على الجهاد، بل الأدلة الشرعية دلت على ما دل عليه عموم اللفظ<sup>(٣)</sup>.

= الصدقات، فلم يجوز أن توضع إلا حيث بين النص، وهو الذي ذكرنا»، وقال ابن العربي المالكي في أحكام القرآن (٢/٩٦٩): «لا أعلم خلافاً في أن المراد بسبيل الله ها هنا الغزو من جملة سبيل الله، إلا ما يؤثر عن أحمد وإسحاق، فإنهما قالا: إنه الحج»، وينظر: كلام شيخنا ابن باز الآتي، والذي حكى فيه الإجماع هنا أيضاً.

(١) قال شيخنا ابن باز في فتاوى نور على الدرب (١٥/٣٥٦، ٣٦٦): «لا يجوز تعمير المساجد من الزكاة عند جمهور أهل العلم، بل هو كالإجماع من أهل العلم، وإنما أجاز هذا بعض المتأخرين، وليس عليه دليل، بل الصواب أن الزكاة تصرف في مصارفها الثمانية، وليس من ذلك تعمير المساجد».

(٢) قال الخازن في تفسيره لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/٣٧٦): «وقال بعضهم: إن اللفظ عام فلا يجوز قصره على الغزاة فقط ولهذا أجاز بعض الفقهاء صرف سهم سبيل الله إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الجسور والحصون وعمارمة المساجد وغير ذلك، قال: لأن قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عام في الكل فلا يختص بصنف دون غيره»، وقال الشيخ عبد الله البسام في تيسير العلام شرح عمدة الأحكام (ص٦٤٣): «قوله: (فوداه بمائة من إبل الصدقة) دليل على جواز صرف الزكاة في المصالح العامة. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]. فسبيل الله، كل مصلحة عامة، فيها نفع للمسلمين».

(٣) جاء في وجهة نظر ستة من أعضاء هيئة كبار العلماء بالمملكة - وهم: الشيخ عبد الله خياط والشيخ محمد الحركان، والشيخ صالح بن غصون والشيخ عبد الله بن منيع والشيخ عبد العزيز بن صالح والشيخ عبد المجيد حسن -، ما يلي: «تأملنا الآراء الثلاثة في تعيين المراد بسبيل الله، وما استند إليه أصحاب كل رأي؛ فظهر لنا وجهة القول بأن المراد بسبيل الله في قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وجوه البر، وفي مقدمتها الجهاد في سبيل الله، وذلك لما يأتي: ١ - أن اللفظ عام؛ فلا يجوز قصره =

ويمكن أن يجاب عن هذا الدليل بأنه قد ورد ما يدل على حصر (سبيل الله) في بعض أفرادها، وهو وجود الحصر في آية مصارف الزكاة، فإنه إذا أدخلت جميع وجوه البر والخير لم يبق للحصر فائدة تذكر، ثم إن هذا تأباه بلاغة كلام الله تعالى، إذ كيف تحصر الزكاة في أمور معينة، ثم يأتي في وسط هذه الأمور - وليس آخرها - ما يشمل ما سبقه مما حصرت فيه الزكاة، ويشمل معه جل أمور الخير، فهذا لا يكون إلا في كلام في غاية الركاكة، فينزه كلام أحكم الحاكمين ﷺ الذي أنزله على خاتم المرسلين بلسان عربي مبين عن مثل ذلك.

٢ - ما رواه البخاري ومسلم من طريق سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة: أن نفرًا من قومه انطلقوا إلى خيبر، ففترقوا فيها، ووجدوا أحدهم قتيلاً، وقالوا للذي وجد فيهم: قد قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً، فانطلقوا إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، انطلقنا إلى خيبر، فوجدنا أحداً قتيلاً، فقال: «الكبر الكبير» فقال لهم: «تأتون بالبينة على من قتله» قالوا: ما لنا بينة، قال: «فيحلفون» قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود، فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه، فوداه مائة من إبل الصدقة<sup>(١)</sup>.

= على بعض أفرادها دون سائرها إلا بدليل، ولا دليل على ذلك.. ٢ - جاءت الأحاديث والآثار بتطبيق العموم في مدلول قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠].. ٣ - أن تعبير النبي ﷺ بمن التبعية في حديث معقل في قوله: «فإن الحج من سبيل الله»، يشعر أن سبيل الله الوارد في آية مصارف الزكاة على عمومه، وأنه يتناول مجموعة من الأمور.. «انتهى ملخصاً. ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٣٩/١٢ - ٤٤)، وقد ذكروا في الفقرة الثانية السابقة: حديث دفع إبل الصدقة في دية عبد الرحمن بن سهل، وسيأتي الكلام عليه، أما حديث معقل فهو ضعيف، كما سبق عند ذكر أن الحج من سبيل الله، ومع ذلك فلا دلالة فيه على هذا التعميم الشامل لأوجه البر؛ لأن سبيل الله هنا يشمل الغزو ويشمل الحج، ويشمل الدعوة إلى الله تعالى عند كثير من أهل العلم.

(١) صحيح البخاري (٦٨٩٨)، وصحيح مسلم (١٦٦٩ - ٥).



ويجاب عن هذا الدليل بأن هذه الرواية رواية ضعيفة؛ لشذوذها، فقد ضعفها جمع من أئمة الحديث، على رأسهم الإمام أحمد، والإمام النسائي<sup>(١)</sup>، كما ضعفها الإمام مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح - رحمه الله تعالى -<sup>(٢)</sup>، وضعفها أيضاً الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر<sup>(٣)</sup>،

(١) قال في جامع العلوم والحكم (٢/٢٣٢): «وقد ذكر الأئمة الحفاظ أن رواية يحيى بن سعيد أصح من رواية سعيد بن عبيد الطائي، فإنه أجلّ وأعلم وأحفظ، وهو من أهل المدينة، وهو أعلم بحديثهم من الكوفيين. وقد ذكر الإمام أحمد مخالفة سعيد بن عبيد ليحيى بن سعيد في هذا الحديث، فنفض يده، وقال: ذاك ليس بشيء، رواه على ما يقول الكوفيون، وقال: أذهب إلى حديث المدنيين يحيى بن سعيد. وقال النسائي: لا نعلم أحداً تابع سعيد بن عبيد على روايته عن بشير بن يسار»، وقال الحافظ ابن عبد البر في الاستذكار (٨/١٩٥): «قال أحمد بن حنبل: (الذي أذهب إليه في القسامة حديث بشير بن يسار من رواية يحيى بن سعيد فقد وصله عنه حفاظ وهو أصح من حديث سعيد بن عبيد) حكى هذا عنه أبو بكر الأثرم وحسبك بأحمد إمامة في الحديث وعلماً بصحيحه من سقيمه».

(٢) قال الإمام مسلم في كتاب التمييز (ص ١٩٤) بعد ذكره للروايات والأحاديث المخالفة لرواية سعيد بن عبيد: «وتواطؤ هذه الأخبار التي ذكرناها بخلاف رواية سعيد يقضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة وغير مشكل على من عقل التمييز من الحفاظ من نقلة الأخبار ومن ليس كمثلهم أن يحيى بن سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه شأنًا في طريق العلم وأسبابه فلو لم يكن إلا خلاف يحيى إياه حين اجتماعا في الرواية عن بشير بن يسار لكان الأمر واضحاً في أن أولاهما بالحفظ يحيى بن سعيد ودافع لما خالفه غير أن الرواة قد اختلفوا في موضعين من هذا الخبر سوى الموضع الذي خالف فيه سعيد وهو أن بعضهم ذكر في روايته أن النبي ﷺ بدأ المدعين بالقسامة وتلك رواية بشير بن يسار ومن وافقه عليه وهي أصح الروايتين وقال الآخرون: بل بدأ بالمدعى عليهم لسؤال ذلك والموضع الآخر أن النبي ﷺ وداه من عنده وهو ما قال بشير في خبره ومن تابعه وقال فريق آخرون: بل أغرم النبي ﷺ يهود الدينة وحديث بشير؛ يعني: ابن يسار في القسامة أقوى الأحاديث فيها وأصحها».

(٣) قال في التمهيد (٢٣/٢٠٩): «هذه رواية أهل العراق عن بشير بن يسار في هذا الحديث ورواية أهل المدينة عنه أثبت إن شاء الله وهم به أقعد ونقلهم أصح عند أهل العلم وقد حكى الأثرم عن أحمد بن حنبل أنه ضعف حديث سعيد بن عبيد هذا =

وغيرهم من حفاظ الحديث ونقاده<sup>(١)</sup>، وهو كما قالوا، لمخالفة راويها سعيد بن عبيد لرواية يحيى بن سعيد عن بشير، المخرجة في الصحيحين في ثلاثة مواضع من هذا الحديث<sup>(٢)</sup>، منها لفظة: «من إبل الصدقة»، ولمخالفتها لرواية أبي ليلي بن عبد الله بن عبد الرحمن، عن سهل بن أبي حثمة، التي أخرجها البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup> في هذه المواضع، ففي روايتي يحيى وأبي ليلي: «من عنده»، وهما أثبت وأكثر عدداً، فتقدم روايتهما<sup>(٤)</sup>، فهذه الألفاظ المخالفة ألفاظ شاذة، فلا يعمل بها لضعفها، وعلى فرض صحتها فقد تأولها بعض العلماء بأن ذلك لإطفاء الثائرة، فكأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم دفعها من الزكاة - على فرض ثبوت هذه الرواية - من أجل منع حدوث فتنة ربما تؤدي إلى حروب، فتكون داخلة في مصرف سبيل الله من هذا الوجه، بمنع أسباب الحرب والغزو<sup>(٥)</sup>، وربما تكون لمنع أن يؤدي هذا القتل لابن سهل إلى شرور وفساد، فتألف ﷺ أهله بذلك،

= عن بشير بن يسار وقال: الصحيح عن بشير بن يسار ما رواه عنه يحيى بن سعيد قال أحمد: وإليه أذهب.

(١) ينظر: رسالة: الأحاديث الواردة في الحدود والتعزير والقصاص للدكتور عبد الله آل مساعد (٣/١١٥٧ - ١١٧٧).

(٢) صحيح البخاري (٣١٧٣)، وصحيح مسلم (١٦٦٩ - ١ - ٤).

(٣) صحيح البخاري (٧١٩٢)، وصحيح مسلم (١٦٦٩ - ٦).

(٤) كما أنها مخالفة لرواية أبي قلابة التي أخرجها البخاري (٦٨٩٩) في تقديم إيمان اليهود، ومخالفة أيضاً لرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده التي خرجها النسائي، والطحاوي. وينظر: فتح الباري لابن حجر (١٢/٢٣٤)، و(١٢/٢٣٥).

(٥) قال ابن العربي في تفسيره (٢/٩٦٩)، والقرطبي في تفسيره (١٠/٢٧٢، ٢٧٣): «وقال محمد بن عبد الحكم: ويعطى من الصدقة في الكراع والسلاح وما يحتاج إليه من آلات الحرب، وكف العدو عن الحوزة؛ لأنه كله من سبيل الغزو ومنفعته. وقد أعطى النبي ﷺ مائة ناقة في نازلة سهل بن أبي حثمة إطفاء للثائرة».

فيكون يدخل في مصرف المؤلفة قلوبهم<sup>(١)</sup>، وحملها بعض أهل العلم على أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اقترضها من إبل الصدقة، كما استسلف لها بكرةً رابعياً، فللإمام الحق أن يستسلف منها ولها، وحملها فريق ثالث على أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم تحملها للإصلاح بين الطائفتين<sup>(٢)</sup>، فيكون دفعها في مصرف الغارمين<sup>(٣)</sup>، وهو ﷺ لن يأخذ منها شيئاً لنفسه، وحملها فريق رابع على أن هذه الإبل مما بقي من إبل الصدقة بعد استغناء مصارفها عنها، وأن للإمام صرف ما زاد عنها في المصالح العامة<sup>(٤)</sup>، فيكون مثل أخذه صلى الله عليه وعلى آله وسلم من إبل الصدقة،

(١) قال القرطبي في المفهم (١٥/٥، ١٦) عند كلامه على حديث إعطاء دية عبد الرحمن بن سهل من الزكاة السابق: «إنما فعل ذلك على مقتضى كرم خلقه، وحسن سياسته، وحباً للمصلحة، ودفعاً للمفسدة، وإطفاءً للثائرة، وتأليفاً للأغراض المتنافرة عند تعذر الوصول إلى استيفاء الحق لتعذر طرده».

(٢) قال الإمام ابن خزيمة في صحيحه (٧٧/٤): «باب إعطاء الإمام دية من لا يعرف قاتله من الصدقة، وهذا عندي من جنس الحماله لشبه أن يكون المصطفى ﷺ، تحمّل بهذه الدية فأعطاها من إبل الصدقة».

(٣) قال الخطابي في معالم السنن (٦٥/٢): «يشبه أن يكون النبي ﷺ إنما أعطاها ذلك من سهام الغارمين على معنى الحماله في إصلاح ذات البين إذ كان قد شجر بين الأنصار وبين أهل خيبر في دم القتييل الذي وجد بها منهم؛ فإنه لا مصرف لمال الصدقات في الديات»، وينظر: كلام ابن القيم الآتي.

(٤) قال في زاد المعاد (١٢/٥، ١٣) عند كلامه على فوائد حديث قصة قتل ابن سهل: «ومنها: - وهو الذي أشكل على كثير من الناس - إعطاؤه الدية من إبل الصدقة، وقد ظن بعض الناس أن ذلك من سهم الغارمين، وهذا لا يصح، فإن غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة، وظن بعضهم أن ذلك مما فضل من الصدقة عن أهلها، فللإمام أن يصرفه في المصالح، وهذا أقرب من الأول، وأقرب منه: أنه ﷺ وداه من عنده، واقترض الدية من إبل الصدقة، ويدل عليه: «فوداه من عنده» وأقرب من هذا كله أن يقال: لما تحملها النبي ﷺ لإصلاح ذات البين بين الطائفتين، كان حكمها حكم القضاء على الغارم لما غرمه لإصلاح ذات البين، ولعل هذا مراد من قال: إنه قضاها من سهم الغارمين، وهو ﷺ لم يأخذ منها =

لسداد البعير البكر الذي اقترضه<sup>(١)</sup>، فهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يأكل من الصدقة، ولم يأخذ شيئاً منها لنفسه، وإنما أخذها ودفعها للإصلاح<sup>(٢)</sup>، وقيل في تأويل هذا الحديث تأويلات أخرى، وبعضها وردت روايات مرفوعة تؤيدها<sup>(٣)</sup>.

٣ - ما ثبت عن أنس بن مالك والحسن قالا: ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية<sup>(٤)</sup>.

= لنفسه شيئاً، فإن الصدقة لا تحل له، ولكن جرى إعطاء الدية منها مجرى إعطاء الغارم منها لإصلاح ذات البين. والله أعلم.

(١) رواه مالك (٢/٦٨٠)، ومن طريقه مسلم (١٦٠٠) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع، أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرة، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبو رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع، فقال: لم أجد فيها إلا خياراً ربيعياً، فقال: «أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء»، ورواه البخاري (٢٣٠٥)، ومسلم (١٦٠١) من حديث أبي هريرة دون ذكر أنه قضاء من الصدقة.

(٢) قال في عمدة القاري (١٢/١٣٥): «فيه: دليل على أن للإمام أن يستسلف للمساكين على الصدقات ولسائر المسلمين على بيت المال؛ لأنه كالوصي لجميعهم والوكيل، معلوم أنه ﷺ لم يستسلف ذلك لنفسه لأنه قضاء من إبل الصدقة، ومعلوم أن الصدقة محرمة عليه، لا يحل له أكلها ولا الانتفاع بها».

(٣) ينظر: شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي في الدية التي ودي بها الأنصاري (١١/٥٣١)، فتح الباري لابن حجر، باب: القسامة (١٢/٢٣٥).

(٤) رواه ابن أبي شيبة (١٠٢٩٣)، وأبو عبيد (ص٦٨٥)، ورواه سحنون في المدونة (١/٣٣٥): عن ابن مهدي، ورواه ابن زنجويه (٢٣٠٨): أخبرنا يحيى بن بسطام، كلاهما (ابن مهدي وابن بسطام) عن عبد الوارث بن سعيد، كلهم (ابن أبي شيبة وأبو عبيد وعبد الوارث) عن إسماعيل بن إبراهيم (ابن علي)، عن عبد العزيز بن صهيب به. وسنده صحيح، واللفظ لأبي عبيد وسحنون، ولفظ ابن أبي شيبة وابن زنجويه: «على» بدل «في»، ثم زاد أبو عبيد بعده: «قال إسماعيل: يعني أنها تجزي من الزكاة». وينظر: التحجيل (ص١٣٧).

وهذا الأثر إسناده صحيح، لكن فسرته من رواه من المتقدمين بأن المراد: ما أعطي العشارون الذين يرسلهم ولي الأمر فيقفون على الجسور وفي الطرق لجباية الزكاة، و(في) الظرفية تأتي أحياناً بمعنى (على)؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وأيضاً ورد عند بعض من رواه بحرف (على) بدل (في)، والأثر محتمل لذلك، فلا يمكن أن يعتمد عليه في القول بجواز صرف الزكاة في جميع أوجه الخير، وبالأخص مع مخالفته ظاهر الحصر في آية مصارف الزكاة، كما سبق.

٤ - كما استدلوا ببعض الأحاديث التي في أسانيدنا ضعف، ومنها: ما روي مرفوعاً: أن المنفق على والديه في سبيل الله، وأن المنفق على نفسه ليعفها في سبيل الله، وأن المنفق على أولاده ليغنيهم عن الناس في سبيل الله. وهو لا يثبت<sup>(١)</sup>، وكذلك الحديث المروي عن أبي سعيد مرفوعاً: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة..»<sup>(٢)</sup>. وهو حديث ضعيف<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البزار (٩٨٧٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٩٧/٦) من طريق رباح بن عمرو البصري، حدثنا أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال أبو نعيم: «تفرد به رباح، عن أيوب السخيتاني»، ورباح ليس من أصحاب أيوب، وهو رجل سوء مبتدع، وقال أبو زرعة: صدوق. ينظر: ميزان الاعتدال (٦٢/٢). وقد خالفه ابن عليه، فرواه أبو الليث السمرقندي في تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين (٤٨٨) من طريق ابن عليه عن أيوب مرسلاً. وابن عليه من خواص تلاميذ أيوب وأثبتهم، وقد تابع ابن عليه معمر عند عبد الرزاق (٩٥٧٨)، فرواية رباح ضعيفة؛ لأنها شاذة أو منكورة. ورواه الطبراني في الأوسط (٨٦٣٠) من طريق إسحاق بن أسيد، عن عبد الكريم، عن أنس بن مالك مرفوعاً. وابن أسيد ضعيف، فلا يقبل ما يتفرد به عن عبد الكريم.

(٢) سيأتي تخريجه في المسألة (٧٧٤٣).

(٣) ينظر في هذا المصنف أيضاً: إكمال المعلم: الزكاة، باب: من جمع الصدقة (٣/٥٥٥، ٥٥٦)، الفتح (١٢/٢٣٥)، سبل السلام (٢/٢٩٦)، مجموع الرسائل والمسائل النجدية (١/٤٩١)، فتاوى اللجنة الدائمة (١٠/٣٨ - ٥٤)، بحث «بيان المراد من قول الله تعالى في آية مصارف الزكاة: وفي سبيل الله» الذي أعدته اللجنة الدائمة =

## الفصل السابع

## حكم ما يزيد عن مصرف سبيل الله من الزكاة

٧٧٠٧ - من أعطي زكاة للغزو، فصرف بعضها وبقي بعضها،  
وجب عليه رد الباقي<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يأخذ الزكاة لنفسه، وإنما لينفقها في  
الغزو.

٧٧٠٨ - من أعطي زكاة للغزو، فلم يغز، أو لم يحتج إلى هذا المال  
في غزوه، لزمه رد جميع هذا المال على المزكي<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألة  
الماضية.

= للبحوث العلمية والإفتاء منشور ضمن أبحاث هيئة كبار العلماء (٩٧/١ - ١٤٥)، رسالة  
«إنفاق الزكاة في المصالح العامة» لمحمد بن عبد القادر أبو فارس، بحث «مشمولات  
مصرف في سبيل الله» للدكتور عمر الأشقر مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا  
الزكاة المعاصرة (٧٦٧/٢ - ٨٦١)، مجموعة بحوث منشورة بمجلة مجمع الفقه بجدة  
(العدد الأول)، رسالة (مصرف في سبيل الله) للدكتور سعود الفنيسان، تمام المنة  
(ص ٣٨٠ - ٣٨٢)، رسالة (مصارف الزكاة) للدكتور خالد العاني، رسالة «نوازل الزكاة»  
للدكتور عبد الله الغفيلي (٤٢٩ - ٤٤٧)، رسالة «صرف الزكاة في الدعوة إلى الله»  
للدكتور صالح بن محمد الفوزان.

(١) قال في الإنصاف (٢٦٦/٧، ٢٦٧): «أما الغازي إذا فضل معه فضل: فجزم  
المصنف هنا: أنه يلزمه رده، وهو المذهب.. والوجه الثاني: لا يرده. جزم به المجد  
في شرحه، وصححه الناظم. قال في القاعدة الثانية والسبعين، قال الخرقى والأكثرين:  
لا يسترد. انتهى».

(٢) قال في المغني (٤٨٣/٦): «من قال، إنه يريد الغزو. قبل قوله؛ لأنه لا  
يمكن إقامة البيئة على نيته، ويدفع إليه قدر كفايته لمؤنته وشراء السلاح والفرس إن كان  
فارساً، وحمولته ودرعه ولباسه وسائر ما يحتاج إليه لغزوه، وإن كثر ذلك، ويدفع إليه  
دفعاً مراعى، فإن لم يغز رده؛ لأنه أخذه كذلك، وإن غزا وعاد، فقد ملك ما أخذه؛  
لأننا دفعنا إليه قدر الكفاية، وإنما ضيق على نفسه. وإن مضى إلى الغزو، فرجع من  
الطريق، أو لم يتم الغزو الذي دفع إليه من أجله، رد ما فضل معه؛ لأن الذي أخذ  
لأجله لم يفعله كله».

٧٧٠٩ - من أعطي من الزكاة للحج، فحج بهذا المال، وبقي منه بقية، وجب عليه رد هذا المال المتبقي للمزكي<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر قبل مسألة واحدة.



(١) قال في الإنصاف (٢٦٦/٧، ٢٦٧) بعد كلامه السابق: «وقال أيضاً في القواعد: إذا أخذ من الزكاة ليحج على القول بالجواز وفضل منه فضلة: الأظهر أنه يسترده كالوصية وأولى. وقياس قول الأصحاب في الغازي: إنه لا يسترد، وظاهر كلام أحمد في رواية الميموني: أن الدابة لا تسترد، ولا يلزم مثله في النفقة».

## باب

## المصرف الثامن (ابن السبيل)

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٧١٠ - يحتوي هذا الباب على تعريف ابن السبيل، وحكم دفع الزكاة لابن سبيل في سفر طاعة، وحكم دفع الزكاة لابن سبيل في سفر معصية، وحكم دفع الزكاة لابن سبيل في سفر مباح أو مكروه، ومقدار ما يعطاه ابن السبيل، وحكم ما فضل عند ابن السبيل من أموال الزكاة، وما ألحق بابن السبيل، وتصرف ابن السبيل في مال الزكاة.

## الفصل الثاني

## تعريف ابن السبيل

٧٧١١ - السبيل في اللغة: الطريق<sup>(١)</sup>.

٧٧١٢ - وفي الاصطلاح: هو المسافر المنقطع به، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>، فابن السبيل هو المسافر الذي فقد نفقته أو سرت

(١) قال في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/٢٩٥٠): «السبيل: الطريق، يذكر ويؤنث، والتأنيث أكثر، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَسْتَيْنِ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] قرأ عاصم وحمزة والكسائي بالياء، على تذكير السبيل، وقرأ الباقون بالياء، على تأنيث السبيل».

(٢) قال في رحمة الأمة (ص٨٦): «ابن السبيل: المسافر باتفاق»، وذكر في الإنصاف (٧/٢٥٢) عن أفراد من الفقهاء أن المراد بهم: السؤال، وينظر: كلام صاحب البحر المحيط الآتي.



نقوده أو نفدت ولم يبق معه من المال ما يوصله إلى بلده، ولو كان غنياً في بلده.

٧٧١٣ - وسمي المسافر ابن سبيل لملازمته للسبيل، وهو الطريق، كما يقال لمن مرت عليه دهور: ابن الأيام والليالي، وكما يقال لمن يكثر من الخروج ليلاً: ولد الليل، وكما يقال لطير الماء: ابن الماء<sup>(١)</sup>، وقيل: سمي بذلك لأن الطريق أبرزه عن بلده، شبه إبرازه له بالولادة، فأطلقت عليه البتوة مجازاً<sup>(٢)</sup>.

٧٧١٤ - يدخل في ابن السبيل: المغتربون عن بلدانهم إذا أرادوا العودة إليها، ولم يجدوا مالاً يوصلهم إليها، فهم أبناء سبيل<sup>(٣)</sup>؛ لانطباق

(١) قال في شرح منتهى الإرادات (٤٥٨/١): «سمي من بغير بلده ابن السبيل لملازمته لها، كما يقال: ولد الليل، لمن يكثر خروجه فيه، وابن الماء لطيره، لملازمته له».

(٢) قال في البحر المحيط في التفسير (١٣٧/٢): «وسمي: ابن السبيل بملازمته السبيل، وهو الطريق، كما قيل لطائر يلازم الماء ابن ماء، ولمن مرت عليه دهور: ابن الليالي والأيام. وقيل: سمي ابن سبيل لأن السبيل تبرزه، شبه إبرازها له بالولادة، فأطلقت عليه البتوة مجازاً، و[هو] المنقطع في بلد دون بلده، وبين البلد الذي انقطع فيه وبين بلده مسافة بعيدة، قاله أبو حنيفة، وأحمد، وابن جرير، وأبو سليمان الدمشقي، والقاضي أبو يعلى أو الذي يريد سفرأ ولا يجد نفقة، قاله الماوردي، وغيره عن الشافعي».

(٣) جاء في قرار الندوة التاسعة لقضايا الزكاة: منشور ضمن كتاب «فقه النوازل» (ص ٤٥٥، ٤٥٦): «يندرج في مفهوم ابن السبيل بالقيود والشروط السابقة كل من:

- أ - الحجاج والعمار.
- ب - طلبة العلم والعلاج.
- ج - الدعاة إلى الله تعالى.
- د - الغزاة في سبيل الله تعالى.
- هـ - المُسَرَّدون أو المُهَجَّرون عن ديارهم أو مساكنهم إلى أن يستوطنوا غيرها.
- و - المغتربون عن أوطانهم إذا أرادوا العودة ولم يجدوا ما يوصلهم إليها.
- ز - المُرَحَّلون عن أماكن إقامتهم».

وصف ابن السبيل السابق عليهم، لعدم قدرتهم على الرجوع إلى أوطانهم.  
 ٧٧١٥ - يدخل في ابن السبيل: المشردون، واللاجئون، والمرحلون  
 عن أوطانهم، والفارون بدينهم، فإذا تحسنت الأوضاع في بلدانهم، وأرادوا  
 الرجوع إليها، ولم يستطيعوا ذلك لقلّة ذات اليد، فهم أبناء سبيل؛ لما ذكر  
 في المسألة الماضية.

### الفصل الثالث

#### حكم دفع الزكاة لابن سبيل في سفر طاعة

٧٧١٦ - يجوز إعطاء ابن السبيل من الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛  
 لقوله تعالى في آية مصارف الزكاة: ﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠].  
 ٧٧١٧ - إذا كان بابن السبيل حاجة ملحة للزكاة ندب تقديمه على  
 غيره من مصارف الزكاة ممن هو أقل منه حاجة؛ مراعاة لهذه الحاجة.  
 ٧٧١٨ - إذا حصلت لابن السبيل ضرورة وجب تقديمه على غيره من  
 مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ مراعاة لهذه الضرورة.

### الفصل الرابع

#### حكم دفع الزكاة لابن سبيل في سفر معصية

٧٧١٩ - إذا كان سفر ابن السبيل إلى موضع يحرم السفر إليه حرم أن

(١) قال الإمام الطحاوي في أحكام القرآن (٣٧١/١): «أما قوله: ﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ فهم الغائبون عن أموالهم الذين لا يصلون إليها بعد المسافة بينهم وبينها، حتى تلحقهم الحاجة إلى الصدقة، فالصدقة لهم حيثئذ مباحة، وهم في حكم الفقراء الذين لا أموال لهم في جميع ما ذكرنا حتى يصلوا إلى أموالهم، وهذا مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم علمناه»، وقال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٥٦٩/٢٨): «من كان من ذوي الحاجات: كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل فهؤلاء يجوز؛ بل يجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة باتفاق المسلمين».

(٢) ينظر: كلام الإمام ابن تيمية السابق.

يعطى من الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأن في إعطائه إعانة له على المحرم.

٧٧٢٠ - وينبغي مناصحته أن يرجع عن هذا السفر المحرم، فإن قبل النصيحة، وغلب على الظن تركه لهذا السفر أعطي من الزكاة؛ لأنه حينئذ لن يستعين به على أمر محرم.

### الفصل الخامس

#### حكم دفع الزكاة لابن سبيل في سفر مباح أو مكروه

٧٧٢١ - يجوز إعطاء ابن السبيل الذي سفره مباح ما يكفيه للرجوع لبلده فقط، ولا يعطى لإكمال سفره إن كان لم يصل إلى البلد الذي قصده<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يجوز دفع الزكاة في الإعانة على المباحات.

٧٧٢٢ - إذا كان سفر ابن السبيل إلى موضع يكره السفر إليه جاز أن يعطى من الزكاة ما يكفيه للرجوع إلى بلده فقط<sup>(٣)</sup>؛ لأن سفره غير محرم.

(١) قال في منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي (١/٤٥٨): «الثامن: ابن السبيل للآية وهو المسافر (المنقطع بغير بلده في سفر مباح، أو) في سفر (محرم وتاب منه)؛ لأن التوبة تجب ما قبلها. و(لا) يعطى ابن السبيل في سفر (مكروه) للنهي عنه».

(٢) قال في شرح المنهج الطلاب (٤/١٠١): «(ولابن سبيل) وهو (منشئ سفر) من بلد مال الزكاة (أو مجتاز) به في سفره (إن احتاج ولا معصية) بسفره سواء أكان طاعة كسفر حج وزيارة أم مباحاً كسفر تجارة وطلب أبق ونزهة»، وذكر في الإنصاف (٧/٢٥٢، ٢٥٣) في السفر المباح خلافاً.

(٣) قال في حاشية الجمل على شرح المنهج (٤/١٠١): «سكت عن المكروه كسفر التجارة في أكفان الموتى فيعطى فيه؛ لأنه غير معصية ولو ذكره بدل المباح، أو معه لكان أولى. اهـ (ق ل) على الجلال»، وقال في الإنصاف (٧/٢٥٣، ٢٥٤): «أما السفر المكروه: فظاهر كلام جماعة الأصحاب: أنه لا يعطى. منهم صاحب الرعاية، وظاهر كلام كثير من الأصحاب: أنه يعطى، وهو ظاهر كلامه في التلخيص كما تقدم، وقال في الفروع: وعلمه غير واحد بأنه ليس معصية، فدل أنه يعطى في سفر مكروه. قال: وهو نظير إباحة الترخيص فيه. انتهى. وينظر: الشرح الممتع (٦/٢٤٥).

٧٧٢٣ - لا يجوز إعطاء من سفره مكروه ليوصل سفره؛ لأنه إعانة على فعل المكروه.

## الفصل السادس

### مقدار ما يعطاه ابن السبيل

٧٧٢٤ - يدفع إلى ابن السبيل ما يوصله إلى بلده<sup>(١)</sup>؛ لأنه الذي تندفع به حاجته.

٧٧٢٥ - وإن كان احتاج في أثناء سفره إلى البلد الذي قصده أعطي ما يوصله إلى ذلك البلد ثم يقضي حاجته ويرجع إلى بلده<sup>(٢)</sup>؛ لعموم آية مصارف الزكاة السابقة.

٧٧٢٦ - يجوز أن يعطى ابن السبيل من الزكاة ولو وجد من يقرضه<sup>(٣)</sup>؛ لأن في الاستقراض منة، فلا يلجأ إليه.

٧٧٢٧ - لا يجوز أن يزداد ابن السبيل على مقدار ما يوصله إلى بلده<sup>(٤)</sup>؛ لأن المقصود حصل به، فما زاد عليه فهو في غير محله.

(١) الإنصاف (٧/٢٥٤).

(٢) قال في منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي (١/٤٥٨): «(ويعطى) ابن السبيل (ولو وجد مقرضاً ما يبلغه بلده) ولو موسراً في بلده، لعجزه عن الوصول لماله، كمن سقط متاعه في بحر، أو ضاع منه، أو غصب فعجز عنه (أو) ما يبلغه (منتهى قصده وعوده إليها)؛ أي: بلده، كمن قصد بلدًا، وسافر إليه، واحتاج قبل وصوله، فيعطى ما يصل به إليه، ثم يعود به إلى بلده».

(٣) ينظر: كلام صاحب المنتهى السابق، وينظر: الإنصاف (٧/٢٥٤).

(٤) قال في الهداية على مذهب الإمام أحمد (ص١٥١): «ابن السبيل، وهو: المسافر المتقطع به دون المنشئ للسفر من بلده، فيعطى بقدر ما يوصله إلى بلده، نص عليه. ولا يزداد على ذلك، فإن كان سفره في معصية لم يدفع إليه شيء، ولا يعطى حتى تثبت حاجته، وإذا فضل معه بعد وصوله إلى بلده شيء مما أخذ استرجع منه».

## الفصل السابع

## حكم ما فضل عند ابن السبيل

٧٧٢٨ - إذا أعطي ابن السبيل مالاً من مال الزكاة ليوصله إلى بلده، أو ليوصله إلى حاجته ثم يرجع إلى بلده، فبقي عنده من هذا المال شيء، فإنه يجب عليه أن يرده إلى المزكي<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يملك هذا المال تملكاً تاماً، وإنما أعطيه لحاجة خاصة يصرف فيها، فلم يسبق عند ذكره في آية مصارف الزكاة بلام الملكية، وإنما سبق بفي الظرفية؛ ولأن المزكي دفع هذا المال الزكوي لحاجة، فلا يصح صرفه في غير ما نواه المزكي؛ ولأنه أعطي هذا المال لحاجة معينة، فما لم يصرفه فيها وجب عليه رده.

٧٧٢٩ - وهذا يشمل من اقتصد في صرفه لمال الزكاة عند رجوعه لسفره، فيجب عليه رد جميع ما بقي لديه<sup>(٢)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٧٧٣٠ - ولا يجوز لابن السبيل صرف هذا المال المتبقي في مصارف الزكاة، بل يجب رده إلى المزكي؛ لأنه هو الذي يخرج زكاته فيما يراه مستحقاً لها، وإن سلمها لولي الأمر برأت ذمته؛ لأن لولي الأمر الحق في جباية الزكاة وتوزيعها، كما سبق في باب جباية الحاكم الزكاة، وإن لم يتيسر له واحد من الأمرين وزعها في مصارف الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا يمكنه إلا ذلك.

(١) قال في النجم الوهاج في شرح المنهاج (٤٥٦/٦): «وعبارته تفهم: أنه إذا خرج ثم رجع ومعه شيء... لا يسترد، وليس كذلك، بل يسترد من ابن السبيل مطلقاً، وكذا من الغازي إذا غزا ورجع وفضل معه شيء صالح، وكذلك المكاتب والغارم»، وينظر: المقنع مع شرحه (٢٦٤/٧ - ٢٦٦).

(٢) قال في المجموع (٢١٦/٦): «قال أصحابنا: وإذا رجع ابن السبيل وقد فضل معه شيء استرجع منه سواء قتر على نفسه أم لا، وقيل: إن قتر على نفسه بحيث لو لم يقتر لم يفضل لم يرجع بالفاضل والمذهب الأول».

(٣) قال في الإنصاف (٢٦٧/٧): «أما ابن السبيل إذا فضل معه شيء، فجزم =

## الفصل الثامن

## ما ألحق بابن السبيل

٧٧٣١ - ألحق بعض أهل العلم بابن السبيل: من كان في بلده، ويريد سفرًا مباحًا، وهو عاجز عن السفر، لعدم وجود زاد للسفر أو لعدم قدرته على شراء راحلة يسافر عليها، والأقرب أنه ليس ابن سبيل<sup>(١)</sup>؛ لعدم انطباق وصف ابن السبيل السابق عليه.

٧٧٣٢ - ألحق بعض أهل العلم في هذا العصر بابن السبيل: المشردون واللاجئون والفارون بدينهم طيلة كونهم لاجئين أو فارين أو مشردين<sup>(٢)</sup>، والأقرب التفصيل في ذلك: فإن كانوا في هذه الحال أغنياء، لوجود مال اكتسبوه، أو لغير ذلك، أو كانوا قادرين على التكسب، فليسوا أبناء سبيل، ولا يجوز إعطاؤهم من الزكاة، وإن كانوا فقراء، ولم يجدوا ما يتكسبون به، أو كانوا عاجزين عن التكسب، فهم أبناء سبيل وفقراء؛ لانطباق هذين الوصفين عليهم، فيعطون من الزكاة لهذين الوصفين.

## الفصل التاسع

## تصرف ابن السبيل في مال الزكاة

٧٧٣٣ - يجب على ابن السبيل أن يصرف ما يعطاه من الزكاة من أجل السفر في تكاليف السفر<sup>(٣)</sup>؛ لأنه في الأصل غني لا تحل له الزكاة،

= المصنف: أنه يرد الفاضل بعد وصوله، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقطعوا به، وعنه لا يرده، بل هو له، فيكون أخذه مستقرًا. وأطلقهما في الحاويين، وقال الأجرى: يلزمه صرفه للمساكين. قال في الفروع: كذا قال، ولعل مراده مع جهل أربابه».

(١) الإنصاف (٧/٢٥٤)، وينظر: نوازل الزكاة (ص ٤٥١ - ٤٥٤).

(٢) ينظر: قرار الندوة التاسعة لقضايا الزكاة السابق.

(٣) قال في عمدة الحازم في الزوائد على مختصر أبي القاسم (ص ١٦٠): «وإذا فضل معه بعد وصوله إلى بلده شيء مما أخذ، استرجع منه»، وقال في الكافي في فقه =

وإنما أعطي هذه الزكاة من أجل انقطاعه في سفره، فيحرم أن يصرفه في غيره.

٧٧٣٤ - إذا فضل مع ابن السبيل - ومثله الغازي والغارم والمكاتب - شيء من الزكاة لم يستهلكه فيما أعطي هذه الزكاة من أجله، وجب عليه رد هذا الزائد إلى من أعطاه الزكاة، فإن لم يستطع ذلك أخرجه في مصارف الزكاة.



= الإمام أحمد (١/٤٢٧): «ولا يدفع إلى واحد منهم أكثر مما يدفع به حاجته، فلا يزداد الفقير والمسكين على ما يغنيهما، ولا العامل على أجرته، ولا المؤلفة على ما يحصل به التأليف، ولا الغارم والمكاتب على ما يقضي دينهما، ولا الغازي على ما يحتاج إليه لغزوه، ولا ابن السبيل على ما يوصله بلده؛ لأن الدفع لحاجة، فوجب أن يتقيد بها».

## باب

## من لا يجوز دفع الزكاة إليه وفيه

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٧٣٥ - يحتوي هذا الباب على دفع الزكاة لغير الأصناف الثمانية، ودفع الزكاة للعصاة، ودفع الزكاة للأغنياء والقادرين على الكسب، والحكم عند دفع الزكاة لغني أو قادر على كسب، ودفع الزكاة وغيرها للنبي ﷺ ولأقاربه، ودفع الزكاة لقريب المزكي ومن تلزمه نفقته، ودفع الزكاة لتسديد دين الأقارب، ودفع الزكاة للزوج والزوجة، ودفع الزكاة للرفيق، ودفع الكفيل زكاته للعمال الذين تحت كفالتة، ودفع الزكاة للكافر، وما لا يجوز دفع الزكاة فيه.

## الفصل الثاني

## دفع الزكاة لغير الأصناف الثمانية

٧٧٣٦ - لا يجوز دفع الزكاة إلى غير الأصناف الثمانية الذين سبق ذكرهم، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأن الله تعالى حصر الزكاة

(١) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (٥٦٨/٢٨): «اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يخرج بالصدقات عن الأصناف الثمانية المذكورين في هذه الآية كما دل على ذلك القرآن»، وقال في المغني، باب: قسمة الفياء والغنيمة والصدقة (٩/٣٠٦): «لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أنه لا يجوز دفع هذه الزكاة إلى غير هذه الأصناف، إلا ما روي عن أنس والحسن أنهما قالا: ما أعطيت في الجسور والطرق =



فيهم في آية الصدقات السابقة، وهذا الحصر يفيد تحريم صرفها إلى غيرهم.

### الفصل الثالث

#### دفع الزكاة للعصاة

٧٧٣٧ - يجوز دفع الزكاة للعاصي إذا كان لا يستعين بها على معصية الله تعالى؛ لدخولهما في عموم الفقراء والمساكين<sup>(١)</sup>.

٧٧٣٨ - وعليه يجوز دفع الزكاة إلى السارق والزانية الفقيرين<sup>(٢)</sup>؛ لما سبق.

٧٧٣٩ - لا يجوز دفع الزكاة لمن يعينه دفعها إليه على معصية الله تعالى<sup>(٣)</sup>؛ لأنها إنما شرعت للإعانة على طاعة الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

= فهي صدقة ماضية»، قلت: قول أنس والحسن ليس خلافاً من أنس رضي الله عنه ولا من الحسن رضي الله عنه لنص الآية الصريح، وقد فسره من رواه من المتقدمين بأن المراد: ما أعطي العشارون الذين يرسلهم ولي الأمر فيقفون على الجسور وفي الطرق لجباية الزكاة، كما مر في باب: مصرف سبيل الله، في المسألة (٧٠٠٤).

(١) قال في إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (٢/٢٢٨): «وقوله: لفاستق؛ أي: غير تارك الصلاة، أما هو فلا تدفع الزكاة له، بل لوليه - كما مر آنفاً - وفي فتاوى ابن حجر ما نصه: (سئل) رضي الله عنه عن الجبابة والرماة للبدق ونحوه المتصفين بصفات أهل الزكاة، هل يعطون منها؟ وهل يعطون مع ترك الحرفة اللائقة بهم أم لا؟ (فأجاب) رحمه الله تعالى: بأن النووي وغيره صرحوا بأنه يجوز إعطاء الزكاة للفسقة، - كتاركي الصلاة - إن وجد فيهم شرط استحقاقها، لكن من بلغ منهم ليس مصلحاً لدينه وماله لا يجوز إعطاؤها لهم، بل لوليهم».

(٢) شرح ابن بطال (٣/٤٢٣).

(٣) قال الإمام ابن تيمية كما في الاختيارات (ص١٠٤): «فصل: ولا ينبغي أن يعطي الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته كمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والغارمين أو لمن يعاون المؤمنين فمن لا يصلي من أهل الحاجات لا يعطى شيئاً حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة».

(٤) قال في إعانة الطالبين (٢/٢٢٨) بعد كلامه السابق: «ثم تركهم الحرف اللائقة =

٧٧٤٠ - ويُستثنى من ذلك: من خشي عليه الهلاك، فإنه يُعطى من الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لأنها تدفع إليه حيثئذٍ لإنقاذ حياته، لا لإعانتة على معصية.

٧٧٤١ - وتقديم أهل العلم والصلاح الفقراء على الفساق الفقراء أولى، كما سبق بيانه في باب مصرف الفقراء<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الرابع

### دفع الزكاة للأغنياء والقادرين على الكسب

٧٧٤٢ - لا يجوز صرف الزكاة لغني، سوى من سبق استثنائهم في فصل أقسام مصارف الزكاة من جهة الغنى، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لحديث

= بهم إن كان لا اشتغالهم بما هو أهم - كقتال الكفار - أعطوا من الفيء والغنيمة، لا من الزكاة، أو كقتال البغاة جاز إعطاؤهم من الزكاة، وإن كان لغير ذلك - كاشتغالهم بالمعاصي ومحاربة المسلمين - فلا يجوز إعطاؤهم شيئاً من الزكاة. ومن أعطاهم منها شيئاً لم تبرأ ذمته، ويجب على كل ذي قدرة منعه وزجره عن ذلك بيده ثم لسانه.

(١) قال في إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (٢٠٧/٤): «(وقوله: معصوم) خرج غيره كالحربي والمترد وتارك الصلاة، فلا يجب دفع ضررهم. (قوله: من مسلم إلخ) بيان للمعصوم. (قوله: جائع) صفة لمعصوم. (وقوله: لم يصل لحالة الاضطرار) أما إذا وصل إليها فيجب إطعامه على كل من علم به، ولو لم يزد ما عنده عن كفاية سنة، وإن كان يحتاجه عن قرب. (قوله: أو عار) معطوف على جائع. (قوله: أو نحوهما)؛ أي: نحو الجائع والعارى كمريض. (قوله: والمخاطب به)؛ أي: بدفع الضرر عن ذكر. (قوله: بما زاد) متعلق بموسر. (قوله: عند اختلاف إلخ) متعلق بالمخاطب: أي: أن المخاطب بدفع الضرر الموسر عند عدم انتظام بيت المال، وعدم وفاء الزكاة، أو نحوها بكفايته، فإن لم يختل ما ذكر، أو وقت الزكاة بها، لا يكون الموسر هو المخاطب به، بل يكون دفع ضرره من بيت المال أو من الزكاة».

(٢) ينظر: المسألة (٧٥٤٢).

(٣) قال في الاستذكار (٢٠٥/٣) بعد ذكره للحديث المرسل الذي رواه مالك (١/٢٦٨) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل له جار مسكين، فتصدق على المسكين، فأهدى المسكين للغني» قال: =

عبيد الله بن عدي أن رجلين أخبراه: أنهما أتيا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسألانه من الصدقة، فقلب فيهما البصر، ورأهما جلدتين، فقال: «إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب»<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الصدقة لا تحل لغني، ولا لذي مرة»<sup>(٢)</sup> سوي<sup>(٣)</sup>.

= «أجمع العلماء على أن الصدقة المفروضة وهي الزكاة الواجبة على الأموال لا تحل لغني غير الخمسة المذكورين في هذا الحديث الموصوفين فيه»، وحكاها أيضاً في الاستذكار في موضع آخر (٢١٣/٣) إجماعاً، وقال في المغني لابن قدامة (١١٧/٤): «لا يعطى من سهم الفقراء والمساكين غني، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم».

(١) رواه أحمد (١٧٩٧٢): حدَّثنا يحيى بن سعيد، ورواه أحمد أيضاً (١٧٩٧٣): حدَّثنا وكيع، ورواه أبو داود (١٦٣٣): حدَّثنا مسدد، حدَّثنا عيسى بن يونس، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٦٦٦): حدَّثنا عبد الرحيم، وابن نمير، ورواه سعدان في جزئه (٩٧): حدَّثنا سفيان، ورواه الطحاوي في مشكل الآثار (٢٥٠٧): حدَّثنا يونس، قال: حدَّثنا أنس بن عياض، وحدَّثنا أبو أمية، قال: حدَّثنا جعفر بن عون، ورواه الطحاوي أيضاً (٢٥٠٨): حدَّثنا يونس، قال: حدَّثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، والليث بن سعد، وحدَّثنا بكار، قال: حدَّثني الحجاج بن منهال، قال: حدَّثنا حماد بن سلمة وهمام، ورواه ابن زنجويه (٢٠٧٠): أنا محاضر، ورواه ابن زنجويه أيضاً (٢٠٦٩): أنا علي بن الحسن، عن ابن المبارك، كلهم (أربعة عشر راوياً) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبيد الله به. وسنده صحيح، رجاله مدنيون ثقات، وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١٦٩/٣): «هو حديث إسناده صحيح، ورواته ثقات. قال الإمام أحمد: ما أجوده من حديث. وقال: هو أحسنها إسناداً، ورواه عبد الرزاق (٧١٥٤) عن معمر، ورواه الطبراني في الأوسط (٢٧٢٢) عن روح، كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار مرسلًا. ورواية الجماعة أصح، فالرواية المرسلة شاذة، وللحديث شواهد تنظر في تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١٦٦٣ - ١٦٦٨)، والتلخيص الحبير (١٤١٢)، وسيأتي بعضها قريباً.

(٢) قال في مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٢٨/٤): «قوله: (وَلَا لِذِي مِرَّةٍ

سَوِيٍّ) المِرَّة: القوة، وهي ها هنا على الكسب والعمل».

(٣) رواه ابن أبي شيبة (١٠٦٦٤)، ورواه الإمام أحمد (٨٩٠٨، ٩٠٦١) عن

يحيى بن إسحاق، وأسود بن عامر، وحسين، أربعتهم عن أبي بكر بن عياش، أخبرنا =

٧٧٤٣ - أما حديث: «لا تحل الصدقة لغني. إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل له جار مسكين، فتصدق على المسكين، فأهدى المسكين للغني» فهو حديث ضعيف<sup>(١)</sup>.

٧٧٤٤ - إذا سأل الزكاة من ادعى الفقر ولم يعرف بغني، وغلب على ظن المزكي أو الحاكم أنه فقير، لم يستطع اكتساب ما يغنيه، أعطي من

= أبو حصين، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي هريرة. وسنده حسن في الشواهد، رجاله ثقات، لكن سالم لم يسمع أبا هريرة. وقد اختلف في إسناد هذا الحديث، وقد ذكر الدارقطني في العلل (١٩١٦) أن هذا الطريق هو المحفوظ، وهو كما قال. وله شاهد رواه أحمد (١٦٥٩٤): حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زَمِيلٍ سَمَّاكَ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَلَالٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.. فَذَكَرَهُ. وسنده حسن، وعكرمة من المكثرين عن سماك، وله شاهد آخر، رواه يعقوب في المعرفة والتاريخ (٢٨٥/١): حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْجَعْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَنَّ بَكِيرًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مَرْفُوعًا. وله شاهد ثالث رواه أحمد (٦٥٣٠)، وأبو داود (١٤٣٦)، والترمذي (٦٥٢) من طريق ريحان بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو به. ورجالهم ثقات، عدا ريحان، وهو مقبول، لكن اختلف في رفعه ووقفه، كما بين ذلك الترمذي، ورواه ابن أبي شيبة (١٠٦٦٧): حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِهِ مَوْقُوفًا. وسنده حسن، وينظر: علل الدارقطني (٥٠٧)، إرواء الغليل (٨٧٦).

(١) رواه عبد الرزاق (٧١٥١)، ومن طريقه أحمد (١١٥٣٨)، وأبو داود (١٦٣٦) عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. ورواه مالك (٩١٩) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار؛ أن رسول الله ﷺ قال.. فذكره مرسلًا. وقال أبو داود: «ورواه ابن عيينة، عن زيد، كما قال مالك، ورواه الثوري، عن زيد، قال: حَدَّثَنِي الثَّبِتُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»، وقد رجح أبو حاتم وأبو زرعة كما في العلل لابن أبي حاتم (٦٤٢)، والدارقطني في العلل (٢٢٧٩) رواية زيد عن الثبت مرسلًا. فالصحيح في هذا الحديث هو روايته مرسلًا، فالرواية المتصلة ضعيفة لشذوذها.

الزكاة<sup>(١)</sup>، ولو كان قوياً؛ للحديث السابق، ولما سبق ذكره في باب توزيع المالك لزكاته<sup>(٢)</sup>.

## الفصل الخامس

### الحكم عند دفع الزكاة لغني أو قادر على كسب

٧٧٤٥ - إذا صرفت الزكاة لغني أو لقوي مكتسب، حرم عليهم أخذها، ووجب عليهم ردّها لمن أعطاه إياها، سواء كان من أعطاه الزكاة عارفاً بحاله أو جاهلاً بها<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يحرم عليه أخذها، كما سبق قريباً، وخطأ المزكي أو الساعي أو الحاكم أو معصيتهما، لا يحل ما حرم الله تعالى.

٧٧٤٦ - ولهذا يحرم أخذ الغني أو القوي المكتسب مساعدة أو أي مال من وزارة الشؤون الاجتماعية في هذه البلاد - المملكة العربية السعودية - مما يخصص للمحتاجين؛ لأن جزءاً من هذه الأموال من مال الزكاة<sup>(٤)</sup>.

## الفصل السادس

### دفع الزكاة وغيرها للنبي ﷺ ولأقاربه

٧٧٤٧ - لا تحل الزكاة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهذا مجمع عليه<sup>(٥)</sup>؛ لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما في حديث

(١) مختصر الفتاوى المصرية (ص ٢٧٥)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٨٧/٢٥، ٨٩).

(٢) وينظر: المسألة (٧٣٠٢).

(٣) ينظر: ما سبق ذكره في باب: توزيع المالك لزكاته، في المسألة (٧٣٠٢).

(٤) نصّت وثيقة الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية على أن جل ما يصرف من الضمان الاجتماعي هو من أموال الزكاة، كما في موقع وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان (نقلًا عن بحث الوعاء الزكوي في الشركات المعاصرة ص ٣٦).

(٥) قال في مواهب الجليل (٣/٣٩٧): «(ش): لا خلاف في حرمة الصدقة المفروضة =

عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» رواه مسلم<sup>(١)</sup>، ولما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما، ثمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال النبي ﷺ: «كخ كخ» ليطرحها، ثم قال: «أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة»<sup>(٢)</sup>، ولحديث أبي رافع الآتي؛ ولأن أخذ الزكاة موضع ضعة، كما سبق عند الكلام على حكم أخذ الفقير الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ ولأن أنبياء الله لا يأخذون من الناس أجراً مقابل دعوتهم لهم<sup>(٤)</sup>.

= عليه ﷺ وعلى بني هاشم الذين هم آله على المشهور وعلى مواليهم كما صرح به القرطبي في سورة براءة، وغيره، وأما صدقة التطوع فأكثر أهل العلم على تحريمها عليه أيضاً، وقالت طائفة: كان يتنزه عنها ولم تكن محرمة.

(١) صحيح مسلم (١٠٧٢). وله شواهد كثيرة، تنظر في المطالب (٩١٠ - ٩١٥)، مجمع الزوائد (٣/٨٩ - ٩١)، وقد ذكر الشوكاني في رسالة (تحريم الزكاة على الهاشمي) المطبوعة في مجموع (الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني) (٣٢٨٤/٧) أن هذا الحديث متواتر.

(٢) صحيح البخاري (١٤٩١)، صحيح مسلم (١٠٦٩).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٥/٢٠٤): «قال ابن بطال: إنما كان النبي ﷺ لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ الناس ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة والأنبياء منزهون عن ذلك لأنه ﷺ كان كما وصفه الله تعالى ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨] والصدقة لا تحل للأغنياء وهذا بخلاف الهدية فإن العادة جارية بالإثابة عليها وكذلك كان شأنه».

(٤) قال في شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/٥٤١، ٥٤٢): «وقد روى الطبري عن النبي ﷺ، أنه حرم الصدقة المفروضة على بني هاشم وهذا نص قاطع، قال الطبري: وفي إخراج النبي ﷺ، التمرة من في الحسن فساد قول من زعم أن الصدقة المفروضة حلال لآل النبي، وفساد قول من زعم أنها تحرم عليهم من غيرهم، وأنها حلال لبعضهم من بعض، وذلك أن الأخبار وردت أن الصدقة محرمة عليه وعلى أهل بيته، وبذلك نطق القرآن، وذلك لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، وذلك أنه لو حلت له الصدقة فأخذها منهم، وجد القوم السبيل أن يقولوا: إنما تدعوننا إلى ما تدعوننا إليه لتأخذ أموالنا وتعطيها إلى أهل بيتك ولا تدعوننا إلى سبيل الرشاد، ولكنه أمر ﷺ بأخذها من أغنياء كل قبيلة وردها في فقرائهم، =

٧٧٤٨ - يحرم صرف الزكاة لأقارب النبي ﷺ، وهم جميع بني هاشم<sup>(١)</sup>، وهذا لا يعرف فيه خلاف بين أهل العلم في الجملة<sup>(٢)</sup>؛ لحديث

= ليعلموا أنه إنما يدعوهم إلى مصلحتهم دون عوض يأخذه منهم، وبذلك بعثت الرسل من قبله، فقال نوح إذ كذبه قومه، وقال هود إذ كذبه عاد، وقال صالح إذ كذبه ثمود: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الشعراء: ١٠٩] وإنما سألوها الأجر من الله تعالى. قال المهلب: وإنما حرمت الصدقة عليه وعلى آله؛ لأنها أوساخ الناس، ولأن أخذ الصدقة منزلة ذل وضعة، لقوله (ﷺ): «اليد العليا خير من اليد السفلى»، فجعل يد الذي يأخذ السفلى، والأنبياء وأهلهم منزهون عن الذل، والضعة، والخضوع، والافتقار إلى غير الله. وقد فرض الله عليه وعلى الأنبياء قبله ألا يطلبوا على شيء من الرسالة أجراً، فلو أخذ الصدقة لكانت كالأجرة، وكذلك لو أخذها الذين تلزمهم صلته لكان ذلك كالواصل إليه، فلذلك حرّمها عليهم»، وينظر: المسألة الآتية، وما سبق عند الكلام على حكم أخذ الفقير الزكاة، وما يأتي عند الكلام على أخذ بني هاشم لصدقة التطوع.

(١) قال في التمهيد (٢٤/٣٦١): «الذي عليه جماعة أهل العلم أن بني هاشم بأسرهم لا يحل لهم أكل الصدقات المفروضات؛ أعني: الزكوات»، وقال في تحفة الملوك (ص ١٣١): «ولا يدفعها المزكي إلى هاشمي ومولاه» انتهى مختصراً، وقال في المجموع (٦/٢٢٧، ٢٢٨): «الزكاة حرام على بني هاشم وبني المطلب بلا خلاف إلا ما سبق فيما إذا كان أحدهم عاملاً والصحيح تحريمه، وفي مواليتهم وجهان (أصحهما): التحريم ودليل الجميع في الكتاب ولو منعت بنو هاشم وبنو المطلب حقهم من خمس الخمس هل تحل الزكاة فيه الوجهان المذكوران في الكتاب (أصحهما): عند المصنف والأصحاب لا تحل (والثاني): تحل وبه قال الإصطخري: قال الرافعي: وكان محمد بن يحيى صاحب الغزالي يفتي بهذا ولكن المذهب الأول وموضع الخلاف إذا انقطع حقهم من خمس الخمس لخلو بيت المال من الفئ والغنيمة أو لاستيلاء الظلمة واستبدادهم بهما والله تعالى أعلم».

(٢) قال في المحلى (٩/١٦٠، ١٦١): «لا خلاف فيه»، وقال في المغني (٢/٤٨٩): «لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة»، وقال في الفروع (٤/٣٦٧): «ولا يجوز دفع الزكاة إلى بني هاشم، نص عليه «و» كالنبي ﷺ (ع) لقوله ﷺ: «إنا لا تحل لنا الصدقة». رواه أحمد ومسلم، وفي مذهب (م) أيضاً الجواز، ومال شيخنا إلى أنهم إن منعوا الخمس أخذوا الزكاة، وربما مال إليه أبو البقاء. وقال: إنه قول القاضي يعقوب من أصحابنا، ذكره ابن الصيرفي في منتخب =

عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث وحدث أبي هريرة السابقين، وحدث أبي رافع الآتي<sup>(١)</sup>، ولثلاً يتحدث الأعداء: إن محمداً يدعوننا إلى ما يدعوننا إليه ليأخذ أموالنا ويعطيها لأقاربه<sup>(٢)</sup>.

= الفنون، واختاره الآجري في كتاب النصيحة؛ لأنه محل حاجة وضرورة وقاله أبو يوسف. وقاله الإصطخري من الشافعية»، وينظر: ما مر في التعليق السابق.

(١) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣/٣٥٤): «هل يلتحق به آله في ذلك أم لا قال ابن قدامة: لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة، كذا قال وقد نقل الطبري الجواز أيضاً عن أبي حنيفة وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوي القربى حكاها الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم وهو وجه لبعض الشافعية وعن أبي يوسف يحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم، وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره ولقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان: ٥٧] ولو أحلها لآله لأوشك أن يطعنوا فيه ولقوله: ﴿حُدِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] وثبت عن النبي ﷺ «الصدقة أوساخ الناس» كما رواه مسلم ويؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية والمصحيح عند الشافعية والحنابلة وأما عكسه فقالوا: إن الواجب حق لازم لا يلحق بأخذه ذلة بخلاف التطوع ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم أن موجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى فأما الأعلى على مثله فلا».

(٢) قال الحافظ العيني في عمدة القاري (٩/٨٦، ٨٧) في شرح حديث أكل الحسن لتمر من تمر الصدقة: «(أما شعرت؟) هذه اللفظة تقال في الشيء الواضح التحريم ونحوه، وإن لم يكن المخاطب عالماً به؛ أي: كيف خفي عليك مع ظهور تحريمه، وهذا أبلغ في الزجر عنه بقوله: لا تفعله فإن قلت: روى أحمد من رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد: (فتنظر إليه فإذا هو يلوك تمرة، فحرك خده، وقال: ألقها يا بني ألقها يا بني). فما التوفيق بينه وبين قوله: (كخ كخ؟) قلت: هو أنه كلمه أولاً بهذا، فلما تمادى قال: كخ كخ إشارة إلى استقذار ذلك، وقد ذكرنا الحكمة في تحريمها عليهم أنها مطهرة للملاك ولأموالهم، قال تعالى: ﴿حُدِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ﴾. فهي كغسالة الأوساخ، وأن آل محمد منزهون عن أوساخ الناس وغسلاتهم، وثبت عن النبي ﷺ: «الصدقة أوساخ الناس»، كما رواه مسلم، وأما إن أخذها مذلة، واليد السفلى، ولا يليق بهم الذل والافتقار إلى غير الله تعالى، ولهم اليد العليا وأما أنها لو أخذوها لطل لسان الأعداء بأن محمداً يدعوننا إلى ما يدعوننا إليه =



٧٧٤٩ - وهذا التحريم يشمل زكاة الهاشمي، فلا يجوز لهم أخذ زكاته<sup>(١)</sup>، كما يشمل ما إذا منع بنو هاشم الخمس أو لم يوجد، فلا يجوز لهم أخذ الزكاة؛ لما علل به النبي ﷺ من قوله: «إنما هي أوساخ الناس»<sup>(٢)</sup>.

٧٧٥٠ - بنو هاشم: آل العباس، وآل الحارث بن عبد المطلب، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ كما هو صريح في حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث السابق، وآل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل أبي لهب<sup>(٤)</sup>؛ لأن

= ليأخذ أموالنا ويعطيها لأهل بيته. قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: ٩٠، الشورى: ٣٢]. ولهذا أمر أن تصرف إلى فقرائهم في بلدهم».

(١) ينظر: كلام الطبري السابق ضمن كلام ابن بطال، وقال شيخنا في الشرح الممتع (٢٥٣/٦): «اختلف العلماء - رحمهم الله - هل يصح دفع زكاة هاشمي لهاشمي؛ لقوله: «إنما هي أوساخ الناس»؛ أي: الناس الذين سواهم أو لا؟ قال بعض العلماء: إنه يصح أن تدفع زكاة الهاشمي لهاشمي مثله؛ لأنهما في الشرف سواء، فإذا كانا سواء فإنه لا يعد مثلبة، إذا أعطى زكاته نظيره. ولكن إذا نظرنا إلى عموم الأحاديث، وجدنا أنه لا فرق بين أن تكون زكاة هاشمي أو غيره؛ لقوله ﷺ: «أوساخ الناس» والهاشميون من الناس فلا تحل لهم. لكن لو فرض أنه لا يوجد لإنقاذ حياة هؤلاء من الجوع إلا زكاة الهاشميين، فزكاة الهاشميين أولى من زكاة غير الهاشميين».

(٢) وقد سبق في باب: المصروف الأول (الفقراء) في الفصل التاسع: حكم أخذ الفقير الزكاة ذكر بعض الأدلة الأخرى على أن الصدقة أوساخ الناس، وقال في الاستذكار (٦١٤/٨، ٦١٥): «وخرج قوله: أوساخ الناس مخرج المثل السائر المضروب في كراهة الصدقة لمن وجد عنها غنى، ومعناه يقتضي وجهين يعضدهما الأصول أحدهما: أن الأوساخ التي ضرب بها المثل هي على الغني حرام لأن الكلام خرج على الصدقة المفروضة وهي لا تحل للأغنياء، والوجه الآخر: أن الصدقة كلها مكروهة لكل من يجد عنها بدأً بقوته على الاكتساب والتخوف في طلب الرزق، وإن كان فقيراً فقد أوضحنا المعنى الذي يحرم الصدقة على السائل فيما تقدم. قال أبو عمر وفي هذا عندي حجة لمن قال في الماء المستعمل إنه ماء الذنوب كراهة له لأنها تنجسه».

(٣) قال الإمام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٥٩٤/٤): «اتفق العلماء على أن بني العباس وبني الحارث بن عبد المطلب من آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة».

(٤) قال في الإنصاف (٢٩١/٧):

هؤلاء جميعاً هم من لهم نسل من بني هاشم<sup>(١)</sup>.

٧٧٥١ - يدخل في آل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: زوجاته عليه الصلاة والسلام، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿يَنْسَأَ

= «فائدة: بنو هاشم من كان من سلالة هاشم، على الصحيح من المذهب. وذكره القاضي وأصحابه، وجزم به المجد في شرحه وغيره، وقدمه في الفروع، فدخل فيهم آل العباس، وآل علي وآل جعفر، وآل عقيل، وآل الحارث بن عبد المطلب، وآل أبي لهب، وجزم في التلخيص والرعاية الكبرى: أن بني هاشم هم آل العباس، وآل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل الحارث بن عبد المطلب، فلم يدخلوا أباً لهب مع كونه أختاً العباس وأبي طالب».

(١) جاء في المستدرک على مجموع الفتاوى (٣/٩٠): «أهل بيته هم بنو هاشم من ذرية أبي طالب والعباس والحارث أبناء عبد المطلب أعمام النبي ﷺ فذرية هؤلاء الثلاثة أهل بيته، وكذلك ذرية أبي لهب عند الجمهور، وليس من أعمامه من له نسل غير هؤلاء الأربعة. وأفضل أهل بيته علي وفاطمة وحسن وحسين الذين أدار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء. وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر، أن حمزة أفضل من حسن وحسين واختاره بعض العلماء»، وينظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص ٨٨)، الاختيارات للبعلي (ص ٥٥).

(٢) قال في مواهب الجليل (٣/٣٩٧): «قال - أي: الأسيوطي -: وتحرم الزكاة على آله قيل: والصدقة أيضاً وعليه المالكية وعلى موالى آله في الأصح، وعلى زوجاته بالإجماع قاله ابن عبد البر»، وينظر: مغني ذوي الأفهام (ص ٧٨)، وقال في الفروع (٤/٣٧٠): «وفي المغني: أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة بسفرة من الصدقة، فردتها، وقالت: إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة. قال: وهذا يدل على تحريمها على أزواجه ﷺ، ولم يذكر ما يخالفه، مع أنهم لم يذكروا هذا في الوصية والوقف، وهذا يدل على أنهن من أهل بيته في تحريم الزكاة. ولهذا قال صاحب المحرر: أزواجه ﷺ من أهل بيته المحرم عليهم الزكاة، في إحدى الروايتين، ثم احتج بقول عائشة المذكور، رواه الخلال وصاحبه، وكالدفع إليه ﷺ، فإنهن في حبه ونفقته حياً وميتاً، ولهذا كن يعطين من سهمه من الفء من بعده، وعن أبي هريرة مرفوعاً: «(لا يقسم ورثتي ديناراً، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة». متفق عليه.. وقال شيخنا في تحريم الصدقة عليهن وكونهن من أهل بيته روايتان، أصحهما التحريم، وكونهن من أهل بيته».

الَّتِي لَسْتَنَ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَيْتَنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٣٣﴾ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ [الأحزاب: ٣٢، ٣٣]، فقد جاء ذكر آل البيت في الآية الثانية في سياق الحديث عن زوجات النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، ولما ثبت عن ابن أبي مليكة، أن خالد بن سعيد، بعث إلى عائشة ببقرة من الصدقة، فردتها، وقالت: «إننا آل محمد ﷺ لا تحل لنا الصدقة»<sup>(٢)</sup>، ولأدلة أخرى كثيرة يطول الكلام بذكرها<sup>(٣)</sup>.

(١) قال القرطبي في تفسيره: فاقتضت الآية أن الزوجات من آل البيت؛ لأن الآية فيهن والمخاطبة لهن، يدل عليه سياق الكلام، وقال بنحو قول القرطبي هذا ابن كثير في تفسيره، وابن القيم في جلاء الأفهام (ص ١١٤)، والشوكاني في تفسيره، وقال الإمام ابن تيمية في مختصر الفتاوى المصرية (ص ٨٨): «آل محمد فيهم قولان: أحدهما أنهم أهل بيته الذين حرموا الصدقة نص عليه أحمد والشافعي وهو أصح، وعلى هذا ففي تحريم الصدقة على أزواجه وكونهم من أهل بيته روايتان الأصح دخولهن دون مواليهن كبريرة بخلاف موالي الرجال..»، ولهذا فما ذكره ابن بطال (٣/٥٤٣) من اتفاق كافة الفقهاء على أنهم لا يدخلن في من تحرم عليهم الصدقة، فيه نظر ظاهر، ولهذا قال الشوكاني في النيل (٤/٢٤٤): «وفيه نظر».

(٢) رواه ابن أبي شيبه (١٠٧٠٨): حدَّثنا وكيع، عن محمد بن شريك، عن ابن أبي مليكة. وسنده صحيح.

(٣) قال في جلاء الأفهام (ص ٢١٧، ٢١٨) عند ذكره لقول من قصر الآل على الذرية والأزواج: «قال هؤلاء: وإنما دخل الأزواج في الآل وخصوصاً أزواج النبي ﷺ تشبيهاً لذلك بالسبب لأن اتصالهن بالنبي ﷺ غير مرتفع وهن محرمات على غيره في حياته وبعد مماته وهن زوجاته في الدنيا والآخرة فالسبب الذي لهن بالنبي ﷺ قائم مقام النسب، وقد نص ﷺ على الصلاة عليهن ولهذا كان القول الصحيح وهو منصوص الإمام أحمد رحمته الله أن الصدقة تحرم عليهم لأنها أوساخ الناس وقد صان الله سبحانه ذلك الجناب الرفيع وآله من كل أوساخ بني آدم ويا الله العجب كيف يدخل أزواجه في قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ اجعل رزق آل محمد قوتاً»، وقوله في الأضحية: «اللَّهُمَّ هذا عن محمد وآل محمد»، وفي قول عائشة رضي الله عنها: «ما شبع آل رسول الله ﷺ من خبز بر»، =

٧٧٥٢ - أما بقية زوجات بني هاشم فيحل لهن أخذ الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لعدم الدليل على دخولهن في آل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

٧٧٥٣ - لا تحل الزكاة أيضاً لموالي بني هاشم، وهم الأرقاء الذين أعتقهم بنو هاشم<sup>(٢)</sup>؛ لما ثبت عن أبي رافع مولى النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال له: «الصدقة لا تحل لنا، وإن مولى القوم من أنفسهم»<sup>(٣)</sup>، ولما ثبت عن عطاء بن السائب قال: حدّثني أم كلثوم ابنة علي قال: وأتيتها بصدقة كان أمر بها، فقالت: أحذر شبابنا؛ فإن ميموناً، أو مهران مولى النبي ﷺ أخبرني أنه مر على النبي ﷺ، فقال: «يا ميمون - أو: يا مهران - إننا أهل بيت نهينا عن الصدقة، وإن موالينا من أنفسنا، فلا تأكل الصدقة»<sup>(٤)</sup>.

= وفي قول المصلي: (اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد) ولا يدخلن في قوله: «إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» مع كونها من أوساخ الناس فأزواج رسول الله ﷺ أولى بالصيانة عنها والبعد منها».

(١) قال في نيل الأوطار (٤/١٧٥): «نقل ابن بطال اتفاق الفقهاء على عدم دخول الزوجات في ذلك».

(٢) قال التنوخي المالكي في التنبيه على مبادئ التوجيه (٢/٨٥٦): «وهل يمنع الموالي كما يمنع الأحرار؟ في المذهب قولان: أحدهما: المنع، لقوله ﷺ: «مولى القوم منهم». والثاني: الجواز»، وقال في الإنصاف (٧/٢٩١): «قوله: (ولا لمواليهم). هذا المذهب، نص عليه، وعليه الأصحاب. وهو من المفردات، وأوماً الإمام أحمد في رواية يعقوب إلى الجواز»، وينظر: كلام صاحب المجموع السابق.

(٣) رواه الإمام أحمد (٢٧١٨٢)، وأبو داود (١٦٥٠)، والترمذي (٦٥٧)، وغيرهم من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابن أبي رافع عن أبيه. وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيحين، وقال الترمذي: (حسن صحيح)، وينظر: علل الدارقطني (١١٧٤)، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (١٢١٧).

(٤) رواه عبد الرزاق (٦٩٤٢)، ورواه أحمد (١٥٧٠٨) عن وكيع، كلاهما عن سفيان الثوري، ورواه البخاري في التاريخ الكبير (٧/٤٢٨): قال لنا مسدد نا حماد بن زيد، ورواه الطحاوي في مشكل الآثار (٤٣٩١): حدّثنا الربيع المرادي، حدّثنا أسد بن موسى، حدّثنا ورقاء بن عمر، ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٨٨٠) من طريق =

٧٧٥٤ - يجوز لموالي زوجات النبي ﷺ ولموالي زوجات بقية بني هاشم أخذ الزكاة، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ لعدم ورود ما يدل على منعهم منها.

٧٧٥٥ - تحل الزكاة لمن كانت أمه من بني هاشم وأبوه ليس منهم<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ليس من بني هاشم.

٧٧٥٦ - تحل الزكاة لموالي موالي بني هاشم - وهم الذين أعتقهم موالي بني هاشم -<sup>(٣)</sup>؛ لعدم ورود ما يدل على منعهم منها.

٧٧٥٧ - يجوز أن يستعمل بنو هاشم على جباية الزكاة إذا كان متبرعاً، أو كان سيعطى أجرته من غير الزكاة؛ لما سبق ذكره في جباية الحاكم للزكاة وتوزيعه لها<sup>(٤)</sup>.

= محمد بن فضيل، ورواه البغوي في معجم الصحابة (١٣٧٧): حدّثني منجاب بن الحارث وغيره عن شريك، كلهم عن عطاء بن السائب به. وسنده صحيح. وينظر: نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (١٢١٤).

(١) مغني ذوي الأفهام (ص ٧٨)، وقال الإمام ابن تيمية في منهاج السنّة النبوية (٢٤/٤): «وقد تنازع العلماء: هل أزواجه من آله؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد، أصحهما: أنهن من آله وأهل بيته، كما دل على ذلك ما في الصحيحين [من] قوله: [اللَّهُمَّ] صل على محمد وعلى أزواجه وذريته) وهذا مبسوط في موضع آخر. وأما مواليهن فليسوا من أهل بيته بلا نزاع، فلهذا كانت الصدقة تباح لبريرة. وأما أبو رافع فكان من مواليهم، فلهذا نهاه عن الصدقة؛ لأن مولى القوم منهم، وتحريم الصدقة عليهم هو من التطهير الذي أراد الله بهم، فإن الصدقة أوساخ الناس».

(٢) قال في شرح منتهى الإرادات (٤٦٤/١): «تجزئ إلى ولد هاشمية من غير هاشمي اعتباراً بالأب»، وقال في الفروع (٣٦٩/٤): «يجوز إلى ولد هاشمية من غير هاشمي، في ظاهر كلامهم، وقاله القاضي اعتباراً بالأب (و)».

(٣) قال في الإنصاف (٢٩١/٧): «يجوز دفعها إلى مولى مواليهم. على الصحيح من المذهب، وسئل الإمام أحمد، في رواية الميموني: مولى قريش يأخذ الصدقة؟ قال: ما يعجبني. قيل له: فإن كان مولى مولى؟ قال: هذا أبعد. قال في الفروع: فيحتمل التحريم».

(٤) في فصل شروط وصفات السعاة، في المسألة (٧٢٨١).

٧٧٥٨ - أما إذا كان سيعطى الهاشمي أجره عمله على الزكاة منها، فإنه يحرم أن يتولى هذا العمل؛ لحديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث، وحديث أبي رافع السابقين<sup>(١)</sup>.

٧٧٥٩ - يجوز أن يأخذ فقراء بني هاشم من صدقة التطوع، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٢)</sup>؛ لأنها ليست من أوساخ الناس<sup>(٣)</sup>.

٧٧٦٠ - يجوز أن يأخذ فقراء بني هاشم من الكفارات ونحوها<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم يرد ما يمنع من ذلك.

٧٧٦١ - يجوز أن يأخذ فقراء بني هاشم من النذر والوقف اللذين جعلاً للفقراء، وهذا مجمع عليه<sup>(٥)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

٧٧٦٢ - يجوز أن يأخذ فقراء بني هاشم من الزكاة للغزو، وللغرم،

(١) سبق تخريج حديث عبد المطلب في المسألة (٧٢٨١)، وسبق تخريج حديث أبي رافع قريباً.

(٢) قال في الإنصاف (٢٩٤/٧): «قوله: (ويجوز لبني هاشم الأخذ من صدقة التطوع، ووصايا الفقراء). هذا المذهب نص عليه، وعليه الأصحاب، وحكاه في الفروع إجماعاً، ونقل الميموني: أن التطوع لا يحل لهم أيضاً. قال المجدد في شرحه: فيكون النذر والوصية للفقراء أولى بالتحريم، وجزم في الروضة بتحريم أخذ صدقة التطوع على بني هاشم ومواليهم، وقدمه ابن رزين»، وينظر: المحلى (١٦٠/٩).

(٣) ، قال في الشرح الممتع ٢٥٧/٦: «أما صدقة التطوع فتدفع لبني هاشم؛ لأن صدقة التطوع كمال، وليست أوساخ ناس».

(٤) قال في المغني لابن قدامة (٤٨٩/٢):

«فصل: وكل من يمنع الزكاة من الغني والكافر، والرقيق يمنع أخذ الكفارة، وهل يمنع منها بنو هاشم؟ فيه وجهان: أحدهما: يمنعون منها؛ لأنها صدقة واجبة فمنعوا منها لقول النبي ﷺ: «إنا لا تحل لنا الصدقة». وقياساً على الزكاة»، وينظر: الإنصاف (٢٩٤/٧ - ٢٩٧).

(٥) قال في الروض المربع (٣٣١/٣): «ولكل أخذ صدقة التطوع ووصية أو نذر الفقراء»، قال ابن قاسم في حاشيته تعليقاً على قول صاحب الروض: «إجماعاً»، وينظر: الإنصاف (٢٩٤/٧ - ٢٩٧).

وعند كون أحدهم من المؤلفة، وعند تحمل أحدهم حمالة لإصلاح ذات البين<sup>(١)</sup>، أو لتحمله ديناً على مسلم، ونحو ذلك؛ لما سبق ذكره في باب مصرف (سبيل الله)<sup>(٢)</sup>.

٧٧٦٣ - يجوز أن يعطى بنو هاشم من خمس الركاز، ومن المعدن<sup>(٣)</sup>، ويجب أن يعطوا من الفيء، لما سبق ذكره في باب الركاز.

٧٧٦٤ - فإن لم يحصل لفقراء بني هاشم ما يكفيهم من الفيء ونحوه - كما هو الحاصل في هذا الزمن في كثير من بلاد المسلمين -، لم يجز لهم أخذ الزكاة<sup>(٤)</sup>، ووجب أن يعطوا من بيت مال المسلمين

(١) قال في الإنصاف (٧/٢٩٠): «ذكر المصنف: أن بني هاشم يعطون للغزو والعمالة، وأن الأصحاب قالوا: يعطى لغرم نفسه. ثم ذكر احتمالاً بعدم الجواز. قال في الفروع: وذكر بعضهم أنه أظهر. قلت: جزم في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، والرعائيتين، والحاويين، وغيرهم بجواز أخذ ذوي القربى من الزكاة إذا كانوا غزاة، أو عمالاً أو مؤلفين، أو غارمين لذات البين. قال الزركشي: يجوز أن يعطوا لكونهم غزاة أو غارمين لإصلاح ذات البين. قال القاضي: قياس المذهب: أنهم يأخذون لمصلحتنا لا لحاجتهم وفقهرهم. كذا قال المجد، وزاد: أو مؤلفه».

(٢) قال في الفروع (٤/٣٦٨): «قال الشيخ: يعطى لغزو أو حمالة، وأن الأصحاب قالوا: يعطى لغرم لنفسه، ثم ذكر احتمالاً: لا يجوز، وذكر بعضهم أنه أظهر».

(٣) جاء في الفتاوى الهندية (١/١٨٩): «ولا يدفع إلى بني هاشم، وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب كذا في الهداية ويجوز الدفع إلى من عداهم من بني هاشم كذرية أبي لهب؛ لأنهم لم يناصروا النبي ﷺ، كذا في السراج الوهاج. هذا في الواجبات كالزكاة والنذر والعشر والكفارة، فأما التطوع فيجوز الصرف إليهم كذا في الكافي، وكذا لا يدفع إلى مواليتهم كذا في العيني شرح الكنز. ويجوز صرف خمس الركاز والمعدن إلى فقراء بني هاشم كذا في الجوهرة النيرة».

(٤) جاء في كفاية النبيه في شرح التنبيه في الفقه الشافعي (٦/٢١٠): «وقيل: إن منعوا حقهم من خمس الخمس دفع إليهم؛ لأنه ﷺ علل حرمانهم الزكاة بأن في خمس =

ما يكفيهم<sup>(١)</sup>؛ لأن موارده ليست من أوساخ الناس.

٧٧٦٥ - فإن لم يحصل لفقراء بني هاشم شيء مما سبق، وحصلت لهم فاقة شديدة، جاز لهم الأخذ من الزكاة<sup>(٢)</sup>؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات<sup>(٣)</sup>.

٧٧٦٦ - يجوز أن تدفع الزكاة إلى بني المطلب<sup>(٤)</sup>؛ لعموم آية

= الخمس ما يكفيهم، فإذا منعه زال المانع، وهذا قول الإصطخري - كما قال البندنجي - وهو جارٍ فيما إذا عدم خمس الخمس من طريق الأولى، وبه صرح الأصحاب. [قال: وليس] بشيء؛ لأن العلة كونها أوساخ الناس، فلا يليق بشرفهم تناولها، وذلك لا يزول بمنع الخمس عنهم أو فقده.

(١) جاء في فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي المملكة في وقته (١٤٦/٤): «من محمد بن إبراهيم إلى سعادة وكيل وزارة المالية. . نفيديكم أن ما ذكره فضيلة رئيس محاكم جيزان من أن فقراء آل البيت يعطون من الزكاة إذا لم يكن هناك فيء صحيح. وحيث أن غالب وارد المالية الآن مقسم إلى ثلاثة أقسام: (أحدها): ما كان من الجمرك وأشباهه. وهذا من الموارد غير المشروعة. (الثاني): ما كان زكاة. وهو مورد مشروع، إلا أنه لا يحل لهم إلا بعد انقطاع واردات الفيء أو منعهم منه.

(الثالث): ما كان في مقابلة خارج الأرض من معادن وزيت ونحوها، فهذا مما أفاء الله به على عباده، فيتعين إعطاؤهم منه ما يكفي فقراءهم».

(٢) قال الإمام ابن تيمية كما في الاختيارات للبعلي (ص ١٠٤): «وبنو هاشم إذا منعوا من الخمس جاز لهم الأخذ من الزكاة وهو قول القاضي يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف والإصطخري من الشافعية؛ لأنه محل حاجة وضرورة ويجوز لبني هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين وهو محكي عن طائفة من أهل البيت».

(٣) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم كما في فتاويه ورسائله (١٤٦/٤): «إذا كان الهاشمي فقيراً، ولا حصل له من الفيء ما يسد حاله، وسهمه من الفيء إما مفقود أو ممنوع ظلماً. فقد اختلف الناس في حل الزكاة له، فمن مانع، ومن مجيز. وكثير من المفاتي في البلاد التي فيها الهاشميون أفني بأنها تجوز لهم ضرورة، وهذا هو اختيار الشيخ».

(٤) جاء في فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٤٧/٤): «قوله: (ومطلبي)، والقول الآخر وهو أصح عدم تحريم الزكاة عليهم =



مصارف الزكاة، ولم يرد ما يستثني ذلك في حق أحد من ذوي القربى غير بني هاشم<sup>(١)</sup>.

٧٧٦٧ - يجوز أن تدفع الزكاة لجميع قبائل قريش سوى بني هاشم<sup>(٢)</sup>؛ لعدم ورود ما يمنع أخذهم لها.

### الفصل السابع

#### دفع الزكاة لقريب المزكي ومن تلزمه نفقته

٧٧٦٨ - يجوز للحاكم أن يدفع زكاة مالك معين لأحد أقارب هذا المزكي إذا كان عاملاً على الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لعدم المانع من صرفها إليهم.

= كأخويهم بني عبد شمس ونوفل، واستحقاقهم من الفياء ليس هو من أجل النسب؛ بل لأجل المعاوضة والنصرة؛ فإنهم حين حصرهم بقية قريش لم يدخلوا معهم في الشعب، ولما جاء أحد بني نوفل يطلب مثل ما أعطى بنو المطلب، قال ﷺ: «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا في إسلام» فدل على أن هذا لأجل النصرة فقط. فكونهم لأجل النصرة يمنعون من الزكاة تكون من باب العقوبة.

فإن قيل: أفلا يكون بنو هاشم كذلك. قيل: لا. هذا لأجل القرابة.

(١) قال في المبدع (٤٢٤/٢): «يجوز دفعها إلى بني المطلب في رواية اختارها الخرقى، والشيخان وغيرهم، لعموم آية الصدقات، خرج منه بنو هاشم بالنص، فيبقى ما عداهم على الأصل؛ ولأن بني المطلب في درجة بني أمية؛ وهو لا يحرم الزكاة عليهم فكذا هم»، وينظر: المقنع مع شرحه (٢٩٩/٧، ٣٠٦، ٣٠٧).

(٢) قال التنوخي المالكي في التنبيه على مبادئ التوجيه (٨٥٦/٢): «لا خلاف في المذهب أن بني هاشم ممنوعون، وأن ما فوق غالب غير ممنوعين، وما بين ذلك فيه قولان: أحدهما: المنع، والثاني: الإجازة. وسبب الخلاف، هل تناولهم لفظة «الآل» لقوله ﷺ: لا تحل الصدقة لآل محمد».

(٣) قال في الإنصاف (٣٨٨/٧):

«فائدة: لا يعطى عمودي نسبه لغرم لنفسه ولا لكتابته. على الصحيح من المذهب، نص عليه، وقدمه في الفروع وغيره، وقيل: يجوز. اختاره الشيخ تقي الدين، ولا يعطوا لكونهم ابن سبيل، جزم به في التلخيص، والبلغة وهو ظاهر ما قدمه في الفروع وغيره، وذكر المجد أنه يعطى، واختاره الشيخ تقي الدين، ويأخذ لكونه عاملاً ومؤلفاً وغازياً =

- ٧٧٦٩ - يجوز للمزكي أن يدفع زكاته لقريبه إذا كان ابن سبيل<sup>(١)</sup>، أو كان غازياً، أو كان من المؤلففة قلوبهم؛ لما سبق في المسألة الماضية.
- ٧٧٧٠ - لا يجوز دفع المالك الزكاة إلى الوالدين وإن علوا من أجل فقرهم، إذا كان قادراً على النفقة عليهم، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأن نفقتهم تجب عليه، وفي دفع زكاته إليهم إغناء لهم عن نفسه، فكأنه صرف الزكاة إلى نفسه.
- ٧٧٧١ - لا يجوز دفع الزكاة إلى الولد وإن سفل من أجل فقرهم، إذا كان قادراً على النفقة عليهم، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.
- ٧٧٧٢ - ويدخل في من يمنع من دفع الزكاة إليه من الأصول والفروع: الوارث وغير الوارث، كأولاد البنت<sup>(٤)</sup>؛ لقوة قرابتهم وتأكد مواساتهم.
- ٧٧٧٣ - لا يجوز دفع الزوج زكاته إلى زوجته التي يجب عليه النفقة عليها، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٥)</sup>، لما سيأتي ذكره في الفصل الآتي - إن شاء الله تعالى -.

= وغارماً لذات البين، جزم به في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، والرعايتين. والحاويين وغيرهم).

(١) ينظر: التعليق السابق.

(٢) حكى ابن المنذر في الإجماع (ص ٥١)، والإشراف (١٠٢/٣) الإجماع على منع دفع الزكاة إلى الأصول والفروع في الحال التي يجبر الدافع إليهم على النفقة عليهم، وحكى ابن بطال (٤٢٣/٣) الإجماع على المنع من دفع الزكاة إلى الابن والأب إذا كانا ممن تلزم المزكي نفقتهما، وحكى عياض في إكمال المعلم (٥٢١/٣) الإجماع على أنه لا يدفعها إلى والدته وولده في حال يلزمه الإنفاق عليهم.

(٣) إكمال المعلم (٥٢٢/٣)، فتح الباري لابن حجر (٣/٣٣٠)، الإنصاف (٧/٢٨٧)، وينظر: ما سبق قريباً عن ابن المنذر وعن ابن بطال.

(٤) المغني (٩٨/٤)، الإنصاف (٧/٢٨٧).

(٥) الإجماع (ص ٥٢)، بدائع الصنائع (٤٩/٢)، المغني (٩٨/٤)، فتح الباري =

٧٧٧٤ - لا يجوز أن يدفع المسلم أو المسلمة زكاته إلى من تلزمه مؤنته، كالأخوة والأخوات، ونحوهم ممن يرثهم المزكي لو ماتوا في الحال<sup>(١)</sup>؛ لما ذكر عند المنع من دفع الزكاة للوالدين.

٧٧٧٥ - ويُستثنى من المسائل السابقة: ما إذا كانوا فقراء، وكان المزكي عاجزاً عن نفقتهم<sup>(٢)</sup>؛ لوجود المقتضي السالم عن المعارض المقاوم.

٧٧٧٦ - كما يستثنى من يرثهم المزكي بالرد أو بميراث ذوي الأرحام، فيجوز أن يدفع المسلم زكاته إلى من لا يرثه إلا بميراث ذوي الأرحام، وإلى من لا يرثه إلا بالرد<sup>(٣)</sup>؛ لضعف العلاقة بينهما.

٧٧٧٧ - يجوز أن يدفع المسلم زكاته إلى من لا يرث من أقاربه، ولو كان هذا القريب يرثه<sup>(٤)</sup>؛ لعدم المانع من ذلك.

٧٧٧٨ - لو كان قريب المزكي عاملاً للحاكم على الزكاة، فأخذ زكاة قريبه الذي يرثه، جاز له أن يأخذ أجرته من زكاة هذا القريب إذا كان الحاكم فوض ذلك إليه<sup>(٥)</sup>؛ لعدم المانع من ذلك.

= لابن حجر (٣/٣٣٠)، نخب الأفكار (٨/٦٨)، وقال ابن مفلح في الفروع (٤/٣٦١): «ولا يجوز دفع زكاته إلى زوجته (ع) وفي الرعاية: وقيل: بلى، والناشر كغيرها».

(١) قال القرطبي في تفسيره (٨/١٨٩): «لا يجوز أن يعطي من الزكاة من تلزمه نفقته»، وينظر: المقنع مع شرحه (٧/٢٩٩).

(٢) الاختيارات (ص١٠٤)، الإنصاف (٧/٢٨٧)، الشرح الممتع (٦/٢٦٣)، وسيأتي نقل كلام الإمام ابن تيمية في هذا قريباً.

(٣) الإنصاف (٧/٣٠٢).

(٤) قال في الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤٢٩): «إن كان محجوباً عن ميراثه، أو من ذوي الأرحام جاز الدفع إليه، وإن كان شخصان يرث أحدهما صاحبه دون الآخر كالعمة مع ابن أخيها فللموروث دفع زكاته إلى الوارث؛ لأنه لا يرثه»، وينظر: الإنصاف (٧/٣٠٣).

(٥) قال في الإنصاف (٧/٣٠٣): «بلا نزاع».

## الفصل الثامن

### دفع الزكاة لتسديد دين الأقارب

٧٧٧٩ - يجوز تسديد الدين عن من تلزمه مؤنته، ولو كانوا من أصوله أو فروعهم<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يلزمه سداد دين هذا القريب، فجاز أن يسدده من زكاته.

٧٧٨٠ - ويشترط في جواز سداد دين من تلزمه مؤنته من الزكاة: أن لا يكون هذا الدين نشأ عن استدانة لتأمين نفقته، فإن هذا الدين يجب على هذا الغني سداً من أمواله الأخرى<sup>(٢)</sup>؛ لأنه استدين للنفقة التي هي واجبة عليه في أصلها<sup>(٣)</sup>.

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في الاختيارات (ص ١٠٤): «يجوز صرف الزكاة إلى الوالدين وإن علوا وإلى الوالد وإن سفل إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم لوجود المقتضى السالم عن المعارض العادم وهو أحد القولين في مذهب أحمد وكذا إن كانوا غارمين أو مكاتبين أو أبناء السبيل وهو أحد القولين أيضاً».

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في جلسات رمضان (١١/١٤ طباعة حاسب آلي): «إذا كان الدين الذي على الولد سببه نفقة واجبة على أبيه، يعني: أنه يقول - أبوه غني - فيقول لأبيه: أعطني النفقة، أبوه يماطل، فاحتاج الابن واستدان من أجل النفقة، ففي هذه الحال نقول للأب: لا يجوز أن تعطيه من زكاتك، بل يجب عليك أن تقضي دينه من مالك، لماذا؟ لأن إنفاقك عليه واجب. ولو قلنا: إنه يجوز دفع الزكاة في هذه الحال لقضاء دين الابن، لكان كل أب شحيح يمنع النفقة من أجل أن يضطر الولد إلى الدين، فإذا استدان قال: الآن أقضي دينك من زكاتي».

(٣) وهذا الحكم خاص بما إذا كانت هذه النفقة التي استدين لها واجبة عليه في وقتها، وكانت مما لا تسقط بالتقادم ولم تستدن بنية الرجوع عليه لسداها، أما إن كانت غير واجبة عليه في وقتها لفقره أو لكونه كان محجوباً من إرث هذا الفقير، أو لكون المرأة ناشزراً أو لغير ذلك فإنه يجوز له أن يسد هذا الدين من الزكاة؛ لعدم وجوب النفقة التي استدين لها عليه، وكذا إذا كانت تسقط بالتقادم ولم تستدن بنية الرجوع عليه لسداها، فإنه يجوز أن يسد هذا الدين من الزكاة؛ لأنه لا يجب عليه سداد هذا الدين.

## الفصل التاسع

## دفع الزكاة للزوج والزوجة

٧٧٨١ - يجوز للزوجة دفع زكاتها إلى زوجها إذا كان فقيراً<sup>(١)</sup>؛ لعدم المانع من ذلك؛ ولأنه لا تلزمها نفقته<sup>(٢)</sup>.

٧٧٨٢ - يحرم أن يدفع الزوج زكاته إلى زوجته في حاجاتها الضرورية من مأكّل ومسكن وملبس، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٣)</sup>؛ لأن نفقتها تجب عليه، فإذا دفعها إليها، فكأنه دفعها إلى نفسه.

٧٧٨٣ - يجوز لكل من الزوجين أن يدفع زكاته للآخر لسبب غير الفقر والمسكنة، كسداد دين، وغزو، ونحوهما<sup>(٤)</sup>؛ لعدم الدليل الصحيح المانع من ذلك.

(١) المقنع (٣٩٩/٧)، وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٥٦/١٠): «الزوجة إذا كان لها مال وجبت فيه الزكاة فلها أن تعطي زكاة مالها لزوجها لينفق منها على من يعولهم».

(٢) أما تصدق امرأة ابن مسعود على زوجها وأولادها بإذن النبي ﷺ فالصحيح أنها صدقة تطوع، بدليل قولها كما في رواية البخاري (١٤٦٢): «كان عندي حلي، فأردت أن أتصدق به...»، قال في نيل الأوطار (٢١٠/٤) في شرح هذا الحديث: «والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى زوجها، وأما أولاً: فلعدم المانع من ذلك، ومن قال: إنه لا يجوز فعله الدليل. وأما ثانياً: فلأن ترك استفساله ﷺ لها ينزل منزلة العموم، فلما لم يستفصلها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب؟ فكأنه قال: يجزئ عنك فرضاً كان أو تطوعاً».

(٣) الإجماع (ص ٥٢)، بدائع الصنائع (٤٩/٢)، المغني (٩٨/٤)، فتح الباري لابن حجر (٣٣٠/٣)، نخب الأفكار (٦٨/٨)، وقال ابن مفلح في الفروع (٣٦١/٤): «ولا يجوز دفع زكاته إلى زوجته (ع) وفي الرعاية: وقيل: بلى، والناشز كغيرها».

(٤) قال في الإنصاف (٣٠٦/٧):

«فائدة: لم يستثن جماعة من الأصحاب منهم المصنف هنا جواز أخذ الزوج من الزوجة، وأخذها منه لسبب من الأسباب غير الفقر والمسكنة، فلا يجوز أخذ واحد منهما لغزو ولا لكتابة، ولا لقضاء دين ونحوه. قال المجد في شرحه، ظاهر المذهب: لا يجوز أخذ واحد منهما من الآخر لقضاء دين ولا لكتابة، وقال القاضي في المجرد: =

٧٧٨٤ - **ويُستثنى من ذلك:** دين الزوجة إذا كان نشأ عن استدانتها لتأمين نفقتها الواجبة عليه، فإن هذا الدين يجب على هذا الزوج سداً من أمواله الأخرى؛ لأنها استدانته للنفقة التي هي واجبة عليه في أصلها، وهي نفقة لا تسقط بالتقادم.

٧٧٨٥ - **ويُستثنى من ذلك أيضاً عند بعض أهل العلم:** دين من تجب نفقته على المزكي من أقاربه، إذا كان استدانه في النفقة التي تجب في الأصل على المزكي، فيجب أن يسدها هذا المزكي من ماله<sup>(١)</sup>؛ قالوا: لأنها واجبة في الأصل في مال هذا المزكي، وهي وإن كانت تسقط بالتقادم، لكن وجود الدين الذي هو بسببها يجعلها في حكم النفقة المستقبلية أو الحالة، وبالأخص إذا استدانها بنية الرجوع على من تجب عليه هذه النفقة.

## الفصل العاشر

### دفع الزكاة للرقيق وللعمال الذين تحت كفالته

٧٧٨٦ - لا يجوز أن تدفع الزكاة إلى الرقيق، وهذا لا يعلم فيه خلاف<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يملك مالاً، فما دفع إليه انتقلت ملكيته إلى سيده، ونفقته تجب على سيده.

= يجوز الأخذ لقضاء دين أو كتابة؛ لأنه لا يدفع عن نفسه نفقة واجبة، كعمودي النسب، وأما الأخذ لغيرهما: فلا يجوز قولاً واحداً، وينظر: فتاوى نور على الدرب لشيخنا ابن عثيمين (١٥٦/٧)، مجالس شهر رمضان لشيخنا ابن عثيمين مطبوع ضمن فتاويه (٣٠٩/٢٠).

(١) قال شيخنا ابن عثيمين في جلسات رمضان (١٤/١١) طباعة حاسب آلي: «إذا كان الدّين الذي على الولد سببه نفقة واجبة على أبيه؛ يعني: أنه يقول - أبوه غني - فيقول لأبيه: أعطني النفقة، أبوه يماطل، فاحتاج الابن واستدان من أجل النفقة، ففي هذه الحال نقول للأب: لا يجوز أن تعطيه من زكاتك، بل يجب عليك أن تقضي دينه من مالك، لماذا؟ لأن إنفاقك عليه واجب. ولو قلنا: إنه يجوز دفع الزكاة في هذه الحال لقضاء دين الابن، لكان كل أب شحيح يمنع النفقة من أجل أن يضطر الولد إلى الدّين، فإذا استدان قال: الآن أقضي دينك من زكاتي».

(٢) قال في المغني (١٠٦/٤): «لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن زكاة =

٧٧٨٧ - يجوز أن يدفع المسلم زكاته إلى العمال الذين يعملون لديه، إذا كانوا ممن يستحق الزكاة<sup>(١)</sup>، ولو كانوا تحت كفالتة، غير أنه لا يجوز أن يعتبرها من مكافآتهم أو جوائزهم التي جرى العرف بإعطائهم إياها، كما لا يجوز أن يقصد بذلك تنشيطهم في عمله<sup>(٢)</sup>، فإذا لم يكن شيء من ذلك جاز إعطاؤهم من الزكاة؛ لدخولهم في عموم آية الزكاة.

### الفصل الحادي عشر

#### دفع الزكاة للكافر

٧٧٨٨ - لا يجوز أن تدفع الزكاة إلى كافر؛ وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٣)</sup>، لحديث: «تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم» متفق عليه<sup>(٤)</sup>.

= الأموال لا تعطى لكافر ولا لمملوك»، وينظر: الشرح الكبير (٧/٢٢٥، ٢٨٥)  
 (١) قال الإمام ابن تيمية كما في الاختيارات (ص١٠٤): «الذي يخدمه إذا لم تكفه أجرته أعطاه من زكاته إذا لم يستعمله بدل خدمته».  
 (٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٣٤٢، ٣٤٣)، فتوى (١٢٧٥٦)، و(١٠/١٦، ٢٤، ٢٥)، فتوى (٣٨٨٨، ٢٥٥١).

(٣) قال في الإجماع (ص٥١): «أجمعوا على أن الذمي لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً»، وقال في بدائع الصنائع (٢/٤٩): «لا يجوز صرف الزكاة إلى الكافر بلا خلاف»، وقال في الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/١٢٩): «أما الحربي المستأمن فلا يجوز صرف الزكاة والصدقة الواجبة إليه بالإجماع ويجوز صرف صدقة التطوع إليه». وحكاه في الاستذكار (٣/٢١٣)، وفي مواهب الجليل (٢/٣٤٤) إجماعاً، وقال في المغني (٤/١٠٦): «لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن زكاة الأموال لا تعطى لكافر ولا لمملوك»، وقال في رحمة الأمة (ص٨٦): «واتفقوا على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى كافر، وأجازه الزهري وابن شبرمة إلى أهل الذمة، والظاهر من مذهب أبي حنيفة جواز دفع زكاة الفطر والكفارات إلى الذمي»، وينظر: التعليق الآتي.

(٤) صحيح البخاري (٣٣٤٤)، وصحيح مسلم (١٩). ويؤيده: أن الزكاة موساة تجب على المسلم لإخوانه المسلمين، فلم تجب عليه لكافر، كالنفقة، وقال في =

٧٧٨٩ - ويُستثنى من ذلك: المؤلفة قلوبهم؛ لما سبق ذكره في باب مصرف (المؤلفة قلوبهم).

### الفصل الثاني عشر

#### ما لا يجوز دفع الزكاة فيه

٧٧٩٠ - لا يجوز صرف الزكاة في النفقة على الأقارب الذين يرثهم المزكي لو ماتوا، ولا في نفقة الزوجة<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره قريباً في فصل دفع الزكاة للقريب.

٧٧٩١ - لا يجوز صرف الزكاة في إكرام الضيف<sup>(٢)</sup>، فقد وردت نصوص توجبها في مال من نزل به الضيف.

٧٧٩٢ - لا يجوز صرف الزكاة في الهدايا؛ لأن الهدية يعود نفعها على المهدي في ماله؛ لأن العادة أن المهدي عليه يكافئ من أهدى إليه بهدية تقارب هديته.

٧٧٩٣ - لا يجوز صرف الزكاة في وجوه البر الأخرى التي ليست داخلية في مصارف الزكاة الأخرى؛ لما سبق ذكره في باب مصرف (سبيل الله)<sup>(٣)</sup>.



= الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/١٢٩): «اختلفوا في صدقة الفطر والندور والكفارات فعندهما يجوز دفعها إلى الذمي إلا أن الصرف إلى فقراء المسلمين أفضل وعند أبي يوسف لا يجوز اعتباراً بالزكاة وأما الحربي المستأمن فلا يجوز صرف الزكاة والصدقة الواجبة إليه بالإجماع ويجوز صرف صدقة التطوع إليه».

(١) مجالس شهر رمضان لشيخنا ابن عثيمين مطبوع ضمن فتاويه (٣٠٩/٢٠).

(٢) مجالس شهر رمضان لشيخنا ابن عثيمين مطبوع ضمن فتاويه (٣٠٩/٢٠).

(٣) ينظر: المسألة (٧٧٠٥).



## باب

## إقراض الزكاة واقتراضها والاقتراض لها

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٧٩٤ - يحتوي هذا الباب على حكم الاقتراض لإخراج الزكاة، وعلى الأحكام المتعلقة بإقراض أموال الزكاة.

## الفصل الثاني

## حكم الاقتراض لإخراج الزكاة

٧٧٩٥ - لا يجب على مالك المال أن يقترض لإخراج الزكاة، إذا لم يوجد عنده ما يصلح أن يخرج في الزكاة، كأن يكون ماله عروض تجارة، ولم يجد نقوداً يخرجها، فإن له أن يؤخر إخراج الزكاة حتى تتوفر لديه نقود يخرجها في الزكاة<sup>(١)</sup>؛ لعدم الدليل على وجوب الاقتراض لذلك.

٧٧٩٦ - من وجبت عليه زكاة فاقترض من غيره مالاً من جنس المال الواجب إخراجها في الزكاة، فأخرجه بنية الزكاة، صح ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يشترط في الزكاة أن تكون من مال يخصص من أصله لها.

(١) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٣٢٧/٩، ٣٢٨): «إذا كان عنده من النقود ما يكفي لإخراج الزكاة في كل سنة أخرجها وإن لم يكن عنده شيء يزكيها به فلا يجب عليه أن يقترض لإخراج الزكاة، وإذا اقترض وأخرجها جاز ذلك، وإذا لم يقترض تبقى الزكاة في ذمته ويخرجها عن الأعوام الماضية إذا باع الأرض أو تيسر له مال يزكيها منه».

(٢) تنظر: فتوى اللجنة الدائمة السابقة.

٧٧٩٧ - إذا وجبت الزكاة على شركة أو مؤسسة، فاقترضت من بند آخر من بنودها، كبند الرواتب، أو بند المشتريات، أو غيرها من البنود، وأخرجته زكاة، صح ذلك؛ لأنه لا يشترط في الزكاة أن تكون من المال المزكى، كما سبق بيانه في باب شروط وجوب الزكاة<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### إقراض أموال الزكاة

٧٧٩٨ - يجوز إقراض مال الزكاة إذا كان مما له مثل، كالنقود والحبوب ونحوها إذا كان سيتأخر إخراجها لمصلحة معينة مما سبق أنه يجوز تأخير الزكاة من أجله<sup>(٢)</sup>، فيجوز أن تقرض هذه مدة محدودة لمسلم ثقة مليئ باذل؛ لأنه لا مضرة في مثل هذا، بل كثيراً ما يكون فيه مصلحة للزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأنها تبقى في ذمة المقرض، وربما لو لم تقرض لتلفت أو سرقت، وقياساً على إقراض أبي موسى لابني عمر بن الخطاب من مال الله، وأقرهم عمر رضي الله عنه على ذلك، ولم ينكر سوى تخصيص ابنه بالقرض<sup>(٤)</sup>، وقياساً على جواز إيداع مال الزكاة في المصارف التي لا تتعامل بالمحرمات، كما سيأتي قريباً.

٧٧٩٩ - يجوز أن تقرض الزكاة للمصارف التي لا تتعامل بالمعاملات المحرمة، وذلك بإيداعها فيها؛ لأن حقيقة الإيداع في المصارف أنه إقراض

(١) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة السادسة لقضايا الزكاة المنعقدة بالإمارات العربية المتحدة عام (١٤١٦هـ) منشورة ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٩٠١/٢): «كما رأى المشاركون في الندوة التوصية بما يلي: يجوز للمؤسسات الزكوية عند الحاجة أن تقرض من مواردها للصرف في مصارف الزكاة ما لم يمنع من ذلك مانع شرعي أو شرط المعطي».

(٢) ينظر: ما سبق في باب: تأخير الزكاة، في المسائل (٧٣٤٣ - ٧٣٥٥).

(٣) ينظر: كتاب: أحكام إدارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة (ص ٢٨٠ - ٣٠٠).

(٤) سبق تخريجه في باب: المال الحرام في المسألة (٦٩٨٦).

لها، كما سبق في باب زكاة الحسابات المصرفية<sup>(١)</sup>.  
 ٧٨٠٠ - يحرم إقراض المصارف التي تتعامل بالمعاملات المحرمة،  
 بالإيداع فيها؛ لأن حقيقة الإيداع فيها إقراض لها، كما سبق، فالإيداع فيها  
 إعانة لها على الإثم والعدوان<sup>(٢)</sup>؛ لأنها ستعمل بهذه الأموال في معاملاتها  
 المحرمة.

٧٨٠١ - يحرم إقراض الزكاة للفقراء، ثم استرجاع هذا القرض منهم؛  
 لما يأتي ذكره في باب استثمار أموال الزكاة<sup>(٣)</sup>.



(١) في فصل حقيقة الحساب الجاري، في المسألة (٧٠٦٩).  
 (٢) ينظر: كتاب: أحكام إدارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة (ص ٢٨٤).  
 (٣) ينظر: المسألة (٧٥٤٤).

## باب

## رجوع الزكاة للمالك

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٨٠٢ - يحتوي هذا الباب على الأحكام المتعلقة برجوع الزكاة للمالك بالهبة والإرث، وعلى حكم رجوع الزكاة للمالك بالشراء، وعلى حكم رجوع الزكاة للمالك لاستحقاقه لها.

## الفصل الثاني

## رجوع الزكاة للمالك بالهبة والإرث

٧٨٠٣ - لو رجعت الزكاة لمخرجها بإرث أبيحت له، وهذا قول عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأنها انتقلت إليه بغير فعله.

٧٨٠٤ - إذا رجعت الزكاة إلى مخرجها بهبة من غير شرط ولا عرف

(١) قال في التمهيد (٣/٢٦٠، ٢٦١): «كل العلماء يقولون: إذا رجعت إليه بالميراث طابت له، إلا ابن عمر، فإنه كان لا يحبسها إذا رجعت إليه بالميراث، وتابعه الحسن بن حي، فقال: إذا رجعت إليه بالميراث وجهها فيما كان وجهها فيه إذا كانت صدقة»، وقال في الإنصاف (٦/٥٤٤، ٥٤٥): «لو رجعت الزكاة إلى الدافع بإرث أبيحت له عند الأئمة الأربعة، قال في الفروع: وعلمه جماعة بأنه بغير فعله. قال: فيؤخذ منه أن كل شيء حصل بفعله كالبيع، ونصوص أحمد: إنما هي في الشراء، وصرح في رواية علي بن سعيد: أن الهبة كالميراث، ونقل حنبل: ما أراد أن يشتريه فلا. إذا كان شيء جعله الله فلا يرجع فيه»، وينظر: طرح الشرب (١٨٨/٤).

أبيحت له<sup>(١)</sup>؛ لأنها وصلت إليه بغير فعله.

### الفصل الثالث

#### حكم رجوع الزكاة للمالك بالشراء

٧٨٠٥ - يحرم على المالك شراء زكاته<sup>(٢)</sup>، سواء اشتراها من الفقير الذي أعطاهما له أو من عامل الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ قياساً على المنع من شراء صدقة التطوع؛ ولأنه في الغالب أن الفقير يحابه فيها رغبة في أن يعطيه الزكاة عاماً قابلاً، أو رهبة من أن يمنعه زكاته عاماً قابلاً<sup>(٤)</sup>.

٧٨٠٦ - كما يحرم على المالك شراء زكاته من شخص آخر، كما لو باعها الساعي أو باعها الفقير على ثالث<sup>(٥)</sup>؛ قياساً على المنع من شراء

(١) قال في الإقناع وشرحه الكشاف (٤/٤١٨): «(أو) عادت إليه ب (هبة أو وصية أو أخذها من دينه) طابت له لأن ذلك كالإرث».

(٢) قال في إعلام الموقعين (٣/٢٤١): «من محاسن الشريعة منع المتصدق من شراء صدقته، ولهذا منع من سكنى بلاده التي هاجر منها لله وإن صارت بعد ذلك دار إسلام، كما منع النبي ﷺ المهاجرين بعد الفتح من الإقامة بمكة فوق ثلاثة أيام؛ لأنهم خرجوا عن ديارهم لله؛ فلا ينبغي أن يعودوا في شيء تركوه لله، وإن زال المعنى الذي تركوها لأجله».

(٣) التمهيد (٣/٢٥٩، ٢٦٠)، شرح ابن بطال (٧/١٤١).

(٤) ينظر: طرح التشريب (٤/١٨٨)، الإنصاف (٦/٥٤٣)، وقال في الإقناع وشرحه الكشاف (٤/٤١٧): «(والمذهب أيضاً أنه يحرم ولا يصح شراؤه زكاته ولا صدقته) لما روي عن عمر قال: «حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده وأردت أن أشتريه وظننت أنه يبيعه برخص فسألت النبي ﷺ فقال: لا تشتريه ولا تعد في صدقتك وإن أعطاكه بدرهم فإن العائد في صدقته كالعائد في قبته» متفق عليه، ولأن شراءها وسيلة إلى استرجاع شيء منها لأنه يستحيي أن يماكسه في ثمنها وربما سامحه طمعاً منه بمثلها أو خوفاً منه إذا لم يبيعها أن لا يعود يعطيه في المستقبل وكل هذه مفاسد فوجب حسم المادة».

(٥) قال في الإنصاف (٦/٥٤٥): «قال في الفروع: ظاهر كلام الإمام أحمد: أنه سواء اشتراها ممن أخذها منه، أو من غيره. قال: وهو ظاهر الخبر، ونقله أبو داود في =

صدقة التطوع<sup>(١)</sup>.

٧٨٠٧ - يجوز شراء المالك لما ينتج من زكاته، فلو أخرج إبلاً أو غنماً أو بقرأً، فأنتجت أولاداً جاز له شراء هذا النتاج<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ليس عين زكاته.

## الفصل الرابع

### حكم رجوع الزكاة للمالك لاستحقاقه لها

٧٨٠٨ - لو كان مخرج الزكاة فقيراً، أو عاملاً على الزكاة، كسائق أو حمال أو غيرهما، أو كان من المؤلفة قلوبهم، أو كان من الغزاة، فدفع إليه الساعي بعض زكاته، جاز له أخذها<sup>(٣)</sup>؛ لأنه من مصارفها، وكونها زكاته لا أثر له، كما في قصة الذي واقع زوجته في نهار رمضان، فقد

= فرس حميل، وهو الذي قدمه في الرعاية الكبرى، فإنه قال: ويكره شراء زكاته، وصدقته، وقيل: ممن أخذها منه. انتهى»، وعند الجمهور: لا يحرم ذلك. ينظر: طرح التثريب (١٨٨/٤).

(١) قال في إعلام الموقعين (٣/١٢٤): «الوجه الثاني والتسعون: أنه منع المتصدق من شراء صدقته ولو وجدها تباع في السوق سداً لذريعة العود فيما خرج عنه الله ولو بعوضه؛ فإن المتصدق إذا منع من تملك صدقته بعوضها فتملكه إياها بغير عوض أشد منعاً وأفظم للنفوس عن تعلقها بما خرجت عنه الله، والصواب ما حكم به النبي ﷺ من المنع من شرائها مطلقاً، ولا ريب أن في تجويز ذلك ذريعة إلى التحيل على الفقير بأن يدفع إليه صدقة ماله ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها، ويرى المسكين أنه قد حصل له شيء - مع حاجته - فتسمح نفسه بالبيع، والله عالم بالأسرار، فمن محاسن هذه الشريعة الكاملة سد الذريعة ومنع المتصدق من شراء صدقته، وبالله التوفيق».

(٢) قال في كشف القناع (٤/٤١٧، ٤١٨): «قال في الفروع: وظاهر كلامهم: أن النهي يختص بعين الزكاة ونقل حنبل: وما أراد أن يشتريه أو شيئاً من نتاجه فلا».

(٣) قال في الإقناع وشرحه الكشاف (٤/٤١٨): «(أو ردها)؛ أي: الزكاة (له الإمام بعد قبضها منه لكونه)؛ أي: المالك (من أهلها)؛ أي: الزكاة جاز له أخذها (لما يأتي) في الباب؛ لأنها عادت إليه بسبب آخر فهو كما لو عادت إليه بميراث».

أعطاه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كفارته، لما ذكر له أنه أفقر أهل المدينة.

٧٨٠٩ - لا يجوز للمزكي المستحق للزكاة أن يأخذ زكاة نفسه، ولا يجوز للساعي أن يترك زكاة المزكي له لكونه مستحقاً لها؛ لما سبق ذكره في باب مصرف الفقراء<sup>(١)</sup>.



(١) في فصل أخذ الفقير زكاة ماله في المسألة (٧٥٢٤).

## باب استثمار الزكاة

### الفصل الأول

#### محتوى الباب

٧٨١٠ - يحتوي هذا الباب على تعريف الاستثمار، وعلى الأحكام المتعلقة باستثمار الحاكم ومن في حكمه للزكاة، وعلى الأحكام المتعلقة باستثمار المالك أو وكيله لمال الزكاة، وعلى الأحكام المتعلقة باستثمار مصارف الزكاة لمال الزكاة، وعلى شروط استثمار الزكاة من قبل الحاكم أو المالك.

### الفصل الثاني

#### تعريف الاستثمار

٧٨١١ - استثمار أموال الزكاة هو أن يُشترى بها شركات أو أسهماً في شركات، أو يُشترى بها عقارات أو أراضٍ، ثم التربص بها وبيعها عند ارتفاع سعرها، لينمو بذلك مال الزكاة، أو أن تُشترى عقارات لتأجيرها، أو أن تُشترى بها مصانع، أو ورش حدادة ونجارة، أو مطابع، أو يُشترى بها أساطيل بحرية أو برية أو جوية، ويتم تشغيلها لتدر أرباحاً، ليكثر بذلك مال الزكاة<sup>(١)</sup>، أو يُشترى بها محلات قطع غيار، أو محلات بيع الأواني، أو

(١) مجموعة بحوث في: توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تملك فردي للمستحق منشورة بمجلة مجمع الفقه الإسلامي: العدد الثالث (١/٣٠٩ - ٣٧٣)، بحث «استثمار أموال الزكاة» للدكتور محمد عثمان شبيب مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في =



محلات بيع الأغذية، أو محلات بيع الملابس ونحوها، أو يُشترى بها أسهم أو عملات، ثم تباع عند ارتفاع سعرها، ونحو ذلك من أنواع استغلال المال، لتدر جميع هذه الأشياء ربحاً ينمو به مال الزكاة<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### استثمار الحاكم ومن في حكمه للزكاة

٧٨١٢ - لا يجوز للحاكم ولا لنوابه استثمار أموال الزكاة قبل إخراجها في مصارفها<sup>(٢)</sup>؛ لأن ذلك لم يفعل في عهد النبوة ولا في عهد الخلفاء الراشدين مع توفر الدواعي لفعله، لحاجة الأمة إلى تنمية أموال الزكاة لتوفيرها للجهاد والمجاعة وغيرها، فلما لم يفعل دل ذلك على عدم مشروعيته؛ ولأن ذلك يخل بضرورة إخراج الزكاة الواجب في الشرع<sup>(٣)</sup>، ولما فيه من الإضرار بمستحقي الزكاة، بتأخيرها عنهم، فهو يؤدي إلى عدم سد الحاجة الناجزة لمصارف الزكاة، والتي هي من أهم مقاصد تشريع الزكاة؛ ولأن في ذلك تصرفاً في مال مصارف الزكاة دون توكيل، مع أن أهل المصارف أو القائمين عليها غالباً أهل رشد، فلا يجوز الافتيات عليهم

= قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٥٠٩ - ٥٤٢)، نوازل الزكاة (ص ٤٧٧ - ٤٩٦)، مسائل الزكاة المعاصرة (ص ١٢٧ - ٢٠٧).

(١) قال الدكتور حسن الحسيني في رسالة مسائل الزكاة المعاصرة (ص ١٢٩، ١٣٠): «من خلال النظر في تعريف الاستثمار من حيث اللغة والفقه والمصارف، يمكن تعريف استثمار أموال الزكاة بأنه: توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات نفع مادي أو معنوي للمستحقين».

(٢) قال في الوسيط في المذهب (٢/٤٧٠): «ليس للساعي ببيع مال الزكاة لغرض التجارة؛ فإنه مستغن عنها»، وقال في فتح العزيز شرح الوجيز (٧/٤٠٣) عند كلامه على المساكين: «لا يجوز منع الصدقة عنهم بلا عذر، ولا التصرف في مالهم بالتجارة»، وذكر نحوه في المجموع (٦/٢١٣).

(٣) سبق في باب: إخراج الزكاة في المسألة (٧٣٤٣) ما يتعلق بضرورة إخراج الزكاة.

والتصرف في أموالهم بغير إذن أو توكيل منهم<sup>(١)</sup>، ولما في ذلك من المخاطرة بمال الزكاة، بتعريضه لاحتمال الخسارة، وهذا عند حدوثه - وهو يقع كثيراً - يختل به المقصود من تشريع الزكاة؛ ولأن مثل هذه الأموال العامة إذا طال بقاؤها في أيدي غير مالكيها، وهي لم يحدد لها مالك، تطمع فيها نفوس كثير من ضعاف الإيمان، وكثير ممن تتغلب شهوة حب المال لديهم على خوفهم من الله تعالى، فيعتدون عليها بتأويل أو بغير تأويل، فيأكلون كثيراً منها بغير حق، أو يحابون فيها أقاربهم، أو غير ذلك مما ينقص مال الزكاة، كما يحصل لأموال بيت مال المسلمين، الذي قال بعض أهل العلم: إنه لم ينتظم من عهد عمر بن عبد العزيز، وكما يحصل لكثير من أوقاف المسلمين<sup>(٢)</sup>.

٧٨١٣ - ويُسْتثنى من ذلك: إذا لم يوجد أي مصرف من مصارف الزكاة يمكن صرفها فيه، فحينئذٍ يجوز استثمارها<sup>(٣)</sup>؛ لأنها إذا لم تستثمر

(١) قال في المهدب مطبوع مع شرحه المجموع (١٧٨/٦): «لا يجوز للساعي ولا للإمام أن يتصرف فيما يحصل عنده من الفرائض حتى يوصلها إلى أهلها لأن الفقراء أهل رشد لا يولى عليهم فلا يجوز التصرف في مالهم بغير إذنهم».

(٢) وهذا ما أفتى به المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة برئاسة شيخنا عبد العزيز بن باز في دورته ١٥ عام (١٤١٩هـ) ينظر: مجموع قراراته (ص ٣٢٣)، كما أفتى به أعضاء اللجنة الدائمة، كما في فتاوى اللجنة (٤٠٤/٩)، ٤٥١ - (٤٥٥) فتوى (٥١٦٢، ٩٠٥٦، ١٢٣٣٠)، وأفتى به أعضاء الندوة الثالثة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي بالهند، كما في قرارها المنشور ضمن رسالة مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٦٠٧ - ٦٠٨)، كما أفتى به شيخنا محمد بن عثيمين كما في مجموع فتاويه (١٨/ ٤٧٨) وأفتى به أعضاء المصرف الإسلامي الثالث المنعقد في دبي عام (١٤٠٦هـ) منشور ضمن رسالة: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٢٠٦). وفي المسألة قول آخر، ينظر في قرارات مجمع الفقه بجدة (ص ٣٣)، بحث «استثمار أموال الزكاة» للدكتور محمد عثمان شبير مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/ ٥٠٩ - ٥٤٢)، كتاب: أحكام إدارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة (ص ٣٣٢ - ٣٤٩).

(٣) قال الدكتور حسن الحسيني في رسالة مسائل الزكاة المعاصرة (ص ١٥٢): =

بقيت وديعة في المصارف (البنوك)، وهذه الوديعة هي في حقيقتها إقراض للمصارف، كما سبق في باب زكاة الحسابات المصرفية<sup>(١)</sup>، ولا شك أن استثمارها لصالح مصارف الزكاة خير من إقراضها للمصارف<sup>(٢)</sup>.

٧٨١٤ - كما قد يُستثنى من ذلك: استثمار مال الزكاة في مدة لا تزيد على سنة، إذا اقتضت مصلحة إخراج ذلك، كأن ينتظر المالك أو الحاكم وجود أناس معينين هم أكثر حاجة من الموجودين، أو ينتظر المالك قدوم أقارب له محتاجين، أو ينتظر قدوم زمن فاضل يخرج فيه الزكاة، ونحو

= «ولا يبعد القول بجواز عزل الملاك أو وكلائهم من الهيئات أموال الزكاة واستثمارها لصالح المستحقين دون تملك لهم، عند عدم التمكن من إخراج الزكاة بسبب خارج عن الإرادة، كعدم وجود المستحقين، أو عدم إمكانية الوصول إليهم، فتستثمر الأموال في هذه الحالة في مشاريع يسهل تنضيضها؛ أي: تسيلها، إلى حين زوال المانع من دفع مال الزكاة لمستحقه، وتمليكه إياه، مع ضمان المالك الخسارة؛ لأنها حق آدمي أو مشتملة عليه، فأشبهت الدين فلا تبرأ الذمة إلا بالتوفية للمستحق».

(١) في فصل حقيقة الحساب الجاري، في المسألة (٧٠٦٩).

(٢) جاء في قرارات الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة بالكويت عام (١٤١٣هـ)، مطبوعة ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٨٥، ٨٨٦): «يجوز استثمار أموال الزكاة بالضوابط التالية:

- ١ - أن لا تتوافر وجوه صرف عاجلة تقتضي التوزيع الفوري لأموال الزكاة.
- ٢ - أن يتم استثمار أموال الزكاة - كغيرها - بالطرق المشروعة.
- ٣ - أن تتخذ الإجراءات الكفيلة ببقاء الأصول المستثمرة على أصل حكم الزكاة وكذلك ريع تلك الأصول.
- ٤ - المبادرة إلى تنضيض «تسييل» الأصول المستثمرة إذا اقتضت حاجة مستحقي الزكاة صرفها عليهم.
- ٥ - بذل الجهد للتحقق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية ومأمونة وقابلة للتنضيض عند الحاجة.
- ٦ - أن يتخذ قرار استثمار أموال الزكاة ممن عهد إليهم ولي الأمر بجمع الزكاة وتوزيعها لمراعاة مبدأ النيابة الشرعية، وأن يسند الإشراف على الاستثمار إلى ذوي الكفاية والخبرة والأمانة».

ذلك من الأسباب التي سبق ذكرها في باب تأخير الزكاة<sup>(١)</sup>، ويكون استثمارها في هذه الحال في أشياء يسهل تنضيض مال الزكاة فيها، كبيع وشراء العملات، وكبيع الأسهم وشرائها، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لأن استثمارها في مثل هذه التجارات غالباً يكون خيراً من إيداعها في المصارف، والذي هو في حقيقته إقراض لهذا المال للمصارف، وقياساً على استثمار مال الصغير<sup>(٣)</sup>.

٧٨١٥ - وينبغي أن يعلم أن مال الزكاة حال استثماره من قبل المالك أو من قبل وكيله من هيئات خيرية أو غيرها يكون من ضمان المالك حتى يسلم إلى مصارف الزكاة<sup>(٤)</sup>؛ لأن ذمته لا تبرأ إلا إذا وصل المال إلى

(١) ينظر: المسألة (٧٣٤٥ - ٧٣٤٧).

(٢) قال الدكتور حسن الحسيني في رسالة مسائل الزكاة المعاصرة (ص ١٥٢): «قد يفتى بجواز عزل الملاك أو وكلائهم من الأفراد أو الهيئات أموال الزكاة واستثمارها لصالح المستحقين دون تمليك لهم لمدة سنة واحدة، بناء على ما نقل عن بعض الحنفية من جواز تأخير دفع الزكاة لهذه المدة، من وقت وجوب إخراج الزكاة، لانتظار الأحوج من المستحقين أو الأصحح أو الأقرب للمالك، فيما إذا لم يشتد ضرر الحاضرين، فلو تضرر الحاضر بالجوع أو العري حرم الاستثمار، إذ دفع ضرره فرض، فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة أو مصلحة».

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المنعقدة بالكويت عام (١٤١٣هـ) منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٨٦): «التمليك والمصلحة فيه ونتائجه: ناقش المشاركون في الندوة البحوث المقدمة في موضوع التمليك والمصلحة فيه ونتائجه وانتهوا إلى القرارات التالية:

٣ - يجوز إقامة مشروعات خدمية من مال الزكاة كالمدراس والمستشفيات والملاجئ والمكتبات بالشروط التالية:

أ - يفيد من خدمات هذه المشروعات مستحقو الزكاة دون غيرهم إلا بأجر مقابل لتلك الخدمات يعود نفعه على المستحقين.

ب - يبقى الأصل على ملك مستحقي الزكاة ويديره ولي الأمر، أو الهيئة التي تنوب عنه.

ج - إذا بيع المشروع أو صفي كان ناتج التصفية مال زكاة».

(٤) قال الدكتور حسن الحسيني في رسالة مسائل الزكاة المعاصرة (ص ١٥٢، ١٥٣): =

مصارفه، كما سبق بيانه في باب تعريف الزكاة وبيان حكمها<sup>(١)</sup>.

٧٨١٦ - يحرم استثمار الزكاة بجعلها ديناً في ذم الفقراء أو المساكين<sup>(٢)</sup>؛ لأن كلاً من الفقير والمسكين مستحق لها، والشرع أمر بتملكها له، أو جعله ينتفع بها انتفاعاً لا مضرة عليه فيه، وإقراضه إياها ثم مطالبته بسدادها وهو فقير فيه إضرار به، وليس من الانتفاع المؤقت الذي فيه يسر على الفقير.

= «يضمن المالك نقصان أو تلف ما استثمره من أموال الزكاة لتقصيره بحسب الحق عن المستحق، حتى لو كان الاستثمار لمدة سنة واحدة لأجل انتظار الأخرج من المستحقين أو الأصلح أو الأقرب للمالك، أو عند عدم التمكن من إخراج الزكاة، كعدم إمكانية أخذ مال الزكاة ودفعه للمستحقين بسبب خارج عن الإرادة، أو لعدم وجود المستحقين، أو عدم إمكانية الوصول إليهم؛ لأنها حق آدمي أو مشتملة عليه، فأشبهت الدين، فلا تبرأ الذمة إلا بالتوفية للمستحق».

(١) في فصل من لم يخرج الزكاة، في المسألة (٦٠٦٩).

(٢) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٢ - (٣٤٨/٨، ٣٤٩): «س: أنا أعمل تاجراً ومنذ مدة طويلة، وكنت أجمع ما وجب علي من الزكاة وكذلك ما أحب التطوع به في حساب خاص، وأضيف إليه ما أجمعه من بعض الأصدقاء من زكواتهم وتطوعهم، ثم أقدم هذا المال للمحتاجين كدين عليهم، وأقوم بتقديم الشكوى على من لا يقوم بسداد الدين فيجلب للتحقيق معه لدى الشرطة، وقد يصل الأمر إلى توقيفه، وفي الحقيقة هو حين أخذ ذلك المال كان ممن تحل له الصدقة، فهل يجوز لي فعل ذلك؟ علماً بأن نيتي هي تقديم هذا المال إلى آخرين محتاجين أيضاً لنفس الغرض، ليزيد عدد المستفيدين بهذه الطريقة، وكذلك لا زالت توجد مبالغ كبيرة ديناً على آخرين لصالح الحساب ذاته، فكيف أصنع حيال ذلك؟ أفتونني ولكم جزيل الشكر».

ج: لا يجوز لك حبس زكاتك ولا ما وكلت على توزيعه من زكاة غيرك عن موعد إخراج الزكاة، وهو تمام الحول على المال المزكى، بل يجب إخراج الزكاة على الفور، ولا يجوز لك أن تتاجر بالزكاة، سواء كانت منك أو من غيرك، بل يجب عليك دفعها للفقراء فور وجوبها، فيجب عليك إخراج ما يقابل المبالغ التي في ذم الناس من الزكاة فوراً ويكون الدين الذي في ذم الناس لك».

## الفصل الرابع

### استثمار المالك أو وكيله لمال الزكاة

٧٨١٧ - لا يجوز للمزكي، ولا لوكلائه، ومنهم: الهيئات الخيرية ونحوها ممن يستلم الزكاة من مالكها، ثم يتولى توزيعها نيابة عنه، أن يقوموا باستثمار أموال الزكاة بتنميتها، أو يجعلها ديناً في ذمم الفقراء؛ لما سبق ذكره في فصل استثمار الحاكم ونوابه لأموال الزكاة؛ ولأن مال الزكاة قد يدر أرباحاً طائلة، فيثقل على المالك إخراجها، فربما يعدل عنه.

٧٨١٨ - إذا أخرج المالك إخراج الزكاة مدة، وتاجر بماله أو نما، ومال الزكاة فيه لم يعزله، أثم للتأخير إذا كان غير معذور في ذلك، ولا يجب عليه إخراج نماء مال الزكاة الذي هو مخلوط بماله<sup>(١)</sup>؛ لأن الصحيح أن الزكاة تتعلق بذمة المالك لا بعين المال<sup>(٢)</sup>، كما سبق بيانه في باب شروط وجوب الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ ولأن الزكاة قبل إخراجها غير مملوكة لشخص، وإنما هي مستحقة لمصارف الزكاة<sup>(٤)</sup>.

(١) قال في تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٣/٣٦٩): «لا يتوهم على تعلق الشركة تعدي التعلق لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب وقبل الإخراج لما مر أنها غير حقيقية ومن ثم اقتضى كلام التتمة الاتفاق على ذلك واعتمده بل كاد بعضهم ينقل فيه الإجماع».

(٢) قال في المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة (١/٢٦٦):

«مسألة: عند الشافعي وأحمد الزكاة تجب في عين المال، ويستحق الفقراء أجزاء منه في قوله الجديد، وهو قول مالك. وفي قوله القديم: تجب في الذمة، ويكون المال مرتبهاً بها. وعند أبي حنيفة يتعلق بعين المال إلا أنه لا يستحق الفقراء جزءاً من المال، ولكنها تتعلق تعلق أرش الجنانية في رقبة العبد، ولا يزول ملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحقين، وهي إحدى الروايتين عن أحمد».

(٣) ينظر: المسألة (٦٢٢٣).

(٤) قال في أحكام القرآن للكميا الهراسي (٤/٢٠٦): «قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠] كالتملك وإنما لم يجعله تملكاً حقيقة من حيث جعل لوصف =

٧٨١٩ - إذا عزل المالك زكاة ماله، فنمی هذا المال الذي عزل للزكاة قبل تسليمه لمصارف الزكاة، وجب إخراج زكاة هذا المال مع نمائه، كما لو عزل زكاة (٢٠) من الإبل، وهي أربع شياه، فتوالدت، فوصلت إلى ثمان من الغنم، فإنه يجب عليه أن يخرج هذه الثمان؛ لأن نماء الزكاة تابع لها.

## الفصل الخامس

### استثمار مصارف الزكاة لمال الزكاة

٧٨٢٠ - يجوز لمن أعطي مالاً من الزكاة لفقره أو لمسكته أو لكونه عاملاً على الزكاة أو لكونه مؤلفاً، وهو ممن يستحق هذا المال، يجوز له أن يستثمر مال الزكاة لنفسه<sup>(١)</sup>؛ لأنه ملك هذا المال ملكاً مستقراً، كما سبق بيانه في أبواب مصارف الزكاة، فجاز له التصرف فيه بأي تصرف مباح، كبقية أمواله.

٧٨٢١ - إذا سلمت الزكاة لأفراد معينين من الفقراء أو المساكين أو العاملين عليها أو المؤلفة قلوبهم فاتفق هؤلاء المعينون على استثمار هذه الأموال، في أي نوع من أنواع الاستثمار، فسلموها لوكيل لهم ليستثمرها جاز ذلك؛ لأنهم ملكوها ملكاً تاماً، فكان لهم حق التصرف فيها بما يريدون.

= لا لعين، وكل حق جعل لموصوف، فإنه لا يملكه إلا بالتسليم»، وينظر: بحث «استثمار أموال الزكاة» للدكتور محمد عثمان شبير مطبوع ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/ ٥٠٩ - ٥١٥).

(١) جاء في قرار أعضاء الندوة الثالثة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي بالهند، المنشور ضمن رسالة مسائل الزكاة المعاصرة (ص٦٠٧): «أموال الزكاة التي دفعت إلى الفقراء والمساكين تحصل لهم فيها جميع حقوق الملكية، وبناء على ذلك لو قام فقير باستثمارها، أو وضعها في التجارة، أو في شراء الأسهم لينتفع بها في المستقبل من الزمان؛ يجوز له ذلك».

٧٨٢٢ - إذا سلم المالك زكاة ماله لجمعية خيرية، فحددت الجمعية المستحقين لهذه الزكاة من الأصناف الأربعة السابقة بأعيانهم وأسمائهم، ثم استأذنتهم في استثمار هذه الأموال لهم، وإعطائهم من ريعها فوافقوا، صح ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأن هذه الجمعية لما عينتهم، فقبلوا الزكاة، ثم استأذنتهم في استثمارها، أصبحت هذه الزكاة ملكاً لهم، وانتقلت هذه الجمعية من وكالة عن المالك المزكي إلى وكالة عن مستحقي الزكاة الذين عينت لهم.

٧٨٢٣ - لا يجوز للمدين الذي أعطي مالاً من الزكاة لسداد دينه أن ينمي هذا المال؛ لأنه أعطي هذا المال ليسلمه للدائن، ولم يملكه<sup>(٢)</sup>، كما سبق بيانه في باب مصرف الغارمين، فهو كالوكيل في تسليمه للدائن، فلا يجوز له التصرف فيه بتنمية أو غيرها؛ ولأن سداد الدين الحال واجب على المدين على الفور<sup>(٣)</sup>.

٧٨٢٤ - وفي حكم المدين: الغازي وابن السبيل، فلا يجوز لأي منهما استثمار ما أخذه من مال الزكاة، وإنما يصرفه فيما أعطي إياه من أجله، وما بقي منه وجب عليه إعادته للمزكي، كما سبق بيانه في باب مصرف سبيل الله وباب مصرف ابن السبيل.

(١) قال الدكتور حسن الحسيني في رسالة: مسائل الزكاة المعاصرة (ص ١٤٠): «إن الزكاة سبب من أسباب التملك، فمتى قبض الفقير ونحوه أو وكيله مال الزكاة، سواء أكان هذا القبض باليد أم بواسطة التحويل إلى حوزة القابض؛ جاز له أن يستثمر هذا المال بأي وجه من وجوه الاستثمار المشروعة، كالمساهمة في إنشاء المباني أو المصانع التي تدر ربحاً عليه، أو تلبية حاجة ماسة له، سواء أكان القائم على هذه التنمية المستحقون أنفسهم، أم وكلاؤهم من الأفراد أو الهيئات، أم شركاؤهم».

(٢) قال في الفروع (٣٣٩/٤): «إن أعطي للفقير فله صرفه في الدين، وإن أعطي للغرم لم يصرفه في غيره، فالمذهب أن من أخذ بسبب يستقر الأخذ به وهو الفقر والمسكنة والعمالة، والتألف صرفه فيما شاء كسائر ماله، وإن لم يستقر صرفه فيما أخذه له خاصة، لعدم ثبوت ملكه عليه من كل وجه».

(٣) وفي المسألة قول آخر، قال في المجموع (٢١٠/٦): «قال أصحابنا: يجوز للغارم أن يتجر فيما قبض من سهم الزكاة إذا لم يف بالدين ليلغ قدر الدين بالتنمية».



## الفصل السادس

### شروط استثمار الزكاة من قبل الحاكم أو المالك

٧٨٢٥ - ويشترط عند استثمار مال الزكاة بسبب عدم وجود مصرف، أو عند استثماره لمدة قصيرة، كما سبق قريباً: أن يُنمى بطرق شرعية سالمة من أدنى شبهة، وأن يحتاط في ذلك، بحيث لا يوجد أي احتمال في خسارتها بحسب واقع التجارة في البلد والزمان اللذين ستستثمران فيهما، فإن وجد احتمال لم تستثمر؛ احتياطاً للزكاة.

٧٨٢٦ - كما يُشترط أن يكون ما تستثمر فيه مما يسهل تنضيضه دون خسارة عند وجود مصرف من مصارف الزكاة؛ لئلاً يتسبب هذا الاستثمار في تأخير صرفها في مصارفها<sup>(١)</sup>.



(١) ينظر في هذه الشروط: ما سبق نقله قريباً عن الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة بالكويت عام (١٤١٣هـ)، التي سبقت في المسألة (٧٨١٣).

## باب

## احتساب المظالم في الزكاة

## الفصل الأول

## محتوى الباب

٧٨٢٧ - يحتوي هذا الباب على تعريف المظالم وبيان أنواعها، وعلى أحكام احتساب الضرائب من الزكاة، وعلى أحكام احتساب المال المأخوذ غصباً أو ظلماً من الزكاة.

## الفصل الثاني

## تعريف المظالم وبيان أنواعها

٧٨٢٨ - المظالم هي الأموال التي يأخذها الوالي أو نوابه من المسلم بغير وجه حق، وهي أنواع متعددة، منها:

٧٨٢٩ - ١ - الضرائب، والضرائب تنقسم في أصلها إلى قسمين:

٧٨٣٠ - القسم الأول: ضرائب جائزة، فيجوز في قول جمهور أهل العلم أن يأخذ الحاكم من المقتدرين من المسلمين ضرائب عند الاضطرار إلى ذلك<sup>(١)</sup>، بوجود حاجة ماسة للمسلمين، كصد عدو عن بلاد المسلمين، أو حفر نهر يحتاجه المسلمون حاجة ماسة، أو عند حصول حاجة ماسة،

(١) قال القرطبي في تفسيره (٦٠/٣) بعد كلامه الآتي: «واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة فإنه يجب صرف المال إليها. قال مالك رحمته الله: يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم. وهذا إجماع أيضاً، وهو يقوي ما اخترناه».

كجوع يخشى على بعض المسلمين من الهلاك<sup>(١)</sup>، أو فكاك أسرى المسلمين، ونحو ذلك مما هو من فروض الكفايات، إذا لم يوجد في بيت مال المسلمين ما يفي بذلك<sup>(٢)</sup>؛ لأن دفع الضرر عن المسلمين في هذه الأمور واجب، وهو لا يتم إلا بإجبار الأغنياء على دفع تكاليفها من أموالهم، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(٣)</sup>، فمصلحة المسلمين لا

(١) قال الإمام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى (١٩٤/٢٩): «ذكر طائفة من العلماء من أصحابنا وغيرهم: أن أصول الصناعات كالفلاحة والحياكة والبنائة: فرض على الكفاية. والتحقيق: أنها فرض عند الحاجة إليها؛ وأما مع إمكان الاستغناء عنها فلا تجب. وهذه حكينا بيعها؛ فإن من يوجبها إنما يوجبها بالمعاوضة؛ لا تبرعاً. فهو إيجاب صناعة بعوض؛ لأجل الحاجة إليها. وقولي عند الحاجة. فإن المسلمين قد يستغنون عن الصناعة بما يجلبونه أو يجلب إليهم من طعام ولباس. والأصل أن إعانة الناس بعضهم لبعض على الطعام واللباس والسكنى أمر واجب. وللإمام أن يلزم بذلك ويجبر عليه؛ ولا يكون ذلك ظلماً».

(٢) قال العلامة محمد بن الحسن الشيباني في السير الكبير مطبوع مع شرحه للسرخسي (ص ١٣٩): «لو أراد الإمام أن يجهز جيشاً فإن كان في بيت المال سعة فينبغي له أن يجهزهم بمال بيت المال ولا يأخذ من الناس شيئاً، وإن لم يكن في بيت المال سعة كان له أن يتحكم على الناس بما يتقوى به الذين يخرجون إلى الجهاد؛ لأنه نصب ناظراً لهم»، وقال الشاطبي في الاعتصام (٣/٢٢، ٢٣): «إذا قدرنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد الثغور، وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال عن المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم فللإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار أو غير ذلك، كيلا يؤدي تخصيص الناس به إلى إحاش القلوب، وذلك يقع قليلاً من كثير، بحيث لا يحجف بأحد ويحصل الغرض المقصود».

(٣) قال في الفروع (٣٠٩/٤) بعد ذكره كلام القرطبي السابق في حكاية الإجماع، وبعد ذكره لبعض من وافق القرطبي في بعض ما قال: «ذكر القاضي عياض المالكي أن الجمهور قالوا: إن الحق في الآية المراد به الزكاة، وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة، وما جاء غيره على الندب ومكارم الأخلاق، وقيل: هي منسوخة، قال: وذهب جماعة منهم الشعبي والحسن وطاوس وعطاء ومسروق وغيرهم إلى أنها محكمة، =

تم إلا بذلك، فيرتكب أدنى الضررين - وهو الأخذ من أموال الأغنياء - لدفع أعلاهما، - وهو المفسدة التي ستحصل للجميع عند عدم القيام بهذا العمل -<sup>(١)</sup>، وقد استدل بعض أهل العلم لذلك بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ تُؤَلُّوا مِنْكُمْ جُوهًا قَدِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْآيَةَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]<sup>(٢)</sup>.

٧٨٣١ - ومن الضرائب المباحة: ما يطلبه السيد من عبده أو أمته من

= وأن في المال حقاً سوى الزكاة، من فك الأسير وإطعام المضطر والمواساة في العسر وصلة القرابة، كذا قال، واقتصر عليه في شرح مسلم، وهذا عجيب، وهو غريب».

(١) جاء في أبحاث هيئة كبار العلماء (١٨/٢) عند الكلام على أنواع المصالح: «والثالث: مصلحة لم يشهد نص معين باعتبارها ولا بإلغائها: ومثلوا لها بإلزام الولاية رعيتهم بدفع ضرائب عند شدة الحاجة إليها، ويسمى هذا القسم بـ: (المصلحة المرسلة)، وفي الاحتجاج بها خلاف مشهور بين أئمة الفقهاء: فمنهم من اعتبرها، ومنهم من ألغاهها، ومنهم من اعتبرها إذا كانت واقعة في رتبة الضرورات دون الحاجات والتحسينات».

(٢) قال القرطبي في تفسيره (٥٩/٣، ٦٠): «قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ استدل به من قال: إن في المال حقاً سوى الزكاة وبها كمال البر. وقيل: المراد الزكاة المفروضة، والأول أصح، لما خرجه الدارقطني عن فاطمة بنت قيس قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن في المال حقاً سوى الزكاة» ثم تلا هذه الآية: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ تُؤَلُّوا مِنْكُمْ جُوهًا قَدِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْآيَةَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (هذا حديث ليس إسناده بذلك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف. وروى بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله وهو أصح). قلت: والحديث وإن كان فيه مقال فقد دل على صحته معنى ما في الآية نفسها من قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ﴾ فذكر الزكاة مع الصلاة، وذلك دليل على أن المراد بقوله: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ليس الزكاة المفروضة، فإن ذلك كان يكون تكراراً، والله أعلم».

مال يكتسبه في اليوم، ويسلمه لسيده، وقد روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «حجم أبو طيبة النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر له بصاع - أو صاعين - من طعام، وكلم مواليه، فخفف عن غلته أو ضريبته»<sup>(١)</sup>.

٧٨٣٢ - ومن الضرائب المباحة: الجزية التي تفرض على أهل الذمة؛ لقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

٧٨٣٣ - ومن الضرائب المباحة: العشور التي تؤخذ من تجار أهل الذمة<sup>(٢)</sup>؛ لما سبق ذكره في باب جباية الحاكم للزكاة<sup>(٣)</sup>.

٧٨٣٤ - ومن الضرائب المباحة عند كثير من أهل العلم: ضريبة الخراج، وهي التي توضع على الأرض التي فتحها المسلمون عنوة، وأقر عليها أهلها من غير المسلمين وتركت بأيديهم يستغلونها وينتفعون بها، مقابل خراج يدفعونه للمسلمين؛ لما روى البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس بيانا ليس لهم شيء، ما فتحت عليّ قرية إلا قسمتها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ولكني أتركها خزانة لهم يقتسمونها»<sup>(٤)</sup>، وقد قيل: إنه قال هذا لما افتتح المسلمون سواد العراق عنوة<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح البخاري (٢٢٧٧)، صحيح مسلم (١٥٧٧).

(٢) قال في معالم السنن (٥/٣): «فأما العشر الذي يصلح عليه أهل العهد في تجاراتهم إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين فليس ذلك بمكس ولا أخذه بمستحق للوعيد إلا أن يتعدى ويظلم فيخاف عليه الإثم والعقوبة».

(٣) ينظر: المسألة (٦٢٣٢). (٤) صحيح البخاري (٤٢٣٥).

(٥) قال في عمدة القاري (٢٥٥/١٧): «قال الطبري: المعنى: لولا أن أتركهم فقراء معدمين لا شيء لهم؛ أي: متساويين في الفقر، ويقال: معناه لولا أن أترك الذين هم من بعدنا فقراء مستويين في الفقر لقسمت أراضي القرى المفتوحة بين الغانمين، لكنني ما قسمتها بل جعلتها وقفاً مؤبداً تركتها كالخزانة لهم يقتسمونها كل وقت إلى يوم =

٧٨٣٥ - وبعض أهل العلم في هذا العصر يدخل في الضرائب الجائزة: الضرائب التي تؤخذ مقابل خدمات تقدمها الدولة، إذا كانت هذه الضرائب عادلة، وتصرف في مصارفها الشرعية<sup>(١)</sup>.

٧٨٣٦ - القسم الثاني: ضرائب محرمة، وهي الأموال التي يأخذها بعض الولاة من المسلم بغير وجه حق، فهي التي يفرضها بعض الحكام، توسعة على أنفسهم وأتباعهم، من أموال شعوبهم، مع أنه لم تدفع إلى ذلك حاجة، ولم تقتضه مصلحة عامة<sup>(٢)</sup>، وهي محرمة بإجماع أهل العلم<sup>(٣)</sup>، وهي من المكس، وهو من كبائر الذنوب<sup>(٤)</sup>؛ لما ثبت عن عقبة بن عامر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يدخل الجنة صاحب مكس»؛ يعني: العشار<sup>(٥)</sup>، ولما روى مسلم في قصة اعتراف الغامدية بالزنى ورجمها،

=القيامة. وغرضه أنني لا أقسمها على الغانمين كما قسم رسول الله ﷺ نظراً إلى المصلحة العامة للمسلمين، وذلك كان بعد استرضائه لهم، كما فعل عمر بن الخطاب بأرض العراق».

(١) وهذا هو رأي شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، وشيخنا عبد الله الركبان.

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٦٦/١٥).

(٣) قال في كشاف القناع (١٣٩/٣): «يحرم تعشير أموال المسلمين، والكلف التي ضربها الملوك على الناس بغير طريق شرعي إجماعاً».

(٤) قال في إكمال المعلم (٥٢٢/٥): «قوله: (لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له): فيه دليل على عظيم ذنب صاحب المكس، وذلك لكثرة تباعات الناس عليه وظلامتهم قبله، وأخذه أموالهم بغير حقها، وسن سنة سيئة مستمرة استمرار الحقوق»، وقال الحافظ النووي في شرح مسلم (٢٠٣/١١): «قوله ﷺ: (لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له) فيه أن المكس من أقبح المعاصي والذنوب الموبقات وذلك لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عنده وتكرر ذلك منه وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها وصرفها في غير وجه».

(٥) رواه أحمد (١٧٢٩٤)، وأبو داود (٢٩٣٧) عن محمد بن مسلمة، ورواه الدارمي (١٨١٣) عن أحمد بن خالد، ورواه ابن خزيمة (٢٣٣٣) من طريق يزيد بن هارون، كلهم عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الرحمن بن =

وفيه: ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها، فيقبل خالد بن الوليد بحجر، فرمى رأسها فتنضح الدم على وجه خالد فسبها، فسمع نبي الله ﷺ سبه إياها، فقال: «مهلاً يا خالد، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له»، ثم أمر بها فصلى عليها، ودفنت<sup>(١)</sup>.

٧٨٣٧ - ٢ - من المظالم: ما يأخذه الولاية من المسلم غصباً من ماله بغير حق.

٧٨٣٨ - ٣ - من المظالم: ما يأخذه الساعي من المالك عند قبض الزكاة من أموال زائدة عن الزكاة الواجبة ظلماً<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثالث

#### احتساب الضرائب من الزكاة

٧٨٣٩ - لا يجوز دفع الزكاة في الضرائب التي تأخذها الدول، كما لا يجوز احتسابها منها<sup>(٣)</sup>؛ لأن ذلك ليس من مصارف الزكاة<sup>(٤)</sup>.

= شماسة قال: سمعت عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول.. فذكره. وسنده حسن، رجاله مصريون ثقات، عدا ابن إسحاق، فهو مدني، وروايته عن المصريين قوية.

(١) صحيح مسلم (١٩٥٦).

(٢) ينظر في ذكر هذه المظالم أو بعضها أيضاً: بحث: نظام الضرائب في الإسلام للدكتور أحمد حاج علي الأزرق، (منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: العدد ٢٠)، مسائل الزكاة المعاصرة (ص ٤٨٩ - ٥٤٠)، بحث الدكتور محمد عثمان شبير: الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي منشور ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/ ٥٨٧ - ٦٤٤).

(٣) جاء في قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، مطبوعة ضمن كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/ ٨٦٥): «ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغني القيام بها عن أداء الزكاة المفروضة».

(٤) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ١ - (٢٨٥/٩): «لا يجوز أن تحتسب الضرائب =

٧٨٤٠ - وكذلك: ما يؤخذ من الناس من تأمين، وجمارك، ونحوها، لا تحسب من الزكاة؛ لأنها لم تؤخذ من أجل الزكاة، ولا تصرف في مصارفها<sup>(١)</sup>.

٧٨٤١ - الضرائب التي يتيقن المسلم أنها ستؤخذ منه في هذا العام، له أن يحسمها من رأس ماله الزكوي<sup>(٢)</sup>، على تفصيل في ذلك، سبق ذكره في باب زكاة المدين<sup>(٣)</sup>.

= التي يدفعها أصحاب الأموال على أموالهم من زكاة ما تجب فيه الزكاة منها، بل يجب أن يخرج الزكاة المفروضة ويصرفها في مصارفها الشرعية، التي نص عليها ﷺ بقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠].

(١) مختصر فتاوى دار الإفتاء المصرية (ص ٢٨٣)، فتاوى ورسائل شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم (١٣١/٤)، فتاوى اللجنة الدائمة (٢٨٥/٩، ٣٣٩، ٣٤٨، ٤٢٣)، فتوى رقم (١٧٧٦، ٧٥٥١، ١٢٠٩٩)، رسالة «نوازل الزكاة» للدكتور عبد الله الغفيلي (ص ٣٢٣ - ٣٣٦).

(٢) جاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية (١/١٧٩ طباعة حاسب آلي): «لا زكاة في قيمة العقارات المبنية ذات الإيراد، ولكن تجب الزكاة في إيرادها الصافي بعد الصيانة والضرائب، وذلك بعد ضمه إلى باقي أوعية الممول إن كانت له أموال أخرى ويخرج عن الجميع ربع العشر».

(٣) جاء في فتاوى وتوصيات الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المنعقدة بالبحرين عام (١٤١٤هـ) منشور ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٢/٨٩١): «الزكاة والضريبة:

١ - تناشد الندوة حكومات الدول الإسلامية إصدار القوانين القاضية بتطبيق نظام الزكاة جباية وتوزيعاً، على أساس الالتزام، وإقامة هيئات مختصة لذلك تكون مواردها ومصاريفها في حسابات خاصة. كما تناشدها إعادة النظر في جميع النظم المالية وغيرها، لتوجيهها الوجهة الإسلامية.

٢ - (أ) الأصل أن يكون تمويل ميزانية الدولة من إيرادات الأملاك العامة وغيرها من الموارد المالية المشروعة، فإذا لم تكف هذه الموارد جاز لولي الأمر أن يوظف الضرائب بصورة عادلة لمقابلة نفقات الدولة التي لا يجوز الصرف عليها من الزكاة، أو لسد العجز في إيرادات الزكاة عن كفاية مستحقيها.



٧٨٤٢ - إذا أخذ الحاكم الضرائب باسم الزكاة، فإنها تحتسب منها؛ لأن احتساب الحاكم أنها زكاة مع نية المالك يجعلها زكاة.

### الفصل الرابع

#### احتساب المال المأخوذ غصباً أو ظلماً من الزكاة

٧٨٤٣ - من أخذ منه الساعي زيادة على الزكاة ظلماً، واحتسبها الساعي من الزكاة، فله أن يحتسب هذه الزيادة من زكاة العام القادم<sup>(١)</sup>؛

= (ب) بما أن سند جواز التوظيف الضريبي هو قاعدة المصالح، فيجب مراعاة المصلحة المعتبرة عند فرض الضرائب في ضوء النظام المالي الإسلامي والاهتمام بالقواعد الشرعية العامة ومقاصد الشريعة.

(ج) يشترط لتوظيف الضرائب أن تكون الحاجة إلى فرضها حقيقة.

(د) يجب أن تراعى العدالة بمعياريها الشرعي في توزيع أعبائها، وفي استعمال حصيلتها وأن يخضع فرضها وصرفها لجهة رقابية موثوقة متخصصة.

٣ - (أ) إن أداء الضريبة المفروضة من الدولة لا يجزئ عن إيتاء الزكاة، نظراً لاختلافهما من حيث مصدر التكليف والغاية منه، فضلاً عن الوعاء والقدر الواجب والمصارف، ولا تحسم مبالغ الضريبة من مقدار الزكاة الواجبة.

(ب) ما استحق دفعه من الضرائب المفروضة من الدولة خلال الحول ولم يؤد قبل حولانه فإنه يحسم من وعاء الزكاة، باعتباره حقاً واجب الأداء.

٤ - توصي الندوة حكومات الدول الإسلامية بتعديل قوانين الضرائب بما يسمح بحسم الزكاة من مبالغ الضريبة، تيسيراً على من يؤدون الزكاة».

(١) قال في الإنصاف (٧/١٩٣، ١٩٤): «لو أخذ الساعي فوق حقه من رب المال اعتد بالزيادة من سنة ثانية، نص عليه، وقال الإمام أحمد أيضاً: يحسب ما أهده للعامل من الزكاة أيضاً، وعنه لا يعتد بذلك، وجمع المصنف بين الرويتين فقال: إن نوى المالك التعجيل اعتد به، وإلا فلا، وحملها على ذلك، وحمل المجرد رواية الجواز على أن الساعي أخذ الزيادة بنية الزكاة إذا نوى التعجيل. قال: وإن علم أنها ليست عليه وأخذها لم يعتد بها على الأصح؛ لأنه أخذها غصباً. قال: ولنا رواية: أن من ظلم في خراجه يحتسبه من العشر، أو من خراج آخر، فهذا أولى، ونقل عنه حرب في أرض صلح يأخذ السلطان منها نصف الغلة: ليس له ذلك. قيل له: فيزكي المالك عما بقي في يده؟ قال: يجزئ ما أخذه السلطان من الزكاة. يعني إذا نوى به المالك».

لأن الساعي احتسبها زكاة، فجاز احتسابها، كالزكاة المعجلة، ولما سبق في زكاة الزروع والثمار<sup>(١)</sup>.

٧٨٤٤ - أما إن كان الساعي أخذ الزيادة غضباً، ولم يحتسبها من الزكاة، وإنما أخذها واحتسبها ضيافة - وهو لا يجب له ضيافة -، أو أخذها على هيئة مكس، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>، فلا يصح احتسابها من الزكاة<sup>(٣)</sup>؛ لأنها لم تؤخذ على أنها زكاة، فلا يصح احتسابها زكاة، كالمكوس التي أخذها غير الساعي.

٧٨٤٥ - من غضبه حاكم شيئاً من ماله، لم يجز أن يحتسب هذا المال من الزكاة<sup>(٤)</sup>؛ لأن الحاكم لم يأخذه على أنه زكاة، فهو في حكم المكس الذي يؤخذ ممن ليس عليه زكاة.

٧٨٤٦ - من أخذ منه حاكم خراجاً ظلماً، ولم يحتسبه هذا الحاكم زكاة عند أخذه له، لم يصح احتسابه من الزكاة<sup>(٥)</sup>؛ لما ذكر في المسألة الماضية.

(١) في باب: الخرص، في المسألة (٦٦٥٠).

(٢) قال في الإنصاف (١٩٤/٧) بعد كلامه السابق: «وقال ابن عقيل وغيره: إن زاد في الخرص، هل يحتسب بالزيادة من الزكاة؟ فيه روايتان. قال: وحمل القاضي المسألة على أنه يحتسب بنية المالك وقت الأخذ، وإلا لم يجزه، وقال الشيخ تقي الدين: ما أخذه باسم الزكاة ولو فوق الواجب بلا تأويل، اعتد به، وإلا فلا، وقال في الرعاية: يعتد بما أخذه، وعنه بوجه سائغ، وكذا ذكره ابن تميم في آخر فصل شراء الذمي لأرض عشرية، وقدم أنه لا يعتد به».

(٣) جاء في فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك (١/١٦٣): «ما قولكم فيمن ملك نصاب نعم فجعل عليه الحاكم نقداً معلوماً كل سنة يأخذه بغير اسم الزكاة فهل يسوغ له أن ينوي به الزكاة، وتسقط عنه أم لا؟ فأجبت بما نصه: الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لا يسوغ له نية الزكاة به، وإن نواها لا تسقط عنه كما أفتى به الناصر اللقاني والحطاب».

(٤) قال الإمام ابن تيمية، كما في مختصر الفتاوى المصرية (ص ٢٧٥): «وما يؤخذ من التجار بغير اسم الزكاة من الوظائف السلطانية فلا يعتبر من الزكاة».

(٥) فتح العزيز مطبوع مع المجموع (٥/٥٦٧).

٧٨٤٧ - ومن احتسب شيئاً مما ذكر في المسائل الثلاث السابقة من الزكاة، لم يجزه ذلك، ووجب عليه إخراج الزكاة التي احتسبها ولا تبرأ ذمته إلا بذلك؛ لأن احتسابها من الزكاة غير صحيح، كما سبق<sup>(١)</sup>.



(١) قال في الزواجر عن اقتراف الكبائر (٣٠٣/١): «اعلم أن بعض فسقة التجار يظن أن ما يؤخذ من المكس يحسب عنه إذا نوى به الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي؛ لأن الإمام لم ينصب المكاسين لقبض الزكاة ممن تجب عليه دون غيره، وإنما نصبهم لأخذ عشور أي مال وجدوه قلّ أو كثر وجبت فيه زكاة أو لا، وزعم أنه إنما أمر بأخذ ذلك ليصرفه على الجند في مصالح المسلمين لا يفيد فيما نحن فيه. لأننا لو سلمنا أن ذلك سائغ بشرطه وهو أن لا يكون في بيت المال شيء. واضطر الإمام إلى الأخذ من مال الأغنياء لكان أخذه غير مسقط للزكاة أيضاً لأنه لم يأخذه باسمها. وذكر لي بعض التجار أنه إذا أعطى المكاس نوى به أنه من الزكاة فيكون المكاس قد ملكه زكاة، وأنه ضيعه هو بإعطائه للغير وهذا لا يفيد شيئاً لأن المكسة وأعاونهم عز أن تجد فيهم مستحقاً للزكاة؛ لأنهم كلهم لهم قدرة على صنعة وكسب، ولهم قوة وتجبر لو صرفوه في تحصيل مؤنتهم من كسب حلال لاستغنوا به عن هذه الفاحشة القبيحة. ومن هذه حالته كيف يعطى من الزكاة، لكن محبة التجار لأموالهم أعمتهم عن أن يبصروا الحق وأصمتهم عن أن يسمعوا ما ينفعهم في دينهم اتباعاً للشيطان وتسويله لهم أن هذا المال مأخوذ منهم قهراً وظلماً، فكيف مع ذلك يخرجون الزكاة، وما دروا أن الله أوجب عليهم الزكاة فلا يبرءون منها إلا بدفعها على وجه سائغ جائز، وأما ما ظلموا به فكيف يكتب لهم به حسنات ويرفع لهم به درجات، وقد جعل العلماء المكاسين من جملة اللصوص وقطاع الطريق بل أشر وأفبح».

## باب صدقة التطوع

### الفصل الأول

#### مناسبة الباب ومحتواه

٧٨٤٨ - مناسبة ذكر هذا الباب هنا: أنه بعد ذكر حكم صدقة الفرض، وهي الزكاة، ناسب ذكر الشق الثاني للزكاة، وهو صدقة التطوع.

٧٨٤٩ - يحتوي هذا الباب على ذكر تعريف صدقة التطوع، وعلى بيان حكمها الإجمالي، وعلى حكم التطوع بكل المال، وعلى بيان الأحكام المتعلقة بالإسرار والإخلاص في الصدقة، وبيان المصارف التي تعظم فيها الصدقة، والمفاضلة بين صدقة الغني وصدقة الفقير، وبيان حكم وفضائل الصدقة الثابتة، وبيان ما ذكر أنه من حكم الصدقة وهو لا يثبت، وحكم المن بالصدقة، وبيان الأحكام المتعلقة بالوكيل في صرف صدقة التطوع، والأحكام المتعلقة بتعيين الصدقة، وحكم الصدقة على الكافر والعاصي، والأحكام المتعلقة بالصدقة على الأغنياء وبني هاشم، وبيان من هو الأولى بصدقة التطوع.

### الفصل الثاني

#### تعريف صدقة التطوع

٧٨٥٠ - هي أن يتبرع المسلم بشيء من ماله في أمر خير ابتغاء الأجر من الله تعالى<sup>(١)</sup>.

(١) قال الخازن في تفسيره (١/٢٠٥): «الصدقة ما يخرجها الإنسان من ماله على =

٧٨٥١ - وعليه فإذا تبرع في أمر مباح أو مكروه، كأن يتصدق على من يستعمل هذا المال في مكروه<sup>(١)</sup>، لم تكن صدقة تطوع، وإنما هو تبرع مباح أو مكروه<sup>(٢)</sup>.

٧٨٥٢ - وإن تبرع في أمر محرم، كأن يتبرع لشخص يعلم أنه سيستعمل المال الذي تبرع به في الحرام، فهي محرمة<sup>(٣)</sup>.

٧٨٥٣ - ولهذا فإن الذين يتبرعون لأندية رياضية تستعين بها على أمور محرمة، كالسفر للعب في بلاد الكفر، تبرعهم محرم، وكذلك الذين يتبرعون لإقامة حفلات غناء، أو يتبرعون لإقامة احتفال في يوم عيد غير شرعي<sup>(٤)</sup>، كل ذلك من التبرع المحرم.

٧٨٥٤ - وإن أراد المتبرع كسب ود من تبرع له فهو هبة أو هدية أو عطية.

= وجه القربة فيدخل فيه الزكاة الواجبة، وصدقة التطوع»، وقال الراغب الأصفهاني في المفردات في غريب القرآن (ص ٤٨٠): «الصدقة: ما يخرج الإنسان من ماله على وجه القربة كالزكاة، لكن الصدقة في الأصل تقال للمتطوع به، والزكاة للواجب، وقد يسمى الواجب صدقة إذا تحرى صاحبها الصدق في فعله. قال: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْرِهِمْ صَدَقَةٌ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠].

(١) قال الهيثمي في إتحاف ذوي المروة والإنافة بما جاء في الصدقة والضيافة (ص ١٥٦): «وبه يعلم أن المتصدق لو علم من الفقير صرف ما يأخذه في مكروه، كرهت الصدقة عليه، حيث عرض للصدقة ما صيرها مكروهة، كما عرض لها ما صيرها محرمة».

(٢) قال في إكمال المعلم (٣/٥٤٨) عند كلامه على حديث الصدقة على السارق والزانية: «وفيه أن الصدقة على أهل الفجور والمعاصي مكروهة، وأنه يجب أن يتحرى لها أهل الخير والستر».

(٣) ينظر: كلام الهيثمي السابق.

(٤) تنظر هذه الأعياد غير الشرعية في باب: صلاة العيد، في المسألة (٥٠١٠) -

## الفصل الثالث

## حكم صدقة التطوع في الجملة

٧٨٥٥ - صدقة التطوع ببعض ما يفضل عن حاجة المسلم وحاجة من يمون، مستحبة في جميع الأوقات، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>؛ للنصوص الكثيرة الواردة في فضل الصدقة وفي الحث عليها.

٧٨٥٦ - يحرم التصدق بما ينقص مؤنة من تلزمه مؤنته<sup>(٢)</sup>؛ لما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وابدأ بمن تعول»<sup>(٣)</sup>؛ ولأن الصدقة به إخلال بواجب آخر، وتقديم للمستحب على الواجب.

٧٨٥٧ - يحرم التصدق بمال يحتاجه لسداد دين واجب سداده، أو يحتاجه لحج واجب<sup>(٤)</sup>؛ لما ذكر في المسألة السابقة.

٧٨٥٨ - يحرم التصدق بمال يحتاجه في كفالة واجبة<sup>(٥)</sup>؛ لما ذكر قبل مسألة واحدة.

(١) قال في المجموع (٢٣٧/٦): «قال المصنف والأصحاب والعلماء كافة: يُستحب لمن فضل عن كفايته وما يلزمه شيء أن يتصدق»..

(٢) المقنع مع شرحه (٣١٦/٧).

(٣) صحيح البخاري (١٤٢٦)، صحيح مسلم (١٠٣٤).

(٤) قال في كشف المخدرات (٢٧٠/١): «من تصدق بما ينقص مؤنة تلزمه أو أضر بنفسه أو غريمة أثم بذلك».

(٥) قال في الفروع (٣٨٠/٤، ٣٨١): «ذكر ابن عقيل في مواضع: أقسم بالله لو عبس الزمان في وجهك مرة لعبس في وجهك أهلك وجيرانك. ثم حث على إمساك المال. وذكر ابن الجوزي في كتابه السر المصون: أن الأولى أن يدخر لحاجة تعرض وأنه قد يتفق له مرفق فيخرج ما في يده فينقطع مرفقه فيلاقي من الضراء ومن الذل ما يكون الموت دونه، فلا ينبغي لعامل أن يعمل بمقتضى الحال الحاضرة، بل يصور كل ما يجوز وقوعه، وأكثر الناس لا ينظرون في العواقب، وقد تزهّد خلق كثير فأخرجوا ما بأيديهم ثم احتاجوا فدخلوا في مكروهات. والحازم من يحفظ ما في يده، والإمساك =

## الفصل الرابع

## حكم التطوع بكل المال

٧٨٥٩ - من تصدق بكل ماله، وهو يعرف من نفسه أنه إذا تصدق به لن يتحسر على هذا الإنفاق، ولو أصابه ضيق في معيشته بعد ذلك<sup>(١)</sup>، وكان يأمن من حدوث فاقة شديدة له أو لمن يemon بعد ذلك في غالب ظنه، استحب له ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لما ثبت عن عمر بن الخطاب قال: أمرنا رسول الله ﷺ يوماً أن نتصدق، فوافق ذلك مالاً عندي، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً فجئت بنصف مالي، فقال رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك؟» قلت: مثله، قال: وأتى أبو بكر بكل ما عنده، فقال له رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك؟» قال: أبقيت لهم الله ورسوله، فقلت: لا أسابقك إلى شيء أبداً<sup>(٣)</sup>.

= في حق الكريم جهاد، كما أن إخراج ما في يد البخیل جهاد، والحاجة تحوج إلى كل محنة، قال بشر الحافي: لو أن لي دجاجة أعولها خفت أن أكون عشاراً على الجسر. وقال الثوري: من كان بيده مال فليجعله في قرن ثور، فإنه زمان من احتاج فيه كان أول ما يبذل دينه.

(١) قال في البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/٤٤٩): «وإذا أراد الرجل أن يتصدق بجميع ماله، إذا كان لا عيال له، ولا دين عليه، فإن كان قوي الإيمان، حسن المعرفة بالله والظن، بحيث إذا فعل ذلك، وأصابته شدة حاجة، صبر عليها.. استحب له ذلك»، ثم ذكر قصة أبي بكر الآتية، ثم قال: «وإنما قبل النبي ﷺ من أبي بكر جميع ماله؛ لقوة إيمانه وحسن ظنه بالله تعالى. وإن كان الرجل ممن لا يبصر على الحاجة.. كره له ذلك»، ثم ذكر قصة صاحب الذهب الآتية.

(٢) قال في الفروع (٤/٣٨١): «قال ابن الجوزي: وبعد فإذا صدقت نية العبد وقصده رزقه الله وحفظه من الذل، ودخل في قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ﴾ الآية [الطلاق: ٢]، قال أصحابنا: وإن أضر ذلك بنفسه أو بمن تلزمه نفقته أو بغريمه أو بكفاله أثم (وهـم) وللشافعية أوجه، ثالثها يأثم فيمن يمونه لا في نفسه، وظاهر كلام جماعة من أصحابنا إن لم يضر فالأصل الاستحباب».

(٣) رواه الدارمي (١٧٠١)، وأبو داود (١٦٧٨)، والترمذي (٣٦٧٥) عن الفضل بن =

٧٨٦٠ - أما إذا كان يغلب على الظن أنه لن يصبر على الضيق، فيكره له التصدق بكل ماله<sup>(١)</sup>؛ لأنه يخشى أن يندم على صدقته، فيبطل ثوابه<sup>(٢)</sup>.

٧٨٦١ - وكذا إذا كان يخشى من ضيق شديد يحصل له أو لمن يمون من أهل أو غيرهم في مستقبله، فإنه يكره له أن يتصدق بكل ماله<sup>(٣)</sup>؛ لأن

= دكين، ورواه ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (١٥٧/١) من طريقين، أحدهما صحيح عن القاسم بن الحكم، كلاهما عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه عن عمر. وهذا إسناد مدني حسن. رجاله ثقات، عدا هشام، ففيه كلام من جهة حفظه، لكن روايته عن زيد قوية. وقال الترمذي: «حسن صحيح»، ورواه البزار (١٥٩)، والقطيعي في زوائد فضائل الصحابة (٥٢٧)، والدينوري في المجالسة (٢٢٣٩)، من طريقين عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. وقال ابن حجر في التلخيص (١٤٣٢): «الحديث صححه الترمذي والحاكم وقواه البزار وضعفه ابن حزم بهشام بن سعد وهو صدوق».

(١) قال في الموافقات (٣٤/٥ - ٣٧) بعد ذكره أمثلة لأجوبة ومواقف وردت في السنة اختلفت بحسب من وردت في حقهم: «فأجاب النبي عليه الصلاة والسلام بأجوبة مختلفة، وأجاب ابن عباس بأمر آخر والعارض من نوع واحد. وفي الصحيح: «إني أعطي الرجل وغيره أحب إلي منه، مخافة أن يكبه الله في النار» وأثر عليه الصلاة والسلام في بعض الغنائم قوماً، ووكل قوماً إلى إيمانهم لعلمه بالفريقين، وقبل عليه الصلاة والسلام من أبي بكر ماله كله، وندب غيره إلى استبقاء بعضه وقال: «أمسك عليك بعض مالك؛ فهو خير لك»، وجاء آخر بمثل البيضة من الذهب؛ فردها في وجهه، وقال علي: (حدثوا الناس بما يفهمون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟!)، فجعل إلقاء العلم مقيداً، فرب مسألة تصلح لقوم دون قوم، وقد قالوا في الرباني: إنه الذي يعلم بصغار العلم قبل كباره، فهذا الترتيب من ذلك.. ولو تتبع هذا النوع لكثير جداً، ومنه ما جاء عن الصحابة والتابعين وعن الأئمة المتقدمين، وهو كثير. وتحقيق المناط في الأنواع واتفاق الناس عليه في الجملة مما يشهد له كما تقدم، وقد فرغ العلماء عليه».

(٢) قال في كشف المخدرات (٢٧٠/١): «وكره لمن لا يصبر أو لا عادة (له)

على الضيق أن يتقص نفسه عن الكفاية التامة».

(٣) قال في شرح السنة (١٧٩/٦) في شرح حديث أبي هريرة الذي سبق في =



صدقته على نفسه أولى من صدقته على غيره؛ لما روى مسلم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «دينار أنفقته في سبيل الله ودينار أنفقته في رقبة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك»<sup>(١)</sup>، ولحديث أبي هريرة الذي سبق في فصل: حكم صدقة التطوع في الجملة<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: كنا عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل بمثل بيضة من ذهب، فقال: يا رسول الله، أصبت هذه من معدن، فخذها فهي صدقة، ما أملك غيرها، فأعرض عنه رسول الله ﷺ، ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن، فقال: مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر، فأعرض عنه رسول الله ﷺ، ثم أتاه من خلفه، فأخذها رسول الله ﷺ فحذفه بها، فلو أصابته لأوجعته، أو لعقرته، فقال رسول الله ﷺ: «يأتي أحدكم بما يملك، فيقول: هذه صدقة، ثم يقعد يستكف الناس، خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»<sup>(٣)</sup>، ولحديث كعب بن مالك المشهور في قصة توبته وتوبة الله تعالى عليه، فظاهر حاله أن النبي ﷺ إنما أشار عليه بإمساك بعض ماله من أجل أن لا يضيق على نفسه ولا على أهله.

= فصل: الصدقة بجميع المال: «قوله: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»؛ أي: غنى يعتمده، ويستظهر به على النوائب التي تنوبه، كما قال في رواية أخرى عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن خير الصدقة ما ترك غنى»؛ يعني: خير ما تصدقت به الفضل عن قوت عيالك وكفائتهم».

(١) صحيح مسلم (٩٩٥).

(٢) قال في المسالك في شرح موطأ مالك (٦٠٠/٧): «وقوله: (وابدأ بمن تعول) معناه: لا تتصدق حتى يكون عندك ما يغنيك ويغني عيالك، ولا تتعمد إلى ما عندك فتعطيه، فتبقى أنت وهم عالة تتكفون الناس».

(٣) رواه عبد بن حميد، كما في المنتخب من مسنده (١١٢١)، والدارمي (١٧٠٠)، وأبو داود (١٦٧٣، ١٦٧٤) من طرق عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن جابر. وهذا إسناد مدني حسن، رجاله ثقات، عدا محمد بن إسحاق، وهو مدني صدوق، وروايته عن أهل المدينة لها قوة، وعاصم ليس كثير الأصحاب، فيحتمل تفرده عنه. وينظر: أنيس الساري (٤٥٨٦).

## الفصل الخامس

## الإسرار والإخلاص في الصدقة

٧٨٦٢ - يجب الإخلاص في صدقة التطوع<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣]، ولما روى مسلم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه»<sup>(٢)</sup>.

٧٨٦٣ - إذا تبرع الإنسان بمال في أمر خير، ونوى بذلك غير وجه الله تعالى، أو خالط نيته رياء فعمله محرم، وهو من الشرك<sup>(٣)</sup>؛ لما سبق في المسألة الماضية.

٧٨٦٤ - يُستحب الإسرار بصدقة التطوع<sup>(٤)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ولما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحاببا

(١) قال في جامع العلوم والحكم (٧٩/١): «الرياء المحض لا يكاد يصدر من مؤمن في فرض الصلاة والصيام، وقد يصدر في الصدقة الواجبة أو الحج، وغيرهما من الأعمال الظاهرة، أو التي يتعدى نفعها، فإن الإخلاص فيها عزيز، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط وأن صاحبه يستحق المقت من الله والعقوبة».

(٢) صحيح مسلم (٢٩٨٥).

(٣) قال في جامع العلوم والحكم (٧٩/١): «وتارة يكون العمل لله، ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه وحبوطه أيضاً».

(٤) قال في فتح الباري لابن حجر (٢٨٩/٣): «نقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء وصدقة التطوع على العكس من ذلك»، وقال في تفسير الجلالين (ص ٦٠): «﴿إِنْ بُدُوا﴾ تظهروا ﴿الصَّدَقَاتِ﴾؛ أي: النوافل ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾؛ أي: نعم شيئاً إبداءه ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا﴾ تسروها ﴿وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ من إبدائها وإيتائها الأغنياء».

في الله اجتماعا عليه وتفرقا عليه، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق، أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه»<sup>(١)</sup>.

٧٨٦٥ - ولهذا فإن الذين يتبرعون ويعلنون تبرعاتهم عبر وسائل الإعلام، ومثلهم الذين يعلنون تبرعاتهم في الاحتفالات ونحوها، يُخشى عليهم من الرياء الذي يحبط أجور صدقاتهم.

٧٨٦٦ - ويُستثنى من المسألتين السابقتين: إذا كان في إعلانها مصلحة، وكان المتصدق يأمن على قلبه من إرادة الرياء أو السمعة<sup>(٢)</sup>؛ لما روى مسلم عن جرير بن عبد الله البجلي، قال: كنا عند رسول الله ﷺ في صدر النهار، قال: فجاءه قوم حفاة عراة مجتابي النمار أو العباء، متقلدي السيوف، عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر فتمعر وجه رسول الله ﷺ لما رأى بهم من الفاقة، فدخل ثم خرج، فأمر بلالاً فأذن وأقام، فصلى ثم خطب فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدْوَةٍ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝﴾ [النساء: ١] والآية التي في الحشر: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَانظُرْ نَفْسَ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الحشر: ١٨] «تصدق رجل من ديناره، من درهما، من ثوبه، من صاع بره، من صاع تمره - حتى قال - ولو بشق تمره» قال: فجاء رجل من الأنصار بصرة كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت، قال: ثم تتابع الناس، حتى رأيت كومين من طعام وثياب، حتى رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل، كأنه مذهبة، فقال رسول الله ﷺ:

(١) صحيح البخاري (٦٦٠)، صحيح مسلم (١٠٣١). قال في شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٢٨/٨): «قوله: (رجل تصدق بصدقة فأخفاها)؛ يعني: صدقة التطوع».

(٢) قال الزمخشري في تفسيره (٣١٦/١): «وإنما كانت المجاهرة بالفرائض أفضل، لنفي التهمة، حتى إذا كان المزكي ممن لا يعرف باليسار كان إخفاؤه أفضل، والمتطوع إن أراد أن يقتدى به كان إظهاره أفضل».

«من سنَّ في الإسلام سنَّةً حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سنَّ في الإسلام سنَّةً سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»<sup>(١)</sup>، ولما في ذلك من المصلحة، حيث يقتدي به الأغنياء في الصدقة، فتكثر الصدقات، ويستفيد الفقراء<sup>(٢)</sup>، وللإذن في ذلك في الآية السابقة<sup>(٣)</sup>؛ ولأن سنَّة أنبياء الله تعالى هو إعلان الصدقة وإعلان الأعمال الصالحة، ليقتدي بهم، وقد أمر الله تعالى من بعثوا إليهم بالافتداء بهم<sup>(٤)</sup>.

### الفصل السادس

#### الأزمان التي تعظم فيها الصدقة

٧٨٦٧ - يعظم فضل صدقة التطوع في رمضان<sup>(٥)</sup>؛ لما روى البخاري

(١) صحيح مسلم (١٠١٧).

(٢) قال الهيثمي في الفتاوى الفقهية الكبرى (١/٢٦٥) نقلاً عن العز بن عبد السلام: «إن كان ممن يقتدي به بإظهاره لأجل ذلك أفضل إذا قوي على حفظ نفسه من شوائب الفتنة والرياء لأنه متسبب في التوسعة على الفقراء ومثوبة الأغنياء ومن سنَّ سنَّة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها».

(٣) قال في فتح الباري لابن حجر (٣/٢٨٩): «قال الزين بن المنير: لو قيل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال لما كان بعيداً فإذا كان الإمام مثلاً جائزاً ومال من وجبت عليه مخفياً فالإسرار أولى وإن كان المتطوع ممن يقتدي به ويتبع وتبعث الهمم على التطوع بالإنفاق وسلم قصده فالإظهار أولى».

(٤) قال في إحياء علوم الدين (٣/٣١٧): «أما ما يمكن إسراره كالصدقة والصلاة فإن كان إظهار الصدقة يؤدي المتصدق عليه ويرغب الناس في الصدقة فالسر أفضل لأن الإيذاء حرام، فإن لم يكن فيه إيذاء فقد اختلف الناس في الأفضل فقال قوم: السر أفضل من العلانية وإن كان في العلانية قدوة وقال قوم: السر أفضل من علانية لا قدوة فيها. أما العلانية للقدوة فأفضل من السر، ويدل على ذلك أن الله ﷻ أمر الأنبياء بإظهار العمل للاقتداء وخصهم بمنصب النبوة ولا يجوز أن يظن بهم أنهم حرموا أفضل العملين، ويدل عليه قوله ﷻ: فله أجرها وأجر من عمل بها وقد روي في الحديث».

(٥) قال في أخصر المختصرات (ص١٤٣): «وصدقة التطوع بالفاضل عن كفايته =

ومسلم عن ابن عباس، قال: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة»<sup>(١)</sup>.

٧٨٦٨ - كما تعظم الصدقة وغيرها من الأعمال الصالحة في زمن فاضل آخر، كعشر ذي الحجة<sup>(٢)</sup>، والأشهر الحرم؛ لقوله تعالى عن الأشهر الحرم: ﴿فَلَا تَقْلِبُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]، فكما أن السيئة تعظم فيها، فكذلك الحسنة تعظم فيها، ولما روى البخاري عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال: «ما العمل في أيام أفضل منها في هذه؟» قالوا: ولا الجهاد؟ قال: «ولا الجهاد، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله، فلم يرجع بشيء»<sup>(٣)</sup>.

### الفصل السابع

#### الأماكن التي تعظم فيها الصدقة

٧٨٦٩ - تعظم الصدقة وغيرها من الأعمال الصالحة في مكان فاضل، كحرم مكة وحرم المدينة؛ لقوله تعالى عن حرم مكة: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَافِئِ بَطْلًا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، فكما أن السيئة تعظم في هذا المكان الفاضل، فكذلك الحسنة تعظم فيه، ومثله حرم المدينة، وأيضاً قد ورد الشرع بتحريم صيدهما وخلائهما، فدل ذلك على فضلهما.

### الفصل الثامن

#### المصارف التي تعظم فيها الصدقة

٧٨٧٠ - يعظم أجر الصدقة عند شدة الحاجة في وجه الخير الذي

= وكفاية من يمونه سنة مؤكدة وفي رمضان وزمن ومكان فاضل ووقت وحاجة أفضل».

(١) صحيح البخاري (٦)، وصحيح مسلم (٢٣٠٨).

(٢) المجموع (٦/٢٣٧). (٣) صحيح البخاري (٩٦٩).

بذلت فيه<sup>(١)</sup>، كأن يكون حال هجوم عدو على البلد، فيتصدق المسلم بالسلاح أو بما يُشترى به عدة الجهاد، وكما في الوقت الذي يوجد فيه شدة وحاجة ملحة لفقير أو لعموم الفقراء، كوقت مجاعة، وكما في حال وجود حرب تسببت في تشريد بعض المسلمين، وليس معهم ما يأكلونه، أو ليس عندهم مكان يسكنون فيه؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾﴾ [البقرة: ١٤ - ١٦]، ولا شك أن دفع الصدقة - ومثلها الزكاة - في مثل هذا أفضل من انتظار الزمن الفاضل، أو الذهاب بها إلى مكان فاضل؛ للآيات السابقة.

٧٨٧١ - يعظم فضل الصدقة في حال النفقة على الأهل؛ لما روى مسلم عن جابر، قال: أعتق رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «ألك مال غيره؟» فقال: لا، فقال: «من يشتريه مني؟» فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمان مائة درهم، فجاء بها رسول الله ﷺ فدفعها إليه، ثم قال: «ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا» يقول: فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك<sup>(٢)</sup>.

٧٨٧٢ - الصدقة على القريب أفضل من عتق الرقاب<sup>(٣)</sup>؛ لما روى البخاري عن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها، أنها أعتقت وليدة ولم تستأذن النبي ﷺ، فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه، قالت: أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدتي، قال: «أَوْ فَعَلْتِ؟»، قالت: نعم، قال: «أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك»<sup>(٤)</sup>.

(١) الشرح الكبير لابن أبي عمر (٣١٥/٧).

(٢) صحيح مسلم (٩٩٧). (٣) الإنصاف (٣١٤/٧).

(٤) صحيح البخاري (٢٥٩٢)، صحيح مسلم (٩٩٩).

## الفصل التاسع

### المفاضلة بين صدقة الغني وصدقة الفقير

٧٨٧٣ - تتفاضل صدقة الغني والفقير بحسب ما يقوم بقلب كل منهما من محبة هذا الإنفاق والحرص عليه<sup>(١)</sup>؛ لما سبق ذكره في مقدمة باب صلاة التطوع<sup>(٢)</sup>.

٧٨٧٤ - إذا تساوى ما يقوم بقلب كل من الفقير والغني، فمن كانت صدقته أكثر وأكبر نفعاً فهي أفضل، بل إن ظاهر قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَادَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لِمَلَّكُمْ تَنْفَكُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، وظاهر حديث أبي هريرة السابق في فصل حكم صدقة التطوع في الجملة يدلان على أن الصدقة التي عن ظهر غنى أفضل من الصدقة حال الفقر، وأن الأفضل للفقير أن ينفق جميع ما لديه من أموال على نفسه وعلى من ينفق عليه من زوجة وأولاد<sup>(٣)</sup>، وهذا صريح في حديث جابر السابق في قصة إعتاق العبد عن دبر عند ذكر أفضل الصدقة<sup>(٤)</sup>، ويؤيد ذلك كله:

(١) قال في حاشية ابن الشاط على الفروق للقرافي: الفرق ٤٨ (١١/٢): «القاعدة هنا أن المعبر في تفاضل الأعمال المتحدة تفاضل أحوال عامليها أولاً ثم تفاضل الأعمال أنفسها ثانياً ثم تفاضل أحوال المنتفع بها إن كانت متعددة النفع ثالثاً».

(٢) ينظر: الفصل الخامس: أفضل التطوعات: المسألة (٣٦٢٤).

(٣) قال السمعاني في تفسيره (١/٢٢٠): «اختلفوا في معنى العفو، فقال طاوس: هو اليسير من كل شيء، وقال أكثر المفسرين: العفو: الفضل، وذلك أن الصدقة إنما تجب في الفاضل عن الحاجة، وكان الصحابة يكتسبون المال، ويمسكون قدر النفقة، ويتصدقون بالفضل، بحكم هذه الآية، ثم نسخ ذلك بآية الزكاة. وقيل معناه: التصدق عن ظهر الغنى؛ وذلك أن يتصدق وهو غني، ولا يتصدق وهو فقير. فيبقى كلاً على الناس. وهو معنى قوله: (أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى)»، وينظر: تفسير هذه الآية أيضاً في تفسير البغوي (١/٢٨١).

(٤) ويُسْتثنى من هذا: حال وجود حاجة شديدة للصدقة، كما سيأتي عند ذكر حمل فقراء الصحابة بالأجرة، ثم التصدق بهذه الأجرة.

حديث «ذهب أهل الدثور بالأجور»<sup>(١)</sup>، فلو كانت نفقة الفقير باليسير تعدل نفقة أهل الدثور بالكثير لأرشد النبي ﷺ فقراء الصحابة إلى أن يعملوا وينفقوا القليل<sup>(٢)</sup>، ولأخبرهم أنه سيبلغ أجر نفقتهم حينئذ أجر نفقة أهل الدثور بالكثير، ويؤيد هذا أيضاً: أن أبا بكر كان أفضل الصحابة لأمر متعدة، منها نفعه بأمواله رسول الله ﷺ، وأن عثمان رضي الله عنه نال مراتب عظيمة عند الله لأمر متعدة، منها: نفقاته الكثيرة حال غناه<sup>(٣)</sup> بل ثبت عن

(١) روى البخاري (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: جاء الفقراء إلى النبي ﷺ، فقالوا: ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلا، والنعيم المقيم يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ولهم فضل من أموال يحجون بها، ويعتصرون، ويجاهدون، ويتصدقون، قال: «ألا أحدثكم إن أخذتم أدركتم من سبقكم ولم يدرككم أحد بعدكم، وكنتم خير من أنتم بين ظهرائه إلا من عمل مثله تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين»، فاختلنا بيننا، فقال بعضنا: نسبح ثلاثاً وثلاثين، ونحمد ثلاثاً وثلاثين، ونكبر أربعاً وثلاثين، فرجعت إليه، فقال: تقول: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، حتى يكون منهن كلهن ثلاثاً وثلاثين».

(٢) روى البخاري (٤٦٧٨)، ومسلم (١٠١٨) عن أبي مسعود، قال: «لما أمرنا بالصدقة كنا نحامل، فجاء أبو عقيل بنصف صاع، وجاء إنسان بأكثر منه، فقال المنافقون: إن الله لغني عن صدقة هذا، وما فعل هذا الآخر إلا رثاء، فنزلت: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٧٩]».

(٣) قال الدكتور محمد الشنقيطي في شرح زاد المستقنع للشنقيطي (١١/٢٥٦) طباعة حاسب آلي: «الصدقة النسبية وصدقة الأحوال لا تقتضي التفضيل من كل وجه، وتوضيح ذلك: أن النبي ﷺ عندما قال: «أن تصدق وأنت صحيح صحيح تخاف الفقر وتأمل الغنى»؛ أي: في عز شبابك، تخاف الفقر كما يقال: يخاف المستقبل، وتأمل الغنى؛ أي: أنه يرجو أموراً سالحة في مستقبله، فإذا جاء - مثلاً - يجمع مالاً لزواجه، فلو أراد أن يتصدق لجاء الشيطان وقال له: كيف تتزوج إذا تصدقت؟ فهو حينئذ يأمل شيئاً من وراء جمع المال، فإذا تصدق مع وجود هذه الرغبات وهذه الشهوات، وآثر ما عند الله ﷺ عظم أجره. أما إذا كان في آخر عمره، فهذه أشياء نسبية، فما فضل كتاب الله وسنة النبي ﷺ من حال العبد ألبتة بين ما يكون من وزر السيئة وأجر الحسنة =



عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال: «جاء عثمان في جيش العسرة بألف دينار، فصبها في حجر النبي ﷺ، فجعل يدخل يده فيها، ويقول: «ما ضر ابن عفان ما عمل بعد اليوم، ما ضر ابن عفان ما فعل بعد اليوم»<sup>(١)</sup>.

٧٨٧٥ - وما روي عن يحيى بن جعدة عن أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله أي الصدقة أفضل؟ فقال: «جهد المقل، وابدأ بمن تعول» لا يثبت<sup>(٢)</sup>، وكذا ما روي عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «سبق درهم

= على أحوال العمر مفرقاً على أحوال الأشخاص غني وفقراً، وقوة وضعفاً، وعزاً وذلماً، على حسب أحوال الإنسان كلها، ومنها الصدقة، فالصدقة في الأحوال لا تقتضي التفضيل من كل وجه؛ بمعنى: كأن النبي ﷺ يقول: تدارك شبابك؛ فإن الصدقة في الشباب والقوة والحاجة إلى المال أعظم من الصدقة في غير ذلك، وهذا لا يمنع أن الغني يتبوأ من رحمة الله ما لا يخطر له على بال، فهذا عثمان رضي الله عنه أعدق الله عليه من المال والخير وجعل الله يده يد بركة، فما اشترى شيئاً إلا بورك له في صفقة يمينه، ومع ذلك كان أثرى الصحابة وأكثرهم صدقة، وجعل الله ﷻ صدقاته سبباً في رحمة الله له. فوجود الغنى لا يمنع أن ينال الإنسان أجره وثوابه، فلو تصدق الإنسان وهو غني بالأموال الكثيرة، وستر العورات وفرج الكربات فله دعوات الناس، وله كذلك أجر تفريج الكربات التي فرجها، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح لما جاء الصحابة وقالوا: (يا رسول الله! ذهب أهل الدثور بالأجور)».

(١) رواه الخلال في السنة (٤٠٢): أخبرني محمد بن أبي هارون، أن إسحاق بن إبراهيم بن هاني حدثهم قال: سمعت أبا عبد الله، يقول: لو لم تسمع من أبي همام إلا حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه كان حسبك، وكان أبو همام (وهو الوليد بن شجاع البغدادي فقيه يغرب) حدثنا، عن ضمرة بن ربيعة، عن عبد الله بن شوذب، عن عبد الله بن القاسم، عن كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة، عن عبد الرحمن بن سمرة. وسنده شامي حسن، وقد رواه أحمد (٢٠٦٣٠): حدثنا هارون بن معروف، ورواه الترمذي (٣٧٠١): حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا الحسن بن واقع الرملي، كلاهما عن ضمرة بن ربيعة به، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وله شواهد متعددة، تنظر في أنيس الساري (٣٣٢٨).

(٢) رواه أحمد (٨٧٠٢) وغيره من طرق متعددة عن الليث بن سعد عن أبي الزبير، عن يحيى بن جعدة عن أبي هريرة. ورجاله ثقات، لكن اختلف على أبي الزبير، فرواه ابن جريج وقره وهشام الدستوائي عند مسلم (٤١، ٩٣، ٧٥٦)، =

درهمين»، قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: «كان لرجل درهمان، فتصدق أجودهما، فانطلق رجل إلى عرض ماله، فأخذ منه مائة ألف درهم، فتصدق بها» فهو لا يثبت<sup>(١)</sup>، وكذلك ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: جاء ثلاثة نفر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال أحدهم: يا رسول الله، كانت لي مائة دينار، فتصدقت منها بعشرة دنانير. وقال الآخر: يا رسول الله، كان لي عشرة دنانير، فتصدقت منها بدينار، وقال الآخر: يا رسول الله كان لي دينار، فتصدقت بعشره. قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كلكم في الأجر

= وابن حبان (٣٣٤٥) وغيرهما، وابن عيينة عند الحميدي (١٣١٣)، والترمذي (٣٨٨)، وأبو يعلى (٢٠٨١) وغيرهم، وابن لهيعة وابن أبي ليلي عند أحمد (١٤٧٢٨، ١٥٢١٠) وغيره، وزباد بن سعيد عند ابن عدي (١٠٨٥/٣)، سبعتهم عن أبي الزبير عن جابر مطولاً ومقطعاً، ولفظ موضع الشاهد: «أفضل الصدقة عن ظهر غنى، وابدأ بمن تعول»، وسنده صحيح، فرواية الجماعة أقوى من رواية الليث، فرواية الليث ضعيفة؛ لشذوذها، ولفظ الحميدي فيه إشكال، حيث زاد جملة: «أفضل الصدقة جهد المقل» فخالف جميع من رواه عن أبي الزبير وجميع من رواه عن جابر، وأخرجها من طريق الحميدي به: الطوسي في مستخرجه على الترمذي (٣١٦/٢) بلفظ: «أفضل الصدقة جهد المقل أو ما تصدق به عن ظهر غنى» على الشك. وهذا اضطراب من ابن عيينة فيما يظهر، والصواب رواية الجماعة.

(١) رواه أحمد (٨٩٢٩)، والنسائي (٢٥٢٧) عن قتيبة، ورواه ابن زنجويه (١٣٣٦): ثنا عبد الله بن صالح، كلاهما عن ليث، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، والقعقاع بن حكيم، عن أبي هريرة. وسنده ضعيف؛ لأن القعقاع لم يسمع من أبي هريرة، كما أشار إليه البخاري في تاريخه (١٨٨/٧)، وذكره المزني في تهذيبه (٦٢٣/٢٣) قولاً، ولأن روايات ابن عجلان عن المقبري ضعيفة؛ لأنها اختلطت عليه، كما ذكر الإمام أحمد ويحيى القطان، كما في العلل للترمذي مع شرحه لابن رجب (٢/٤٠٧، ٤١٠). ورواه النسائي (٢٥٢٨): أخبرنا عبيد الله بن سعيد، قال: حدثنا صفوان بن عيسى، قال: حدثنا ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. فالصحيح عن زيد وقفه على أبي هريرة، كما سيأتي؛ لأن الذي رواه عن زيد موقوفاً - وهو داود بن قيس - أقوى رواية من ابن عجلان، فرواية ابن عجلان هذه ضعيفة؛ لشذوذها.

سواء، كلكم تصدق بعشر ماله». لا يثبت أيضاً<sup>(١)</sup>، أما قول أبي هريرة: «سبق درهم مائة ألف درهم، قد كان رجل أو كأنه رجل له مال كثير فأخذ من عرض ماله مائة ألف فتصدق به، وكان رجل ليس له إلا درهماً فأخذ خيرهما فتصدق به»<sup>(٢)</sup>، فهو اجتهاد منه رضي الله عنه، تقدم عليه السنة.

## الفصل العاشر

### من حكم وفضائل الصدقة الثابتة

٧٨٧٦ - للصدقة حكم وفضائل كثيرة جداً، سبق ذكر كثير منها عند الكلام على حكم وفضائل الزكاة، لاشتراكهما في تلك الحكم، ومن حكم الصدقة الأخرى:

٧٨٧٧ - ١ - أن الله ﷻ يضاعف أجور وثواب الصدقات؛ قال الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقال عز من قائل: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وروى مسلم عن أبي مسعود الأنصاري، قال: جاء رجل بناقة مخطومة، فقال: هذه في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: «لك بها يوم القيامة سبع مائة ناقة كلها مخطومة»<sup>(٣)</sup>، وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا

(١) رواه أحمد (٧٤٣): حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ. وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ لضعف الحارث.

(٢) رواه ابن المبارك في الزهد والرقائق (٢/٢٣): نا داود بن قيس، عن زيد بن أسلم قال: قال أبو هريرة: «سبق درهم مائة ألف درهم، قد كان رجل أو كأنه رجل له مال كثير فأخذ من عرض ماله مائة ألف فتصدق به، وكان رجل ليس له إلا درهماً فأخذ خيرهما فتصدق به». وسنده صحيح، رجاله مدنيون ثقات.

(٣) صحيح مسلم (١٨٩٢).

الطيب، وإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يرببها لصاحبه، كما يربي أحدكم فلوه، حتى تكون مثل الجبل»<sup>(١)</sup>، وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله - وأحسبه قال - وكالقائم لا يفتر وكالصائم لا يفطر»<sup>(٢)</sup>، وثبت عن البراء مرفوعاً: «من منح منيحة ورق أو منيحة لبن أو هدى زقافاً فهو كعتق رقبة»<sup>(٣)</sup>.

٧٨٧٨ - ٢ - أن الصدقة من أسباب دخول الجنة<sup>(٤)</sup>؛ فقد ثبت عن عبد الله بن سلام، قال: لما قدم النبي ﷺ انجفل الناس عليه، فكنت فيمن انجفل، فلما تبينت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، فكان أول شيء سمعته يقول: «أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام»<sup>(٥)</sup>، وما روى البخاري من حديث حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي، قال: سمعت عبد الله بن عمرو

(١) صحيح البخاري (١٤١٠)، صحيح مسلم (١٠١٤).

(٢) صحيح البخاري (٦٠٠٧)، صحيح مسلم (٢٩٨٢).

(٣) رواه أحمد (١٧٦٦٥، ١٨٧٠٤)، والترمذي (١٩٥٧) وغيرهما من طرق عن طلحة اليامي، قال: سمعت عبد الرحمن بن عوسجة، قال: سمعت البراء.. فذكره. وسنده صحيح، رجاله كوفيون ثقات. وقد صححه الترمذي وابن حبان (٥٠٩٦) والعقيلي في الضعفاء الكبير (٨٦/٤)، وينظر: نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (٤٨٥). وله شاهد رواه أحمد (١٨٤٠٣): حدّثنا زيد بن الحباب، حدّثنا حسين بن واقد، حدّثني سماك بن حرب، عن النعمان بن بشير به. وسنده حسن. وينظر: نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (٣١٢٨).

(٤) قال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٨/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية: «السادسة: أنها من أسباب دخول الجنة، فإن الجنة لمن أطاب الكلام، وأفشى السلام، وأطعم الطعام وصلى بالليل والناس نيام»، وكلنا يسعى إلى دخول الجنة».

(٥) سبق تخريجه في باب: حكم وفوائد الزكاة والصدقة: فصل حكم الزكاة الصحيحة.

يقول: قال رسول الله ﷺ: «أربعون خصلة، أعلاهن منيحة العنز، ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها، وتصديق موعودها، إلا أدخله الله بها الجنة» قال حسان: فعددنا ما دون منيحة العنز من رد السلام، وتشميت العاطس، وإماطة الأذى عن الطريق ونحوه، فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة<sup>(١)</sup>.

٧٨٧٩ - ٣ - أن الصدقة من أسباب نجاة المسلم من حر يوم القيامة، فهي من أسباب الفوز بظل الله تعالى وتقدس يوم القيامة<sup>(٢)</sup>؛ فقد ثبت عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير أنه سمع عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل امرئ في ظل صدقته حتى يفصل بين الناس»، أو قال: «يحكم بين الناس»، قال يزيد: كان أبو الخير لا يخطئه يوم لا يتصدق فيه بشيء، ولو كعكة، أو بصلة<sup>(٣)</sup>، وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله، اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعت امرأه ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خالياً، ففاضت عيناه»<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح البخاري (٢٦٣١).

(٢) قال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (١٠/٦) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية: «العاشرة: النجاة من حر يوم القيامة فقد قال النبي ﷺ: «كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة» وقال في الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: «رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

(٣) رواه ابن المبارك في الزهد (٦٤٥)، ومن طريقه أحمد (١٧٣٣٣)، ورواه الطبراني في الكبير (٢٨٠/١٧)، رقم (٧٧١) من طريق عبد الله بن صالح، كلاهما عن حرملة بن عمران أنه سمع يزيد بن أبي حبيب به. وسنده صحيح، رجاله مصريون ثقات، رجال الصحيح.

(٤) صحيح البخاري (٦٦٠)، صحيح مسلم (١٠٣١).

٧٨٨٠ - ٤ - أن الله تعالى يكفر بالصدقة كثيراً من السيئات<sup>(١)</sup>، فقد ثبت عن جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة: «أعاذك الله من إمارة السفهاء»، قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: «أمرء يكونون بعدي، لا يقتدون بهديي، ولا يستنون بسُنَّتي، فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني، ولست منهم، ولا يردوا على حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فأولئك مني وأنا منهم، وسيردوا علي حوضي. يا كعب بن عجرة، الصوم جُنَّةٌ، والصدقة تطفئ الخطيئة، والصلاة قربان - أو قال: برهان - يا كعب بن عجرة، إنه لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت النار أولى به. يا كعب بن عجرة، الناس غاديان: فمبتاع نفسه فمعتقها، وبائع نفسه فموبقها»<sup>(٢)</sup>، وفي الباب نصوص أخرى في

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/٩٦، ٩٧)، وقال شيخنا محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٦/١١، ١٢) عند ذكره لحكم وفوائد الزكاة الفردية والاجتماعية: «السابعة عشرة: أنها تكفر الخطايا، قال الرسول ﷺ: «الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار»».

(٢) رواه أحمد (١٤٤٤١، ١٥٢٨٤)، وأبو يعلى (١٩٩٩)، والحاثر في مسنده (زوائده ٦١٨) وغيرهم من طرق عن ابن خثيم عن ابن سابط عن جابر. وسنده حسن، رجاله ثقات رجال مسلم، عدا ابن سابط، وهو حسن الحديث، وهو من رجال مسلم أيضاً. ولموضع الشاهد منه شواهد كثيرة، منها: ما رواه أحمد (٢٢٠١٦) وغيره من حديث معاذ، وفي سنده كلام كثير، وقد رجح الدارقطني في العلل (٩٨٨) رواية عبد الحميد بن بهرام عن شهر عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ، وهي رواية متصلة، وقد أخرجها أحمد (٢٢٠٦٣)، وشهر كثير الأوهام، وله طرق أخرى فيها ضعف كما في جامع العلوم والحكم الحديث التاسع والعشرون (١٣٥/٢)، ومنها: ما رواه معمر في جامعه (٢١٠١٧) عن زيد بن أسلم، لا أعلمه إلا رفعه. وهو مرسل صحيح الإسناد، ومنها: ما رواه ابن زنجويه في الأموال (١٣١٧) من حديث أنس، وفي سنده واقد بن سلامة، وهو ضعيف، ومنها: ما رواه الترمذي (٦١٤) وغيره من حديث كعب بن عجرة. ونقل عن البخاري أنه استغربه جداً، وينظر: تخريج سنن سعيد للدكتور سعد الحميد (٨١٢)، أنيس الساري (٦١٠٣).

الكتاب والسنة وآثار الصحابة عامة وخاصة<sup>(١)</sup>.

٧٨٨١ - ٥ - أن الصدقة من أسباب العتق من العذاب في الآخرة<sup>(٢)</sup>، لما ثبت عن الحارث الأشعري، أن نبي الله ﷺ قال: «إن الله ﷻ أمر يحيى بن زكريا ﷺ بخمس كلمات، أن يعمل بهن، وأن يأمر بني إسرائيل أن يعملوا بهن» فذكر الحديث، وفيه: «وأمركم بالصدقة، فإن مثل ذلك كمثل رجل أسره العدو، فشدوا يديه إلى عنقه، وقدموه ليضربوا عنقه، فقال: هل لكم أن أفتدي نفسي منكم؟ فجعل يفتدي نفسه منهم بالقليل والكثير حتى فك نفسه»<sup>(٣)</sup>، ولما روى البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللَّهُ

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَحْسَنَ يُدْهِنَ أَلْسِنَاتٍ﴾ [هود: ١١٤]، وقال الإمام ابن تيمية في شرح عمدة الفقه: كتاب الطهارة (١/٤٦٧) عند ذكره لكفارة جماع الحائض وإخراج نصف الدينار الزائد عن الكفارة: «إن أخرج على جهة التكفير فهو مرغّب فيه ليس هو من الكفارة المقدرّة المأمور لقوله: «الصدقة تطفيء الخطيئة» وقوله: «أتبع السيئة الحسنة تمحها». وقول حذيفة: فتنة الرجل في أهله وماله تكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وأثر حذيفة المذكور رواه البخاري في باب: الصدقة تكفر الخطيئة (١٤٣٥) وأقره على هذه الجملة عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه مسلم (١٤٤) وفي روايته أن هذه الجملة من كلام عمر، وفي رواية أخرى للبخاري رفع حذيفة هذه الجملة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

(٢) مفردات القرآن للفراهي (ص ٢٥٣)، تفسير ابن رجب الحنبلي (١/٦٧٥).

(٣) رواه الطيالسي (١٢٥٧): حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧١٧٠): حَدَّثَنَا عِفَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو خَلْفٍ مَوْسَى بْنُ خَلْفٍ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٦٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٨٨١٥): أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، وَرَوَاهُ الْبَغْوِيُّ فِي مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ (٤٥٩): حَدَّثَنِي زَهْرِبْنُ مُحَمَّدِ الْمُرُوزِيِّ عَنْ أَبِي تَوْبَةَ الرَّبِيعِ بْنِ نَافِعٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ، كِلَاهُمَا (يَحْيَى وَمَعَاوِيَةَ) عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ مَمْطُورٍ، عَنْ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ. وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ شَامِيُونَ ثِقَاتٌ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ»، وَيَنْظُرُ: فَضْلُ الرَّحِيمِ الْوَدُودِ (٩١٠).

بكل عضو منه عضواً منه من النار»<sup>(١)</sup>.

٧٨٨٢ - ٦ - أن الصدقة تزيد المال بركة، وربما حسناً أيضاً<sup>(٢)</sup>؛  
لقول الله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الْعَبَدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ولقوله ﷺ:  
﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ  
وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٨].

٧٨٨٣ - ٧ - أن الصدقة لا تنقص مال المسلم، بل قد تكون سبباً في  
زيادته<sup>(٣)</sup>؛ لما روى مسلم عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «ما  
نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً، وما تواضع أحد لله  
إلا رفعه الله»<sup>(٤)</sup>.

٧٨٨٤ - ٨ - أن الصدقة من المال ليست إعداماً في الحقيقة  
لهذا المال، بل هي بقاء له<sup>(٥)</sup>؛ لما ثبت عن عائشة، أنهم ذبحوا شاة،  
قالت: قلت: يا رسول الله، ما بقي إلا كتفها؟ قال: «كلها قد بقي إلا

(١) صحيح البخاري (٢٥١٧).

(٢) قال شيخنا ابن عثيمين في تفسير: الفاتحة والبقرة (٣/٣٤٧): «قوله تعالى:  
﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً﴾؛ أي: لذنوبكم إن تصدقتم؛ ﴿وَفَضْلاً﴾؛ أي: زيادة؛ فالصدقة تزيد  
المال؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، وقوله ﷺ: «ما نقصت صدقة من مال».

(٣) قال شيخنا ابن عثيمين في تفسير: الفاتحة والبقرة (٣/٢٠٤) عند ذكره لفوائد  
آية البقرة السابقة: «ومنها: الإشارة إلى أن الإنفاق ليس هو سبب الإقتار، والفقير؛ لأن  
ذكر هذه الجملة - وهي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْطِئُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] - بعد الحث  
على الإنفاق يشير إلى أن الإنفاق لا يستلزم الإعدام، أو التضييق؛ لأن الأمر بيد الله ﷻ؛  
وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «ما نقصت صدقة من مال»؛ وكم من إنسان أمسك،  
ولم ينفق في سبيل الله، فسلط الله على ماله آفات في نفس المال، كالضياع،  
والاحترق، والسرقفة، وما أشبه ذلك؛ أو آفات تلحق هذا الرجل ببدنه، أو بأهله يحتاج  
معها إلى أموال كثيرة؛ وقد يتصدق الإنسان، وينفق، ويوسع الله له في الرزق».

(٤) صحيح مسلم (٢٥٨٨).

(٥) ينظر: كلام شيخنا ابن عثيمين السابق.



كتفها»<sup>(١)</sup>، ولما روى مسلم عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «يقول العبد: مالي، مالي، إنما له من ماله ثلاث: ما أكل فأفنى، أو لبس فأبلى، أو أعطى فافتنى، وما سوى ذلك فهو ذاهب، وتاركه للناس»<sup>(٢)</sup>، ولما روى مسلم أيضاً عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ وهو يقرأ: ألهاكم التكاثر، قال: «يقول ابن آدم: مالي، مالي، قال: وهل لك، يا ابن آدم من مالك إلا ما أكلت فأفنت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت؟»<sup>(٣)</sup>.

٧٨٨٥ - ٩ - أن الصدقة علامة على قوة إيمان المتصدق؛ لقول رسول الله ﷺ في حديث كعب بن عجرة السابق: «الصدقة برهان»، ولما روى مسلم عن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الظهور شطر الإيمان؛ والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ - ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه، فمعتقها،

(١) رواه أحمد (٢٤٢٤٠)، والترمذي (٢٤٧٠) عن يحيى القطان، عن سفيان، ورواه البخاري في الكبير (٢٣٠/٤) من طريق أحمد بن عثمان، ويوسف بن أبي إسحاق، ورواه إسحاق (١٥٩٥) عن يحيى بن آدم، نا إسرائيل، أربعتهم عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، عن عائشة. وسنده صحيح، وأبو ميسرة وإن لم يذكر له سماع من عائشة، فهو تابعي كبير مخضرم، وذكر البخاري أنه سمع من عمر وابن مسعود، وصح له الترمذي حديثين من روايته عنها، فهذا كله يجعل النفس تطمئن إلى صحة سماعه منها، ورواه ابن أبي شيبه (٩٩٠٩) عن يحيى بن عيسى عن الأعمش عن طلحة عن مسروق عن عائشة. وفي سنده غرابة؛ لأن تفرد يحيى هذا، وهو خفيف الضبط، عن الأعمش مع كثرة تلاميذه، يجعل السند غريباً لا يعتضد به. وله شاهد رواه البزار (زوائد ٩٤٢) من طريق عمرو بن العباس، والطبراني في مسند الشاميين (١٩١٣) عن عبد الرحمن بن عمر رسته، كلاهما عن عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية، عن أبي مريم، عن أبي هريرة. وسنده حسن، رجاله ثقات، عدا معاوية، وهو حسن الحديث. وينظر: السلسلة الصحيحة (٢٥٤٤).

(٢) صحيح مسلم (٢٩٥٩). (٣) صحيح مسلم (٢٩٥٩).

أو موبقها»<sup>(١)</sup>، فهي برهان على قوة إيمان صاحبها.

## الفصل الحادي عشر

### ما ذكر أنه من حكم الصدقة وهو لا يثبت

٧٨٨٦ - هناك حكم أخرى ذكرها بعض أهل العلم؛ لورودها في بعض الأحاديث، ولكن هذه الأحاديث لا تثبت، ومن هذه الأحاديث:  
٧٨٨٧ - ١ - ما روي أن الصدقة تطفئ غضب الرب<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح مسلم (٢٢٣).

(٢) روي الخبر الوارد في ذلك من حديث جماعة من الصحابة، وكلها ضعيفة، وأقواها: حديث أنس عند الترمذي (٦٦٤) وغيره، وفي سننه عبد الله بن عيسى الجزار، وهو ضعيف، فتفرده به مع تأخره وكثرة تلاميذ شيخه يجعل روايته غريبة، ولهذا استغربها الترمذي وابن القطان، وبقية الأحاديث واهية؛ لأن في سند كل منها إما راو شديد الضعف، أو ضعفاً في أكثر من راو، مع تفرد هؤلاء الضعفاء - وغالبهم من المتأخرين - برواياتهم، فهي غرائب واهية، ومن هذه الأحاديث: حديث ابن مسعود عند القضاعي في مسند الشهاب (١٠٠)، وفي سننه نصر بن حماد، قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال (٣٤٤/٢٩): «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن معين يقول: نصر بن حماد كذاب. وقال يعقوب بن شيبة: ليس بشيء. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال مسلم: ذاهب الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة وصالح بن محمد الحافظ: لا يكتب حديثه. وقال أبو حاتم وأبو الفتح الأزدي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً، ويهم في الإسناد، فلما كثرت ذلك منه بطل الاحتجاج به وقال زكريا بن يحيى الساجي: يعد من الضعفاء. وقال الدارقطني: ليس بالقوي في الحديث»، وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (٤٢٦/١٠): «قلت: ومن أوابده عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن الله تعالى ليس بتارك يوم الجمعة أحداً إلا غفر له» قال أبو الفتح الأزدي: ليس له أصل عن شعبة وإنما وضعه نصر بن حماد»، ولذلك فقوله في التقريب: «ضعيف أفرط الأزدي فزعم أنه يضع» فيه نظر ظاهر، بل هو متروك الحديث، وينظر: بيان الوهم والإيهام (١١٨١)، البدر المنير (٤٠٧/٧ - ٤٠٩)، المطالب العالية (٩٥٥)، السلسلة الصحيحة (١٩٠٨).

- ٧٨٨٨ - ٢ - ما روي أنها تدفع ميتة السوء<sup>(١)</sup>.
- ٧٨٨٩ - ٣ - حديث: «باكروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطى الصدقة»<sup>(٢)</sup>.
- ٧٨٩٠ - ٤ - حديث: «إن الصدقة تطفئ حر القبور»<sup>(٣)</sup>.

(١) وردت هذه الجملة في حديث أنس المذكور في التعليق السابق، كما وردت في أحاديث أخرى كلها واهية. ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٦١٩، ٢١١٣)، المطالب العالية (٩٥٤، ٩٥٥، ٩٦٣)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧٩٤، ١٧٨٤).

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٥٦٤٣) من حديث علي، وفي سننه عيسى بن عبد الله، وهو ضعيف جداً كما في اللسان (٣٩٩/٤)، ورواه ابن عدي في الكامل (٢/٤٤٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٠٨٢) من حديث أنس، وفي سننه بشر بن عبيد وهو متروك، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٤١/٩) من حديث أنس، وفي سننه صقر بن عبد الرحمن، وهو متهم بالكذب، ورواه البيهقي في الكبرى (٧٩٠٧) عن أنس موقوفاً عليه، وفي سننه يحيى بن سعيد الحمصي، وهو ضعيف، قال في الفوائد المجموعة (ص ٦١): «رواه ابن عدي عن أنس مرفوعاً وفي إسناده وضاع ومجهول وكذاب»، وقال في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوع (١٣١/٢): «ابن أبي الدنيا من حديث أنس وفيه أبو يوسف لا يعرف وعنه بشر بن عبيد منكر الحديث وتابع أبا يوسف سليمان بن عمرو وهو أبو داود النخعي أخرجه ابن عدي وتابعه أيضاً عبد الأعلى بن أبي المساور وهو كذاب وتابعه أيضاً ابن إدريس لكنه من رواية الصقر بن عبد الرحمن وهو كذاب»، وينظر: مجمع الزوائد (١١٠/٣)، التيسير (٤٣٠/١)، المقاصد الحسنة (٢٨١).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٨٦/١٧)، رقم (٧٨٨): حدَّثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا سعيد بن أبي مريم، ثنا رشدين بن سعد، حدَّثني عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، والحسن بن ثوبان، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الصدقة لتطفئ عن أهلها حر القبور، وإنما يستظل المؤمن يوم القيامة في ظل صدقته». ورشدين بن سعد ضعيف، ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٤٩/٥) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح، حدَّثنا أبو صالح، كاتب الليث، حدَّثني ابن لهيعة، ورشدين بن سعد، عن الحسن بن ثوبان، وعمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب به. ويحيى وأبو صالح في رواية كل منهما ضعف، وفي الإسناد إشكال، وقد يكون هو نفس إسناد رشدين السابق، وعلى وجه العموم فلو =

٧٨٩١ - ٥ - حديث: «حصنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، وأعدوا للبلاء الدعاء»<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثاني عشر

### حكم المن بالصدقة

٧٨٩٢ - يحرم المن بصدقة التطوع، وذلك بأن يذكر إحسانه لمن تصدق عليه على وجه ذكر فضله عليه، وأن له عنده معروفاً، والمن بالصدقة من كبائر الذنوب، ويبطل ثواب الصدقة<sup>(٢)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطَلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ولما روى مسلم عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا مئة، والمنفق سلعته بالحلف الفاجر، والمسبل إزاره»<sup>(٣)</sup>.

٧٨٩٣ - ويُستثنى من ذلك: ذكر الإحسان عند جحد المتصدق عليه معروف المتصدق، وإساءته إليه، وتنكره له<sup>(٤)</sup>؛ لأنه حينئذ يكون من باب

= كان طريقاً آخر فهو لا يصلح للمتابعة في مثل هذه الرواية؛ لوجود هذين الراويين في سنده، ولأنه قد سبق قريباً ذكر رواية حرملة بن عمران هذا الحديث عن يزيد بن أبي حبيب بدون هذه الزيادة، فهي زيادة منكرة.

(١) سبق تخريجه في باب: حكم وفضائل الزكاة، في المسألة (٦١٥٣).

(٢) قال في كشف المحدرات (١/٢٧٠): «المن بالصدقة كبيرة ويبطل الثواب»، وقال في الإنصاف (٧/٣٢٠، ٣٢١): «يحرم المن بالصدقة وغيرها، وهو كبيرة على نص أحمد: الكبيرة ما فيه حد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة، ويبطل الثواب بذلك، وللأصحاب خلاف فيه، وفيه بطلان طاعة بمعصية، واختار الشيخ تقي الدين الإحباط، لمعنى الموازنة، قال في الفروع: ويحتمل أن يحرم المن، إلا عند من كفر إحسانه وأساء إليه، فله أن يعدد إحسانه».

(٣) صحيح مسلم (١٠٦).

(٤) قال في غاية المنتهى وشرحه مطالب أولي النهى (٢/١٦٧): «(لا) يبطل الثواب بالمن إذا كان (لقصود تربية وتأديب) لحديث عبد الله بن زيد: «أن النبي ﷺ أعطى المؤلف ولم يعط الأنصار، فكأنهم وجدوا، فقال: يا معشر الأنصار، ألم أجدكم =

تذكيره بإحسانه ليرجع عن إساءته إلى هذا المحسن، وليس من باب المن.

٧٨٩٤ - كما يُستثنى من هذا: من أراد تأديب شخص أو جماعة، فله أن يذكر ما سبق من إحسانه إليهم، إذا كان التأديب يقتضي ذلك<sup>(١)</sup>؛ لما روى البخاري عن عبد الله بن زيد بن عاصم، قال: لما أفاء الله على رسوله ﷺ يوم حنين، قسم في الناس في المؤلفة قلوبهم، ولم يعط الأنصار شيئاً، فكأنهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس، فخطبهم فقال: «يا معشر الأنصار، ألم أجدكم ضلالاً فهداكم الله بي، وكنتم متفرقين فألفكم الله بي، وعالة فأغناكم الله بي» كلما قال شيئاً قالوا: الله ورسوله أمن<sup>(٢)</sup>..؛ ولأن المحسن إنما فعل ذلك لمصلحة التأديب، ولم يرد المن.

### الفصل الثالث عشر

#### الوكيل في صرف صدقة التطوع

٧٨٩٥ - يجب على الوكيل صرف صدقة التطوع في الجهة التي حددها المتصدق<sup>(٣)</sup>؛ لأن الوكيل نائب عن المتصدق، فيجب أن يطبق ما طلبه منه.

٧٨٩٦ - يجوز عند بعض أهل العلم صرف جزء من صدقة التطوع

= ضلالاً، فهداكم الله بي؟ وكنتم متفرقين، فألفكم الله بي؟ وعالة، فأغناكم الله بي؟ فقالوا: الله ورسوله أمن» الحديث متفق عليه. قال في الفروع: فيحتمل أن يقال في هذا كما قال ابن حزم: لا يحل أن يمن إلا من كفر إحسانه وأساء إليه، فله أن يعدد إحسانه، ويحتمل أن يقال: إن هذا دليل على إقامة الحجة عند الحاجة إليها على الخصم».

(١) ينظر: كلام صاحب غاية المنتهى السابق.

(٢) صحيح البخاري (٤٣٣٠)، صحيح مسلم (١٠٦١).

(٣) ينظر: قرار المجمع الفقهي في دورته العاشرة المنعقدة في مكة عام (١٤٠٨هـ)، (مطبوع في مجموع قراراته ط جديده ص ٢٤٩ - ٢٥٣، وط قديمة ص ٢٢٧ - ٢٣٠).

التي خصصها المتصدق لجهة معينة لموظفي الجهة الخيرية التي تتولى إيصال هذه الصدقة ولتكاليف إيصالها<sup>(١)</sup>؛ لأن هذه الجهة إنما أخذته مقابل عملها.

٧٨٩٧ - وإن استأذنت هذه الجهة المتبرع، وذكرت ذلك له عند التبرع مشافهة، أو ذكرت ذلك في الإعلان فهو أولى وأحوط؛ لأن كثيراً من المتبرعين لا يرضون أن تنقص تبرعاتهم وصدقاتهم بمثل هذه الأجرة، فهم كمن يعطيها لشخص يوزعها تبرعاً منه دون أن يأخذ منها شيئاً.

٧٨٩٨ - يجوز بيع التبرعات العينية التي تبرع بها لجهة معينة إذا كان لا يصلح صرفها عيناً لأي سبب ثم استبدالها لنفس المصرف بما يصلح له<sup>(٢)</sup>؛ لأن مصلحة هذا المصرف تقتضي ذلك.

٧٨٩٩ - من أحضر صدقة تطوع إلى فقير أو إلى جمعية خيرية، بأن طلبها من المزكي ليوصلها إلى مستحقها، وطلب عمولة (أي: أجرة) على إحضارها لهذا الفقير أو لهذه الجمعية، جاز إعطاؤه أجرة على ذلك، سواء طلب هذه العمولة قبل إحضاره للزكاة، أو بعد ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأنها أجرة له على عمله.

٧٩٠٠ - لكن لا يجوز أن يُعطى أجرة من المال الذي أحضره إلا إن كان التاجر الذي أعطاه هذه الصدقة يرضى بذلك.

(١) ينظر: قرار المجمع الفقهي السابق.

(٢) ينظر: قرار المجمع الفقهي السابق.

(٣) جاء في مجموع فتاوى شيخنا ابن عثيمين (٣٦٥/١٨): «سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله تعالى -: لقد عرض علينا نحن صندوق إقراض الراغبين في الزواج أحد الإخوة العاملين في إحدى الدوائر الحكومية التعاون معنا في الذهاب للتجار وجلب التبرعات منهم، على أن يأخذ نسبة معينة من هذه الأموال المتبرع بها للصندوق عن طريقه هو، علماً أنه غير مرتبط بالصندوق بدوام رسمي؛ لأنه ليس موظفاً فيه، هل يجوز أن نعطيه نسبة على ما يجمعه لقاء جمعه من أموال التبرعات والزكوات لهذا الصندوق أم لا؟ فأجاب فضيلته بقوله: أما من جهة الصدقات فلا بأس، وأما من جهة الزكاة فلا؛ لأن الزكاة إنما تكون للعاملين عليها، وهذا ليس منهم، والصدقات بابها أوسع».

٧٩٠١ - كما أنه لا يجوز أن يُعطى أجره من هذه الصدقة أو من غيرها إذا كان أظهر للمتصدق أنه متبرع بهذا العمل؛ لأنه حينئذ قد عمل متبرعاً، فلا يجوز له أن يطلب أجره على عمل خير تبرع به؛ ولأن من هذه حاله قد وقع في الشرك الأصغر؛ لأنه أظهر للمتصدق أنه يريد عمل خير مخلصاً فيه، وهو في واقعه يريد الدنيا، أو قد شرك في نيته، فلا يجوز أن نعيه على الإثم والعدوان.

### الفصل الرابع عشر

#### تعيين الصدقة

٧٩٠٢ - تتعين الصدقة بقول المتصدق: هذه صدقة، أو قوله لوكيله: تصدق بهذا المال، فإذا تعينت حرم على صاحبها أن يتراجع عن إخراجها؛ قياساً على الوقف والعتق والهدي والأضحية، فهي تلزم إذا نطق المالك بها<sup>(١)</sup>؛ ولأنه قد جعل هذا المال لله، فلا يجوز له أن يرجع في ذلك، كالنذر<sup>(٢)</sup>.

(١) قال ابن رجب في القواعد: القاعدة (٥٢)، (ص ٨٦) بعد كلام له: «وإنما يتخرج على أن الصدقة تتعين بالتعيين، كما يقول في الهدي والأضحية: أنه يتعين بالقول بلا خلاف، وفي تعيينه بالنية وجهان، فإذا قال: (هذه صدقة) تعينت، وصارت في حكم المنذورة، وصرح به الأصحاب».

(٢) قال في الفروع (٤/٣٨٣، ٣٨٤): «ومن أخرج شيئاً يتصدق به أو وكل في ذلك ثم بدا له استحباب أن يمضيه، ولا يجب (و)، وسبق في إخراج الزكاة قبل تعجيلها. نقل محمد بن داود، أن أبا عبد الله سئل عن رجل بعث دراهم إلى رجل يتصدق بها عليه فلم يجده الرسول فبدا للمرسل أن يمسكها، قال: ما أحسنه أن يمضيه وكذا نقل الأثرم: ما أحسنه أن يمضيه وقال ابن منصور لأبي عبد الله: سئل سفيان عن رجل دفع إلى رجل ما لا يتصدق به فمات المعطي. قال: ميراث قال أحمد: أقول: إنه ليس بميراث إذا كان من الزكاة أو شيء أخرجه للحج، وإن كان غير ذلك فهو ميراث. قاله إسحاق كما قال أحمد، وكذا نقل صالح عن أبيه، ولم يرد أحمد رحمته الله أن الوكيل يخرج به، بل يتعين ما عينه الميت، أو يكون على ظاهره ويكون رواية بالتفرقة، =

٧٩٠٣ - وهذا إنما يلزم في حق من قال ذلك إنشاءً، أما إذا قاله إخباراً عن نيته جواباً لمن سأله، فلا يلزمه إمضاء الصدقة<sup>(١)</sup>؛ لأنه إنما قصد بقوله هذا الإخبار عن نيته، فيعطى لذلك حكم النية.

٧٩٠٤ - من نوى التصدق بمال معين، ولم يتكلم بما نوى لم يلزمه التصدق بهذا المال<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يلزم إلا بالنطق، ولا دليل على لزومه بمجرد النية.

٧٩٠٥ - والحكم السابق يشمل ما لو حمل المال ليتصدق به، فله أن يرجع عن ذلك، ما دام أنه لم يتكلم<sup>(٣)</sup>، وهذا مجمع عليه بين عامة أهل العلم<sup>(٤)</sup>؛

= وعن أحمد رَوَاهُ رواية أخرى، قال حبيش: إن أبا عبد الله قيل له: رجل دفع إلى رجل دراهم، فقال له: (تصدق بهذه الدراهم)، ثم إن الدافع جاء إلى صاحبه، فقال له: رد علي هذه الدراهم، ما يصنع المدفوع إليه؟ فقال: لا يردها عليه، يمضيها فيما أمره به، ونقل جعفر أن أبا عبد الله سئل عن رجل أخرج صدقة من ماله، فأمر بها أن توضع في أهل السكة، أله أن يرجع؟ قال: مضى، فراجع صاحب المسألة، فأبى أن يرخص في ذلك. وترجم الخلال: (الرجل يخرج الصدقة فلا يردها إلى ماله بعد أن سماها صدقة)، فإن كان مراده أنه تكلم بأنه صدقة فالروايتان، وكان وجهه: أنه هل يتعين بذلك كالنذر أم لا؟».

(١) ينظر: الشرح الممتع (٧/٥٠٥)، وقد ذكر ذلك في شأن الأضحية، فكذلك الصدقة.

(٢) قال في الفروع (٤/٣٨٤): «وإن لم يتكلم فقد نوى خيراً فيستحب أن يمضيه، وقد صح عن عمرو بن العاص أنه كان يقول: إذا أخرج الطعام للسائل فوجده قد ذهب عزله حتى يجيء سائل آخر، وصح هذا عن الحسن، ورواه ليث عن طاوس».

(٣) قال في الإنصاف (٧/٣٢١): «من أخرج شيئاً يتصدق به، أو وكل في ذلك، ثم بدا له: استحَب أن يمضيه ولا يجب. قال الإمام أحمد: ما أحسن أن يمضي».

(٤) قال في المغني (٣/١٨٧): «انعقد الإجماع على أن الإنسان لو نوى الصدقة بمال مقدر، وشرع في الصدقة به، فأخرج بعضه، لم تلزمه الصدقة»، وقال في الفروع (٥/١١٨): «ولو نوى الصدقة بمال مقدر وشرع في الصدقة فأخرج بعضه لم تلزمه الصدقة بباقيه، إجماعاً، قاله الشيخ وغيره».



لأنه لم يتكلم، ولم يقبض الصدقة من يستحقها<sup>(١)</sup>.  
 ٧٩٠٦ - إذا قبض المتصدق عليه الصدقة تعينت، وحرم على  
 المتصدق الرجوع فيها<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على الهبة.

## الفصل الخامس عشر

### حكم الصدقة على الكافر

٧٩٠٧ - يجوز أن يتصدق المسلم على كافر معوز، وهذا مجمع  
 عليه<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ ﴿٨﴾ إِنَّمَا

(١) قال ابن رجب في القواعد: القاعدة الثانية والخمسون: في التصرف في  
 المملوكات قبل قبضها (ص ٨٦): «أما إن كانت صدقة تطوع فاستحب إمضاءها وكره  
 الرجوع فيها، ونقل عنه ما يدل على خروجها عن ملكه بمجرد التعيين، ونقل عبد الله  
 عنه أنه قال: كل شيء جعله الرجل لله يمضيه ولا يرجع في ماله، وذلك أنه قد خرج  
 من ملكه فليس هو له من صدقة أو معروف أو صلة رحم وإن كان قليلاً أمضاه ونقل عنه  
 جيش بن سندي في رجل دفع إلى رجل دراهم فقال له: تصدق بهذه الدراهم ثم إن  
 الدافع جاء فقال: رد إلي الدراهم، ما يصنع المدفوع يرداها عليه؟ قال: لا يرداها عليه  
 يمضيها فيما أمره به، ونقل جعفر بن محمد معناه وحمل القاضي ذلك على  
 الاستحباب.

وقال ابن عقيل: لا أعلم للاستحباب وجهاً وهو كما قال وإنما يتخرج على أن  
 الصدقة تعين بالتعيين كما يقول في الهدى والأضحية أنه يتعين بالقول بلا خلاف.

(٢) جاء في رسائل وفتاوى أبا بطين (ص ١٥٧): «الصدقة نوع من الهبة، صرح به  
 الأصحاب كما في المغني وغيره. وهو ظاهر كلام أحمد لقوله في رواية حنبل: إذا  
 تصدق على رجل بصدقة دار أو ما أشبه ذلك، فإذا قبضها الموهوب له صارت في  
 ملكه، انتهى».

(٣) قال في تفسير القرطبي (٤/٣٦٩): «وفي التنزيل: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ  
 مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ ﴿٨﴾ [الإنسان: ٨]، والأسير في دار الإسلام لا يكون إلا مشركاً. وقال  
 تعالى: ﴿لَا يَتَهَكَّرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُّوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا  
 إِلَيْهِمْ﴾ [المتحنة: ٨]. فظواهر هذه الآيات تقتضي جواز صرف الصدقات إليهم جملة، إلا  
 أن النبي ﷺ خص منها الزكاة المفروضة، لقوله ﷺ: «خذ الصدقة من أغنيائهم =

تَطْعَمُكَ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا تُرِيدُ مِنْكَ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ﴿٩﴾ [الإنسان: ٨، ٩]، ولقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ [المتحنة: ٨]، ولحديث: «في كل كبد رطبة أجر» متفق عليه<sup>(١)</sup>، وإقرار النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تصدق بعض الصحابة على بعض أقاربهم من الكفار<sup>(٢)</sup>.

٧٩٠٨ - يحرم إعطاء الكافر من الأضحية<sup>(٣)</sup>؛ لأن الظاهر أن الأضحية خاصة بالمسلمين، فشرعيتها في يوم عيد المسلمين، يشعر بأنها خاصة بهم.

## الفصل السادس عشر

### حكم الصدقة على العاصي

٧٩٠٩ - يحرم دفع صدقة التطوع إلى من يستعين بنفس هذه الصدقة على معصية<sup>(٤)</sup>؛ لما في ذلك من الإعانة المباشرة على الإثم والعدوان.

= وردها على فقرائهم»، واتفق العلماء على ذلك على ما تقدم. فيدفع إليهم من صدقة التطوع إذا احتاجوا».

(١) صحيح البخاري (٢٣٦٣)، صحيح مسلم (٢٢٤٤).

(٢) قال في المغني (٤/١١٤):

«فصل: وكل من حرم صدقة الفرض من الأغنياء وقرابة المتصدق والكافر وغيرهم، يجوز دفع صدقة التطوع إليهم، ولهم أخذها، قال الله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]. ولم يكن الأسير يومئذ إلا كافراً، وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، قالت: «قدمت على أمي وهي مشركة، فقلت: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمي قدمت علي وهي راغبة، أفأصلها؟ قال: نعم، صلي أمك». وكسا عمر أخاً له حلة كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه إياها».

(٣) قال في السراج الوهاج (ص٣٥٨): «وتحل لشخص كافر ما لم تكن من أضحية تطوع».

(٤) قال في السراج الوهاج (ص٣٥٨): «صدقة التطوع سنة، ما لم يستعن بها أخذها على محرم وإلا حرمت».

٧٩١٠ - ولهذا فإنه تحرم الصدقة على فقير يستعين بهذه الصدقة على معصية، كأن يشتري بها دخاناً أو خمرًا أو غيرهما من المحرمات.

### الفصل السابع عشر

#### حكم أخذ عموم المسلمين صدقة التطوع

٧٩١١ - يحرم على الغني أخذ الصدقة بإظهار أنه من الفقراء<sup>(١)</sup>؛ لما في ذلك من الكذب على المتصدق.

٧٩١٢ - أما إذا علم المتبرع بالمال بغناه، فيجوز له أخذ هذا المال<sup>(٢)</sup>؛ لأنه في هذه الحال هدية، وليس صدقة، وتركه أولى؛ لأنه يُعطى في الأصل للفقراء، ولما في أخذ الصدقة من وجود معروف للمتصدق عليه، وربما يعقب ذلك منة منه<sup>(٣)</sup>.

٧٩١٣ - يجوز للفقير المسلم غير الهاشمي أخذ صدقة التطوع؛ لعموم النصوص المتكاثرة الواردة في الندب إلى الصدقة، والتي سبق ذكر بعضها في أول هذا الباب.

٧٩١٤ - الأولى للفقير المسلم أن يترفع عن أخذ صدقة التطوع إذا لم

(١) ينظر: المغني (٤/١١٤)، وقال في السراج الوهاج (ص٣٥٨): «وتحل لغني ويكره له أخذها وتحرم عليه إن أظهر الفاقة والمراد بالغني الذي يحرم عليه أخذ الزكاة»، وينظر: المغني (٤/١١٤).

(٢) قال في الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/٢٣٢): «تتمة: صدقة التطوع سنة لما ورد فيها من الكتاب والسنة، وتحل لغني، ولذي القربى، لا للنبي ﷺ».

(٣) قال في التمهيد (٤/١٠٦): «وأكثر من كره صدقة التطوع إنما كرهها من أجل الامتنان ورأوا التنزه عن التطوع من الصدقات لما يلحق قابضها من ذل النفس والخضوع لمعطيها ونزعوا أو بعضهم بالحديث إن الصدقة أوساخ الناس يغسلونها عنهم فرأوا التنزه عنها ولم يجيزوا أخذها لمن استغنى عنها بالكفاف ما لم يضطروا إليها حتى لقد قال سفيان رضي الله عنه: جوائز السلطان أحب إلي من صلوات الإخوان لأنهم يمنون»، وينظر: ما سبق عند الكلام على أخذ ابن السبيل للزكاة المفروضة في المسألة (٧٧٢٦)، وعند الكلام على حكم أخذ الفقير الزكاة، في المسألة (٧٤٨٩).

توجد لديه ضرورة إلى ذلك؛ لما سبق ذكره عند الكلام على أخذ الفقير المسلم الزكاة المفروضة<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثامن عشر

### أخذ بني هاشم صدقة التطوع

٧٩١٥ - يحرم أخذ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صدقة التطوع<sup>(٢)</sup>، وهذا قول جمهور أهل العلم<sup>(٣)</sup>؛ لعموم ما ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان يقبل الهدية، ولا يقبل الصدقة<sup>(٤)</sup>، ولما ورد

(١) ينظر: المسألة (٧٥٠٣).

(٢) قال الإمام ابن تيمية، كما في مختصر الفتاوى المصرية (ص ٤٦١):

«فصل: الصدقة ما يعطى لوجه الله ديانة وعبادة محضة من غير قصد إلى شخص معين ولا طلب عوض من جهته ولكن يوضع في مواضع الصدقة كأهل الحاجات وأما الهدية فيقصد بها إكرام شخص معين إما لمحبة وإما لصدقة وإما لطلب حاجة ولهذا كان النبي ﷺ يقبل الهدية عليها فلا يكون لأحد عليه منه ولا يأكل أوساخ الناس التي يتطهرون بها من ذنوبهم وهي الصدقات، ولم يكن يأكل الصدقة لذلك وغيره».

(٣) قال في التمهيد (٣/٨٨، ٨٩): «قال طائفة من أهل العلم: إن صدقة التطوع كان رسول الله ﷺ ينتزه عنها ولم تكن عليه محرمة، وقال آخرون وهم أكثر أهل العلم: كل صدقة فداخلة تحت قوله ﷺ: «إن الصدقة لا تحل لنا» واستدلوا بأنه كان ﷺ لا يأكل صدقة التطوع وقالوا في اللحم الذي تصدق به على بريرة أنه كان من صدقات التطوع؛ لأن المعروف في الصدقات المفروضات أنها لا تفرق لحماً وإنما تفرق لحماً لحوم الأضحية والعقيقة وغير ذلك من التطوع».

(٤) رواه أحمد (٨٧١٤): حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عِبَادُ. وَأَبُو دَاوُدَ (١/٤٥١٢) قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ (٢١٢٣): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، مَوْلَى ثَقِيفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا (عِبَادُ بْنُ الْعَوَامِ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَذَكَرَهُ. وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ. وَهُوَ شَاهِدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٦٨٨): حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعِيدٍ (بَغْدَادِيُّ صَدُوقٌ)، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ أَيُّوبَ (شَامِيُّ صَدُوقٌ)، قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَسْرٍ. وَسَنَدُهُ غَرِيبٌ لَا يَعْتَضَدُ =

في حديث سلمان الفارسي الطويل من قول الراهب لسلمان: أي بني، والله ما أعلمه أصبح على ما كنا عليه أحد من الناس أمرك أن تأتيه، ولكنه قد أظلك زمان نبي هو مبعوث بدين إبراهيم يخرج بأرض العرب، مهاجراً إلى أرض بين حرتين بينهما نخل، به علامات لا تخفى: يأكل الهدية، ولا يأكل الصدقة، بين كتفيه خاتم النبوة، فإن استطعت أن تلحق بتلك البلاد فافعل»، وذكر فيه سلمان أنه قدم للرسول ﷺ صدقة، فقال لأصحابه: «كلوا»، وأمسك يده فلم يأكل<sup>(١)</sup>، ولعموم حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

= به؛ لأن تفرد هشام، وهو بغدادى خفيف الضبط عن الحسن، وهو شامي يجعل روايته هذه غريبة.

(١) رواه ابن إسحاق في السيرة (ص ٦٦ - ٧٠)، ومن طريقه: الإمام أحمد (٢٣٧٣٧): حدّثني عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري، عن محمود بن لبيد، عن عبد الله بن عباس، قال: حدّثني سلمان الفارسي. وهذا سند حسن، رجاله مدنيون ثقات، عدا ابن إسحاق، فهو حسن الحديث، وهو مدني، وروايته عن أهل المدينة لها قوة، وهو إمام في السيرة والمغازي، وهذا منها. ولموضع الشاهد منه شاهد رواه أحمد (٢٣٧٠٤): حدّثنا يحيى بن إسحاق، ورواه ابنه في زوائد المسند بعد رواية أبيه عن علي بن حكيم، كلاهما عن شريك، عن عبيد المكتب، عن أبي الطفيل، عن سلمان. وسنده حسن في الشواهد، رجاله محتج بهم؛ عدا شريك النخعي. ورواه أحمد (٢٣٧١٢): حدّثنا أبو كامل، حدّثنا إسرائيل، حدّثنا أبو إسحاق، عن أبي قرة الكندي، عن سلمان الفارسي، قال: كنت من أبناء أساورة فارس. فذكر الحديث بطوله. وأبو قرة الكندي وثقه العجلي، ووثقه أيضاً ابن حبان وابن خلفون في ثقاتهما، ولم يرو عنه سوى أبي إسحاق، وبعضهم يقول: اسمه سلمة بن معاوية، وبعضهم يقول: هما اثنان، وقد يكون الثوثيق لسلمة، وفي روايته لقصة سلمان بعض النكارة وبعض المخالفة لرواية ابن إسحاق، فهي رواية ضعيفة لشذوذها أو نكارتها.

(٢) صحيح مسلم (١٠٧٢). وله شواهد كثيرة، تنظر في المطالب (٩١٠ - ٩١٥)، مجمع الزوائد (٣/ ٨٩ - ٩١)، وقد ذكر الشوكاني في رسالة (تحريم الزكاة على الهاشمي) المطبوعة في مجموع (الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني) (٣٢٨٤/٧) أن هذا الحديث متواتر، وينظر: كلام الإمام ابن عبد البر السابق.

٧٩١٦ - يجوز أخذ بني هاشم صدقة التطوع<sup>(١)</sup>؛ لعدم ما يدل على تحريمها عليهم<sup>(٢)</sup>.

٧٩١٧ - الأولى لبني هاشم الترفع عن أخذ صدقة التطوع؛ لما في أخذها من إذلال النفس، ولما سبق بيانه عند الكلام على حكم أخذ الفقير الزكاة<sup>(٣)</sup>.

٧٩١٨ - ولهذا ينبغي أن يُعطى بنو هاشم من الخمس أو من الفيء<sup>(٤)</sup>، فإن لم يوجد فيعطون من الأوقاف الخيرية التي لا مالك لها من البشر.

(١) قال في عمدة القاري (٨١/٩): «وفي المبسوط: يجوز دفع صدقة التطوع والأوقاف إلى بني هاشم، مروى عن أبي يوسف ومحمد»، وينظر: كلام صاحب الإقناع السابق.

(٢) قال الإمام ابن تيمية في منهاج السنّة النبوية (٢٦٠/٤): «المحرم عليهم صدقة الفرض، وأما صدقات التطوع فقد كانوا يشربون من المياه المسبلة بين مكة والمدينة، ويقولون: إنما حرم علينا الفرض، ولم يحرم علينا التطوع».

(٣) ينظر: المسألة (٧٥٠٣).

(٤) قال الإمام ابن تيمية في جامع المسائل (٧٧/٣، ٧٨): «وثبت عنه أن ابنه الحسن لما تناول ثمرة من تمر الصدقة قال له: «كفخ كفخ، أما علمت أنا - آل بيت - لا تحل لنا الصدقة؟»، وقال: «إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد». وهذا - والله أعلم - من التطهير الذي شرعه الله لهم، فإن الصدقة أوساخ الناس، فطهرهم الله من الأوساخ، وعوضهم بما يقبضهم من خمس الغنائم، ومن الفيء الذي جعل منه رزق محمد، حيث قال ﷺ رواه أحمد وغيره: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم». ولهذا ينبغي أن يكون اهتمامهم بكفاية أهل البيت الذين حرمت عليهم الصدقة أكثر من اهتمامهم بكفاية الآخرين من الصدقة، لا سيما إذا تعذر أخذهم من الخمس والفيء، إما لقلّة ذلك، وإما لظلم من يستولي على حقوقهم فيمنعهم إياها من ولاة الظلم».

## الفصل التاسع عشر الأولى بصدقة التطوع

٧٩١٩ - الأولى دفع صدقة التطوع إلى أهل الخير والصلاح<sup>(١)</sup>؛ لأنهم يستعينون بها على طاعة الله تعالى، أما العاصي فأقل أحواله أن يستعين بها على التوسع في المباحات.

٧٩٢٠ - المسلم أولى بالصدقة من الكافر<sup>(٢)</sup>؛ لأن المسلم يستعين بها على عبادة الله ﷻ.

٧٩٢١ - الصدقة على القريب أفضل من الصدقة على الأجنبي عند تساويهما في الحاجة<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبٍ﴾ [البقرة: ١٥]، ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم ثنتان: صدقة وصله»<sup>(٤)</sup>، ولما روى

(١) قال في الحاوي الكبير (٣/٣٩٢): «ويختار أن يتصدق على ذوي أرحامه لما ذكرنا وعلى أهل الخير، وذوي الفضل لما روي أن النبي ﷺ قال: «لا يأكل طعامكم إلا مؤمن» فإن تصدق على كافر من يهودي أو نصراني، أو مجوسي جاز»، وينظر: كلام صاحب المجموع الآتي.

(٢) ينظر: كلام صاحب الحاوي السابق.

(٣) قال في الإنصاف (٧/٣١٤): «قوله: (الصدقة على ذي الرحم صدقة وصله) هذا بلا نزاع».

(٤) رواه الطبراني في الكبير (٦٢٠٤): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا حجاج بن المنهال، ورواه البخاري في معجم الصحابة (١٠٩٠): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثِ أَبُو بَحْرٍ الْمُرْبِدِيُّ، ورواه ابن قانع في معجم الصحابة (١/٢٨٤): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا أَبُو سَلْمَةَ، كلهم عن حماد بن سلمة، عن أيوب، وهشام، وحبيب بن الشهيد، عن محمد بن سيرين، عن سلمان بن عامر. وسنده صحيح. ورواه النسائي (٢٥٨١)، والترمذي (٦٥٨)، والدارمي (١٧٢٣) من طريق عاصم الأحول، ورواه الدارمي (١٧٢٢) عن أبي حاتم البصري، عن ابن عون، كلاهما عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب عن عمها سلمان بن عامر. ورجاله ثقات، عدا الرباب، فلم يوثقها سوى ابن حبان، فالسند جيد في الشواهد. وله شاهد رواه الحارث (زوائده ٣٠١): حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ =

البخاري ومسلم عن زينب امرأة عبد الله - بمثله سواء - قالت: كنت في المسجد، فرأيت النبي ﷺ فقال: «تصدقن ولو من حليكن» وكانت زينب تنفق على عبد الله، وأيتام في حجرها، قال: فقالت لعبد الله: سل رسول الله ﷺ أيجزي عني أن أنفق عليك وعلى أيتام في حجري من الصدقة؟ فقال: سلي أنت رسول الله ﷺ، فانطلقت إلى النبي ﷺ، فوجدت امرأة من الأنصار على الباب، حاجتها مثل حاجتي، فمر علينا بلال، فقلنا: سل النبي ﷺ أيجزي عني أن أنفق على زوجي، وأيتام لي في حجري؟ وقلنا: لا تخبر بنا، فدخل فسأله، فقال: «من هما؟» قال: زينب، قال: «أي الزيانب؟» قال: امرأة عبد الله، قال: «نعم، لها أجران، أجر القرابة وأجر الصدقة»<sup>(١)</sup>، ولما روى البخاري ومسلم عن أنس بن

= رشيد، ثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، عن أيوب بن بشير الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الصدقة صدقة الرجل على ذي الرحم الكاشح»، والكاشح: الذي يضم الحقد في كسحه، وهو خاصرته. ورجاله ثقات، لكنه مرسل. وينظر في الكلام على هذين الحديثين وشواهدهما: علل ابن أبي حاتم (٦٤٨)، علل الدارقطني (٤٠٦٤)، الترغيب للمنذري (١٣١١، ١٣١٢)، مجمع الزوائد (٢٩٧/٣)، نزهة الألباب (١٢١٩ - ١٢٢١، ١٢٧٧).

(١) صحيح البخاري (١٤٦٦)، وصحيح مسلم (١٠٠٠)، وله شاهد رواه البخاري (١٤٦٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى، ثم انصرف، فوعظ الناس، وأمرهم بالصدقة، فقال: «أيها الناس، تصدقوا»، فمر على النساء، فقال: «يا معشر النساء، تصدقن، فإني رأيتكن أكثر أهل النار» فقلن: وبم ذلك يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين، أذهب للب الرجل الحازم، من إحداكن، يا معشر النساء» ثم انصرف، فلما صار إلى منزله، جاءت زينب، امرأة ابن مسعود، تستأذن عليه، فقيل: يا رسول الله، هذه زينب، فقال: «أي الزيانب؟» فقيل: امرأة ابن مسعود، قال: «نعم، ائذنوا لها» فأذن لها، قالت: يا نبي الله، إنك أمرت اليوم بالصدقة، وكان عندي حلي لي، فأردت أن أتصدق به، فزعم ابن مسعود: أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم، فقال النبي ﷺ: «صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم».



مالك رضي الله عنه، قال: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، قال أنس: فلما أنزلت هذه الآية: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وإن أحب أموالي إليّ بيرحاء، وإنها صدقة لله، أرجو برها وذخرها عند الله، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله، قال: فقال رسول الله ﷺ: «بخ، ذلك مال رابع، ذلك مال رابع، وقد سمعت ما قلت، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين» فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه<sup>(١)</sup>.

٧٩٢٢ - الصدقة على الجار أفضل من الصدقة على من ليس بجار عند تساويهما في الحاجة<sup>(٢)</sup>؛ للأحاديث الواردة في فضل الإحسان إلى الجار.

٧٩٢٣ - الأولى أن يتصدق المسلم على من هو أشد حاجة من المسلمين<sup>(٣)</sup>؛ مراعاة لشدة الحاجة، فإن تساوى مسلمان قدم من له ميزة أخرى، كقريب أو جار، ونحو ذلك.

(١) صحيح البخاري (١٦٦٢)، وصحيح مسلم (٩٩٨).

(٢) قال في كشف المخدرات (١/٢٧٠): «وكذا على جار لقوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْكَرِيمِ﴾ [النساء: ٣٦] وحديث: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» وعلى ذي رحم فهي صدقة وصلة ولا سيما مع العداوة».

(٣) قال في المجموع (٦/٢٤٠):

«فرع: يستحب أن يخص بصدقته الصلحاء وأهل الخير وأهل المروءات والحاجات فلو تصدق على فاسق أو على كافر من يهودي أو نصراني أو مجوسي جاز وكان فيه أجر في الجملة قال صاحب البيان: قال الصيمري: وكذلك الحربي».

## الفصل العشرون

### أجرة من يجمع صدقة التطوع

٧٩٢٤ - يجوز أن يعطى من يجمع صدقة التطوع من المحسنين ويوصلها إلى الجمعيات الخيرية أجرة بمقدار عمله، إذا كانت الجمعية اتفقت معه على أن يأخذ أجرة مقابل عمله.

٧٩٢٥ - يُستثنى من المسألة السابقة: ما إذا كان هذا الذي يجمع الصدقات قد أظهر للمحسن أنه متبرع بهذا العمل؛ لما سبق ذكره في كتاب الزكاة باب توزيع المالك لذكاته في فصل أجرة الوكيل.

٧٩٢٦ - يحرم أن يعطى من يجمع الصدقات من المحسنين نسبة محددة من الصدقات التي يجمعها؛ لما سبق ذكره في كتاب الزكاة باب توزيع المالك لذكاته في فصل أجرة الوكيل.

٧٩٢٧ - يحرم على من يجمع الصدقات من المحسنين أن يأخذ أجرة جمعه لها منها؛ لأن المحسن لم يعلم بذلك، ولم يرض به، والأصل أن هذا الذي يجمعها متبرع بذلك.

## الفصل الحادي والعشرون

### الوكيل في توزيع صدقة التطوع

٧٩٢٨ - لا يجوز لمن وكله محسن في توزيع ما تبرع به من صدقة التطوع أن يأخذ من هذه الصدقة إذا كان فقيراً، إلا أن يستأذن من المحسن المتبرع بهذه الصدقة لما سبق ذكره في فصل أخذ الوكيل الفقير من الزكاة في باب مصرف الفقراء من كتاب الزكاة<sup>(١)</sup>.

٧٩٢٩ - يُستثنى من المسألة الماضية: إذا فوضه هذا المحسن تفويضاً عاماً؛ لما سبق ذكره في الفصل المذكور في المسألة الماضية<sup>(٢)</sup>.

(٢) ينظر: المسألة (٧٥٢٧).

(١) ينظر: المسألة (٧٥٢٥).